شرح قسم التصريف من المفتاح وهو القسم الأول منه
للعلامة حسام الملة والدين المؤذني الخوارزمي
برّد الله مضجعه

وفيه شرح قسم النحو وشرح قسم المعاني وقسم البيان
وشرح قسم المنطق وشرح قسم العروض

[illegible]

وهو آخر الكتاب

دخل في ملك الفقير الى الله الغني عبد الرحمن
ابن عبد الله بن المصطفى بن محمد عرفوا
بابناء الكوبروي في اواخر
شهر شعبان من عام اثنين
وثلاثين ومائة والف
في مدينة ارزن
الروم

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب

RAĞIP P.
Ka. N.
1268

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1159

١٢٦٨

١٢٧١

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

قال الشيخ الامام العلامه مقتدى ائمه التحقيق ومقصد ذوى العمه
من كل فج عميق مولانا حسام الحق والدين المودنى الخوارزمى تغمده الله برحمته
وغفرانه وادخله فى جنانه الحمد لله الذى وفق بعض عباده المصطفين الاخيار
للتوجه نحو الحضره الازليه بالعشى والابكار والتحميد لذاك الكتاب انا الليل
واطراف النهار ولا لنشاب نبذ من العلم الذى هو اشرف الصفات والسامى
بالمعتنين بشانه الى اعلا الدرجات والصلوه على رسولنا محمد عليه السلام
المخصوص من بين الورى بالنفس القدسيه المويد بما لم يوت احد من الواردات
الغيبيه وعلى اله واصحابه المتسمين بنقوش العلوم الحقيقيه وتنزيه انفسهم
عن رذايل الاخلاق الدنيه المنقطعين عن حضيض اللذات الجسمانيه الى اوج
الاسرار الروحانيه الهادين المهديين وعلى كل من استمسك بعروه هداهم
الى يوم الدين هذا وقد كنت اونه مصروف العنايه الى جانب التحصيل رافضا عن
الشواغل الحسيه التى يحوم حولها ايد التعطيل ثم انه اشار فيما بين اصحابى من
الائمه والملتزمين لملازمتى من ذوى الهمه انى كتبت شيا من الحواشى لكتاب مفتاح
العلوم فهز ذلك من عطفى وحرك من نشاطى فدعانى فترجمه عن اخره شرحا
استكثرت فيه من الايرادات والجواب عن الاكثر الى العنايه او الى منع بعض
المقدمات وانما قصدت بذلك التكثير من اجاله النظر والاستنباط للمعانى
الخفيه بالفكر ثم اليك الاختيار فى الرد والقبول بعد ان تركب من التامل كل
صعب وذلول فجل من لا عيب فيه وعلا والله المستعان ان يهدينا لسلوك
سوا الطريق والمسئول ان يمنحنا الهام اكرم بالتحقيق وهذا اوان ان نشرع فى
الكتاب وبالله التوفيق قال الشيخ العلامه احق كلام انما اتى بالمضاف
اليه نكره اما لان افعل التفضيل يابى التعريف فى المضاف اليه مفردا واما
لعدم قصد التفضيل التفصيلى لان الكلام وان كان مفردا يصح ان يراد به جميع الافراد
لكونه فى الاصل مصدرا وكان يصح تعريفه باللام لكنه ترك لما ذكرنا من قصد
التفضيل التفصيلى او لنتوصل بتنكيره الى تفخيم شانه والذى اضيف اليه افعل

التفضيل

التفضيل يجرى مجرى التميز عن الذات المقدره وسادة مسد المفضل عليه ولهذا
لا يجمع بينهما وهذا التركيب فى افادته التفضيل على ذلك الوجه بنا على الاستعمال
او على الاطلاق لان تخصيص البعض ترجيح بلا مرجح فان قلت فهل يصح ان يقصد
الى حقيقه الكلام مع تجريد النظر عن الافراد قلنا لا مذهب لصحه ذلك لان
المعنى اذا اضيف افعل التفضيل الى نكره التفضيل على جميع الافراد على وجه
التفصيل فلا معنى لاراده مجرد الحقيقه فان قلت المبتدا او الخبر اذا استويا
تعريفا او تخصيصا صح ايقاع كل واحد منهما مبتدا وهما فيما نحن بصدده مما استويا
تخصيصا وذلك ظاهر فما باله لم يجعل احق كلام بصلته خبرا والخبر بذلوله
مبتدا قلنا بنى الكلام على هذا النهج لان فيه زيادة تشويق للسامع وتحريكا
من هزته ليسال ما ذلك الكلام الذى يستحق ان يكون كذلك فيجيب بما اجاب
ليتمكن ذلك الحكم فى ذهن السامع فضل تمكن ولقايل ان يقول لو سلكت طريق
العكس لكان فى سياق المبتدا بيان للمعنى الذى هو سبب لبنا الخبر على المبتدا
وهو كونه صادقا لا يشوبه شايبه وحقا لا يحوم حوله ريبه وهذا ايضا جهه
يصار اليها فى تقديمه فان قلت التشويق ثابت على التقديرين قلنا كم
بين التشويقين لما فيه من معنى التفضيل فان قلت لم لا يجوز ان يكون احق كلام
خبرا مقدما قلنا لانه مصير الى خلاف الاصل من غير ضروره قوله ان
ان تلهج يجوز ان يكون من قبيل المجاز العقلى لان الولوع مما لا يتصور ان يكون للالسنه
ويجوز ان يكون من اللغوى بان يكون المراد بذلك الملازمه وعدم الانفكاك
وان تلهج وامثاله مما حذف فيه حرف الجر مع ان وان المصدريتين مجرور عند
البعض لان حرف الجر مراد فيكون مجرورا بالقياس على المضاف اليه ولان متعلق
الجار لا يقتضى النصب فيه بدونه ولا نصبه بدون اعتباره واذا اعتبر كان مجرورا
ومنصوب عند اخرين لانه لما قدر حرف الجر كان منصوبا قياسا على الظرف والمفعول
له واما قياس الاولين على المضاف اليه فانما يصح ان لو كان العامل فى المضاف اليه
هو الحرف المقدر وهو ع ولين سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو لم يكن المضاف

الالسنه، وان لا يطوى منشوره على توالى الازمنه، كلام لا يفرغ الا فى قالب الصدق، ولا ينسج حبيره الا على منوال الحق

فبالحري تلقيه بالقبول، اذا ورد مسمع الاسماع ونابيه ان تعلق بذيل مؤداه ريبة اذا احسر عن وجهه القناع

سادا مسد الحرف وح يكون الفرق ظاهرا قوله واذا اعتبر كان مجرورا قلنا لام وهو اول المسئله فان قلت لو حكم بالنصب فيما نحن بصدده كان افعل التفضيل عاملا فى المظهر وهو انما يعمل فى غير التمييز والظرف بشرايط وهى مفقوده هنا قلنا انى نسلم لك هذه الدعوى ورأى سيبويه ان افعل التفضيل عامل فى مثل هذا بدون شروط وقد قوله الالسنه كل واحد من جمع القله والكثره يستعمل مكان الاخر شايعا لمكان التاخى بينهما وانما اختير هذا الجمع اما للاشاره الى ان الالسنة التى هى الشنه قليله واما لانه الشايع استعمالا واللام فى الالسنه للتعريف الذهنى بتنزيلا تجمع الالسنه منزله المعهود الحاضر فى الذهن باعتبار ما خاطابى قوله منشوره الاضافه فيه كما فى نحو جائية خبر قوله على توالى الازمنه اى احق كلام بان لا يطوى على مع توالى الازمنه وان كان كل ما توالى عليه الازمنة ومرت به الاعوام والدهور عاد مطوى الذكر منسية وانسحب عليه ذيل النسيان وانما ضم الى الطى حرث النشر كشفا للمطابقه ويجوز ان يكون قوله على توالى الازمنه متعلقا بالنشر كما يقال هو على صفحة الايام لايح وح يكون فى هذا الوجه اشارة الى ما له من الشهره وعلو المنزلة وانما قيل على توالى الازمنة بايراد لفظ ابنا على نحو معنى البناء كانه قيل الطى المتصور الوقوع بنا على التوالى من حقه ان لا يكون لان السلب رفع الايجاب قوله كلام لا يفرغ الا فى قالب الصدق استعاره بالكناية حيث شبه بالابريز وتنزل منزلته بقرينه ايراد لفظ الافراغ مع طى المشبه به وقوله فى قالب الصدق ترشيح فان قلت اذا كان من باب الاستعارة والاستعاره ذكر احد طرفى التشبيه واراده الاخر فانى يصدق الحمل اذ ذاك قلنا انما يرد هذا ان لو كان اراده الطرف الاخر حقيقه لا ادعاء ودعوى الطرف الاخر فى الاستعاره بالكناية ادعائى لا تحقيق له قوله حبيره استعاره تحقيقه لكون المذكور هو المشبه به وقوله على منوال الحق ترشيح والاضافه فيه بمعنى من البيانية والظاهر هو ان لا يعد من باب الاستعاره لكون المشبه والمشبه

به مذكورين لكون الحبير مضافا الى الكلام بواسطه ضميره واما ايراد لفظ النسج واستعمال لفظ المنوال فمبناه على حديث التشبيه لا على الاستعاره كما لم يعد الخيط الابيض والخيط الاسود فى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر من قبيل الاستعارة حيث بينا بقوله من الفجر قوله فبالحرى تلقيه بالقبول سبحه للكلام الشايق فان قلت من حق مثله ان يكون من مستتبعات الشايق وليس الامر كذلك فيما نحن بصدده لان وصفه بما ذكر من انه احق كلام ان تلهج به الالسنه وان لا يطوى مدا الدهر مما يستدعى سابقه كونه مقبولا فلا يليق ايراده على وجه النتيجه قلنا لم يجعل كونه مقبولا من مستتبعات الشايق بل جعل كونه لازم القبول واجبه من نتايجه وكم بينهما كانه قيل لما كان كذلك كان مما يلزم قبوله ويجب والحرى يكون مصدرا ووصفا وقيل كونه مما لا يثنى ولا يجمع مما يدل على انه مصدر فى الاصل والوصفيه عارضه والوجه ان يحمل على المصدريه ويجعل البا بمعنى فى اى تلقيه بالقبول اذ ذاك فى مقام الحرى والوجوب ولا يجوز ان يكون زايده على معنى ان الواجب تلقيه بالقبول لان زياده البا فى الايجاب ليس بقياس وليس له ان يزيده فى كلامه هذا فان قلت انما يصح هذا ان لو لم يكن زياده البا فيه مسموعا كما فى بحسبك درهم وكفى بالله قلنا هذا اللفظ فى جميع صور استعمالا لانه ليس زياده البا فى صوره منها متعينا بل محتملا ولا يصلح للاستشهاد فالوجه ما ذكرنا من حملها على الاصالة فان قلت كما ان حملها على الزياده خلاف الاصل كذلك حملها على الاصالة يستدعى خلاف الاصل وهو تقدير المضاف والمقدر كما يعلم خلاف الاصل على ان حملها على الاصاله يستلزم تعدد التقدير قلنا مثل هذا التقدير شايع كثير بخلاف ذلك فالمصير اليه اولى فان قلت فهل يستقيم المعنى على تقدير البا زايده قلنا لا مقال فى صحته واستقامته انما الكلام فى تقديرها زايده قوله بالقبول مما يتعلق بالتلقى لا بالحرى والا لزم الفصل بالاجنبى بين العامل والمعمول من غير ضروره قوله ونابيه فيه من المبالغه ما لا يخفى وذلك انه جعل منادينا على الصوف بالنظر اليه فى نفسه انه ليس بمحل للريبة ويجوز

والحامد اراد للاذكار باستحقاقه تعالى بالنعم الموهبة من المواهب السنية والرغائب الهنية مما تتصل بالعباد من رواتب العامة ومواهب الكرامة ساعة فساعة

وهو مدح الله تعالى وحمده بما هو من الممادح ازلا وابدا وبما انخرط في سلكها من المحامد تجددا

ان يكون مضافا الى المفعول وان يتعلق بدلا والوجه هو الاول **قوله** وهو مدح الله تعالى وحمده يجوز ان يكون الواو للعطف اي احق كلام كلام لا يفرغ وذلك مدح الله تعالى ويجوز ان يكون للحال من قوله الاعلى منوال الحق جاريا مجرى التعليل ولو ترك الواو على ان يكون استينافا لكان اظهر **فان قلت** كيف يصح ان يفسر الواحد بهذه الاشيا وهو مدح الله وحمده ثم الصلوة والسلام **قلنا** صح اراده ذلك بنا على ان الكلام اسم جنس في الاصل او تنزيلا لها منزله شي واحد باعتبار خطابي وعلى الوجه الاول يكون تقدير الكلام طايفة احق طايفة من جنس الكلام هذه وهي الحمد والمدح والصلوه والسلام وكما يصح اراده جميع الافراد باسم الجنس يصح اراده الواحد والاثنين وطايفة بدلا ان مصحح الارادة ثابت في الكل وهو اشتماله على الجنس وكما ان جميع الافراد مشتمل كذلك البعض **فان قلت** لا نم ان المدح والحمد من قبيل الكلام **قلنا** لما كان ذلك مستلزما للكلام صح ايقاعه بيانا للمراد من ذلك الكلام الذي لا يفرغ الا في قالب الصدق والمدح والحمد من المترادفة وعند البعض بينهما عموم مطلق والشيخ بنى الكلام على هذا حيث جمع بينهما بطريق العطف **فان قلت** المدح عام يعم الجميع فما فائده ذكر الخاص **قلنا** النص على ثبوت الصفات المتضمنة للانعام كالخالقية والرازقية على ان الجمع بين الممادح والمحامد بواسطة العطف لا يغني عن ذكر الحمد لحصول المقصود وهو التنصيص **فان قلت** المناسب هو تعليق الممادح وهي الصفات التي يمدح بها بالمدح وتعليق المحامد وهي الصفات التي يحمد بها بالحمد وليس كذلك حيث علق الجمع باحدهما وذلك ان ما علق به الممادح فقد علق به المحامد لمكان العطف وذلك ظاهر **قلنا** انما يلزم الخروج عن التناسب ان لو كان الكلام محمولا على ظاهره واما اذا حمل على ان التقدير مدحه بما له من الممادح وحمده بما انخرط لم يلزم ما ذهب اليك الوهم اليه وتقدير المبتدا بعيد عن **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون هذا من باب اللف والنشر **قلنا** اللف هو ان يلف بين شيئين في الذكر ثم يتبعهما ما يشتمل على متعلق بواحد ومتعلق بآخر من غير

لان الحمد يقتضي سبق الانعام لانه ثنا بعد الانعام والمدح سوا كان قبل الانعام او بعده

واراد بذكر صفات التي يستحق الحمد بها ازلا وابدا كالحياة والقدرة والعلم وغيرها من صفات الكمال

تعيين

تعيين ثقة بان السامع يرد كلا منهما الى ما هو له كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واما هنا فيكون الجميع متعلقا بواحد بحكم العطف لو لم يحمل الكلام على ما ذكرنا من التقدير **فان قلت** اليس قوله يبكي ويضحك خصمه ووليه من باب اللف والنشر مع ما ذكرت **قلنا** انى يصح دعوى انخراطه في هذا السلك مع ما ذكرنا من المانع ومع احتمال ان يكون الشاعر قد ذكر اولا ان له هذين الفعلين ثم بنى الكلام على نية الاستيناف فقال يبكي خصمه ويضحك وليه ومع هذا الاحتمال لا يصلح للاستشهاد اذ لا شهاده لمتهم **قوله** بما هو له وانما لم يقل بما له بل قال بما هو له بزياده هو لقصد التاكيد لاخراج ذلك الى الجملة الاسمية الدالة على الثبوت الذي هو مقتضى المقام **قوله** وبما انخرط **فان قلت** انى تنخرط المتجدده في سلك الازلية المنزهة عن سمة الحدوث **قلنا** انخراطها من حيث انها صفات مدح لا من حيث انها ازلية او غير ازلية **قوله** متجددا اشاره الى ما عليه من نسبة الصفات المتجدده الى الحضره الازلية كالخالقية والرازقية وهذا راى ابي الحسن البصري **ولقايل ان يقول** انما يكون كذلك ان لو كان اطلاق الخالق على العدم باعتبار الخلق وهو ممنوع لانه لو كان كذلك لزم اما قدم العالم او التسلسل لان الخلق اما قديم واما حادث فان كان قديما لزم قدم العالم وان كان حادثا لزم التسلسل وانما يطلق عليه بامر اعتباري وهو انه مبدا الحوادث وفي ذلك خلاف بين المتكلمين على ان الظاهر مذهب ابي الحسين وكثيرا ما تزيغ الاذهان عن سنن السداد وتختلف الاقوال عن هدف الرشاد والى الله الرغبة ان يهدينا سوا السبيل وللمتكلمين في هذا الباب اطناب فلو اخذت بك في تحقيق الاقوال وتقريرها وقعت عن المقصود بمراحل فالراي ان نطوي منشودها **قوله** من الممادح حال مما استقر في الظرف اعني له والعامل فيه هذا الظرف المستقر او من الموصول او الموصوف اعني ما وح يكون العامل فيه هو العامل في ذي الحال وهو المدح والعامل في الظرف اعني ازلا وابدا هو الظرف المستقر اعني له ولا يجوز ان يكون العامل هو المدح لان الغرض هو الاشاره الى ثبوت الصفات الازلية له

حال اي حال كونه موجودا ان لم يكن موجودا وان يكون موجودا

ف

ثم الصلوة والسلام على حبيبه محمد البشير النذير بالكتاب العزيز المنير الشاهد لصدق دعواه
بكمال بلاغته المعجز لمهار المصاقع عن ايراد معارضته اعجازا اخرس شقشقة كل منطيق واظلم

وفيما يعقبه الى ثبوت الصفات الحادثه لا الى المدح الازلى حتى يصح دعوى
عاملته المدح فيه على ان فى الكلام الازلى كلاما لا يليق بهذا الموضع ولا نتعرض له
وانما نكر الظرفين اعنى ازلا وابدا تحقيقا للتناسب بين ذلك وبين قوله متجددا
اولان المراد دائما فجرى مجرى الحال فكان تنكيره لذلك **قوله** البشير النذير
بالكتاب من باب توجه العاملين والباء ليس من صلتهما اى بواسطة هذا
الكتاب يبشر وينذر ويجوز ان يكون صلة على معنى انه يبشر بما فى هذا الكتاب
من الوعد وينذر بما فيه من الوعيد **قوله** الشاهد لصدق دعواه بكمال
بلاغته يشهد لصدق دعواه وهذا اشاره منه الى وجه اعجاز القران وهو
كونه بالغا اقصى درجات البلاغه وعليه الاكثرون وعند البعض اعجازه من
حيث انه تعالى صرف عقول القادرين عن الاتيان بالمعارضه فظهر عجزهم
عند التحدى مع انهم كانوا قادرين قبل ذلك وعند اخرين من جهة اخرى وتحقيق
القول فيه مما يتعرض له المصنف اخرا فنتكلم هناك اذا افضت النوبه اليه
ان شاء الله تعالى **قوله** فما وضح اليها وجه طريق اى فما اتى لهم سلوك
طريق ما اى لم يمكنهم المعارضة بسهولة ولا بركوب كل صعب وذلول لان
من شروط امكان السلوك ان يكون وجه الطريق واضحا واذا لم يكن واضحا لم
يمكن فاشار بنفى ذلك الى انسداد باب المعارضه عليهم راسا على وجه
برهانى وانما قال وجه طريق بلفظ الافراد والتنكير ليعم لانه فى حيز النفى
وقال طرق المعارضه بلفظ الجمع ليعم لانه فى سياق الايجاب **قوله**
اعجازا اخرس يفيد المبالغه من حيث انه جعل بحيث رماهم بالخرس ويفيد
التاكيد كانه قيل ادهش المصاقع كالبكم والجمع بين الخرس والنطق من
محسنات الكلام واسناد الخرس الى الاعجاز من قبيل المجاز **قوله**
حتى اعرضوا حتى هذه يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فالاعراض عن
المعارضة بالحروف الى المقارعه بالسيوف مسبب بواسطة ان قرن بالى
معلل قوله بغيا لانه لما مال الى المقارعه بالسيوف فهم من ذلك اقدامهم
على المقارعه بالسيوف فقوله بغيا تعليل لذلك المفهوم بواسطه الى **قوله**

حواشى ... [illegible]

واظلم طرق المعارضة فما وضح اليها وجه طريق حتى اعرضوا عن المعارضة بالحروف الى المقارعة
بالسيوف وعن المقاولة باللسان الى المقاتلة بالسنان بغيا منهم وحسدا وعنادا ولددا على اله
واصحابه الايمة الاعلام وازمة الاسلام ٢

اشاته

بغيا منهم الى ان ذلك حاصل لهم من قبل انفسهم لا ان ذلك عارض لهم فيهم
وانما قرن البغى بقوله منهم دون ما عدد من المعانى لانه اذا كان البغى
مقتضى طباعهم وناشيا من قبل ذواتهم افاد انها مظنة لجميع ما عدد **قوله**
وازمة الاسلام ممن تشبث بذيلهم اهتدى وملك السعاده القصوى
اللهم اجعلنا متمسكين من هديهم بالعروه الوثقى **قوله** وبعد فان نوع الادب
من باب اضافه الاعم الى الاخص وهو نوع اضافى تحته انواع والحق ان نوعيته
علم الادب ونوعية انواعه اعتباريه لان الانواع الحقيقيه انما تمتاز
بعضها عن البعض بالذاتيات المقومة وامتياز هذه ليس كذلك لانه باعتبار
المتعلقات لا باعتبار امور مقومة فيكون انواعا اعتبارية وانما لم يقل فان
نوع الادب متفاوت بل قال نوع متفاوت ليتوصل بتنكيره الى
تفخيم شانه ووصفه بعلو القدر كانه قال نوع واى نوع وقوله يتفاوت كثرة
شعب وصف جار مجرى البيان **وقوله** يتفاوت كثرة شعب فى ايراد
لفظ المضارع المؤذن بالحدوث والتجدد ايذان بانه ليس هذا اشاره الى
اقسام المتفاوته فى نفس الامر والا لم يكن لايراد اللفظ الدال على الحدوث
والتجدد معنى بل هذه اشاره منه الى ما يحدث فى ذلك من التفريع واستخراج
المعانى الدقيقه واللطائف الكامنه وابراز النوع فى معرض الصعوبه
والتعمق فيه وتوسعة الدائره وذلك التفاوت بحسب تفاوت حظوظ صاحب
الادب من سائر العلوم فان من كمل قسطه من ذلك قدر بواسطه
استمداده منها على ما ذكرنا ومن كان راجلا فيها اقتصر على الالفاظ
المصطلحه فى ذلك النوع ولم يكن من التحقيق والتدقيق فى شى وهذه الامور
اعنى كثرة شعب وقلة وصعوبة فنون وسهولة وتباعد طرفين وتدانيا
واقعه بمقابله ما ذكر عقيبها من قوله كمالا ونقصانا وارتفاعا وانحطاطا
وسعة وضيقا والحق انه اشاره الى الاقسام الواقعه فى نفس الامر واما
تفاوتها فبالنظر الى اصحابه والى من يتولاه من حيث ان منهم من يرجع
الى كثير من انواعه بواسطه استمداده من سائر العلوم فان كان ذا حظ

وبعد فان نوع الادب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة وصعوبة فنون وسهولة وتباعد طرفين وتدانيا
بحسب حظ متوليه من سائر العلوم كمالا ونقصانا وكفاه منزلته هنالك ارتفاعا وانحطاطا وقدر مجاله فيها سعة وضيقا

ولذلك ترى المعتنين بشانه على مراتب مختلفة فمن صاحب ادب تراه يرجع منه الى نوع او نوعين
لا يستطيع ان يتخطى ذلك ومن آخر تراه يرجع منه الى ما شئت من انواع مربوطة في مضمار اختلاف

قوله

وأقر من سائر العلوم قدر على تحصيل كثير من انواعه ومن كان قاصر الحظ منحط
الدرجة فيها لم يحظ منه الا بنوع او نوعين لا يستطيع ان يتخطى ذلك لان اكثر
انواعه لا يتحصل الا بعدد متكاثرة فاذا لم يكن راجعا الى نصيب تام من سائر
العلوم لم يتمكن من تحصيل كثير من انواعه وهذا التفاوت انما يقع بحسب تفاوت
حظ من سواه ولو كان القصد الى الوجه الاول كان المناسب اذ ذاك ان
يقال ولذلك ترى المعتنين بشانه على مراتب فمن صاحب ادب تراه يرجع من
التحقيق الى غاية لا يدرك كنهها ومن آخر تراه خاليا عن سمة التحقيق لا يتخطى
من نوعه الاحاطة بما فيه من الاحكام الظاهرة والاصول المتداولة المشهورة
لا يستطيع ان يتخطى ذلك والواو في ولذلك للعطف على يتفاوت اي يتفاوت
بحسب حظ متوليه وترى لتفاوته ذلك المعتنين بشانه على مراتب ولقائل ان يقول
لا نسلم ان كونهم على مراتب لذلك لجواز ان يكون لعدم استعداد البعض او لعدم
اعتناء البعض بشان التحصيل وعندي ان من كان ذا حظ من الاعراب والاستدلال
لم يكن به من انه احتاج في اكتساب انواع الادب الى سائر العلوم وكفى بالبعض
شاهدا قوله فمن صاحب ادب اي فبعض من صاحب ادب والفاء اما
للتعليل اي هم على مراتب مختلفة بدليل ان جماعة المعتنين مجتمعة وكاينة
من هذا الفرد الموصوف ومن ذلك الآخر فيكون على مراتب مختلفة بالضرورة واما
للتفصيل ومن في الوجهين للابتداء فان قلت انى يكون ما ذكر تفصيلا ولم
يذكر الا اثنين والاثنان لا يكون تفصيلا لمجموع المعتنين قلنا لا يقدح ذلك
فيما قلنا لانه ليس يلازم ان يتعرض لجميع الافراد في الذكر حتى يكون تفصيلا
غايته ما في الباب انه لا يكون تفصيلا تاما ولانه لما ذكر المبدأ والمنتهى
وهو الذي يرجع منه الى ما شئت علم المتوسط الحال ضمنا فكانه اتى
بالتفصيل التام ويمكن ان يقال ان اللام في المعتنين ليس لتعريف العهد
اذ لا معهود ثمة فيكون لتعريف الجنس وقد بطل معنى الفردية فيكون المعنى اذ
ذاك ان هذا الجنس من هذا الفرد ومن ذلك لان الصورة الكلية والطبيعة
النوعية منتزعة من الجزئيات بواسطة حذف المشخصات ولحوق اللام لتعريف

ويوفق بين العلوم المختلفة بجامع مشترك ويؤلف بين ذلك فيه دقة ولطافة ومتانة ورصانة وترتيب وتنسيق ومن دليل واستنباط واستدلال وتعليل فيتعلق لذلك رتبة الادب واذا كان عن سائر العلوم منتصرا عليه عاطلا عما لا بد منه كان ادبه ضعيفا واهيا وقدره ساقطا لا عاليا كالفقيه اذا كان عارفا بالحكم غير عارف للمنقول والمعقول وكالمنجم اذا كان ماهرا في الحساب والمساحة فانها من دقائق العلوم الحكمية والحقائق العقلية كان تنجيمه ادق وامتن وبياطه اوضح وابين وكذا الكاتب اذا كان نقاشا كانت كتابته احسن

العهد

من نوع لين الكلمة سلس المفاد لكن في اقتناء بعض قوة واد في تمييز

قوله العهد الذهني تنزيلا للمعتنين منزلة المعهود الحاضر بجهة من الجهات
يرجع منه من هذه للابتداء اي يصل من الادب الى نوع او نوعين ولا يتعلق
بنوع او نوعين لانه لو تعلق بذلك كان حالا والحال لا يتقدم على ذي
الحال المجرور الا ان يقال الحال اذا كان ظرفا جاز تقديمه لما في
الظرف من الاتساع قوله مربوطة في مضمار اختلاف فان قلت لا فائدة
في هذا الوصف لانه لما كانت انواعا كانت مختلفة بالضرورة لوجوب اختلاف
الانواع الداخلة تحت جنس واحد قلنا ليس القصد الى اختلافها بالامور
المنوعة بل هو اشارة الى اختلافها بالامور الخارجة عن المنوعة والامور
الخارجة مما يصح اتصاف الاشياء المختلفة المتفقة بها فاشار ان هناك
اوصافا فاذا اختلفت هذه الانواع بحسب تلك الاوصاف بان كان البعض
من تلك الاوصاف مختصا ببعض تلك الانواع والبعض منها بغير ذلك
وانما قال في مضمار اختلاف بالتنكير لقصد التفخيم قوله من
انواع مربوطة من قبيل الاستعارة بالكناية تنزيلا لها منزلة الخيل كانها
صنفا وفي الخيل بعضها لين الشكيمة وبعضها ليس كذلك فكذا هذه الانواع
بعضها يحصل بسهولة وبعضها لا يحصل الا بركوب كل صعب وذلول وانما حصل
هذا الوصف من بين ما يوصف به الخيل من الاوصاف لان ذلك التفاوت
انما ظهر بواسطة هذا الوصف او استيناف لما ان وصفه بكونه لين
الشكيمة سلس المفاد مظنة للسؤال فيجوز ان يكون مبنيا على ذلك السؤال
المقدر قوله يكفي في اقتياده صفة وارادة بيانا وكشفا اي قوله
بعيد المأخذ اي المطلب مأخذ الصرف ومطلبه هي المواد المختلفة ووصفها
بالبعد من حيث ان الاحاطة بها والتفطن لما بينها من التفاوت واستنباط
الضوابط الكلية من تلك الصور الجزئية من البعد بحيث لا يخفى ويجوز ان
يكون مصدرين فان قلت نفس الطلب غير مستبعد قلنا يصح وصفه
بذلك باعتبار المأخذ كما ذكر ان طلبه موقوف على مزيد ذكاء وان لم يكن
نفس الطلب كذلك بل ذلك باعتبار ما قلنا قوله كالملزوز في قرن بجمل

الكلام عليه
والارتياد الطلب

ومن آخر بعيد المأخذ اي المطلب وهو الارتياد بمزيد ذكاء وفضل قوة طبع

ان يكون مبنى التشبيه على بيان حال هذا النوع من الصعوبة والجوز ان يكون اشارة الى ان النحو دون الصرف فى ذلك وهو الظاهر والاول ومن اخر ملزور فى قرينة من غير ايراد كلمة التشبيه **قوله** ومن رابع عد علمى المعانى والبيان قسما واحدا لمكان الاتحاد بينهما على زعمه ولذلك قال هذا القسم الثالث فى علمى المعانى والبيان وانما قال ومن رابع ابدا نا منه ان هذا القسم هو الذى يستحق ان يعتد به وينتظم فى سلك التعداد ويخص باسم العدد دون ما عداه وقيل اذا اخذ فى تعداد اقسام وانتهى ذلك الى الغاية اورد مثل هذا اللفظ الدال على تتمة الاقسام فسلك به هذا الطريق تنبيها على انه الامد الاقصى لان واحدا لا يصل اليه الا وقد خلف جميع ما عداه وراءه **قوله** الا بعد مكاثرة اى لا يملكه الا من كان اخذ من سائر العلوم بحظ وقد اوتى مزيد ذكاء وفضل نوع طبع وان مع ذلك مصروف العناية الى التتبع لابواب المنثور والمنظوم ازمنة وراجع اليه اونة لمكان الاحتياج الى الاحاطة بالدلالات العقلية والى الاعراب ليحترز بالاول عن التعقيد المعنوى وبالثانى عن الخطا فى التركيب والى الصرف ليحترز عن الخطا فى احوال الابنية ولا بد فى ذلك كله من الاستعداد لتفطن خواص التراكيب وذلك بجودة الاستعداد وسلامة الذوق وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء **قوله** لاشتماله على فنون اى لاشتمال الرابع على اقسام وهى المعانى والبيان والاستدلال **قوله** ترى مبنى البعض جملة استينافية وقع جوابا عما تضمنه قوله لاشتماله على فنون متنافية الاصول من السؤال وهو انه لا نم ان الامر كذلك فقال محتجا ترى مبنى البعض على التحقيق وترى مبنى البعض على المناسبات فتكون متنافية الاصول واذا كانت الاصول متباينة كانت النتايج متباينة ايضا لان اللازم عن النفسى يقينى وعن غير النفسى غير يقينى بالضرورة **قوله** ومن اخر رتيض يعنى علم العروض **قوله** لا يرتاض الا بمشية خالق الخلق ليس كما ينبغى لان المميز بين صحيح الشعر ومكسوره بواسطة الفطرة هو بمشية الله تعالى

واراد

وارادته واما اكتساب علم العروض والاحاطة باصول وقواعد يعرف بها صحيح الشعر عن سقيمه فليس كذلك وان ذهب بك الوهم الى وجه اخر فجميع العلوم مستوية الاقدام فى ذلك لا تفاوت بينهن فلا معنى لتخصيص هذا النوع بمشية تعالى **قوله** متاخذ اى متعلق بعضها ببعض واخذ بحجزة بعض **قوله** وقد ضمنت كتابى هذا من انواع الادب قال صاحب الكشاف اصناف العلوم الادبية ترتقى الى اثنى عشر صنفا علم متن اللغة علم الابنية علم الاشتقاق علم الاعراب علم المعانى علم البيان علم العروض علم القوافى علم انشاء النثر علم قرض الشعر علم الكتابة علم المحاضرات **قوله** دون نوع اللغة يعنى ما افردت هذا النوع وان كان من جملة تلك الانواع المتاخذة لان موضوع الصرف المفردات وموضوع النحو والمعانى والبيان التراكيب فيكون نوع اللغة من جملة المتاخذة بالضرورة وانما لم يورده لان ايراده لا يليق بهذا المختصر لسعة دايرته وذو ظرف مكان والعامل فيه ضمنت وتحقيق ذلك انك اذا قلت اكرمت زيدا دون عمرو كان المعنى ان الاكرام حصل فى مكان يقرب من عمرو ولم ينته اليه فيكون فى ذلك اشارة الى ان الاكرام لم يصبه هذا اصله **قوله** فاودعته الفا اما للتفصيل واما للعطف على ان المراد بقوله ضمنت اردت كقوله واذا قرات القران او للتعليل كانه قال حيث اودعته **قوله** بتمامه فى محل النصب على الحال والبا فيه للملابسة كما فى قوله تعالى يؤمنون بالغيب اذا كان بمعنى الغيبة **قوله** وانه لا يتم الا بعلم الاشتقاق **فان قلت** لا نم انه لا يتم الا به وذلك ان علم الصرف هو معرفة الاعتبارات الراجعة الى الحروف والاعتبارات الراجعة الى الهيات وعلم الاشتقاق هو العلم بكون الاوضاع الجزئية راجعا الى وضع كلى لها فاين احدهما من الاخر فلا يكون من تتمته **قلنا** لما كان الاحاطة ببعض الاعتبارات الراجعة الى الحروف من القلب والابدال والحذف والزيادة والاصالة باعتبار الاشتقاق صح منه ان يقول لا يتم الا به **ولقايل ان يقول** دعوى الانحصار وهو انه لا يتم الا به ليس كما ينبغى لما فى الباب

از الاحاطه ببعض الاعتبارات باعتبار ذلك لكن لا يلزم منه الانحصار ويمكن
ان يفسر علم الصرف بوجه يندرج فيه علم الاشتقاق ويكون شعبة منه
بان يقال علم الصرف هو معرفة احوال الكلم ومن جملتها رد البعض الى
البعض ويجوز ان يكون الباء في قوله الابنية للاشتقاق كما في قولك شرعت الله
ومحجبت وذلك ان علم الاشتقاق هو العلم باصول يعرف بها كون البعض مردودا
الى البعض في باب الوضع وفي ذلك يعلم احوال الابنية وبسبب الاصول
المرجوع اليها في معرفة الاحوال وانما سلك طريق النفي والاستثناء لان ما
سبق لما كان مظنة الاستبعاد والانكار سلك ذلك الطريق **قوله** المتنوع
الى انواعه الثلثه وصف الاشتقاق ويجوز ان يكون وصفا للعلم وذلك ان
الاشتقاق اذا كان متنوعا كان العلم به متنوعا لكن تنوع العلم اعتباري وتنوع
الاشتقاق حقيقي لان تنوع العلم باعتبار المتعلقات وتنوع الاشتقاق باعتبار
امر ماخوذ في مفهوم كل واحد من انواعه **قوله** وتمامه بعلمي المعاني والبيان
لان النحو يبحث عن المركب من جهة افادته لاصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنه من جهة
كون ذلك مناسبا للمقام فكان من تتمته وذيوله لجريان هذا الاعتبار مجرى الوصف
ولما كان المرجع في كون علم الاشتقاق تتمة الى التحقيق قال لا تتم الا به على
طريق المبالغة ولما لم يكن تمامية تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كذلك لم يقل
لا تتم الا به اولما سبق من الوجه الثاني **قوله** ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد
والاستدلال علم الاستدلال لجزء من علم المعاني ولما كان ذلك ظاهرا قال
ولما كان النمط المؤدن الاستلزام وثبوت الملزوم وهو كلمة لما **فان قلت**
ذلك من تتمة علم البيان كما ذكر الشيخ لا من تتمة علم المعاني **قلنا** لما كان ذلك من تتمة
علم البيان وعلم البيان شعبة من علم المعاني كان ذلك من تتمته بالضرورة وكان
الشيخ انما قال ذلك تنبيها على ما قلنا **قوله** ورايت صاحب النظم
ولقائل ان يقول سلمنا ان صاحب النظم ومن يتولاه ويقول شعرا يفتقر الى ذلك
لكن لا نسلم ان المتعرض لتتبع باب النظم وممارسته لغرض الندرب في علم المعاني
والبيان ممن يحتاج الى ذلك ويمكن ان يقال جاز ان يكون للتراكيب خواص

الى العلم العروض والقوافي

الى العروض والقوافي

بالعروض والقوافي

باعتبار كونها نظما فاحتيج الى العلم بذلك لتوصله الى معرفة تلك الخواص على ان منعه
ورايت صاحب النظم ظاهر في ان المراد به من يقول ذلك لا من هو مصروف
العناية الى ممارسته باب النظم **ولقائل ان يقول** كان من حقه ان يعد علم العروض
من تتمة علم المعاني كما عد علم الاستدلال وذلك ان علم الاستدلال يبحث عن
التراكيب كذلك علم العروض عن تراكيب النظم **قوله** التمييز المناسب انما
عرفه لكونه معهودا وهو الذي اخبر الشيخ من تقدم علم الصرف ثم من اثبات
علم النحو ثم من ايراد علمي المعاني والبيان **قوله** هنالك اشارة الى جميع
ذلك وهو معمول لمعنى المقام ان كان بمعنى المصدر او معمول لقوله لخصت
قوله بقدر ما احتملت الباء للمقابلة كما في قولك هذا بذاك اي قدرت ما
وجدت من اقوال السلف بقدر مقدار المحتمل من التقرير ويجوز ان يكون
المعنى بقدر مقدرا بمقدار ذلك من غير ان ينقص **قوله** قلت عناية السلف
الظاهر انه اشارة الى المستنبط لتلك المباحث دون من عداهم بقرينة
قوله وايراد لطايف مفتنة ما فتق بها احد رتق اذن اي ما كنت مسبوقا بانتزاع
هذه اللطايف **قوله** مستكشفة اي كاشفة حجاب الخفاء عن تلك اللطايف
المهملة عن سمة البيان لقصد الاختصار **قوله** فاعلا ذلك كله اشارة الى جميع
ما فعل من الارشاد الى ما ذكر والايراد لما اورد والتمييز المناسب بين الانواع
والاملا لما املى وغير ذلك **فان قلت** اني يكون اشارة الى الجميع ولم يكن فاعلا
للجميع في حين الاملا ولو كان اشارة الى الجميع لم يصح جعله حالا **قلت** انما جاز
سلوكا لطريق الحكاية الماضية **قوله** عنى اذا اقيض وقع موقع المفعول له
تنزيلا له منزلة المصدر وكم له من نظير وهو ان يقصد بالفعل الى معنى المصدر
ويعامل معاملته إني رجاك ان يدعى لي والعامل في اذا اما فعل الشرط كما
هو راي البعض او الجزاء المدلول عليه بسياق الكلام كما اذا قلت اريد اذا احضر
زيد ان تضربه اي اذا احضر فاضربه وعنى ليس ماخوذا في الجزاء المدلول عليه لفساد
المعنى ولا يجوز ان يكون يدعى عاملا لان ما يقع في خبر ان لا يتقدم عليه **فان قلت** جاز
ان يكون عاملا قياسا على ان في جواز تقدم ما في حيزه لانهما من باب واحد **قلنا**

ان يريد بالعلماء حقيقة ان هم وهم جملة الكتب او ان مراده بعبيد العلم الكتب المعلمة

اي المذكورة من انواع ادلتها العلوم والاده بحيث يصحح الاستدلال وتقرير الاركان

اي انه لم يخلط الانواع بل يميز بعضها عن البعض ثم قدم وضعا ما هو مقدم طبعا

عنوان البحث الاسناد في الحدود ونعت الاستدلال بانه

التمام سنجر صنفيعليه خوص اوشبه خوص وربما يشدم
خصاص البيت وقولهم موقع طرف الثمام مثل تجذب
في سهولة الشي والمعنى انه طيبن المتناول م

انما يصح ان لو كان للقيا من مدخل لان المعنى المصحح للتقدم في فصل ان غير معقول ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو كان زيدا لما ع عن المانع اذ يكون الفعل مع ان بمنزلة المصدر وشي مما في حيز لا يتقدمه **قوله** مجرد الوقوف يروى بالرفع والنصب اما النصب فعلى انه خبر كان واما الرفع فعلى الابتداء ويكون في كان ضمير الشان والجملة الابتدائية خبرا لها **قوله** سهو لذلك على طرف الثمام اى كان علم الادب حينئذ قريب المتناول سهل المرتقى **ولقائل ان يقول** لا نم انه يكون كذلك على هذا التقدير بل اللازم كون الوقوف على شي من الاوضاع والاصطلاحات على طرف الثمام لا علم الادب **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون الضمير اعني فيها عائدا الى مجرد الوقوف **قلنا** سياق الكلام يابى ذلك ولا قوله لذلك لانه لو كان عائدا الى ما ذكرت لم يكن لايراد لفظة لذلك معنى لان اللازم على ذلك التقدير يكون في طرف الثمام في نفس الامر **ويمكن ان يقال** انما حكم على علم الادب بانه على طرف الثمام على ذلك التقدير نظرا الى مطلوبه من علم الادب لا نظرا اليه في نفسه ولذلك قال لذلك **قوله** اما اذا خضت فيه وانما فصل بنا على الاستئناف وقرن باما للتاكيد الا ترى انك اذا قلت اما زيد فخارج كان اكد من قولك زيد خارج ولو عطف على الجملة الشرطية لكان اظهر وقوله اعترض جواب لكل واحد من كلمتي الشرط وروعي جانب اذ لفظا فكان بدون الفاء **قوله** لا دنا هاءه اى نوع اللغة الذي هو اقرب من الجميع تناولا لكونه لين الشكيمة سلس المقاد وانما قال يلقى منه عرق القربة لما يلزمه من تحمل المتاعب واتباع الخاطر في حفظ نصيب وافر منه ومن اهتمام بشان الاحاطة بقسط كامل وهيهات ذلك **قوله** المراد الله من كلامه المراد ههنا من مراد الله من كلامه ما دل عليه بحسب مقتضى البلاغة **قوله** فهنالك تعليل لتخصيص ذلك الوقف بمزيد تحمل المشاق وذلك انه يلزمه الوقوف على جميع الضوابط التي يرجع اليها في معرفة الكلام البليغ والاحتراز عن الخطا بحيث لا يشذ منها شي بواسطة الشبع مختلفة المواد مع الفطن لما بينهما من التفاوت ومن المستقرى يد للنبع استعداد تام وحظ من سائر العلوم تام وقوله فهناك اشارة الى مقام الشغف ولو قيل بان المراد به الزمان لانه كثيرا يستعمل

للزمان

للزمان او قال ح لكان اظهر واولى لما قلته لانه تعليل لتخصيص ذلك الوقف بمزيد التلقي بالمشاق **قوله** وكاني بك خالك من قوله واعلم اني اظن منك الاعتقاد لحقيته هذا مع ان الحال هذه وهو اني اراك قد ذهب بك الوهم الى ان ذلك شي لا تحقيق له ولا يجوز ان يكون عطفا على الجملة الشرطية الاولى وهو ظاهر ولا على الثانية لما قلنا من جريها مجرى الاستئناف ولا على ما في حيز الثانية لفساد المعنى **فان قلت** كان للتشبيه فاين المشبه والمشبه به **قلنا** المرجع في هذا الى تشبيه حالك بحال من حيث المعنى الا ترى انك اذا قلت كانك تضرب وقد شبهت حاله في النكاية والايذاء بحال من يضرب **ويمكن ان يقال** المرجع في مثل هذا الى تشبيه عين الضارب بالضارب **قوله** قد ذهب بك الوهم من تتمة قوله وكاني بك وقوله ولئن معك حمله اعتراضية وكل واحد منهما حال والاولى تمهيد للثانية **قوله** والامر لصاحب علم الادب جملة شرطية معطوفة على قوله افترعنه عصبة الصناعة فيكون مرفوعة المحل بحكم العطف **قوله** لكنك اذا اطلعت لكن واقعه بين كلامين متغايرين معنى وذلك ان مضمون الكلام انك تنكر ما سبق من تفخيم شان الادب لكنك تقبله من غير انكار اذا سلكت طريق التامل فيما اوردت وتيسر لك الاطلاع على ما اثبت فيكون لكن واقعة موقعها الذي يستحقه بحسب المعنى **قوله** ولما كان حال نوعين عطف على الشرطية الاولى وما بينهما لا يقدح في جواز العطف لانه كان من تتمة الاولى ولو قيل ان الواو يكون للابتداء لكان وعد هذا وما سبق من قوله واعلم من ذلك القبيل لم يستبعد **قوله** وجعلت هذا الكتاب ثلاثة اقسام جعل كل واحد من الصرف والنحو قسما وجعل النوعين المعاني والبيان قسما واحدا لمكان الاتحاد بينهما على زعمه ان البيان شعبة من المعاني والحق ان يجعل كل واحد قسما على حدة لان المرجع في كل واحد الى خلاف ما يرجع اليه الاخر ونحن على ان ناخذ في تحقيق ذلك اذا افضت النوبة الى التعرض لكل واحد من النوعين وانما قال ثلثة اقسام ولم يعد بغير ذلك من الانواع لان هذه الانواع الاربعة مذيلة بغير ذلك

وكانت هذه مقصوده دون غيرها فلم يعتد بذلك الغير قوله القسم الاول
في علم الصرف انما قال في علم الصرف لان القسم الاول كلي وكان يحتمل ان يكون
متحققا في غير ذلك فذكر ان تحققه في هذا القسم لان تحقق الكلي في ضمن
الجزئي قوله والذي اقتضى عندي هذا وهو ان يجعل هذا الكتاب مشتملا
على هذه الاقسام الثلثة هو ان الغرض الاقدم لما كان هو الاحتراز الاقدم افعل
التفضيل من قدم يقدم بالضم بمعنى تقدم ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان
لو كان ثمة اغراض يتقدم بعضها البعض وكان كونه اقدم بالقياس الى ذلك
معلوما وذلك ان افعل التفضيل انما يكون باللام اذا كان المفضل عليه
معلوما ولين سلمنا ان ثمة اغراضا يتقدم بعضها البعض لكن لا نسلم ان
الاقدم ما ذكر بل الاقدم هو التمييز بين الصحيح والفاسد لان الاحتراز عن
الخطا يتوقف على ذلك ويمكن ان يقال لما كان ثمة اغراض كالتوسل
به الى معرفة كلام الله تعالى والى معرفة اخبار الرسول والى قرض الشعر وانشا
الخطب والى ارشاد الغير لسلوك جادة الصواب صح منه ذلك بكونه اقدم
بالقياس الى البعض وان لم يكن هو الاقدم مطلقا فان قلت انما يصح هذا
ان لو كان ذلك البعض معهودا قلنا نزل منزلة المعهود باعتبار من
الاعتبارات قوله واردت ان احصل هذا الغرض ليس كما ينبغي لانه
لم يفعل شيئا سوى ان اورد من الضوابط ما يعصم رعايته عن الخطا ولم يزد
على ذلك ويمكن ان يقال لما مهد اصولا وبنى قواعد يحترز بها عن
الخطا كان يحصل ذلك الغرض فان قلت هذه اصول ممهدة وقواعد
مقررة قبله فيكون الغرض حاصلا بذلك الاعتبار ولا يكون لقوله واردت
ان احصل هذا الا تحصيل الحاصل قلنا لشتان ما بين اليزيدين في الندا
يزيد سليم والاغر بن حاتم فان المتقدمين كانوا من تمهيد القواعد وبيان
الاصول وتقرير الابواب والفصول في علمي المعاني والبيان بمعزل
من الضبط وهو الذي مهد هناك ابوابا ووضع فصولا واستنبط قواعد واصولا
وهو ان هذين العلمين كانا قبله من الانتشار بحيث لا يخفى فصح منه ان يقول

واردت

واردت ان احصل لانه كانه لم يكن حاصلا قوله لا يتاتى بدون معرفة جهات التحصيل
لحصول بدون معرفة ما يتوقف عليه لكان اولى لاحتمال ان لا يكون له جهات
فان قلت لم لا يجوز ان يكون الممكن لك اشارة الى هذا الممكن المحتاج الى معرفة
الجهات لا الى الممكن مطلقا قلنا لو كان القصد الى ذلك لكان المناسب هو ان
تعالى وانت تعلم ان تحصيل هذا قوله لا جرم انا جاولنا يدل على العامل فيه لما وهو
اردنا او اولنا لانه لما حكم انه لا بد من الارادة فهم منه ذلك ولا يجوز ان يكون
العامل جاولنا لوقوعه في حيز ان المصدرية قوله لان مثارات الخطا ثلثة انما جمع
بالالف والتاء نظرا للمثار في سلك انما المواضع الموحشة وقال ثلاثة بالتاء نظرا
الى انه في نفسه مذكر قوله وكون المركب ولو قال كون التاليف مطابقا
لكان اولى وكان الشيخ انما قال ذلك تنبيها على ان كل واحد من التركيب
والمركب يقع فيما نحن بصدده والغرض واحد لان النحو يرجع اليه في المركب من حيث
التركيب وكذا المعاني والبيان ترجع اليهما في المركب من حيث التركيب لا من
حيث المواد ولقايل ان يقول لا نم مثارات الخطا ثلاثة بل اثنان المفرد والتاليف
لان المفرد هو الذي قد يكون جاريا على مقتضى القياس التصريفي وقد لا يكون
والتاليف هو الذي قد يكون مطابقا لاصل المعنى وقد لا يكون وقد يكون مطابقا
لما يجب ان يتكلم له من مقتضى المقام وقد لا يكون وقد يكون غير معتقد بحسب الادلة
العقلية وقد لا يكون فعلم الصرف يبحث عن المفرد من تلك الجهة وعلم النحو وعلم
المعاني والبيان من التاليف من تلك الجهات والاخر فظهر ان مثارات الخطا
المفرد والتاليف واما كون المركب مطابقا لما يجب ان يتكلم من عوارض التاليف
التي يبحث عنها في علم المعاني فيكون موضوع هذا العارض هو مثار الخطا
لا هذا العارض ولو جعل هذا العارض من مثارات الخطا وجب ان يجعل كون
التاليف مطابقا لاصل المعنى من مثارات الخطا و بعد كونه غير معتقد من
المثارات وكون المفرد جاريا على ما يقتضيه القياس التصريفي من جملة المثارات فيكون
فوق الثلاثة بل المثارات هو ما يكون موضوعا لهذه العوارض وهو المفرد
والتاليف لا هذه العوارض وعلم مما ذكرنا ان التاليف هو موضوع النحو

وعلمي المعاني والبيان ولا استبعاد في ذلك لجواز ان يكون الشي الواحد موضوعا
لعلمين او اكثر باعتبارات مختلفة قوله يرجع اليها في الاخر ولقايل ان يقول
لا نم ان علم البيان ما يرجع اليه في الطباق بل يرجع اليه في كونه غير معتقد بحسب
الدلالة العقلية قوله او فيما هو في حكم المفرد كالمركب الاضافي من نحو غلامي
بدليل وجوب قلب الواو ياء في نحو مسلمي رفعا لانه لو لم يكن بمنزلة كلمة واحدة
لكان قلب الواو ياء هناك بمعزل من الوجوب وقد عد الشيخ عدة امثلة ذكر
انها في حكم المفرد وسنحقق ذلك في موضعه قوله ان المفرد متقدم على ان يولف
وانما كان متقدما لانه شرط التاليف والشرط متقدم طبعا وانما اسند الى
ضمير المفرد لانه ليس متقدما على كل ما يولف ولقايل ان يقول قوله ان يولف ليس
كما ينبغي لان معنى التاليف جعل شيين او اكثر شيا واحدا باعتبار فلا يصح اسناده
الى المفرد فان قلت المراد بقوله ان يولف ان يقع في التاليف قلنا ليس المقصد
الى انه متقدم على الوقوع اذ هو في بيان ان الصرف هو المرجوع اليه في المفرد
والنحو هو المرجوع اليه في المركب والمفرد متقدم على المركب ويقدم الصرف على
النحو بناء على ذلك فكان الوجه ان يقال متقدم على التاليف لان الوهم لا
يتبادر ولا يذهب الى كل ما يليف لان ذلك مما كنت الضرورة اليه او يقال متقدم
على التاليف منه ومن غيره او منه ومن غيره قوله استحقه طبعا لان المفرد
شرط التاليف والتاليف جزء المولف فيكون المولف في الدرجة الثالثة لكونه
مسبوقا بالتاليف المسبوق بالمفرد فيكون المفرد متقدما بالضرورة قوله اما
القسم الاول فيشتمل فان قلت اذا لم يكن هناك سوى هذه الفصول فانى يكون
القسم الاول مشتملا على هذه الفصول قلنا لا نسلم انه لم يتعرض لبيان غير
ذلك كيف وقد بين في الفصل الثاني ما بين من الضوابط وقدر في كيفية الوصول
ما قرر من الاصول لقايل ان يقول اذا كان كذلك كان هذه الفصول مشتملة
على القسم الاول لا ان يكون القسم الاول مشتملا عليها ويمكن ان يقال
اشتماله على هذه الفصول باعتبار اشتماله على كل واحد قوله والتنبيه
ذلك قوله واعني بالاعتبارات الى الفصل الثاني قوله في كيفية الوصول

الى علم الصرف فان قلت لما كان الاول في بيانه كان متعذرا له الوصول اليه والاحا
بحقيقته قلنا سلمنا انه يستلزم الاحاطة بحقيقته لكن لا يلزم منه ان يكون
حاصلا له والمراد من الوصول اليه ان يحصل له فكم من عالم بالشي من غير ان يكون ذلك
الشي حاصلا له اذ لا يلزم من العلم بالشي حصول ذلك الشي قوله فلنذكر جواب
لاما تقديرا اي واما قبل ان ندفع كما في قوله وبعد فان نوع الادب قوله
لا بد منه من حيث ان انواع الكلمة هي موضوع علم الصرف فلا بد من سابقة
التعرض لبيانها لان الاحاطة باحوال الشي والبحث عن عوارضه يستدعي سابقة
العلم بذات الشي ولما كان بيان انواع الكلمة لازما من حيث انها موضوع
لنوعنا هذا استوجب ذلك بيان الجنس لان معرفة النوع تتوقف على معرفة
الجنس وما يتوقف عليه اللازم كان لازما بحكم الضرورة فلذلك تعرض
في الكشف عن معنى الكلمة اولا ثم في الكشف عن انواعها ثانيا بتقسيم الكلمة
لان تقسيم الجنس تقسيما صحيحا بيانا لكل واحد من انواعه وكشفا عنه وفي
سلوك هذا الطريق بيان لوجه الاختصار مع حصول المطلوب من بيان كل
واحد من الانواع الثلاثة ولقايل ان يقول لا نم ان كل واحد نوع وانما يكون
كذلك ان لو كان الاسم والفعل والحرف اشيا مختلفة الحقايق ويكون الكلمة
تمام المشترك بينها وهو ممنوع فان قلت الاسم عبارة عن كلمة مستقل
معناها غير مقترن وكذا الفعل والحرف عما يذكرونه فيكون كل واحد
مركبا من الجنس والفصل فيكون نوعا بالضرورة قلنا لا يلزم من تعريفهم بذلك
ان يكون داخلا في المفهوم مقوما له والى يكون داخلا ولو كان داخلا
في مفهوم الاسم لكان داخلا في جزئياته ولكان معنى رجل حينئذ ذكر من بني ادم
مستقل بنفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وان التزمت ذلك ركبت
شططا قوله الاقرب ان يقال وانما كان اقرب لترك حديث الدلالة
في التعريف لان اللفظ الموضوع لمعنى كلمة سوا دلت او لا ولان الافراد
في عرفهم عبارة عن وضع اللفظ للمعنى دفعة وكان قيد اللفظ فلو جعل قيدا
للمعنى كان ذلك بحسب العرف واجرا الوصف على ما هو له بالذات

اولى من اجرايه على ما هو له بالغرض **فان قلت** الى يكون هو الاوب وعين من
التعريفات اقرب منه مناسبة وهو ما اخذ فيه اللفظ بدون التاء مع جعل
الافراد قيدا للفظ **قلنا** لا نبعد ان يكون اقرب بالقياس الى بعض
التعريفات ويكون غيره اقرب منه على ان تعريف الشيخ لم يكن مسبوقا
بما ذكرت من التعريف على ان التعريف بقولهم ليس كما ينبغى لانه يرد عليه نحو
رجال لانه عدة الفاظ لا لفظ واحد **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون المراد
هو نفس اللفظ مع قطع النظر عن الافراد **قلنا** ليس ذلك فى كلامهم
وهو ان يقال رجل بدون اللام ويراد به نفس الرجل مع قطع النظر
عن الافراد على ان الاصطلاح على اللفظة بالتاء اولى لعدم الاجمال
وارتفاعه اذ ذاك لانه باعتبار المفهوم وهو الرمى اللغوى لا يصلح ان
يكون موصوفا بما اجرى عليه من الوصف وهو الموضوعة ومفردة فى التعريف
فيتعين المقصود ويرتفع الاجمال بخلاف ما اذا كان بدون التاء اذ لا
يندفع الاجمال لانه بالنظر الى معناه اللغوى يصلح ان يكون موصوفا بما ذكر
فان قلت لا نسلم انه ليس المرجع فى اللفظة بالتاء الى المفهوم اللغوى **قلنا**
لانه لو كان كذلك لم يكن ما هو كلمة بالاتفاق كلمة نحو رجل لانه متعلق
اللفظ بالنظر الى المعنى اللغوى لا نفس اللفظ **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون
القصد باللفظ بدون التاء الى المفهوم اللغوى **قلنا** لانه لو كان كذلك
لم يكن ما هو بمعزل من الملفوظية كالمستكن من الضماير كلمة وقد استقصينا
الكلام فى ذلك فى شرحنا لمقدمة الشيخ رئيس القراء والنحاة **قوله**
بمجموعها ليس كما ينبغى لخروج البسايط **فان قلت** لا نم وانما تكون
كذلك ان لو لم يكن ثمة مجموع بالنظر الى الصورة والمادة اذ المادة بانفرادها
ليست موضوعة **قلنا** انما يصح هذا ان لو كان لتلك الهيئة مدخل فى
اللفظ الاصطلاحى والا لكانت الحركة الاعرابية كلمة اما اسما او فعلا
او حرفا وليس كذلك باتفاق منهم اللهم الا ان يلتزم ذلك باصطلاح
مستحدث **فان قلت** نعم ان كان ثمة مجموع **قلنا** هذه العناية لا تسمن ولا تغنى

من جوع اذ الغرض انه لا حاجة الى هذا القيد لان اللفظ الموضوع دفعة
كلمة سواء كان ثمة مجموع او لم يكن فلا معنى لهذا القيد **ولقايل ان يقول**
تعريفه غير مانع لانه يشمل نحو قام زيد لان المركب من حيث هو مركب
موضوع دفعة **فان قلت** لا نم ان المركب موضوع فضلا من ان يكون
دفعة **قلنا** فاذن يكون ذكر الافراد مستغنى عنه لعدم الاحتياج
الى الاحتراز عن نحو قام زيد ويمكن ان يقال المراد بذلك ان لا يكون
ثمه تعدد وضع وفى نحو قام زيد قد تعدد **فان قلت** لا حاجة الى ايراد
الافراد لان المركب بمعزل عن الموضوعية على ما قرر فى خاتمة القسم
الثانى **قلنا** نقصد بالوضع فى مقام التعريف الى معنى يشمل المركب وما
غلب من الشايعة وهو تعيين اللفظ للمعنى بدون القرينة لا على وجه الخطاء
وهذا المعنى يشمل نحو قام زيد فاحتيج الى ايراد الافراد احترازا عن ذلك
قوله كان فى الاصل قولك مكان **قوله** لذلك المعنى للفظ البعيد لمضى
ذلك لان المنقضى فى حكم المتباعد حيث لم يبق منه اثر وعلى ذلك يحمل قوله
نعم الم ذلك الكتاب فى احد الوجوه **قوله** ثم ان كان معناها مستقلا يجوز
ان يجعل الاستقلال قيدا للفظ بان يقال ثم اذا كانت مستقلة بنفسها اى
مستقلة فى الدلالة غير مشروط فى استعمالها على معناها ذكر المتعلق وان يجعل
قيدا للمعنى كما ذهب اليه الشيخ كان المراد بالاستقلال ان يكون مستقلا
بالمفهومية من غير اعتبار الضميمة ومدلولا عليه بدون ان يكون ذكر
المتعلق ماخوذا فى ذلك **ولقايل ان يقول** ترد الموصولات والاسماء
النسبية والمتضمنة لمعنى الشرط والاستفهام **فان قلت** ذلك عارض غير
ماخوذ فى اصل الوضع **قلنا** ممنوع **فان قلت** بدليل وجود خواص الاسماء من
الاسناد ودخول حرف الجر **قلنا** دور لانه يتوقف كونها خواص على كونها
اسما فلو توقف اسميتها على ذلك لزم الدور على ان كون ذلك من خواص
الاسماء ممنوع الا ترى انك تقول جاء الغلام ومررت بالغلام فالاسناد الى الغلام
والغلام ليس باسم بل مركب من الاسم والحرف على ان تقسيم الكلمة غير صحيح

لانه من قبيل تقسيم الاخص الى الاعم لانها من جزئيات الاسم والى ما ينافيه
لان ما يكون اخص مما ينافي الشي يكون منافيا لذلك الشي بالضرورة
قوله مثل علم اي مثل علم في كون معناه غير مقترن في اصل الوضع ولا يرد
مثل نحو زيد ضارب عمروا اذا كان مقترنا فانه مثل علم في انه غير مقترن
في اصل الوضع ولا عبرة للعارض **قوله** مثل علم اي مثل علم في كون معناه
مقترنا في اصل الوضع ولا يقدح في ذلك عدم الاقتران العارض لما قلنا انه
لا عبرة للعارض والمراد بكونه غير مقترن في ان الاقتران غير ماخوذ لان
عدم الاقتران ماخوذ **قوله** مثل من اي مثل من في كون معناه غير مستقل
في اصل الوضع ولا يرد الموصولات لان معانيها مستقلة بالنظر الى اصل
الوضع على ما قيل وههنا مباحث طوينا ذكرها لانا ذكرناها في شرح الكافية
قوله وتيسر المستقل اي المعنى المستقل لان الالفاظ كلها بالنظر اليها مستويه
الاقدام في انه تم الجواب بها الكلام في الجواب ما بالنظر الى المعاني **قوله**
على سبيل التقريب اي ليس من التحقيق في شي ولعمري انه كذلك لو يرد نحو
الموصولات مما لا يتم الجواب به من الاسما **فان قلت** ذلك بالنظر الى اصل
الوضع **قلنا** عند ذلك نسكب العبرات على ان ما مثل به في انه يتم الجواب به
في تقدير الجملة **فان قلت** نظرا الى الظاهر **قلنا** يرد اذ ذاك حروف التصديق
حيث يتم الجواب بها من حيث الظاهر **قوله** بخلاف اذا فانه في **ولقايل ان يقول**
ليس بوارد لان السوال عن المكان المتقيد بالفعل وذلك ليس معنى في فلذلك
لم يصلح ان يكون جوابا ولم يكن مما تم الجواب به **قوله** فلتشرع الفا جواب لقوله
واذ قد ذكرنا لانه لما افاد معنى الملازمة اجيب بالفا اجراء له مجرى ادوات الشرط
قوله اعلم ان علم الصرف الى اخره علم الصرف هو معرفة الاحوال الراجعة
الى الحروف ومعرفة الاحوال الراجعة الى الهيات بواسطة المناسبات
والاقيسة غير ما يبحث عنها في علم النحو كما اشار الى ذلك في الفصل الثاني
وذلك مسبوق بما ذكر من تخيص المعاني اولا ثم من قصد الاجناس شيا فشيا
لاظهار الاوضاع الكلية ثم من قصد انواع تلك المعاني لاظهار الاوضاع

الجزئية بواسطة التصرف فاذا صح تعريفه لعلم الصرف بما عرف على انه انما يتصور
ويستقيم بما ذكر من تخيص المعاني اولا ثم من قصد الاجناس شيا فشيا
ثم من قصد نوعها هذا انما يستقيم اذا كان الواضع من البشر على ان الظاهر
انه هو الله تعالى **قوله** هو تتبع اعتبارات الواضع اي معرفة اعتبارات الواضع
وانما ذكره بلفظ التتبع لان متى علم الصرف على الاستقراء والتتبع فاشار
به الى ذلك مع انه غير مخل بالمقصود واخذ مثل هذا المجاز في باب التعريف غير عزيز
وهل تعريف لا يشتمل على مجاز وانما الممتنع ايراد المجاز غير ظاهر الدلالة
على المقصود **ولقايل ان يقول** هذا التعريف غير جامع لان حذف الواو والياء
والالف في قولك صالحوا القوم وصالحي القوم وصالحا القوم ليس من
اعتبارات الواضع بناء على ما ذكر من التشبيه **قوله** في وضعه احتراز من الاعتبارات
في غير باب الوضع **قوله** من جهة المناسبات والاقيسة ان كان متعلقا
بالاعتبارات كان المعنى هو معرفة الاعتبارات ناشية من المناسبة التي تقتضي
ان يكون الواضع متحضرا للمعاني الكلية اولا ثم قاصدا لها شيا فشيا لتحقيق
الاوضاع الكلية ثم لانواع تلك المعاني لاظهار الاوضاع الجزئية لتقدم المعاني
الكلية على الجزئية ليكون الوضع على مقتضى الطبع كالمستوفي الحاذق ياخذ
الاشيا جملة ثم ياخذ في تفصيلها كما اشار الى ذلك في اخر هذا الفصل تحقيقا
لما ذكر وتمهيدا التسليم ذلك واما كونه ناشية من التناسب فبالنظر الى ما في
الاوضاع الجزئية من التصرفات التي لها مدخل في التناسب وانما قال
والاقيسة بلفظ الجمع لتعدد الاقيسة التي ترجع اليها في التصرفات المختلفة
في مواد شتى واما جمع المناسبة فبالنظر الى ما ذكر من الامور المتعددة وان
كان متعلقا بالتتبع كان المعنى هو معرفة الاعتبارات من جهة المناسبة
وذلك ان العلم بانه جنس اولا المعاني الى اخر ما ذكر انما حصل بواسطة
المناسبة التي تقتضي ان يكون الامر كذلك كما قدرناه اولا واما معرفتها
بالاقيسة فبالنظر الى التصرفات التي ترجع فيها الى القياس **فان قلت** كيف
يصح ان يكون متعلقا بتتبع الاعتبارات وانت لا تصل الى معرفة الاعتبارات

وكذا التركيب وكرتابه النقص فيه من تلك الحروف بالتقدم والتاخير والزيادة والنقصان والتبديل
يتعلق بتغير المادة مما زاد تلك المعاني واما ما يتعلق بتغيير الصورة فتوالد بعد ما عيش تلك
الحروف وضم بعضها على بعض عين هيئة ابتداء كفعل بثلاث فتحات وفعل بكسر العين وفعل بضمها
في الماضي ويفعل بفتح العين او كسرها او ضمها في المستقبل ٢

بذلك لان الموصل الى التصورات هو الحد والرسم **قلنا** بعد تاخيره لفظ بعد
لئلا يذهب الوهم الى اختصاص ذلك به بخلاف ما اذا قدم حيث لا يذهب الوهم
اليه لمكان العطف **قوله** المتنوع وتكثير الامثلة التنويع مما يستلزم تكثير
الامثلة استلزاما كليا من غير عكس لوجود التكثير من غير تنويع نحو رابه
وارابه ونعد وتباعد ونحو زمن وزمان ويمكن ان يقال قد يوجد التنويع بدون
ان يكون هناك تكثير امثلة نحو فلك وفلك وهجان وهجان اذا لم يعتبر التغير
التقديري وهو الظاهر ويكون بينهما عموم من وجه اذ كان له وجه حينئذ لو قيل
قوله بالتقديم اشارة الى الاستحقاق الكلي وقوله والزيادة فيما بعد او النقصان
الى الصغير وقوله من التبديل الى الاكبر لكان قولا وانما تعرض لذكر الكبير
او لا لما قلناه اولا وانما اخر ذكر الاكبر ذلك التاخير لانه كالشريعة المنسوخة
حيث لم يتعرض له احد بالذكر من المتقدمين على ان قوله لعارض يدفع ذلك قوله
وهكذا عند تركيب تلك الحروف تعرض لذكر المواد اولا ثم الهيئة ما بناتا خيره
الهيئة طبعا يعني حين قصد الى تعيين الطوائف للمعاني الكلية قصد الى هيئة
لها لامتناع تحقق المادة بدون الصورة ثم لما قصد الى تعيين تلك الطوائف
ليحقق الاوضاع الجزئية لزم تغيير تلك الهيئة بالفروق **ولقائل ان يقول**
انما يصح ذلك ان لو كانت تلك الهيئة باقية لان تغير الشيء انما يكون باعتبار
حاله وهيئة الوضع الكلي لا تتغير اصلا فاني يصح قوله ثم من تغيرها شيئا فشيئا
ويمكن ان يقال المتغير كيفية الهيئة لان نفس الهيئة باقية في جميع الاوضاع
قوله وهكذا خبر مبتدا محذوف اي هكذا الحكم وقوله من قصد هيئة ابتداء بيان
لذلك وقوله عند تركيب الحروف ظرف لغو معمول لقوله هكذا **قوله** اذ ليس طريق
معرفتها عندك طريق معرفتها ما ذكره الشيخ في الفصل الثاني وبين كيفية سلوكه
ويمكن ان يقال ما ذكرنا من المناسبة طريق الى ذلك لان المناسبة تقتضي ان
تكون المعاني الكلية حاصلة له ابتداء حتى يصح منه تعيين الطوائف لتلك المعاني
شيئا فشيئا ويكون التنويع واظهار الاوضاع الجزئية في الدرجة الثانية
وساطة التصرف ليكون الوضع على مقتضى الطبع **قوله** لا يخفى ذكره هذا على

ويؤيد هذا قول صاحب التيسير قوله على غلبة بعد ذكر ذلك تامل

لان زنة المفرد على وزن فعل والجمع على وزن فعائل وانشد ٣

فان لفظ حال الافراد كلفظ حال الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حالة كونه مفردا كحاد وحال كونه جمعا كرجال ٢

سبيل التانيس ليزول عنك الاستبعاد ثم عقبه بما يفيد الاعتقاد الجازم من
بيان الطريق وكيفية سلوكه **قوله** وضع اللغة ليس الا تحصيل اشياء منتشرة تحت
الضبط **ولقائل ان يقول** وضع اللغة تعيين الالفاظ للمعاني فاني يصح قوله
ليس الا تحصيل اشياء منتشرة تحت الضبط ويمكن ان يقال اذا بولغ في وصف
الشيء بصفة وانطوائه على ذلك واثباته له قيل انه ذلك وكانه هو هو وحقيقته
حقيقته تحقيقا للمبالغة كما اذا بولغ في وصف زيد بالكرم قيل ما هو الا كريم
وانما قلنا على سبيل التانيس لانه لما شبه حال الواضع بحال المستوفي الحاذق
والمستوفي اذا تعرض للاشياء المنتشرة جمعها عن آخرها اولا واخذ في تفصيلها
ثانيا فاذا اقتفت الواضع اليه وتصورته بمنزلته لم يبعد ان يكون ما قلنا
عندك بمحل من القبول **قوله** نزل عنك بلفظ المضارع وكل واحد من فعلي الشرط
والجزاء بلفظ الماضي لانه مشكوك فيه غير قطعي الثبوت على ذلك التقدير فذكر
بلفظ المضارع بخلاف كل واحد من فعلي الشرط والجزاء فانه ليس بتلك المثابة ولهذا
كان المستعمل اذا من بين ادوات الشرط **قوله** الثاني في كيفية الوصول الى النوعين
يفيد ان علم الصرف هو معرفة هذه الاعتبارات لانه حين ذكر الفصول جملة
قال والثاني في كيفية الوصول الى علم الصرف وحين اخذ في الصرف قال في
كيفية الوصول الى النوعين علم ان علم الصرف عبارة عن هذين النوعين فظهر ايضا
ان مراد الشيخ بالاعتبارات الماخوذة في تعريفه لعلم الصرف هذه الاعتبارات
الراجعة الى الكلم موادها وصورها وظهر ايضا ان المراد بالمناسبات العلل
وبالاقيسة الضوابط المبنية على تلك العلل لان علم الصرف معرفة احوال الكلم
غير ما بحث عنها في علم النحو يرجع فيها الى علم الاعراب بواسطة العلم باصول
يرجع اليها في معرفة تلك الاحوال سواء كانت تلك الاحوال ماخوذة في اصل
الوضع او لم تكن فاذن كان من وجه الكلام ان يقال واعني بالاعتبارات ما يلحق
مواد الكلم من التصرفات وما يلحق الهيئات من التغيرات وذلك لان الواضع
جلس او لا للمعاني الى آخر ما ذكر فبان ان في قول الشيخ واعني بالاعتبارات انه
جنس نوع مساهلة واما توقف معرفة تلك الاعتبارات الراجعة الى الكلم

الثاني

في التفصيل ح

صح

موادها وصورها على معرفة ما ذكر من تخصيص الواضع للمعاني اسندا الى اخر ما ذكر
فلان ذلك من المبادي في العلم بموضوع كل علم ومباديه لا يكون هو ذلك
ولا من اجزائه قوله في كيفية الوصول اليه ليس كما ينبغي لانه انما بين طريق
الوصول وكيفية سلوكه لا كيفية الوصول اليه فكان الوجه ان يقال الثاني في
بيان الطريق الى النوعين وكيفية سلوكه ويمكن ان يقال لما كان بيان الطريق
وبيان كيفية سلوكه مستلزما لبيان كيفية الوصول صح منه ان يقول الثاني
في كيفية الوصول واللام في النوعين التعريف الذهني ولذلك تعرض لبيانهما
قوله ومساق الحديث فيهما لا يتم لان بعض التعريفات الراجعة الى الحروف
انما هو بحسب انواع الحروف من حيث تلك الانواع لا من حيث انها حروف
وبحسب مخارجها وكذا بعض الاعتبارات الراجعة الى الهيئات فلذلك
قال لا يتم قوله يتنوع الى المجهور فان قلت انما يصح ذلك ان لو كان الجهر
والهمس من الفصول المقومة وليس كذلك قلنا النوعية في عرفنا هذا تحصل بالمغايرات
فان العام اذا تقيد باعتبار يخصه كان نوعا سواء كان ذلك الاعتبار من الامور
العارضة او من الفصول المقومة قوله وهي عندي كذلك بناء على التقسيم الحاصر
من ان الحرف اما ان ينحصر النفس في مخرجه ام لا الثاني المهموس والاول المجهور
وعلى ما ذكر لا يكون التقسيم حاصرا لجواز ان يكون الحرف الواحد مجهورا باعتبار
ومهموسا باعتبار الا ترى انه عد الميم من المجهور ومن المعتدلة لما فيه من الجري وعد
اللام من المهموسة ومن المعتدلة لما فيه من الانحصار فظهر ان المراد مطلق الانحصار
ومطلق الجري وكانه عد الميم من المجهورة لما فيه من زيادة الانحصار بالنسبة
الى جريه وعد اللام من المهموسة لزيادة جريه بالنظر الى انحصاره قوله لكن على
ما ذكره من تفسير الجهر والهمس قال بعضهم الجهر اشباع الاعتماد في مخرج
الحرف متحركا وان الشيخ اعتبر مجرد الانحصار من غير اعتبار قيد اخر وهذا
هو المناسب لان الجهر من لوازم انحصار النفس في مخرج الحرف والهمس
من لوازم الجري فناسب ان يسمى مجهورا او مهموسا اذا تحقق الانحصار
او الجري سواء وجد الاشباع او الحركة او لا قوله والمجهورة عندي الهمزة الى اخره

للبعض خلاف في البعض وما ذهب كل الى ما ذهب الا بناء على ما كان بحثه ولا
مناقشة في ذلك والالف عندي من المهموسة وكيف لا يكون منها وهي هذه
ساذجة وحرف لين فلا ينحصر النفس في مخرجه وكذا الكلام في الواو والياء المدتين
قوله واذا لم يتم الانحصار ولا الجري كان المناسب ان يتعرض للشديدة والرخوة
اولا ثم لما بينهما والظاهر ان المراد بالانحصار والجري انحصار النفس وجريه لان
ذلك هو المذكور سابقا وحينئذ يلزم بعض المهموسة في المجهورة من حيث انها
مهموسة والمتقدمون قسموا الحروف الى مجهورة ومهموسة باعتبار انحصار النفس
وجريه وباعتبار انحصار الصوت وجريه الى معتدلة وشديدة ورخوة فزعموا ان
انحصار النفس غير انحصار الصوت ولو قال يتنوع الى خمسة انواع وذلك
انها اما ان ينحصر النفس في مخرجها اولا والثاني قسمان اما تام الجري او غيره
والاول اما تام الانحصار اولا والثاني المعتدلة والاول اما ان يكون مع خفز
وضغط اولا والثاني الشديدة والاول حروف القلقلة قوله ثم اذا تبع الاعتدال
ضعف ولقائل ان يقول كان الوجه ان يقول ويتنوع الى صحيحة ومعتلة لان الصحة
والاعتدال اعتبار اخر وما كون المعتلة من قبيل المعتدلة فلا يقدح فيما قلنا الصحة اندرا[ج]
بعض الاقسام في البعض عند تعدد التقسيمات باعتبارات شتى وكان يمكن تقسيم
الشديدة باعتبار الخفز ويوضع للقسم الاخر اسم على حدة مثلا ان يسمى حروفا سهلة
ومخرجها اي ومخارج الحروف التسعة والعشرين بل هي مخارج الثلثين حيث عد من جملتها
مخرج النون الخفية والنون الخفية اما ان يكون من الاصول اولا فان كانت من الاصول
كان الوجه ان يقال بعدها لتنبيه على انواع الحروف الثلثين وان كانت من المتفرعة وهو
الحق وجب ان يتعرض لمخارج جميع المتفرعة التي تقع في فصيح الكلام كالف الامالة
والف التفخيم والهمزة التي بين بين فان قلت انما يلزم ان لو كانت لهذه الحروف مخارج
على حدة قلنا مخارج هذه الحروف صريحة غير مخارجها غير صريحة وذلك ان مخرج الهمزة
التي بين بين هو ما بين مخرجها ومخرج الحرف الذي منه حركتها او حركة ما قبلها فيكون لها
مخرج على حدة وكذا الكلام في الباقي قوله مخرج الكاف اي خروجها وبذلك يظهر مخرجها
لانه اذا قيل خروجها من ذلك الموضع علم ان ذلك الموضع مخرجها قوله ومن وسط

هوامش:
الانواع م
غير
ل
ج
ولقائل ان يقول لا نم ان ما ذكر من المخارج الستة عشر مخارج الحروف التسعة والعشرين م
لا يخرج م

بينه انتصب بلفظه بالبدلية من وسط اللسان لانه منصوب تقديرا اى من بين وسط اللسان ع

اللسان ومن وسط الحنك الاعلى خروج الجيم **قوله** من ادناها بدل من حافة اللسان وقوله
من بينها بدل من البدل اى من بين ادنى حافة اللسان ومن بين ما يلى ادنى حافة اللسان
قوله واطراف الثنايا استعمل لفظ الجمع مكان التثنية لكونه غير ملبس ان المراد
الثنيتان وفى ذلك من التخفيف ما لا يخفى **قوله** وعندى ان الحكم الى اخره يوهم ضدا
ان مبنى الحكم عند غيره على وجود البرهان لا على حديث الوجدان وليس كذلك
قوله على ما يجده اى مبنى الحكم على ما يجده من انحصار او حرى الى غير ذلك من امور متنوعة
وهكذا الحكم فى باب المخارج **قوله** كل احد اذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغى صح منه
الحكم بناء على ما يجده سواء كان مستقيم الطبع سليم الذوق او لم يكن **قلنا** انما قيده
بذلك لانه اذا لم يكن مستقيم الطبع سليم الذوق لم يعتد بمراجعته ولا باعتباره
اياها **قوله** كما ينبغى من النطق بها خالية عن التحرك والتكلف فى التلفظ بها لاحتمال
ان يوهم ذلك بخلاف ما هى عليه **قوله** اذا راجع نفسه نباه على المفاعلة لقصد المبالغة
قوله بمهيد اصل وانما كان هذا اصلا لان مبنى الطريق الذى هو رد الاوضاع الجزئية
الى وضع كلى لها ومبنى كيفية السلوك على اعتبارها مضبوطة ونظمها فى سلك الضبط
فكان اصلا فانما استدعاه لهذا عند امكان الضبط الاصل نظ **قوله** فى الجملة
انما قال فى الجملة لانه انما يكون اعتبارها مضبوطة ادخل فى المناسبة عند امكان
الضبط لا دائما **ولقائل ان يقول** لا يخ اما ان يراد بالاوضاع جميع الاوضاع
او الاوضاع التى يمكن ضبطها فان اريد الاول لم يستقم لان اعتبار جميع الاوضاع
مضبوطة ليس بممكن فضلا من ان يكون هو الادخل فى المناسبة وان اريد
الثانى لم يستقم لان اعتبارها مضبوطة هو المناسب دائما ولو قال هو
المناسب مكان قوله ادخل فى المناسبة لكان اولى **قوله** وكذا جانب
المعنى من عدة اعتبارات من تعقل كل واحد من جزئى المعنى الجزئى او اكثر
والتاليف بين ذلك **قوله** وتقريره اى وتقرير هذا الاصل ان اتباع ما يتوقف
على اقل المقدمات اسهل مما يتوقف على اكثر من ذلك **ولقائل ان يقول**
انما يمشى هذا ان لو كان الواضع غير الله وهو ممنوع **قوله** من البعلة اضافة
لفظيه وانما جاز وان لم يتمحض لانه بمنزلة قولك البعيد الحصول لكون

العهد عن ذلك ولما كان بمنزلته حمل عليه فى الجواز **قوله** وظهر من هذا اى
وظهر مما ذكرنا من ان حمل الاوضاع على الضبط ادخل فى المناسبة ان
اعتبار الاوضاع الجزئية موجودة فى الخارج يستلزم ان يكون مسبوقة
باوضاع كلية عند امكان ضبطها **ولقائل ان يقول** لا نم ان اعتبارها
مضبوطة يستلزم ان يكون مسبوقة باوضاع كلية سواء اريد بقوله وبالضبط
خلاف ذلك عموم السلب وهو ان لا يكون مشتقة فى جانب اللفظ ولا
جانب المعنى او سلب العموم وهو ان لا يكون مشتقة فيهما جميعا اما على
التقدير الثانى فقط لجواز ان لا يكون مشتقة فى جانب اللفظ فقط مثل
ان يكون ذلك اى لفظ ذلك مردودا الى ذاك وان لم يلزم من الاوضاع الكلية
كما اشار الله بقوله بعد هذا وانه يلزم ادخال الاسما الجارية مجرى الحروف
فى الاشتقاق لو حكم بزيادة اللام فى ذلك مع انه ليس هناك وضع كلى
واما على التقدير الاول فكذلك لجواز ان لا يكون مشتقة فى جانب
اللفظ ولا فى جانب المعنى ولا يكون منتسبة الى وضع كلى بان يكون الاوضاع
الجزئية مشتقا بعضها من بعض من غير ان يكون هناك وضع كلى كما اذا قيل
برد ذلك الى ذاك اللهم الا ان تنفى الضبط برد الاوضاع الجزئية الى وضع
كلى لها وانما لم تعلل وقد ظهر من هذا الا انه مع ما ذكر يحتاج الى نوع من التكلف
فتامل وتطير **قوله** اعنى بها المتناولة للمعانى الجزئية انما صار الى العناية لان
الجزئية يطلق على الاوضاع لا بالنظر الى المعانى بل بالنظر الى كل واحد من حيث
ان له تعينا وتشخصا من حيث ذلك الوضع لا بالنظر الى معناه فمست الحاجة
الى العناية **فان قلت** لا نم انه يلزم عند امكان الضبط ان يكون هناك
وضع كلى بل اللازم امكان الوضع الكلى **قلنا** المراد بامكان الضبط ان يمكن
رد الاوضاع الجزئية الى وضع كلى لها وان يمكن الرد الا وان يكون هناك وضع كلى
والا امتنع الرد **قوله** جنسه نوعه اى الخص جنسه فى نوعه اى ليس ثم وضع
كلى بل الموجود الوضع الجزئى بخصوص لابتدا الغاية ثم لابتدا الغاية فى المكان فانه
ليس ثمه وضع لمطلق الابتدا ثم لابتدا الغاية ثم لابتدا الغاية فى المكان

بل الموضوع ابتدا الابتدا الغاية في المكان من بدون شائبته الوضع كما لو لم يكن من الحيوانات
في الخارج سوى الانسان صدق ان بعض الحيوان هو الانسان باعتبار الحال
الخارجي وصدق ايضا كل انسان حيوان اذا اخذت خارجية الموضوع اذ
ذاك **قوله** ما كان في الظاهر اي في القول الظاهر والمذهب المشهور ان
الجنس في الحروف والاسما المشاكلة لها منحصر في النوع وانما قيد بهذا الاعتبار
لاحتمال ان يكون هناك وضع كلي اذا لم يتم برهان لامتناعه وان احالوا ذلك
الى الاستقرا لم يفد سوى الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا على انه لا
حاجة الى هذا القيد لان ما كان جنسه نوعه لم يكن مسبوقا بوضع كلي
بالضرورة واما احتمال ان يكون هناك وضع كلي فلا ينافي ان يكون هناك
ما يكون جنسه نوعه ولو اطلق القول لكان اولى وكان الشيخ
لم يطلق نظرا الى قول المتقدمين من حيث اطلقوا القول انه لا يجري
الاشتقاق في الحروف ولا في الاسما المشاكلة لها راسا **قوله** هذا على
المذهب الظاهر حمله الشيخنا نه كانه قبل اخراج الحروف والاسما المشاكلة
لها على اي قول وعلى اي وجه فقيل على القول الظاهر **قوله** والاولى ان
بين ذلك على المذهب الظاهر ولم يرجع اليه بخروج الحروف والاسما
المشاكلة لها غير مقطوع به لما ذكرنا انه لم يتم برهان على ذلك فامكن
ان يوجد هناك وضع كلي ويتفرع عليه اوضاع جزئية **قوله** الطريق الى
ذلك جعل الشيخ مبنى الاشتقاق على العموم والخصوص وذلك ان الواضع
حين جنس المعاني عين بازا كل جنس طائفة من الحروف ثم اخذ في تنويع كل
جنس فيكون الاعم سابقا في باب الوضع والاخص متفرعا ولاحقا
تضامن حق المناسبة والى ذلك اشار بقوله فترجع منه القهقرى في
طريق التجنيس ويلزم من هذا ان يكون الماضي في المضارع وامر المخاطب والاسما
المتصلة بالافعال في درجة واحدة في باب الاشتقاق بان يكون الكل
مشتقا من المضارع من الماضي وامر المخاطب من المضارع وكذا المتصلة
لا يكون مشتقا من الفعل لمكان التباين بين مفهومات هذه ولو بني امر

المتصلة لا تكون

الاشتقاق على مناسبة اعم من العموم والخصوص بحيث يكون المضارع
مشتقا من الماضي وامر المخاطب من المضارع وان فات جهة العموم والخصوص
لمكان مناسبة سوى ذلك **قوله** فيما يحتمل التنويع احتراز عن الحروف
والاسما المشاكلة لها **ولقائل ان يقول** لا حاجة الى الاحتراز لهذا القيد
لحصوله بقوله من حيث انتهى الواضع في تنويعه وكذا لا حاجة الى قوله
وهي الاوضاع الجزئية مع انه كان الوجه ان يقال من الاوضاع مكان
وهي الاوضاع ولو قال الطريق الى ذلك هو ان تبتدي من حيث انتهى
الواضع في تنويعه فترجع منه القهقرى في التجنيس الى حيث ابتدا منه
بحذف لفظ الاحتمال وترك ذكر الاوضاع الجزئية لكان اولى لمكان
الاستغنا عن الجميع بقوله من حيث انتهى الواضع في تنويعه ولمكان الاحتمال
قطعا ان يكون هناك وضع كلي وتتفرع عليه اوضاع جزئية بنا على رايه
قوله فتردد الى معنى اعم في لفظ التباين اشارة الى ان الاسما المتصلة
مشتقة من المصادر بنا على حديث العموم والخصوص لا من الافعال لان
اسم المكان ليس اخص من الفعل لان معنى الفعل ليس ماخوذا فيه والا
كان فعلا على هذا كان رد التباين الذي هو مصدر
الى باين الذي هو فعل غير ظاهر الصحة لان مفهوم باين غير ماخوذ فيه
لان معنى باين هو الاخبار عن ايقاع المباينة وذلك المعنى فايت في لفظ
التباين فلا يكون اخص منه بل بينهما تباين كلي ولا يكون مشتقا منه
بنا على حديث العموم والخصوص **قوله** الطريق الى ذلك اي الطريق الى
النوع الاول وهو معرفة الاعتبارات الراجعة الى الحروف هو ان تبتدي
في الاوضاع الجزئية التي يحتمل ان يكون متفرعة على وضع كلي لها بخلاف
الحروف وما هو منزل منزلتها من الاسما والافعال غير المتصرفة فيرجع من
المنتهى في طريق التعميم وقد وقع في اعم منها مكان منه بقيه الموجب
عائدا الى الاوضاع الجزئية لان الرجوع منها شيئا فشيئا **فان قلت**
منه بقية المذكر لان الابتدا من المنتهى **قلنا** انما قال منها نظرا الى كثرة

المواد **قوله** لنحو ان تسدي في الجمع بين الكاف ولفظ النحو نوع مساهلة وان صرفت
الى الزيادة لم يصح لان ذلك ليس بتباين والشيخ قد جمع بينهما في مواضع من كتابه هذا
قوله من مثل انما قال من مثل لئلا يذهب بل الوهم الى ان ذلك يختص بما ضربت
من المثال على ان قوله لنحو ان تسدي ما يدفع ذلك والمراد بالمثل كل ما كان
مشاركا للآخر في الحروف الاصول والمعنى الاصلي انما قال الى معنى اعم لان الرد
بالنظر الى المعنى **فان قلت** الرد ليس بالنظر الى المعنى فحسب بل بحسب اللفظ
والمعنى جميعا فلم خص المعنى بالذكر **قلنا** قد تعرض له ايضا بقوله في لفظ التباين
ولو قال في مثل لفظ التباين لكان اولى لمكان قوله من مثل لفظ التباين وقوله
في لفظ كذا اشارة الى انه المشتق منه فالمتباين يكون مشتقا من التباين والتباين
من باين وباين من بان بناء على سوق كلامه وانما قال هو حصول البينونة لان
الحصول مأخوذ في مدلول الفعل فلهذا لم يقل وهو حصول البين بل لان تم
ترده الى معنى اعم وهو مجرد البين **قوله** وهذا هو الذي يعنيه اصحابنا في هذا
النوع بالاشتقاق يعني مرادهم بالاشتقاق رد الاخص الى الاعم على الوجه
المذكور **ولقائل ان يقول** لو كان مرادهم بالاشتقاق ذلك لزمهم ان لا يعدوا
الاسماء المتصلة بالافعال مشتقة منها والمضارع من الماضي ولا الامر المخاطب من
المضارع لمكان التباين الكلي بين مفهوميهما بل مرادهم رد البعض الى البعض
ولم يقصروا مبنى الاشتقاق على العموم والخصوص كما ذكر **قوله** ثم اذا اقتصرت
قصدا ان تتعرض لجميع انواع الاشتقاق قضاء من حقها ووجه الحصر ان يقال
لا يخ اما ان يقتصر التقسيم على ما يحتمله حروف طائفة بنظم مخصوص او لا فالاول
الصغير والثاني اما ان يتجاوز فيه الى ما يواخي حرفا من حروفها او لا والثاني
الكبير والاول الاكبر ويمكن ان يردد في التجاوز فيقال لا يخ اما ان يتجاوز في
التقسيم الى ما يواخي ذلك او لا والاول الاكبر والثاني اما ان يتجاوز فيه الى
معنى اعم كيف ما انتظمت او لا والثاني الصغير والاول الكبير ولو قال حروف
طائفة بحذو لفظة كل لكان اولى لان الاقتصار في جميع المواد ليس بشرط لكونه
صغيرا بل لو اقتصر على ما يحتمله حروف طائفة ما من الطوائف من المعنى الاعم بنظم

مخصوص كان اشتقاقا صغيرا وقوله فيما ضربنا ظرف مستقر حال عن مطلق معنى
البينونة وانما قال للآتي بالحرف التراخي اما لمكان تفاوت المراتب
واما لمكان التراخي بين الحروف في بعض الاوضاع الجزئية بواسطة
الفصل وانما لم يقل فيما ضربنا من الامثلة نظرا الى ان تقدير الاشتقاق
كان في مادة واحدة وان كانت هناك امثلة شتى يعني اذا
اقتصرت في التعميم على المعنى الذي هو اعم من الجميع ولم ترد الوضع الكلي
الى الكلي الآخر من الاوضاع الكلية يسمى الاشتقاق الاصغر **ولقائل
ان يقول** قوله فيما سبق انه جنس اولا المعاني وعين بازاء كل
جنس طائفة من الحروف لا يخ اما ان يراد بذلك انتزاع الاجناس
العالية او مطلق الاجناس سواء كانت عالية او متوسطة
فان اريد الاول فلا مجال للكبير والاكبر وان اريد الثاني
لم يستقم قوله ذلك لانه لم نعين لاجناس المتوسطة طائفة من الحروف
على ان لقائل ان يقول الى يصح قوله فيما سبق معينا بازاء كل من
ذلك طائفة من الحروف وقد عين لبعض الاجناس طائفة من الحروف
بنظم مخصوص وتدعيها بعينها للبعض الآخر وهل مبنى الاشتقاق
الكبير على غير هذا ويمكن ان يجاب عنه **قوله** وان تجاوزت
لما كان التجاوز غير محقق على ما قلنا ذكر بلفظ العرض كما يعرض
الامور الممتنعة الوقوع وذلك ان المراد بتجنيس المعاني انتزاع
الاجناس العالية بتجريدها عن الامور المنوعة والا كانت
انواعا فتكون منخرطة في سلك قوله جنس اذ لا المعاني
لانها اذ ذاك تكون من الانواع الجنسية النوعية ه
فان قلت يتحقق العموم والخصوص هناك باعتبار
المعنى الالتزامي **قلنا** لا عبرة بذلك الاعتبار لان المعنى
الالتزامي غير منظور اليه ولا مأخوذ في باب الوضع على
ان تحقق العموم والخصوص ممنوع فيما يتمثلون به من التصوير

قوله من معنى عم من ذلك اى من ذلك المعنى الذى كان
يحتمله حروف تلك الطايفة بنظم مخصوص قوله
كيف ما انتظمت سوى ذلك الانتظام المخصوص مثل انتظام
الصور الست باعتبار التقديم والتاخير وذلك انك اذا ذكرت
احدها اولا مع العلم بالتقديم والتاخير فى الباقين تولد اثنان
وهكذا الى ان يتم صور ست وذلك هو الحاصل من ضرب الاثنين فى
الثلاثة وهكذا الحكم فى الاربعة والخمسة قوله من حيث النظم اى مثل
الصور الست من حيث النظم لا من حيث الهيئة والمادة المختلفة
احترز من نحو شدد فانه لا يظهر الست ظهورها فى المختلفة وههنا
نوع ثالث يسميه شيخنا فيه اشارة الى قلة اهتمامه بشان هذا
الاشتقاق والى ان الجابى هو الذى سماه بهذا الاسم قوله
الى ما احتمله اخوات تلك الطوايف فيه نوع مساهلة وذلك ان
مبنى الاشتقاق الاكبر على التجاوز الى ما يواخى بعض حروف
تلك الطايفة مثل ما يتمثلون به من نحو القلب والعلم والرقم
والرحم وليس فيه تجاوز الى اخوات تلك الطايفة
والتشكيك الذى ذكرناه فى الكبير وارد هنا ايضا
قوله من الحروف بين الذات المذكورة وقوله نوعا
للذات المتقدمة اى تواخيهما من حيث النوعية قوله
وقليلا ما هو جملة ابتدائية وقعت اعتراضا ولم يجعل الجملة
اجرى له مجرى المصدر لانه على زنته ولم له نظير
على ان ذلك ليس بمطرد وما صلة التاكيد وليس نايبا
منه لان المعنى ليس على ذلك قوله الا هو مستثنى
زايد مما استكن من الضمير فى حام ورفع بدلا منه ۞
قوله وسلوك هذا الطريق على وجهين اى على
قسمين احدهما اصل فيما يطلب من السلوك وهو معرفة الاعتبارات الراجعة

الى الحروف من الحذف والزيادة والابدال والقلب فان قلت لم لا يترك طلب القدر
المشترك من الامثلة التى ترجع معانيها الجزئية الى معنى كلى لها منزلة سلوك
الطريق وتنزل رد تلك الامثلة الى الوضع الكلى على الوجه الذى ذكر منزلة الطريق
وهلا لم يعكس القضية بان يجعل هذا طريقا وذا سلوكا قلنا لما كان طلب
القدر المشترك من تلك من غير امتناع عن تقدير حذف او زيادة او ابدال
عند الاحتياج الموصل الى المطلوب وهو معرفة الاعتبارات الراجعة الى
الحروف دون الاول اعنى الذى سماه طريقا ناسب ان يسمى هذا سلوكا وذلك
طريقا لان السلوك هو الموصل دون الطريق فان قلت هلا لم يقتصر على
ذكر هذا ولا يتعرض للمعنى الذى سماه طريقا لحصول المقصود بهذا قلنا لان هذا
بنا على ذلك لان طلب القدر المشترك انما كان باعتبار تفرع الاوضاع
الجزئية على وضع كلى لها فلا بد من التعرض له ولقايل ان يقول فى تقسيمه الى
وجهين نظر لانه لا يخ اما ان يكون هناك اوضاع جزئية ترجع معانيها الجزئية الى
معنى كلى لها او لا فان كان فالسلوك اصلا وان لم يكن لم يكن ثمه سلوك هذا
الطريق راسا فضلا من ان يكون مختلفا قوله ان يطلب قدرا مشتركا صالحا
للوضع الكلى يعنى يجب ان يكون هناك قدر مشترك صالح للوضع الكلى والاوضاع
واردة على سبيل الاشتقاق فى جانب اللفظ فلزم الاشتقاق ولقايل ان
يقول لا نسلم مما ذكر بتفسير الاشتقاق ان يكون قدر مشترك صالح للوضع
الكلى بل يكفى فى ذلك ما دون القدر الصالح لان الاشتقاق على ما فسره هو ورود
مستانفة فى جميع ما يحتاج اليه فى جانب اللفظ فلو لم يكن واردة فى جميع ما يحتاج
اليه فى جانب اللفظ لم يكن مشتقة والاشتقاق الاكبر شاهد صدق على ما قلنا
وكانه انما قال وهو يصلح للوضع الكلى بناء على راى الاصحاب قوله على ان
لا يمتنع وذلك انه اذا كان القدر الصالح مما هناك وهو متوقف على تقدير زيادة
او حذف او ابدال وجب تقديره ذلك لان ما يتوقف عليه اللازم لازم
فان قلت لا نسلم ان المطلوب يتوقف على تقدير الزيادة وذلك ان الزيادة لا
يقدح فى ان يكون هناك قدر مشترك قلنا قد يتوقف كما فى المضارع الرباعى والافات

الاولى
سمي بلا تعرض
يسمى طول
كان
هناك
هنا
يجب

التقدير الصالح في الافعال الرباعيه وقد يتوقف على الحذف والحذف على ما ذكر من
بعد فيكون متوقفا عليه بالضروره **قوله** وعن تقدير القلب انما فصله لان
ذلك المطلوب لا يتوقف عليه بل انما يتوقف عليه رعايه النظم المخصوص ولذلك
قال في الاشتقاق الصغير **ولقايل ان يقول** قوله في الاشتقاق الصغير
ليس كما ينبغي لانه لا اختصاص له بالاشتقاق الصغير **ويمكن ان يقال** القلب
الذي يصار اليه في الاشتقاق الصغير الذي يصار اليه في الكبير لان ذلك
بالنظر الى الاوضاع الكليه وهذا بالنظر الى الاوضاع الجزيه **قوله** سوى
وجه الضبط فهو بمجرده لا يصلح لذلك **فان قلت** الاوضاع الجزيه متفرعه على
وضع كلي لها لمكان الضبط فيكون الحروف التي يعينت للوضع الكلي بنظم مخصوص
اصلا فاذا فات شي من تلك الحروف وكان مكان حرف منها حرف اخر او كان هناك
حرف سوى هذه الحروف او فات ذلك الترتيب في شي من الصور بالحذف والابدال
والزياده والقلب فيكون وجه الضبط بانفراده صالحا للاستشهاد **قلنا** يحتمل
ان يكون هناك اي في الوضع الكلي زياده او ابدال كما في نحو قيام او حذف
او قلب فلا يصلح للاستشهاد لمكان الاحتمال او لا استشهاد مع التهمه **فان قلت** فاذا لم
يكن وجها فلا وجه لقوله سوى وجه الضبط **قلنا** لا يلزم من عدم كونه وجها
مستقلا ان لا يكون وجها اصلا اي في جميع ما ذكر من الوجوه بناء على حدث الضبط
قوله سميت اصولا وذلك انه لما كانت مما لا بد من اعتبارها في جميع الصور وكان
الكل عليها سميت بخلاف ما سواها من الحروف فانها ليست كذلك فسميت زوايد
لذلك لا لانها لا يخل تركها بالمعنى كنعف ويحذف الف كوقاتل بل بنظم الكلمه في تلك
المهملات **قوله** واذا اريد ان يعبر عن الاصول الى الاحر المناسب ان يبين
وجه التعبير عن مواد الكلم ولا سيما كانت اصولا او زوايد ثم يبين طريق تاديه
الهيات ثانيا ليكون اجرا الكلام على مقتضى الطبع لتقدم المواد على الصور وكلام
المصنف لم يقع على الوجه المناسب في باب الزوايد حيث لم يجر كلامه على سنه
المسلوك اولا من قصده للمواد مع قطع النظر عن الهيات حيث قال عبر عن اولها
بالفاء وعن ثانيها بالعين ولو كان قصده في فصل الزوايد الى انفسها مع قطع النظر

قصده

عن

عن اداء الهيه لما عبر عنها باسمائها ولم يصح استثناء المكرر اذ ذاك لان
الشرح يكون باسم الزايد ايضا على ان هذه الملازمه وهي قوله واذا اريد
ان يعبر عن الزوايد عبر عنها بانفسها ممنوعه بل انما يعبر عنها باسمائها وانما يقع
الزوايد بانفسها في الوزن اذا قصد الى تاديه الهيه **فان قلت** فهلا لم يعكس
القضيه بان يعبر عن الاصول بانفسها في الوزن وعن الزوايد بحروف
اخر **قلنا** لانه يلزم اذ ذاك تكرار الكلمه بعينها اذا كانت مجرده فلا يحصل
المطلوب وانما خصصنا هذه الحروف للوزن لان القصد الى تعيين ما يرجع اليه
في جميع المواد وهذه الحروف لها شياع وعموم من جهه المعنى مع انقسامها
على المراتب الثلاث باعتبار المخرج مثل انقسام القدر الصالح المتفق عليه على
المراتب الثلاث وهي المبدا والمنتهى والوسط **قوله** ثم اذا كان هناك
رابع وخامس بالواو دون او لعدم منع الجمع والخلو كررتهما اللام اي لفظ اللام
لان القصد الى التعبير عن المواد بدليل قوله فصل اللام الثاني واللام الثالث
وانما كان كذلك لان الواقع في الوزن نفس ذلك الحرف فاذا قصد الى التعبير
عن نفس ذلك الحرف عبر عنه باسمه بالضروره وانما كرر اللام في الوزن لما
تعينت هذه الحروف واحتيج الى الاتيان بحرف اي بحرف منها لئلا يكون خارجا
من الحروف التي تعينت للوزن بحكم المناسبه وخص الاخر لانه الاولى بالتصرف
فان قلت فما فايده الوزن **قلنا** الاحاطه بحال الموزون **فان قلت** وهل
هذا الا دور لانه انما يتمكن الانسان من وزن الكلمه اذا كان محيطا بحال الكلمه
فلو توقف العلم بحال الكلمه عليه لزم الدور **قلنا** انما يلزم ذلك ان لو كان
ذلك بالقياس الى المتكلم اما اذا كان بالقياس الى السامع فلا **قوله** الا في المكرر
فانه لا يعبر عن الزايد بلفظه الا اذا كان التكرير على سبيل الاتفاق فانه يعبر عن
الزايد بنفسه كما في بطنان فانه لما زيد في اخره الف ونون كما في طهران واتفق
ان كان لامه نونا اوهم انه كرر اللام فكان الشيخ اطلق القول في الاستثناء
استغنا بلفظ المكرر اذ لا تكرير ثمه واما قول من قال ويعبر عن الزايد بلفظه
في نحو بطنان لعدم فعلال فليس كما ينبغي لانه انما يصح ان لو كان ذلك بناء على كونه

اصلا اما اذا ان بنا على حدث التكرار فلا وهكذا الكلام فى قوله سجنون فعلول
لذلك اى وبعبر عن الزايد بما تقدم لمكان التكرار وقوله ولعدم فعلون نفيه
انه اصل فيلزم ان يكون زايدا وان لا يكون وهو غلط الصحه وانما لم يقل الا
المكرر لان المكرر نفس ذلك الحرف الذى عرض له التكرار وهو غير زايد وانما
الزايد اما الاول او الثانى على خلاف فى ذلك فلا يصح ان يقال الا المكرر
وهو استثنا مفرغ لانه قيل فى كل صوره الا فى صوره المكرر **قوله** هذا عند الجمهور
وهو ان لا يعبر عن الزايد بنفسه فى فصل المكرر ولا عن الحرف الذى وقع بدلا عنه
بنفس الافتعال بنفسه **فان قلت** قوله عند الجمهور يغنى عن قوله وهو المتعارف
قلنا يحتمل ان يكون عند الجمهور كذلك وان لا يكون مشهورا متعارفا فجمع بينهما رفعا
لذلك الاحتمال **قوله** واذا اريد تادية هيه الكلمه سوا كان ثمه قلب او حذف او
تغير غير ذلك لان الغرض بيان ما عليه الكلمه من الهيه **فان قلت** هلا لم يسلكوا
سبيل الابدال فى الوزن اذا كان فى الموزون ابدال بان يقولوا فى
خاف فال **قلنا** بنا الوزن هناك على الاصل ادخل فى البيان لانه تبيين به
الهيه الاصليه واما الهيه العارضه فمعلومه لا حاجه الى بيانها اذ الالف
لا يكون اصلا فى الافعال ولا فى الاسما الا فيما كان جاريا مجرى الحروف وهذه
الحروف وسط بعيد والقرب هيه هذه الحروف فلو قال ادت بهيه هذه
الحروف لكان اخلط **فان قلت** انى يكون تادية الهيه مطلقا بهذه الحروف وفى الكلمات
ما يكون مشتملا على الزوايد وح يكون تاديه الهيه بالمجموع من هذه الحروف ومن
الزوايد **قلنا** لما كان هذه الحروف مما يتوقف عليه تاديه الهيه صح ان يقال
بهذه الحروف وانما يلزم ذلك ان لو كان المدعى انها جميع ما يتوقف عليه تاديه
الهيه **قوله** اذ ذاك اى يسمى المنظم منها وزن الكلمه اذا قصد به الى تاديه
الكلمه اما اذا لم يقصد فلا **قوله** يستدعى تحرير حسنه قوانين وذلك ان هذا
الاصل من السلوك مما يتوقف على معرفه القدر الصالح والاحاطه بما يستدل
به من الوجوه على الزيادة والحذف والابدال والقلب فاحتيج الى نصب قوانين
يرجع اليها فى معرفه ذلك **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه يحتاج فى معرفه

القدر

القدر الصالح الى قانون بل يحصل ذلك بالاستقرا واما ما ذكر من الجهات
في كون الثلاثه صالحا للوضع الكلى فمناسبات مستنبطه بعد تعين الواضع ولين
سلمنا ذلك يكن ما ذكر من القانون الاول لسنه كان قانونا وذلك انه قال
اما القانون الاول الذى عليه اصحابنا من الثلاثه فصاعدا فجعل القانون
هو القدر الصالح ويجب ان يكون القانون هو الذى يرجع اليه فى معرفه القدر
الصالح لا ان يكون هو عين ذلك القدر **قوله** احدها فى ان اى فى ان العدد
الصالح للوضع الكلى هو الثلاثه الى خمسه فوضع ماذا موضع الخبر كما وضع ازيد
عندك ام عمرو موضع المفعول فى قولك علمت ازيد عندك ام عمرو ولما لم يكن هذا
القانون فى بيان الشاهد افرده بالذكر ولم ينظمه فى سلك واحد وقوله
والنافه فى ان الشاهد لكل من الاربعه ماذا اقتضى ان يكون هذه القوانين هى
المرجوع اليها فى معرفه الوجوه الشواهد لا ان يكون عين تلك الوجوه والمصنف
لم يذكر ولم يورد سوى الشواهد من الوجوه **قوله** اما القانون الاول
فالذى عليه اصحابنا اى القانون الاول هو القدر الذى تقرر عليه راى اصحابنا
وهو الثلاثه فصاعدا ولا يجوز ان يكون الموصول مبتدا وقوله هو الثلاثه خبرا
لفساد ذلك لفظا ومعنى لانه يصح بمنزله قولك اما زيد فعمرو لزم بل الوجه ان
يجعل هو الثلاثه جمله استئنافيه كانه قيل وما ذلك القدر الذى عليه اصحابنا
فقيل هو الثلاثه فصاعدا **لا يقال** اذا كان القدر الصالح هو الثلاثه
الى الخمسه لم يكن هذا الاصل مبهما ولا مقررا لمكان الابهام اذ لا يتعين القدر
الصالح فى نحو ارنب واذكل لمكان التعدد فى القدر الصالح **فان قلت** الكلام
فى السلوك الذى هو اصل فلا وجه لا يراد نحو اكل **قلنا** هال الصا
امثله يرجع معانيها الجزئيه الى وضع كلى لها وهى المثنى والجمع والمصغر ومشابه
وجمعه وهى راجعه الى كلى وهو المفرد غير المصغر **لانا نقول** هذا الاصل
مما يتقرر ويتضح بواسطه الاحاطه بتلك الوجوه الشواهد للاربعه من الزياده
والحذف والابدال والقلب واما حدث نحو ارنب فغير ممنوع لفوات الوضع
الكلى اذ الافراد ما خوذ هناك فلا يكون من الاوضاع الكليه اذ المرجع فيها

فهو القدر صح

بيانه صح

نسخه الجمع

الى الاجناس العاليه على ما قررنا وذلك المعنى مقصود في بحوارث وافل **قوله**
انما الثلاثه الى اخره ذكر في كون الثلاثه صالحا للوضع الكلي ثلاثه معان اح ا
الناعليها لا خفيف خفيف ولا ثقيل ثقيل والثاني انه منقسم على المراتب الثلاث وهي
المبدا والمنتهى والوسط بالسويه والثالث انه صالح لتكثير الصور المحتاج
اليه في باب التنويع والمجموع جهه في كون الثلاثه صالحا للوضع بحكم المناسبه فهو
لم يعتبر الواضع هذا القدر للوضع الكلي لزم الاخلال بها والاخلال بمثل هذه
المناسبه من الواضع غير مناسب فوجب ان يكون هذا القدر معتبرا في باب
الوضع ابدا **ولقايل ان يقول** لا يخ اما ان يكون القصد الى ان المجموع هو
الوجه في كون الثلاثه صالحا او الى ان كل واحد وجه فان كان الاول كان
الوجه ان يقال وانقسامه بدون اعاده اللام ولان المعنى الثالث بما يستقل باثبات
المطلوب فلا وجه لذكر الاولين فكان من حقه ان يقدم في الذكر ويقال مع كون
البنا اعدل الابنيه وانقسامه على المراتب الثلاث وان كان الثاني فهو
ان كل واحد مستقل فمع وذلك انما ذكر من الجهه وهو لا خفيفا خفيفا
ولا ثقيلا ثقيلا مشترك بين غير ذلك من العدد ولا اختصاص له ايضا بالوضع
الكلي بل مناسبه عامه فكان يجب ان يكون جميع الاوضاع الجزئيه كذلك وكذلك
الكلام في قوله ولانقسامه على المراتب الثلاث اذ ذاك مشترك ولا اختصاص
له واما قوله مع كونه صالحا لتكثير الصور المحتاج اليه في التنويع فلا يخ اما
ان يراد بذلك ما يكون مبناه على الاشتقاق الصغير او ما هو الاعم فان
اريد الاول فانما يستقيم ان لو كان ذلك متوقفا على الاصول وليس
كذلك لجواز ان يكون القدر المعين للوضع الكلي هو الاثنين ويكون هناك
اوضاع شتى بوساطه ضم الزوايد الى ذلك كما في الثلاثه وان اريد الثاني
فلا نسلم ان غير ذلك لا يمكن فضلا من ان يكون محتاجا اليه لما قررنا ان المراد
بقوله جنس ولا المعاني هو انواع الاجناس العاليه بتجريدها عن الامور المتنوعه
ولا خفا في ان الجواب ممكن **قوله** لا تفاوت حمله موكد لقوله لكل واحد واحد مع
انه مستغنى عنه الكلام في ان الثلاثه لكون البنا عليها منقسم بالسويه على ذلك

الكلي
عنده

الوجه

الوجه وليس هناك احتمال لغير ذلك حتى يوكد بقوله لا تفاوت **قوله** مع
كونه صالحا وانما لم يقل ولكونه صالحا لان فيه تعريضا بالحذف بما دون الثلاثه
عن درجه الاعتبار دون ما فوق الثلاثه فلم يجعله وجها على حده **قوله** ويظهر
من هذا اي من قوله مع كونه صالحا الى اخره لفوات الجهه المستدعيه للعدد
هناك **ولقايل ان يقول** لا يظهر لجواز ان يكون هناك جهات اخر مستدعيه
للعدد وان كانت هذه الجهه فائته **فان قلت** لو كانت هناك جهات اخر لزم
العدد **قلنا** جاز ان يكون ثمه مانع **والجواب** انه لا يخ اما ان يكون ثمه مانع او
لا فان لم يكن فظ وان كان فكذلك لان الشي مع المانع ليس مثله لا مع المانع **قوله**
ولكونه اصلح يرد على هذا الوجه ما سبق من المنع **قوله** واما الانقصار يعني
كما انه قد يكون في الوضع الكلي نقصان حرفين كما في الضمير وعن بعض اجيز زياده حرفين
تحقيقا للتقابل **فان قلت** كما انه في طرف النقصان لا يكون النقصان معتبرا في
اصل الوضع كان الوجه ان لا يكون زياده الحرف معتبرا في اصل الوضع قضاء من
حق التقابل **قلنا** المدعى ان النقصان في الاصول ينتهي الى حرفين وجب
ان يكون الزياده في الاصول منتهيا الى حرفين بحكم التقابل وقال الكوفيون القدر
الصالح هو الثلاثه لا غير لان الوجه ان يكون للمبدا حرف وللمنتهى حرف وهما
متقابلان فناسب ان يفصل بينهما تحقيقا للتقابل وقضا من حق التناسب فكان
الفصل بحرف واحد للتخفيف ولما كانت الحروف متسعه لمتعلقات حكم
الوضع لم يلتزم رعايه تلك المناسبه وسلك فيها ايضا طريق الجمود للتخفيف
واما حدث الزياده على الثلاثه فرايد فلا يكون مسموعا ومذهب الكوفيين عندي
بمحل من القبول **قوله** واما القانون الثاني ذكر قانون الزياده اولا
لان الزياده اكثر واشيع من الحذف ولذا تعرض لذكره اولا في بيان الاصل
ولان الحذف هنا يتوقف على سابقه الثبوت وعلى اعتباره في اصل الوضع بخلاف
الزياده فكان مقدما لهذا الاعتبار فتعرض له اولا **فان قلت** بعض وجوه هذا القانون
يتوقف على قانون الحذف كقوله الرابع وهو ام الوجوه ان يكون ثبوته في امل صورا
من الابنيه ولا مقتضي للحذف من مقتضياته فكان من حق هذا القانون ان يكون

من ح

ان يكون مسبوقا بقانون الحذف في الايراد قلنا ما ذكرت مشترك الالزام
لان قانون الحذف ايضا متوقف على قانون الزياده لقوله في قانون الحذف
او باستعمال قانون الزياده فكان ما ذكرتم من جهه التقدم لازما مشتركا قوله
وهو ان الحرف اي في هذا القانون في بيان ان الحرف اذا دار بين كونه مزيدا
على مثال من الامثله الراجعه الى وضع كلها وبين كونه اصلا قد حذف عن
مثال اخر من تلك الامثله فالشاهد للزياده ما ذا واعاده المثال
منكرا ليفيد ان مثال الزياده غير مثال الحذف فلا حاجه الى قوله هو فيه والى
قوله ليس فيه قوله وهو مبتدا وان مع ما في حيزها خبر له في قوله وهذه
الجمله الابتدائيه معطوفه على السابقه اعني واما القانون الثاني بوجوه لان
قوله بوجوه مقدم تقديرا وعلى هذا حمل ولن يفعلوا في قوله تعالى فان لم يفعلوا
ولن يفعلوا من انها عطفت على الجمله الشرطيه لان الجزا مقدم تقديرا ولقايل ان يقول
قوله بوجوه ليس كما ينبغي لان القانون هو الضابطه الكليه المنطبقه على جميع
صورها وهذه الوجوه من حيث المجموع ليس كذلك وكذا كل واحد من هذه الوجوه
فلا يكون المجموع ولا كل واحد قانونا فان قيل احدها من حيث هو هو قانون
قلنا احدها بذلك الاعتبار ليس بموجود اليه في شي من صور الزياده فلا يكون
بذلك الاعتبار قانونا ولين سلمنا ذلك لكن الكلام في الوجوه لا فيما ذكرت ويمكن
ان يقال لما لم يرجع الى الغير من هذه الوجوه عدت هذه الوجوه قانونا بهذا
الاعتبار قوله وقيل ان يذكرها يعني ان العمل بهذه الوجوه مشروط بامرين احدهما
ان لا يكون الحرف خارجا من حروف الزياده ولذلك قيل باصاله الرا في سبطر
وسبط ودمث ودمثر ولولا اشتراطيه ذلك لقيل بزياده الرا والثاني ان لا
يتغير حكم الحرف في نظيره وان اجتمع هناك جميع ما لا بد منه في اجرا الحكم عليه بالزياده
من قيام الدليل وعدم المانع وثبوت الامثله التي يرجع معانيها الحرفيه الى معنى
كلي لها قوله مثله في الخارج اي نادرا ندرته مثل ندرته في الخارج ولقايل
ان يقول قوله مثل ندرته في الخارج ليس كما ينبغي لان ذلك الحرف اما
ان يكون من حروف الزياده اولا فان كان لم يصح قوله نادرا امثله في الخارج

وان

وان لم يكن فكذلك لانه لا يتصور ان يكون نادرا فلا يصح قوله مثله في الخارج اذ هو خارج ويمكن
ان يجاب عنه وانما قال نادرا لانه لو حكم على الحرف الخارج من حروف الزياده
كان ذلك نادرا فقال يجب ان لا يكون نادرا نفيا للحكم عليه بالزياده راسا
على الوجه البرهاني حيث توسل الى نفيه بنفي اللازم او قال نادرا لان مبناه على
الاستقراء ومن للمستقري بانه ليس في كلامهم البنه زايد من غير هذه الحروف
قوله على ما افرعنه الاستقراء متعلق بقوله لا بد من شي اي لا بد من ذلك بنا على
ما علم بالاستقراء ان الزياده انما يكون من هذه الحروف اذا لم يكن مكررا ويمكن
ان يكون متعلقا بقوله نادرا والاول اظهر ولقايل ان يقول لا نسلم ان ذلك
مما لا بد منه لحكم الاستقراء الذي حكم الكوفيه ان غير هذه الحروف يقع زايدا
في غير صوره المكرر بنا على الاستقراء قلنا لا نسلم ان ما ذهب اليه الكوفيون
مبني على حديث الاستقراء بل على ما قلنا من المناسبه وانما يصح ذلك ان لو وجد
زايد في امثله الاشتقاق المحقق خارج من هذه الحروف قوله بمعنى ان حكم
الزياده سبق لها اثرا ولقايل ان يقول بل تسميتهم اياها بذلك بمعنى ان حكم
الزياده لا يتعلق الا بهذه الاحرف في غير صور التكرار واما ما ذكر في اللام لا يتفق
لها الزياده كثيرا مع اخواتها ولذلك الهاء حتى ان بعضهم لم يعدوا الهاء من حروف
الزياده قوله وان لا يتغير حكم الحرف في نظيره اي لا يحكم على الحرف بالزياده وان
قام هناك دليل الزياده اذا كان ذلك الحكم مما يتغير في نظيره مثل ان يحكم
على النون في دهقان بالزياده بنا على ان النون مما يكثر زيادته بعد الالف في نظيره
واما ترى ان اخر الفعل لا يصلح لزياده النون فلو حملت على زياده النون في دهقان
لزم تغير الحكم في نظيره وهو يدهقن لما قلنا وقيل اذا احكمت على حرف بالزياده
في مثال في حيل ما حكم عليه بذلك في نظيره وان لم يكن من حروفه ولا على
وزنه لانه لما صار النظيرين من حيث المعنى صح الحكم مع قطع النظر عن القدر المشترك
وعن الحادهما على مثال ولقايل ان يقول لو كان كذلك كان الوجه ان يعد هذا من
جمله شواهد الزياده على الحرف وان قام هناك ما يدل على زيادته قوله فتقول
الوجه الاول الى اخره اي يحكم بزياده الف قبعثرى لانها فضلت عن القدر

إذ ح ام

اي ح م

وان لم يحصل شرطها على اللفظ
ان يكون ان الحروف الحرف
ابيكا يتغير الزياده في نظيره ونعيم لها
حروف الزياده م
فيطره عمر ما لم يخرجها كان م

الصالح وانما قلنا ذلك لان حروفها سوى الالف تعينت للاصالة بخروجها
عن حروف الزيادة فتعين انها هي التي فضلت عن القدر الصالح وانما ذكر هذا الوجه
اولا لكونه قطعي الدلالة **قوله** ان يكون ثبوته في اللفظ بقدر الضرورة كهمزة الوصل
لانها لو كانت ماخوذة في اصل الوضع لم يكن ثبوتها بقدر الضرورة كسائر الحروف
ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون موجودة في اصل الوضع ويكون ثبوته بقدر
الضرورة لقصد التخفيف بكون مادة لمن خواصهم وامر المخاطب القاعل لكثرة الدور
في الكلام فكان مطلوبية التخفيف هناك فوق مطلوبيته فيما سوى ذلك ولئن سلمنا
ذلك لكن انما يصح بعرض همزة الوصل فيما نحن بصدده ان لو لم يكن كله على حرفين كما الوقف
وهو ع **قوله** الثالث ان يمتنع عليه الحذف يدل على كونه زائدا لان الحرف اذا
لم يكن اصلا كان زائدا بالضرورة لانحصار الحرف بين القسمين والدال على امتناع
حذفه دال على زيادته لان الدال على الدال دال كحروف المضارعة فانها ثابتة
في امثلة الاستقاق كلها فلو قدرت محذوفة لزم ان لا يكون في الافعال ثلاثي اصلا بل
تكون سباعية وما فوقها وان قيل باصالة البعض دون البعض لزم الترجيح من غير
مرجح ولزم ايضا ما ذكر من انه لا يكون في الافعال ثلاثي مع محذور اخر وهو التجاوز
عن القدر الصالح في الافعال اذ القدر الصالح فيها هو الثلاثة الى الاربعة لا غير **قوله**
الاصل المقدم لما مر في تعين الثلاثة ولهذا كان متفقا عليه **قوله** وهو اتم الوجوه
لكونه مما يصلح للاستشهاد في جميع صور الزيادة بخلاف الغير من الوجوه وانما اخره في
الذكر لئلا يقع غيره من الوجوه كالمستغنى عنه عند تقديمه او لانه دون ذلك في
القوة **فان قلت** كيف يصلح للاستشهاد في زيادة الف القبعثرى **قلنا** كيف يصلح
وثبوت الف قبعثرى في اول صور نظرا الى تصغيره وتكسيره **قوله** ولا مقتضى
للحذف يعني ان ما ذكرنا انما دل على زيادة الحرف اذا لم يكن ثمة ما يقتضي
اصالته وقيل كالواو من الوعد فان ثبوتها في اول صور اذ لا تثبت في صور المضارع
من يعد ونعد واعد وتعد وفي الامر منه وفيه نظر لثبوت الواو في وعد مبنيا
للفاعل والمفعول وفي المضارع مبنيا للمفعول وفي اوعد وواعد وتواعد وتوعد
وفي مضارع كل واحد وفي الامر من ذلك فاني يكون ثبوت الواو في اول صور او لو

لم ٩

امتناع الحذف م اهد

سمح لا مرجح

لا ٩

قيل في تمثيله ان الخامس من الخماسي لا يثبت في تصغيره ولا في تكسيره **فان قلت** ما تثبت في
سفرجلات **قلنا** غير ثابت في سفيرجات لكن لا يصلح للاستشهاد لما ان مقتضى الحذف
كما ستقف عليه ولو قيل الرابع وهو اتم الوجوه ان يكون ثبوته في اقل صورا من لا ثبوته
مع كون صور اللاثبوت غير مستكره لا يستغني عن قانون الحذف لانه يحتج بكون قانون
الزيادة مشتملا على جميع صور الزيادة ويكون الخارج عن ذلك اصلا بالضرورة
والا لم يكن قانونا او لم يكن الحرف منحصرا بين الزيادة والاصالة **قوله** فيما يصغر
لو قال في التصغير والتثنية والجمع لكان اولى **قوله** او مسلمين بلفظ او لان
التثنية ينقسم الى قسمين فوجب ان يكونا مذكورين باو المفيدة للعناد لان من حق
التقسيم الصحيح ان يكون بين اقسامه عناد ولذلك جمع السلامة لما كان منقسما الى
المذكر والمؤنث قال او مسلمات ثم لما كان جمع المذكر منقسما الى قسمين قيل
او مسلمين لما قلنا **قوله** وفي ابنية التفضيل انما فصلها لانها دون ما ذكر من الاسماء
المتصلة باعتبار العمل وانما قدم ابنية التفضيل على اسماء الزمان لعملها في الجملة
دونها وانما قال ابنية التفضيل بلفظ الجمع نظرا الى الجزئيات ولم يقل وفي اسم
التفضيل لئلا يتوهم انه اصطلاح مستحدث والعرف على ان يقال اسم التفضيل
بلفظ الافراد وانما لم يقل واسم الزمان والمكان واسم الالة بالافراد فيها لوقوع
التعدد في الجمع بحسب تعلق الفعل الا ترى انك اذا قلت مقتل فلان ومرمى
فلان قاصدا الى الزمان حدث هناك تعدد في الزمان بحسب نسبته الى الفعل
وكذا الكلام في المكان والالة وانما اعاد لفظ الاسماء عند ذكر الالات دون
الامكنة لما ان اشتراك الازمنة والامكنة في الاسماء دون الالات **قوله**
ومصداق انما خص هذا بالذكر تنبيها على انه اسم الالة في اصل الوضع وان غلب عليه
الحجة لكون الحجة بمنزلة الالة للصدق من حيث انه يظهر به ويتبين فكان كانه يحقق
به الصدق **قوله** وفي غير ذلك من الافعال كافعل وفاعل وافتعل وانفعل
واستفعل ومضارعتها **قوله** ولام ذلك **ولقائل ان يقول** لا نسلم ان اللام
في ذلك بمنزلة التنوين في ان له معنى على حدة ولم لا يجوز ان يكون مع اللام موضوعا
للتبعيد **قوله** ولولا انه يلزم الى اخره **ولقائل ان يقول** لا نسلم ان سوق هذا

الحدث مما يستلزم ادخال الشين المعجمه وكيف وقد سبق ان من شرط الحكم على الحرف بالزياده ان لا يكون خارجا عن حروف الزياده ولا نسلم انه يستلزم من ادخال الاسما المتمكنه في الاشتقاق وانما يلزم ذلك ان لو كان ثمه اوضاع جزئيه يرجع معانيها الجزئيه الى وضع كلي لها وامّا داود اك وذلك وليس هناك وضع كلي حتى يتاتى رد الاخص الى الاعم ولين سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لولا ذلك لكان ملحقا بالفتول وكيف يكون ملحقا بالفيول والكلام في اجزا الكلمه وحروفها مما هو منخرط في سلك الاشتقاق لا في نفس الكلم وذواتها واذا كان له معنى على حده لم يكن من حروف الكلمه بل يكون كلمه على حده وليس الكلام في ذلك وهذا عن القبول بفراسخ **قوله** واما القانون الثالث فنقول فيه نوع مسامحه لان قوله فنقول وضع موضع الخبر تنزيلا له منزله المصدر كانه قيل واما القانون الثالث فقولنا وعلى هذا يكون من المسامحه بحيث لا يخفى من حيث ان مفهوم المصدر ليس بقانون وان ذهبت الى انه قصد بالقول الى عين المقول لم يصح لان ذلك انما هو في المصدر الملفوظ لا في المقدر ويمكن ان يصار الى وجه اخر وهو ان يكون التقدير فنقول فيه اي في تحقيقه وبيانه كما قال في القانون الرابع فالقول فيه او ان يكون التقدير واما القانون الثالث فشي فقوله ويكون قوله هو ان يلزم جمله استينافيه وان كان فيما قلت نوع استبعاد فحمل كلام مثله على الوجه المنحرف ابعد **قوله** ترك اصل براعه يعني لو لم يحمل على الحذف لزم ان يكون المثال على اقل من ثلاثه وتفوت القدر الصالح **قوله** ومن ابل **ولقايل ان يقول** انما يصح ايراد هذا مثلا ان لو كان ثمه امثله يرجع معانيها الجزئيه الى معنى كلي لها لان الكلام في السلوك الذي هو اصل **فان قلت** سبه ابل وتكسيره وتصغيره ومصغر مكسره كاف في كونه من قبيل ما نحن بصدده **قلنا** لا نسلم ان ذلك كاف وانما يكون كذلك ان لو كان ما ذكرت من الامثله راجعا الى وضع كلي واما لفظ ابل فليس من الاوضاع الكليه يكون الافراد ماخوذا فيه كما في ارنب وافكل **قوله** اما بدون تامل لكون ذلك على حرفين **قوله** ولم يكن هذا المثال غير منحصر في قسم عدم التامل ولا متمحض له اذ فيه حذف حرفين وحذف احدهما يعرف بدون تامل اما الاحاطه بان هنا حذف حرفين

سمو الواغط بانبات الغير الغير

وتثنية مصغره ميه امد

سمو الواغط مكبره

نبيه الواغط قصد

ولا بد من الرجوع الى قانون الزياده وكان الوجه ان يتعرض له ولمثله من نحو يد عين ونقلن على حده بان يقال او يمثل بما اي بادني تامل وباستعمال قانون الزياده نحو لم يك ويدعن ويقلن **قوله** كنحو رمنا كان الوجه ان يمثل بعدا وعدوا لئلا يقع قوله ونحو رمت مكررا في ايراد التا الفعلي **ويمكن ان يقال** انما اعاد ذلك مع المثال الاسمي تنبيها على اشتراكهما في الحكم وتمهيدا لما سنذكره **قوله** وتاي التانيث ويا النسب كان القول بان التا الاسم كله مما تفرد به المصنف ولو قال بانها كلمه في الصفات دون الاسما التي لا يقصد بها الى معنى التانيث لكان نحو لا واما الحكم عليه مطلقا بانها كلمه في جميع صور وجودها فغير مرضي وتحقيق القول في التانيث ويا النسب الى موضعه **قوله** او ما دني تامل وانما لم يرجع في هذه الصوره الى قانون الزياده لانه انما يرجع اليه في الحكم على الحرف بالزياده اذا كان من حروف الكلمه لا ان يكون كلمه على حده **قوله** واقامه واستقامه **ولقايل ان يقول** لابد فيهما من وجه سوى استعمال قانون الزياده يرجع اليه في ان المحذوف العين دون الزايد فان قانون الزياده بانفراده غير كاف **قوله** وجوير وجوار تصغير جاري وتكسير جاريه **ولقايل ان يقول** التمثيل بهما هكذا منونين لحذف الحرف مع التمثيل فيما سبق بعشتري لاثبات الحرف ليس كما ينبغي **قوله** القطب الاعظم **فان قلت** لا نسلم ان الاسما هي القطب الاعظم بل الافعال لان دائره التنويع في صور الافعال اوسع منها في صور الاسما لان اكثر الاوضاع الجزئيه في الافعال فوق اكثرها في الاسما فاني يكون الاسما هي القطب الاعظم فكان الوجه ملاف التنويع **قلنا** بعد تسليم ذلك لما كان المرجع في الاخره الى المصدر كان الاسما بذلك الاعتبار هو القطب الاعظم فكان الوجه ان يكون في الاسما خماسي دون الافعال قضا من حق المناسبه **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه يلزم من النظر الى نحو فرزدق ان لا يكون في الاسما خماسي اصلا وانما يكون كذلك ان لو كان القاف مترددا بين الحذف والزياده وهو ممنوع ولو قال ونحو مثل ان يلزم ان لا يكون تصغير نحو سفرجل ولا تكسيره مستنكرا مما من غير التعرض لنحو فرزدق لكان اولى فقوله مع كونهما مستنكرين اشاره الى هذا الدليل وهو انه لو كان زايدا لوجب ان لا يكون كل واحد

تا رع

نسخه الواغط سفيرجل

مستنكرًا بالقياس على الغير **ولقائل ان يقول** كان الوجه ان يعد هذا وجهًا
على حده لان ايراده على هذا الوجه توهم انه دون ذلك او انه ليس دليلا على
حده بل من تتمة الاول **ويمكن ان يجاب عنه** بمنع ما ذكر **قوله** في محل التردد
اى اذا اوقع حرف في مثال من امثله اشتقاقه ووقع اخر مكان ذلك
الحرف في مثال اخر من تلك الامثله وجب ان يكون احدهما اصلا والاخر بدلا ليلا
يفوت القدر المشترك الصالح للوضع الكلي كالواو والتا والهمزه والميم
في وراث وتراث وارث وميراث فانه يجب ان يكون احدهما اصلا والا لم
يكن هناك ما يجب من القدر المشترك بالشاهد هناك يكون الحرف بدلا عن
الغير هو ان يجده اقل وجودًا منه في امثله اشتقاقه **قوله** لا مساوياله
لا حاجه اليه لانه اذا كان اقل وجودا منه كان بالضروره لا مساويا له **فان قلت**
المراد ان الشاهد هو ان يجده اقل لا ان يجده مساويا **قلنا** لا حاجه الى تعرض
هذا ايضا لانه لا يكون الحرف في محل التردد لوجود القدر المشترك لانه
انما صار اليه بتقدير هذا التبديل اذا توقف مطلوبك وهو القدر المشترك الصالح
للوضع الكلي عليه وعلى تقدير المساواه لا يتوقف عليه ولذا الاوجه لقوله مساواه
الدال في تهد بتهد تهودا للصاد في نهض ينهض نهوضا لان الكلام في
ان يجد الحرف اقل وجودًا منه في امثله اشتقاقه والتهود والنهوض ليس
احدهما واقعًا في امثله اشتقاق الاخر لان التهود والنهوض من المعاني المتناسبه
المتباينه فهناك اشتقاقان لا اشتقاق واحد وان ذهبت بك الوهم الى
الاشتقاق الاكبر لم يصح لان الكلام في الصغير ولان الابدال لا يلزم في
الاكثر مع المساواه كالثلب والثلم على ان القول بالاشتقاق الاكبر بين
التهود والنهوض مما يمتنع لعدم الاتحاد بين الدال والضاد نوعا ومخرجا **قوله**
بعد ان يكون اى فالشاهد هو ان يجده اقل بعد ان يعزل الامثله المتهمه عن تلك
الامثله التي يستشهد بكون الاخر اكثر وجودا اذ لا اشتهاد بالمتهم والمعنى
بالامثله المتهمه ما يحتمل ان يكون من قبيل كل واحد من الحرفين مثل الاتي
واتى واتت حيث يصح ان يكون هذه من الواو فلا يصلح للاستشهاد بكون اليا اكثر

وجودًا في امثله اشتقاقه من الواو **قوله** ما استعمال هذا القانون اى
تعزل امثله استعمال هذا القانون في نظيرها الملحق **فان قلت** لا نسلم ان هذا
القانون يستعمل في نظيرها **قلنا** لما كان التعامل بهذا القانون مفتقرا الى
رجوعه الى مواضع شتى متناسبه صح منه ان نقول في نظيره حيث وقع
سببًا للنظر في ذلك وانما قلنا يفتقر الى ذلك لاحتمال ان يكون ثمه صوره
متهمه فاحتيج الى تتبع المواد المختلفه والاحاطه بتفاوت النتائج حتى يتمكن
من عزل المتهمه عن البرئ وانما قال يكن من جنس قليلها لان قوله في نظيره
يشمل الواوي نحو الداعي ودعي ودعت ويشمل اليائي نحو الرامي ورمي ورمت
فكانه قال في نظيره الذي ليس من جنس كثيرها بل من جنس قليلها او في ابدال
لكن فايده التصريح تخصيص الواوي وانما قال في غير موضع اشاره الى كون
ذلك على وجه القياس المطرد لانه لو كان شاذا نادرا لم يعتد به **فان قلت**
لا نسلم ان استعمال هذا القانون هو الذي يلحقه بذلك الكثير وانما يلحقه بذلك
وجوب ابداله **قلنا** لما كان سببا للنظر والاحاطه بالبدليه صح ان يقال يلحقه
بذلك الاعتبار وانما قال وجوبا لانه لو لم يلحقه وجوبا لم يبرز في معرض التهمه
وذلك ط **قوله** مراعيا يعني ان العمل بموجب هذا القانون مشروط بامرين احدهما
ان لا يكون ذلك الحرف خارجا عن حروف البدل اذ لم يكن الابدال لقصد
الادغام كما كان الحكم على الحرف بالزياده مشروطا بان لا يكون خارجا من حروف
الزياده اذا لم يكن الزياده لقصد التكرار وكان الشيخ لم يتعرض لذلك هنا حيث
اشار اليه في الفصل الثاني بقوله وههنا ابدالات تختص بباب الادغام والاخر
ان لا يغير الحكم في نظيره والكلام في هذا كالكلام في قانون الزياده فلا نعيده
ولقائل ان يقول اذا توقف المطلوب وهو القدر الصالح الذي هو شرط
في باب الاشتقاق على تقدير القلب وجب التزامه بالضروره قضا من حق
الاشتقاق من غير نظر واعتبار لما ذكر من رعايه الامرين فاذن لا حاجه
الى هذا القيد على انه لو وقع حرف في محل التردد في السلوك الذي هو اصل
وهو خارج عن حروف البدل ازداد دايره حروف البدل اتساعا بالضروره

ميت

قوله موضوع الباب اى ما وضع الباب لاجله وهو معرفه المبدل في
الاصول لان انصباب الغرض من تقرير هذه القوانين الى ذلك قوله اما ما
ذكر وهو ان يكون اقل وجودا نحو قابل مقابله وقيلا لان اليا بدلا عن الالف
لكونها اقل وجودا قوله او فرعه متضمنه فان متضمن الواو من نحو ضورب
فرع على متضمن الالف من نحو ضارب فيكون الواو بدلا قوله بدل من الالف في
ضارب ولو قال في ضارب وضاربه لكان اولى لان ضوارب ليس بجمع لضارب
بل لضاربه وان اجتمعا على سبيل التخالف كما في مصباح ومصيبيح ومصابيح وصحرا
وصحراوين وصحراوات وصحراوى فان الالف والهمزه اقل وجودا او متضمن
اليا والواو فرع فالترجيح بالتفرع لانه لما كان المتضمن لما هو اقل وجودا سابقا
في باب الوضع والمتضمن الاخر مبنيا عليه وجب ان يكون ذلك اصلا لحكم التفريع
فان قلت فقيل مقدم فوجب ان يكون اليا اصلا قلنا لو لم يكن هناك
المصدر الاخر الكثير الدور لكان الحكم كما ذكرت ولقايل ان يقول تقدير البدل
في حروف الاصول انما كان بحكم الضروره لان القدر المشترك الصالح للوضع
الكلي لازم الاعتبار في جميع الامثله الراجعه الى وضع كلي لها بخلاف الزوايد
الا ترى ان الوضع قد يزيد في بعض الصور حرفا ولا يعتبر ذلك الحرف في صوره
اخرى وان كانت متفرعه نحو زمان وازمنه وكتاب وكتب واذا جاز ذلك
جاز ان يزيد في بعض اوضاعه حرفا وفي البعض الاخر حرفا اخر من غير نظر الى
ذلك الحرف لما ذكرنا ان نظره مقصور على اعتبار الاصول ويمكن ان يجاب
عنه قوله بعد كونه من حروف البدل كان الواجب ان يقول وبعد ان
لا يغير الحكم اللهم الا ان يقدر ذلك على وجه لا يحوج اليه قوله وقد ظهر
يعني علم مما سيوردته في غير موضع يلحقه بذلك الكنز وجوبا انه يحتاج
الى التتبع لمواضع شتى مختلفه المواد والنظر فيها شيا فشيا حتى يقف على الصور
التي يكون الابدال هناك واجبا مطردا وعلى الصور التي يكون فيها شاذا نادرا
وهكذا الكلام في صور الجواز حتى يتمكن من الجري على موجب هذا القانون في مداحض
الاعتبارات وانما قال في مداحض الاعتبارات وهي مزالقها لمكان التفاوت

لو جمل بين الاصول ونحو ذلك فتنقل عن نسخه المصنف

نسخه الواصله
بل

في الابدالات من جهه الوجوب واللاوجوب والاطراد وعدم الاطراد وكان مظنه
لان يضل سوا السبيل اذا اخذ في العمل بهذا القانون اذ الصور متفاوته في
كونها صالحه للاستشهاد وغير صالحه قوله مستمرا وغير مستمر بتقسيم
الجواز والاول مستمر بن فان قلت لم لا يجوز ان يكون قد اضمر فيه بنا
على اراده المذكور اي مستمرا ذلك كقول روبه فيها خطوط من سواد وبلق
كانه في الجلد توليع البهق على ان تخصيصه بالجواز ليس كما ينبغي لان كل واحد من
الوجوب والجواز على قسمين فيكون تخصيصه باح عنهما سبب قلنا لو كان
القصد الى ذلك لكثر الابدالات على اربعه فصول وقال الفصل
الاول في الابدال الواجبه على وجه الاستمرار كما قال في الفصل الثاني
بل نزل غير المستمر من الواجب منزله العدم لعلته بالقياس الى غير المستمر من
الجائز ويمكن ان يحمل على ذلك وانما لم يذكر كل واحد من الواجب غير المطرد
والجائز غير المستمر واما لقله اهتمام بشان غير المستمر مطلقا لان الوظيفه
في ذلك الى اللغه لانه لا يستطيع هناك ضوابط يرجع اليها في معرفه ذلك
فلم يميز الواجب من الجائز بل جمعهما في فصل واحد قوله لم يحدث بصحه اي ليتمكن
بواسطه الاحاطه بانواع الابدالات من اجرا الحكم على ما وقع بدلا بانه من
قبيل الواجب المستمر او غير المستمر او بانه من قسم الجائز المستمر او غير المستمر
وليس ميني هذه الاعتبارات من كونها واجبه مستمره او غير مستمره او جائزه على
وجه الاستمرار او لا على وجه الاستمرار الا على ما هو الادخل في المناسبه
من الحقاق فالادخل قوله لاسيما اعتبارات وقوع البدل في النوعين اي في
الاصول والزوائد لانه تتسع دائره الاعتبارات فيحتاج اذ ذاك الى مزيد
الاعتنا بشان الضبط لما يقع في النوعين من الابدالات في مواد شتى شيا فشيا
ليتملك زمام الحكم بكيفيه البدل في جميع الصور قوله الا ما استصوب ظاهر
الصناعه الغالبه وذلك ان كلامه في الكلمات الداخله تحت الاشتقاق ولا
مدخل لما ذكر في الاشتقاق بنا على المذهب الظاهر فقال الا ما استصوب ظ
الصناعه الغالبه ولقايل ان يقول لا وجه لتعرض ما ذكر من ابدال الميم والها

والتنوين ونون التاكيد الخفيفة في الوقف عما نحن بصدده لانها كلمات على حدة وكلامه في الحروف التي هي اجزاء الكلم لانها كلم **قوله** الغاه اي في هذا الموضع لا مطلقا لانه تعرض لهذه الابدالات في خط الصناعة **فان قلت** كما يجب ان تتعرض لهذه الابدالات على سبيل الاستطراد كما تعرض لذكر الابدال في الحروف الزوائد على سبيل الاستطراد لان موضوع الباب انما كان في معرفة البدل في الاصول دون الزوائد **قلنا** انما تعرض لذكر البدل في الزوائد لانها من جملة حروف الكلمات الداخلة تحت الاشتقاق فكانت بمنزلة الاصول بهذا الاعتبار فتعرض لها لمكان هذه المناسبة بخلاف هذه الابدالات **قوله** في السائغ الواجب انما لم يقل على استمرار كما في الفصل الثاني لما اشرنا اليه قبل هذا **قوله** واعني بالواجب انما فسر الواجب لئلا يذهب الوهم الى ان الواجب في عرفنا هذا هو الذي يمتنع عدمه بل الواجب عبارة في هذه الصناعة عما ذكر **فان قلت** كيف يصح تفسيره هذا والنقض في جميع صور الابدالات مما يتحقق بواسطة ارتفاع الموضوع **قلنا** المراد انه لا يوجد او يقل على تقدير تحقق الموضوع **قوله** او يقل كان الوجه ان لا يعترض بقوله جدا لان ما يقل جدا هو الواحد لان الاسى انما يقلب على الاطلاق وليس المراد بذلك هو القلة المطلقة لان خروج مثال او اكثر غير قادح بل المراد مما يقل هو ما يكون بحيث لا ينتظم هناك ضابطة الجواز **ويمكن ان يقال** انما قال جدا اشارة الى ان يكون من القلة بحيث لا يمكن توهم القياسية اليه سبيل **قوله** في غير صيغة افعل خارج الاعلام احتراز عن نحو يوم ايوم وحيوه **ولقائل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان افعل مما فاؤه يا وعينه واو غير ايوم واردا في كلامهم على ان كون الكلمة مما فاؤه يا وعينه واو نادر وكذلك الكلام في حيوه فانه مرتجل وغير حيوه من الاعلام هكذا مجموعا فيه بين اليا والواو مع سبق اليا ساكنة غير واقع فيكون كل واحد من الصور النادرة فلا حاجة به الى الاحتراز عن مثل ذلك **فان قلت** حق العلم ان يكون بمعزل عن مثل هذا التغيير والتصرف **قلنا** لا نسلم بل الامر بالعكس لان مطلوبية التخفيف في الاعلام فوق مطلوبيته في غيرها بدليل

جريان الترخيم في الاعلام دون الاجناس اذا تجردن عن العامل لكن ما قدمناه من ان الوجه ان يعد ذلك من الشواذ كما عده المتقدمون ولا يورث خروج ذلك من تلك الضابطة القدح فيها لمكان العلمية مع ان علمكم ضيون من قبيل اسامة عدول عن جادة الصواب لانه لو كان علما لكان اللام من لوازم مكتوبه على ان العلمية باب اسامة من البعد بحيث لا يخفى وذلك ان الحكم على اسامة بكونه علما مع كونه هكذا ليس كما ينبغي لان التشخص من لوازم العلمية والحلية مما ينافي التشخص فيكون منافيا للعلمية **ويمكن ان يقال** لم لا يجوز ان يكون احد التعيينين من لوازم العلمية وهو اما التعين الجنسي كما في اعلام الاجناس او التعين الشخصي كما في غيرها فلا يلزم من كون الحلية منافية للتعين الشخصي ان يكون منافية للعلمية مطلقا **فان قلت** فعلى هذا اوجب ان يكون نحو ضرب من قبيل الاعلام لمكان التعين الجنسي **قلنا** انما يلزم ذلك ان لو كان ذلك التعين ماخوذا في اصل الوضع وهو ممنوع بل نحو ضرب موضوع لتلك الماهية لا بالنظر الى تعينها ولا تعينها وان لم يكن خاليا عن ذلك **ويمكن ان يقال** انما احترز الشيخ عن نحو ايوم من حيث ان له شبها بفعل التعجب من حيث المبالغة فكان من حقه ان لا يجري فيه الاعلال وعن نحو حيوه علما من حيث ان الوجه فيه ان لا يعل الواو لئلا يلتبس **فان قلت** فعلى هذا يجب ان لا يبدل في غير الاعلام لمكان الالتباس **قلنا** يعلم بواسطة جريان التغيير في الاجناس بخلاف الاعلام فاذن في نحو ايوم وحيوه جهتان سماعية وقياسية فالسماعية هو كون كل واحد من افعل والعلم مشتملا على اليا والواو وعلى ذلك الوجه والقياسية هو انه كلما كان كذلك لم يبدل الواو هناك بالمذكور مثل لسك فان ورود المصدر مثنى في معنى التكرار سماعي وكون الفعل محذوفا قياسي على معنى انه كلما كان المصدر كذلك كان حذف الفعل هناك واجبا **قوله** اذ استكثت لانها اذا ابدلت مع تحركها لزم كثرة التغيير لما في ذلك من الاخلال بالمادة والهيئة جميعا **قوله** غير بدل احتراز عن نحو ديوان لكونها عارضة فلا تعتد بذلك لاجماع **قوله** ولا للتصغير لكونها مشابهة للحروف العارضة اذ التصغير من حيث المعنى وصف عارض ولذلك لم يجعل التصغير محلا لوزن الفعل وانما لم يجريا التصغير مجرى

يادنوان يكون يا التصغير ماخوذه في الوضع وان اشبهت اليا العارضه وكان
الوجه ان يقال في كلمه احترازا عن نحو في واد **قوله** الا ان الواو طرف
لان في اجتماعهما في الاخر زياده استدعا للتخفيف ولو قال الواو واليا اذا اجتمعنا
في كلمه او ما هو في حكمها وسبق احدهما بالسكون ولم يكن شي منهما بدلا واليا لا
للتصغير اوله الا ان الواو طرف ابدلت يا لكان ادخل في الضبط **قوله** ربما ابدلت
اليا واوا كمرضو **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان يائيا وهو ع لكونه من
الرضوان **فان قلت** لما التزم اليا في الفعل منه وفي جميع ما يبنى على الفعل
منه نزل منزله اليائي **قلنا** ان اردت بذلك ان الوجه ان يقال
مرضي بابدال الواو من كمعتبي من الغباوه فمسلم وان اردت انه يائي فابدلت اليا واوا
فع وكون اليا ثابته في الفعل منه وفي جميع ما يبني عليه لا يصلح للاستشهاد لكون
ذلك من الصور المنبهه **قوله** وهي لاما في فعلى فعلى بضم الفا اذا كان من
الواويات يفرق بين الاسم والصفه تقلب الواو يا في الاسم دون الصفه وهو
القول المشهور والمذهب المتعارف **ولقايل ان يقول** اذا قلبت الواو يا
جا الالتباس لانه لا يتبين انه صفه او اسم لان فعلى من اليائيات لا يفرق فيها
بين الاسم والصفه ولانه لا نعلم انه اسم قلبت الواو فيه يا ام هو يائي في الاصل
وكلام المصنف ظ في اختيار قول ابي علي الفارسي انها تقلب يا في
الصفه دون الاسم والتعليل في ذلك ظ اذ الصفه اثقل من الاسم فكان مظنته
لطلب التخفيف وذلك بقلب الواو يا فيها وانما قال لم يونث الافعل ولم يقل صفه
ايذانا منه ان العبره للاصل كالدنيا فانها في الاصل صفه انخرطت في سلك الاسما
بحكم الغلبه وقد تستعمل صفه مع اللام بخلاف حزوى اسم مكان **قوله** وطرفا وانما
لم يقل ولاما ليلا يرد نحو القلنسي والافعوان لان الواو في القلنسوه زياده وفي
الافعوان لام وانما ابدلت في الطرف لان مطلوبيه التخفيف في الطرف فوق مطلوبيته
في غير الطرف وانما قال في موضع يضم ما قبل اخره لان الضم مما لم يثبت في نحو ادل
اصلا ولكن في موضع يضم هناك ما قبل الاخر نحو ادلس على انه لو قال وطرفا من اسم
مضموما ما قبلها لكان ظاهرا اذا وقعت الواو لذلك قلبت يا وكسر ما قبلها لاجل اليا

او

اوكسر ما قبلها فانقلبت يا والظ هو الاول لانه اذا كان المقصود هو اليا ابتداء
كان الكسر من توابعها كما في تمض واذا كانت الكسره ثابته في ابتدا الامر كان انقلاب
الواو من توابعها كالغازي ويمكن ان يقال ليس كل واحد من توابع الاخر فيما
نحن بصدده وذلك ان الواضع لما علم ان الواو هناك مع انضمام ما قبلها يكون
مستثقلا وترك احد دون الاخر مما لا يدفع الاستثقال بل يزيده ترك كل واحد في
صاحبه قصدا للانتفا وانما لم تبدل الواو في نحو يدعو للزوم الالتباس لعدم نسي
الصحيح بخلاف نحو الاولى اذ ليس في المجموع افعل بكسر العين **فان قلت** قلبها يا
في الاسم مما يلبس الواوي باليائي **قلنا** نعرف ذلك بالاصل **فان قلت** نعرف ايضا
في باب الفعل ان الاصل الضم اذ ليس في الواوي يفعل بكسر العين **قلنا** لا نسلم
صحه تلك الدعوى على تقدير ورود الواوي على يفعل بكسر العين في الصحيح بخلاف
ذلك لانه ليس هناك افعل بكسر العين في الصحيح فاذ اثبت ذلك في المعتل
حمل على التفرع للضبط **ولقايل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون ذلك اصلا في
فعيل ٣ | المعتل وان لم يكن واردا في الصحيح نحو قضاه من المجموع فانه مما ثبت في المنقوص
دون الصحيح وكذلك يفعل بكسر العين مما ورد في المثال دون الصحيح نحو ورث يرث
والجواب ان الاصل هو التزام التفرع ما امكن للضبط واما ما يقال من ان الواو
في الاسم عرضه للضم والكسر فيكون هناك زياده استثقال بخلاف الفعل فانما يستقيم
ذلك ان لو لم يكن ذلك مقدرا وهو ع بل الامر بالعكس وذلك انه يحدث هناك
تخفيف بوساطه حذف الواو بدخول التنوين **قوله** الا كله هو استثنا من اسم
لان المضاف الى العموم كانه قيل من كل اسم **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون الاوصاف
على التقدير **قلنا** للزوم التعقيد اذ ذاك وانما تعرض للاستثنايه لانه لما اطلق
الحكم بقوله من اسم تناوله بحكم الاطلاق فاستثناه واما عدم تعرضه لذكر الابدال
الواقعه في غير الكلمات الداخله تحت الاشتقاق فلا يدل ان الابدال غير واقع
في ٣ | هناك فصح الاستثنا وانما لم يقلب الواو في هو اما لانه ملبس كما في تدعو واما لانه
تصرف وهو من الاسما غير المتمكنه الجاريه مجرى الحروف **قوله** ولاما في فعول
جمع لان المشدده بعد الضم اجريت مجرى الواو المفرده في الاولى لمكان المناسبه

فعومل بها معاملته بتلك المناسبة لما كان تلك المناسبة في المفرد لان التخفيف في الجمع ادخل في المطلوب
منه في المفرد فاعتبر في فصل الجمع تحقيقا للتخفيف وفرقا بين المفرد والجمع فان قلت
لم لا يجوز ان يقال المنظر فيه فعل بها ما فعل بواوا دل لكون الحاجز غير حصين لكونه
مدة زايدة ثم احتيج الواو واليا مع اسبق احدهما بالسكون فصير الى الادغام فقلب
الواو يا قلنا لا وجه لذلك لكون اليا عارضة فلا اعتداد باجتماعهما كما في ديوان
بل الوجه ما قدمناه قوله ولو قال تبدل مع المدة بما استنده لكان اولى قوله وصدرا
نقل الكلام الى قبلها في الضد ولانه مقابل للطرف الاخير ومشارك لنحو عصي باعتبار
اجتماع الواوين قوله اخرى تحرك لانها اذا اسكنت كانت من الابدالات الجائزة لان
الاستثقال اذا تحركت فوقه اذا اسكنت فلذلك وجب اذا تحركت وابدلت الاولى دون
الثانية لئلا يكون عوضه لاجتماع الواوين او اكثر وابدلت همزة لانه كثر اما تبدل
الهمزة واوا نحو صحراوان وصحراوات وصحراوي فلما احتيج الى ابدالها ابدلت همزة لما قلنا
وللقايل ان يقول مبنى ذلك على الاستثقال وكان المناسب ابدالها غير همزة لكون
الهمزة حرفا مستثقلا قوله وهي اصطار فاوانما لم يتعرض لابدالها في نحو بالب وباع
وان كان من الابدالات الواجبة لان الابدال ابدالها هناك مما يتوقف على اعتبارا
نشير اليها في بحث الاعلال الاصلي فلذلك لم نتعرض لابدالها ههنا قوله
في مصدر فعل عينه الف فان قلت لا حاجة هنا الى اشتراط الالف لان
سبب الاعلال هو كونه مصدرا لفعل فاعل الف مع كسرة قبلها بدليل فيها
قلنا ان الشيخ قد اعتبر في الاعلال ان يكون الهيئة كهيئة الدور وان يكون
كذلك الا وان يكون بعدها الف وانما اشترط ان يكون زايدة لانها لو لم
يكن كذلك لم تبدل لئلا يجمع بين الاعلالين واما قوله بدليل فمانع الدلالة
لكونه شاذا مع ان نحو الحول والعوض مما يسعه على ذلك وللقايل ان يقول ما ذكرت
من اشتراط تلك الهيئة انما هو في الاعلال الاصلي وهو فيما نحن بصدده ع لان اعلال
المصدر بطريق التبعية بدليل اعلال قام في مصدر قام وتركه في مصدر قاوم
واما اشتراط الالف في جمع المفرد المذكور فقط بدليل كوزة وزوجة والسر في
ذلك ما ذكرنا من اعتبار كون تلك الهيئة كهيئة الدور لما في ذلك من قوة الاستثقال

للاعلال

للاعلال المستلزم للتخفيف قوله فعل عينه الف لو قال اعلت عينه لكان
اولى اذ المصدر مصدر للكل واحد من المبني للفاعل والمفعول واعلال العين
اعم من ان يكون الفا قوله او في جمع مفرد لانه اذا كان جمعا لمفرد معل العين
او مشابه له بان كانت عينه ساكنة اعلت عين ذلك الجمع اجراله مجرى
مفرده واتباعا له في حكمه كما اتبع المصدر الفعل مع ان الاتباع فيما نحن بصدده
ادخل في المناسبة منه في صورة المصدر ولا يرد نحو صوان لكونه مفردا والطوال
لان مفرده ليس كذلك وانما قال ساكن العين صورة ليشمل نحو ثوب ودار
وللقايل ان يقول لا نسلم ان نحو دار ساكنة العين صورة فان قلت فبالنظر الى ما
صارت اليه وهو الالف قلنا فاذن لا حاجة الى تقييده بالصورة لانها ساكنة
حقيقة وانما الشان في انها عين حقيقة ام صورة قوله صحح اللام لانه لو كان
معتلا نحو رواء وجمع على فعال اعلت لامه لما ظهر عقيب هذا فلو اعلت العين
لزم الجمع بين الاعلالين وانما صاروا الى اعلال اللام دون اعلال العين لما مر
غير مرة ان ذلك في الاخر اولى وللقايل ان يقول الجمع بين الاعلالين واقع
كما في الامر من وفى بفي ورأى يرى فهلا صير اليه فيما نحن بصدده قوله اذا
وقعت بعد الف زايدة لانها اذا كانت كذلك لم يعتد بها لكونها مدة ساذجة زايدة
فكان كان الواو او اليا وقعت بعد مفتوح فيفعل بهما ما فعل بهما في عصي ورحى
فاجتمعت الفان فجعلت الثانية همزة فان قلت فعلى هذا كان يجب ان يقال سدل
الف قلنا لما كان المصير في الاخرة الى الهمزة قبل تبدل همزة اولا نه لما كان
ذلك معلوما للواضع من اول الامر جعلها همزة ابتداء قصرا للمسافة وانما اشترط
ان يكون ذلك واقعا في الاخر لما ذكرنا من قوة الاستدعا في الاخر وانما
اشترط ان يكون زايدة لان المناسبة في تنزيلها منزلة العدم اذا كانت زايدة فوقها
اذ لم يكن كذلك اوليلا يجمع بين الاعلالين قوله ساكنين فلا يعل نحو صوان
وهيام لان بالسكون يتناسب الاعلال الابدال بخلاف ما اذا قوى بالحركة
فلا يلزم من ابدالها ساكنة ابدالها متحركة فيما نحن بصدده قوله غير مشدد بين
فلا يبدل في نحو صيابه ولا في نحو اجلواذ لانها بالادغام جريا مجرى حرف

الياء

تحرك اولان لا بدال في صور الادغام يفضي الى اجتماع الواوا المستثقل فان قلت
التسريفال ديوان في دوان بابدال الواو ياوان كانت مشدده قلنا انما يرد هذا
ان لوكان مطرداً الان الكلام في الابدال الواجب على سبيل الاطراد اونقول انما يرد
ان لوكان ذلك الابدال بنا على سكونها بعد الكسر بل ذلك الابدال من جملة الابدالا
الواقعه في احد حرفي التضعيف والكلام في ابدالها بالنظر الى سكونها بعد الكسر والوجه
هو الاول ولقايل ان يقول يرد على ما ذكر نحو بيض في جمع ابيض فكان يجب عليه ان
يحترز عنه فان قلت في ايراد نحو قيل نظر لان الابدال فيه ليس من الابدالات
الواجبه لجواز ان يقال قول بالواو قولا منسيا قلنا الكلام فيها اذا سكنت
بعد الكسر والواو هناك لم تقع ساكنه بعد الكسره فلا يرد نقضا لان بعض اللغه
مبنيه على حذف الحركه من الواو دون النقل فلا يقدح فيما قلنا قوله اليا الا ما
تجي فعلى الى اخره يفرق بين الاسم والصفه بقلب اليا واوا في الاسم دون الصفه لكون
الاسم احف ولقايل ان يقول ذلك الفرق مما يفضي الى الاشتباه وذلك انه اذا
ابدلت واوا لم يعلم اهو من ذوات الواو في الاصل ام من ذوات اليا ولم يعلم اهو
صفه ام اسم لانه لا يفرق بينهما اذا كان من ذوات الواو لقلبها قوله وهي مدة
ثانية اليا اذا كانت كذلك لم يمكن اثباتها مده في التصغير فيصار الى الواو بدلا منها
لمكان المناسبه لسبق الضمه وكتصغيرا للفرق بين المده وبين غير المده اذ غير
المده كما في بيدر بمنزلة الحرف الاصلي لكونها للالحاق واما في مثل ذلك فكذلك ايضا
لما ذكرنا من تحقق الفرق مع امتناع ثباتها مده والمناسبه بين التصغير والتكسير
لانهما من واد واحد تغييرا من جهة اللفظ والمعنى قوله ان يسمى به ظ في ان
المراد به هو ان يجعل علما ولو حمل على هذا الظ لم يصح قوله وضوارب بدون اللام
لان اللام ملتزم في جمع العلم ومثناه ولو لم يلتزم كان اسما بالعلميه لكان
اولى نحو تضعيف فانه يجمع لا بحر الطه في سلك الاسما بحكم العلميه وذلك ان
الذي للتاكيد من المصادر لا يثنى ولا يجمع الا اذا صار اسما ولا يحتاج الى الاشتراط
ذلك في تصغيره لان الذي للنا ليد لا يصغر كما لا يوصف وان كان المكبر مما يجوز اعماله
والمصغر بخلافه ولا بعد في مثل ذلك لان كل واحد كله على حده كما لا حاجه الى الاشتراط

سوا الواو
الجمع

وحيث ان في كل
واحد ٤ امر

ذلك

ذلك في تصغير اسم الفاعل وان كان المصغر مما لا يجوز اعماله قوله فان لم يكن
اي ان لم يكن زايده لم يكن ثمه ابدال لا سقا عليه الا ابدال يوجب اذ لا وجه
لابدال الواو وذلك ظ قوله الالف يتبع ما قبلها المصنف احد اولا
في بيان ما وقع من الابدالات في فصل الواو وحين شاركها في ذلك اختها ذكرها
تبعا ثم اخذ في بيان ما يعرض للثامن الابدالات المطرده وجوبا وفي بعض المواد
ذكر ابدال الالف هناك تبعا لمشاركتها اياها في ذلك الحكم ثم شرع بعد ذلك
في بيان حكم الالف قصدا وانما اخر ذكر الالف وان كان اعرف في باب الابدال
في ابتدا الامر لان الغرض هو التعرض للابدالات العارضه للاصول والالف
لم تجعل اصلا في الكلمات التي لها مدخل في الاشتقاق ولما في ذلك من الالتباس
ان ابدلت الواو واليا الفا ومن الاستثقال البين لم يبدلا الفا قوله اذا لم
يطلب لها حركه اي اذا لم يكن الحركه هناك مطلوبه كما في حسبه تصغير باب اذ يجب
الرد هناك الى الاصل ولا ينظر الى حركة ما قبلها قوله وضراب ولقايل ان يقول
كيف يصح التمثيل بضراب وهو مصدر والمصدر مقدم فاني يكون يصح ان يقال
الناب دل عن الالف فان قلت لما كان المصدر الاخر اعني مضاربة شايعا كان مقدما
في باب الاعتبار فيكون الناب دلا قلنا انما يصح هذا ان لو كان احد المصدرين متفرعا
على الاخر وهو ممنوع ويمكن ان يجاب عنه بالتزام التفرع تحقيقا للضبط والتصرف هنا
لقصد التوسع لا لقصد التنويع اوبان ذلك بنا منه على مذهب الكوفيين ان الفعل اصل
حيث نرى رجحان مذهبهم بدليل قوله بعد هذا ترجح عندي مذهب الكوفيين
قوله وهي بعد يا التحقير تبدل يا الالف ان كانت زايده فقط وان كانت عن يا
ردت الى اليا في التحقير ففي الحقيقه لا ابدال هناك لكون التصغير وضعا على
حده ولا يوجب لابدالها هناك ياوان كانت عن واو كانت واوا في المصغر
لما قلنا من انه وضع على حده ثم ان كان يثبت في الاخر وجب ابدالها يا على ما مر وان لم
يكن في الخرجا ز ابدالها يا نحو معموم تصغير مقام فان قلت انما يرد نحو مقام ان لو كانت
الالف واقعة بعد يا التحقير لان الواضع انما يعتبر الحروف الاول التي بعثت للوضع الكلي
في جميع جزئياته فاذا لم يكن ثمه مانع من ثبوتها ثبت والا تصرف فيها بحسب المقتضى

للتصريف لما انتفت موجب الابدال في مقام وجب الابدال ولما كان سبب الابدال
في تصغيره لحورا جاز الابدال وان افترا الابدال عن الرجحان **قلنا** فاذن لم يكن به
حاجه الى الاحتراز عن مثل هذه بقوله اذا لم يطلب لها حركه لعدم الالف هناك
على نحو ما ذكر **قوله** واذا كانت عينا العامل في اذا على راي من يقول هو فعل الشر
ط وعلى راي من يقول هو الجزا هو ابدلت مع اعتبار بعده ما اذا الثانيه وكونه عاملا في
اذا الثانيه لا باعتبار التقيد وتعلق الفعل بهما باعتبارين مختلفين وكذا تعدد الزمان
باعتبار تعدد النسبه **فان قلت** هلا قال لم تبدل الالف اذا وقعت عينا في وزن
فاعل واستغني عن ذكر اذا الاولى وعن ما في خبرها **قلنا** انما قال ذلك ايذانا
بان الاعلال في نحو قائل بنا على اعلال فعله ولذلك لم يعل اسم الفاعل من عور **ولقايل
ان يقول** لا نسلم ان تلك الالف واقعه في قائل انما يكون كذلك ان لو كان مشتقا
من قال وهو ع ولئن سلمنا ذلك لكن انما يلزم ان لو كان ماخوذا في اصل
الوضع لان الواضع انما تعتبر الحروف التي تعينت للوضع الكلي في جميع جزئياته ثم اذا
كان هناك ما يوجب التصرف فيها من ابدال او حذف او قلب فعل ذلك وبعل
قوله وكذا قوائل عندي مبني على غير هذا **ويمكن ان يقال** انما قال ذلك لان الالف
تقع هناك لان الواو والياء تبدلان في نحو قائل وبايع لقيام الالف همزه على ما نقرره
في باب الاعلال ان شا الله تعالى **فان قلت** انما يصح هذا ان لو كانت تلك الالف هي الواقعه
في اسم الفاعل **قلنا** تلك هذه باعتبار انها الف على انه لو اورد نحو قائل وبايع في
سياق ذكر الابدال الواقع في الدعا والنا لكان اولى لان كل واحد من الواو والياء
اصل **فان قلت** انما ذكره هنا لان الواو والياء تبدل لان القائم الالف همزه **قلنا**
فاذن كان الوجه ان يتعرض لابدال الواو في الدعا والنا هنا لما ذكرت بعينه
قوله وهي زايده مشتمل على قيدين احدهما زايده والثاني قوله بعد الف جمع تتوسط
بين اربعه وقد احترز بالاول عن مثل مقامه اذا جمع ذلك الجمع وبالثاني عن نحو عوار اذا
جمع على فعاليل كقولك معاويم وعواوير وهكذا حكم الواو والياء الزايدتين اذا وقعتا
بعد هذه الالف وانما ابدلت اذا كانت زوايد مدات حيث وقعت في مظان الحركه
لكرهوا ان يحركوا ما لا اصل له في الحركه لئلا يلزم الاستوا بينه وبين ما له اصل في

الحركه

الحركه فابدلوها حرفا صحيحا وهمزه الحاقا لها بمثل كسا ورِدا لمكان النا سبب
حيث كانت حروف عله بعد الف زايده **قوله** وكذا اخر المعتلين على الاطلاق
او الواوين خصوصا او الياءين او الواو والياء اذا اكتنفا تلك الالف قلبت
الثانيه همزه وابو الحسن يقصر القلب في الواوين مع اعتبار ان يكون الثانيه
قريبه من الطرف عند الجمع فلا يرد نحو عواوير كما في ضيم وصوام حيث ابدلت
الواو الاولى لقربها من الطرف دون الثاني لبعدها من الطرف **قوله** على
خلاف فيه يحتمل ان يكون ظرفا مستقرا ويحتمل ان يكون لغوا وهو للخصوص
ويفيد الخصوص بذلك يستلزم تقييد الاطلاق بالضروره وهو منصوب المحل
بالوصفيه اذا كان مستقرا او بالمفعوليه اذا كان لغوا **قوله** مما لسفاها من
فيه اما ناسه او يتفصيه وانما قال يكتنفان اعتبارا لجانب المعنى
وفي قوله وهي زايده وكذا الواو الزايده المده او الياء بهذا الوصف وكذا اخر
المعتلين يبدل كل منها يبدل همزه نوع مشابهه لا يخفى على من له معرفه بسطح الثرا
ولو قدم الالف وعقبه بقوله وكذا وكذا لكان اولى **قوله** وفي غير ذلك
يبدل يا وذلك انه لما علم الواضع انه يلزم الثقل الظاهر لو قلبت همزه ترك
ذلك الى قلبها يا وقال بعضهم يبدل همزه ثم الهمزه يا وهو ايضا يحتمل من
المناسبه ولولا قوله وكذا قوائل عندي لم يرد نحو حوائي وشوائي جمع حاويه
وشاويه من الشاذ لانه ليس هناك الفان معتلين ولكن لما قال وكذا قوائل
عندي جمع حاويه مع قبل الالف ثبت انه يجب ان يحترز عن مثل ذلك اذ لا
يقال حوايا وشوايا وانما لم يقولوا حوايا ليكون الجمع مناسبا للمفرد ووجه ما
ذهب اليه في قوائل قد سبق منا الاشاره اليه فلا نعيده **قوله** وهي
انما وقعت عينا الى الا ما كان الوجه ان يتعرض لموضع الفا لان الالف تقع
هناك ايضا نحو اواصل واوعد وادم فلا وجه لاهمال ذكره **فان قلت** وقوع
الالف هناك ليس بمطرد **قلنا** ان ادعيت ذلك مطلقا نعم وان ادعيته
في بعض الصور بالالف فيما ذكرت كذلك ولئن سلمنا ذلك لكن عدم الاطراد
لا يقدح فيما قلنا على ان اراد الحكم هنا غير مناسب لان موضوع الباب على

كب

بيان ما يبدل الالف على بيان ما وقع بدلا من اخر ولو ذكر هذا الحكم على وجه الاستطراد عقيب
ذكر ابدال الواو والياء من الطرف اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كان ادخل في المناسبة
من ذكره ههنا وانما كان الالف هناك بدلا لما قدمنا ان الالف لا يكون
اصلا فيما له مدخل في الاشتقاق **قوله** كباب وناب كان المناسب ان يمثل
ايضا بغير الواوي واليائي لئلا يتوهم ان ذلك منحصر فيما ذكر **قوله** حبليان
وذلك انه لو لم يقلب في هذه الامثلة الاربعة حذف الالف لملاقاتها
الالف الاخرى وحذفت النون بالاضافة وبالناصب في الفعل ولزم الالتباس
ولقائل ان يقول هذا الحكم في حبليان مسلم واما في نحو ملهيان فممنوع وذلك لما
قلنا غير مرة ان المعتبر في باب الوضع ان يكون من الحروف قد يشترك فيه جميع
الجزئيات الراجعة الى وضع كلي لها فاذا كان كذلك كان الياء في ملهيان بدلا عن
الواو لانه من جملة الاوضاع الجزئية الراجعة الى اللهو فالواو هو المأخوذ في
اصل الوضع لكنها في بعض الصور قد تبدل الفا وفي بعضها ياء وتارة تكون
باقية وتارة يصيبها الحذف بحسب جهات مختلفة **ويمكن ان يقال** لما كان التثنية مبنيا
على المفرد جاز ان تعتبر الالف التي هي بدل عن الحرف الاصلي لا انه يكون مستعملا على
القدر الشائع للوضع الكلي فقدر المكان ابدال الحرف الذي هو بدل عن الاصل
مع ان في ذلك رعاية لجانب المفرد الذي هو اصل ولجانب الوضع الكلي وفيما ذكرنا
اشارة الى وجه قول المتقدمين في قوائم جمع قائمة حيث قالوا الهمزة في الجمع
هي التي في المفرد لا ان احد المكسورين جعل همزة **قوله** ولذلك دعوان انما فصله لكونه
من قبيل الافعال وانما عقبه بقوله ايضا لان ما سبق وضع على حدة بخلاف هذا او
لان المثنى كان مبنيا على المفرد وفي المفرد الف فاتي بذلك الالف في التثنية ثم لما
لم يمكن ثبوتها حذفت بخلاف يدعيان فانه ليس بوضع على حدة حتى يعتبر فيه ذلك
فيقال ايضا تحقيقا لذلك الحكم وتمكينا له في الذهن **قوله** وارضين قلنا مثل انما
قال قلنا مثل لان هذا موضع ما تمثل منك وذلك ان حال النون المؤكدة مفارقة
فانها مع الضمير المستكن بمنزلة الف الضمير ومع الضمير البارز بمنزلة الكلمة المنفصلة
فيقال ارضين كما يقال رضيان ويقال ارضون بتحريك الواو كما يقال ارضوا القوم

ويقال

ويقال ارض بحذف الواو كما يقال ارموا القوم **ولقائل ان يقول** لايخ اما
ان يكون المؤكد بمنزلة الجزء من الكلمة اولا فان كان وجب ان يقال ارضيان بجمع
بين الساكنين لكونه ح على حده وان لم يكن وجب ان يقال وارض بحذف الالف وانما
لم يحذف الالف وقلبت ياء في ترضيان تحرزا عن الالتباس كما مر وانما رد المحذوف
في ارميا وارضيا وادعوا حملا للامر على المضارع لانه متفرع عليه **قوله** واعني
بمظان القلب التثنية وجمع السلامة كان الشيخ لم يذكر للجمع مثالا استغناء بمثال المثنى
لان جمع السلامة على حده **قوله** وجمع السلامة وذلك ان الاصل في مصطفون
فاعل الياء فصار مصطفاون فحذفت الالف ومثل هذا ما ذكر في اخر هذا الباب في
يدعين حيث قال اصله يدعوين فاعلت الفا فصار يدعاين فحذفت الالف وقيل
المراد جمع السلامة نحو صلوات في صلوة وصليات في مصلى مما لا تكسير له وهذا
حمل الكلمة على غير المتعارف وهو ان يراد بجمع السلامة ما يكون بالالف والياء مما ذكر
دون جمع المذكر السالم **ويمكن ان يقال** الف المصطفى كما تقلب ياء في المثنى قلبت
ياء في الجمع الذي على حده فصار مصطفيون فاسكنت الياء بدون نقل الحركة تحرزا عن الالتباس
بجمع اسم الفاعل فاجتمع ساكنان فحذفت الياء **قوله** بعد اخرى مكسورة الهمزتان
لا تجتمعان في الاخر الا والسابقة مكسورة بحكم الاستقراء واذا اجتمعتا في الاخر
اعتبر حال السابقة لان المتطرفة متروكة للاعراب واما اذا توسطت
بعد متحركة فان كانت ساكنة ابدلت مدة مناسبة لحركة السابقة كادم **ولقائل
ان يقول** يرد على هذا نحو ائمة جمع امام لان الاصل ائممة على وزن افعلة ولا يقال
ايمة هذا نعم كان الوجه ان يعترض بقلبها واوا في نحو اويدم واوادم لان ذلك
من صور الوجوب المطرد **فان قلت** لما كان التصغير والتكسير مبنيا على المفرد
والمفرد مشتمل على الالف فيكون الالف هي المنقلبة واوا لا ان تكون الهمزة
هي المنقلبة **قلنا** ما سبق من قوله فان لم يكن زائدة ردها التصغير الى الاصل
لا يدفع ذلك **قوله** وقولك ايسر كما قال وقولك تحقيقا لهمزتين لانه
لو قال كادم وايسر لم يكن هناك اجتماع همزتين لان الهمزة فيها للوصل
ولقائل ان يقول لا نسلم ان الثانية فيها متوسطة وانما تكون كذلك ان لو لم يكن

الاولى كلمه على حده كها الوقف قوله وحكم الطرف وجميع ما فرع سمعك لا تتغير
بنا التانيث بدليل انقلاب الواو وجوبا في نحو قوله وانقلاب اليا همزه في صلاه
وعباه وذلك ان اليا تعامل بها معامله كلمه انضمت الى الاخرى وكذلك لا تتغير
معها حكم الطرف قوله الا اذ التزمت بان لا تعتبر كونها جاريه مجرى كلمه
انضمت الى الاخرى فح لا يكون ما قبله في حكم المتطرف كما في صلايه وشقاوه ولولا
ذلك لقيل صلاه وشقاه قوله تقلب ميما كعمبر قالوا انما قلبت ميما لتنافي النون
في الغنه ولا تنافر الباقي المخرج قوله ا الافتعال تبدل طا اذا
الفا مطبقا وذلك ان حروف الاطباق تباين الفا وصفا وتقاربها مخرجا
تقلبونها حرفا يوافقها مخرجا ويوافق ما قبلها وصفا قصدا الى التخفيف لتناسب
الحروف وهكذا الحكم ان كانت الفا زا او دالا او ذالا في ابدالها دالا نحو ازدان
وبابا قوله همزه الف التانيث اسنادي مجازي لان الواضع هو الذي
قلبها واوا وانما قلبت فرقا بين الاصليه والزايده والزايده فالقلب اولى واط
لان المقصوره بالقياس الى الممدوده بمنزله البسيط من المركب متقدمه في باب
الاعتبار فاستاثرت بالاخف وهو اليا لمكان التقدم فلما آل الامر الى الممدود
تعين قلبها واوا ولان المقصوره اكثر لان تعلق تانيث افعل التفضيل يكون في جميع صور
الافعال المجرده الخاليه عن الالوان والعيوب بخلاف الممدوده فلما كانت اكثر
اختير لها الاخف وهو اليا فلما آل الامر الى الممدود تعين قلبها واوا قوله والتسبه
تقلب كل اويا مكسور ما قبلها فان قلت كان الواجب ان تقتصر على قوله تقلب كل الف
لاندراج نحو العمي في ذلك بنا على ما ذهب اليه من ان اليا هناك تقلب الفا
ثم الالف واوا فلا حاجه الى افراده بالذكر قلنا ذكره بنا على الظ وتحقيق
القول في ذلك الى باب النسبه قوله اذا لم يجد فيما كان يجري في بعض الصور
الحذف والقلب على منع الجمع والخلو كالقاضي والحبلى قال اذا لم يجد فيما كان
هناك القلب البته فيكون ذلك من صور الوجوب بالضروره وانما قال البته
رفعا لتوهم من يقول اني يكون ذلك من صور الابدالات الواجبه مع ان بعض
المواد مما يجوز فيه الحذف والقلب فقال البته رفعا لذلك ولقايل ان يقول

اذا صح منه ان يعد ذلك من الابدالات الواجبه لكونه واجبا على ذلك التقدير
وجب ان يعد جميع الابدالات الجايزه في فصل الواجب لان كل جايز واجب على
تقدير فعلى هذا كان الوجه ان لا يعد مثل هذا في الابدالات الواجبه او يعد
الجايزه في جمله الواجبه وانما قلبت الالف واوا في النسبه لان يا النسبه
اما كلمه كما هو راي الشيخ جاريه مجرى الجزاو ليست بكلمه لكنها بمنزله كلمه حيث
جاءت في اخر الكلمه لمعنى فقلبوها واوا لانها لو تركت لزم اعتبار الجزئيه مطلقا
ولو حذفت لزم اعتبار الانفصال مطلقا فقلبت نظرا الى الاعتبارين وتوفيرا على الوجهين
مقتضاهما باعتبار وهو الوجه في ان حذف الالف مع نوني التاكيد ما لكون كل واحد
من نوني التاكيد جاريه مجرى الكلمه قوله وكذا نونا التاكيد وانما فصل لكون ذلك
معادا في الذكر بخلاف ما سبقه وانما اعاد ذلك لئلا يتوهم انها لا تعلق في نحو
يرى وتشا مخفف يشاء امن التشا وبابل يرد الى الاصل لكونها ثالثه في الطاهر
فاعاد واطلق القول رفعا للتوهم وقيل انما دفع ذكر النونين مكررا باعتبار ين
ذلك ان ذكرهما اولا لبيان حصر مظان القلب وذكرهما ثانيا انهما شيان
ولقايل ان يقول كان الواجب اذ ذاك ان يعاد كل ما ذكر في بيان المظان واحدا
فواحدا لما ذكر من الاعتبارين فان قلت انما يستقيم هذا ان لو كان جميع ما ذكر
مستويه الاقدام في التسميه وهو ح لان النونين شبيه قريب بخلاف غيره قلنا
لا نسلم ان ذلك قريب وغيره بعيد بل كل ما عد من المظان بما يتحقق عند من
المناسبه ما تقتضي ابدالها فالجميع مستويه الاقدام في ذلك فلا وجه لاعاده
هذا دون غيره قوله على استمرار ما سبق لا اشاره الى وجه تقيد الجايزه
بقوله على استمرار دون الواجبه فلا نعيده واعلم ان هذه الاحكام ومناسبا تها
مذكوره متداوله مشهوره فلا وجه لاستقصا الكلام فيها اذ لا اختصاص لشي
منها بهذا الكتاب ونحن نذكر طرفا منها فنقول وبالله التوفيق الواو
بعد يا التحقير في غير الطرف جاز فيه الابدال وان كان القلب يفتقر عن التحجان
لان الفا بمنزله العارض وانما لانها بمنزله كلمه لانها زيدت لمعنى وانما وجب في
الاخر لان مطلوبيه التخفيف هناك فوق مطلوبيته في غير الطرف فلا يلزم من

وجوب الابدال ثمه وجوب الابدال هنا على ما مر **قوله** وكذا طرفا الواو المشدده في الجمع اذا انطرفت مسبوقه بالضمه وجب ابدالها لما قلنا من تحقق المناسبه بينها وبين واو ادل وكون التخفيف في الجمع ادخل في المطلوبه منه في المفرد واما ابدالها في المفرد فقليل لتراجع بعضهم على انه من الابدالات الجائزه على استمرار لمكان الكثره لان مبنى القياس على ذلك والى الاول ذهب المصنف قال سيبويه الوجه هو الابقا والابدال عربي كثير **قوله** وهي غير مشدده احتراز عن نحو النغوذ واذا انضمت احتراز عن غير المضمومه نحو ورث وارث واما احد فشاذ **قوله** ضما لازما احتراز عن نحو اخشوا القوم لانه لا يعتد بالضم العارض وانما قلبت همزه لان الضمه على الواو اثقل منها على الهمزه ولم يبدل بالمكان الضمه ولا الفا لمكان الامتناع كما في وجوه او الاخلال بالكلمه كما في ادور ولزوم الالباس وتعين الهمزه لمكان المناسبه بينها وبين الهمزه لكون الهمزه من حروف العله عند البعض ولم يبنه الى حد الوجوب لان التخفيف ليس بظاهر ظهوره في ذلك ثم يجب والمازني يرى ابدال الواو المكسوره اولا من الابدالات الجائزه المستمره بنا على الكثره وكون الكسره على الواو مما يقتضي الابدال كالضمه عليها وغير المازني يمنع كون الكثره بحيث يصلح ان يتوصل بها الى ان يتخذ ذلك قياسا على ان الحرص من الضمه على الواو وبين الكسره عليها ظاهر لا يصح القياس **فان قلت** البست الواو في طال فهو طويل متحركه بالضم في الاصل مع انه لم يرد ابدالها همزه **قلنا** الكلام فيما وقعت في كلامهم وليس هناك واو مضمومه وانما ذلك تصور للقياس لا ان الواو وقعت هناك مضمومه ثم ابدلت والكلام في مثل تلك الواو **قوله** الواو والياء غير البدل احتراز عن نحو اتزر لكونها عارضه فلا يعتد بها وتحقيقا للفرق بين الاصليه والعارضه **قوله** فا في باب الافتعال احتراز عن نحو احتوروا وذلك ان القصد ان يتوصل به الى الادغام المستلزم للتخفيف المطلوب بخلاف ما اذا لم يكن فا نحو احتوروا اذ لا مساغ للادغام هناك لاستلزامه كثرة التغيير ولزوم الالباس **قوله** باسه او واوه احتراز عن نحو موبحد وميسر لان مبنى الابدال على قصد الادغام وقد فات ذلك **قوله** واتئد كالواجب اشاره الى انه الكثير الغالب

وان كان نحو اسحد واتسر واردا في كلامهم **قوله** الياء بعد الف غير زايده احتراز عن الواقعه بعد الف زايده كما في سقايه فان ابدالها همزه هناك واجب نحو سقائي لان فيه وقفا لاجتماع الساكنين مع كونها بمنزلة الياء اذ زدا في كونها متطرفه بعد الف زايده واما الياء في نحو راي ورايه فيجوز ابدالها همزه تشبيها بسقائي واتقاوها اجرا لها مجرى الياء في طي وابدالها واوا تشبيها بعموي حيث لم يكن الساكن السابق صريح السكون بل جاريا مجرى المتحرك وانما خص الهمزه بالذكر وان كان الياء في نحو راي ورايه مما يجوز ابدالها واوا وجوازا مستمرا في التشبيه لان ابدالها واوا دون ابدالها همزه في الكثره والشياع **قوله** ونحو الياء في رضي اي نحو هذه الياء التي في رضي وهي ما كانت متطرفه وقد انفتح فتحا غير عارض بفتح ما قبلها فيقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو قال والياء في نحو رضي وباديه لكان اظهر **قوله** الا الف اخا تبدل يا بافضا من حق ما الاضافه لان الياء بمنزلة الكسر وغير هذيل لا يبدلون لما في ذلك من الثقل **قوله** الهمزه ساكنه وقد خفف المصنف في ايراد الابدالات العارضه للهمزه وذلك لانه اعتبر الهمزه المفردة ساكنة بعد متحرك مع انها توجد ساكنه بعد ساكن كما في الوقف وهناك تفصيل ولم يتعرض لذلك وقد اعتذر عنه في اخر الفصل الذي يعقب هذا **قوله** ومفتوحه بعد ساكن تبدل الفا يعني في غير مظان ابدالها همزه مناسبه لما قبلها وتحامل معامله راس لان القصد من النقل تخفيفها ولا يتحقق النقل بدونه والبصريون لا يجوزون ذلك تخفيفا للفرق بين ساكنه بعد مفتوح وبين مفتوحه بعد ساكن ولانه لو جاز ذلك لجاز فيما اذا انكسرت وانضمت مع سكون ما قبلها بالقياس بالطريق الاولى **قوله** وبعد مضموم الهمزه متحركه بعد متحرك تسعه اقسام الا ان صور الابدال اثنان بالاتفاق وذلك ان تكون مفتوحه بعد مضموم او مكسور فانها تبدل واوا بعد المضموم ويا بعد المكسور واثنان مختلف فيهما وذلك ان تكون مكسوره بعد المضموم وذلك ان تكون مكسوره بعد المضموم او مضمومه بعد المكسور ولم يتعرض الشيخ لبقية الاقسام لانها ليست من صور الابدال بالاتفاق وكان الوجه ان يتعرض للمكسوره بعد المضموم كما تعرض للمضمومه بعد المكسور لانها مثلها في الاختلاف وانما ابدلت واوا في نحو جون لان تسهيلها بين بين مفض الى شبه الالف بعد الضم ولا سبيل الى

ما رايكم ٥ ابدال الهمزه ٥ ٧ مخطط ٥ ورد النقل ٥ الهمزه ٥ الى ابنها قبلها ٥ ٤ / ٥ وقف / عند الوقف

اى النقل والبدل

الحذف وابدلت ياء من لمثل ذلك قوله ومكسوره بعد يا التحقير قد تعرض لبيان
الابدالات العارضة لها اذا كانت متحركة مقال ومفتوحة بعد الساكنة تبدل
الفا عند الكوفيين وبعد مضموم تبدل واوا وبعد مكسور تبدل يا ومكسوره
بعد يا التحقير تبدل ايضا فتعرض لبيان ابدالها مكسوره وانما قال ايضا لانه كان من
مظان النقل والحذف وانما ابدلت ولم يحذف بنقل حركتها الى ما قبلها لئلا يخل بمثال
التصغير قوله وكذا مضمومه بيان لما يعرض لها من الابدال مضمومه وانما فصل
بقوله وكذا المكان الخلاف في ابدال المضمومه بعد المكسوره كما في المكسوره بعد
المضموم على ما مر وذهب سيبويه الى تسهيلها بين بين في الفصلين لان بين بين
مقدم في باب الاعتبار دفاذا امكن لا يصار الى غيره وقال الاخفش
تقلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها في الصورتين لان بين بين يفضي الى شبه
اليا الساكنة بعد المضموم فيكون مرفوضا بالقياس على المفتوحه بعد مضموم او مكسور
ولقايل ان يقول لا نسلم صحة القياس لان ثمه انما وجب الابدال لامتناع
بين بين بخلاف صور النزاع فلا يلزم من ابدالها ثمه ابدالها هاهنا على ان ما ذهب
اليه الاخفش من الاستثقال بحيث لا يخفى قوله ولنف كانت اي مفتوحة كانت
او مكسوره او مضمومه تبدل مده مناسبه لخطيه ومقروه ولو مثل بنحو مقرو
وبري مجردا عن يا النسبة لكان اولى وقوله مده احترازا عن نحو جيال وزايده
احترازا عن نحو سوي وانما لم يقلب مع الاصليه فرقا بين الزايده والاصليه
ولو وقعت بعد مده زايده في كلمه لكان اولى لانه اذا كانا في كلمتين نحو
فاصواسك فلا ابدال واما نحو اقيس فليس من هذا الباب ولذلك لم يورده
في سياق هذا لئلا يتوهم انه منه فان قلت هلا سلكت الطريق المعتد في تخفيف
الهمزة في مصغر افوس بان ينقل حركتها الى اليا ويحذف قلنا لان ذلك مما
يورث مزيد الثقل فكانت مطرحا في كلامهم وانما ابدلت نحو خطيه ومقروه
لامتناع بين بين لافضايه الى شبه اجتماع الساكنين وامتناع الحذف لاستلزامه
تحريك ما لا مدخل له في باب الحركة راسا قوله وههنا ابدالات تخص باب
الادغام وانما قال ذلك لان هذه الابدالات لقصد الادغام لمكان المتقاربين

قوله فتاملها ان اطرد يفعل وانا فل تفاعل واسم افعل ولو كان اطرد
افعل لقيل اطار ولو كان اسم يفعل لقيل اسم بتشديد السين والميم ولو
كان انافل افتعل او تفعل لقيل اثقل او اثقل بتشديد التا والفا قوله
تسميه اعلالا لا جعل بعضهم الهمزه من حروف العله ولم يعدها اكثرهم
بيانها انما سميت بذلك الواو واليا والالف ان التغير فيها مفرط على وجه
القياس بخلاف غيرها من الحروف ومن عد الهمزه في سلكها نزل الهمزه
بمنزلتها في كثرة التصرف فيها والتغير وضعفها عن احتمال الحركه ولكل وجه
قوله تسميه اعلالا لا يفيد انه اختار القول بانها من حروف العله على
ان لقايل ان يقول قوله هذا يوهم ان الاعلال هذا وهو اسماه وليس
كذلك وان صح اطلاق الاعلال على ذلك وكم بين التسميه وبين صحة الاطلاق
فان قلت جاز ان يكون هذا اصطلاحا مستحدثا قلنا كان الواجب ان
ينبه عليه ويراعي ذلك في كل موضع من كلامه اذا وقع اليه لكنه ليس
كذلك قوله الفصل الثالث في الساح عن المستمره اعني ما لا ينضبط
هناك ضابطة كلية يرجع اليها بل يحتاج الى السماع في جميع الافراد قوله ووجه
ضبطها لانه لما لم يكن ثمه ضابطه تعين ان يكون طريق ضبطها ان يعد واحدا
فواحدا قوله على الاختصار لانه لم يتعرض لتكثير الامثله قوله ما وقع بدلا منه
اي على الحروف المبدل منها لان الحروف التي يقع بدلا مضبوطه محفوظه ولقايل
ان يقول ان الطا من حروف البدل وقد وقع بدلا من التا في فحصط ولم يذكر
ذلك فان قلت جاز ان يكون ترك ذكره لانه نزل منزله العدم لكون ذلك
الابدال ضعيفا قلنا قد ذكر ما هو واضعف منه كما في اليا في واسحت
فان قلت انما يرد هذا ان لو كان قوله على ما وقع مما يقتضي التعرض للجميع وليس هو
عارا عن اللفظ المفيد للشمول قلنا قوله كل حرف من حروف البدل يقتضي ذلك فلا وجه
للاطلال بشي من ذلك فان قلت اذا تعرض للجميع فكيف يصح قوله في اخر الفصل لما
صففت فيها قلنا جاز ان يكون ذلك باعتبار تعليل الامثله على ان القصد منع
احد الامرين اما منع قوله اطلعت على ما وقع بدلا منه كل حرف من حروف البدل

اومنع قوله لما حققت فيها قولوقال ووجه ضبطها ان اطلعك عليها شيئا
فشيئا لكان اولى لمكان الاحصار اذ لا حاجه به الى قوله كل حرف من حروف
البدل لان ما يقع بدلا معلوم قوله الا عند التعمق استثنا مفرغ اى لا يكون بدلا
عن الغير كل امر الا عند التعمق وكلمه التعمق يذكر في الاستثنا اذا كان المستثنى
عزيز الوجود نادره كانه يستحان بهذه الكلمه على الظفر بذلك وفيه مساهله
وذلك انه يفيد انه عند التعمق في الاستقرا والتتبع يظهر كونه بدلا عن الغير ويكون
بدلا منه وليس كذلك لان التعمق في الاستقرا والتتبع لا يقتضي ذلك بل غايه ما في
الباب انه عند التعمق يحتمل ان يظفر بذلك لمجرد الاحتمال ثابت على تقدير التعمق
لا غير قوله واما آل فاكثر ما ذكره ابن جني اصله اهل فقلبت الها الفا بدليل
تصغيره اهيل ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تصغير اهل لا تصغير آل
فان قلت لو كان كذلك لكان الآل مرفوض التصغير ولا شي من الاسما المتمكنه بمرفوض
التصغير قلنا بعد المنع لكل واحد من هاتين المقدمتين لم لا يجوز ان يكون كونه
مرفوض التصغير على خلاف القياس فان قلت خلاف القياس خلاف الاصل ولا
يصار اليه قلنا ما ذهبت اليه من كون الالف بدلا عن الهاء ايضا خلاف
الاصل فان قلت مطلق الابدال ثابت قلنا ترك التصغير مطلقا ثابت فان قلت
ترك تصغير مثله غير ثابت قلنا مثل هذا الابدال غير ثابت وقال ابن جني قلبت
الها همزه ثم الهمزه الفا واختار المصنف هذا القول لان فيه مصيرا الى قلب
الها همزه وذلك ثابت في الجمله نحو ما بخلاف قلبها الفا فانه ليس بثابت
اصلا واذا تردد في حمله على ما له نظير اولى من حمله على ما ليس له نظير وعند
الكسائي اصله اول وح لا يكون من الباب ولم يعتد المصنف بقول الكسائي
فلم ينقل باعتباره وعلى راى قوله والواحي التمثيل نحو الواحي ليس كما ينبغي لان الحكم
على ابدال الهمزه في نحوه يا انه من قبيل الشواذ مطلقا غير مشروط الصحه لجواز ان
يقع ساكنه وما قبلها مكسور فيكون ابدالها من باب القياس ولقايل ان يقول لا نسلم
ان القصد الى الوقف وذلك انه لو كان القصد الى ذلك لوقف على الروى بل ابدل
الهمزه ياوجعلها وصلا والوصل في عرفهم عباره عن احد حروف المد واللين بعد

الروى فيكون من الابدالات الخارجه عن القياس قوله ومن احد حرفي التضعيف
ابدال الياء عن احد حرفي التضعيف غير عزيز ولكن لم يبلغ من الكثره ان يكون
قياسا مطردا واما ابدالها من احد حرفي التضعيف في املت مع جواز ان
يكون كل واحد من امليت واملّلت اصلا لمكان الاستوا بينهما قوله ويمكن ان
يقال الوجه ان يحمل على الابدال لقصد الضبط لمكان المناسبه وهو ترك
التضعيف الى اليا للتخفيف قوله وديباج ابدلت الياء من الجيم الاخيره فصار
ديباج باليا المشدده ثم خفف بطرح الاخيره مجرى مجرى جوار وهذا هو
الكثير استعمالا قوله وتقضي البازي انما قرن بالبازي لان المسموع كذلك
والمرجع في ذلك الى السماع فلا يستعمل الا على الوجه الذي سمع ولذلك
قرن الاظفار بتقصيت قوله ونحو تسريت انما فصل لمكان الاحتمال في هذه
الثلاثه واليه اشار بقوله باعتبار ولما كان كل واحد من هذه الثلاثه محتملا
كان الوجه ان يحمل على ما لا يستلزم مخالفه القياس وهو ان يوخذ تسريت من سرو
ولم يتبين من السروات والتصديه من الصدى ولان التفعله من المضاعف غير
في كلامهم فلا وجه لحمله على ذلك من غير ضروره قوله ونحو ايتصلت انما
فصل لان الابدال فيما سبق لم يندر مثل ندرته في ايتصلت او لاحتمال ان يكون
الياء فيه بدلا من الواو لا من التاء اذ الاصل اوتصل قوله وما شاكل ذلك
اعاده لما اشار اليه بقوله نحو كذا تنبيها على ان الابدال عن احد حرفي التضعيف
كثير وان لم يبلغ مبلغ الاطراد قوله ومحضوٌ عليه لانه من محضت والشيخ
لم يجد بحي مصوت مضوا لانه من غير فصيحا قوله في نحو ما هناه باعتبار قيل الها
بدل عن الواو وقيل عن الهمزه التي هي بدل عن الواو وقيل الها اصليه وقيل
زايده لغير الوقف وقيل للوقف قوله باعتبار هو ان يكون اللام واوا ثم
ابدلت منه الالف لكون الواو متطرفه بعد الف زايده ثم ابدلت الالف هاء
وكان القياس ان تبدل همزه والوجه على هذا التقدير ان يحمل على انها من الهمزه
لان الها من الهمزه كثير فالحمل عليه هو الوجه وتحقيق الاقوال يفضي الى
الاطناب فالراي ترك ذلك الى الموضع الذي ذكرت هي فيه قوله والجيم عن اليا

علي؟

قوله حم

اورد عن لغة فقهما

فى نحو قوله أُمْسِيَجْتُ **فان قلت** لا نسلم ان الجيم ابدلت من اليا بل من الالف لان المستعمل
امسى بالالف **قلنا** اصل ذلك أُمْسَيَ ما ليا المفتوحه فكان حقه ان تبدل
الفا فابدلت جيما على خلاف القياس والحمل على ذلك ادخل فى المناسبه لكون
كل واحد من البدل والمبدل منه متحركا ويعوض المتحرك من المتحرك اشد
مناسبه **قوله** والنون عن الواو فى صنعاني دون الهمزه لما فى ذلك من المناسبه
لان ابدال النون من الواو ادخل فى المناسبه من ابدالها من الهمزه فالوجدان
يحمل على انها من الواو **قوله** والصاد عن السين قال صاحب الكشاف
فى السين اذا وقعت قبل عين او طا او قاف او خا جاز ابدالها وهذا تصحيح نقا سيه
هذا الابدال وكان المصنف لم ير هذا الابدال من الكثره بحيث يحمله فاسالان
مبنى القياس على مشاهده جزئيات كثيره لا تعد ولا تحصى والتعليل الذى يرجع اليه
بعد الجواز قياسا وهو ان فى هذه الحروف من الاستعلا ما ترى وفى السين من
الاستفال ما تحس فابدلت صادا لتوافق السين مخرجا وصفيرا وهذه الحروف
استعلا وكذلك الحكم فى ابدال الزا من السين فى نحو يزدل ثوبه والكلام
فى ابدال السين زايا قبل الدال الساكنه كالكلام فى ابدالها صادا فيما مر حيث
لا يرى ذلك قياسا خلافا لصاحب المفصل والتعليل الذى يذكر فى قياسيته
وهو انه ابدلت زايا قبل الدال لتوافق السين مخرجا والدال جهرا الا ان الدال حرف
مجهور والسين مهموس **قوله** فى نحو يسدل ثوبه لما كان الشيخ لم يره مطردا
قرنه بقوله ثوبه لانه مسموع كذلك فلا يتجاوز والروايه يسدل بضم الدال وفى
المغرب اسدل خطا **قوله** ولو ان الكلام الى اخره وذلك ان سوق الكلام انما كان
فى معرفه كون الحرف الاصلى بدلا فى محل الترديد بان يوجد اما ثبوتا فى امثله
اشتقاقه بعد ان لا يعتد بالصور المنبهمه فى الاستشهاد للكثره وهى الصور التى
من جنس القليل ويلحق بجنس الكثير بوساطه الابدال الواجب قياسا فوجب التتبع
لصور الابدالات الواجبه والاحاطه بها ليتمكن من حذف المنبهمه عن درجه الاعتبار
فكان القصد الى تتبع الابدالات الواجبه على استمرار دون غيرها فكان الكلام فى
الفصلين الاخيرين لذلك مستطفلا فيل انما كان مستطفلا الا ان لا اقيسه فى باب الابدالات

نسخه الكثير

صوابه يزدل بالزاى لانه صرا ثابت فى النسخه

الواجبه هى الحصول لان ترك القياس فيهما مما يورث الوقوع فى الخطا بخلاف الجائزه
لان الاصل جائز ايضا واما غير المستمره فان المرجع فيها الى اللغه لا الى الصرف
ولقايل ان يقول لا نسلم ان القياس الذى ينتظم فى صور الوجوب اصل دون
صور الجواز بل كل واحد مقصود حيث يرجع اليه فى الاحاطه بالتصرفات العارضه
للكلم **قوله** لان ترك ذلك القياس فى الواجبه مما يستلزم الخطا بخلاف الجائزه
قلنا سلمنا ذلك لكن كما ان فى الوقوف على الواجبه على الاطراد ما ذكرت من الفايده
فكذا فى الوقوف على الجائزه على الاستمرار وهو العلم بان امثال هذه التصرفات بمعزل
من الخطا ولا يكون لاحد القياسين مزيه على الاخر **قوله** فان المرجع فيها الى
اللغه قلنا فكان من حق ذلك التكثير من الامثله والاطناب حيث لم يسطر هناك
ضابطه ترجع اليها فى الاحاطه فكان ذلك حجه لترك التحصيف على انه لو كان كونه
مستطفلا لما ذكر لكان الكلام فى باب الاماله وفى كثير من مواضع التصريف مستطفلا
قوله واما العاقول الخامس فالذى حام حوله اصحابنا هو ان يكون قد سبق
الكلام فى وجه هذا التركيب ولا يبعد نحو ان شاهد هذا القلب عند اصحابنا
احد هذين الامرين واما عند الكوفيين فليس كذلك لان الكسائي لا يرى القلب
فى اشيا وان لزم منع الصرف بغير عله **قوله** هو ان يكون قلب نصرفا
وهو ان يكون الاوضاع التى وقعت على نظم مخصوص اقل من الاوضاع التى ترجع اليها
خلاف ذلك النظم المخصوص وانما قلنا بالقلب ليتحقق الضبط وتقدير القلب
فى الاقل اولى لئلا يكون الاكثر على خلاف الاصل **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان
تا اقل تصرفا لجواز ان يكون ثمه شى متروك الاستعمال **فان قلت** ذلك خلاف
الاصل **قلنا** كونه مقلوبا ايضا خلاف الاصل **ويمكن ان يقال** ترك مصدر
مثله عزيز او غير واقع بخلاف حدوث القلب فالمصير اليه اولى **فان قلت** لم لا يجوز
ان يكون القلب فى ذلك المصدر وهو النأي **قلنا** لو حمل على ذلك لزم كون
الاكثر خارجا عن الاصل **قوله** ونحو الجاه لقولهم وجه ووجاهه فهو وجيه
فالجاه بحسب هذا النظم وهو ان يكون معتل العين اقل مما جاء معتل الفا واصله
وجه بتحريك العين فلما اخرت الواو الى موضع العين اعلت لتحقق العله وانما

بنو لتحقيق

قلنا ان الاصل وجه تحريك العين لانه لوكان ساكن العين لقبل حوه بالاسكان لكون المقلوب موازنا للاصل كما في الادؤر والاعلال في الجاه والحادي بما يدل ان الاستدلال على القلب بصحة العين في ايس ليس كما ينبغي لانه تبين انه يجوز الاعلال وان لم يكن الاصل معلا كالجاه والحادي **قوله** والادر اصله ادؤر بتقديم الهمزة الى موضع الفا للتخفيف **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون قد قدم الواو **قلنا** لو حمل على ذلك لزم مخالفة القياس من جهتين من جهة التقدم ومن جهة ابدال الواو الفا بخلاف ما اذا حمل على ان التقدم للهمزة وكذلك المناسب ان يقال قصد الى تاخير الواو الى موضع العين في الجاه وفي الحادي الى موضع اللام للتخفيف لا ان يقال قصد الى تقدم العين الى موضع الفا **قوله** والادر بمعنى الادؤر والارام بمعنى الارآم بعيد كل واحد بقوله بمعنى كذا تخصيص من غير مخصص اما الادر فقط اذ هو غير مشترك والا تخصيص الارام لانه وان كان جمع الارم بمعنى الحجارة فتخصيصه دون الحادي تخصيص بلا مخصص **ويمكن ان يقال** انما قال بمعنى الادور اشارة منه الى ما سبق ليس بمعنى المقلوب عنه اما الجاه فلعدمه واما الحادي فليس بمعنى الواحد **قوله** ونحو الحادي انما فصله لكونه مختلفا قال الخليل اخر العين الى موضع اللام ووجه ذلك انه لو لم يحمل على القلب لزم الجمع بين القلبين قلب العين همزة وقلب اللام ما **فان قلت** حمله على ما ذهب اليه الخليل يستلزم مخالفة القياس بخلاف ما ذهب اليه سيبويه فالوجه ان يحمل على القياس **قلنا** قلب العين همزة انما يكون مطردا اذا لم يكن اللام همزة اما اذا كانت همزة فلا نسلم ان القياس ذلك لغة والخليل يرجح دون الابدال على ان ما ذهب اليه الخليل تصرف في حال الحرف دون جوهره وما ذهب اليه تصرف في جوهره فكان ما ذهب اليه الخليل اولى **قوله** كاشياء قال الكسائي افعال ومنع الصرف لغير علة شاذ وقال سيبويه بالقلب لان القلب وان كان شاذا غير عزيز بخلاف الصرف لغير علة فحمله على القلب اولى وقال الفرا اصلها افعلا فحذف العين لان الحذف وان كان بخلاف القياس اكثر من القلب فحمله على الحذف اولى **ولقايل ان يقول**

لشذا ذما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده

لوكان

لوكان اصله افعلا لم يكن له تصغير ولا تكسير لكن يقال اشيا واشاوي **فان قلت** جاز ان يكون ذلك لشبهه بجمع القلة بعد الحذف من جهة الوزن ومن جهة معنى الجمعية **قلنا** اثبات اللغة بالقياس ممتنع ولان افعلا لم يجي جمعا الفعل مخففا **فان قلت** جاز ان يكون اصله شيئا بالتشديد بدليل بين **قلنا** انما جاز ذلك في الصفات دون الاسماء ولانه لو كان كذلك لاستعمل الاصل كما في امثاله **فان قلت** جاز ان يكون الحذف لازما **قلنا** ذلك خلاف الاصل فلا يلتزم مع ما قلنا ما يدفع كونه اصلا **قوله** هذا تمام الاصل قدم تقرير السلوك في ابنية الاصل وافضت النوبة الى تقرير السلوك الالحاقي وهو ان تستخرج اصولا ترجع اليها في الحكم بالزيادة والاصالة والبدلية اذا لم يكن عندك اوضاع جزئية راجعة الى وضع كلي لها لتعين هناك القدر الصالح للوضع الكلي واعلم ان استخراج هذه الاصول بناء على تتبع الاوضاع الراجعة الى وضع كلي **قوله** فتستعملها المراد باستعمال تلك الاصول هو الرجوع اليها وبنا الحكم بالزيادة والاصالة والبدلية عليها **فان قلت** فما فايدة هذا الحكم وهو ان هذا الحرف زايد وذلك اصل **قلنا** ذلك مما يظهر في بعض الصور كما اذا احتيج الى حذف حرف كما في بعض صور التصغير والتكسير فانه انما يحذف الزايد دون الاصل **فان قلت** الكلام في الكلمة المتمكنة دون غيرها مما لا يحتمل التنويع وكل ما كان متمكنا من الاسما ففيه من الامثلة ما يصلح لذلك من المصغر ومثناه ومثنى المكبر وجمعهما فيكون ثمة اوضاع جزئية ترجع الى وضع كلي لها **قلنا** المراد بالوضع الكلي هو ان يكون لنفس الطبيعة من غير قيد نحو الضرب بخلاف نحو ارنب فانه ليس موضوعا للمجرد الحقيقة بل بقيد الافراد فلا يكون هناك ما يصلح لتمام ما ذكر **ولقايل ان يقول** لا يتصور السلوك الالحاقي اذا لم يكن هناك من الامثلة ما يصلح لتمام ما ذكر وذلك ان الكلام في سلوك هذا الطريق وهذا الطريق على ما ذكر هو ان يبتدى من حيث انتهى الواضع في تنويعه الى حيث ابتدا منه وهو وضعه الكلي فاذا لم يكن عندك من الامثلة ما يصلح لتمام ما ذكر لم يكن هناك هذا الطريق اصلا فلا يتصور سلوكه راسا فضلا ان يكون ملحقا او غير ملحق ولو قال فهو ان

نستخرج اصولا اذا لم يكن عندك تاخير اذ الكان اط لان ما في خبر ان المصدريه
لا تقدمها والط ان العامل في اذا فعل الاستخراج قوله ولذا لو موع البدل
انما فصله لعلم هذه الاصول وقله استعمالها ما القياس الا تلك الاصول
قوله عن معين والا لم يعين القدر الصالح للوضع الكلي ولم يحصل المطلوب من استخراج
الاصول قوله فكغير الواقع بدره فان قلت اي يكون كغير الواقع و الحذف في تصغير
نحو جحمرش وتكسيره قياس مطرد قلنا اشار الى ذلك فيما سبق من الكلام فكانه
قال فكغير الواقع فيما وراء ذلك ولقايل ان يقول الحذف ليس بتلك المثابه
في القله لان نحو است وسته وسب وحركتين وان اجيب لفظ ان المفيدة
لمجرد الفرض الخالي عن الوقوع اعتبار الجانب الشبه في قوله فكغير الواقع قوله
ما استقرع سمعك من تمهيد الاصول التي يتوصل بها الى معرفه الزوايد
والاصول بعد من تعداد الابنيه الاصليه والفرعيه فانه اذا علم ان الكلمه
مستمله على حروف لا غير بواسطه تلك الضوابط وحصل الاحاطه بالابنيه كلها
حصل العلم بالحرف والعلف فان قلت نحو اشيا مقلوب على مذهب سيبويه مع
انه لا يحصل العلم به بالنظر الى ما استقرع سمعك قلنا الكلام في غير ذلك
لسبق التعرض له فلا يرد نقضا على انه لو اقتصر على قوله بادنى نظر لكان اط
قوله من نحو مرزنجوش يجوز ان يكون المراد انه لا يجوز الرجوع الى هذه الاصول
في المعربه على الاطلاق ويحتمل ان يكون المراد انه لا يصح فيما سوى ليس بموازن
لكلامهم وهو الط لان الرجوع الى هذه الاصول فيما هو موازن لا يوقع
في الخبط فكان الوجه ان يحمل قوله على هذا الاحتمال قوله هو ان تسلك
الطريق على ما عرفت من طلب القدر الصالح للوضع الكلي في الامثله الداخله تحت
الاستقاق المحقق في مواد شتى مع التفطن لمواضع الزياده والاصاله حتى
تحصل الاحاطه بتلك المواضع فتتخذ اصولا تستشهد في الامثله التي لا ترجع الى
وضع كلي لها قوله ان يمتنع اي صادق التامل للحروف لتعلم ان يمتنع زيادتها
ولقايل ان يقول بالتامل والنظر انما يحصل العلم بعدم وقوع الزياده
هناك لا العلم بامتناع الزياده فلو قال ان لم تتعين زيادتها لكان اولى

من

من الاصول ح

قوله

قوله وهكذا الحروف البدل اي صادق التامل لحروف البدل لتعلم اي موضع
يختص بحرف فقوله اي موضع يختص جمله ابتدائيه وقعت في موضع المفعول
كما في قولك عرفت ان زيد قوله الفصل الاول في بيان مواضع الاصاله وهي
الى اخره قوله وهي مبتدا محذوف الخبر اي هي هذه ثم اخذ بعدها واحدا فواحدا
ولا يجوز ان يكون ما بعقبه خبرا لفساد المعنى قوله الاول لا يصلح للزياده
الواو ولو قال الاول لم يتفق زياده الواو فيه لكان اولى لانه بالاستقراء نعلم
ان الواو ما زيدت في الاول ولا نعلم انه لا يصلح للزياده لجواز ان يكون صالحا
لكن لم يتفق زيادتها فيه فكانه انما قال ذلك سلوكا لطريق التاكيد
قوله والاخر ايضا انما فصل لان هذا الاصل اكثري وذلك كلي قوله
الا في عبدل اي وفي الاخر لا يصلح لزياده اللام الا في عبدل فانه يصلح لزيادتها
ولا يفيد هذا التركيب بالنظر الى معناه المطابقي ان اللام هناك زايده وان
كان المراد ذلك ولقايل ان يقول لا نسلم ان اللام في عبدل زايده لجواز ان
يكون عبد وعبدل من قبيل دمث ودمثر ولولو ولال بان يكونوا قد سوا من هذه
الحروف كلمه فاتفق ان وافق بعض حروفها حروف عبد وانما قلنا ذلك لتعذر
زياده اللام وقلتها وهكذا تقرير السوال في زيدل حيث يجوز ان يكون مرتجلا
ووافق بعض حروفه حروف ذلك كما في دمث ودمثر على ان الاعلام المرتجله اكثر
من زياده اللام فيحمل عليها او نقول كان من حقه ان ينظم هذه السته
في سلك الحكم بزياده اللام فيها لانه كما جا عبد وزيد والحج في معنى تلك جا ايضا
هيق وطيش وعيس في معنى هذه قوله واما ذلك وهنالك واولالك فليس
عندي بمنطور فيه لا من حيث انها من قبيل الاسما المشاكله للحروف لقوله فيما سبق
والا فخروج ذلك عندي ليس بحتم بل من حيث ان اللام فيها للدلاله على بعد المشار
اليه فيكون كلمه كها الوقف فلا وجه للحكم عليه بالزياده لان الكلام فيما هو من
جمله حروف الكلمه لا فيما هو كلمه ولقايل ان يقول لا نسلم ان اللام كلمه ولا نسلم
ان لها معنى ولم لا يجوز ان يكون قولهم ان اللام فيها للبعد مثل قولهم ان الهمزه
في المضارع للمتكلم مع انه بعض حروف الكلمه وليس لها معنى والا لم يكن الفعل

معنى ح

نسخة ولم لا يجز

نسخة الزائدة الشبهة

نسخة الزائدة والحج

المضارع فعلا لكونه اذ ذاك مردا **قوله** غير متصل بالفعل احترازعن نحو مدحرج
ومتدحرج على ان الاحتراز عنه مما استغنى عنه لان الكلام في الملحق به **قوله**
وقد نبهت عليه اي على ما يتصل بالفعل من الاسما **فان قلت** لا نسلم ان الاول
منه لا يكون موضعا للزياده وذلك ان الحكم بالزياده والاصاله في الاسما الجامدة
بالقياس الى الاسما الداخله تحت الاشتقاق الا ترى انه حكم بزياده الهمزه
في افكل وارنب بالنظر الى نحو احمر فعلى هذا يجب ان يكون الاول منه موضعا
للزياده بالنظر الى الاسما المتصله بالفعل **قلنا** انما يعتبر ذلك في المتحده
هيئه مثل افكل وارنب بالنظر الى نحو احمر بخلاف ما نحن بصدده حتى لم يوجد
من الاسما الجامده ما يوافق المتصله من نحو مدحرج ومتدحرج **فان قلت**
فكيف ساغ الحكم بالاصاله مع قطع النظر عن الداخله تحت الاشتقاق **قلنا**
عملا بالاصل اذ الاصل ان يكون الحرف اصلا لا زايدا **قوله** وهو الثاني
اي الاول والثاني من كل اسم متصل احترازعن نحو منطلق ومتدحرج
اذا عرف في اخ زياده فصاحبه لا يكون موضعا للزياده بحكم الاستقرا الا اذا
قام دليل من معنى الاشتقاق دال على زيادتهما جميعا كما في انقحر وانقحل وانزهو
قوله اذا عرف ثانيه زايدا لانه لو كان كل واحد من الميم والنون اصلا لقيل
مناجنق **فان قلت** فهلا حكم بزيادتهما لقولهم جنقونا **قلنا** لم يعتد بذلك لكونه
لغه ضعيفه منقوله عن غير فصحا ونزلها منزله العدم **قوله** في الاغلب احتراز
عن نحو شامل وشمال ودلامص بمعنى دلاص وزرقم بمعنى ازرق **قوله** فيهما
في نحو ضئيل وضئبل كل ما ليس فيه دليل من معنى الاشتقاق دال على الزياده
وانما قال في الاغلب لان ما قام فيه دليل الزياده من الاسما نحو شمال
وزرقم ملحق بالقياس الى غيرها **قوله** الا اذا كانت الى اخره لما قال فيهما في نحو
ضئيل اصل دخل نحو طرفا وغاشورا لما ذكر ان نحو ضئيل كل ما ليس فيه دليل من
معنى الاشتقاق على الزياده فتعرض لاخراجه بالاستثنا **قوله** فلانه احرف
احترازعن نحو ددا وقوله خارجه عن احتمال الزياده احترازعن نحو قرا **قوله**
طرفا ذكر امثله قبل الفها حروف لا يحتمل ان يكون زايده لخروجها عن حروف

الزياده

الزياده وانما لم يقل لانه احرف اصول ولكن قال خارجه عن احتمال الزياده
سلوكا لطريق التاكيد وانما حكم على الهمزه بالزياده اذا كانت طرفا بعد الف
صفتها ذلك لانها تكون زايده في صور الاشتقاق اذا كانت كذلك نحو حمرا
وناقفا فيحكم عليها بالزياده في نحو امد بحكم الالحاق كما في همزه نحو افكل بالزياده
باعتبار زيادتها في نحو احمر **وللقايل ان يقول** انما يصح الالحاق فيما يوافق المشتقه
هيئه وزنه الا ترى انه لا يحكم باجتماع الزيادتين في اول الكلمه وان كان ذلك
ثابتا في المشتقه نحو منطلق لعدم الموافقه فكيف صح الحكم على الهمزه بالزياده
في نحو عاشورا وبراكا وبخادبا مع عدم موافقتها لصيغه بعثت الهمزه فيها للزياده
ويمكن ان يقال انما يرد هذا ان لو كان مبنى الحكم بالزياده منحصرا فيما ذكرت من حيث
الالحاق لجواز ان يكون ثمه دليل سوى ذلك نحو وقوعها غير منصرفه في
كلامهم **قوله** الا فيما احتمل ان يكون النصف الثاني الى اخره وانما كانت الهمزه
هناك اصلا لان كونها بدلا بعد الف زايده كثير شايع وباب سلس وقلق قليل فلما احتمل
نحو الضوضا حمل على الكثير الشايع بنا على الاصل الممهد من ان المتردد يحمل على الاكثر
قوله اذا الغيت الالف الى اخره لان النصف الثاني عين الاول لا يتوقف
على الغا الالف بل كونه نصفا انما يتوقف لانه لو اعتبر الالف كانت حروف الكلمه خمسه
ويمكن ان يقال لما كان ذلك متوقفا على الغا الالف وهذا متوقف عليه صح ان
يقال يكون النصف الثاني اذا الغيت الالف عين النصف الاول **فان قلت**
ان مثل القيقا يحتمل ان يكون النصف الثاني عين الاول اذا الغيت الالف مع ان
الهمزه فيه زايده بدليل ثبوت قيق بمعناه وبدليل مجيه غير منصرف **قلنا** لا نسلم
احتمال ذلك مع قيام ما ذكرت من الدلاله وفي قوله الا فيما احتمل نوع مساهله
لكان الاستثنا بدون ان يكون داخلا فيما سبق **قوله** والاقرب عندي نظرا
الى اجتماع الاصول ان هذا الاصل اكثرى وذلك ان تشيط من الشيطان
وهو يعتزي الى اصلين يلتقيان به وهما شاط وشطن ونسبه الى الاول
اولى لشهاده المعنى وكذلك تدهقن من الدهقان والنون فيه زياده يحكم
الاصل الاكثرى وذلك هو ان اخر الاسم الذي قبله الف قبلها ثلاثه اصول فصاعدا

يذكر

لايكون موضعاً لاصالة النون في الاكثر على ما ذكر في الفصل الثاني فيكون في ندهفس
زيادة فيكون قولهم آخر الفعل لا يكون موضعاً لزيادة النون اصلا اكثريا لا كليا
ولقائل ان يقول النون في ذهفقان اصل لانه لو حمل على الزيادة بناء على الاصل
الاكثري لزم ما ليس في كلامهم وهو زيادة النون في آخر الفعل وليس لمانع ان يمنع
تمسكاً بزيادتها في بزهفس وبشيطن لان الكلام في ذلك فلا يصلح للتمسك قوله
ان يقول ايضا لا يسلم ان نسبة سيطان الى الاول اقوى واما شهادة المعنى
فغير مقبول قوله وكل واحد من المواضع الاربعة من مضاعف الرباعي
لا يصلح للزيادة فيه بطرد وذلك انه لما كان من مضاعف الرباعي ومضاعف
الرباعي جميع حروفه الاربعة اصول والا لم يكن رباعيا كان بمنزلة قولك
الحروف التي هي اصول لا يصح ان يكون زيادة على ان هذا الحكم لا يختص بمضاعف
الرباعي ولا بمضاعف غيره فان كل موضع من مواضع الاصول لا يصلح للزيادة
لمكان المنافاة بين الاصالة والزيادة فكان الوجه ان يقال ولا زيادة في نحو
وعوع لعدم التحكم اولا دائه الى باب سلسل وهو قليل وكون مثله رباعيا اكثر
فيحمل عليه قوله فليس في نحو وعوع نتيجة لما ذكر من قوله وكل واحد من المواضع
الاربعة لا يصلح وانما يلزم هذا ان لو كان هذا رباعيا واذا ثبت كونه رباعيا لم
يكن بنا حاجة في الحكم الى ما سبق قوله وكذا في نحو قوقيت هذا داخل في سياق
النتيجة وانما فصله لانه ليس بمضاعف الرباعي من حيث اللفظ وانما حمل على انه
مضاعف الرباعي لان اجتماع حرفي العلة بهذا الوجه على ان يكون مضاعفا اكثر
فيحمل عليه وانما تعرض لذكر نحو وعوع على الخصوص لانه مظنة لتوهم الزيادة
لمكان تكرر حرف العلة رفعا للتوهم قوله كالميم في الافعال يعني ان الميم لا تقع زيادة
في الافعال لحكم الاستقراء ولهذا استدل على اصالة ميم معد بتمعدد وان
كان وزنا نادرا فان قلت فهلا استدل بتمسكن على اصالة ميم مسكين قلنا لوضوح
اشتقاقه مع السكون ولانه ضعيف والفصيح تسكن كما ان تندل وتدرع هو
الفصيح دون تمندل وتمدرع ولهذا لم يعتد بذلك قوله البتة انما قال ذلك
لانه لما كان ثمة افعال زيدت الميم فيها كانت هذه الافعال مظنة لزيادة الميم

سمي داخله بان زيادة نحو وعوع عدم اولادائه الى باب سلسل ه

الميم فعال

الميم فعال البتة قلعاً لهذا الوهم عن اصله قوله لتصريف قوله بالجواب عما اورده
ابن جني من نحو هيلع وهجرع وهركولة وامهة وشلهب وذلك مثل ان يقال
جاز ان يكون هذه الاسماء من قبيل نحو دمث ودمثر وسبط وسبطر ومع هذا
الاحتمال الظاهر لا يصح نظمها في سلك الزوائد واما ما ذكر من معنى الاشتقاق
في الهيلع من انه الاكول فيكون من البلع وفي الهجرع من انه الطويل فيكون من
الجرع وهو الرمل المستوي وفي الهركولة من انها الضخمة الاوراك فيكون
من الركل لانها تركل في مشيها فمجرد مناسبة لا ان ذلك معنى الاشتقاق
المحقق فلا عبرة به واما اهراق فلا يطرد لئلا يجوز ان يكون الهاء فيه بدلا
عن همزة اراق والهمزة الاولى هي الزائدة فان قلت اذا كانت بدلا عن همزة
زائدة كانت معدودة في جملة الزوائد قلنا لا نسلم والا لزم ان يعد الدال والطا
والتا والزاي من جملة الزوائد لوقوعها بدلا عنها في قولك ازدجر واصطبر
واثاقل وادبن قوله كيفما دار القصة يعني ان الاصل فيها الاصالة سواء
كانت خارجة عن حروف الزيادة او لم يكن اما اذا كانت خارجة فظ واما
اذا لم يكن خارجة فكذلك اذ زيادتها قليل نادر فيكون الاصل هو ان يحكم
عليها بالاصالة قوله واما ها الوقف فمعزل عندي عن الاعتبار
وذلك انها كلمة على حدة لا من جملة حروف الكلمة كالتنوين والكلام فيما هو من
جملة حروف الكلمة لا فيما هو كلمة فان قلت لا نسلم انها كلمة ولم لا يجوز ان يكون
زيادة مثل همزة الوصل قلنا الفرق ظ وذلك ان همزة الوصل لا تزاد للدلالة
على معنى بل لمجرد التوسل بها الى الابتداء بخلاف ها الوقف فانها تزاد للدلالة
على الوقف فان قلت انما يصح ذلك ان كانت مما يختص بالوقف قلنا هذا لا يقدح
فيما قلنا لانه كم من كلمة وضعت للدلالة على معنى مع عدم اختصاصها به قوله
الفصل الثاني الى آخره هذا شروع منه في افادة الضوابط التي يرجع اليها في
الحكم بالزيادة ومبنى هذه الضوابط على النظر في الاوضاع الداخلة تحت
الاشتقاق وذلك انه لما كان زيادة الهمزة والياء هنا كثيرا شائعا حكم
عليها بالزيادة في الجوامد بحكم الالحاق قوله وكذا الميم لكن في الاغلب احتراز

نسخه بشهقف

اصلا بدليل قولهم تورث تمرجل والاشتقاق هو المقدم في باب الاعتبار وقيل احتراز عن معد فان الميم فيه اصل صح اصل

عن نحو مراجل فان الميم فيه اصل بدليل تمعددوا ولقايل ان يقول انما يصح ذلك
ان لو لم يحكم بالزيادة في التكرير في تمعددوا وهو عرع قوله واعني بقولي الى اخره لو قال
واعني بقولي اصول اصولا تشهد بخروجها الى اخره لكان اولى لان تقدير كلامه واعني
بقولي اصول شهادة خروجها وانما اضاف الى هذه العناية بقوله واعني تنبيها
ان المرجع في هذه الضوابط الى الجوامد دون غيرها من المشتقة لان الاشتقاق اغنى
عنها على انه لا حاجة الى هذه العناية لان الكلام في الملحق به وكانه انما قال ذلك
رفعا للوهم قوله اومواضعها يروى بالنصب والرفع فالنصب عطفا على اسم ان
والرفع عطفا على ضمير تشهد وجاز من غير تاكيد لمكان الفصل قوله ولست
مضاعف الرباعي احتراز عن نحو وعوع فانه لا حكم فيه بالزيادة على ما مر قوله
لا يصلح لاصالة حروف اللين بناء على صور الاشتقاق فانها مما يزاد فيها كثيرا
وانما الواو ولما لم يقع في الاول هناك زيادة اصلا اخرجها بالاستثنا فقال
الا الاول للواو نحو ورنتل ولم يمثل للياء لما سبق من يعفر وكذا كل موضع من
كلمة اذا كانت حروفها الاصول اكثر من ثلاثة لا يصلح لاصالة حروف اللين الا
الاول منها وانما ذكر هذا على حاله لان الاول هناك يكون موضعا لاصالة
الواو فحسب وهنا للياء ايضا فان الياء في نحو يستعور اصل وانما حكم عليها بالاصالة
لانه لم يتحقق من صور الاشتقاق ما يتوسل به الى الحكم على الزيادة بطريق الالحاق
فان قلت النون الساكنة تزاد في الافعال الرباعية قياسا مطردا فهلا جعل
ذلك مقيسا عليه قلنا لبعد المناسبة بين هذا المثال وبين تلك الامثلة
ولقايل ان يقول الشيخ حكم بزيادة النون في عقربان مع بعد المناسبة بينه
وبين نحو سكران ويمكن ان يقال بعد نحو عقربان من نحو سلطان وسكران ليس بتلك
المثابة لوجود الاتحاد النوعي هنا وفواته ثمة قوله لا يصلح لاصالة النون في
الاغلب هذا على مذهب البصريين فانهم يرون ان النون في نحو دهقان اصل
والا لزم ان يكون زيادة في دهقن واخر الفعل لا يصلح لزيادة النون على
رايهم واما الكوفيون فعلى ان النون فيهما زيادة والى هذا مال المصنف على
ما سبق قوله للنون او التاء يخرجها الى اخره ولقايل ان يقول تخصيص النون

نحو ع

نسخه حياله

والتا

والتاء تخصيص من غير مخصص وذلك ان جميع هذه الحروف مستوية الاقدام
في هذا الحكم ويمكن ان يقال غيرهما من الزوايد لم يقع بحيث لو حكم باصالته لزم
ما ذكر وانما قيد الاصول بالمجردة لان ما ذكر من الحكم لا يمشي في المزيد فيها
الا يرى انه لو حكم باصالة النون في نحو شرحان لم يخرج عن الاصول المزيد
فيها ومع هذا حكم عليه بالاصالة قوله فالامر بالعكس في الاغلب انما
قال في الاغلب احترازا عن نحو غسل فانه من الغسلان وعن نحو خلى
فانه من خلا وانما فصل وذلك عنه لمكان الاختلاف لان منهم من جعل النون
فيه زائدة ولقايل ان يقول لا نسلم ان الامر بالعكس في الاغلب بل الوجه ان
يحكم عليهما بالزيادة لكثرة زيادتهما في امثلة الاشتقاق فوجب ان يحكم عليهما
بالزيادة في غيرهما بطريق الالحاق ويمكن ان يقال ذلك في الافعال وما
يتصل بها فلا يحكم بزيادتهما في غيرها لبعد المناسبة قوله الا النون اذا
كانت ثالثة ساكنة وذلك انه كثرت زيادتها اذا كانت كذلك في صور الاشتقاق
نحو الددو والبح والبحرح فيحكم بالزيادة في صور عدم الاشتقاق بحكم الالحاق
ويستدل ايضا على زيادة النون في شرنبث بما جاء من قولهم شرابث وعلى زيادة
النون في عشنزر بما جاء من قولهم عرد وعلى زيادة النون في عقنقل وجحنفل
بتصغيرهما وتكسيرهما على جحيفل وعقيقل وجحافل وعقاقل لكن الشيخ بنى كلامه
على التتبع للمواد بحيث ما وجد او كثرت الزيادة او امتنع او قل الى اخر ما ذكر
وذلك انما هو النظر في صور الاشتقاق ويمكن ان يعد تصاريف الكلمة كالتصغير
والتكسير من جملتها فيكون قوله مساويا لما وهو الا اذا فهي في نظايرها زائدة
وانما قال هذا لان قوله الا النون في التحقيق استثنا من قوله فالامر بالعكس
في الاغلب وهو مما يحتمل ان يكون المراد ان زيادته مساو لاصالته او غالب او
انها تزاد مطلقا فلما كان هناك احتمال اتى عقيبه بقوله فهي في نظايرها زائدة
لتعين المراد والى هذا ذهب صاحب الكشاف من ان هذا اصل كلي لا اكثري
ورأى الشيخ ابن الحاجب انه اكثري والحاكم في ذلك هو الاستقراء لا غير قوله
وكل موضع او موضعين الى اخره التكرير مع ثلاثة اصول ان كان في موضع واحد

قوله ع

فان كان في موضع اللام حكم بالزياده مطلقا وان كان في موضع العين حكم بالزيادة
ان لم يفصل بينهما حرف اصل والا لم يحكم بالزياده نحو حدرد وان كان المكرر في
موضع الفا لم يحكم بالزياده راسا نحو قوقف ثم جمع ذلك على سبع الصور الداخله
تحت الاشتقاق فان التكرير على ذلك الوجه مما يقع كثيرا هناك فيحكم بالزياده في غيرها
بحكم الالحاق والمصنف لم يتعرض للتفصيل استغنا بما ذكر من التمثيل **قوله** ووقع
ولقايل ان يقول الغرض من افاده هذه الضوابط هو الرجوع اليها فيما ليس له مدخل
في الاشتقاق فلا يكون للتمثيل نحو قطع فيما نحن بصدده وجه **قوله** بجامع بعضها
البعض اي كثيرا ما يجتمع الضوابط من الفصل الاول او الثاني او منهما في بعض المواد
اما على سبيل التوافق واما لا على سبيل التوافق والى ذلك اشار بقوله وهي في ذلك
اما ان لا يورث واما ان يورث وانما قدم في الذكر ما لا يورث اما لانه الظ واما لانه
الاصل واما لانه الاكثر **قوله** وهي في ذلك اي وهذه الاصول في حال
الاجتماع اما ان لا يورث ترددا بل يكون العمل بكل واحد من الاصول ظ كما في نحو
اصطبل وذلك ان الاخر لا يصلح لزياده اللام الا نادرا فيكون اللام اصلا عملا بهذا
الاصل وبظهران الهمزه بعدها اربعه اصول فيكون اصلا لحكم الاصل الذي تقرر
في الفصل الاول وانما قال لم للهمزه لان الحكم على الهمزه مما يترتب على الحكم باللام وكما
في يستعور اذ السين لا يكون زايده في غير المتصله على ما مر في الفصل الاول وكذا
اليا بنا على ما مر من قوله واما لا يخرجها فالامر بالعكس في الاغلب والتاني نحو
يستعور ليس يخرج فيكون اصلا **فان قلت** كيف يصدق قولك ان التا ليس يخرج
لها والكلمه ليست من المجرده **قلنا** صدق السلب لا يتوقف على ثبوت الموضوع وح
يكون التا اولا بعدها اربعه اصول فيكون اصلا لما سبق في الفصل الاول وانما
قال لم لليا لما ذكرنا من ترتب الحكم لانه اذ اثبت ان السين والتا اصلين وجب
اليا اولا بعدها اربعه اصول وقد سبق ان الاول من كل اسم غير متصل اذا
كان بعده اربعه اصول لا يصلح للزياده وكما في نحو اعصار واخريط حيث اجتمع فيه
اصلان من اصول الزياده وذلك ان كل موضع من الكلمه اذا كانت مشتمله على ثلاثه
اصول او اكثر لا يصلح الا لما هو حروف اللين الا الاول واذا كان حروف اللين

سهو داعيه لتخرجه

نسخه وجود

من جه

زوايد كانت الهمزه فيها اولا مع ثلاثه اصول فيكون زايده لما مر في الفصل الثاني ولما
كان الحكم على الهمزه بالزياده مترتبا على ذلك ذكره بلفظ ثم **قوله** وكما في نحو عقنقل لان النون
زايده لما يقرر من انها اذا كانت ثالثه ساكنه تكون زايده وح يحكم على المكرر بالزياده فيكون
مترتبا ولذلك قيل ثم للمكرر وانما قلنا يتوقف على الحكم على النون بالزياده لما مر ان
المكرر اذا كان في موضع العين انما يحكم عليه بالزياده مترتبا ولذلك اذا لم يفصل بينهما
حرف اصل والا لم يحكم وكما في خنفقد فانه قد اجتمع فيه اصلان من اصول الزياده
وهما وقوع حرف اللين مع ثلاثه اصول ووقوع المكرر لذلك فيحكم على كل واحد
بالزياده بحكم هذين الاصلين من غير تردد ولما لم يكن الحكم على اح مترتبا على الاخر
لم يقل بعضي لليا ثم للمكرر او المكرر ثم لليا وكذا الكلام في ضيغران **قوله** مثل اصلي اليا
وهما ان كل موضع لليا تخرج الكلمه عن الاصول المجرده لا يصلح لاصالتها وان ما لا
يخرج امره بالعكس وقد اجتمع هذان الاصلان في نحو ترتب بالنظر الى الفتح والضم
على سبيل التعاند لانه لا يمكن العمل بهما جميعا والا لزم ما ليس في كلامهم وهو
كون الحرف الواحد اصلا زايدا في ماده واحده **قوله** من حيث هي هي اي مع قطع النظر
من جهات الترجيح ككون احد الاصلين هاهنا اكثر وغير ذلك **فان قلت** قوله
اما الاجتماعهما على سبيل التعاند كالمناقض لقوله من حيث هي هي لانه يفيد انهما
مما يورث التردد بحسب الذات وذلك مما يدل انها مما يورث التردد لا بحسب
الذات **قلنا** هذا مما لا يرد بعد كشف ما قلنا من ان المراد بقوله من حيث هي
هي انها يورث التردد مع قطع النظر من جهات الترجيح **فان قلت** لا نسلم
انهما اجتمعا في نحو ترتب بل احد الاصلين في كلمه والاخر في الاخرى وذلك ان
كل واحد من مفتوح التا ومضمومها كلمه على حده **قلنا** باجتماعهما نظرا الى اتحاد
الماده مع اتحاد المعنى مثل الاصلين في نحو محبب وهما ان الميم اولا مع ثلاثيه
اصول زايده وان المكرر مع ثلاثه اصول كذلك ولما كان ثبوت كل واحد من
هذين الاصلين مما يتوقف على عدم الاخر فكان او على سبيل الدور والمراد
باجتماعهما في نحو محبب انه مظنه لكل واحد على سبيل البدليه لا انهما معا **قوله**
فيحكم حول الخيره **ولقايل ان يقول** اذا تعذر الترجيح لم يكن الى الاختيار سبيل

نحوه

والتكرير بالزياده ... كون الحكم على

والالزم الترجيح بلا مرجح واما قول بعض المتكلمين بجواز اختيار احد الطرفين مع استوائهما فقول مرجوح ورأي مزيف فلا عبرة **قوله** والقانون عندي الى اخره قال بعضهم اعتبار اللواحق اي احوال الابنية مقدم ثم اعتبار الاطهار الشاذ ثم شبهة الاشتقاق والمصنف ذهب الى شبهة الاشتقاق تقديم م

في الاعتبار وذلك ان المرجع في اعتبارها الى تعين الحروف وفي اللواحق الى احوال الابنية فيكون اعتبار شبهة الاشتقاق مقدما ولان في اعتبارها نوعا من الضبط لوجود المادة اذ ذاك فلا يكون مستانفا في جانب اللفظ واما تقديم الكلي على اللواحق فلان مبنى ذلك على التتبع لصور شتى منخرطة في سلك الاشتقاق فناسب ان يقدم في باب الاعتبار وقيل اعتبار الاظهار الشاذ مقدم لدلالته على ان الحرف ليس باصل والا لكان ادغام او اعلال على ما هو مقتضى الحال فعلى راي المصنف يحكم بزيادة الميم في موظب دون الواو باعتبار شبهة الاشتقاق وعلى الراي الاول بالعكس من ذلك لان نحو مثله ان يكون بكسر العين **قوله** ثم من بعد اعتبار الكلي يعني انه يدار الحكم على الاصل الكلي اذا فات اعتبار شبهة الاشتقاق بان لا يكون بناء على كلا التقديرين كما في اولق فان كل واحد من الالق والولق مهمل او بناء على التقديرين كما في مورق وذلك ظ **قوله** ثم ان وجد تعارض في النوعين كما في نحو اورق فان الترجيح باللواحق يعني انه اذا وجد شبهة الاشتقاق على التقديرين وبمقتضى الاصل الكلي على الوجهين يصار الى الترجيح باللواحق ومن هذا يعلم انه اذا فات شبهة الاشتقاق راسا او وجد التعارض بين الاصلين الاكثرين يصار الى الترجيح باللواحق ايضا **قوله** واعني بقولي ههنا الى اخره **ولقايل ان يقول** لا حاجة الى هذه العناية لان الكلام في السلوك الذي هو ملحوظ فلا يذهب الوهم الى ما ينخرط في سلك الاشتقاق **ويمكن ان يقال** الارطى راجعا الى الاشتقاقين لما كان مثل [illegible]

ومحتملا لكل واحد ربما يظن ان المرجع في مثله الى هذه الاصول فقال واعني الى اخره لدفع الوهم واشار ان مبنى الحكم هناك على التفاوت في وضوح الاشتقاق سقوط ادلة الحكم

وخفائه ان كان ثمه تفاوت والا فان الترجيح باللواحق مثل ان يقال في نحو شيطان على تقدير عدم التفاوت ان الالف والنون زيادة لان يفعلان اكثر من فعال او يقال

ان الثاني زيادة والالزم ان يكون في شيطن زيادة واخر الفعل لا يصلح لزيادة النون على ما هو قول البصريين ومن هذا علم ان قوله ان الترجيح هناك بالتفاوت في وضوح الاشتقاق وخفائه ليس على اطلاقه **فان قلت** لا نسلم ان الشيطان يعتزي الى الاشتقاقين لانه لو كان اسما لذلك الاعتبار لصدق على غيره ايضا **قلنا** لما كان اسم الشيطان محتملا ان يكون اسما بكل واحد من الاعتبارين فقيل برجوعه الى الاشتقاقين بحسب الضبط في باب الوضع **قوله** لو كان لذلك لصدق على غيره بذلك المعنى **قلنا** لا نسلم وانما يكون لذلك ان لو لم يكن فرق بين الاسم باعتبار معنى وبين الصفة بذلك الاعتبار وهو ح فان الثاني عام دون الاول **قوله** ونحن نستودع اي نحن نذكر في هذا الفصل من الامثلة ما تعد تبقيه التعاطي لفن الترجيح اخذا بيدك في مداحضه ومزالقه ثم نحيل باقتناص الغايات على صدق همتك في السعي لاستحضار ما مر من الضوابط وطرق الترجيح فان ذلك مما يعقب ويفيد التملك لتمام الحكم في جميع المواد والاستيلا على الغاية القصوى **قوله** مما تحللنا بك اي مما فعلنا في جعلك من افادة الضوابط وتمهيدها وبيان طرق الترجيح وتصويرها وغرض المصنف من ايراد الامثلة بيان بناء الحكم على طرق الترجيح لا سوق الكلام على راسه **قوله** اما الترجيح الى اخره في نحو موظب فلاجتمع اصلان من اصول الزيادة على سبيل الدوران كل وهو زيادة الواو والاخر اكثري وهو اصل زيادة الميم فعلى تقدير اعتبار شبهة الاشتقاق دون اعتبار الاصل الكلي يحكم بزيادة الميم ويلزم من ذلك ارتكاب الشذوذ وهو فتح العين لان القياس كسرها فيما هو مفعل الفا نحو موعد **ولقايل ان يقول** القياس كسرها فيما كان مشتقا من الفعل اسما لمكان ذلك الفعل او لزمانه اما في غير ذلك فيكون تشتر العين فيه قياسا وكذلك الكلام في نحو مكوزة ومحبب اذ اصل زيادة الواو والمكرر كلي والاصل زيادة الميم اكثري فعلى تقدير اعتبار شبهة الاشتقاق دون اعتبار الاصل الكلي يحكم بزيادة الميم فيهما دون الواو والمكرر مع لزوم الشذوذ اذ ذاك لان القياس في نحو مكوزة ان يقال مكازة باعلال العين وفي نحو محبب الادغام وفي قوله اما الترجيح لشبهة الاشتقاق وكالفضا

نوع تسامح اذ الترجيح ليس نقضا ولا بما يشبه النقض **قوله** وانا اذا قضيت
اي الترجيح بشبهة الاشتقاق انما يشبه حيث الاشتقاق في مريم ومأجج
فقط واما في ترتب وتنفل في اللغتين فانه ليس في كلامهم تفعل ولا تفعل
فيحكم بزيادة التاء والمتعين للحكم عليه بالزيادة هو التاء الاولى لان التردد فيه من
حيث انه جاءت مفتوحة تارة ومضمومة اخرى وانما قال وانا اذا قضيت لان
بعضهم يحكم بمثل ذلك ولكن لا باعتبار شبهة الاشتقاق بل بناء على الاصل
الكلي لا الاكثري اما في مريم فلعوز فعيل واما في مأجج فلان يفعلل اكثر من فعلل
واما في ترتب فلان فعللا ليس في كلامهم واما في امرة فلان فعلة اكثر من افعلة
كما يقال في امعة واما في عرويت فلان فعلنا اكثر من فعليل وفعويل وانما اورد عرويتا
وان لم يجتمع فيه اصلان لا على سبيل التعاند ولا على سبيل الدوران تنبيها انه يحكم
بشبهة الاشتقاق مقام التردد سواء كان ذلك التردد ناشئا عن الاجتماع او لم
يكن وذلك انه يمتنع ان يكون الواو والتاء زائدتين وهو ظ ويمتنع ان يكونا اصلين
لما مر ان الكلمة اذا كانت مشتملة على ثلاثة اصول او اربعة لا يكون الواو في غير
الاول اصلا فتعين ان يكون احدهما اصلا فيحكم باصالة الواو بناء على ما ذهب
اليه من الترجيح بشبهة الاشتقاق وعلم من هذا ان قوله دون تعليل ليس
كما ينبغي **قوله** بفتح الفاء ذكر بيانا لا تخصيصا **فان قلت** كما لم يوجد فعليل لم يوجد
مفعل من معتل العين من غير اعلال **قلنا** مفعل على الاطلاق شائع بخلاف فعيل
فانه ليس بثابت اصلا **قوله** وزيادة ميم مريم يؤكد هذا وذلك انه لما حكم
بزيادة ميم مريم باعتبار شبهة الاشتقاق ولا يجعل هذا مؤكدا **فان قيل** كل واحد
دليل على حدة فكيف جعله مؤكدا **قلنا** جعله مؤكدا بناء على ما قلنا وكونه دليلا على
حدة لا يقدح في ذلك **قوله** وكالقضاء لموزق ومأجج ومهدد انما فصل لمكان الفصل
بين هذه وبين مدين لان المرجح في الحكم بزيادة ميم مريم العوز فعيل وهنا الى فتح
الواو وفك الادغام لا الى العوز مفعل ولو جمع بين مدين وبين هذه وقال
لعوز فعيل ومفعل بفتح العين في معتل الفاء بالواو وبفك الادغام في المضاعف
لكان صحيحا ايضا **قوله** للزوم الشذوذ بزيادتها اي لم يحكم بزيادة الميم في هذه الامثلة

تحرزا

تحرزا عن لزوم الشذوذ **قوله** مع عدم ما اوجب ارتكابه في مريم جواب عن
سؤال عسى ان يكون وهو ان يقال فعلى هذا يجب ان لا يحكم
بزيادة ميم مريم تحرزا عن الشذوذ ايضا وهو ترك اعلال الياء لانه اذا كان
نحو مريم مفعلا كان من حق الياء ان يعل فاجاب بانه قد ثبت في مريم ما اوجب
ارتكاب الشذوذ وهو اعتبار شبهة الاشتقاق لعوز فعيل **قوله** ولحسان
مضموم الحاء ولقائل ان يقول لا وجه لايراد نحو حسان اذ هو منخرط في سلك
الاشتقاق المحقق لان الحسان والحسانة مبالغة في الحسن والحسنة فيكون
الاشتقاق المحقق دالا على انه فعال لانه انما يعتد ببعض الضوابط عند
فوات الاشتقاق المحقق اللهم الا ان يكون في كلامهم غير منظور فيه الى
معنى الوصفية **قوله** بالاطلاق اي لا بالقياس الى باب النبات اذ الامر
بالعكس في ذلك الباب حتى لو كان التردد في ذلك الباب كرمان حمل على
انه فعال لانه فيه اكثر كحوذات ودباء وعناب واذا كان مبنى الترجيح
باللواحق على اعتبار الاوزان لزمك ان تستكثر من الاستقراء وتتبع
كلامهم حتى يتهيأ لك الحكم باعتبار اللواحق **قوله** اذ انقلا اليك مصروفين
فان قلت الكلام في الترجيح بالاوزان والصرف ومنعه لا مدخل لهما في باب
الاوزان **قلنا** انما يرد ما ذكرت ان لو قال واما الترجيح بالاوزان لكن
قال واما الترجيح باللواحق والصرف ومنع الصرف يصح ان يعدا من اللواحق
باعتبار **قوله** واولق **فان قيل** هو مما يرجع الى الاشتقاق حيث يقال مألوق
ومولوق والترجيح في مثله بالتفاوت في وضوح الاشتقاق وخفائه ليس
الا **قلنا** اي لو كان ثمة تفاوت وهو فيما نحن بصدده غير ولا بعد في الرجوع
الى اعتبار الابنية ولو ذكر ارطى مع اولق ههنا لكان اولى لكون نسبته الى
الاشتقاق من غير التسوية من غير تفاوت مثل اولق **قوله** لما تجد افعلة اكثر
من افعلة الى اخره لو قال لعوز افعلة فاؤها وعينها من جنس واحد لكان
اولى لانه ليس في كلامهم افعلة فاؤها وعينها من جنس واحد وقوله
فاؤها وعينها من جنس واحد جملة ابتدائية صفة لافعلة لانها من اعلام

الاجناس فكانت كالنكره فصح وصفها بالجمله او هو جمله استينافيه لان ما سبق مظنه للسوال ولو قيل من افعله ما الصرف لم يصح لانه مستعمل لجنس ما يوزن به فيكون علما **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون الاصل ذلك الا انه نكر بان اريد كل فرد او فرد ما **قلنا** لان هذه العنايه مما لا يساعد المعنى **قوله** ولنلجئ الى اخره **فان قلت** ما مر من الاصول لم يجتمع فيه لا على سبيل التعاقب ولا على سبيل الدور **قلنا** لا نسلم وذلك انه يجوز ان يكون الالف اصلا اى بدلا من الاصل ويكون زايده كما مر اى الحرمى ويجوز ان يكون الامر سابقا لتنقيه السلوك بالعكس من ذلك فقد اجتمع اصلان على سبيل الدور **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون من قبل دمث ودمثر بان يكون وزنه فعللا مثل درهم **قلنا** لمكان الضبط وللعزه ووقوع الثنايا الا **قوله** ولنقتصر اى ولنقتصر على هذا القدر في باب التسميه مما ذكر من الامثله على ما اردنا من شان تنقيه السلوك لطريق الترجيح **قوله** الا الف طرفا الى اخره الالف اذا وقعت موضع الاصل في الاسما المتمكنه والافعال لم يكن اصلا بل منقلبه عن اصل وذلك ان الاصول قابله للحركات دون الالف فلما خالفها في ذلك خالفتها في ان لم يوضع اصلا تحقيقا للتناسب ولهذا قال بعضهم الالف لا يكون للالحاق ابتداء واذا كانت بدلا ولم يكن هناك اشتقاق محقق يرجع اليه في معرفه الاصل احتيج الى الاستنباط فانون يرجع اليه في معرفه ما هي منقلبه عنه وذلك قوله الالف طرفا اى الالف التى في موضع اللام زايده على الثلاثه تكون بدلا عن اليا **ولقايل ان يقول** اثبات هذه الضابطه بناء على نحو ملهى ومرمى ومدعى حيث تقلب الالف في مظان القلب نحو ملهيان ومرميان ومدعيان مما لا يصلح لان ما كان من الواو حمله على اليا لا يصلح للاستشهاد لجواز ان يكون الالف من الواو وانما انقلبت ياء في مظان القلب اذا كانت فوق الثلاثه لقصد التخفيف **قوله** او مالنه لكن قبلها نحو الحيا لانه مرفوض في كلامهم ان يكون العين ياء واللام واوا فعلم ان الواو في نحو الحيوان عن اليا والا لزم ما ليس في كلامهم **ولقايل ان يقول** انما يتم هذا ان كان ما عينه ولامه يا بين موجودا وهو عا واما نحو حيى فلا يصلح للاستشهاد لاحتمال ان يكون اليا من الواو كما في قوى اذ هو من القوه **قوله** او صدر كلمتها واو اى اذا كان صدر الكلمه

واو اكانت الالف التى في موضع اللام عن الياء والا لزم ما لم يثبت وهو ان يكون اليا مثوى كن سوى لفظ الواو فاء الكلمه ولامها واو من وهذه الجمله اعنى قوله او صدر كلمتها واو جمله ابتدائيه عطفت على الفعليه وهى قوله تمالا **قوله** اللهم الا باب درا اى يكون عن اليا اذ ذاك الا في الندره حيث يكون عن الواو ممثلا بالوعى **ولقايل ان يقول** الالف اذا وقعت كذلك لم يتعين ما هي منقلبه عنه الا بالرجوع الى هذه الضابطه لان الكلام في الكلمات التى لا مدخل لها في الاشتقاق المحقق وعند الرجوع الى هذه الضابطه يحكم بكونها بدلا عن اليا قطعا فلا معنى للاستثنا وان ذهب الى صور الاشتقاق لم يصح لان الكلام ليس هناك **قلنا** سلمنا ان الكلام في الكلمات التى لا مدخل لها في الاشتقاق لكن لا يقدح ذلك فيما قلنا لجواز بنا الضابطه على صور الاشتقاق ويكون نحو الوعى من صور الندره معلوما بواسطه التسميه او بغير ذلك **قوله** والكلام فيه مبنى على الاصل الممهد الى اخره يعنى انه كما كان اعتبار الاوضاع مضبوطه ادخل في المناسبه كذلك كان اعتبار الهيات مضبوطه ادخل في المناسبه ايضا بان يكون الواضع قصد في اول الوهله الى هيه ثم اخذ يتصرف في تلك الهيه لا ان يكون قصد الى كل هيه ابتدا **قوله** على نحو الطريق الى معرفه الاعتبارات الراجعه الى الحروف **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان الطريق الى هذه الاعتبارات على نحو تلك الطريق وذلك ان الطريق ثمه هو ان يبتدى في رد الاخص الى الاعم من حيث انتهى الواضع اليه حيث ابتدا منه والطريق هنا انتزاع كل من جزئيات فاين احدهما عن الاخر **ويمكن ان يقال** يعنى يكون هذا الطريق على نحو تلك انها طريق صالح كما ان ذلك الطريق كذلك **قوله** من انتزاع كل من جزئيات المراد بانتزاع كل من جزئيات تعين بعض منها للاصاله والمراد بالجزئيات الهيات المتفرعه عليه والمرجح في ذلك الى الاصطلاح لا ان ثمه انتزاعا ولا هيه كليه ولا هيات جزئيه مشتمله على تلك الكليه وانما قيل لتعيين البعض انتزاعا لان ذلك انما كان بالنظر الى غيرها من الهيات كما ان الانتزاع ثمه كان بالنظر الى الجزئيات **قوله** فيما يتناوله الاشتقاق اى فيما ورا الحروف والاسما المشابهه لها وانما قال ذلك بناء على قول المصنف والا فخروج ذلك ليس بحتم اذ لا بعد ان يسلك

هذا الطريق هناك ايضا مثل ان يقال في من بالضم ان الاصل الكسر كما هو راي البعض
اي وسلوك هذا الطريق وهو تتبع الهيئات والاحاطة بها لغرض رد البعض الى البعض
فيما بين الهيئات المناسبة وهي التي يكون متحد المجاري نوعا كنحو فخذ وعصي ويكون
رد البعض الى البعض بمحل من المناسبة والقبول اذ ذاك قوله عن تامل يعني انه
يتعين البعض للاصالة لما له من مناسبة وزيادة الضبط فانه لا يصلح لذلك قوله
المستوجبة للرعاية اي التي يجب رعايتها او لا يصح رد البعض الى البعض مع قطع النظر
عنها والا لزم الترجيح من غير مرجح قوله مصروف الاجتهاد اي مجتهدا في التدريج ما امكن
مثل ان يقال في عصي بكسر الاول انه مردود الى عصي بضم الاول وهو الى عصو قوله
الى اعتبار الابلغ ما يمكن اي الى اعتبار تدريج ابلغ تدريج يمكن قوله ما علاوة لك كله من التامل
والاجتهاد في التدريج عن كمال التنبه اي لابد في ذلك من التنبه لمجاري الترد
وسواهد اي لموارد الرد ووجهاته فيما يصاد مواضع الرد اي المواضع التي لا يجري فيها
الرد ويمكن ان يراد بمجاري الرد الهيئات التي يجري فيها الرد وبشواهد الامثلة الجزئية
لان الصور الجزئية الكثيرة العدد مما يستشهد بها في حكم واحد منها ده غير مردوده على
جواز ذلك الحكم جوازا مطردا وانما لزم التنبه لمجاري الرد ووجهاته وللمواضع التي
لا يجري فيها الرد ليتمكن من استنباط القوانين والاصول لان مبنى القوانين والضوابط
الكلية في نوعنا هذا على الاحاطة بجزئيات كثيرة وصور شتى متحدة الحكم مع الوقوف
على لميه والا لم يمكن تمهيد الضوابط فيما نحن بصدده والاصول والقوانين ها هنا مختلفين
في المعنى المطابقي في الاصل صح العطف وان كان الغرض من ايرادهما واحدا وانما قال
ضابطا اياها في اصول ولم يقل باصول لما لعله ان ذلك الضبط متمكن في تلك الاصول
والاصول مشتملة عليه وانما قال ضابطا اياها في اصول لانه لو لم يضبطها باصول
وقوانين لم يستبعد ان يسبقه في بعض مواضع الرد سهو لا تدح بلوم محتاجا في كل ماده
الى اعمال النظر قوله على شيء من الاختصار وذلك انه ربما يحتاج الى ذكر المعتل
العين والى غير ذلك فاذا كان لك وقوف على تلك الاصطلاحات وذكر باللفظ الاصطلاحي
حال الاختصار قوله والاول حقه الادغام اذ لم يكن هناك فصل ولا الثاني ساكنا
ولا تحرز عن الالتباس كما في شديد ومردد وسرر وانما كان حقه الادغام لان اجتماع

سمه
سمه مل هذا اللفظ في
الواعظ قوله بعد
هذا يجعل منه
المناسبة والتحلة
وعظاو

المتجانسين مما يستلزم الثقل فكان من حقه الادغام لتحصيل التخفيف قوله وهذا
لا مجال فيه ومضاعف الرباعي لا مجال للادغام فيه لمكان الفصل بين المتجانسين
قوله فلنعد الى الموعود بقوله فاستمع لما يوحى عليك وهي تتبع الهيئات ولما كان
المراد بتلك الهيئات الهيئات التي فيما يتناوله الاشتقاق لزمه ان يتعرض لذكر
الكلم الداخلة تحت الاشتقاق وهي الاسماء والافعال دون الحروف وما يشابهها
من الاسماء ولذلك قال الكلم المستقراة نوعان فلم يتعرض لذكر الحرف قوله
نوع يشهد التامل لتقدمه في الاعتبار وهو ان يتعرض له ولهيئاته اولا لانه ونوع
اخر بخلافه وهو ان يذكر هو وهيئاته ثانيا والنوع الثاني الافعال وما يتصل بها
والنوع الاول الجوامد وانما سميت جوامد لانها دون المتصلة بالافعال
في باب التصريف وان كان لها مدخل في الاشتقاق باعتبار التصغير والتكسير
والتثنية قوله على ما يليق لا بها دون المتصلة بالافعال بهذا الموضع فان قلت
لا نسلم ان ما ذكر من الوجه مما يليق بهذا الموضع قلنا لان الكلام في الاوضاع
ومن هيئاتها والمرجح في هذا الوجه الى الوضع فكان زمنا سابقا وان كان للفعل تقدم
باعتبار العاملية لكن الكلام ليس هناك فيما نحن بصدده قوله الفعل لتركيب معناه
اذ الزمان داخل في مفهوم الفعل على قولهم قوله ظ التاخر عن الجوامد ولقائل ان
يقول لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن الجوامد ايضا مركبة وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك
لكن انما يلزم ذلك ان لو كان الفعل مركبا من الجوامد وهو ممنوع فان قلت المركب من
حيث هو مركب مقدم على الغير قلنا لا نسلم بل المركب متاخر عن الغير الذي هو جزؤه
لا عن الغير مطلقا ويمكن ان يقال الكلام في الافراد والفعل مطلقا مركب بخلاف
الاسم فكان تقدم الاسم الجوامد في مقام الافراد هو المناسب على ان لقائل ان يقول
ما ذكر من الوجه يقتضي ان يكون المصدر مقدما لان الفعل مركب منه ومن غيره سواء
كان الفعل مشتقا من المصدر او المصدر مشتقا من الفعل وتقدم المصدر في
الافراد مع الجوامد لمكان الاتحاد في الاسمية ويمكن ان يقال لما كان من الاسماء
المتصلة ذكرها لانخراطه في سلكها قوله لا شك في فرعيتها اي من جهة الاشتقاق
بدليل قوله الا المصدر عند اصحابنا لان هذا الفرع هو الذي وقع فيه الخلاف

نعم
فاستمع لما يتلى عليك

ولمانع أن يمنع تفرع المتصلة في باب الاشتقاق على الفعل بناء على راى المصنف في
الاشتقاق وانه رد الاخص الى الاعم وبين الاسما المتصلة وبين الفعل مباينة كلية فلا
يجرى الاشتقاق بينهما على قوله قوله ودليل اعلال المصدر يعنى ان اعلال
المصدر بناء على اعلال فعله وتصحيحه باعتبار تصحيحه مما يدل على ان الفعل مقدم في
الاشتقاق وذلك ان المصدر لو كان مقدما في باب الوضع لكان المناسب ان يحمل
الفعل على المصدر في ذلك من غير عكس والا لزم الخروج عن المناسبة ولقايل
ان يقول لا نسلم ولم لا يجوز ان يكون المصدر مقدما في باب الوضع كما اشار بقوله
معتبا بازا كل من ذلك طايفة من الحروف فهلا من قصد هيئة ابتدا ويكون فرعا
في باب الاعلال وذلك ان مطلوبية الاعلال في الافعال فوق مطلوبيته في المصدر
لمكان الاستثقال بالنظر الى ذواتها لمكان التركيب وبالنظر الى كونها مذيلة
بواسطة الاسناد الذى هو كالجزء الذاتي من الافعال وقوله ودليل اعلال المصدر
من باب اضافة الاعم الى الاخص اذ اعلاله ذلك دليل لكن لا يلزم ان يكون الدليل
اعلالا قوله رجح عندى ولقايل ان يقول انى يصح للمصنف هذه الدعوى وقد
ذهب الى ان الاشتقاق هو رد الاخص الى الاعم من حيث انه اسهى الى حيث انتزامنه
وذلك مما يابى ان يكون المصدر مشتقا من الفعل الا ان يكون هذا بناء منه على قول
المتقدمين في معنى الاشتقاق ويحتمل ان يكون قد اعترض له من المناسبة فيما نحن
بصدده حتى حمله رجحان مذهبهم هنا وان كان قد اشار فيما سبق الى ما
يخالف قولهم وذلك مثل ان يقال الفعل مقدم الاعتبار في باب الوضع لان
الغرض من وضع الكلم التركيب ومعنى الاسناد كالجزء الذاتي من الفعل فكان
انصباب الغرض اليه في الوضع فكان الوجه ان يحكم عليه بالتقدم وضعا قضا
من حق هذه المناسبة قوله النوع الاول اى هذا ذكر النوع الاول قوله
اح في هيئات المجرد من النوع الاول ولما كان ذكر الحوامد لغرض بيان الهيئات
وكان ذكر الهيئات مقصودا بالقصد الاول دونها لم يقل اح في المجرد والثاني في
هيئات المزيد وانما لم يقل في هيئات المجردة اما لان القصد الى نفس المجرد واضافة
الهيئات اليه باعتبار جزئيته واما لانه لم يمكن له ان يقول في هيئات ما جرد وكون

من ذلك بل قال
في هيئات المجرد
[illegible]

القصد

القصد فيه الى الافراد منزلا لكلمة اللام التي فيه منزلة ما قوله لامتناع سكونه
ولقايل ان يقول لا نسلم ان سكونه ممتنع فان قلت لاستلزامه الابتدا بالساكن وهو
ممتنع قلنا لا نسلم انه مما يستلزم ذلك وانما يستلزمه ان لو لم يتوصل اليه بهمزة
الوصل كما في مصادر الافعال التي في اوايلها همزة الوصل وفي الاسما العشرة الساكنة
الاوايل فان قلت اللام في المجرد وح لا يكون مجرده قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك
ان لو كانت الهمزة ماخوذة في اصل الوضع وهو ممنوع وهو المختار ولقايل ان
يقول قوله كيف يصح القول باختيار هذا القول مطلقا مع احتمال ان يكون الابتدا
بالساكن متعذرا عند البعض وعند البعض متكلفة وان لا يكون متعذرا ولا متكلفة
عند الآخرين لمكان التفاوت في الالات ومع هذا الاحتمال كان القول باختيار هذا
القول على الاطلاق غير مختار وان حكيته عن لسانك لم تقد قوله فلذواتها عندك
اى امتناع الابتدا بالمدات لكونها مدات لانها مما تستدعي مسبوقيتها بالغير فلا يصح
الابتدا بها والا لم تكن مدات قوله لا لما بني الى اخره نفي امتناع الابتدا بالمدات
على انها ساكنة والساكن مما لا يبتدا به فقال بسبب الامتناع هو كونها مدات لا
كونها ساكنة وتحقيق القول انه مستند المنع كانه قال لا نسلم ان امتناع الابتدا
بها لسكونها ولم لا يجوز ان يكون لكونها مدات اذ المدة مما تقتضي المسبوقية بالغير
قوله يكن الجمع بين الكسر والضم الى اخره يعنى انه كان يحتمل اثنى عشرة هيئة
لكنه رفض الجمع بين الكسر والضم اذ كان ينبو الطبع عن ذلك فعادت عشرا
قوله لازما اى جمعا لازما والمراد به ان يكون ماخوذا في ابتدا الوضع وانما
قال ذلك لئلا يرد نحو النطي والرد وسقل الكسر والضم في الوقف ونحو كتف بالرفع
ونحو عضد بالجر ونحو الجمع بين الكسر والضم في الدئل والوعل والرئم على كونه فرعا
فيها يعنى ليست من قبيل اسما الاجناس في الاصل وانما هي منقولة الى الاسمية فيكون
هذه الهيئة في الاسما بحكم النقل غير اصلية قوله ونحو حال ذكر جوابا عن سوال
يرد على قوله فاهمل ولا يحسن ان يحمل على العطف لان السبب في عود الهيئات عشرا
هو احتمال الجمع عنهما ولو قيل بالعطف كان حكما منه بان الجمع سبب لعود هذا
عشرا ولقايل ان يقول لو كان الجمع بين الكسر والضم مما ينبو عنه الطبع لرفض في

نسخ
وانما لا يكون متعذرا

انا ؟

نحو ضرب بالبناء للمفعول بالطريق الاولى على ان اللزوم امر معقول لا مدخل له في
التأثر في نبو الطبع بل الوجه ان يقال لكن الجمع بين الكسر والضم مما رفض في الاسماء لما
عرضه لدخول الرفع فيها والتنوين عند داد ثقلا بخلاف نحو ضرب بالبناء للمفعول
واما نحو ضربوا فلا يرد لانه لم يبن فعل وفعلوا قوله فاهمل ذكر بحرف الفاء لان
ما سبق سبب له فناسب ان يذكر بحرف التعقيب قوله ماخوذة هي من جملة
زيد واسامة اما الدئل اسم قبيلة فمن باب زيد والاخران من باب اسامة امتثالا
الدئل اسم دويبة فالوجه ان يوخذ من باب اسامة وانما اخرت هذه الاسماء من
قبيل الاعلام لانه ليس في اسماء الاجناس مثلها ولما تردد هذه الاسماء بين النقل
والوقوع ابتداء في اسمائهم حملت على النقل اذ هو عند عز فان قلت كيف يصح عدها
من قبيل زيد واسامة مع انهما مما يستعمل مع اللام استعمالا شائعا وذلك
مما يقدح في كونها اعلاما قلنا يمكن انها وقعت اعلاما ثم جرت مجرى دجلة ورس
بحكم التاويل قوله وفي الحبك اي وحمل الجمع بين الكسر والضم في الحبك على
التداخل اي ليست هذه الهيئة ماخوذة في اصل الوضع بل المتكلم نحا اللفظ
بكسر الفاء والى ضم العين ولقايل ان يقول انما يستقيم هذا ان لو كان مثل
هذا التداخل ماخوذا في هيآتهم بل الوجه ان يحمل جميع ما ذكر على الشذوذ قوله
عادت الهيئات عشرا الكامل في حيث كان نوع المجموع خبر لكن كأنه قال لكن الجمع بين
الكسر والضم لما كان ينبو عنه الطبع واهمل عادت الهيئات عشرا وانما قال فاهمل
بحرف الفاء لان قوله حيث كان ينبو سبب له فذكر بحرف التسبيب قوله
ويحوي الكلام الى اخره وذلك انه علم من سوق كلامه انه انما يصار الى رد البعض
الى البعض اذا اجتمعت في صورة واحدة كما في مجد او كانت الكلمة على خلاف ما عليه
اخواتها من بابها نحو بيض وذلك ان افعل صفة يجمع على فعل بضم الفاء عند الاحرف
اليائية فيه يجمع على فعل بكسر الفاء فيحكم على هذه الهيئة بالفرعية للضبط والمناسبة
وكل واحد من الهيئات فيما ذكر من الامثلة لا وجه لتفريعها على الغير اذ ليس هناك
ما يصلح للتفريع فيكون اصلية قوله دون ان يكن اصولا اي ليس يوجد جميعها
اصولا لمكان الضبط قوله مع عدم ما يمنع الى اخره المانع هو مساواة البعض

للبعض

للبعض في الاستعمال وذلك ان المساواة مما يقتضي اصالة كل واحد والمقتضي
للشيء مما يمنع نقيضه وانما قلنا ان الاستواء في الاستعمال مما يقتضي الاستواء في
الاصالة لانه لو حكم على البعض بالفرعية مع الاستواء في الاستعمال لزم الخروج عن
المناسبة اذ الاصل ان لا يساوي الفرع الاصل فضلا من حق المناسبة وكأنه تمهيد
منه لما ذكر بعد هذا من قوله وهي عندي بمحل من القبول لمساواته فخذ بضم الدال
ولقايل ان يقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن هناك جهة اخرى يقتضي مساواة
الفرع للاصل في الاستعمال مثل ان يكون اخف من الاصل قوله فيما ثبت له الاصالة
اي في الاستعمال الذي ثبت به الاصالة والفرعية باعتبار الكثرة والقلة واللام
في له للتعليل قوله او يحكم بالعكس بان يوجد هذا فرعا وتلك اصولا ولو قال او يحكم
على غير هذه الهيئة بالاصالة لمكان المناسبة لكان اولى قوله ويقرر هذا
وذلك ان الاصل هو ان يكون الاصل مستعملا لا غيره فضلا من حق الاصالة فان
استعمل غيره كان المناسب ان يكون دونه في الاستعمال والا لزم الخروج عن
المناسبة قوله ووجه اخر وان كان دونه اذ لا نخ هذا الوجه عن بوجه
المنع انه مثلا ان يقال في نحو كتب بسكون العين لم لا يجوز ان يكون اصلا ثم ترك
الى كتب بضم العين للمشاكلة او لتكثير الهيئات للتوسع ولما كان الوجه الاول
سالما عن مثل هذا المنع كان هذا دونه على راي المصنف قوله بعد بعد تحقق
الترك وانما قال بعد بعد تحققه لان الترك في نحو بيض بات تقديرا لا تحقيقا
فان قلت فان صح ذلك بالقياس الى نحو بيض لم يستقم في نحو مجد لتحقق الترك فلا وجه
للمصير الى تقدير التحقق على الاطلاق قلنا الترك ليس بثابت تحقيقا اذ كل واحد
مستعمل وانما يتكلم الواضع فصح ان يقال بعد تقدير تحققه ويجوز ان يعود الضمير
في تحققه الى الكلمة ما وعوده الى الترك اظ على انه لا حاجة الى قوله بعد تقدير تحققه
بعد العلم بان المراد من ترك البعض الى البعض تفريع البعض على البعض قوله او
فعل باتباع الفاء العين لتحصيل المشاكلة ولقايل ان يقول لا نسلم ان الخذ ههنا
اشبه منه اذ اولنا القصة بل الامر بالعكس لان نحو مجد بالاتباع من النقل على ما نرى
لاجتماع الكسرتين وحرف الحلق مع ان فيه اتباع السابق للاحق وفيه خروج من

المناسبة فيكون نحو بكسر بين اصلا ونحو بفتح الفا فرعا لكون العذر اذ ذاك التيسر
في ترك ذلك **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان الكسر مع الكسر اثقل من الفتح مع الكسر
وان كان الفتح في نفسه اخف الا ترى ان الكسر اخف من الضم وليس كذلك مع الضم
الا ترى انه رفض في الاسما فعل بضم الفا وكسر العين واما ايراد حروف الحلق
فمشترك الالزام واما حديث الاتباع بعد تحصيل معناه غير مستلزم للخروج عن
المناسبة في نوعنا هذا كما دارت القصة **قوله** وكذا كل فعل ثانيه حرف حلق
فان قلت هذا مصير الى الفاشي في اللغة ولا مجال له فيها **قلنا** بل بنا على الاستقرا
قوله والعلة في الاصل الاستخفاف اي طلب الخفة **فان قلت** التيسر قوله والمناسبة
من الوجهين يغني عن قوله والعلة الاستخفاف **قلنا** في الكلام الاول اشارة الى
ان ترك ما ترك التيسر وفي الكلام الثاني بيان لذلك العذر فان احتج الى الاخر **قوله**
ونحو رذ قطب بضمتين الى اخره بعضهم جوزوا في فعل بضم الفا وسكون العين فعلا بضمها
جوازا مطردا وبعضهم قصروا ذلك على السماع لقلته نحو عسر ويسر بضمتين وهذا
مما يدل ان الوجه الثاني دون الاول والا فيكون نحو يسر بضمتين اصلا **قوله**
فتدبر ضعفه تقريره ان يقال يجب ان يكون القطب بضمتين هو الاصل لكون
العذر التيسر وفقا لهذا الوجه لا ينهض معارضا للوجه الاول لما ذكرنا
انه دونه في القوة فلذلك حكم بفرعيه قطب بضمتين واصالة قطب بسكون العين
قوله واتيا في غير موضع اي ورد بعضها الى البعض في غير موضع واحد بان
يكون احدى الجنسين في موضع والاخرى في موضع اخر لكن يشترط اتحاد المواضع
باعتبار مثل بيض وسود وورق فان كل واحد جمع لافعل صفة مشبهة فانه يحكم
على مكسور الفا بالفرعية ولا يوجد كل واحد اصلا للضبط ولا يحكم بالعكس بان يوجد
مضموم الفا فرعا للمناسبة من وجهيها على ما ذكر **قوله** مع الرا ذكر مثالين اولا
وهما سود وورق وخص الرا بالذكر في تمشية الوجه الثاني لانه انما يتمشى ذلك
مع الرا لا مع الواو **قوله** ورد فعل بضم الفا وسكون العين الى اخره الثلاثي الذي فيه
مدة ثالثة يجمع على فعل بضم الفا والعين فيما ورا المضاعف والاجوف الواوي وفيهما
بضم الفا وسكون العين اي يرد الساكن العين الى المتحرك العين ولا يوجد كل واحد

اصلا

اصلا للضبط ولا يعكس الحكم بان يوجد الساكن العين اصلا للمناسبة في الوجهين
ولقايل ان يقول على الوجه الاول لا نسلم ان فعلا بضم الفا والعين فيما
ورا المضاعف والاجوف الواوي اكثر منه فيهما وعلى الوجه الثاني انه معارض
وذلك ان يقال الاصل السكون وتحريك العين بالضم للمشاكلة ولما استلزم
الاتباع لقصد المشاكلة مزيد الثقل في المضاعف والواوي رفض فيهما **ويمكن**
ان يقال الجواب عن الاول الى الاستقرا لان جزئيات ما سوى المضاعف والا جوف
مما لا يعد ولا يحصى وذلك ظ وعن الثاني ان ما ذكر من المناسبة وهو اسكان العين
للادغام او لمكان الواو اقوى من تحريك العين بالضم للمشاكلة لحصول الثقل لان اسكان ن
العين للادغام قياس بالاتفاق بخلاف تحريكها للاتباع فكانت المناسبة محققة في
الوجهين والى ما ذكرنا وقعت الاشارة بقوله فاعتبرها **قوله** لعدم احتمالهن اي
هذه الخمس اصول بالاتفاق دون غيرها لانها لا تحتمل ما تحتمل غيرها من القدح
نحو جخدب بفتح الدال اذ يحتمل ان يكون الاصل هو الضم وانما ترك الضم الى الفتح للتخفيف
فلا ينتظم في سلك تلك الاصول لمكان هذا الاحتمال **قوله** او بعدهن لم يجعل العلة
لكون هذه الخمس اصولا متفقا عليها هو الوجه الاول خصوصا بل قال او بعدهن ليكون
لانخراط نحو جخدب بفتح الدال في الاصول وجه بهذا الاعتبار لانه اذا كانت العلة
لكون تلك الخمس اصولا هو ابعادهن عن ذلك بعدا مكشوفا وجب ان يكون هذه
اعني نحو جخدب بفتح الدال اصلا ايضا بالقياس على تلك الخمس لبعد هذه بعدا مكشوفا
مثل تلك الخمس في انها بعدت بعدا مكشوفا بالقياس الى نحو جندل وعلبط **ولقايل ان**
يقول عدم الاحتمال اعم من البعد عن ذلك الاحتمال بعدا مكشوفا ثم نقول لا يخ اما
ان يكون الاعم وهو عدم الاحتمال ثابتا في صورة جخدب بفتح الدال اولا فان كان ثابتا
وجب ان يكون جخدب بفتح الدال اصلا لمكان العلة وهو عدم الاحتمال وان لم يكن
ثابتا لم يكن الامر الاخر ثابتا لان عدم الاعم مما يستلزم عدم الاخص فلا يكون جخدب
بفتح الدال اصلا فلا معنى للمصير الى قوله وبعدهن عن ذلك الاحتمال بعدا مكشوفا
والجواب ظ **قوله** في الاعتبار اي في اعتبار القبول لاستوايها في الاستعمال
قوله فليتامل تنبيه على ما سبق من ان مساواة بعضها البعض في الاستعمال مما يمنع

ردّ البعض الى البعض لان مبنى الحكم بالاصالة والفرعية على كثرة الاستعمال
وقلته ولقايل ان يقول المرجع فى ردّ البعض الى البعض الى حدث الضبط وفى
تعين البعض للاصالة الى انّه اكثر استعمالا الا ان قصد هذا الاعتبار والافالى
وجه اخر وان كان دونه وهو ان يكون العدد فى تركة اكثر ولا يلزم من كون
هذا الوجه مرجوحا ان لا يعتد به راسا وانما يظهر كونه مرجوحا عند التعارض
واذا امتنع قول احدى الهمزتين فى نحو يحذف اصل دون الاخرى وما بالضم
اصل يكون العدد اكثر قوله فبعدها البعد مبالغة فى البعد كان للبعد مراتب
فالذى فى اقصى المراتب هو البعد البعيد وذلك ان توالى الحركتين بعد عن الاعتدال
لان الثقل مع الخفة هو الاعتدال ثم توالى ثلاث حركات فاذا توالت اربع فهناك
البعد البعيد قوله هو اول ما اقتضى العرب انما قال هو اول ما اقتضى لان
خروجها عن الاعتدال مقتض وذلك انما يتحقق بواسطة التوالى فيكون التوالى
اول مقتض فان قلت لا نسلم ان توالى الحركات مما يقتضى العرب عن اصالة
هيأتهما وحملها بل انما يقتضى الحكم بالسدود قلنا بعدها عن الاعتدال مع
ان هناك هيئة اخرى والحال ان الحذف كثير يقتضى ان يكون تلك الهيئة
اصلا لئلا يلزم ما ليس فى كلامهم مخرجها عن الاعتدال والحال ما ذكرنا
يقتضى ذلك ولقايل ان يقول انما يستقيم ذلك ان لو كان معنى جندل وجنادل
واحدا وهو ممنوع فان قلت لو كان جندل محمولا على جنادل وجب ان يكون عند مصرف
اذ الهيئة الاصلية هو المعتبر فى الباب الا ترى انهم يحكمون على جواز المنع مع
انتفاء الصيغة بالحذف فكذا هذا قلنا الفرق ط وذلك ان الحذف هناك
اعلالى وهنا اعتباطى ولا يصح القياس قوله فصارت المتفق عليها اربع لعدم
احتمالهن ما يحتمل سواها من القدح نحو هند لجواز ان يكون النون فيه زائدة
فيكون من قبيل مزيد الرباعى فكانت هذه الاربع متفقا عليها لما ان الاحتمال
فى غيرها قوله يوجد حصرها سامه لما ان مبنى الكلام على تتبع الهيات فمما
يتناوله الاشتقاق لزم يعرض تلك الهيات باسرها ولزم يعرض جميع الابنية
الثلاثية والرباعية والخماسية المجردة والمزيد فيها فالقصد الثانى لكن لما كان فى تعداد

لسهٔ ان وجد

لسم واعط على جواز المنع ٥

فصل الثاني
هيأت المزيد ٥

اذا الامثله على المراد مع الهيات ٥

المزيد فيها نوع تطويل اقتصر على ذكر عدة امثلة لها مدخل فى التفريع ليكون مثالا
يحتذى به ومنارا يهتدى به قوله بالذكر منها الكتابة ترجع الى الهيات والامثلة
ليست من الهيات بدليل قوله من الامثلة التى لها مدخل فى التفريع افعل وصح ذلك
اذ الهيات ماخوذة من الامثلة ويجوز ان يكون المراد بعده الامثلة الهيات قوله
والقانون فى ذلك اى فى الاصل فى ذكر تلك الامثلة ان لا يكون المثال الحاقيا
لان الكلام فى المزيد والملحق بمنزلة المجرد فلا وجه لذكره هنا ولقايل ان يقول
الملحق لا يخ اما ان يكون له مدخل فى التفريع اولا فان لم يكن له مدخل لم يكن
لايراده وجه لانه فى ذكر ما له مدخل فى التفريع وان كان له مدخل فى التفريع
فكونه الحاقيا لا يخرجه عن كونه مزيدا فلا معنى لقوله والقانون فى ذلك ان لا
يكون المثال الحاقيا قوله هو ان يزاد فى الكلمة ولقايل ان يقول معنى الزايد
هو ان يكون الزيادة ورا الكلمة وليس الامر كذلك فان الواو فى جدول مثلا ليس مما
يزاد فى الكلمة فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك باعتبار الوضع قلنا لان مقتضى
التركيب ان يكون الزيادة متاخرة عن الوضع ويمكن ان يقال انما قال ذلك بناء
على التجويز العقلى كما فى قولك ضيق فم الركية قوله زيادة مما لا حاجة اليه لان
قوله ان يزاد فى الكلمة يغنى عنه وذلك انه لا يخ اما ان يراد بالزيادة مفهوم المصدر
او الحرف الذى يزاد فان اريد الاول فظ انه لا حاجة اليه وان اريد الثانى
وهو الظ فكذلك لانه يفهم من قوله ان يزاد ووصفه بالزيادة وصف بما يؤول
اليه فان قلت انما قال زيادة ما لتنكير لئلا يتوهم تخصيص الحكم بزيادة دون زيادة
قلنا لا وجه للتوهم بالنظر الى اطلاق قوله ان يزاد على انه انما ينشأ الوهم
من قوله زيادة بالافراد لان المتوهم ان يتوهم انحصار الزيادة فى الواحد وليس
كذلك الا ترى ان نحو افعل ملحق بدحرج مع ان فيه زيادتين فكان من المناسب ترك
الزيادة قوله لتصير احتراز عن نحو مقتل فان الزيادة فيه لغرض الدلالة على
معنى لا لغرض ان تصير على هيئة كلمة قوله اصلية اى ليست متفرعة احترازا عن
نحو جندب بفتح الدال فانه على هيئة جخدب بفتح الدال لكنها ليست باصلية عند الاكثر
حتى لو بنى مثل جندل من عدل فعل عندل لم يكن ملحقا لان هيئة جندل ليست

ولكن م

باصليه **قوله** الكلمة الى الاخر احترازعن نحو زمان فانه بالزياده صار على هيئه
اصليه لكلمه نوعها في عدد الحروف نحو مكان ولست باصول **قوله** وتصرف
تصريفها احترازعن نحو اسع فانه على هيئه دحرج لكن لا يتصرف تصرفه حتى يأتي
مصدره على دحرجه ايضا بخلاف اسع **قوله** والاستقرا المنضم **ولقايل ان**
يقول الالحاق امر معقول لا يرجع فيه الى الاستقرا اذ لا يعلم انه انما زيد في
هذه الكلمه لهذا الغرض بل بالنظر في المناسبات فلا وجه لتعرض الاستقرا ٥
ويمكن ان يقال كون الزياده جاريه مجرى الاصل وكون الالف الواقعه موقع الاصل
في تقدير الحركه وكون الالف غير ثابته في جميع التصاريف مما يعلم بالاستقرا
فصح القول بضم الاستقرا الى اعتبار المناسبات **قوله** والسر في ذلك
الى اخره ولو قال وسر ذلك لكان اولى لانه يوهم ان ما ذكر امور ورا المناسبات
وليس كذلك وتقريره ما ذكره ان يقال الالف متى وقعت موقع الحرف الاصلي كانت
في تقدير الحركه بدليل امتناع وقوعها حيث لا حركه نحو قول وبيع فلو وقعت
للالحاق كانت واقعه موقع الحرف الاصلي ويكون في تقدير الحركه فيلزم المهروب عنه
في نحو حاتم لو قلنا بانه ملحق بجعفر او بقول في تقرير هذا الوجه الالف
الالحاقيه واقعه موقع الحرف الاصلي وكل واقعه موقع الحرف الاصلي مقدره
بالحركه فينتج من الشكل الاول ان الالف الالحاقيه مقدره بالحركه فيلزم ما ذكر
وقد وقع في اكثر النسخ يدعون بالبنا للمفعول وهو سهو والصواب ان يكون بالبنا
للفاعل **ولقايل ان يقول** ان عني بكل واقعه موقع الحرف الاصلي ان اردت
كل الف هي بدل من الحرف الاصلي فنسلم انها مقدره بذلك لكن لم ينتج لعدم اتحاد
الوسط وان اردت كل الف زيدت للالحاق فلا نسلم انها في تقدير الحركه
الا ترى ان الالف في حاتم لو كانت للالحاق بجعفر لم يلزم منه ان يكون في تقدير
الحركه بل يجب ان لا يكون لان كونها للالحاق بذلك مما ينافي تقديرها بالحركه **قوله**
وامر اخر الى اخره تقريره ان قوله وتصرف تصريفها يمنع عن كونها للالحاق لان
الالف لا تبقى في جميع التصرفات **قوله** والوجه الاول لان شرط الالحاق ان
يتصرف الملحق مثل الملحق به لا ان يبقى الحرف الالحاقي على حاله الا ترى ان الواو

في جدول للالحاق بالاتفاق مع انها لا تبقى في التصغير على ان هذا الوجه لو صح
وجب ان لا يكون الالف للالحاق اصلا لا في الحشو ولا في الاخر اذ لا تبقى في الاخر
ايضا في جميع التصرفات **ويمكن ان يقال** بنا على ما ذكره لو كانت للالحاق حشوا لم
يكن للالحاق لمكان اختلاف الهيئه تقديرا اذ ذاك لانها تكون في تقدير الحركه على ما
ذكر ولما كان هذا الوجه مما يفهم مما ذكر طوى ذكره هذا مع ان في قوله الى اعتبار المناسبات
بلفظ الجمع اشاره الى هذا الوجه وعلى ما ذهب اليه من امتناع الالف عن الالحاق
يرد نحو حاتم نقضا على تفسير الالحاق والحق عندي هو القول بكون الالف
للالحاق مطلقا او القول بانها ليست للالحاق مطلقا بنا على ما سبق من المناسبه
وهو انهم لما امتنعوا من كونها اصلا وجب ان يمتنعوا من كونها للالحاق والاجري
مجرى الاصل **قوله** وجميع القيود الى اخره قال زياده بالتنكير ليعم اي لا يختص
بحرف دون حرف وقال لمقصد ليخرج نحو مقبل فان الزياده فيه لمعنى التوسع وقال
اصليه ليخرج ما ذكر على ان التعريف بدونه صحيح وقال لكلمه الى الاخر ليخرج ما
ذكره من نحو زمان وقال وتصرف ليخرج نحو اسع وتفي نحو جوهر **ولقايل ان**
يقول لا نسلم ان الزياده فيه لذلك ولم لا يجوز ان يكون للتوسع او للمجموع
او لغير ذلك **فان قلت** دار تصييرونه على تلك الهيئه والتصرف على ذلك الوجه
مع هذه الزياده فيكون عله **قلنا** دار مع هذه الكلمه باسرها ولئن سلمنا ذلك
لكن لا يلزم منه ان يكون ذلك عله غائيه حتى يصح قوله ليقصد **قوله** بفتح الهمزه
وسكون الفا ظرف مستقر منصوب على انه حال من الضمير المستكن في قوله من الامثله
او من افعل على مذهب الكوفيين وجمعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في ذلك الظرف المستقر وقوله جمعا حال اتفاقي كما اذا اطلقت عرفته وانما لانه
شرط **فان قلت** انما قيد بذلك لانه اذا لم يكن جمعا لم يقع نحو ادعو **قلنا**
لا يرد هذا لان الكلام في قبيل الاسما على انه لو اطلق ولم يقيده بقوله جمعا لكان
اولى لانه يوهم ان ذلك شرط وليس به لان السبب في ذلك هو كون العين واللام
من جنس واحد وكون الواو والياء متطرفه بعد الضمه في الاسم المتمكن مطلقا وكان
الوجه عدم تقييده بذلك **فان قلت** فلا اصل في نحو ادعو نحو ظبيهم في الاسماء

عليه م

قلنا لا داعية الى الالتباس لان كل واحد من يفعل بكسر العين وضمها اصل على حدة وترك الضم الى الكسر مما يفضي الى الالتباس في تقبل الافعال دون الاسما قوله

يسمى واحد في قبيل الافعال

افعل فيها وافعل فيها اي في المجموع لان قوله جمعا يصح اراده المجموع على انه اسم جنس فصح عود الضمير اليها بتلك الاعتبار وان كان ذلك المعنى مثرا ذا اولا وعلى نحو ذلك حمل قوله اذا نزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا قوله للضبط والمناسبة اي لم يجعل كل واحد من الجنسين اصلا للضبط ولم يعكس للمناسبة والمناسبة هنا من الوجهين والمصنف لم يتعرض لذكر الوجه الاول لظهور امره وانما تعرض للوجه الثاني وهو كون العذر في ترك ما ترك التشريان ذلك انه اذا افرد المضاعف على افعل بضم العين ثم سكنت بنقل الحركة الى الفا للادغام كان ادخل في المناسبة من ان يقدر الاعص بضم الفا وسكون العين اما لانه لم يعهد نقل الحركة الى اللاحق واما لان الداعي الى تسكين العين في المضاعف لاجل الادغام اقوى منه الى تحريك العين في غير المضاعف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك لمكان اجتماع الهمزة والعين وهما من حروف الحلق في الاعص مع تحركهما قلنا لو كان لذلك لم يكن الامر كذلك في غيره من نحو ازمن وامكن قوله الى تحريك العين من صلة الداعي كانه قال الداعي الى تسكين احد المتجانسين اقوى من الداعي الى تحريك العين فان قلنا اي يصح ان يجعل من صلته ولفظ الداعي مذكور مرة وقد قرن به الى مرة فكيف يصح ان يقرن به اخرى قلنا لا نسلم انه مذكور مرة بل ذكر مرة بصريح اللفظ واخرى بالكناية قوله معه طرف مستقر وحال من قوله منه كما في قوله تعالى كما اغشيت وجوههم قطعا من الليل مظلما قوله اقرب حصولا غير مناسب لان الداعي حاصل فلا وجه لقوله اقرب حصولا فان قلت كل واحد حاصل لكن احد اقرب قلنا لا نسلم ان كل واحد حاصل ولئن سلمنا ذلك لكن كون احد اقرب اما باعتبار الزمان او لغيره اما الاول فظ الفساد واما الاخر فلا بد من افادته لينظر في صحته فان قلت

اي الداعي الحاصل معه في قوله مع غير المضاعف تقرر ثم امل

لم لا يجوز ان يكون ذلك باعتبار الادراك يعني انه اقرب بالنظر الى التصور والتعقل قلنا بعد التسليم انما يصح حمله على ذلك ان لو كان له مدخل في التأثير

والترجيح على الداعي الاخر فان قلت انما قال اقرب لانه ليس بحاصل لانه متوقف على التقدير وهو قوله اذا افردت ساكنة قلنا هذا مما لا يغني من الحق شيا والجواب ان هذا وامثاله مما لا يرد بعد الاحاطة بالمعنى المراد من مثل هذا الكلام قوله وفعول جمعا كالعقود جمع عقد وغير جمع كالقعود مصدر قعد تفرع عليه فعيل وفعيل وهذا التفريع لا يختص بفعول فان كل واو مشددة في الطرف او ما لا كذلك اذا انضم ما قبلها تفرع عليه فعل وفعل الكسر نحو مدعي ومرمي الا ان في ذلك تفصيلا فان كان المفعول بابنا استوى الجمع والمفرد وان كان واويا فان كان المفعول جمعا فالقياس التفريع لان مطلوبية التخفيف في الجمع فوق مطلوبيته في المفرد وان كان مفردا فالقياس ترك التفريع وقد جا مخالفة القياس في البابين الا ان مخالفة القياس في المفرد لترسمه في الجمع وانما اورد مثالين نحو جلي وعصي في الجمع واورد مثالا واحدا في المفرد ولهذا ان فعول جمعا في المقوس الواوي والياي بخلاف فعول مفردا فانه لم يثبت في الياي وانما قال التفريب مما تقدم لمكان الفصل بين الضم وبين الواو والياء المتطرفين بخلاف ما تقدم ولقايل ان يقول لا نسلم انها تقريب مما تقدم وانما يكون كذلك ان لو كان فعيل بضم الفا وكسر العين اخف وهو ع والمرجع فيها تقدم الى الوجه الاخر وهو كون العذر في ترك ما ترك التشريف ولو قال والمناسبة من غير تعسف بها بقوله تقريب مما تقدم لكان اولى لانه يصح بكون المرجع فيها الى كثرة الاستعمال قوله والجمع الذي بعد الفه حرفان الى الاخر اما تفريع نحو دواب على دراهم فظ اذ دواب جمع دابة وفاعلة يجمع على فواعل واما تفريع نحو حوارى على غرط وذلك ان فعالي جمع لفعلان صفة وفعلان صفة لا يجمع على ذلك حتى يتفرع عليه هذه وكذا فعلان وانما يجمع على فعالين وليس بين الجنسين مناسبة فلا مجال للتفريع كما لا يجري التفريع من كتب وكان بل الوجه ان يفرع ما جا مضموم الفا تشبيها نادرا بالضمة وان ذهب بك الوهم الى الوجه الثاني معارضا فذكر ضعفه والى هذا اشار بقوله وحمل عند الضمة حول الندرة في امثلة الجمع اي في امثلة هذا الجمع لا في امثلة الجمع مطلقا فان الضمة ليست بنادرة في مطلق الجمع

علي ما مر منه آنفا

موى
قوله مع عدم لزومها مكانها ولقايل ان يقول عدم اللزوم لا يقدح في الاصالة الا
ان الكسرة في نحو محمد للبنت بلازمه مكانها مع انها اصل فان قلت الجمع الذي بعد الفه
حرفان بفتح الصدر ويكسر ما بعد الفه وهذا الجمع يحتمل ان يكون في الاصل كذلك فيحمل على
هذا التقدير للضبط والمناسبة قلنا ان ادعيت ذلك مطلقا فممنوع وان ادعيت ذلك
في غير فعلان صفة فمسلم قوله فتح للتخفيف قلنا لو كان الفتح انما صاروا اليه للتخفيف
لوجب ان يكون الفتح ماثنا في صورة ما من صور الجمع لفاعله من المعوض قوله فان
الساقط اي من الامثلة التي يجري فيها التفريع كثيرة ولكن لا يلزم ان يكون حصول
المرام متوقفا على استيفا تلك الامثلة وحصرها على انك ستشبع في النوع الثاني من
الامثلة التي يجري فيها التفريع ما تقضي عنه الوطر ان كان قد بقي لك وطر
ثم ذلك قوله النوع الثاني ذكر اولا ان الكلمة الداخلة تحت الاستقاق نوعان
اي الجوامد والثاني الافعال وما يتصل بها وهذا ليس على اصطلاح القوم
بل يقسم باعتبار الافراد على معنى ان بعض تلك الكلم جوامد وبعضها افعال وما يتصل
بها وهذا التنويع باعتبار التقدم والتاخر ولهذا جعل الافعال وما يتصل بها
نوعان وما عداه لك من الجوامد نوعا ثم قسم النوع الثاني باعتبار الافراد قسمين
وسمى كل قسم صنفا لانه لما انقسم الثاني اليهما ناسب ان يسمى صنفا ولو قال اولا
الكلم الداخلة تحت الاستقاق نوعان اسما وافعال والاول صنفان جوامد وغير
جوامد لكان انضباط الصحة قوله وهو ما يكون مقترنا بزمان قبل زمانك ولقايل
ان يقول اما ان يراد به اقتران اللفظ او معناه فان اريد الاول فغير صحيح اذ
اللفظ غير مقترن بذلك وان اريد الثاني فاما ان يراد مطلق المعنى او المعنى
المطابقي او المعنى التضمني مطلقا او التضمني بعينه وهو مفهوم المصدر ولا سبيل
الى واحد اما الى الثلاثة فظ واما الى الرابع فلذلك لعدم دلالة اللفظ على
ارادته وقوله زمان قبل زمانك يقتضي ان يكون للزمان زمان فان قيل
اريد به معنى ثانوي قلنا لو كان كذلك لم يكن لانتصابه وجه لفوات المعنى
المقتضي للنصب اذ ذاك وقد استقصينا الكلام في شرحنا للكافية قوله منها
هذه الثلاث وانما كانت الاصول بلانا لان الاخر بني على الفتح لخفته وبني الاول

سمي الكلمات

النوع

على

على الفتح ايذانا بالبنا للفاعل وكانت للعين احوال اربعة الا انه نزل السكون
لاستلزام معاني الافعال للحركة غالبا فناسب ان يكون على الحركة تخفيفا للمناسب
قوله قوانين هذا الفن المراد بالقوانين الجهات التي يرجع اليها في الحكم عليها
بالاصالة مثلا ان يقال لكل منها شايع لو كان فالوجه ان يكون اصلا او يقال كل منها باب
على حدة فعل بضم العين لافعال الطبايع ونحوها مما يكثر فيه الالوان والعيوب واما
فعل بفتحها فهي لمعان لا تنضبط سعة وكثرة فكان الوجدان يكون كل منها اصلا او
يقال كل منها غير مشروط باعتبار راجع الى اللفظ كما في شذ وقال فيكون كل منها
اصلا وعلى هذا يجب ان يكون هيئة ضرب بالبنا للفاعل اصلا وما ذكر من انه معلول
والمعلول متاخر فناسب رعاية هذا القدر في اللفظ يقتضي ان يكون هيئة
ضرب بالبنا للفاعل غير اصلية لانه مركب من المصدر والزمان والمركب متاخر
فناسب رعاية هذا القدر في اللفظ على ان المرجع في الاستقاق على رايه الى رد الاعم
الى الاخص فيكون كل واحد من ضرب بالبنا للفاعل والمفعول مشتقا من الضرب
فيكون كل من الهيئتين اصلا لان كلا منهما للتنويع قوله اصولا منصوب على انه تمييز
لا حال لان المقصود ان هذه القوانين يقبل اصالتها واذا حمل على التمييز حصل
المقصود قصدا واذا حمل على الحال حصل ضمنا فالوجه ان يحمل على التمييز لان سوق
الكلام لذلك ولقايل ان يقول لو كان القصد الى ارادة التمييز لقيل اصالة لانه
ح يكون تمييزا عن ذات مقدرة باعتبار ان قول القوانين لهذه الهيئات يحتمل
ان يكون من جهة الاصالة ويحتمل ان يكون من جهة غيرها فلو كان القصد الى
التمييز لقيل اصالة ولو حمل على الحال لم يلزم سوى انه يحصل المقصود ضمنا وهو
غير قادح قوله ولا مانع والمانع هو عدم المساواة وقيل هو الخروج عن الاعتدال
بواسطة توالي اربع حركات كما في نحو علبط وذلك فايت فيما نحن بصدده قوله واذا
اريد بنا وهما واذا اريد بنا الماضي لكان اولى لان تقرير الكلام على ما قال واذا اريد
بنا هذه الهيئات وهذه الهيئات مما لا يبنى للمفعول وما ذكر صحيح بالنظر الى المواد
وهذه الشرطية اتفاقية لان هيئة المبني للمفعول بحسب الوضع قوله فهذه الهيئة
اي التي بضم الفا وكسر العين وما سواها مما عدا من الهيئات لما فرعها الضبط والمنا

ولو قال

شبه

على الاول الثلاث تارة بمرتبة واحدة فيما كان مبنيا للفاعل واخرى بمرتبتين فيما كان مبنيا للمفعول لاجرم عددنا الاصول تلك الاول لا غير وقوله فهذه الهيئة وما عطفت عليها مبتدا والجملة الشرطية اعني قوله لما فرعنا مع جوابه خبر ولقائل ان يقول قوله لما فرعنا يقتضي ان يكون الجميع مفرعة تارة بمرتبة واخرى بمرتبتين لان الكناية ترجع الى الجميع فيكون التي حكم عليها بالفرعية بمرتبة هي بعينها محكوما عليها بمرتبتين وذلك ظاهر الفساد ويمكن ان يقال انه انما حكم على مجموع الهيئات نظرا الى الافراد بانها مفرعة بمرتبة بالنظر الى بعض الافراد وبمرتبتين باعتبار غير تلك الافراد وبهذا خرج الجواب عن قوله فيلزم ان يكون التي حكم عليها بالفرعية بمرتبة هي بعينها محكوما عليها بمرتبتين او نقول انما يرد هذا ان لو لم يكن ذلك في قوله فيما كان من ذلك اشارة الى ما سواها على معنى ان ما سواها ان كان مبنيا للفاعل كان فرعا بمرتبة وان كان مبنيا للمفعول كان فرعا بمرتبتين وح لا يكون قوله هذه الهيئة داخلا في هذا الحكم فلا يرد فان قلت لا نسلم ان ما كان مبنيا للفاعل من ذلك مفرع بمرتبة مطلقا الذي نحو نعم بكسر الفاء وسكون العين مفرعا على كسرهما بحكم التدريج لان الاصل في الرد ذلك ما امكن ولا نسلم ان ما كان مبنيا للمفعول من ذلك مفرع بمرتبتين مطلقا الذي نحو قيل مفرعا على قول بكسر القاف وسكون الواو وهو على قول بضم القاف وكسر الواو وهو على فعل قلنا كل واحد من الهيئات الثلاث التي هي فتح الفاء مع سكون العين وكسرها مع سكونها وكسرهما في نعم مفرعة على نعم بفتح الفاء وكسر العين لان الهيئة بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين مفرعة على الهيئة بكسرهما لانها اقل وقوعا وانما يصار في الرد الى التدريج عند وجود المناسبة وكذا الكلام في قيل فان الاصل قول ثم تسكن الواو لا غير فيقال قول او يقال بالمقلب قيل من غير ان يكون احدى الهيئتين مفرعة على الاخرى لعدم المناسبة فان قلت سلمنا ان قول وقيل بالضم والكسر الحاصلين فرع على قول بضم الفاء وكسر العين لكن الاشمام فرع على الضم قلنا لا نسلم بل كل واحد فرع على ذلك فان قلت الاصل في الرد ان يكون على التدريج قلنا بعد تحقق المناسبة فان قلت

مستلزما
قوله لما فرعنا للضبط عددنا الاصول تلك الاول انما يصح ان لو كان تفريعها لاصالتها وهو ممنوع قلنا المدعى استلزام ذلك لانحصار الاصالة في تلك الاول وذلك محقق لانه اذا ثبت ان تلك اصول ثم اذا ثبت ان غيرها متفرع لزم انحصار الاصالة في تلك الثلاث بالضرورة قوله لتركها الى سبب الادغام اي لترك الحركة الى السكون الذي هو سبب الادغام لان الادغام مما يتوقف عليه بناء على ما اختاره من مذهب ابن جني من تسكين المعتل ولا ولذا سبب الخفيف وهو ظ قوله اللازم لمراعاة الاصل اي لو روعي الاصل لزم الثقل المتضاعف اما في صورة المثلين فظ وذلك انه لو قيل شدد بفك الادغام لزم اجتماع المثلين مع الحركة وكل واحد من الثقل على ما يرى فتضاعف الثقل وكذا لو روعي الاصل في قال لزم حركة حرف العلة مع حركة ما قبله فلزم تضاعف الثقل وكذا في نحو غصر لو روعي الاصل لزم اجتماع الحركتين والجمع بين الضم والكسر فلزم تضاعف الثقل فلما استلزم مراعاة الاصل الثقل المتضاعف رفض التحريك الى الاسكان تحرزا عن تضاعف الثقل قوله من تسكين المعتل بيان لما ذهب اليه ابن جني من انه اذا اريد اعلال المعتل اي ابداله يتوسل اليه باسكانه اولا وقوله ثم من اعلاله بعد وقوله فيما سبق ان ابدال حروف اللين والهمزة بعضها من بعض تسميه اعلالا لا يرد بان ان تسكين المعتل ليس باعلال عند المصنف قوله غير عارضة لانه اذا كانت عارضة لم يستثقل ذلك الاستثقال قوله المتضاعف نقله اي تضاعف تحرك ما قبله ويكون ذلك التحرك في هيئة كثرة الدور فان قلت لا نسلم ان لكثرة الدور اثرا في ازدياد الثقل قلنا بدليل انه اذا كثر الشيء في كلامهم اكثروا التصرف فيه او نقول لكثرة الدور تاثير في مطلوبية الخفيف قوله حركة لا في حكم الساكن لو قال لا في حكم السكون لكان اظ وقد احترز به عن نحو عور فان ما قبله متحرك حركة في حكم السكون على ما يأتي تقديره قوله خاليا عن المانع ولقائل ان يقول قوله خاليا عن المانع يغني عن قوله حركة لا في حكم السكون مانع ايضا قوله لقوة الداعي الى تسكين المعتل وهو مطلوبية الخفيف قوله ولين عريكة الثاني اي وسهولة اعلاله بعد الاسكان لان حذف

وكذا سبب الاعلال الذي يتوقف عليه عامله

تسمية تاثيرا

لان كونه في حكم السكون مانع

الواحد اسهل من حذف المجموع دفعه والى هذا اشار بقوله لا رياضه بالاول ولقايل ان يقول لا نسلم قوه الداعي الى الاول بل قوة الداعي في ازاله الثقل الناشي من مجموع الامور التي ذكر من كونه متحركا حركه غير عارضه متضاعفا ثقله بتحرك ما قبله مع كون ذلك في هيئه كثره الدور على ان لقايل ان يقول من الابتدا انما يصح ما ذهب اليه ان لو لم يكن ذلك في اصل الوضع وهو ممنوع لجواز ان يكون الواضع قد اختار في الوضع قال ابتدا دون قول ـــــ حيث علم انه لو وضعه بالواو متحركه كان مستثقلا فترك الواو الى الالف لا انه وضعه اولا متحركه الواو ثم حذف الحركه ثم ترك الواو الى الالف ويمكن ان يقال المراد من ذلك انه علم ابتدا ان الواو يكون الحركه اللازمه عليها مما يستثقل فحذفها عن درجه الاعتبار ثم لما كان هناك نوع من الاستثقال مع الالتباس تركها راسا الى الالف وعلى هذا الا يكون لقوله لا رياضه بالاول مفهوم محصل قوله تكون حركه ما قبل الواو في حكم السكون اذ الاصل ان يكون الالوان والعيوب في باب افعل وافعال لانهما لم يوضعا الا لذلك وكانا اصلا بهذا الاعتبار كما ان الفعل من التجانس اصله ان يكون على تفاعل لانه الغالب عليه فكان اصلا بهذا الاعتبار فان قلت العين في عور ساكنه حكما من حيث انها ساكنه في اعور بخلاف التا في اجتوروا حيث لم يكن ساكنه في تجاوروا اذ الساكن قبل الواو في تجاوروا هو الالف وفي اجتوروا هو التا فاني يكون حركه التا في حكم السكون قلنا المراد بذلك ان الواو في اجتوروا مسبوقه بساكن تقديرا من حيث ان الاصل فيه ان يكون واردا على تفاعل والى هذا اشار بقوله وسيوضح لك هذا في خواص الابنيه ولقايل ان يقول انما يصح ذلك ان لو كان فعل مختصا بغير الالوان والعيوب بل كان الوجه ان يعل نحو عور لتقدمه ووجود العله فيه ثم يحمل عليه نحو اعور لما في ذلك من عكس القصه وهو حمل المجرد السابق على المزيد فيه واتباع المقدم للمتاخر وحمل عليه نحو اعور [illegible] فان قلت في ذلك اعتبار لجانب المعنى ولو اعل نحو عور كان هناك اعتبار لجانب اللفظ قلنا هذا ظاهر الخلل قوله دعوا ورحيا كل واحد في الاصل فعل اذ الاصل دعاو ورحي لكنه رد الى الاصل عند اتصال الف الاثنين لئلا يلزم ما ذكر قوله لا انضبط كثره لان في امثال ـــــ دعوا ورحا كثره وانما قال رحا ولم يقل رحان تحرزا

فصار الجعل حرف واحد [illegible]

المدات في [illegible]

عن حذف النون بانه لا يلزم الالتباس بواسطه النون فصار للمسافه قوله لامتناع قلب الف اشي لانه ابطال للكلمه بالكليه او تغيير للعلامه او مفض الى الالتباس قوله لبعد حذف الاول جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لماذا يلزم تحريك المد ولم لا يحذف الاول ـــــ اما لانه اصل لكونه بدلا عنه واما لان الثاني يقرب من الطرف فحذف الاول بعيدا ولان في جواد وطويل وعجوز بعد اعلال الحروف يكون بمنزله الحروف التي جعلت همزه في رسايل وصحايف وعجايز في انها مدات زوايد مسبوقه بالف ولو حذف الاول لزم ترك المناسبه مع ان حذفه يودي الى الالتباس لانه لو حذف الاول فيقال في جواد بعد الاعلال جاد وفي طويل طيل وفي عجوز عجز ولقايل ان يقول قلبها همزه بنا على نحو صحايف غير ظاهر لمكان الفرق لان المده هناك مسبوقه بالف زايده وهنا باصليه او لان المصير الى قلبها هناك همزه لتحصيل الفرق وههنا يفضي الى الالتباس كما كشف سابقا على الاخر قوله وكذا دون نحو تخشين قد اشتهر فيما سبق الى وجهه وعسى ان يعود الى اعادته اذا افضت النوبه الى الكلام في الفصل الثالث ان شا الله تعالى قوله دون قوى لانه لو قيل فاي بواسطه الاعلال لوجب ان يقال نعاي بحكم الاتباع لكن الثاني مرفوض اجماعا ولقايل ان تمنع الملازمه بانه انما يجب ذلك ان لو لم يكن ثمه مانع من الاتباع والحمل على الماضي ولم لا يجوز ان يستغني بمقوي عن يقاي كما استغني بيحي عن يحي وهي العله بعينها في الاحتراز عن ان يقال قويا لا دغام وارعوو ولقايل ان يقول لا نسلم ان المانع هو هذه العله بعينها بل المانع عن الادغام هو كون الاعلال مقدما على الادغام في باب الاعتبار على ما عرف في موضعه ولما اعل الواو الاخيره لم يبق هناك اجتماع المثلين فلا سبيل الى الادغام واما ارادا ارعوا فانما يستقيم ان لو كان الاصل ادعو وهو ممنوع لجواز ان يكون اصله ارعوي باليا والمرجع في الجواب الى تكرار اللام قوله وكذا في استضعفا فحي حيي انه لما كان يلزم من الادغام في حي الادغام في يحي ودفع البنا استضعف الادغام في الماضي ولقايل ان يقول لا نسلم ان الادغام في الماضي مستضعف وهو ماخوذ به في القران وفي كلام الفصحا ولا نسلم انه يلزم من الادغام ثمه الادغام

في المضارع والا لزم امتناع الادغام في الماضي **فان قلت** لا نسلم ان استضعاف الادغام في حي لذلك ولم لا يجوز ان يكون اليا الاخيرة بدلا عن الواو كان الاوضح ترك الادغام في رسا بقلب الهمزة يا **قلنا** ليست من الواو ولان اصل الحيوان حييان والا لزم ما ليس في كلامهم وهو ان يكون العين يا واللام واوا **قوله** وعند اصحابنا يعني ان المانع في قوى وطوى اداوه الى ما ذكرنا من المحذور وعند الاصحاب اداوه الى الجمع بين الاعلالين وهذا انما يصح في طوى ان لو كان اصله طوو وهو ع **قوله** ولا تنافي بين هذا وبين الاول لجواز ان يستدل بدلايل متعددة على حكم واحد **فان قلت** لا نسلم انه لا تنافي وذلك انه اذا كان ذلك ثابتا بهذا لم يكن ثابتا بذلك والا لزم اجتماع علتين على معلول معين وهو ممتنع **قلنا** ذلك في العلل الحقيقية لا فيما نحن بصدده من المناسبات **ولقايل ان يقول** لا نسلم صحة ما ذهب اليه الاصحاب وانما يصح ان لو كان الجمع بين الاعلالين مرفوضا في كلامهم وهو اكثر من ان يحصى لاشتراكه الامر من حوى يحيى والمصغر نحو احوى بقلب الواو يا فان الجمع بين الاعلالين غاية مطرد **ويمكن ان يقال** انما يرد هذا ان لو كان الحذف من قبيل الاعلال وهو ممنوع لجواز ان يكون المراد بالاعلال عندهم ابدال حروف العلة والهمزة بعضها من بعض كما هو راي المصنف **قوله** وكذا دون العور لمانع وهو الاخلال بما يجب **فان قلت** الاخلال من لوازم الاعلال فكيف يكون مانعا وكذلك في قوله لمانع وهو نقض الغرض فان نقض الغرض من لوازم الاعلال فلا يكون مانعا **قلنا** لا يرد هذا بعد الاحاطة بالمقصود لان المعنى هو انه لو اعل لزم الاخلال بما يجب واللازم واجب الانتفا فيكون المرجع عند التحقيق في المانعية الى انتفا اللازم مما يمنع الملزوم **قوله** واضح حيث كان الفعل عندهم اصلا والمصدر متفرعا عليه واتباع الفرع الاصل من المناسبة بحيث لا يخفى واما على مذهب البصريين فغير واضح وتوجيهه على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا الى ان المصدر اصل والفعل متفرع عليه وقد سبق الكلام في ذلك فلا نعيده **فان قلت** افراد نحو العور بالذكر ليس كما ينبغي لانخراطه في سلك عود ويكون حركة ما قبل الواو في حكم السكون كما في الفعل حذو النعل بالنعل **قلنا** افرد بالذكر باعتبار ان فيه مانعا سوى ذلك وهو وجوب اتباعه الفعل **قوله** من التنبيه على الحركة والاضطراب في مسماه **فان قلت** لا نسلم ان ترك الاعلال ثمة لما ذكر والا لزم ترك الاعلال في نحو سار ومشى **قلنا** يحكم المناسبة ولا يلزم من ترك الاعلال في الاسما ترك الاعلال في الافعال لمزيد قوة الداعي الى الاعلال في الافعال لما ان مزيد الثقل **فان قلت** انما يكون منبها ان لو كان منحصرا في صور الحركة والاضطراب **قلنا** لا نسلم انه انما يكون منبها ان لو كان منحصرا لجواز ان يكون بين توالي الحركات في مثل هذه الاسما وبين التنبيه على ذلك المعنى لزوم بين **فان قلت** انما يصح ذلك ان لو كان الحركة في مسمى الجولان والحيوان وليس كذلك اما في الجولان فان الحركة عين مسمى الجولان بعينه فيكون مطلق الحركة فيها واما الحيوان فان الحركة في مسماه باعتبار انها من لوازمه وان كان الاستلزام اكثريا وان اريد الحركة بالقوة كان الاستلزام كليا **قوله** والاستقرا الحقيقة لانه بواسطة الاستقرا تحصل الاحاطة بحركات جميع متواليه الحركات من الاسما التي في معناها معنى الحركة من نحو الجولان والحولان والنزو فيحصل الظن بان توالي الحركات انما كان لمكان الحركة في معناها ولا نعني بالتنبيه سوى ذلك **قوله** والموتان من حمل النقيض **فان قلت** لما ذا لم يتعلل الفضيه بان يعلل الموتان ثم يحمل عليه الحيوان **قلنا** المرجع في الاعلال الى مجرد التخفيف وفي ترك اعلال الحيوان وحمل الموتان عليه اعتبار معنوي وهو اعتبار التنبيه اولا ان الحيوان من الحيوة والموتان من الموت والتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم والملكة مقدم في الاعتبار **ولقايل ان يقول** كان يجب ان لا يحمل الموتان عليه لانه يخل بالغرض لانه ح لا يبقى توالي الحركات مختصا فلا يكون منبها على ما ذكر **قوله** وهو ان النقيض غالبا متلازمان المراد بالنقيض المتقابلان من الضدين وما يتصف بهما والمتضايفين فان التلازم بين هذه المتقابلات لا بين النقيضين **قوله** غالبا لانه قد يغفل الانسان والا لم ينفك عن احد النقيضين بعد تصوراتهما **قوله** وستوقفك على سبب تلازمهما في المعاني وذلك ان الضدين بمنزلة المتضايفين نظرا الى معنى التضاد لان كل واحد من الضدين من حيث انه ضد معقول بالقياس الى الاخر وانما كان غالبا لا مطلقا لانهما في نفسهما من

قبيل المتضايفين وهذا انما يمشي في الحيوان والموتان اذا كانا من قبيل المتضادين لا من قبيل الملكة والعدم فان اللزوم الذهني من جانب واحد من الملكة والعدم **قوله** والخطور المعين اي خطورهما حين ارادة الوضع ان كان علة فقط وان لم يكن علة كان تاثير جميع ما يتوقف عليه الوضع لا مع اعتبار هذا الخطور المعين في جملة ذلك متوقفا على هذا الخطور المعين بالضرورة فيكون هذا الخطور المعين علة تامة لان تاثير جميع ما يتوقف عليه الوضع لا مع اعتبار هذا الخطور المعين بالضرورة فيكون علة تامة على معنى انه اذا وجد وجد بالضرورة ذلك والا لم يوجد فيستحيل انفكاكها عن معلولها وهو علية تلك العلة وتاثيرها **فان قلت** قوله مثلا زمان في الخطور فيشترك ان فيه ظ في ان المراد هو مطلق الخطور لان التلازم والاشتراك في ذلك لا في غيره وقوله والخطور المعين اما ان يراد به الخطور المشترك او غيره فان اريد الاول فلا نسلم انه علة لعلية تلك العلة **قوله** بدليل دورانها معه وجودا وعدما **قلنا** لا نسلم انها دارت مع مطلق الخطور وجودا وعدما ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه صالح للعلية وهو ع **قوله** لامتناع انفكاك العلة التامة **فان قلت** لا نسلم كونها علة فضلا ان تكون تامة **قلنا** المراد به خطورهما حين ارادة الوضع وتم على ما قررنا **ولقايل ان يقول** انما تم على تقدير ان لو كان الواضع غيره تعالى ولئن سلمنا ذلك لكن لو كان الاشتراك في الوضع مما يقتضي صحة حمل النقيض على النقيض لصح في جميع المواد لمكان الاشتراك في الوضع ولئن سلمنا ذلك لكن معارض وذلك ان الارادة ان لم نسلم لونها علة في الوضع المعين فلا بد من ان يسلم توقف تاثير علة ذلك الوضع عليه الى اخر ما ذكر واذا كانت الارادة علة للوضع المعين لم يكن الخطور المعين علة **قوله** هذا ما يليق بهذا الاصل وهو حمل النقيض على النقيض من تقريره بما ذكر له من المناسبة **قوله** ونظير الحيوان والجولان الصورى **ولقايل ان يقول** كان الكلام ان يجمع بين الجمع ثم يعقبها بما ذكر من المناسبة لاشتراكها في العلة اعني فيما ذكر من المناسبة وكانه انما فصل لمكان الفرق اذ الحركة في الصورى ليست مثلها في الحيوان والجولان **ولقايل ان يقول** لم لا يجوز ان علة عدم الاعلال في صورى

في ذلك متوقف على هذا الخطور المعين تم

ولقايل ان يقول

لكونه

لكونه منفردتا على صورى **قوله** وهو اخر الوجوه اشارة الى ضعف هذا الوجه وتنبيه على انه انما يصار اليه اذا لم يكن هناك وجه غيره لانه بمجرده يستلزم الترجيح بلا مرجح وانما يقوى ان لو انضم اليه وجه التخصيص ليحصل التردد **ولقايل ان يقول** انما يصح ما ذكر ان لو لم يكن الاصل معلوما بواسطة الاستقاق لانه من قاد يقود لان المنقض منه ينقاد الى القصاص **قوله** قريبا يعدم باعتبار اشتراكهما في معنى النسبة **ولقايل ان يقول** انما يكون منهما ان لو كان ترك الاعلال مختصا بصورة النسبة على الاصل **قوله** في مساق الحديث الى اخره اشارة الى ما سبق من ان اعلال القود انما ترك اتباعا للمصدر الفعل وهذا مما يدل ان الفعل اصل في الاعلال ويحتمل ان يراد ما يذكر في اثناء النوع الثاني وقيل ان يتعرض له وصى بالتنبه ليتمكن في ذهنه فضل تمكن اذا شرع في الكلام فيه **قوله** وهو ان يعل وان فات شيء من المذكور فيه نوع مساهلة لان قوله وان فات شي يقتضي ان يكون الاعلال الفرعي باتا على هذا التقدير وعلى خلافه لانه انما يقصد بمثل التركيب ان الحكم ثابت على كلا التقديرين ويتعرض لثبوته على التقدير الابعد ليجيء الاخر بالطريق الاولى كما يقول الرمك وان لم يكرمني وكان المناسب ان يقال وهو ان يعل وقد فات شي من المذكور **قوله** وهو الغالب اي فوات حركة ما قبل المعتل **فان قلت** انما يصح ما ذكر ان لو ثبت الاعلال الفرعي في صوره ما بدون تحرك ما قبل المعتل **قلنا** بل يصح اذا كان ثابتا في جميع صور الاعلال الفرعي او في اكثرها نظرا الى فوات غيره مما عدد ح **قوله** او فوات ما بعد المعتل غير مده **فان قلت** ليس هذا شيئا من المذكور حتى يقال فات شي من المذكور **قلنا** انتفاء المانع شي من المذكور فاذا وجد المانع فقد فات شي من المذكور **فان قلت** كان الوجه ان يقال او وجد عدم المانع **قلنا** لما كان فواته منحصرا في ذلك خصه بالذكر **قوله** غير مده حال من المستكن في الظرف المستقر اعني بعد المعتل ومن الموصول وهو عبارة عن الحرف وفواته بان يكون بعد المعتل مده فانه اذا كان هناك مده فات عدم المده بالضرورة **قوله** لتفرعه اي وهو ان يعل لتفرعه فيه نوع مساهلة لان

هذا

سمع ان يقول

الضمير في يُعل للعتل وَالضمير في لتفرعه لما فيه الحرف الذي يُعل ولم يسبق له ذكر
وَان حصل بعوده الى الحرف الذي يعل لم يستقم لان الحرف ليس بمتفرع على ما هو
اصل ويمكن ان يقال ان اردت ذلك مطلقا وهو انه لم يسبق له ذكرا صلا فممنوع
لسبق ذكره ضمنا وانما كان الثلاثي المجرد اصلا لان ما عدم من الامور المعتبرة في
باب الاعلال موجودة فيه مع ان مطلوبيته التخفيف فوق مطلوبيته في الاسما لكان
مزيد الثقل في الفعل وكان اصلا لذلك على انه لولا لتفرعه على ما هو اصل
في الاعلال وهو ما استجمع فيه القدر المذكور لكان ناظرا لقوله الاعلال
نوعان اصل وهو ما استجمع فيه القدر المذكور وَالباقي فرع على ما تقدم ولانه لو
كان الاصل هو الثلاثي المجرد لم يمكن الاعلال في نحو دار اصلا نظرا الى هذا ولا
فرعا على بعضه وهو ان يعل مع فوات شي من المذكور ولانه لولا ان نحو دار مفرعا لكان
جمعه مفرعا ايضا لان المفرع على المتفرع متفرع فلا يجب ان يعل نحو ادور بنا على
قوله ولان نحو دار انما اعل لتفرعه على مفرده ولم يعل نحو طوال لتفرعه على طويل
واما نحو ادور فلم يعل للمانع وهو اداوه الى الالتباس قوله المجرد ومعنى المجرد
من حيث المعنى هو ما لا يكون معناه متخذا من باب افعال بان يكون من
الالوان والعيوب فاقال عن مجرد صورة وعور غير مجرد معنى ولذلك
فصل بقوله ونحو عور لان عدم التجرد فيه بالنظر الى المعنى وفي اقال بالنظر
الى اللفظ قوله لتفرع الاول على الاسما ولقايل ان يقول لا نسلم ان عدم الاعلال
في الاول من حيث انها متفرعة على الاسما بل انما لم يعل هذه لتفرع البعض منها
على ما ليس من الاعلال في شي ولوجود المانع في البعض منها وهو ما ذكرناه من
ادايه الى الالتباس فان قلت لولا ان ذلك مانعا لا امتنع نحو دار من الاعلال
قلنا انما يرد هذا ان لو كان الالتباس مما يحصل بالاعلال دون الاخلال به
ولئن سلمنا ذلك لكن الفرق واضح لجواز ان يحتمل الالتباس في صورة قوة الداعي
الى الاعلال وهو ما استجمع فيه القدر المذكور دون غيرها فضلا
عن الفرق قوله وتمام الحديث ينبهك على شانه اي سوق الكلام الى اخر الفصل
مما ينبهك على امر التفرع من سبب للاعلال والمرجوع اليه في دفع المانع بانفراده

فيه جم

صورتي جم الله

انه جم الله

او بضميمه قوله هو الاصل عندي وعند المتقدمين هو الاتباع لما استجمع فيه
القدر المذكور ابتدا او انتها فان قلت لولا ان التفرع هو السبب لما اعل نحو
ديار ولم يعل نحو طوال قلنا ليس الكلام في ذلك وانما الكلام في ان الدافع
للمانع هو ذلك التفرع فلا معنى لما ذكرت قوله اللهم الا فطمع غير متوقعه لان
ايراد اللهم انما يكون اذا كان المستثنى نادر الوقوع وصور الالتباس اكثر من ان
تحصى لان نحو سيار ونحوه قياس مطرد حتى ان التفرع هو الاصل بانفراده وانما
الا اذا كان المانع الالتباس فانه ح لا يكون هو الاصل بانفراده بل لا بد معه
من ضميمه حتى يقوى على الدفع وانما احتيج الى التقوية في صور الالتباس لتعاضد
المانعين بمنافرتهما لاقلها تعاضدا احتيج الى تقويته فضلا من حق التناسب قوله
كما في نحو اعوار فان قلت لا نسلم وجود ما ذكر من التفرع على الثلاثي المجرد صورة ومعنى
فيه قلنا ليس القصد من التمثيل ذلك بل مجرد تصوير اكتناف الساكنين المعتل
قوله واعور ايضا انما قال ايضا لمكان الفصل لان الساكن المتاخر مدغم والمدغم
والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد فكان كانه متحرك بذلك الاعتبار وانما فصل
بناء على ان اصله اعوار قوله فانه منقوض وانما قال فانه لئلا يتوهم ان ذلك
مختص بمخيط وانما قيل بان مفعلا منقوض من مفعال للضبط والمناسبة قوله
وقوال ايضا انما قال ايضا للفصل لان المعتل في الصور السابقة مسبوق
بساكن غير مدغم وفي نحو قوال بمدغم فلما افترق البابان فصل وانما لم يوخر بياع لئلا
يتوهم الاختصاص فان قلت هو مشترك الالزام لمكان توهم الاختصاص
بقوال قلنا سندفع بعطف بياع عليه قوله في اصول المكتنف المكتنف هو
المعتل واضافة الاصول اليه لادنى الملابسة لانها اصول ما فيه المكتنف
بطريق الاقامة والمراد بالاصول هي الاوضاع الجزئية التي هو متفرع عليها
نحو قام واقام واستقام وتسميتها اصولا بالنظر الى باب الاعلال لا بالنظر الى
الاشتقاق قوله وستعرف تعليله كانه قبل الاقامة من صور الالتباس لان
اصلها اقوامة وانما قلنا ان الاعلال في اصولها متوارث لانه متفرع على اقام
واقام على قام وكذا المقول متفرع على قيل وقيل متفرع على قال بخلاف نحو تقوال

واقع جم الله

عن جم الله

فانه جم الله

فانّه ليس هناك اصول وبخلاف نحو يقوم فان من اصوله قوم وهو غير معل واذا لم
يمكن الاعلال في جميع اصول المكتنف اعل اتباعا لاصولها جمع لئلا يلزم المخالفه
بينه وبينها مطلقا **قوله** ان الاصل اقوامه **وللقايل ان يقول** لا نسلم ان الاصل
اقوامه بل الاصل اقوام فاعل ثم حذف وعوض عن المحذوف التا وانما قلنا ان
الاصل اقوام للضبط والمناسبه كما ذهب المصنف الى ان اصل مفعل ومفعله
مفعال بنا على ذلك **قوله** اولكون التصحيح من الاستثقال اعلى مع الجمع لاجتماع
ذلك في مقوول لكون الاعلال في اصوله متوارثا ايضا كما ذكر **قوله** اوكان
المانع امتناع ما قبل المعتل من التحريك وانما احتيج الى تقويه الدافع اذ اكان كذلك
لان الاصل في الاعلال الفرعي اذا سكن ما قبل المعتل ان ينقل حركته الى ما قبله
لئلا يلزم كثره حذف وذلك انه لو لم ينقل لزم حذف حركته وحذف سكون ما
قبله وحرفه ايضا في الجمله فلما قوي المانع احتيج الى تقويته **قوله** كنحو ما وحدت
الى الجر انما قال اسمي فاعلين لعين هنهما لاتحاد الصوره الفعليه والاسميه
خطا **قوله** وهي تحصيل الفرق ولو قال وهي طلب الفرق او قصد الفرق لكلّيته لكان
اولى وقيل انما قال مثلا تنبيها على ان الواجب على التصريفي ان يخرج جهه زايده
على التفرع اي جهه كانت من غير تعيين **اقول** وقد لغى هذه الفايده لنحو ما وحدت
فلم يكن به فصل احتياج الى الزياده **ويمكن ان يقال** انما قال مثلا تنبيها على ان ذلك
ليس بمنحصر فيما ذكر من الامثله ومثلا منتصب لقيامه مقام المصدر كانه قيل مثل
بهما تمثيلا **قوله** وهذا المعنى قد يلتبس ان لا يعلم ان هذا غيره ام هو ذاك بعينه
فان قلت كيف يلتبس تحصيل الفرق بعين التفرع وان اح عن الاخر حتى يجدا شيئا واحدا
قلنا بعد ان سيّئا واحدا بيانا انهما متحدان وان اختلفا في كفايه المقصود حيث
يصح ان يقال اعل نحو قايل لتفرعه على ما اعل ولم يعل نحو عاور لعدم تفرعه على ما لم يعل
او يقال اعل قايل دون عاور للفرق بين ما هو متفرع على ما اعل وبين ما هو
متفرع على ما لم يعل مقتصرا على ذكر التفرع ولا انضا الى حدوث الفرق وليس
الامر كذلك فان التفرع هناك ليس بانفراده مما يكفي بدليل ترك اعلال قاول
مع تفرعه على قال **قوله** او كان المانع الى اخره هذا داخل في الاستثناء

السائق يعني ان التفرع بانفراده يكفي في الدفع الا اذا كان كذا وكذا فانه مما لا يكفي
بانفراده ثم ان ذلك ينقسم الى قسمين اما ان يكون التفرع مع العرو كما هناك
او لا يكون وكل من القسمين واقع فالاول ما سبق والثاني هذا وانما لم
يعل اذا اتحصّن ما قبل المعتل بالادغام عن التحريك لان الاعلال يقدح في التخفيف
الحاصل بالادغام اذ لو اعل لزم المصير الى المهروب عنه وهو تحريك المعتل مع
ايضا الاعلال الى الالتباس في نحو جوّز وايّد **فان قلت** لا نسلم ان التفرع ثابت في
ايّد **قلنا** انه مزيد فيكون متفرعا على المجرد سواء كان مستعملا او لا وهو ممثل
لتصوير التحصّن للتفرع **قوله** وقوال وبياع ايضا انما قال ايضا لمكان الفصل
لان التحصن ثابت فيهما مع زياده وهو وقوع المده بعد المعتل وعدم لفظه ايضا
عن باع وفيما سبق يدل عليه والجمع بين قوال وبياع مع تاخير ايضا هنا يفيد الغرض
في الموضعين **قوله** كجدول وخروع **وللقايل ان يقول** انما يصح التعرض لهذه الامثله
ان لو كان لها مدخل في التفرع الذي ذكره وهو ع وانما يصح على قول المتقدمين فانهم
ذهبوا الى ان المرجح في اعلال نحو داك ان يكون موازنا للفعل ومخالفا باعتبار سوا
كان متفرعا على الفعل او لا وكان الوجه ان يعل نحو جدول لكنه منع عن ذلك
مانع وهو قصد المحافظه على الصوره الحاقه وانما قال وعليب ايضا لمكان الاخلال
فيه **قوله** او التنبيه هذا اخر الوجوه لا يصار اليه الا اذا لم يكن هناك وجه
اخر **على ان لقايل ان يقول** انما يكون منبها ان لو كان ترك الاعلال مختصا بصور التنبيه
ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو لم يكن الاصل معلوما بحكم الاشتقاق ولئن سلمنا
ذلك لكن انما يصح ان لو لم يكن هناك تحكم وهو الترجيح بلا مرجح **ويمكن ان يقال** انما لم
يعل نحو ما اقوله لجريه مجرى المثل والمثل مما لا يغير كما سيعرف وامّا اعل المفضل
لحمول عليه او لتضمنه معنى الحرف وهو الانشا والوجه في الباقي من نحو اغيلت
المراه لان الاعلال قد جرى فيه بدون ذكر المراه ولم يجر مع ذكرها فلذلك
قال اغيلت المراه مقرونا بذكر المراه **قوله** في اعله **فان قلت** كيف قال في اوله وبنفس
الزايد اوله **قلت** بناء على المراتب العرفيه **فان قلت** قوله يعتقب يقتضي ان لا يكون مضارعا
ما لم يعتقب **قلنا** لا نسلم لجواز ان يكون المراد هو الاعتقاب بالقوه **فان قلت** كل واحد

لان الاعلال قد جرى فيه بدون ذكر المراة ولم يجر مع ذكرها فلذلك قال اغيلت المراة م احمد

نسخه ان يقول

من يفعل ونفعل وافعل وتفعل كله على حدة ووضع بانفراده فانى تمشى هناك حدث
التعاقب **قلنا** لا نقدح ذلك فيما قلنا لان الاعقاب ح يكون بطريق الوضع **فان**
قلت انما يصح ذلك ان لو كان البعض مقدمًا فى باب الوضع **قلنا** يحمل على ذلك ليكون
الضبط على وجه التدريج وعلى هذا فكان الوجه ان يقال ثم ما اعقب بلفظ
الماضى لانه اذا كان بطريق الوضع فهو امر قد كمل فكان الوجه ان يوتى بلفظ الماضى
ولقايل ان يقول قد حصل المقصود وهو الامتياز بذكر اعقاب الزوايد المعهوده
فلا حاجة الى تعرض الاقتران مع انه يرد عليه ما مر فى تعريف الماضى **قوله** لشهاده
ما يستشهد وهو كون كل واحد من هذه الهيات شايعه كثيره الدور **قوله** والاصول
ثلاث **فان قلت** اطلق القول عليها بالاصاله وليس كذلك فان يفعل بفتح العين فى مضارع
فعل بفتحها غير مسلم اصالته وكذلك يفعل بكسرها فى فعل بكسرها ايضا نحو ورث يرث
فان الاصل الفتح لكن ترك الى الكسر ليتوصل به الى حذف الواو للتخفيف **قلنا** اطلق
تعويلا على ما مثل به من نحو يعرف ومن نحو يشرب حيث لا يتمشى الاطلاق على ان
التمثيل بنحو يتجر ليس كما ينبغى لانه مشروط بحرف الحلق وذلك يدل على الفرعيه ولانه
ذكر عقيب هذا ان هذه الهيه متفرعه لان الاصل ان يخالف عين الماضى وعين
المضارع وان لا يختلفا فى افعال الطبايع لمكان المناسبه لان الطبيعه لا تختلف
فناسب ان لا تختلف العين فيه ويختلف فى غيره قضاء من حق التناسب فكان
التمثيل بنحو يتجر غير مناسب **فان قلت** يفعل بكسر العين وفتحها ليس باصل على الاطلاق
بخلاف يفعل بالضم فانه اصل مطلقا فكان المناسب ان يقدم فى الايراد **قلنا**
لعله لمكان الاشتراك حيث ياتى للماضى بفتح العين بطريق الاصاله ايضا وانما
انحصرت الاصول فى الثلاث لانه انحصرت الافعال الماضيه فى الثلاث فانحصرت
هذه فيها ايضا وانما انحصرت الماضيه فى ذلك لانه التزم تحريك جميع حروفها
لمكان المناسبه لوجود الحركه فى مسميا تها عا البا والتزم فتح اللام لطلب الخفه
خصوصا فى الاخر ولزم فتح الاول اشعارا بالبنا للفاعل فبقى احوال العين ثلاث
فلهذا كانت الهيات الاصليه ثلاثا **قوله** واما ما بضم زايده وغير ذلك من
المضاعف والمعتل ولا يخفى فرعيتها لما مر من التقدير فى الماضيه منها وقد يقع فى

بعض

غير ح اهد

بعض النسخ وغير ذلك بالجر وهو صحيح لانه يكون عطفا على يطلب فيكون من امثلة ما بضم
زايده وغير ذلك من المضاعف مستل اللام مفتوح العين وليس كذلك وهو ظ
قوله كنحو يشد ويقول يمثل من مضموم العين فى المضاعف والاجوف
ويفر ويبيع من مكسورها ويعض وينام من مفتوحها وهنا قدم فى الايراد ما جا
من الفرعيه فى مضموم العين كانه مال الى الوجه الاول لانه فرع على ما هو مقدم
باعتبار وما ذكر من الوجه الاول **قوله** ويمد من المد لا من الامداد لان الكلام
فى مضارع الثلاثى المجرد وانما ذكر هذين المثالين منبهًا على ان الفرع كما
يجرى فى الماضيه تاره بموزنه واخرى بموزنين يجرى فى المضارع اذ الفرع فى يراد
ويرد بموزنين وذلك ظاهر انه ليس على ذكر ما مر فى الماضيه منها وانما لم
يتعرض للمعوض المبنى للفاعل لعدم تفرعه لكون البنا على حاله اذ هذه اللام بمعزل
من الاعتبار لان اللام تترك للاعراب كما ذكر **قوله** واما الرباعى المجرد فللماضيه
هيه واحده اصليه وانما لم يتعرض لما يتفرع عليه فى نحو وعى لانه قد علم ذلك
مما سبق فى الماضى المجرد وانما كانت الهيه الاصليه واحده لمكان الثقل بازدياد
الكلمه ولو استغنى بمثله بنحو دحرج عن بيان الهيه لكان اولى لكون الموزون مبتدا
معلوم الهيه **قوله** ولا خماسى للافعال اذ الاسما بالنظر اليها احف فاتسعت
دايره الاصول فيها فوق اتساعها فى الافعال والكوفيون على انه لا رباعى ولا خماسى
فى الاسما والافعال اصلا وقد مر ذلك فى صدر الكتاب

الفصل الثانى

فى هيات المزيد من الافعال اى المزيد فى البابين اى فى باب الثلاثى والرباعى
فيحسن ان يذكر من هياته الاصليه ليستعان بها فى ذكر بعض الاسما المتصله
بالافعال اذا اقتضت الوجه اليها كما يظهر ذلك عن قريب وانما لم يورد الفرعيه
هنا ايضا كما اوردهما جميعًا فى الفصل الاول لان الغرض من ايرادهما هناك
هو معرفه الطريق الى الاعتبارات الراجعه الى الهيات ومعرفه سلوكها وقد
حصل ذلك الغرض فلم يكن به حاجه الى ايراد الاصليه والفرعيه جميعًا وانما
ذكر الاصليه هنا لغرض اخر وهو الاستعانه بها فى ذكر بعض الاسما المتصله
بالافعال ولم يذكر الفرعيه لعدم الاحتياج اليه والى هذا اشار اليه بقوله

اذ قلت الفايده فى ذكرها وانما قال قلت لان الاعاده لاتخلو عن الافاده ولقايل
ان يقول كان الوجه ان يذكر الفرعيه ليستعان بها ايضا فى ذكر بعض الاسما المتصله
بالافعال لان هيه اسم الفاعل والمفعول فيما سوى الثلاثى المجرد على نحو
افعالها اصليه كانت او فرعيه ويمكن ان يقال ترك الاصليه تعرف الفرعيه فى
المضاعف والمعتل لان الكلام هنا على نحو الكلام فى المضاعف والمعتل هناك فلم
يحتج الى ايراد الفرعيه فى هذا الفصل قوله مضموم ما قبل آخره فى ذكر اسم المفعول وسان
هيته وذلك ان هيته المزيد فى الباب لم يعلم مما سبق لان الخير فيه ليس الا
نحو التغيير فيما سبق فاحتيج الى ذكره استعانه فى ذلك قوله المستوجبه للعداد
انما قال المستوجبه اما بنا على قوله فيحسن بذكر الاصليه لان العدة دين واجب
القضا واما احترازا عن تفعل نحو تمدرع فانه من عدم الاعتداد به بحيث لا يستحق
ان ينظم فى سلك التعداد قوله اذ اعرضت للزياده ومواقعها يعنى انها باعتبار
الزياده ومواقعها احدى وعشرون ولولا اعتبار موقع الزياده لم يكن لذلك
لان هيه نحو جلبب وبيطر وشريف وجورب ودهور واحده وانما تعد دينا بالنظر
الى الزياده ومواقعها على ما استقر عليه ارا الجمهور واى الحكم عليها بانها احدى
وعشرون بنا على قولهم لاحتمال ان يكون وراء ذلك ابنيه اخرى ومن لم يستقرى
بانه ليس هناك زياده والعامل فى اذ اعرضت معنى الاشاره الذى فى وهى
او يحكم عليها انها احدى وعشرون يعنى انها احدى وعشرون على هذا التقدير
والوجه هو الثانى وهو ان يكون العامل هو الحكم المستفاد من الجمل قوله
واما نحو جلبب فان اعتبر به انما قال هذا لان الالحاق فيما بينهم بالنظر الى المجرد
فلذلك قال ان اعتبر به فان قلت اليس نحو جلبب خارجا عن الالحاق بما اخذ فى
تعريفه من قوله موافقا فى عدد الحروف الاصول قلنا ليس بخارج لان
نحو تدحرج موافق جلبب فى عدد الحروف الاصول ولا يقدح وجود الزياده فى
ذلك ولو قال للكلمه مجرده كان خارجا ولقايل ان يقول لا وجه لايراد نحو تجلبب
لانه من الالحاق بمعزل لان زياده التاء فى جلبب لمعنى اخر وهو المطاوعه كما ان
نحو تفعل ليس بملحق لكون الزياده فيه لغرض اخر ولقايل ان يقول لا يخلو اما ان ما ذكر

ملحقا

ملحقا فلا وجه لقوله فان اعتبر به وان كان ملحقا فكذلك وهو ظ ويمكن ان يجاب عنه
بما مر من ان الالحاق فيما بينهم بالنظر الى المجرد فلذلك قال فان اعتبر به وان ما دات
فى هذه الافعال للالحاق بدليل اتحاد المصادر ولقايل ان يقول لا نسلم ان الاتحاد
فى المصدر بعد الاتحاد فى ساير التصرفات مصداق الالحاق وانى يكون ذلك
مصداقا وقد يكون فى نحو جلبب مع انه ليس بملحق لما ذكرنا ولو قال ذلك من لوازم
الالحاق لكان انا ظ قوله وهو البنا يعنى لما حكم على ان كل واحد من هذه الافعال
ملحق علم بذلك المضارع والمبنى للمفعول لان الاتحاد فى ذلك من لوازم
الالحاق فلا حاجه الى ذكرها مع الملحق وانما قدم هذه الست لان الملحق
بمنزله المجرد فكان المناسب ان يقدم على ما سواه قوله احدها افعل يفعل
يشكون الفاء الى الاخره انما تعرض لبيان الهيات لان التبويب لذلك اذ مجرد
الكتابه لا يفيد العلم ولو استغنى عن بيان الهيات فى جميع الابواب بضرب الامثله
بان يقال احدها نحو اكرم يكرم لكان ادخل فى الضبط مع حصول المقصود قوله
ولتبقيه الاستقرا يعنى علم بواسطه الاستقرا ان المضارع لم يزاد حرف المضارعه
فى الماضى من غير ترك شى من حروفه سوى همزه الوصل فانها تذهب فى المضارع
وسوى الواو من نحو وعد فانها تذهب ايضا فان قلت انما يصح قوله غير همزه
الوصل ان لو كانت الهمزه من حروف الماضى وهو ممنوع لجواز ان يكون كلمه على حده
لها الوقف قلنا بعد التسليم انها من حروفه لصحه اضافتها اليه لمكان الملا
ولقايل ان يقول كان الوجه ان يقال ولتبقيه الاستقرا فلنا فيان مضارع وعد
يوعد وافعل يوعل من غير تعرض الواو وهنا قلت لا وجه لنظمها فى سلك
واحد وذلك ان الواو من جمله الحروف التى تعينت للوضع فتكون القدر فى كل
جزى من جزئياته بالضروره بخلاف همزه افعل فانها زياده فلا نعلم تقديرها
فى مضارع فلذلك تعرض لها فان قلت فاذن لا حاجه الى ذكر الواو قلنا انما ذكره
لتصوير القياس فى حذف الواو من نحو وعد قوله ونعنى بها ان تكون فيه نوع
مساهله وكان الوجه ان يقال ونعنى بها ما تثبت فى الابتدا وتسقط فى الدرج
انما قال حتما لان غيرها قد تسقط نحو فذ افعل لكن ليس ذلك بحتم قوله الافعال

نعم الامثلة

على

يكون

يجعل

ليشبه

معلوم

اعتداد به نحو اذا جاوز الاثنين سترفانه بنت وتكثير الوشاة قبين قوله في اوايل
الابنية يعني الابنية من الافعال المزيد فيها من الثلاثي لان الكلام هناك وفي بعض
حواشي الكتاب انه كان بخط المصنف المراد بالابنية ما كان مبنيا للفاعل لئلا
يرد نحو أُفعل مبنيا للمفعول قوله وغير الواو التي انما قال التي هي اخت الضمة تنبيها ضمة ح امد
على الحذف لانه لا يكون كالياء واقعة بين كسرتين فيكون في غاية الاستثقال
فيكون حذفها مناسبا وقال الكوفيون حذف الواو من يعد فرقا بين المتعدي
وغير المتعدي والتعليل هو ما في الكتاب قوله لوجوب حذف الاولى هذا
تعليل للحكم المستفاد من الاستثناء من ان همزة الوصل لا تثبت لوجوب حذفها
وكذا الواو يجب حذفها لان ثبوتها مما يستلزم غاية الثقل بواسطة اجتماع
الضم والكسر في قوله يمنا وشمالا مما يتعلق بالكسر قوله ويضع واخواته جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كان الحذف لذلك لم يحذف في نحو يضع فاجاب
بان الاصل هو الكسر والا لم يحذف وهو استدلال بالحكم ولقايل ان يقول
لا نسلم ان الاصل الكسر ولم لا يجوز ان يكون الحذف واردا على وجه الشذوذ قوله
بالمناسبة قلنا العمل بهذه المناسبة مما يستلزم ترك المناسبة وهو ترك
الاصل الى الفتح فان قلت لا نسلم لجواز ان يكون ترك الكسر لمكان حرف الحلق
قلنا ولم لا يجوز ان يكون حذف الواو لذلك ويمكن ان يقال لو كان الحذف
لحرف الحلق لا لتقدير الكسر لحذفت في نحو يوجل قوله فانه مضارع افعل قلنا ح امد
ذلك ؟ اي ولتبقية الاستقراء قلنا يعني لما علم بواسطة الاستقراء ان حروف الماضي
يكون ثابتة في المضارع قلنا اصل مضارع افعل يؤفعل وانما ذكر بلفظ القياس
لان المرجع في ذلك الى القياس على صور لا تعد ولا تحصى قوله وربما
من الفصيح من حيث انه لم يحذف الواو من نحو يوعد لولا اعتبار ذلك لوجب
حذفها كما في يعد ولقايل ان يقول الفرق وذلك انه لو حذف الواو
من يوعد لزم المهروب عنه وهو الاستثقال البين من الانتقال من الضمة الى
الكسرة فلم يفت القياس قوله وتقبلنا عطف على فعلنا يعني ان همزة
افعل كما حذفت في المضارع لاجتماع الهمزتين في المتكلم وفي غير المتكلم لتكون

الباب على وتيرة واحدة قوله فوعل بضم الفا وانقلاب الالف قد سبق ان الالف
نقل ح امد يتبع ما قبلها ضما كان او كسرا اذا لم يطلب لها حركة قوله بضم الفا وانما ضمت
الفا لئلا يلتبس بمضارع قوله لسكون النون بعد همزة مكسورة ولقايل ان يقول
سم على نحو هيئة الثامنة ؟ انما يصح تعرض همزة الوصل ان لو كانت ماخوذة في اصل الوضع لجواز ان يكون
ايرادها لضرورة الابتدا قوله على نحو الهيئة الثامنة خبر بعد خبر وقوله سوا
سوا حال مؤكدة اي مستويتين لتقدير معنى الخبر وهو قوله على نحو
الهيئة الثامنة وهذا كقوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سوا
سوا اي مستوية من هذا مستوية من ذلك ثم عدل الى النصب لما قصد الى
معنى الحالية كما في كلمته فاه الى في والاصل فوه الى في ثم عدل الى
النصب لما قلنا قوله كذلك اي هيئتها كهيئة التاسعة او هيئة افعوعل
كهيئة افعوعل في الماضي والمضارع في البنا للفاعل والمفعول قوله الحادية عشرة
افعال ولقايل ان يقول لما كان في ذكر الهيات الاصلية كان الوجه
ان لا يذكر هذه الهيئة وهيئة افعل لان كلا منهما هيئة غير اصلية على ما ذكر
وكان الوجه ذكرهما بعد ذكر الجميع بان يقال واما افعال وافعل فالاصل
فيهما فتح اللام الاول وكذا الكلام في افعنلاء هيئة غير اصلية وكانه انما
هنا ؟ ذكرها في جملة الهيات الاصلية لكونها اصلية ظاهرا قوله نحو تدحرج
انما تعرض لذكر المثال لئلا يتوهم ان تكرير اللام في الوزن لتكرير الحرف الموزون
الا ؟ قوله ويجوز حذف التا عند دخول تا المضارعة ظ في ان المحذوف
سم التا هو التا الثانية دون الاولى وهو قول البصريين وقال الكوفيون هي الاولى
والقول قول البصريين وانما حذف في المبني للفاعل لان اجتماعهما في المبني
للفاعل لا تلزمه في المبني للمفعول او لان حذفها في المبني للمفعول ادخل في
الالتباس قوله واعلم ان القياس في افعال قاض بان الاصل فعال لكل
لوجوه يعني ان النظر في افعال ولو قال واعلم ان اصل افعال افعلال لترك سم افعلال
قوله قاض بان الاصل لكان اظ يعني بعض بذلك الوجوه لان مبني القياس
على النظر قوله لوجوه احدها ما ذكر والثاني وروده معلا نحو اخواوى والثالث

انه لو حمل على ذلك لزم الرجوع الى الاصل في نحو قولك احماررت بخلاف ما اذا
حمل على السكون فانه يلزم لثره تغييره والرابع ان الادغام في صور الحركه اكثر
منه في صور السكون فكان حمله على ذلك هو الوجه وانما قال اقربها
ههنا لان الكلام في الابنيه فكان الوجه هو النظر فيها والحمل عليها ولو قال
واعلم ان اصل افعالّ وافعلّ افعالل وافعلل لوجوه كان اظهر **قوله**
وفي افعلّ ايضا يعني ان العاشر في افعلّ يأتي ايضا بان اصله افعلل وانما
افرد هذا بالذكر ولم يجمع بينه وبين افعالّ وافعلّ لما فيه من الفصل لكون هذا
فرعا على افعال فلم ينظم الجميع في سلك واحد **قوله** وفي كونه منقوص افعال
دالحه وكذا في نحو لهما دعوى يعني ان في كل واحد دلاله على ان اصله افعلل
بفك الادغام اما في الاول فلانه اذا كان اصله افعالّ وقد ثبت ان
اصل افعالّ افعالل بفك الادغام فاذا حذف منه الالف وبقي ما بقي على
حاله كان اصله افعلل بفك الادغام بالضروره واما في الثاني فلانه لو لم
يكن افعلل بالتحريك لم يعقل لتحصينه اذ ذاك بالادغام وقوله دالحه
بالتشكيل فيهما اي دلاله ظاهره مكشوفه **قوله** وههنا اشيا استقرائيه يعني
بها خواص الابنيه التي علمت بواسطه الاستقراء ولما تعرض لذكر الابنيه ناسب
ان يتعرض لذكر خواصها على سبيل الاستطراد تتميما للفايده **قوله** لم يات
فيه متعد يجد قوله لا يكون الا لازما للتاكيد وانما كان لازما لانه موضوع
لفعل الطبيعه وفعل الطبيعه لا يتعدى الى الغير **قوله** وانه في التقدير رحبتك
بك **فان قلت** لا نسلم ان التقدير رحبت بك ولئن سلمنا ان التقدير ما ذكرت
لكن ح يكون رحب لازما فيكون هذا مناقضا لقوله الا قولهم رحبتك
الدار لان الاستثنا يقتضي ان يكون متعديا والتقدير يقتضي ان لا يكون متعديا
قلنا المدعى انه لم يات متعديا راسا بواسطه او بغير واسطه فلا يكون
التقدير منافيا وقوله لا نسلم ان التقدير ذلك قلنا لما تردد بين ان يكون
من باب واختار موسى خومه وبين ان لا يكون ومثل هذا التقدير غير عزيز في
كلامهم والتعدي في هذا الباب لم يثبت اصلا فحمله على ما ذكر اولى **قوله** وهو

احد ابنيه التعجب باعتبار انه استعمل للتعجب نحو كبر مقتا وكبرت كلمه تخرج من
افواههم كما ان ما افعله يستعمل للتعجب لا دائما وكذا فعل يستعمل للتعجب
لا دائما وباعتبار انه مظنه للتعجب لمكان المبالغه قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا معنى التعجب كانه قيل وما احسن
اولئك رفيقا ولاستعماله لمعنى التعجب قرئ وحسن بسكون السين يقول
المتعجب حسن الوجه وجهك وحسن الوجه وجهك بالفتح والضم مع التسكين
ولقايل ان يقول فعلى هذا فاعل يكون احد ابنيه التعجب بهذا الاعتبار لانه
قد يستعمل للتعجب نحو قاتله الله ولانه مظنه للتعجب من جهه المبالغه لان فعل
فعل غولب فيه كان ابلغ واكد وان اريد به انه بني منه فعل التعجب فلا معنى لانه
عقيب هذا يذكر ما بني منه فعل التعجب وان اريد به معنى سوى ذلك فلا بد
من افادته لننظر في صحته **ويمكن ان يقال** وان كان غير ظاهر نظرا الى اللفظ
ان المراد هو انه احد الابنيه التي بني منها فعل التعجب بنا على القول المشهور
ثم ذكر بعد هذا ما هو معتقده ليمكن قوله فضل تمكن **قوله** واللازم هو ما
اقتصر انما تعرض لتعريفه ليستوي ذكره وكان الوجه ان يعرف المتعدي اولا
واللازم ثانيا لان التقابل بينهما تقابل الملكه والعدم في التحقيق ومعرفه
الاعدام المقابله تستدعي سابقه العلم بالملكات فكان الوجه ما قلنا
لكن الشيخ قدم تعريف اللازم لتقدم ذكره على ذكر المتعدي **قوله** والمتعدي
ما يتجاوزه الى امر خارج يتوقف تعقله عليه والكلام فيه مبسوط في شرحنا
للكافيه **قوله** ولا يكون مضارعه الا مضموم العين لان الاصل ان يكون عين المضارع
مخالفه لعين الماضي تحقيقا للمخالفه لكن لما كان باب فعل موضوعا لافعال
الطبايع وفعل الطبيعه مما لا يتغير ناسب ان لا يتغير العين فصار من حق المعنى
قوله يكثر فيه العلل فوق كثرتها في غير هذا الباب لان الكسر مما يناسب العلل
ولا يضم عين مضارعه لانه مبني على الماضي فلو ضمت كان فيه خروجا
من الضم الى الكسر الى الضم او لان الاصل ان يكون عينه مخالفه لعين الماضي
وذلك يحصل بالفتح فلا يصار الى الضم مع وجود ما هو في غايه الخفه وهو

الفتح ولذلك كان عدد الفتح في الصحيح منه نادرا قليلا جدا نحو حسب يحسب ونعم ينعم
بالكسر فيهما اتباعا للمضارع الماضي في حركة العين وانما كثر الكسر في المثال منه
ليتوصل به الى الحذف للاستخفاف وكان من حقه ان يقول ـــ لكن يفتح
في الصحيح يترك لفظا في الاغلب لان الكسر في الصحيح بمنزلة العدم لندرته ويقول
ويكسر في المثال كثيرا وقيل ان الكسر في المثال كثير والفتح فيه اكثر والماضي
المفتوح العين لا يكون مضارعه مفتوح العين لما مر ان الاصل هو المخالفة
الا اذا كان عينه او لامه حرفا حلقيا فانه قد جاء هناك الفتح لمكان حرف الحلق
ولا يعتبر الالف لكونها خفيفة في نفسها اولانها لا تبقى الفا بل تنقلب الى الاصل في
المضارع **قوله** ولتوقف انفتاح ما نحن فيه على كون العين او اللام حرف حلق حكموا
على ان فعل يفعل بفتح العين فيهما بالفرعية لمناسبات ما خذ لحذف الواو واشتراط
الحرف الحلقي واتحاد عيني الماضي والمضارع في الحركة والاصل اختلافهما في غير
افعال ـــ الطبايع وانما قال لمناسبات ما خذه لان مبنى الجميع على اعتبار تحقيقي **قوله**
وامثال ذلك لا حاجة اليه بعد قوله لمناسبات ما خذ لحذف الواو **قوله** فالى
التداخل المراد بالتداخل ان يكون للماضي بناآن وللمضارع كل واحد بناء على حده ثم
يتكلم باحد بنائي الماضي مع مضارع الاخر فيتوهم انه جار عليه واما ركن
يركن بالفتح فيهما فشاذ عند البعض كابى يابى وقيل انه جاء ركن يركن بالضم
وركن يركن بالفتح فعلى هذا يكون من باب التداخل واليه ذهب المصنف بالكسر ح
ولقائل ان يقول انما يرد نحو فضل يفضل ويحتاج الى الجواب عنه برده نحو
ذلك الى التداخل ان لو كانا مستعملين مجموعا عنهما في كلام العرب وهو ممنوع اما اذا
كان كل من بنائي الماضي مستعملا بانفراده وكذا كل من بنائي المضارع فلا
يرد نقضا ولا محوجا الى الجواب اذ لا يكون هناك مجال ـــ للتوهم **قوله**
ولا يبعد عندي حمل ابى يابى على التداخل لعدم نظايره وذلك انه يحتمل ان يكون
هذا ونحوه حين جاء واردا بفتح العين فيهما وان لا يكون بان يكون مضارع هذا
متروكا وماضي ذلك متروكا بطريق الاستغنا فلا يرد حينئذ الورود وبين الاستغنا
والاستغنا بالمثل بابت بالاتفاق وسوق فعل يفعل بالفتح فيهما غير قطعي السوق

الاستغنا ح
فيحمل على ما هو ثابت قطعا **فان قلت** لا نسلم ان مثل هذا الاستغنا ثابت في كلامهم
قلنا مطلق الاستغنا ثابت وهو باحد البنائين عن الاخر وهذا مثله فيحمل عليه
قوله اعني التعدية انما بين ذلك لا احتمال ان يكون الضمير عايدا الى افعل فازال
الوهم من اول الامر **فان قلت** لا نسلم ان التعدية بالهمزة بل بجمع المادة والصورة
قلنا القول ـــ بان التعدية بالهمزة مثل قولهم ان الهمزة افعل للتكلم وذلك
لنوع من الاختصاص لا ان لها معنى **قوله** قاس في باب التعجب اطلق القول بنا على
ما ذهب اليه من ان البا في افعل به زايدة وذلك انه اذا كان فعل التعجب فيهما افعله
متعديا وجب ان يكون هذا كذلك بالقياس عليه **ولقائل ان يقول** انما يصح ذلك
ان لو كانت اللغة ثبتت قياسا وهو ممنوع **او نقول** انما يصح ذلك ان لو كان افعل به
مستعملا من غير الثلاثي المجرد وهو ممنوع **قوله** لوجود الفعل فيقل الى باب افعال
الطبايع تحصيلا للمبالغة هذا بيان منه ان التعدية قياس وذلك انه اذا كان بنا
فعل التعجب من فعل قياسا كان التعدية بالهمزة قياسا وذلك انه يصح ان يقال كلما
نقل من افعال الطبايع الى فعل التعجب صار متعديا ولا نعني بالقياس سوى هذا **قوله**
فيقل تحصيلا للمبالغة لان مبنى فعل التعجب على المبالغة فكان المناسب ان يكون ما يشتق
مما فيه معنى المبالغة تحقيقا للتناسب **ولقائل ان يقول** لا نسلم انه يوجد
الفعل فيقل وانما يصح ان لو كان النقل من باب الى باب صحيحا وهو ممنوع قوله تحصيلا
للمبالغة قلنا انما يحتاج الى ذلك ان لو لم يكن ذلك المعنى حاصلا من فعل التعجب
نفسه وهو ممنوع **قوله** وينبه على هذا النقل يعني انه لو لم يكن النقل في التعجب الى باب
افعال الطبايع ماخوذا ومعتبرا لصح بناؤه من الفعل الزايد على ثلاثة احرف ومن
المبني للمفعول ـــ لتحقق المفهوم التعجبي **ولقائل ان يقول** ان هذا التنبيه
من الضعف بحيث لا يخفى وذلك انه جاز ان لا يكون النقل ماخوذا ولا معتبرا
وان لا يصح البنا من غير الثلاثي المجرد الذي لا عيب فيه ولا يكون المانع سوى ما ذكره فلا
ينهض امتناع بنائه عما ذكر منبها على ذلك بعد دليلا **قوله** اي اعتقد كرمه انما فسره
بهذا المعنى تصويرا لصحة المعنى **ولقائل ان يقول** انما يحتاج الى هذا التاويل والحمل
على غير ظاهره ان لو كان اكرم موجودا مستعملا في معناه الاصلي وباب التعجب لذوي التحصيل

فيه الطناب ونحن شاركناهم في ذلك في شرحنا للكافيه **قوله** جاريه هذه الصوره
اي اكرم زيد بمجرى المثل ويروى جاريه بالنصب والرفع فالنصب على الحال
والرفع على الابتدا والجمله استينافيه لان قوله على معنى جعله كن مظنه للسوال
وهو ان يقال لو كان كذلك لصح ان يقال اكرما اكرموا فاجاب بان هذه الصوره
جاريه مجرى المثل والامثال لا تغير وانما لم يقل جاريه مثلا بل قال مجرى المثل
لانها ليست بمثل لان المثل مبناه على تشبيه احدى الحالتين بالاخرى بطريق
الاستعاره وليس المرجع في الجمله المحتمله الى التشبيه فلا يكون مثلا بل يشاركه
المثل في انها منقوله عن المفهوم الاصلي مقيده للمبالغه فلهذا شاركه في ذلك وجرت
مجراه في عدم قبول التغير واما وجه امتناع الامثال عن التغير فموضعه علم البيان
قوله اباع الجاريه انما لم يقل اباعه كما مثل به غيره ابدانا منه بان المراد منه تعريض
المفعول لان ساع لا لان يبيع كما توهمه البعض **قوله** واقبره من ذلك اقبره اي جعل
له قبرا وذلك انما يكون اذا احان ان يعرض لان يجعل في القبر ويعرض له مثل قوله
واقرب منه احصد الزرع لا زحان ان يحصد **قوله** وللزياده في المعنى نحو
بكر وابكر وشغلته واشغلته قد ذكر في هذا الفصل ان كل فعل زيد فيه يدل
على المبالغه اذا جا بمعنى فعل وهذا اشاره منه الى ضابطه كليه ترجع اليها
في جميع المواد **ولقايل ان يقول** انما يصح افاده هذه الضابطه بعد الاحاطه
بواسطه الاستقرا بجزيات شتى لا تعد ولا تحصى متفقه وذلك بعيد لجواز ان
يكون الزياده في البعض منها لمجرد التوسع في الاستعمال كما في زمان وامامابذكر من
ان زياده اللفظ تدل على زياده المعنى فليس على اطلاقه الا يرى الى نحو
حسن وحاسن وزمن وزمان فليس هناك ما يذكر **قوله** وان يحل الغالب
عليه الكثير اما بالنسبه الى المفعول نحو قطع الثياب او الى الفاعل نحو موت المال
والمصنف قد اهمل هذا المثال او الى نفس الفعل نحو جول وقد عد المصنف نحو ميز
وبين من قبيل جول وهو غلط ولو حملها على الزياده في المعنى لكان اطبا على ما ذكر
من الضابطه **قوله** ومن ذلك فسقه انما فصل لان تعديه الاول على ان جعله فرحا
وتعديه الثاني على ان نسبه الى الفسق لا ان جعله فاسقا فلما كان الثاني بخلاف الاول

احرجم

سمح وزيل

ك

فصله **قوله** وان فاعل يكون من الجانبين ضمنا وانما قال ضمنا لان معنى الاشترا
يفهم ضمنا وذلك ان وضع فاعل على معنى نسبته الى شي مع تعلقه باخر في انه
فعل مثل ذلك فكان مفيدا لمعنى الاشتراك فلما كان مفيدا لمعنى الاشتراك ضمنا
قال يكون من الجانبين ضمنا **قوله** بمعنى فعل نحو سافرت **فان قلت** كان الوجه ان يقال
للزياده في المعنى بنا على الضابطه التي مهدها في اخر هذا الفصل **قلنا** ذكر ذلك
مره في اكرم ثم لم يتعرض له بعد استغنا بتلك الضابطه على انه لو لم يتعرض له
راسا لكان الاستغنا لكان اولى لان الجميع داخل في تلك الضابطه **قوله**
وطارقت النعل انما ذكر لفظ النعل لان طارق مشترك بين معنيين وهو باحدهما
بمعنى فعل وذلك هو الذي يتعلق به بالنعل فذكره تنبيها **قوله** وللتكلف نحو تشجع
وهو ان يتحمل ذلك المعنى ويلزمه بمشقه ليحصل له بمقاساته اياه **قوله** نحو
تفهم انما خص هذا المثال بالذكر لان هذا المعنى لم يظهر فيه ظهوره في غيره
والمراد ما يعد بحسب العرف مهله فاذا قلت تفهمت المسئله العلانيه كان
كانك قلت فهمتها على التدريج شيا فشيا **فان قلت** لا نسلم معنى تفهم ذلك
قلنا هذه وظيفه لغويه والمرجع في ذلك الى النقل والاستعمال **قوله** اي
استكبر الطلب في استنكبر عنه بحقق بل تقدير على ما ياتي تقريره فحمل تكبر على
ذلك غلط ولو جعل من قبيل التكلف بان معنى تكبر تكلف نسبه ذلك واظهره منه
لكون له كان اظ **قوله** وبمعنى فعل في اعم النسخ بفتح العين لان القصد في
ذلك الى تفاعل قد جا بمعنى الثلاثي المجرد من غير تعرض لبيان بعيه ذلك الفعل
قوله نحو تباعد الظاهر ان يحمل على المطاوعه اي باعدته فتباعد لان نسبه
تفاعل مثل نسبه تفعل الى فعل وكما انه يحكم على نحو تكسر بمطاوعته لكسر لزم ان
يحكم على نحو تباعد بمطاوعته لباعد فصار من حق التناسب **قوله** بابه لازم
ولا يقع الاحيث يكون علاج وتاثير حيث اختص بالمطاوعه تخصص بالمعاني الظاهره
وهي التي تباشر بالجوارح المحسوسه لكون معنى المطاوعه هناك اظ فلا يقال علمته
فانعلم **قوله** وللاتخاذ نحو استوى معنى الاتخاذ في نحو توسد التراب وهو
اتخاذه التراب وساده وليس معنى استوى ذلك بل معناه احداث ذلك الفعل

على ذلك

ان ٩ امر

ان حم

الى فاعل

سم

والحاده لنفسه ولو قيل وليباشر الفعل لكان اظ **قوله** وان استفعل يكون للسوال ذهب المصنف الى انه للسوال مطلقا اما تحقيقا او تقديرا وانما ذهب الى ذلك ليكون الباب جاريا مجرى واحدا ولانه لما حمل نحو استحجر الوتد على انه للسوال تقديرا وجب ان يحمل الجميع على ذلك تحرزا عن التحكم **قوله** الا انه التزم حذف المفعول جواب عن سوال مقدر وهو انه لو كان للسوال على الاطلاق كان الباب كله متعديا فاجاب بالتزام ذلك وبكون المفعول ملتزم الحذف في نحو استقر واستحجر الطين وانما التزم حذف المفعول في هذه الصوره وهي التي يكون المسول عنه فيها مما يتعلق بالفاعل في قيامها وبين غيرها من الصور وانما خص هذه الصور بالحذف لكون الفاعل بمنزله البدل من المفعول الا ترى انك اذا قلت استقر زيد كان معناه سال زيد نفسه القرار فيستغني بذكر زيد عن ذكر نفسه فجرى الفاعل مجرى الساد ولو قال سالت ذلك يعني مكان تحرك لكان اولى لان النفس هو المدرك والحاكم والمراد اه واضافه الفعل الى الفاعل دون الواسطه اولى **قوله** مثله في نحو عدل في القصه اي لزم الحذف هناك لزومه في نحو عدل في القصه لكن سبب اللزوم مختلف فان السبب فيه هو ان القصد الى نفس الفعل كما في نحو يعطي ويمنع والسبب ما ذكرنا من حديث الفرق **ولقايل ان يقول** الوجه ان يقال وان استفعل يكون للسوال في نحو استكتب وللزياده في المعنى في نحو استقر بنا على ما ذكر في اخر الفصل وللتعديه في نحو استحجر وللتحول او المشابهه في نحو استحجر الطين واما تقدير السوال والتزام حذف المفعول فتقدير من غير ضروره وفي الكلام مندوحه عنه فلا يصار اليه وقوله ليكون الباب جاريا مجرى واحدا قلنا انما يصح هذا ان لو كان صالحا للتعليل وهو ممنوع **قوله** ولما حمل نحو استحجر الوتد على ذلك حمل غيره قلنا بعد تسليم صحه التقدير هناك ان التقدير خلاف الاصل فلا يحمل عليه غيره **قوله** ويظهر من هذا الى اخره لا شك انه اذا كان استفعل للسوال على الاطلاق كان النقل الى الاستفعال مستلزما للتعديه وكان من اسبابها **ولقايل ان يقول** الاستلزام حق لكن الشان في تحقق الملزوم وقد عرفت ما فيه **فان قلت** لم يعدوا باب

كيف م امر

١

الاستفعال من اسباب التعديه كما عدوا باب الافعال والتفعيل منها وان لم يكن التعديه في الجميع لازما **قلنا** لكون ذلك غالبا في البابين دون الاستفعال الا ترى ان باب المفاعله مما يفيد التعديه ولا يعد منها حيث لم يكثر التعديه فيها كثرتها في الافعال والتفعيل وعلى ما ذهب اليه المصنف من ان الاستفعال للسوال على الاطلاق كان النقل الى الاستفعال معدودا في اسباب التعديه **قوله** وكذا كل فعل مزيد عليه اذا كان بمعنى فعل يدل على المبالغه ومن هذا ظهر ان المراد مما سبق من قوله ان المزيد عليه بمعنى فعل نحو سافر وتباعد واكتسب هو انه بمعناه مع قيد المبالغه في ذلك المعنى وانما لم يتعرض لذكر القيد هناك لعدم ... بقوله هذا **قوله** في المجرده من الثلاثيه كثيره غير مضبوطه فان الغرض معرفه الاعتبارات الراجعه الى الهيات على ما عرف في اول هذا الباب فكان المناسب ان يتعرض للهيات القياسيه اولا ثم لغيرها ثانيا على وجه الاستطراد **قلنا** قد ذكر الغالب لانه بمنزله القياسي مع ان هناك جهه اخرى للتقديم وهو انه مما يتعلق بما هو مقدم وهو الثلاثي المجرد واما ما يكون فيما سامنه وهو ما يبني للعدد والنوع فقد ذكر عقيب مصادر غير المجرد كانه جعل مصادرها اصلا لاطرادها مطلقا **قوله** نحو الركوع والسجود لو ضم اليهما مكسور العين نحو الرجوع لكان مناسبا **قوله** وفي المضاعف به وبالفتح وبالكسر اصل للضبط والمناسبه من وجهيها والمصنف لم يتعرض لذلك لما مر غير مره **قوله** نحو فقال انما مثل به مجردا عن اللام تحرزا عن اجتماع اللامات بخلاف ما سبق من الدحرجه والدحراج **قوله** من بعدها الفعله طرفيه منصوبه المحل على انها حال وقوله الف ارتفع بالطرف لاعتماده على الحال ومن هذه ابتدائيه كان الالف تظهر من تلك الجهه ونشو منها **قوله** بعل العين حمله استينافيه لان قوله فعلى اقاله مظنه للسوال كانه قيل لماذا يكون على اقاله فقال لعل العين كما في فعله لتفرعه في باب الاعلال فحذف العين وانما حذفت العين لان افعال هو المقصود في هذه البنيه لانه انما زيدت لتحصيل هذه الهيه فكان المناسب ان لا يحذف او يحذف الف افعال وهو اظ لانه الزايد ولانه الاقرب من الطرف ولانه لو حذف الالف التي هي بدل عن العين لزم حذف

البدل والمبدل منه وهو غير مناسب فلا يصار اليه من غير ضرورة واما حدث تحصيل الهيئة فغير مقبول لان الهيئة انما تقوم بمجموع الحروف لا بالالف وحدها وجميع الحروف مستوية الاقدام في ذلك فكان الظاهر ان يقال المحذوف هو الزائد قوله وفيه استثقاله فيه لما ذكر في مصدر افعل اذا كان اجوف قوله وكل همزة حكم على همزات هذه المصادر بانها للوصل وفيما سبق على همزات افعالها حيث قال وكل همزة تراها في اوايل الابنية الى الخرة ولو تعرض لهذه الهمزات هناك على وجه الاستطراد وقال وفي اوايل مصادرها لكان من الاختصار والقبول بمحل قوله واذا اريد المراة الى الخرة اطلق القول وليس ذلك على اطلاقه بل انما تكون المرة والحالة على فعلة وفعلة اذا لم يكن ثمة مصدر بالتاء نحو رحمة ونشدة لانه اذا كان لنا كان المرة والنوع يوصف بعيد ذلك مثل ان يقال رحمة واحدة في العدد ورحمة واسعة في النوع قوله ان لم يكن موتنا نحوا كرامة يكون للافراد واذا قصد الى النوع قيل اكرام حسن قوله والا اي واذا كان هناك يا فالعدد والنوع بواسطة الوصف الدال على ما قصد اليه من العدد او النوع قوله فللمبالغة وتكثير الفعل يعني بالمبالغة امرا ورا التكثير من القوة والشدة في الفعل قوله واستعمال اسم المفعول يعني ان نحو مخرج ومستخرج مشترك بين معنيين مثل العين فان قلت قوله يستعمل استعمال المصدر لا يدل على ذلك لجواز ان يكون على وجه التجوز قلنا قد صرح به في غير هذا الكتاب ولان المناسب هو التعرض للمعاني الوضعية لا للمعاني المجازية والا فكم من لفظ استعمل استعمال المصدر مجازا ولم يتعرض له ولقايل ان يقول لا نسلم انه مشترك ولم لا يجوز ان يكون في احد المفهومين مجازا فان قلت قد استعمل في كل واحد منهما من غير قرينة فلا يكون مجازا في احد قلنا لا نسلم انه وقع كذلك بل اما مع قرينة حالية او مقالية والحق انه مشترك اذ لو كان استعماله بطريق التجوز لكان استعمال اسم المفعول في الثلاثي المجرد استعمال المصدر كثيرا والا لزم الترجيح بلا مرجح وقوله كثير في انه ليس بقياس عنده وبعضهم على انه قياس مطرد في غير الثلاثي المجرد قوله اسم الفاعل يأتي على فاعل لما كان المقصود من ذكر الاسماء المتصلة بالافعال هو بيان الهيات

وقد تعرض الاسم على الخالدة

لم يتعرض لتعريفها بل تعرض لبيان الهيات واستغنى باسمايها عن تعريفها وانما فصل لان قوله الفصل الثاني في اسم الفاعل مظنة للسوال بان يقال على اي هيئة يأتي اسم الفاعل فبنى الكلام على الاستيناف واما في الفصول الاخر فلم يقل الفصل الثالث في اسم المفعول وكذا في غيره فلم يكن مظنة للسوال الظاهر فلم يبن الكلام على الاستيناف وفصل واسم المفعول بالوصل دون الفصل وانما لم يقل الفصل الثاني في هيات اسم الفاعل كما قال الفصل الاول في هيات المصادر وان كان سوق الكلام لبيان الهيات استغناء بما ذكر غير مرة للعلم بذلك فان قلت فلما ذا لم يقل في الفصل الاول في هيات المصدر بافراد المصدر ولكن تعرض للافراد قلنا لان الهيات انما تعرض للافراد لا للكل فلما تعرض للهيات ناسب ان يتعرض للافراد قوله وهذا انما يتلفظ في انه ليس بقياس والا كان الوجه ان يقال ويجعل قياسا والمراد بالنقل هو ان يترك هذا الى ذلك ويجوز ان يكون المراد انه يشتق منه قوله يأتي على مفعول وقد يأتي على فعيل نحو قتيل ولم يذكر هذا لكونه غير قياس والاكثر قوله فانه يعل تعليل لقوله الا في الاجوف يعني لا يكون في الاجوف على وزن مفعول لانه يعل لما عرفت من حديث الفرع فيجتمع ساكنان فيحذف الزائد سيبويه لكونه زايدا ولانه اقرب من الطرف ولانه مدة في الاصل بخلاف العين ولان في حذف العين كثرة التصرف من الحذف والقلب في اليائي بخلاف حذف الزائد وابو الحسن يحذف الاصل لان واو مفعول علامة ولانه انما يؤتى به لتحصيل الهيئة فلا يحذف ولانه لو حذف لعاد على موضوعه بالنقض ولانه يحذف العين في غير هذه الصورة من تصاريف الاجوف نحو الاقامة والاستقامة ونحو قلن ويقلن فيحذف ايضا هنا حملا عليها قوله والرجحان للسيبية اي المناسبات التي يذكر لما ذهب اليه سيبويه من حذف الزائد راجحة لان قوتها لا تخفى لكل ذي بصيرة ووجود حذف العين من الضعف بحيث لا يخفى على كل ذي سلامة قوله الحارس الغابر يعني بجريانها موازنتها له في الحركات والسكنات فان قلت لا نسلم ان اسم المفعول جار قلنا لان الاصل مفعل بدون الواو وذلك لان اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد جار فوجب ان يكون هذا كذلك قضاء من حق التناسب او لان اسم الفاعل من الجميع موازن للغابر فوجب ان يكون اسم المفعول كذلك لاتحادهما في

الدلالة على معنى غير ثابت اى على ما ليس من افعال الطبيعة ولقايل ان يقول يقيدهما
بالجريان غير مفيد لان كل واحد منهما يدل على معنى غير ثابت سوا كان جاريا او غير جار ممنوع ۴ امد
نحو ضارب وضروب ومضروب ومقتول وقتيل على ان جريان نحو مقتول وما يذكر من ان الاصل
مفعل بحكم الالحاق والمناسبة فانما يصح ان لو كان للقياس مدخل الفصل
الرابع قوله تخص الثلاثيات كان المناسب ان يذكر لهذا الحكم بعد بيانها وتعريفها
وانما تعرض لتعريفها دون بقية الاسما المتصلة لان اسماء غيرها مما يدل على مفهوماتها
فاستغنى بذلك عن تعريفها وقد دخل افعل التفضيل اذ هو صفة اشتقت غير اسمي
الفاعل والمفعول ويمكن ان يقال قوله بعد ان تجرى عليها الشبه مما يخرج افعل التفضيل
لانه لا يجرى عليه ذلك مثل ما يجرى عليها وانما خص الثلاثيات لان الاصل ان
تكون من افعال الطبايع او ما هو بمنزلتها من الالوان والعيوب لانها تدل على الثبوت
وتلك المعانى هى الثابتة فكان الاصل ان يكون منها واما من غير ذلك فنادر ولقايل
ان يقول لا نسلم انها تخص الثلاثيات وانما يكون كذلك ان لو لم يكن نحو احمر من غير
الثلاثى المجرد وهو ممنوع وكان الوجه ان يقال تخص الثلاثى المجرد وهكذا الكلام فى قوله وافعل
التفضيل يخص الثلاثيات المجردة وكان الوجه هو الافراد كما فى غيرهما من الاسما المتصلة قوله
وهى تدل على الثبوت اى على صفة ثابتة خلقية او بمنزلتها نحو خشن وضيق فان قصد الى غيرها
قيل خاشن وضايق قوله وافعل التفضيل اشار بالوزن الى الهيئة وبالاضافة الى
التفضيل الى التمييز فلم يتعرض لبيان الهيئة ولا للتعريف ولكن شرع فى احكامه قوله
والثانى اثبات كل الفضل له على معنى انه لم يتعرض لاثبات ذلك لغيره بل لاثباته
له فحسب كقوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا اى جميع انواع الخير متحصرة فيهم لا تتعداهم
الى غيرهم قوله واسم الزمان واستغنى بالاسم عن التعريف لان البحث فى المتصلة لا
فى الاسما الزمانية مطلقا وذلك ان الكلام فى الاسما المتصلة وهى التى بينها وبين
الافعال تعلق باعتبار المعنى وكان المناسب ان يكون عين اسما الزمان موافقا لعين
المضارع لانه يجرى عليه اى يوازيه فى الحركات والسكنات فلما توازنا ناسب
ان يناسبه فى ذلك وانما خالفه فى مضموم العين وفى المفتوح الى الفتح
للتخفيف واما فى المثال فلما كان عين المضارع مكسورا غالبا حمل عليه واما

فى غير الثلاثى المجرد فضمت الميم تخفيفا للفرق وان كان ذلك مقتضيا الالتباس
ايضا لان مطلوبه الفرق بين اسم الزمان من الثلاثى المجرد وبين غيره فوقهما فى
اسما الزمان من غير ذلك لما كان المناسبة بين الثلاثى المجرد وبين غيره وادا
كان ثمه مناسبة ناسب ايقاع المباينة بين الاسما الراجعة الى الثلاثية المجردة وبين
الاسما الراجعة الى غيرها قوله ان كان من باب يضرب وانما لم يقل من باب يفعل
لقصد الاختصار اذ لو قال من باب يفعل لوجب ان يقال بكسر العين ليعين
قوله وقد جا على مفعلة ولقايل ان يقول لا نسلم ان ما كان بصدده جا على
مفعلة وانما نحو ماسدة ومذابة فليس من الاسما المتصلة بالافعال وانما
يكون كذلك ان لو كانت مشتقة من الافعال ولو قال قد جا مفعلة مستغنيا من
اسم الجنس اسما للارض الذى يكثر فيه ذلك الجنس كان احسن قوله للارض المتكثرة
ولم يقل للاراضى لان اطلاق تلك الاسما على ارض واحدة مما يصح اذا استكثرت
من تلك الاجناس فلا ضرورة الى ان يراد جميع الارض قوله تخص الثلاثى المجرد لانه
لما كان على مفعال ومفعلة ومفعل لزم ان يحصر اذ لا يمكن بنا تلك الابنية من
غير الثلاثى المجرد مع رعاية حروفه قوله كالصفة المشبهة انما ذكر هذا تقريرا
للحكم وتمكينا له فى ذهن السامع على انه مستغنى عنه وعندى ان مفعالا هو الاصل
بحكم الضبط والمناسبة ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون مفعل هو الاصل
والمزيد فيه متفرعا عليه بحكم الضبط والمناسبة من جهة الزيادة فان قلت لو لم
يكن ذلك اصلا لا على نحو محيط لعدم الكتاف الساكنين المعتل قلنا لا نسلم الجواز
ان لا يعل حملا له عليه لانه بمعناه لا لانه متفرع عليه كما اعل المصدر اتباعا للفعل
وان لم يكن اصلا قوله يعوض فان التا فى مفعلة عوض عن المدة كما فى الاقامة
والاستقامة فان قلت لا نسلم انها عوض قلنا لان ذهاب الشى بعوض ادخل
فى المناسبة من ذهابه بلا عوض فحكم عليها بالعوضية قضا من حق التناسب قوله
فى استقرا الهيات لو قال فى الهيات الاستقرائية لكان اولى قوله
على ما لشق التامل لو قال على ما لشق الاستقرا لكان صحيحا ايضا لان الشق يحصل
بالاستقرا والتامل جميعا وانما قال التامل لانه من للمستقرى باستيفائها حتى

لا يشذ منها شي والمراد بالتغير هو التغير بحسب الهيئة الفرعية لا التغير مطلقا قوله
ان مجاري التغير هذه الستة كان الشيخ اراد ان يشير الى جميع التغيرات على الوجه
الكلي بحيث يشمل الجميع لان الاحاطة على ذلك الوجه اتم واقوى لحصول العلم بجميع الجزئيات
بتوسط التفريع واما الاحاطة بها تفصيلا شيئا شيئا من غير الرجوع الى الضوابط الكلية
فكالغير الممكن قوله احدها حيث تكثر الحركات فان قلت حيث ظرف مكان فيكون المعنى
ان احد تلك المجاري في ذلك المكان وليس المعنى عليه بل المعنى ان احد هذه المواضع
هو هذا الموضع قلنا هذا الموضع بمنزلة الجزئي من الكلي بالنسبة الى احدها والكلي يحصل
في ضمن الجزئي فيصح ان يقال احدها في هذا الموضع ويمكن ان يقال ان حيث قد سلب معنى
الظرفية فكانه قال احدها هذا الموضع قوله حيث يجتمع الحركات نحو علبط قوله حيث يجتمع
الضم والكسر نحو عصر فانه يجوز هناك اسكان العين وكان الوجه ان يعرض بنحو فخذ
وعضد لانه من مجاري التغير الظاهرة قوله حيث تتوالى الضمات او الكسرات كما في
يدعون ويرمين حيث يكون الهيئة هناك يفعون ويفعين ~~وكذا~~ فرارا من اجتماع
الضمات والكسرات قوله حيث يجتمع مثلان نحو شد ويشد فانه يترك الهيئة الاصلية
لاستثقال اجتماعهما بدون الادغام قوله حيث يوجد اعتلال نحو قال وباع قوله
كثرة استعمال فوق المعتاد ويمثلون بنحو ولا ادر ولا افعل وهل باب الكثرة متسع الا من باب
القسم ولذلك اكثروا التصرف فيه والمرجع في هذا الوجه الى السماع اذ لا يعلم ما يكثر
الا بالسماع ونحو لم ابل قوله اذا انضم بعض الى بعض نحو بني ومبيع وكذا كل ما كان
متفرعا بمرتبتين او اكثر لزوما نحو ساد والاولى ان المرجع في معرفة الهيئة الاصلية
في الاول الى نحو ضارب ومضروب وفي الثاني الى نحو افلس وان لم يكن كذلك لم يحتج
في معرفة الهيئة الاصلية الى ما عرى من ذلك كما في نحو فخذ الفصل الثالث
في بيان كون هذا العلم كافيا فان قلت لم يتعرض في هذا الفصل لبيان كونه كافيا وانما
تعرض لبيان التصرفات القياسية ولغير القياسية على وجه الاستطراد فكيف يصح
قوله الفصل الثالث في بيان كونه كافيا قلنا لما كان الغرض هو الاحتراز عن الخطا
وقد بين فيه الضوابط الكلية التي يتمكن المحيط بها من الاحتراز كان كانه بين كونه كافيا
فان قلت انما يصح هذا ان لو كان بين جميع الضوابط التي يرجع اليها في معرفة الاعتبارات

الراجعه

الراجعه الى الحروف والاعتبارات الراجعه الى الهيات في هذا الفصل قلنا
لما بين فيما سبق البعض من الضوابط توقف بيان ذلك على هذه الضوابط التي لم
تذكر بعد فكانه حصل البيان بهذه الضوابط ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان
لو كان جميع الضوابط مذكورة في هذا الكتاب فان قلت كان الواجب ايراد جميع التصرفات
القياسية في هذا الفصل لان وضعه لذلك قلنا انما قدم بعضها قدم من حيث
انه كان تحقيق الطريق وسلوكه مبنيا على ذلك قوله واعتبار ترخيمها وانما
قال واعتبار ترخيمها اشارة الى جميع ما يعرض من التصرفات في باب الترخيم من القلب
والحذف ورد المحذوف بعد الترخيم على ما كان تارة ومن اجرايه على انه اسم برأسه
اخرى قوله وبعض تكسيراتها وانما قال وبعض تكسيراتها لان مطلق التكسير ليس
قياسيا بخلاف التحقير ولذلك لم يقل تحقيراتها وما جاء على غير القياس في باب التحقير
فكالغير الواقع لندرته ولم يعتد به وقال ـــــ وتحقيرها واما غير القياسي في باب
التكسير فاكثر من ان يحصى قوله وتثنيتها ايضا انما قال ايضا رفعا للتوهم انه ليس
بمفرد وذلك انه انما يوتى به في موضع الاختلاف او في مظنة التوهم ان اللاحق
ليس من قبيل السابق وقد عطف على النسبة قوله وجمعي تصحيحها ونسبتها فالخطب
ذلك في سلك التثنية قوله وجمعي تصحيحها ولو قال وجمعها جمعي تصحيح لكان
اولى لان جمعي التصحيح نحو مسلمون ومسلمات ليسا من التصرفات القياسية
واطلاق القول بها يؤذن ان ما جاء على خلاف القياس في باب جمع التصحيح لم يعتد به لندرته
قوله او في حكم المفرده ولقايل ان يقول تقسيم الكلم الى كونها مفرده والى كونها في
حكم المفرده ليس كما ينبغي لان الكلمة البتة تكون مفرده ان لا تكون في حكم المفرده فان
ذهبت في تصحيح ذلك الى انه اذا كانت مفرده كانت في حكم المفرده بالضروره قلنا
كان لا وجه لايراد اللفظ المؤذن بالعناد ويمكن ان يقال المراد بجريان التصرفات
على المفرده ان ذلك غير مشروط بانضمام كلمة اخرى اليها وجريانها عليها في حال
كونها في حكم المفرده ان ذلك مشروط بانضمام كلمة اليها ويكون هي مع تلك الضميمة في حكم
المفرده ولكن ما دارت القضية تقتضي العبارة نوع مساهلة قوله كاضافتها ولقايل
ان يقول لا نسلم ان الاضافة من التصرفات الجارية على الكلم فان قلت منها باعتبار

المعنى قلنا لا عبرة بذلك لان المرجع في علم الصرف الى الاعتبارات الراجعة الى
الحروف او الى الهيآت لا الى الاعتبارات الراجعة الى معانى الكلم لان التصريف ينظر
في التصرفات التي تجرى في المضاف والمضاف اليه من قلب الواو والالف في نحو مسلمي
رفعًا ولدى ومن اسكان اليا في نحو علي جوازا ومن فتحها وجوبا في نحو عصاى ومسلمى
ويمكن ان يقال لما كانت الاضافة الى النفس مبدا لهذه التصرفات فلذا اضافها
وهكذا الكلام في قوله واستقاق ما يستوى وذلك ان الاستقاق على ما ذهب اليه
هو رد الاخص الى الاعم وذلك مما يتحقق به التصرفات كالزيادة والحذف ولقايل
ان يقول لا نسلم ان ذلك مما يجرى على الكلم حال كونها في حكم المفردة ويمكن ان يقال
لا يرد هذا بعد الاحاطة بما ذكرنا ان المراد جريانها بالنظر الى الضميمة وكذا الكلام في
تصريفها مع الضماير فان التصرفات التي تعرض للافعال من الاسكان والتحريك والحذف
بواسطة الضميمة وهي الضماير وكذا مع نوني التاكيد ايضا وانما قال ايضا لانه مظنة
للتوهم ان التصرف الذي يعرض للفعل بواسطة النون هو البنا وليس الكلام في ذلك فلا
يكون من قبيل ما نحن بصدده فقال ايضا ايذانا بانه يعرض للافعال بواسطة نوني
التاكيد غير ذلك من التصرفات كالحذف والتحريك ورد المحذوف فيكون من الباب بهذا
الاعتبار قوله واجرا الوقف اي اجرا الوقف على الوجه الذي يراد بالوقف من الاسكان
الصريح والاشمام والروم والتضعيف وقوله ذلك من اقامة المظهر مقام المضمر للاهتمام
بشانه اذ ذلك الوجه هو المقصود وانما ذهب الى ان التصرف الوقفي راجع الى ما هو في
حكم المفردة نظرا الى قلب تا التانيث والتنوين ونون التاكيد الخفيفة والف الضمير
نحو ضربها قوله في ثلاثة عشر نوعا يفتش التصرف حتى وكل واحد من هذه الاقسام
تصرف مخصوص فيكون نوعا قوله وهي ان تكسى الفتحة كسرة ولقايل ان يقول لا يخ اما
ان يراد المفهوم المطابقي او الجمع بين الفتحة والكسرة او ان حرف الفتحة تشم طرفا من
الكسرة ولا سبيل ~~ولا سبيل~~ الى كل واحد اما الى الاول ـــــ فظ واما الى
الثاني فكذلك لمكان المنافاة بينهما واما الى الثالث فلعدم دلالة اللفظ عليه قوله
تخرج بين بين اي تخرج الفتحة منها ومن الكسرة ولقايل ان يقول لا نسلم ان الفتحة
هو الذي تخرج من بين بل الحرف هو الذي يخرج من ان يكون مفتوحا ومن ان يكون مكسورا

فان قيل

فان قلت هذا التعريف غير جامع لخروج امالة الالف قلنا الالف بمنزلة الفتحة
منها وبين الكسرة فلذلك لم يتعرض له على انه كان الوجه ان يعرض لامالة الالف في
تعريفه هذا ولامالة الفتحة بان يقال الامالة هو ان تميل الفتحة الى الكسرة او الالف
الى اليا على منع الخلو دون الجمع لان امالة الالف كثير شايع وامالة الفتحة مفردة
بالنسبة اليها قليل وذلك ان امالة الفتحة مفردة مشروط ان يكون السبب
كسرة الرا او يكون بعدها حرف بمنزلة الالف كها التانيث بخلاف امالة الالف فانه
ليس كذلك الا ترى ان فتحة الميم في شملال لا تمال وان كان جارا للكسرة لان الفتحة
غير مقصودة في الامالة في صور الالف وانما المقصود هناك امالة الالف وذلك
ان التصعد في الالف فوق التصعد في الفتحة مفردة فكانت مطلوبية الامالة في صور
الالف فوقها في صور الفتحة مفردة وبما ذكرنا ظهر ان قوله فاذا كانت بعدها الف
مالت الى اليا ليس كما ينبغي لانه يفيد ان امالة الالف بطريق التبعية والامر بالعكس
من ذلك لما قلنا ان امالة الفتحة في صور الالف بطريق التبعية قوله ولها
اسباب اربعة وانما قال وهي اربعة باقحام لفظ وهي لمزيد التنبيه على انحصارها في الاربعة
على عدم الاعتداد بغيرها لقلته وورود الامالة بسبب غير هذه الاربعة فان قلت لا
نسلم انها اسباب بل السبب هو قصد المناسبة قلنا نعني بسببيتها كونها بحيث يتوقف
عليها الامالة وحسنها بهذا المعنى فط قوله على نحو شيبان بان يكون اليا ساكنة ولو
قال على نحو شيبان وقيتا لكان اولى لئلا يتوهم ان الحكم في نحو قيتا ليس كذلك قوله على نحو
عماد وشملال اي بلا فاصل او فاصل هو حرف واحد ساكن قوله او تشديدها مستغنى
عنه لانه لازم في شملال بالفتح بالطريق الاول ويمكن ان يقال انما ذكر دفعا للتوهم
اذ الادغام يجعل الحرفين منزلة حرف واحد فصار مظنة للوهم انهما بمنزلة حرف ساكن
فلذلك تعرض له بالذكر قوله ولا ينتقض بقولهم يريد ان ينزعها وله درهمان لشذوذهما
لانهما كالعدم بحكم الشذوذ وهذا يقوى ما ذكرنا ان المقصود هو امالة الالف والا
لم يكن نحو ينزعها شاذا لكون فتحة العين جارا للكسرة قوله مع عدم الاعتداد فان قلت لا يخ
اما ان يكون في نفس الامر اعتداد بها او لا فان لم يكن وجب ان لا يكونا شاذين وان
كان لم يصح قوله لعدم الاعتداد قلنا جاز ان يكون اعتداد من وجه وان لا يكون من

وهي ع امد

ذلك صح

وجه فلا يلزم ما ذكرت ولقايل ان يقول لا نسلم ان بحرد رهمان وارد نقضا لانه
بمنزلة نحو عالم لمكان كسرة النون فان قلت كسرة النون غير لازم قلنا لا نسلم ولين
سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو كانت الكسرة العارضة غير معتد بها راسا ويمكن ان يقال
انما يرد هذا ان لو لم يكن امالته حال سكون النون فان قلت هذا مما لا يقدح فيما قلنا
لان المقدرة بمنزلة الملفوظة قلنا انما يكون كذلك ان لو كانت اصلية وهو ع قوله
او الالف هي منقلبة اما عن يا نحو ناب ولقايل ان يقول لا نسلم ان سبب الامالة
في نحو ناب كون حرف الفتحة جارا لتلك الالف ولم لا يجوز ان يكون سبب الامالة هو
كون الالف منقلبة عن يا ولين سلمنا لكن انما يكون ذلك سببا ان لو كانت المناسبة
حاصلة بالامالة هناك لان مبنى الامالة على اعتبار المناسبة ويمكن ان يقال اذا او جامد
كانت الالف عن يا او عن مكسور صايرة او مفتوحة يا كانت المناسبة حاصلة في الامالة
بذلك الاعتبار ولقايل ان يقول لا نسلم ان الالف صارت يا في نحو ملهيان وذلك
ان الواو احد الحروف التي بعثت للوضع الكلي وهذه الواو تصير يا في بعض الاوضاع الجزئية
وفي بعضها الفا لا ان الالف تصير يا لان كل واحد من الملهي والملهيان وضع على حدة قوله
وقد يكون الامالة للمشاكلة يفيد ان الامالة للمشاكلة مما نقل ولذلك لم تعد المشاكلة
من جملة الاسباب بل قال وهي اربعة قوله والالف المنفصلة وهي التي لا يكون ماخوذه
في اصل الوضع كالالف المبدلة من التنوين بطريق المتصلة وهي التي يكون ماخوذه فيه
وهكذا الكلام في الكسرة العارضة والكسرة الاصلية قوله والكسرة العارضة
بطريق الاصلية وبعضهم لم يسووا بينهما فلم يروا الامالة مع الكسرة العارضة قياسا
الا اذا كانت الكسرة العارضة على الرا وكذلك لم يسووا بين المقدرة والصريحة فقالوا
الامالة مع الصريحة اقوى منها مع المقدرة اذا كان التقدير لازما والا لم يحسنوا قوله
والفتحة يمنع عن الامالة ليس على اطلاقه لان الفتحة في حققه وفي نحو طاب وخاف
وصغى واستغنى مما لا يمنع عن الامالة اعلم ان حرف الاستعلا انما يمنع اذا كان قبل
الالف يليها في غير ما ذكرنا وانما لم يمنع في تلك الابواب لتمكن السبب في نفس
الحرف المطلوب امالته فلا يوثر المانع المنفصل واذا كان حرف الاستعلا بعد
الالف يليها منع وكذا اذا كان بعدها بحرف او بحرفين هذا اذا كان حرف الاستعلا

من كلمة الالف اما اذا لم يكن منها نحو نحمي قاسم او نعم تاقب جاز الامالة عند الكل
لكون حرف الاستعلا منفصلا قوله واما على نحو صعاف يعني اذا كان حرف الاستعلا
الذي قبل الالف بحرف مكسورا او ساكنا لم يمنع الامالة عند الاكثر والا منع نحو قوامع
قوله والراء غير المكسورة كالمستعلي لانها اذا كانت غير مكسورة كانت كانها مفتوحة
او مضمومة فلا يقوى سبب الامالة فلم يمل راشد وحمار قوله واما المكسورة فلا تمنع
عندها يعني يغلب المستعلي والراء غير المكسورة فاميل طارد ومن قرارك لان المكسورة
كانها بكسرتين والمفتوحة كانها بفتحتين ولما كانت الكسرة مما تغلب الفتحة وجب ان تغلب
المكسورة المفتوحة ايضا قوله واما المكسورة اي التي تلي الالف ولكن بعدها حرف
استعلا لا المكسورة مطلقا لانها اذا ابعدت فالمنع محقق وكذا اذا كان حرف استعلا بعدها ام ل
هو للفارق بالمنع محقق والا لزم المصير الى التصعد بعد التسفل وهو مما يستلزم الاستثقال
قوله ان لا يكون الكلمة اسما غير مستقل المراد باستقلال الكلمة هو امكان استعمالها
بحسب المعنى من غير ضميمة نحو متى واني بخلاف اذا ولو فسر الاستقلال بكون الكلمة مما
تتم الجواب به لزم ان لا يصح امالة متى لكونه غير مستقل على هذا التفسير لكنه مما يصح
امالته وانما لم يميلوا غير المستقل من الاسما لانه بمنزلة الحرف والحرف مما لا يمال
لان الامالة نوع من التصرف والاصل ان لا تصرف في الحرف تحقيقا للفرق بين ما هو
مستطرف بسلك الاشتقاق وبين ما هو بمعزل من الاشتقاق وانما لم نقل وللامالة
شرط وهو ان يكون الكلمة مستقلة لئلا يرد نحو عسى فانها تمال مع انها ليست مستقلة
بحسب المفسرين للاستقلال وانما اميلت مع عدم استقلالها لكون الفها تصير
الياء عند اتصال الضماير قوله الا ثلاثة استثنا من مقدر اي لا يكون الكلمة حرفا في جميع أن ؟
الصور الا في ثلاثة من الاحرف ويمكن ان يقال قد فهم مما سبق من ان شرط الامالة ان
لا يكون الكلمة حرفا ان الحروف لا تمال فقوله الا ثلاثة يكون استثناء من المفهوم لا من
المنطوق قوله في الندا مستغنى عنه فان قلت انما ذكر ليعين الحرفية قلنا قد يعين سح أما فالذلك
ذلك بحكم الاستثنا لانه لو كان غير حرف لم يصح الاستثنا وانما اميلت هذه الاحرف
الثلاثة لقيامها مقام ما يصح امالته قوله التفخيم هو ان يكسوا الفتحة ضمة والظاهر ان التفخيم
هو امالة الالف الى الواو واما تفخيم الفتحة فما ثبت تبعا كامالة الفتحة في صور الالف

قوله فتخرج بين بين مما لاحاجة الى ايراده لانه زيادة في الحد من غير ضرورة فان قلت
ليست من الحد قلنا حكم العطف مما يابى ان لا يكون من الحد قوله اذا كانت بعدها الف
منقلبة عن الواو قلنا قد جا التفخيم في اسم الله مع ان الفها ليست من الواو والظ انه نادر
قوله وله بلاثة اوجه وانما لم يتعرض لتعريفه استغنا بدلالة الاسم على ذلك مع
انه تصرف فيها للتخفيف ولا يقدح اخذ التخفيف في حده لان ايراده باعتبار المعنى
اللغوي لبيان الاصطلاحي قوله والحذف وهو ان يكون متحركا اي وحدها وقف لو كان
متحركا قوله حرفا صحيحا نحو يسل والخب ومن بوك ومن يلك مثل متصلا ومنفصلا
ابدانا بان الحكم واحد قوله اويا اوواوا اصليتين نحو جيل وحوبة وابو يوب وذو وش
وقد مثل ايضا متصلا ومنفصلا بما قلنا ومن هذا علم ان المراد باصالة اليا والواو
كونهما من نفس الكلمة لا انهما غير زايدتين لان اليا والواو في جيل وحوبة زايدتان
نحكم ما سبق من قوانين الزيادة لكنهما من نفس الكلمة ولا يرد نحو مقروه وخطية والتجبس
لما سبق ان الحكم هناك الابدال قوله او من بذتين لمعنى نحو اطيعي مره وقاضو نيك لان
اليا في اطيعي دال على معنى على حدة وكذا الواو في قاضون دال على معنى وعلى هذا كان المناسب
ان يقال وبنحو اطيعي بالحكم نحو وممكن ان يقال ان قوله ونحو ابو يوب الى الاخر
تمثيل لمزيدتين لمعنى بان لا يكون الواو في الاسما الستة من نفس الكلمة بل زياده لمعنى على ان
اطلاق لفظ الزيادة على اليا في اطيعي غير مناسب لانها فاعل وكلمة على حدة اما الواو في ابو يوب
وغيره من الاسما الستة فقد اختلف في انها من نفس الكلمة اولا ولا يهمنا الان تحصيل القول
فيها فان قلت الواو في نحو قاضون من نفس الكلمة فيكون من قبيل نحو وحوبه قلنا لما لم
يكن ماخوذه في اصل الوضع بل جات لمعنى تزلت منزلة اليا في اطيعي قوله وقد التزم
ذلك في باب يرى وارى وترى فان قلت كيف قال في باب يرى ومنه الراي
والمرى قلنا يريد بباب يرى يريان ويرون وكذا الكلام في ارى ويرى فلا يرد ما
ذكرت وانما التزم ذلك في هذا الباب دون باب ينأى وانأى ينئي لما ان كثرة
الاستعمال في هذا الباب دون ذلك قوله وان تجعل بين بين والا تحركت متحركا ما
قبلها وذلك تسع صور من ضرب بلاثة في ثلاثة لان الهمزة اما مفتوحة مع البلاث
او مكسورة كذلك او مضمومة كذلك ومواضع الابدال من تلك الصور التسع اربعة اثنان منهما

فيهما وهما ان يكون مفتوحة مضموما ما قبلها وقد سبق الكلام في ذلك فلا نعيده قوله
المستمر وانما قال المستمر لان الهمزة في نحو سال الحق جعلها بين بين وان كان من
مواضع الابدال لان الابدال فيه غير مستمر قوله واامه قيل بجواز ابدال الثانية يا
في اامه فلا يصح التمثيل بنحو اامه على هذا القول وقيل ابدالها يا في نحو اامه غير جائز
والى هذا وقعت الاشارة في الكشاف وهو الظ لان الاصل هو تخفيفها بين بين فلا يعدل
عنها الا لضرورة قوله ثم تخفف الهمزة على ما تقتضيه القياس من جعلها بين بين هذا على
مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فالقياس ان يمتنع جعلها بين بين بعد انضمام
الالف لان الهمزة بين بين ساكنة عندهم ولو جعلت بين بين بعد انضمام الالف لزم اجتماع
الساكنين على غير حده فالقياس ان يمتنع عندهم قالوا لولا ان هذه الهمزة متحركة لصح الابتدا
بها ولا يصح اجماعا قلنا لا نسلم وانما يصح ان لو صح جعلها بين بين ابتدا وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك
لكن انما يصح ان لو لم يكونوا مجبرين في الفرار عن الابتدا بشبه الساكن الا ترى انهم
لا يجمعون مصفا على جواز الاضمار لانه لما كان الثاني مظنة السكون امتنعوا من الجزم
لتوهم لزوم الابتدا بالساكن واذا كانوا ممن يفرون عن توهم لزوم الابتدا بالساكن كانوا
اشد فرارا من الابتدا بشبه الساكن قوله وهو الطرفي لكنه المحذوف انما علم من
التصرفات القياسية الجارية على الكلم باعتبار انه بطريق التصرفات القياسية كالحذ ف
وغيره من التعبيرات قوله بعد الحذف انما قال بعد الحذف لان نحو حارث
مما يصدق عليه انه محذوف منه باعتبار على انه لو لم يرد ذلك كان الظ قوله
والاصل فيه اي والاصل في اعتبار الترخيم انه احداث حذف وانما قال احداث حذف
ولم يقل انه حذف في اخر الاسم للاحترار عما كان فيه حذف سابق لا للترخيم فان قلت
يلزم على ما ذكر ان لا يكون نحو يا جار ترخيما لانه حذف الاخر لا حذف في الاخر قلنا
اذا كان المحذوف في الاخر كان الحذف في الاخر فان قلت لماذا لم يقل حذف الاخر قلنا
لما ذكرنا دخل في المناسبة ولقائل ان يقول يرد عليه نحو قاض لاحداث حذف في
الاخر على الوجه المناسب من غير اتحاد بخلاف اصل اللهم الا ان يقال انه ليس بتعريف
للترخيم قوله والاصل انه احداث حذف انما جعل هذا اصلا لان ما يجري في باب
الترخيم من الاعتبارات كالحذف لواحد باره ولا لثر اخرى وحذف الاخير بتمامه

عليهم

تاره وغير ذلك من التغيرات كالابدال ورد ما حذف مبنى عليه ويمكن ان يبنى تنزيل
ما بقى بعد الحذف منزله كلمه براسها ايضا وذلك ان الحذف هناك لا للضروره بل لمجرد
التخفيف المناسب فناسب ان يجرى مجرى اسم براسه مثل يد ودم ومن حيث ان الحذف
فيه غير لازم ناسب ان لا يجرى مجرى اسم براسه نحو قاض قوله ان لا يزيد على الواحد في
نحو طلحه ولقايل ان يقول لا نسلم انه اذا وقع زائد على الواحد في نحو طلحه وقع الحذف
في الوسط وذلك ان تا التانيث مع الكلمه بمنزله كلمه كما ذكر فلا يقع الحذف في الوسط
بل لو زاد على الواحد في نحو طلحه لزم صوغه على اقل من ثلاثه قوله فيحذف احدهما ويترك
الاخرى الفا هي التي يجاب بها النفي نحو ما ماننا فتحدثنا وكل واحد من المعنيين المذكورين
مما يتمشى ههنا قوله وهو صوغه على اقل من ثلاثه ولقايل ان يقول يجب ان لا يحذف
الاخر من نحو قدار لانه اذا حذف الاخر لزم صوغه على اقل من ثلاثه لان الالف زايده
لا يعتد بها فان قلت الباقي بعد الحذف ثلاثه قلنا فعلى هذا يلزم ان لا يحذف التاء من نحو ثبه
لانه لا يبقى ثلاثه ويمكن ان يقال الفرق ظاهر فان تا التانيث بمنزله كلمه منفصله فكان على
اقل من ثلاثه قبل الحذف بخلاف الالف في نحو قدار وينبغي ان يجوز حذف الحرفين من نحو
قدار على لغه من جعل المحذوف منويا لان المنوي بمنزله الملفوظ فلا يلزم صوغه على
اقل من ثلاثه قوله على مذهب سيبويه فانه لا يرى العلميه شرطا في ترخيم نحو ثبه واما
في الصفات نحو ضاربه فهي شرط عنده على ان تخصيص مذهب سيبويه بالذكر تخصيص
من غير مخصص لان العلميه ليست بشرط لترخيم نحو ثبه اجماعا وهو الظ قوله وان يقول
ثمي بقلب الواو يا كما في الاول ويقول ــــــ صيا لان الواو تطرفت بعد الحذف وقبلها
الف زايده فوجب ان تقلب همزه كما في نحو سما قوله ونحو ولقايل ان يقول
انما يلزم ذلك ان لو لم يكن علما لان اجتماع الواو واليا بالسكون انما يوجب ابدال الواو
يا اذا كان ذلك خارجا عن الاعلام على ما ذكر فان قلت كيف يصح قوله وهراوى ومطايا
وقاضي وهي من جمله اسما الاجناس والترخيم مما يمنع فيها قلنا صح بنا على تقدير العلميه
على معنى انه لو كانت اعلاما ورخمت لزم ان يقال قوله هو نقل الاسم عن دلالته على
واحد فان قلت لا يخ اما ان يراد واحد بالنوع او الشخص او الجنس او اعم منها ولا سبيل
الى كل واحد وذلك ظ وان اريد غير ذلك فلابد من افادته لننظر في صحته قلنا المراد

بالواحد ما يقابل معنى المثنى والجمع فان قلت قوله نقل الاسم عن دلالته يقتضي ان لا
يكون نحو رجال ــــــ مكسرا اذ ليس هناك نقل الاسم عن دلالته الى دلاله قلنا
لا يرد هذا بعد تحقيق الغرض وذلك ان المراد هو ان يتصرف في الاسم ثم يعني لاكثر
من اثنين قوله بغير نحو مسلمون ومسلمين فان قلت هلا اقتصر على قوله بغير نحو
مسلمون ومسلمين لان التغيير في مسلمين للاعراب قلنا انما يرد ذلك ان لو كان
اعرابا بحسب بل هو يتصرف فاشيا جار على الكلم للدلاله على اكثر من اثنين ولا يقدح
فيما قلنا كون اليا اعرابا او دالا عليه ايضا فان قلت ينتقض بنحو ركب لان نقل الاسم وهو
الراكب عن دلالته على واحد الى الدلاله على اكثر من اثنين بواسطه التغيير قلنا لا
نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان نصا على الراكب ولم لا يجوز ان يكون موضوعا على
الركوب ولانه لو كان موضوعا على الراكب لكان جمع كثره ولامتنع تصغيره لكن لا يمتنع
بل هو من الاوضاع الجمعيه الراجعه الى الوضع الكلي وهو الركوب قوله فقد
ادعينا ثلاثه اشيا اما دعوى كل واحد من النقل والتغيير فتضمنى واما دعوى
الجمعيه فالتزامي لان النقل بواسطه التغيير مما يستلزم الجمعيه والمراد بالجمعيه لفظا
في عرفنا هذا هو كون الاسم موضوعا لاكثر من اثنين بواسطه التغيير في مفرده وانما
قدم ذكر الجمعيه لانها المقصود قوله واثبات الاول اي يستدل على كونه جمعا
لا اسم جمع انه يمتنع وصفه بالمفرد فلا يجوز ان يقال رجال حاضر ولو كان اسم جمع لصح
ان يقال رجال ــــــ حاضر كما يصح ان يقال رهط حاضر وكانهم قصدوا الفرق
بين ما وضع لمعنى الجمع ابتدا من غير تغيير في مفرده ولا نظر وبين ما وضع له بواسطه
التغيير نحو زوا ووصف الاول بالمفرد لان الاول بمنزله رجل في انه وضع ابتدا
من غير ان يكون مسبوقا بتغيير قوله واثبات النقل جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال لا نسلم صحه الدعوى التي نحو اراهط واعاريض باسم مكسر بالاتفاق
وكذا نحو فلك وليس هناك نقل ولا تغيير فقال اثبات النقل في نحو اراهط
وتقدير التغيير في نحو الفلك مفوض الى مناسبات مثل ان يقال في الاول انه لو
لم يكن هناك نقل ولا تغيير لكان اسم جمع مثل قوم ولزم صحه وصفه بالمفرد وصحه
تصغيره وتكسيره ولزم ان لا يعتد به نحو مساجد ومصابيح في باب غير المنصرف

فان قلت ولزم ما ليس في كلامهم وهو ان يكون المفرد واردا في كلامهم على هذه الزنة جمع رهط ؟ الى
لم لا يجوز ان يكون اراهط على خلاف القياس قلنا ترك لفظ استغنا عنه بغيره
كثيرا كما استغني بتركت عن وذرت وكما استغني بالصحيح عن التكسير في مواضع واما
تكسير فعل على افاعل فغير وارد فلما تردد فالوجه حمله على انه متروك المفرد في الاستعمال
وكذا الكلام في تقدير التغيير في نحو فلك لانه لو لم يكن هناك تغيير لكان مشتركا ولو ولو كان اسم جمع صح
كان مشتركا لكان اسم جمع لصح وصفه بالمفرد ويصح جمعه وتصغيره واللوازم باسرها
منتفيه فلزم ان يكون هناك تغيير واذا لم يكن ظاهرا كان مقدرا قوله صنف لا يختلف
فيه من الامثلة المتكثره والجهات المتعدده بحسب المواد اي لا يختلف تلك سيم وهبة
الامثلة الكثيره بل يكون وارده على سنن واحد ونسق متحد كمكسرات افعل اسما
ومفعل ومفعل فانها وارده على نهج واحد وهو فعالل قوله وهو المقصود لان
الكلام في بيان التصرفات القياسيه بخلاف ما يختلف قبيله فان ذلك وظيفه لغويه
قوله فذكرها هناك وانما اخر ذكرها لانه اذا ذكرها بعد التشويق تمكنت في
الذهن فضل تمكن قوله وغير المستنكر تكسير الرباعي اسما كان نحو ثعلب او صفه
نحو سلهب وكل واحد منهما مجرد من تا التانيث او غير مجرد نحو شكره في الاسما وشهبرة
في الصفات قوله والثلاثي الذي فيه زياده للالحاق نحو جدول او لغير الالحاق نحو
مقتل قوله وليست بمده احترازا عن نحو زمان قوله انما عن صفه احترازا عن مثل
احمر قوله وكذا تكسير المنسوب والاعجمي من ذلك غير مستنكر وانما قال من ذلك
لان تكسيرهما مطلقا ليس من قبيل ما نحن بصدده اذا كان المنسوب رباعيا او
ثلاثيا ليس فيه مده او كان الاعجمي بمنزله الرباعي او بمنزله ذلك الثلاثي ولا يجوز ان
يكون قوله من ذلك احترازا بان يكون المعنى وكذا تكسير المنسوب والاعجمي من قبيل
غير المستنكر لما قلنا ان تكسيرهما مطلقا ليس من قبيل هذا الفصل قوله فاعله
وفاعلا اسمين وانما قال اسمين لان فاعله صفه من الصنف الثاني كما ذكر
واما فاعلا اسما فمعلوم انها من الصنف الاول واما صفه فغير معلوم امرها
فلذلك قيدهما بالاسميه قوله والصنف الثاني ينقسم هذا تقسيم بالنظر الى امثلة
التكسير وكان المناسب ان يعرض لامثله تكسير الثلاثي المجرده من النا لعدمه

في باب الاعتبار ولكن قدم ما قدم باعتبار امثله تكسيره من حيث القله والكثره
لان القليل بالنظر الى الكثير بمنزله البسيط من المركب قوله اما القسم الاول
فسته اضرب تقسيم بالنظر الى الوحدان لا بالنظر الى امثله التكسير قوله
اولها فعل فعال لما جعل هذين المثالين على سبيل التعداد وجرا كان من حقهما
ان يلفظ بهما موقوفين رعايه لجانب التعداد وانما اختار هذا الطريق ولم يجعلهما
جرا على وجه العطف دون التعداد لئلا يتوهم ان الضرب الاول كل واحد قوله
واسارى ايضا عندي قيل هو جمع اسير وذهب المصنف الى انه متروك المفرد
وما ذهب اليه المصنف اولى لان ترك لفظ استغناء عنه بغيره كثير ومجي الجمع
على هذه الهيئه لفعيل غير وارد فلما تردد بين هذا كان حمله على انه متروك المفرد
اولى وهو ان يكون جمع لفعلان متروك الاستعمال فان قلت لم لا يجوز ان يكون جمع
اسرى جمع اسير قلنا لان جمع الجمع لم يات في غير جموع القله الا بالالف والتا فان
قلت لم لا يجوز ان جمعا لفعلى متروك الاستعمال قلنا لان فعلى لم وصفا لم يجي
مفعول والقابل ان يقول فكذا فعالى وصفا لم يات ايضا بمعنى مفعول فحمله عليه
حمل على ما لم يات في كلامهم قوله فعال ومثال فعاليل وانما قال ومثال فعاليل فاختار
لفظ المثال ابدانا بان نحو كان ليس بمثال لندرته بل المثال الذي يكسر عليه ما ذكر
هو مثال فعاليل لكثرته ولهذا عد بعضهم فعاليل فيما سافي نحو سرداح والملحق
به ونحو كرسي ولهو الالاط عندي قوله والقسم الثاني الى اخره لو جعل تكسير افعل
التفضيل من الضرب الاول لكان اولى لانه مطرد قوله وخلفا قيل في خلفا انه جمع
خليف وخلائف جمع خليفه لان فعيلا لا يجمع على فعلا نحو كريم وكرما واما فعيله فلم
يجي جمعها على فعلا واذا تردد بين ان يكون جمعا لخليفه وبين ان يكون جمعا لخليف
فالوجه ان يحمل على ما ثبت في كلامهم دون ما لم يثبت قوله واصلف بالصرف وانما انصرف
وان كان فيه وزن الفعل مع الوصفيه لان وزن الفعل ضعف امره بكونه جمعا لانه
بذلك بعد عن شبه الفعل ولا يعتد بهذا الوزن فلا يعتد به اذا كان قابلا للتا لانه
بذلك بعد عن شبه الفعل فان قلت كان يجب ان يعتد به لانه وان ضعف امره بذلك
الاعتبار قوي باعتبار اخر وهو انه قرنه ما يفيد الفرع باعتبار الجمعيه قلنا هذا

يكون ؟ امر
يجي ؟ امر

مما يرد مع يا البايت ولا يعتد به هنا ك فلا يعتد به هنا قوله وقد وجد له اسما
انما فصل لندرته مجي ذلك قوله وسمحا في سمح ولو قيل انه متروك المفرد لم يبعد لان
فعلا كثر مجيئه جمعا لفعيل ولم يجي جمعا لفعل وترك لفظ استغنا عنه بغيره بغير عزيز
فكان حمله على انه متروك هو الوجه قوله محمول على غيره كما حمل نحو مريض ومالك
واحمق واجرب على جريح وطوعت على قتل وانما صاروا في هذه الاسما الى الحمل قضا
من حق المناسبة ولذلك ان فعلا بمعنى مفعول يجمع على فعلى كثيرا شايعا فهو اصلا
في ذلك وغيره محمولا عليه وكذا الكلام في ايامى ويتامى جمع ايم ويتيم في انهما محمولان على
وجيع ووجل يا لقلب فيهما بان الاصل ايائم ويتائم فاخرت الهمزة فصارت يا ثم الفا والظا
ما ذهب اليه من الحمل دون القلب قوله النوع السادس التحقير وانما ترك تحقيره
الى الحكم لان في ذكر ذلك الحكم بيانا له كانه قال هو التصرف في الاسم بوصفه
بالحقارة او القلة واضافة الوصف الى ما سوى الجمع من المفرد والمثنى بالعرض لان
المرجع في الوصف الى المعنى وكان المناسب ان يقال وهو لوصف الجمع بالقلة ولما سواه
بالحقارة ليكون التقابل على ما ذكر بمنزلة العدم والملكة لكنه انما تعرض لما سوى الجمع اولا
لتقدمه طبعا وانما قال لما سوى الجمع ولم يقل للمفرد ايذانا بان التحقير في التثنية للوصف
بالحقارة فان قلت انما يحتاج الى ذلك ان لو لم يكن نحو رجيلان تصغير رجيل قلنا ان لم يكن فقط
وان كان فكذلك دفعا للتوهم قوله هذا هو الاصل تنبيه ان وروده لغير الوصف بالحقارة
والقلة مثل ان ياتي للتفخيم او لتقليل التفاوت والمراد بكون ذلك هو الاصل انه بحكم
الوضع وان وروده لغير ذلك بطريق التجوز وانما كان كذلك لان وروده لما ذكر من الوصف
بالحقارة والقلة شايع كثير فناسب ان يكون بحكم الوضع ووروده لغير ذلك غير شايع
لا يصار اليه الا بتوسط القراين فكان الوجه ان يكون بطريق التجوز فان قلت لم لا يجوز
ان يكون بطريق الاشتراك قلنا حمله على التجوز اولى لانه اكثر قوله الا فيما نطلعك
عليه اشاره الى ما ورد تصغيره على خلاف هذه الامثلة من اسما وما فيه الف
التانيث مقصوره او ممدوده او الف الجمع او الف ونون نحو سكران وعقربان قوله
وله ثلاثة امثلة قال ابن الحاجب كانهم قصدوا الى ان يكون له صيغ محصوره ليسهل امره
ولقايل ان يقول ما لم لم يجعلوا امر التكسير كذلك ليسهل امره ويمكن ان يقال لما

النوع السادس التحقير

الاشارة ٤ امد

كان الكثير في المعنى في باب التكسير ناسب ان تكثر الامثلة هناك قضا من حق
المناسب واما امثلة هذا فانما كانت ثلاثة بنا على كون الاسم ثلاثيا ورباعيا وخما سيا
قوله ولتحرك الثاني في التحقير وانما لم يقل ولتحرك الاول لان الهمزة هو الاول
ويحركها لا ينافي ثباتها لانه من لوازمه وانما قلنا ان همزة الوصل هو الاول
لانها من حروف الكلمة بنا على راي المصنف وانما المنافي لثباتها تحرك الثاني لانها
انما يوتي باعتبار سكون الثاني فاذا تحرك زال موجب الاثبات فلا تثبت قوله
اعني ان فيها زايدا انما صار الى هذه العناية لان ما سبق من قوله او غيرا صول
يحتمل ان يكون المراد ان الحروف كلها زوايد على ان الضروره قد دفعت امر العناية لانه
من المعلوم بالضروره ان ليس في كلامهم اسم متمكن على ثلاثة كلها زوايد قوله ولا مدخل
لما يحقر في حروف ما يحقر لتا التانيث يعني لا اعتداد بتا التانيث في عدد الحروف
يعني ان وجوده وعدمه سوا فيجري نحو طلحه مجرى طلح وسنة مجرى دم في رد المحذوف
وانما لم يكن لتا التانيث مدخل في ذلك لانها كلمة او بمنزلة كلمة مع كلمة اخرى وكما لا يعتد
بكلمة اذا انضمت الى كلمة اخرى عند التصغير كذلك لا يعتد بتا التانيث قوله وكذلك
زيادات التثنيه وجمعي التصحيح ولقايل ان يقول انما يستقيم هذا ان لو كان التصغير
عارضا للمثنى ولجمعي التصحيح وهو ممنوع وانما لم يعتد بهذه الزيادات لما ذكرنا في التانيث
وقوله فكما لا مدخل لحروف الاخر من المتركب اشاره منه الى علة عدم الاعتداد بتا
التانيث وزيادات التثنيه وجمعي التصحيح والتثنيه قوله بعلبك مركب غير منقول
عن معنى بخلاف حضرموت وانما اخر خمسة عشر في الذكر وان كان غير منقول لاحتمال
ان يكون كل واحد من جزئيه كلمة بعد فان قلت لو قال كذلك لم يكن لبنا الجزئين وجه
قلنا لم لا يجوز ان يكون ذلك لقوة الامتزاج وان لم يكن بحيث صارا كلمة واحدة
قوله بيت هو بطيد ما جميع حروفه اصول وقوله مبيت بطيد ما فيه زايد اذ الاصل
مبيت على وزن مفعل بكسر العين وقال بعض البصريين الاصل فتح العين والكسر
عارض وقال الكوفيون وزنه مفعل وعلى هذا لا يكون مثالا لما فيه زايد على القول
قول البصريين والاجا نحو سود وموت جوازا لكن الثاني كاذب قوله او على اقل
يعني ان مثال فعيل انما يكون فيما هو على ثلاثة او على حروف اقل من الثلاثة فتكمل بالثلث

سيئا

لـ

وف
زيكن ٤ امد

الحروف ثلاثه يرد المحذوف والقافى فيكمل للتعليل واستصحاب ثلاثه على الحال
فان قلت انما يصح هذا على اطلاقه وهو ان يكون التكميل بالرد مطلقا ان لو كان
التقدير ثابتا فى جميع الصور وهو ممنوع قلنا ان هذا التصرف اعنى التصغير لا يجرى
الا فى الاسما المتمكنه وليس شى منها باقل من ثلاثه واذ المتمكن على ثلاثه ط كان على
ثلاثه تقديرا فيكون التكميل بالرد مطلقا بحكم الضروره فان قلت لم لم يقل يرد ما
حذف ولكن قال يرد ما يقدر محذوفا قلنا لان الرد لما يرد بنا على تقدير ذلك
فان كل من يصغر فانما يرد ما يقدره ويراه محذوفا وان كان ذلك التقدير بخلاف
تقدير الغير فان قلت لا مساغ للتقدير فى نحو مثل اسما لانه هكذا جعل اسما فى حال
الاسميه بعد ان يكون هناك تقدير لما قلنا من انه هكذا جعل اسما قلنا لا نسلم
وانما يكون كذلك ان لو كان الفعل منافيا للتقدير وهو ممنوع قوله وفى ابن وعدة انما
فصل يكون كل واحد على ثلاثه ط اولا ان فى كل واحد عوضا عن المحذوف قوله
الا فى نحو ما ذكرنا وهو ان يكون بالتصغير او مده غيرها فى كلمه والمدغم فى تلك او ج امد
الكلمه بخلاف قولك فى الدار فان المده فى كلمه والمدغم ليس فى تلك الكلمه فان قلت
قوله ولا يجمع بينهما فى الوصل الا فيما فى نحو ما ذكرنا ما لا يصح اذ يجمع بينهما فى نحو قاف
ميم عين مما بنى لعدم التركيب فى حال الوصل قلنا انما يرد هذا ان لو لم يكن الجمع
بينهما بنا على نيه الوقف او لاجرا الوصل مجرى الوقف على زعمه فهو ممنوع قوله
ويسمى هذا حد اجتماع الساكنين وهو ان يكون احد الساكنين يا التصغير او مده مدة ج امد
غيرها والاخر مدغما وهما فى كلمه وفى قوله اذا كان بدل يا التصغير اشاره الى
كونها فى كلمه قوله بحرف او حرفين وانما لم يقل بحرف فصاعدا ليكون تصريحا منه
ان ذلك يزيد على الاسس قوله ويحقر مثل هذا اى الذى على اكثر من اربعه سوا
كان خماسيا او من يد رباعى نحو مدحرج او متدحرج او مزيد ثلاثى نحو منطلق فان
يحقر جميع ذلك مستكره لان علة الاستكراه وهو الادا الى الالتباس متحقق
فى جميع الصور مع الاستغنا عنه بالوصف لحصول الغرض به قوله ولا يحذف اى ج امد
اصل انما نكر ليعم اى اصل كان من حروف الاصول قوله ولا غير الاخر من الاصول
مع وجود اخر لا حاجه الى قوله مع وجود اخر قوله اللهم الا بجهه مناسبه

اى لا يحذف غير الاخر من الاصول بجهه الا بجهه المناسبه بين ذلك
الغير وبين ما يلتبق به الحذف من الزوائد والمناسبه اما باتحادهما
نوعا او بتقاربهما مخرجا فان قلت قوله اللهم لم يصب المحز لانه انما يذكر اذا
كان المستثنى مما يعز وجوده والمستثنى فيما نحن بصدده ليس كذلك قلنا قد
وقع موقعه بالنظر الى اعتبار تلك المناسبه فان ذلك مما يقل جدا بالنظر الى
حذف الاخر قوله دحيرج فى مدحرج فان قلت الميم وان كان زايدا مفيدا بكونه
علامه كما ذكر فكان الوجه ان لا يحذف ويحذف الاخر وان كان اصلا الا ترى ان
راى الاخفش فى نحو مقول ان المحذوف هو الاصل لكون الزايد علامه وان كان
اقرب الى الطرف فكان الاخر هنا اولى بالحذف قلنا لكونه مفيدا لكونه علامه
غير ط ولين سلمنا ذلك لكن انما يتمشى ما ذكرت وجها ان لو اعتبر فى باب الوضع
وانما نحو مقول فلما كان محتملا لذلك صار اليه الاخفش قوله لكون الميم علامه
فى اسم الفاعل لان الميم فى غير الثلاثى المجرد مع تلك الهيئه مختص باسم الفاعل
فيكون علامه ولا نعنى بافادته سوى هذا كما ان الهمزه فى نحو اخرج علامه
للمتكلم ولقايل ان يقول اسم الفاعل انما يعلم بوساطه جميع الحروف والهيئه
لا بالميم وحدها فانى يصح دعوى كون الميم علامه وجميع الحروف مستويه الاقدام فى
ذلك وانما يكون الميم علامه ان لو كان مختصا ولو كان مختصا لكان كل ما وجد فيه
الميم اسم فاعل ولين سلمنا ذلك لكن لا نتم ان الميم فى نحو مستخرج مفيد وغيره من
الزوايد لا مفيد كيف والسين فى نحو مستخرج للسوال فيكون مفيدا ايضا على انه ط
فى الافاده من الميم قوله بحذف الاخر فالسمعوه لانه لا يزال فى منهوله حتى يبلغ
الخامس ثم يرتدع فانما حذف الذى ارتدع عنده قوله لمناسبتها تا التانيث
لاتحادهما نوعا لانهما من المجهوره ومخرجا لانهما مما بين طرف اللسان واصول الثنايا
قوله رابعها مده ولم يستثن ثانى سكران واحمال وانما تعرض لاستثنا ما بعد
الفرض للالف لان الكلام فيهما مبنى على الف التانيث فكان تعرضها عقيب تعرض
الف التانيث ادخل فى المناسبه من تعرضها هاهنا قوله وفيما يستكره تحقيره ايضا
وانما قال ايضا لمكان الفصل بين هذا وبين ما سبق لان مثال ـــــــــ فعيعيل ثمه واجب

وفي المستكره جائز قوله فكثيرا الفا للتعليل لا كانه قيل لا نسلم نحو مثال
تفعل في المستكره وتفال لانه لنزر اما تقال فرىد ومطيليق وانما قال
فقس لئلا يتوهم ان ذلك منحصر في فرىد ومطيليق قوله والالف هذا اشاره منه
الى ما يعرض للالف من التصرفات وقد اشير الى ذلك فيما سبق ولذلك قال
عقيب هذا واكثر هذه الاحكام مذكوره وكذا الالف اذا كانت ثانيه والثاني
يقع في هذا الباب والالف يمتنع عن التحريك وجب ان يوتى بحرف يقبل ذلك
مكانها فالوجه ان يوتى بالاصل ان كان لها اصل فان قلت لا نسلم ان الرد الى
الاصل لمكان ضروره التحريك بل لانضمام ما قبلها قلنا لو كان لانضمام ما قبلها لوجب
ان يكون واوا ابدا قوله يرد الى اصل انما قال اصل با لتنكير ليعم وانما قال ان وجد
لاحتمال ان يكون لها اصل وان لا يكون معلوما فح يكون واوا ولا يكون رده الى
الاصل معلوما قوله اذا كانت غير زائده وانما قال غير زائده ولم يقل
اذا كانت اصلا لان الالف لا يكون اصلا في الاسما المتمكنه التي هي مظنه التصغير
بل زائده او بدل عن اصل كما في نحو باب ولذلك لم يقل اذا كانت اصليه قوله
والثالثه طرفا وغير طرف لا تظهر الا يا ذكر المصنف فيما سبق ان الالف بعدما التحقير
تبدل يا وقال هنا لا يظهر الا يا وهذا ادخل في المناسبه لانك اذا قلت
عصيه كان هناك يا ان اما اذا قلت ابدلت الالف يا فيقال لا نسلم ان الالف
ابدلت يا بل عادت الى الاصل ثم اجتمعت الواو واليا وابدلت الواو يا فكان الوجه
ما ذكر ههنا الالف الثالثه اذا كانت في الاخر تكون بدلا لانه ليس في الاسما
المتمكنه على لانه احرف اخرها الف ان تكون زائده بل بدلا اما عن واو او يا وايا
ما كان تظهر في التصغير يا وان كانت الثالثه في الوسط بان كانت زائده ابدلت
يا وان كانت عن واو وردت الى الواو ثم تبدل الواو يا وان كانت عن يا فقط ولقايل
ان يقول لا نسلم ان الالف اذا كانت عن واو في الوسط لا تظهر الا يا وذلك ان
ابدال الواو مع التصغير في الوسط غير واجب نقول جديول وجدبل في تصغير
جدول ويمكن ان يقال تبدل هذه اي التي عن الواو يا نحو مقيم في مقام لانه لما
امتنع بقا الالف وردها الى الاصل مما يستلزم الثقل ابدلت يا من غير رد الى

الاصل

الاصل او يقال ردت الى الواو والان الواو لما استمر بها التحقيق
في مكبره ناسب ان يستمر بها في مصغره اتباعا للمصغر المكبر ولذلك وجب ابدال
الواو يا في تصغير نحو مقام وان كان الاجتماع في الوسط وعلى هذا الا يرد تصغير جدول
قوله وههنا اعتبارات لطيفه وهي ما ذكرنا من انه تقلب واوا في نحو العصا
ثم الواو يا والتي ابدلت بدلك يا ابتدا واما التي هي بدل في الوسط فالتي عن اليا ترد الى
الاصل والتي عن الواو ترد الى الاصل ثم الواو تصير يا قوله فقد عرفنا الى الاصول
وهي التي يضبطها الاستدلال قوله تعامل معامله تا التانيث بابقا ما قبلها على الفتح
وانما عوملت معاملتها لانها بمنزلتها في كونها للتانيث فتركنا ما قبلها على الفتح كما ترك
مع تا التانيث قوله تفريعا للاول على حمرا والوجه ظ اي لا تقلب الالف في باب
سكران حملا له على حمرا لمكان المناسبه له من جهه ان في اخره زيادتين زيدتا
معا كما في حمرا فلما شابهه من هذا الوجه عومل معاملته في ابقا الالف قوله
وللثاني يعني لا تقلب الالف في باب اجمال لمناسبته لحمرا ولسكران اما مناسبته
لسكران فمن جهه الهيئه وعدد الحروف وكون الالف رابعه بعدها حرف صحيح واما
مناسبته لحمرا فمع ما ذكر مع زياده وهو كون الالف في كل منهما علامه وانما ذهب
الى تفريع الثاني عليهما معا ولم يقتصر على تفريعه على حمرا لتقوى المناسبه وذلك
ان المصير الى الوجه الادخل في المناسبه هو المناسب وفي تفريعه عليهما ذلك
لان الوجه هو ان يصار اليه ولقايل ان يقول لا ضروره الى القول بالتفريع في
نحو اجمال لانه انما حافظ على الفتح ولا يقلب ليوذن انه جمع لانه لو قيل اجيميل في اجمال
جمعا لم يعلم انه تصغير اجمال بكسر الهمزه او تصغير اجمال بفتحها قوله وخامسه
يحذف للتخفيف في الممدود ولا يحذف اجرا لها مجرى الجز الاخر من تعليك وانما عومل
الالف والنون في نحو زعفران معامله الممدود لمكان الشبه بينها وبين الممدود
مع شبههما بالجز الاخر من تعليك باعتبار استطاله الكلمه ولا يرد نحو سرحان
قوله واما ما سوى الالف لما فرغ من بيان التغيير الذي يلحق الالف في بعض صور
التصغير صار مظنه للسوال بان يقال هل يعرض ذلك لغير الالف في باب التصغير
فقال واما ما سوى الالف فلا تغيير عن حاله بدلا وكان المناسب ان يقال بدلا

وغير بدل لكنه قدم ذكر غير بدل لانه الكثير الشايع والاصل المسمى للمقدم قوله
ولا يبقى الا الواو بالرفع والنصب والرفع هو الفصيح لانه استثنا من غير موجب تام
ولقابل ان يقول كان الوجه ان يبطر الهمزه في هذا السلك لانها مما يبعد لان
الهمزه المفتوحه بعد المضموم تبدل واوا جوازا مطردا وقد سبق ذلك قوله واما
البدل غير اللازم وهو ما يفوت عله الابدال في التصغير وح يرد الى الاصل لفوات
عله الابدال قوله ومتى اجتمع مع يا التصغير يا ان اى بعد يا التحقير والا
ورد كوحي في تصغيرها على انه لا حاجه الى هذه العنايه لعدم اجتماع اليا ان هناك
لتوسط يا التحقير بينهما قوله فاحذف الاخيره نحو عطي وهو واوه اصل عطا
عطاو فقلبت الالف الثالثه في تصغيره يا لما مر وعادت الهمزه الى الاصل ثم
انقلبت الواو المتطرفه يا لانكسار ما قبلها فاجتمعت مع يا التصغير يا ان فحذفت
الاخيره حذفا اعتباطا لمجرد التخفيف وهذا اعرب ما قبل المحذوف فقيل
عطي بخلاف نحو قاض لان الحذف فيه اعلالي فلا يعرب ما قبل المحذوف قوله
واحي في اخوي على قول من يقول اسيد لان اجتماع ثلاث الفات فيه
انما يلزم على قول من يقلب الواو مع يا التصغير في الوسط واما على قول من لا يقلب
فانما حذف اليا من نحو احوى كما يحذف في نحو جوار لا لاجتماع اليا ات ويكون حكم
احوحكم جوار في انه ينون مقدرا في الرفع والجر ولفظا في النصب بلا تنوين مثل
جوار واما احي فغير منصرف وعيسى يصرفه لان الحذف فيه اعتباطي فلم يكن المحذوف
مقدرا واما منع الصرف فلاعتبار الاصل قوله ويشترط في تحقير الجمع اى اذا
وصف معنى الجمع بالقله يوسل اليه باسم الجمع او جمع القله او بجمع مفرده بعد
التصغير ويحترز عن جمع الكثره لان تحقيره للقله والتصرف التكسيري فيه للكثره
فيكون تحقيره كالجمع بين المتنافيين فان قلت لا نسلم ان ذلك كالجمع بين المتنافيين
بل جمع بينهما حقيقه وذلك ان كل واحد منهما مما يستلزم نقيض ما يستلزمه الاخر
والمنافاه بين اللوازم مما يستلزم المنافاه بين ملزوماتها قلنا انما يلزم ان لو لم يكن
كل واحد وضعا على حده وههنا فان نحو رجال موضوع لمفهومه ذلك ومصغره كذلك
ح فلا يكون هناك جمع بين المتنافيين ولقايل ان يقول فاذا كان كل واحد وضعا على حده

وهو في عطاء ...

سمع اعتباطا

لم يكن تحقيره كالجمع بين المتنافيين فان اح ابن هو عن الاخر ولئن سلمنا ذلك لكنه
معارض بان يقال الاصل هو ان يتوسل اليه بتحقير جمع الكثره لان التقليل
انما يتصور في صوره الكثره قوله او بجمع قاعله مستكثر تقديره او بجمع مفرده فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فعاد مرفوعا واستكن فيه كما تقدر ونقرر في
نحو قوله اسال البحار فانتحى للعقيق قوله ويلزم التحقير ظهورها التانيث في المونث
السماعي طبيعه ان ليتا مقدره في مكبره حيث قال ولظهور وانما ظهر لانه بالتصغير صار
بمنزله الوصف فلحقه التا كما في الصفات الجاريه مجرى على المونثه السماعيه وانما
لم يظهر فيما تجاوز الثلاثه استثقالا لا لاستطاله الكلمه قوله واعلم ان التحقير
لا يتناول الحروف ولا الافعال لان التحقير بمنزله الوصف والحرف والفعل
بمعزل عن ان يوصفا وانما لم يوصفا لان بمنزله الحكم ولهذا يقال له حكم تقييدي
ومعنى الحرف والفعل لا يصلح لذلك لحكم الوضع بدليل الاستعمال قوله الا في باب
ما افعله على قول اصحابنا فان قلت هو ط في ان البصريين يرون التصغير في باب ما
افعله قياسا والا كان المناسب ان يقال ولا الافعال وانما ما اميلح زيدا
فشاذ عند اصحابنا قلنا الاسما يفيد التناول من غير تعرض لكونه قياسا او غيره
والكوفيون على ان افعل في ما افعله اسم استدلالا بتصغيره واما افعل به فعل
وفاقا واما وافق الكوفيون فيه لانه ليس من اوزان الاسم واما جواز تصغير ما
افعله عند البصريين فلمشابهته لافعل التفضيل صوره ومعنى اما صوره فظ واما معنى
فلان كل واحد منهما دال على المبالغه فلما شابهه جاز تصغيره وان كان فعلا قوله
ولاما شبه الحروف من الاسما اجراها مجرى ما اشبهه في امتناع التصغير كالضمائر
فان وضع البعض وضع الحرف وان البعض مما يحتاج الى ما يرجع اليه واما شبه اين
ومتى ومن وما فظ واما شبه حيث فلاحتياجه الى الجمله التي يضاف هو اليها مثل
الموصولات واما شبه امس فلتضمنه معنى اللام قوله وحسب وانما فصل لان
مشابهة حسب والذي بعده من الاسما التي عددها ليست بمشابهه مشابهه الاسما
التي ذكرت قبلها من الضماير الى قوله وحسب وهذا لم يجر حسب والذي ذكر عقيبه
من الاسما مجرى الحروف في البنا واما شبه حسب فلتضمنها معنى الاضافه ولو قيل

الوصف ح امر

تلك المشابهة ح امر

بامتناع تصغيرها لشبه الفعل لم يبعد وشبه غير بالا ظ وامّا شبهه عند فاما
باعتبار تضمنها معنى في المكان لزوم الظرفيه وامّا باعتبار منع حملها على مع وامّا شبه مع
من حيث ان وضعه وضع الحرف وامّا مشابهه غد من حيث انه يقصد به غد يومك
فكان متضمنا لمعنى الاضافه وقيل انّه مقابل لامس والمقابل ان من قبيل المماثل
على ما مر تقرير ذلك فيكون مماثلا للامس وامس مماثل الحرف فيكون هو مماثلا له
وامّا مشابهه اول من امس والبارحه وايام الاسبوع فلمكان التزام الحرف فيها
وهو من واللام في الاستعمال لحرف هذه الاسما مجرى الحروف في امتناع التصغير
لذلك على ان عدم تناول التصغير للغد مع والتمسك بالاستقراء في اثبات هذا
المطلوب غير ظ قوله وايام الاسبوع لا بد من تقدير المضاف اى واسما
ايام الاسبوع والا لم يصح لانه ان قصد الى معنى الايام فلا معنى له وان قصد الى
اللفظ لم يستقم وهو ظ قوله ولا المصدر الى قوله حال العمل لجريانها
اذ ذاك مجرى الافعال والافعال مما لا تصغر فلذا ما جرى مجراها على ان
تحقيق القول في ذلك ان المصغر من هذه الاسما مما لا يجوز اعماله والمكبر
منها يجوز اعماله لان كل واحد وضع على حدة فقوله لا تصغر حال العمل غير ظ
قوله وقد حقروا الى اخره تصغير هذه الاسما على خلاف القياس باعتبارين
باعتبار جريان التصغير فيها اذ كان من الواجب ان لا يجرى فيها التصغير لمكان
الشبه بينها وبين الحروف وباعتبار وروده فيها على خلاف ما عليه الاسما قوله
اللذيون المسموع بفتح الذال وهو الظ لانه مبني على اللذيا كما بنى اللتيات على
اللتيا ولقايل ان يقول لا نسلم ان اللذين واللاتى مما حقروا اما اللذيون واللتيات
فلم لا يجوز ان يكونا جمعي اللذيا واللتيا لا ان يكون اللذيون تصغير الذين قوله
النسبه وطريقها الحاق اخر الاسم المراد بالنسبه نفس المثنى والا لم يكن لقوله
وطريقها الحاق اخر الاسم معنى لان ذلك نفس النسبه لا طريقها وانما قال
طريقها ذلك لانه يتوصل به الى تحقيق المثنى وتحصيله وهذا كما قال النوع
الثامن جمعا التصحيح والمراد بهما نحو مسلمون ولقايل ان يقول كان الوجه
ان يقال النوع السابع النسبه وهي الحاق اخر الاسم كذا لانه في بيان التصرفات

الجاريه

الجاريه على الكلم قياسا وفي تعدادها شيئا فشيئا لان التبويب لها فكان المناسب
بما ذكرنا الا ان يقول السابع المثنى وعلى هذا كان المناسب ان يقال
الثامن ان يجمع الاسم بالواو والياء والنون او الالف والتاء لا ان يقال الثامن
جمعا التصحيح قوله على ما هو عليه اى من غير حذف ولا ابدال الا اذا كان
مقصورا كما تقدم لا يكون على ما هو عليه بل يرد الالف ولقايل ان يقول لا نسلم ان
الحاق اخره لا يكون على ما هو عليه بل انما يكون الحاق اخره على ما هو عليه اولا جنيد جامد
ثم يحصل الرد والقلب لانه معلول له ومتسبب عنه فيكون الالحاق على ما هو
عليه سابقا والرد او القلب لاحقا والجواب بالعنايه قوله يرد بالثنيه الى
الاصل ولقايل ان يقول كان الوجه ان يقال يرد الى الاصل ان كان له اصل
وعلم والا قلبت واوا ان لم يكن له اصل بان كان حرفا سمي به او كان له اصل
لكنه لم يعلم قوله واذا كانت للتانيث قلبت همزتها ايقاعا للمخالفه بينها واوا جامد
وبين ما هي اصل او بمنزلته الاصل وقلبت واوا لان المقصود يقلب يا فقلبت
همزه واوا ولم يعكس لمكان التناسب بين الواو وبين الهمزه قوله وقد رخص
في القلب اى في المنقلبه لانه لم يرخص في الاصليه وانما اطلق القول
تعويلا على العلم بذلك وانما رخص في قلب المنقلبه لانها تشبه الف التانيث
من حيث انها ليست بماخوذه في اصل الكلمه والاصليه من حيث انها بدل عن
اصل او عن ما هو جار مجرى الاصل فبا لنظر الى الوجهين جاز الوجهان القلب
وتركه قوله او عن جار مجرى الاصل كعلبا فان قلت لا نسلم ان الهمزه في نحو
علبا منقلبه اصلا فضلا ان يكون جار مجرى الاصل قلنا لانه لو لم يكن منقلبه
لثبت في الجمله اذا جمع كما في نحو حطئه لكن التالي كاذب فثبت انها بدل وانما قلنا
عن جار مجرى الاصل بدليل اتحاد التصرفات قوله وانما ساير ما يقع من نحو
حذف تا التانيث لما فرغ من ذكر التصرفات القياسيه تعرض لما قد وقع على
غير القياس بطريق الاستطراد وانما قال من نحو حذف تا التانيث بايراد نحو
لفظ نحو لان المرجع في ذلك الى الاستقراء ومن المستقرى بانه لا يقع شي في
كلامهم على ما ذكر قوله على قول من لا ياخذ مما متروكي المفرد ولو قال متروكي

المفردين لكان اظهر ذهب بعضهم الى انهما متروكا المفردين وذلك ان ترك لفظ
استعمالا ماخرج عن غير تركيب التانيث ليس كذلك فلما تردد كل واحد من حصيان
والياء كان حملهما على انهما متروكا المفردين اولى والقول الاخير احوط لانه لو
قيل بترك المفرد لزم الخروج عن المناسبة وهو ترك الاخف الى الاثقل لان
المجرد من التاء اخف **قوله** فيسمع ولا يقاس وقال ولا يقاس عليه لكان
اظهر يعني ان كل واحد من الحذف والرد ليس من الكثرة بحيث يسطر هناك ضابطة
كلية يرجع اليها في اثبات الحكم في غير ذلك من الصور بل يقتصر كل واحد في مورده
قوله يجري في اسماء الجموع **فان قلت** كان الوجه ان يقال وكما يجري التثنية في
المفردات تجري في المكسرات يطوي ذكر اسماء الجموع لانها من قبيل المفردات ولهذا
يجري التكسير فيها **قلنا** انما ذكرها دفعا للوهم **قوله** وفي المكسرات ايضا انما
فصل لان التثنية انما تجري في المكسرات بواسطة التاويل بخلاف اسماء الجموع **قوله**
واما نحو تابط شرا مما حكي من المركب الاسنادي والاضافي فلا تثنى لان تثنية
الاعلام على خلاف القياس لان مبنى ذلك على اخراجها عن اصلها وانما يصار الى
ذلك فيما يكثر وهي الاعلام غير المحكية لان مطاوية التحصيف فيما يكثر توق مطلوبيته
فيما لا يكثر **وان قلت** جاز ان يكون التزام الحكاية مانعا عن التثنية **قلنا** انما يكون
مانعا ان لو لم يكن المثنى وضعا على حدة كالمنسوب ولو كان ذلك مانعا من التثنية
لكان مانعا من النسبة لانها مما يخل بالحكاية ايضا **قوله** النوع الثامن جمع التصحيح
الوجه ما قلنا من انه كان حق الكلام ان يقال النوع ان جمع الاسم بالواو والنون او
الالف والتاء لانه في بيان التصرفات القياسية على ما ذكر غير مرة **فان قلت**
لا حاجة الى ذكر مسلمين لان الاصل هو ان الواو لانها للجمع المطلق وكان زيادتها
في الجمع هو المناسب **قلنا** كون الياء اعرابا اورد الاعلى الاعراب لا يقدح في كونه
علامة الجمع **قوله** مما يلحق ذهب الى بيانه بالمثال اولا ثم الى بيانه على الوجه الكلي
ثانيا لان في ذلك مزيد تقرير وتمكين له في ذهن السامع **قوله** واو ونون
علامة الجمع يوذن ظاهر كلامه ان المجموع اعني الواو والنون ماخوذ في اصل الوضع
وان نحو مسلمون موضوع لذلك المفهوم الذي يعلم وح يلزم ان يكون الاعراب في

لو م امد

نظير

الثامن مع امد

الوسط على قول من ترك ان اعرابه بالواو والياء لان النون من نفس الكلمة على
انه ذكر في خاتمة القسم الثاني ان النون فيه تنوين **قوله** علامة الجمع **ولقائل**
ان يقول يلزمه اما تعرض هذا القيد في التثنية او طرده في الجمع ايضا **فان قلت**
تعرضه هاهنا احترازا عن نحو منون **قلنا** انما يصح الاحتراز عنه ان لو لم يكن فيه
علامة ايضا **قوله** مما يلحق اخره **فان قلت** ظاهر كلامه يقتضي ان يكون الجمع هو
الملحق به وكذلك الكلام في التثنية وليس كذلك فان التثنية والجمع هو المجموع لا
الملحق به وحده **قلنا** الجواب عن امثال هذه الاسولة الى العناية ولو
قال مما اخره واو ونون لم يرد مثل هذا اصلا **قوله** في صفات العقلاء الذكور
كان الوجه ان يقال اذا لم يكن بتاء تانيث ولا افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما
يستوي فيه المذكر والمؤنث **فان قلت** استغنى عن ذلك بقوله نحو مسلمون **قلنا**
فضلا لم يستغن ايضا عن قوله مما لا تاء فيها بقوله نحو زيدون ومحمدون **ولقائل ان**
يقال انما صرح بذكر هذا القيد هنا لمزيد اهتمام منه بشان هذا القيد
هنا اي في اسماء الاعلام لمكان الخلاف لان الكوفيين يرون ان نحو طلحة مما يجمع
بالواو والنون دون البصريين بخلاف الصفات التي فيها التانيث فانها يجمع
عليها في الامتناع وانما خص هذا الجمع باسماء الاعلام او صفاتهم لان هذا
الجمع تام وسالم من حيث انه عبر ناقص ناسب ان يخص بالعقلاء الذكور تحقيقا
للتناسب بين الاسم والمسمى ومن حيث انه سالم ناسب ان يخص بالاعلام اذ الاصل
فيها ان يكون سالما عن عارض لها التغيير **فان قلت** المرجع في جمع الاعلام الى اخراجها
عن العلمية فكيف يكون تخصيص هذا الجمع بها مناسبا **قلنا** اعتبارا للاصل اذ
ذاك امر عرضي واما في صفاتهم فبطريق التبعية لانها مما يجري على الاعلام **قوله**
نحو زيدون ومحمدون كان الوجه ايرادها في المثالين بلام التعريف لان كل
مثنى او مجموع من الاعلام تعريفه باللام والتاء للمؤنث مطلقا لا تختص باسماء الاعلام
لانه ليس جمع تصحيح بدليل اذا جاءك المؤمنات ولان نحو ركعة قياس مطرد
فلا يكون من الصحة في شيء وانما يسمى جمع تصحيح لما ان التثنية بينه وبين جمع المذكر
السالم لكونهما على سنن واحد واثناؤه وحق كل واحد منهما ان يصح نظمه فلا يتغير

فلا يقلع فيما قلنا لانه لم يبق التغير هنا ويبق التغير هناك لان الحذف في جمع المذكر
السالم اعلالا فيكون المحذوف ثابتا في التقدير بخلاف التغير في جمع المونث السالم
فانه ليس بواسطة الاعلال فيكون قادحا في صحته قوله وللمذكر الذي لا يكسر له
لانه لما لم يكن له جمع مكسر واحتيج الى ايراد جمع له خص هذا الجمع بالايراد لمكان
مناسبته لجمع التكسير من حيث ان نظم المفرد مما لا يصح فيه كما قررنا ولان هذا الجمع
اعم من جمع المذكر السالم فكان بالتخصيص اولى عند الاحتياج قوله كنحو سبحلات ونحو
ذكر مكانه لنحو جوابات لكان اولى لان الرباعي اسما كان او صفة مجردا من تا التانيث
او غير مجرد مما يكسر على فعالل قياسا مطردا على ما ذكر قوله فلتضاعف الثقل
بتشكل المعتل بالثقل اي فيتشكل المعتل بالثقل لتضاعف الثقل فلما قدم ذكر العلة
كان معها الفا فان قلت لا نسلم الثقل في نحو قاضين قلنا لان ذهاب الحرف مع بقا
حركته ادخل في المناسبة من ذهابه بلا بقا حركته قوله وهو تحرك المعتل الى اخره
بيان لتضاعف الثقل في الصورتين وتقريره وذلك ظ قوله فان اليا تحذف
احترازا عن الجمع بين علامتي التانيث انما يصح هذا ان لو كان الجمع بينهما ممتنعا لنفسه
والكسرة علامة التانيث وهو مما يجامع التانيث ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان
اليا الاخيرة علامة التانيث وانما يكون كذلك ان لو كان هذا الجمع مختصا بالمونث
وهو ممنوع فان قلت لو لم يكن علامة التانيث لما جاز استعماله مونثا قلنا لا نسلم
لجواز ان يكون ذلك لكونه جمع تكسير في التحقيق وان كان يسمى جمع تصحيح اصطلاحا
ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان حذف اليا للتحرز عن الجمع بين علامتي التانيث
ولم لا يجوز ان يكون حذفها للتحرز عن الجمع بين الزيادات في اخر الكلمة قوله ومنها
الهمزة من الف التانيث يحتمل ان يكون المراد ان الهمزة التي هي بعض الف التانيث
الممدودة فانه يقال لمجموع الف التانيث الممدودة ويحتمل ان يكون المراد ان الهمزة
المنقلبة عن الف التانيث بنا على قولهم ان الهمزة في نحو صحرا منقلبة عن الف
التانيث بنا منهم ذلك ان الهمزة لو كانت ماخوذة في الاصل ولم يكن منقلبة عن
الالف لقيل صحاري باظهار الهمزة في الجملة هذا ما ذكروا قوله ومنها الهمزة
كان المناسب ان يقال ومنها نحو صحراوات نظرا الى منوف كلامه فيما سبق قوله

ولقايل ان يقول علامه

علامه صح

فانها

فانها اي فان الهمزة تبدل واوا احترازا عن الجمع بين علامتي التانيث ولقايل
ان يقول انما يصح هذا ان لو كان الاحتراز عن الجمع مما يقتضي ابدالها والا لا بدلت في
نحو مسلمات ولئن سلمنا انه مما يقتضي ابدالها لكن لا نسلم انه مما يقتضي ابدالها واوا
قوله كيف كانت غير مسلم على اطلاقه فانها اذا كانت بالنسبة عن واو ابدلت
واوا قوله تبدل بالضرورة ولقايل ان يقول لا نسلم ان الضرورة مما يقتضي
ابدال الصابل انما يقتضي ارتفاع الجمع بين الالفين لان الجمع بينهما مما لا يمكن بحكم الضرورة
وارتفاعه اما بالحذف او الابدال ولئن سلمنا انها مما يقتضي ابدالها لكن لا نسلم انها
مما يقتضي ابدالها يا قوله والعين صحيحة اي لا تضعيف فيها ولا اعلال والا
وود نحو شدات قوله وهي بيان ملابسة الشي التي بطريق خصوص الكلام في تعداد
التصرفات المناسبة التي ذكر ان النسبة منها وعلى ما فسره لا يلزم منها بل مستقل مابع
ان بيان الملابسة باستعمال الصيغة لا انه نفس النسبة ولو قال النسبة صوغ
فعال لذي صنعة او حرفة او صوغ فاعل لمن يلابس الشي في الجملة او زيادة يا مشددة في
اخر اللفظ لكان اظ لشموله اذ ذاك نحو كرسي ونحو اخشوشني فان النسبة الى غير
الاثم مما يصح اذا قصد المجرد اللفظ قوله اما بصوغ بنا انما قدم هذا على الحاق
اخر الاسم يا مشددة في الذكر لان ذلك طريق مشهور فكان المستغني عنه با خير
قوله لذي صنعة يغني عن قوله يزاولها ويديمها لان ذلك انما يكون ذلك حرفة
بالمزاولة والمداومة فان نحو الحلاد لا يكون من باب النسبة ما لم يكن ذلك حرفة له
على ان قوله يزاولها يوهم ان اطلاق نحو نداف على صاحب تلك الحرفة لبيان انه صاحبها
مع قطع النظر عن المزاولة او ترك المزاولة ليس من باب النسبة وليس كذلك ولقايل
ان يقول يرد اسم الفاعل نقضا لمكان المناسبة في الجملة فان قلت معنى الحدوث
ماخوذ في اسم الفاعل لا في نحو تامر ودارع قلنا فيكون هذا اعم فيكون واردا
نقضا ويمكن ان يقال المراد صوغ فاعل من الاسم فعلى هذا يكون طاعم من باب
المنسوب اذا كان مشتقا من الطعام وكاسي من الكسوة والاملا قوله وقد يراد
انما قال وقد يراد لان زيادتها ليس بدائم قوله عن التشديد اي عن اليا الثانية
سلوكا لطريق الكتابة او لطريق التجويز وانما قلنا انها عوض عن اليا الثانية لان الحكم على

الياء اعلم

ان الذاهب هي الاخره هو الا دخل في المناسبه لكونها متطرفه ومحلا للازدياد
الثقل قوله ولهذه اليا بعيرات انما قال اضافها الى اليا لكونها سببا للتغيير قوله
وبعضها عن الضبط بمعزل وذكرها استطرادي لان الناسب لذكرها التصرفات القياسيه
لا الغير القياسيه قوله بحذف اليا للتصرف تحرزا عن الجمع بين علامتي التانيث في
الجمله وعن الجمع من الزيادات في الاخر لذلك قوله وعلامتي التثنيه والجمع يعني ان
علامه التثنيه مما يحذف في النسبه وكذا علامه الجمع الذي على حد التثنيه تحرزا عن
الجمع بين زيادات ستى في اخر الكلمه فان قلت لا نسلم انهما علامتان حال النسبه
وذلك انه لا ينسب الى التثنيه وهو تثنيه ولا الى الجمع وهو جمع قلنا انما قال علامتي
التثنيه والجمع نظرا الى الاصل فان قلت لم اذا لا ينسب الى التثنيه وهو تثنيه ولا الى
الى الجمع وهو جمع قلنا فرقا بين تثنيه وجمع بقيا على معناهما وبين تثنيه وجمع لم يبقيا
على معناهما بان جعلا اسمين ولم يعكس لان المفرد اولى بالزياده قوله فاذا اسميا
في المنسوب وهما على حالهما الظاهر ان يقال في المنسوب اليه وهما على حالهما لانه لا يتصور
بقاوهما على حالهما في المنسوب فان قلت وكذا في المنسوب اليه حين هو منسوب
اليه قلنا انما يلزم ذلك ان لو كان المراد ما قلت بل المراد بقاوهما فيما اريد النسبه
اليه من نحو زيدان وزيدون اسمين قوله وهما على حالهما يعني انه انما يحذف علامات
التثنيه والجمع اذا كانت على حالها بعد النقل بان يكون الحروف اعرابا وانما لم يحذف علامات
التثنيه والجمع اذا كانت النون معتقب الاعراب فرقا بين ما بقيت على حالها وبين ما خرجت
عن حالها ولم يعكس لانها اذا كانت معتقب الاعراب نزلت منزله الحرف الاصلي في انها
بالبقا اولى قوله والقياس اذا ذاك اي والقياس اذا كان النون معتقب الاعراب
ان يقال زيداني بالالف لانها اخف ولا تترك الى اليا من غير ضروره
وان يقال زيدوني باليا لانها اخف ولا تترك الى الواو من غير ضروره فهذا الالف
واليا من لوازم الاعتقاب بحكم الملازمه اللزوميه لان الاعتقاب سبب لالتزام
الالف واليا فكانا من لوازمه وانما خص اليا بالذكر لانها مظنه لتوهم انها لاجل
التثنيه واما الملازمه الاتفاقيه فانها متحققه بينها وبين النسبه لانها مما تصدق
بين صادمين وبين التصادق ومقدم لا دب قوله على الجواز يشير بي وانما يجب

لان يسوا السكون اورث شيئا من التخفيف فلم يجب الفتح قوله في كل فعله وفعوله
بالتنوين فيهما لذهاب العلمه لمكان لفظه كل وانما حذف الواو واليا فرقا بين المذكر
والمونث فقالوا في نحو لريمه لرمي وكريم كريمي باثبات اليا قوله وان يقال فعلي في
كل فعله بحذف اليا لما قلنا من حديث الفرق قوله الا في المضاعف مطلقا سوا
كان من باب فعيله وفعوله او من باب فعيله بضم الفا فانه يقتصر على حذف اليا ولا
يجوز ان يقال في نحو شديده ولا في نحو ضروره شددي ولا ضرري لانهم يحترزون عن ثقل
ان لم يدغموا وعن اخلال بالكلمه مع ادايه الى الالتباس ان ادغموا قوله والاجوف من
ذلك انما قيد الاجوف بقوله من ذلك اشاره الى ما سبق من كل فعله وفعوله لان
الاجوف من فعيله بضم الفا مما يصح فيه حذف اليا فيقال في نحو طويله طولي اذ لا تقع
العين عرضه للاعلال خلافها في فعيله وفعوله من الاجوف كان العين بعد الحذف
ما نصير عرضه للاعلال فيلزم احد الامرين اما الاستثقال ان لم يعل او الاخلال
ان اعل مع ادايه الى الالتباس على ان قوله الا في المضاعف والاجوف من ذلك فانه
يقتصر على حذف التا يعني ان الجميع مستويه الاقدام في الاقتصار على حذف التا وانه
لا يجوز ان يقال في نحو طويله بضم الفا طولي كما في طويله بفتحها وبعض المتاخرين صرحوا
بثبوت الحذف وعدم الاقتصار على حذف اليا في نحو طويله بضم الفا ولفظ المصنف
غير ظ في ذلك قوله وان يقال فعلي في فعيل وفعيله من المنقوص اي بحذف اليا المزيده
منها ولا يفرق بين المذكر والمونث تحرزا عن اجتماع اربع ياات وقلبت الاصليه واوا
فان قلت لا نسلم ان المحذوفه هي المزيده قلنا لما كان التحرز عن اجتماع اربع ياات
مما يحصل بحذف احديهما وقلب الاخرى واوا كان القول بحذف اليا الزائده ادخل
في المناسبه وكذا في فعيل وفعيله بضم الفا لا يفرق بين المذكر والمونث لما مر وجا امبي
دون غنيي لم يزد الثقل لكون الياات مسبوقه بالكسر في نحو غنيي دون اميي قوله وان يقال
فعولي في فعول وفعوله من المنقوص اي لا يفرق بينهما كما لم يفرق بين فعيل وفعيله من
المنقوص لاستوايهما في ان الياء من المنقوص ولحصول الخفه بواسطه الادغام المستلزم
لنوع من التخفيف مع ان الحذف مما يفضي الى الثقل لان الواو تعود متحركه مفتوحا ما قبلها
وسيبويه يفرق بين المذكر والمونث كما في الصحيح ولا يصح القياس على فعيل وفعيله من المنقوص

فحول نسخ

لما ان الفرق الواضح واما قوله ان الحذف مما يقتضي الثقل فمعارض بحصول الخفة بواسطة الحذف المزيل لاجتماع الواوين واليائين **قوله** ولهذا قلنا الالف في طاي بدل عن يا ساكنة **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون بدلا عن المتحركة بان تكون الثالثة محذوفة على خلاف القياس ويكون الابدال على وجه القياس **قلنا** لما كان مخالفة القياس لازما على كل تقدير كان المصير الى ان المحذوفة هي الاخيرة اولى لقربها من الطرف واستثقالها من حيث انها متحركة **ولقايل ان يقول** هو معارض بانه لما كان المرجع في تحصيل التخفيف الى ان يقال طائي كان الحكم على اليا المزيدة بالحذف اولى لكونها مزيدة دون الثابتة **قوله** فيقال مهيمي على التعويض اي لا بحذف فرقا بينه وبين اسم الفاعل فيجب التعويض بالمدة هنا لحصول نوع من الخفة المطلوب خصوصا هنا **قوله** ومن ذلك ان يقلب الالف الى اخره يمكن ان يستدل لهذا على ما ذهب اليه المصنف ان يا النسبة كلمة على حدة والا لم يقلب يكون اجتماع الساكنين اذ ذاك على حده وانما قلب لا مسلع ثباتها وذهاب الشي بدل ادخل في المناسبة فابدلت الواو واما الرابعة غير الاصلية التي تقدمها فالحذف جايز ايضا تحقيقا للفرق بينها وبين الاصلية **قوله** ونحو دنياوي وجه ثالث انما فصل لان هذا الوجه ليس بشايع شياع غيره بل مما يختص بما فيه الف التانيث مقصورة تحقيقا للتناسب بينها وبين الممدودة مع حصول نوع من التخفيف فيقال حبلاوي باقحام الالف كما يقال حمراوي **فان قلت** لا نسلم ان الالف هو المقحم ولم لا يجوز ان يكون الواو هو المقحم **قلنا** لانه لو كان المقحم الواو لزم شذوذ ان اقحام الواو وانقلاب الالف الرابعة زايدة ولانه لو جاز الامران كان الحكم على الالف بالاقحام اولى لكونه اخف ولكونه اكثر زيادة **قوله** فليس الا الحذف لمزيد الثقل **قوله** تقلب همزتها واوا اذا كانت للتانيث تحرزا عن الجمع بين علامتي التانيث او عن توسط علامة التانيث **قوله** والا فالقياس ترك القلب فظاهر ان ما سواها من الهمزات مستوية الاقدام في جواز القلب وان كان الاصل ترك القلب وهناك تفصيل فان كانت اصلية نحو قرا فالقلب ضعيف مسترذل لاصالته وان لم يكن اصلا لكن بدلا عن اصل فترك القلب اظهر نحو كسا وان لم يكن اصلا ولا بدلا عن اصل كما في علبا فالقلب

منها حامد

اظهر

اظهر **قوله** ولما التزم فتح ما قبل اليا في نحو العمي والقاضي والمشتري وانقلبت اليا الفا كان حكمها حكم الالف المقصورة من قلب الثالثة واوا ومن حذف الرابع تارة وقلبها اخرى ومن حذف الخامسة **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه التزم فتح ما قبل اليا في نحو العمي والقاضي والمشتري بل انما التزم في نحو العمي لا غير ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان اليا انقلبت الفا وانما يكون كذلك ان لو لم يكن يا النسبة موجبا للفتح وانقلاب ~~الواو يا~~ اليا واوا او حذفها ولانه لو كان كذلك لم يكن الحكم بين القلب والحذف في الرابعة المنقلبة عن اليا بل كان القلب متعينا **قوله** وقالوا المحوي تارة بان حذف منه ما ان وانقلبت اليا فيه الفا نسا على رايه ثم انقلبت الالف واوا واخرى محيي كما قيل اميي وكان المناسب لمساق كلامه ان يقال وكذا لما حذف من نحو المحيي يا ان قالوا المحوي وقد جا محيي **قوله** وكذا لما التزم فتح العين في نحو طي يعني لما فتحت العين وانقلبت اللام الفا ثم انقلبت الالف واوا في النسبة كما في نحو العصي والرحي **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان اللام انقلبت وانما يكون كذلك ان لو لم يكن يا النسبة مانعا وذلك انه انما جعلت اللام واوا احترازا عن اجتماع اليااث وفتحت العين لئلا يكون عرضة للادغام ومنجذبا الى ما هربوا عنه من اجتماع اليااث **قوله** وفي نحو طية ودمية وقنية وكذا في بقاء الواو يعني انه لما التزم يونس فتح العين في هذه الصورة انقلبت اللام الفا لانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا في النسبة كما في نحو الرحي والعصا وفيه ما مر من المنع وهو ان يقال لا نسلم ان اللام انقلبت الفا وانما يكون كذلك ان لو لم يكن يا النسبة مانعا وذلك ان يا النسبة مما يقتضي الواو ويكون مانعا من انقلابها الفا وانما فتح العين ليحقق الفرق بين المذكر والمونث **قوله** وكان الواو في عدوي بدلا عن الالف نسا على رايه من ان الواو انقلبت الفا بواسطة العين **قوله** ولما لم يلتزم الخليل وسيبويه فتح العين قالا ظبيي في ظبية كما في الظبي **ولقايل ان يقول** لا نسلم انهم قالوا في ظبية ظبيي لترك فتح العين بل لترك الفرق بين المذكر والمونث **فان قلت** لو كان لترك الفرق لما قلبوا اليا واوا للفرق لا قتصروا على قلبها واوا لحصول الفرق **قلنا** لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن الفرق مطلوبا في الواويات واليائيات

جميعا وذلك مما لا يحصل بدون تحريك العين قوله ويقول في نحو دوّ وكوّة
دوّيّ وكوّيّ وذلك انهم اذا كانوا ممن يجمعون بين الواوين بدون الادغام وبين
يا النسبة مثل طووي فلان يجمعوا بينهما مع الادغام وبين يا النسبة اولى قوله
ومن ذلك ان يحذف يا النسب لانها بمنزلة حرف واحد لانها زيدت دفعة
قوله وكذا في كراسي اسم رجل وانما قال اسم رجل لانه لا ينسب اليه وهو
جمع وانما حذفت اليا لانها هي التي في كرسي وهي للنسب غير الحقيقي والكراسي
الاول غير منصرف لانه جمع كما لو سمي بنحو مساجد والثاني منصرف لانه مفرد
قوله شبه اليا بيا النسبة فان قلت فهلا شبه اليا في غني بيا النسبة قلنا
لان اليا في نحو مرمي مسبوق بثلاثة بخلاف اليا في غني قوله ولك ان تهمز
في نحو حماية وذلك ان اليا بوساطة النسبة صارت متطرفة بعد الف زايدة
او بمنزلة المتطرفة فانقلبت همزة كما في رداء واما الواو فقد تركت على حالها وذلك
ان الهمزة الرابعة المنقلبة عن الواو يجوز قلبها واوا في النسبة فلان تترك على
حالها اولى قوله ويخير في نحو راية اما رايي فلاجرائه مجرى ظبيي واما رائي
بالهمزة فللتشبيه بحماية واما راوي بالواو فللالحاق بعلاوي قوله حال الثاني
ذهب بعضهم الى ان اخر الاسما الثابتة في باب النسبة قياسي وراى المصنف على انه
بمعزل عن القياس ولا بعد في ذلك لجواز احساس البعض بجزئيات كثيرة منفقد
الحكم مفيدة لغلبة الظن بقياسها دون البعض منهم قوله وكذا الباب تفيد انه
قياس وقد ذكر ان شان الاسما الثابتة مطلقا الى غير القياس فيكون تناقضا وهذا
الكلام في قوله الا ما اعتل لامه فانه يفيد انه رد قياس قيل في جوابه جاز
ان يكون ذلك منه بنا على كونه اكثريا من غير ان ينتهي الى حد القياس والجواب
من الضعف على ما ترى قوله وقالوا عدي وعدوي انما فصل باعتبار القلب
خلاف ما سبق فانه ليس هناك قلب فان قلت لا نسلم انهم قلبوا ولم لا يجوز
ان يكون الواو زيادة قلنا المصير الى القلب اولى لان فيه رعاية للاصل
وان كان القلب خلاف الاصل بخلاف الحكم عليها بالزيادة قوله وابو الحسن الاخفش
يعتبر الاصل ولقايل ان يقول لما ذكر ان حكم هذه الاسما في النسبة الى السماع لم

بقياسها ظ

يصح منه ان يقول وابو الحسن يعتبر الاصل بل يجب ان يتبع المسموع على الوجه
الذي سمع وكذلك الكلام في النسبة الى بنت واخت لانه لما نظم هذه الاسما في
سلك غير المضبوط وجب تقريرها على الوجه الذي جا عليه استعمالها قوله
فلا يتجاوزها في سلك تا التانيث لكونهما عوضا عن الاصل وجارية لذلك
مجراه ولذلك اسكنوا ما قبلها تشبيها على ذلك قوله ومما هو ابعد عن الضبط
انما لانه لا يتصور فيها الضبط راسا بخلاف ما سبق ولهذا ذهب بعضهم الى الضبط
فيما سبق واما لان فيما سبق وان كان معدولا عن القياس اعتبارا للاصل باعتبار
كما في جرجي بتحريك العين فان فيه اعتبارا للاصل من جهة رد المحذوف وان كان
غير قياس قولهم بدوي الى بدو بسكون العين وبصري الى البصرة بفتح الفا وعلوي
الى عالية وطائي الى طي وسهلي الى سهل بفتح الفا ودهري الى دهر بفتح الفا واموي
الى امية بضم الهمزة وثقفي الى ثقيف وقرشي الى قريش وهذلي الى هذيل وخراسي
الى خراسان وخرفي الى خريف قوله وكذا عبدري اي صوغ المنسوب من مجموع
والمضاف اليه غير قياس قوله ويشترط في المنسوب ولو قال ويشترط في
المنسوب اليه او فيما ينسب اليه لكان اط قوله ان يكون مفردا غير جمع ولو قال غير
جمع ولا مثنى لكان اط لكنه استغنى بذكر الجمع عن ذكر المثنى لان حكمهما واحد اي
لا ينسب الى الجمع وهو جمع ولا الى المثنى وهو مثنى بل ينسب اليهما اسمان اما للفرق
بين جمع بقي على معناه وبين جمع لم يبق على معناه واما لان النسبة الى غير العلم
انما يكون عند القصد الى بيان الملابسة بذلك الجنس فلا يجوز ترك المفرد الى غيره
من غير ضرورة قوله ولا مركب اي ولا ينسب الى المركب وهو متروك على حاله بل يقال
في نحو معدي كرب ~~هو متروك على حاله~~ معدي ولذلك لا ينسب الى المضاف اي
الى المركب الاضافي وهو مبقي على حاله بل ينسب اما الى الجزء الاول منه او
الى الجزء الثاني ولو استغنى بذكر المركب عن المضاف لكان اط وكانه انما ذكر
المركب الاضافي لكونه مما يجري بعد النقل مجراه قبل النقل فكان كانه ذكر غير
مركب قوله فيقال في النسبة الى نحو صحايف كان الوجه ان يقال ولا يقال
صحايفي ولا ثنوي بل صحفي وكذا في قوله واما الانصاري جواب عما يرد على ما

الصنعاني ظ

ان ج٤ احد

ذكر من الجمع ما لا ينتسب اليه وقد نسب اليه في هذه الصور وهو انه انما صح النسبه
الى هذه لجريها مجرى اسما القبايل بحكم الغلبه والجمع مما يصح اليه النسبه اذا صار
اسما كانماري وضبابي وكلابي فان كل واحد مما يصح النسبه اليه وان كان جمعا
في الاصل **قوله** وكمغافري انما فصل لان ما سبق من اسما الرجال وهذه من
اعلام المواضع **قوله** وفي النسبه الى معدي كرب وخمسه عشر اطلق القول في
خمسه عشر ولا ينتسب اليه عددا وانما ينتسب اليه اسما ولو قيد بذلك لكان اظ
وكانه استغنى عن التقييد بذلك الشعور به وانما قال ونحو اثنا عشر ايضا فنبه
لانه مما يوهم ان من حقه ان يذكر في سياق ابن الزبير لانه مضاف حكما بدليل
اعرابه فنبه بدليل امتناع ان يقال اثنا عشرك كما يقال خمسه عشرك فنبه
انه من قبيل خمسه عشر في التحقيق وكان الوجه ان يذكر في سياق خمسه عشر
قوله نظر يعني اذا كان المضاف اليه مقصودا في الاصل نسب اليه
وان لم يكن مقصودا لم ينتسب اليه بل ينسب اليه المضاف تخفيفا للفرق بين ما
هو مقصود وبين ما ليس بمقصود **قوله** النوع العاشر اضافه الشي الى النفس
المراد به المفهوم اللغوي وهو عام اريد به ما يحصل بواسطه الحاق الاسم بالمخفف
ولو قال ابتدا النوع العاشر اضافه الشي الى يا المتكلم لكان اظهر **قوله** مفتوحه
في الاصل والاسكان عارض **فان قلت** لا نسلم ان الاصل الفتح ولم لا يجوز ان
يكون كل واحد اصلا او يحكم بالعكس من ذلك **قلنا** للضبط والمناسبه
لان ترك الاثقل الى الاخف الذي هو السكون ادخل في المناسبه **فان قلت** الاصل
هو السكون لانه اكثر وقوعا **قلنا** ممنوع بل الامر بالعكس **فان قلت** لا نسلم ان
الاضافه من التصرفات الجاريه على ما هو في حكم المفرد على ما ذكر في ابتدا الفصل
الثالث **قلنا** عدها منها من حيث انها مما يستلزم التصرف **فان قلت** سلمنا انها
مما يستلزم التصرف لكن لا نسلم انها مما يستلزم التصرف فيما هو في حكم المفرد
قلنا المضاف الى يا المتكلم في حكم كلمه واحده بدليل مسلمي في اضافه مسلمون الى
يا المتكلم ولولا ذلك لما ادغمت الواو في اليا كما في ضاربو زيد **فان قلت**
التصريف الذي يحدث بواسطه الاضافه انما حدث في المضاف والمضاف من

قبيل المفردات **قلنا** لما كان المضاف مع يا المتكلم في حكم كلمه واحده كان التصرف
الذي يحدث في المضاف حادثا في المجموع بحكم الضروره **قوله** ويقال لدي في اضا فه
لدى الى يا المتكلم وقلب الالف يا بالاتفاق وكذا الفا للالف على اسما وحروفا
عند اتصاله بيا المتكلم واما ذكر الى متصلا بيا فاستطرادي لانه ليس باسم مضاف
ولكن واسطه الى الاضافه وانما قلبت الالف في هذه الصور الثلث يا ابدا تا
لشده الاتصال وتنزل الشيين منزله شي واحد لان مثل هذه اليا هكذا او هو
ان يكون ساكنه مفتوحا ما قبلها ليس ولا يكون في الاخر **قوله** النوع الحادي عشر
في اشتقاق ما يشتق من الافعال وقد ذكر ان الاشتقاق من التصرفات
الجاريه على ما هو في حكم المفرد والاشتقاق مما يستلزم التصرف لا انه من
تلك التصرفات **ولقايل ان يقول** سلمنا انه مما يستلزم لكن لا نسلم انه مما يستلزم
التصرف فيما هو في حكم المفرد بل في المفرد **قوله** الامثال الامر **ولقايل ان
يقول** لا نسلم ان مثال الامر مشتق من الفعل على رايه فان الاشتقاق عنده هو رد
الاخص الى الاعم ومثال الامر مما يباين غيره من الافعال فلا يكون مشتقا من الفعل
ولئن سلمنا ذلك لكن كان من حقه ان يذكر عند الافعال سوا كان قسما على حده او لم
يكن كما هو مذهب الكوفيين **ويمكن ان يقال** انما افرده بالذكر لمكان الاختلاف
في انه نوع على حده ام لا خلاف غيره من الافعال فلما لم يكن بمنزله ساير الافعال
لم ينظمه في سلكها بل افرده بالذكر **قوله** والا فلامتناع اي وان لم يكن متحركا
فان كنت في باب افعل ردت الهمزه الساقطه لامتناع الابتدا بالساكن او
استلزامه الكلفه فالجمله الشرطيه وقعت جزا فلما تقدم التعليل قرن به
حرف الجزا فقيل والا فلامتناع الابتدا **قوله** رددت الهمزه الساقطه لانه لما
احتيج الى ايراد الهمزه كان ايراد الهمزه الاصليه اولى **قوله** والا جلبت همزه
وصل اي وان لم تكن في باب افعل جلبت همزه وصل مضمومه قال البصريون حركه
هذه الهمزه هي الكسر في الاصل وانما ضمت في باب يفعل المضموم العين استثقالا
للخروج من الكسر الى الضم وقال الكوفيون حركتها تابعه لحركه العين وانما كسرت
في يفعل المفتوح العين تحرزا عن الالتباس **قوله** ثم حذف الاخران كان معتلا

اجراله مجرى المجزوم نحو ليدع في امر الغائب وذلك ان المده بمنزله
الحركه والحركه مما يحذف بالجازم فيحذف ما هو بمنزلتها من المده فان قلت
الحركه مما يحذف في الوقف ايضا فكان من حق المده ان يحذف في الوقف كما
يحذف الحركه قلنا انما يرد ذلك ان لو كان يحذف الحركه مطردا في جميع
صور الوقف وهو ممنوع بخلاف صور حذف الحركه في جميع صور الجزم
فانه مطرد قوله باى حركه شئت وانما لم يقل وبحركه في المشدده باى
حركه شئت او بسكنه نحو اشدد لانه ذكر ان نحو اشدد بفك الادغام — لا على شد الادغام جامد
مبنى على الشد بفك الادغام وانما ذهب الى ذلك اما لان الاصل
في التفريع هو اعتبار الاصل واما لانه لما جا الامر بفك الادغام كان الوجه
ان يحمل على يشدد بفك الادغام تحقيقا للتناسب قوله ولا يومر
بهذا المثال الا الفاعل المخاطب سياتى الكلام على مثال الامر في القسم
الثاني في اختصاصه بالفاعل المخاطب وفي تحقيق القول فيما ذهب اليه
الكوفيون وفيما اجازه البصريون اذا اقتضت النوبه اليه قوله يستدعى
اشاره الى الضماير بعض بيانها وذلك ان الكلام في التصريف مع الضماير فلا
بد من سابقه الاحاطه بالضماير ولما كان العلم بالضماير والاحاطه باقسامها
متوقفا على العلم بنفس الضمير عرفه اولا فقال الضمير عباره عن الاسم المتضمن
للاشاره وهذا تصريح منه الى ان الاشاره مفهوم تضمنى قوله الى المتكلم
ولقايل ان يقول اللام فيه اما ان يكون لتعريف العهد او لتعريف الحقيقه او لتعريف
الاستغراق ولا سبيل الى كل واحد وذلك ظ قوله او الى المخاطب انما يستقيم
ان لو كان الخطاب من اقسام الاشاره بان يكون فيه اشاره ولو قال هو المتضمن
للخطاب او الاشاره لكان اظ قوله بعد سبق ذكره احتراز عن اسم الاشاره
فان سابقه ذكره غير مشروط قوله هذا اصله يفيد انه قد جا على خلاف الاصل
كضمير الشان والضمير في ربه رجلا ونعم رجلا قوله من حيث الوضع لان ما لا
يسوغ الابتدا به انما لا يسوغ بنا على الوضع لا بنا على امتناعه بحسب العقل او
اللفظ لانه يمكن الابتدا به من حيث اللفظ الا ترى انه يمكن ان يبتدا بالضمير

المتصل بقولك ضربتك بان يقال كن ضربت ولكن لا يسوغ من الوضع فان قلت لو كان محتاجا
الى ما يتصل به وضعا وجب ان يكون الضماير المتصله حروفا لمكان الاحتياج
قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان محتاجا الى ما يتصل به في دلالته على
معناه وهو ممنوع قوله وكل واحد من الضمير المتصل والمنفصل مما يحتمل ثماني عشره صوره
وذلك بان يشار بالمنفصل الى الغايب المذكر واحدا واثنين وجماعه والى المونث
كذلك فهذه ست صور او الى المخاطب المذكر واحدا واثنين وجماعه والى المونث
كذلك فهذه ست صور اخرى او الى المتكلم المذكر واحدا واثنين وجماعه والى المو — نث
كذلك فكان المتصل محتملا لهذه الثماني عشره صوره وكذلك المنفصل مما يحتمل
هذه الثماني عشره على الوجه الذى ذكرنا فكان كل واحد يحتمل الثماني عشره صوره
وانما قال بحسب المراتب العرفيه لانه لو بنى الامر فيها على التحقيق لم يسقط مسلك
الصور لان ما عدا الاثنين مما لا ينحصر قوله ولا تعرض النصب والرفع والجر
لانه مع التعرض لذلك يحتمل كل واحد اربعا وخمسين صوره من ضرب الثماني
عشره صوره في الثلاثه قوله ستا في غير المواجهه ولو قال ستا في الغيبه لكان
اول وستا في المواجهه وستا في الحكايه وهي التي ذكرنا ها وانما تعرض لغير
المواجهه اولا مع تعرضه في التعريف اخرا لانه حين اراد ان يفرع على الحكايه
ما فرع من الاحكام اراد ان لا يكون الاحكام فاصله بين تلك الصور في الذكر
فلما اخر الحكايه ناسب ان يوخر المواجهه من الغيبه ايضا قوله لقله الفايده لان
الامتياز مما يحصل بالحكايه فلا يحتاج الى غيرها الا نادرا قوله ولم يصح
التثنيه والجمع في الحكايه لان الحكايه مما لا يتصور الا في واحد واحد لا في المجموع
من حيث المجموع قوله ولم يفرق بين اثنين كانهم ارادوا ان يكون فيما بين الضماير
مشترك واختاروا الاثنين والاثنتين لمكان الاشتراك في التثنيه الى الحروف
دون الجمع والعكس فانه عورض بالجمع نحو مسلمات فالمثنى مقدم على المرجع ووقوع
الاشتراك في التثنيه الى الحروف دون الجمع فكان الاعتبار بها اولى قوله ثم لما تعذر — ان جاء بعد
يعنى كان الوجه ان يتكرر الابنيه عشره ست مرات بنا على المنفصل اما مرفوع
او منصوب او مجرور ولذلك المتصل لكن يسقط من المنفصل المجرور لانه لم يوضع
له منفصل ويسقط من المتصل المنصوب حيث حمل على المجرور ولم يوضع للمنصوب ضمير على

حده بل اقتصر لهما صوره واحده فلذلك تكررت اربع مرات واىما لم يوضع للمجرور ضمير
منفصل لان المجرور لا ينفصل عن الجار فلم يوضع له منفصل واما توابع المجرور
فحملت على متبوعها فلم يوضع لها منفصل **قوله** ولم يغاير بين النصب والجر لتاخيهما
اى لاتحاد المنصوب والمجرور في كونهما فضله او لاتحاد النصب والجر في كونهما فيما
هو فيه فضله الا في الحكايه اى ولم يغاير بينهما في موضع الى في هذه المواضع فانه يغاير
بينهما بالعرض لا بالنظر الى نفس الضمير وذلك ان المنصوب يكون مسبوقا بنون العماد
نحو ضربني ويضربني وانني دون المجرور الا في عده مواضع نحو قدني ومني وعني **قوله**
لم يفت الا صورتا الغائب والغائبه جمله منصوبة المحل على الحال اى تكررت هذه
ولم يفت شي منها الا صورتا الغائب والغائبه **ولقائل ان يقول** لا وجه لتخصيص
ذلك لان صوره الغيبه من الضماير مما يفوت كما في افعل وتفعل ونفعل خطابا **ويمكن
ان يقال** فوات ذلك تمام تحققه في الماضي والمضارع فتعرض لهما واستغنى
عن التعرض لغير ذلك لما فيه من التنبيه على الغيبه من الضماير المستكنه بعينها متكنين
استيناف كانه قيل لا نسلم انه فات صورتاهما فقال بعينها مستكنين فلونا فانتين
من حيث الصوره **قوله** ولنذكرها باسرها واحدا فواحدا في اربع جمل في الضماير
المنفصله المرفوعه من حيث المجموع جمله وكذلك المنفصله المنصوبه وعلى هذا المتصله
المرفوعه من حيث المجموع جمله والمتصله المنصوبه والمجروره جمله لعدم التغاير بينهما صوره
والضماير باسرها شيئا فشيئا مذكوره في هذه الجمل الاربع **قوله** عرف عرفا عرفوا عرفت
عرفن لما كان الالف مشتركه بين المذكرين والمونثين لم يذكره في جانب المونث بان يقال
عرفتا وقد رايت في بعض النسخ باعتبار التغاير بحسب الغرض من حيث انه مما يستلزم
تا التانيث في جانب المونث دون جانب المذكر والظاهر ترك الاثنان في الماضي
والمضارع **قوله** وهذه الجمل الاربع لا يتفاوت بتفاوت المواد سوى المتصله
المرفوعه فانها في المضارع يتفاوت واشار الى التفاوت بتضعيف المثال تعويلا على
تنبيهك له فقال اعرف نعرف في الحكايه والتفاوت بين ضميري الحكايه في عرفت
عرفنا وبين ضميري الحكايه في اعرف نعرف من الظهور بحيث لا يخفى وذلك ان كل واحد
من ضميري الحكايه في الماضي غير مستكن وفي المضارع وكذا في الخطاب فانك تقول في

قوله م

قوله م

الماضي

الماضي عرفت عرفتما عرفتم عرفت عرفتما عرفتن وفي المضارع تعرف تعرفان تعرفون تعرفين
تعرفان تعرفن والتفاوت بين الضماير المتصله بالماضي وبين المتصله بالمضارع بين لا يخفى
وكذلك الكلام في حال الغيبه **فان قلت** انها لا تتفاوت في المذكر مطلقا في حال
الغيبه وفي المونث كذلك نحو تعرف تعرفان تعرفون وتعرف للمونث الغائب **قلنا**
انما يرد ان لو كان ذلك مما يقتضي ان يتفاوت كل منها هنالك وهو ممنوع **قوله** واعلم ان
الافعال كلها لما فرغ من الكلام في الضماير وتفصيل القول هنالك شرع في
انها تعرض للافعال من التصرف بوساطه اتصال الضماير بها فقال ان الافعال
مما لا تتفاوت ولا تتغير ولا تحدث فيها شي من التصرف اذا اتصلت بها الضماير
المنصوبه واما اذا اتصلت بها المرفوعه فان كانت خاليه عن الادغام وحروف
العله لم يحرف منها تصرف سوى ما رايت من اسكان اخر الماضي عند اتصال
تلك الضماير الثمانيه واسكان اخر المضارع عند اتصال ضمير جماعه المونث
خطابا وغيبه ومن تعويض النون من الرفع مع الضماير البارزه سوى ضمير
جماعه المونث خطابا وغيبه وان لم يكن خاليه نظر فان كان الادغام في
غير الاخر حرف او كان المعتل بعيدا عن الاخر نحو توضؤ فحكمها حكم الخاليه عن
ذلك وليس هنالك مزيد تصرف على ما عرفت ولو قال او معتله بعيدا عن اخره
او يقرب لكنه مسبوق بالساكن نحو باين وتباين لكان اولى **قوله** وانبض
وانما مثل بهذا لئلا يتوهم ان المعتل فيه مما لا يبعد عن الاخر بكون المدغم فيه
بمنزله حرف واحد فمثل به ايذانا بانه لا يحدث في نحو انبض مزيد تصرف
بواسطه هذا المعتل لبعده عن الطرف وان كان الادغام في الاخر نحو شد
تشد او المعتل في الاخر او قريبا من الاخر نحو قال يقول كان هنالك زياده
تصرف من فك الادغام ومن ابدال المعتل تاره وحذفه اخرى **قوله**
تاره بفك الادغام مما يتعلق بقوله زياده التفاوت اى قد يكون مزيد التفاوت
بفك الادغام وقد يكون بابدال المعتل وحذفه **قوله** والضابط هنالك
اى وما يحصل به الاحاطه بمواضع فك الادغام ومواضع ابدال الالف وحذف
المعتل اصلان يرجع اليهما في معرفه ذلك احدهما في فك الادغام يعني ان

المدغم وجه

احدهما يرجع اليه في تلك الادغام والابدال لغير الالف فان الابدال مما لا يعرض لغير الالف
بل الحذف عند اتصال الضماير **قوله** في اللفظ مما لا يقوله وابدال الالف
في اللفظ لانه في التحقيق رجوع الى الاصل **ولقايل ان يقول** انما يصح ذلك على
الاطلاق ان لو لم يكن اليا في يدعين بدلا عن الالف وهو ممنوع بل يكون رجوع الى
الاصل في بعض الصور وقد لا يكون كما في رحيت **ويمكن ان يقال** ان قوله في اللفظ
ما يتعلق بقوله ولا ابدال لغير الالف في اللفظ لما ان ابدال غير الالف في التحقيق
لانك اذا املت تدعين كان هناك ابدال للواو اذ هو الاصل في ذلك وان لم يكن
ثابته لفظا **قوله** وهو ان الادغام بيان للقانون الذي بني عليه فك الادغام
وابدال الالف وذلك القانون هو ان من شرط الادغام هو ان يكون المدغم
فيه متحركا لان الادغام هو ان تاتي بحرفين متحركين من جنس الساكن واحد فاذا
سكن المدغم فيه زال الادغام وذلك عند اتصال مسكنات الماضي نحو شددت
شددنا وعند اتصال مسكن المضارع نحو يشددن خطابا وغيبة وان من شرط
اعلال المعتل بالالف ان يكون المعتل متحركا فاذا اسكن زال اعلاله بالالف نحو
دعوت عند اتصال مسكنات الماضي ويدعين عند اتصال مسكن المضارع وهو
ضمير جماعة المونث **قوله** المعتد به يعني به الاعلال المطرد المنتظم في سلك القياس
واما الخارج عن القياس فلا يعتد به لشذوذه نحو طاي **قوله** وهي الضمير
ان قدم ضميري الحكاية في الذكر لانهما اقوى الضماير في باب التعريب ثم قدم الخمسة
على ضمير جماعة المونث تنبيها على ما ذكر **قوله** ولنسبها انما ذهب الى التسمية ليستغنى
بها في باب الاختصار ان مست الحاجة الى ذكرها **قوله** وعلى هذا حتى انك تقول
احاروف اوردحتى يكون الاصل غير ظ طهوره في غيرها وانما اثبت ذلك مما ذكر
من المناسبات والى هذا اشار بقوله فيما سبق ولهذا القياس فابده وطرحه اخر
الكتاب **قوله** وقد يحذف احد المتكررين اشارة الى انه ليس بقياس وانما يحذف فيما
يكثر وقوعه وانما قال احد المتكررين وان كان المكرر واحدا لكون المكرر في كل واحد
منهما هو نفس ذلك الحرف **قوله** بفتح الطا وكسرها اما الفتح فلحذف العين بدون
نقل الحركة واما الكسر فلنقل الحركة **قوله** ويلزم اليا هذا هو القياس **ولقايل ان يقول**

يتعلق ٣ امد

قدم

لا معنى

٤٨

لا معنى لايراد قوله هذا هو القياس لانه انما يصار الى ايراده اذا كان هناك شي
واردا على خلاف ذلك تنبيها انه خارج عن القياس **قوله** وهو ان من شرط ثبوت
المد بيان للاصل الذي بني عليه الحذف وذلك هو ان من شرط ثبوت المد
ان لا يقع بعدها ساكن غير مدغم في كلمة فاذا وقع حذف المد كقولك في قال
قلت وقلنا الى الاخر عند اتصال المسكنات بالماضي وفي يقول يقلن عند اتصال
مسكن الغاير **قوله** وههنا اصل اشارة الى ضابطة كلية يرجع اليها في معرفة حال
الماضي اذا اسقطت الالف عند مسكنات الماضي وتلك الضابطة هي انه اذا
الالف في الماضي غير المجرد وسقطت الالف ترك ما قبل الالف على الفتح واذا
كان في الماضي المجرد نظر فان كانت في مضموم العين ضمت الفا وان كانت في مكسور
العين كسرت وان كانت الالف في مفتوح العين نظر فان كانت الالف من اليا كسرت
الفا وان كانت من الواو ضمت وانما ترك ما قبل الالف على الفتح عند سقوطها في
غير المجرد ولم يصيروا الى اعتبار كونها من اليا او الواو لطلب التخفيف لان غير المجرد
اثقل **قوله** وما قبل غير الالف وما قبل اليا والواو المدتين يبقى على حاله عند
سقوطها كقولك في يقول يقلن وفي يبيع يبعن وفي قيل بالكسر الخالص قلت بالكسر
وفي قيل بالكسر والاشمام قلت بهما اي بالكسر والاشمام جميعا **قوله** مع ثلاثة يعني
كما كان يسقط الالف من الماضي عند المسكنات كذلك يسقط عند ثلاثة سواها
وهي تا التانيث الساكنة لفظا نحو رمت والسا كنة تقديرا نحو رمتا وواو الجمع نحو رموا
ولقايل ان يقول لا نسلم انه سقطت في نحو رمتا بل لم ترد الالف الساقطة وانما
قال مع ثلاثة باعتبار انه قسم تا التانيث الى ساكنة صريحا والى ساكنة تقديرا ولو قال
مع اثنين وهما تا التانيث مطلقا وواو الجمع لكان ايضا مستقيما **قوله** لما نبهت عليه
لان من شرط اعلال المعتل بالالف ان لا يقع بعده ساكن واذا وقع بعد الف
الاسم امتنع الاعلال بالالف بل يلزم الاصل في الماضي المجرد وفي غيره يلزم اليا
مكان الالف والى هذا اشار بقوله لاجرم تغير الحكم **ولقايل ان يقول** انما يصح قوله
لامتناع الاعلال ان لو لم يكن اعلال المعتل بالالف سابقا على وقوع الف الاسم
وهو ممنوع بل كان من حقه ان يقال لامتناع الاجتماع بين الالفين ولم يصح حذف الالف

نت

بعد حذف الالف ٣ امد

ر

ظاهر ام

لادايه الى الالباس اذ لو حذف الالف من تدعى عند اتصال الف الاثنين لعاد
الى ما كان عليه من الهيئة ولزم الالباس **قوله** وكذلك يحذف مع اسين يعني كما ان
يسقط المد عند تسكين المضارع نحو يقلن ويسعين ويخشين كذلك يسقط المد مع اسين
اخرتين وهما واو الجمع ويا المخاطبة نحو ترمون وتدعون وتخشون وترمين وتدعين وتخشين
وذلك ان اخر المضارع مده فاذا وقعت بعدها واو الجمع او يا المخاطبة وهو ساكن
حذف **قوله** والنادر طريق التسكين بالنقل **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو لم
يكن ثمة مانع من الاعلال والتسكين سابقا وهو ع **قوله** ثم يعل الناقص نحو يخشيان
قلنا لا نسلم وانما نعل ان لو لم يكن ثمة مانع من الاعلال وهو وقوع الساكن بعده
بل كان معلا فلما وقع بعده يا المخاطبة حذف **قوله** فيسكن المعتل بنقل حركته **قلنا**
انما يصح هذا ان لو لم يكن ساكنا بذهاب حركته قبل اتصال واو الجمع ويا المخاطبة
بل كان ساكنا فلما وقع بعده واو الجمع او يا المخاطبة حذف وضم ما قبل الواو في ترمون
وكسر ما قبل اليا في تدعين لئلا تكون الواو عرضة لانقلابها يا ولا اليا لانقلابها
واوا وكانه انما ذهب الى هذه التقديرات لئلا يلزم ذهاب الحرف بالكلية ولهذا
صار الى القول بالنقل في نحو ترمين وتدعون وان لم يكن هناك اثر النقل ظاهرا **قوله**
على نحو اتصالها بالغاير **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان حالها على نحو اتصالها بالغاير
فانه يرد المحذوف في مثال الامر مع ضمير الاثنين ولا يرد في الغاير اللهم الا ان يريد
المجزوم او يريد تساوي الحالين تساويهما في ثبوت اللام من غير نظر الى الرد واللارد
قوله تترك النون لانه اما مبني او مجزوم واما ما كان معلا وجه لايراد هذه النون التي
هي عوض عن الرفع **قوله** ملحقها الغاير ومثال الامر وذلك ان نون التاكيد موضوع
لتاكيد المستقبل بدليل انه لا يستعمل في ذلك فلو لم يخلو الوضع لان الاصل هو الخمسة
وما يقال من ان الماضي والحال ثابتان والثابت مما لا يفتقر الى التاكيد فيه الا يرى
انه يقال والله لقد ضرب زيد ووالله اني لاعتقده الان كاذبا فلو لم يكن الثابت مظنة
للتاكيد لم يصح ذلك **قوله** يفتح ما قبلها يعني انه يبنى على الفتح لان نون التاكيد
نزلت منزلة الجزء منه لقوة الاتصال والاعراب لا يكون في الوسط **فان قلت** فكان
يجب ان يبنى مع ضمير الاثنين وضمير جمع المذكر لما ذكرت من قوة الاتصال **قلنا** انما يلزم ذلك

ان لو

ان لو لم يحدث هناك مزيد شبه بالاسم الا ترى ان نحو يضربان بمنزلة ضاربان
ونحو يضربون بمنزلة ضاربون فلما عارض وجه البنا هذا الوجه ترك على اعرابه
والامكان من جهة التتابع هذه الضماير **قوله** ويستصحب الفا تحرزا عن اجتماع
النونات **قوله** ويحذف النون لانها عوض من الرفع ونون التاكيد مما ينافي الرفع فكان
منافيا له ايضا **قوله** نعم والواو انما اقحم لفظة نعم منبها ان ذلك من التسليم بحيث لا
مجال للمنع فيه بعد تسليم ان المضارع مما يعود مبنيا وانما الشان في واو الضمير وياءه
لمجال التردد والوهم وذلك ان كل واحد منهما ضمير كضمير الاثنين وضمير الاثنين
لا يحذف فكذا كل واحد منهما مظنة لان لا يحذف فقال نعم الواو ايضا **قوله**
تحركا عارضا تنبيها على العلة في انه لا يرد المحذوف في نحو اخشون واخشين
ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان لو كان الحذف في نحو اخشوا واخشي لاتصال
الواو واليا بل كان اتصالهما مسبوقا بالحذف وذلك ان الاصل اخشى بالحذف
والمحذوف يرد مع ضمير الاثنين ولا يرد مع ضمير جمع المذكر وضمير المخاطبة ولو مثل
نحو هل تخشون وهل تخشين لكان اظهر **قوله** ومن شانها ان ترد اللام المحذوفة
من الاخر ليس على اطلاقه اذ لا يرد في نحو ادعون وفي نحو ارمن اذا كان هناك ضمير
بارز وكانه استغنى عن هذا القيد بالتمثيل وانما كان من شانها ان يرد المحذوف اذا
لم يكن هناك ضمير بارز لانه كالمتصل يعني انها نازلة منزلة ضمير الاثنين بواسطة
شدة الاتصال والحكم مع ضمير الاثنين ذلك حتى يرد المحذوف فيقال ارميا
وادعوا ويقلب الالف باء فيقال يرميان توجب ان يكون الامر كذلك مع نون التاكيد
لجريها مجرى ضمير الاثنين لقوة الاتصال **قوله** فلا يثبت لها هناك عندنا لانه
لو ثبت هناك وقيل هل تضربان بنون التاكيد خفيفة لزم ما لزم من المحذور مطلقا
سوا حركت او تركت على حالها اما اذا حركت فللزوم الالتباس مع اخراجها عن الاصل
واما اذا تركت على حالها من السكون فللزوم الجمع بين الساكنين على غير حده مع
ادايه الى الالتباس في حال الوقف وجوز الكوفيون ذلك وقالوا الالتباس مدفوع
بواسطة القراين انما الخروج عن الاصل طريق معتد بها عند اجتماع الساكنين على
غير حده واما الجمع بين الساكنين على غير حده عند البعض فليس بذلك المستعمل حتى

نحو معتد

يكون مرفوضا **قوله** في الوصل مما يتعلق بقوله جوزوا اذ لا يجوز اثباتها في حال
الوقف كالسوس **قوله** في الوقف فلان لغات لم يتعرض لتعريفه استغناء عنه
باسمه لانه وقف الكلمة وقطعها عن الاتصال بغيرها وانما لم يتعرض للوجوه الاخر
في باب الوقف من الابدال والزيادة لان الاصل هو الاسكان وذلك ان الوقف
مما يقابل الابتداء والابتداء على الحركة فكان الوجه ان يكون مبني الوقف على السكون
واما التضعيف فاسكان الاخر مع التشديد ولهذا قيل لا يجري التضعيف في
نحو عمرو وبكر مما سكن ما قبل الاخر لئلا يلزم ملاقاة ساكنين واما الروم فاسكان مع
او ضعيف واما الاسكان الصريح فقط امر وكانت هذه الوجوه اصلا فلهذا تعرض
لها دون غيرها من الوجوه على انه لو قال في الوقف وجوه واحد بعد ها شيئا فشيئا
لكان اولى وانما قدم التضعيف في الذكر اما للاهتمام بشأنه لان غيره من الروم
والاسكان الصريح باشمام او بغير اشمام كالمستغنى عنه لمكان شهرتها واما لانه لما
قصد ان يبني على الاسكان من الاحكام ما يبني اراد ان لا يكون تلك الاحكام فاصلة بينها
في الذكر ولما اخر الاسكان الصريح ناسب ان يؤخر الروم ايضا **قوله** وهو مختص
بالذي اخره صحيح غير همزة لانه لو لحق فيما اخره معتل او همزة لزم من الثقل ما لزم
قوله والروم هو ان تروم في اسكانك الاخر قدرا من التحريك **ولقائل ان يقول**
معنى كلامه ان الروم هو ان تطلب وتريد في اسكانك الاخر قدرا من التحريك وطلب
القدر من التحريك وارادته ليس عينه ولا مستلزما له بل الروم هو الاتيان بالاسكان
غير الصريح **قوله** اسكان باشمام اي اسكان مع ضم الشفتين لان ضم الشفتين لا
بعد الاسكان بل هما معا **قوله** وهو مختص بالمرفوع لان مبني الاشمام على التنبيه
ان حركة الموقوف عليه الضم **قوله** ثم من العرب من يحتفل باجتماع الساكنين حال
الوقوف وان كان عارضا نحو عمرو وبكر فينقل حركة الاخر ضمة او كسرة الى ما قبله
بشرط ان يكون صحيحا والالزم المهروب عنه وهو الاستثقال **قوله** ساكنا مما لا
حاجة الى ذكره لان الكلام في اجتماع الساكنين حال الوقف ولا يتصور ذلك الا
وما قبله ساكن **قوله** دون الفتحة اي لا ينقل الفتحة ثم علل بامرين احدهما ان الفتحة
كلا حركة اي بمنزلة السكون لخفتها فلا ينقل والثاني اجتماع الساكنين مع الفتحة غير لازم

لانه

لانه مما لا يتحقق مع فتحة المنون نحو رأيت زيدا هذا اذا لم يكن الاخر همزة اما اذا
كانت همزة فان الفتحة عليها مما ينقل ايضا **قوله** فتحول حركة الاخر ليس على اطلاقه
فان حركة الاخر اذا كان فعلا يخرج لو نقلت مما لا يفعل وكذا لا ينقل اذا كان مما لا
يفضي الى الوزن المطرح نحو حبر وقفل الا اذا كان الاخر همزة فانهم صاروا الى تلك
الهيئة المرفوضة بالنقل فقالوا هذا الردء من البطء **قوله** بعلة التخفيف اي انما
نقلوا في صور الهمزة لغرض التخفيف لان اجتماع الساكنين هناك اثقل مما يلزم من تلك
الهيئة المرفوضة **قوله** او تمهيد له اي وانما نقلوا للتوسل به الى التخفيف لانه
نفي ساكنه متحركا ما قبلها فيكون عرضة للتخفيف كهمزة راس وذيب ولوم فيخفف
كما يخفف هناك **قوله** الا قوما من تميم فانهم يفرون الى الاتباع فيقولون هذا
الردي كسروا الدال ومن البطؤ بضم الطاء حذرا عن تلك الهيئة المرفوضة استثقالا
قوله لمجرد علة التخفيف كيس هناك تمهيد له لان ما قبل الهمزة متحرك بل
يقلبون الهمزة منه مناسبة للحركة التي نقلت منها الى ما قبلها وانما نقلوا حركتها محافظة
على الحركة الاعرابية وابقاء لها **قوله** والحجازيون في قولهم الكلا بالالف في حال
الرفع والنصب والجر لان الهمزة سكنها الوقف وما قبلها مفتوح فهي كهمزة راس
تعاملوا بها معاملة تلك وهي وذلك الكلام في الاكمؤ وفي اهني والى هذا اشار
بقوله عاملوا بسكون الوقف معاملة سكون همزة راس ولوم وبير **قوله** واعلم
انه انما ذكر الكلام فيما هو الاصل في باب الوقف وهو الاسكان قد انتهى وقد
جاز ان يشرع في شأن ما قد تعرض هناك وراء الاسكان من القلب والزيادة والحذف
فاخذ في تفصيل القول هناك فقال وذلك قلب تاء التانيث الاسمية هاء ليتميز
عن غيرها من التاءات **فان قلت** لا نسلم ان التاء قلبت هاء ولم لا يجوز ان يكون ها
في الاصل فقلبت تاء في الوصل ليتميز عن غيرها **قلنا** حملها على انها تاء في الاصل اولى
لان التاء قد جاءت للتانيث بخلاف الهاء **قوله** الا عند بعض فانهم لا يقلبونها اجراء
لها مجرى تاء التانيث الفعلي **قوله** واستدعاها الوقف فيما اذا كانت على حرف
واحد ليكون للابتداء حرف وللوقف حرف تحقيقا للبناء **قوله** مجيء مه ومثله
الاصل نحو مما حذف الالف عن ما للكثرة فقيل مجيء م حينئذ ثم حذو الفعل

ووقف عليه قيل مجيء بالحاق الها وجوبا لان الكلمه على حرف واحد كما في نحو رِهْ
و لذلك الكلام في مثل مه اذ الاصل مثل ما انت بحذف الالف عن ما للتخفيف
ثم لما حذف المبتدا ووقف عليه قيل مثل مه بالحاق الها وجوبا لبقا الكلمه على حرف
واحد فان قلت انما يجب الحاق الها هنا ان لو كان الابتدا والوقف على حرف واحد
قلنا وجب تقصا من حق الاصل لان كل واحد كلمه مستقله فكان مظنه لذلك
بخلاف نحو جئتم وعلام فان الحرف غير مستقل وكان الاتصال هنا اقوى من
الاتصال ثمه فنزل منزلة شطر الكلمه فصار نحو علام بمنزله كتف فعومل به
معامله نحو لم يجز واغزى في جواز الحاق الها وانما جاز الحاق الها في نحو لم يجز
وفي نحو اغز في الاخر منه محافظة على الحركه اللازمه الماخوذه في اصل الوضع
وانما لم يجز في نحو ضرب لان حركته بمنزله الحركه الاعرابيه على ما عرف في موضعه
والحركه الاعرابيه مما لا يلزم قوله وكذا قاض ولقائل ان يقول انما يصح قوله وكذا
قاض ان لو حذف اليا للوقف بل كان الحذف سابقا ولو كان لو رد المحذوف في
نحو قاضي عند الاخفش وعند سيبويه قاض بدون الرد وهو الاكثر لكان اولى
قوله وقلبه الفا نحو رايت زيدا ولم تقلب في المضموم وفي المكسور لادابه
الى الاستثقال والالتباس في الجمله قوله يعربون بما عاده المحذوف قولا واحدا
عند حذف نون التاكيد وانما فارق باب قاض لان التنوين هو الاصل في الاسم بخلاف
نون التاكيد فلم يعتد بذهاب التنوين لكونه عارضا قوله عند بعض لان الوقف
مظنه التخفيف فناسب ان يخفف بحذف اليا قوله ويا يعي اسما ابرا ذه مع حرف
الندا فعيد انه لو كان بدون حرف الندا لكان منونا محذوف اليا بناء على كونه
منصرفا لعدم الوزن الذي هو سبب منع الصرف وان كان اوله زياده كزياده
غير قابل للتا لان ذلك شرط لا سبب من اسباب منع الصرف لان العله هو
وزن الفعل وقد اختل ذلك قبل النقل الى الاسميه ولا عبره بالشرط بانفراده
فان قلت لم لا يجوز ان يكون ارادة مع حرف الندا ليكون مظنه للوقف لان مبنى
الوقف على الخفي قلنا لو كان كذلك لوجب ان يقال ايضا وجواز حذف اليا في نحو جا في
القاضي ويمكن ان يقال انه علة ويعي حقهما ان يمنعا الصرف لان الصيغه كانها

محفوظ

محفوظه لبقا تلك الزياده الا ترى ان نحو احمر بعد التصغير مما يمنع الصرف وان كان
الوزن مما اختل بواسطه التصغير لبقا تلك الزياده فكذا فيما نحن بصدده بل اولى
قوله مع امتناع حذفها في يا مري عند الجميع لان الحذف مما يخل بالكلمه لبقاها
اذ ذاك على حرف واحد من الاصول فان قلت الشرط ما يحذف يا السوى قلنا لم يثبتها
فان الحذف هناك بتوسط الاعلال وههنا اعتباطي ولا يلزم من جواز الحذف
هناك جواز الحذف هنا قوله على خلاف الاعرف اي نادر غير شائع استعمالا
ولم من شاذ خارج عن القياس وهو متداول متعارف فان قيل قوله في لغه قوم ينافي
ذلك لانه اذا كان في لغتهم كان هو الاعرف بالقياس الى لغتهم قلنا لا نسلم الجواز ان
يكون ذلك باعتبار وقوعه في لغتهم على وجه الندره قوله وقالوا اما من برد المحذوف
حاله الوقف او زياده ها الوقف ليتميز حال الوقف عن حال الوصل او للقصد
المحافظه على الحركه البنائيه قوله وهو بالاسكان للتخفيف وزياده الها رعايه
للحركه البنائيه قوله وههنا بدون الها لامكان الوقف بدونها وبالها فرقا بين حال
الوقف ومن حال الوصل او لانه كانه متحرك بالفتحه لمكان الالف قوله وهولا
الوقف على الممدود بدون الها تحرزا عن الجمع بين حرفي الحلق للاستثقال قوله
وهولاه بالها اذا قصر جميعا للفرق بين الممدود والمقصور قوله واكرمتك
بالاسكان واكرمتكه بالها وانما جاز الوقف عليه بالاسكان وان كان حرفا
لانه مما لا يسوغ الابتدا به من حيث الوضع فجاز الوقف عليه واما الاسكان
دون الحاق ها الوقف واما الوقف عليه بالها فاما لبيان حال الخطاب واما
لبيان الحركه البنائيه قوله وعلامي وضربي بحذف اليا في لغه من يسكن اليا
وصلا ليتميز حال الوصل عن حال الوقف مع طلب التخفيف فان قلت كان الوجه
ان يوقف على نحو جاني القاضي بحذف اليا مطلقا قلنا الفرق ظاهر فان مظنه
التخفيف في نحو غلامي وضربي بالاسكان او بالحاق ها الوقف في لغه من يحرك
اليا كما في اكرمتك بالاسكان او الحاق الها وقيل ان قوله وعلام وضرب
فيمن يسكن اليا وصلا وعلامي وضربي وعلاميه وضربيه فيمن يحرك ليس كما
ينبغي لانه يعيد ان الوقف بحذف اليا لغه من يسكن اليا خاصه وان الوقف بالاسكان

يسمى لرعاية

لغه من يحرك خاصه و ليس كذلك فانه قد يحذف من يحرك وثبت الناس بسكن وقد
قرى بهن جميعًا قوله وضربلم الى الصرفه بالاسكان وانما قال فمن الحق وجرل لئلا
يتوهم ان الوقف عليها مما لا استثناء تامه بين حال الالحاق وصلا وبين حال التحريك
ولقايل ان يقول هذا معارض بمثله بان يقال لما قال فمن الحق وحرك اوهم انه لا
يكون بالاسكان فمن لا يلحق ولا يحرك ولو اطلق بان يقال وضربلم الى الصرفه بالاسكان
لكان اط فان قلت كان من حقها الوقف عليها بالها جوازًا فمن يحرك كما في الرميك
قلنا انما لم يعتبر ذلك نظرا الى جانب الاصل اذ الاصل هو الالحاق وصلا قوله
و هذه بحذف الناقى لغه من يقول هذهى باثبات اليا فسير حال الوقف عن حال
الوصل مع مطلوبيه التخفيف فيما يكثر استعماله ولا يرد نحو القاضى وان كان الوقف
عليه باثبات اليا هو الاكثر لعدم الكثره قوله والوقف على من الاستفهامى
في ان تشبع اى بان تشبع و اشباع حركه المستفهم عنه في من الاستفهامى باعتبار
الاتحاد النوعى اعلم انه يوقف على من الاستفهامى بالمدات الثلاث تنبيهًا على
حال المستفهم عنه من الاعراب قوله فقط اى من غير الحاقنا رحالة من الافراد
والتثنيه والجمع و التانيث وانما اختصت هذه الزيادات بحال الوقف لان
الوصل بما يستتبع شيئا من الثقل فلو زيدت في حال الوصل ازداد الثقل
قوله يحذف بشفاعه الفاصله او القافيه تخفيفًا للتناسب فان التناسب
مطلوب خصوصًا في الفواصل و هي اواخر الاى و لذا في القوافي والكلام
في الفاصله مما ياتى من بعد قوله ثم ان الوصل يجرى مجرى الوقف اجرا
الوصل مجرى الوقف هو ان يثبت حكم الوقف حال الوصل نحو قوله عيهل فان
~~الشاعر قصد الى الوصل يجرى مجرى الوقف هو ان يثبت حكم الوقف حال~~
~~الوصل نحو قوله عيهل فان الشاعر قصد الى الوصل~~ بحرف الاطلاق ومع ذلك
اتى بتضعيف اللام الذى هو من احكام الوقف ولقايل ان يقول انما يصح و
الاستشهاد بالبيت لاجرا الوصل مجرى الوقف ان لو لم يكن مبنى الشعر على
الوقف بحرف الاطلاق وانما الشاذ تضعيف اللام حال اراده الوقف على حرف
الاطلاق وكقوله تعالى لكنا هو الله ربي الاصل لكن انا هو الله ربى فانا مبتدا

سمي في القافيه

وضمير

وضمير الشان مبتدا ثان وقوله الله ربى خبر لضمير الشان و المجموع خبر لانا
وقد اثبت حكم الوقف وهو ان قبل انا بالالف التى يختص بحال الوقف فيكون
من قبيل اجرا الوصل مجرى الوقف ولقايل ان يقول انما يكون قوله تعالى من
من قبيل ما نحن بصدده ان لو كان الف انا مما يختص بحال الوقف وهو ممنوع
قد تم انا شرح القسم الاول من الكتاب سائلين ان يوفقنا لسلوك
الصواب في شرح ما بقى من ساير الابواب والله اعلم بالصواب

بلغ مقابلة حسب الطاقة القديم مسعود ... الفاضل ... رحمه الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني من الكتاب في علم النحو أورد هذا الكلام على الوجه الذي سابقه أولاً حين قال وجعلته ثلاثة أقسام القسم الأول في علم الصرف بأبوابه وقدم وجه ذلك قوله وفيه فصلان ولقايل ان يقول كان من حقه ان يقول وفيه ثلاثة فصول والثالث الخاتمة وذلك ان الخاتمة قد يكون فيما هو مقصود بالغرض وهو ان كان متعلقا بالمقصود بنفسه تعلقا اوليا يسمى مقدمة وفاتحة وذلك اولاً كالحد والغرض اذ الوجه ان يكون الشارع في كل نوع على بصيرة منه ومحيطا بمباديه اولا ليكون سعيه في ذلك القسم عن صدق وان كان متعلقا به تعلقا غير اولي يسمى تتمة وخاتمة وذكرا كالمناسبات في موضعنا هذا ولما تعرض لايراد القسمين كان المناسب ان يقول فيه ثلاثة فصول ولما كان تعريفه لعلم النحو منطويا على الغرض والموضوع لم يفردهما بالذكر ولقايل ان يقول كان يجب ترك ذكر الغرض في القسم الثالث لاشتمال الحد هناك على الغرض ايضا فان قلت لا نسلم ان الغرض هناك من الحد قلنا هذا المنع مشترك الالزام على انا نقول ان الغرض من الحد في الموضعين قصا من حق التركيب فان قلت قوله وفيه فصلان انما يصح ان لو كانا من قسم النحو وهو ممنوع وذلك ان النحو عبارة عن الاحاطة بالقوانين التي يميز بها بين الصحيح من التركيب والفاسد بالنظر الى اصل المعنى والمرجع في الفصلين الى البحث عن حقيقة علم النحو وعن المبادي قلنا انما قال فيه بناء على ما قلنا من التعلق بينهما وبينه قوله في ان علم النحو ما هو اي في بيان ان علم النحو هو معرفة كيفية التركيب الى الخ فاتم قوله ما هو بتمام الحد قوله والثاني في ضبط اي في تعيين ما يحتاج اليه من المباحث كالمعرب والمبني والعامل والاعراب قوله في ذلك اي في حصول علم النحو وانما قال ذلك لكونه بعيد الحصول صعب المتناول قوله اعلم ان علم النحو اورد لفظ اعلم مقرونا بان تحقيقا للتاكيد لانه لما صار مظنة للطلب بوساطة ما سبق من التشويق صح منه ان يلقي الكلام مقرونا بالتاكيد قوله ان تنحو معجم وانما لم يقل هو علم كيفية التراكيب لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه وقال فيما بين الكلم لان التركيب قد يكون من غير الكلم على ان الاستغناء حاصل بقوله لتادية اصل المعنى بتفسير الكيفية

وكانه

وكانه انما قال فيما بين الكلم ليتوصل الى ان يقول واعني بالكلم نوعيها فان قلت قد بحث عن احوال التركيب بين الكلم بوساطة حروف العطف قلنا البحث عن حروف العطف وظيفة اللغة والغرض لها في هذا القسم استطرادي واما حديث الوصل والفصل فالى المعاني قوله لتاديه اصل المعنى وهو ما يسميه اخرون ترتيب الالفاظ نفسه ان قوله مطلقا اي من غير نظر الى معنى الجمال وقد احترز عن علم المعاني على انه بتفسير الكيفية يخرج علم المعاني وقوله لتاديه اصل المعنى يحتمل ان يكون ظرفا مستقرا حالا من الكيفية ويحتمل ان يكون لغوا متعلقا بالتركيب وهو الظاهر ولقايل ان يقول اللام في التركيب اما للعهد او للاستغراق او للجنس وهو ما يصدق عليه اسم التركيب لا سبيل الى كل واحد منها اما الى الاول فظ واما الى الثاني فلذلك لانه يكون المعنى ح هو معرفة كيفية جميع التركيبات وليس البحث عن نفسه واحده واما الى الثالث فكذلك لان تلك الكيفية ليست لنفس التركيب واما في التركيبات فان قلت الاضافة اليه بالنظر الى الجزئيات قلنا يعود الكلام الثاني وهو ان اضافة تلك الكيفية اما باعتبار جميع الجزئيات بعينه او لا بعينه ولا سبيل الى كل واحد وذلك ظ ويمكن ان يجاب عنه قوله مقاييس مستنبطة اي مناسبات لان القوانين مبنية على المناسبات وانما سماها مقاييس لكون المناسبات اداة لانتظام الاقيسة او باحكام جزئية لان معرفة تلك الكيفية انما تحصل بوساطة الاحساس بجزئيات شتى ولقايل ان يقول لا يخ اما ان يراد المناسبات او الاحكام الجزئية فان اريد الاول لزم ان يكون المناسبات من النحو وليس كذلك لانها تتمة وثانيه لان النحو هو الاحاطة بقوانين يحترز بها عن الخطا في التركيب لتاديه اصل المعنى مطلقا وان اريد الثاني لم يستقم لان لفظ الاستنباط يمنع ذلك ولان معرفة تلك الكيفية بوساطة تلك القوانين هو علم النحو سوا كان ذلك بتوسط الاحساس بالاحكام الجزئية او لم يكن قوله ليحترز بها تعريف الماهية اذا كان مع قطع النظر عن تحصيلها في ذلك الاعراض ما يتقوم به واذا كان بالنظر الى تحققها في الخارج لزم التعرض للعلل الاربع ولما قصد الشيخ الى هذا تعرض لذكر العلة الغائية فاشار الى الفاعلية بالتركيب ولقايل ان يقول لا يخ اما ان يكون الحد اولا فان كان

صرابه وهو بانيا لسم الرابط النحو

وجب ان لا يكون معرفة تلك الكيفية هو علم النحو اذ لم يكن الغرض ماذكر وليس لذلك وان لم يكن لم يستعمر لتقيد المعرفة بذلك ولانه لو لم يكن من الحد لقال ايا ح في ان علم الصرف ما هو والغرض **قوله** عن الخطا في التركيب من حيث تلك الكيفية وانما لم يقل ليحترز بها عن الخطا في تلك الكيفية ليتعين المحترز عنه تصريحا **فان قلت** قوله من حيث تلك الكيفية يقتضي ان يكون المحترز عنه هو الخطا في محل الكيفية لا في نفس الكيفية **قلنا** لا يقصد بمثل هذا الكلام الى اثبات محل بحكم الاستعمال **قوله** تقدم بعض الكلم على بعض كما في نحو ان زيدا منطلق حيث يجب تقدم الحرف ثم تقدم المنصوب وما يحدث في الهيات من نصب الاسم ورفع الخبر **قوله** اذ ذاك اي ما يكون ويحدث من الهيات حين التركيب او ما يكون من الهيات حين يقدم بعض الكلم على بعض بدليل قوله على تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقدم والتاخير ولو ترك لفظ الرعاية لكان هو الوجه لان الرعاية ليس من كيفية التركيب ولا مدخل لها في علم النحو لان

حقيقة وما هي كلم ١٢ امد

الرعاية امورا ذلك **قوله** وبا لكلم نوعيها ما هي كلم حكما كالمركبات الاضافية في نحو مسلمي في اضافة مسلمون الى يا المتكلم ولو لم يكن كلمة باعتبار لما وجب انقلاب الواو يا لان الشرط اجتماعهما في كلمة حقيقة او حكما والى هذا اشار بقوله وقد نبهت عليها في القسم الاول في فصل الابدالات الواجبة وفيما ذكرنا دليل على كون المضاف مبنيا في نحو غلامي وانما ذهب الى هذه العناية جوابا عن سوال مقدر وهو ان بعض مسايل الصرف داخل في الحد وذلك انه يبحث في علم الصرف

نحوه

عن كيفية التركيب في مسلمي وبصريي في النسبة فيدخل في الحد ما ليس منه والتحقيق الجواب ان يقال التركيب الذي نحن بصدده لا نسلم انه متحقق هناك لان الكلام في التركيب الذي بين الكلم وليس ما ذكرت من التركيب بين الكلم لان المجموع كلمة باعتبار فلا يكون ذلك التركيب فيما بين الكلم والحق عندي انه لا حاجة الى هذه العناية وانما يحتاج اليها في فصل الابدال وانما قلنا ذلك لان الكيفية التي يبحث عنها في علم الصرف غير الكيفية التي يبحث عنها في علم النحو ولا بعد في ذلك لجواز ان يكون التركيب الاضافي من موضوع علم الصرف وهو موضوع علم النحو باعتبار دين ولان هذه العناية مما لا يسمن ولا يغني من جوع لان التركيب في نحو مسلمي بين الكلم

حقيقة

حقيقة وان لم يكن بين الكلم حكما فلا يندفع السوال بهذه العناية **فان قلت** هذا التعريف غير جامع لان علم النحو يبحث عن احوال المفردات واسما الاشارة وغير ذلك من المسايل **قلنا** انما يرد هذا ان لو لم يكن البحث عنها من حيث انها من المبادي وهو غير ما يبحث عن المعرب والعامل والاعراب من حيث ان ذلك من المبادي **قوله** وسيزداد ما ذكرنا وضوحا وذلك انه يتعرض هناك لبيان اصل المعنى وبيان ان القصد هناك ليس الى تادية المعنى على الاطلاق بل بالنظر الى مقتضى المقام ويظهر فايدة قوله مطلقا فيزداد ما ذكر وضوحا **قوله** يستدعي تقدم مقدمة وذلك ان ضبط ما يفتقر اليه يستدعي سابقة الاحاطة بما يفتقر اليه وما ذكر تتضح به ما

هنا ءامه

يفتقر اليه فيكون مقدمة لان المراد بالمقدمة هي ما يتوقف عليه الشي في الوضوح **قوله** بحسب المواضع تفاوتها بحسب المواضع ظ واما تفاوتها بحسب التقدم والتاخير كما في قولك ما جاءني احد الا زيد في اختيار الرفع واذا قدم المستثنى

ها

وجب النصب وكما في قولك جرد قطيفة بالاضافة حيث يكون هيه القطيفة غير اذا قدمت على ان قوله بحسب المواضع مما يشمل الكل فلا حاجة الى قوله وجهة التقدم والتاخير **قوله** منحصر الى اخره مما يدل انه لم يتعرض لاحوال البناء في التعريف وقد يوجه ذلك والمراد بانحصارها في ذلك انها ليست غير اختلافات الاواخر وهذا بنا منه على قول المتقدمين ان الاعراب هو اختلاف اخر الكلمة لاختلاف العوامل والاختلاف ليس باعراب بل من لوازم الاعراب فيكون مجازا او اراد ما ذهب اليه المتاخرون في التعريف من ان الاعراب ما يختلف به اخر المعرب من تبديل العام واراده للخاص وذلك ان ما به يختلف اخر دائر بين السبب القريب والبعيد والابعد وهو النوع والجنس والعامل فيكون انصاما قبيل المجاز لكن هذا اشيع واكثر فالمصير اليه اقرب **قوله** لا على نهج واحد اشارة الى انواع الاعراب **قوله** لاختلاف اشيا معهودة سمي العامل باشيا معهودة لكان اشتهارها وتقررها في النفوس **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان اختلاف الاواخر لاختلاف العوامل بل ذلك اما باعتبار الحركات ان اعتبرت السبب القريب او بالعوامل **قوله** فيظهر بحجة ما سبق ويحتمل ان يكون تعليلا اي يستدعي تقدم مقدمة اذ يظهر بذلك

نسخة بذلك

ولقايل ان يقول لا نسلم انه يظهر ان الغرض يحصل بضبط ثلاثه بل ظهر بما تقدم
ان الثلاثه من جمله ما يفتقر اليه في باب الضبط وانما يكون كذلك ان لو ظهر
مما تقدم ان جميع ما يفتقر اليه هو الثلاثه ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه ظهر
بما تقدم انه يحصل بضبط ثلاثه بل بضبط اربعه وذلك انه اشار فيما سبق
ان من الكلم ما يختلف اواخره ومنها ما لا يختلف اواخره **قوله** فلتضمنه اي
لما كان المقصود يحصل بضبط هذه الثلاثه لزم الغرض لضبطها تحصيلا للغرض
وانما قال فلتضمنه لان حصول هذا الغرض في ضمن ضبط الثلاثه **قوله** هو ما
كان له جهه اقتضا وهو ان يتقيد بقيد يقتضي نصب الاعراب فيه مثل تقيد
الفاعل بمعنى الفاعليه ونحو ذلك وانما قال من حيث المناسبه احترازا
من المبني فان الاقتضا لم يسلم عن المعارض فلا يكون حصول الاثر هناك مناسبا
لمكان المانع وعلى ما ذكر من تفسير القابل تعين ان المراد بالقابل المعرب لا ما هو
قابل للاعراب وكان من حقه ان يقول والاول جعلناه خمسه عشر نوعا
والخامس عشر ما لم ينخرط في سلك التركيب لان البنا قد يكون لعدم الموجب
وقد يكون لوجود المانع **ويمكن ان يقال** لم يتعرض للاول لانه لما كان عرضه
الاعراب نزل منزله المعرب وعد من بابه **فان قلت** الكلام في القابل **قلنا**
قد علم بما ذكر من التفسير ان المراد به المعرب لا ما هو قابل واذا لم يكن من
قبيل المعرب وجب ان يكون من باب المبني والا لم يكن الكلم منحصرا في البنا
والاعراب **ولقايل ان يقول** تعريفه هذا تعريف بما ليس دونه في الخفا
وذلك انه لا يعلم ما له جهه اقتضا مما ليس له ولذلك لا يعلم المراد من
جهه الاقتضا ولا المعنى من جهه المناسبه **ويمكن ان يجاب عنه** ولو قال
ما له جهه اقتضا بدل كان لكان اولى **قوله** ما دعا الواضع الى ذلك
الاثر اشاره الى العامل المعنوي وذلك ان الابتدا معنى يتناول المبتدا
والخبر تناولا واحدا وهو يستدعي نصب الاعراب فيهما ليدل على انعقاد التعلق
بينهما فيكون داعيا للواضع الى نصب الاعراب ليدل على ما قلنا **قوله** او كان
معه داعيه اشاره الى غيره من العوامل نحو ضرب زيد عمرا فان الفعل لا

نسخة حيث

التقسيم

يدعوه الى ذلك الاثر وانما يدعوه الى ما يقوم به من الفاعليه والمفعوليه فيكون
الداعي معه لا ان يكون هو داعيا **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان للواضع داعيا فضلا
ان يكون هذا ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الداعي في فصل المبتدا والخبر
هو الابتدا بل اراده الدلاله على التعلق المعنوي بينهما او كون المبتدا مسندا
اليه وكون الخبر مسندا ولئن سلمنا ذلك لكن يلزم ان يكون الفاعليه والمفعوليه
والاضافه عاملا لانها مما يدعوه الى ذلك الاثر وقوله او كان معه انما يصح ان لو
كان الفاعليه مع الفعل بل هو الاسناد او مع المسند اليه او مع المجموع ولئن
سلمنا جميع ذلك لكن انما يصح ان لو كان ما ذكره خاصه شامله للعوامل غير مفارقه
وهو ممنوع **قوله** والا اي وان لم يرد بالفاعل ما ذكرنا كان الفاعل هو المتكلم لانه
الذي يحدث ذلك الاثر **ولقايل ان يقول** هذه الملازمه اما لزومه او اتفاقا
فان اريد الاول فممنوعه لان المحدث والفاعل لذلك الاثر هو المتكلم
سوا اريد به ذلك المعنى او لا وان اريد الاتفاقيه فلا وجه لتخصيص
هذا التقدير لان المحدث لذلك الاثر هو المتكلم في سوا اريد به ذلك المعنى
او لا **ويمكن ان يقال** لزومه على معنى انه اذا لم يكن المنقول اليه من المعنى
مرادا كان المنقول عنه مرادا **ولقايل ان يقول** لا نسلم هذه الملازمه ولم لا يجوز
ان يكون غير ذلك مرادا او لا يكون شي مرادا ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح هذا
ان لو كان ترتب الجواب هكذا والا كان المتكلم مرادا **قوله** اعلم ان ليس كل كلمه معربه
فان قلت القصد في هذه القضيه الى سلب العموم والتركيب يفيد عموم السلب وذلك
ان من شان كلمه ليس سلب الخبر عن اسمها واسمها كل كلمه فيجب ان يكون الاعراب
مسلوبا عن كل كلمه فيكون السلب كليا **قلنا** لا نسلم ان من شانها ما ذكرت بل
معناها رفع الايجاب **قوله** في الكلم ما يعرب وما لا يعرب يعني ان الكلم منقسمه
الى معربه وغير معربه **ولقايل ان يقول** لا يخ اما ان يكون هذا الى انقسامها الى
ما يقبل ... والى ما لا يقبل او الى انقسامها الى ما يعرب والى ما لا يعرب وهو الشرط
فان اريد الاول لم ينحصر التقسيم لان من الكلم ما لا يقبل الاعراب دايما وما لا يقبله
دايما وما ليس كذلك وان اريد الثاني فكذلك على ان الحق ان يكون الكلام

مع ٢ امد

فيه

نفس الكلام جامد

ليس

اشارة ٤ امد

القابل لان انتظام الضوابط التي يحترز بها عن الخطا في التركيب من حيث تلك
الكيفيه انما يتوقف على الاحاطه بما يقبل تلك الهيات ليتمكن من التركيب على
الوجه الذي يستحقه من الكيفيه وان يكون الاشاره اليه بقوله فلابد من تمييز
البعض عن البعض وذلك بالتعرض لبيان ما هو لازم البنا ولبيان المواد التي يعرض
البنا للقابل هناك وذلك انه لا يكفي بافراده بل لابد مع ذلك من تفصيل الكلام
في القابل لانقسامه الى ما يقبله لفظا والى ما يقبله تقديرا وما يقبله لفظا
يتفاوت امره في القبول بالنظر الى الحركات والحروف وكذلك الكلام في المقدر
ليتم الاحاطه بجميع ذلك لتوقف القوانين على الجميع لكونها مبادي لتلك القوانين
قوله والمبني اقرب الى الضبط لانحصاره في ابواب معدوده وكلمات محصوره
بخلاف باب المعرب فانه من الضبط بمعزل **ولقايل ان يقول** قوله والمبني اقرب
الى الضبط يقتضي ان يكون باب المعرب مما يقرب ضبطه **ويمكن** ان يجاب عنه
ولقايل ان يقول لا نسلم ان المبني اقرب من المعرب لامكان الاحاطه بجميع حركات
المعرب بوساطه الضابطه الكليه وهي ان يقال كلما كان مخرطا في سلك
التركيب الموجب للاعراب غير مناسب لمبني الاصل **ويمكن ان يقال** لما كان في
تحقيق ذلك نوع صعوبه تركه الى ما ذكره **قوله** يعني المعرب بالجزم لوقوعه
جوابا للامر والملازمه بينه لانه اذا انقسما الكلم قسمين وتعين احد بعين
الاخر بالضروره وهو ما عداه وقد علم بما سبق ان التعرض لتقسيم المبني في نوعنا
هذا بالعرض ولذلك لم يتعرض له في تعريفه لعلم النحو وانما كان كذلك لان امر
المبني الى اللغه اما بالنظر اليه او بالنظر الى وجه بنائه ولا يسطر هناك قانون
يرجع اليه في معرفه لغه التركيب واما نحو الرجل ويا زيد فلا يعتد به لكونه
نازلا منزله المعرب **قوله** اعلم ان المبني اي الكلم المبنيه بان يكون الاشاره
باللام الى جميع الافراد قسمان وقوله يحتاج الى ذلك بالنظر الى الحركات **قوله**
اربعه عشر نوعا مبني التنويع في نوعنا هذا على المغايرات لا على الفصول
المقومه وانما قال جعلناه لانه كان يمكن ان يجعل فوق ذلك بان يجعل التي يحكى
بها الاصوات نوعا والتي يصوت بها للبهايم نوعا والافعال الماضيه نوعا والامر
او نفس المبني بان يكون الاشارة باللام الى ذلك قسمان ح امد

نوعًا

نوعًا واسما الاشاره نوعا والموصولات نوعًا ولكن لما راى فيما بين الاسمين مما ذكر
زياده اتحاد جعلهما نوعًا واحدا **قوله** اولها الحروف قدم ذكر الحروف لتقدمها
في باب الاعتبار من حيث ان للماضي شبها بما هو اصل في الاعراب حتى لم يترك
على اصل البنا واما الامر بغير اللام فمختلف في بنايه وانما لم يقل اولها الحرف
لان البنا انما يعرض للجزئيات لا للكلي الطبيعي وانما قال كلها لانه لما لم يكن
الامر كذلك في البعض منها كما في المبهمات قال هنا كلها لئلا يذهب الوهم
الى تجويز ذلك اذا لم يقترن بالتاكيد وعلى هذا كان من حقه ان يقول وبالتها
امثله الماضي والامر كلها او عدم الغرض لذلك هنا وانما بنيت الحروف
لانها بالتركيب لا يستفيد معانيها بقيود دلاله لصيغها على ذلك فتحتاج الى نصب
الاعراب وكذلك الكلام في بنا امثله الماضي والامر بغير اللام **فان قلت** قد
يقصد ذلك بوساطه التركيب بالفاعليه والمفعوليه والاضافه ولا دلاله
لصيغها على هذه المعاني **قلنا** ذلك بالنظر الى اللفظ والعبره بالمعنى دون
اللفظ **قوله** والاصوات المحكيه هي التي يحكى بها الاصوات او يصوت بها للبهايم
الكلام فيما يحكى به الاصوات ط وذلك انه لما قصد الى حكايه الاصوات ولم يكن
لهم ذلك توسلوا اليه بوضع ما يناسبها من الحروف وقيل لها الاصوات المحكيه
لانها كذلك واما التي يصوت بها للبهايم من نحو نخ فليست كذلك لان الكلام
لا يقصد الى حكايه صوت وكان قول المصنف للجميع الاصوات المحكيه
من باب التسامح او من حيث انه يحكى هذه ايضا في الجمله وانما بنيت اسما
الاصوات لانه لا يعرض لها بالتركيب معنى تحتاج الى نصب الاعراب لان مبنى وضعها
على قصد الحكايه **فان قلت** قد يعرض لها معنى الفاعليه والمفعوليه والاضافه **قلنا**
ذلك بالنظر الى اللفظ لا الى المعنى كالحروف والافعال وقد مر ان العبره بالمعنى
دون اللفظ واما نحو الاصوات التي يصوت بها للبهايم من نحو نخ فالوجه في
ذلك ان يجعل اسما الافعال لرويد لان المصوت بها يقصد الى معاني الافعال
فكانت من جمله اسما الافعال **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون اسما للمصادر **قلنا** ذلك
لا يقتضي بنا **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون اسما المصادر بساده مسد الافعال **قلنا**
لحم والاضافية
بجد
وط

اذ ذاك يكون اسما الافعال لانا لانعني بكونها اسما الافعال سوى ذلك **فان قلت** لا نقصد مخاطبة البهائم **قلنا** لم لا يجوز ان نقصد باعتبار ما خطابها بتنزيلها منزلة من يفهم و نقول لم لا يجوز ان يفهم بمجرى العادة والحق عندي ان ينظم هذه الاسما في سلك اسما الافعال او لا يتعرض لها اصلا ويجعل بمعزل من ان يكون كلما **قوله** صح لم يجعلها حروفا وقع في كلام بعض المتقدمين انها حروف وذلك اما لظن منهم انها حروف لانها لما وضعت لمعان هي بمعزل عن التركيب الاسنادي ظن انها حروف وحكم عليها بالحرفية واما لتسامح منهم وهو الظاهر لانها لا تدل على معنى في غيرها كما اطلق لفظ الحروف على اسما البسايط على وجه التسامح **قوله** كنحو حس الى قوله ونحو طيخ مما يلزم حكايته وقوله نحو طيخ ملتزم الحكاية الى قوله ونحو هلا وكان من حقه ان يذكر نحو هلا الى الاخر في سياق قوله نحو حس لانها من الاصوات التي يصوت بها لا من اسما الاصوات بخلاف نحو طيخ الى قوله ونحو هلا فانها اسما الاصوات وانما فصل قوله ونحو جوت لانه للدعا وما سبق من قوله ونحو هلا للزجر هذا ثم ان المصنف اورد خاز باز في سياق الاصوات المحكية وذلك غلط لانه لو كان من الاصوات المحكية لوجب ان يكون من اشد الحروف مناسبة قلنا ان الموجع في وضع الاصوات المحكية الى قصد الحكاية للاصوات بوضع ما يناسبها من الحروف ليتوهم انها تلك الاصوات انفسها وليس خاز باز كذلك ط و المتقدمون جعلوه من باب المركبات في نحو خمسة عشر وذلك غلط ايضا لان من شرط هذا اي المركب ان يكون اجزاؤه مما يناسب المركب من جهة المعنى الا ترى ان معاني اجزا المركب من خمسة عشر مما يناسب معانيها وليس خاز باز كذلك فلم يكن عده من باب خمسة عشر غلط **قوله** وبالتها امثلة الماضي انما تعرض لذكر الامثلة وهي الحركات لما قلنا من ان البنا انما يعرض للحركات لا لنفس الماضي **قوله** والامر عندنا اشارة الى الخلاف المشهور من انه معرب عند الكوفيين وان الاصل اللام لوضعها لطلب الفعل ولذلك كان امر غير المخاطب الفاعل باللام لكنها حذف لما ان امر المخاطب الفاعل المخاطب مما يكثر ثم حرف المضارعة لما ذكرنا من الكثرة والالتباس

وهذا طريق معتمد فيما يكثر وقوعه لان الحمل على ذلك هو الوجه لما ان الضبط ادخل في دائرة الوضع وقال البصريون هو طريقة على حدة ووضع على حياله لقصد التخفيف ولا بعد في ان يكون اللام موضوعة لطلب الفعل ويكون هذه الصيغة ايضا موضوعة لذلك وانما حدث الضبط ولا يقدح في كونه وضعا على حدة واما اتساع دائرة الوضع وغير ضابر ولانه لو حمل على ما ذهب اليه الكوفيون لزم مخالفة القياس من وجهين وهما حذف اللام وحذف حرف المضارعة بخلاف لو حمل على ما ذهب اليه البصريون وقد سبق منا الاشارة الى سبب البنا وعسى ان يكون ما نعود الى ذلك اذا افضت النوبة الى الخاتمة **قوله** اسما الافعال هي ما كان بمعنى الامر او الماضي او المضارع قال صاحب الكشاف اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع **وللقايل ان يقول** هذه الاسما اما ان يكون اسما للالفاظ او لمفهوم تلك الالفاظ ولا سبيل الى كل واحد اما الى الاول فلانا للالفاظ بمهيات ربد لا يقصد الى اللفظ بل الى المعنى واما الى الثاني فلانه لو كانت موضوعة لمعاني تلك الافعال لم يكن اسما لان المرجع في الاسمية الى المعنى **فان قلت** هي اسما للمصادر السادة مسد الافعال وانما قيل لها اسما الافعال قصرا للمسافة **قلنا** يعود الكلام الينا لتوجهه من انه لا يخلو اما ان يكون اسما للالفاظ او لمفهوماتها ولا سبيل الى كل واحد اما الى الاول فظ واما الى الثاني فكذا لان القصد بالمصادر السادة مسد الافعال تحو سفا له الى معاني الافعال فلو كانت موضوعة لها لم يكن اسما **ويمكن ان يقال** انها اسما لمعاني المصادر لكنها لم يستعمل الا سادة مسد الافعال **فان قلت** لو كان كذلك لم يكن اسما الافعال كما لم يكن نحو سقيا له **قلنا** لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن استعمالها كذلك لازما بخلاف نحو سقيا له اذ يصح ان يقال سقاه سقيا وكم بين ما كان لازما وبين ما كان غير لازم **فان قلت** لو كان اف بمعنى اتضجر لم يكن لبنائه وجه **قلنا** لا نسلم وذلك ان الاصل في الافعال البنا واما المضارعة فتطفل في الاعراب لمكان المضارعة وتلك المضارعة فاتية في صورة اف فبقي على الاصل **قوله** والاصح فيه عندي وذلك ان الحكم عليها بانها اسما

الافعال لمكان الضروره وهو ان لا يتعذر عليه البناء نحو رويد وهيهات فاذا
امكن تقدير اخر كان المصير اليه هو الوجه كما في هيهات فانه يصح ان يكون اصله
ايت اذ لا بعد في انقلاب الهمزه ها فلذلك كان الاصح هو ما ذهب اليه
قوله حذار وحذارك ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكونا من باب سقيا له
لا من قبيل اسما الافعال بان يكونا مصدرين سادين مسد الفعل مثل سقيا له قوله
ونحو صه انما فصل لان ما سبق من امثله المتعدي وهذا من قبيل اللازم قوله
ونحو هيهات انما فصل لان هذا من امثله الماضي بخلاف ما سبق وانما قدم اسما
الاوامر في الذكر لانها اكثر قوله دونك حسبك وكفيك على الظاهر اي الظاهر انهما
ليسا من جمله اسما الافعال بدليل كونهما مضافين ولا شي منها بمضاف وبدليل
زياده في حرف الجر في نحو بحسبك درهم ولا شي من حروف الجر يقع هناك زياده
ولانهم انما ذهبوا في اسما الافعال الى انها اسما الافعال لئلا يتعذر عليه البناء في
نحو هيهات ولا ضروره هنا لكونهما معربين فان قلت نقصد بكل واحد الى معنى
الفعل فيكون من جمله اسما الافعال قلنا لا نسلم لجواز ان يكون ذلك بطريق
التجوز الا ترى انه يقصد باسم الفاعل الى معنى الفعل ولا يلزم منه ما ذكرت
على ان الاصل ان لا يحكم على كلمه بانها من جمله اسما الافعال وهنالك مندوحه
لما مر ولولا بعد صيغها عن صيغ الافعال لحكم عليها انها افعال غير متصرفه
قوله المضمرات انما بنيت اما لان البعض وضعه وضع الحروف واما لان
البعض يحتاج الى سبق الذكر واما لان المتصله المرفوعه والمنفصله على
الاطلاق لا يفتقر الى نصب الاعراب لخصوص الصيغ واما المتصله المنصوبه
والمجروره فلكونها بمنزله الحروف في انها لا تستقل بانفسها قوله المبهمات
وهي كل ما كان متضمنا للاشاره معنى الاشاره معلوم لكل احد من غير تجشم نظر
بدليل انه ينسبه الى نفسه ايجابا وسلبا ولولا علمه به لما صح منه ذلك وانما
قال متضمنا لان الاشاره ليس هو كل المعنى بل جزوه فان قلت قوله كل ما كان متضمنا
يقتضي ان يكون المبهمات هي كل فرد قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو
كان مضافا الى النكره ولم لا يجوز ان يكون المعنى المبهمات هي جميع الاسما المتضمنه

ذلك م امد

ولقايل ان يقول يرد على هذا الان وحيث واذ لما فيها من معنى الاشاره الا
ترى انك اذا قلت جلست حيث جلس زيد ورايته اذ خرج كان هناك معنى
الاشاره وعلى ما ذكر يجب ان يكون اذ وحيث من قبيل الموصولات لعدم استغنا
عن القصه هذا ولو جعل المضمرات والمبهمات نوعا واحدا لمكان الجهه
الاتحاديه بينهما وهي كون الجميع متضمنا للاشاره كما انه جعل الماضي والامر
نوعا واحدا لمكان الجهه الاتحاديه وهي كون كل واحد مبني الاصل بعد اتحادهما
في الفعليه لكان يحل من القبول قوله من دون شرط ان يكون سابقا احترازا عن
ضمير الغايب فان كونه سابقا باعتبار لا محاله شرط هناك بخلاف ذلك في
المبهمات ولا يلزم من هذا ان يكون الاسابقيه شرطا اذ لا يلزم من نفي شرطيه
شي شرطيه نقيضه لاحتمال ان لا يكون شي منهما شرطا كما فيما نحن بصدده
قوله بحيث يستغني جار مجرى البيان لقوله مفتقرا يعني ان يكون بحيث لا يحتاج
الى المعرف لان الصله تنزل من الموصول منزله المعرف وكذا قوله ولا مفتقرا بحيث لا
يستغني يعني ان يكون بحيث لا يستغني عن المعرف وهو القصه ولقايل ان يقول
كون المشار اليه مستغنيا عن القصه كاف في كونها اسما الاشاره واما
اعتبار كونه مدركا او مفتقرا لا مدخل له فيه فان قلت لو لم يكن لذلك لافتقر الى القصه
قلنا ع فان قلت يحكم الاستقرا قلنا غير مسلم فان قلت في غير صوره كونه
مدركا يتنزل منزلته قلنا هو اول المسئله ولم لا يجوز ان يكون عاما في
المحسوسه وغيرها في اصل الوضع قوله وغير ذلك فان قلت لا حاجه الى هذا
لان قوله كنحو ذا يفيد انما ورا ما ذكر من اسما الاشاره قلنا انما قال ذلك
لئلا يتوهم انها محصوره فيما ذكر بان يكون القصد بقوله كنحو ذا الى مجرد البيان
بالمثال لا ان يكون اشاره الى غير ذلك قوله وذا في ماذا ولقايل ان يقول لا نسلم
انه من الموصولات فان قلت بدليل انه يجاب بالرفع اذا قيل ماذا فعلت قلنا
لا نسلم انه ما يدل ولم لا يجوز ان يكون التقدير اي شي بالرفع مبتدا فان قلت
اذن يكون ذا زياده قلنا لا نسلم ولم لا يجوز ان يكون ذا بمعنى شي ويكون
فعلت صفه كانه قيل اي شي فعلته قوله الضارب زيدا امس انما قيد

بقوله امس ابدانا بان اللام بمعنى الذى لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضى
الا اذا وقع صلة للموصول **قوله** الا المثنى منها يعنى المثنى من المبهمات سواء كان من
الاشارة او الموصول ليس بمبنى فى اكثر اللغات بدليل كونه بالالف فى حال الرفع
وبالياء فى حال الجر والنصب **ولقائل ان يقول** لا نسلم ان ذلك بسببه ولم لا يجوز
ان يكون بالالف موضوعا للمرفوع وبالياء للمجرور نحو انت للمرفوع واياك للمنصوب
وكيف يكون تثنية والتشخص من لوازم الاشارة وهو مما يمنع التثنية ولان
المبهمات بمنزلة الحروف والحروف مما لا يثنى وكذا الكلام فى اللذين حيث جاء فى
بعض اللغات اللذون بالواو فى حال الرفع وبالياء فى حال الجر والنصب هذا
وللحكم بالاعراب وجه **قوله** والا ايهم قال الخليل هو معرب من بين الموصولات
لمكان الاضافة سواء كان صدر الصلة محذوفا او لا وقال سيبويه اذا كان
محذوفا كان بمنزلة الغايات اذ هو محذوف مراد فبنى كما بنى الغايات بدليل
قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا قال الخليل رفع على
الحكاية بتقدير القول فان يكون التقدير ثم لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد ومعنى
الاستفهام هو الاشارة الى استوائهم فى العتو بحيث لا يتبين الفاضل هناك
من المفضول وعندى ان ايا ليس من باب الموصولات لانه لو كان موصولا لم يصح
اضافته لفساد المعنى ولانه لا شيء من الموصول مما يضاف وان ذهبت الى
ان الموصول هو المجموع اى المضاف والمضاف اليه لم يستقم لانه يصرح بان
ايا ليس بموصول لان المجموع ليس بكلمة وكل موصول كلمة انتج من الشكل الثانى
ان المجموع ليس بموصول **قلنا** لا نسلم والحال ما قلنا بل الجملة الاستفهامية
سادة مسد المفعول كما فى قولك عرفت ايهم افضل **قوله** ووجه ترك
القصة جواب عن سؤال عسى ان يقال وهو انه اذا كان من شان الموصول
انه لا يستغنى عن القصة فما باله جاء متروك القصة فى قولهم بعد اللتيا والتى
فقال وجه ذلك مذكور فى علم المعانى **قوله** وخامسها صدور المركبات
نحو بعلبك انما بنيت لانها بالتركيب صارت اجزاء من الكلمات ولا شيء من اجزاء
الكلمات مما يعرب ولم يتعرض لذكر اللغة الاخرى فى بعلبك لعدم الاعتداد بها

فان قلت الكلام فى بيان ما يعرب من الكلم وصدور هذه المركبات ليست بكلمة
ولا وجه لبعضها **قلنا** ذلك بالنظر الى الاصل فان ذلك مظنة للاعراب من
حيث انها كلمات فى الاصل **فان قلت** لا نسلم ان نحو خمسة عشر كلمة **قلنا** لا لان الواو صح
جمع بين كلمتين وعينهما لذلك المفهوم وهو المجموع المستفاد من الخمسة والعشرة
فان قلت لو كان كذلك كان الثانى معربا لعدم تضمن معنى الحرف **قلنا** لا نسلم وذلك
ان الاصل ان يجمع بين اسماء الاعداد فى تاديه مفهوماتها كما فى صور غير المركبات
لكنه ترك الاصل فى اسماء هذه الاعداد وجمع بينها وضعا لمفهوماتها وكانت
هذه بمنزلة تلك فى انه يستفاد من الجمع بينها وضعا ما يستفاد من الجمع بينهما
عطفا فكانت متضمنة لمعنى الحرف بهذا الاعتبار **قوله** والحادى عشر والحادية عشرة
لما كان استعمالها باللام هو الاكثر الشايع اوردهما معرفين باللام **قوله** ونحو
ضاربة لان تاء التانيث الساكنة فى الصفات بمنزلتها فى الافعال فى انها تدل على ان
ما نسبت اليه الصفات مؤنث وكما كانت التاء هناك كلمة وجب ان يكون ههنا
كلمة بالقياس وكذا الكلام فى ياء النسبة حيث تدل على المعنى فوجب ان يكون
كلمة ويكون المجموع من تاء التانيث والصفة ومن المنسوب اليه وياء النسبة بمنزلة
خمسة عشر فيكون الصدر من كل منهما مبنيا **ولقائل ان يقول** ان اردت بذلك
ان تاء التانيث تدل مثل دلالة الهمزة فى افعل على المتكلم والتاء فى يفعل على الغائب
نسلم لكن لا يلزم منه ان يكون مركبا من كلمتين وان اردت بذلك انها كلمة على
حدة فع واما حديث القياس فمبناه على ما ذكروا والحال ما قلنا لانه انما يصح
ان لو كان التاء فى الاسم كلمة على حدة فى الاصل كالجزء من خمسة عشر وهو
ع وكذا الكلام فى ياء النسبة لانه تجمع بينه وبين المنسوب ~~والمنسوب~~ اليه
وضعا مثل خمسة عشر فع **قوله** على الاعرف اى على الوجه الاعرف من الصواب
لكونه بالالف فى حال الرفع وبالياء حال الجر والنصب وانما لم يبن لانه بمنزلة
المضاف فى انه حذف منه النون فلم يعرض له البناء قضاء من حق التثنية **ولقائل
ان يقول** ما ذكرت من الاعتبار راجع الى اللفظ وشى مبناه على حديث التثنية والمرجع
فى سبب البناء الى التحقيق لان الصدر من اثنى عشر جزء الكلمة ولا شيء مما يكون جزءا

ان يكون معربا قوله لكونه بالالف قلنا لم لا يجوز ان يكون علامه لا ان يكون اعرابا بان يكون موضوعا بالالف وباليا ايضا واما حديث الشبه فلو اعتبر وجب ان يكون الصدر من خمسه عشر معربا لمكان الشبه بواسطه حذف النون فان قلت لا اختصاص له بالاضافه قلنا عدم الاختصاص لا يقدح في الشبه قوله مما يكون العلم موصوفا قال بعض المتقدمين اذا كان العلم كذلك عا دمينا لان نحو زيد بن عمرو لما كثر دوره واتسع دائره استعماله جرى مجرى كلمه واحده مبني الصدر بدليل حذف التنوين واتبعت حركة الناحرله الحجز كما اتبعت في يا زيد بن عمرو وفي اسم قوله ولي فيه نظر وهو ان يقال كثره الاستعمال لا يقتضي بنا ولا ان يكون الكلمتان كلمه بل غايه ما في الباب انه يقتضي تخفيفا وذلك حاصل بحذف التنوين قوله اصل الكلام ان يطوقه مضافا بان يكون معناه معقولا بالقياس الى الغير يختزل بالرفع لا بالنصب لفساد المعنى اي ثم يحذف المضاف اليه لفظا لا نيه لانه لو كان محذوفا لفظا ونيه كان معربا لقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات اما اذا كان محذوفا لفظا لا نيه كان معنى الاضافه مرادا فيكون متضمنا لمعنى الحرف لمكان معنى الحرف في صور الاضافه ولقائل ان يقول لا نسلم انه محذوف لفظا ونيه في البيت لتعين والمعنى ولست قبل ذلك ولم لا يجوز ان يكون قد اعرب لكون التنوين عوضا عن المضاف اليه لانه على تقدير العوض يكون كانه لم يحذف فبقي المضاف على حاله من الاعراب ولو قال ثم يختزل عنه ما يضاف اليه ولم يعوض عنه التنوين لكان اولى قوله ما تضمن معنى حرف الاستفهام وانما لم يقل معنى الحرف لان الكلام في بيان الاصول التي يرجع اليها في جميع الصور وما تضمن معنى الحرف على الاطلاق ليس كذلك عن خرجت يوم الجمعه فان الظرف متضمن لمعنى في ونحو لا علام رجل فان المنفي متضمن لمعنى من الاستغراقيه على زعمهم وكذا امس الدابر فانه متضمن لمعنى لام التعريف فيمن يعربه وانما لم يقل ما تضمن معنى الاستفهام لان الاستفهام ليس بمعنى الحرف لانه لو كان لكان الحرف اسما لان الحرفيه والاسميه باعتبار المعنى قوله

نا عدا ايا لان سبب البنا وهو التضمن لمعنى الحرف لا فاه غير خال عن المانع وهو الاضافه فلم يؤثر قوله لكن من اعجاز المركبات يعني ان المتضمن لغير ذلك مبني لا مطلقا لكن ان كان ذلك المتضمن من اعجاز المركبات نحو خمسه عشر فان العجز منه متضمن لمعنى الواو وعلى ما مر سابقا من ذلك ولقائل ان يقول لا نسلم ان العجز هو المتضمن بل المركب نحو الذي هو خمسه عشر وذلك ان الواضع لما جمع الاسمين وعينهما لذلك المفهوم استفيد ذلك المعنى كما يستفاد منهما لو جمع بينهما بطريق العطف ولا معنى للتضمن سوى هذا فيكون المركب هو المتضمن لا العجز منه والمركب بتمامه كلمه فاني يكون العجز متضمنا فان قلت لم لا يجوز ان يكون الاصل خمسه وعشر ثم خفف بطرح ذلك لا ان يكون هناك وضع قلنا لئلا يكون والاعرا والعطف بين المفردات انما يتصور ان لو كانت واقعه في التركيب قوله وكذا حيص بيص انما فصل لان هذا ليس من جمله الاعداد قوله وكذا جاري بيت بيت انما فصل لان ما تضمنه بيت بيت من معنى الحرف مما يغاير ما في الصور السابقه بنا على ما ذكروا ان التقدير بيت الى بيت اي منتهي اليه او بيت لبيت الحامل صوله قوله والاولى عندي ان تضمن معنى حرف غير عامل فيه وذلك انه لو تضمن معنى العامل وجب ان يكون عاملا قياسا على ما تضمن معنى حرف الشرط ولان مبنى العمل على المعنى فلو كان متضمنا لمعنى العامل لوجب ان يكون عاملا قضا من حق المعنى ولما لم يكن لمباحث هذه المركبات اختصاص بهذا الكتاب لم نطل القول فيها قوله ما كان على فعال اما امر افعال هذه معدوله عن مثال الامر وقيل اسم فعل وقال بعض المتاخرين لو قيل فعل من غير تقدير عدل لم يبعد والظاهر الاول اذ الكلام في اسما الافعال كما علمت مشكل ولا ايضا ر اليه من غير ضروره ولو كان فعلا من غير ان يكون هناك عدل وجب ان يعامل معاملة مثال الامر في الحاق الضماير ولانه لو كان فعلا من غير تقدير قلب او اسم فعل تعذر تعليل البنا في المعدوله عن الصفه او عن غا عله في الاعلام قوله وانه قياسي عند سيبويه والقياسيه في نوعنا هذا مبنا ها على ان يكون الشي من كثره الوقوع بحيث يفيد الظن بذلك ولا بعد في ان يحصل للبعض بواسطه الاستقراء ظن بقياسيه شي دون البعض قوله

وانما بمعنى المصدر المعرفه نحو فجار فيل فجار علم للفجره وقيل معدول عنها وكنعا
دارت الفصه كا نها وه لتضمنه معنى اللام **ولقايل ان يقول** يجب على هذا
ان يكون نحو اسامه مبنيا لتضمنه معنى اللام المعرفه تعريف الجنس الا ترى انك
اذا قلت اسامه خير من ثعالة كان بمنزلة قولك الاسد خير من الثعلب **ويمكن
ان يجاب عنه** وانما بنا المعدوله عن الصفه او فاعله في الاعلام فلمنا سبتها للمعدوله
عن الامر عدلا ووزنه **قوله** اذ في الراي لا خلاف في البنا اطلق القول وان كان
القليل منهم يخالفون في الرابي لانه لم يعتد بذلك لقلته وقد جاء على لغة تعليل
قوله ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وكانهم اعتبروا المناسبة بين
المعدوله وبين فعال امرا فما كان راسا التجانس الصوت بوساطة الاماله في
الرابي وفي ذلك انما نبي آد ابى على الكسر لانه اذ ذاك يحقق سبب الاماله
ولا يلزم من اعتبار تلك المناسبه في صور الرابي اعتبارها في غير صور الرابي
لان في تجانس الصوت نوع تخفيف ومطلوبه التخفيف في الرابي فوق مطلوبته
في غير الرابي **ولقايل ان يقول** كان من حق المعدوله عن الصفه على هذا ان يكون
امرها عند بني تميم كذلك بان لا يبنى الا في الرابي **فان قلت** انما عم البنا في المعدوله
عن الصفه لمكان النداو النداء مظنه التخفيف **قلنا** انما يصح ان لو كان المعدوله
عن الصفه مبنيه مطلقا سوا كانت مخصصه او غير مخصصه على ان تعليل البنا في المعدوله
عن فاعله في الاعلام انما يصح ان لو امكن بتقدير العدل في نحو حذام وبهان وعراد وانما
يصح ان لو كانت هذه الاسما مستوفيه بوضع حاذمة وباهنة وعارة ~~وعاره~~ ولم يثبت ذلك
راسا فكيف يصح تقدير العدل هنا لو هكذا القول في تقدير العدل في زفر في باب
منع الصرف **قوله** ما اضيف الى يا المتكلم او الى الجمل من اسما الزمان كان المناسب
ان يقال ما اضيف الى يا المتكلم نحو غلامي وما اضيف الى الجمل او الى اذ من اسما
الزمان بان يجعل من اسما الزمان بيانا لما يضاف الى الجمل او الى اذ لا لما يضاف الى
يا المتكلم هذا ثم ان المصنف اطلق القول بالبنا في المضاف الى يا المتكلم مع ان
نحو مسلمي مثنى وجمعا ليس بمبني بالاتفاق ونحو بلا على العلم بذلك وانما قيل بالبنا
في غلامي حيث كان المضاف اليه ضميرا متصلا وبه وكل ذلك مما يقتضي التعلق كان

الرابي

تمكن حاله

نحو

هناك

[illegible]

قوله ... **ولقايل ان يقول**

الى الجمل ۱۲ منه

ذلك ۱۲ منه

[illegible]

فاجرى مجراه في البنا وعند الاخرين ... والبنا لانه اي ... علم حرف ... معنى لم ... ۱۲ منه

مجراها في البنا ولقايل ان يقول الجمل ليست من قبيل المبني الاصل والمرجع في بنا الاسما الى ان يناسب مبني الاصل ولانه لو كان كونهما كنايتين عن الجمل مما يوجب بناهما لوجب ان يبني لفظ الكلام والجمله لكونهما عبارتين عن الجمل فان قلت الكلام عباره عن المفهوم الكلي والبنا انما يعرض للجزئيات لا للكلي ولا يلزم منه ان يكون لهما حكم الجزئيات قلنا لا نسلم عدم انه مشترك الالزام ويمكن ان يجاب عنه قوله وهي ايوك واخواته من له ايوك ابغي الها وكسرها ولاه ايوك كثره التصرف طرتوا لهم تعقد فيما يكثر استعماله وقولهم لله ايوك والقسم كل واحد اكثر من ان يحصى ولذلك لا يرى بابا اكثر تصرفا فيه من القسم وانما بني ذلك لتضمنه حرف التعريف فان قلت اللام في اسم الله نازل منزله الجزء ومنسلخ عنها معنى التعريف فلم يكن هناك تضمن لمعنى الحرف قلنا انما يرد هذا ان لو قلنا بتضمن معناه بل قلنا بتضمن الحرف واللام في هذا الاسم حرف تعريف بالاتفاق وان لم يقصد الى معناه الا ترى انك اذا قلت ضرب فعل ماض لم يخرج عن كونه فعلا وان لم يقصد الى معناه قوله ولات اوان اي ليس اوان طلبوا اصلحنا فحذفت الجمله التي هي مضاف اليها وعوض عنها التنوين فهو مبني بواسطه الاضافه الى الجمله وعلى الكسر اجراه مجرى اذ وقوله ولات اوان جمله اسد ابيه و نعت حالا اي طلبوا الصلح في غير اوانه ولا بمعنى ليس من غير ان يقدر عامله لان اعمالها شاذ ولا ضروره الى ذلك والمسند اهو الزمان المضاف الى الجمله ولم يتعرف باضافته الى الجمله فيمتنع دخول لا التي بمعنى ليس والخبر مقدر وهو حاصل ومعنى البيت طلبوا اصلحنا في غير اوانه فاجبنا بانه ليس الحين حين الصلح وبقاته ومن ذهب الى انه حرف جر نظر الى ظ الكلمه والتنوين تقديرها لان حرف الجر انما يستلزم ان يكون هناك فعل يتعدى به بالاتفاق واللازم كما نعلم ههنا مسف قوله وعلى وعن ولقايل ان يقول لا نسلم ان على اسما معنى فان قلت لشبهها بعلى حرفا قلنا العبره بالمعنى ولو بني لافادتها معنى الاستعلا وجب ان يبني نحو فوق لذلك الضا ويمكن ان يقال لم لا يجوز ان يكون مبنيا للشبه المعنوي والاتحاد اللفظي قوله وانه نوعان وانما قال نوعان لانه اشاره الى ما يعرب من الكلم يقسم

الى المعرب الاسمي والمعرب الفعلي وهما مختلفان بالحقيقة لانه قيل الكلمة المعربة
اما اسم او فعل ولهذا لما آل الامر الى تقسيم المعرب الاسمي قال صنفان لان الاسم
نوع سافل وليس هناك انواع **قوله** وهو يختص بالرفع والنصب والجر على معنى ان — لا ح امد
غيره لا يشاركه في المجموع من حيث هو المجموع يقال هذا يختص بك اي لا يشاركه
الغير ولو قال والرفع والنصب والجر مما يختص به من حيث هو المجموع لكان ايضا
مستقيما كما اذا قلت الاسم يختص بلام التعريف اي لا يشاركه الغير ولو قلت يختص
اللام به على معنى انه لا يكون في الغير لكان مستقيما فهما متساويان في العموم لا في
المفهوم وانما اختص بالرفع والنصب والجر جريا على اصل القياس لكونه عرضه
للمعاني الثلاثة بخلاف النوع الفعلي فانه متطفل بحيث كان في موقع الاسم في اقوى — ما ح امد
الاحوال اعطي الرفع وحيث كان موقعه بوساطة تجعله في تقدير الاسم او ما هو
محمول عليه اوتي له النصب نحو ان يقوم حين لك طلبا للتحقيق لمكان الاستطالة
لانه اذ ذاك لا يتم بمرفوعه كلاما واعطيت صورة الجزم فلما ضعف امره حيث بعد عن
مكان الاسم حتى قال بعضهم بالبناء اوتي له اضعف الاحوال وهو الجزم فصار من حق
الناسب **قوله** ثم ان النوع الاسمي صنفان غرضه من قوله هذا بيان المنصرف وغير — المنصرف ح امد
المنصرف ولكن فيه نوع تسامح وذلك ان اعم مما يقبل الحركات الثلاث مع التنوين فكان
قوله ويسمى منصرفا ناظر السنامح وقوله وصنف لا يقبلهما مع التنوين اعم من غير المنصرف — صنف ح امد
فكان قوله ويسمى غير منصرف كذلك وكان من حقه ان يقول صنفان منصرف وغير
منصرف وغير المنصرف ما فيه اثنان من الامور التسعة او واحد يقوم مقامهما مع اعتبار
ما يعتبر في المنع **قوله** احدها التانيث معنى لو قال التانيث بالتاء لفظا او تقديرا
لكان اولى لانه يوهم ان المراد كون المسمى مؤنثا وليس كذلك لان نحو شقوع غير منصرف
مع انه ليس هناك سوى التانيث بالتاء تقديرا او لان الواجب في باب منع الصرف
ان يكون في الاسم سببان ولكون المسمى مؤنثا بمعزل عن ذلك **قوله** او بما يقوم مقامه
فان قلت انما يصح هذا ان كان التانيث في نحو عناق وعقرب بالحرف الاخير منه فهو ع
قلنا لو لم يكن كذلك لوجب صرف نحو عقرب وسعاد اذا سمي به مذكر **فان قلت**
لم لا يجوز ان يكون ذلك لبقاء التاء المقدرة **قلنا** لو كان كذلك لزم الاستواء بين ما سمي

تقدم

تقدم وبين ما سمي بعقرب في منع الصرف **فان قلت** لا نسلم ان الاخير من نحو عقرب يقوم مقام
التاء **قلنا** بدليل منع الصرف اذا سمي به مذكر والمراد بانه يقوم مقامه انه بدل عنه
لا انه بدل منه كيف والاخير من نحو عقرب مقدم في باب الاعتبار وان ذهبت الى انه بدل — ل بدلا ح امد
بدليل انه لا يثبت مع هذا الزائد في التصغير لم يصح لجواز ان يكون ذلك لمكان الاستثقال
لا للمعنى البدلية **فان قلت** لو لم يكن كذا لما صح قوله او بما يقوم مقامه لان التانيث لا يحصل
بذلك الزائد **قلنا** لا نسلم اذ المرجع في ذلك الى الاصطلاح فانهم لما حكموا بالتانيث
مع التاء حكموا به مع هذا الزائد ولا نعني بحصول التانيث بكل منهما سوى ثبوت الحكم
بذلك مع كل منهما **قوله** ومثل مساجد نظير صيغة منتهى الجموع في سلك نحو عنا في وعقرب
تكون تلك الصيغة مستلزمة للتكسير استلزاما كليا بخلاف غيرها من الصيغ **ولقائل**
ان يقول انما يصح هذا ان لو لم يكن منع الصرف في نحو مساجد علما للجمعية الاصلية — تسمية واحد اذا وجد منصرفا بعد التنكير بتاويله
وانما يظهر ما ذهب اليه المصنف اذا وجد منصرفا بالتنكير وليس نوع واحد من الجماعة
انما اذا كان غير منصرف بعد التنكير فلا يلزم كون الاخير منه قائما مقام التاء ولا يلزم
من اعتبار الجمعية الاصلية اعتبار المنصادين في حكم لان هذه الجمعية الاصلية
بانفرادها كافية في منع الصرف **قوله** اذا اقترن بالعلمية كون التانيث بالتاء سببا
مشروط باقتران العلمية بدليل صرف نحو قائمة وصفا **فان قلت** لماذا جعل اقتران العلمية
شرطا **قلنا** في هذه الامور التي تسمى اسبابا في منع الصرف جهة سماعية وجهة
قياسية فكون هذه الامور بعينها اسبابا مع اعتبار ما يعتبر في سببيتها هو الجهة
السماعية والقياسية هو انها كلها وجدت فيما تعرب من الاسماء اثنان منها او واحد
بمنزلتهما منع الصرف واما ما يقال من ان التاء انما لا يلزم بدون العلمية فلا بعدها
نعم **فان قلت** بدليل انك تقول في نحو قائمة قائم **قلنا** انما ينهض ذلك دليلا ان
لو لم يكن كل واحد وضعا على حدة وهو ع ولئن سلمنا ذلك يكن يجب على ذلك ان لا
تعتد بالعلمية ايضا لانها مما لا يلزم لطريان التنكير على الاعلام **قوله** وهي كون الكلمة
من غير اوضاع العربية وانما لم نقل من اوضاع العجمية لئلا نتوهم الدور وانما قلنا
بالتوهم لان الدور غير لازم على ذلك التقدير لانه في بيان المفهوم الاصطلاحي بالمفهوم
اللغوي فلا دور **قوله** اذا اقترنت بالعلمية اي في العجمية وانما جعل اقتران

العلمية شرطا لان الاعجمي اذا لم يعتبر فيه العلمية كان يعرضه للتصرف فيه فيكون كانه
من جنس كلامهم فيضعف امر العجمة ولقايل ان يقول لا نسلم انه يضعف وانما يكون
كذلك ان لو كان التصرف من خواص كلامهم ولئن سلمنا ذلك لكن يجب ان يعتد بها
اذا انتقل بالتسمية به لانه اذ ذاك يخرج عن التصرف فان قلت يكون من اوضاع
العربية قلنا نعم لكنه لا يقدح في كونه غير اوضاع العربية الا ترى ان نحو ابرهيم (غير تام امل)
اذا كان من اوضاع العربية ايضا لم يقدح ذلك في نحو كونه من اوضاع العربية
بدليل منعه الصرف في كلامهم بل الحق ان المرجع في سببية هذه الامور على ما كانت
به اسبابا الى السماع والمصنف لم يذكر شرطا اخر وهو ان يكون ثمه زيادة على
الثلاثة او يحرك الاوسط كما هو راي اكثر المتقدمين فان كان قد ثبت منع نحو لوط ونوح (والا كان شرطا تاما اهد)
في كلامهم في الجملة لم يكن ما ذكر شرطا والمرجع في ذلك الى الاستقراء الا الى القياس
فان قلت لو كانت سببا في نحو ابرهيم وسنجر دون نحو لوط من الثلاثي الساكن الحشو
لزم تخلف الحكم مع استواء نسبتها الى الجميع قلنا انما يرد هذا ان لو كان امر هذه
الاسباب قياسا فان قلت لم لا يجوز ان يكون العجمة قادحة في شان التسمية قلنا
انما يرد هذا ان لو كان مبنى المنع على النقل وهو ع قوله هو تغيير الصيغة بدون
تغيير معناها فلا يرد على هذا تغيير صورة من صور القلب والاعلال والحذف قوله
الى عمر ولو قال الى نحو عمر لكان اظ وكذا لو قال والى موحد واحاد بلفظ الواو
لان كل واحد معدول فان قلت قوله واحد واحد يفيد ان موحد
معدول عن واحد واحد مكررا والعدل تغيير الصيغة ولا مدخل للتكرار في ذلك فلا وجه
لتكرار الواحد قلنا انه معدول عن الصيغة المكررة ولو لم يحمل على ذلك لزم ان لا يكون
معدولا لتفاوت المعنى لان معنى ثلاث غير معنى الثلاثة بدون التكرار قوله الى عشرة
عشرة فيه خلاف وعند البعض لا يقال الى عشر عشر والمرجع في ذلك الى
الاستقراء قوله الى عمر وجذام معدول تقديرا لحكم منع الصرف فكذا جذام معدول (عمر ح امل)
تقديرا سواء كان مبنيا او ممنوعا من الصرف اذ لولا تقدير العدل لزم بناؤه من غير
علة وكذا اذا امتنع الصرف لان نحو لصاف علما للجبل غير منصرف فلو لم يحكم بالعدل لزم
ما قلنا واذا ثبت تقدير العدل لزم هناك ثبت في الجميع لان الباب واحد ولقايل

ان يقول لم لا يجوز المنع في نحو عمر للعلمية وحدها على وجه الشذوذ وان يكون
بنا نحو جذام بسبب غير ذلك كتضمن معنى حرف التعريف لا ان يكون هناك عدل
على ان اثبات البنا بواسطة تقدير العدل مما يشكل دونه العبرات وانما يصح
تقدير العدل ان لو كان الافراد في باب فعال علما للاعيان مسبوقا كل واحد
بفاعلة علما وهو ممنوع اذ لم يسمع في نحو شاب ولا في نحو ههنا ان كان سببه علما
ولا بامه فكيف يصح تقدير العدل قوله الجمع اللازم هو ان لا يكون صيغته
غير جمع واما نحو افعله من جموع القلة فغير وارد لانها للقلة فكانت بمنزلة
المفرد وكان الوجه ان يقال ورابعها ان يكون الاسم جمعا لازما لان الجمع اللازم
ليس بسبب بل كون الاسم جمعا لازما وانما اشترط ان يكون الصيغة كذلك لانه
لو كانت الصيغة مشتركة بين الافراد والجمع ضعف امر الجمعية لانه كانه مفرد ولقايل
ان يقول يجب على هذا ان يكون العدل لازما وهو ان يكون على صيغة لا يكون غير
معدوله الى الجر ما ذكرت من الوجه ما قدمنا غير مرة من الجهة السماعية قوله حذف
في الرفع والجر حذفه في حال الجر مما يدل انه منصرف والا لم يحذف كما لا يحذف في حال
النصب لكون غير المنصرف مما يستوي فيه النصب والجر فلو لم يكن منصرفا لما خولف
بين النصب والجر فيه وياتي تحقيق القول في الخاتمة قوله الا فيما لا يعتد به في نحو
قوله ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله الوزن المختص
وهو الذي لم يرد في لغتهم غير الفعل عليه كفعّل وفعِّل واما ما لم يرد في الا نادرا فلا يعتد به
قوله وهو الغالب قال بعض المتاخرين لا عبرة بالغالب بدليل صرف نحو يعمل وحاتم
اذا سمي به مذكر بل المعتبر هو المختص او الذي اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل
للتا وهو قول المتقدمين والشبه مما يتحقق بين الاسم والفعل اذا كان الوزن
كذلك فان قلت الوزن من الكلمة بمنزلة الجزء الصوري والحروف بمنزلة المادي
فلا يكون الوزن من الفرع في شيء وهو المرجوع اليه في باب منع الصرف ولئن سلمنا
ذلك لكن يجب ان يكون الوزن سببا مطلقا سواء كان مختصا او ما ذكرا وغير ذلك
لكان الفرع قلنا بعد المنع قد مر الجواب غير مرة قوله في باب فعلان فعلى اشارة
منه الى ان الاعتبار في الصفات لهذه الهيئة بدليل صرف نحو سيحان بضم الشين او كسرها

وانما كان كذلك لان الالف والنون انما كانا شبيها بحكم المضارعة واذا كانا
في فعلان بضم الاول او كسره كانا بمنزلة الالف الممدودة في فعلاء بضم الفاء او كسرها
والالف في الالف الممدودة هناك ليست للتانيث فلا يتحقق المضارعة بينهما
وبين الفي التانيث ولقائل ان يقول لا نسلم ان كونهما شبيها بحكم المضارعة بل
بحكم الاصالة كما هو راي الكوفيين ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لا يتحقق المضارعة
اذا كانا في فعلان بضم الصدر او كسره وذلك ان وجه المضارعة من زيادتهما معا
في الاخر وعدم قبول التاء وذلك حاصل سواء كان الاول مفتوحا او غير مفتوح
ولئن سلمنا ذلك لكن لا يلزم مما ذكرت ان يكون الزنة فعلان بسكون العين بل
اللازم ان لا يكون فعلان بضم الاول او كسره مع سكون العين ولئن سلمنا ذلك
لكن يحتج ان يكون ذلك شرطا في غير الصفات ايضا بان لا يكون الالف
والنون في نحو عثمان سببا بعين ما ذكرت بل الوجه ما مر غير مرة ان المرجع
في هذه الاسباب الى السماع واما رحمن فمن باب فعلان من حيث ان جميع الاوصاف
التي جاءت على فعلان من باب فعل بكسر العين مؤنثها فعلى ورحمان من ذلك الباب
وامتناع فعلى عارض ولان الغرض انتفاء فعلانه لانه بذلك يتحقق المضارعة
ولذلك كان الجمهور على منعه واما من ذهب الى صرفه فظن انه من باب فعلان
فعلانه لعدم فعلى وذلك وهم منه من غير تحقيق نظر **قوله** وسابعها وثامنها
الوصف والتركيب انما جمعهما في الذكر لمكان الاتحاد بينهما لان في الوصف تركيبا
بالنظر الى المفهوم لان الوصف عبارة عن كون الاسم موضوعا لذات باعتبار
معنى هو المقصود فلما اتحدا بهذا الاعتبار جمعا في الذكر **فان قلت** لو كان هاشمي
من المنع الصرف اذا اقترن به العلمية **قلنا** لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان
امر هذه الاسباب قياسا وهو ح لجواز ان يكون التركيب الط سببا دون غيره
ويمكن ان يراد بالتركيب الط التركيب الط على الاطلاق ويكون المركب الاسنادي
والاضافي من قبيل ما لا ينصرف وظهر حكمه فيها لمكان الحكاية **قوله** لشئ بعينه
المراد به العين الشخصي بخلاف نحو اسامة فانه ليس موضوعا لهذا المخاطب وكذا هذا
ليس موضوعا لهذا المشار اليه ولا يرد امثال ذلك نقضا **فان قلت** فعلى هذا يلزم
ان لا يكون علم الجنس علما لفوات العين الشخصي في اعلام الاجناس **قلنا** لا نسلم

بل نحو اسامة موضوع لهذه الحقيقة فيكون العين الشخصي هناك ماخوذا **فان
قلت** فعلى هذا يجب ان يكون نحو ضرب وقتل من اعلام الاجناس **قلنا** لا نسلم
وانما يكون كذلك ان لو كان العين الشخصي ماخوذا في الوضع ولو كان ماخوذا
لامتنع وصف نحو ضرب بالنكرة وعلى ما ذكرنا يكون قوله لاستعداد الا بد من غير
ان يكون ضروري الذكر لان كل ما كان موضوعا لشئ بعينه بذلك الاعتبار كان
تام الاستعداد بذلك الوضع قطعا **قوله** الحقها بالف حبلى يعني ومن لم يعدها شرا
راى الفها للتانيث لا للالحاق وانما يثبت كون الف الالحاق سببا لوقوع نحو
علقى وارطى غير منصرف اذا سمي به مذكر هذا ولم ينقل الى ذلك ولم يظفر
به في كلامهم **قوله** الجمعية اللازمة بانفرادها كافية في منع الصرف وكذلك
الف التانيث لان لزوم الجمعية والتانيث نزل منزلة جمع ثان وتانيث ثان **ولقائل
ان يقول** لا نسلم ان الجمعية لازمة بدليل انها تزول بالعلمية **فان قلت** عارض
قلنا فالعلمية في الاعلام المرتجلة يجب ان يكون بانفرادها كافية لان زوالها
عارض **فان قلت** الصيغة في اصل الوضع لازمة للجمعية **قلنا** الصيغة ليست
بسبب وانما السبب هو الجمعية وهي غير لازمة وكذلك الصيغة لصحة
نقلها الى الافراد بالعلمية **فان قلت** عارض **قلنا** فالعلمية فيما ذكرنا كذلك فيلزم
احد الامرين اما كون العلمية بانفرادها كافية او ان يكون الجمعية بانفرادها كافية
بل الحق ان الوظيفة في هذه الامور سماعية وقد وقع مع كل واحد منهما غير منصرف
وفيما عداهما مع الاسباب الاخرى الا ترى ان اجتماع الاثنين منها ليس بكاف بسبب حتما في
الثلاثي الساكن الحشو وفي غيره سبب حتما فان ذهبت الى حدث الخفة هناك
لم يستقم لان مبنى المنع ليس على الثقل بل على الشبه بدليل ان العدل يفيد الخفة
مع انه سبب في منع الصرف **قوله** والا كان منصرفا **ولقائل ان يقول** هذه الملازمة
ممنوعة لجواز ان يكون ذلك المجموع ناسخا واحرى لا ناسخا الاسباب **قوله** خلافا
للكوفيين فانهم ذهبوا الى جواز ذلك في الشعر جوازا مطردا ولا يستبعد ان يحصل
للبعض بوساطة الاستقراء ظن بقياسيته امر في كلامهم دون البعض **قوله** وههنا
تفصيل لما اطلق القول بانه كان غير منصرف ولم يكن على اطلاقه لزمه الاشارة الى ما

تتمه
او ان لا يكون الجمعية

انتهى

فيه من التفصيل قوله مع الاشتراط فيه اولى بما منه ذلك على كون نحو لوط ونوح
مصروفا ونحو ماه وجور غير منصرف ولذلك قال بعض المتأخرين لو لم تكن العجمة
سببا في الثلاثي الساكن الحشو لاستوى الجميع في جواز الصرف والحق ما ذهب
اليه المتقدمون من ان العجمة ليست بسبب فيه بدليل انه لم يوجد نحو لوط ونوح
غير منصرف في كلامهم واما نحو ماه وجور فلا يرد نقضا لجواز ان يكون منقولا
لا ان يكون سببا وبعدما تبين ان امر هذه الامور ليس يقينا بتي وهو ان لا تكون
العجمة سببا في ذلك وتكون في غيره وذلك ليس الا بحكم الاستقراء وليس هناك بعد
معقول هذا ولو ثبت منع نحو لوط ونوح في كلامهم كان القول قول بعض المتأخرين
قوله اسم جنس انما قيد بذلك لانه اذا كان مما ينصرف اسم جنس وسمي به
فعند تنكيره من العلمية كان مصروفا بالاتفاق على ان قوله وان نحو احمر مما يغني
عن هذا القيد وكذلك قوله عند تنكيره عن العلمية مما يغني عن قوله اذا كنت
نقلته اليها قوله ويصرفه ابو الحسن لانه بقي على سبب واحد وهو ط
وسيبويه يمنعه الصرف قياسا على اسود بعد العلمية الاسمية ولقائل ان
يقول قد مر غير مرة ان امر هذه الاسباب غير قياسي فيحتمل ان تكون الوصفية
الزائلة بالاسمية معتبرة وان لا تكون الوصفية الزائلة بالعلمية معتبرة في هذا
الباب قوله وان صغر نحو اعشى نحو احمر بعد التصغير غير منصرف اعتبارا
للاصل كما ان نحو مساجد بعد النقل غير منصرف اعتبارا للاصل والمرجع في ذلك
الى الاستقراء واما نحو اعشى فبعد التصغير يعامل معاملة جوار للوجه الذي
ذكر في الخاتمة قوله ثم ان المعرب على ضربين احتاج ان يكون بحث الى اخره اشارة
منه الى ان المعرب قسمان قسم بطريق التبعية وهو ان يكون تلك الحيثية وهو ان
يكون فيه جهة تقتضي ان يكون الاعراب فيه بطريق التبعية وقسم بحكم الاصالة
وهو ان لا يكون كذلك فان قلت الخبر فما يجب تقدم المبتدأ تلك الحيثية قلنا لا
نسلم ان قبول الخبر للاعراب بعد المبتدأ لكان تلك الحيثية بل لامر عرض للمبتدأ
ولقائل ان يقول التابع اعم من ان يكون معربا ولا يصح ان يجعل قسما من المعرب اللهم
الا ان يراد بالمعرب ما يشمل المبني قوله والوجه الاول جنسه اضرب فيه

تسامح

تسامح لان الوجه على ما ذكر هو كون المعرب وليس الكون بجنسه اضرب ومثل
هذا التسامح غير عزيز قوله فالصفة ما يذكر بعد الشيء بانزاله منزلة الجنس وقوله
من الدال الى اخره منزلة الفصل ولا يرد نحو اعجبني زيد حسنه ولا الحال ولا الخبر
لانها لم يذكر لقصد التخصيص او التوضيح وكان يجب ان يقول تخصيصا او توضيحا
او مدحا او ذما او تأكيدا لئلا يخرج الصفات التي جاءت للمدح او الذم او التأكيد
وقوله وربما جاءت ط في انه لم يجعل من التعريف ويرد على هذا عطوفا في زيد
ابوك عطوفا فانه ذكر بعد الشيء الا على بعض احواله تأكيدا ويمكن ان يقال
المراد بما ذكر بعد الشيء هو التابع فلا يرد عطوفا ولقائل ان يقول يشمل نحو
مررت برجل كاتب وشاعر فان الثاني من قبيل العطف بناء على قوله وقد دخل
في حد الصفة ونحو مررت بهذا الرجل فان الرجل صفة وليس بدال على بعض احواله
وكذا يا ايها الرجل قوله ومن شأنها ان تتبعه في الافراد والتثنية انما كان كذلك
قضاء من حق المعنى واما نحو رجال ضاربه او مضروبه فانما جاز اجراؤه مجرى الافعال
وفي الافعال يجوز ان يقتصر على اعتبار التأنيث وحده واما نحو قولك الاسم المعرفة
فانما جاز لانه في الاصل مصدر نقل بابه الى الوصفية فبقي على حاله قوله واذا
كانت سببية وهي ما يكون مفهومها ثابتا لما بعدها هذا انما يستقيم بناء على الاصطلاح
حيث يقال مررت برجل ضارب غلامه ان ضاربا صفة وليس كذلك في الحقيقة
لان الصفة هو ضارب غلامه لا ضارب وحده كما ان يضرب في مررت برجل يضرب
غلامه ليس بانفراده صفة وانما اعربت هذه الصفة وان كان مما يستلزم تقدم
الحكم على العلة لعدم امكانه في الغير وامكانه هنا ولا يجد في ذلك الا ترى انه في
باب الاستثناء يعرب الغير باعراب المستثنى قوله نحو فعيل انما استوى فيه ذلك
للفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ولم يعكس لان الثاني هو الشايع الكثير فلا يعدل
به عن الاصل قوله ونحو فعول انما فصل لان جريانه على الموصوف ليس
بشرط قوله ونحو علامة انما فصل لانه مما جرى مرتبا على المذكر بخلاف ما تقدم
وانما استوى في علامة ذلك لانه في الاصل وصف للجمع اجرى على الواحد
والاثنين لغرض المبالغة فلا يصح فيه التثنية والجمع لفوات الغرض واما استوا

ذلك فما بنى للمبالغه من نحو فعول حملا على علامه لمكان اشتراكهما فى معنى المبالغه
قوله اللهم الا عند وضوحه كلمه اللهم عنروافحه موقعها الان وضوحه عنرعنر
فى كلامهم قوله كما فى قولهم الفارس الى آخره ولقايل ان يقول انما يصح هذا
ان لو لم يكن هذه الصفات منخرطة فى سلك الاسما بحكم الغلبه وح لا يكون هناك
تقديم ولذا جمع فارس على فوارس قوله لا على بعض احواله كيلا يرد الصفه
التى تذكر للتوضيح لكن يرد الصفه الموضحه للمنادى المبهم نحو يا ايها الرجل والمعطوف
باى المفسره على رايه وبدل الكل من الكل فى نحو قولك جانى اخوك زيد وقوله
لكونه اعرف ان عدم التعريف اندفع بعض ما قلنا لكن لقايل ان يقول جاز ان يصح
الاول بالجمع منهما الا ان يكون الاول اعرف فلا معنى لاشتراط كونه اعرف قوله
واما على خلاف فيه لم يعد الفارسى اما من حروف العطف لتقدمها على المعطوف
عليه ودخول حرف العطف عليها وقال بعض المتاخرين لا يجوز ان يكون
الواو بعضا من حرف العطف لا ان يكون حرف عطف ولو سلم ذلك فلا يبعد ان
يكون الواو داخله لعرض الجمع بين المتقدمه وبين المتوسطه ويكون اما المتوسطه
لعطف ما بعدها على الذى بعد المتقدمه ولقايل ان يقول على الاول لو كان
الواو بعضا منها لم يكن اما من حروف العطف بل يكون حرف العطف هو المجموع
لا اما وحدها ولا قايل بذلك وعلى الثانى لا وجه لدخول حرف العطف على اما
المتوسطه عطفا على السابقه لان العطف بالواو فى المفردات للاشتراك
فى معنى ولا يتصور ذلك فيما نحن بصدده ولو قيل باطراد زياده الواو مع اما
المتوسطه اذ لا معنى للواو ويكون اما للعطف لم يبعد قوله ولكن على خلاف
فيه ذهب بعضهم الى انها ليست من حروف العطف لدخول حرف العطف عليها
لكن هذا يحتمل ان يكون هى المخففه من الثقيله وارتفاع الاسم بعدها وانتصابه
بالابتدا ويقدر بان يكون التقدير فى نحو ما جانى زيد لكن عمرو لكن عمرو جانى وفى
ما رايت زيدا لكن عمرا لكن عمرا رايت او بان يكون عامله بعد التخفيف واذا
احتمل ذلك لم يثبت كونها للعطف على ان دخول حرف العطف مما يؤيد ما قلنا
ولو وقع مثل ما مررت بزيد لكن عمرو بجر عمرو ثبت كونها للعطف ويحكم اذ ذاك

وهو الصفة المعرفة ... المبهم ... (marginal note, partly illegible)

سمه حروف

عليها بالاشتراك قوله واى عندى وذلك ان الذى بعدها تابع للذى قبلها
متوسطه فيكون حرف عطف بالقياس على غيرها من حروف العطف وعند المتقدمين
الذى بعدها عطف بيان وانما اتوا باى بين المتبوع والتابع ابدانا من اول الوهله
بانه عطف بيان لا بدل ولا القول لبن غير بعيد فان قلت كيف يكون من حروف
العطف والمعطوف بها يغاير المعطوف عليه قلنا ان ادعيت ذلك مطلقا
فمع فان قلت العطف من حيث هو يقتضى التغاير قلنا لا نسلم بل التغاير والاتحاد بحسب
مقتضيات معانيها فاذا كان اى مما اوجب الاتحاد قضاء من حق التفسير قوله ان
يوكد بالمنفصل لئلا يلزم الالتباس فى نحو قولك زيد ضرب وعمرو والزيدان ضربا
وغلاما هما حيث لا يعلم انه عطف على الضمير المتصل المرفوع اولا ولما الزم ذلك
فى الجمله الزموا التاكيد بالمنفصل مطلقا اجرا للباب على وتيره الاطراد واما ما
يقال من انه بمنزله الجزء والجزء لا يعطف عليه فمعارض بان يقال انه بمنزله
الجزء والجزء مما لا يوكد على ان تاكيده بالمنفصل مما لا يخرجه عن كونه معطوفا عليه
قوله الا عند الفصل استثناء من الاستثناء اى جاز مع قبح الا عند الفصل
فانه لا يكون هناك جواز مع القبح وليس المراد به السلب الكلى اى يكون هناك
جواز لا مع القبح وانما لم يلزم المنفصل عند الفصل لئلا يلزم كثره الفصل بين
التابع والمتبوع قوله ان يعاد الجار لمثل ما تقدم وهو انه لو قيل مررت بك
وموسى بدون اعاده الجار لم يظهر انه عطف او مفعول معه وانما لم يوكد بالمنفصل
بالمتصل بان يقال مررت بك انت وزيد لان اعاده الجار اخف فى الجمله قوله
فهو مما يعاد اذا جاء المضارع فى بيان التوابع لئلا يلزم ان يكون الذى حصل له ذلك
فى الجمله صفه وعطف بيان ومعطوفا بالحرف وتاكيدا وبدلا وانما قال فى الذكر
لان ما يعاد فى التصور ليس من قبيل ما نحن بصدده وانما قال بدون وساطه
حرف عطف لئلا يرد نحو جانى رجل ورجل وانما قال لئلا نعدل بالكلام
عن ظاهره لئلا يرد عطف البيان ولقايل ان يقول كان الوجه ان يقال
هو ما يعاد بدون الفاظ فى غيره من التوابع واما تقديرا ما تخصص من غير
وجه ويمكن ان يقال لما كان له مفهوم اخر من حيث اللغه ناسب ان يوكد

همام امد

ذلك لتمكن في الذهن فضل تمكن ولا يميل الى ذلك المفهوم الاخر واما ما ذكر
في اختيار المضارع بمشترك الا لزام وقوله فهو ما يعاد لبس كما ينبغي لان ما يعاد
هو نفس الكلمة وليس نفس الكلمة بتابع ولا ما البدل الثانية في الذكر وقوله لئلا يذهب
بالكلام عن ظاهره يبقى قوله بدون وساطة حرف عطف مستغنى عنه ولا يدخل
في الحد التاكيد الذي مبناه على التقدير وهو الذي جا في الكلام لغرض لا لئلا
يذهب بالكلام عن ظاهره فلا يكون التعريف شاملا **قوله** واما باعادته اما
بلفظه واما باحد هذه الالفاظ هذا هو التابع الكثير ولذلك لم يتعرض لغيره
او يقول انما لم يتعرض لغير ذلك اكتفاء بما ذكر في باب المعطوف بالحرف
وبما ذكر عقيب هذا من انه اذا كان ضميرا متصلا مرفوعا والتاكيد احد لفظي النفس
والعين ان يتوسط بينهما ضمير منفصل مرفوع واذا كان متصلا منصوبا ان لا يوكد الا
بالمنفصل المرفوع حيث يعلم ان التاكيد غير منحصر فيما ذكروا انما وجب توسط المنفصل
اذا كان التاكيد احد لفظي النفس والعين اذ لولا ذلك يلزم الالتباس في الجملة
كما في قولك زيد حضر عينه اذ لا يعلم انه فاعل او تاكيد ولما لزم في بعض الصور
التزموه مطلقا اجرا للباب على وتيرة واحدة وانما اكد المنصوب بالمرفوع
اذ المنصوب يكون منفصلا فلو اكد المنصوب بالمنصوب جا الالتباس ولم يعكس
لان المنصوب في باب البدل اولى لكون البدل في نية استيناف العامل
واما تاكيد المجرور فربما يوكد به المنصوب لان المجرور منصوب تقديرا **فان قلت**
لا نسلم ان اياك في نحو قولك رايتك اياك بدل من المتصل المنصوب وهو هو وهل
يكون الشي بدلا عن نفسه ولان البدل هو المقصود دون المبدل فلو جعل بدلا
منه لزم ان يكون الشي الواحد مقصودا وغير مقصود باعتبار واحد **قلنا** هو
بدل من حيث انه قصد اليه على نية الاستيناف بعدما قصد اليه اولا فبالنظر الى
هذه الحيثية بدل وبالنظر الى الحيثية الاخرى مبدل وقوله هو المقصود دون
الاول قلنا ان ادعيت ذلك في جميع صور الابدال فمنع الا ترى انك اذا قلت ما جا
القوم الا زيد بابدال المستثنى كان كل واحد مقصودا **قوله** على نية استيناف
العامل بدليل اعادة العامل والتصريح به مع البدل وبدليل قران الاحوال

من اعرابه وبيانه بالنظر اليه لا بالنظر الى المتبوع واستقلاله في ذلك في باب
النداء ولولا تقدير الاستيناف لم يكن حكمه حكم المستقل ولما جا العامل صريحا
معه قياسا على بقية التوابع وقال من غير وساطة حرف عطف ليخرج المعطوف بالحرف
لانه في نية الاستيناف بدليل ان حكمه حكم المستقل كالبدل في نحو قولك يا زيد وعمرو
ولولا تقدير الاستيناف لم يكن كذلك **ولقائل ان يقول** لا نسلم نية الاستيناف
في المعطوف بالحرف والبدل قوله لولا ذلك لم يكن حكمه حكم المستقل قلنا لا نسلم
لجواز ان يكون ذلك لكون كل واحد مقصودا على ان المعطوف بالحرف لو كان في
تقدير الاستيناف لم يصح ان يقال غلام زيد وعمرو والغلام واحد قوله ولما
جا العامل صريحا قلنا انما يصح هذا ان لو كان بدلا في صورة اعادة العامل ولو كان
بدلا لوجب ان يكون بدلا في نحو قولك ضربت زيدا وضربت غلامه ولا قائل به على ان
مجي الخافض صريحا مع البدل جاز ان يكون على وجه الزيادة على التاكيد هذا وفي باب
التوابع اقوال فمنهم من قال بتقدير العامل في جميعها ومنهم من ذهب
الى انه ليس بمقدر في شي منها ومنهم من فرق فقال بتقدير العامل في المعطوف والبدل
دون ما سواهما والمصنف بنى كلامه على القول الاخير **قوله** ووجه الحصر عندي
هذا التقسيم بالنظر الى الاقسام الخارجية بحسب الاصطلاح وذلك ان الاصطلاح
ان البدل اذا لم يكن بينه وبين المبدل منه تعلق ما سمي بدل الغلط واذا كان عين
المبدل منه سمي بدل الكل واذا كان بعضه سمي بدل البعض واذا كان غير ذلك سمي
بدل الاشتمال وح يكون ابدال الكل من البعض ان وقع وابدال بعض الشي من
بعضه وابدال ما كان بينه وبين المبدل منه تعلق سوى ذلك مندرجا في بدل
الاشتمال فيكون البدل منقسما بالقسمة الاولى الى اربعة اقسام بنا على هذا الاصطلاح
ولو وقع الاصطلاح على ان يسمى ما كان احدهما بدل الغلط وما ليس باجنبي بدل
الاشتمال كان البدل بالقسمة الاولى قسمين بدل الغلط وبدل الاشتمال ولو جعل
ثلاثة اقسام بدل الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط صح ايضا اذ لا مشاحة في الاصطلاح
وكان وجه الحصر اذ ذاك ان يقال لا يخلو اما ان يكون عينه او لا فان كان فهو بدل
الكل وان لم يكن فاما ان يكون بينهما تعلق او لا والثاني بدل الغلط والاول بدل

الاشتمال سوا كان الثاني بعضًا او كلا او كان بينهما تعلق بغير الكلية والبعضية
وانما الكلام في انهم جعلوه اربعة اقسام وسلكوا في الحصر وجهًا فبقي هناك قسم
خامس ويمكن ان يكون المراد بقوله ووجه الحصر عندي انهم سلكوا في الحصر
طريقًا غير حاصر بل بصدد البقية على ان بدل الاشتمال عبارة عما ذكر فلا يبقى هناك
قسم لا يندرج فيما ذكر في تلك بدل الاشتمال **قوله** ان يراعي رتبة الحكاية
والخطاب والغيبة اطلق القول وان كان ذلك مما لا يراعى في بدل الاشتمال
وبدل البعض نحو ان يقال اعجبني حسنك وراسك وانما اطلق نحو بلاغا لكون ذلك
معلوما اي لا يجوز ابدال الغائب من الحكاية والخطاب بدل الكل فلا يقال رايتك
زيدا وزيد هو المخاطب لان البدل هو الذي يعتمد بالحديث دون المبدل منه ولا يتصور
هذا فيما اذا كان زيد هو المخاطب واما اذا لم يكن هو المخاطب فغلط ودع ذكر
الغلط **فان قلت** فهذا انما يقتضي ان لا يصح ابدال الكل من الكل راسًا لان البدل
هناك عين المبدل منه **قلنا** لا يرد هذا بعد تحقيق القول وذلك ان المراد بانه عين
المبدل انه قصد هو بالاول بان كان عامًا كما في قولك والصلوة على النبي محمد فكان عين
الاول بهذا الاعتبار بخلاف ما اذا كان الاول جزئيا حقيقيا وفي صور الخطاب والحكاية
قد يتشخص الاول بواسطة الاستعمال تشخصًا ينافي العموم ولا يصح هناك كما لا يصح ان
يقال والصلوة على موسى محمد عليهما السلام وهذا مما لا يخلو عن نظر وما يقال من انه لو
ابدل الغائب من المتكلم او المخاطب لزم ان يكون حال المقصود دون ما ليس بمقصود
فليس كما ينبغي لانه يجب اذ ذاك ان يصح ابدال الحكاية من الخطاب بان يقال رايتك
اياي بان يكون بدلا من ضمير الخطاب **قوله** وان لا يلزم رعاية رتبة التعريف والتنكير
اذ يصح ان يقصد بالمعرف الذهني والحسي الى نكرة موصوفة فان ذلك بمنزلة النكرة
بخلاف ما اذا كان جزئيا حقيقيا حينئذ لا يصح الابدال بدل الكل ومما ذكرنا علم
ان الوجه ان يكون قولك اياك وانت في ضربتك اياك وضربت انت تاكيدًا لا بدلا **قوله**
ومن النوع الفعلي اي المعرب بطريق التبعية من الفعل منحصر في الثلاثة ليس هناك
عطف بيان اما لانه بمنزلة الوصف وكونه موضحا والفعل بانفراده لما لم يقع وصفا
لم يقع عطف بيان واما لان من شرط عطف البيان ان يكون معرفة والفعل بمعزل

عن ذلك وعندي لا يبعد ان يلتزم صحة وقوعه عطف بيان وذلك انه اذا كان
مرادفا للاول واعرف منه بان كان الاول اقل استعمالا او مشتركا صح ان يذكر
بيانا للاول **قوله** واحد منها اصل وهو ان يكون فاعلا كان الوجه ان يقال
وهو الفاعل والباقية ملحقة به وعلى وهذا على قول من لم يجعل جهة العام فيدلا
في تعريفه اما على قول من ترك ذلك فالضروب عشرون اثنان اصل الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله ونحن نشير الى وجه ذلك بمعنى وان كان موضحه الخاتمة مفعول
المراد بكونه اصلا ان الواضع عين له الرفع اولا ثم للباقية ثانيا بحكم الالحاق وانما
كان ذلك لان الفاعل مما يتعلق بالفعل وهو مقدم في الاعتبار من حيث ان الاسناد
كالجزء الذاتي له ومبنى الفائدة على الاسناد والاسناد مما يستلزم المسند اليه فيكون
الفاعل مقدما في الاعتبار ايضا فيكون تعيين الرفع له اولا وللباقية ثانيا بحكم
الالحاق قضاء لحق المناسبة **قوله** وانه عندي اربعة انواع ولو قال اربعة اقسام
لكان احوط لان قول المفعول على المفاعيل بالاشتراك اللفظي اذ المفعول المطلق اسم
لما دل عليه الفعل مجردا عن الزمان ذكر تاكيدا او بيانا والمفعول فيه اسم لما وقع
فيه الفعل والمفعول به اسم لما فعل به الفعل والمفعول له اسم للباعث على الفعل
فيكون قول المفعول على كل واحد بالاشتراك اللفظي **فان قلت** كيف قال وعندي
اربعة انواع والمفعول معه من اقسام المفعول في نفس الامر **قلنا** لم يجعل
المفعول على الاطلاق اربعة انواع بل المفعول الذي اعرابه بحكم الاصالة فان المفعول
معه وان كان قسما من اقسام المفعول الذي هو اصل وعلى ما ذكرنا من كون المفعول
مقولا على كل واحد بالاشتراك اللفظي كان الوجه اربعة منها اصل عندي وهي
كذا والثانية ملحقة بها وانما كان المفاعيل اصلا لتعلقها بالفعل تعلقا اوليا لان
المفعول المطلق والمفعول فيه من الزمان مما يدل عليه الفعل والمفعول به
مما يستلزمه المتعدي وكذا الفعل مما يستلزم المفعول له بحكم العقل واما
المنصوب من الظرف المكاني فملحق بالزماني وانما حذف المفعول معه من البين
لان الفعل مما لا يدل عليه ولا يستلزمه **فان قلت** الاستلزام بواسطة الواو
قلنا يلزمك المستثنى اذ الفعل مما يستلزمه بواسطة الا هذا ولو جعل المفعول

بلانه اقسام لكان اظهر لان المفعول له ليس مما يقتضيه الفعل **فان قلت** يحكم
العقل **قلنا** يلزمك الحال لانه مما يستلزم للحال بحكم العقل على ان استلزام
الفعل للحال اظ من استلزامه للباعث لان صدور كل فعل من الفاعل يكون على
هيئة منه بخلاف المفعول له ولهذا ينصب الحال بدون شريطة بخلاف المفعول له فلو
عد الحال منها مكان المفعول له لكان اظ **قوله** وثانيهما كالفرع لمكان الواسطه
وانما لم يطلق القول بانه فرعيه لان معنى الواسطه مقدر في الاصل ولو جعل المضاف
اليه اصلا لفظا لا معنى والمجرور بزياده حرف الجر فرعا وما عدا ذلك لكان اظ لان
ان يعد المجرور بحرف الجر كالفرع لان حرف الجر عامل بنفسه بدون توسط شي فلم
يناسب ان يجعل كالفرع **فان قلت** لابد هنا من معنى الفعل **قلنا** ذلك لمعنى
الحرف لا للعمل **قوله** وفي هذه الضروب اي التسعه عشر من النوع الاسمي والثلاثه
من النوع الفعلي يستلزم تفصيل القول في العامل لان الاثر مبناه على المؤثر فكان
الكلام فيه يقتضي سابقة الكلام في المؤثر ولان افاده هذه الضروب على الوجه الكلي
ما يتوقف على افاده العوامل والوقوف عليها فكان الوجه ان يتعرض لها اولا **قوله**
اعلم ان العامل لما سبق بيان العامل في اول الكتاب يشرع هنا في اقسامه **قوله**
اما ان يكون لفظا هذا اولى من قولهم اما ان يكون لفظيا او معنويا **قوله** فينحصر
وذلك انه ينقسم بالقسمه الاولى الى لفظ ومعنى ثم الاول ينقسم بالقسمه الخارجيه الى
ثلاثه فيكون العامل اربعه اقسام بالضروره وانما قال اربعه انواع لاحلافها بالحقيقه
قوله ان الفعل في الالفاظ اصل لنص البصريين على ان الفعل اصل في العوامل
اللفظيه بمعنى ان كل واحد من الاسم والحرف انما يعمل اذا يتقوى بالفعل وذلك لانه
يجب ان يكون المؤثر اقوى من المتاثر قضا من حق المناسبه والفعل اقوى بكونه معتدا
زياده فايده بالنظر الى الاسم والحرف **قوله** وعدهم ان الاسم والحرف لا يعملان الا
بتقويهما بالفعل اما الكلام في الاسما المتصله فقط واما الحروف فالجازمه منها ملحقه
بان المصدريه والمصدريه بان المشبهه واما الجاره فلا تعمل الا بان يكون هناك
فعل او معنى فعل فكان عملها لمكان التقوي **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان
المؤثر فيما نحن بصدده هو المؤثر حقيقه والمؤثر في الحقيقه هو المتكلم او الواضع ولانه

لو كان يلزم فيما نحن فيه ان يكون المؤثر اقوى لزم ان لا يكون الحرف عاملا في الفعل
او لزم ان يكون هو الاصل **قوله** لكونه اكثر فايده انما ينهض دليلا ان لو كان
المراد بكونه اقوى هو ان يكون اكثر فايده وعلى تقدير ذلك لا يلزم ان يكون هو
الاصل وانما يلزم ان لو كان مبنى العمل على ذلك على ان كونه اكثر فايده مع غايه
ما في الباب انه يدل على شيئين ولم من اسم يدل على اشيا مع انه بمعزل من العمل
ولو كان مبنى العمل على الدلاله على معان لكان كل ما كان دالا على اشيا من الاسما
كالانسان ثابت القدم في باب العمل **ويمكن ان يقال** مبنى العمل على الاقتضا
والفعل ادخل في باب الاقتضا لانه يقتضي الفاعل والمفاعيل وغير ذلك
فكان له اليد الطولى في العمل فكان اصلا **قوله** وعسى ان يشير اليه في خاتمه
الكتاب وهو قوله في الخاتمه وعله كون الفعل في باب العمل اصلا لظهور
كونه داعيا اولون الداعي معه الى الاعراب **قوله** اعلم ان الفعل عمله الرفع
والنصب دون الجر لان نسبه الاضافه لما كانت مما يمتنع من الاضافه مره ثانيه
كانت النسبه الاسناديه مانعه من الاضافه بالقياس **قوله** اما الرفع
فلفاعله اي يرفع فاعله وغيره ايضا من التوابع وانما كان الرفع لفاعله لان
في المفاعيل بعد دا فاختير النصب بخلاف الفاعل **قوله** وهو ما استند اليه
تعريف لفاعله لا للفاعل مطلقا لان الكلام في مرفوع الفعل لا في الفاعل مطلقا
والاولى الفاعل ما يسند اليه الفعل وما هو بمنزلته من الاسما يعني ان فاعل
الفعل هو اللفظ الذي يسند اليه الفعل بالنظر اليه او بالنظر الى معناه كقولك
ضرب زيد وكقولك تركب من عده احرف سواء كان ذلك اللفظ من المهملات
كقولك سمع ديزورا الجدار او لم يكن وسواء كان ذلك الاسناد بالسلب او
الايجاب **وان قلت** اريد بالفعل الاصطلاحي لم يصح لان الاصطلاحي لفظ
واللفظ لم يسند في نحو ضرب زيد وان اريد به الاصطلاحي لم يجز لان الكلام
في معمول الاصطلاحي **قلنا** اريد الاصطلاحي واريد باسناده اسناده باعتبار
المعنى **فان قلت** قوله ما يسند اما ان يراد به حرسه الحكم اي ما يسند اليه الفعل
في الجمله وح يلزم ان يكون زيد في غير صور الاسناد فاعلا لانه مما يسند اليه

نعم الفاعل

ضرب م

ان م

غير م

اليه م اه

الفعل في الجملة واما ان يراد به كلمة الحكم اي ما يسند اليه الفعل دائما وح يلزم
ان لا يكون زيد في ضرب زيد فاعلا لانه ليس مما يسند اليه الفعل دائما وان
اريد اح وكذلك وهو ظ **قلنا** المقصود معلوم وهو انه حين ما يسند اليه
الفعل فاعل ولا مضايقة في العبارة بعد حصول العلم بالمقصود **قوله** والاسناد
هو تركيب الكلمتين الى اخره على ما ذكر من تفسير الاسناد خرج المرفوع في باب
كان وكان من حقه ان يعد من الملحقات كما هو راي البعض **ولقائل ان يقول** قوله
ما يسند اليه لا يستقيم نظرا الى تفسير الاسناد ويلزم ايضا ان لا يكون المرفوع
في ان ضرب زيد فاعلا **فان قلت** كون ذلك غير مفيد عارض فلا يعتد به **قلنا**
فاذن يجب ان يعد كل واحد من الشرط والجزاء جملة لان عدم الافادة عارض
ويلزم ايضا ان يعد نحو ضارب غلمانه في زيد ضارب غلمانه جملة ~~او لا يعد ضرب غلمانه جملة~~ او لا يعد ضرب غلمانه في زيد ضرب غلمانه جملة ويلزم ايضا
الجملة القسمية لان الجملتين في باب القسم نزلتا منزلة جملة واحدة بوساطة
القسم كما في باب الشرط فاذن يلزم احد الامرين وهو اما التعرض للجملة
القسمية او ترك التعرض للشرطية **قوله** او زيد ابوه عارف ايذان بانه
ان الخبر قد يكون جملة ولا يقدح في كون ذلك جملة اسمية وانما قال او ان كان
متى ردينك تنبيها على ان الشرطية قد تتركب مما فوق القضيتين واتم كان هو ضمير
الشان فالخبر هو الجملة الشرطية وانما قال فهو السبب بالتعريف للحصر وح
يصدق قوله متى لم ادرك لم ادرك لان الزيارة اذا كانت هو السبب فاذا لم
يوجد لم يوجد الرؤية بالضرورة **ولقائل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون هو السبب
على تقدير تحققها لا على تقدير عدم تحققها وح لا يلزم صدق القضية على النظر
في صدق القضية وكذبها خارج عن صناعتنا هذه ولو كان النظر في هذه القضية
في مادة اللازم سواء كان عاما او مساويا لكان الظ بان يقال ان كان متى كان
هذا انسانا كان حيوانا فمتى لم يكن حيوانا لم يكن انسانا **قوله** بمعنى حصل لا بمعنى
حاصل لانه اذا كان بمعنى حاصل لم يكن كلاما لان الصفة مع ما ارتفع بها
ليس بجملة في غير صور الاعتماد بالنفي والاستفهام والموصول ولو قال او في

ظاهرا ؟

للجملة حامد

في زيد في الدار او في الدار حامد

الدار او فيما مر كما يراد المسند اليه لكان اظ **قوله** والعلم بجميع ذلك اي العلم
بان نحو زيد عارف وعرف زيد مفيد والتركيب الاضافي والتركيب التوصيفي
غير مفيد ضروري بيان ذلك انك اذا قلت غلام زيد او الغلام الكريم كان
منك اشارة الى المعنى الحاصل لا تحصيل الغير الحاصل كما في التلفظ بالمفردات
في انه يكون هناك منك اشارة الى الحاصل **فان قلت** فعلى هذا يلزم ان لا يكون
الكلام الذي القي الى السامع يعرف فائدته ولازمها وهو انك تعلم جملة اذ ليس مشتملا
على وجه يفيد **قلنا** انما يلزم ذلك ان لو لم يكن هناك فائدة سوى ما ذكر وهو ع
قوله والاصل ان يلي الفعل من حق الفعل ان يكون مقدما على الفاعل في الذكر
وان يعقبه الفاعل وذلك ان الفعل لما قدم في باب الاعتبار من حيث ان الاسناد
كالجزء الذاتي له وهو مبنى الفائدة وجب ان يقدم في الذكر وصار من حق المنابه
وان يعقبه الفاعل لان مبنى الفائدة على الاسناد والاسناد مما يتوقف على الطرفين
فاذا ذكر احد طرفي الاسناد كان الوجه ان يذكر معه الاخر **قوله** كان في
نيه المؤخر اي في حكم المؤخر ولو قيل كان في النية مؤخرا امكن منع الملازمة
بان يقال لا نسلم انه اذا قدم عليه غيره كان ذلك الغير مؤخرا في النية كيف
ولو كان القصد الى تاخيره لم يكن مقدما بل مؤخرا **قوله** سوى الامام فانه يجوز
نحو ضرب غلامه زيدا مستشهدا بما وقع من نحو ذلك في كلامهم وبالقياس في
ضمير الشان بحيث ان ما يعقبه مبين **قوله** وان لا يخ عنه اي والاصل ان لا يخ
الفعل عن الفاعل اذا استعمل لغرض المعنى من غير قصد الى مجرد اللفظ اذ هو
مقتضاه بسبب الاسناد ~~الاسناد~~ الذي هو من لوازمه ولان مبنى الفائدة
عليها **قوله** ولهذا يقدر اي ولما انه لا بد للفعل من الفاعل يقدر في نحو زيد
ضرب ولانه لو حذف من غير تقدير لوجب ان يحذف في انا ضربت وانت ضربت
لكان الاستواء في الاقتضاء **فان قلت** قد يخ عن الفاعل كما في نحو ما ضرب وما اكرم
الا انا حيث خلا اصل الفعل عنه **قلنا** لا نسلم بل هناك مقدر والا لما صح
الاستثناء واما ما يقال من ان انا فاعل مبني على العرف لا على التحقيق **قوله**
ابرز مفصلا عن الجواز في صورة الفعل وعلى الوجوب في صورة الصفة اذا جرت

في الا انا حامد

على غير من هي له وعند الكوفيين على الجواز في الصورتين فان قلت لا نسلم انه ابرز
في نحو زيد عمرو يضربه هو ولم لا يجوز ان يكون البارز ضميرا احرجا لرفع الالباس كما في
صورة العطف في نحو زيد ضرب هو وعمرو حيث يوتى بضمير آخر من غير ابراز للمقدر قلنا
لو كان كذلك لوجب ان يقال الزيدان العمران يضربانهما هما والزيدون العمرون
يضربونهم هم قوله الاتي باب نعم حيث يقال نعم رجلين اخواك ونعم رجالا اخوتك
ولقائل ان يقول لا نسلم ان نعم مسند الى ضمير الواحد ولم لا يجوز ان يكون لمقدر مبهم
يفسر بالمفرد تارة وبغير المفرد اخرى بحسب مقتضى المقام كما في ربه رجلا وربه
رجلين وربه رجالا عند البصريين حيث لا يرون المطابقة قوله اقيم المفعول به
المنصوب اي بدون الواسطة مقام الفاعل ولو قال اسند الى المفعول به المنصوب
لكان اظ لانه ليس هذا موضع الفاعل الذي قام به الفعل لان نحو ضرب مبنيا
للمفعول يستدعي ان يكون ما اسند اليه هو المفعول به لا الفاعل الذي قام به الفعل
واما اسناد نحو ضرب مبنيا للمفعول الى الظرف اذا لم يكن ثمه مفعول به نحو ضرب
يوم الجمعة فان اجري مجرى المفعول به بان ذهب به الى ان يقدر فيه معنى في او بان
يكون اسنادا مجازيا من غير اجرائه مجرى المفعول به كما ان التوسع في الظروف
كما يقال صام نهاره واذا اسند الى المفعول المطلق نحو ضرب ضرب كان القصد
الى الاخبار باحداث نفس الفعل من غير تعرض لذكر من احدث به الفعل مثل ما يقصد
الى ذلك في المبني للفاعل نحو فلان يعطي ويمنع واذا قلت ضرب في يوم الجمعة او سير
في يوم الجمعة كان الوجه ان يحمل ذلك على نحو قوله وقد حيل بين العير والنزوان بان
يكون القصد الى الاخبار باحداث الفعل في ذلك الوقت لا غير كانه قيل فعل ذلك
الفعل في هذا الوقت وعلى ما قلنا لا مدخل للمفعول له في ان يكون مسندا اليه فيما
اذا بني الفعل للمفعول واذا اوجد المفعول به بالواسطة صح مساواته للظرف نحو جلس
يوم الجمعة للفرق بينه وبين ما هو مفعول به بدون الواسطة واما اذا قيل
جلس به في يوم الجمعة فالوجه ان يحكم على المفعول به بالواسطة بانه المسند اليه قضاء
من حق المعنى قوله لكن يلزم وصف ذلك استحسانا وليس كذلك لجواز ان يكون
الوصف مستقبحا او ممتنعا او واجبا بحسب مقتضى المقام قوله بعد ان يحترز عن المفعول

الثاني

لان هذا ليس موضع الفاعل

اطلق القول بالاستحسان ١٢ امد

الثاني ابدا وانما قال ابدا تنبيها على ان الاحتراز عن المفعول الثاني في باب علمت لازم
والثالث في باب اعلمت لازم مطلقا بخلاف ذلك في المفعول الثاني في باب اعطيت وفي
باب اعلمت حيث يحترز عن ذلك اذا كان ثمه الباس والا فلا وانما احترز عن المفعول
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت لئلا يلزم ما ليس في كلامهم وهو كون الواحد
مسندا اليه حين هو مسند قوله كما في قولك زيد لمن قال لك من جا ولقائل ان
يقول لا نسلم ان زيدا مرفوع بالفعل المقدر بل هو مبتدا والفعل المقدر مع ما
يتضمنه من الضمير خبر له وذلك لان السوال يتضمن له المجي فكان الوجه ان يجاب بالجملة الاسمية فكان المناسب
مع ان السوال بالجملة الاسمية فكان المناسب ان يقدر الجواب بما قلنا تحقيقا للتناسب
وقد ذكر وجها لدفع هذا السوال في كتابنا شرح الكفاية قوله وعليه قراه من قرا
وكذلك يوحى اليك ربك كذا وقع في الكتاب والوجه ان يثبت مكانه كذلك يوحى اليك
والى الذين من قبلك الله لان ما في الكتاب ليس في المصحف قوله والفاعل مع
كان ضمير مونث لو قال ضمير مونث او مونثين لكان اولى وانما اختلف الحال بين كونه
مسندا الى ضمير الحقيقي وبين كونه مسندا الى ظ غير الحقيقي لان مطلوبيته التا في
الضمير فوق مطلوبيته مع الظاهر لان في ظ غير الحقيقي ما يدل على التانيث بخلاف
الضمير ولان الضمير المونث والمونث مشترك بين المذكر والمونث فالتزموا التا
لرفع الاجمال ولان في ما يشعر بانه فاعل من الاعراب بخلاف الضمير قوله المتصل
بالفعل فان قلت اذا كان متصلا بالفعل لم يكن هناك حاجة الى الاشعار
لمكان الاتصال بخلاف ما كان يجب ان يكون الامر بالعكس وهو ان يلزم مع الفصل
وان لا يلزم مع الاتصال قلنا اذا ترك الاتصال الى الانفصال دل ذلك
على عدم الاعتنا بشانه فيضعف امره فلا يلزم التا واما قوله لم يكن هناك
حاجة الى الاشعار لمكان الاتصال قلنا لا نسلم لجواز ان لا يكون كونه مونثا
معلوما او لا يكون كونه فاعلا معلوما كما في حال الوقف فلزم التا مطلقا اجرا
للباب مجرى واحدا ويفيد المصنف الحقيقي بالاتصال بالفعل ابدا منه ان
نحو حضر القاضي اليوم امراه مطرد وعند البعض مستبدل غير مطرد قوله
وهو ما يرجع الى الاصطلاح بيان لغير الحقيقي بانه الذي يسمى مونثا في بعض الامور لكن

نسخه مع

الظاهر ١٢ امد

الطلمة [margin]

لما عومل معامله الموث الحقيقى فى لحوق تا التانيث بما اسند اليه من الافعال الماضيه
سمى موثنا نحو الكلمه والرجال والبشرى والدار **قوله** اوالف زايده **ولقايل ان**
يقول لا نسلم ان الالف هو الدال على التانيث بل مجموع الهيه واما تسميه تلك الالف
الف التانيث فالى الاصطلاح من غير ان يرجع فى ذلك الى معنى وهذه الالف لما كانت
فى اواخر تلك الاوزان المستعمله مونثه سميت الف التانيث تشبيها بتا التانيث
من حيث انها زياده متاخره على انه لا مشاحه فى الاصطلاح **قوله** والوزن غير فعلا
وفعلا لان الالف فيهما ليست للتانيث بدليل ان كل واحد منهما وقع فى كلامهم مصروفا
قوله لكونه مضمرا مفسرا انما خص هذه المعانى بالذكر لانه قد التزم ذلك فى بعض
الافعال وهى افعال المدح والذم فالتزم فى نعم وبئس وهو للمدح العام اى للمدح
المطلق من غير تخصيص بخصلة دون خصله ويمكن ان يقال انه للمدح العام بجميع ما
يصلح ان يمدح به من الخصال الحميده والحمل على هذا ابلغ والمناسب للفظ العام

قوله

قوله فالتزم فى نعم ان يكون الفاعل اما مضمرا مفسرا واما مظهرا معرفا وانما
التزم ذلك لانه اعون على المعنى المقصود فى باب نعم لما فى ذلك من المبالغه بوساطه
ذكر الشى مره بعد اخرى اما فى الاضمار والتفسير فظ واما اذا كان معرفا باللام سوا
كان للجنس او العهد فكذلك لانه يعقب بالمخصوص الذى هو المقصود ولان فى ذكر
الشى بعد سابقه التشويق تمكنا له فى ذهن السامع **قوله** معرفا بلام الجنس يعنى
بالجنس جنس المذكور كما فى لا رجل ولا رجلين فى نفى الجنس وليس المراد بالجنس هو الحقيقه
من حيث هى هى والا لم يصح ان يقال نعم الرجلان او الرجال **قوله** يجوز كونها للعهد
بان ينزل منزله المعهود الحاضر فى الذهن بحيث لا يعيب بجهه من الجهات الخطابيه وفى
ذلك تفخيم لشان الممدوح وهو المناسب لباب نعم **قوله** وتحقيق القول فيه
وظيفه بيانيه لان المرجع فى استفاده العهد الذهنى او التعيين الجنسى الى الاعتبارات
ولكن المرجع فى استفاده المبالغه المطلوبه فى باب نعم الى الدلاله العقليه وانما
ذكر فى علم المعانى لان الكلام فى تعريف المسند اليه جر الى التعرض لذلك فذكره
هناك على ان السائل شعبه من المعانى على راى الشيخ فصح منه ان يقول نذكره فى المعانى
كما صح منك ان يقول هذا البحث مما يتعلق بباب الامالة فنذكره فى باب الصرف **قوله**

او لا رجال جماعه [margin]

والمسند اليه [margin]

علم [margin]

ثم

نعمت امراه هند **فان قلت** نعم مسند الى مبهم اعم من المذكر والموث والواحد
والجمع بدليل انه يفسر ذلك بكل واحد فكان الوجه ان يقال نعم امراه بدون تا
التانيث **قلنا** انث نظرا الى التمييز الذى هو المقصود ويجوز ايضا ان يقال نعم
امراه بدون تا التانيث وانما جاز نعم الصاحبه بدون الحاق تا التانيث اما لان
القصد الى الجنس وانما لانها بمنزله الحرف لانها لانشا المدح واما لانها بمنزله
الاسم لتجردها عن الزمان **قوله** ويجوز الجمع بين المفسر والمظهر نحو نعم الرجل
رجلا زيد **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان فيما ذكر من المثال جمعا بين المفسر والمظهر
ولم لا يجوز ان يكون تمييزا عن الجمله كما فى طاب زيد نفسا **قوله** وتقديم المخصوص
لان السائل قد يذكر او لا لقولك علمت من الغالط ما عدت ليلا يستغرب تجويز ذهن
السامع عند ورود المبهم بدون سابقه البيان وهذا على راى من لا يرى انه مبتدا
ونعم الرجل خبره واما على زعم من زعم انه مبتدا والجمله الانشائيه خبره وليس هناك
تقديم بل هو فى موضعه وانما ترك الاصل فى نحو نعم الرجل زيد لمعنى فاذا كان المقام
خاليا عن ذلك المعنى كان فى موضعه الاصلى وح يكون المراد بتقديمه هو التلفظ
به اولا لا ان يكون المراد ان الاصل ذلك فعدم **قوله** الا فى حبذا زيد
يعنى انه لا يجوز ان يقال نعم زيد بترك التمييز كما فى حبذا زيد لان الفاعل فى حبذا
ظ فعضل على المضمر بان جاز معه ترك التمييز ولم يجز مع المضمر ولانه لو ترك التمييز
فى نعم جاز الالتباس فى الجمله نحو الامير اذا كان المراد نعم رجلا الامير وترك بخلاف
ذلك فى حبذا حيث لا لبس **قوله** واما النصب عطف على ما سبق من قوله اما
الرفع **قوله** من غير التوابع بيان لما وهو حال من الضمير المستكن فى يتصل او
من ما يعنى ان الفعل نحو نصب ما يتعلق به سوى الفاعل وسوى توابعه وقد سبق
الاشاره الى العله **قوله** احدها المفعول المطلق انما قدمه فى الذكر لقوه
اتصاله بالفعل لكونه مما يدل على مفهوم الفعل وانما عقبه بذكر المفعول له لكونه
مصدرا ومفعولا مطلقا عند البعض وانما قدم المفعول فيه على المفعول به لكون
الزمان مما يدل على مفهوم الفعل **قوله** وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن
الزمان انما قال مجردا لئلا يرد نحو ضرب فانه يدل على ذلك ولكن مقترنا **ولقايل**

التمييز [margin]

نعم جماعه [margin]

ان يقول لا نم اما ان يراد المطابقه اولا فان اريد الاول وجب ان لا يكون ضربتين
في ضربت ضربتين مفعولا مطلقا اذ لا يدل على مفهوم الفعل بالمطابقه وان اريد
غير المطابقه لزم ان يكون نحو ضارب ومضروب مفعولا مطلقا لانه يدل على مفهوم
الفعل لا بالمطابقه ويرد ايضا اعجبني ضرب زيد فان الكلام في بيان ما ينتصب من
المفعول المطلق ولو زاد في التعريف قيدا اخر وهو انه ذكر ثانيا او تاكيدا لم يرد
شي من ذلك فان قلت ويرد اذ ذاك نحو نعم نعم رجلا زيد فان الثاني يدل على مفهوم
الفعل مجردا عن الزمان ذكر ثانيا تاكيدا قلنا المراد ان يكون مجردا في اصل الوضع
فان قلت الفعل لا يدل على المؤقت وانما يدل على المبهم فكان يجب ان يعمل في المبهم
لا غير قلنا لما كان للفعل تعلق ودلاله لما كان كل واحد من المؤقت والنوع
مشتملا عليه صح ان يعمل في ذلك كما كان يعمل في المفعول به وظرف الزمان بعينهما
مع دلالته على المطلق لا على المعين قوله وسمي هذا مبهما لانه يحتمل الواحد
والكثير والمعين واللامعين وانما قال وضربتين ابدانا بان المؤقت مما يصح تثنيته
دون المبهم قوله ~~وكذلك~~ والذي يقوب منابه معنى يعني انه لا يجب ان يكون
المفعول المطلق مصدره بل الواجب ان يكون في معنى المفعول المطلق ولقايل ان
يقول لا نسلم ان ما في قولك انبته نباتا من باب ما يقوب منابه معنى وذلك انه انما
يصح ان لو كان القصد بالنبات الى معنى الانبات وهو ممنوع بل هو مفعول مطلق لنبت
المدلول عليه بانبت لانه مطاوعه ولازم له قوله وشرطا لما قصد به الى معنى
الطرف التشديد كان مفعولا مطلقا وان كان في الاصل اسما للالة قوله اظنه لو لم
يكن ضمير المصدر لوجب ان ينتصب منطلق وانما قال ظني لان اظن يدل على ذلك
ولو قال اظن ظنا صح ايضا لانه مدلول الفعل ايضا قوله كسقياه ان الوجه
ان يذكر هذه المصادر مقرونه باللام الى قوله عرابك لانها بدون اللام مما لا
يجب حذف فعلها ولو جعل حذف الفعل في نحو سقيا من باب القياس بان
يقال كل ما شد به مسد الفعل وكان مقرونا باللام لزم حذف فعله لم يبعد ولما
كان الكلام في هذه المصادر مما لا يختص بهذا الكتاب اختصرت القول فيها ومن اراد
الاطناب فليراجع شرحنا للكافيه فان الكلام هناك مبسوط قوله وهو علة

هوم امد

الاقدام على الشي وانما لم ينقل على الفعل قصرا للمسافه في التجنب عن حذف الفعل
ما المراد به المفهوم اللغوي ام الاصطلاحي فان قلت لا نم اما ان يراد
بالعله التامه او الناقصه او مطلق العله ولا سبيل الى كل واحد وذلك ط
قلنا المراد بها الباعث على ايقاع الفعل من حيث الاحداث او الترك فان
قلت يرد ما اقدمت على هذا خوفا فانه مفعول له مع انه ليس بعله للاقدام
قلنا لا يرد ما ذكرت بعد بيان ان المراد به الباعث على الفعل من حيث الترك
او الاحداث الا ترى انك اذا قلت ما ضربته خوفا ولم يكن القصد الى تسليط النفي
على المعلل بل كان التعليل للنفي كان مفعولا له من حيث انه باعث على الترك
كانك قلت تركت ضربه خوفا قوله مما يجتمع فيه لا حاجه الى هذا لانه شرط لتقدير
اللام لا لكونه مفعولا له بدليل انه يجوز ادخال اللام مع اجتماع ما ذكر كما يجوز في
غير صور الاجتماع يقال فعلت كذا للجبن فان قلت اجتماع ما ذكر من شرط انتصابه
قلنا لا نسلم وانما يكون شرطا ان لو لم يكن منصوبا بدون ما ذكر فان قلت لا يكون
منصوبا لفظا قلنا لا يقدح ذلك في كونه مفعولا له الا ترى انه لو كان مقصورا
لم يكن منصوبا لفظا مع انه يكون مفعولا له ولو جعل شرطا لتقدير اللام لكان اولى
ولقايل ان يقول لا نم اما ان يكون قوله مما يجتمع فيه من الحد اولا فان كان لم يكن جامعا
وان لم يكن لم يكن مانعا لدخول نحو اكرمت زيدا حيث اكرمني او اذ اكرمني
وكذا نحو ضربته اردت تاديبه على ما به الاستيناف قوله والاصل فيه اللام
لانها هي الموضوعه للتعليل ولانه لو لم يكن فيه هو الاصل لم يظهر عند وقوع الضمير
مقام المفعول له كما في المفعول به ولقايل ان يقول لو كان الاصل هو اللام لوجب
ان يعد من المحذاف على رايه لما يعدم بن قوله والناقيه ملحقه به وهي ان يكون متعدى
اليه بوساطه حرف جر قوله الا في نحو زرتك ان تكرمني لان حروف الجر يحذف
مع ان وان حذفا مطردا واللام منها فيكون جايز الحذف قوله وهو الزمان
الذي يوجد فيه الفعل يعني بالفعل مفهوم المصدر ولقايل ان يقول قوله يوجد فيه
الفعل مما يخرج نحو قولك ما ضربت يوم الجمعه ونحو قولك اضرب يوم الجمعه فكان
الوجه ان يقال وهو اسم الزمان الذي يتعلق به الفعل بمعنى في ابتداء وانما

به

وانها

قلت ابدا احترازا عن نحو قولك يوم الجمعة خرجت فيه فان يوم الجمعة قد تعلق
به الفعل بوساطة قولك فيه وانما كان ذلك هو الوجه لان الكلام في بيان
ما ينتصب والذي ينتصب هو الاسم دون الزمان **قوله** مبهما الزمان
ينقسم الى مبهم وموقت وكل منهما الى نكرة ومعرفة فيكون اربعة اقسام بالضرورة
وقد مثل لكل واحد بمثال وقوله وهو الزمان الذي يوجد فيه الفعل
يشمل صور اظهار في من نحو خرجت في يومي هذا وصور التقدير وقوله او
المكان لكن منهما يفيد ان المراد ما كان بتقدير في وح لا يكون الحد شاملا
لان المفعول فيه سواء كان في مقدرا او صريحا كما في المفعول له ولو قال
بعد بيان المفعول فيه وشرط نصبه تقدير في ان يكون ظرف زمان او ظرف
مكان مبهم لكان اولى وانما نصب الفعل ظروف الزمان كلها بتقدير في لان
للفعل دلالة على الزمان فصح ان يعمل فيه مطلقا كما كان يعمل في المفعول المطلق
مطلقا واما المكان فلما لم يكن له دلالة عليه لم يعمل بتقدير في الا في المبهم
منه تشبيها له بالزمان من حيث التبدل **قوله** جلست مكانا تمثيله هذا
لمبهم المكان غير ظاهر الصحة لانه ان اريد بالمكان المبهم ما كان نكرة شايعة في
امثلها وجب ان يقال جلست مسجدا وان لا يصح جلست مكان فلان وان اريد
بالمبهم ما كان من الجهات لم يستقم وهو ظ وان اريد بالمبهم ما له اسم باعتبار
الى شيء غير داخل في مسماه فكذلك بل انما عومل لفظ مكان معاملة المبهم لكثرته
لا لكونه من قبيل المكان المبهم **قوله** واصل الباب في الا ان يتعلق الفعل بالظرف
بمعنى في فيكون هو الاصل ولانه لو لم يكن هو الاصل لما ثبت فيما اذا وقع
الضمير موقعه كما لا يكون حرف الجر اذا وقع الضمير موقع المفعول به في نحو
ضربته **ولقايل ان يقول** لو كان هو الاصل لوجب ان يكون حروف الجر اذا اوقع
بعلة ابن الحاجب بنا على راي المصنف كما ذكر في المفعول له **قوله** لرد
الضمير الشيء الى اصله ليس على اطلاقه لانه قد يخرجه عن اصله كما في نحو قولك
قلت وبعت وكذا اذا اتصل بالى وعلى ولدى حيث يقلب الالف هناك ياء مع
تعذر رد الشيء الى اصله مع الضمير كالمفعول له والمفعول فيه اذا كانا ضميرين

مفعول فيه م امد

لضعف

لضعف امر الاشعار بالعلية والظرفية وكذا في انك تكلمو بها وكما في اللام الجارة فانها
تكسر مع الظ والاصل الفتح فاذا آل الامر الى الضمير عاد الى الاصل **قوله** اللهم الا
اذا اجري مجرى المفعول به كقوله ويوم شهدناه سليما **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان
المفعول فيه اجري مجرى المفعول به بل المعنى على حاله وترك الاصل على خلاف القياس
ولو اجري مجرى المفعول به لم يكن لاراد سليما وجه **والجواب** المنع ولو قال لو اجري
مجرى المفعول به في ترك في لكان اظ **قوله** اذا اردت نحو احسنه يعني هذه
الاسماء اللازمة الظرفية عند استعمالها لهذه المعاني بحكم الاستقرار **قوله** ونحو عند
انما فصل لانها ظروف مكانية بخلاف ما سبق والشيخ لم يعتد بدخول من في عند
ووقوع سوى وسواء غير ظرف لندرته فاطلق القول في الجميع بلزوم الظرفية وان
كان للكوفية خلاف في لزوم ظرفية سوى وسواء **قوله** عند دلالة الحال ولو
قال عند دلالة القرينة لكان اولى ويمكن ان يقال المراد بدلالة الحال حال المقام
وهو ان يكون المقام بحيث يكون الفعل معلوما بما اقترن به من لفظ او غيره **قوله**
وهو ما يعدى الفعل فاعله اليه المراد بالفعل مفهوم المصدر ليلا يرد اسماء الافعال
والمفعولين وغيرها ذلك **ولقايل ان يقول** اما ان يراد تعديه اليه اقتضاؤه له من
حيث ان تعقل الفعل المتعدي من حيث انه متعد يتوقف عليه او يراد ان اقتضاءه للفا
اسبق فان اريد الاول لزم ان يكون المفعول في نحو خرجت من الدار ودخلت في الدار
مفعولا به وان اريد الثاني مع لان المتعدي ما يقتضي كل واحد من الفاعل والمفعول
به بتوسط امر نسبي وهو الاسناد والتعدي وكل منهما كالجزء الذي للفعل المتعدي
ويمكن ان يجاب عنه **قوله** واما غير متغايرين وهو ان يكون الثاني عبارة عن
الاول وصادقا عليه **قوله** وظننت بمعناهما لا بمعنى اتهمت لانه لفظ مشترك
وهو باحد المعنيين من هذا الباب دون الاخر فلذلك قيده بقوله بمعناهما وكذلك
قوله اذا كن اي رايت ووجدت لان لهما معاني اخر ليست هي بالنظر في تلك المعاني
من الباب **قوله** ورفع المفعولين هنا اي ورفعهما في باب علمت دون باب
اعطيت جايز اذا توسط الفعل او تاخر وذلك انه لما كانا مظنة للتجرد عن العوامل
الداخلة عليهما لا استقلالهما بدون العوامل الداخلة على المبتدا او الخبر اجري مجرى

وعاما م امد
وقد م امد
الزاز م امد
سيه وهو
على
وزعمت م امد

المجرد لغرض التوسع في الاستعمال وهذا نحو قوله تعالى فاصدق واكن بنصب الاول
وجزم الثاني ونحو قولك ما زيد قايما بل قاعدا بالرفع لان الاول مظنة الرفع هذا اذا
كان الفعل متوسطا او متاخرا اما اذا تقدم فلا لان التقدم ايه الاهتمام بشانه
فلم يناسب ان يجعل عند التقدم كانه غير موجود **قوله** او الاستفهام اما لم
يقل همزة الاستفهام او حروف الاستفهام ليعم ما فيه معنى الاستفهام بدون الحرف
وما فيه غير همزة الاستفهام ولم يعتد بقول من خص ذلك في الاستفهام المقرون
بام المعادلة ولذلك لم يمثل بنحو علمت ازيد عندك ام عمرو بل بقوله علمت ازيد اخوك
والحق هذا ولو قيل بقصد بالاستفهام في مثل قولك علمت ازيد اخوك الى التقرير تارة
والى الانكار اخرى بحسب المقام لم يبعد وانما وجب ترك الاعمال لفظا من حق
لام الابتدا والنفي والاستفهام لما ان لها صدر الكلام **قوله** ويلزم ذكر
المفعولين لفظا او تقديرا فان قصد الى احد المفعولين مع قطع النظر عن الاخر لم يجز
لان مبنى الفايدة عليهما فلا يصح ان يحمل على لزوم ذكرهما لفظا لورود التقدير كقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فمن قراءة بالياء حيث ترك
المفعول الاول لفظا ولان ترك المبتدا او الخبر لفظا سايغ عند قيام القرينة فلكون
ترك احد المفعولين هنا كذلك **قوله** او تركهما معا بان يكون القصد الى نفس
الفعل اجرا له مجرى اللازم وقيل بامتناع ذلك وهو ان يكون القصد الى نفس الفعل
في هذا الباب لعدم الفايدة اذ كل احد لا يخلو عن علم او ظن اما تركهما لفظا لا
تقديرا عند قيام القرينة من غير ان يكون القصد الى نفس الفعل فجايز اجماعا **قوله**
من رتبة واحدة انما قال ذلك احترازا عن مثل قولك تحدثني محافظا لنفسك حيث
يصح وان كان هناك جمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد لانهما لم يتحدا رتبة والمراد
باتحادهما رتبة ان يتحدا خطابا او حكاية او غيبة وقد ورد الجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد في عدمت وفقدت على خلاف القياس وقيل حملا لهما على ما هو
نقيضهما وهو وجدت **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان جواز الجمع في
وجدت باعتبار المعنى الذي نقيضهما فيه وذلك هو معنى المصادفة لا معنى العلم
وجواز الجمع بالنظر الى المعنى الثاني لا بالنظر الى المعنى الاول وجواز الجمع عطف على

ذكر المفعول ولا يلزم من لزوم الجواز لزوم الجمع **قوله** وما ينخرط في هذا السلك
من الافعال المشتقة من الاراة المبنية للمفعول وانما اجريت مجرى ظننت لان
الاراة سبب الظن ومبداه في الجملة او لانها من الرؤية التي بمعنى العلم فاستعملت
في معنى الظن لما بينهما من التجانس **قوله** وكذا ارى اي يجري الى اخره في جميع احوال
من ضمير يدخل **قوله** وبنو سليم الى اخره يعني ان جميع الافعال الراجعة الى
القول بالاشتقاق ماضيه ومستقبله اجريت مجرى ظننت في نصب الجزئين
وانما اختص ذلك بحال الاستفهام لان الجملة جاء استعمالها في الاستفهام من غير
قصد للحكاية فكانت بعدها بمنزلة الجملة الواقعة بعد ظننت فانتصب الجزان
كما في باب ظننت وان كانت الجملة متعلق الفعل باعتبار النسبة لا باعتبار الجزئين
ويمكن ان يقال هذه وقعت موقع المصدر كانه قيل القول هذا القول فلما
وقعت موقعه عوملت معاملته في النصب ولم يكن احد الجزئين اولى بالاعراب
من الاخر فانتصبا معا كما في قولك بينت الحساب بابا بابا فان معنى الحالية انما
تقوم بالمجموع لا بكل واحد مع انه قد انتصب كل واحد اذ لا اولوية لاحد بقبول
الاعراب وهكذا الكلام في الافعال الخمسة حيث حملت على اعلمت لمكان المناسبة
او وقعت الجملة بعدها موقع المصدر فعوملت معاملته فانتصب الجزان على ما
مر نحو انباته زيدا عالما وما يقال من ان الجملة بعدها نوع من المصدر بل هي متعلق
المصدر لا نوع من المصدر هذا وكان من حق المفعولين في باب ظننت ان يكونا في
الرفع ويكون الجملة منصوبة المحل لان الجملة باعتبار النسبة متعلق الفعل لا كل
واحد من الجزئين الا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا كان المظنون هو
ثبوت الانطلاق لزيد لكن هذا الاعتبار قد ترك في الاستعمال في باب علمت وكذا
في ان زيدا منطلق ونصب الجزء اذ كل واحد من هذه الافعال يقتضي الجزئين بوساطة
اقتضايه للانتساب اذ لا يتصور الانتساب بدونهما ولما اقتضاهما بذلك الاعتبار
عمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضا **فان قلت** لا نسلم ان نصب الافعال الخمسة
للجزئين بحكم الاجرا والحمل **قلنا** لان الشايع من الاستعمالين ان يقال اخبره بكذا
وكذا البواقي فكان هذا هو الاصل دون الاستعمال الاخر قضاء من حق المناسبة

قوله سواء لم يلزم اضماره وانما تعرض لهذا القسم اولاً لان الاصل عدم
اللزوم قوله كاليوم رجلا اى لم ار رجلا كرجل رأيته اليوم فحذف المجرور مع
صفته واقيم الظرف مقامه وقدم على المفعول فصار على ما ترى والقرينة هو
الاستعمال الشائع فى هذا المعنى وكاليوم بالجر والاول افصح محكيا وانما صح
هذا ان لو كان واقعا لان الحكاية تستدعى سابقة الاستعمال قوله او لزوم
المنصوب بالّا لازم اضماره فيما ان سماعى وقياسى والشيخ قدم السماعى والوجه
تقديم القياسى وذكر فى اثناء الامثلة راسك والحائط وهو من القياسى
الذى هو باب التحذير وكان الشيخ لم يعده من باب التحذير بناء على قول من قال
ان التحذير ضمير متصل منصوب نحو اياك مقدرا تحذيرا مما بعده او الاسم مكرر
محذر منه لانه الشائع الكثير واثبات الضابطة الكلية انما يكون على ذلك
لان مبنى القوانين الكلية فى نوعنا هذا على الاستعمال الشائع قوله او عا
عاذرك لمن لا يراده وجه لان ما هو الواقع فى كلامهم منصوبا بالّا لازم اضماره هو
قولهم عذيرك غير مقرون بقوله او عاذرك فذهب سيبويه الى ان المعنى احضر
عذرك على ان العذير بمعنى المصدر وقال بعضهم المعنى احضر عاذرك بناء ان
المصدر على زنة فعيل لا بمعنى المصدر غير فى كلامهم فقول المصنف عذيرك او
عاذرك لمن لا معنى وكان الوجه ان يقتصر على عذيرك فى الايراد قوله وفى باب
التحذير اى وقولهم فى باب التحذير وانما فصل لانه باب آخر من القسم القياسى
ولم يتعرض لبيانه واستغنى بقوله وما شاكل ذلك لان فيه اشارة الى تميزه
وقيل انما لزم حذف الفعل لمخافة وقوع المحذور منه قوله وفى باب الاختصاص
وهو الاسم الذى عدل به عن الاعراب الظاهر الى النصب ايذانا بان القصد الى الاختصاص
قوله وسقيا ولقائل ان يقول لا نسلم انه من باب الاختصاص ولم لا يجوز
ان يكون التقدير ونسوة سقيا على ان يكون عطفا على محل المجرور ولان كونه مقرونا
بحرف العطف يأبى ذلك لانه لو حمل على الاختصاص كان فعله الناصب مفردا نائبه
من غير ان يكون هناك جامع ولذلك لم يجئ فى كلامهم نحو جاءنى زيد الفاضل والجواد
برفع الصفة الاول ونصب الثانية قوله ونحو قولهم فيما يضمر بشريطة ان يفسر

اذا اضمر عامل المفعول به يشترط ان يفسر وجب اضماره لان مبنى الكلام على
قصد الاضمار والتفسير فلو اظهر خرج الكلام عن المعنى المقصود وانما يصار الى
ذلك لقصد المبالغة لان فى ابهام الشئ اولا وتفسيره ثانيا من المبالغة ما لا يخفى
لانه يتمكن فى الذهن فضل تمكن بخلاف ما اذا اُلقى اليك مبينا من غير سابقة
الابهام اذ ليس فيه تشويق ولا تحريك من همة السامع الى طلبه ولو قال وفيما
يضمرها قال وفى باب التحذير وفى باب الاختصاص لكان اولى وكانه قصد بذلك
التحقيق الفصل بين هذا الباب وبين ما سبق لمكان التفصيل فيه وذلك ان النصب
قد يكون راجحا وقد يكون مرجوحا وقد يكون واجبا فلذلك عاد الى الاعادة قولهم ونحو
قولهم قوله انما بلفظه ومعناه لا يصح ان يقتصر على ان يفسر بمجرد لفظه لان
المرجع فى التفسير الى المعنى دون اللفظ قوله او بلازم معناه بان يكون المذكور
يدل على ذلك المقدر من حيث المعنى دلالة ظاهرة بان يكون بينهما ملازمة بينة
وهو ان يكون المذكور بحيث ينتقل الذهن منه الى المقدر والا لم يكن مفسرا هذا ولو
قال بشريطة ان يفسر من غير ان يقال بلفظه ومعناه او بلازم معناه لكان اط
لانه يلزم على ما ذكره اعادة ان يكون العامل الذى هو اهنت مفسرا بلازم معناه
فى قولك زيدا ضربت غلامه وليس الامر كذلك ق وعلى ذا فقس اى وعلى هذا
القياس فقس قوله فمن ترك المختار اشارة منه الى ان الرفع هو المختار
حينئذٍ م اهـ فى هذه الامثلة بناء على ما ذكر من عدم الاحتياج الى الاضمار والتفسير ولقائل ان يقول
دعوى ذلك مطلقا ممنوعة لجواز ان يكون النصب هناك راجحا ومرجوحا
وواجبا وممتنعا بحسب المقام فانى يصح دعوى اختياره مطلقا فان قلت دعوى
اختياره بالنظر الى اصل المعنى قلنا انما يصح ذلك ان لو كان اصل المعنى متحدا
فى الصورتين وهو ممنوع قوله او لا رجلا كلمة اشارة منه الى صحة وقوع لا هنا
بدون الماضى مكررا فى التقدير ووقوع لا مع الماضى المكرر شائع ولقائل ان يقول
انما يجوز وقوعها مع الماضى المكرر اذا لم يكن الثانى عين الاول نحو لا ضرب ولا اهان
اما اذا كان على نحو لا ضرب ضرب فصحة وقوعها هناك ممنوعة اذ ليس مثل
ذلك فى كلامهم قوله وان شئت اما زيدا فاضربه ابدا منه ان الحكم وهو اختيار

النصب مع وجود اما على حاله واما ان كانت من قرائن الرفع لكون الطلب قرينة راجحة عليها هذا ان لفظ الفعل لا يلي ولا اتصال اما حرج فريدا لانه لو وليه فاما ان يكون ذلك الفعل مع الفا او لا فان كان الاول لم يجز انه لا يجمع بين حرفي الشرط والجزا وان كان الثاني فكذلك لانه حينئذ يلزم ان يكون الفا في فاعله وهو ممتنع فالمالزم ذلك في الجملة رفض ان يليه الفعل مطلقا ويحتمل في قولك اما زيدا فاضربه يكون الفعل مقدرا مع اما لانه لم يبق التقدير والتصريح **قوله** او فلا تضربه تنبيه ان النهي بمنزلة الامر **قوله** او زيدا امر الله عليه العيش ايذان ان الدعا بمنزلة الامر **قوله** واما زيدا فجدعا له تنبيه ان الحكم بحاله مع اما التي هي من قرائن الرفع **قوله** او نحو اللهم زيدا فارحمه اما فصل لكون قرينة النصب قد تقوى بوجود العاطف لانه مما يستدعي المعطوف عليه على ما اشار اليه ذلك في اخر ما ذكر من المناسبات ولو بني الفصل على ان هذا المثال مما يحتمل ان لا يكون من الباب نا على مذهب الكوفيين بان يكون التقدير يا الله ام زيدا فاخبر فارحمه لكان وجها **على ان لقايل ان يقول** على قوله مع رعاية حق العاطف لا نسلم ان ذلك مما يرجح جانب النصب وانما يكون كذلك لو كان مما يستدعي ان يكون المعطوف عليه مقدرا مقدما وهو ممنوع لجواز ان يكون تقديرا لكلام اللهم زيدا ارحمه فارحمه مع ان حق العاطف مرعي **قوله** فمن يعمل بالمختار اشارة منه الى ان النصب هو المختار في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلقصد التناسب لكون الجملة الثانية غير منقطعة عن كونها مناسبة للاولى في كونها فعلية اذ ليس هناك ما يوجب الانقطاع بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا واما عمرو فقد اكرمته واذا عمرو يكرمه فان اما واذا للمفاجاة يوجبان ان يكون منقطعة عن ان يكون مناسبة للاولى مع كونها فعلية اما اذا فان وقوع الفعلية بعدها ضعيف جدا واما اما فلان فيها اظهر من ان يخفى **ولقايل ان يقول** غاية ما في الباب ان اما مما لا يليه الفعل لكن لا يلزم منه ان يكون الواقع بعدها اسمية او يكون جزء الواقع بعدها اسمية هو الاول على ان في ذلك ما ذكرنا من المنع وهو ان قصد التناسب انما يكون مرجحا لجانب النصب ان لو كان المعنى متحدا في

هذا اذا كان اما مع غير الطلب ه

فيرجح النصب هنا لان الطلب لا يقع خبرا ه

سابقة م

سمح العطف

سمح في كونها

الصورتين وهو ممنوع واذا لم يتحد فالحاكم على النصب بكونه مختارا على الاطلاق ليس كما ينبغي على ما قلنا **قوله** بحدا او عدم تحدد وهذا دليل على ما مر من ان دعوى اختيار الرفع والنصب هنا مطلقا غير مسلم لمكان التفاوت بين مفهومي الجملتين فاذن لا يبعد ان يكون احدهما هو الوجه تارة بحسب المقام والاخر اخرى كذلك على ان دعوى التفاوت مطلقا غير مسلم فان زيد ضرب وضرب زيد لا سيما وبان في ذلك **قوله** لكون دخولها في الفعل اوقع اما الاستفهام والنفي فلان المرجع فيها الى ما ليس له تقرر وتحقق في نفس الامر لا الى ما له ثبوت وتمكن فلذلك كان دخولها على الافعال اولى لانه لا تقرر لها بخلاف الذوات **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو لم يكن المرجع فيهما الى النسبة الاسنادية وهو ممنوع الا ترى انك اذا قلت ازيد علام يلتبس السوال راجعا الى نفس الغلام ولا الى نفس زيد بل الى ما قلنا فاذا كان القصد الى السوال عن الاسناد الواقع في الاسمية متعينا واذا كان القصد الى السوال عنه في الفعلية كان دخوله في الفعلية متعينا وكذا الكلام في النفي فلا معنى لدعوى اختيار النصب بعدهما وانما كان اذا وحيث من قراين النصب لما فيهما من مشابهة من معنى الشرط **قوله** لا يصح الجملة بعده وهو النهي بالابتدا لان الجملة الانشائية بمعزل عن ان يكون خبرا لمكان المنافاة بين الانشاء والخبر **ولقايل ان يقول** سلمنا ان الجملة الانشائية لا يكون خبرا لغويا اي محتملا للصدق والكذب لكن لا نسلم انها لا يصح ان يقع خبرا اصطلاحيا فان مبنى الخبر اللغوي على احتمال الصدق والكذب ومبنى الخبر الاصطلاحي على كون المسند مسندا الى ما تقدم مجردا عن العوامل فاين احدهما عن الاخر الا ترى انك تقول ابن خبري ابن زيد من غير تاويل وان ذهبت الى ذلك ركبت شططا مع انه بمعزل عن كونه خبرا لغويا واذا تقرر ذلك فنقول لم لا يجوز ان يجعل نحو اضرب امرا خبرا اصطلاحيا من غير تاويل كما ان ابن يقع لذلك وان كان كل واحد من الخبر اللغوي بمعزل **قوله** مع رعاية حق العاطف فقدر الكلام في ذلك **قوله** عن غير الافعال يعني انها بمعنى الافعال لفظا او تقديرا نظرا الى معانيها حيث لا تتصور الا في الافعال فلذلك امتنعت عن غيرها **ولقايل ان**

[illegible]

يقول معاني حروف الشرط على تعلق الحكم باسناد الفعل ايجابا او سلبا نحو ان ضرب
زيدا وان لم يضرب زيد كان كذا لكن ذلك لا يقتضي ان يكون الفعل مما يليها الا ترى
انك اذا اولت ان زيد ضرب كان المعنى مستقيما ايضا من غير تقدير الفعل وان ذهبت
في ذلك الى الاستعمال كان يرد لورود نحو وان احد من المشركين استجارك **فان قلت**
الفعل مقدر **قلنا** التقدير خلاف الاصل فلا يصار اليه من غير ضرورة وهذا الكلام
في حروف التحضيض **قوله** وهي بيان وقوع كيفية الفعل كان الوجه ان يقال هي
ما بين كيفية وقوع الفعل لانه في الكلام سائر المنصوبات والمنصوب هو ما يبين لا
البيان نفسه **ولقائل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كانت الكيفية للوقوع وقولك
جاء زيد ضاربا وقوع غاية ما في الباب ان وقوع الفعل منه كان مع تلك
الكيفية وذلك ان الضاربية ليست من كيفيات وقوع الفعل وانما اختار هذا
الحد لحكمهم على قولك والجيش قادم بانه حال على معنى مقارنا لقدوم الجيش والمقارنة
كيفية وقوع الفعل لا كيفية الفعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه ايجابا او سلبا ليلا
يرد نحو ما زيد ضاربا **ويمكن ان يقال** ان السلب رفع لذلك الايجاب فلا
يكون واردا او يرد نحو ضربت ضربا شديدا او ضرب ضرب شديد فانه وصف
مع انه مبين لكيفية وقوع الفعل ويظهر من هذا ان قوله ويظهر من هذا الى اخره
ليس يبطل الصحة لورود ما ذكرنا **قوله** اذ معناه مقارنا يعني لما كان حالا الا بالضرورة
لكونه لكيفية وقوع الفعل **قوله** اذ احق التقديرات يجيء عطوفا يعني احق التقديرات
التي هي تقدير حصل وتقدير احقه وتقدير يجيء هو تقدير يجيء اما من الاول فلان
قولك زيد ابوك لا يفيد انه حين حصل كان عطوفا واما من الثاني فظ من حيث
المعنى **ولقائل ان يقول** لا نخ اما ان يراد بالتقديرات المتصورة فيه او التقديرات
الحاصلة فيه فان اريد الاول فلا نسلم انه احق من جميع ما يمكن ان يتصور وان
اريد الثاني فانه انما يصح ان لو كان ثمه تقدير غير واحد ولان كونه حالا انما يكون لكونه
مبينا لكيفية وقوع الفعل بناء على حده لا لكون احق التقديرات ذلك فكان الوجه
ان يقال اذ التقدير يجيء عطوفا وهو احق التقديرات **قوله** ويتك وبيتنا **ولقائل
ان يقول** كان المعنى على هذا التقدير ويظهر والمعنى على ما ترى وانما لم

الحال

كيفية م امد

يعني ان ما عرفنا لما كان حال المعرفة
الحال وان غير العامل الاحتياج الى التغيير
الموصوف ولهذا يلزم ان يكون حالا من ذي
الحال م امد

التقديرات م امد

يحمل المنصوب في نحو زيد ابوك عطوفا على انه خبر كان الناقصة لانه مع كثرته في
الاستعمال لم يات الا نكرة ولو كان خبرا لوقع معرفة في الجملة **قوله** الا اذا كان
موصوفا كان الوجه ان يقال او واقعا في سياق النفي او الاستفهام وكان الشيخ
لما راى ذلك هو الشايع الكثير خصه بالذكر **قوله** عند الاكثر الجملة الاسمية اذا
وقعت حالا فالاكثر على انه يجب الواو وقال بعضهم بل اللازم اما الواو او الضمير
وجه قول الاكثر هو ان وقوع الاسمية بالواو هو الشايع الكثير دون الضمير
وحدها فيكون كونها بالواو هو الاصل وذلك ان مبنى الضوابط التي يرجع اليها
في معرفة الاحكام الحرسية في نوعنا هذا على الاستقراء فكل ما كثر وشاع في كلامهم جعل
اصلا والشايع الكثير هو وقوعها بالواو لا بالضمير وحدها فيكون ذلك هو الاصل
ومدار قول الاخرين على ذلك ايضا اذ لا يبعد ان يحصل للبعض بالاستقراء من
الصور ما يعدهم الظن بقياسه وهذا الكلام اذا وقعت الجملة الفعلية
حالا والفعل ماض مثبت حيث يجوز ان يكون بالواو وبدون الواو وعند البعض وعند
اخرين الوجه ان يكون بدون الواو ويذكر العلل في علم المعاني اذا افضت النوبة
الى هذا الباب والكلام فيه **قوله** على نحو امر المفعول به يعني يضمر عامل الحال
جوازا كقولك راشدا للمرتحل ولزوما قياسا كما في الحال المؤكدة وغيره سماعا كما في
قولهم احده بدرهم فصاعدا كما كان الامر في عامل المفعول به كذلك **قوله** وهو
رفع الابهام كان الوجه ان يقال هو ما يرفع الابهام لان الرفع ليس من المنصوبات
ويخرج من الحد نحو علام عشرين رجلا فانه تمييز مع انه لا يرفع الابهام في الاسنا
ولا في احد طرفيه بل في المضاف اليه اللهم الا اذا اريد باحد طرفيه ما هو اعم
من المسند اليه ومن المسند ومما يتعلق بهما ويدخل في احدهما ليس من
المحدود كصفة المبهم نحو هذا الرجل حاضر فان صفة المبهم مما يرفع الابهام في
احد طرفيه **قوله** نحو طاب زيد نفسا الطاهر الابهام ليس في الاسناد وانما
الابهام في جهة الاسناد حيث لا يعلم ان نسبة الطيب الى زيد من اي جهة امن
جهة ذاته او من جهة اخرى فاذا اتى بالتمييز ظهر تلك الجهة وعلم ان نسبة الطيب
الى زيد من تلك الجهة **قوله** والغالب غلبة الافراد لكن جمعه عند سهل الطلق

ب
نسخه

وحده

نسخه
ان يكون بالواو

د

القول ولىس فى منع لانه فى بعض الصور بعين الافراد وبعضها بعين الجمعية وقوله لكن جمعه
غير مستحسن على الاطلاق غير مناسب لان جمعه فى بعض الصور ممتنع فضلا من ان يكون
مستحسنا وكان الواجب عليه اذن تفصيل القول هناك **قوله** ومن شانه
عندنا لزوم التنكير ولهذا يحكمون على المنصوب فى نحو زيد حسن الوجه بانه ليس
بتمييز بل مشبه بالتمييز وملحق بالمفعول بواسطة الحاقه بالتمييز والكوفيون على انه
تمييز ولما كان مباحث التمييز غير مختصة بهذا الكتاب اثرنا الاختصار واعرضنا
عن الاطناب ومن اراد ذلك فليراجع الى ما شرح الكافية **قوله** واعلم انه
ليس لهذه المنصوبات وضع وترتيب معين يلزم رعايته الا المفعولين فى علمت
واعطيت اذا كانا ضميرين متصلين فانه يجب تقديم الاعرف على غيره **قوله** فيهما
متى كانا الفاء لتعليل الحكم المستفاد من الاستثناء والفاء فى قوله فلكونهما جواب
الشرط اى متى كانا ضميرين فاذا اتفقا فى حال اتصالهما يجب تقديم الاعرف لكونهما
ضميرين والا لزم تاخير الاقوى منهما فى حال الاتصال الذى هو الكثير الشايع فلزم
الخروج عن المناسبة بتاخير الاقوى وتقديم الاضعف بخلاف ما اذا كان احد
منفصلا فانه لا يلزم ما ذكرنا من ترك المناسبة لان المنفصل بمنزلة الظاهر
فكانه ليس هنا ضميران اولانه اذا كان احد متصلا والاخر منفصلا لزم تاخير
المنفصل بحكم الضرورة **قوله** وضمير الشان لا يجوز تاخيره فى نحو علمته زيد
منطلق لان مبنى الكلام على الابهام اولا والتفسير ثانيا وبتاخيره يبطل الغرض
ولان الاتصال هو الاصل وبتاخيره يلزم ترك الاصل والانفصال اليه من غير ضرورة
وانما خص باب علمت بالذكر لان ضمير الشان المنصوب لا يتصل بغيره لاستلزامه
ان يعقبه جملة مثبتة وذلك لا يتصور فى غيره **قوله** وتقديم هذه الانواع
الستة من المنصوبات التى عدها على الفاعل جائز ولم يعد غيرها من المنصوبات
كالمستثنى والمنادى لانه فى تعداد منصوبات الفعل وناصب المستثنى والمنادى
هو الحرف عنده **ولقايل ان يقول** كان الوجه تاخير هذا الحكم عن الانواع الثمانية
بان يقال بعد تعدادها وتقديم هذه الانواع الثمانية الى اخره **ويمكن ان يقال**
انما قدم هذا الحكم لان فى مرفوع الافعال الناقصة خلافا فى انه فاعل او ملحق به
انتهى

لا يجوز ضمير الشان بان المنصو

ولذلك لم ينظم الجميع فى سلك واحد واما المجرور فلما لم يكن بمنزلة غيره من
المنصوبات فى ظهور النصب فى لفظه اخره الى اخر فى الذكر **قوله** الا فى نحو ما
ضرب الا هو يشمل قولهم انما ضرب هو وانما يضرب هو لانه نحو ذلك **قوله** والا فلا اى م اهد
وان لم يكن الفاعل ظ ولا منفصلا لم يجب تقديم شى منها عليه وصح لكونه
اذ ذاك ضميرا متصلا فيمتنع تقديم شى منها عليه وصح والا لم يكن متصلا **قوله**
لكونه عندنا فاعلا لما كان فاعلا من حيث المعنى فى الجملة نحو طاب زيد نفسا
مغو اعن تقديمه مطلقا اجرا للباب على وتيره واحده فلا يرد نحو وفجرنا الارض
عيونا وامتلا الاناء ماء **قوله** والا المفعول به لا يتصرف فى الجملة التعجبية
تقديما ولا تاخيرا لانها بمنزلة المثل اولانها استعملت للتعجب على وضع معين فلا
تغير اولان صيغتها للاستفهام فى الاصل فلم يجوزوا التقديم قضاء من حق الصاحب
الاصل **قوله** وشابهها المنصوب فى باب علمت كان وانما اخر هذا فى الذكر بناء
على تاخير هذا الباب لبعضا من هذه الافعال **قوله** نحو كان زيد منطلقا بان
المثال وكان المناسب ان يقال كان زيد منطلقا فى الناقصة لان كان لفظ
مشترك فكان المناسب تعينها بالقرينة ليصح التمثيل بها بيانا للباب كان الذكر
سبق الكلام له وان هذا المنصوب غير هذا نوع الحال من ان الحال لزيادة فايدة
وهذا لنقص الفايدة **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا الالزام الكوفى ان لو
سلم ان الحال مطلقا لزيادة فايدة لكنه ممن يرى ان المنصوب فى باب كان حال
مع انها لنقص الفايدة **قوله** وبابه كان باب كان عبارة فى عرفهم عن جميع
هذه الافعال الناقصة التى هى كان الى اخرها **قوله** وهذا انما فصل لانها
افعال لم تنتظم فى سلك الناقصة اجرا **قوله** ولذا وقعد انما فصل لانه لم
يعم وقوعهما ناقصتين **قوله** ومن هذا يظهر ان مرفوعها يعنى انها لما كانت لا تفيد
بدون المنصوب نزلت هذه الافعال منزلة الحروف المشبهة
بالحروف بالافعال فى انها تدخل على الجملة لتربية الفايدة وكما كان المرفوع ثمه ملحقا
وجب ان يكون هنا كذلك وهذا مذهب كثير من النحويين وهو انه ملحق بالفاعل
ولقايل ان يقول كان يجب عليه ان يخرجه عن تعريف الفاعل **قوله** وما كان

نحمه يعمله

من جنسه يعني بما لا تتم بالمرفوع كلاما كافعال المقاربه والظ عندى ان لا
يعد من الملحقات لان اصاله الفاعل في باب الرفع باعتبار كون الفعل مسندا
اليه وانما يصح ما ذكر ان لو كان ذلك باعتبار كون ذلك الفعل عبرنا قص هو
ع **قوله** وفي نحو لك ما كان احسن زيدا **ولقائل ان يقول** لا نسلم انها
زائده ولم لا يجوز ان يكون في قولك هذا للدلاله على المضي واسمها ضمير عايد
الى ما والفعل مع مرفوعه ومنصوبه خبرها **فان قلت** انما يرد هذا ان لو
كان القصد الى الدلاله على المضي **قلنا** هذا المنع انما يرد ان لو جاز الاتيان
بها من غير قصد الى الدلاله على المضي وهو ح لان وقوعها في الجمله التعجبيه نسخه المعنى
انما كان للدلاله على المضي وزيادتها من غير قصد الى ذلك المعنى لا يجوز لان
الاصل عدم الزياده **قوله** نحو نصب الخبر بمعزل انما لم يقل وليست
من الباب لان لقائل ان يقول ح لا نسلم ان الزائده ليست من الباب
لجواز ان يكون هي الناقصه زيدت هنا فقال ذلك احترازا عن هذا المنع
قوله واما التي فيها ضمير الشان لما كانت هذه تختص باحكام لا يشاركها نسخه احكام
فيها بقيه اقسام الناقصه عدت قسما على حده وان كانت هي الناقصه
منها ان اسمها لا يكون الا ضميرا ومنها انه لا يكون الا الحديث ومنها انه لا يكون
الا مبهما ومنها انه لا يكون خبرها الا جمله ومنها انه لا يكون فيها ضمير
يعود الى الاسم فلما كان كذلك عدوها قسما على حده وان كانت في التحقيق
هي الناقصه **قوله** والتي بمعنى صار زيدا الى الغنى **ولقائل ان يقول** ما رفع
الاسم ونصب الخبر نحو صار زيد غنيا تدخل على الجمله لتزيد الفائده وهو
الدلاله على ان اتصاف الاسم بالخبر كان مسبوقا بالعدم فيكون من الباب نسخه يعتبرن
واما التي يعتبرن بالى نحو صار زيد الى مكان كذا او الى عمرو فلا نسلم انها من
الباب والا لكان نحو قولك انتهى زيد الى عمرو ووصل الى الغنى ايضا من الباب نسخه مفعولا
وكذا كل فعل كان متعديا بالقياس الى العبد من نحو اسفل زيد فانه لا بد له من
المسفل اليه وليس يعد ذلك من الباب اجماعا فكذلك يجب ان لا يعد صار زيد
الى عمرو من الباب بالقياس **قوله** لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه اي في

زمانه الذي صح لذلك الوصف الذي هو الخبر ويحتمل ان يراد بالفعل نفس هذه
الافعال وباستمراره استمراره باعتبار السلب ويحتمل ان يراد بنفس بالفعل نسخه
الخبر والاول اظ لان الخبر قد لا يكون فعلا بان يكون اسما جامدا **قوله**
وما دام يوصف للفعل **فان قلت** ان اريد به الفعل الاصطلاحي لم يصح لانه
لا يوصف فيه للاصطلاحي وان اريد اللغوي لم يستقم لانك لا تقول بعدمه ما دام يطلبه
وليس هناك مفهوم الفعل اللغوي على انك اذا قلت لا اجلس ما دام زيد جالسا
لم يكن هناك يوصف للفعل **قلنا** يجوز ان يراد به الاصطلاحي ويوقيته
يوقيته باعتبار مفهومه او يراد مفهوم المصدر والمراد بتوقيته يوقيته اما
باعتبار السلب او باعتبار الايجاب **قوله** لورودها اي لورودها بمعنى
النفي ثم ايه في اخواتها ردها الى الايجاب لان النفي اذا دخل على النفي كان
ايجابا فامتنع ان يقال ما زال زيد الا عالما لان الاستثناء المفرغ لم يات
في الايجاب الا في الظروف الزمانيه **قوله** وفي الاستقبال ايضا قال
تعالى يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم
القيمه وهذه الايه ظاهره في انها تكون في الاستقبال ايضا **قوله** ومعنى اعرفه هذه الفايده
ما في يعني ومعنى الافعال التي يجب ولم يذكر بعد معنى صار **قوله** الا في
حركته يعني اذا كان الاسم ضميرا متصلا لم يكن بل لم يمكن تقديم الخبر على
الاسم وجاز سواء كان الخبر ظاهرا او ضميرا متصلا او منفصلا **قوله** وهو
المختار اي الانفصال لانه في الاصل خبر فاختير الانفصال نظرا الى حق
الاصاله واما تقديم اخبارها على الافعال فجائز ايضا اذا لم يكن مصدره
بما سوى ليس فان فيه خلافا فبعضهم قالوا بالجواز بدليل قوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم حيث تقدم معمول معموله فيكون تقدم معموله جائزا
بالطريق الاولى وقال بعضهم بالامتناع لانها للنفي ومن حق النفي ان لا يتقدمه
شيء وان ليس ان يرى ايضا جواز تقدم اخبار الافعال التي مصدره بما غير
المصدريه ولما لم يكن لهذه المباحث نوع اختصاص بهذا الكتاب جمعنا كما
ترى **قوله** وههنا افعال لما كانت افعال المقاربه من جنس الناقصه

من حيث انها لا تتم بالمرفوع لم يجعل منصوبها قسما ثامنا **فان قلت** الشيخ قد يقتصر في بعضها على المرفوع فيقال عسى ان يخرج زيد **قلنا** هذا الاقتصار على نحو اقتصار في قولك لطمت ان يقوم زيد حيث كان مشتملا على المسند والمسند اليه وهو المقصود ولو اورد اوشك مع عسى وكاد مع كرب لكان ادخل في المناسبة لان عسى واوشك لدنو الخبر رجاء وكاد لدنوه حصولا فكان ذكر مع ما هو لدنوه اخذا اولى **قوله** ويتصرف عسى بان يكون على نحو رمى يعني كما يقال رميت الى رمينا يقال عسيت الى عسينا وهو القياس وقد يقال عساك الى عساكن فيكون الضمير على صورة المتصل المنصوب وقد جعلوا امثال ذلك في لولاه انت حيث اوقعوا مكان المنفصل المرفوع صورة المتصل المجرور فقالوا لولاك الى اخره والظاهر عندي ان الضمير في عساك مرفوع على صورة المنصوب وذلك عسيت ان تخرج في ان المعنى واحد واذا كان كذلك وجب ان يكون الاعراب كذلك لان مدار الاعراب على المعنى وانما المخالفة في وقوع المنصوب موقع المرفوع وكذلك الكلام في لولاك اذ المعنى لولا انتم او كان الواقع بعدها ظاهرا او مضمرا او احدا والظاهر مرفوع اما بالفاعلية او بالابتداء فوجب ان يكون المضمر كذلك قضاء من حق المعنى ويكون الاتيان بالضمير المتصل مكان المنفصل المرفوع هو الخارج عن القياس **فان قلت** عسى مجاز بمعنى لعل في عساك فيكون منصوبا **قلنا** لا نسلم ولئن سلمنا ذلك لا يقدح فيما قلنا الشيء نحو ما احسن زيدا منقولا الى انشاء التعجب مع ان الاعراب الاصلي بحاله وقال سيبويه مع عسى منصوب ومع لولا مجرور وانما ذهب الى ذلك لئلا يلزم كثرة التغيير باعتبار الضمائر واذا التزم جعل التغيير في عسى ولعله لم يكن هناك الا تغيير واحد **قوله** وكثيرا ما يجعل ان مع الفعل المضارع فاعلها لاشتمال الكلام اذ ذاك على المسند والمسند اليه **قوله** مجرى عسى في استعمالها وهو ان يجعل لها مرفوع وان مع المضارع خبرا لها فيقال عسى زيد ان يخرج والثاني ان يجعل ان مع المضارع فاعلا فيستغنى اذ ذاك عن المنصوب فيقال اوشك ان يخرج زيد **قوله** ومجرى كاد بان يجعل

المتصل

لكن

نحو في استعمالها

خبرها فعلا مضارعا بدون ان فيقال اوشك زيد يخرج **قوله** ولا سوتها مع كاد وانما كان ذلك تعسفا للمناسبة لان ان في المضارع للاستقبال وعسى ادخل في الاستقبال من كاد فناسب ان يكون ثبوت ان معها اصلا ولا ثبوتها مع كاد اصلا **قوله** وثامنها اي النوع الثامن من منصوبات الفعل المجرور بحرف الجر وانما عد المجرور منها لانه منصوب تقديرا بالفعل بدليل ظهور النصب في تابعه كقولك مررت بزيد وعمرا **قوله** الا في باب التعجب هذا الاستثناء مما لا يصح على قول سيبويه لانه عنده فاعل وانما لم يجز في باب التعجب لان الجملة التعجبية جرت مجرى المثل فلم يجز فيها ما جاز في غيرها من التقديم والتاخير **قوله** واما النوع الحرفي ثم انما قدم هذا النوع على النوع الاسمي لان النوع الاسمي فرع مطلقا في باب العمل بخلاف النوع الحرفي فان الجارة ليست بفرع اجماعا ولان النوع الحرفي ادخل في التاثير باعتبار استلزامه بجميع انواع الاثر من الرفع والنصب والجر والجزم والوجه الاول **قوله** ولا ترتيب الكلام ههنا لان الحرف باطلاقه ليس بعامل ولان عمل الفعل مطلقا منحصر في الرفع والنصب والحرف ليس كذلك فوجب ان يكون ههنا سابقة التقسيم للتنبيه على انواع الحروف العاملة وغير العاملة وعلى انواع العاملة على التفصيل ثم ان الشيخ قدم القسم الذي يعمل عملا واحدا في الذكر على ما يعمل عملين لتقدم الواحد على الاثنين وان كان لتقدم ما يعمل عملين وجه ايضا من حيث ان له زيادة قوة بالنظر الى زيادة التاثير وقدم ذكر الجارة لانها هي العاملة اجماعا بخلاف الناصبة وانما قدم الذي يعمل النصب ثم الرفع على ما يعمل بالعكس لان فيما يعمل بالعكس ما يعمل على وجه الضعف والشذوذ فكان المناسب ان يؤخر في الذكر **قوله** وانها لازمة للاسماء اي اذا استعملت لايقاع التعلق بين معنى الفعل وبين معنى ما يليها اما اذا استعملت لايقاع التعلق بين ذلك وبين ما يليها من حيث اللفظ من حيث المعنى لم تلزم الاسماء الا ترى انك تقول هو مجزوم بلم او مرفوع بقام **فان قلت** الشيء يعال نظرت الى المبسوم مع ان القصد الى معنى ما يليه وليس باسم **قلنا** الكلام فيما

لازم له

يعتد به من التركيب وما ذكرت من الاعتداد به **قوله** م في احد الاستعمالين عند
بعضهم وهو اذا استعمل بالكسر فانه حرف جر عند البعض انما اذا استعمل بالضم فمضمومة
وليس بحرف اجماعا وانما قال عند بعضهم لانها عند البعض مفتوحة ايضا عن بمعنى
عند البعض وعن من عند اخرين وقال بعضهم مضمومة ومكسورة مفتوحة عن من
وذلك لانه لما كثر باب القسم اوقعوا مكان اليا الواو واليا ومن ثمه حذفوا النون
من من لان الشي اذا كثر في كلامهم التزموا التصرف فيه وتوخوا ضربا من الاستعمال
وتركوا الكسر الى الضم لذلك وعلى هذا الوجه يجب ان لا يكون م مطلقا من البسائط
اذ لا يقع في غير باب القسم تصرف وتغير فلا يصلح للاستشهاد بكونه حرف جر **قوله**
فالكاف للتشبيه ما ذكر من معاني الحروف كالتشبيه والالصاق والابتدا
هي معانيها الالتزامية واضافة الحروف اليها باعتبار ذلك الا ترى ان الكاف مما
يدل على معنى التشبيه في جميع صور استعمالها لانها التزاما لان التشبيه هو معناها
المطابقي والا كان اسما وكذلك الكلام في ساير حروف الجر فان الالصاق لو كان هو
مفهوم البا المطابقي كان اسما الا ان مدار الاسمية والحرفية على المعنى **ولقايل
ان يقول** لم لا يجوز ان يكون كل واحد من هذه المعاني معنى مطابقيا ويكون حرفيتها
ههنا باعتبار انها لا تدل عليها في نفسها **قلنا** تشهد به فحوى الكلام وكفى به شاهدا
الا ترى انك اذا قلت خرجت من البصرة بان الابتدا لو فهم فهم التزاما وكذا الكلام
في ساير الحروف **ولقايل ان يقول** لا نسلم انها حرف جر في قولك الذي كزيد
اخوك ولم لا يجوز ان يكون اسما بمعنى مثل **فان قلت** لان الصلة يجب ان يكون جملة
قلنا جملة بتقدير المبتدا **فان قلت** التقدير خلاف الاصل **قلنا** انما يصح هذا
ان لو سلم ما ذهب اليه من التقدير على ان الحكم عليه بالحرفية مما يستلزم الاشتراك
وهو كما ذكرنا خلاف الاصل على ان التقدير الزم من ان يحصى واظهر من ان يخفى **قوله**
ويكون غير زايدة وانما لم يقل ويكون زايدة مقتصرا على ذكر هذا القسم لئلا يوهم
كونها زايدة مطلقا على ان الغرض هو الاقتصاد **قوله** اما منع الرفع كما في قولك
لي عليه كذا درهما **ولقايل ان يقول** انما يكون زايدة ان لو كانت الكاف وذا نازلتين
منزلة كلمة واحدة وهو ممنوع وذلك انه لو كان زايدة لوجب ان يكون قولك له على كذا

وباب القسم باب ... ح امد

نسخة فان قلت

بسم بنفسها

الوجه خلاف الاصل لان الكاف اسم في الحكم فلو كان حرفا لزم الاشتراك ح امد

درهما بمنزلة قولك على ذا درهما في لزوم درهم واحد وفي الاول يلزم احد عشر دون
الثاني **قوله** ليس كمثله شي **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان الكاف زايدة ولم
لا يجوز ان يكون المثل زايدا ومقحما وقيل ليس شي منهما زايدا بان يكون مسوق
الاية لنفي المثل على وجه برهاني وذلك انه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له
مثل لانه لو كان له مثل لكان لمثله مثل بالضرورة وقد قلنا ليس لمثله مثل فيلزم نفي مثله
بالوجه الذي قلنا لا يصح حمل المعنى على ذلك لانه يقصد بمثل هذا التركيب الى نفي
ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما يكون التكلم قرينة الاخراج في قولك
ان دخل داري احد حنث يراد غير المتكلم بل الوجه ان يجعل احد اعني الكاف او المثل
زايدا **قوله** مثل كعصف ماكول ما مر من المنع وارد ههنا ايضا وهو ان يقال
لم لا يجوز ان يكون المثل مقحما **قوله** وقد يكون اسما كما في قوله يضحكن عن كالبرد
ولقايل ان يقول لا نسلم انه اسم ولم لا يجوز ان يكون ههنا الموصوف مقدرا اي عن ثغر
كالبرد او يكون الكاف زايدة ويكون في ذلك من المبالغة ما لا يخفى **فان قلت** التقدير
والزيادة كل واحد منهما خلاف الاصل **قلنا** الحكم عليه بالحرفية تارة وبالاسمية
اخرى مما يستلزم الاشتراك وهو ايضا خلاف الاصل **قوله** ولا يدخل على
الضماير لانه لما لزم من دخولها اجتماع الكافين وهو مستهجن رفضوا ذلك مطلقا
ولم يقدموا من بطرده **قوله** ويتصل بها ما كافة اي قد تتصل بها ما المزيدة فلا تعمل
اذا لكان العمل **ولقايل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون هي المصدرية في جميع صور
عدمها كانه **فان قلت** لان معنى قولك خرجت كما خرج عمرو غير معنى قولك خرجت
خروج عمرو ولو كانت مصدرية لاتحد المعنيان **قلنا** لا نسلم الا ترى ان اعجبني ان
ضرب زيد لكنه لا يساوي في المعنى اعجبني ضرب زيد مع ان ذلك لا يقدح في كونها
مصدرية **قوله** واللام للملك او الاختصاص لو اقتصر على ذكر الاختصاص لكان اولى
لانه معنى يشمل صور استعمال اللام جميعها ولو تجاوز الى ذكر غيره لوجب ان لا يقتصر على
ذلك لانها يكون لغير ذلك كالتعليل **قوله** داخلة على اسم الله تعالى اشارة منه
الى انها تاتي لما ذكر من المعنى في هذه الصورة لا مطلقا وانما لم يقل وللقسم مع التعجب
تنبيها على انها وان كثر ليس بقياس حيث لم يكثر تلك الكثرة **قوله** كما في قوله تعالى ردف

نسخة المثل

لكم ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون واردة باللام وبدونها لا ان يكون زايدة
وانما ذكرت نحو بالزيد دون بالله لتشير الى الخلاف الذى ذكره في بالزيد والوجه
ان لا يحمل على بال زيد لانه لما تردد بين السعد بن واح متعين في بالله وجب
ان لا يحمل عليه في موضع التردد فان قلت الاصل عدم الزيادة قلنا الاصل
عدم انخرام المضاف مع انه من التصرف الخارج عن القياس قوله بابوس للحرب
ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه مقدرا اى يا بوس القوم للحرب
ويكون المضاف باقيا على حاله بعد حذف المضاف اليه كما في يا تيم تيم عدي على احد
القولين لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه غير مسلم ثبوته واما نحو لا اباك
فالشيخ ابن الحاجب قد منع من كونه مضافا ومن كون اللام زايدة ولما كان ذلك غير
ظاهر الوقوع وتقدير المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله غير عزيز نحو الا علالة
او بداهة سابح وبين ذراعي وجبهة الاسد فالحمل عليه هو الوجه وقد استقصينا
الكلام في شرحنا شرح الكافية في تحقيق القول في قولهم لا اباك واخترنا ما هو
الحق عندنا من كونه مضافا واللام زايدة ومن كونه غير مضاف بل مشبها به
قوله لاه ابوك لله ابوك فلما كثر هذا في كلامهم اكثروا التصرف فيه فمن ذلك
اضمارهم اللام كما اضمر الثاني في قولهم الله لافعلن لكثرة القسم في كلامهم قوله في الاعرف
اى الاكثر الشايع استعماله في صور التعجب وقد يستعمل في غيره قوله وقد روى
الاخفش برب الكعبة الاصل هو الباء الالصاقية في باب القسم وجميع ما يستعمل من
الحروف في القسم يستعمل لا بطريق الاصالة وذلك ان باب القسم لما كثر دوره
اكثروا طرق الاستعمال فاوقعوا مكان الباء الواو والتاء واللام والميم وبعض هذه
الحروف مما يختص باسم الله تعالى وقوعا لان اسم الله اشيع في باب القسم فكان طرق
الاستعمال فيه اكثر ولو قدم في الذكر الباء الالصاقية على البسايط التي تستعمل للقسم
لكان ادخل في المناسبة قوله والاستعطاف نحو بحياتك اخبرني الباء هنا
للاستعانة لكن لما انضم اليه معنى الاستعطاف قيل تستعمل له كما في جميع الحروف
اذا انضم الى العام معنى اخر نسب الى ذلك المعنى الاخر قوله وبمعنى عن يعني عن
قوله اى عنه قوله لرجوعها كلها الى معنى الالصاق يعني انما تستعمل في هذه

المعاني

المعاني لما ان معنى الالصاق في جميعها الا ترى انك اذا قلت سال به كيف جعلته
موضع سوالك والصقت السوال به وكذا الكلام في الجميع قوله عند بعضهم لان
الزايد عند البعض هو عن لا الباء والوجه ان يحمل الباء على الزيادة دون عن
لان زيادة الباء اكثر بخلاف زيادة عن فانها غير معلومة فالوجه ان يحمل الباء على
الزيادة دون عن قوله كما حملت البتة مضمومة على انها مفتوحة قوله لان البعض
على انها مفتوحة من بضم الميم ومن هذه اصلها من بكسر الميم وانما صير الى
ضمها في القسم لان الشي اذا كثر في كلامهم اكثروا التصرف فيه وهل بابا اكثر
دورا من القسم في كلامهم قوله لعدم وقوع الضم في البسايط انما يصلح هذا
للاستشهاد ان لو كان هذا الضم اصلا ولم لا يجوز ان يكون الاصل هو الكسر
قوله كي عند بعضهم قال البصريون كي حرف جر وقال الكوفيون هي من نواصب
الفعل والحق انها حرف جر بدليل قولك كيمه ولولا انها حرف جر لما حذفت
الالف ولما قيل كيمه بادخال كي على ما والحاق هاء السكت كما لا يفعل ذلك في
غيرها من نواصب الفعل واما قولك كي يفعل فمثل قولك ليفعل على ان
الفعل منصوب بان مقدرة فان قلت لم لا يجوز ان يكون مشتركة بين ان يكون
ناصبة وبين ان يكون جارة قلنا لان مثل ذلك ليس في كلامهم وقياسا على ما
ذكرنا يكون قوله ولا يدخل الا على ما الا انها هي الجارة بعينها في قولك كي يفعل
فان قلت ما تقول في قولهم لكي يفعل حيث يجمعون بين اللام وبين كي ولو كانت
جارة لما جامعها اللام قلنا لا نسلم الجواز ان يكون اللام زايدة فان قلت زيادة
اللام خلاف الاصل قلنا التزام ذلك اولى زيادة لثبوت زيادة اللام بخلاف كون
الحرف جارا او ناصبا للفعل قوله عن للتعدية والمجاوزة لو اقتصر على ذكر
المجاوزة لكان اولى اذ لا فائدة في ذكر التعدية ولو قال لعن للبعد لدخل مثل
قولك ادنت عنه الدين فانه ليس ثمه معنى المجاوزة بل معنى البعد حيث بعد
عنه الدين ولا تجاوز الى الضر ولو قال انها للابتداء مثل من لم يبعد لم يستعمل بمعنى
اللام ولقايل ان يقول لا مناسبة بين معنى عن وبين معنى اللام حتى يستعمل
في معناها والحق انها على اصلها في قولك لعنته لهم لمعنى له اى صادرة عن نفسه

ومحاوزه عنها لان كل واحد من الكشف مصدر الاخرى فصح انقاع عن
هناك بهذا الاعتبار وهكذا الكلام في قوله وبمعنى على ولو قيل انها بمعنى
في هناك اى في قوله وزجّ الفتى يقال زجّاه يرجّيه بمعنى رجاه يرجوه اى
رجّه لاصابه الخير اذا راه ممن يريد خيرا وقوله عن السن ظرف مستقر
وقع حالا اى كائنا ازدياد السن وقوله لا يزال حال اخرى عن المفعول
المقيد بالحال الاولى واذا كان من الرويه بمعنى معرفه الشى بصفه كان قوله
عن السن حالا وقوله لا يزال يزيد خيرا هو المفعول الثاني في قوله عن السن
لكان ظ الصحه ايضا هذا على الظ اى ما قلنا من انها بمعنى اللام
وبمعنى على وبعد بناء على الظ لكنها في التحقيق على اصلها وقد يكون
اسما كما في قوله من عن يمين الحبيّا لم لا يجوز ان يكون من
زايده لان ثبوت زياده من شايع فالمصير اليه اولى من الاشتراك
ثم تستعمل بمعنى على انما يصح هذا ان لو كان ثمه تعلق فحسب
اما اذا كان ثمه تمكن من التعلق كان ذلك الموضع موضعا لكل واحد من حرفي
في وعلى بالنظر الى التمكن والتعلق وذلك انه اذا كان الموضع موضع الاحاطه
تعين لكلمه في واذا كان موضع التعلق فحسب كان موضع على واذا كان موضع
التمكن من غير الاحاطه كان موضعا لكل واحد منهما ومبنى التبعيض والبيان على
القصد والاراده والشيخ اورد لكل واحد منهما مثالا مناسبا . لرجوعها
يعنى ان في صور التبعيض والبيان بمعنى الابتداء فصح استعمالها فيها
واحرى بضمها الاصل الكسر لكن الميم ضمت حيث كثر باب القسم فكثر بالتصرف
فيه فيكون على هذا ضمه الميم عارضه وهذا انما يأتي في قوله كما جعلت السه مضمومه
على انها مقوصه من يمن وزايده مع المنفي المرفوع عند سيبويه انما
تزاد في غير الايجاب وعند الاخفش في الايجاب ايضا لقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم والقول قول سيبويه اذا ما لب حدام البت وذلك ان الضوابط
الكليه في نوعنا هذا مما لا تثبت بالمحتملات ومن في الايه مما يحتمل ان يكون للتبعيض
بان يكون المراد بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا غير من اريد بقوله

يغفر لكم من ذنوبكم ومع هذا الاحتمال لا يكون الحكم على جواز زيادتها لمثله
قوله ولا يدخل على الضماير لادايه الى الاستثقال لان الاصل فيه الضم
فلو دخلت عليها لقيل منه بالضم لرد الضمير الشى الى اصله نحو انكم مكموها وحا
الاستثقال قوله ويكون اسما ولقائل ان يقول لا نسلم انها تكون حرفا واسما
بل هي اسم بمعنى فوق من على ان على يكون فعلا غير مستعمل لكان الاختلاف بعد ثابتا
اذا انتهى عن الواو اذ ذاك لانه اصل بخلاف ما اذا كان حرفا او اسما غير متمكن
وعلى هذا يجب ان لا يحكم على خلا وعدا للاستثنا بانتهاهما عن الواو والا لزم ما ذكر
من المحذور وهو الاختلاف تقديرا وان اعتبر اتحاد المعنى في الحكم بالحرفيه
والاسميه والفعليه مع قطع النظر عن ذلك الاختلاف لم يبعد ان يحكم على الالف
خلا وعدا للاستثنا بانها من الواو لان معناهما اذا كانا حرفين معناهما
اذا كانا فعلين وهو الاستثنا فان قلت لم لا يصح الحكم على هذا وخلا للاستثنا
بالحرفيه تاره وبالفعليه اخرى مع اتحاد المعنى قلنا نظرا الى الاصل ثم نقلا
الى معنى الاستثنا فيكون اتحاد المعنى عارضا وعلى هذا لا يكون الاختلاف التقديرى
الذى ذكره بعض المتاخرين قادحا في الحكم بكون الكلمه حرفا وفعلا مع الاختلاف التقديرى
واياما كان لا وجه للحكم على على بالحرفيه والفعليه لعدم اتحاد المعنى بين ما اذا فعلا
وبين ما اذا غير فعل فان قلت هلا حملوا على خلا وعدا للاستثنا بانهما حرفان يعملان الجر
تاره والنصب اخرى وما حملهم حينئذ للاستثنا على الحكم عليهما بالحرفيه وبالفعليه
مع اتحاد المعنى قلنا لان مثل ذلك لم يتحقق وهو ان يكون جارا تاره وناصبا
اخرى بخلاف الفعل فانه شايع كثير قوله ولا يدخلان على الضماير لانهم لو ادخلوهما
على الضماير لزمهم مخالفه القياس باعتبار وذلك لانه اما ان يغيروا الفهما
اولا فان كان الاول لزمهم مخالفه القياس باعتبار التغيير وان كان الثاني لزمهم
مخالفه القياس بالنظر الى اخواتها من الحروف التى اواخرها الالف قوله
لزمنا النصب لانهما لو كانتا جارتين مع دخول ما كانت زايده والاصل ان لا تزاد
الحرف اصلا على ما ستقف انشاء الله تعالى ولحى على ان نقرر ذلك اذا افضت
النوبه اليه واذا امكن ان يكون مصدريه فلا نصار الى احدها زايده بناء على ما قلنا

قوله على ما الحرفيه من غير ان يكون حرفا على ان الكلم الذى هو ظاهر الاسميه باستلزام الاشتراك وبعد ما قال بعض الاصل الحاجز الكلام

الحرف جامد

ما جامد

مع ما هـ امد

ولذلك جاكونهما ناصبتين شايعًا اكثر اخلاف كونهما جارتين لا يستلزم ذلك ان
يكون ما زايده **قوله** لعدم لازم حرف الجر عنده وهو التعديه وذلك انه لو كان
حرف جر لوجب ان لا يتعلق معنى الفعل الذى يلى رب الا بواسطتها كما فى قولك
خرجت من البصره فان الخروج لا يتعلق بالبصره ذلك التعلق الا بواسطه
من وكذلك رب لو كانت حرف جر لوجب ان لا يتعلق فعلها بالذى يليها الا بواسطتها
والمراد بالتعديه التعلق الذى يحصل للفعل بواسطه حرف الجر **قوله**
عنده اى ليس عند رب لازم حرف الجر فلا تكون حرف جر واعاده الضمير
الى الاخفش وهم لان انتفاء اللازم فى نفس الامر هو المنتج للمطلوب لا انتفاوه
عنده **ولقايل ان يقول** لا نسلم انتفا اللازم **فان قلت** لان تعلق الفعل
هذا هـ امد
بدونها حاصل **قلت** انما يصح هذا ان لو كان التعلق عين ذلك التعلق وهو
ع ولئن سلمنا ذلك لكن انما يكون انتفا اللازم منتجا للمطلوب اذا كان شاملا لاعتبر
مفارق وهو ع **قوله** ولكونها فى مقابله كم **قلنا** انما ينهض هذا دليلا ان
لو كان كونها فى مقابله كم مما يستلزم ذلك وهو ع ولانه لو كان اسما لصح ان يقال
برب رجل كريم مررت والى رب رجل جواد نظرت على ان الحق فيه عندى ما ذهب
جواد كم
اليه الاخفش وذلك انك اذا قلت رب رجل كريم رايت كان المعنى على ايقاع الرويه
نحو الفعل
على قليل من ذلك النوع كما اذا قلت كم رجل كريم رايت كان القصد الى ايقاع الرويه
على كثير من ذلك النوع واذا كان المعنى ذلك كان اسما وكفى به شاهدًا هذا المعنى ولكن
به شاهدًا لانه يكون مفعولا **قوله** ويستلزم فيه المضى وذلك بحكم الوضع
لان الاستعمال على ذلك فوجب ان يكون من حيث الوضع والا لزم ان يكون بطريق
المجاز وذلك كما تعلم خلاف الاصل **قوله** ان الضمير مجهول الضمير فى ربه رجلا
يرمى به من غير قصد الى ما يفسره عند البصريين فلا يثنى ولا يجمع وان كان التمييز
مثنى او مجموعا وقال الكوفيون يقصد به الى ما يفسره فوجب ان يطابقه فى الافراد
والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث **قوله** ويضمر بعد الواو كثيرا هذا على
مذهب البصريين حيث يجعلون العامل هى رب مضمره وقال الكوفيون العامل
هو الواو لنيابتها عن رب وكلا القولين غير بعيد **قوله** يدخلها على الضمير لعدم

المانع وهو توالى الضمات **قوله** منذ ومذ مرفوعا ما بعدهما على الخبريه نحو ما رايته
مذ يوم الجمعه **ولقايل ان يقول** اذا كان مذ مبتدا ويوم الجمعه خبرا وجب ان يكون
منذ من المعارف وليس منها لشبهها ده السبر فوجب ان لا يكون الامر كذلك **ويمكن
ان يقال** انهما بتقدير الاضافه اى اول ذلك يوم الجمعه لانه اليوم ترك
الاضافه فلم يقولوا منذ يوم الجمعه او منذ ذلك يوم الجمعه بمعنى اول ذلك كما قال
البعض فى بعض الفاظ النا كبر بتقدير الاضافه **قوله** مرفوعًا ما بعدهما صفه
مثبته لمنذ وقوله معرفا حال عن كلمه ما يعنى ان ما بعدهما يكون معرفا فى احد
معنييهما وهو ابتداء الغايه وفى المعنى الاخر وهو جميع المده يكون منكرا دالا على
العدد اذ المقصود بحصايه فلو عرف وقع التعريف لغوا وقوله ابتدا الغايه
بدل عن قوله معنيا هما وكان مجرورا **قوله** للاستثنا بمعنى البريه يعنى انها لا
تستعمل للاستثنا مطلقا بل للاستثنا الذى فيه معنى البريه بان يستثنى بها فى
المواضع التى تشتمل على عيب ونقيصه فيحصل البريه من ذلك العيب والنقيصه
قوله اخرجه من الشى لان وضعها يدل على ان الفعل المعدى بها استغرق
ما يتعلق به حتى انتهى الى جميعه فكان من حق مجروره ان يكون داخلا واخرج من الى
او ملاقيا له قضا من حق الوضع **قوله** وهو من بين المواضع اى حذف هذه
الحروف مع ان وان قياس وانما كثر الحذف معهما حتى راوه قياسا لمكان الاستطاله
لانهما بصلتهما تنزلا منزله المفرد فكانا مظنه تخفيف **قوله** وهو مع ان وان
اى الحذف ط على مذهب سيبويه لانهما بتقدير النصب عنده والاخفش يقول
انهما بتقدير الجر فيكون الجار مضمرا لا محذوفا ويجوز ان يراد بالحذف ان لا
يكون مذكورا لفظا وقد مر الكلام فى ذلك فلا نعيده **قوله** ومن شانها ان
لا تنفك عن الافعال يعنى بالافعال ما يدل على مفهوم المصدر من الفعل وما يتصل به
من الاسما وانما كان لا تنفك عنها لان وضعها على ان تفضى بمعانى الافعال الى ما يليها
قوله وان يحذف معها الالف لانهم نزلوهما منزله كلمه واحده رعايه لحق
الاستفهام بان يكون كانه لم يتقدمه شى فحذف الالف تخفيفا **قوله** على الاعرف
اى الشايع الاكثر هو الحذف وقيل اثباتها **قوله** ضرب بنصب ايما وقع وهو

وهو ستة احرف واختار المصنف انها حروف والعمل لها وقال بعضهم
انها افعال وقال بعضهم حروف والعمل للفعل المقدر وانما اختار ذلك لانهم
قالوا العمل في نحو في الدار زيد للظرف بالاجماع فاذا جعلوا العمل للظرف لنيابته
عن الفعل وجب ان يجعل لحرف الندا ايضا لمكان النيابة وليس باسما افعال
لانها منها ما هو كلامهم فان قلت هلا احملوا عليها باخريه من غير تقدير فعل
والتقدير خلاف الاصل قلت بدليل معنى الكلام فانك اذا قلت يا عبد الله
كان المعنى انادي او ادعو قلت لا نسلم ولم لا يجوز ان يكون ذلك المعنى الذي
هو الندا مستفادا من حرف الندا الا ان يكون هناك فعل مقدر فالجواب انهم
انما ذهبوا الى ذلك لانه ليس في كلامهم كلام من غير اسناد فلو لم يقولوا بتقدير
الفعل لزم ما ليس في كلامهم بخلاف التقدير فانه غير عزيز في كلامهم فالمصير اليه اولى
قوله هضما اي عن استحقاقه لاستجابة دعائه فهو بهذا الاعتبار بعيد
لا بالنظر الى نفس الامر قوله اولما هو بمنزلة البعيد اي هذه الثلاثة لندا
البعيد حقيقة او تقديرا اولما هو بمنزلة البعيد ولو جعل نحو نائم او ساه من
البعيد تقديرا لم يبعد لكن لما ان بينهما من التفاوت ما ترى لم يجعل قوله
او ساه حقيقا او بالنسبة يعني شاه بعد حقيقا او تقديرا بالنسبة الى حد
الامر وذلك ان ينزل غير السامع منزلة السامع ايذانا بان الامر يحتاج الى
زيادة اهتمام بشانه فانه وان لم يكن من المنادي نوع تغافل لكنه لفرط
الاحتياج الى الاهتمام منه واستعجال بذلك الامر الذي ينادى له نزل كانه
ساه قوله وقد يستعمل اي قال بعضهم اي لندا البعيد وقيل الثلاثة الاول
لندا البعيد والهمزة لندا القريب واي لندا المتوسط قوله ووا للندبة
خاصة واما يا فمشترك بينها وبين الندا وعندي ان يا للندا في الاصل
وفي الندبة مجاز لان استعماله في الندا هو اربع الاكثر فيكون ذلك هو
الاصل ولان التزام المجاز اولى من الاشتراك لان باب المجاز اوسع وانما
استعمل للندبة لمكان التناسب لان المندوب يقصد بقصده بدليل انه يعامل
معاملة المنادى في البنا والاعراب قوله ولا يندب غير المعروف اي

عل ما هو

سمع
منزلة الشاعر منزلة
السامع

غير المشهور كالعلم او الذي نزل منزلة العلم كالموصوف نحو قولهم وا من حفر بير زمزماه
لانه بمنزلته واعبد المطلباه لمكان الشهرة والكوفيون يجوزون ندبة النكرات والموصوف
سواء كانت نازلة منزلة الاعلام او لا والسبب في ذلك هو ان القصد بذكر
المندوب هو ان يعذر بالتحزن عليه او ليساعد في ذلك ويخف امر الحزن ويعذر
المعروف والمشهور من الاسما لا يحصل هذا الغرض ولا يجوز قوله ولتراما يلحق
اخر المندوب مثل المصنف له بنحو واعلام عمراه ووا من حفر بير زمزماه وان
ام يلحق اخر المندوب بل يلحق اخر ما اضيف اليه المندوب ولحرصلته ايذانا
بقوة الاتصال وبانه كانه اخره ولما ال الامر الى الصفة قال او اخر صفته
فيه ان يلحق الصفة ليس بسلك المثابة وذلك ان الندبة لغلام عمرو لا للغلام بخلاف
يا زيد الظريفاه فان الندبة لزيد بعينه وانما جا الصفة للايضاح لا للتفسير بخلاف
الاضافة فانها للتفسير فاذن القول قول الخليل قوله نصب المنادى لفظا
اذا لم يكن الى اخره يرد على هذا نحو يا فتى لعدم معنى فان قيل المراد انه لا يبنى
المنادى اذ ذاك للندا لم يستقم قوله اخرا او تقديرا نحو يا زيد فانه
من البنا بمعزل فكان يجب ان ينظر في سلك اللفظي بما ذكرت من العناية قوله
او تقديرا اذا لم ينو الافراد يعني اذا كان القصد ان يكون الاول مضافا الى زيد
المقدر وانما حذف من الاول استغنا عنه بذكره مع الثاني نحو يا غلام غلام زيد
هذا انما يستقيم على قول من يراه مضافا الى المقدر اما على قول من يراه مضافا
الى المذكور اخرا فلا والمصنف لم يعتد بذلك القول لبعده عن الصواب لاستلزامه
الفصل بين المضاف والمضاف اليه من غير ضرورة قوله هو من تمام معناه
بان يكون هو من معمولا به او اخرا منه كما في ثلثة وثلثين في اسم رجل فان نحو
ضارب مما يقتضي مضروبا ولذلك نحو مضروب يقتضي من وقع عليه الضرب وكذلك
اسم التفضيل يقتضي مفضلا عليه بخلاف يا زيد الطويل فان الوصف ليس مما يقتضيه
معنى زيد قوله واما ثلثة وثلثين في اسم رجل فهما اخريا بعد التركيب جزاهما
قبل التركيب مثل عبد الله علما وعوملا معاملته فوجب ان ينصبا لانه قد تعلق
بشي من تمام معناه من حيث انه لا يتم معناه الا بالمجموع اذ المجموع صار علما فلذلك

لان

وجب نصب الاول وكذا نصب الثاني لجراله مجراه قبل الفعل **قوله** على قول
من يقول في اللام انها حرف جر اما على قول من حمله على تخفيف يا ال عمرو فهو مثل
المضاف المنصوب لفظا **قوله** مقصودا بان قصدا اليه بعينه والا كان منصوبا
لفظا نحو يا رجلا خذ بيدي **قوله** واما نحو يا الغلام وانما قال نحو يا الغلام
بنا على ما يرد من السؤال على قوله وكذا اذا كان من الاعلام حيث خص ذكر
الاعلام مع ورود المنادى باللام فيقال واما نحو يا الغلام فلا يجوز واما ما جا
باللام فضعيف ثم اجاب عن قولهم يا الله بان الالف واللام فيه ليسا حرف
تعريف استدلالا بانتفاء اللازم وهو قطع الهمزة على انتفاء الملزوم انتفاء
اللازم ليس هو قطع الهمزة بل هو من لوازم القطع ولا مشاحة في ذلك اذ
مثل هذه المساهلة غير عزيز في كلامهم اذ لا يقدح في اثبات المطلوب **قوله**
استدلالا بانتفاء اللازم **لقائل ان يقول** انما يصح هذا الاستدلال ان لو
كان وصل الهمزة من لوازم ذلك مطلقا وهو ممنوع لجواز ان يكون من لوازمه اذا
لم يكن عوضا ولم يكن امتداد الصوت الذي يتوسل اليه بقطع الهمزة مطلوبا كما في
يا الله فانه عوض وامتداد ذلك الصوت هو المناسب لمقام الجواز فيكون
مطلوبا على ان قوله الالف واللام فيه ليسا حرف تعريف ان اريد بذلك انه
انسلخ عنهما معنى التعريف فمسلم وان اريد غير ذلك فممنوع **قوله** على قولنا
ان الميم عوض عن حرف الندا عند البصريين خلافا للكوفيين واذا كان قطع
الهمزة من لوازم حرف الندا وجب ان يكون من لوازم ما هو عوض عن حرف
الندا فاجاب بانه لا يلزم من كون الشي لازما لشي ان يكون لازما لما هو عوض عنه
وفرع عليه لجواز ان يكون لازم الشي لازما له من حيث هو هو او لازما له لامر
يخصه فح لا يلزم من ذلك ان يكون لازما لما هو عوض عن ذلك الشي **قوله**
والضمة في هذا النهج اي الضمة او ما هو بمنزلتها من الالف والواو في التثنية والجمع
الشامل شبه الحركة الاعرابية في الاطراد بيان ذلك انك تقول كلما اسند اليه
الفعل فمرفوع وكذلك تقول كلما كان منادى مفردا معرفة فمضموم فلما شابهه
في ذلك اجرى مجراه في جواز حمل التوابع عليه وكذلك حرف الندا اشبه الرافع

حتى تقوم به حركة تشبه الحركة الاعرابية التي هي الرفع فلذلك كان رافعا للتوابع
قوله بخلاف فتحة غير المنصرف يعني لا يجوز اجرا التوابع على فتحة غير المنصرف
فلا يقال مررت باحمد الكريم بفتح الكريم حيث لم تشبه فتحة غير المنصرف الحركة
الاعرابية اذ لم يستمر ذلك الاستمرار حيث ترك فتحة غير المنصرف حالة
الاضطرار **لقائل ان يقول** لا وجه لقوله بخلاف فتحة غير المنصرف اذ فتحة غير
المنصرف اعرابية لان غير المنصرف جره بالفتح فيكون مجرورا فاذا نعت التابع كان
مجرورا فان كان التابع مما يكون جره بالفتح كان مفتوحا وان كان ثانيا كان كذلك
وان كان جره بالكسرة كان مكسورا بخلاف المنادى فانها بنائية **قوله** ونحو زيد
وعمرو اي مما ليس فيه لام التعريف بخلاف نحو الرجل فانه يحمل على لفظ المنادى تارة
وعلى محله اخرى **قوله** وفي المبهم ايضا انما فصله لان الحكم بجواز الفصل على
اللفظ وعلى المحل مطلق في التوابع كلها سوى البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات
الا في باب المبهم فانه ليس كذلك فان حمل الوصف على اللفظ ملتزم لانه المقصود
والمبهم وصلة اليه فجعلوا حركة الوصف هو الحركة التي تكون له لو كان هو المنادى
ولان صفة المبهم بمنزلة تتمته بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع
مررت بهذا في الدار الكريم فصار كانه منتهى الاسم فجعلوا حركته هي الحركة التي له لو
كان منتهى الاسم حقيقة واجاز المازني النصب ايضا في وصف المبهم حملا على المحل
قياسا على غيره من التوابع والفرق بين قوله ووصف اي لا يجوز الا مع صفة
باللام قيل لانه مبهم فوجب ان يوصف باسم الجنس وكان المبهم معرفة فوجب
ان يعرف الوصف واللام موضوعة للتعريف فوجب ان يعرف بذلك وانما صح وصفه
باسم الاشارة لانه مبين ايضا اما بنفسه او بواسطة كونه بالوصف باسم الجنس
فيكون المقصود حاصلا **ولقائل ان يقول** سلمنا ان المبهم مبهم الذات
فوجب ان يبين لكن لا يلزم ان يكون بيانه بالوصف ولم لا يجوز ان يكون بالبدل او
عطف البيان سلمنا كون الوصف معرفة لكن لا يلزم ان يكون باللام ولم لا يجوز
ان يكون بالاضافة **قوله** في الاغلب باعلام انما كان هو الاكثر لانه حذف من
غير تعويض والتخفيف مما ناسب باب الندا لكثرته وهذا الحكم ليس الا في المنادى

على الاطلاق بل من شان المنادى الذى هو ياغلامى بخلاف نحو يا فتاى ومسلماى ومسلمى
قوله معوضين تا التانيث قال الكوفيون يا الاضافه مقدره بعده لانه قيل يا ابتى
ولست اليا بعوض وقال البصريون عوض قيل لانه لو لم يكن عوضا وكانت
يا الاضافه مقدره بعده كانت يا التانيث متوسطه تقديرا فوجب ان لا تقلب
ها فى الوقف ولانه لو لم يكن عوضا لجاز ان يجمع بينهما فيقال يا ابتى ولقائل ان يقول
لا نسلم انه يجب اذ ذاك ان لا تقلب ها وانما يكون كذلك ان لو لم يكن اخرا لفظا وكذلك
الملازمه الثانيه ممنوعه لجواز ان يكون ثمه مانع اخر من جواز الجمع بينهما سوى
العوضيه كطلب التخفيف فيما يكثر استعماله على ان امتناع الجواز ممنوع قوله
وعاملوا ابن امى اى عاملوها فى الندا معامله المضاف الى يا المتكلم بان حذفوا
اليا واقتصروا على الكسره وابدلوا من اليا الفا كما فعلوا ذلك فى المضاف الى
اليا وقد يقال الفتح فيهما ايضا ولقائل ان يقول لا حاجه الى قوله واجرى مجرى مثله
ابن غلامى وذلك انه لما قال معامله غلامى علم من ذلك كل واحد من اثبات اليا
والحذف والابدال لان كلا من ذلك ثابت فى يا غلامى ويمكن ان يقال اثبات اليا
فى يا غلامى قليل بخلافه فى يا ابن عمى فلذلك قال واجرى مجراه ابن غلامى
قوله واعلم ان الترخيم عندنا من خصائص المنادى وهو حذف فى اخر الاسم
لمجرد التخفيف لا لمكان حرف العله نحو القاض فيمن يحذف اليا ولقائل ان يقول
لو كان الترخيم ذلك لوجب ان يعد الحذف من نحو حروسب ترخيما ولا نسمعهم يقولون
ان ذلك ترخيم ولو قيل الترخيم حذف فى اخر المنادى حين هو منادى لم يصح
قوله الا لضروره الشعر اذ لا يكون ذلك ترخيما على هذا التفسير اذ ليس
بمنادى ولو زيد فى ذلك التعريف اذا وقع فى التركيب لم يرد شى من ذلك
قوله فى غير اسما الاشاره ونحو ذلك وغيرها لا يمنع عن لام التعريف ما لا
يمنع عن لام التعريف من اسماء الاجناس وانما لم يجز حذف حرف الندا عن اسما
الاجناس وعن اسما الاشاره لان الاصل فى اسماء الاجناس ان يكون باللام فى
الندا وبواسطه اى لان العهد فيها الى معين جنسه والحرف الموضوع لافاده
التعيين هو اللام فوجب ان يكون باللام وبواسطه فيقال يا ايها الرجل فلما حذف

ولا بد ان يعول بلزوم على ما ذكره من التغيير الا ان يكون الكف بها جار لانه حذف الاخر لاجل الاخر وكم بينهما ولكن ان كان غيبا بانه انما يلزم ذلك ان لو لم يكن الزياده الواقعه فيه حتى يعلم ان هذا الحذف وقع فى اول الكلمه وذلك فى يا مع ان ذلك الحذف هو على اول الكلمه على انه لو قال حذف للتخفيف الا ان يكن حذف الالف من عمار ترخيما ورجعه للاقامه

حرف اللام والواسطه كرهوا ان يحذفوا حرف الندا لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف
ولذلك كان الوجه ان يتوصل الى اسم الاشاره ونحوه فى الندا لئلا يتسلطوا اما بعد
التعريف على المعرفه التى لا تقع منكرا بحال بخلاف نحو زيد قوله اذ لم يكن مستغاثا
ولا مندوبا لان كلا من الاستغاثه والندبه من مظان الزياده لا من مواضع الحذف
قوله الواو بمعنى مع قد اختلف فى ذلك فقيل العامل ما تقدمها من فعل او
معناه وقيل هى الواو واليه ذهب المصنف وذلك ان المقتضى للاعراب انما
يحصل بها لان الاسم انما يكون مفعولا معه بواسطه الواو فيكون العمل لها ووجه
القول الاول ان الامر لما تردد بينهما فاضافه العمل الى الفعل اولى لانه الاصل فى
باب العمل ولقائل ان يقول على الاول لا نسلم ان المقتضى يتقوم بها بل بالمجموع من
الفعل ومن الواو وعلى الثانى ان هذا قول من غير تحقيق معنى العامل وذلك
انه يجب اولا ان يبين معنى العامل ثم يحكم على ما فيه ذلك المعنى بانه العامل
ولم يحسن كما فى صور الضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد ولا فصل وفى صور الضمير
المتصل المجرور من غير اعاده الجار فان الحرف قد جا هناك وان لم يحسن نحو اذ
قبلت وزهر تهادى وقوله تعالى تساءلون به والارحام فيمن قرا بالجر ولقائل ان يقول
لا نسلم انه فى البيت بدون الفصل قوله لان الضمير المقدر بعد تا التانيث
يدلك ضربتا وقوله ولم يحسن من غير ان المواضع التى لا يحسن العطف هناك
ليس كما ينبغى اذ لا يحصل العلم بضابطه يرجع اليها فى معرفه كيفيه التركيب ولانه
انما لم يتعرض لبيانها هاهنا لحصول العلم بها فى غير هذا الموضع قوله فيمن لا يأوله
ولقائل ان يقول لا نسلم ان ذلك بنا على عدم التاويل بل على ان الواو ليس بمعنى مع
ولا نسلم ان النصب فيه على التاويل بل على ان الواو فيه بمعنى مع وقد سبقه
معنى الفعل كما فى قولهم ما شانك وعمروا قوله وان اقتر العطف عن
الرجحان لانه للعطف فى الاصل والاشتراك الذى هو خلاف الاصل وقد
عدم ثم ان التزام المجاز اولى من الاشتراك ولقائل ان يقول انما يكون
العطف راجحا ان لو كان المعنى اذا دار العطف هو المعنى اذا كان بمعنى
مع وهو ممنوع بل العطف او النصب ايهما قصد فى الكلام كان متعينا ويمكن ان يقال

يصح العطف مع كونها بمعنى مع بدليل قولهم كل رجل وضيعته فانها للعطف مع كونها بمعنى مع **ولقائل ان يقول** كان من حقها اذا كان القصد الى معنى مع ان ينصب لتعين المعنى المراد فانك اذا قلت ضربت انا وزيدا تعين واذا عطفت مع ان القصد الى معنى مع لم يتعين **قوله** هذا كله يعني ما ذكرنا من حديث انما هو على راي من يرى الباب قياسا لا على قول من يقصره على السماع **قوله** الا اذا تقدمها كلام عار فلا اختلف في عامل المستثنى فقيل الفعل وقيل المستثنى منه وقيل الا وذهب المصنف الى هذا لان لكون الاسم مستثنى انما هو بالا فوجب ان يكون هو العامل لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي **فان قلت** لو كان هو العامل لوجب ان يتصل به الضمير بان يقال ضربت القوم الاك موضع الا اياك **قلت** لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان جواز اتصال الضماير بالحروف العاملة على الاطلاق وهو ممنوع الا ترى ان ما ولا لا يتصل بهما ضمير وان كانتا عاملتين **ولقائل ان يقول** غير المرفوع مما يتصل بالعامل من الحروف فلو كان هو عاملا لوجب ان يتصل به بالقياس على غيره وما قيل من ان المقتضي يقوم به بل بالمجموع من المستثنى منه والا ولو قيل بان المستثنى منه هما يعني المستثنى بواسطة الاداة وهو الا فيكون عاملا او على قول من يجعل الفعل العامل في المستثنى ير د نحو قولك القوم الا زيدا اصحابك حيث لا فعل هنا اللهم الا ان يقيد ذلك في صور وجود الفعل **قوله** لا يكون الا كذلك اي لا يكون الا تاما فلا يقال جا الا زيد لانه لا يفيد والمصنف اطلق القول في ذلك وان كان يجي غير تام في الاوقات نحو قولك يخترل من غير المتصرف الجر والسوى الا اذا اضيف فانه غير تام ونحو هذا شايع كثير وانما وجب ان ينصب في الموجب ولم يجز الابدال لان المبدل منه بمنزلة الساقط ولما لم يجز اسقاط المستثنى منه في الموجب لم يجز الابدال منه لانه بمنزلة الاسقاط **قوله** ولذلك تراهم في نسبة المستثنى الى الخبر **ولقائل ان يقول** لا نسلم انهم ينصبون غير المسند اليه البتة باعتبار انه تنزل منزلة الموجب بل من حيث ان احدهما ارتفع بالاسناد اليه بقي الاخر منصوبا بالاسناد ولانه لو كان النصب البتة باعتبار انه تنزل منزلة الموجب لوجب ان ينصب البتة في نحو ما جاني القوم

١٢١

الا زيدا لانه بمنزلة تولى القوم **قوله** ولا يشون الاستثنا الا على ما نرى من تقدير تنزيله منزلة الموجب **ولقائل ان يقول** هذا على ما نرى من المنع بان يقول لا نسلم ان تكرار الاستثنا مبنا على ذلك التقدير بل على قصد معناه **قوله** ولذا ما زيد الا راكبا انما فصل باعتبار ان المستثنى من الملحقات **قوله** واذا تم نفي الموجب ولم يكن ما بعدها جملة **ولقائل ان يقول** لا حاجة الى قوله ولم يكن ما بعدها جملة لانه انما يكون به احتياج ان لو كان تاما فيما اذا كان ما بعدها جملة في الجملة وهو ع **فان قلت** الشر نحو قولك ما مررت باحد الا زيد خير منه تاما **قلت** ليس تام بان الاستثنا من الاوصاف لا من احد على ما سنحقق ذلك في القسم الثالث ان شا الله تعالى **قوله** اذ مرادهم بعني ان يشذب واقسمت وعزمت غير موجب اذ المراد بذلك النفي **قوله** ويكون هذا هو المختار **ولقائل ان يقول** لا نسلم بل كل واحد من النصب على الاستثنا والبدل متعين بحسب مقتضى المقام **فان قلت** انما كان مختارا لانه يكون ح هو المقصود دون الاول **قلت** معارض لانه يكون الاول مقصودا دون هذا على ان ما ذكرت لا يقتضي ان يكون هو المختار بل اما واجبا او ممتنعا بحسب مقتضى المقام **قوله** او يتقدم المستثنى اذ اقدم المستثنى منه وجب نصبه لانه لو ابدل من ذلك الموصوف لزم منه ان لا يكون المتبوع تمامه مقدما وسيبويه يختار الابدال مع تقدمه على صفة المستثنى منه لان المتبوع هو الموصوف وكل واحد من الصفة والبدل تابع ولا يمتنع تقدم احدهما على الاخرى **قوله** ولا احد عندك الا عمرو بالرفع والحق عندي انه يجوز فيه النصب ايضا حملا على اللفظ لان هذه الفتحة اشبهت الاعرابية في الاطراد فجاز الحمل عليها ولا يجوز نصبه حملا على النصب التقديري لان ذلك باعتبار كون لا ناصبة من جهة النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ما اذا حملت على اللفظ فانها لا يكون ناصبة للبدل باعتبار النفي بل باعتبار انها اشبهت الناصب في انه يقوم به فتحة اطرادية كما ان حرف الندا يرفع توابع المنادى كقولك يا زيد الظريف برفع الصفة باعتبار انه الرافع في انه يحصل به ضمة اطرادية لا باعتبار انه نايب عن فعل الندا **قوله**

اشبه

وفي جاز يدني الا شي حقير بالرفع يجوز فيه النصب بالاستثنا وانما قال بالرفع لان الكلام في البدل قوله واعلم ان الا قد يستعمل بمعنى غير كما يستعمل غير بمعنى الا استعمال غير بمعنى الا اكثر واشيع ولذلك جعل مقيسا عليه قوله مع امتناعها عنه لانها حرف والحرف بمعزل عن قبول الاعراب قال قلت ان اريد امتناعها من حيث اللفظ فمسلم وان اريد مطلقا فممنوع لانها اذا كانت بمعنى غير لم يمتنع عن تقدير الاعراب قلت لا نسلم وذلك ان الحرف اذا استعمل في غير معناه مجازا لم يخرج عن كونه حرفا وكونه حرفا هو سبب امتناعه عن الاعراب ولقائل ان يقول انما يصح هذا ان لو لم يكن امتناع الحرف عن الاعراب من حيث انه ليس بعرضة للمعنى المقتضي للاعراب اما اذا كان ذلك فلا نسلم انه يمتنع قال قلت يمتنع الاعراب لفظا قلت لم لا يمتنع ولا يعطى اعرابه غيره بل كان من حقها ان يقدر فيه الاعراب ح ويكون ما بعدها مجرورا بالاضافة قضاء من حق المعنى ويمكن ان يقال لو انجر ما بعدها بالاضافة لزم اضافة الحرف والحرف مما لا يضاف وان استعمل في معنى الاسم مجازا اعتبارا للاصل قوله الا العالمون انما حسن تاخيره وان كان وصفا للمبتدا وقد فصل بينهما الخبر لانه يفيد فايدة الاستثنا والاستثنا مما يقع موخرا فحسن تاخيره لذلك واما قول بعض المتاخرين ان الا بمعنى غير ضعيف في غير صور الجمع المنكر فغير مسلم قوله فيعطى غيرا فيكون حمله حكم ما بعد الا ولقائل ان يقول اعطا الاعراب لغير ما يستحقه خلاف الاصل وكان من حق ما بعد غير في الاستثنا ان يكون مجرورا لفظا ومنصوبا تقديرا كما هو كذلك في حيث من ضرب اللص ويمكن ان يقال لو صاروا الى ذلك لوقع غير وهو اسم متمكن في التركيب الاسنادي بغير اعراب وهو ليس في كلامهم واما نقل الاعراب وثبات الاعرب ان نحو عبد الله علما مما يجعل اعرابه في الجز الاول حيث كان الاخر مشغولا بالكسرة المحكية فكذا هذا لانجراره بالاضافة قوله سوا استوا قدمر الفعل في اعرابه فلا نعيده قوله فصل وههنا كلمات انما فصل لان الاصل في باب الاستثنا بحكم الوضع وهذه الكلمات ليست باصل فيه وانما استعملت

للاستثنا بحكم النقل لا ان يكون موضوعة له قوله ونصب ما بعدها البتة اعتبارا للاصل لان الكلمة اذا استعملت في غير معناها مجازا كان حكمها الاصلي بحاله كقولك في باب التعجب ما احسن زيدا بنصب زيدا البتة وان كان مما لا يحتمل ان ينصب بالنظر الى معنى التعجب قوله وسوى بغير التنوين وسوا بغير التنوين وبالنصب على الحكاية وبالتنوين ورفع سوا بتقدير الحكاية قوله باحدما موصولة اي لا شي الذي هو زيد وفيه لا يجب ان يكون بواسطة احدما موصولة لجواز ان يكون باحدها موصوفة بان يكون التقدير لا شي هو زيد ويختلف التقدير بحسب اختلاف المقام قوله وقد ينصب فيقال لا سيما زيدا بان يكون التقدير اعني زيدا وما بمعنى شي من غير صفة ولا صلة ويكون قولك اعني جملة استئنافية وانما قال بوجه بعيد لان كونها بمعنى شي من غير صلة ولا صفة قليل وكذلك اعطى الجملة الاستئنافية قوله ضرب يلزم المضارع اما لم ولما فانما لزما المضارع بحكم الوضع لان وضعهما لنفي المضارع مع قلبه الى المضي بدليل استعمالهما كذلك والا يلزم المجاز الذي هو خلاف الاصل وعند البعض المضارع مبني مع هذه الحروف لان اصل المضارع البنا وانما اعرب للشبه وقد زال بوقوعه موقعا لا يصلح للاسم بوجه فعاد مبنيا ويمكن ان يقال لا نسلم ان الشبه قد زال ولانه لو كان البنا بسبب ان الموضع لا يصلح للاسم لوجب ان يكون الجزا مرفوعا لان الجزا من مظان الاسم قوله واصله عند الفرا لا قول الفرا اقرب من القبول لمكان الضبط ح بخلاف ما اذا جعل اصله لا مستانفا قوله لو كان اصله لا لوجب ان يمتنع زيدا لما اضرب كما لا يجوز زيدا لا اضرب قضاء من حق الاصل ولقائل ان يقول لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان لم يكن بهذا وضعا على حدة الا يرى ان اصل ضرب هو المصدر ولا يقدح ذلك في كونه وضعا على حدة ولا في ان يكون له حكم ليس للاصل وانما قال ويجوز زيدا لما اضرب لئلا يتوهم انه لا يجوز كما لا يجوز زيدا لا اضرب وانما جاز زيدا لم اضرب ولم يجز زيدا لا اضرب لان لم لما اختصاصه بالمضارع نزل منزلة الجز فجاز التقدم عليه بخلاف لا فانه من الاختصاص بمعزل قوله وضرب يجري مجرى اللازم للمضارع وهو ان وانما قال يجري مجرى اللازم باعتبار وقوعها معها

بسم
ومعه

غالبًا لان الاصل ان يدخل على المستقبل لانها للاستقبال ولا يترك المضارع
معها الى الماضي الا لنكتة كما سيحقق ذلك في القسم الثالث من الكتاب قوله
لا نسلم ان الاصل ان يدخل على المضارع وانما كان كذلك ان لو لم
يكن وضعها لتخصيص الفعل بزمان الاستقبال سواء كان مضارعا او ماضيا
ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان استعمال المضارع معها اكثر وانما يكون كذلك
ان لو لم يكثر ما يقتضي ترك المضارع الى الماضي من الجهات قوله وهو
وان يضرب ضربت مثل هذا التركيب وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
قليل الاستعمال لان فيه خروجا من المناسبة وذلك ان الجزاء متوقف على الشرط
فاذا كان الشرط مستقبلا كان الجزاء كذلك بالطريق الاولى واراد الشرط
بلفظ الاستقبال والجزاء بلفظ الماضي خروج عن المناسبة فلذلك قل دوره
بعده عن الجازم مع فوات عمل ذلك في القريب يعني لما لم يعمل في الشرط
الذي هو اقرب لفظا لم يعملوها في الجزاء الذي هو ابعد وان كان رفعه وترك اعماله
فيه ليس بقياس بل انما هو في ضرورة الشعر قوله ويضمر في خمسة مواضع
لدلالتها عليه وذلك ان الانسان اذا امر شيئا بادر الفهم الى انه جعل دفعه وسببا
لحصول امر وهذا معنى الشرط فيكون فيه دلالة على معنى ان بخلاف الخبر فانه
لا تبادر الفهم الى ان القصد فيه الى تحصيل امر فلم يكن فيه دلالة فلذلك
لم يصح الاضمار في النفي مطلقا لكونه خبرا وهكذا الكلام في بقية المواضع من
النهي والاستفهام والتمني والعرض قوله واذا لم يلزم شرط الاضمار وهو
ان يكون المضمر من جنس المظهر فان كان المظهر منفيا كان المضمر منفيا وان كان
مثبتا كان مثبتا فيقدر في قولك ادن من الاسد ان تدن مني لا ان لم
تدن يعني يضمر اذا لم يلزم من رعاية شرطه فساد المعنى كما في قولك لا تدن
من الاسد يأكلك لانه لو اضمر فيه كان التقدير ان لم تدن لما ذكرنا فقال
ان من شرط الاضمار ان يكون المضمر موافقا للايجاب والسلب للظاهر في
الايجاب وانما اشترط ان يكون المضمر من جنس المظهر لان كل واحد من الايجاب
والسلب ليس فيه دلالة على الآخر قوله يأكلك في الكلام وهو ان يكون

للجزاء منافيا للشرط كما في قولك ان لم تدن من الاسد يأكلك فان الاكل
مما يستلزم الدنو فيكون منافيا لنقيضه فان مستلزم الشيء منافٍ لنقيض ذلك
الشيء قوله فلا اي فلا يضمر حينئذ كما في قولك لا تدن من الاسد يأكلك بل يجب
ان يرفع على الاستئناف قوله وليس لاحد ان يطعن بالنفي دلالة على الشرط
وذلك ان عدم الشك من لوازم النفي الذي هو اخبار والشك من لوازم الشرط
فيكون بين النفي والشرط منافاة لان المنافاة في اللوازم مما يفيد المنافاة
في الملزومات واذا كان بينهما منافاة لم يكن لاحدهما دلالة على الآخر فلم يصح الاضمار
في النفي مطلقا قوله ولقائل ان يقول ان اريد عدم الشك من لوازم النفي من حيث انه
نفي واخبار فمسلم لكنه غير مفيد لان عدم الشك على هذا التفسير ايضا من
لوازم الشرط من حيث انه شرط وان اريد انه قطعي الوقوع فمنع لكونه خبرا
والخبر من حيث هو هو محتمل الصدق والكذب ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم
ان ليس فيه دلالة لجواز ان يكون لاحد المتنافيين في الخارج دلالة على الآخر
بحكم اللزوم الذهني قوله هذا اذا ذكر يعني ان اضمارها في هذه المواضع
ليس بلازم بل ان قصد الى المجازاة اضمرت والا بان ذكر الفعل على سبيل التعديد
من حيث اللفظ لترك العطف لانه اخبار والاول انشاء وليس بعيد في التحقيق
لانه جواب سؤال مقدر قوله ويسمى قطعا واستئنافا وقيل يسمى الفصل
استئنافا اذا كان بناء على سؤال مقدر والا يسمى قطعا قوله او للاثبات منكر
نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني قوله اولمعرف نحو قوله
تعالى ونذرهم في خوضهم يلعبون ان لم يحمل ذلك على الاستئناف وقوله
على سبيل التعديد او للاثبات معناه لمنكر او لمعرف ظاهر في الاحصاء رد لك
قوله والمعطوف على المجزوم ان حمل ذلك على الابتداء رفع نحو ان اكرمتني
فاكرمك بالرفع على ان يكون التقدير فانا اكرمك او على ما هو في موضع المجزوم
نحو ان اكرمتني فلا اترك لك فاضربك بالرفع على معنى فانا اضربك وانما قال لو اجاز
رفع المعطوف بناء على ذلك التقدير لورود الرفع في المعطوف سائغا كثيرا ولولا
ذلك في كلامهم لكان الجزم هو الوجه لان حمله على الابتداء مما يستلزم التقدير فلا

يصار اليه من غير ضروره وانما سبيله ما ذكرنا من وروده كثيرا قوله بالفا او
بالواو او بثم يوهم ان ذلك منحصر في هذه الحروف وليس كذلك لجواز ان يقول
ان تزرني اكرم قومك حتى اكرم غلامك بالرفع حملا على معنى حتى انا اكرم غلامك
قوله ومن شان استلزام الفاء في الجزا اذا كان الجزا امرا او نهيا
او ماضيا لا في معنى المستقبل وجب الفا وانما لم يقل ماضيا معنى ليدخل نحو
عسى وليس فان كل واحد مما يجب معه الفا وان لم يكن ماضيا معنى فاما عسى
فلانها للانشا واما ليس فلانها للحال قوله ولقائل ان يقول ان اريد الماضي لفظا
لم يدخل نحو لم تضرب وان اريد الماضي معنى لم يكن به حاجة الى قوله لا في
معنى الاستقبال ويمكن ان يقال اريد ما هو ماض معنى في الاصل غير مستقبل
حين هو جزا احترازا عن نحو ان اكرمتني اكرمك او لم اهنك فان كل واحد ماض
معنى في الاصل لكنه صار في معنى المستقبل بواسطة الشرط وكان يجب ان
يذكر المواضع التي فيها لن وما وحرفا التنفيس لانها من صور وجوب الفاء
تقول ان كان زيد افلن اخرج او فما اخرج او فسوف اخرج وانما وجب الفا
في جميع هذه المواضع لان كلا منها غير ظاهر في معنى الجزائية بحسب المعنى
فالتزموا الفا تنبيها على انه جزا قوله او محمولة على الابتدا كما اذا كان
مضارعا مثبتا وحمل على تقدير المبتدا كقولك ان اكرمتني فاكرمك على معنى
فانا اكرمك قوله ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله او محمولة على الابتدا لان
قوله او جملة اسمية مما يشمل هذه الصوره ويمكن ان يقال انما عده على حده
لانه ليس هنالك سوى المضارع المثبت ولو بين موضع الجواز وهو ما اذا
كان منفيا بلا نحو ان اكرمتني لا اهنك او فلا اهنك اما الفا فلانها للاستقبال
ولا يظهر معنى الجزائية واما ترك الفا فلانها تستعمل لغير الاستقبال
فيكون الجزا مستقبلا باعتبار الجزائية فلا حاجة الى الفا قوله او بذا
الفا اذا المفاجاة لا تقع اذا هذه في موضع الفا في الخبر لان معنى المفاجاة
لا يتصور في الانشا وتختص بالاسمية لتتميز عن اذا الشرطية قوله ان يليه
الفعل ظاهرا او تقديرا وذلك لان معنى الشرط مما يقتضي الفعل لان معناه تعلق

الحكم

الحكم بالفعل ايجابا او سلبا قوله ولقائل ان يقول لابد من الفعل هنالك قضاء من حق
الشرط ولكن لا نسلم انه يلزم من ذلك ان يليه الا ترى انك اذا قلت ان زيد
ضرب صح المعنى كما اذا قلت ان ضرب زيد فاذن لا حاجة الى تقدير الفعل في
نحو قوله لو انتم تملكون قوله وان لا يتقدم عليه شي لانه مقصود في الكلام
كالاستفهام قوله ولقائل ان يقول ان النفي ايضا مقصود مع انه يجوز نحو زيدا لم اضرب
ولانك اذا قلت انت طالق ان دخلت الدار كان تعليقا ولو لم يكن جزا كان تنجيزا
قلنا لو كان ما تقدم جزا لوجب الجزم في قولك اضرب ان ضربت قوله لا
نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان حال العامل مع التاخر كحاله مع التقدم
وهو ممنوع الا ترى انه يجوز ان يقال لزيد ضرب مع امتناع ان يقال ضرب لزيد
فان قلت لو جاز تقدم ذلك وهو جزا لجاز ان يقال زيدا ان تضرب اضرب
قلت لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن فيما ذكرت مانع قوله مسه فوق
ولقائل ان يقول لا نسلم الجواز ان لا يعمل ما لنا خبر الا ترى ان اذن يعمل في حال التقدم
واذا زال ذلك كما في قولك انا اذن اكرمك لم يعمل فظهر ان لها مع التقدم
شانا ليس لها مع التاخر قوله اربعة عند سيبويه وعند الخليل ثلاثة لم
يحك منها وقد مر الكلام في ذلك في الحروف الجارة قوله وينصب اخرى
مذهب البصريين ان الفعل ينتصب باضمار ان في هذه المواضع وقال الكوفيون
ينتصب بهذه الحروف انفسها قوله لام تاكيد النفي فالوا اللام في نحو قولك ما
كان زيد ليضرب زيادة لتاكيد النفي ويمكن ان لا يجعل زيادة بان يقال اذا قلت
ما كان زيد للضرب لم يعد للزيادة فوجب ان لا يعد زيادة اذا قلت ما كان
زيد ليضرب لانه مقدر بذلك ولان الاصل عدم الزيادة فان قلت لم لا يجوز
ان يكون هي الناصبة للفعل من غير اضمار ان قلت الاضمار شايع كثير في الجملة
بخلاف كون الحرف جارا ناصبا للفعل فلما تردد حمل على ما هو ثابت قطعا فان قيل
لم لا يجوز ان يكون اللام من قبيل المشترك فيكون جارا بالنظر الى معنى
وناصبا للفعل باعتبار المعنى الاخر قوله لاتحاد المعنى ونفي الاشتراك
عند تعدده قوله وفا جواب الامر وانما قيل باضمار ان بعد هذه الفا لانها للعطف

في الاصل ولاشى من حروف العطف مما ينصب الفعل واضمار ان ثابت في الجمله
قطعا بدليل جواز اظهارها في البعض فان قيل لم لا يجوز ان يكون
هذه الفاء غير الفا العاطفه بان يكون هذه للسببيه وتلك للعطف ويكون
هذه ناصبة للفعل دون العاطفه قلنا يلزم الاشتراك الذى هو خلاف
الاصل يلزم ايضا فيما ذكرت اضمار الحرف الذى هو خلاف الاصل
اى لا اتيان ولا حديث وذلك انما ينصب الفعل بعدها اذا قصد
السببيه بان يجعل الاتيان سببا للحديث ويقصد نفيه الى نفى الحديث وانما
تشبيهه بنحو لا ترى الضب بها ينجحر باعتبار انه يتوسل الى نفى الانجحار بواسطه
نفى الضب لان وجود الضب مما لا ينفك عن الانجحار اى منك اتيان ولكن
لا حديث بان لا يكون النفى مسلطا على مطلق الاتيان بل على الاتيان الذى يتسبب
للحديث ولا يلزم من نفى المقيد نفى المطلق واما افاده الترتيب لوجود الاتيان
فليس لنفسه بل باعتبار خطابي كما اذا قلت ما رايت اصغر اخويك اراد رويه الاكبر
اوباعتبار الاستعمال لهذا الترتيب في هذا المعنى وواو الجمع سميت بذلك
اما لانها العاطفه وهى للجمع واما لان الغرض النهى عن الجمع لا عن الجميع في نحو
قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن والمناسب بالنظر الى هذا المعنى ان تكون
الواو للحال اى لا تاكل السمك وتشرب اللبن حاصل لانها لو كانت للعطف كان
مفيدا للنهى عن الجميع لا عن الجمع بينهما بحكم العطف لكون الشرب اذ ذاك
داخلا في حيز النهى واشار العرض النهى عن الجميع بل عن الجمع بينهما فكان المناسب
ان يجعل للحال لا للعطف ويمكن ان يقال ما ذكرت من معنى التركيب هو الاصل
لكن نقل الى هذا المعنى وهو النهى عن الجمع بينهما واو بمعنى الى او الا
والحق انها على معناها الاصلى في نحو قولك لالزمنك او تعطيني حقى وهو
للاخبار عن تحقق الامرين اما الملازمه او الاعطا على منع الجمع والخلو وما
ذكروا من المعنى الالتزامى بحسب المقام واما جائزا وانما وجب فيما
تقدم لكثره وقوع ذلك وجاز هنا تحقيقا للفرق بينها وبين لام الجحد ولم يعكس
الامر لان تلك زياده وكان مطلوبيه التحقيق هناك فوق مطلوبيته هنا
وانما

وانما وجب الاظهار مع لا كراهه ان يجمع بين لامين وذلك فيما عداه وبعضهم
يكذ لك فيا ينافي نحو احب تعاملك وتخرج بالنصب باضمار ان واما حذفه
وانما قال واما لان هذا الحكم كان مظنه السوال وهو ان يقال سلمنا الاضمار
وانما الشان في الحذف هل هو ثابت ام لا فقال وانما حذفه فغير مسموع ولو قال
فعلى حال كان اولى لان قوله فغير مسموع ظاهر في كونه قياسا واشير لذلك
لا نسلم انها محذوفه في قولهم تسمع بالمعيدي ولم لا يجوز ان يكون
هذا القول مثل قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم في تنزيل الفعل منزله
المصدر من غير ان يكون هناك اضمار ان وقد جاء رفعا اعمالها اجراها
مجرى المصدريه لانها مثلها في الاختصاص بالفعل ما وجه اعمال ان
دون ان ان اعملت لقوه الشبه بان المشدده وذلك من جهه
اللفظ ومن جهه الحكم بخلاف ما لفوات ذلك الشبه اذا اريد
الحال في موضع من مواضع الفا والواو وحتى امتنع تقدير ان لمكان المنافاة
بينها وبين معنى الحال لانها للاستقبال في المضارع كما في قولهم شرب الابل حتى يجي
البعير يجر بطنه فان المعنى على اراده الحال فامتنع تقدير ان ولا يصح اراده الحال
مع اللام لانه لو اريد الحال كان حرف الجر داخلا على المضارع بدون تقدير
ان ثم اذا اساغ الاستيناف وهو ان يقدر ما بعد حرف العطف
كقولك زرني فاكرمك اى فانا ممن يكرمك او للاشتراك وهو ان لا
يقدر ما بعد حرف العطف جمله على حده كما في قولك ما تاتيني فتحدثني بان
يعطف المضارع على المضارع وينظم في سلك النفى كانك قلت ما تاتي فما
تحدث او هما جميعا اي للاستيناف والاشتراك كما في قوله تعالى تقاتلونهم او
يسلمون وللاستيناف بتقدير عطف الجمله وهو قوله يسلمون على الجمله السابقه
كانه قيل او هم يسلمون والاشتراك بتقدير العطف بين المضارعين
والعطف انما ساغ استلزم حكمه ضابطه كليه جاريه مجرى التعليل لما سبق
والمراد به العطف على ما له اعراب فان العطف مطلقا لا يستلزم الاشتراك
في الاعراب لجواز عطف جمله على جمله ليس لها محل من الاعراب والثاني

والثالث انما جمع بينهما في الذكر لانه قد ذكر الثاني وهو لي في الجاره فذكر الثالث عقبه
لانه كانه لم يذكر الثاني هنا او لانه لم يعد بقوله من عدها من نواصب الافعال
فبادر الى ذكر الثالث ولهذا قال ويأتي في الشعر اظهاران بعد ذلك والاكان
المناسب ان يقال وقد يقع في الشعر ان بعدها   ولا نصب عند الخليل
الا باضمار ان وهو قول   جمهور البصريين لانه حرف جر عندهم وانما خص
الخليل بالذكر لان القول قول الخليل اذا قالت حذام فصدقوها البيت وقد مر
الكلام عليها في الجاره   لنفي الابد وصحه قولك لن افعل كذا الى وقت
كذا مما يدفع ذلك   واصله لا ان فخفف وجعلا كلمه واحده بالوضع وانما
ذهب الى ذلك للضبط ولكونه وضعا على حده لا يقدح في كون ذلك اصلا له
وقد مر غير مره تقرير ذلك   اصله لا فجعل الفه نونا وقد مر توجيه
ذلك في لم الجازمه   مستانفا اي من غير ان يكون واقعا في سياق الجواب
بواسطه العطف وانما عملت البته اجراها مجرى ان اذا استعملت للاستقبال
ومن هذا ظن بعضهم انها مركبه من اذ وان مع عدم المانع من اعمالها وهو ان
يكون مسبوقا بشي يتعلق به كالمبتدا والشرط والقسم وانما لم يعمل اذا كان فعلها
معتمدا على شي من ذلك لانها تكون بمنزله العدم لبقا المعنى الاصلي بدونها فضعف
امرها فلم يجروها مجرى ان في الاعمال قضا من حق المناسبه فاذا وقعت بعد
الواو والفا لم يكن الفعل الذي بعدها بمنزله الخبر والشرط والقسم في
التعلق فجاز الوجهان الاعمال وتركه   اسم منون فيه تعسف لانه لو
كان كذلك لوجب ان يكون له وجه من الاعراب لوقوعه في اثنا التركيب ولا شعور
ذلك فيه   سنته تسمى مشبهه بالافعال انما صاروا الى التشبيه توصلا
بذلك الى اعمالها وذلك انه انما عملت لكان التشبيه بالافعال
لا نسلم ان عملها بواسطه التشبيه ولم لا يجوز ان تكون عامله بنفسها لاقتضائها
الجزئين من المسند اليه والمسند ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو
كان تشبيهها بالافعال من حيث انها عامله وهو ع   الناصبه منها انما
قال خصوصا لان ما ذكر من التشبيه انما هو بينها وبين الناصبه خاصه وانما

قال

قال بعد ذلك ايذانا بان ما ذكر من المناسبه كان من الاعمال على انهم لو تنبهوا
التشبيه على انفتاح الاواخر وان فيها معنى الافعال من التاكيد والتشبيه
والاستدراك والتمني والترجي وجعلوا لزومها الاسما بواسطه ذلك التشبيه
ولهذا اذا زيدت في اواخرها ما تبعد عن الافعال ولا تلزم الاسما بل تدخل
على الجملتين الفعليه والاسميه حتى زيدت في اواخرها ما لا تزاد في اواخر
الافعال   لتحقيق مضمون الجمله يعني بمضمونها النسبه الاسناديه
وان المفتوحه كذلك يوكد تلك النسبه مع ان الجمله معها لا تبقى على
استقلالها بفايدتها بل تحتاج الى جز اخر حتى تتم كلاما   مع قلب مضمون
الجمله الى معنى ما هو في حكم المفرد   ان اريد بمضمون الجمله ما
ذكرنا فمسلم لكن لا نسلم ان تلك النسبه انقلبت الى معنى ما ذكر الا ترى
انك اذا قلت يعجبني انك خرجت لم يكن في معنى يعجبني خروجك وان اريد غير
ذلك فلا بد من افادته لينظر في صحه دعوى قلبه الى ما ذكر ولو قال الى معنى ما
هو مفرد وهو الحاصل من مصدر مضاف مفرع لكان اظهر   ولتفاوت
المكسوره يعني ان المكسوره والمفتوحه يتفاوتان في ان المكسوره تكون الجمله
معها على استقلالها بفايدتها من غير احتياج في ذلك الى جز اخر والمفتوحه
لا تبقى الجمله معها على حالها بل تكون معها في قوه المفرد محتاج الى ان تتم كلاما
الى جز اخر فاذا كان الموضع مما تستدعي الجمله تعين المكسوره هناك بحكم
الضروره وان كان مما يقتضي الافراد تعين فيه المفتوحه قضا من حق
المفتوحه فلذلك وجب ان تكون في ابتدا الكلام المكسوره لانه ليس
هناك مما يقتضي ان تكون الجمله في حكم المفرد فيتعين ذلك الموضع للمكسوره
ان اريد بالابتدا المبتدا فغير صحيح وذلك ظاهر وان اريد
ابتدا الكلام فهو مما يحتمل المكسوره والمفتوحه الا ترى انك تقول ابتدا ان
زيدا منطلق في حكم المفرد ويمكن ان يقال المراد ابتدا الكلام اي
تختص المكسوره بالابتدا اذا قصد الى مفهوم التركيب لا الى مجرد اللفظ
وبما بعد قال وما ذكر مستقامه اي من قال ولو قال وبما بعد القول وما

كان مستقامته لكان اولى وانما اختص بما بعد القول لان الجمل تحكى بعده
معناه مما يستدعى الحكايه اما ان ذلك جمله او غير جمله
مما لا مدخل له فى ذلك الا ترى انك تقول قلت ان زيدا منطلق بحكم المفرد
محتاج فى ان يتم كلاما الى جزء اخر فوقع المفتوحه هناك و وجب
ان تكون المفتوحه فى مواضع الفاعل والمفعول والمجرور لانها مواضع تقتضى
الافراد فتعين المفتوحه هناك لا نسلم ان المفتوحه متعينه
هناك فى هذه المواضع الا ترى انك تقول ظهر لى ان زيدا منطلق جمله مستقله
وثبتت ان زيدا منطلق جمله تامه وحروف ان زيدا منطلق كذا
المراد ان المفتوحه تختص بهذه المواضع اذا قصد الى مفهوم التركيب لا الى مجرد
اللفظ جارح باب قلت فى معنى الاسنا فان الواقع هناك هى
المكسوره وان كان من قبيل المفعول وانما وبما بعد لو ولولا اما مع
لو فلانه مكان الفاعل واما مع لولا فكذلك عند الكوفيين واما عند البصريين
فان الخبر ملتزم الحذف معها فكان مظنه الافراد بحكم الالتزام فتعين المفتوحه
وانما تعرض لباب علمت وان كان من قبيل المفعول للاحتياط ان ما بعد
باب علمت من مظان المكسوره لان باب علمت مما يقتضى المسند والمسند
اليه فقال وفتح باب علمت دفعا للتوهم ولا حاجه الى تقدير مفعول ثان
يشابه ده المعنى لحصول مقتضاه فى سياق ان وكسرت مع لام الابتداء فقيل
علمت ان زيدا لمنطلق تضامن جهه بما يظهر من صوره الجمله المستانفه
وفيما سوى ذلك كسر وفتح بحسب اعتبار الجمله والمفرد كقولك
اول ما اقول انى احمد الله بفتح على ان يجعل خبرا اى اول اقوالى حمد الله
ويكسر على ان يكون القصد الى ايقاع اللفظ خبرا اى اول اقوالى هذا
القول وهو انى احمد الله وقال بعض المتاخرين ولو جعل الكسر بنا
على ان الجمله مما يحكى بعد القول كان خطا لفساد المعنى
لا نسلم لجواز ان يجعل ما مصدريه ويقدر هناك مضاف كما فى قولك اخطب
ما يكون الامير قايما اى اول احوال قولى احضار القلب والاهتمام لشانه

والاعراض

والاعراض عما سواه لاجله حاصل **قوله** وفيما سوى ذلك يدخل فيه
ما بعد الموصول وليس هناك الا الكسر لان الصله لا تكون الا جمله **قوله**
ان لا مصدريه ايته المفتوحه لا تقع فى صدر الكلام لئلا تقع عرضه لدخول
المكسوره فتنو الى حرفان بمعنى واحد فيتوهم اختلافهما معنى فلم يفعلوا ذلك
سدا لطريق التوهم وانما قلنا يتوهم اختلافهما معنى من حيث ان الغرض من وضع
الحروف الاختصار بدليل ان كلا منها يقوم مقام ما لا يودى معناه الا بطول
الا ترى انك اذا قلت خرجت من البصره كان بمنزله ان تقول خرجت ومبدا
الخروج البصره فلو جمع بينهما كان مظنه التوهم انه لو كانا لمعنى واحد لما جمع
بينهما لانه مفوت لما ذكرنا من غرض الاختصار **ولقايل ان يقول** قوله
محلفان بطابقهما الى قوله مكسورتين مما لا حاجه اليه فى اثبات المدعى
وكان مستغنى عنه والوجه الظاهر فى امتناع تصدير الجمله انما هو ارادة
الفرق بينها وبين التى بمعنى لعل **قوله** وقد تاتى المفتوحه بمعنى لعل يعنى
ان المفتوحه من قبيل المشترك وقد ذكر هذا مره اخرى حيث عدها من لغات
لعل ولو اقتصر على ذكره هناك لكفى **قوله** وليس من الباب اى ليس مما ينصب
الاسم ويرفع الخبر **قوله** بين كلامين متغايران وضعها لقلب وهم من يتوهم
ان غير المذكور داخل فى الحكم السابق فلزم من ذلك التغاير بالضروره لانه
انما يقال لكن زيدا حاضر اذا كان مظنه ان يتوهم السامع انه غايب ايضا
حين قيل غاب عمرو **قوله** انه مركب فى باب الانصاف فى مسايل
الخلاف قال بعض الكوفيين لكن مركب من لا وكن وهو غير مناسب ولو قيل
انه مركب من لكن وان مخففه وجعلا كلمه على حده بالوضع لم يبعد لمكان
الضبط **قوله** ان الاصل ان زيدا كالاسد فقدم الكاف وفتح له
المكسور ظاهر فى ان كان ليست بكلمه وليس ذلك بمستقيم لانه لو كان
كذلك لاحتاج فى ان يتم كلاما الى حرف الى اخر كما اذا قلت بان زيدا
الاسد **فان قلت** جاز ان يكون المعنى على الكسر **قلنا** لو كان كذلك لما
صح دخول الجر عليها وذلك ط بل الوجه ان يقال انها كلمه براسها او كلمه

مركبه من كاف التشبيه ومن المفتوحه ولا بعد في المرام ذلك تجنبا عن الانتشار
في باب الوضع   وتخفف هذه الاربعه الى اخره اعمال المكسوره مخففه
كثير واعمال المفتوحه مخففه لم يجئ في الظاهر الا شاذا وانما اعملوها في
ضمير شان مقدر للالتزام للخروج الا عن المناسبه في كلامهم وهو اعمال
الاضعف دون اعمال الاقوى وذلك ان المفتوحه اقوى شبها بالفعل ولم
يجئ عملها في الظاهر فلو لم يعملوها في مقدر ايضا لزم ما ذكرنا واعمال كان
مخففه كثيرا والغاؤها واما لكن فبعد التخفيف لم يجئ عملها اصلا والحكم
على الجميع ببطلان العمل في الاستعمال الشايع بالاطلاق من غير تفصيل بينها
ليس كما ينبغي   لكن يراعى حتى ان المكسوره بعد التخفيف لا تدخل من الافعال
الا على ما يقتضي الجمله الاسميه عند البصريين ليكون الجمله الاسميه واقعه في
خبرها ايضا من حقها في الاصل وعند الكوفيين لا يجب ان يكون ذلك لانه انما
وجب دخولها على الاسميه لمكان الشبه وقد زال الشبه بالتخفيف
مع قد او سوف او السين للتنبيه على انها هي المخففه دون الناصبه للافعال
ولما لم يمكن الجمع بينها وبين حروف النفي ترك ذا ذلك اولانه لا يحتاج الى التنبيه
مع بعض حروف النفي واجروا الجميع مجرى واحدا في ترك التنبيه على ذلك
لتوقع مرجو او مخوف يقال توقع الشيء واستوقعه اي انتظر وقوعه
وذلك اما بالقياس الى حال المتكلم واما بالقياس الى حال المخاطب
تشم معنى التمني اي يلزمه لان التمني من لوازم توقع المرجو وقد يجيء ذلك
المعنى الالتزامي من قرا فاطلع بالنصب   لم لا يجوز ان يكون ذلك
معنى الاشتراك او التجوز بان يكون لعل من قبيل المشترك او المجاز في قراءة
من قرا فاطلع بالنصب   كل واحد خلاف الاصل ولا ابتصار اليه دون الكلام
مندوحه   يدخلان على ان يقال ليت ان زيدا حاضر ولعل ان زيدا
قائم وانما قال وكذا عند الاخفش ايذانا بان دخول لعل على ان انما
هو عند الاخفش   قياسه على ليت في جواز ان يكون قد طرق به في
كلام ممن يوثق بعربيته لان اللغه لا تثبت قياسا   وفيه لغات يمكن

يمكن ان يكون الاصل لعل فحيث كثر في الاستعمال كثر التصرف فيه
لام الابتدا هذا بعيد لان لام الابتدا لا تستعمل في الانشاء ولانه قول من غير ثبت
ما كافه وهذه الحروف اذا زيدت ما في اواخرها بطل عملها لبعدها
عن شبه الافعال بزياده ما لا ترد في اواخر الافعال   وملغاه اي تعمل
مع زياده ما وتجعل كان ليس فيها اعتبارا للاصل وقوله هذا يفيد قياسه
الاعمال في الجميع وهو ع اذا لم يسمع انما زيدا منطلق   الا ان الالغا
معه ان وليت ولعل اكثر بعيد ان الاعمال في انما وانما ولكنما كثير لكنه هنا
اكثر وليس كذلك لانه لم يلزم الاعمال في شي وهذه الحروف في زياده ما في
اخره   وفي اتصالها بضمير الحكايه تاره يقال انني بزياده نون العماد
لانها بمنزله الافعال للشبه المذكور وتاره اني بحذفها كراهه اجتماع النونات
وانما ضعف حذف نون العماد مع ليت للالتزام بتوهم انه يقال ليتا ولعلا
نظرا الى قوله وانا الى الاخر وانما قالوا انا تحرزا عن اجتماع النونات
والمحذوف هو نون الحرف لا نون الضمير لان الحذف من الاخر اولى
ويمتنع تقديم الخبر على العامل لا يجوز تقديم المعمول مطلقا في هذا البا ب
على العامل حطا لدرجته عن رتبه الاصل وهو الفعل ولا تقديم الخبر عن
الاسم لذلك ايضا الا اذا كان ظرفا نحو ان في يوم الجمعه القتال او يوم
الجمعه القتال سوا كان حرف الجر ملفوظا او مقدرا ولذلك يجوز تقديم
الظرف على الاسم اذا كان من متعلقات الخبر نحو ان في يوم الجمعه القتال
حاصل   هذا على المذهب الظاهر يعني ان جواز تقديم متعلق الخبر
على الاسم هو المذهب الظاهر وان كان من حقه ان يمتنع لانه مما يمتنع
تقديم عامله فامتناع تقديمه اولى ولانه يلزم الفصل بين العامل والمعمول
باجنبي وهو الاسم لكن المذهب على الجواز لمكان الاتساع في مظنه الحروف
الظروف و   واما مظنه حذفه وانما قال واما لانه لما ذكر
حال التقديم كان مظنه السوال عن حال حذفه فقال واما حذفه
مما يجب في قولهم ليت شعري وبعضهم لم يعد ذلك من قبيل الحذف لقيام

الجملة الاستفهامية مقامه اذ لا يقال ليت شعري بدون الجملة الاستفهامية
وكما لا يحكم بالحذف في نحو ان زيدا في الدار لا يحكم هنا ايضا لوقوع الشاذ مسد
الخبر في الموضعين   واعلم ان في المعطوف على اسم لكن جواز الرفع حملا
على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو   انما يصح هذا ان لو كان مرفوعا محملا
على موضع اذ من شرط ذلك التجرد عن العوامل   هو من قبيل قوله تعالى
لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين   لا نسلم
انه مما يعطف على المحل ولم لا يجوز ان يكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة لا
ان يكون المفرد معطوفا   لان القصد الى نظم الثانية في مسلك
التاكيد   لا نسلم بل اذا انتصب كان القصد الى ذلك والاولا واذا
احتمل ذلك احتمالا ظاهرا لم يصح اثبات الاصل بذلك لان الاصول لا
تثبت بالمحتملات الا ترى ان الزجاج ذهب الى مثل ذلك في الصفة
مستدلا بقوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب بان علام
الغيوب صفة لاسم ان محمولة على المحل فزيف بانه يحتمل ان يكون خبرا
بعد خبر او خبر مبتدا محذوف او بدلا من ضمير يقذف ومثله لا تثبت
الاصول فكذا هنا ان لا تثبت بمثل قولهم ان زيدا قائم وعمرو ولما
ذكرنا من الاحتمال وهو ان يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
بعد مضي الجملة يعني لفظا او تقديرا فلا يجوز ان زيدا وعمرا قائمان لانه يقتضي
ان يكون الخبر لكن مقتضاها المفرد ولانه يلزم ان يكون قائمان مرفوعا بلا
رافع وذلك ان مقتضى كل واحد المفرد فلا يكون لواحد منهما مرفوعا
فيلزم ما قلنا   واما التتابع انما اوردهما لبعد المسافة عن ذكرهما
اجمالا او كان بطنه الطلب فذكره على وجه التاكيد لان انما يفيد التاكيد
لانه لا يدل على ثبوت الحكم على جميع التقادير   مع اشتراكهما في
الاختصاص يعني ان لا نفي من وجه نظير من وجه وهو الاختصاص
بالاسم محمل عليه في العمل ووجه حمل النقيض على النقيض قد ذكر في
القسم الاول وقيل انما يحمل النقيض على النقيض لان كلا منهما في قوة صاحبه

على المقابلة   لا نسلم ان لا نقيض لان وانما يكون كذلك
لو كانت ان للايجاب وهو ممنوع بل انها لتاكيد الشيء ايجابية كانت او سلبية
ولا نسلم انهما يشتركان في الاختصاص فان المكسورة تدخل على الجملة الفعلية
والجملة تقول وانما خرج زيد ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا كان المرجع في حمل
النقيض على النقيض الى المشابهة كان حمل على ليس اولى لكان المشابهة من
جهة النفي والاختصاص لانه اصل في باب العمل لكونه فعلا   وحق
منصوبه التنكير لانه لنفي الجنس الذي يقابل التنكير وكان من حقه ان يكون
نكرة وانما لم يقل وحق اسمها الا فيما سنعرف التنكير احترازا عن نحو
قولك لا زيد في الدار ولا عمرو   لا نسلم ان هذه هي لا لنفي
الجنس ولم لا يجوز ان يكون بمعنى ليس   لان لا بمعنى ليس لا تدخل
على المعرفة   هو اول المسالة وانما ثبت ذلك ان لو لم يكن هذه
بمعنى ليس على انه لما تردد محملها على انها بمعنى ليس اولى لان لا لنفي الجنس
ابعد من المعرفة بحكم المعنى   الا فيما سنعرف اشارة الى قولهم
لا اباك ولا غلامي لك ولا ناصري لك فان ذلك منصوب مع كونه معرفة
عند الجميع الا عند بعض المتاخرين   والبناء ايضا وانما لم يقل
التنكير والبناء البتة لئلا يتوهم ان قوله البتة راجع الى البناء فحسب وانما
كان من حق منصوبه البناء اذا لم يكن مضافا ولا مضارعا لتضمنه لمعنى
الحرف مع عدم المانع من البناء وهو كونه مضافا او مضارعا
لا نسلم انه متضمن بل ذلك المعنى مستفاد من لفظ الحرف لا ان يكون
هناك تضمن   بدليل البناء لانه لو لم يتضمنا لما كان مبنيا اذ لا وجه
للبناء سوى ما ذكرنا بحكم السبر والا لزم ما ليس في كلامهم من البناء من غير
سبب   واما قولهم لا اباك فالوا انه مضاف معنى لا صورة
فبالنظر الى انه مضاف لم يبن وبالنظر الى انه ليس بمضاف جعل اسم
لا اي من غير رفع وتكرير فان المضاف الى المعرفة يجعل اسم لا ولكن مع الرفع
والتكرار   لا نسلم ولم لا يجوز ان يكون قد ترك الرفع والتكرار لكونه

جاريًا مجرى المنكر صورة على ان زيادة اللام في الجملة ثابت بخلاف حذف
النون من التثنية ومثل مثل هذا الجمع من غير اضافة اللام اولى.
معنى قولك لا اب لك مثل قولك لا اب لك فلا يكون مضافا معنى لا
نسلم بل معنى الاول على التعريف ومعنى الثاني على التنكير والحق ان العبرة بالمعنى
المقصود بقولهم لا ابا لك كان القصد الى ابيه بعينه فالقول قول المتقدمين انه
مضاف معنى وابن الحاجب على الاطلاق فالقول قول
المتاخرين انه ليس بمضاف بل مشبه به فظهر مما ذكرنا ان المرجع في تحقيق
ذلك الى استكشاف المعنى منهم وتبيين المراد من قولهم واذا ابطل
الوجه الاول وهو كونه مضافا بمعنى لتبديل اللام بحرف لا بلام الاضافة بان
يجعل مكان اللام في او على او من نحو لا اب فيها ولا رقيب عليها ولا ناصر
منها او بزيادة الفصل كقولك لا ابن لك فيها تعين الاستعمال الاخر وهو
البناء وقال يونس مع الفصل بالظرف لا يبطل الوجه الاول بل يجوز ان يقال
لا اباها لك لمكان التوسع في الظروف لا حاجة الى قوله
لا بلام الاضافة لان ذلك الوجه انما ثبت مع اللام على خلاف القياس ولا
يقاس عليه غيره من الحروف سواء كان ملائما او غير ملائم على نحو الباطل
اي بان يليه من غير ان يكون مضافا وانما جاز البناء لمكان الاتحاد فاذا افصل
منها زال ذلك الاتحاد فلم يخرج بناؤه ليس القصد الى
نفي رجل على الاطلاق ولا الى نفي الوصف كذلك بل ذلك الى المجموع وكان
المتضمن لمعنى الحرف هو المجموع فكان يجب ان يكون كل واحد مبنيا كما ان
المجموع في قولك بينت له الحساب بابا بابا بفيد معنى الحالة وكان كل
واحد معربا ويمكن ان يقال انما صار والى اعرابه وضامن حق التبعية
لان معنى التابع على الاعراب فان التابع يكون باعراب سابقه من جهة واحدة
او الذي يمسه الاعراب على سبيل التبعية لغيره بحسب ما ذكر من تفسيره.
فلذلك كان من حق ان يعرب واما بناؤه فبنا على الاتحاد وذلك الاتحاد انما
يقوى اذا وليه من غير فصل بينهما واما اذا افصل نحو لا رجل عندك

لابا

طريفا كان الوجه ان يقال واما اذا افصلت نحو لا رجل عندي ظريفا لان ذلك
يوهم ان الفصل على قسمين فاذا كان الفصل على نحو هذا بطل البناء والافلا وليس
الامر كذلك فان الفصل مطلقا مما يبطل جواز البناء سواء كان ظرفا او غيره
وحكم الوصف الزائد للمفصول يفيد ان ما ذكر من المثال يلزم الفصل بين الصفة
والموصوف باجنبي وهو الخبر وفيه من التنافر ما لا يخفى لكون المحكوم به مسبوقا
بعض المحكوم عليه وسابقا على بعضه ولو قال واما اذا افصلت نحو لا رجل رجلا
ظريفا بطل البناء وكذا حكم الوصف الزائد والمعطوف حكم المفصول لكان اظ
وكانه اشار بذلك الى جواز تقديم الظرف لما في الظرف من الاتساع
حكم المفصول وهو عدم جواز البناء لمكان المعطوف حكمه حكم
المنادى لانه منادى بان نحو يا زيد وعمرو بالضم لا غير وجب ان يكون المعطوف في
هذا الباب كذلك بان يكون حكمه حكم المنفي اولا يكون المعطوف في باب النداء حكمه حكم
المنادى نحو يا زيد وعمرو وكذلك المكرر انما فصل لان فيه جواز البناء
وانما قال وكذا لان ذلك قليل وكانه مثله وانما جاز بناء المكرر لانه هو
وانما اعرب لانه تابع والتابع انما يعتبر امره بالنظر الى اعراب سابقه لا بالنظر
الى البناء ومن شان المنفي في هذا الباب الى اخره قد اشرنا فيما سبق
انه يصح هذا ان لو كان لا في قولك لا رجل فيها ولا امراة وفي قولك لا زيد فيها ولا
عمرو هي التي لنفي الجنس وهو مع حرف النفي عند سيبويه يجب تكرار
النفي عنده وعند غيره لا يجب وانما وجب الرفع والتكرار لانه انما
يفصل او يقع الاسم معرفا اذا خرج مخرج الجواب لسوال مشتمل على الفصل مع
التعدد او معرفة متعددة والا لم يصح ذلك لان الاصل ان لا يكون اسمه
معرفة وان لا يفصل بين الاسم وبين لا لانحطاط درجتها عن درجة ان واذا خرج
مخرج الجواب لذلك وجب الرفع والتكرير تحقيقا للتناسب مثل ان يقال
افي الدار رجل او امراة او زيد فيها او عمرو فيقول لا فيها رجل ولا امراة ولا زيد فيها
ولا عمرو ومع ان في تكرير المعرفة سا من تصاحب المنفي بما يظهر من صورة التكثير والتعدد
واذا كرر مع حرف النفي لا لذلك اي لا للفصل ولا يكون الاسم معرفة

لانه مشتمل على الوصف الزائد ... لا رجل عندي ظريفا
وان عندي ... [illegible]

جوار الرفع هذا اشاره الى نحو قولك لا حول ولا قوه والمسئله مشهوره
فتميم على تركه البته لان نحو قولك لا رجل انما يكون حيث يقوم قرينه على الخبر
واما وجوب الحذف فللتخفيف حيث يكثر مثل هذا في كلامهم واما ما يقال من
ان النفي اغنى عن الخبر لانك اذا قلت لا قيام كان كانك قلت انتفى القيام
فاجرى مجراه في انه لا يحتاج معه الى حرف اخر فليس كما ينبغي لانه انما
يصح هذا ان لو كان القصد في جميع المواد الى نفي وجوده اما اذا كان القصد
الى نفي شي اخر غير الوجود مثل ان يكون القصد الى نفي كرمه لم يصح ذلك وانه
بمنزله قولك انتفى القيام شبهوها بليس اي اعتبروا مشابهتها فاعملوهما
على ان ذلك لغه اهل الحجاز من غير حديث الشبه واعتباره فان ذلك من
المناسبات التي استحدثها اهل الصناعه واما بنو تميم فلم يعتبروا ذلك حيث لم
يكن لهما اختصاص بقبيل الاسما بخلاف ليس فضعف امر الشبه
انما يصح هذا ان لو كان الداخلتان هما اللتان بمعنى ليس وهو ممنوع ويمكن ان يقال
الداخلتان على الافعال ما ينفي الفعل عن الفاعل فحسب فناسب ان يحكم عليهما
بانهما هما لئلا يلزم الاشتراك الذي هو خلاف الاصل واما التي لنفي الجنس ففيها
زياده معنى فلم يناسب ان يحكم عليها بالاتحاد بل حكم عليها بالاختصاص بالاسما
حتى قيل باعمالها مطلقا ولا نقضوا النفي بالا ولكن يعني اذا انتقض النفي
بالا او بحرف موجب بطل العمل نحو ما زيد الا قائم وما زيد الا قائما لكن عمرو قاعد
لا نسلم انهم ما رفعوا الاسم وما نصبوا الخبر فيما ذكرت
من الصورتين اوما في صوره الاستثنا مع فانه انما يصح دعوى ذلك ان لو لم
يكن الخبر هو المستثنى منه منصوبا واما في صوره لكن فقط ويمكن ان يقال
المستثنى لما قام مقام الخبر قيل ونصبوا الخبر اذا لم ينتقضوا النفي بالا ولو قيل
واذا انتقض النفي بطل العمل لكان اظ ولم يعملوا لا الا في المنكر وانما
خصوها بالنكره لمشابهتها لا التي لنفي الجنس وتلك تختص بالنكره فخصوا هذه بالنكره
ايضا ولم يدخلوها على المعرفه راسا وان كان لا يلزم من عدم الاعمال عدم الدخول
لكن لما الحقوها بلا التي لنفي الجنس باعتبار امتنعوا عن دخالها على النكره اصلا

اذ نصبوا اي يدخلون البا حين ينصبون حتى اذا قدموا الخبر على الاسم لم يدخلوا
ذلك لانهم اذا لم يعملوها كان الاسم والخبر على حالهما في الابتدا فلم يدخلوا البا تنبيها
على انهما على حالهما بالامتناع عن ادخال البا وهو المذهب الظ والقول المشهور وفي
روايه عن سيبويه انه يصح دخول البا عن عدم الاعمال لان المصحح للدخول هو النفي وذلك
باق فيصح دخول البا سوا عملت او لم تعمل لو كان المصحح للدخول
هو النفي لصح دخولها على خبر لا التي لنفي الجنس وخبر لا التي بمعنى ليس وخبرما اذا
تقدم الخبر على الاسم بل جاز ان يكون دخولها منحصرا في صوره اجريت مجرى ليس
ولكثر اما يكسع لا هذه بالتا اي كثيرا ما يلحقها التا نحو ولات حين مناص وقال الكوفيون
هي التي لنفي الجنس وبه قال الاخفش منا ووجه قول البصريين انها لما تردد بين
ان يكون لنفي الجنس وبين ان يكون المشبه بليس كان حملها على انها هي التي بمعنى
ليس اولى لان ليس مما يلحقه التا فاجريت هذه مجرى ليس في لحوق التا واما التي لنفي
الجنس فلم يلحقها تا وهي عن لحاق التا بمعزل فكذا ما كان ملحقا بها ولهذا وقف عليها
بالتا كما في ليست واما من وقف عليها بالها فاجريت مجرى ثمت وربت فانها حرف
مثلها ويوقف على ذلك بالها لان تاها تا لاحقه باخر الكلمه كتا التانيث فاجريت
مجراها في ان وقف عليها بالها فصلا ووقف عليها بالتا كما في تا النسب
في الفعل نحو ضربت لان تا التانيث في الفعل لا يكون الا للتانيث بخلاف
تا التانيث في الاسما والتا اللاحقه في ثمت وربت ليست للتانيث فالحاقها بها
تا نحو طلحه اولى لانها ليست للتانيث ايضا لم لا يجوز ان يكون
لات لغه مرادفه للا لا ان يكون هي لا في الاصل ثم لحقه التا ويمكن ان يقال لو كان
كذلك لما اختلف في الوقف عليها كما لا يختلف في الوقف على ثمت وربت او لقله
هذا او كثره ذلك في الاستعمال وذلك ان لات انما جا مع لفظه حين او ما جرى
مجراها نحو لات هنا حنت فلما قل استعمال لات حكم عليها بالفرعيه وعلى لا بالاصاله
وهذا هو السبب في ان حملها الاخفش على انها هي التي لنفي الجنس ملحقه بها التا
لانها اشيع واكثر استعمالا من التي بمعنى ليس فيكون هذه هي الاصل دون المشبهه
بليس ومنهم من يقول انه فعل وذلك انه لما كان معناه معنى ليس وصورته

صورة الفعل كان الوجه ان يحكم عليه بالفعلية لان العدول عنه مما يستلزم
مخالفة القياس الذي هو لحاق التا الذي هو يصرف في الحروف
تعسف من حيث انه يستدل بما اشيع كلامهم وهو ترك الفاعل ووجه
لم لا يجوز ان يكون مقدرا او ما يجري في خبره مفسر لحو ولات حين مناص اي ليس
من الحين حين مناص وقد لزم طريقة واحدة ولا بعد في ذلك لما يعم حيث التزم
فيه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا اليه او مضمر امفسرا كقول
من زعم يعني ان القول بفعليته والقول بان تحين بالناسيان في التعسف
وذلك انه لم يجي في كلامهم تحين بمعنى حين ولانه قد جاء ولات هنا حين
لغة بمعنى قوله كالحاي مثل الحالغة وذكرها استطراد
وذلك ان نظر النحوي موقوف على التتبع للصفات التي تعرض لاواخر الكلم بوساطة
العوامل وكان قصارى امره الاعتنا بشان الهيات وبشان العوامل ومان
ما ينقل تلك الهيات وبيان ما لا ينقل وتمييز البعض عن البعض وكان التعرض
لغير العوامل استطراديا وغير مقصود ابتدا لكن لما تعرض لذكر العوامل
من الحروف تعرض لغير العوامل لقلتها بخلاف غير العوامل من الاسما اذ
في ذلك كثرة ولا يلزم من تعرض هذا تعرض ذلك ضرب يلزم الترتيب
في معناه اذا اضربنا في حقه هذا الضرب لتنفيا العطاء عن هذا الكلام هنالك
ثلاثة عشر حرفا ذكر هذه الحروف على ترتيب المخارج مما كان من مبدا
الحلق ابتداية الى ان ينتهي بالشفوي الذي هو الواو ثم في تفصيل هذه الحروف
ذكر البعض عند البعض اذا كان بينهما مشاركة في الحكم لذكر اليا والواو مع الالف
لمشاركة في الاطلاق ثم اورد الواو على حدة انما انفردت بحكم ولذلك الحكم
في بقية الحروف فالهمزة للاستفهام ويتفرع عليه اي ويتولد من
الاستفهام معان يعني اذا امتنع اجرا الاستفهام على ظاهره في موضع حمل على ما
ناسب المقام كما اذا قلت لمن تريد منه الذهاب اذهبت والحال انه يمرى
منك امتنع ان يحمل الاستفهام على السوال والحال ما قلنا بل على الامر والحث
والشيخ قد تعرض لبيان تولد هذه المعاني في قانون الطلب في القسم الثالث من الكتاب

لا نسلم ان هذه المعاني متفرعة ولم لا يجوز ان يكون الهمزة مشتركة
بين هذه المعاني لو كان مشتركة لكان معنى الاستفهام مساويا لغيره من
المعاني في توقف فهمه على قرينة كغيره من المعاني على ان اللفظ اذا تردد بين المجاز
والاشتراك فالمجاز اولى لانه اكثر واشيع ما المناسبة بين الاستفهام
وبين هذه المعاني حتى استعمل حرف الاستفهام في هذه المعاني الوجه
ظاهر لمن له قلب او اذن واعية وقليل ما هم على ان فيما ضرب من الامثلة وقال
ان الغرض من الاستفهام كذا منعا في الالتزام ان يقال لا نسلم بان الغرض ما
ذكرت ولم لا يجوز ان يكون الغرض غير ذلك ويستعمل ظاهرة ومقدرة
وذلك ان الهمزة اخف فكان اعم تصرفا واكثر استعمالا لا نسلم ان
الهمزة هي المقدرة دون هل في شعر ابن ابي ربيعة ثم قالوا ... ان الاضمار
من باب التصرف والهمزة اعم تصرفا فالحمل عليها اولى ولان المرجع في الاستفهام
هنا الى التصور دون التصديق وهل لطلب التصديق لا لطلب التصور بحكم
الوضع فكانت الهمزة مقدرة دون هل وانما قلنا انها مقدرة موضوعة
لطلب التصديق بدليل انها لا تستعمل في غير طلب التصديق وتدخل على
الواو الى اخره دون هل لان الهمزة اخف فكان اعم واكثر استعمالا
الا انها بالفعل اولى وذلك لان الاستفهام عن الشي يستدعي سابقة الجهل
به بحكم الضرورة فما كان سبب الجهل به اظهر كان بالاستفهام اولى والفعل
لا تقرر له لانه لا يدل على التقضي واذا لم يكن قارا الذات كان ابعد عن العلم
به من الاسم فكان بالاستفهام اولى انما يصح هذا ان لو لم
يكن الاستفهام بالهمزة وهل راجعا الى النسبة الاسنادية او الى المتصف
بالفعل وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن كيف يصح دعوى الاولوية مطلقا لجواز
ان يكون مقتضى المقام هو السوال عن مفهوم الجملة الاسمية وح يمتنع دخولها
على الفعل فضلا من ان يكون اولى ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الزمان
داخل في مفهوم الفعل فانك اذا قلت اضرب دل على الزمان التزاما لا تضمنا
ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو لم يكن لنفس الزمان وهو المفهوم الطبيعي ثبوت

دائمًا من حيث ان الخارج لا يخلو عن احد الزمان وان كانت عنه فاره ولين سلمنا
ذلك لكن لا نسلم ان سبب الجهل امكن واظهر في الفعل وانما يكون كذلك ان لو كان
سبب الجهل منحصرا فيما ذكر من عدم الاستمرار لجواز ان يكون هناك اسباب اخر
بعضها امكن في الاسم   لكونه اهم لان المقصود من الكلام المشتمل على الاستفهام
طلب الفهم فيكون اهم وقدم العكه لان الحكم اذا كان مسبوقا فالعله كان ابلغ للصدر
وامكن بالنفس   وان لا يتقدم عليه شي وانما ذكرنا ابدا والا لا يستغني
عنه لانه لو تقدم عليه شي من الكلام لم يكن الكلام مصدرا بالاستفهام
والخطاب في ها بمعنى خذ يقال ها وما هاوم للدلاله على احوال المخاطب
من الافراد والتثنيه والجمع لان ها بالقصر موضوع للمخاطب مطلقا كهل في لغه
الحجاز ويلحق هذه الزيادات للدلاله   لا حاجه الى قوله
بمعنى خذ لان ها بالمد لا يكون الا بمعنى خذ وقوله اذا قيل ليس كما ينبغي بل الوجه ان
يقال لما قيل كما هو في بعض النسخ اي لما قيل ها ها وما هاوم كما قالوا ها كما
هاكم على انها بمنزله الكاف في انها للخطاب   والالف للعوض
الكلام في البسائط التي هي كلمات ولا نسلم ان الالف في ادخال
الوقف كلمه وانما يكون كلمه ان لو كان موضوعا لشي وهو ع ولا يلزم من تبديل الحرف
الذي هو كلمه بحرف اخر ان يكون ذلك الحرف الاخر كلمه لجواز ان لا يكون موضوعا
لشي فضلا ان يلزم من تبديل الحرف الذي ليس بكلمه بحرف اخر بان يكون ذلك
الاخر كلمه وانما ذكرنا المنع في اذا لكونه اظهر هناك لا ان يكون مختصا به
وعندي ان الالف في بينا بدل على التنوين الذي هو عوض من المضاف
اليه واذا اولت بينا زيد قائم كان الاصل بين اوقات زيد قائم فحذف المضاف اليه
من بين ثم عوض عنه التنوين فصار بينا زيد قائم ثم عوض عنه الالف فصار
بينا زيد قائم وانما حمله على ذلك ان ابدال التنوين عن المضاف اليه ثابت
وابدال الالف عن التنوين ايضا ثابت فيحمل على ما ثبت في كلامهم بخلاف الالف
فانه لم يثبت كونها عوضا عن المضاف اليه او جميع ما ذكر من اجرا الوصل مجرى
الوقف وتعويض التنوين وتعويض الالف عن التنوين جميع ذلك ثابت بخلاف كون

الالف عوضًا

الالف عوضًا عن المضاف اليه   لم لا يجوز ان يكون الالف في بينا زيد
قائم للاشباع وذلك ايضا ثابت في كلامهم   لان ذهاب الشي مع العوض
ادخل في المناسبه من ذهابه لا مع العوض وفيما ذهب اليه المصنف واختاره
ذهاب الشي بعوض   وفيه دليل يعني فيما ذكرنا من ان الاصل بين اوقات
زيد قائم دليل ان الصواب ما ذهب اليه الاصمعي من طرح اذ واذا في جوابهما لمكان
الاستغنا عنهما اذ المعنى المقصود يتم بدونهما وليلا يلزم ان يكون للزمان ظرف
انما يصح هذا ان لو لم يكن لهما فايده وهو الدلاله على المفاجاه
او التوسع في الاستعمال فلا يلزم ان يكون الصواب ذلك لجواز ان يكون كل
واحد من الاستعمالين صوابا واما كون الزمان ظرفا للزمان فلا بعد في ذلك
اذ هو باعتبار ان يكون من جمله اوقات العام مثل كون العشره ظرفا للواحد
ولسان الفخ   لا نسلم ان زيادتها لذلك بل للتوصل
به الى امتداد الصوت وفيه ما مر من المنع وهو انه لا نسلم انها كلمه وانما يكون
كذلك ان لو كان موضوعا لمعنى وهو ع وهكذا الكلام في قوله وهي اي الالف
والواو واليا للاطلاق   وللانكار اي هذه الثلاثه يكون للانكار بحسب
حركه الاخر فان كانت فتحه فالالف وان كانت ضمه فالواو وان كانت كسره
فاليا ولما كانت زيادتها لانكار مضمون الكلام او لانكار خلاف مضمونه ناسب
ان يكون متاخره لان الانكار اعتبار متاخر وقد يفصل بين الاخر وبين حرف
الانكار بان محافظه على سكون الاخر يكون اليا اذ ذاك متعينا لان السكون
يترك الى الكسر ولذلك كان اليا متعينا ويزاد هذه الحروف الثلاثه للتذكر
وذلك اذا كان الشي مما يقصد اداوه من المعنى او لم يقع في خاطره ما يعبر به عن
ذلك المعنى والحال انه لم يرد ان يقطع الكلام فيمد هذه الحروف ليمكن من مد
الصوت رجا ان يذكر ما يقصد في اثنا ذلك واليا متعين اذا كان ما يلحقه ساكن
الاخر لما قلنا في فصل الانكار من ان السكون يترك الى الكسر   وجميع
ذلك وقفه اي زياده هذه الحروف وزياده ان وكون الالف والواو مما لا اخرك
له امور موقوفه على السماع والمرجع فيها الى اللغه ولا مدخل للقياس فيها او جميع مما

جاه

ذلك صح

يختص بحال الوقف ولا يكون في الدرج سوى زيادة الذكر ولهذا لا يلحقه هاء
الوقف وانما قال وجميع ذلك لان زيادة الذكر انما يكون في حال عدم الوصل
بكلمة اخرى فتنزل منزلة ما يختص بالوقف فقيل وجميع ذلك وقفيه
زيادة اذا ذكرت ظاهر في زيادة ان مع حرف التذكر والاعرف انه لا يرد
معه   والها للدلالة على الغيبة الحروف اللواحقه ما بما من نحو
الها والكاف واليا للدلالة على احوال المرجوع اليه وهو مذهب المتاخرين
وقال بعضهم ايا ضمير مضاف وهو مذهب الخليل ويلزمه ان يكون الضمير مما
يلزم الاضافة وليس ذلك في كلامهم وقال   اسم ظاهر اضيف الى الضماير
ولو كان كذلك لوقع بدون الاضافة الى الضماير بالقياس الى غيرها من الاسماء
الظاهرة ولانه يلزم ان يكون الاسم الظاهر لازم الاضافة الى الضماير بالقياس
الى غيرها من الاسما الظاهرة ولانه وليس ذلك في كلامهم فقال هي ضماير وايا
عمدة يتوصل بها الى ايرادها متقدمة على العامل ومنفصلة عنه
لو كان القصد الى العمدة لوجب الاقتصار على اقل ما يمكن ان يتوصل لانه بذلك
يندفع الضرورة فالمصير الى الاكثر خروج عن المناسبة ومنهم من يقول اياك
بكماله هو الضمير لان الغرض من وضع الضماير الاختصار ولا وجه للحكم على المجموع
بكونه ضميرا   لا نسلم ان الامر كذلك في المنفصله وقال بعض المتاخرين ما
ذكر في الكتاب هو الصحيح لانها الفاظ مبهمة لما لفظه واحد بين
بها من يرجع اليه الضمير فصح ان يكون حروفا كحف للسان ه التانيث ويا
النسبة   لا نسلم انها الفاظ اتصلت به ولم لا يجوز
ان يكون المجموع بكماله ضميرا ولانه لو كان ايا ضميرا لزم الاشتراك ان كان موضوعا
لكل واحد من الغايب والمتكلم والمخاطب وهو خلاف الاصل وان كان موضوعا
للبعض دون البعض لزم المجاز الذي هو خلاف الاصل ايضا وان كان موضوعا
لاحدهما من غير تعيين لزم الابهام في اصل باب الضماير ولا يكون ايا اذ ذاك
من المعارف على ان ادعا كونه موضوعا لاحدهما من حيث هو احدهما مما لا نظير
الى ذلك في اللغة فاذا ادعا كون المجموع بكماله ضميرا هو الاظهر عندي

مجروره او منصوبه انما لم يتعرض لحال الرفع لانها لم تقع حيث يكون احتمال
الرفع يعني انها تقع في التركيب فلو كانت اسما لكانت لها اعراب لكن ليس لها
ذلك بحكم الاستقراء   لم لا يجوز ان يكون الهاء بدلا عن ايا   لو كان
بدلا لم يتصل به لان التابع لا يتصل بالمتبوع   لم لا يجوز
ان يكون منصوبه ومجروره بان يكون ايا عمدة ولئن سلمنا ذلك الذي لكن لا
يلزم من تعذر تقدير الاعراب ان يكون من قبيل الحروف التي نحن بصددها
لجواز ان يكون زوايد كزوايد التثنية والجمع والتصغير لان يكون كلما
كزيادة الربط اي لتاكيد الملازمة ولذلك كان غير واجب بحسب
مقتضى المقام فان كان المقام مما يقتضي مزيد الربط ثبت والا فلا
لا نسلم ان محلها لما ذكر بل للايذان ان ما دخل عليه هو اللازم
نحو والله لزيد قائم يعني اذا كان الجواب جملة موجبة سواء كانت
اسمية او فعلية اذا لم يكن القسم للاستعطاف وانما وجب لان جواب
القسم من مظان التاكيد فلزم اللام ولذلك كان طرح نون التاكيد ضعيفا
وكذا طرح قد لان في ذلك خروجا من المناسبة
انما يستقيم هذا ان لو كان كل موضع مما يقتضي مزيد التاكيد وهو ع الا
ترى انه يقال زيد قائم وان زيدا قائم وان زيدا القائم ووالله ان
زيدا القائم فظهر ذلك مما يتفاوت بحسب تفاوت المقامات ويمكن
ان يقال اللام انما ياتي للتنبيه على انه المقسم عليه وانما التزم في
القسم دون جواب لو ولولا لان القسم مظان التاكيد دون لو ولولا
فكان التزام اللام في القسم ادخل في المناسبة من التزامها في جواب
لو ولولا   انما يصح هذا ان لو كان مزيد التاكيد مطلوبا في جميع
صور القسم وهو ع   انما يرد هذا ان لو كان اللام مفيدا للتاكيد
في جميع مواردها وهو ع   وفي الشرط مقدمة اي يدخل اللام على
الشرط بعد تقدم القسم او تقديرا توطئة للقسم اي تمهيدا ان الجواب
له لا للشرط نحو والله ان اكرمتني لاكرمتك   لم لا يجوز ان

يكون الجملة الشرطية هي جواب القسم ويكون مبنى القسم على التأكيد الملازمة ويكون
ثبوت اللام التابعة للتأكيد ويمكن أن يقال لو كان مجموع الشرط والجزاء هو جوابا
للقسم لجاز أن والله إن تكرمني أكرمك بل المرجح في تأكيد القسم في نحو هذا
التركيب إلى الخبر المفيد بعد الشرط   فصلا لجواز زيدا لهو
المطلق كونه فصلا لا يتعين في هذا المثال وإنما يتعين إذا قيل كان
زيد لهو المطلق بالنصب   أو منطلق إشارة إلى أنه يتوسط الفصل
فيما إذا كان الخبر فعلا مضارعا لمضارعته المعرفة في امتناع دخول حرف التعريف
عليه   لو صح القول بتوسط الفصل فيما إذا كان الخبر فعلا مضارعا
لصح القول بتوسطه فيما إذا كان فعلا ماضيا لعلم اتحاد العلة وهي مضارعته
للمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه بل الحق أن يصار إلى ذلك فيما
ثبت قطعا لأن الأصول لا تثبت بالمحتملات   ويخصص المضارع بالحال
أي يعين أصل مدلوله إذ هو مشترك بين الحال والاستقبال على القول الصحيح
فيكون قرينة يتعين بها المراد وهذا مذهب الكوفيين وقال البصريون إنها
للتأكيد لا للحال بدليل قوله تعالى ولسوف أخرج حيا ولسوف يعطيك ولا
ضرورة في ارتكاب التجوز ولا يصار إليه إذ الأصل في الكلام هو الحقيقة
ولم يعمل إذا أعملت يعني أنها هي المخففة فلا يحتاج إذ ذاك إلى اللام الفارقة
لحصول ذلك بوساطة العمل   ولذا أن زيد لمنطلقا يعني أن
اللام الفارقة لازمة لها إذا دخلت على الجملة الفعلية بعد المخففة لما ذكر
من طلب الفرق بينها وبين النافية   ولذا عند الكوفيين نحو إن
يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه بعد بطلان عملها بالتخفيف يخصص
البصريون دخولها على الأفعال الداخلة على الجملة الابتدائية قضاء من حقها في الأصل
أن تكون الجملة الاسمية واقعة في خبرها واستشهد الكوفيون في جواز ذلك
بنحو إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه ونحو هذا شاذ عند البصريين فلا
يعتد به وإنما جاز الضمير منفصلا أعني لهيه لمكان الفصل ويمكن أن يقال
هي تأكيد للمتصل واللام إنما دخلت على التابع لا على الفاعل   لهند كذا

قال

قال بعضهم الأصل إنك إلها أبدلت من الهمزة ثم جامعتها لام الابتداء حيث لم يبق
على حالها فكأنها ليست هي المؤكدة والسبب في أن لام الابتداء لا تجامع إن إنما
ذكر في امتناع مجامعة المكسورة المفتوحة وبعضهم على أن الأصل والله إنك
ولما كان القسم مما يكثر حذفه من غير وجه وليس ذلك مختصا بهذه الصورة
أو لكذا إشارة إلى أنه يأتي مع اللام أيضا وهذا دليل على أن اللام
السابقة أيضا ليست بلام الابتداء وإلا لزم إعادة لام الابتداء في كلام واحد
وليس ذلك في كلامهم فإذن الظاهر هو القول الآخر من أن الأصل والله إنك
خفف من غير وجه   وعلى مذهب سيبويه أي التعريف قال سيبويه
اللام وحدها للتعريف والهمزة للوصل وذلك أن للتنكير حرفا واحدا وهو
التنوين فكان الوجه أن يكون ما يقابله من التعريف حرف واحد وهو اللام
وحدها تحقيقا للتقابل ولذلك كان أحدهما في الآخر والآخر في الأول وإنما
كان حرف التنكير في الآخر وحرف التعريف في الأول لأن التنكير هو الأصل وكون
التنوين متأخرا هو الأصل دالة على معنى متأخر فعين الآخر للتنوين ثم
تعين الأول للام قضاء من حق التقابل وقال اللام وحدها ليست للتعريف
لأنه لو كان وحدها للتعريف لما بنيت على السكون لأنها مما يتصل بالأول
وكل ما لا يتصل بالأول من الحروف مما لا يبنى على السكون فلو حكم على اللام وحدها
بأنها للتعريف لزم ما ليس في كلامهم   وهو أن يقصد بها نفس
الحقيقة يعني أن تعريف الجنس هو الإشارة إلى نفس الماهية بعينها لا
بشرط شيء من غير تعرض للوحدة واللاوحدة والتجرد واللاتجرد وأن
تعريف العهد وهو الإشارة إلى الحقيقة مع اعتبار الوحدة أو مع ما يقابلها
فقد ظهر من هذا أي من بيان التعريفين تعريف الجنس وتعريف
العهد أن لا وجه لاعتبار الاستغراق في تعريف الجنس
لا نسلم أن تعريف الجنس ما ذكر بل تعريف الجنس هو الإشارة إلى جميع أفراد
الطبيعة ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم أن لا وجه لاعتبار الاستغراق
في نفي ونفس الطبيعة موجودة في جميع أفرادها فلا نسلم أنه بهذا الاعتبار

لايمنع اعتبار الاستغراق وَالنون ياتي للصرف وَانما لم يقل والتنوين ياتي
للصرف ليعقب هذا بقوله وتسمى في جميع ذلك تنوينًا لما في ذلك من التنبيه انه
اسم مشترك لانسلم ان النون في نحو زيد كلمه وانما يكون كذلك
ان لو كان موضوعًا لمعنى وَامّا معنى الصرف فلا نسلم اهل اللغه يعرفونه
ويقصدونه في تركيبهم نحو جا زيد بل هذا معنى اعتبره اصحاب الاصطلاح لامعنى
يقصده اصحاب العربيه وللسلم في خصوصه يقال بمعنى صه بغير
التنوين افعل السكوت وبالتنوين سكوتًا وعلى هذا يلزم ان يكون الكلمه عند
اتصال التنوين مجازًا اذ لم يبق على معناها الموضوع هي له من قبل
عندك قال النحويون اذ لم ينو الاضافه اعربت والتنوين للصرف نحو قوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالما الفرات وقال المصنف التنوين
في ذلك للتعويض لا معنى لقطع النظر عن الاضافه اذ لا يستقيم المعنى بدون ذلك
بل انما اعرب مثل هذا لانه لو كان المضاف اليه مذكورًا يكون التنوين عوضًا
عن المضاف اليه وماذهب اليه المصنف هو الظ لان المعنى مساعد وانما
يستقيم قول النحويين ان لو كان نحو قبل بالتنوين فيما لم يقصد به الى ما وضع
له من المعنى النسبي وهو ذلك غير معلوم فلذلك كان قول المصنف هو
الظاهر ومابينا انما قال وبابه ولم يقل عوضًا عن حرف الاطلاق
اشاره الى انه يحصل بهذه النون من الغنه التي هي مده في الخيشوم مثل ما يحصل
بحرف الاطلاق من المد لا نسلم ان النون كلمه وانما يكون
ذلك ان لو كان موضوعًا لمعنى وهو ع وكذا الكلام في الغالي وانما قال وقولي
اشاره الى ان المصراع الثاني مشتمل على هذا التنوين ايضا على تفصيل
فيه وذلك انه اذا كان بعد الساكن الذي يليه ضمه اصليه ضم اتباعًا والا
كسرت وهو الاصل في تحريك الساكن كما سبق ان في اخر القسم الاول من الكتاب
لا يؤكد به الا الامر خصوا هذه النون بتاكيد الجمله الا انشائيه بحكم
الوضع وانما اكد الخبريه الواقعه جوابا للقسم الاستعطافي وانما اكد الشرط
المؤكد حرفه بما للتلازم الخروج من المناسبه بكون هو مجردًا عن التاكيد وحرفه

موكدا

ان يكون [illegible]

[illegible]

غير مشترك فيه [illegible]

[illegible]

لا نسلم ان الكثرة مستفادة من [illegible] على الامه

[illegible] دلالة التا على الوحدة

والكثرة

والكثرة ممنوعه وانما يكون ذا الا ان لو كان مختصًا وهو ع وارد عندك
على ذا نعني ان التا في نحو علامه للكثره بواسطه تاويل الامه والجماعه ومبنى
المبالغه على ذلك وهو انه اذا اميل لواحد علامه افاد المبالغه من حيث
انه نزل منزله الامه لا نسلم ان المرجع في افاده المبالغه في نحو
علامه الى ما ذكر من تقدير جريه على الامه ولم لا يجوز ان يكون ذلك لمكان
التا وهو الجهه في امتناع ان يقال في نحو علام الغيوب علامه نها
لا نسلم ولم لا يجوز ان يكون ذلك لعدم الاذن الشرعي او لكونه مقرونا
بعلامه التانيث ولنا لذا التانيث والمفرد كنعجه وذلك ان
الاسم يختص بالمونث بحكم الوضع فلون ذا الا على التانيث ثم لحقه التا الداله
على التانيث فافاد تاكيد التانيث انما يصح هذا ان لو كان نعج
بدون التا كلمه بل النعجه بالتا موضوعه ولا معنى لعد التا فيها كلها لاحقه لتاكيد
التانيث ولذلك الكلام في التا في الحجاره والمهالبه والجواربه وللتعريض
لما كان في المفرد حجحاجا بالف رابعه كان الوجه ان يقال ححاجح سلحامشه
فيا شاعل تعبرتك من الصور ولما لم تكن لذلك بل يرد مع التا احرابدون تلك
التا الخامسه وجب ان يحلم على التا بالعوضيه عما من حق المناشيه
والفا للتعقيب في العطف انما قال في العطف لانه اذا كان للتعليل لم تكن
هناك للتعقيب لان العله لا تكون متاخره فجا ها باسنا
لم لا يجوز ان يكون المراد بالباس ما يحصل من النعمه والعذاب بعد الاهلاك
ولجواز ان يحمل على الاراده اي وكم من قريه اردنا اهلاكها مثل قوله تعالى
واذا قرات القران فاستعذ محمول على حذف المعطوف
لا نسلم ان المحذوف المعطوف محذوف ولو كان محمولا على ما ذكر لبقي قوله
تعش من غير ارتباط معنوي ولو قيل بالتجوز لا بالحذف بان يذهب الى ان
المراد بالعثور الحكم بذلك لا ان يكون المعطوف محذوفا كان اظهر
وللتعقيب في الجزا لازما دخول الفا في الجزا مطلقا ليس بلازم فانه اذا
كان مضارعا مثبتا جاز دخول الفا من غير لزوم للتعقيب الا ان يقال المراد

بدلك كونه لازما فيما بعدد من الصور لا نسلم انها للتعقيب
في الجزا بل للدلالة على كونه جزا وذلك ان التعقيب حاصل بدونه لان الجزا
مما يعقب الشرط فلا يكون دخول الفا في الجزا لافاده معنى التعقيب
واذا كان المبتدا متضمنا لمعنى الشرط لا نسلم ان
المتضمن المبتدا بل معنى الشرط متعدد في الفعل والظرف تشبيها ذه المعنى
غير لازم لا نسلم ان دخول الفا هنا غير لازم بل هو ابت قدما في
اللزوم هنا لان لا احتياج الى الدلالة على المجازاه هنا فوق الاحتياج هناك
لان معنى الشرط هناك غير ظ واما ما جا في كلام المتقدمين في قولهم اذا
تضمن المبتدا معنى الشرط جاز دخول الفا كمثل قولهم غير المنصرف يجوز صرفه
للضروره مع انه واجب ووجه ذلك هو ان يراد بالجواز هو الامكان العام
الذي يصدق في ماده الوجوب وامثال له تعدد ان ذلك الاكثر سايغ
وفيه دليل ان القول قول الاخفش ويضرب الثاني نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وقد مر تفسير ذلك فاني للتفسير في العطف عندي
لما كان يتوسط بين المتبوع والتابع في الاعراب عدها المصنف من حروف العطف
قياسا على غيره من حروف العطف والمتقدمون لم يعدوها لان التابع يتوسط
الحروف مما يغاير المتبوع في جميع صور العطف وهذا مما يحتمل ان يكون
عطف بيان وورود اي للدلالة من اول الوهله ان ما بعده عطف بيان
لا بدل فلما كان فيه هذا الاحتمال مع ما قلنا من حذف المجاوره لم يسلكوها
في سلك حروف العطف بل عدوا التابع عطف بيان وهذا العطف بمجرد
النسبه وايراد حروف العطف في هذا الضرب وفي غيره لتفسير معانيها
وفيما سبق لحصرها وقد تضمن واو القسم لما كثر هذا في كلامهم طلبوا
ضروبا من الاستعمال فمنها فتح البا من اي والحذف هو الاصل لاجتماع الساكنين
واحدهما مده ومنها الجمع بين الساكنين والبا واللام وانما جاز هذا لانه لما كثر
استعمالها صار اجريا مجرى كلمه واحده فجاز الجمع بينهما كما في نحو دابه والاصل
ما قلنا ومنها تعوضها عن الواو وانما خص حروف النسبه لان النسبه مما بنا

موضع القسم بعد فعل في معنى القول وانما اختص بذلك لان وضعه
لبيان ما تقصد بفعل في معنى القول فيكون مختصا بحكم الوضع والمراد بكونه
في معنى القول ان يكون مغنيا عناه والا فان كنت ليس بمعنى مطابقه ولا
تضمنا ولا التزاما ويمكن ان يمنع عدم الالتزام في نحو قولك كتبت اليه ان احضر
وانما قلنا وضع لذلك لانه لا يقع كذلك فوجب ان يكون بطريق الوضع والا
لزم المجاز الذي هو خلاف الاصل وامره ان اسع يحتمل ان لا يكون
ان فيه مفسره لجواز ان تكون مصدريه ومخففه من المثقله
انه على عد الحروف الناسبه والمخففه ليست منها لانها موضوعه
وقد جوز المبرد اعمالها فقيل خوز ذلك قياسا على ما لاتحادهما معنى
لا نسلم ان ذلك قياسا بل لكونه مسموعا من الثقه ولا نسلم صحه
القياس فيما عن بصدده لان المرجع فيه الى اثبات اللغه قياسا وهو مما لا يصح
ولانه انما كان يصح ان لو كان معنى العامليه في ما على عمله مخففه وما مذكر في
عملها فيما ثبت استخرجها اهل الصناعه بعد ثبوت ذلك بالوضع
نحو ما رايته عندنا وقع في الكتاب لفظه عندنا وهو مستغنى عنه في التمثيل
انما يكون لذلك ان لو كان زيادتها قياسا وهو ممنوع لجواز ان يكون ذلك
مسموعا في هذا المثال او الفعا على انهما حرفا نفي ترادفا للتاكيد اذ الاصل
عدم الزياده فلا يصار اليه من غير ضروره حملها على انها صله اولى
وذلك ان الجمع بين حرفين لمعنى واحد من غير فصل لبس في كلامهم فلو حمل على
انهما حرفا نفي ترادفا للتاكيد لزم ما ليس في كلامهم بخلاف وقوع ان صله
لم لا يجوز ان يكون ما صله وان للنفي وقوع الحرف في غير
الاول صله اكثر فكان الحكم على ان بالزياده اولى ومخففه من الثقيله
وقد مر من المنع في ان بالفتح مخففه وام للاستفهام والدلاله
تقع في الامر وطلب الجواب عن احد ما ذكر على التعيين فلا يصلح للجواب بلا
او نعم اذا قيل ازيد عندك ام عمرو والاستفهام وطلب الجواب وانما
يستفاد من المجموع من الهمزه وام لا من ام وحدها ولكن لما كان لها مدخل في

ذلك قال وام للاستفهام وطلب الجواب على التعيين . انهما كان مما لا حاجة
اليه لان ذلك انما يعتبر في صدق الجواب لا في كون الجواب جوابا . وما في
لها مدخل في هذا الحكم قد علم مما سبق من قوله وام للاستفهام وطلب الجواب
الى اخره ولا حاجة الى اعادته فكانه انما اعاده لانه فهم ضمنا لا صريحا
وعلامتها افراد ما بعدها قد يكون ما بعد المنقطعة مفردا فلا يكون الافراد
من علامات المتصلة وقد يكون ما بعد المتصلة جملة نحو اغاب زيد ام حضر عمرو
اذا كان السؤال عن احد الشيئين على التعيين ولا يكون ما بعدها جملة من علامات
المنقطعة وأو في الخبر للشك لو قال للشك او للتشكيك لكان ادل على الجواز
ان يكون شاكا وانما قال ذلك لانتفاع المخاطب في الشك وما ذكر من الشك والتشكيك
والتخيير لا باحة معان التزامية لان تلك معانيها الموضوعة هي لها
وهو الامتناع عن الجمع ولو قال وهو المنع عن الجمع لكان اظهر وجميع ذلك
في العطف احتراز عن نحو لا لزمنك او تعطيني حقي فانها بمعنى الى او الا
واكثر ما يدخل على اسماء الاشارة لان النسبة عند الاشارة مما ناسبت وكذا
عند الضماير لانها بمنزلة اسماء الاشارة الاقيما يتفرع اي هل كالهمزة في
الاستفهام لا فيما يتولد من الاستفهام ثم اي في فصل الهمزة فان هل لا تستعمل
في تلك المعاني التي يتولد من الاستفهام بالهمزة على نحو ما قال اهل زادوا
قوله اهل زادوا بالابيض دليل على انها بمعنى قد لاحتمال
ان يكون الجمع بينهما كالجمع بين حرفي النفي في نحو قوله ما ان رأيت فلا يصح الحكم عليها
بانها بمعنى قد للنص الا اذا ثبت كونها بمعنى قد بغير ذلك من الصور
ويونس يقول سيبويه وذلك انه لو كان اصلا في الاستفهام مثل الهمزة لكان
في الاستعمال مثلها بحكم الاصالة والتوسع في الكلام وانما قال ويونس لان
ذلك لتشريك لا لقطع الاحتمال ان يكون مثل الهمزة وان كان اصلا في الاستفهام
بكونه اثقل من الهمزة لا يكون الا نظيره ربما يعني انها يكون مجازا
في ذلك المعنى مثل ربما وذلك انما تردد بين المجاز والاشتراك فالمصير الى
المجاز اولى لان باب المجاز اوسع من الاشتراك والفصل انما فضل

[redacted]

[illegible]

هو الوجه [illegible]

ان يكون ما يمنع العامل عن العمل نحو اما زيد قايم او يكون موكده وكونها موكدة لا
تخرجها عن كونها زايده اذ المراد بذلك ان لا يختل اصل المعنى بدونها او يكون مما
يزيد في الابهام نحو متى ما تزرني فان ادخل في الابهام من متى تزرني الا ترى انك
اذا قلت متى ما تزرني من غير تخصيص بعض الاوقات يصح والا فلا بخلاف ما اذا قلت
متى تزرني فانه يصح مطلقا سوا خص البعض منها او لم يخص او يكون مسلطة اي
يكون الكلمة غير زايدة عاملة نحو اذ ما تخرج اخرج فان اذ لا تعمل فاذا زيدت
ما صارت عاملة ولهذا المعنى تسمى مسلطة لا نسلم ان ما في اذ ما
زايدة وانما يكون كذلك ان لو اتحد اصل المعنى وهو ممنوع وذلك ان معنى اذ الزمان
الماضي المجرد عن الشرط ومعنى اذ ما الزمان المستقبل المتضمن لمعنى الشرط فان
اطبقهما على الاخر فانى يصح الحكم عليها بالزيادة بل الجواز الحكم على المجموع بانه كلمة على
حدة او بان ما غير زايدة لحقت لقلب ذلك الى هذا المعنى كما ان لم في المضارع
وفيما سمعه من العمل اي لها مدخل في ذلك من حيث ان اذ بانفراده هنا
لا تعمل وعوضا عن المضاف اليه في بينما اذ اصل بينما زيد قايم بين اوقات
زيد قايم بحذف المضاف اليه وعوض عنه ما وانما حمل على التعويض لان ذهاب
التي منع العوض ادخل في المناسبة من ذهابه لا مع العوض وايضا ولا يمتنع
عندي الى اخره حملها على انها هي الموكدة في البيت كما ماه المقام
وذلك ان الكلام منع من ليس بمظنة الانكار بوجه ما وكان القول بانها هي الموكدة
على ما ترى من الامتناع ويقال جير لا افعل بمعنى حقا وهو منصوب
على انه مصدر موكد اي والله لا افعل حقا فقد وسد به مسد القسم والقسم
مقدر ويمكن ان يقال انما ان يعد من التاكيد ما يفيد القسم عومل به معاملته
به بان اجيب بما يجاب به القسم اذا كان بمعنى حقا فما بالها مبنية
لايجادها بصورة غلبت عليها الحرفية وهي حرف الى التصديق ويمكن ان
يقال استعمل في معنى حقا بطريق التجوز والا كان معربا وللتحقيق في
الاستفهام اي لاثبات ما في خبر الاستفهام مثبتا كان او منفيا فاذا قلت
نعم في جواب هل قام زيد افاد انه قام فاذا قلت في جواب الم يقم زيد افاد انه

لم ينقسم   ويرجعان الى معنى واحد احترازا عن نات وكنت فانهما لا يتحدان
معنى فان معنى احدهما مفرد و معنى الاخر جمع ويعنى بذلك ان يكون معنى
احدهما هو معنى الاخر بزيادة وصف فى احدهما   واصل كذلك
احترازا من نحو اسد وضرغام و المراد برجوعهما الى معنى واحد ان يكونا متحدين
فى الاصل من الحروف   لا نسلم ان السين وسوف يرجعان
الى اصل واحد وانما يصح ذلك ان لو كان السين وحدها هو الاصل وهو ع
ويمكن ان يقال جاز ان يجعل السين وحدها من حيث هو السين لا مع
اعتبار الهيئة هو الاصل للضبط بان ينظم الحروف فى سلك الاستقبال
و فى ذلك نظر   عندنا لانها عند البصريين لمجرد التاكيد فيجوز دخولها
على سوف اذا قصد التاكيد وعند الكوفيين لا يجوز دخولها عليها لانها للحال
وسوف للاستقبال فلا يجوز الجمع بينهما الا اذا استعمل الكلام مجازا فى مجرد
التاكيد على نحو قوله ولسوف يعطيك   زمانا او مرتبة معنى التراخى
فى الزمان على العرف فقد يعد فى بعض الامور فيما بينهما تراخى ولا يعد
ذلك فى غيرها بناء على العرف وكذلك الكلام فى التراخى الرتبى ولو قال
ثم من غير بعد بقوله فى العطف لكان اولى لانه يوهم انه جا فى غير العطف
وبل للايجاب لما بعد النفى اى للاثبات الذى بعد النفى سوا كان ثمه
استفهام كما اذا قلته فى جواب ما قام فانه فى الصورتين يفيد انه قام وقوله
مستفهما حال عن الموصول او عن ضميره المقدر فى الظرف اى واقعا فى خبر
الاستفهام ويجوز ان يكون حالا عن النفى لصحة وقوع الحال عن المضاف
اليه ويكون قوله مستفهما محذوف الصلة على الوجهين   فيها
معنى الشرط وحذف الفعل لقيام القرينة وهو انه لا يستعمل الا بتقدير
فعل الكون والحصول وانما التزم مواخذته لسد شى مما فى حيز الجواب
مسده ولها خاصة عند سيبويه وذلك انهم يريدون بها تفصيل الافراد
نا وقعوا عندها انما قصدوا الى تفصيله ليعلم انه المقصود بالتفصيل ولذلك
صح معها تقديم ما يمتنع تقديمه نحو قولك اما زيدا فانى ضارب اذا كان المراد   صح

تفصيل الاشخاص واما اليوم فانى ضارب اذا كان القصد الى تفصيل الايام
فيجوز اما هندا فعنى يعمل عمل اسم الفاعل وان كان واقعا فى خبر ان
فى المفعول به مقدما نحو المحلى لكن فى الظرف   فانك بالكسر
وانما قال بالكسر لانه اذا كان بالفتح لم يكن من هذا الباب لانه ح يكون مع
صلته مبتدا تقدم خبره وهو الظرف المقدم ويكون العامل فيه اذ ذاك
الفعل المقدر كما فى قولك يوم الجمعة الخروج   كالظرف انما قال
كالظرف ليندرج فى ذلك الحال لانه كالظرف معنى الا ترى انك اذا قلت
جا زيد راكبا كان معنى قولك جا زيد فى حال الركوب نحو قوله اما بادى بدا
فانى احمد الله وانما جاز ذلك فى الظروف او ما هو بمنزلتها لما فى الظروف
من التوسع   ومعناها معنى او واذا اتحدا معنى وجب ان يتحد احكامهما
وهو العطف فان مدار الاحكام على المعانى   لو كانت للعطف
لما دخل عليها حرف العطف   لا نسلم دخول حرف العطف ولم لا يجوز
ان يكون داخلا على المجموع من اما وما عطف بها ومعنى الواو الجمع بين الاول
والثانى فى ان كلا منهما ليس محكوما عليه بالتعيين   لم لا يجوز ان
يكون الثانية زيادة   الاصل عدم الزيادة ولان الثانى بدونها ما
ليس بمظنة للعطف بالواو   لو كانت الواو لعطف المجموع لصح دخولها
على الفاعل ولعطفنا المجموع   لا نسلم الملازمة وهى انه لو صح هناك
لصح هنا لجواز ان لا يصح تحرزا عن الاستقبال البين اذا دخل واو العطف
ومبتدا اما بعدها جملة مستقلة ولا يجب ان يكون اسمية بدليل
قولهم شربت الابل حتى يجى البعير يجر بطنه فحتى هذه هى الابتدائية من غير
ان يكون مبتدا اما بعدها   مبتدا لغة   لا نسلم لغة ومن شرط
الابتدائية ان يكون ما بعدها مستقلا عما قبلها فلا يكون هناك ابتدا لا لغة
ولا اصطلاحا   وههنا غير ما سبق من حاجة ومعناها وحكمها
فى الحرميات الاتية ودخول ما بعدها فى الحكم السابق فكذا ههنا الا انك
اذا قلت اكلت السمكة حتى راسها بالعطف افاد جميع ذلك وكذا اذا قلت

خبر اسمها بالرفع لا نسلم ان الحكم متحد فان من حكم الجاره جوار
مجرورها جرا ملاقيا بخلاف العاطفه فانه يجب ان يكون جرا فلا يجوز
ان تقول نمت البارحه حتى الصباح بالعطف ولا نسلم ان الحكم متحد بين الجاره
وبين الابتدائيه فان حكم الجاره هو ان يكون الحكم السابق مساويا لما بعدها
وما بعدها داخل في حكم ما قبلها بخلاف الابتدائيه فان ما بعدها ليس
بداخل في الحكم السابق اللهم الا ان يقال قوله وحملها ليس على اطلاقه حتى
يلزم الاتحاد مطلقا وكلا للردع ولو عدكلا وحروف التنبيه
من اسما الافعال لم يبعد نحو اقسمت عليك هذه الجمله القسميه
قد اتسع فيها لانها من باب القسم فاجريت مجرى الجمله المنفيه ونزل
الفعل معها منزله المصدر الا ترى انك اذ اقلت اقسمت عليك الا ضربت
وبدا كان المعنى ما اطلب منك الا ضربك لزيد وانما يفترق حمله على نظرا
الى معنى الايجاب كانك قلت اوجبت عليك الا ضربك له ولكن
للاستدراك بعد النفي في عطف المفرد وانما وجب في عطف المفرد
ان يكون بعد النفي لان مبنى الاستدراك على المغايره بين المعطوف والمعطوف
عليه في النفي والاثبات وفي عطف المفرد بعد الاثبات لا يتحقق المغايره
لان رفع النفي لا يحصل في عطف المفردات فلذلك وجب ان يكون مسبوقا
بالنفي النفي والاثبات لا يتصوران في المفردات بل ذلك
انما يحصل بوساطه لكن لانه يقتضي الاثبات بعد النفي والنفي بعد
الاثبات فكان الوجه ان يكون الحكم على السويه في عطف المفرد وفي عطف
الجمله اللهم الا ان يضاف ذلك الى الاستقرا فانه لم يات لكن بعد الاثبات
في عطف المفرد وقد اخرجها من العواطف لم يفصل بعضهم لكن
من حروف العطف لانه لو كان لما دخل عليه حرف العطف عليها وهو
الواو ولما كان الاستقرا او لما كان المنافاه بينهما معنى ويمكن ان يقال
لو لم يكن للعطف لزم في نحو قولك ما مررت بذلك بزيد لكن عمرو واضمار
الجار وتقدير الفعل والفاعل فكان عد الواو زياده اولى كما في قوله ولبس

ولبس لعيشنا هذا مهاه ولسنت دارنا الدنيا بدار حيث ابتدا بالواو وهو اول
الفصل والضرب الخامس وهو الضرب الذي يلزمه التركيب في معناه
اي في ماسديه وافادته فانه لا يفيد ذلك المعنى بدون التركيب نحو الا للتنبيه
وهلا للتحضيض ولولا للامتناع بخلاف اما في قوله اما ترى فانه بدون
التركيب يفيد ذلك المعنى فيكون من الضرب السادس وكذا لكنما
انما يصح ذلك ان لو كان كل واحد من اما ولكنما كلمه واحده لان الكلام في
اقسام الحرف كل واحد كلمه وزياده كزياده الالف في زمن هي
قبل زمان واما في قولهم انها كافه فكقولهم الهمزه للمتكلم في المضارع حيث
لم يجمع مع هذه الزياده للتحضيض وقد اشار في علم المعاني انها
لانشا التمني في التحضيض على سبيل التولد وفيها استعمالات
والاصل اما لا لانه الكثير الشايع واما سائر التصرفات يتبع فيما يكثر
كان باضمار فعل لانها تقتضي الفعل لانها للتحضيض على الافعال فكانت بمنزله
حرف الشرط في اقتضا الفعل وهو المختار عندي لما في ذلك
من معنى الشرط فكان مقدرا بالفعل فضامن حق الشرط والحق ان حمل
ذلك المقدر على النصب مبناه على تحقق معنى قولهم لولا زيد وبيين
المراد من قبلهم فان كان مرادهم قصدهم الى انه لولا زيد حاضر او
موجود كان مبتدا وان كان مرادهم وقصدهم الى انه لولا حضر او وجد
كان فاعلا والحق هو التقدير بحسب مقتضى المقام وانما يصح القول
بالاطلاق لو كان المعنى على التقديرين واحدا لو كان مبتدا
لقيل لولا ان زيدا بالكسر لا نسلم وانما يكون كذلك
ان لو لم يكن مع ما في خبرها من موضع المبتدا وهو القياس سوا
كان مبتدا او فاعلا اما اذا كان مبتدا فظ واما اذا كان فاعلا فلكونه
فعله مقدرا واما اما في قولهم وانما قال اما لان اما في قولهم
اما انت منطلقا انطلقت كان متضمنه للسوال عن حالها فذكرها على وجه
التاكيد فقال واما اما فقريب من هذا النوع ويمكن ان يقال لما كان

مظنة انه من هذا النوع نفى ذلك بقوله وقريب منه واشار الى الدليل
بقوله اذا صاما كذا لانه اذا كان الاصل ما ذكر لم يكن مما لزمه التركيب في
معناه لانه مما يقبل ذلك المعنى بدون التركيب سوا كان الاصل وانما كان
قريبا من حيث انه لكثرة استعماله هكذا يجرى مجرى الضرب الخامس
وعند اخرين بالكسر وهو الصواب بدليل انه يجاب بالفا نحو قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع ولو كان الاصل لكان
كسر لم يكن لاثبات الفا وجه ما انت بالفتح لاصل الاسم الذي هو
الضمير المنفصل المرفوع بعده لان وقوع ذلك بعد اما للمنفصل سايغ لم
يصح فضا من حق المناسبة صوره ولو قال لم يجب الهمزه كسرا لكان اولى لان
قوله محافظة على الصورة معارض بان يقال كان الوجه ان لا يفتح محافظة على الاصل
في قولهم افعل هذا اما لا اي افعل هذا ان لم يفعل غيره
لا نسلم ان هذه هي التي نحن بصددها وذلك ان الكلام في التي حذف معها كان
وعوض عنها ما والمحذوف في قولهم افعل هذا اما لا غير كان مقدر بعد لا وليس
احدهما عن الاخر ويمكن ان يقال هنا ايضا فعل محذوف قد زيدت ما عوضا
عنه لان ذهاب الشي عوض ادخل في المناسبة ولا يجب ان يكون العوض
مكان المعوض منه فلذلك قال وفقا على الاصل لا نسلم
ان ما عوض وكيف كله لا عوض عنه بدليل جواز اما انها ذلك ويمكن ان يجاب
عنه واما الضرب السادس نزل منزلة ما لا تعرض له بالذكر اذا
كان مما يجوز ان يطوى ذكره لمضي امثله في تقدم وكان لذلك مظنة للسوال عنه
بقال واما الضرب السادس وهو الضرب الذي يلزمه التركيب في معناه
وقد ظهر هذا القسم مما سبق من الكلام في مقابله وهو الذي يلزمه التركيب في
معناه مضمونه قد تقدم اشاره الى ما مر من حروف النفي قيل بالتركيب
فيها كاما واما بالفتح والكسر فانه قيل بان الاصل اما وان ما نظرا الى جانب
الضبط واما النوع الاسمي وانما قدم النوع الحرفي لان من الاسما ما
يعمل بواسطة القوة الحرف كالاسما المتضمنة بمعنى ان وكالمضاف على راى

لنزوله

لنزوله منزلة الحرف سوى نصب التمييز ولو نظم الحال في سلك التمييز لكان
اظ لان الاسم نحو هذا مما نصبه تضمن معناه فاذن كان
الوجه ذكر ذلك في اثنا ذكر الناصب والرافع اما الرفع والنصب
فلما يرتفع عن الفعل وينتصب عنه يعني هذا النوع رافع برفعه الفعل وناصب
لما نصبه الفعل ولا يرد المستثنى انما كان يرد ان لو جعل المستثنى منه عاملا
ولا يكون بان اي لا يكون الرفع والنصب الا للمصدر الى اخره اي لا يكون
الرافع والناصب من النوع الاسمي سوى هذه الاشيا التي الاسم
المرفوع والمنصوب مما رفع ونصب لقولك زيد هاشمي غلامه او هاشمي خلقا
مع انه ليس منها هو منتظم في سلكها من حيث انه بمنزلة اسم المفعول
غير مقصود على ما ذكر يعني ان غيرها من الاسما مما ينتصب الضا الاسم
التام نحو لي ممنوان سمنا المصدر يعمل عمل فعله لانه بمنزلة ان فعل المقر ون
بان ولانه بمنزلته في الاقتضا فكان عاملا مثله وذلك ان يضيف مثله
الى اخره اشاره الى الجواز اضافته الى الفاعل وترك المفعول منصوبا او بالعكس
بغير ضروره اي ذلك جاير في سعة الكلام من غير ضروره الشعر
وان يعرف باللام للضروره يفيد انه يجوز ان يقال الضرب زيد عمرا
في ضروره الشعر باضافته معرفا باللام الى الفاعل وترك المفعول منصوبا او
بالعكس ولم يات مثل ذلك في كلامهم وانما ورد نحو قوله ضعيف النكايه اعداه
يخال الفرار يراخي الاجل كما انه باللام يبعد عن الفعل كذلك
بالاضافه فكان يجب ان لا يجوز اعماله مضافا الا للضروره الفرق
بينهما فان اضافته كلا اضافه لانها اضافه لفظا لا معنى ولا يصح تقديم
شي مما في حيزه لانه مقدر بان فعل مع ان وكما يصح هناك قال بعض المتاخرين بهذا
شي اباه النحويون وقد رضيته وضاع الكلام كما لا يصح تقديم منصوبه
على المرفوع تقديرا انما قال تقديرا لانه ليس هناك رفع ولا نصب لفظا وانما
امتنع تقديم المنصوب في نحو ضربتك او ضربي اياك لما في تقديمه من
الاستثقال البين بفوات المرتبة الشاهده التي هي اليا وانما كان الانفصال

هو الاخبار لمكان الفصل بالاضافه فانه وان كان فاعلا مضافًا اليه لفظًا بخلاف
ذلك في الفعل نحو ضربتك فانه ليس هناك اضافه ولان الفعل مستدعي للفاعل
بالذات لان الاسناد ماخوذ في مفهومه بخلاف المصدر فلم يقو كونه بمنزله المصدر
او مقدرًا كما تقول زيدا في جواب من قال لمن هو ضارب غدا وانما اشترط
في اعماله ان يكون على احد زماني ما يجري عليه ليقوى امر الشبه وذلك ان الشبه
معتد بينهما بواسطه الجريان فاذا انضم الى ذلك اراده احد الزمانين يقوى
الشبه والى ذلك اشار بقوله ما يجري هو عليه وكذلك الكلام في اشتراط الاعتماد
لانه حين ما هو معتمد يمتنع ان يكون محكومًا عليه كما ان الفعل يمتنع ان يكون محكومًا
عليه فيقوى امر الشبه بهذا الاعتبار وانما قال على الاعرف لان الاخفش منا
لا يرى ذلك وانما لم يشترط في ذلك اعمال اسم الفاعل المصدر باللام الذي
بمعنى الموصول لان وقوعه صله للموصول مما يقتضي كونه في تقدير الفعل حتى يتم
بمرفوعه جمله والا لم يصح وقوعه صله وانما لم ابرز على لفظ اسم الفاعل او
المفعول فيما مر من الصوره فلا حاجه الى امر سوى ذلك مما يقوي الشبه
وانما قال مما نبهت عليه ولم يقل والسبب ما مر ذكره في القسم الاول
لانه انما ذكر ذلك في التعجب من ان فعل التعجب يوجد من الثلاثي بعد نقله
الى فعل الطبيعه وهو فعل بالضم تحصيلا للمبالغه وافعل التفضيل بمنزلة
فعل التعجب في ان المرجع في كل منهما الى المبالغه وفي ان كلا منهما يوجد ويشتق
مما يشتق منه الاخر ويمتنع مما يمتنع منه الاخر فوجب ان يكونا متحدين في
النقل الى فعل الطبيعه لانجذابهما الى عرق واحد ولما لم يصرح بذلك قال
ما نبهت عليه وقد مر الكلام في ذلك فلا نعيده لا ينصب مفعولا به
البته كصحه هذا نفيد انه ينصب غيره من المفاعيل وكذا ما ذكره من
الدليل على ذلك يدل على ما قلنا والظاهر انه ينصب الظرف والحال والمفعول له
والمفعول معه اما الظرف فلمكان التوسع واما الحال فملحق به والمفعول
معه ولان افعل التفضيل يقوى على العمل بتوسط الحرف اما في المفعول معه
فظاهر واما في المفعول له فمقدر لو كان السبب في امتناع نصبه

للمفعول به ما ذكر لوجب ان يرفع الفاعل مظهرا لا نسلم الجواز ان يكون
ثمه جهه اخرى تمنع عن ذلك وانما لم يرفع الفاعل الظاهر لبعده عن الفعل
اذ ليس هناك فعل بمعنى هو عليه في المعنى وانما عمله في المستكن لان الاعمال
المتضمن له مطلقا وقال بعضهم بالجواز مطلقا مستشهدا بنحو قوله عليه السلام ما من
ايام الى آخره وقال بعضهم على انه اذا كان جاريا على غير من هو له مفضلا ومفضلا
عليه باعتبارين وواقعا في سياق النفي كان عاملا نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل الى آخره وقيل انما يكون عاملا اذا كان كذلك لانه بمنزله الفعل
الا ترى انك اذا قلت ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
افاد ما افاده ذلك القول واذا كان بمنزله الفعل صح ان يرفع الظاهر
نصح احب وانما لم يقل ينصب احب لانه مجرور وصفه محموله على اللفظ لكنه
غير منصرف فكان جره بالفتحه فلو قيل ينصب احب لم يكن من الصحه في شيء وانما
قال نصح احب لانه اذا كان مرفوعا لم يتغير كونه رافعا لاحتمال ان يكون
خبرا مقدما على رافعه مبتدا به والجمله صفه الايام على انه لو كان مرفوعا
لكان حمله على الاعمال اولى لئلا يلزم نوع تنافي في التركيب بواسطه الفصل
بين العامل والمعمول بالاجنبي وشان اسم الفاعل يعني ان عمله بحسب
عمل الفعل الذي هو في معناه فان كان ذلك متعديا رفع ونصب المفعول به
والا اقتصر على رفع الفاعل ويقدم المرفوع يعني ان يقدم الفاعل
في جميع هذه الاسماء ممتنع وكذا حذفه ممتنع لانها مقتضيه له من جهه المعنى
كالافعال فامتنع حذفه كما يمتنع في الافعال اللهم الا عند المصدر فان حذفه
عنده غير ممتنع ليس هذا ايراد اللهم لان حذف الفاعل
جائز في جميع صور وجود المصدر وكانه بنى الكلام على وجود الحذف لا على
وجود الجواز فقال اللهم وانما جاز حذفه عند المصدر لان مفهومه لا
يقتضي الفاعل لانه اسم لنفس الحقيقه من غير تعرض لمن قام به فلم يجز
حذفه معها كما لا يجوز مع الفعل لما فيه من الاقتضاء له بواسطه الاسناد
الذي هو في مفهومه اعجبني من هذا الامر ولو تركه كله من استقام

[illegible]

التمثيل به ايضا وكان ظهور كلمه من باب بدل الاشتمال   ولئن يصح
كما ثلم ان افعل هذا التركيب مما لا يجوز   لو جاز لوقع في كلامهم في الجملة ومثل
هذا الاستدلال مما يصار في نوعنا هذا استدلال سيبويه على امتناع دخول
اللام على بحوام مسيح بان قال لو جاز لوقع مع اللام في الجمله   بقوله لو
ولئن يصح انما يصح ان لو لم يكن كلمه مما يصح ان يقع فاعلا وهو ممنوع لجواز ان يكون
كله فاعلا لا نا كذا   المراد اللزوم ان يصح على ان يكون ناكرا ولئن يصح
لا نسلم انه لا يصح   لعدم الضمير   مصادره على
المطلوب   ولا يستكن في المصدر مستغنى عنه حيث علم ما سبق انفا
او اجرى على غير ما هي له يعني ان يقع صفه للغير او خبرا او حالا او صفه
وفي المعنى لشرك له وانما وجب الابراز في الصفات دون الافعال تحصيلا للفرق
بينهما وبين الافعال في تحمل الضماير ولم ينعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك
باستكنان الضمير فيه   وانما ما ينصب التمييز ذكرا ولا ان النصب
التمييز غير مقصود على ما ذكر بل غير ذلك مما ينصبه ايضا وهذا شروع منه في
بيان ذلك الغير   محلا للابهام فيه ابهام لان كل اسم نكره فيه ابهام فاشار
الى بيانه بقوله وضمير نحو كذا او مضاف نحو كذا او اسم فيه نون نحو كذا او نون
نحو كذا كانه قيل كل اسم يكون دالا على كميه نحو عشرون او هيئه نحو خاتم من عمر
دلالة على الجنس فيجع بينه وبين التمييز لتحصل الدلالتان او ضمير اخراج عن
اصله كالضمير في ربه رجلا فانه مبهم يرمى به من غير قصد الى معين ثم يفسر
لقصد المبالغه لان الشي اذا ابهم اولا ثم بين ثانيا كان فيه من المبالغه ما لا يخفى
وانما نصب مثل هذا الاسم لانه لابهامه يقتضي تمييزا فنصبه لان يستبق العامل
على الاقتضاء الا يرى ان المتعدى يقتضي المفعول به فينصبه واللازم لا ينصبه
لعدم الاقتضاء   قوله وهو ضمير نحو ويحه رجلا ولله دره فارسا
وحسبك به ناصرا انما يصح التمثيل بما ذكر ان لو لم يكن التمييز رافعا للابهام في
الاضافه فانه في ا لمحى طيبه حلقا الا يرى انك تقول ويحك رجلا مكان ويحه وفي المعنى
بحاله مع انه للابهام في الاضافه كما في المحى بطيب الضمير فظهر ان الابهام الرافع اياه

[illegible]

كان

كان الحدود مدلذا جريا على سننها المسلوك كرهوا ان يلحقوها بالثاني لئلا
يجمعوا بين البابين فيما هو كالكلمة الواحدة وانما لم يلحقوا التا بالثاني في احد عشر
واثنا عشر لكون الباب واحدا ولما ال الامر الى المونث جرد الاول عن التا
سلوكا للطريقة المالوفة فيها وكرهوا ان يجردوا الثاني لئلا يجمعوا بين علامتي
التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة لان التجريد فيما يجي بصدده علامة التانيث
وانما لم يجردوا الثاني في احدى عشرة واثنتا عشرة عن التا لان الباب
واحد   شكون الشين وكسرها انما ترك الفتحة الى السكون والكسر
حرزا عن توالي الامثال في كلمة واحدة   محمول على البدل لئلا يلزم
مخالفة القياس في ترك افراد المميز   ان فيه رجوعا الى الاصل
اذ الاصل ان يكون جمعا على ما سبقت اليه الاشارة ولئن سلمنا ذلك
لكن انما يصح ان لو كان الرجوع الى الاصل جائزا في الاعداد المركبة وهو ع
ولا يجوز اضافتها الى المميز اي لا يجوز اضافة الاعداد المركبة
وما يجري مجراها من نحو عشرين لما قلنا ان المركبة بتقدير التنوين فلا
تصح الاضافة او نقول ان الثاني من المركبة بمنزلة التنوين والواو والنو   ن
في نحو عشرون بمنزلة الواو والنون في نحو مسلمون فلا يجوز الجمع بينهما
وبين الاضافة لاستلزامه الخروج عن المناسبة فلا يصار اليه من
غير ضرورة   وحكم الاستفهامية اي حكم كذا وكاي وكم
الاستفهامية وحكم عشرون في كون مميزها مفردا منصوبا وقد اشير الى
الجهة فيما سبق   بدون من فانها اذا كانت بمن نحو كاي من ملك
لم يكن حكمها حكم عشرون في نصب المميز   نظائر عشرون في
وجوب نصب التمييز وامتناع الاضافة وذلك ان الضمير مما لا يضاف
انما يمتنع اضافته ان لو كان باقيا على معناه   لا يصح وان
خرج عن اصله واستعمل مجازا فيما من حق الاصل وكذا المضاف لا
يضاف لانه لو اضيف مرة اخرى لزم ما ليس في كلامهم وكذا الخبرية
لا تضاف عند الفصل والا لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير

الطرف وذلك مما لبس في كلامهم نحو كم والله درهما عندى الا في
لزوم الافراد يعنى هذه الثلاثة بمنزلة عشرون في لزوم نصب التميز
الا في لزوم الافراد لصحة ان يقال رئبه رجلا او رجلين او رجالا بحسب
القصد والارادة ولصحة ان يقال لى ملاء البيت دراهم ولى مثله علماء انا
والظاهر من كلام جميع ما عدا ذلك مما ينصب التميز الحين بين
افراد تميزه وترك الافراد وجواز الاضافة الى التميز نحو لى مئوان
تمورا اذا قصدا الى انواع التمر اذا لم يكن الناصب اسم فعل
فانه بمعزل من صحة الاضافة لانه بمنزلة الفعل ولا يصح ان تقول في
زيد هيهات ذا ابصهات ذكرنا الاضافة ولا من باب افعل
التفضيل لمكان الالتباس لان النكرة لا تضاف الى النكرة يراد بها تفضيل
الواحد على جميع جنسه فردا فردا فلو جوز اضافته الى التميز حا
الالتباس الا ترى انك اذا قلت هو افضل غلام لم يعلم ان المراد تفضيله
على الجميع فردا فردا ام تفضيله من حيث انه غلام
انما يكون هناك الالتباس ان لو لم يكن مقرونا بمن التفضيلية ويمكن ان
يقال لو اضيف الى التميز فاما ان يضاف اليه مع الفصل بالمفضل عليه
اولا وايا ما كان يلزم خلاف الاصل والانفصال اليه من غير ضرورة وبيان
ذلك انه اذا كان مع الفصل فظاهر اذ الاصل ان لا يفصل بين المضاف والمضاف ان لوح
اليه وان كان لا مع الفصل لزم الفصل بالتميز بين افعل التفضيل وبين ما
هو منه كالجزء منه وهو من التفضيلية على انه لا حاجة الى قوله اذا لم
يكن الناصب اسم فعل لان الكلام فيما ينصب التميز من غير ذلك
واما الجر فلا يضاف هو اليه قد اختلفوا في الجار للمضاف اليه فقال
بعضهم بانه المضاف وقال بعضهم انه حرف الجر مقدرا وبعضهم على انه معنى حرف
الجر مقدرا والمصنف اختار القول الاول وذلك ان يقدر بحرف الجر او
معناه غير مسلم وان سلم ذلك في المعنوية فهو غير مسلم في اللفظية نحو
زيد ضارب عمرو وحسن وجه بالاضافة لفظ والاضافة والانفصال

سيان

سيان بمعنى ولئن سلم ذلك فان لكل واحد من المضاف والحرف المقدر او معناه
متصلا في تحقق المقتضى للاعراب وتحصيله فاضافة العاملية الى الملفوظ اولى
لاستوائهما في تحقق المقتضى ولم يمثل للاضافة بمعنى في بناء على رايه من انه الاضافة فيه
بمعنى في ولا يخرج الاضافة المعنوية عن اللامية والمنية على ما اشار اليه عقيب
هذا ومثل بمثالين للفظية وهما اضافة الصفة الى فاعلها واضافة الصفة
الى مفعولها بناء ان اللفظية منحصرة في ذلك حيث قال وهي اضافة الى فاعلها
الايجاد بان الاضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول
بتقدير الانفصال فلا تكون منحصرة فيما ذكر قد ذكر ان اضافة افعل
التفضيل بمعنى الزيادة من قبيل اضافة الصفة الى المفعول اذ المفعول اعم
من ان يكون بواسطة حرف الجر مطلقا او بغير واسطة ولهذا كان منصوبا
تقديرا ويندرج فيها وانما لم يذكر الجميع في حيز الارادة بان يقال
والمنسوب المراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
وافعل التفضيل بمعنى الزيادة مع ان في ذلك نوع اختصار وتمهيدا للمتقدم من
العذر في ترك ذكر المنسوب وافعل التفضيل ووجه الاندراج اما المنسوب
فانه بمعنى اسم المفعول فانك اذا قلت هاشمي كان كانك قلت منسوب
الى ذلك بمعنى اسم الفاعل كانك قلت منتسب الى ذلك اما افعل التفضيل
فانه بمنزلة اسم الفاعل لانه اسم لذات من قام به الفعل مثل الفاعل سوى اسم هو
ان فيه وصف الزيادة كان يجب على هذا الاقتصار على ذكر اسمي
الفاعل والمفعول لمكان اندراج الصفة المشبهة من حيث انها اسم لمن قام
به الفعل مثل اسم الفاعل فاذن كان الوجه هو الاقتصار على ذلك او تعداد
الجميع قد مر الجواب من انه انما لم يذكر الجميع وتعرض لحديث الاندراج
لتمهيد العذر فلا يرد ما قلت معنى يمتد اي لا يفيد زيادة فائدة من
جهة المعنى اي الاضافة والانفصال سيان من حيث المعنى وهو
صرف ما يحذف ولو قال وهو حذف ما يحذف لكان اولى لان التخفيف من لوازم
الحذف لا انه نفس الحذف لو كان المطلوب من هذه الاضافة

هو التخفيف في اللفظ وجب ان لا يضاف افعل التفضيل بمعنى الزيادة ولا
نحو ضوارب على معنى الانفصال   بتقدير التنوين   لا نسلم
ان التنوين مقدر   لان الاصل في الاسماء الصرف   اما اذا ادعيت
ذلك مطلقا فممنوع وان ادعيته مع سبب الصرف والبناء فمسلم ولئن سلمنا ذلك
لكن انما يصح ما ذكرت من حديث التقدير ان لو كان ترك التقدير مفيد
التخفيف لفظا   ولذلك لم يجز عندنا نحو الضارب زيدا اذ لا تحصل
التخفيف بوساطة الاضافة واجاز الفراء ذلك حملا على ضارب زيد كما
حمل الضاربك على ضاربك وهو ظاهر في التعليل   واما نحو الضاربك
هذا مما يرد اعتراضا على قول سيبويه انه مضاف فقال واما نحو الضاربك
فيجوز لكونه بمنزلة غير المضاف لقيام الضمير المتصل في باب الصفات مقام
التنوين لمعاقبته اياه واذا كان بمنزلة التنوين كان كانه غير مضاف لانه كانه
منون   قائم مقام التنوين لامتناعهم عن الجمع بينه وبين ذلك
يلزم ان يجوز الضارب زيد لان لام التعريف قائم مقام التنوين لامتناعهم عن
الجمع بينهما الى اخر ما ذكر لان المضاف اليه قائم مقام التنوين لامتناعهم عن
الجمع بينهما الى اخر ما ذكر والمستدل على ذلك ان يقول الضمير المتصل من
حيث انه ضمير متصل قائم مقام التنوين ومن حيث انه قائم مقام التنوين كان بمنزلة
المنون باعتبارين فجاز نحو الضاربك ولم يجز نحو الضارب زيد لانه ليس بمنزلة
المنون باعتبارين على ان الاولى عندي ان يحكم على المتصل في نحو الضاربك بانه
منصوب   ومن ذلك اشارة الى التنوين والنون باعتبار المذكور
وكون الامرون الخير ولو قال واما قولهم هو الامرون الخير لكان اولى
بمنزلة غير المضاف ايضا يعني انه كما جاز نحو الضاربك لكونه بمنزلة غير
المضاف وايضا ذلك نحو الحسن وجهه وقال بعضهم انما جازت الاضافة في نحو
الحسن الوجه لانها مفيدة للتخفيف اذ الاصل الحسن وجهه فعدل عن الاضافة
للتخفيف والمصنف لما قال مبنى الاضافة اللفظية على التخفيف بحذف التنوين
او النون وذلك فائت هنا فوجب ان لا يصح الاضافة في نحو الحسن الوجه فلذلك

مضاف اليه

ذكر

ذكر وجها اخر بان قال يقال انما جاز لانه بمنزلة غير المضاف ايضا لان الاضافة
لام التعريف في الوجه قائم مقام الضمير المتصل به لامتناع الجمع بينهما فكان كانه
غير مضاف   انما يصح ذلك ان لو كان الضمير المتصل بالوجه والاضافة
مما يجتمعان وهو ممنوع   ذلك مما لا يجتمعان فيما نحن بصدده اذ لا يصح ان يقال
الحسن وجهه بالاضافة وانما اختار المصنف هذا الوجه لان لقائل ان يقول
على قولهم الاصل الحسن وجهه لا نسلم ان الاصل ذلك   لان المراد ليس
هو الوجه المطلق بل وجهه   لم لا يجوز ان يكون الاشارة الى ذلك باللام لا
ان يكون ذلك هو الاصل   لانه غير معهود لعدم سبق ذكره   ان
ادعيت ان ذلك ليس بمعهود باعتبار ما فممنوع وان ادعيت من وجه دون وجه
فمسلم لكن لا يصلح دليلا على ذلك   ومما انخرط في سلك ذلك من نحو
حامل الوشاح ومعمور الدار اذا كان اسم الفاعل لازما واسم المفعول من فعل
لا يتعدى الا الى واحد فان هذه الوجوه الخمسة عشر مما يجري هناك بخلاف
نحو ضارب ومعطي فليس فيهما ذلك لمكان الالتباس   بثمانية بحسب
الخارج فانها بالنظر الى العقل تسعة وذلك ان الصيغة اذا كانت معراة
عن اللام والاضافة نحو وجه وكل منها اما مرفوع او منصوب او مجرور فيكون
تسعة ترك واحد منها وهو حسن وجه فبقي ثمانية وهذه الثمانية ثابتة
مع الصفة اذا كانت باللام سوى الحسن وجهه بالاضافة فبقي سبعة فهذه
هي الوجوه الخمسة عشر   وهي وجه مشروع في بيان الثمانية و الصفة
معراة عن اللام   بالرفع على الفاعلية مثلا او على البدل من الضمير في
الصفة كما قيل بالبدلية في نحو زيد الحسن الوجه بالرفع   وبالنصب
على التشبيه بالمفعول   قد اتسع دائرة الملحقات بالمفعول
فان هذا المنصوب ليس من جملة ما يعد من الملحقات بالمفعول   هو
منخرط في سلك التمييز من حيث انه بمنزلته في افادة البيان   والوجه بالرفع
على البدل مثلا او على الفاعلية   لا يجوز لان الصفة يبقى بغير ارتباط
بما يجري هي عليه   لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن اللام عوضا عن المضاف

اليه او لم يكن معلوما ان المراد القصد الى وجه الموصوف لا الى الوجه على
الاطلاق والا لم يصح البدل ايضا ووجه بالجر والنصب حذف الرفع
ومن حقه الاثبات لانه بمنزلة قولك زيد حسن الوجه بالرفع في ان يكون
وجه بالرفع بدلا عن الضمير في الصفة يلزم ابدال النكرة من المعرفة
لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن التنوين عوضا عن المضاف اليه
او نقول انه وان كان نكرة لا يلتبس ان المراد وجه الموصوف لا وجه الاطلاق
فكان بمنزلة المعرفة اوقا علا على ان يكون التنوين عوضا عن المضاف اليه فلا
معنى لحذف حسن وجه بالرفع واثبات نحو حسن الوجه بالرفع انما اورد
ذلك ولم يورد هذا لان الكلام في الاستعمال وانما استعمل ذلك لا هذا
هذا انما يتبع ان لو كان ذلك مسموعا لا هذا سوى وجهه لا يجوز ان يقال
الحسن وجهه بالاضافة لفوات التخفيف من اجل وروده على خلاف
مبنى الاضافة لا نسلم ان لا يجوز من تلك الحيثية بل من حيث
ان الاضافة فيه لم تفد ذلك التخفيف ذاهبا الى انه في معنى المعرفة
انما يصح ان لو كان كونه معرفة مطلقا مصححا للاضافة وهو ممنوع الا يرى انه لا يصح
ان يقال الحسن وجهه بالاضافة مع انه معرفة ولو قال ذاهبا الى انه في معنى
المعرف باللام لكان اول ومن ظلم اصحابنا اي المصنف على خلاف قول
الاصحاب لانهم يرون ان المعنوية غير منحصرة في اللامية والمنية وان كان ذلك
هو الكثير الشايع كما اشار اليه بقوله في الامر العام والمصنف على انها منحصرة
في القسمين ولذلك قال وعندي انها لا تخرج من القسمين وذهب الى ان الاضافة
في نحو على الطف بمعنى اللام بواسطة ادنى الملابسة والى ان الاضافة في باب
العذر لعطية ولا يبعد لو لم يعد الاضافة في نحو ذلك من قبيل الاضافة
بمعنى في لزوم التجوز الذي هو خلاف الاصل ولا اضطرار اليه لا نسلم لزوم
التجوز ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لا اضطرار اليه والاضافة بادنى الملابسة
اشيع من ان يخفى واكثر من ان يحصى فلما تردد بما ذكرت من الصورة كان الوجه
ان يحمل على ما كثر وشاع واما باب العذر فانما ينهض دليلا ان لو سلم انها من قبيل

المعنوية وهو مع ثم لم يذهب الى انها منحصرة في اللامية بناء
على ما ذهب اليه في نحو قبل الطف بان يكون نحو خاتم فضة من باب اللامية على
طريق قوله اذا كوكب الخرقاء ويمكن ان يقال لا يلزم من رد ما هو غير شايع
ولا كثير من نحو قبل الطف الى اللامية رد ما هو بمنزلة اللامية في الكثرة والشياع
اليهما وعلامتها صحة اطلاق اسم المضاف اليه يشكل هذا بمثل غلام
رجل ونحو غلام عبد زيد فان اسم المضاف اليه يصح اطلاقه على المضاف بوضع
واحد مع كونه مما لا مجانسة في اللفظ غلام غلام زيد وانما لم يقل غلام
الغلام قصرا للحديث من انه لا يصح هنا ايضا لان معرفة ولا يصح اطلاقه على
النكرة افادت تخصيصا والا فتعريفا وذلك ان طريق الاضافة انما
يسلك اذا كان المضاف متخصصا او متعينا بوساطة النسبة الاضافية كما
انه لا يقال الغلام الا اذا كان متعينا معهودا بينك وبين مخاطبك والا كان
ذلك خطا من حيث اللغة وكذلك لا يقال غلام زيد الا اذا كان متعينا عند
مخاطبك بوساطة خصوصية النسبة وقد يسلك في نحو غير ومثل طريق الاضافة
الى المعرفة لمجرد التخصيص بان يكون القصد الى مغاير له لا بعينه اللهم الا اذا اشتهر
المضاف بالمغايرة او بالمماثلة فانه يقصد الى مغاير له بعينه والمرجع في استفادة
جميع ذلك الى اللغة ولاستلزام الاضافة بالاطلاق اي الاضافة
المعنوية في غير صور الاعلام مما يلزم فيلزم احدهما اما التخصيص او التعريف وانما
قيد الاستلزام بالاطلاق لان امتناع اللازم في بعض الصور انما يفيد امتناع
الملزوم اذا كانت الاضافة مطلقة عامة لا اختصاص لها بصورة دون صورة
وامتناع ان يتعرف اشارة الى امتناع اللازم المفيد لامتناع الملزوم ثمه
وصح نحو مسن معه ليس بعطف على قوله لم يصح نحو ثلث اسد لانه لا يلزم
الملزوم ثمه من الاستلزام الكلي بين الاضافة وبين احد الامرين ومن امتناع التعريف
صحة الاضافة بين مسن معه وذلك ظ ويمكن ان يجعل معطوفا عليه من غير ان
ينظم في سلك التعليل بان يكون التعليل للحكم الكلي خاصة اللهم الا في
الاعلام الكلام في الاضافة المعنوية انها مما يستلزم احدهما وهي في

الاعلام لبست ثابته اصلا فكيف قال الا في الاعلام   هذا في قوه قولك
الاضافه مما يستلزم احدهما ولا يستلزم ثمه ولا يلزم من صدق هذه السالبه
ثبوت الاضافه ثمه حتى يتوجه المنع   فانها في عبد الله علما بمعزل
عن هذا الاستلزام يفيد ثبوت الاضافه ثمه   انه يفيد ومعنى
الكلام انها لا استلزام في نحو عبد الله علما ولا يقتضي سلب الاستلزام
ثبوت الاضافه فهذا والظاهر ان المصنف انما تعرض للاستثنا لثبوت
الاضافه المحكيه فيها   على الظاهر اي بنا على القول الظاهر المشهور
من انها معنويه لا لفظيه كما هو راي البعض او على التاويل الظاهر المشهور
من ان المراد بالاول المسمى وبالثاني مجرد الاسم   راجع الى ذلك
فليتامل وذلك انك اذا اطلقت رجل صالح او الرجل الصالح لم يكن القصد
الى مفهوم صالح على الاطلاق ولا الى معنى الرجل كذلك بل الى ما هو
عباره عن الرجل والى ذلك الرجل الذي الوصف عباره عنه فلو صح
الاضافه بينهما لزم تخصيص الشي بنفسه او تعريفه بها وانما قال
فليتامل لان نحو صالح من حيث هو اعم من الرجل وكذلك الرجل اعم من الصالح
فلا يكون تخصيص في نفسه ولا تعريف فلما كان مظنه للوهم ان امتناع
الاضافه بينهما ليس براجع الى الرجل وصى بالتامل   احترازا عن دار
الاخره لانه وان كان مضافا الى الصفه فليس بمضاف الى صفته وكذا نحو
سحق عمامه فان الوصف وان كان مضافا فليس بمضاف الى موصوفه وانما
يكون مضافا الى موصوفه ان لو كان الاصل عمامه سحق وهو عين بل الوصف
عام فاضيف للبيان   وذلك في اسما الزمان لصحه المعنى عند
اضافتها الى الجمله نحو خرجت يوم خرج زيد ولا ضروره الى تاويل ذلك بالمصدر
لاستقامه المعنى بدونه ولانه لو كان بتقدير المصدر لصح ان يقال افعل هذا
يوم جا زيد كما يصح ان يقال افعله يوم مجيه   وكذا انه اضيف اليه
لصحه المعنى عند اضافتها الى الجمله بان يكون مضمون الجمله انه يضاف الانه
اليها للبيان فيقال اذهب الى فلان بانه يحب كذا   لو كان

[illegible]

وجا [illegible] المناسبة [illegible] انه سار [illegible] انه [illegible] المحذوف
[illegible] من [illegible] الاول [illegible]
المناسبة واختيار المصنف [illegible] الاول [illegible]
[illegible] والاصل [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] قال
[illegible] ان يحمل
[illegible] المضاف [illegible] لم ينقل
[illegible] الاول [illegible] على ان
[illegible] وايضا [illegible] لا يرى
[illegible] على [illegible] من [illegible]
مثل ذلك [illegible] الحرمن الواحد [illegible] مقام
[illegible] قوله [illegible] رای [illegible] ان
[illegible] على
[illegible] الاولاد [illegible] نصب
[illegible] المضاف [illegible] الاول [illegible]
[illegible] بالطرف
[illegible]
على [illegible] التقدير
[illegible] زيد
[illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] الا
[illegible] الاحكام من قبل
[illegible]
[illegible] ان تقصد
[illegible] وان كان

فيه

فيه نوع بعد لما في ذلك من حذف لا مشاسى واضمار المضاف الذى هو بمنزلة اضمار الجار وهو تركه واجراحقه فى الاعراب اذا ترك المضاف واعطى المضاف اليه اعرابه قيل محذوف واذا لم يعط وترك على اعرابه قيل مضمر وذلك باصطلاح منهم وقد جا اجراحقه فى غير الاعراب وانما قال وقد جا لان ترك المضاف واعطا اعرابه للمضاف اليه كثير شايع بخلاف عند هذا الكلم فلما كان مظنة التردد هل هو ثابت ام لا قال وقد جا كما يقال قد ركب الاجير لمن ينتظر وقوعه ويتردد فى ذلك لا نسلم ان المضاف متروك فى قوله واسئل القرية ولم لا يجوز ان يكون نسبة السؤال الى القرية مجازا لقرينة شل ويكون القرية مجازا عن الاهل او يكون القرية هى المسؤل عنها الا ان يكون هناك تقدير المضاف وصرفه اذ الخطاب المضاف للنبى فلا يستبعد ذلك فى حقه ولا نسلم انه جا اجراحقه فى غير الاعراب فى صوره ما بدليل قوله يصف تذكر الضمير انما يصلح للاستشهاد ان لو لم يكن راجعا الى المقدر بل الى بردى وهو غير ثبت اذا دمّا تردى وكذلك الكلام فى قوله تعالى او هو قائلون لجواز ان يكون راجعا الى المقدر بشهادة المعنى كما سبق اشارة الى ما مر فى قوله من ذراعى وجبهة الاسد على ما قدر ابو على الفارسى اى هما محذوفان بنا على ما قدره وانما قال ذلك لجواز ان لا يكون ثمه حذف اصلا بان يكون الاسناد فى اسال الى ضمير البرق بطريق التجوز وبان يكون معنى قوله وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا اى قربا بان يكون الاصبع مجازا عن ذلك وانما لم ينقل وحذفهما معا كما سبق وان كان المضاف والمضاف اليه محذوفين فى قراة من قرا قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم لان المقدر قتل شركائهم اولادهم لانه لم يصرح بان المضاف والمضاف اليه محذوفان ثمه او لان غيره لم يذهب الى ذلك فلذلك لم ينقل كما سبق اعلم ان الاعداد الى الاخره يعنى ان المايه والالف وما يضاعف بهما كالتثنيه والجمع مما يضاف الى

الافراد في المضاف اليه معرفه يعني ان ايا لا يضاف الى الواحد المعين لعدم
صحة المعنى فلا يقال ايك جا ولا اى زيدا الا اذا اجرى مجرى النكره بان يكون
المعنى اى زيد من الزيدين ويصح اضافته الى المثنى والجمع المعرفين لصحة المعنى
تقول ايهما ايكم حضر لان المسئول عنه احدهما او احدهم وذلك غير معين فيصح
السوال باى بخلاف ما اذا كان واحدا معينا وانه لا ينفك عن الاضافه
لان معناها بدون الاضافه لا يتم عنوا انهم ليس على اطلاقه لانهم قد يعنون
اى رجل رايت بحسب مقتضى المقام وذلك انهم اذا قالوا انا في سوال من قال
رايت رجلا لم يكونوا اعنوا بهم بل عنوا اى رجل رايت ولذا يغتفر في الذكر
اى من حيث ان ايا بمنزلة ابهم كان مفتقرا الى سبق ما يكون هو بعضا منه البته
افتقارا ابهم وهذا انما يصح ان لو سلمت تلك الملازمه وهي قوله واذا اسمعتهم
اورد الملازمه الجزئيه وبالافتقار الاحتياج في بعض الاوقات لا دايما
عوض عن المضاف اليه صورة اي من حيث الصورة عوض باعتبار انه
تعقبه كالمضاف اليه وانما قال صورة لفوات معنى المقتضى للاضافه لان
ايا في بابها مسلوب الدلاله على معناها الاصلي ومبنا الاضافه على ذلك
المعنى وذلك فائت فلا يكون هناك مضاف اليه اصلا لما قلنا من فوات
المعنى المقتضى للاضافه فلا معنى للعوضيه الا من حيث الصورة على ان لقايل
ان يقول لا نسلم ان حرف التنبيه عوض عن المضاف اليه صورة في يا ايها
وانما يكون لذلك ان لو كان المضاف اليه هناك منصورا اكتفى والمعنى ليس
على ذلك فلا معنى للقول للعوضيه لا صورة ولا معنى ولهذا المنع قال وما قالوا
تصريح بنسبة هذا القول اليهم اما ما هي كنايه عنه اشاره الى
العله وذلك ان المضاف اليه في العدد الكثير اما جمع كما في الثلاثه
الى العشره واما مفرد كما في المايه والالف وكذا الخبريه كنايه عن الكثير
فاجرى مجرى ذلك بان ما يضاف هو اليه تارة جمعا وتارة مفردا واخرج
ما بالهم لم ينصبوا التمييز تارة اخرى لانه كنايه ايضا ينصب عنه وهو
من احد عشر الى تسعين فصار من حق الخطاب انما نزل ذلك

من الكتب التي

المفرد والاسما الثمانيه اعني الثلاثه الى العشره يضاف الى الجمع اما اضافه
هذه الثمانيه الى الجمع فهو الاصل لكون المعنى على ذلك واما اضافه المايه والالف
الى المفرد فلكون كل واحد منهما جمع لكنه معنى فترك الجمع الى المفرد للتخفيف
وانما لم يقل ومن الثلاثه الى العشره بدون ان يقال ثمانيتها اذ كان لا يتعين
المراد لاحتمال ان لا يكون الغايه داخلا فلرفع هذا الاحتمال قال
ثمانيتها على ان شهره امرها كان يغني عن التصريح بالثمانيه ثم هي مع
التا اى هذه الاسما الثمانيه يقتضي ان يكون المضاف اليه مذكرا اذا كان
مع التا لا نسلم انها تقتضي ذلك بل مذكرا المضاف يقتضي ان يكون مع
التا المراد بالاقتضا هو الاستلزام والا فالمقتضي هو العلم الذي يذكر
كونها مقرونه بالتا اذا كان المعدود مذكرا او مجردا عن التا اذا لم يكن
مذكرا والمراد تذكير الافراد جواب عن سوال مقدر وهو ان
المعدود في قولك ثلاثه رجال مونث حيث كان جمع تكسير وكان بمنزلة رام
في جمع رمه في ان كل واحد منهما جمع مكسر فكان يجب الاستوا بينهما في
الحكم وهو ان يكون اسم العدد مجردا عن تا التانيث لكون المعدود مونثا
في الصورتين فاجاب بان المراد تذكير الافراد وانما كان المرجع في الاعتبار
الى ذلك تحقيقا للفرق بين ما هو جمع مذكر وبين ما هو جمع مونث
وقد ينصب مجرور هذه الاعداد ولو قال وقد جا ثلاثه اثوابا وماتين عاما
لكان اولى لان نصب التمييز في جميع هذه الاعداد غير معلوم فكان الوجه ما
ذكرنا مفتقر الى التخريج يعني لا بد من توجيه لذلك والا لزم شذوذان
لانه لو حمل على انه تمييز منصوب لكان هناك شذوذان وهما ترك الجر الى
النصب وترك الافراد الى الجمع وعلى تقدير كونه مجرورا يكون هناك شذوذ
واحد وهو ترك الافراد فاذن الوجه ان يحمل على انه بدل على تقدير كونه
منصوبا لئلا يجمع بلزوم ما ذكرنا من الشذوذين وان يقال على تقدير كونه
مجرورا انما يكون لذلك اعتبارا لجانب الثلاث لان ثلاث مايه جرى مجرى
كله واحد وتمييز الثلاث جمع فلذلك جا جمعا نظرا الى ذلك واى اى

يحصل الفرق بينها وبين الاستفهامية ولو قال انا ما هي كناية عنه وهو باب المايه والالف لكان اولى لان باب الثلاثة الى العشرة باب قلة وكم الخبرية لا للقلة لو كان كذلك لوجب ان لا يقال كم رجال كما لا يقال مايه رجال ولا الف رجال لا نسلم لجواز ان يكون ذلك لمكان التفاوت بينهما في الاستعمال قلة وكثرة بان يكون استعمالها اكثر من استعمال كم فيجوز الاصل الذي هو الجمع معها ولا يجوز مع المايه والالف الا ان يحال ذلك على الاستعمال بانه مكنى بها عن الثلاثة الى العشرة ايضا والغالب استعمالها مع من لان القصد في التعبير عن الكثير بطريق الكناية الى الضرب من المبالغة وايرادها مقطوعة عن الاضافة اعون على المعنى المقصود لما في ذلك من الابهام اولا والبيان ثانيا وكل بعض فيه الكثرة وذلك انها وضعت لتاكيد الجمع ظاهرا كان نحو كل الرجال او مقدرا نحو اشتريت العبد كله اي جميع اجزايه لا نصفه ولا ثلثه الى غير ذلك من الاحتمالات كما ان كلا موضوع لتاكيد المثنى ومن حق ذلك ان يكون معرفة الاهتمام بمعرفة الذات قبل الاهتمام بشان التاكيد واما جواز كل رجل فلانه بمنزلة قولك جميع الرجال واما قوله صح فيه الافراد والتثنية ففيه نظر لان التثنية مما لا يقع بعدها لما قلنا انها للجمع ولا يضاف الى غير المعرفة لانه لا تستعمل الا تابعا فلم يصح ان يقال اجمع رجل كما يقال كل رجل وكلا وكلتا وكلا لتاكيد المثنى مذكرا وكلتا لتاكيده مونثا ويجب ان يكون ذلك معرفة لما قلنا انه انما يصار الى تاكيد الشي بعد معرفته او نقول تاكيد الشي يستدعي سابقة العلم به ولو قيل ان كل واحد منهما موضوع لتاكيد المعرفة من المثنى صح ايضا بدليل انه لا يستعمل الا في تاكيد المعرفة فيكون بحكم الوضع واما قوله وكلا كذلك فانما يصح لتنزيله منزلة المثنى اي كلا الامرين كما ان بين لا يصح اضافته الى الواحد ويصح ان يقال بين ذلك اذا اشير به الى شيين او اشيا وانما يصح الاشارة بذلك الى اكثر من واحد بناء على تاويل المذكور اذا اشترط التقابل

والمراد

والمراد بالتقابل هو ان يكون القصد الى تفصيل الفرد على جميع الجنس فردا فردا او الى تفصيل الفردين على جميع الجنس فردين فردين او الى تفصيل الجميع على الجميع جماعة جماعة او الى تفصيل الفردين على الجميع فاذا قلت زيد افضل رجل وكذلك اللام في قولك الزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال واذا كان معناه ذلك كان المناسب ان يكون نكرة سابقة في امثلة فيقال زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال ولانه لو كان معرفة جاز الالتباس في الجملة الا ترى انك اذا قلت الزيدون افضل الرجال لم يعلم انه من قبيل الاضافة بشرط التقابل او من قبيل الاضافة لا بشرط التقابل فلما جاز الالتباس في الجملة رفضوه راسا ليكون الباب على نهج واحد ويمكن ان يقال اذا قلت هو افضل رجل على قصد التفصيل في معنى التمييز فوجب ان يكون في جملة فصار من حق المناسبة في جملة المضاف اليه وذلك انه انما يقال زيد افضل الناس بمعنى الزيادة اذا كان من بينهم ومعدودا في جملتهم وذلك بحكم اللغة والاستعمال فاذا قلت زيد احسن اخوته لم يجز لامتناع ان يكون هو في جملة المضاف اليه حيث احرج باضافته ذلك الى ضميره اذ من شرط المضاف اليه ان لا يكون من جملة المضاف الا ترى انك اذا قلت هولا غلمان زيد لم يصح الا وزيد من جملة الغلمان ولا معدودا في زمرتهم اذا كان من جملتهم لزم اضافة الشي الى نفسه بيانه انك اذا قلت هولاء اخوة زيد فقد نسبت كل واحد منهم الى زيد بحكم الاضافة فلو كان زيد من جملتهم لزم اضافته الى نفسه بحكم الضرورة بعض الكنية يعني بعض ان يكون ما اضيف هو اليه اسم جنس نحو ذو فرس لانه انما وضع ليكون وصفا مقصدا بالاضافة الى اسم جنس بدليل انه لا يستعمل الا لذلك فيكون بحكم الوضع واما ما يقال من انه انما وضع وصلة الى الوصف باسم الجنس فمن باب التسامح اذ لا يصير اسم الجنس وصفا في نحو قولك زيد ذو فرس ما تفرد باحكام راجعة اليه كافعال القلوب فان لها من الاحكام ما ليس لغيرها كالالغا والتعليق ونحو نعم فانه يجب ان يكون فاعله اما معرفا باللام او مضافا اليه او مضمرا مميزا بنكرة وذلك غير ملتزم في ساير الافعال وانما سمي بها من وانما وجب ان يكون

لانه صح

استعماله على احد هذه الوجوه لان الاصل ان يكون بمن لان معنى افعل التفضيل
يقتضي ذلك واذا كان المفضل عليه معهودا ترك من الى اللام وقيل زيد
الافضل وكذا ترك لفظا الى الاضافه للتوسع ولهذا قيل يقدر من ويكون الاضافه
لفظيه ويجوز ان تحامل بافعل التفضيل مضافا بمعنى الزياده معاملته اذا كان بمن
فيقال الزيدون افضلهم كما يقال الزيدون افضل منهم بترك المطابقه وجوبا
وانما لزم ترك المطابقه اذا كان بمن لانه بمنزله فعل التعجب في افاده المبالغه فكان
حمله في ترك التثنيه والجمع والتانيث ولان من التفضيليه بمنزله الجزء منه فلو
لحقت علامات التثنيه والجمع فاما ان تلحق قبلها او بعدها فان لحقت قبلها لزم
ان يكون في الوسط باعتبار وان لحقت بعدها لزم ان يكون في غير الاسم فلما لزم
ذلك ما قلنا من الخروج عن المناسبه رفضوا ذلك لو كان ترك
المطابقه لكونه بمنزله الفعل لما ذكرت لوجب ان تترك اذا كان مضافا بمعنى
الزياده لبقاء المعنى الموجب لترك المطابقه لا نسلم انما يكون كذلك
ان لو لم يكن له نوع بعد من الفعل عارضا بواسطه الاضافه
على الوجه الثاني لو كان ترك المطابقه لمكان امتناع العلامات لوجب ان لا تترك
في جانب التانيث لا منكرا لانه انما يكون بمن اذا لم يكن المفضل عليه
معلوما واذا كان معلوما كان باللام فيكون بين من واللام منافاه لمكان المنافاه
بين لازميهما وفي الثاني الخيره بين ان يكون مطابقا لما يجري هو عليه وبين
ان لا يكون لان من ثابت تقديرا غير ثابت لفظا فجاز المطابقه واللامطابقه
قضاء من حق الجهتين اطلق القول في الثاني وليس على اطلاقه لان
المضاف وان كان لا بمعنى الزياده على المضاف اليه في الوصف المشترك لم يجز
المطابقه الاخرفانه وان كان اسم تفضيل في الاصل بدليل تانيثه وجمعه
جرى مجرى غيره بحكم الاستعمال فلم يستوف فيه ما استوى في غيره من اسماء التفضيل
والادنى افعل التفضيل اي يخرج من هذا الحكم شي من اسماء التفضيل الاخر
والادنى ولو قال اولا من ذلك اسم التفضيل مكان قوله من ذلك افعل التفضيل
لكان اظهر دفعا للوهم لان ما ذكر من الاحكام مما لا اختصاص له بان يكون اسم التفضيل

على صيغه افعل بدليل الافضل والافاضل والفضلى والفضل وجلى ايضا اي جل
مونث الافعل خرج من هذا الحكم حيث انتظم في سلك الاسماء بحكم الغلبه على
الخطه كقولك وان دعوت الى جلى ومكرمه يوما سراه كرام الناس فادعينا
لم لا يجوز ان يكون هو الاصل مصدرا كالرجعى صار اسما بالغلبه
ذلك مما لم يسمع في كلامهم فلا وجه للمصير اليه ومن ذلك هلم فانه تفرد
باتصال الضماير به في لغه بني تميم دون غيره من اسماء الافعال حتى يقولون
هلما هلموا وكانهم اعتبروا الاصل لانها ماخوذه ومركبه من حرف التنبيه
مع لم عند اصحابنا ومن هل مع ام عند الكوفيين وانما لم يقل ويمتنع ذلك
في غيره من اسماء الافعال بل قال والظاهر امتناع ذلك فبنى الامر على الظاهر
لان المرجع في ذلك الى الاستقرا ومن للمستقري بذلك وانما اسماء الافعال
بمعزل عن اتصال الضماير تحقيقا للفرق بينها وبين ما هو اصل في استدعاء
الفاعل وهي الافعال لان الاسناد ماخوذ في معناها في اصل الوضع بخلاف
اسماء الافعال فان ذلك قد عرض لها بحكم الاستعمال وقد سبق تقرير ذلك
فلا نعيده ولذلك احترزنا اي ولان الظاهر في اسماء الافعال ان
تمتنع عن اتصال الضماير قلنا بان هات ليس باسم فعل بل فعل مع ان في اشتقاقه
نوعا من الخفاء حتى لم يكن هاتي مستعملا ولا قلب الهمزه هاء مطردا وانما
اختار لان في الابدال اتساعا فالمصير اليه اولى همزه الخطاب
وانما قيل انها للخطاب بدليل انها تعرف تصريف ما في الخطاب
لا نسلم انها للخطاب ولم لا يجوز ان يكون لحاق الهمزه وتصريفها
للدلاله على احوال المخاطب من الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث
لا ان يكون الخطاب كالحروف اللاحقه بارايتك وانما الجزم
للفعل اذا افاد فيه معنى الشرط يعني ان النوع الاسمي انما يجزم الفعل اذا
افاد شرطيه الفعل بان يكون متضمنا لمعنى المجازاه كمن ومتى وان وتدخل
عليهما ما فيقال اينما ومتيما لزياده الابهام وذلك انه عند دخولها يمنع
تخصيص بعض الاخبار وبعض الاوقات بخلاف ما اذا لم يكن هناك ما

ويدخل عليها عند قوم قد اختلف في مهما فقيل هو ما الشرطية دخلت عليها
ما كما دخلت على ان ومتى فصار ماما ثم مهما وقيل هو مه متصله بها ما والظاهر
الاول لوقوع ما الابهاميه في مثلها من اسما الشرط نحو اينما ومتى ما
واذ في الشعر يعني اذا صارت جازمه في الشعر نحو واذ انصبك خصاصه
فتجمل وذلك غير لازم بدليل قوله واذا اتكون كريهه ادعى لها واذا يحاش الحيس
يدعى جندب وانما ضعف امرها في العمل لان تضمنها لمعنى الشرط غير لازم
وان استعمالها انما هو في المعاني التي لا يشك في وقوعها بخلاف ان التي
هي الاصل في الباب فلم يعملوها الا في الشعر حطا لدرجتها عن غيرها
مما تضمن معنى ان موضعه علم المعاني لان المطلوب هناك
تطبيق الكلام على مقتضى الكلام المقام فلا بد من الوقوف على معاني هذه
الاسما على التفصيل حتى يتاتى ايراد كل واحد من هذه الكلمات على مقتضى
الكلام على هذا القدر من تعداد الجهات والافقه لكثره تقضى
ارخا العنان في تعدادها برمتها لو امكن الى السامه وهو الرابع
انما قال هذا طلبا منك لتصور ما سبق واستحضاره وتنبيها ان هذا القسم
هو الذي تتم به الاقسام الاربعه في الايراد احدها المتراخي انما
سماه المتراخي لانه مفهوم المتراخي وهو الظاهر لقوله وما بينهما المتراخي
واما لانه التزام انه هو العامل وغيره على ان العامل هو الظرف الساد
مسد المقدر بنفسه في نحو عرفا وقسما وحقا وغيرها مما نقول فيما مر من الامثله
ولا مشاحه في الاصطلاح وان كان مستبعدا وانما التزم ذلك وذهب اليه
لان مدار المقتضي للاعراب على هذا المعنى فيكون هو العامل وذلك
ان ما حدثه نوع تسامح وكان الوجه ان يقال وذلك وهو معنى الفعل
المستفاد من غير الفعل للدلاله عليه ومعتمده على احد الاسما
الخمسه وانما لم يتعرض لذكر الموصول تطابقه في تلك الموصوف نحو جاني
الذي في الدار غلامه لا نسلم ان الماخوذ منه في قولك
زيد في الدار غلامه جمله وانما يكون لذلك ان لو لم يكن الماخوذ منه هو الظرف

وصل

١٠٤

وحده وهو ممنوع وله ان يقول ايضا لو كان معنى الفعل عاملا لم يكن
لاشتراط الاعتماد معنى وهو الاعرف يعني ان اشتراط
الاعتماد هو الاعرف لان جميع البصريين سوى الاخفش منهم على ان
الاعتماد شرط واما سيبويه فيقول بالاشتراط اذا كان الواقع
بعد الظرف غير حدث وبعدم الاشتراط اذا كان حدثا
القول باشتراط الاعتماد مطلقا او بعدم الاشتراط كذلك ليس كما
ينبغي وذلك ان الظرف اذا كان مقدرا باسم الفاعل كان الوجه ان
يقال بالاشتراط كما في اسم الفاعل واذا كان مقدرا بالفعل كان الوجه
ان لا يقال بالاشتراط وتقديره باسم الفاعل او بالفعل بحسب مقتضى
المقام فكان القول بكل واحد من الاشتراط وعدم الاشتراط على
الاطلاق غير مرضي وان لم يكن معتمده نحو على الف درهم او لم يكن
الماخوذ منه جمله ظرفيه نحو الله اكبر وهذا الكلام فان انصار الحق
مما يتادعون به وكان متعارفا في ذلك فكان معنى الفعل مستفادا منه
بحكم العرف فنصب دعوه الحق كما نصب عرفا في قولك على الف درهم
عرفا او ما يقوم مقامه نحو هذا زيد غير ما نقول فان غير ما
نقول نازل منزله المصدر اي قولا غير قولك اني لا امحك الصد
الى اخره وفيما ما دار عاتكه الذي اتعزل حوف العدى وبها الفواد موكل
ويروى ما بيت عاتكه الذي اتعزل وعلى الرواستين جا وقع الكاف ولسرها
في قوله اني لا امحك الصدود لا نسلم ان معنى الفعل
مستفاد اصلا فضلا من ان يكون مستفادا من الجمله غير الظرفيه في
البيت ويمكن ان يقال ان معنى فعل القسم مما يستفاد من الكلام المشتمل
على قوله قسما في البيت وهذا الكلام في نحو قولك هذا عبد الله حقا وهذا
زيد غير ما نقول مالك فانما تمثيله بهذا المثال ليس كما ينبغي لان
الماخوذ منه في هذا المثال جمله ظرفيه ومعتمده على الابتدا وهذا المعنى لا
نصب الا وهو متقدم على المعمول في الاستعمال الاقوى كما لا يجوز تقدم معموله

في اللغة الفصحى على ما هو مستفاد منه اطلق القول في ان المصدر والمفعول
فيه والحال مستويه الاقدام في امتناع التقديم في الاقوى والظرف ليس
كذلك لاستواء تقديمه وتاخيره في الاستعمال الحاصل ان التوسع في الظروف
يلزم احد الامرين وهو اما القول بعامليه معنى الفعل
في جميع صور كونه مرادا ولفظ الفعل غير مذكور كما في نحو قولك زيدا في جواب
من قال من ضرب او القول بعامليه الفعل المقدر والساد مسده من الالفاظ
والتزام الفرق دونه خرط القتاد   وما بينهما اي والثاني من صنفي المعنوي
انما يكون ذلك صفة ان لو كان العامل المعنوي نوعا حقيقيا
وكل منهما هو ذلك النوع بعينه ويمكن ان يقال المراد بذلك انه قسمان وانما قال
ليس بالرامي لانه لا يفهم التزاما   يرفع لا غير يعني ان عمله منحصر في الرفع وعند
الاخفش غير منحصر لانه يرى ان العامل في الصفة هو كونه صفة لمرفوع او
منصوب او مجرور فيكون عمله غير منحصر في الرفع على مذهبه وكذا عند خلف
الاحمر لان مذهبه ان رافع الفاعل الفاعليه وناصب المفعول المفعوليه فيكون
غير منحصر في الرفع على مذهبه   انما يصح قوله يتخطى الرفع الى لو كان
المعنى الذي يرفع هو بعينه ينصب او يجر   انما قال يتخطى باعتبار جزئياته
انما يصح هذا ان لو كان ذلك المعنى مشتركا بالاشتراك المعنوي
وهو ممنوع   مشترك بذلك بالاشتراك وهو ط مذهب سيبويه ان
العامل في الموصوف هو العامل في الصفة وذلك ان معنى العامل يتعلق بهما
دفعة الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل كريم لم تقصد المجيء الى رجل على الاطلاق
بل الى رجل كريم فوجب ان يكون عمل العامل منصبا على الشيئين وصار من حق
المعنى ومذهب خلف الاحمر من الكوفيين بناء على تفسيره العامل بانه هو
الذي دعا الواضع الى ذلك الاثر او كان معه داعيه لان الفاعليه والمفعوليه
كل منهما مما يقتضي الاعراب فيكون عاملا بناء على تفسيره   ووضع كلا بنا
حيث اذا ذهبنا الى الغرض وهو الوقوف على الكيفيه التي عليها التركيب لذاته
اصل المعنى مطلقا قد حصل بما سبق ولا حاجة بنا الى التعرض لتفصيل احوال

النحويين ومذاهبهم   لما كان المقصود حاصلا لم يكن به حاجة الى التعرض له
لمذهب سيبويه ايضا   لما جرت العادة في البحث عما سمي عاملا في نوعنا
لزمه ان يتعرض لذلك جريا على سنتهم وسيبويه هو المشهور وله في احراز قصبات
السبق في مضمار هذه الصناعه فسات والكلام في البحث عنه على مذهبه وكانهم
انما صاروا الى تسميه بعض الاشيا عاملا في نوعنا هذا لانه طريق صالح لانبا
الضوابط الكليه في هذه الصناعه ايضا   فيما عرفته من سوق الكلام
على مذهب سيبويه من غير تعرض لمذهب غيره   احدهما الابتدا وانما
كان هذا عاملا لانه مما يقوم به المعنى المقتضي للاعراب وهو كون الاسم مسندا
اليه او مسندا فيكون عاملا ان لو كان مما دعا الواضع الى ذلك الاثر او
كان معه داعيه   يحصل معه الداعي وهو كون الاسم مسندا اليه او
مسندا لكون الاسناد ماخوذا فيه   انما يصح هذا ان لو لزم من
تجريد الاسم لاجل الاسناد ولئن سلمنا ذلك لكن الاسناد معنى نسبي
فاذا قلت زيد قبل المصير الى الخبر لم يتحقق الاسناد لانه لا يتحقق بدون الطرفين
واذا لم يتحقق وجب ان لا يرتفع المبتدا واذا صرت الى الخبر كان المبتدا معلوما
فلا يتحقق الاسناد له قلنا فوجب ان لا يرتفع الخبر فلا يصح القول بعامليه هذا
المعنى وانما قيل تجريد الاسم بنا على تجويز ان يكون الاسم مقرونا بشي من العوا
وهل هذا الامر باب التجوز لانه نزل التجويز منزله الحصول حتى قيل بالتجريد
على ان الابتدا على تفسيرهم لا يشتمل على نحو قولك دير لفظ مهمل ونحو ذلك
ضرب زيد يوم الجمعه جمله لان كلاهما ليس باسم مع انه مبتدا   لنحو زيد
مطلق مثل مثلا لانه امثله ابدا بان الخبر يكون مشتقا وغيره وواقعا في حيز
الانشا   والمراد بالعوامل اللفظيه عملت   يجب
على هذا ان لا يكون المبتدا في نحو قولك علمت ان زيدا منطلق مرفوعا لعدم التجريد
مجردا اذ لا عمل له   ان اردت انه لا عمل له مطلقا لفظا
فيسلم وان اردت انه لا عمل له مطلقا فمع وله ان يقول يجب ان يكون زيد
في ضرب زيد مبتدا لانه مجرد عن تلك العوامل مع الاسناد

الابتدا على تفسيرهم عاملا م

هل

عن البعض   واخواتها ما كان من الافعال الداخله على المبتدا والخبر
ان يجب تقديمه لان تاخيره يخل بالغرض وهو الابهام اولا والتفسير
اخرا   معنى استفهام لان الاستفهام اية الاعتنا بالشى والاهتمام
به وكان الوجه ان يكون مقدما فى الكلام   او كان الخبر ظرفا والمبتدا
نكره ذكر المصنف وجه التزام التقدم فى القسم الثالث نحن نذكرها هناك ما عدنا
اذا اقتضت النوبه اليه   غير مصدر احترازا عن قولك سلام عليك وويل
لك وما اشبههما من المصادر المدعو بها   فيما سوى ذلك اطلق القول
بارتفاع الوجوه فيما سوى ذلك وليس كذلك لمكان وجوب تقدم الخبر فى نحو قولك
فى الدار صاحبها ووجوب تقدم المبتدا فيما اذا كانا متساويين تعريفا وتخصيصا
او كان الخبر فعلا له نحو زيد اخوك وافضل منك افضل منى وزيد ضرب
ولذا اى لجواز حذف كل منهما عند الدلاله قيل يحذف المبتدا تاره ويحذف الخبر
اخرى فى قوله تعالى فصبر جميل   لو كان حذف كل منهما ناشيا على
القرينه الداله لم يكن قوله تعالى فصبر جميل مما يحتمل الامرين بل كان ما هو
المحذوف فيه متعينا ويمكن ان يقال كان متعينا اوان المقاوله بقراين
الاحوال لكن بعد النقل الى الغير لم يتعين لفوات تلك الاحوال الداله
فلذلك قيل باحتمال الوجهين   ضربى زيدا قايما قال اكثر البصريين تقديره
ضربى زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل ثم حذف اذا كان لدلاله
قايما على الظرف وقال اكثر الكوفيين تقديره ضربى زيدا اذا كان قايما
حاصل وقال بعضهم لا حذف فى الكلام اصلا لان المصدر قام مقام الفعل كانه
قيل ضربت زيدا قايما وقال بعض المتاخرين التقدير هو الاول لان المقصود
هو الحكم على ضرب زيد على الاطلاق فيكون اذا كان من قيود الخبر لا من قيود
المبتدا ولانه لو كان المصدر مقام الفعل لاستقل بفاعله كلاما ولانه ليس
بمعنى ضربت زيدا قايما   لا نسلم ان المعنى المقصود بهذا الكلام
هو الحكم على ضرب زيد على الاطلاق فى كلامهم وكيف نقول بان المعنى ذلك من
نقول بان الظرف من قيود المبتدا وكذلك من نقول بان معناه ضربت زيدا

قايما

قايما   لا يستقل بفاعله كلاما لكن لا يستقل قلنا لا نسلم انه لا
يستقل والحق ان المرجع فى تحقيق ذلك الى المعنى المراد بها التركيب فى كلامهم
فان تعدد المراد بحسب المقام تعدد التقدير وان لم يتعدد لم يتعدد
التقدير وكان المرجع فى تحقيق ذلك الى مظان استعماله   واخطب
ما يكون الامير قايما من باب الاسناد المجازى اى اخطب احوال وجوده
حاصل اذا كان قايما والاظهر ان يجعل اذا كان خبرا اما ان يكون التقدير اخطب اوقات
وجوده اذ تقدير الاوقات هو الشايع الكثير فى باب المصادر نحو خفوق النجم
وكل رجل وضيعته   لم لا يجوز ان يكون الواو التى بمعنى
مع خبرا   لانها حرف واستعمال الكلمه مجازا لاخراجها عن حكم الاصل
فلم يصح الحكم عليها بالخبريه   اقايم الزيدان باعتبار وكذلك ان يكون مقدرا
بالمصدر بان يكون التقدير اقيام الزيدين حاصل مثل ما يقع الفعل مبتدا بتقدير
المصدر نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وذلك انه لو لم يقدر ذلك التقدير
يجب ان لا يحكم عليه بالابتداء لانه بمعنى الفعل والفعل بمعزل عن الابتداء
وباعتبار ليس من قبيل ما حذف فيه الخبر لانه قدم بفاعله كلاما ولا ضروره
الى تقديره بالمصدر لانه اسم واستعمال الكلمه مجازا لاخراجها عن اصلها فصح ان
يحكم عليه بالابتدا اسه من غير تقدير على ان الكلام فى ذلك الى الاصطلاح
وثانيهما صحه وقوع المضارع موقع الاسم قال جمهور الكوفيين ارتفاعه بالتعرى   ى
عن العوامل وقال الكسائى باحرف المضارعه   تعريه عن
النواصب والجوازم مما لا يدعوا الى ذلك الاثر ولا معه الداعى الى ذلك الاثر
فلا يكون عاملا واما حرف المضارعه فانه بعض الكلمه ولا شى مما هو بعض الكلمه
بعامل فى كلامهم   حرف المضارعه مما يقوم به المعنى وهو
المضارعه   لا نسلم انها تقوم بحرف المضارعه فان المضارعه التى هى
سبب الاعراب انما تقوم بامور شتى وقال البصريون ارتفاعه
بوقوعه موقع الاسم وزيف بنحو يضرب الزيدان فقيل بوقوعه موقعا يصح فيه
وقوع الاسم لان مبتدا الكلام موضع خبره فيصح هناك وقوع الاسم ايضا وزيف

نحو سيضرب ولو لطيعلم فصل ارتفاعه بصحته وقوعه موقع الاسم
ولابد من تفسير الصحة وذلك انه مما تعصم منه الامكان الخاص لغد ووقوع
المضارع موقع الاسم مما يجب عند خلوصه عن الموانع مع انه مرفوع فلزم
على من قال بصحة الوقوع احد الامرين وهو اما تفسير الصحة بالامكان
العام حتى يشمل صور الوجوب واما ان يقول بعدم الوجوب عند خلوص الداعي
عن الموانع جاهورا اى بعض المتكلمين ان افعل بصير اولى ولا ينتهى الى حد الوجوب
حتى يمشى كلام من قال بان العامل هو صحة وقوعه موقع الاسم قد يمتنع
وقوعه موقع الاسم مع انه مرفوع انما يرد هذا ان لو فسرها بعدم الاستحالة
دايما ونقول انما يرد هذا ان لو لم يكن المراد بعدم الاستحالة هو عدم الاستحالة
من حيث هو هو على ان الحق هو ان كل ممكن لا يخرج عن احدى الصورتين وذلك انه
تحققت العلة التامة وجب والا امتنع فكان الوجه ان يقتصر على تفسير
الصحة بعدم الاستحالة من حيث هو هو لا محالة عندنا اطلق القول
بالوجوب في جميع مثل ذلك وليس كذلك فان اعمال الاقرب في باب التنازع
مما لا يجب عند البصريين هو انه اذا كان اعمال الاقرب مما يظهر في نحو ليس زيد
بقايم مع كونه زيادة كان الوجه ان يظهر اعمال الاقرب في باب التنازع بالطريق
الاولى وانما جاز اعمال الاول للتوسع في الكلام وان كان غير مختار عند
البصريين والزمت اذا كرمته اشارة الى جواز حذف المفعول واثباته
والاضمار هو الاحسن لان حذف ضمير المفعول انما يستحسن في خبر المبتدا او
الموصوف او الموصول بتفاوت بحسب تفاوت القابل الاصل في الاسما
القابل للاعراب ان يكون اعرابها بالحركات الثلاث لفظا ثم هي في ذلك قطان
قسمان قسم يجرى على الاصل وقسم خرج عن الاصل اما من جهة الحركة
او من جهة ان اعرابه ليس بالحركات الثلاث او من جهة اللفظ وكذلك
الاصل في الافعال القابلة للاعراب ان يكون اعرابها بالضمة والفتحة لفظا
والسكون ثم هي في ذلك على قسمين قسم يجرى على وقسم يجرى عن الاصل ولابد
من تعيين كل من ذلك توفيرا عليه مقتضاه من الاعراب الذى يستحقه وتعيين

احدهما في كل واحد من اليا من بعض الاخر والخارج من الاصل اقرب الى الضبط
فلذلك شرع في بيان مواضع التقدير ولم يتعرض لما يتوقف عليه وان كان
اعرابه بتقدير احوجا في الجل بالوقف استغنا بما سبق من الكلام في ذلك
القسم الاول الا مقدره لان الالف لذاتها لا تقبل الحركة لمكان المنافاه
بين الحركة والمده الا مقدرين لمكان الاستثقال وقد جا في
الشعر ظاهرين نحو قوله موالى ككباش العرب سحاح وقوله فيوما يجارين
الهوى غير ماضى ويوما ترى منهن غول تغول وقوله كما جافيه النصب مقدرا
نحو قولهم اعط القوس باريها دون الاول يعنى ان تقدير النصب
في اليا دون ظهور الرفع والجر في الشذوذ لغير الفصيح يعنى ان تقدير
النصب في اليا لا يقبح قبح ظهور الرفع والجر فيها وهو ايضا اى وهو ايضا
شاذ شاو هو حال مما استكن من الضمير في منها وانما قال عند الائمة لان
بعضهم على جواز اعرابه بالحركات حال الاضافة جوازا متسعا على الاعم
اى على الاستعمال الشايع وهذا باطلاقه ليس كما ينبغى لان قوله واذا كان الحرب
احد هذه الاسما كان اعرابه بالحروف على الاعرف يقتضى ان يكون كل منها واحدا ف
على غير الاعرف وليس كذلك لان ذو لا يستعمل الا كذلك وانما مثل بفوه
وذو مال لانه حين عدها جملة اورد هنا لفظ فم ومثل به لئلا يتوهم انه هو الذى
يعرب بالحروف واما ذو فحين عدها اورد ذو ومثل به لئلا يتوهم انه ملحق واوا
اخرى واذا كان مضارعا يعنى اذا كان معتل الاخر نحو يغزو
ويرمى ويخشى كان رفعه تقديرا اما في الواو والياء فلمكان الامتناع لما قلنا ان
الالف لا تقبل الحركة وكان جزمه بسقوط المعتل لان الجازم مما يسقط الحركة
وهذه الحروف بمنزلة الحركة فاسقطها الوقف مما يسقط الحركة .
فكان يجب ان يسقطها ايضا كما قلت انها بمنزلة الحركة بالقياس على الجزم
الفرق واضح وذلك ان سقوط الحركة في باب الجزم لازم مطلقا
خلاف سقوط الحركة في باب الوقف فانه لم يلزم لزومه في باب الجزم فافترق
البابان ونصبه فيما دون الالف اى ونصب المضارع في الواو واليا

بالتحريك نحو لن يعز ولن يرمى الا ما شذ في الشعر من ثبوت الواو والياء
والالف في الجزم نحو قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم
تدع الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله كان لم
ترى قبلي اسيرا يمانيا ومن التسكين ههنا اي والا ما شذ من تسكين الواو
والياء في النصب نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وقوله فانت لا ارى
لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا هذا اذا لم يكن متصلا بالف
الاثنين غيبة او خطابا او الانثى غيبة او خطابا اما اذا كان متصلا كان
رفعه بالنون وذلك انه لما اتصلت به هذه المدات ونزلت منزلة الجزء منه
ناسب ان يكون اعرابه بعد المدة قضاء من حق الاتصال ولم يمكن ذلك بالحركة
ولا بحرف المد اعرب بالنون التي هي بمنزلة المدة كان من حقه
ان يبنى لما ذكرت من قوة الاتصال كما بني عند اتصال ضمير جماعة المونث انما لم
يبن لانه عارض ما ذكرت من جهة البناء جهة اخرى تقتضي اعرابه وهو انه باتصال
هذه المدات به نزل منزلة المثنى والجمع فاعرب لذلك ترجيحا لجانب الاصل
واذا كان المعرب غير جميع ذلك لدخل ان المعرب الاسمي اذا كان غير ما ذكر كان رفعه
ونصبه وجره بالحركات الثلاث لفظا وان المعرب الفعلي اذا كان غير ما ذكر لو كان رفعه
ونصبه وجزمه بالضمة والفتحة لفظا والسكون والى ذلك اشار بقوله على ما هو
معتاد خاتمة الكتاب ما يتعلق بالمقصود تعلقا غير اولي يسمى خاتمة وثمة
مثل ما يذكر من المناسبات في نوعنا هذا فان المقصود هو افادة الضوابط
التي يحترز بها عن الخطأ في الكيفية التي عليها التركيب لتاديه اصل المعنى نحو قولنا
كل ما كان فاعلا فهو مرفوع وكل ما كان مفعولا فهو منصوب الى غير ذلك من
القوانين وانما يعرض للمناسبات لانها اذا حصلت مع المناسبات تمكنت
في الذهن فضل تمكن ولذلك قال بما يناسبه اولو الفطن بقي مترددا طالبا
فاذا ظفر بها استانس وفينا الكلام اي وفينا الكلام في تقرير
القواعد والاصول ما يستحقه من الضبط بحسب مقتضى المقام مع الاحتراز
عن نهاية الاختصار المخل بالغرض وعن نهاية البيان المفضي الى الاطناب

المخل بنا لكن فيما نحن فيه ذلك سبيلا فلا علينا انما اتى بحرف الفاء لان
قوله واذ قد وفينا يستعمل في معنى الاستلزام مع الاشارة الى تحقق الملزوم
فاجرى مجرى ان في افادة الملازمة فصح دخول الفاء في جوابه لمن
اراد كانه اشارة الى انه كان من طمع في ذلك منه لنحو التعرض
لعله وقوع الاعراب بيان لقوله من املا ببعض مناسبات ولو قال
لوقوع الاعراب في الكلم بيانا لما لكان اظهر لا محالة عندنا خلافا
للكوفيين فانهم يزعمون ان الحركة فيما قبل الاخر في نحو جاءني امرؤ وابنم اعرابه
وانما كان الكلام في اعراب الكلم على الوجه الذي هو عليه مقدما في باب
الاعتبار لان الغرض هو معرفة الهيئات الاعرابية ولهذا سمي علم الاعراب
فكان اليق في الاعتناء بشانها والكلام في الاثر الذي هو الاعراب وان
كان مما يستدعي الكلام في المؤثر لكن لما مر الكلام فيه من جهة البيان والتقسيم
لم يتعرض له ولكن سبق منه الوعد بالاشارة الى جهة كون الفعل اصلا
في باب العمل فلزمه الوفاء به الغرض هو معرفة الكيفية التي عليها
التركيب الذي لتاديه اصل المعنى وتلك الكيفية على ما فسر هي تقديم
بعض الكلم على بعض كتقديم المضاف على المضاف اليه وتقديم الموصوف على الصفة
وتقديم الفعل على فاعله وان كان الفعل وصفا في الفاعل مقدمة
في باب الاعتبار يعني ان الواضع عين الرفع للفاعل اولا ثم لباقي المرفوعات
لحاقا وكذلك الكلام في المفعول فما معنى تقديم المضاف اليه في
باب الاعتبار وانما يكون ذلك ان لو كان ثمة مرفوع مجرور بحكم الالحاق
انما ينتظم المضاف اليه في سلكهما ساعة ذلك ان المجرور بحرف
الجر كالفرع وقد سبق الكلام في ذلك فلا نعيده اما المقدمة الاولى
الى اخره الاصل في البناء اذا كان لفوات موجب الاعراب ان يكون بالسكون
لخفة السكون ولكون السكون اقرب حصولا من الحركة فلا يترك من غير
ضرورة سيان في ذلك الوقف والوصل الا ترى انك اذا قلت زيد عمرو
بكر على وجه التعداد كان حكمها حكمها اذا لم يقع في سياق الوصل وانما اعتبر

اجتماع الساكنين فيها وقفا ووصلا اتفاقا للمخالفة بين ما بني لفوات موجب
الاعراب وبين ما بني لوجود المانع لكن اذا التقى ذلك ساكن من كلمة اخرى نحو
قولك زيد اسم اسان على وجه التعداد حرك الاخر لانه اقبل للتغيير وبما قلنا
علم ان قوله وهو مجامعته لسكون اخر ليس على الاطلاق لشهادة شهادة
الحس اى بشهادة الوجدان وهو الحس الباطن بشهادة العرف وذلك
ان قولنا الخفة مطلوبة من القضايا المسلمة في عرفنا هذا ولم يقل بشهادة العقل
لان العقل لا يحكم عليها بالقبول مطلقا لتوقفه على اعتبار واحد
وذلك ان السكون لا نوع له اذ ليس منقسما على اشيا مختلفة الحقائق فلا يتوقف
حصوله في الخارج على ما نوعه من الفصل بخلاف الحركة فان حصوله في الخارج
بوساطة النوع فيكون متوقفا على الجنس وعلى ما نوعه من الفصل فيكون متوقفا
على اعتبارين بالضرورة بخلاف السكون لا نسلم ان السكون يتوقف
على اعتبار واحد بل يتوقف على اعتبارين من جنسه وما يشخصه هذا
مشترك الالزام لان الشخص مما لا بد منه لكل واحد وآ الجنس والفصل
لا نسلم ان السكون يتوقف على اعتبار واحد وانما يكون كذلك
ان لو لم يكن نوعا اضافيا مندرجا تحت الهيئة ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم
ان الحركة يتوقف على اعتبارين وانما يكون كذلك ان لو لم يكن اطلاق اسم
الحركة على الجميع الا بوساطة الاشتراك اللفظي وهو ع وهو مجامعته
لسكون اخر فيه تسامح وذلك ان المانع هو ما يحس به من الكلفة عند اجتماع
الساكنين لا مجامعته لسكون اخر فانه مستلزم للسكون فلا يكون مانعا
على تقدير تسليم ذلك مجامعته مانع لاجتماع الساكنين
لا لسكون الاخر لانه اثقل على النفس لان مبنى الكلفة على الاجتماع وانما غير
الاخر لانه اقبل للتغيير على انه ليس بمانع على الاطلاق فان اجتماع الساكنين
فيما اذا قلت زيد عمرو بكر على وجه التعداد مغتفر وقفا ووصلا كما قلنا
طاريا لا يلزم وانما قال لا يبدين لانه يراد بالطاري ما كان عرضيا
والعرضي قد يكون لازما وقد لا يكون ان اريد ان ذلك طارئ

مع فوات موجب الاعراب فح وان قيل طارئ مع موجب الاعراب فلا يجدي
به قلنا بمجامعته لسكون لعين في نحو اصوت طارئ غير لازم فموجب لم لا يجدي به
وعلى وهو ورود السكون فيه مساهلة لان ورود السكون
مستلزم له فلا يكون مانعا كان الوضع ان يقال وعلى وهو مطلوبية شي
ذي انواع لانه اذا كان القصد الى شي ذي انواع امتنع السكون هناك
اذ ليس له نوع مثل ان يكون اى بانه مثل ان يكون من حيث
ذلك المسمى نحو زيد فانه يدل على مسماه لا من حيث انه فاعل او مفعول
فقط فقط بخلاف اياك واذا دال على المسمى بحسب وتقييد بقيد
مطلوب المعلومية بوساطة التركيب كالفاعلية والمفعولية احتيج الى نصب
العلامة لان مطلق التركيب وهو الجمع بين الكلمتين لا يدل على ذلك لانه
قد يكون على وجه التعداد وقد لا يكون فلا ينهض دليلا على ذلك
لكونه مشترك الدلالة لا نسلم ان التركيب الساذج اى الخالي
عن الهيئات الاعرابية دالة اصلا فضلا ان يكون مشتركة الدلالة فلزم
التصرف في الكلمة للدلالة على ذلك وانما لزم التصرف فيها لان وضع الشي
مفارق للكلمة للدلالة على ما هو غير مفارق مما لا يناسب وذلك ان كل واحد من
الفاعلية والمفعولية ونحوهما عارض للكلمة غير مفارق فناسب ان يكون التصرف فيها
للدلالة قضاء من حق المناسبة لامتناع اعتبار رابع على التوصيف لا
على الاضافة لانه ليس ثمه وجه رابع يمتنع اعتباره بل المراد انه على تقدير
الهرب عن الجمع ليس ثمه وجه رابع واما اذا صير الى الجمع فالاعتبارات تسع
يعرف بالتامل على امتناعه اى مع امتناع النقصان فيما اذا كانت الكلمة
على حرف واحد لانه ح يكون اعداما بالكلية لا نقصانا فيها وهو
بدل حاله بحاله ولو قال وهو تبديل سكون الاخر لشي ذي انواع وهو
الحركة لان هذا التبديل تصرف في اخر الكلمة والغرض الدلالة على معنى
متاخر كالفاعلية والمفعولية فيكون مناسبا ولا سكون الاخر هو المطرد
وجودا وانما نبدله بالحركة فلانه اعرب اولان تبديله بغير الحركة مما يفضي

الى الالباس ولا يصلح للدلالة ثم له المطلوب من غير اطالة لما في غير
هذا التبديل من الخروج عن المناسبة وهو اذ ذاك اى وغير هذا التبديل
اذ المذهب الى تبديل حالة بحالة ليس الا تبديل حرف بحرف او مكان بمكان لكن
بشرط ان يكون التصرف في الكلم والا لم يكن غير هذا التبديل منحصرا انما ذكر لجواز
ان يكون تبديل كله بكله لا نسلم لانه اذ ذاك ليس الا تبديل حرف بحرف او مكان
بمكان لجواز ان يكون تبديل حالة بحرف او على العكس فلا يكون منحصرا فيما ذكر
ليس الا تبديل حرف منه في اعم النسخ منه بتذكير الضمير على تاويل المذكور وهو
ترك الاقرب وذلك ان تبديل الحركة بالحرف او المكان بالمكان تصرف في الحرف وتبديل
الحالة بالحالة تصرف في ابعاض الحروف وهي الحركات ولو صير الى التبديل الحرفي او
المكاني لزم ترك الاقرب الى الابعد من غير ضرورة وهذا التعليل في التبديل
الحرفي لا في التبديل المكاني الا هذه الحركات لشهادة الوجدان
بما نحكم به الوجدان هو ان هذه الحروف من حيث انها مدات يقتضي ان يكون مسبوقة
بهذه الحركات ولا يلزم من ذلك ان يكون مشروطا مع امتناعه اى مع
امتناع التبديل سواء كان بالحرف او بالمكان فيما اذا كانت الكلمة على حرف واحد
اما الاول فلا يلزم منه ابطال بالكلية واما الثاني وهو التبديل
المكاني فلانه لا يتصور فيما اذا كانت على حرف واحد من غير كلفة دون
الصدر فان الصدر لا يحتمل السكون الا بكلفة وربما يتعذر على البعض على ما ذكر
في القسم الاول من الكتاب ولكون التناسب مرعيا لان ذلك القصد
معنى عارض للكلمة فيكون متاخرا فناسب ان يكون التصرف في اخر الكلمة تحقيقا
بين الدليل والمدلول واما الثانية فهي ان الغرض الاصلي هو التركيب
وانما وصفه بالاصالة لكون التركيب مبنى الافادة على انه لو لم يقيده بذلك
لكان اظ لان الغرض الاصلي هو الافادة والتركيب مقصود بالعرض حيث يتوصل
به اليه هو التركيب اى المقدمة الثانية ان الغرض الاصلي هو التركيب لان مبنى
الافادة عليه لانها بدون التركيب مما لا يفيد واذا كان كذلك كان هو المرجوع
اليه في الافادة وانما قلنا انها لا يفيد بدون التركيب لامتناع افادتها المسميات

لتوقف ذلك على العلم باختصاصها بالمسميات وتوقف العلم بالاختصاص
على العلم بالمسميات فلو استفيد العلم بالمسميات لزم الدور
لا نسلم ان لواضع الكلمة غرضا اصلا ان يكون غرضه هذا ولئن سلمنا ذلك
لكن لا نسلم ان امتناع استعمالها المفاد لم يقتضي ان لا يكون مفيدة اصلا
لان نفي الافادة المعينة لا يستلزم نفي الافادة مطلقا ولئن سلمنا ذلك
لكن لا نسلم لزوم الدور وانما يلزم ان لو كانت الجهة متحدة لاحتمال ان يكون
مفيدة للعلم بالمسميات لا من حيث كانت معلومة وح يلزم الدور على ان ما
ذكر من لزوم الدور لازم في التركيب ايضا وذلك ان افادة التركيب
لمعناه يتوقف على العلم باختصاصه بذلك ويمكن ان يقال لا نسلم ان
افادة التركيب لمعناه يتوقف على العلم باختصاصه به ولم لا يجوز ان لا
يكون بالوضع ويحصل الفائدة بواسطة انتقال الذهن من اجزاء التركيب
الموضوعة الى ذلك المفهوم وح لا يكون هناك دور مع امتناع
عدما ليس يتعلق بقوله لامتناع استعمالها وكانه جواب عن المستند
وذلك ان يقال لا نسلم انها لا يكون مفيدة بدون التركيب الا يفهم منها
القصد الى المسمى والاحضار في ذهن السامع فقال مجيبا مع امتناع عدم
ذلك فائدة لشهادة الوجدان وهو في التحقيق بحث في المستند
والاصل في التركيب هو نوع الخبر هذا شروع في بيان اهتمام الواضع فوضع
الفعل اقوى من حيث انه وضع بحيث لا ينفك معناه عن الاسناد المستلزم
للتركيب الذي هو مبنى الافادة لكثرته وقلة ما سواه بالنسبة اليه
لا نسلم قلة ما سواه بالنسبة اليه بل الامر بالعكس لقلة الخبر
بالنسبة الى انواع التراكيب الانشائية ولو ضم اليها اعتبار التركيب
الاضافي والوصفي ازداد دائرة ما سواه والفعل لعدم ما
انفكاك حقيقته عن الخبر ولو قال عن الاسناد لكان اولى لان الفعل على
الاطلاق ليس كذلك لان باب الاوامر بمعزل عن الخبرية مع انها
افعال ولو قال والاصل في التركيب الاسنادي والفعل لعدم انفكاك

معناه عن الاسنا دِ ويجعل اصلا في باب التركيب ويظهر من هذا تمام انصباب
الغرض من وضع الكلم الى اعتبار الفعل لكان اولى والمراد بتمام انصباب
الغرض هو ان اهتمام الواضع بشان الفعل فوق اهتمامه بغيره بحيث
وصفه بحيث لا ينفك معناه عن الغرض واذا تقررت هاتان
المقدمتان على الوجه الذي قررنا ينبنا على الاول الكلام في بيان علة وقوع
الاعراب في الكلم وذلك انها اذا كانت داله على المسميات بحسب ثم يقصد
بالفاعلية والمفعولية وليس لها دلالة على ذلك احتيج الى نصب الاعراب
وعلى كونه في الاخر وهو كون المناسب مرعيا بين الدليل والمدلول
ح وعلة عدم استكانه اصلا وانما ترك للعلم به وعله كونه
اي وعله كونه في الاسما اصلا دون الافعال لظهور كون الاسما مقتضيه
للاعراب بخلاف الافعال الاقتضا ثابت في الافعال المضارعه لانك
اذا قلت سرت حتى ادخل بالنصب كان معناه غيره اذا اعلته بالرفع فكان
مساس الحاجة الى نصب الاعراب فيها مثله في الاسما ذلك لما ان اشتراك
المضارع لانه قد عرض له معنى بواسطة التركيب فلم يكن الافعال مثل الاسماء
في الاقتضاء لذلك ولظهور كون الاسماء مقتضيه ولان معنى الاشتراك الالزم
لان من الاسماء ما هو مشترك والواضع لم ينصب دليلا هناك الحصول
كونها مقيده لو قال لتقيدها لكان اولى لان لفظ الحصول مستغنى عنه
في الدلالة اي يحتاج الى نصب الاعراب في باب الدلالة وكونها مضافا
اليها وانما لم يقل والاضافه لان الاضافه تقتضي ان يكون احد الشيئين مضافا
والاخر مضافا اليه والتقييد باحد الاعتبارين غير المقيد بالاخر ولم ينصب
دليلا على كون الشي مقيدا بكونه مضافا وان كان هذا ايضا معنى عارضا له
بواسطة التركيب استغنا بنصب العلامه في الثاني اذ بها يحصل الدلالة
على الاول ولم يعكس لان الاول عرضه لمعان اخر بما يقتضي الجر يعني
ان الصرف هو الاصل لان الاسم لما كون عرضه للمعنى المقتضي للرفع والنصب
لذلك يكون عرضه للمعنى المقتضي للجر ودخول الجر مما يقتضي ان لا يمنع التنوين

ح

بما يستقيم عليه ذلك فيكون الانصراف هو الاصل وانما لم يقل واستدعا دخول
الجر التنوين بنا على ما ذكر مع ان منع التنوين في باب غير المنصرف مما يستدعي
منع دخول الجر فيكون دخول الجر مستدعيا لعدم منع التنوين لان نقيض اللازم
ما يستدعي نقيض الملزوم انما يصح قوله واستدعا دخول الجر ان لو لزوم
من بعدها بما يقتضي الجر دخول الجر الذي بالكسره وهو ع ويمكن ان يقال
المراد ان الاسما عرضه للمعاني المستدعيه للحركات الثلاث لكون كل منها دالا
على كل واحد من المعاني الثلاثه فيكون الصرف هو الاصل بنا على ذلك وعله
كون البنا لغير الاسما اصلا بنا على الظاهر من فوات المعاني المستدعيه للاعراب
لا سيما موجب التحريك جريا على الظاهر من ان السكون اخف فلا يعدل
عنه الا لضروره فيكون هو الاصل سوا اريد بنا غير الاسما او البنا
مطلقا لا يصح قوله لا سيما موجب التحريك على الاطلاق وكان الوجه ان يقال
وكونه على السكون اصلا بنا على الظاهر من ان السكون اخف فلا يعدل عنه
الا لضروره وعله كون الفعل اصلا في العمل لظهور كونه داعيا او كون
الداعي معه اي في الفعل اصل في العمل لظهور كونه عاملا لانه ما يستدعي ان
يكون عاملا فيه اكثر منه في غيره لما ان التعقد معه يتبين الفاعليه والمفعوليه
بخلاف غيره فان التعقد مع الغير بالاضافه لا غير لا نسلم ان التعقد
مع غير الفعل دون التعقد مع الفعل بل الامر بالعكس فانه يعقد مع الاسم
بالفاعليه والمفعوليه والاضافه نحو زيد ضارب غلامه عمرا ونحو زيد ضارب
عمرو بالاضافه
على ما قلت بل على كون الفعل اصلا لما ان ذلك بواسطه حمله على الفعل لم ينهض دليلا
او لكون الداعي معه الى الاعراب تدبر
الكلام في ذلك ولا تعدل والاسم وان كان يعني والاسم وان كان يحصل
عند الاسم الاخر بالاضافه فيه بواسطه لا يجعل اصلا في باب العمل لعله التعقد
معه فالنسبه الى الفعل لان التعقد مع الفعل بالامرين وهنا بامر واحد على ما
ذكر لو كان كونه اصلا باعتبار كثره التعقد معه لزم ان لا يكون
اللازم من الافعال اصلا لعله التعقد معه بالنظر الى المتعدي وليس كذلك
وعلى الثانيه الكلام في تقديم الفاعل المراد بتقدمها في الاعتبار ان

ان الاعراب يعين لها ولغيرها بما يحكم الالحاق وذلك ان كلا منهما لما كان من
متعلقات الفعل المتقدم في باب الوضع على ما تقرر كان الوجه ان يصار الى
تعين الاعراب لها قبل المصير الى تعيين الاعراب لغيرها حتى لم يقم
وحده في باب الخبر لو قال حتى لم يقم وحده بالفايدة ترك قوله في باب الخبر لكان
اولى اذ هما اقرب شيء اليه جواب عن سؤال مقدر وهو ان في متعلقات
الفعل كثرة فقال هما اكثر واقرب شيء اليه فلا يلزم من اعتبارهما اولا اعتبار
غيرهما لذلك اما الفاعل فلانه لا بد منه بالنظر الى الافادة وبالنظر الى الاسناد
الذي هو من الفعل بمنزلة الجزء الذاتي فكان الفاعل من مقتضيات الفعل بالضرورة
واما المفعول فكذلك لانه اما مفهومه التضمني كالمفعول المطلق وظرف الزمان
لان الفعل مركب منهما على قولهما ومستلزم مدلوله لانه لا بد له من المكان او
مستدعاه لان الفعل يستدعي على الباعث وهو المفعول له او المصاحب لمعموله
بواسطة الواو ويستدعي المفعول به بواسطة التعدي فكان المفعول اقرب شيء اليه
بنا على ما قلنا لا نسلم ان الفعل مما يستلزم المكان والا لم يصدق ان تعالى
خلق الله العالم انما يرد هذا ان لو كان المراد هو الاستلزام الكلي
يجب على هذا ان يكون الحال من المنصوبات بالاصالة لمكان الاستلزام الجزئي
انما يرد هذا ان لو كان الاستلزام في فصل الحال لزوميا هذا
مشترك الاستلزام لان استلزامه للمكان استلزاما لزوميا ممنوع
ويستدعي الباعث لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان صدور كل فعل
متوقفا على الباعث وهو ممنوع انما يرد هذا ان لو كان المراد هو
الاستدعاء الكلي فينتقض بالحال لمكان الاستدعاء الجزئي
لا نسلم هذا مشترك الالزام وذلك ان يقال لا نسلم ان الفعل
من حيث انه فعل مما يستدعي الباعث في الجملة ويستدعي المصاحب
ان اريد انه يستدعيه بالواسطة فنعم وان اريد انه يستدعيه بلا واسطة
وجب ان يكون المستثنى في جاء القوم الا زيدا من المنصوبات بالاصالة لمكان
الاستدعاء بواسطة الا تقدم الفاعل والمفعول والمضاف اليه

في الاعتبار

في الاعتبار وانما يقدم الفاعل والمفعول في ذلك ظ لما مر واما تقدم المضاف
اليه فلانه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا نحو ضرب زيد وحسن الوجه وضارب
الغلام وحيث كان الفاعل اقوى يعني ان كل واحد يقدم في باب الاعتبار
لكن للفاعل مزيد اعتبار من حيث ان الفايدة لا يتحقق بدونه بخلاف المفعول
واما المضاف اليه فمبني بنا على ما قلنا ويشهد الحس يعني ان الضم
اقوى الحركات يعني يشهد الوجدان انه يحتاج في اجرائه الى مزيد قوة
اعتبارا للتناسب انما يكون هناك اعتبار التناسب ان لو
كان المرجع في اطلاق لفظ القوة في الموضعين الى اعتبار واحد بل ليس هناك
الا مجرد اشتراك في مطلق اطلاق لفظ القوة ولو قيل الفاعل واحد والمفعول
متعدد يعين الفتح الذي هو اخف للمفعول الذي هو متعدد والضم الذي
هو اثقل للفاعل الذي هو واحد والكسر الذي هو بين بين للمضاف اليه
الذي هو بين بين على ما قلنا لا نسلم ان تنويع الرفع والنصب والجر
عليها وقعت مبنية على المقدمة الثانية استحقاق الفاعل والمفعول
والمضاف اليه للاعراب سابقا مبني عليها واستحقاقها للمطلق مما يستتبع
المعين لان حصول المطلق في ضمن المعين فلزم من بنا المطلق على المقدمة
الثانية بنا المعين عليها ضمنا من اختلافه سكونا المراد بالبناء هيئة
الاخر عند فوات موجب الاعراب او عند المانع عنه وتلك الهيئة
تختلف باعتبار كونها تارة سكونا وتارة حركة فتحة وانما ذكر الفتحة اولا
لانها اكثر وهكذا الامر في تقديم الضمة على الكسرة وكفى بنا الغايات والمنادى
المفرد المعرفة شاهدا الاصل الكسر فكان الوجه ان يقدم في الذكر
الكسر هو الاصل في تحريك الساكن لا انه اصل مطلقا وبما يتصل به
وانما لم يتعرض لتفصيل ما يتصل به من حيث ان الكلام في تفصيل ذلك قد سبق
اولا ان في تفصيل ذلك نوع اطناب ووقوع الجزم مكان الجر وعلة
اعرابه بالجزم وكان من حقه ان يعرب بالرفع والنصب والجر لكن اعرب بالجزم

بدل الجر وَالشيخ ذكر في الفصل الرابع الشايع على ذلك وعليه كيفيه التعاون
وتلك الكيفيه هي ظهور الاعراب واستكانه ظهور الاعراب
واستكانه كيفية الاعراب لا لكيفيه التعاون تصح الاضافه بادنى
الملابسه غير الجر قد سبق التعرض له فلا وجه لتعرضه ثانيا
للمبتدا والخبر والمضارع هذا على مذهب سيبويه حيث يقصر عاملته فيما
ذكروا على مذهب الاخفش فانه يتخطى ذلك وبه يختم الكتاب كالمستغنى
عنه لان الكلام في خاتمه الكتاب وقد اشار الى انها مشتمله على مقدمه وعشره
فصول يعلم من ذلك ان مما يختم به هذا القسم وارد على مساق قياس
الشبه يعني ان كلام البصريين والكوفيين في ذكر المناسبات على حديث الشبه
لا على التحقيق الا ترى انك اذا اطلب انما عملت ان واخواتها لمشابهتها الافعال
الماضيه في انفتاح الاخر ولزوم الاسما كان المرجع في ذلك الى الشبه لا الى
التحقيق وانما يكون كذلك اذ لو كان عامليه الفعل الماضي من تلك الحيثيه
من غير اعتبار اخر على مساق قياس الشبه يسمى قياس الشبه ولما كان مبنى ذلك
على الشبه قيل له قياس الشبه في الغالب كما يشيع ذلك في المبنيات من
الاسما وفي باب منع الصرف وفي اعراب هلا وهلا على ما هو عليه واعراب نحو
مسلمات واعراب المضارع وفي نحو عامليه بعض الحروف وعامليه الاسما غير
الجر وانما قال في الغالب لانه قد لا يرجع في اثبات بعض الاحكام الى الشبه
كما في عامليه الفعل وعامليه المعنى وبنا الكلم عند فوات الموجب اعلم
ان البناء في الاسما تاره يكون لفوات موجب الاعراب الذي قررناه وهو ان يكون
الكلمه داله على معنى من حيث ذلك المعنى فحسب ثم يفقد معناها بفقد مطلوب
المعلوميه بواسطه التركيب فصار الى نصب الاعراب للدلاله وانما قلنا من حيث
ذلك المعنى فحسب احترازا عن المنفصله من الضماير والمتصله المرفوعه لانها
ليست كذلك على ما سيجي بيانه وبالنسبه لكلى الاعتبارين ما بني من الاسما
ان كان موجب البنا ماخوذا فيه في اصل الوضع كان بناه للمانع نحو كيف

وان وان لم يكن ماخوذا كان بناه اما لفوات الموجب كقولك رجل غلام
من غير قصد الى تركيب واما لوجود المانع نحو لا رجل ويا غلام ولا يكون البنا
الا لكلى الاعتبارين على ان قوله لكلى الاعتبارين يفيد اضافه الحكم الواحد الى
علتين مستقلتين جاز ان يكون هذا اشاره الى جواز اجتماعهما في بعض
الصور كما في اسما الافعال لفوات الموجب ووجود المانع لا ان الحكم ثابت بكل
واحد لو كان المراد ما ذكرت كان الوجه ان يقال ومن القسم الثالث
اسما الافعال لم لا يجوز ان يكون هذا اشاره الى البنا للمجموع
ح لم يكن اراد لفظ كلا منا شيئا وكان الوجه ان يقال ومن القسم الثالث
اسما الافعال ومن القسم الاول اسما الافعال لفوات موجب الاعراب
وذلك انها لا تدل على المعاني فحسب بل بعد الاسناد فيكون موجب الاعراب فيها
ثابتا انما يصح هذا ان لو كان موجب الاعراب منحصرا فيما ذكرت
من فقد مسمى الكلمه بفقد مطلوب المعلوميه لجواز ان يفقد اللفظ بفقد مطلوب
المعلوميه نحو زيد علم وكان الموجب للاعراب اعم مما ذكر وكان الحكم على اسما
الافعال بانها من القسم الاول على الاطلاق ليس بشي لان بناها قد يكون للمانع
كما اذا اطلقت صه اسم فعل نحو قولك زيد اسم علم لا لفوات الموجب
ويندرج فيها فعال انما افرده بالذكر لان النحويين لا يسطرونه في سلك اسما الافعال
فنبه بذلك انها منها ونبه ان قولهم انها معدوله عن الامر غير صحيح لانه لو كانت
معدوله عن الامر لم يكن اسما بل فعلا لان العدل لا يخرج الكلمه عن اصلها وعندي
انه لو حمل على اسما الافعال بانها افعال غير متصرفه كان اظهر لانه يفهم من نحو صه
ما يفهم من نحو اسكت انها اسما المصادر السادة مسد الافعال وقيل
لها اسما الافعال قصرا للمسافه ذلك لا يوجب بنا بدليل اعراب نحو سقيا
لك فلو كان نحو رويدا اسما للمصدر السادة مسد الفعل الماضي جا بني نحو سقيا لك
والمنفصله عطف على اسما الافعال الكلام في عدها من القسم الاول على الاطلاق كالكلام
في عد اسما الافعال من القسم الاول على الاطلاق وانما سوى المرفوعه لو قال
وانما سوى ذلك اشاره الى المجموع لكان اولى لانه قد ذكر حكم المنفصله مطلقا وحكم

المتصله المرفوعه ونفى حكم ماوراهما فكان المناسب ان يقال واما ماسوى ذلك
فمن القسم الثاني وانما كانت المنفصله والمتصله المرفوعه من القسم الاول لان بعض
الصنع وضعت على وجه مخصوص من الاعراب ولذلك قيل له اعراب غير صريح
فلما كان في بعض الصنع دلالة كان الموجب الذي هو التركيب مفقودا بخلاف المتصله
غير المرفوعه لانها لم توضع على وجه مخصوص من الاعراب وكانت داله على
المفهومات من حيث تلك المفهومات فحسب وعرض لها ذلك المعنى بواسطه
التركيب فكان هناك موجب الاعراب مكان البنا المانع وامام ماسوى
المرفوعه من القسم الاول لما ذكر حكم المنفصله والمتصله المرفوعه عقبهما
ذكر ما سواهما لان الجميع من باب واحد بعلا لتزام ان يكون المجرور
والمنصوب على صوره واحده ولم يكن وضعهما على وجه مخصوص من الاعراب كما
في المنفصله والمتصله المرفوعه لم يكن بنا وهما لفوات الموجب بل لوجود المانع
لناجيهما يعني انه انما اتحدا صوره لاتحاد المنصوب والمجرور في كونهما
فضلتين وفي انهما بالفتح في باب ما لا ينصرف وهما بالكسر في الجمع بالالف والتا
والتا في التثنيه والجمع على حدها فلما كان بينهما ذلك الاتحاد اتحدا في باب الضماير
فصار من حق ذلك الاتحاد ولئلا يكون الاعراب غير الصريح مزيه على الصريح
ولذا صدورا لمركبات انما عرض لها صدور المركبات وان كان
الكلام في القسم الاول لجواز نظمها في سلك الاول والمراد بالمركبات على ما ذكر
نحو بعلبك وحضرموت وخمسه عشر والحادي عشر ونحو صاربه وهاسمي
صدور هذه ان كانت كلما بعد التركيب كانت من القسم الثاني لا من الاول
وان كانت لم تكن كلما بل اجزا من الكلم بواسطه التركيب فلا وجه لايرادها
لان الكلام في بنا ما كان من الاسما ويمكن ان يقال انما ذكرت ابدا لما ان
هذه الكلمات لما عرض لها ان صارت اجزا من الكلم بواسطه التركيب صارت
مبنيه بحكم ذلك العارض وعلى هذا يكون داخلا في القسم الاول وهو ادا
ويندرج فيها المضاف الى يا المتكلم لنص على اطلاقه لان نحو غلامي ومسلمي معرب
بالاتفاق اي ويندرج في صدور المركبات المضاف الى يا المتكلم فيكون بناوه

لمانع لقوه الاتصال من الجانبين وذلك ان المضاف من حيث انه مضاف
بما يقتضي الاتصال وكذلك المضمر المتصل من حيث انه متصل مما يقتضي الاتصال
وكون اليا في نحو غلامي مده من حيث انها مده يقتضي الاتصال فلما كان بينهما ذلك
الاتصال نزل المضاف في نحو غلامي منزله صدر المركب ولا يرد نحو غلاماي لفوات
كونها مده ولذا نوعا نضربن وانما فصل لان الكلام في الاسما وايراد المضاف
ونوعي نضربن استطراد لان الكلام في القسم الاول وفيما بني من الاسما على انه لو
اطلق الكلام في البنا ولم يخصه بالاسما لينِدرج الافعال والحروف لما كان البا لكان
اولى ويمكن ان يقال ان المضاف ونوعي نضربن مندرجه في صدور المركبات من حيث
ان بناهما لمكان المانع ومن حيث انه يجوز لك ان يدرجها في القسم الاول لان المقيد
في نحو غلامي بالفاعلية ليس هو الاول مطلقا بل المقيد بالاضافه والقول هو
الاول وانما بني نوعا نضربن لقوه الاتصال فعل هذا يحتمل ان
يبني نحو نضربان ونضربون بالطريق الاول لكون الضمير فيها مده مثل لقوه
الاتصال قد عارض ذلك جهه اخرى تقتضي الاعراب وهي مشابهته
المثنى والجمع لان نضربان بمنزله ضاربان ونضربون بمنزله ضاربون فلم يلزم
من بنا نحو نضربن بنا نحو نضربان ونضربون لما قلنا من حيث الشبه
ومن الثاني الاصوات لوضعها على سبيل الحكايه لوضعها على سبيل الحكايه
وذلك انهم لما قصدوا الى حكايه اصوات الحيوانات والجمادات ولم يمكنهم الاتيان
تلك الاصوات انفسها توسلوا الى ذلك باختراع اسما من حروف مناسبه
لتلك الاصوات وسلك بها مسلك الاسما المحكيه اذ كان الغرض من وضعها
ذلك المراد بها صفه الحكايه جاريه مجرى الكشف للحكايه
من غير تصرف فيها ذكرنا كذا والا فهو مستغنى عنه وانما قلنا وضعت على
سبيل الحكايه لانها لا تستعمل الا لذلك فيكون بحكم الوضع انما
يكون الاصوات من القسم الثاني ان لو كان وضعها على سبيل الحكايه مانعا من
قبول الاعراب وهو ممنوع بل غايه ما في الباب انه مما يمنع من اعرابها لفظا ولا يلزم
من ذلك بناوها والمتضمنه لمعاني الحروف غير العامله فيها راي المصنف

ان المضاف اليه مما تضمن معنى الحروف ومع ذلك معرب فذهب الى ان من شرط
ذلك ان لا يكون عاملا في المتضمن له ولا ترد الاسما المتضمنة لمعنى ان الشرطية فانها وان
كانت عاملة لا تعمل فيها على ان تضمن المضاف اليه لمعنى الحرف ع لتوحى النسبه
اي اذا كان الاسم متضمنا لمعنى حرف غير عامل فيه بنى لما ذكرنا بانه متضمن لمعنى حرف غير
عامل فيه واما اذا كان متضمنا لمعنى حرف عامل فيه لم يبن لان مؤثريه الحروف فيه
من لوازمه فلا يكون التضمن بدون ذلك والا لزم تحقق الملزوم بدون اللازم
لا نسلم ان بنا المتضمنة لتوحى النسبه بل لمكان المناسبة بينها وبين مبنى الاصل ولين سلمنا
ذلك لكن انما يصح لما توحى النسبه بنا بها ان لو كان سبب البنا منحصرا في ذلك
لجواز ان يكون بناوها لامر سوى ذلك ونبه بذلك عليه مستغنى عنه
وقد اندرج فيها امس اطلق القول باندراج امس ولم يفصل
فيمن بينه لها لان غيره لغة ضعيفة فلم يعتد به واما لانه يحتمل ان لا يكون
ذلك اعرابا بان يكون ما نقل اليه من الضم والفتح بنا لا اعرابا ويدل عليه
تقسيم المعارف وشرحها اراد بالتقسيم والسبر ان يحكم على شي باحد الامرين او الامور
لتعين الواحد منها عند النفي لما عداه لكنه يفيد التعين في صورة الانحصار
بيان ذلك ان يقال امس معرفة وليس من قبيل المضمرات ولا من المبهمات ولا
من المضافات ولا من الاعلام فتعين ان يكون تعرفه باللام والا لم يكن المعارف
منحصرة في الخمسة والمعارف في غير باب التاكيد والندا منحصرة فيها بالاجماع
ومن الاعراب ايضا وانما فصل لان كونه ان ليس من الاعلام غير
ظ بخلاف كونه ان ليس من بقية المعارف الاول معنى الحصر فيه
ان اريد بدخول معنى الجنس فيه انه وضع لفرد لا بعينه فهو ممنوع وان
اريد انه يصح اطلاقه على كل يوم سبق يومك بليلة فمسلم لكن لا يلزم منه ان يكون
علما لجواز ان يكون من اعلام الاجناس فلذلك صح اطلاقه على كل فرد لتحقق معناه
في ذلك كما يصح اطلاق ثعلب على جميع افراده ويمكن ان يقال لو لم يكن متضمنا
لمعنى اللام وكان تعريفه بالعلمية لم يكن مبنيا كما لم يبن نحو اسامة لان تعريفه اذ
ذاك يكون بالقصد لا بالاداة فلا يكون متضمنا لمعنى اللام ونعال عطف

على امس

على امس في سبب بنائه خلاف فقيل هو مشابهته لنزال عدلا ووزنا وما ذهب
اليه ظ لانه بمعنى المحرم فكان متضمنا لمعنى اللام وما قيل من ان سبب بنائه
المشابهة في ذلك فغير ثابت لانه شرط الفساد لانه يحتاج في ذلك الى اثبات
العدل في فعال هذه وفي التي بمعنى الامر وذلك غير ظ فكان الوجه هو المصير
الى ما ذهب اليه المصنف والمنفي بلا لنفي الجنس ونحوه لم يبنها على ما ذهب
اليه من تضمنه لمعنى حرف غير عامل وهو ما الابهاميه لا نسلم
ان المنفي بلا لنفي الجنس متضمن بل ذلك المعنى مستفاد من لا لنفي الجنس لو
كان ذلك بمعناه لم يصح استعماله في الاعلام لكنه يستعمل مع التكرار بالاتفاق
وبدون التكرار عند البعض لو لم يكن ذلك المعنى له في اصل الوضع
لم يختلف امره بان يقال تارة لا اعلام برفع الاعلام وتارة لا اعلام بفتحه واختلاف
اللوازم مما يدل على اختلاف الملزومات فهل الموجب في انتاج الشكل الثالث الا
هذا واما ما ذكر من انه لو كان كذلك لم يصح استعماله في الاعلام لا نسلم
لجواز ان يستعمل بطريق التاويل او على ترك الاصل وذلك خلاف الاصل
فذهب الى انه بمكان الضرورة وهو ما ذكرنا من تفاوت اللوازم على ان
كون ما الابهاميه حرفا ممنوع فان بعضهم على انها صفة للنكرة السابقة والعامل
ايضا اذا فاملت وانما قال اذا تاملت لان تضمنها لمعنى الحرف غير ظ لاحتمال
ان يكون معنى الاضافة مستفادا من المضاف اليه المنوى وكذا المراد من معنى
الاضافة غير ظ وانما صاروا الى القول بالتضمن لمكان البنا بان يكون القصد بلفظ
المضاف وحده الى معنى المضاف والمضاف اليه والى هذا اشار بقوله فانها
متضمنة واذا كان معربا قيل بان المضاف اليه منوى توفيرا على كل واحد من
الكلمتين البنا والاعراب مقتضاه وانه من معاني الحروف لان حرف
الجر وضعت لاضافة معاني الافعال الى ما يليها فيكون الاضافة من معانيها
ولا يشكل بنفس لفظ الاضافة اي لا يقال اذا كان المتضمن لمعنى
الاضافة مبنيا وجب ان يكون لفظ الاضافة مبنيا لطريق الاولى لان المراد
لازم معنى الاضافة وهو ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من فان الاضافة المعنويه

لا يخرج عن النوع عند المصنف فاذا تحققت تحقق معنى اللام او معنى من فيكون
الغايات متضمنة لمعنى من ولا يحقق الملزوم بدون اللازم ولا يبين قول
غير العاملة فيها اشارة الى الجواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كانت الغايات متضمنة
لمعنى الاضافة وهو من معاني حروف الجر فيكون من قبيل المتضمنة لمعاني الحروف
الغير العاملة وذلك الجواب هو اللازم ان لا يكون عاملة في الاسما المتضمنة لا ان
يكون عاملا اصلا وهنا وهنا وثمه بحكم العطف على الغايات مندرجة في
الاسما المتضمنة لمعاني الحروف وانما افردها بالذكر لا ليس و وحيث لم يعد
الجميع من جملة الاسما المندرجة في المتضمنة منبها على العلتين ولان القصد
ان يشير الى العلة المشهورة في بنا اسما الاشارة لا نسلم ان معنى الاشارة
من معاني الحروف الا نحو الكاف في ذاك بحرف مع ان معناه الاشارة
الى المخاطب ولا يشكل بنفس لفظ الاشارة فان المراد ما يستلزم الاشارة
واسما الاشارة عطف على قوله والمتضمنة لمعاني الحروف اي من القسم
الثاني تلك الاسما وهذه الاسما لا تقوم بانفسها بمعنى يحتاج في الدلالة الى ما
يقترن بها من الوصف وانما قال في الظاهر اما لانه قد يقتصر عليها ولكن لما كان
ذلك هو الشايع الكثير قال في الظاهر واما لان ذلك ليس بناء على التحقيق
لانها في نفسها تقوم بالدلالة فلذلك قال في الظاهر لو كان
ذلك سببا للبنا وجب ان يبنى الاعلام لاحتياجها في الدلالة الى ما يقترن بها
من الاوصاف الا ترى انك اذا قلت محمد لم يصح ولم يتعين الا بما يقترن به
من الوصف فكانت بهذا الاعتبار مما لا تقوم بانفسها في الدلالة فوجب ان يبنى
كاسما الاشارة اي يكون مثل اسما الاشارة واسما الاشارة
من قبيل المبهمات وخلاف ذلك الى الاصطلاح ولا مشاحة فيه كيف واكثرهم
على ان اسما الاشارة اعرف من الاعلام هذا ولو جعل جميع اسما الاشارة من جملة
ما انخرط في سلك المتضمنة واقتصر على ما ذكر من التعليل في هنا وهنا وثمه
في جميعها لكان اظهر واما ما يذكر من انها لا يلزم المسميات لعموم استعمالها
في مواضع شتى والاصل في الاسما لزومها بدليل الاستعمال فلما خالفت الاسما في

ذلك

ذلك خالفتها في الحكم وهو الاعراب تحقيقا للتناسب فلو كانت عند
التخصيص مسمياتها بمعنى لازمة لمسمياتها الا ترى ان ذا لازم لمسماه وهو ما
يشخص بالاشارة ولا يقدح في ذلك عموم استعمالها الجميع جريانه نحو رجل في
استعماله في جميع افراده على سبيل البدل وذلك لا يقدح في لزومه المسمى
لو كانت عند التخصيص مسمياتها لدلالتها كان سببا
لا نسلم صدق الملازمة وانما يصدق ان لو كان مخالفتها الاسما في هذا الاصل
مما يقتضي مخالفتها في حكم ما ولئن سلمنا ذلك ولكن انما يصدق ان لو كانت
تلك المخالفة مما يقتضي مخالفتها في هذا الحكم دون ما سواه من صحة وقوعها فاعله
او مفعوله الى غير ذلك فظهر ان هذه الملازمة غير ظاهر التسليم
ويقدح فيها الان اي ويقدح في اسما الاشارة الا في قول المبرد من حيث
ان بنا الان عنده من جهة انه خالف الاسما فلما خالفها في ذلك من حيث
انها وضعت في اول الوهلة بالالف واللام بخلاف ساير الاسما فلما خالفتها
في ذلك خالفها في الحكم وعند الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة لانه بمنزلة اسم
الاشارة من جهة المعنى وعند سيبويه ومن تابعه سبب بنايه انه حذف
منه الالف واللام وضمن معناهما وزيد فيه اخريان فكان بناؤه لمكان التضمن
وعند الكوفيين فعل ماض في الاصل فبني وهو هو البنا الاصلي
لم لا يجوز ان يكون معها من قبيل الاسما اللازمة للظرفية ولا نسلم انها
وضعت في اول احوالها بالالف واللام ولم لا يجوز ان يكون موضوعة بدون
اللام ويكون اللام استعمالها معها ما افتقارها في تفهيم المعنى المراد
لو كانت مفتقرة في ذلك الى الصلات وجب ان يحكم عليها بالحرفية لانحطاطها
اذ ذاك في حد الحروف لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان ذلك
الافتقار من حيث الوضع والكلام في ذلك مبسوط في شرحنا للكافية للنحو
ولك ان تدخلها في حكم صدور المركبات لقوة الاتحاد بين الموصول والصلة
لان الموصول لا يكون جزءا من الكلام الا بالصلة فلما كان بينهما ذلك الاتحاد
نزل الموصول من الصلة منزلة صدر الكلمة فكان مبنيا لان الاعراب لا يكون

في صدر الكلمة فصح ان تعد الموصول لان من كل واحد من القسمين باعتبار
المضمحله والمنادى المضمحله ولو قال والمنادى المبني لواسطه لكان اولى
لانه قد يكون بالفتح وغيره لنزوله منزله الضمير كان الوجه
ان يقال لنزوله الحرف الذي في ذلك لا لكنه وانما يكون لذلك ان لو كان
المانع من الاعراب منحصرا في المناسبه لمبني الاصل ووقع الامر انهم عدوا
صدور المركبات من القسم الثاني وجعلوا المانع لونها نازله منزله الصدر من الكلمه
وكان الحاق المنادى المبني بالضمير اولى فضا من حق المعنى وفعال في الثاني
مما ذكر من انواعه ما ذكره هو فعال بمعنى الامر وفعال المصدر المعرفه يعني والثاني
من انواعه التي لم يتعرض لوجه بنائه سبب بنائه هو الاتحاد بما ذكر من فعال
الذي بمعنى الامر وفعال الذي بمعنى المصدر المعرفه وانما قال في الثاني لان فعال
عبارة عن الكلمه التي على هذه الهيه وذلك حاصل في ضمن الثاني وفي ضمن الاول
فصح ان يقال في الثاني البنا انما يعرض للجزئيات لا للكلي
صح باعتبار جزئياته كما يقال الفعل الماضي مبني والحروف مبنيه مع ان كل واحد
كلي يحكم عليه بالبنا باعتبار لمعنى الاتحاد يعني ان نحو حذام على مذهب البنا
ونحو لكاع مبني لاتحادهما بنحو نزال وفجار زنه لا يخ اما ان
يراد به الاتحاد من حيث الهيه بحسب او من حيث الهيه والعدل فان اريد الاول
لم يصح لاستقاضه بصور شتى لم الاتحاد الصوري بنحو كمال وجمال وان اريد
الثاني فكذلك بناء على ما ذكر من ان نحو نزال مندرج في اسماء الافعال واذا كان من
قبيل اسماء الافعال لم يكن هناك عدل والا كان فعلا لا اسما جاز ان
يكون المراد هو الاتحاد بنحو فجار وحده علما وزنه العدل خلاف الاصل
فلا يصار اليه في نحو فجار من غير ضروره ولان قوله في الثاني مما ذكر لمعنى الاتحاد
يفيد ان سبب البنا في الثاني هو الاتحاد بما ذكره وما ذكره هو الذي بمعنى الامر
والذي بمعنى المصدر المعرفه لا الذي بمعنى المصدر المعرفه وحده ويمكن ان
يقال لجاز ان يكون ذلك منه بناء على قول البعض ان نزال وفجار معدول
ولا بعد في ذلك لجواز ان يكون قد اختار ذلك فيما سبق وفيما نحن بصدده هذا

القول ولما ومدو ومد كان الوجه ان يذكر في اثنا هذه الكلمات بنا الموصوفه
والتي بمعنى شي ومن غير صله ولا صفه هناك سبب الحرفيه هذا
لا يقدح ذلك فيما قلنا لان فيما عدد من الكلمات سببا اخر للبنا اضاف سوى
جهت الاتحاد انما يرد ذلك ان لو كان سبب الحرفيه غالبه على لفظهما هذا
المنع مشترك الالزام وذلك انا لا نسلم ان الحرفيه مما غلب على لما فان استعمالها
بمعنى الحين اكثر من استعمالها بمعنى النفي والمراد باتحادها تصور غلب غلبتها الحرفيه
ان هذه الالفاظ بعينها وضعت للمعنى الاسمي والمعنى الحرفي ولا يرد نحو الى بمعنى النعمه
لان الفها ليست باصل بخلاف الف الى حرفا فلا يكون هناك اتحاد في الحقيقه
لا نسلم ان لما المبني مبني لا نسبه في بنائه لانها من قبيل
ما يلزم اضافته الى الجمله كاذ واذا وحيث فيكون مبنيا وانما الشان في ان
بنا هذه الكلمات لمكان الاتحاد او لجهه اخرى لو كان لذلك لما وجب
البنا لوجب ان يبني نحو رب اسما لمكان الاتحاد لصوره غلبت عليها الحرفيه
لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان رب التي بعضهم لم الخبريه حرفا لنفي
والظاهر انها اسم على ما ذكر لصور غلبت عليها البنا ان اريد بها مبني مما
استنفها مبني على اوتشرطيتين ولم انتفيهما منه فالوجه ان يقال بصور
عليها البنا يكرهها الباء ان اريد بها الصور التي يكون على الوضع او لا يجتنب
الوضع فلا نسلم ان البنا مما يغلب عليها فان نحو يد ودم المترس ان يحصى
ويفوت من الاندراج وان كان ويفرض لان المرجح
الاتحاد فيما سبق اما الى اللفظ او الى المعنى كما بين المنادى المبني والضمير
فانه لعله اخطا بالو تعريفا وافرادا على ما ذكر وذلك فائت في المضاف الى المبني
ولكن لما كان المضاف والمضاف اليه كشي واحد لنفي والاضافه لازمه قبل
وتعريف الاندراج بذلك الاعتبار لا يخ اما ان يريد ان سبب
بنائه هو كون المضاف بمنزله صدر المركب للزوم اضافته او يريد ان سبب بنائه
هو انه بمنزله المضاف اليه مبني لبنائه لقوه الاتحاد او يريد امرا وراء ذلك فان
كان الاول وجب ان يبني كل ما لزمت اضافته سواء كان الى المبني او الى غيره

في

اذ لا يتاتى يكون المضاف اليه مبنيا فى ذلك وان اريد الثانى لم يصح لان
لزوم الاضافه الى المبنى مما لا يقتضى بنا المضاف بسبب البنا المضاف اليه
بنفسه والاضافه مما يخل بالبنا عند البعض فى نحو احد عشرك وان امر سوى
ذلك فلا بد من افادته لنتطرقه كاذ واذا وحيث فى اضافتها كلمه
وهيهنا بمنزلتها فى قولك زيد كالاسد فى قوته او برلت منزلة اللازم لكثره
اضافتها كاسما الزمان. انما يصح هذا ان لو لم يكن ترك اضافه
اسما الزمان الى الجمل الا بدليل لا يضاف اصلا او يضاف الى غير الجمل ومن
ع ولو ذكر المصنف هذه الاسما اعنى اذ واذا وحيث ونحوها فى ذكر الموصولات
لكان اولى لانها بمنزلتها فى افتقارها الى الصلات وكذلك لو ذهب فى
اسما الزمان اذا اضيف فى مذهب البنا الى الجمل على تلك الاسما
او الى اذ المبنى نحو يومئذ لا نسلم ان اليوم مضاف الى اذا
الا ترى انه اذا قيل جا زيد فقلت رايته يومئذ كان المعنى رايته يوم جا
فيكون اليوم مضافا الى تلك الجمله بتقدير المعنى كانك قلت رايته يوم
جاء اذ جا وتكرار الاضافه لغرض التاكيد لم لا يجوز ان يكون
مضافا الى اذ على وجه الابهام لا بد من الاضمار الى ذلك وفى الكلام
مندوحه وانما قال المبنى المتحرك لئلا يذهب الوهم الى انه متحرك معرب مجرور
وحمر حول النعمان اى حمر حول الذى يعنى ولم يذكر سبب بنايه على نحو
ما مر من المناسبات اى على قول من يقول بنايه اذا كانت صلته
محذوفه الصدر لابهام حوله على نحو ما مر من الجهات ولكن اسمه
انه يفي وخيره ما قالوه اى ولكن هذا الاصل عندك مع ما ذكر من القوانين
حتى يرجع اليه فى بعض ما وقع خارجا عن تلك القوانين نحو اى اسمها ما قالوه
معرب مع انه متضمن لمعنى الحرف انما يكون هذا قالوه ان لو
كان بقا مثله على الاصل بنا على حدوث الشبه لجواز ان يكون ذلك للذ ومن
اضافته فان جهه البنا مما يضعف لذلك فلان السكون الى قوله
يترك الى الحركه بيان لسبب اختلاف البنا والمانع اما لزوم الجمع

من ساكنين لنفسه يكون لزوم الجمع مانعا وهو من لوازمه هو مانع
باعتبار ان مثل هذا الجمع من قوص فيكون البنا على السكون مرفوضا فان انتفا اللازم
مما يمنع تحقق الملزوم فيكون المرجع فى المانعه الى انتفائه اما لفظا كما فى
كاف الشمسه نحو لو بنيا حوك او حكما كما فى كاف الضمير نحو غلامك فان الكاف فى حكم
ما يقع اولا فلو بنى على السكون لزم الابتدا بالساكن من حيث انه فى حكم ما
تبتدى به لا نسلم انه يلزم الابتدا بالساكن وذلك انه كلم من اسم ساكن
الاول كالاسما العشره والمصادر من نحو الانفراد والانطلاق
ولا يلزم الابتدا بالساكن وكذلك اللام وضعها للتعريف عند سيبويه وهى ساكنه
ولا يلزم ما ذكر من الابتدا بالساكن وقيل فى كاف الضمير لو بنى على السكون لزم
الجمع بين ساكنين فى مواضع شتى نحو عصاك فنرك الى الحركه او عروض
البنا بنى العارض على الحركه تفصيلا للازم على العارض احترازا عن نصرن
وذلك ان المضارع بنى على السكون مع ضمير جماعه النسا وان كان البنا عارضا
لان المضارع متطفل فى الاعراب على الاسم بحكم المضارعه غير اصيل
لا نسلم عروض البنا فى نحو نصرن بل العارض هو الاعراب لان الاصل فى الافعال
هو البنا المراد بعروض البنا هو ان لا يكون لازما فانها عند
اصحابنا حركت لمشاركتها المضارع وقال الكوفيون لو بنيت على السكون لادى
الى الالتباس فى الجمله نحو يفعلن اذا حذف احدى النونين وانما ذهب
البصريون الى المشابهه التى بينها وبين المضارع لا الى ما بينها وبين الاسم
لان مشابهتها للمضارع من جهات اكثر مما بينها وبين الاسم ولاعتبارات
مختلفه من مناسبه تقتضى الفتح ومناسبه تقتضى الكسر ومناسبه تقتضى
الضم اذا اختلفت الجهات اختلفت الحركات بالضروره هنا ظرف مستقر
صفه بعد صفه اى لاعتبارات هنا مثل الاعتبارات التى تقدمت فى تنوع
الحركه الاعرابيه والكليه منها لم يتعرض المصنف لذكر الجهات
الجزئيه التى منها مختص بموضع بعينه لانها بمعزل عن الضبط واما لان تعرضها
مما يفضى الى الاطناب وانما تعرض للكليه لكونها المرجوع اليها فى مواد مختلفه

ومواضع سنى بخلاف الحرسه نحو ما تقال فى اختيار الضم فى حيث واى فيمن يرى بناه
اذا كان صدر صلته محذوفا فيقع فى الاخبار اى يختار الفتح من بين الحركات
للمواضع الكثيرة الدور نحو يا زيد بن عمرو ونحو اين وكيف او المراد اداه ثقلا
بعيرها ان كانت اللام فيه بمعنى التى بان يكون المعنى للمواضع التى يزداد ثقلا بعيرها
كان الضمير فى بغيرها عايدا الى الفتحه وان لم يكن لذلك كان الضمير راجعا الى
المواضع المزداده ثقلا اى يختار الفتحه للمواضع التى المزداده او التى ازدادت
ثقلا بغير انفسها بان اشبعت اشباعا كالافعال الماضيه فلو اختيرت الضمه
او الكسرة لها لكانت كانها باطه امدت بما للمواضع المعنى بشانها
كالغايات فانها مستفاد منها غير معنى ويمكن ان يطرفى مثلها نحو من حيث انه
عام للمذكر والمونث مما فوق الواحد بالغا ما بلغ ولا افظ لما فيه من معنى المبالغه
او الممتنعه عن احدها نحو المنادى المفرد المعرفه فانه لو بنى على الكسر لجا
الالباس كذا لو بنى على الفتح نحو احمر حيث لم يعلم امعرب منع التنوين بمنع
الصرف ام مبنى على الفتح وكذا فى يا رجلين حيث لم يكن معلوما انه معرف او
مبنى كان يجب على هذا ان لا يبنى اسم لا لنفى الجنس على الفتح نحو لا احمر
لمكان الالباس على نحو ما مر انما يرد ذلك ان لو كان دايرا بين ان
يعرب وبين ان لا يعرب وهو ممنوع فلا يكون الالباس وان الكسرة اصل لتحريك
الساكن فصار اليها اذا لم يكن ثمه ما يقتضى اختيار الفتحه والضمه وانما كانت
الكسرة اصل لتحريك الساكن لكونها اكثر فايده فى اصل الاعتبار وهو اعتبارها
فى باب الافعال لان اجتماع الساكنين فى باب الافعال كثير جدا بخلافه فى غير
الافعال فانه بمنزله غير الواقع بالقياس اليها وذلك ان اجتماع الساكنين
مما يقع فى نوعى الامر من الافعال المسدده الاواخر قياسا مطردا وكذا
فى نوع المضارع من تلك الافعال اذا لحقت اليها الجوازم واذا كان
كذلك كانت الافعال مقدمه فى الاعتبار وهو اعتبار التحريك فيها والكسره
ليست فى الافعال لا فى اصل الوضع ولا باعتبار الاعراب وهو الذى اشار
بقوله بعد اتفاقك ان لا مدخل للجر فى الافعال ولو قال ان لا مدخل للكسر
لكان اولى فيكون الكسرة اكثر فايده فى الاعتبار افادت جواب بقوله

حيث كان محوجا وان للافعال عطف على قوله بالكثرة اى بتمهد ما الكثرة
وبان الافعال القدح المعلى منها والجمله اعنى حيث كان مع جوابه وهو قوله
افادت خبران ولو لم يكن القصد الى ايقاع هذه الجمله خبرا لقال وذلك ان
اجتماع الساكنين محوج هذا ولو جعل حيث كان بانفراده خبرا من غير ان
ينظم الجواب فى سلك الخبر كان لايراد الواو والفا مع افادت وجه كما وقع
ذلك فى بعض النسخ لكن الوجه ان يكون قوله افادت جوابا لقوله حيث كان
مجردا عن حرف العطف الواو والفا لشهادة المعنى ولفى به شاهدا
وناهيك نوعا الاوامر والمضارعه التى تجزم بانواع الجوازم من الافعال
المسدده لا وجه لتخصيص ما ذكر من الافعال دون الماضيه
لان اجتماع الساكنين مما يشمل الماضيه المشدده الاواخر ايضا بوساطه اتصال
الضماير المتحركه المرفوعه بها لا يصار فى الماضيه الى التحريك بالكسر
الا رد العين الى حركتها ليس الكلام فى ذلك وانما الكلام فى ان للافعال
القدح المعلى من الكثرة وله ايضا ان يقول لا نسلم ان الكسرة اكثر فايده بعد
تسليم جميع ذلك وانما يكون كذلك ان لو كان لم يكن الفتحه مفيده لفايدتين
الخلاص والخفه ايضا على ان افاده الكسر كونها طاريه ممنوع وانما يكون كذلك
ان لو لم يكن ذلك معلوما بغيره وهو ممنوع ومستند المنع الى التحريك اذا كان لمكان
اجتماع الساكنين كان كون الحركه طاريه معلوما بذلك الفصل
الثانى فى بيان ما يمتنع وما يتعلق بذلك من الكلام فى تحقيق الاسباب وبيان
شرايطها والاشاره الى تفاوت الامتناع وجوبا وجوازا ونحن
نسوق الكلام فيه على ان المقصود من منع الصرف انما هو منع التنوين نفيد
انه فى هذا الفصل بنى الكلام فى شى من المواضع على ان المقصود انما هو منع
التنوين وفى هذا الفصل لم يبن كلامه فى شى من المواضع على ذلك انما هو
منع التنوين قد اختلف فى ذلك فقال بعضهم المقصود منع التنوين وذهاب
الجر تبعا وبعضهم على ان كل واحد مقصود فى المنع واختيار المصنف هو
الاول وذلك ان الكلام فى التنوين الدال على الامكنيه المعرب من الاسماء

الافعال

وهو انه لم يشبه الفعل بتلك المشابهة التي نحن بصددها لا في التنوين مطلقا
واذا تحققت المشابهة بينه وبين الفعل بواسطة اجتماع العلتين من التسع
وجب ان يمنع التنوين الدال على الامكنية الكسرة الاعرابية من خواص
الاسم فلما شابه الفعل قطع منه قضا من حق المشابهة لم للاسم من خواص
فلا وجه لتخصيص هذا من بينها والا يلزم الترجيح بلا مرجح بل الاحتار رما اختاره
المصنف لا لمعارضته لانه لو كان منع التنوين لمعارضته لم يسعه الى
الجر والى هذا اشار بقوله وان منع الجر انما هو لمنع التنوين على الوجه المذكور وهو
ان لا يكون لمعارضته لانه اذا كان منع التنوين لحرف التعريف او الاضافة
لم يتبعه الكسرة الاعرابية لان حرف التعريف والاضافة مما تعاقب التنوين
وكانا بمنزلة البدل فكان التنوين ثابت ولذلك لم يتبعه في صورة الاضافة
وحرف التعريف كان يجب ان لا يتبعه في صورة المشابهة التي
بواسطة السببين لمكان التعاقب بينها وبين التنوين كما بين الاضافة والتنوين
الفرق بين وذلك ان التنوين مما يجامع هذه المشابهة في الجملة كما في صورة
التناسب والضرورة فلم يكن التعاقب بين التنوين والمشابهة مثل التعاقب
بين التنوين والاضافة وهو الاختصاص بالاسم والتناوب لم يجعل
الاختصاص وحده سببا لذهاب الكسرة تبعا لانه كم من مختص بالاسم ولا مذهب
الجر بذهابه بل جعل المجموع اعني الاختصاص والتناوب سببا لا يصح
اعتبار التناوب لان التعاقب مما يقتضي ثبوت الجر عند ذهابه ويمكن ان
يقال التعاقب مما يفيد انه بمنزلة التنوين ومبنى الباب على منع التنوين فكان
الوجه ان يمنع التنوين لانه بمنزلة التنوين بحكم التعاقب ولو قال للتناوب
وارتفاعهما ترتبا واحدا وهو الاختصاص بالاسم لكان اظ للهرب
عما هو اصل البنا لانه معرب فلو جعل اعرابه مما هو اصل البنا لزم الخروج
عن المناسبة لمكان التقابل بين المعرب والمبني على الخصوص هنا لان
مبنى المنع على تحقق الشبه على وجه يقتضي الخفة وذلك ان المرجع في الشبه
الى اجتماع امرين من الامور التسعة فاذا ان المرجع الى اجتماعهما كان

هذا

هذا الباب مظنة التخفيف لا للتاخي وهو اشتراكهما في ثبوتها فيما
يكون فضلة في الكلام نحو مررت بزيد ورايت زيدا لانه لو كان تحريكه بالفتح
للتاخي كان كانه ثابت والقصد الى نفيه فلم يناسب ان يذهب الى هذا
التعليل مع الاستغنا عنه بغيره وهو تحقق الشبه على وجه
يستلزم الخفة وذلك بواسطة اجتماع امرين من التسعة وانما قال يستلزم
الخفة لان فيه اقتضاء للتخفيف بسبب اجتماع السببين ولهذا لو كان
هناك خفة بكون ثلاثيا ساكن الاوسط لم يجب منعه لو كان هو
تحقق الشبه على وجه يستلزم الخفة لوجب ان يمنع الصرف من الاسما ما كان
متضمنا لامرين من التسعة مما هو ثابت كالتصغير والاعلال فان كل واحد
منهما ثابت لتحقق الشبه على وجه يستلزم الخفة بواسطة اجتماعهما
انما يرد هذا ان لو كان المرجع في علية هذه الاسباب الى الفاسد وهو ع
فما لا يتحمل الفعلية احتراز عن نحو نعم وبئس وليس لان مفهوم
هذه الافعال غير ظ التضمن وليس ذلك مما يضمه الان فتركه الى ما هو
ظاهر التضمن ولو اطلق القول لكان اولى لانه كما يتحمل الفعلية يتحمل التضمن
ليس ولا وجه للاحتراز عنه الزمان والمصدر بنا على قولهم
ان الزمان داخل في مفهوم الفعل مفهوم الفعل ليس سوى المصدر
والزمان فكيف مفهومه متضمنا لهما لا نسلم ان مفهومه ليس سوى
ذلك الا ترى انك اذا قلت ضرب او يضرب او اضرب لم يفهم مجرد الزمان
في مفهوم الفعل ع فان فهم فهم التزاما ثابتا للغير وهو الاسم
انما يصح قوله وهو الاسم ان لو كان ما كان ثابتا للمقيد ثابتا للمطلق
انما يرد هذا ان لو قال وهو كل اسم او قال وهو الاسم من حيث
هو الاسم وانما قال مقيدا احدهما بالاخر كغيرها لمعنى الفعل باعتبار
باعتبار هذا الجزء وباعتبار ذلك الجزء الاخر ويمكن ان يقال ثابت بالنظر
الى الجزء وثابت بالنظر الى تقيد احدهما بالاخر في الامر العام احتراز
عن نحو العطشى والفضل علاقة في المذكر الضمير لما تقدم من الكلم اي

واحد على ان دخول ... المصدر والزمان ... بكونه ... بالتضمن

بخلاف ذلك الحكم المحكم في المذكر من كونه مجردًا من الزياده هذا
في اللغه الشايعه وهو ان يكون المونث مع الزياده والمذكر لامعها وهو
الشايع الكثير في كلامهم بحكم الاستقرا انما على لغه من يقول انسانه فيزداد
دايره الاستقرا اتساعا على ان قوله هذا او اللغه الشايعه مفصل الاستقرا
مما يستغني عنه بقوله واستقرا وك الاسما لاسيما قبل الصفات مما يسل عليه
في شي نظرًا عليه امران نحو ضارب فان معناه شي له ضرب ثم نظرا
عليه اعتبار التذكير والتانيث فاذا قصد الى التانيث قيل ضاربه بزياده التا
ليدل على ذلك واذا قيل قصد الى التذكير كان مجردًا عن الزياده فيكون
التانيث متاخرا باعتبار ما ولهذا قيل بالتنكير والا لزم الخروج عن المناسبه
وهو ان يكون الزياده مع غير المتصف بالتاخر لو كان وجود الزياده
مع المتصف بالتاخر داخل في القياس لكان الامر في نحو كتاب وكتب على
العكس من ذلك بان يكون الجمع مع زياده دون المفرد انما يرد ذلك
ان لو قلنا ان وجود الزياده مع المتاخر داخل في القياس مطلقا بل قلنا اذا وجد
الزياده في شي نظرا عليه امران ليدل على احدهما بوجودها عند المتصف بتاخر
داخل في القياس على ان نحو كتاب وكتب نقضا لو كان بما ذكرت من رعايه
المناسبه مما يقتضي ان يكون الزياده مع المتاخر لوجب ان يكون الامر كذلك في باب
الوضع بان الكلمه المزيده فيها للمتاخر والمجرد لغير المتاخر قضا من حق المناسبه ويكون
نحو سكران بالالف والنون للمونث وما هو بالالف وحدها للمذكر وان كانا
صيغتين لشي احديهما من الاخرى رعايه للتناسب ولان تعيين ما هو
اكثر زياده للمونث ادخل في المناسبه ونحو وفي كلامنا
هذا وهو ان وجود الزياده في شي نظرا عليه امران في الدلاله على
احديهما مع المتاخر ادخل في القياس ذلك على ان سكرات
ليس سكران لشي اصله ثم نقل بزياده النون الى المذكر لانه لو كان
المذكر لزم الخروج عن المناسبه ولزم الا يكون الف للتانيث بل
كل واحد منهما صيغه المفرد على حده لم يبن احدهما على الاخرى
نظرًا الى الافراد بعني ان المفرد رجال مقدم
على نسوه لان رجال المبني بني على ما هو موخر وهو المونث فلو

نحو صح

رجالا

رجالا مقدم في الاعتبار وفداتها التكسير تانيث العدد مقبل لانه رجال ولما انهى
الامر الى مكسر لزم حذف التا للمذكر لو كان تانيث العدد باعتبار
التكسير قد اشبه وجب ان لا يونث العدد اذا لم يكن مكسرا ولين سلمنا ذلك
لكن مكسر المونث متاخر باعتبارين باعتبار المفرد وباعتبار التكسير ومكسر
المذكر متاخر باعتبار واحد وكان تانيث العدد مع ما هو اعرف في باب
التاخر داخل في باب القياس وامر اخر عطف على انك متى طرف
اي وبذلك امر اخر وهو ان لفظ شي مستوي النسبه الى المذكر والمونث
لانه موضوع لما هو اعم منهما فيصح اطلاقه على كل واحد منهما من حيث انه شي ولما
كان مستوي النسبه ولم يستعمل الا مذكرا دل ذلك ان التذكير اصل والا لزم
تغليب غير الاصل ولزم الخروج عن القياس اذ القياس تغليب الاصل لا تغليب
غير الاصل لا نسلم انه لو لم يكن التذكير اصلا لزم تغليب الفرع
لجواز ان لا يكون شي منهما اصلا وتغليب جانب التذكير لا لكونه اصلا بل لاستلزامه
التخفيف الا ترى انك اذا قلت شي خفيف كان اخف من قولك شي خفيفه
في بابه اي في باب المطر وعليه اي في الاعتبار الذي هو مطر وعليه بذلك الاعتبار
فان الطاري من حيث انه طاري تان والمطر وعليه من حيث انه مطر وعليه
اول والجمع تان ولو قال والجمعيه او لكون الاثنين جمعا لكان اظهر لان الجمع
ليس بسبب الا ان يراد بالجمع مفهوم المصدر من جمع مبنيا للمفعول
قيد للجنس المراد بالجنس مفهوم المفرد مجردًا عن قيد الافراد لانه مع قيد الافراد
لا يتقيد بقيد الجمعيه لمكان المنافاه واذا كان كذا له كان متاخرًا وبابا بحكم
الطبع ووجود الشي من حيث هو مطلقا قبل وجوده من حيث هو مقيدا
بيان وتقرير لكون ذلك القيد متاخرا لان المقيد اذا كان وجوده باعتبار
القيد متاخرا كان ذلك القيد متاخرا بالضروره انما يصح قوله
هذا ان لو كان للشي مطلقا وجود ولين سلمنا ذلك لكن لو وجد مطلقا قبل وجوده
مقيدا لزم عند وجود المقيد ان يكون المطلق موجود الوجودين لان كل مقيد مشتمل

قوله صح

د

على المطلق   المراد بالاطلاق هو الاطلاق لا بشرط شي   انما يفيد هذا
ان لو كان المطلق بهذا الاعتبار مما يصح وجوده معرى عن القيود   وباب
الاعتبار اي في الاعتبار بحسب العقل   يجب ان يكون الافراد سببًا لكونه
تامًا من حيث انه فقد للجنس   انما يلزم ذلك ان لو كان كل ما كان تاما
سببًا وهو ع فان المرجع في ذلك الى الشارع   بانما لوزن الاسم لان ما يتعلق
بالمقدم مقدم على ما يتعلق بالمتاخر فيكون وزن الفعل المختص به متاخرًا او بانما لتاخر
الفعل عن الاسم   فالامر فيهما ابين من ان يخفى كما يقال هو اظهر من ان يخفى
او اكثر من ان يحصى او ابين مما سبق لان الزيادة مما يؤذن بالتاخر ابدا ما صريحًا
على نحو امر الجمع من حيث ان الوصف والعلمية والتركيب كل منها قد
للشي الذي يعرض له   ما لا ينقص يعني ان المعتبر في منع الاسم ان لا ينقص
لا ان لا يزيد   وذلك لحصول اسبق منها اشارة الى ما تضمنه قوله لا ينقصر
وليس باشارة الى ما تفيد المعنى ولو قال بمعنى وحد في الاسم لكان اولى لان قوله
بمعنى اجتمع مما لا يتناول الف التانيث لفوات معنى الاجتماع فلا يصح قوله وذلك
لحصول اسبق او الجمع او الف التانيث   وستعرف   التثنية اي بسبب
قيام كل منهما مقام السببين   لما ذكرنا من ان علة منع الصرف هي تحقق
الشبه على وجه يستلزم الخفة وذلك بحذف التنوين واذا كان مبنى منع التنوين
على الشبه المقتضي للتخفيف لم يكن مطلوبية الخفة في الثلاثي الساكن الحشو
مثلها في غيره ولذلك انقسم امره الى الصرف ومنعه الا اذا تقوى الشبه بانضمام
سبب ثالث الى ذلك نحو ماه وجور وهذا معنى قوله وهذا سطر تقوى الشبه
في منع التنوين للخفيف من الاسم   لا نسلم بل مطلق المشابهة على المنع
لو كان كذلك لزم منع الخفيف من الاسما   لو كان العلة ما
ذكرت لم يكن العدل سببًا لانه لا مدخل له في اقتضاء التخفيف   لا نسلم
كيف وهو اعتبار زائد من هذه الحيثية يقتضي تخفيفا   بازدياده اي
بازدياد الشبه مما بعد الثلاثي ازدياد الشبه من السبب الزائد على الاثنين

قوله واذا

واذا علمت ان العلة ما ذكرنا منبهت للمعنى وذلك انه اذا اعلم ان
العلة هي المشابهة علم ان الصرف هو الاصل وانما عرض له ذلك بحكم المشابهة
واذا كان هو الاصل جاز ان يصار اليه عند الضرورة وانما قلنا الاصل الصرف
لانه عرضه الكسر كما هو عرضه لاخيه ووجود الكسر مما يقتضي ان لا يمنع
التنوين لانه اذا كان عدم التنوين لا لمعارضته مما يقتضي عدم الكسر ويستلزمه
كان وجود الكسر مقتضيا للتنوين ومستلزما له فيكون هو الاصل
ومنبهت ايضا اي ومنبهت بسبب الاشتراط وذلك ان كل ما هو مشروط بامر
لو لم يكن مشروطا بذلك كان كانه ليس يتحقق بدون ذلك الامر ولا بعده
او زيادة ظهور كما في العجمة لا يظهر ظهورها بدون العلمية   او
زيادة ظهور على منع الخلو دون الجمع فان العجمة تقوى حالها ويزداد ظهور ان اعتبر ان
العلمية   او تخفيفا كما في وزن الفعل فانه انما يكون وزنه اذا اختص
به ولان الوزن غير المختص لا يكون بانما الوزن الاسم فلا يكون سببا   الا ترى
ان المؤنث بالتاء لا اخر وقد استقصينا الكلام هاهنا في حواشي شرح الكافية
فليطلب هناك   واما نحو اخر عناق فهو جواب عن سؤال مقدر
وهو انه لو كان اشتراط العلمية لغرض اللزوم وجب ان لا يشترط العلمية
في نحو عناق لان اخره مما يلزم وذلك انه لو لم يشترط لزم ترجيح الفرع
على الاصل وهو ان يكون اخر نحو عناق سببا بدون شرط مع ان الاصل
وهو التاء ليس كذلك فيلزم رجحان الفرع واذا كانوا لا يجوزون التسوية
بين اخر عناق وبين التاء في التثنية حيث يحذفون التاء ولا يحذفون اخر عناق
فلان لا يجوزوا تفضيله بالطريق الاولى   لا نسلم ان اخر عناق
فرع على التاء وقائم مقامها   وانما امتناع الجمع بين اخر عناق وبين تاء التانيث
في التصغير ولا ينهض دليلا على انه قائم مقام التاء لاحتمال ان يكون امتناع الجمع
لكان الثقل لا لكونه قائما مقام تاء التانيث ولا نسلم ان العلمية شرط لاخر
عناق بل للتاء المقدرة ويمكن ان يقال لو لم يكن اخر نحو عناق قائما مقام تاء
التانيث لما منع الصرف نحو عناق اذا سمي به مذكر   لا نسلم الجواز

ان يكون التا مقدرا بعد النقل لو كان كذلك لزم ان يمنع نحو قدم
اذا سمى به مذكر وليس كذلك ضبت ان الرابع قائم مقام التا الثابت
واما المونث بالمعنى جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كان اشتراط العلمية
لغرض اللزوم وجب ان لا يشترط العلمية في نحو سعاد لحصوله بدون العلمية
فاجاب بانه اذا تعرى عن العلمية جرى مجرى مسماه لان يكن العلمية بهذا
التاويل واذا اجرى مجرى مسماه لم يعتد بتانيثه بدون العلمية كما في نحو مسماه
لا نسلم ان يكن العلم بذلك التاويل ولم لا يجوز ان يكون بواسطة
الشركة الاتفاقية لان الشركة الاتفاقية لا تنافي العلمية لان العلمية هي
كون اللفظ موضوعا لشي بعينه والشركة الاتفاقية لا تخل بذلك ولا يكون مما
يخل بالعلمية ويمكن ان يقال العلمية شرط التانيث مطلقا سواء كان مقدرا في
نحو سعاد او ملفوظا لان التا الثابت بدون العلمية مما لا يلزم في الجملة بخلاف ما
اذا اقترن بالعلمية فانه مما يلزم مطلقا فيعتد به وانما قلنا ان قلنا ان التا مقدر
في نحو سعاد بنا على قولهم المونث ما فيه علامة تانيث فان لم يكن ظاهرا
فمقدر منقولا ومنقولا عنه يعني ان العلمية اذا اقترنت بعجمي قبل النقل
وبعده تقوى امر الكلمة لتخصيصها عن التغيير بواسطة العلمية سواء كانت العلمية المقترنة
به منقولا او المقترنة به منقولا عنه او لم يكن بدليل انهم لو سموا ولدهم
بابراهيم منعوه الصرف لمكان الاتحاد النوعي وهو اتحادهما في نفس العلمية
لتفصح قوله منقولا ومنقولا عنه واللفظ الواقع في
لغة العجم اذا انتقل الى لغتهم كان من حيث انه واقع لغة العجم واستعمالهم
منقولا عنه وبالنظر الى لغتهم واستعمالهم منقولا فصح وصفه بكونه منقولا
ومنقولا عنه باعتبارين مختلفين المفيد المتخصص هو العلمية
المقترنة منقولا فلا معنى لاشتراط العلمية له منقولا عنه لو لم تقترن
به العلمية منقولا عنه يوجه اليه التصرف بالنظر الى المفهوم الكنسي لصحة استعماله
بالنظر الى ذلك فلا يكون متخصصا لصحته اذا اقترنت به منقولا ومنقولا عنه ولانه
اذ انتقل من الجنسية الى العلمية خرج من ان يكون اعجميا اذا انتقل من العلمية

الى علمية اخرى وجب ان لا يعتد به ايضا قد سبق ان الثانية كالثانية
في الاولى لمكان الاتحاد النوعي بخلاف ما اذا انتقل من الجنسية الى العلمية
لا نسلم انه يكون ح ادخل في التخصيص وذلك انه مما يعرض له بعض
التصرفات من التصغير والترخيم ذلك مشترك في الالزام واذا كان
جنسا انضم الى ذلك تصرفات اخرى كالتثنية والجمع فيكون اقتران العلمية مما نحا
من ذلك فيكون ادخل من التخصيص بهذا الاعتبار انما نستقيم
قوله ادخل في التخصيص ان لو كان ثمة تخصيص وليس كذلك لعدم التخصيص
اصلا لا نسلم ان الترخيم من جملة التصرفات وهو غير جار هنا كيف
واحرى باسحاقهم منها اي من هذه الاسما الاعجمية قال
روبة يعرير وكغير لذلك حيث اشتق من السحق ولم لا اي للسحق او
للسحق باعتبار مطلق الاشتقاق فان التشبيه والجمع من ابواب الاشتقاق
ولا باعتبار هذا الوزن المعين فانه عزيز الوقوع فلا يرد تحليل
لقوله بصيغة المنتهى للجمعية اي بصيغة الجمعية حيث لم يرد مفرد على هذه الصيغة
في اسما الاجناس احتراز عن نحو مساجد اذا سمي به حيث لا يعتد به لكونه في
الاصل جمعا ولا يعامل عطف على بصيغة الجمعية وقد احترز به عن نحو
انعال فانه وان كان صيغة يعامل معاملة المفرد فكانه مفرد ويكون
جمع جمع عطف على ولا يعامل لا اقول على يعامل اطلق لان ما كان على مثال لها
من الجموع ملحق بذلك ولا يستبعد المجموع ذلك من كونه صيغة الجمعية
ومن كونه بحيث لا يعامل معاملة المفرد ومن كونه جمع جمع اي ولا يبعد من
هذه الامور ان يقوم مقام سببين لان كل واحد منها مما يقوي امر الجمعية
اما الاول والثاني فظاهران واما الثالث فلانه كان تكرر السبب وكان
ذكر الاولين مما يكفي في تقوي امر الجمع وانما اضاف اليها الثالث لكونه
مناسبا لان يقوم مقام السببين واما حضاجر جواب عن سوال مقدر
وهو انه لا نسلم انه لا يرد على زنته واحد اذ نحو حضاجر مفرد او قدور
على زنته فاجاب بانه جمع في الاصل جعل علما لها اي للضبع وكذا الاسما بدون

سابقه الذكر اذا كان مستقرا في النفوس لا نسلم انه علم بدليل
امتناع اللام ولانه لما تردد بين ان يكون اسم جنس وبين ان يكون علما منقولا
وليس مثل هذا في اسما الاجناس حمل على كونه علما منقولا لان النقل غير عزيز
واما سنوا وليل بلا بر دبعضا اما لانه اعجمي ليس من جنس كلامهم واما لانه جمع
سروال في الاصل كما هو راي الاخرين والقول قول سيبويه لانه ليس في
كلامهم نقل الجمع الى المفرد في الحسنيه مع ترك الاستعمال في معناه راسا
وكان القول قوليه واما نحو جوار فالاقرب فيه قد اختلف في نحو
جوار فبعضهم على انه غير منصرف في حال النصب فحسب وبعضهم على انه غير
منصرف في جميع الاحوال واختار المصنف القول الاول فعد حمل نحو
ثمان يعني ان تكون هذه الاسما من قبيل المفردات مع ورودها على
هيئة الجوارى اقتضا صرفه والمراد بالورود الخاص ان نسبة هذه الاسما
الى نحو الجوارى فوق نسبتها الى نحو مساجد لكن قربه من باب مساجد
من حيث ان بعد الفه حرفان مثل مساجد اقتضى منعه فانقسم امر نحو جوارى
الى الصرف ومنعه توفيرا على اعتبار شبهها لا نسلم ان ما ذكرتم
نحو شناخ ورباع وثمان بعد ان يكون جموعا اما بعد السماحى
والرباعي فظ لشهادة المعنى واما ثمان فلانه منحصر في افراد مخصوصة مثل
السبعة والعشرة ولا شي من الجموع كذلك لم لا يجوز ان يكون
جمعا متروك المفرد شاذ الانحصار لو كان كذلك لم يكن قوله
نحو وثماني معدودا في الشواذ مع ان جميع ذلك خلاف الظاهر فلا يصار اليه
من غير ضرورة لانه اما ان يعتد بورود هذه اولا فان كان
الاول لزم القدح في باب مساجد لورود الوجدان من اسما الاجناس
على زنته وان كان الثاني وجب ان لا يصرف نحو جوارى واما حديث
الورود الخاص فلا يقدح في ورودها على زنته بل يحققه فان الخاص ما يحقق
العام وجعلنا الصورة الواحدة لغير الصرف وذلك انه لما لزم
توزيع الصور الثلاث ولم يمكن تقسيمها على السوية جعلت واحدة منها لغير الصرف

لانه لو جعل صورتان له لزم ترجيح الفرع على الاصل الذي هو الصرف وجعلت
تلك الصورة الواحدة النصب دون الرفع والجر لانه لو كان غير منصرف في
الرفع والجر لم يكن الى حذف اليا سبيل فيفوت الخفة التي تحصل بحذف اليا
بواسطة التنوين واليه وقعت الاشارة بقوله على طريق معبد وحمل باب
اعيش حتى ان مصغر افعل معتل اللام مطلقا مثل جوارى في القول الاعرف
وهو ان يكون منونا في الحالين في الرفع والجر منصوبا بغير التنوين في حال
النصب واما انه غير منصرف في حال الرفع والجر او منصوب فقد اختلف
في ذلك والقول غير الاعرف هو صرفه في جميع الاحوال وهو قول علي بن عمرو
اشار المصنف بقوله وحمل باب اعيش الى انه غير منصرف في النصب ومنصرف
في الرفع والجر حملا له على جوارى لاتحادهما من غير وجه مزيد المعنى فان
حرف العلة في الجمع اللازم زيد للدلالة على التكثير كما انه زيد في المصغر للدلالة
على التحقير لو كان زيادته لمعنى لم يكن المصغر انما يكون حرفه دالا
على جزء معناه وكذا الجمع اللازم انما يكون كذلك ان لو لم يكن نسبته الى
المعنى مثل نسبة الهمزة الى المعنى في قولنا الهمزة في المضارع للمتكلم وحده
والنون له مع غيره فان الغرض ليس هناك ان الهمزة وضعت للمتكلم بل المراد انه
مع الهمزة وضع لذلك المفهوم ومع النون لغيره والا لم يكن الفعل فعلا لما كان
لتلك الزيادة نوع اختصاص لذلك المعنى نسب اليه مجامعا للساكن في
الكلمة في نحو دواب واصيم تصغير الاصم لا دايما نحو مساجد واحمر
ليس لا لاجل اليا لان مبنى الجمع اللازم على ان يكون الحرف الذي يعقب
الثالث مكسورا من غير نظر الى ما يعقب الرابع سواء كان يا او غيره ولذلك
الحكم في تصغير الاسما ذوات الاربع الى معنى الناخر لذلك اي يكون
ذلك الحرف مزيد المعنى خروجا لها لا لاضافة الى بنائه وان
الوزن لا يظهر حاله في معناه اي لا يظهر حاله في كونه وزنه الا اذا كان
مختصا لان الاختصاص من لوازم الاضافة المعنوية واذا لم يكن مختصا لم
يكن وزنه او لا يظهر حاله في كونه سببا الا اذا كان مختصا بالفعل لان الوزن

والنوع

المطلق ليس شأن لوزن الاسم ان الالف واللام الزايدين اذا كانا في
فعلان فعلى ازداد حالهما قوة في معناهما اي في تطويل المعنى الذي عليه مبنى
التسمية وهو المضارعة ولو قال وان الالف والنون على الوصف المذكور يكونان
ممنوعين عن الانفكاك من مزيد شبه بالفي التانيث لكان اظهر لان التشبيه
دون ذلك حاصل الا انه اذا كان في فعلان فعلى كان هناك مزيد شبه
وكذا الف الالحاق يزداد شبهها بالف التانيث عند اقتران العلمية به لانه ح
يمتنع عن دخول تا التانيث كارطى فانه اذا سمي به لم يقبل التا فيقوى امر
التشبيه بالف التانيث في علة اعراب اسما الستة بالحروف قد اختلف
في ذلك فمنهم من قال ان هذه الحروف ليست باعراب لكنها علامات والاعراب
مقدر فيها ومنهم من ذهب الى ان الحركات التي قبلها هي الاعراب وهذه الحروف
اشباع والكوفيون على انها معربة بالحروف وبالحركات التي قبلها ايضا وبعض
العرب ياتي بها بالالف في الاحوال كلها كالعصا ومنه قول ابي حنيفة
رحمه الله ولو رماه بابا قبيس وهي اظهار الاحتياج وانما جعل مبنى
العلة على الاضافة لانه لو كان الاحتياج بنفسه علة لاعرابها بالحروف
لكانت معربة بها في حالتي الاضافة والافراد لحصول الاحتياج اذ ذاك
اما ظاهرا او تقديرا وانما قال بالطف وجه واقربه من المناسبة لان في
ذلك توفيرا على مقتضى الاعراب وقضاء لحق ما تقتضيه الاسما من ثبوت
هذه الحروف لانه لم يذهب الى ما قبلها اعراب وان هذه الحروف زيادات
نشات اشباعا لان في ذلك مخالفة القياس بخلاف ما ذهب اليه الطف
وجه واقربه من المناسبة اعرابها بالحروف مما تستلزم
مخالفة القياس باعتبارين وذلك ان هذه الحروف ان كانت من نفس الكلمة
لزمت مخالفة القياس من حيث انها اعربت بالحروف دون الحركات ومن حيث
ان اعرابها يكون ح ببعض الكلمة والاصل خلاف ذلك وان لم يكن من نفس
الكلمة لزم الامر الاول مع فوات ما ذكر وذلك انه ح يكون فوه وذو مال
حرف واحد من الاصول ولا يحصل تكميل الاسما الباقية لكون هذه الحروف

زياده لا نسلم فوات ما ذكر لجواز ان لا يكون من نفس الكلمة ويكون
بدلا من المحذوف خلاف قياس وانما قال قياس بالتنكير لتعم لان
بقوي خلاف القياس في فصل فوه وذو مال غير بقوي خلاف القياس في
ساير الاسما وكانه قال اي قياس كان لو اعرب بترك اشباع الحركات بقيا
على حرف واحد بنا ان هذه الحروف بدليل اختلافها بحسب اختلاف العوامل
لو اعربت بالحركات مكان هذه الحروف بقيا على حرف واحد بالضرورة
وذلك في غاية خلاف القياس اذ ليس ولا يكون اسم متمكن على حرف واحد
وابوه واخوه ونحوها لو تركت على حرفين بواسطة اعرابها بالحروف
مكان الحروف كان خلاف القياس في حذف الاواخر منها فقوميته
في غيرها الان مطلوبة التكميل في هذه الاسماء اسما العقلاء وكان لما
نكاميتها قضاء من حق المناسبة بين الاسم والمسمى وانما هن يعني
ان هنا كناية عن اسم الجنس وفي الجنس اشارة العامل وغير العاقل فسلكه في سلك
اسما العقلا تغليبا للعاقل على غيره واجري مجرى اب واخ وحم في ان اعرب
بالحروف كما اعربت بها بعد تنزيل الكناية هذا جواب عما يرد وهو
ان يقال انما يصح نظمه في سلك اسماء العقلاء بحكم التغليب ان لو لم يكن كناية
عن الاسم بل عن الجنس فقال بعد ما نزل منزلة ذلك الاسم المكني عنه بحكم
العرف لانه يكنى به عن الاجناس في عرف اللغة وان كان في الاصل كناية
عن اسمائها كان من اسما الاجناس بحكم التنزيل ثم جعل من اسما العقلا بحكم
التغليب في الاغلب لانها تسقط بالتنوين وغيره كلام التعريف
وغير ذلك مما يعقبها من التنكير فيكون اظهار الاحتياج ممتنعا في الاغلب
في حال الافراد دون حال الاضافة لان سقوطها بالتنوين غير متصور
لمكان الاضافة لا نسلم انه لو اعرب بترك اشباع الحركات
لكان قد بقيا على حرف واحد لجواز ان يكون بالالف في جميع الاحوال
المراد انه لو اعرب بترك هذه الحروف جمع لا نسلم وانما يكون
كذلك ان لو لم يكن مكانها بدل مثل ان يقال فمه اذا ترك الاشباع ولا نسلم ان

ان العرب عامله الحرف معاملة الحرف فرد في ذلك الى اسما... كان صح

مشتبه صح

بما ذكره من حديث التناسب مما يقتضي اثبات هذه الحروف ولو اقتضى لما
حذفت ابتدا ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه مما يقتضي ان يكون اعراب
هذه الاسما بالحروف ويمكن ان يقال زيدت هذه الحروف في حالة
الاضافة دون حالة الافراد لما ذكر وجعلت اعرابا لقصد التخفيف اذ لا
يحتاج اذاك الى امر سوى ذلك فيحصل هناك اعتبار الاعراب مع اعتبار
التناسب واما هن فلكونه كناية عن اسما الاجناس
لا نسلم انها كناية عن الاسما بل على الاشيا المستهجن ذكرها الا ترى انه قد يقال
قد بدا هنيا او هنه ولا يراد الاسم جاز ان يكون كناية عن الاسم في
الاصل ثم نزل منزلة ذلك الاسم في عرف اللغة المصير الى ذلك خلاف
الاصل فلا يصار اليه من غير ضرورة على ان المرجع في هذا البحث الى اللغة
بحكم التغليب انما يصح هذا ان لو كان موضوعا وضعا
عاما بحيث يشمل جنس العقلا وغيره اما اذا كان موضوعا وضعا خاصا بان
يكون كناية عن الاجناس المستقبح ذكرها سوى جنس العقلا فلا والمرجع في ذلك
الى اللغة ايضا في علة اعراب المثنى والمجموع على ما هو عليه من كونه
بالحروف فيهما او بالحركات تقديرا والحروف دالة على خصوصية الاعراب
بناء على ما تحتمله لفظ الكتاب كما يظهر ذلك عن قريب ما هو شرط
الموضع اي لا نتعرض لشرح الاقوال وبيان وجوهها ولكن نقتصر على ذكر ما
نحن متعرضون له عن غير تبديل اذا اريد وضع طريقة لهما فهذا اشاره
منه الى الملازمة والى ثبوت ملزومها وكل واحد من الملازمة وثبوت الملزوم
بين فان ذلك انه اذا اريد وضع طريقة لهما وجب تغيير ما يحصل الفرق بين
المفرد وبين المثنى والجمع ولانه لو سلك بهما طريقة مسابقة من غير تغيير
في المفرد لزم الالتباس كان الوجه ان يقال اذا اريد
وضع طريقة لكل منهما لمكان الاختلاف بين مفهومي المثنى والجمع ويجوز
ان يكون ذلك مرادا بقوله لهما على ان يكون القصد الى المجموع العددي
وان يكون ذلك في الاسم اي ذلك التغيير في نفس الاسم لا ان

يكون

يكون منفصلا عنه لان المثنى والجمع قد عنى مفارق واعتبار بالاسم لاحق
فوجب ان يكون في نفسه قضاء لحق المناسبة ولو قال لزم اعتبار التغيير
في الاسم واستغنى عن قوله وان يكون ذلك في الاسم لكان اولى لمكان الاختصار
وان يكون ذلك في اخر الاسم لان كل واحد من المثنى والجمع
اعتبار متاخر فناسب ان يكون التغيير الدال على ذلك متاخرا ليكون التناسب
بين الدليل والمدلول اذ ذاك مرعيا وان يكون واحدا لان في المصير
الى الاكثر خروجا عن المناسبة وهو ترك الاخف الى الاثقل من غير ضرورة
بنا لجميع ذلك على المقدمة الاولى كما اشرنا الى جميع ذلك شيا فشيا
كان من حق جمع المكسر ان يكون بالتغيير بواسطة الزيادة
في اخر الاسم بنا على ما ذكر لان الجمعية مطلقا قيد متاخر ومعنى زايد فكان من
حقه ذلك ويمكن ان يقال باب المكسر موضوع لما فوق الاثنين بالغا
ما بلغ فلكثرة استعماله بكثرة جزئياته ولما كثر وضعوا له طرقا شتى لان الشي
اذا كثر في كلامهم كثر واطرد الاستعمال فيه وحمل مكسر القلة على مكسر
الكثرة لاتحادهما في التكسير خفيفة لدورانها لان السكون لحروف
المد لدورانها ولان حروف المد خفيفة من حيث انها مدات جارية مجرى النفس
قريبة الوقوع من حيث انها لا تغيب عن الاذهان واذا احتيج
الى زيادة عينت لها لحصول هذه دون ما سواها لكون كل كلام مما لا يخلو عنها
او عن ابعاضها وهي الحركات على ما سبق وقد مرت لذلك بها
الالسن حمله استمنافيه كيف يكون كثرة الدور سببا لا استيناس
المسامع وميل النفوس اليها وهي مجبولة على كراهة المعاد ياتي الكلام
على ذلك في القسم الثالث من الكتاب ان شا الله وان يكون فيها
دليل الاعراب قال اكثر البصريين الاحرف الثلاثة في المثنى والجمع احرف
اعراب بمنزلة الدال من زيد والكوفيون اعراب والاخفش والمازني والمبرد
دلايل الاعراب والجرمي انقلابها اعراب والزجاج مبنيان وهذا خلاف
الاجماع لم ينقل به غيره وظاهر المصنف به طاهر في انها دلايل الاعراب لا نفس

وقوله

لا نفس الاعراب كما هو راى الاخفش اذ لو كان المراد ذلك لقيل
وان يكون نفس الاعراب — انما يكون مودنا بهذا لو قال
وان يكون دلايل الاعراب وكم بين قولك وان يكون فيها دلايل الاعراب
لما كان خصوصيه الزياده مما يدل على خصوصيه الاعراب وخصوصيه
الزياده فيها صح لمثله ان يقال منه ان يقول فيها دلايل الاعراب — لكن
يلزم من القول بانها دلايل الاعراب المحافظه عليه وحسن التطويل
لما في ذلك من رعايه جانب الاعراب من حيث ان الغرض من الاعراب وهو
الاشعار بما يحصل بجعل هذه الحروف دلايل فيحصل المحافظه عليه باعتبار
حصول الغرض — لامتناع المدات تعليل لمقدر وهو ان يقال لما
ذا يحافظ عليه بجعل هذه الحروف دلايل فقيل لانه لما امتنع المحافظه
عليه بواسطه التحريك حوفظ عليه بجعل هذه الحروف دلايل
هلا زعمت انها نفس الاعراب كما هو قول الكوفيين — لانها من نفس الكلمه
من نفس الكلمه ولانها متوسطه او بمنزله المتوسط والاصل في الاعراب
ان لا يكون كذلك على ان قوله بعد هذا بعينت الالف والواو للرفع
والبا للجر ظاهر في ان هذه الحروف فلو حملت كلام المصنف على قول
الاخفش كان المراد بعين الالف والواو للرفع بعينهما له بحسب
دلالتهما عليه وان ذهبت في ذلك الى قول الكوفيين لزم تاويل
الكلام المصنف وهو قوله وان يكون فيها دليل الاعراب ان امكن
انما يصح قوله لامتناع المدات عن التحريك ان لو كانت حروف التثنيه
والجمع كلها مدات لكن ليس كذلك فان اليا في التثنيه ليست بمده فهي
قابله — الاصل ان يكون هذه لما ذكر لكن اخرجت عن الاصل للفرق
بين التثنيه والجمع فتركت على سكونها اعتبارا للاصل — لكن استلزام
المحافظه يعني لما كان المحافظه على وجوه الاعراب كلها بالمدات في
التثنيه وفي الجمع مما يستلزم الاشتراك في كل واحد منهما والاشتراك خلاف
الاصل لافضايه الى الالتباس وجب الغا المحافظه على الاعراب في بعض

احواله تعليلا للاشتراك ولما لزم ان يكون بعض الحروف مشتركا وبعضها
غير مشترك ناسب ان يجعل اليا مشتركا لكون اليا مناسبه للاشتراك
الذي من شانه اشتراك النسبه الى المعاني لانها منسوبه الى الجهه
والنقل والى مجرى الواو والالف لان الواو شفوي والالف حلقي واليا
بين بين — وانقسمت الالف والواو على التثنيه والجمع باعتبار التقدم
والتاخر يعني ان التثنيه مقدمه فاستاثر بالاخف وهو الالف وبقي الواو
فخص الجمع بالضروره — لا نسلم انه انقسم احداهما بجهتي
التقدم والتاخر ولا نسلم ان تقدم التثنيه مما يقتضي اختصاص الالف بالتثنيه
ولم لا يجوز ان يكون ذلك بجهتي الكثره والقله فان التثنيه عام في جميع الاسما
المتمكنه بخلاف الجمع الذي على حدها ولما كثر استاثر بالاخف الذي هو بالالف
لحمل الكثره او يكون اختصاص الالف بالتثنيه باعتبار التقدم والكثره جميعا
لا باعتبار التقدم وحده ولانه لو قيل بان ذلك باعتبار التقدم وحده
صح ان يقال على وجه المعارضه ما ذكرت وان افاد اختصاص الالف
بالتثنيه لكن هنا ما يقتضي اختصاصه بالجمع وذلك ان الالف اخف
فكان اختصاصه بما هو اثقل اولى قوله فعينت الله ما تعين الواو ولانه ناسب
الرفع لان الواو بمنزله الضمه ولما تعين الواو للرفع تعين الالف في التثنيه
لان الالف في التثنيه بمنزله الواو في الجمع من حيث الاختصاص ولزم من
تعين الواو والالف للرفع في كل واحد من التثنيه والجمع تعين اليا للجر والنصب
في كل واحد منهما على ان يكون اصلا للجر فقط من حيث التناسب قوله واصلا
منصوب بكان مقدره وتقديره ان غير عز في كلامهم او منصوب على انه تمييز
او حال قوله لما بينهما الى اخره تعليل لكونها له بطريق الاصاله وما هنا
زايده كما في قولك خرجت كما خرج زيد وسمي كافه قوله واما النون
فلا فا لاقرب فيه في النون عن قول والشيخ ذهب الى هذا وراه اقرب من
غيره ونحن على ان نقرر القول الذي اختاره من غير تعرض لتقرير الغير من
الاقوال تحرزا من الاطناب فنقول المثنى يجب ان يكون معربا ومنصرفا لان

تسمية الاسم مما لا يوجب بناء ولا منع الصرف واذا كان كذلك لزم ان يحكم بنون
التثنية بانها نون حركت لاجتماع الساكنين فصارت من حق الانصراف **قوله ولقائل**
ان يقول اريد باعتبار الاعراب في التثنية والجمع انهما مما يجب ان يكون قابلا
للاعراب ان وقع في التركيب الموجب له فمسلم لكن لا يكون هناك عذر في
اثبات هذه النون بدون التركيب الموجب للاعراب وان اريد باعتبار الاعراب
فيهما انهما معربان بدون ذلك التركيب فمم **قوله** الاعراب الذي هو
للاسم بحكم الاصالة انما قيده بهذا اشارة الى ان الاعراب الذي للاسم من
حيث انه اسم يجب ان يكون للتثنية ايضا لكونه اسما بالطريق الاول **قوله**
للجهة المذكورة من المحافظة عليه **قوله** واستحق الغاية لمناسبات منها
ان التثنية عرضت للمعاني المقتضية للاعراب فوجب اعتبار الاعراب
فيها كما في المفرد ومنها التحيل من الغاء الاعراب فيها الافتراق في الحكم
مع الاتحاد في العلة ومنها ان تثنية الاسم ابعد كون الاسم بحيث لم يقرب
من الحرف فلو قيل بترك الاعراب فيها لزوم الخروج عن المناسبة وهو
الحكم بالبناء مع اقوى مقتضى للاعراب وانما قال باخرت لتفاوت هذه
الجهات **ولقائل ان يقول** لتفصح قوله واستحق الغاية مع ان ترك
الاعراب مما لا سبيل اليه وانما يقال استحق الشي اذا كان له وجه ويمكن
ان يقال انما قال ذلك حيث كان يحتمل ان لا يكون ثمه اعراب استغناء
بجعل هذه الحروف دلائل **قوله** ولذلك اي ولامتناع بناء المثنى والمجموع
اختلف في نحو ذان واللذان واللذون بين ان يحكم عليها بالتثنية والاعراب
وبين ان لا يحكم عليها بل يحكم بانها اوضاع على حدة وبالبناء **قوله** ولم يكن الاسم
يدخل لم يقصد دعوا جملنا ان انخرطنا في سلك الشرط بحكم العطف كانه
قيل ولما لم يكن الاسم يدخل في التثنية في باب ما لا ينصرف لم يقصد دعوا عذرا
مثل ما يقول لما الرمتني اكرمتك واهنتني اهنتك **قوله** محافظة على الساكن
قبله انما قال ذلك لان الاصل ان يحذف المدة بناء على ما تقرر انه كلما
اجتمع ساكنان على غير حده واحدهما مدة حذفت ولم يحذف هنا فاشار

الى

الى العلة وهو قوله محافظة على الساكن قبل لان حذفه يفضي الى الالتباس او
الاستثقال الظاهر وذلك لانك اذا حذفت المدة من نحو عصوان لم
يخل من ان تترك الواو على حالها او لا فان كان الاول لزم الاستثقال وان
كان الثاني بان سلك سبيل الاعلام لزم الالتباس في مواضع لا تنضبط كثرة
فلما كان حذف الف التثنية مما يفضي الى ذلك لم يحذف وحرك النون
قوله اذا كان ذا بهم تحريك النون لنوع من العذر نحو غلام الكهل فان
ملاقاة الساكن الذي هو الالف لازم فعلى هذا يكون تنكير نوع من العذر
للتحقير ولو قيل بان الضمير في تحريكه يعود الى الساكن كان التنكير في نوع
لعم القول هو الاول **قوله** وكسرت بعد الالف وفتحت بعد اختيها ولو قيل وكسر
في التثنية وفتح في الجمع لكان اولى **ولقائل ان يقول** لا نسلم انهم لم يقصدوا دعوا عذرا او لم لا
يجوز ان يكون كونه غير مسبوق بالحركة عذرا لان النون حقه ان يتبع الحركة **قوله**
لا نسلم انه غير مسبوق بالحركة لجواز ان يكون هذه الحروف دلائل ويكون الحركات
مقدرة ولئن سلمنا انها تعتبر الاعراب الكن لا نسلم ان النون انما يتبع الحركة
ان ادعيت ذلك مطلقا فافع **قوله** وانما بنا الكلام على الحذف دون الزيادة
حيث لم اقل وانما زيد للوقف ومع نفي الجنس الى اخره لانه انما يصح بنا الكلام
على الزيادة ان لو صح التثنية هناك لكن لا يصح فلم يصح بنا الكلام على الزيادة
اما في الوقف فلان الموقوف عليه من حيث هو موقوف عليه مما يمتنع تثنيته
والا لزم استلزام الشي لنقيضه وهو ان يكون الوقف مستلزما للاوقف
واما مع نفي الجنس فلان مبنى التثنية على ان يتناول الاسم اكثر مما هو مثنا وله
وذلك غير متصور مع نفي الجنس فلا يتصور التثنية هناك واما مع المحرف
باللام فان تثنيته مما يمتنع سواء كانت اللام لتعريف الحقيقة او للعهد اما اذا
كانت للحقيقة فقط واما اذا كانت للعهد فكذلك لانه حينئذ يكون معناه هو
المتشخص بعينه فلا يكون للتثنية اليه سبيل كما في الاعلام وكذا الكلام في المنادى
المعين نحو يا رجل حيث يقصد الى متشخص بعينه فلا يكون مثل العلم بعوت
المعنى المصحح لتثنيته واذا كان بنا الكلام على الزيادة مستلزما لما يمتنع وهو

دى

باجرا التثنية في ذلك كله كان ممتنعا بالضرورة فضلا من حق الاستلزام قوله
المنافية للاختصاص اي عدم الاختصاص من لوازم صحة التناول التي من لوازم
كل واحد من التثنية والجمع واللازم وهو عدم الاختصاص منتف فيكون كل واحد
من الطريقين ممتنعا قوله بما سوى المزيد وهو المجرد عن الزيادة قوله مما
ازيدت التثنية والجمع والحال ما ذكرنا من انهما طريقان لتناول الاسم اكثر مما
هو متناول له لزم ما ذكرنا من استلزامهما لعدم الاختصاص الممتنع عدمه قوله
وهذا رحلة اصحابنا في سلب العلم على ذلك من حيث ان العلمية مما تستلزم الاختصاص
والتثنية مما ينافيه فلا يجمع بين التثنية والعلمية لما ان التنافي بين لوازمهما فاذا
اريد تثنية العلم وجب اجراؤه مجرى رجل بواسطة التنكير ولهذا صح تثنيته
والا لم يصح لما عرفت ولقائل ان يقول لو كان النون في التثنية والجمع هو التنوين
لم يكن فيما عد من الصور وجه ذلك ان ثبوته اما ان يكون قبل التركيب او بعده
ولا سبيل اليه على كلا التقديرين اما على الاول فظ لان التنوين لا يثبت بدون
التركيب واما على الثاني فلذلك لان هذا التركيب مما لا يقتضي ثبوته بل يستلزم
عدمه فكان الاقرب ان يقال النون في التثنية والجمع ماخوذ في اصل الوضع واستغني
بها عن التنوين الذي هو التنوين كراهة ان يجمع بين النونين فصار هذه النون
كالعوض من التنوين وحروف الاعتلال اعرابا جمعا بين الامرين او دلالة على الاعراب
على خلاف في ذلك على ان قوله لتناول الاسم اكثر مما هو مسمى له انما يصح ان
لو لم يكن كل واحد من المفرد والمثنى اسما على حدة واما دعوى امتناع المعرف
باللام ممنوعة لانه لم يصح تثنيته واما صحة اطلاقه على المتشخص بعينه فلا
يقدح في جواز تثنيته اذ لا يخرجه عن كونه كليا قوله اختلف الفريقان
في ذلك فقال الكوفيون كلا مثنى واصله كل فخفف بطرح احدى اللامين والفه
الف التثنية وقال البصريون مفرد لفظا ومثنى معنى ثم هؤلاء اختلفوا في اعرابهما
فبعضهم على ان اعرابهما كاعراب العصا مطلقا وقال بعضهم اعرابهما بالحروف
عند الاضافة الى الضمير وذهب بعضهم الى ان الاعراب مقدر حال الاضافة
الى الضمير والالف والياء دليل على الاعراب لا اعراب قوله وانما ذكر من

المناسبة ما هو بالقبول اجدر مما ذهب اليه الغير بعد التثنية على ما لا بد
منه في بيان تلك الجهة والمناسبة وذلك ان القصد هو بيان ان كلا مضافا
الى الضمير يعرب اعراب المثنى وذلك مما يتوقف على بيان انه مثنى معنى لا لفظا
فلزم التعرض له اولا لتوقف المطلوب على ذلك حملا له على اللفظ كقوله ذو مال
وهذا على مذهب الكوفيين ظ فان الخبر مما يتضمن الضمير مطلقا سواء كان مشتقا
او غيره قوله فان قلت هو في معنى المشتق فيكون متضمنا قلت لا نسلم الجواز ان يكون
اللفظ معتبرا في تضمن الضمير الا ترى ان المصدر مما يعمل فاذا وضع الضمير
مكانه لم يعمل وان كان بمعناه ولو قال بدليل انه يعامل معاملة المثنى تارة
واخرى معاملة المفرد لكان اظ قوله وامثالها وانما قال ذلك لئلا يتوهم
ان ما ورد من قبيل النوادر فلا ينهض حجة على الكوفيين قوله واذا ثبت انه
مثنى معنى لا لفظا لا معنى قلنا انقلبت الفها عند الاضافة الى الضمير لمكان
مشابهة الفها لالف التثنية من حيث انها الف في اخر الاسم المثنى معنى
كما ان الف التثنية كذلك وهو المراد بشبهها معنى ولالف الى وعلى بواسطة
كون الفها في الاسم لازم الاتصال باسم نحو ذلك الاسم بعده كما ان الف على والى
كذلك فلما حصل لالف كلا وكلتا شبه بالف التثنية وبالف الى وعلى
عومل معاملة الف المثنى فصارت ياء في حالتي النصب والجر وفيها من حق
المشابهة قوله ولنذكر الاقوال هذا الفصل في بيان علة اعرابهما على ما هو عليه والمصنف
لم يتعرض فيه لعلته لبيان علة اعرابهما بل تعرض لسبب انقلاب الفهما ياء عند
الاضافة الى الضمير ويمكن ان يقال بما ذكر من انهما جاريان مجرى المثنى على سبب
اعرابهما على ما هو عليه لتقدم الكلام في علة اعراب المثنى والجمع على حدة قوله
ولعل من يقول هذا جواب عن سؤال وهو انه لو كان الفهما بمنزلة الف التثنية
للتثنية المذكور لما قيل مررت بكلاهما فاجاب بمنع الملازمة لجواز ان يكون
ذلك من لغة من يقول طاروا علاهن وطر علاها او ممن لغته اقرار الف
التثنية في جميع الاحوال قوله على الاصح انما قال على الاصح لان فيه اقوالا منها
انه مثنى ومنها انه معرب للزجاج على لغة من يقر التثنية على الالف في جميع

الاحوال ومنها ان هذه التي بمعنى نعم وهذان مبتدا والشيخ يرى ان الاصح
انه جا على لغة من يقرا التثنيه على الالف في الاحوال الثلاث فلذلك قال على
الاصح ولو قال ـــــ او من لغته ابقا التثنيه على الالف في الاحوال كلها لكان
اظهر ولو احاطت في تحقيق كل الاقوال او بتمشيه كل واحد منها وبيان ما هو الاصح
عندى لم يكد سلك الكلام ينقطع فاستصوبت طي الكلام مخافة الاطناب
قوله لما سوى فيه بين الجر والنصب لما تقدم مما يدل ان الاعراب بالحروف
في التثنيه والجمع الذي على حدها دلالة ظاهرة وعلى هذا كان قوله في الفصل
الرابع وان يكون فيها دليل الاعراب غير مناسب فكان الوجه ان يقال
وان يكون اعرابا قوله دلتا بزيادتين لقوله من حيث انهما جمعا تصحيح لا نسلم
ان جمع المونث بالالف والتا جمع تصحيح بل هو جمع تكسير بدليل قوله تعالى
اذا جاءك المومنات بالتذكير والمرجع في اطلاق اسم التصحيح عليه الى
الاصطلاح لا انه في نفسه جمع تصحيح لتغير نظم مفرده مما يشعر تغيرا
ظاهرا على وجه الاطراد في مواضع شتى ولو قال من حيث انهما متحدان في
عدة امور لكان اظهر قوله دلتا بزيادتين لقوله ما ذكروا ان اقتضى اتباع المونث السالم
لجمع المذكر السالم لكن الاصل ان يكون جاريا على وجوه الاعراب كلها لكونه
عرضة للمعاني الثلاثة من الفاعلية والمفعولية والاضافة ليكون كل منها
علما لكل منها فترك المعنى المقصود لمجرد التناسب مما يستلزم الخروج عن المناسبة
وترك الاصل من غير ضرورة قوله ولعلمه تعاونه قال فان قلت انما يصح قوله
ونقصانا ان لو كان الاعراب محققا في صور النقصان وهو ممنوع قلت اعراب
الفعل قد يكون بالحركة اما لفظا او تقديرا او قد يكون بزيادة الحرف وبنقصانه
فيكون الاعراب حاصلا في صور النقصان صورة حصول الكلي في ضمن الجزئي
قوله هي مضارعة الاسم يعني لما ضارعه من جهات شتى اعرب فصار له
حق الشبه وقال الكوفيون لمكان المعاني المختلفة من الحال والاستقبال
لو كان ذلك علة لوجب ان يعرب الماضي من نحو ضرب لمكان المعاني
المختلفة بحكم الاشتراك فان قلت لما كان باب المضارع مطلقا مما يستدل فيه

ولقائل ان يقول لهم

الحال والاستقبال اعرب ليدل على المعنى المراد في نحو قولك سيرت
حتى ادخل بالرفع تارة وبالنصب اخرى بخلاف باب الماضي قلت اعراب
المضارع لو كان مبناه على غرض الدلالة لوجب ان لا يتحقق بدونه ولترك
ما تعرب المضارع من غير دلالة على احد الزمانين قوله دلتا بزيادتين على قول
البصريين كيف يصح ان يكون مضارعة الاسم علة والاسمية نفسها ليست بعلة
فكيف يكون مضارعته الاسم علة ويمكن ان يقال المراد سبب كونه
جاريا مجرى الاسم في قبول الاعراب وذلك انه لما كان بمنزلة الاسم من عدة
جهات اجري مجرى الاسم في قبول الاعراب قضا من حق المشابهة قوله
تعين للحظ يعني لما لزم حط اعراب المضارع عن اعراب الاسم لكونه غير اصيل
في الاعراب حذفوا الجر اذ ليس له تعلق بالفعل بخلاف الرفع والنصب فانهما
من لوازم الفعل فلما لم يكن الجزم التعلق به مثل ما للرفع والنصب اختاروا
حذفه سادين بالجزم مكانه لغرض التخفيف قوله دلتا بزيادتين لقوله انما يصح هذا ان لو كان
مضارعته للاسم علة لان يعرب بالفعل وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز
ان يكون ذلك لعدم عامل الجر في قبيل الافعال لا لما ذكر من حديث الحط
قوله اما الضرورة كما في الالف لانها لا تقبل الحركة لذاته اما تضاعف
الثقل كما في نحو يغزو وباعتبار الضمات وكما يرمي باعتبار الضمة على اليا المكسور
ما قبلها قوله وقد اندرج يعني نحو القاضي وانما اعرب بالرفع تقديرا وبالجر
كذلك تحرزا عن تضاعف الثقل كما في نحو يرمي قوله نحو يخشاك انما مثل به
متصلا بالضمير ليظهر الالف خطا ولهذا لم يمثل بنحو يغزو ويرمي متصلين بالضمير
لثبوت الواو والياء خطا قوله واما الزيادة الى اخره اعرب المضارع في هذه
الصور بالنون لانه استحق الاعراب بسبب المضارعة وذلك بعد ما قد وجب
ان يعرب ولو اعرب بالحركة مع هذه الضماير خرجت عن اصلها فاعرب بالحرف
محافظة عليها ولما امتنع ان يكون من حروف المد لامتناع اجتماع المدتين
جعل النون لقربها منها وهذه الضماير بمنزلة الجزء فوقعت النون بعدها قوله
وحيث كانت جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال كان من حقه ان يبنى مع هذه

الضماير لقوة الاتصال بها ومن المضارع كما بني مع ضمير جماعة المونث نحو يضربن
وكما بني الاسم بعينه مع ضمير المتكلم نحو غلامي على قول فاجاب بان هذه الضماير
حروف مده لا يتحرك ومدات خفيفة من حيث هي هي مجرى النفس الخالي عن
الحروف فقصرت عن درجة النون لانها قريب بالحركة قوله عن عارض حال
عما استكن في جاريه من الضمير اي هذا الوصف وهو كونها ميتة لا يتحرك ومدات
ملساء وصف ذاتي لهذه الضماير لا وصف طاري فجرى هذه مجرى النون
وانما قال فقصرت بالفاء لانه مسبب عما سبق وانما قال ولم ينته الى درجة
اليا لا امل لان يا المتكلم يتحرك في نحو غلامي جوازا او في بعض الصور وجوبا فلما
قصر امر هذه الضماير عن النون واليا لم يلزم من البناء ثمه البناء هنا لمكان الفرق
بين الصورتين والى هذا اشار بقوله فلم تثبت لها حكم جاب وانما قال فلم تثبت
بالفا لكونه مسببا عما قبله قوله لم يدخل جواب لقوله وحيث كانت اي لما
جرت مجرى النفس الساذج لم يكن مانعه من الاعراب بان يكون سببا لبناء المضارع
كنون جماعة المونث قوله لكن اعرابه تعين للحرف جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال فلم لم يعرب بالحركات حين لم يزل استحقاقه للاعراب فاجاب
بانه لو اعرب بالحركات لم يكن للمدات ثبات وذلك انه لو اعرب نحو يضربين
بالحركة انقلبت اليا واوا وكذا الالف في نحو يضربان وكذا الواو الفا في حال
النصب ولقائل ان يقول انما يلزم هذا ان لو اعرب بالحركات لفظا اما لو اعرب
تقديرا لم يلزم ذلك فان قلت الاصل ان يكون لفظا قلنا انما يكون لذلك
ان لو لم يكن ثمه مانع فان قلت عما ذهبنا اليه رعاية للتجانس قلنا يجب ان يكون
الامر لذلك في جميع صور التقدير ويمكن ان يقال لو اعرب بالحركة تقديرا لاوهم
البنا فاعرب بالحرف مكان الحركة دفعا للتوهم بخلاف صور التقدير في الاسم
وفي نحو يغزو ويرمي وتخشاك على انه لو اعرب نحو يغزو ويرمي بالنون
حال البناء قوله ولاتحاد المدات اشاره الى جهة ايراد النون التي هي
اعراب بعد هذه الضماير وهو ان هذه الضماير لقوة الاتصال حرف مجرى
الاخر من الفعل فاثبت النون بعدها قوله وحيث كان يعني لما كان اعتبار
الرفع مقدما من حيث انه حصة الفاعل المقدم في باب الاعتبار على ما عرفت

ه النون بان كان رفعه بالنون ثم لما كان اعتبار الجزم مقدما على اعتبار
النصب لانه في الافعال بمنزلة الجر في الاسما من حيث الاختصاص والجر متقدم
هناك في باب الاعتبار وهو بمنزلة الجر فلكون مقدما وهو اي الجزم ليس في
اعراب الاسم الذي هو اصل في ذلك والفعل متطفل بسبب المضارعة جعل
لانه ليس باعراب فيما اتوا بحرف يقوم مقامه عند فوات الرفع الذي بالنون
لئلا يلزم التسوية بينه وبين الرفع مع قيام ما ذكرنا من الفرق على ان حق الجزم
ترك الحركة فهو في حقه ترك ما قام مقامها ولما وفي حقه لم يحتج الى حرف اخر يقوم
مقامه ولقائل ان يقول ان اردت بذلك ان ترك الحركة من لوازم الجزم فنسلم
لكن لا نسلم انه بذلك قد وفي حقه وان اردت انه ترك الحركة فقط بل هو
اسكان الاخر والسكون هيئة الحرف مثل الحركة فكيف يكون الجزم قد وفي بذلك
حقه على هذا التقدير قوله ثم لما كان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسما
من حيث الاختصاص والنصب قد حمل على الجر في نحو ضاربان وضاربون وجب
ان يحمل النصب ايضا على الجزم في نحو يضربان ويضربون تحقيقا للتناسب
بين الاصل الذي هو الاسم وبين الحرف الذي هو الفعل ولئلا يكون للفرع مزية
على الاصل في باب الاعراب قوله واما العصيان الى الاخر يعني ان الجازم
اذا دخل على المعتل الاخر من المضارع ومن شانه حذف الحركة ولم يجد
حركة يحذفها حذف ما هو بمنزلة الحركة من حرف المد ثم من حيث ان الجزم
الى الاخر جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انما يصح هذا ان لو لم
يكن الجزم واردا على المنصوب وهو ع فاجاب بان الجزم مقدم على النصب
فلا يكون وروده الا على المرفوع على انه لا حاجة الى هذا التكلف لان المتكلم
اذا قصد الى تركيب الجازم مع المضارع لم يكن لحدث الرفع والنصب هناك
مجال حتى يكون لتقدير السوال وجه ولانه لو لم يكن وروده الا على المرفوع كان
متحركا تقديرا فكان مما يحذف حركة يحذفها ولقائل ان يقول كان اللازم على هذا ان يحذف
المعتل ايضا في الوقف وذلك ان من شانه ان يحذف الحركة فاذا لم يكن هناك
حركة يحذفها لزم ان يحذف الحرف الذي بمنزلة الحركة من حروف المد ويمكن ان يقال

الفرق واضح وذلك ان الجزم مما يستلزم حذف الحركة اصلا اما لفظا بخلاف
الوقف فلا يلزم من حذف المعتل هناك حذفه في صور الوقف لمكان الفارق
قوله اما الجازمة فانما عملت في الاسما لانها مما يلزم الاسما فكل ما لزم شيا
وهو خارج عن حقيقته اثر فيه بشهادة الاستقرا الا ترى ان الماء مع غايه لطافته
اذا استمر وقوعه على الحجر الصلب اثر فيه هذه المقدمة ومن قولنا كل ما لزم
شيا وكثر وروده عليه اثر فيه مقدمة مشهورة ولكن من التسليم بمعزل
ومن للمستقري باستقرا مقبول الشهادة ولقائل ان يقول منع عمل العامل في نوعنا
هذا على ان يكون داعيا للواضع الى ذلك الاثر او يكون معه الداعي لا على حدة
الملازمة على ان ملازمتها للاسما ممنوعة اما بحسب اللفظ فلانه يصح ان يقال
زيد مرفوع بقام ومجرور بمن وتتصل ايضا بما هو ليس بكلمة راسا فضلا ان يكون
اسما واما بحسب المعنى فلا نسلم انها مما يلزم الاسما والاسم انما ياتي بعدما يجي اثر
الحرف فكيف يلزمه وقد عدم ولين سلمنا ذلك لكن لا نسلم انها تلزم الاسما بل هي
واسطة بين الاسما والافعال فلا اختصاص لها باحد القبيلين ولين سلمنا ذلك
لكن يجب ان يكون الاسما عاملة فيها ايضا لان اللزوم يكون من الجانبين ولين سلمنا
ذلك لكن ينتقض بلو الشرطية وحروف التحضيض بل الوجه ان يقال هذه الحروف
مما يتحصل بها المعنى الداعي للواضع الى ذلك الاثر فيكون عاملة لانا لا نعني بالعامل
في نوعنا هذا سوى ذلك قوله وكان عملها الجر اي انما عملت الجر دون الرفع والنصب
لانها لو كانت من خواص الاسما كان عملها الجر المختص بها ايضا تحقيقا للتناسب بينهما
والى هذا اشار بقوله ليدخل وصف العمل في وصف العامل وهو الاختصاص
قوله جرى حرف التعريف مجرى بعض اجزايه لان الاسم مما يحتاج الى التعريف
لانه لا يكون الا مع احدهما فاذا لم يكن مع التنكير تعين احتياجه الى التعريف
قطعا بحكم الاستعمال فيكون محتاجا اليه في الجملة او نقول يحتاج الى احدهما
والتعريف احدهما فيكون محتاجا اليه من حيث انه احدهما ولقائل ان يقول
لا نسلم انه مما يحتاج اليه بل المحتاج الى ذلك هو الاستعمال لا ان الاسم من حيث
انه اسم يحتاج اليه ولين سلمنا ذلك لكن لا يلزم من امتناع ما ذكر شدة الاحتياج

الى التعريف

الى التعريف قوله لتقويها على افادة معنى المفعولية يقال قوي على كذا وتقوى
عليه اذا اطاقه اي لافادتها معنى المفعولية ولو قال واما الناصبة فعملت النصب
لتقويها على افادة معنى المفعولية لكان اولى لما في ذلك من الاشارة الى وجه
العمل ووجه الاختصاص ولذلك نرى الواو وانما خص الواو بالذكر من بين حروف
العطف لان الكلام كان في الواو التي تنصب بمعنى مع على رايه فقال
ولذلك نرى الواو لا تعمل اذا كانت للعطف لبطلان اللزوم ولقائل ان يقول
انما يصح هذا ان لو كان عدم عاملية حروف العطف لذلك لجواز ان يكون ذلك
لمكان العطف لان حروف العطف لو عملت لزم الجمع بين اعراب بطريق
التبعية وبين اعراب لا بطريق التبعية وذلك مما ليس في كلامهم والجواب ط
قوله لصحة ما طلع البدر الا وقد ذكرت هندا يعني ان الا يرد لاختصاصه
بالاسما في الكلام الناقص بدليل صحة قولك ما طلع البدر الا وقد ذكرت هندا
فان المستثنى جملة فعلية وبعض مستثنى فان قلت لا نسلم انه ناقص ولم لا
يجوز ان يكون الفاعل مستثنى منه قلت لعدم تعدده وعدم اتحاد المستثنى
به حسا ووصفا اما عدم التعدد وعدم الاتحاد بالجنس فظ واما عدم
اتحاد الوصف فكذلك لان احدهما فاعل والاخر حال فان احدهما عن الاخر
بل تقدير الكلام ما طلع البدر في حال من الاحوال الا على حال ذكري فيكون
اتفقا لكون المستثنى مطوي الذكر قوله او يكون في التام غير الموجب
على وجه البدل لان الكلام مع الابدال يكون بمنزلة الناقص حكما بدليل انهم
يستغنون عن الابدال في الموجب كما يستغنون فيه عن النقصان فلولا انه
بمنزلة الناقص لما امتنع الابدال وانما امتنع النقصان في الموجب لانه لا يبقى
مفيدا اذ ذاك الا ترى انك اذا قلت جا الا زيد لم يفد ولقائل ان يقول لا نسلم
انه يبطل لزومه في التام غير الموجب على وجه الابدال واما كونه بمنزلة
الناقص حكما فلا يلزم منه بطلان اللزوم وانما يلزم ان لو وقع هناك غير الاسم
مستثنى وهو ممنوع بل انما يبطل عمل الا في صور الاعراب بدالا لان الابدال مما
يقتضي ان يكون اعراب ما بعد الا على سبيل التبعية فلو عملت الا مع ذلك لزم

ما ليس في كلامهم وهو الجمع بين اعرابين تبعي وغير تبعي قوله وانها اي وانما ذكر
من جهة ما طلع البدر الا وقد ذكرت هذا ومن ان غير الموجب البا على وجه
البدل بمنزلة الناقص ومن ان امتناعهم عن الابدال في الموجب مثل امتناعهم فيه
عن النقصان دليل ان الابدال مما نزل المبدل منه منزلة غير المذكور قوله
والاصل فيها ان يدليل انها تعمل تارة ظاهرة واخرى مقدرة وغيرها من الحروف
الناصبة محمول عليها تحكم الاشتراك في معنى الاستقبال الا ترى ان اذن
تعمل عند ارادة معنى الحال واما القول بان اصلها لا او لا ان
وان اذن اصلها اذا ان فبعيد من جهة المعنى قوله وعندنا انما قال
وعندنا لان ما ذكر من الوجه بنا على كونها ناصبة ثم رافعة والكوفيون لا يرون
ذلك فلا تمشي هذا الوجه على زعمهم وذلك الوجه ان شبه ما ولا بليس
اقوى من شبه هذه الحروف بالافعال من جهة المعنى فاختير لهذه الحروف
ادنى مرتبتي الافعال وهي ان يكون منصوبها قبل المرفوع حطا لدرجتها عن
درجة ما ولا فلو قدم مرفوع هذه الحروف على منصوبها لزم ترقي هذه الحروف
الى اعلا مرتبتي الافعال وهي ان يكون مرفوعها قبل المنصوب مع وقوعها في
ادنى درجتي المشابهة لما قلنا من ان مشابهة هذه الحروف دون مشابهة ما
ولا بليس ولزوم الخروج عن المناسبة وهو التسوية بين هذه الحروف وبين
ما ولا في المرتبة مع عدم الاستوا في درجة المشابهة وقد وقع في بعض نسخ
الكتاب في ادنى درجتها بافراد الدرجة وليس بصحيح اذ لا يصح ان يقال
هذا افضل غلام زيد بافراد الغلام قوله واما قولهم الى اخره ولقائل
ان يقول لو لا يجوز قولك ان في الدار زيدا على تقدم الخبر لزم الفصل بين الخبر
وبين معموله بالمبتدا وهو غير مختار ولا مرضي لما ان التنافر يكون بعض الخبر مقدما
وبعضه موخرا اذ ذاك او للزوم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو
المبتدا قوله ولكنه تشكل ولقائل ان يقول انما تشكل ان لو كان ذلك
القول مجرى على اطلاقه وهو غير ليس بصحيح ان يقال زيدا لم اضرب بتقدم معمول
الفعل على الجازم مع امتناع تقدم ذلك الفعل على الجازم وانما تشكل ان لو لم

يكن قولهم في الظروف من الاتساع ما ليس في غيرها قوله غير الجر انما لم يتعرض
لبيان عامله عملها الجر لانه اشار الى ذلك في دليل البنا على المقدمة الاولى
فاستغنى به عن التعرض له ههنا قوله اما عامله رفعها ونصبها نازلة منزلة
الفعل وكذا عامله جزمها نازلة منزلة حروف الشرط والكلام فيها جلي في
هذا مثل قولك زيد وهذا عمرو وكم وانما دخل الفا فيها لكون صدر الكلام مشتبها
بابها وانما كان الكلام فيها جليا لكونها بمنزلة الفعل او بمنزلة ان في افادتها
لمعناها فتكون عاملة عمل ما هي بمنزلته قوله وهو الحال ومعتمد لان اسم
الفاعل اذا كان على احد الزمانين ومعتمدا على احد الاشيا الخمسة النهي والنفي
والاستفهام والموصوف والمبتدا وذي الحال يقوى كونه بمنزلة الفعل لانه
اذا كان معتمدا امتنع الاخبار عنه وتنحى عن موضع الاسم المخبر عنه وهو افتتاح
الكلام لان الاصل ان يكون المخبر عنه في الجملة الاسمية في اول الكلام فيزداد قربا
من الفعل بهذا الاعتبار قوله وهو افتتاح الكلام ولقائل ان يقول قوله
هذا انما يمشي اذا كان معتمدا على غير الاستفهام والنفي واما في صور الاعتماد
عليهما فلا اذ ليس افتتاح الكلام متعينا للمخبر عنه ولا انما يعد افتتاح الكلام
متعينا لغير المخبر عنه بل قد يكون المخبر عنه في اول الكلام وقد لا يكون نحو ضرب
زيد قوله وعن الاخبار عنه انما يصح هذا في غير صور الاعتماد على الاستفهام
والنفي واما في صور الاعتماد عليهما فلا ينحى عن الاخبار عنه تقول ما افضل
منك افضل مني وا قائم الزيدان فان البعض على انه مبتدا واذا ذهب الى
انه ليس هناك اخبار في صور النفي قوله ولذلك حيث ضعف اي ولما
مر من اشتراط احد الزمانين ضعف اسم المفعول عن العمل لعدم دلالته على
احدهما قوله واما عامله نصبها في غير ذلك اي في غير صور نزولها منزلة الفعل
او في غير ما ذكر من الاسما التي عدها فهي ايضا اشبهت من حيث انها تقتضي التمييز
بفضله كما ان الفعل يقتضي المفعول فضله مع امتناع ان يجر كما ان الفعل يمتنع
ان يجر اذا كانت مقرونة بالتنوين او ما يقوم مقامه من النون او الاضافة
قوله فصل في الكلام لا محالة انما قال هذا ابدانا بان التمييز متى كان عن نسبة

او عن احد طرفيه فضله لا تفاوت حاله قوله وقول اصحابنا انما ذهب الى
تفسير معنى قول الاصحاب لئلا يوهم ان مرادهم انه لا يكون فضله لان المميز
قد يكون جزءا قوله وهي انه اشبه الفعل بيان لسبب كون المعنى عاملا للرفع
على التعيين لا لكونه عاملا على الاطلاق يعني انه انما عمل هذا المعنى الرفع لانه اشبه
الفعل في انه يستدعي هذا اي المبتدا مسندا اليه ويستدعي جزءا ثانيا لان
الاسناد لا يتصور بدون مسند اليه ومسند اي يستدعي ان يكون ذلك مسندا
اليه وهذا مسند اما ان الفعل الواقع كذلك يستدعي مرفوعه مسندا اليه والمسند
من حيث انه مسند مما يستدعي المسند اليه فيكون الفعل مستدعيا للمسند اليه
ويستدعي مرفوعه جزءا ثانيا في الكلام اي ويستدعي ان يكون المسند اليه
الذي يقتضيه الفعل ان يكون جزءا ثانيا في الكلام لان الذهن ينتقل من الفعل
اليه فيكون في الدرجة الثانية من التعلق فناسب ان يؤخر في الذكر وهذا
انما يتم اذا كان الصفة في قولهم اقائم الزيدان مسندا اليه اما اذا كان
مسندا من غير تقدير هناك لم يتم له هذه المناسبة قوله واما في حق
المضارع هذا شروع في بيان سبب كونه عاملا للرفع على التعيين لا لكونه
عاملا على الاطلاق وذلك انه لما جرى مجرى الاسم باعتبار صحة وقوعه
موقع ما له شبه بالاسم ناسب ان يكون له وجه من وجوه اعراب الاسم
لكنه امتنع الجر لوقوع الجزم مكان الجر في الافعال لما تقدم فلو عين له الجر لزم
الخروج عن المناسبة ولما امتنع الجر امتنع النصب فصار من حق الناصب سهما لما
مر غير مرة والا لزم الخروج عن المناسبة وهو ترك اعتبار الناصب ولما امتنع
الجر والنصب تعين الرفع وكان عاملا بحكم الضرورة ولانه لما استحق ان يكون له
وجه من وجوه اعراب الاسم والرفع مقدم في باب الاعتبار لما مر فلو ترك
الى غيره لزم الخروج عن المناسبة قوله قوله وهي انه اشبه الفعل في حال
كونه رافعا اما في حق المبتدا والخبر فكما مر واما في حق المضارع فكما قواه هذا انما
ينبغي ان يكون سببا لكون المعنى عاملا للرفع في الصورتين في صورة المبتدا والخبر
وفي صورة المضارع وهو المشابه للفعل وليس الامر كذلك في المضارع على ما ذكر

فلا معنى لذ

قوله متى وقع الاسم ناسب ان يجري عليه ما للاسم من الرفع او النصب
او الجر ذكر في الفصل الرابع ان علة اعراب المضارع مضارعته الاسم
بعدة امور وذكر هنا ان علة رفعه بعد وقوعه موقع الاسم فعلم ان المضارعة
هي علة كونه قابلا للاعراب ووقوعه موقع الاسم رافعه ولا تنافي بين القولين لانا نسلم انه
اذا وقع موقع الاسم ناسب ان يجري عليه احدها بل ناسب ان يجري عليه
ما لذلك الاسم الذي وقع موقعه من الاعراب والجواب ــــــ الى العناية
قوله ثم استعرضت ثم عرضت على عين البصيرة الاقاويل المبثثة
من عجم العود اذا عضه ليتبين صلابته من رخاوته بعد الاحاطة بماخذ
تلك الاقاويل وهي مواضع الاستنباط وبعد الاطلاع على محزبها وهي المواد
الجزئية عند التطبيق تلك الاقاويل والاصول على تلك الصور الجزئية مستطلعا
على حقيقة الامر في المقدمات والادلة التي هي مقصودة بالنظر الى التصورات
والتصديقات قوله عسى اذا اتعلمت ما ذكرنا لم تبعد ان يكون منك
اهتمام عن بقاء السمر بشان المدح لما اوردت من المناسبات واعتنا
بامر الدعا الصادر عن خلوص الطوية لمورد تلك المناسبات اللهم ارحمه
رحمة واسعة ٭٭ قد تم شرح القسم الثاني من الكتاب وهو
المشكور على اتمامه ان يمنح التوفيق لشرح بقيته
افتتاحه بحق محمد واله والله اعلم بالصواب
تم انتساخه في رابع شهر الله المعظم
سنة ستين وستمائة
وحسبنا الله ونعم الوكيل

تملكه الفقير إلى الله المتعال
تملكه الفقير إلى الله المتعال
١٩٥

شرح قسم المعاني والبيان من المفتاح وهو القسم الثالث

منه للعلامة حسام الملة والدين المؤذني الخوارزمي

منه للعلامة حسام الملة والدين المؤذني الخوارزمي

برد الله مضجعه امين

برد الله مضجعه امين

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت

القسم الثالث من الكتاب **قوله** من الكتاب وصف ثان بتقدير متعلق الجار مقرونا باللام واما
قوله في علم المعاني بايراد كلمة في فقد مر وجهه علم المعاني يمكن ان يكون لقبا ويمكن ان لا يكون
بان يكون معنى الاضافة مرادا واما في قوله في علمي المعاني فلا يصح حمله على كونه لقبا والا لم
يصح التثنية **فان قلت** فاذا لم يكن لقبا بان يكون معنى الاضافة مرادا لم يصح تثنيته ايضا لان
مثله لا يصح من المصادر مما لا يصح تثنيته ولا جمعه **قلنا** نعم اذا كان القصد الى نفس الطبيعة
اما اذا كان القصد الى نوع فلا نسلم انه لا يثنى ولا يجمع **فان قلت** كيف يصح ان يثنى او يجمع والاضافة
الى المعرفة مما يفيد التشخص فهو مما يمنع الاضافة **قلنا** لا نم ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان
يكون قد قصد به الى نوع اولا ثم ثني بنا على ذلك ثم اضيف لقصد البيان لما اريد به من النوعين
هذا انه ان الشيخ جعل هذين النوعين قسما واحدا انبا منه ذلك ان البيان شعبة منه لا ينفصل
عنه الا بزيادة قيد فلما كان ذلك الاتحاد بينهما عدهما قسما واحدا والحق عندي ان يعد
كل واحد منهما قسما بانفراده كعلمي الصرف والنحو على ما اشير اليه عن قريب **قوله** وفيه تقدمة
اي وفي هذا القسم وانما قال وفيه وان لم تكن المقدمة من هذا القسم لمكان التعلق بينه وبينها
والمراد بالمقدمة هنا ما يستحق بالتقديم على المقصود باعتبار ذلك ان الوجه هو ان يكون الخائض
واقفا على القسم الذي هو على تحصيله ما هو وعلى الفائدة لئلا يكون سعيه في تحصيله عن صدق ولو قال
وهي بيان العلمين والغرض لكان اظ وانما لم يقل والغرضين بتثنية الغرض لمكان الجهة الاتحادية بين
غرضهما ولما لم يصح اعتبار الجهة الاتحادية بين هذين النوعين قال في حدي العلمين بلفظ التثنية
فان قلت لا نم ان ترك التثنية لمكان الجهة الاتحادية بل الاتحاد الغرض لان المرجع فيما ذكر
من الغرض في التعريفين الى معنى واحد وهو الاحتراز عن الخطا في مطابقة الكلام **قلنا** لا نسلم
ان الغرض واحد وذلك ان الغرض في احدهما هو الاحتراز بالوقوف على الخواص عن الخطا
في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وفي الاخر هو الاحتراز بالوقوف على ايراد المعنى بطرق
مختلفة عن الخطا في مطابقة الكلام لتمام المراد منه فاين احدهما عن الاخر على انه لو كان الغرض
واحدا لاستغنى باحدهما عن الاخر ويمكن ان يقال ترك تثنيته استغناء بكونه مقرونا
بتعريف الجنس **ولقائل ان يقول** كان الوجه ان يكون ايراد هذه المقدمة مشتملة على بيان
الاشيا التي يبحث عن عوارضها لان الوقوف على احوال التركيب يستدعي سابقة الوقوف
عليها

عليها فكانت من جملة ما يستحق التعرض له اولا مثل الحد والغرض وكذا اشتماله على بيان
الاحوال المقتضية لتلك الخواص على التفصيل لتوقف التطبيق على الاحاطة بتلك الاحوال
مفصلة وكان من حق هذه المقدمة ان تكون منطوية على بيانها ايضا **قوله** وفصلان لضبط معاقد
اي لضبط الاشيا التي هي موضوع هذين العلمين وهي تراكيب البلغا ولا بعد في ان يكون الشي
الواحد موضوعا لعلمين او اكثر باعتبارات والمراد بضبطها تعيين ما هو اصل وسابق في الاعتبا
وتفريع ما هو سوى ذلك عليه **ولقائل ان يقول** كيف يصح قوله وفصلان لضبط معاقدهما
والفصل الاول هو المتولي لضبطها وذلك ان المصنف لم يتعرض في الفصل الثاني لبيان شي منها
ولو كان لكل واحد موضوع على حدة لتعرض لضبط ما هو موضوع البيان في الفصل الثاني لبيان
شي منها ويمكن ان يقال لكل واحد موضوع على حدة لان صاحب البيان يبحث عن احوال الدلالا
العقلية من كون الدلالات ويميز البعض عن البعض **قوله** والكلام فيهما اي في هذين العلمين من
جهة تقرير الضوابط وتحقيق الاصول **قوله** اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام
اي معرفة ما يعده التراكيب من المعاني بسبب العرض او بحسب الذات بنا على ما فسر الخوا
وقد مر الكلام في اختيار لفظ التتبع في القسم الاول فلا نعيده **فان قلت** قد يبحث عن نحو
التراكيب الاضافية والتقييدية فلا يكون التعريف جامعا **قلنا** انما يرد هذا ان لو كان
القصد بلفظ الكلام الى المفهوم الاصطلاحي اما اذا كان الى معنى اعم او الى معنى المصدر
والاضافة بادنى الملابسة فلا **ولقائل ان يقول** قد يبحث عن احوال المفردات كالبحث عن
اسم الاشارة من حيث انه يفيد التهاون بالمشار اليه تارة واخرى التفخيم بشانه وكالبحث
عن الاسم المعرف والمنكر فلا يكون الحد جامعا **قوله** في الافادة حال من الخواص وانما
قال في الافادة لان لتراكيب الكلام من الخواص ما يرجع الى غير الافادة كالخواص العائدة
الى حروفها وكلماتها فقال في الافادة ليتعين المقصود ويظهر المراد ويجوز ان يكون حالا من
تراكيب الكلام **فان قلت** لا حاجة الى هذا القيد على التقديرين لتفسير الخواص **قلنا**
انما لم يطلق القول اولا لئلا يذهب الوهم كل مذهب ابتدا التراخي البيان والتفسير **قوله**
وما يتصل بها التراكيب من وجوه الاستحسان جعل علم البديع من علم المعاني وان كان من متماته
في القول للاعرف لان في اكثر المحسنات ملاحظة المعنى وانما تعرض لايراد ذلك
بعد البيان لان البيان شعبة منه وهذا من متماته على ذلك القول فكان ايراده بعد البيان

هو المناسب قوله وغيره ولقايل ان يقول لا وجه لاخذ غير الاستحسان في التعريف
لان علم المعاني الاحاطه بالخواص التي يطابق مقتضى المقام ووجوه الاستحسان ولا مدخل
لغير ذلك فلا وجه لتعرضه في التعريف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال جاز ان يكون مقتضى المقام
هو ادا المعنى بتركيب غير فصيح فوجب الاحاطه نعيم لذلك كما يجوز ان يكون اعم من ذلك كما
اشار اليه بقوله والفاظ كيف كانت قوله ليحترز بالوقوف اما ان يوخذ من الحد وح يجب
ان لا يكون الاحاطه بذلك لقصد غيره علم المعاني كاستكمال النفس بنا على زعمك او لقصد
ان يكون عندك قانون تتمكن برعايته من التحرز عن الخطا او لقصد ان تميز بين الكلام البليغ
وغيره او لقصد الجميع واما ان يوخذ وظاهر التركيب يدفعه والظاهر انه اخذ الغرض
وذكره في ضمن الحد ليكون جامعا فيه بين العلل الاربع ضمنا فان قلت لو كان ماخوذا فيه
لما افرده بالذكر قلنا لا نسلم لجواز ان يكون ذلك لكونه مقصودا واما ما قيل مثل ان ذلك
واقع في سياق التعريف مع انه غير ماخوذ فيه كقوله والاعراب ما اختلف اخره به ليدل
على المعاني فان قوله ليدل على المعاني ليس من الحد فغير صحيح لانه لو لم يوخذ من الحد
لم يكن مانعا لانه يلزم ح ان يكون الحركه في اخر المضاف الى يا المتكلم في نحو جاني غلامي
اعرابيه لكونها في اخر المعرب بنا على زعم من عرف بهذا الحد فان قلت لو كان من الحد
لزم ان لا يكون من كان من اهل البدو صاحب علم المعاني قلنا هذه الانواع كعلم الصرف
والنحو والمعاني لما كانت عباره عن الاحاطه بضوابط مستنبطه من كلام العرب ليتوصل
بها الى الاحاطه باحوال المفردات والتراكيب والى ذلك اشار بلفظ التتبع لم يكن العالم
بها الغير ذلك الوجه من اهل البدو معدود الى اصحاب هذه الانواع قوله ليحترز بالوقوف
فان قلت انما يحترز برعايه تلك الخواص لا بالوقوف قلنا لما كانت رعايتها متوقفه على
الوقوف اذ لا يمكن المحافظه عليها بدون الوقوف كان الوقوف واسطه ايضا فصح ان
يقال ليحترز بالوقوف على انه لو قال بالمحافظه عليها لكان اقرب لكونها هي الواسطه
القريبه فلو قال بالوقوف عاد ذلك اشاره الى الخواص وما يتصل بها من وجوه الاستحسان
لكان اولى لاحتمال ان يكون هناك ما يقتضي ان يكون الكلام مقرونا بجهه من الجهات
المحسنه قوله واعني بتراكيب الكلام ولقايل ان يقول لا يخ اما ان يكون لتراكيب غير
البلغا تلك الخواص او لا فان كانت فلا وجه لتخصيص تراكيب البلغا وان لم يكن فقد

خرجت

خرجت بقوله خواص تراكيب الكلام فلا حاجه الى قوله واعني الى اخره ويمكن ان يجاب
عنه واما ما قيل من ان ذهب انما يستلزم الدور لاخذ البلغا في بيان التراكيب واخذ التراكيب
في تعريف البلاغه فليس كما ينبغي لانه انما يلزم ذلك المرجع فيما نحن بصدده الى تعريفهما وهو
ع قوله لا الصادره من باب قصر التعيين ولو قال لا لمطلق التراكيب ولا الصادره لكان
هو الوجه قوله في صناعه البلاغه وهو العلم بما يكون الكلام به مطابقا وفصيحا وكل من اذا
كان بحيث لا يكون مالكه الا مالماله قيل له صناعه قوله حيوانات انما نكر لانه ليس القصد
الى الجميع فيعرف كانه قال اصوات حيوانات من اي نوع كانت ولو قصد الجميع وقال
اصوات الحيوانات كان ظاهر الصحه ويجوز ان يكون التنكير للتحقير اي اصوات حيوانات لا يعتد
بها قوله بحسب ما يتفق كقولك قلته بحسب ما اتفق اي مقرونا بما اتفق من الاسباب لا
ان يكون هناك قصد الى تطبيق القول على مقتضى الحال قوله واعني بخاصيه التركيب انما
تعرض لبيان التراكيب اولا ثم لبيان الخواص ثانيا لاستدعا الاحاطه بالخواص سابقه العلم
بالتراكيب ولقايل ان يقول قوله واعني بخاصيه التركيب ليس كما ينبغي لان الخواص جمع خاصه لا
جمع خاصيه والفرق بين الخاصه والخاصيه واضح وكانه انما قال ذلك اشاره منه الى ان المراد
واحد سوا قلنا خاصيه او خاصه اذ المراد هو المعنى المفهوم مطلقا سوى كان لذاته التركيب
او لم يكن وانما لم يقل واعني بخواص التراكيب كما قال واعني بتراكيب الكلام بل ترك ذلك الى المفرد
لانه اشار الى انقسام ذلك الى ما يجري مجرى اللازم والى ما هو لازم فكان الوجه ان يتعرض للمفرد
لان الاصل في باب التقسيم ان يكون مورد القسمه مشتركا بين جميع الاقسام والمفرد هو المشترك
لا الجمع فتركه الى المفرد قوله جاريا مجرى اللازم ما يسبق الى الفهم ان كان لكونه صادرا عن
البليغ يسميه جاريا مجرى اللازم وان كان لذاته لا لكونه صادرا عن البليغ يسميه لازما
فان قلت لم لا يكون وصفه بانه جار مجرى اللازم باعتبار لفظه تخلفه فيما يصدر عن غير
البليغ قلنا ليس الكلام في مطلق التركيب ولئن سلمنا ذلك لكن لا يقدح في كونه لازما
غايه ما في الباب انه يكون اللزوم جزئيا وانما قال حينا لان ما يسبق الى الفهم قد يكون لذات
التركيب وقد لا يكون فيكون اللزوم جزئيا فاشار الى ذلك بقوله حينا رفعا لتوهم اللزوم
الكلي وتحقيقه ان القصد بالتركيب ليس الى المعهود ولا الى الاستغراق بل الى ما يصدق عليه
اسم التركيب وهو الكلي الطبيعي واللزوم بينهما جزئي لان الكلي الطبيعي قد يكون مقيدا لذاته

نظر الى بعض جزئياته وقد يكون مفيدا لكونه صادرا عن البليغ فيكون اللزوم جزئيا بالضرورة
بهذا الاعتبار وانما تعرض لما يسبق الى الفهم لكونه صادرا عن البليغ او لامكان الاهتمام
بشانه لان الظاهر ان الخطا الذي نحن بصدده انما يقع فيما يسبق الى الفهم لكونه صادرا عن البليغ
لا فيما يسبق الى الفهم لذاته قوله واعني بالفهم فان قلت كان من حقه ان يقال واعني بالفهم
فهم بليغ مثله عالم بكونه صادرا عن البليغ لانه اذا لم يكن عالما بحال المتكلم لم يكن يبعد ان
لا يسبق الى فهمه اما لسوء ظنه بالمتكلم او لعدم الشعور بحاله قلنا قوله ما يسبق الى الفهم
لكونه صادرا عن البليغ يعني كما ذكرت قوله عن العارف لو قال عن البليغ مع الشعور بحاله
لكان اظهر لاحتمال ان يخل به مطابقا لمقتضى المقام وان كان عارفا كالعارف بالمنطق لجواز ان
لا يراعي في النظر ضوابط المنطق فيصدر منه النظر غير صحيح وان كان عارفا بالمنطق قوله
من ان يكون مقصودا به نفي الشك تمثيل لما يسبق الى الفهم لكونه صادرا عن البليغ
اذ لا تعرض في التراكيب لنفي الشك ولا لرد الانكار وانما ذلك لمكان استعمال البلغاء
لمثل هذا التركيب في مثل ذلك المقام ولو قال من قصد نفي الشك او رد الانكار بترك
لفظ ان يكون لكان اولى قوله او من تركيب زيد منطلق تمثيل لما يلزمه لما هو هو وهذا
قال يلزم لانه يستعمل لفظ اللزوم فيما يفيده التركيب من حيث هو هو وذلك ان المرجع
في استفادة ذلك الى نفس التركيب ولو قال من مجرد القصد الى الاخبار بترك انه يلزم
لكان اولى قوله او من نحو منطلق اي من تركيب منطلق لان الكلام في التراكيب وانما
ترك ذكر التركيب للعلم به لان الكلام هناك وكان تركه هنا من المناسبة بحال الان
التركيب في منطلق متروك ظاهرا قوله وجه الاختصار اي المطلوب هذا الوجه وهو
الاختصار فيكون من باب اضافة الاعم الى الاخص قوله وهذا اذا لفظ بالمسند اليه
اي هذا ما يسبق الى الفهم من ان الخواص ويمكن ان يراد وهذا ما يسبق الى الفهم من ان
القصد بمجرد الاختصار بان يكون التقدير وكذا اذا لفظ بالمسند اليه مع ترك
المسند وهو الظاهر قوله وهذا اذا عرف يعني ان جميع هذه الامور خواص يأتي الكلام
عليها شيا فشيا وانما قال وهذا لانه شروع في باب اخر بعد تعرض ترك المسند
اليه وذكره وهو التعرض لاحوال التعريف والتنكير والاطلاق والتقييد لا بالنظر
الى المسند اليه والمسند على الخصوص ولهذا ترك التفاعيل عند هذه الافعال لتعم

قوله

اي اذا سلم اذا عرف المسند اليه او اذا عرف المسند ونحوه

قوله مساق الكلام في العلمين انما قال في العلمين لان قوله مثل ما يسبق شامل لجميع الخواص
سواء كانت بحسب الدلالات الوضعيه او العقليه ولما كانت الاحاطه بها انما تحصل بسوق
الكلام في الفصلين لا بسوق الكلام في هذا الفصل فقط قال مساق الكلام في العلمين قوله
واما علم كلا البيان لما كان كلامه في علم المعاني بطنه لا تماحيث كان تفصيلا لما سبق من
الحد بن كان كانه قيل اما علم المعاني فلذلك قال واما علم البيان فهو معرفه ايراد المعنى الوا
الى اخره لا يمكن الاحاطه بايراد المعنى الواحد الا بعد الاحاطه بالطرق المختلفه بالزياده
في وضوح الدلاله والنقصان واما الوضع في الدلالات العقليه لان الزياده والنقصان
انما يتصور هناك لان مبناها على الملازمات وهي متفاوته فلذلك اختلفت بالزياده في وضوح
الدلاله والنقصان واما الوضعيه فهي اما واضحه الدلاله او خفيه لا غير على ما ذكر
في الفصل الثاني ويأتي الكلام على ذلك ان شا الله اذا افضت النوبة اليه والمراد بوحده
المعنى هو ان يكون ما استفيد من طريق من تلك الطرق هو بعينه مستفادا من الطريق الاخر
فيكون الوحده اعتباريه لان المراد هو ان يكون واحدا في نفسه وقد يقصد بطريق من
طرق التشبيه الى عده امور وليس يتصور هناك وحده الا بالفرض ولقائل ان يقول
لا يخ اما ان يكون اللام في المعنى الواحد لتعريف العهد او للاستغراق او للجنس وهو ما يصدق
عليه المعنى الواحد ولا سبيل الى واحد اما الى الاول فظ واما الى الثاني فكذلك لانه انما
يصح ان لو امكن الاحاطه بالجميع على جهه التفصيل واما الى الثالث فكذلك والا لزم ان يكون
معرفه ايراد فرد من ذلك هو علم البيان ويمكن ان يجاب عنه قوله عن الخطا في مطابقه
الكلام من حيث الافاده بان ياتي به ناقص الدلاله او من حيث الاستفاده بان لا يفهم
منه تمام المراد وانما قال المراد لجواز ان يكون طريق من تلك الطرق يفيد المعنيين احدهما
مقصود بالعرض والثاني بالذات كما في طريق الكنايه فانه يتوصل بالمعنى المطابقي الى ما
هو مقصود فالخطا هناك هو ان لا يكون بحيث ينتقل الذهن منه اليه فيبقى المقصود عن الفهم
بمراحل لعدم انتقال الذهن من المفهوم المطابقي اليه وكما في بعض طرق التشبيه اذا
قصد الى عده من وجوه الشبه ويكون في البعض ناقص الدلاله دون البعض فلا يكون
مفيدا لتمام المراد ولو قيل في تعريفه هو العلم بما يحترز به عن التعقيد المعنوي بحسب
الدلاله العقليه لكان اظهر قوله مفتقر الى هذين العلمين لان وقوفه متوقف على معرفه

تلك الخواص وعلى الاحاطه بتلك الطرق من الدلالات العقليه والا لم يكن واقفا على
المراد فضلا ان يكون واقفا على تمام المراد واما جانب المتشابهات ففيه ورد لان
المدعى ان الواقف على تمام المراد منحصر فان كان واقفا على تمام المراد من المتشابهات فظاهر
انه لم يكن واردا وان لم يكن واقفا فكذلك لان الكلام في الواقف **فان قلت** لو اريد بالواقف
من يريد الوقوف صح في الجميع **قلنا** لا نم وانما يكون كذلك ان لو توقف اراده الوقوف
على ذلك وهو ممنوع **فان قلت** لا نسلم ان الواقف لجواز ان يحصل له الوقوف بواسطه
الالهام او بواسطه التعليم **قلنا** المراد ان الوقوف بواسطه النظر متوقف على ذلك
قوله على تمام مراد الحكيم المراد بتمام المراد كل ما يفيده الكلام من حيث انه كلام بليغ **قوله**
ولما كان علم البيان شعبه من علم المعاني وذلك ان علم المعاني هو الاحاطه بخواص التراكيب
مطلقا وعلم البيان هو الاحاطه بخواصها بحسب الدلالات العقليه وكان منفصلا بزياده
اعتبار على ان الحق ان كل واحد قسم على حده وذلك لان علم المعاني بنا على قوله هو
العلم بما يفيده التراكيب لكونها صادره عن البلغا او لما هي هي وعلم البيان هو المعرفه ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفه فاين احدهما على الاخر بنا على تفسيره **قوله** الفصل الاول
في ضبط معاقد علم المعاني وقدم تفسير المعاقد **قوله** والكلام في علم المعاني اي من
جهه تقرير القوانين وتمهيد الضوابط الكليه التي يرجع اليها في الاحتراز عن الخطا
في مطابقه الكلام او من جهه بيان خواص التراكيب **قوله** يستدعي تمهيد اصل لان التمهيد
تلك القواعد بنا على ما ذكر من الاصل لانه لما كانت الاحوال مختلفه ومقتضياتها
متفاوته وكان يقع هناك خطا لزمهم ان يمهدوا اصولا يرجع اليها في الاحتراز عن
الخطا ولان مقتضيات الاحوال متفاوته فوجب التعرض لخواص التراكيب حتى يوفي
على كل حال مقتضاها وهذا هو الوجه لقوله اذا عرفت هذا فنقول ان التعرض
لخواص تراكيب الكلام الى اخره **قوله** فان تقتضي الحال الفا للتفصيل او للتعليل
اي يتفاوت انه يقتضي تارة وانما قدم ما لا يفتقر بالذكر على ما يفتقر لان الراتب على الدلالات
الوضعيه العقليه امر عارض وقيد متاخر فناسب ان يوخر **قوله** من دلالات وضعيه
والفاظ كيف كانت كثيره الدور او غيرها وهذه الاشاره الى المراد من قوله ونظمها اي جمع
لها لمجرد الاسناد من غير نظر الى ازيد من الدلالات الوضعيه وهو له خرجها عن حكم

مفتقره ؟

بدليل

والمصنف كتب في نسخته هكذا العقليه والوضعيه وكتب على لفظ العقليه خاتم كاتبه فلا بد ان مراده انه موخر عن لفظ الوضعيه او نسخه فتامل ؟

ان
التعقيد وصف جار مجرى البيان وهو يكون على وجه الاسناد لان ما يجوز لا على وجه الا
جار مجرى اصوات الحيوانات لان مبنى الفايده على التركيب الاسنادي على ما مر تقريره
في خاتمه القسم الثاني من الكتاب **فان قلت** كيف يصح قوله والفاظ كيف كانت ونظمها
لمجرد التاليف والالفاظ تتفاوت الى مشتركه وغير مشتركه وفصيحه ومستهجنه وغريبه ومتوحشه
ووحشيه وكذلك النظم المخرج عن حكم التعقيد فلا يكون مردودا بان يكون هناك تعقيد وقد
لا يكون وانما يصح هذا ان لو كان هناك حال يكون الجميع بالنسبه الى تلك الحال على السوا
وهو ممنوع **قوله** سميناه الذي سمي اصل المعنى في علم النحو هو ما كان مستفادا من اللفظ المركب
من غير اعتبار المطابقه سوا كان ذلك مطابقا او غير مطابق وسوا كان ذلك اللفظ حقيقه
او مجازا **قوله** ونزلناه المنزل منزله اصوات الحيوانات هو ما كان صادرا عن غير البلغا
سوا كان مطابقا او غير مطابق اذ لا يجوز غيره مما لا يكون صادرا عن العالم بمقتضيات الاحوال
وقد علم بهذا ان في قول المصنف تسامحا **فان قلت** كيف يصح قوله ونزلناه والضمير
للمعنى والمنزل منزله اصوات الحيوانات هو اللفظ دون المعنى **قلنا** يصح وصف المعنى بصفه
اللفظ كما يصح وصف اللفظ بصفه المعنى لعلاقه بين اللفظ والمعنى **قوله** واخرى تقتضي ما
يفتقر في تاديته الى ازيد بان يكون مقتضى الحال الاشاره الى التفخيم او التحقير بواسطه التنكير
او الى غير ذلك بواسطه اسم الاشاره او الى التخصيص او الى الاهتمام بالتقديم **فان قلت**
لم لا يكون هذه الاشاره الى ما يديه المعاني بطرق الاستعاره والكنايه **قلنا** الكلام في علم
المعاني والمرجع فيما ذكرته الى علم البيان **قوله** لا يخالج ادنى التمييز **ولقايل ان يقول**
لا نم لجواز ان يكون مقتضى المقام هو الاسناد الساذج ويانيه مقرونا بالتاكيد او الا
المقرون ويانيه مجردا عن المويدات مع ان ذلك المعنى مما لا يفتقر في ديته الى ازيد من دلالات
وضعيه **فان قلت** الكلام في العالم بمقتضيات الاحوال **قلنا** بعد المنع فاذا الاول
والثاني بالنسبه اليه على السويه **قوله** كلام من القبيل الثاني لان سوق الكلام في تمهيد الا
وبيان خواص التراكيب بنا على المقام مما لم يعرف علم المعاني قبل ذلك لم يومن عن الخطا
ثم الكلام في تعريفه السابق كالكلام في تعريفه اللاحق فيلزم اما التسلسل او الدور
وبهذا ظهر انه كان من حقه ان يقول فيتوقف تعريفه على تعريف سابق ينزل لفظه له
او يقول على تعريف علم معاني اخر لان مبنى التسلسل والدور على ذلك **قوله** ان كان العقل

سناد
به
المركب ؟
ل
بجوزان ؟
بالتاكيد ؟
خبار
لات
صول

او الطبع المبتنى في اعم النسخ او و الوجه الواو قوله والا كان تعليمها موقوفا على تعليم سابق اما المنطق فلكونه اذ ذاك كسبيا فيحتاج الى منطق اخر واما العروض فلكونه مما يرجع فيه الى الوزن والتقدير ان الطبع لا يكفي فيحتاج الى قانون يرجع اليه في معرفة الوزن (معرفة م) قوله فاستوضح اي انظر الى ذلك الجواب وهو انه انما يلزم ذلك ان لو لم يكن المرجع في البابين الى مجرد التنبيه لمن له استعداد فانه يكون جوابا هنا ايضا لان الغرض من سوق الكلام هنا ليس الا مجرد التنبيه على خواص التراكيب والاحوال المقتضية لها على التفصيل لمن له استعداد ولقايل ان يقول لا نم انه كلام من القبيل الثاني ولم لا يجوز ان يكون افادة الضوابط وبيان الخواص بدلالة وضعية ولا يفتقر في ذلك الى ازيد منها ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يتوقف تعريفه على تعريف له سابق بل يتوقف على المعرفة لا على التعريف ولئن سلمنا ذلك لكن لا نم انه يلزم الدور او التسلسل وانما يجوز ذلك ان لو كان الكلام في السابق كلاما من القبيل الثاني ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح هذا ان لو كان كل ما كان من القبيل الثاني يفتقر الى علم المعاني ولم لا يجوز ان يكون مجرد التنبيه كافيا وهذا هو الذي اشار اليه بقوله فاستوضح ما اجبنا به قوله كان تعليمهما موقوفا على تعليم سابق قلنا لا نم بل يكون موقوفا على العلم لا على التعليم ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو كان اكتساب كل مجهول موقوفا على المنطق وهو ممنوع قوله والمال الى الدور او التسلسل قلنا لا نسلم لجواز ان ينتهي الى قانون غني عن الاكتساب فان قلت فاذا لا حاجة الى تعلم المنطق لحصول قانون يكفي في اكتساب المجهولات قلنا لا نسلم لجواز ان يكون ذلك كافيا في اكتساب هذا المجهول لا في اكتساب كل مجهول قوله موقوف على التعرض لتراكيبه لان الاحاطة بحال الشي يستدعي سابقة الاحاطة بذلك الشي (المناسبة م) قوله لا يخفى عليك اي يكون تعرضها على وجه الضبط ادخل في الملازمة فلزم تعيين الاصل وهو سابق في الاعتبار اي في الاهتمام بشانه والتعرض له اولا وتفريع الباقي عليه بناء على حديث الضبط قوله والسابق هو الخبر والطلب لكونهما اكثر واشيع في كلامهم وكان الوجه ان يحكم عليهما بالاصالة والسبق في باب الاعتبار وعلى غيرهما بالتفرع قضاء من حق المناسبة قوله في الابواب الخمسة اشارة الى انه متنوع وان تلك الابواب الخمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء هي انواعه وذلك

ان

ان حقيقة الطلب في نحو اضرب امر اعم حقيقة وفي نحو اتضرب استفهام فيكون متنوعا فان قلت لا نسلم انه منحصر فيها ولعل من قبيل الطلب قلنا لا نم ذلك انها التوقع مرصود بخوف وتوقع الشي لا يكون طلبا والا كان توقع المخوف طلبا له ولقايل ان يقول النداء ليس بابا على حدة لانه مقدر بمضارع منقول الى الانشا فيكون متفرعا و بان حرف النداء اسم فعل فيكون من قبيل الامر فلا يكون الابواب خمسة قوله وما سوى ذلك ولقايل ان يقول لعل الامر التابع ولا من الاصول فان قلت الخبر متنوع الى حملية وشرطية متصلة ومنفصلة قلنا الشرط قيد عارض للمسند على ما سنذكر الا ترى انك اذا قلت ان تضرب كان معناه الاخبار عن الضرب على ذلك التقدير فلا يكون مفيدا للنوعية واما في المنفصلة فليس هنالك سوى الاخبار بشي لا بعينه وذلك مما لا يفيد النوعية فيكون له اضعاف الانواع وما سوى تلك الابواب الخمسة متفرع عليها ويأتي بيان ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى والى هذا اشار بقوله وعساك اي عسى كم تستبعد ذلك لكن اذا فصلنا القول في تلك الابواب وما يتولد منها في القانون الثاني زال عنك الاستبعاد قوله اما في الخبر اي اما انحصارنا في الخبر انه مستغن عن التعريف فلان كل احد ممن له ادنى تمييز يعرف الصادق والكاذب يعني ان مفهوم الخبر الذي هو عرضة للصدق والكذب متميز عن غيره معلوم لكل احد بدليل انه يصدق ابدا في مقام التصديق لا يتعداه الى مفهوم الخبر ولو لم يكن متميزا عنده معلوما لما يأتي منه ذلك ابدا بل ربما اتى بالتصديق في غير صور الاخبار والعلم بالصادق من حيث هو الصادق يستدعي سابقة العلم بماله الصدق وبالصدق نفسه لتوقف العلم بالمركب على العلم باجزائه من حيث هي اجزاؤه فيكون معنى الخبر والصدق معلوما لكل احد من غير تجشم كسب فيكون مستغنيا عن التعريف ولقايل ان يقول انما يصح قوله واختيارنا قول هاهنا ولا ان لو كان القول بالاحتياج نظرا الى الحقيقة والقول بالاستغناء نظرا الى انه متميز عن غيره فلا معنى لقوله واختيارنا قول هو لا على ان ما ذكره من الدليل على ان كل واحد معلوم من حيث هو هو قوله يصدق ابدا في مقام التصديق ممنوع لان الوصف بالجملة الخبرية وكذا الصلة والحال ليس كل واحد من تلك المواضع عرضة للتصديق والتكذيب بناء على ما ذكر والجواب ان المراد هو انه لا يتجاوز في ذلك الى غير الخبر ولولا ذلك لم ينحصر في الخبر قوله موقوف على العلم بالخبر الصدق لو قال على العلم بماله الصدق

ولقايل ان يقول الكلام في هذه المواضع خرج عن الخبر فلا يرد السوال ٥

وبالصدق لكان اولى بل الصغار بالرفع على ان التقدير فلان كل واحد من العقلا يعرف
بل الصغار يعرفون من قبيل نحن بما عندنا وانت بما عندك راض وبالنصب عطفا على اسم
ان او على محل العقلا ونحو رجوه عطفا على اللفظ ولا يجوز رجوه عطفا على من في بيمن **قوله**
لكن العلم بهذا الاستدراك مما لا يرجع الى الثاني لانه معلوم الانتفا وانما يرجع الى ثبوت
نقيض المقدم من حيث انه كان من يظنه الوهم انه لا يستلزم المدعى فكانه قال لكن يستلزم
قوله على العلم بالخبر الصدق وانما لم يقل بالخبر الصادق لئلا يتوهم توقف الشي على نفسه
ولو قال بالخبر المطابق والخبر اللامطابق لكان اظهر ووصف الخبر بالصدق وتصديقه باعتبار
انه اتى بالخبر المطابق فكان العلم بالمخبر الصادق موقوفا على العلم بالخبر الصدق اي المطابق
قوله مما يشهد به عقلك المشبه مطوي كانه قيل بشهادة مثل شهادة عقلك
والمراد ان العلم بذلك لا يختص بشخص دون شخص **قوله** او التصديق والتكذيب تارة يقولون
في تعريفه المحتمل للصدق والكذب واخرى للتصديق والتكذيب **فان قلت** انما يصدق
هذا في بعض صورة الامكان الخاص اما في مادة الوجوب والامتناع فيتعين احدهما قطعا
من غير هناك امتناع احتمال كل واحد **قلنا** ياتي الكلام على ذلك في ابتدا القانون الاول
قوله وقول المتكلمين هو الكلام المفيد بنفسه وانما قيل بنفسه احترازا عن الطلب نحو
قم وما اخرك فان كل واحد من ذلك مما يفيد انه يطلب ويستفهم لكن لا بالنظر الى نفس
ذلك الكلام وكذا نعم في جواب اقام زيد فانه يفيد ذلك لكن لا بنفسه بل بتلك الضميمة
المقدرة ولولا ذلك لم يفد **ولقايل ان يقول** بهذا القيد يخرج المجاز العقلي فان استفادة
ذلك الحكم انما يكون بتوسط القرينة **قوله** من الامور انما قال من الامور ليعم ولا يذهب
الوهم الى الخصوص **قوله** نفيا او اثباتا تمييز من الذات المقدرة نحو امتلا الانا ما **قوله**
بعد تعريفهم الكلام بانه المنتظم من الحروف احترازا عن نحو قام في نحو زيد قام فانه ليس
مع ذلك الضمير المستكن فيه جملة على رايهم بل مع الاسم السابق وهو زيد وانما قيل المسموعة
لئلا يذهب الوهم الى خلاف المقصود من المفهوم الاصطلاحي او الى صورها في الكتابة لان الحروف
قد تطلق على صور الحروف في الكتابة وقوله المتميزة كانه مستغنى عنه لان ذلك وصف
لازم غير محتاج الى ذكره وانما ذكر المصنف تعريفهم للكلام لان تزييفه لهذا الحد انما نشا
من تعريفهم هذا **قوله** وقول من قال الى اخره قال عبد القاهر هو المقتضى بصريحه **فان قلت**

صرح

وانما قال

بتوسط

صرح اللفظ ومقدره شيان عنده فلا معنى لاخذ ذلك في تعريفه **قلنا** انما يرد هذا ان لو
كان الضمير راجعا الى القول اما اذا كان راجعا الى الاقتضا المدلول عليه بقوله المقتضى
لم يتوجه هذا او المراد تصريح الاقتضا ان يكون مقتضيا بنفسه لا بواسطة امر اخر كما قيل
بنفسه في الحد السابق **فان قلت** يلزم بنا على هذا التعريف ان لا يكون نحو زيد كريم خبرا
لكونه مشتملا على النسبة لا مقتضيا لها **قلنا** لا نم لانه لما كان الخبر عبارة عن المجموع
والمجموع من حيث هو مجموع مقتضى الجزيه ولهذا اعتبرنا الملازمة بين الكل وجزيه لزومية لا اتفا[قية]
فان قلت قوله بالنفي او الاثبات مما خرج نحو زيد كريم اذ ليس هناك اثبات لان المعنى
هو الاخبار عن ثبوت الكرم له **قلنا** المراد بالاثبات هو الحكم بالثبوت وبالنفي الحكم بالانتفا
قوله ليتها صلحت للتعويل اشارة منه الى فساد هذه التعريفات اجمالا **وقوله** اما ترى الحد
الاول شروع في بيان ذلك تفصيلا وهذا القول اعني ليتها صلحت للتعويل خبر لما سبق
من قوله والحدود التي تذكر **فان قلت** كيف يصح ان يكون الاستفهامية خبرا **قلنا** الجملة
الاستفهامية لا يكون خبرا لغة ولكن يصح ان يقع خبرا اصطلاحا لان الخبر الاصطلاحي هو المجرد
المسند الى المبتدا وليس ولا يجب ان يكون عرضة للصدق والكذب الا ترى ان من في من ابوك
خبر مع كونه متضمنا للاستفهام وكذا في قولك زيد غلام فان الخبر هو الجز الثاني فهو
تصور والتصور بمعزل عن ان يكون خبرا لغة **قوله** حين عرفت يعني لما عرفت صاحب هذا
الحد الصدق بما عرف لزوم الدور والتسلسل **ولقايل ان يقول** لا نم لزوم الدور وانما يلزم
ان لو لم يكن تعريفا للاصطلاحي باللغوي بان يكون المراد بالخبر الاخبار وهو الحكم بالسلب
او الايجاب ولين سلمنا ذلك لكن انما لزم الدور من فساد هذا التعريف وذلك ان الصدق
ليس عبارة عن الخبر ولا الخبر داخلا في مفهومه لان الصدق مصدر والمصدر لا يوخذ
المعروض في مفهومه ولا يلزم من فساد هذا التعريف فساد ذلك الا ترى انه اذا قيل
في تعريف الانسان حيوان ناطق ثم عرف الحيوان او الناطق تعريفا رديا لم يقدح ذلك
في التعريف السابق وههنا كذلك الا ان الصدق هو مطابقة الحكم بالسلب او الايجاب للخارج
قوله حين عرف معمول لقوله دار وانما قدم لكونه شبيها وعلة للزوم الدور وقوله كيف
منصوب على الحال اي اما ترى الحد دائرا ظاهر الدوران والقصد بالاستفهام الى التقرير
ويلزم من تقرير الكيفية تقرير الدوران لان من المستحيل ان يتحقق كيفية الشي ولا يتحقق ذلك

اصطلاحا

ولقايل

فنزل منزلة الشرط ولزوم الدور منزلة الجزاء

الشي **قوله** فلمن زاد على ان وسّع الدايرة يعني ان من عرف الخبر بالمحتمل للتصديق والتكذيب المعرّفين بالصدق والكذب واقع في الدور بمرتبتين وذكر توسعه الداير مع حدثيه الدوران من مستحسنات الكلام **ولقايل ان يقول** انما يلزم وقوعه في ذلك ان لو كان التارك هو المعرف لهما بما عرف وهو ممنوع **قوله** والحد الثاني حين اوجب الى اخره **ولقايل ان يقول** لا نم وانما يكون كذلك ان كان ثمه اثبات او نفي والاثبات والنفي هو ان يجعل الحكم نحو ان يقال هو له او ليس له كما ذكر في ابتدا القانون لا ان يشار الى الحكم الثابت كما في صله الموصول بنا على قوله وانما قال في باب الوصف لان هذا التركيب يحتمل وجها اخر وهو ان يكون الكلام مبتدا او قوله الذي لزيد خبرا وح لا ينهض نقضا وقوله يفيد ا بصريحه ليس ماخوذا في الحد الثاني بل الملحوظ هنالك نفسه **قوله** وهو صحه احتمال **ولقايل ان يقول** لا نم انتفا الاحتمال فضلا من صحه الاحتمال ولين سلمنا انتفا الاحتمال لكن لا نم انتفا الصحه وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن صحه الاحتمال اعم من الاحتمال وهو ممنوع ولين سلمنا ذلك لكن انما يصح الاستدلال بانتفا هذا اللازم على انتفايه ان لو كان لازما شاملا غير مفارق وهو ممنوع وقوله فلا نزاع في كون ذلك لازم الخبر اشاره منه الى الجواب عن هذا المنع وقوله انما النزاع اشاره منه الى ان المنع من كونه معرفا لا يقدح في كونه لازما فان ذلك مسلم **قوله** والحال ما ترى من انه لا يصلح ان يكون معرفا لما مر انه غير مانع **قوله** كذا قولنا ان زيدا اعلام يعني انه يرد نقضا اذ ليس بخبر باجماع منهم **ولقايل ان يقول** لا نم ان فيه اثباتا او نفيا وذلك ان معناه كون زيد اعلاما لان الجمله يخرج الى معنى التصور بوساطه ان المفتوحه والعبره بالمعنى دون اللفظ فلا يكون هنالك اثبات ولا نفي **قوله** ولسوال المعلوميه وذلك السوال هو ان يقال لا نم ان المسند اليه في هذه القضيه غير معلوم بوجه من الوجوه بل هو معلوم بوجه وذلك لان الوجه هو ان لا يعلم بوجه من الوجوه فيكون الحد جامعا **قوله** وجه دفع ويمكن ان يقال في وجه دفعه ان المسند اليه في هذه القضيه هو المقيد بكونه غير معلوم بوجه ما فلو قيل بكونه معلوما من وجه لزم اجتماع النقيضين ويمكن ان يقال ان الحكم على المسند اليه في تلك القضيه وقع مع قطع النظر عن هذا العارض وهو انه غير معلوم بوجه من الوجوه اذ لو كان مع اعتبار هذا العارض كانت القضيه ممنوعه الصدق بان يقال لا نم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يفيد

قوله

اشارة الى قول المصنف ونرى الصدق الى المدو م

كان معلوما وليس الكلام في مثل هذا المسند اليه وهو ان يكون معلوما وان الحكم لو كان مع اعتبار هذا العارض حاشية

قوله مع انتقاضه بالنقضين قد مر الكلام عليهما فلا نعيده **فان قلت** انما يرد ما ذكر نقضا ان لو لم يكن المراد بالقول هو الكلام **قلنا** مصير الى التجوز من غير قرينه **قوله** واما في الطلب واما اختيارنا في الطلب انه مستغني عن التعريف فلان كل واحد من اقسام الطلب معلوم لكل احد من غير تجشم نظر بدليل انه ياتي بكل واحد منها في موضعه ولا يتعداه ابدا ولو لم يكن معلوما لما كان كذلك لكن العلم بكل واحد من اقسامه علم بالطلب المخصوص والعلم بالطلب المخصوص يستدعي سابقه العلم بنفس الطلب الذي هو الكلي الطبيعي لانه جزء من كل واحد من اقسامه والعلم بالمركب موقوف على العلم بجزيه **ولقايل ان يقول** لا نم ان العلم بالطلب المخصوص موقوف على العلم بنفس الطلب وانما يكون كذلك ان لو كان الطلب المجهو معلوما من حيث هو هو وهو ممنوع وما ذكر من الدليل لم يفد ان كل واحد من اقسام الطلب معلوم بحسب ذاته وحقيقته **قوله** يفترقان باللازم المشهور لما ذكر ان هذا اللازم مما لا يصلح ان يكون معرفا كان يظنه الوهم انه مما لا يختص بالخبر لصحه اتحاد الاشيا المختلفه في اللوازم فازال ذلك الوهم بقوله يفترقان باللازم المشهور والافتراق باللوازم مما يدل على افتراق الملزو واختلافهما مطلقا على اختلافهما بحسب الذات ولذلك كان المرجع في انتاج الشكل الثاني الى اختلاف اللوازم **قوله** والكلام في الطلب وما نسبنا اليه اي الكلام في انه غني عن التعريف وفيما نسب اليه انه متنوع الى تلك الانواع وتتولد منه ما يتولد لا يقتصر على هذا القدر لانه حديث اجمالي بل لا بد هنالك من تفصيل القول في انواعه وفيما يتولد منه ليحصل الك مزيد احاطه بالطلب بحسب تفصيل الكلام في تلك الانواع شيا فشيا وفي المتولدات كذلك وانما لم يقل والكلام في الخبر والطلب لا يقتصر اما لان الكلام في الخبر متصل بكلامه هذا واما لانه لما اشار الى ان الطلب متنوع الى تلك الانواع كان مظنه للسوال هل ياتي الكلام على تلك الانواع والمتولدات مفصلا فخص الذكر بالطلب لذلك **فان قلت** ما مر من قوله في الابواب التي ياتيك ذكرها وقوله لكنك اذا اجتليته او ان كشف القناع ينبي ان الكلام في الطلب غير مقصور على ما ذكر قلنا **قلنا** لا يعلم من ما مر ان الكلام في تلك الابواب ايكون مفصلا ام لا فازال ذلك الاشتباه **فان قلت** قوله او ان كشف القناع عنه يدل ان الكلام يكون هنالك مفصلا **قلنا** انما يفيد ذلك ان لو لم يكن قوله اذا اجتليته او ان كشف القناع عنه اشاره الى ما سبق من قوله وما سوى ذلك نتايج **قوله**

اي م

ص

مات

ولتكتفي يمكن ان يقال عطف على مقدر اي لنعرض عن بسط الكلام ولنقتصر على هذا القدر او يقال انها لابتدا الكلام وقيل الواو تقع مزيده ومنه قول الحماسي وليس بعيشنا هذا مهاه وليست دار الدنيا بدار حيث ابتدا بالواو وهو اول القصيده فلو حمل الواو هذه على ذلك نبا على هذا القول لم يبعد **قوله** عن التعريف الحدي اي لا حاجه بهما الى البيان بحسب الحد وان كان بهما حاجه الى البسط الكلام اما في الطلب فبالنظر الى انواعه شيا فشيا والى ما يتفرع عليهما بحسب كل مقام واما في الخبر فبالنظر الى اطرافه وجزئياته شيا فشيا وتفصيل الكلام هناك والحد عند ارباب هذه الصناعه عباره عما يعرف الشي تعريفا جامعا مانعا سوا كان مركبا من الذاتيات او لم يكن **قوله** ولنعين لسياق الحديث في كل واحد قانونا **فان قلت** كل واحد منهما مشتمل على قوانين **قلنا** نريد ولنعين لكل منهما بابا لكن لما كان البحث والكلام فيما يتعلق بكل واحد مشتملا على فصول وضوابط ذكره بلفظ القانون وانما قدم الكلام فيما يتعلق بالخبر لانه اشيع واكثر وقوعا وان كان الطلب متنوعا **قوله** اعلم ان مرجع الخبريه الى اخره يعني ان الخبر والمحتمل للصدق والكذب هو الحكم الذي يفعله المخبر لا الحكم المعقول الذي يشار اليه فانه ليس بخبر ولا يحتمل كالواقع صله للموصول فان ذلك الحكم وتقييد الموصول به للعلوم للمخاطب قبل وقوعه صلةً وهذا الواقع صلة للمتوجه فانه نزل منزله المعهود الذي حكم عليه اوبه وقوله ان من حقه ان يكون معلومه للمخاطب تنبيه على انه مما يشار اليه لكونه معهودا كما يشار باللازم الى المعهود الحاضر في الذهن **قوله** الذي يحكمه يجوز ان يكون وصفا للحكم ويجوز ان يكون وصفا للمخبر وانما قيل في خبره لان الحكم قد يراد به الاسناد المفيد سوا كان انشاييا او خبريا فقال في خبره تعيينا لما قصد اليه **فان قلت** اضافه الحكم الى المخبر مما يعينه **قلنا** في صحه اطلاق اسم المخبر حين ما هو غير مخبر بنا على انه مخبر في الجمله كلام **فان قلت** قوله اعلم ان مرجع الخبريه الى الحكم المخبر يفيد ان الخبر هو ذلك الحكم وقوله في خبره يفيد ان الخبر هو المشتمل على ذلك الحكم **قلنا** الخبر والمحتمل هو ذلك الحكم والكلام المشتمل على ذلك الحكم يسمى خبرا بحكم الاصطلاح ولا مشاحه فيه وقوله بمفهوم لمفهوم من تتمه الحكم على انه لو قال اعلم ان مرجع الخبريه الى حكم يحكمه لا الى حكم معقول يشار اليه بترك الاحتمال لان احتمال الصدق والكذب من لوازم الخبريه **قوله** هو لزيد اما

قال

والصواب على اصول

القانون الاول

قال هو لزيد بحرف الجر ولم يقل هو زيد لانه لو قيل هو زيد لكان مظنه لان يقال لا نسلم ان ثمه حكما بمفهوم لمفهوم بل هناك مفهوم واحد فقال لزيد فصلا للمسافه اذ ليس هذا الموضع مما يهمه ان يشتغل بتحقيق ذلك **قوله** اشارته اذا قال الذي لزيد **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه لا اشاره الى الحكم بل الى ما تقيد بالحكم **قوله** فنقل الحكم الى جعله تصورا مشارا اليه يفيد ان الاشاره الى التصور وقوله اشارته اذا قال الذي هو لزيد واذا قال انه لزيد يفيد ان الاشاره الى الحكم المعقول **قوله** فاما السبب يعني انه لما كان محتملا للصدق والكذب ذلك الحكم وهو الحكم الذي يفعله المخبر لا الحكم الذي يشار اليه مع كل واحد من الصدق والكذب وذلك ان الخبر من حيث هو هو لا يقتضي الصدق ولا الكذب ولا يمتنع من حيث هو هو من الصدق ولا من الكذب فيكون يمكن التحقق مع كل واحد منهما فيكون محتملا لهما **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون من حيث هو هو محتملا لاحدهما من حيث هو احدهما لا للصدق على التعيين ولا للكذب كذلك **قلنا** لا يقدح ذلك في وصفه بكونه محتملا للصدق والكذب لان كل واحد مما تحقق احدهما **فان قيل** امكان تحقق ذلك مع كل واحد منهما هو احتمال عين الصدق والكذب لا مغايره بينهما الا في اللفظ **قلنا** لا نسلم بل مسلم لم له كانه قيل لما امكن تحققه مع كل واحد منهما قضا من حكم الامكان واما تعين احدهما في بعض الصور فلخصوص الماده والقاطي فاما السبب المسببيه وذلك انه لما قال المرجع في احتمال الصدق والكذب الى الحكم اوهم ان السبب لذلك هو الحكم فقال السبب هو امكان تحققه مع كل واحد منهما فكان ذلك سببا لبيان السبب **ولقايل ان يقول** لما دار ان ما هو عرضه للصدق والكذب ويحتملهما معلوم لكل احد من غير تجشم كسب ونظر لم يحتج الى ان يقول اعلم ان مرجع الخبريه الى حكم المخبر ولين سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الجمله التي وقعت صله ليست بخبر والا بطل انحصار الجمله في الخبر والانشا ولين سلمنا ذلك لا نسلم ان الصله حكم معقول بل غايه ما في الباب انه معلوم للمخاطب قبل وقوعه صله وكذا التقيد الموصول به ولا يقدح ذلك في كونه خبرا الا ترى انك اذا قلت الكل اعظم من جزيه كان خبرا وان كان معلوما للمخاطب قبل ذلك ويمكن ان يجاب بالعنايه عن البعض **قوله** الى استفاده المخاطب يعني ان المراد بكونه مفيدا للمخاطب هو ان المخاطب يحصل له العلم بذلك الحكم بواسطه الخبر او العلم بان المخبر عالم بذلك الحكم **فان قلت** كم من خبر لا يفيد شيا مما ذكرته لصدوره عمن

عن لا اعتقاد للمخاطب في شان ذلك المخبر **قلنا** ليس المدعى ان كل خبر يفيد ذلك بل المدعى
ان مدلوله مفيدا على هذين الوجهين **ولقايل ان يقول** ليس كونه مفيدا للمخاطب
منحصرا في هذين الوجهين لانه قد يستفيد منه المخاطب انه ممن يتسلط به او يستعطف
كما قال عبد لحضرا ويستكشف عن احوال المخاطب كما اذا قال فلان توجه نحو اذا
فلان ناظرا ماذا يقوله المخاطب في ذلك او يظهر السرور والظاهر ان كونه مفيدا للحكم
هو الكثير الشايع دون غيره **قوله** والاولى تمتنع بدون الثانيه لامتناع وجود الملزوم
بدون اللازم **ولقايل ان يقول** انما يكون كذلك ان لو كان هذا لازما بينا بالنسبه
الاخص للازم البين وهو ما يكون تصور الملزوم كافيا في انتقال الذهن منه اليه وذلك انه
ربما يستفيد فايده الخبر مع الغفله عن لازمها ويمكن ان يقال يمتنع ان يستفيد فايده
الخبر مع الغفله عن لازمها لانه انما يستفيده ذلك بنا على ان ذلك الحكم صدر عن علم والا
لم يفده **قوله** والثانيه لا تمتنع بدون الاولى لان الثانيه اعم ولا تمتنع اللازم الاعم بدون
الملزوم والى هذا اشار بقوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواه **ولقايل ان يقول**
الملازمه بين الاستفادتين خارجيه يلزم من كونه مجهول المساواه ان لا يكون ممتنعا فلا م
لجواز ان لا يكون مساويا في نفس الامر اللهم الا ان يراد بقوله المجهول المساواه العدم
المساواه لان الملازمه فيما ذكرنا عامه وذلك ظاهر وان اريد الملازمه الجزيه بينهما
تمتنع سواء كانت مساويه او عامه **قوله** وهو المتعارف اي القول المشهور وعليه الناس
لان كل احد يصدق اذا كان مطابقا لنفس الامر ويكذب اذا كان بخلافه من غير شعور
بحال المتكلم ولا رجوع الى البحث عن اعتقاده ولو كان مبنى ذلك على الاعتقاد لم يثبت
ذلك بدون الشعور بحال المتكلم ولا رجوع الى البحث عن اعتقاد المخبر فيكون المرجع في
الصدق والكذب الى مطابقته للواقع ولا مطابقته على ان الكلام في الصدق والكذب الى اللغه
فان كان الصدق موضوعا لمطابقته للواقع والكذب لعدم مطابقته له فالقول هو الاول
وان كان ذلك بالقياس الى اعتقاد المخبر فالقول هو الثاني والظاهر هو الاول لانه
ذلك مما يتبادر الى الفهم فيكون حقيقه **فان قلت** يستعمل لمطابقه الاعتقاد فيكون حقيقه
اذ الاصل هو الحقيقه **قلنا** يلزم الاشتراك **فان قلت** لو لم يكن حقيقه يلزم المجاز **قلنا**
المصير الى المجاز اولى لانه الشايع الكثير **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون موضوعا لاحدهما
اي

اي لمطابقه الخارج او لمطابقتهما للاعتقاد تحرزا عن الاشتراك والمجاز **قلنا** لم يستعمل في ذلك
ولا يتبادر الى الفهم ولا يقال لا قايل بذلك اي بكون الصدق موضوعا لاحدهما لانا لا نتفق
لا يلزم من عدم القول بالشي عدم ذلك الشي **قوله** بنا اي بناء منه ذلك ان المخبر اذا اظهر خبره
خلاف الواقع ياخذ في التبرو عن الكذب ويحتج لذلك بانه يخبر بخلاف الاعتقاد فلو لم يكن
المرجع في الصدق والكذب الى طباق الاعتقاد ولا طباقه لم يصح منه ذلك الاحتجاج
وصدق مساله اذا قال الاسلام حق **ولقايل ان يقول** انما ينتهض ذلك دليلا ان لو
كان باجماع منهم وهو ممنوع لان البعض على ان الصدق عباره عن مطابقه الاعتقاد ولين
سلمنا ذلك لكن هذا دليل على حجيته وما ذكر اولا من الاحتجاج ايضا دليل فكيف يكون هذا
لذلك البنا **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان المخبر اذا اظهر خبره خلاف الواقع يتبرا عن الكذب
بل يتبرا عن الاستخفاف الاثم وان يكون عرضه للقدح فيه من قبل الكذب **قوله** ويستوي
ذلك تاويل **ولقايل ان يقول** انما يكون ذلك مستوجبا للتاويل ان لو كان التصديق
والتكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله وهو ممنوع وذلك انك اذا قلت اشهد ان
زيدا خارج لم يكن ما في خبره ان عرضه للتصديق والتكذيب وهو على ما ذكر فكذا اذا قيل اشهد
ان زيدا الخارج لان معناه معناه الا انه من جهه مجرد التاكيد لا يكون عرضه للتصديق والتكذ
ايضا ولين سلمنا ذلك لكن لا انحصار الى القايل وفي الكلام مندوحه وذلك ان الشهاده هو
التبين والعلم بالشي مقرونا بلفظ مخصوص فكانهم قالوا نعلم انك لرسول الله فيكون عرضه
للتصديق والتكذيب فلا ضروره الى المصير الى التاويل **قوله** كما يترجم اي كما يكشف
لارباب البلاغه عن كونه صادرا عن صميم القلب ان واللام وكون الجمله اسميه وانما خص
ارباب البلاغه بالذكر لانهم هم المحيطون بخواص التراكيب والمختصون بفهم هذه المعاني
فان قلت اللام وان وكون الجمله اسميه مما يدل على ذلك ظاهرا فلا معنى لحديث التاويل
قلنا لا بل انما يستفاد ذلك الى فهم البلغا لكون الكلام بطبعه الا بنفس ذلك التركيب
ولقايل ان يقول ما ذكر من اللام وان وكون الجمله اسميه لا يفيد سوى التاكيد ثم مبنى التا
يتفاوت بحسب تفاوت الاحوال فربما يقصد بذلك الى ترويج الكذب وقد يشار بذلك
الى كون الحكم صادرا عن يقين وكانت شهاده ذلك بمحل من التهمه فلا يقبل **قوله** واذ قد
عرفت ان الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم وانما قال بمفهوم لمفهوم بالتنكير لعموم ولم يقل

الي الحكم بالتنكير لانه اشارة الى الحكم المعهود وهو حكم المخبر الذي يحكمه لا الحكم الذي يشير
اليه كما ذكر **قوله** شي ثابت كليس شي ثابت مثل مثالين من غير قيد ولا شرط اذ ليس مقتضى المقام
ان يقترن بشي من القيود لان الغرض تصوير مجرد الحكم بمفهوم لمفهوم لا غير **قوله** وفي الثاني
باللاثبوت للشي ولو قال في الثاني ما سلب الثبوت عن الشي ليكون احد المثالين للايجاب والاخر
للسلب لان الخبر منحصر فيهما وذا ابين منهما وقوله باللاثبوت للشي ظاهر في الايجاب المعدول
قوله عرفت اي واذ قد عرفت ان الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم عرفت ان المثنى فنون
الاعتبارات لا تزيد على ثلاثه **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان الاحاطه بذلك
مقيد انها لا تزيد على ثلاثه وليس كذلك اذ لا يلزم من كون الخبر مستملا على الثلاثه ان
يكون فنون الاعتبارات منحصره في الثلاثه لجواز ان يكون ثمة اعتبارات راجعه الى المسند والمسند
اليه معا او الى المسند والحكم جميعا او الى المسند اليه والحكم كذلك او الى الجميع من حيث هو
الجميع وكان الوجه ان يقال واذ عرفت ذلك فاعلم ان فنون الاعتبارات لا تزيد
على ثلاثه بحكم الاستقرا على ان **ولقايل ان يقول** لا نسلم انها لا تزيد على ثلاثه اليس التخصيص
الحاصل بايراد الفصل بين المسند والمسند اليه غير مختص باحد الطرفين بل بهما جميعا
قوله الراجعه الرواية بالنصب والجر ظاهر الصحه **قوله** اما الاعتبارات الراجع الى الحكم
كان المناسب ان يقال اما الاعتبارات الراجعه لان القصد الى ذكر الاعتبارات لا الى
نفس الاعتبار فكان الوجه ما قلنا وانما قدم الكلام فيما يرجع الى الحكم لان الحكم هو المقصود
قوله في التركيب ظرف مستقر منصوب المحل على الحال مما استقر في اسم الفاعل من الضمير
وانما قال في التركيب لان الكلام في الاعتبارات التي تكون في التركيب لا في مطلق الاعتبار
لانه قد يكون في نفس الخبر اعتبارات ترجع الى الحكم بمركالقصد به الى اظهار الاستلذاذ
او السرور او الى خلاف ذلك وليس الكلام هناك **قوله** الى الحكم من حيث هو حكم المراد
انها راجعه الى نفس الحكم الذي هو اعم من اللغوي والعقلي ومن الذي بين العرفين او نكرتين
او مختلفين لا انها تلحقه لذاته فانه من حيث هو هو لا يقتضي شيا من ذلك وقوله من غير
التعرض لكونه لغويا او عقليا بيان لقوله من حيث هو حكم **قوله** فان ذلك وظيفه بيانيه
يعني ان الكلام والبحث عن المجاز والحقيقه موضع علم البيان وذلك لان المرجع في علم
البيان الى الاحاطه بالطرق المختلفه في وضوح الدلاله وذلك انما يتصور في المختار

والكنايه

والكنايه فكان مبنى علم البيان على البحث عن المجاز والكنايه وتمييزهما عن الحقيقه **قوله**
يكون الاعتبارات بطريق التمثيل فكان المناسب ان يكون مقرونا بالكاف التي بمعنى مثل وقد
يقع في بعض النسخ بدون الكاف فالوجه ان يقدر المضاف بان يقدر يكون التركيب
فان قلت لا نسلم ان كون التركيب غير مكرر ومجردا من الاعتبارات الراجعه الى الحكم **قلنا**
لما كان القصد بالتكرار او باللام الى تاكيد الحكم وتجريد التركيب عن ذلك الى اطلاقه
قبل رجوع ذلك الى الحكم نظرا الى المعنى **قوله** غير مكرر انما ذكر هذا الاعتبار اولا لان
التكرار وكونه مقرونا بشي مما ذكر في الدرجه الثانيه لانه قيد زايد فكان بالتقديم اولى
قوله واخرى مكررا او غير مجرد على منع الخلو دون الجمع **قوله** وفي النفي كون التركيب اي
وفي النفي اعتبارات بكون التركيب على حذف المضاف **قوله** ومقصورا على كلمه النفي
بان لا يقترن بشي من الموكدات كالبا التي تزاد في خبر ليس وكان التي تزاد عقيب ما قوله
ما ان رايت **قوله** او غير مقصور بان يقترن بشي من الموكدات **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان الاقتصار
وعدم الاقتصار على كلمه النفي من الاعتبارات الراجعه الى الحكم وذلك ان المرجع في
كلمه النفي الى نفي المسند عن المسند اليه فاذا قلت ليس شي ثابتا كان المعنى هو الحكم
بانتفا الثبوت عن الشي **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون المرجع في ذلك الى رفع الحكم الايجابي **قلنا**
بشهاده المعنى ولانه لو كان المعنى ما قلت لم يكن قولك ليس شي ثابتا خبرا انبا على انتزاع
الحكم **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون هو الحكم بارتفاع الحكم الايجابي **قلنا**
لو كان كذلك لزم ان يكون الحكم السلبي مسبوقا بالحكم الايجابي وليس كذلك **فان قلت**
مسبوق من حيث التصور كما يقال ضيق فم الركيه وليس هناك سعه **قلنا**
لا نسلم انه مسبوق من حيث التصور فان المخبر قد يحكم الحكم السلبي من غير حضور الحكم
الايجابي في ذهنه **قوله** فهذه ترجع الى الاسناد الخبري **فان قلت** لا حاجه الى قوله
هذه لان الكلام في ذكر الاعتبارات الراجعه الى الحكم الذي هو الاسناد الخبري **قلنا**
لما كان بعض ما ذكر مقرونا بالمسند وبعضها بالمسند اليه كان مظنه للوهم انها مما لا
يعود الى الحكم فكرر القول بعودها الى الحكم رفعا للوهم **قوله** في التركيب انما قال في التركيب
لان الكلام في الاعتبارات التي في التركيب لا في غيرها لانه لا بد من تعقله اولا من كونه
حاضرا في الذهن عند ايقاع الحكم وانما قلنا ان الكلام في الاعتبارات التركيبيه لان العرض

هو الاحاطه بالاعتبارات التي تكون في التركيب ليتمكن الانسان بالوقوف عليها من ايراد
التركيب على الاعتبار المناسب لمقتضى المقام تحرزا عن ان يكون كلامه منتظما في سلك
اصوات الحيوانات **قوله** ولكونه بحد وفا انما قدم هذا الاعتبار بالذكر لان
كونه تابعا غير محذوف متقرر في الاذهان وانما الشان في هذا الاعتبار فكان بالتقديم
اولى **قوله** وانت تريد اذ لو اريد نحو حضر عارف لم يكن من قبيل ما نحن بصدده على ان ضرب
المثال للحذف دون غيره من الاعتبارات تحكم من غير مخصص ومرجح بلا مرجح
قوله او معرفا انما قدم هذا لان الاصل في المسند اليه ان يكون معرفه فقدمه لذلك
وقيد بقوله مصحوبا بشي لانه يزيد وضوحا في الجمله ولما انتهى الامر الى ذكر اعتبارات
المسند ذكر كونه منكرا اولا لان الاصل في المسند التنكير وقوله مصحوبا مقرونا بتنصل
وصفا ان للمعرف قد سبق ان التخصيص الحاصل بتوسيط الفصل لا اختصاص له باحد
الطرفين **قوله** او غير مخصوص المسند اليه في الجمله الفعليه مما ياتي نكره غير مخصوص
كثيرا واما في الاسميه فلم يات الا نادرا كقولهم امت في الحجر وشجت في الاناء ونكل امها ولدا
على ما ذكروا ان عدم التخصيص في هذه الصور غير قطعي لمكان الاحتمال وانما ذهبوا الدلاله
بنا على الظاهر **قوله** ولكونه مفردا وانما لم يقل ومفردا البلا يتوهم انه وصف لانه كثيرا
ما يدخل حرف العطف بين الصفات **فان قلت** لم لم يتعرض لهذا الاعتبار في جانب
المسند اليه مع تحققه نحو ضرب زيد جملة **قلنا** اما لانه نادر كغير الواقع واما لانه في
تاويل المفرد كانه قيل هذا اللفظ جمله **قوله** وفي افراده اي وفي افراده اعتباراته وقوله
من كونه فعليا بيان لتلك الاعتبارات وانما قدم الفعلي في الذكر لانه اصل في كونه مسندا
قوله مقيدا كل من ذلك بنوع قيد باني جميع ذلك شيا فشيا **قوله** من كونها اسميه
او فعليه كان الوجه تقديم الفعليه على الاسميه لتقدم الفعليه في باب الاعتبار على ما
ذكر في النحو وقد سبق الكلام في الجمل الاربع فلا نعيده **قوله** هذا اذا كانت الجمله
الخبريه مفرده انما خص الخبريه بالذكر لان سوق الكلام في الخبر دون الانشاء وان ما يقع من
الاعتبارات بين الجمل انما لا اختص بالخبريه على انه لو اطلق كان اولى **قوله** سوى ما ذكر لان
المرجع في تلك الاعتبارات الى الجز الخبر وفي هذه الاعتبارات الى الجمل انفسها **قوله** فرد ابع
مرفوع بالابتدا اي هي فرد ابع او بالبدليه والوجه الاول **قوله** اتصاحها لم يتضح
الكلام

الكلام اتصاحه الذي يستحقه بحسب المقام وذلك ان ما ذكر لم يفد سوى ان هناك اعتبا
منها ما يرجع الى الحكم كالاطلاق الى غير ما ذكر ومنها ما يرجع الى المسند اليه كالحذف
وغير ذلك ومنها ما يرجع الى المسند كما ذكر فلزمه التعرض لبيان ما يقتضيه كل مقام حتى
يمكن من ايراد التركيب على الوجه الذي يقتضيه كل مقام والا كان التركيب منحط الدرجه ساقط
الاعتبار لكن التعرض لحال ما يقتضي التعرض للمقام اولا لتوقفه عليه فلذلك قال لا يخفى
عليك ان مقامات الكلام متفاوته **قوله** ومقام الجد يباين مقام الهزل فكان الجد والهزل
مما لا يتفاوت مقام الابتدا والبنا في ذلك ولا تتغير الاعتبارات بوساطتها فلذلك لم يوردهما
عقيب ذكر مقام الابتدا **قوله** ثم اذا شرعت انما خالف بكلامه هذا ولم يورده على النسق
السابق لان المرجع في هذا الاعتبار الى اللفظ وهناك الى تاديه المعنى **قوله** ولكل كلمه
مع صاحبتها مقام وذلك ان حال الكلمه مع اختها مما تساوقه قرب كلمه مع كلمه مما تقبله
الطبع وعند اخرى مما يمجه السمع **قوله** ولكل حد يعني ان نهايات الكلام متفاوته فمن
نهايه مبناها على التسويق الى ما يتعلق بها ويتمها ومن نهايه مبناها على القطع او التمام
او نقول متفاوته فمن نهايه مبناها على وجه ومن نهايه مبناها على وجه اخر حتى لو روعي في
كل منها الوجه المناسب لكان الكلام مستحسنا والا فلا وهذا انظر قوله ولكل كلمه
مع صاحبتها مقام **قوله** لما يليق به ذلك الكلام من الاطلاق والتاكيد او ايقاع الحكم
بين المعرفتين والنكرتين الى غير ذلك من الاعتبارات الراجعه الى الجز الخبر **قوله**
بحسب المقتضى ضعفا وقوه يعني فان كان في المقتضي زياده قوه يحسن الكلام ان
يوكد مزيد تاكيد وان كان في المقتضي ضعف يحسن الكلام ان يوكد شيا من التاكيد
بحسب ذلك المقتضي وفي بعض النسخ بحسب المقتضى على صيغه اسم المفعول والروايه بجر
الضاد وللفتح وجه وهو ان يجعل مصدرا **قوله** وان كان المقتضي ابانته على وجه من الوجوه
المذكوره من كونه معرفا مصحوبا او غير مصحوب مقرونا بفصل الى اخر ما ذكر من الوجوه
قوله من الاعتبارات المقدم ذكرها من كونه فعلا او اسما منكرا او معرفا مقيدا او مطلقا
بنوع الى اخر ما مر **قوله** وما ذكرنا حديث اجمالي وذلك انه ما زاد على ان قال ان كان
مقتضى الحال اطلاق الحكم يحسن الكلام تجريده عن موكدات الحكم وان كان يكد افيدا
من غير تمييز الاحوال بعضها عن البعض وتعيين كل منها بما يقتضيه فكان حديثا اجمالا من غير تفصيل

قوله الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد ولقايل ان يقول هذه الفنون
الاربعه عباره عن الاعتبارات فاذا قيل الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد كان كانه
قيل الاعتبارات الراجعه الى الاسناد في تفصيل اعتبارات الاسناد وكذلك الكلام
في البواقي ولو قال وقد ترتب الكلام على فصول اربعه الفصل الاول في تفصيل اعتبارات
الاسناد الخبري قوله اعتبارات الفصل والوصل هذه الاضافه بمعنى من البيانيه وفيما
سبق بمعنى اللام ولم يورد الاضافه هنالك بمعناها لكان الاخره ثمه قوله وليس من الواجب
وانما الموثق ومن الممتنع اذ لا يمتنع ان يكون الدخيل كالناشي فرب دخيل مويد بجوده الذهن
وسلامه الذوق يتصل في ايام قلايل على الناشي الذي زجى طول عمره في صناعه من الصناعات
وينعكس القضيه فيعود الناشي مقلد الذلك الدخيل وان الفضل بيد الله يوتيه من يشا
قوله الى الحكايات وضعيه اي مباحث راجعه الى الوضع والاصطلاح كما يقال في نحو
زيد منطلق قضيه مشتمله على تاكيد النسبه وان زيدا المنطلق متضمنه لمزيد التاكيد
فان ذلك مما يعود الى الوضع قوله واعتبارات ـــــــ الفيه الروايه بالرا
وهو الصحيح وهي الاعتبارات التي مبناها على الالف والعاده الابرى ان البعض يحكم على
التراكيب بالحسن والقبول بنا على انها منطويه على الامور المناسبه بحسب اعتقاده حيث
يراها مجتمعه في خياله وان كان البعض يحكم بخلافه اذ لا يجدها كذلك ولو كان
المرجع في ذلك الى مجرد العقل لم يقع تفاوت بين شخص وشخص قوله فلا على الدخيل
الفاهي الفصيحه وقد نسي فالنتيجه يعني اذا كان كذلك فلا عليه ان يسل بعضهما و اه
من غير طلب له بدليل بجواز ان يكون مبناه على شهاده الذوق دون البرهان وحكم الذوق
هنا مثل حكم الطبع في تمييز الشعر صحيحه عن مكسوره صبغ بها يده اي صارت ملكه له كما
ان يد الصايغ اذا اخذ احله الصبغ لا يزول بسهوله وهذه استعاره تبعيه والمستعار
الصبغ والمستعار له كونها ملكه والجامع الاشتهار قوله من المعلوم ان حكم العقل
ان مع صلته مبتدا او من المعلوم خبره وهذا تمهيد لبيان الاحوال المقتضيه للاعتبارات
الراجعه الى الاسناد الخبري شيا فشيا يعني ان الاصل ان يكون كلام المتكلم مفيدا
ويكون قصده هو الافاده بقدر الاحتياج فاذا كان مع خالي الذهن وجب ان لا يقرن بشي
من الموكدات لعدم الافتقار وان كان مع الطالب المتردد حسن تاكيده وان كان مع المنكر
وجب

لما ورد عليه ما ذكره

وقد يوجد في بعض النسخ والاعتبارات بالدال

الفن الاول

بتقدير

٢٠٨

وجب تاكيده بحسب اعتقاده فان كان في اعتقاده ان له شيا من الانكار وجب ان يقرن بشي
من الموكدات وان كان في اعتقاده ان له زياده انكار زاد في التاكيد وان كان في اعتقا
انه مفرط في الانكار مصر جمع بين وجوه من التاكيد قضا من حق الاحوال المقتضيه توفيرا
عليها مقتضاها قوله فاذا القي فمعناه لما سبق فان قلت لا يلزم مما ذكر ان يكون صوغ
الكلام بقدر الافتقار بل اللازم ان يكون مفيدا قلنا اذا لم يكن بقدر الافتقار لم يكن على
الاعتبار المناسب فيكون ملغوزا في قرن اللاغيه عند ارباب البلاغه قوله متعاطيا
مناط الافاده وهو التركيب اي متعاطي التركيب بقدر افتقار المخبر او المقام لا يزيد و لا
ينقص فان كان مقتضي المقام هو الاطلاق اطلق الحكم وان كان مقتضاه ان يوكد وجب
تاكيده بحسب اقتضايه وقوله بقدر الافتقار متعلق بقوله متعاطيا او بقوله مناطها
على معنى متعاطيا مناطها مقدرا بقدر الافتقار ولا يجوز تعليقه بافادته للمخاطب لئلا
يبقى قوله متعاطيا مناطها مستغنى عنه قوله فاذا القي الجمله الخبريه يتجه لئلا لانه الشا
قوله لتحضر طرفاها فان قلت المرجع في ايراد الموكدات الى الاسناد ولا مدخل لحضور
الطرفين فلا معنى لتعرضه بالذكر ولين سلمنا انه لا بد من ذكره لكن جاز ان يكون احد
الطرفين حاضرا في ذهنه قلنا اشار بذلك الى ان كونه خالي الذهن مما يتوقف على عدم حضور
الطرفين لانه مع حضور الطرفين يكون طالبا مترددا كما اشار الى ذلك في النوع الطلبي وقوله
جاز ان يكون احد الطرفين حاضرا في ذهنه قلنا لا يقدح في ذلك لانه في معنى لتحضر طرفاها
في الذهن قوله ويمكن اي وهو يتمكن حال جاريه مجرى التعليل ولذلك عدل عن لفظ الماضي
الى المضارع قوله فيستغني الفاهي الفضيحه قوله ويسمى هذا النوع النوعيه في عرفنا
هذا انما يحصل بالمغايرات فان العام اذا قيد بما يخصه قيل له نوع قوله استحسن تقويه
المنقذ اي حسن تاكيد ذلك الخبر لانه لما كان طالبا متحيرا في شان النسبه بين الطرفين كان
مظنه لتوهم الانكار فحسن تاكيده قوله وان شيت فتامل اي وان شيت الاحاطه
بما قلنا من انه يستوجب تاكيدا بقدر الانكار فتامل قوله تعالى كيف يعرر ذلك حيث اكده
ثانيا افضل تاكيد حيث هنالك زياده الانكار ولو قال وقال ثانيا ربنا يعلم انا اليكم
لمرسلون لكان قولهم ربنا يعلم من جمله الموكدات قوله كيف يعرر اي يعرر ذلك ظاهر التقرير
او تقريرا ظاهرا اما ان يكون حالا او مصدرا والجمله استينافيه اي فتامل كلامه اذ يقرر

ده

مقتضاها

تبعه

ر

ها

ضي

لان المقام ربما يكون مقام الهزل كما قال ومقام الجد بسامى مقام الهزل ه

ماذكر ويجوز ان يجعل حالا اي فتامل كلامه مقررا او الوجه الاول اظ قوله من العلوم
ان حكم العقل هو ان يفرغ المتكلم في قالب الافاده ما ينطق به ولقايل ان يقول لا نم ذلك
على اطلاقه لجواز ان يكون مقتضى المقام هو ان يكون ما ينطق به منتظما في سلك اللاغيه ولين
سلمنا ذلك لكن قوله فاذا القاها الى خالي الذهن ان اريد به الملازمه الكليه ممنوعه لجواز ان
يكون في اعتقاد المخبر انه اذا قرع سمع المخاطب ذلك الخبر لم يتلقه الا بالانكار اما لكونه
مستبعد الوقوع نادره واما لاعتقاده ان المخاطب سي الظن به فلا يتلقاه الا بالانكار
وح يجب تاكيده بشي من المؤكدات بحسب اعتقاده وهذا القول في قوله واذا القاها الى طالبه
مترددا ويجوز ان يكون في اعتقاد المخبر انه لا يتلقى خبره ذلك الا بالقبول او لا يتلقاه
الا بالانكار ففي الوجه الاول وجب ان لا يقترن بشي من المؤكدات وفي الثاني ان يعزز بذلك
بحسب اعتقاده وهذا الكلام في المنكر لجواز ان يكون في اعتقاد المخبر ان المخاطب لا يتلقى
خبره ذلك الا بالقبول لحسن ظنه بالمخبر من حيث انه يرى الساحه من الكذب وح يجب
تجريده عن المؤكدات بحسب ما اسرت الحالف الانكار قوله ولقايل ان يقول
لا يلزم من حكمه بخلافه ان يكون منكرا للطرف الاخر لجواز ان يكون حكمه ذلك على قصد
الكذب لا مريد عوم على ذلك لا على انكار الطرف الاخر هذا والتاكيد غير منحصر في
صور الطلب والانكار لانه قد يقترن بالتاكيد حيث لا يتصور هناك طلب ولا انكار
نحو قولك اللهم انا نحمدك فان المرجع في التاكيد هنالك الا ابدا ان بان جزم ذلك اش
من حقه ان لا يقابل بالرد والانكار اللهم الا ان يراد بالمخبر هو المخبر الذي يخبر المخاطب
لعدم تلك الفايده او لازمها ويمكن ان يقال الكلام في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر
وما ذكرت من قبيل اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلا يرد قوله استوثقت من
جواب المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي اي وقفت على حقيقه ذلك الجواب
وحصل لي ثقه وطمانينه قوله جواب عن انكار لما خرج بنا على الانكار قيل له جواب
عن انكار قوله اذا احلوا المحيط محل الخالي اذ لا الاصل ان يفرغ المتكلم ما ينطق
به في قالب الافاده ولزم من ذلك ان لا يلقي الجمله الخبريه الى المحيط بفايده الخبر ولازمها
قضا من حق ذلك الاصل وجريا على مقتضى الظاهر وذكر ايضا انه اذا القاها الى غير شاك
ولا منكر وجب ان يكون تجريده عن التاكيد نظرا الى مقتضى الظاهر وذكر انه كثيرا ما يخرجون
الكلام

ان الجواب عن هذه الاسولة لان جميع ما ذكر انما هو باعتبار امور تاخر عن كون الكلام الملقى الى خالي الذهن وطالبها او منكرا وانما هو بحسب ذكر الكلام مع قطع النظر عن غيره فلا يقتضي الحال ايراد الكلام على الوجه الذي ذكر ه

الكلام لا على مقتضى الظاهر فيلقي الجمله الخبريه الى من هو عالم بالفايده ولازمها اذا انزل
منزله اللاعالم الخالي الذهن لاعتبارات خطابيه اي لجهات غير راجعه الى الدليل ولا مبنيه
على التحقيق لان الفرض انه عالم وتلك الجهات مثل ان لا يجعل بما يعلم او تخطه وشبهه الى
استجلاب المنافع او واسطه الى الاحتراز عن المضار او لا تنفرد عن العوام او لا تميز عنهم في التري
او في باديه المعاني والقصد تحميل المخاطب نظر الى ما ذكرنا من الجهات وان كان في نفس الامر
عالما قوله بوجوه لا معنى لبعضه التجهيل بالوجوه لان الوجوه ليست سوى الاعتبارات
الخطابيه ولو قال لاعتبارات خطابيه ترجع فيها الى التجهيل من غير ان يقرن بالوجوه لكان
هو الوجه قوله وذلك اذا احلوا غير منحصر فيما ذكر لانه قد يلقي الجمله الخبريه الى من هو
عالم بالفايده ولازمها لاظهار التحير والسرور او للامر وراء ذلك من غير ان ينزل منزله الخالي
الذهن فان قلت الكلام في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلا يرد ما ذكرت
قلنا هو من قبيل اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر بنا على ما ذكر من الاصطلاح قوله
وان شيته اي وان شيت الاحاطه بما قلنا من ان العالم ينزل منزله اللاعالم ويوصف بعدم
العلم فعليك بكلام رب العزه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخره من خلاق اي علموا ان
من اختار السحر على كتاب الله تعالى ماله في الاخره من خلاق اي نصيب حيث اثبت لاهل
الكتاب العلم على ابلغ وجه ثم نفى عنهم العلم بقوله ولبيس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
اي ولبيس الشي الذي باعوا به انفسهم لو كانوا يعلمون لان المثبت في حيز لو منفي ولقايل ان يقول
انما ينهض الاستشهاد بكلام رب العزه ان لو كان متعلق العلم في الموضعين متحدا او ذلك
غير ظاهر لجواز ان يكون متعلق يعلمون هو الشي الذي قبل فيه بيس الشي الذي باعوا به انفسهم
او يكون شيا وراء ذلك وانما ينهض ان لو كان المعنى لو كانوا يعلمون ان لمن اشتراه ماله
في الاخره من خلاق وذلك الى اصحاب التفسير قوله ونظيره في النفي والاثبات من حيث
هو النفي والاثبات لا من حيث نفي العلم واثبات العلم قوله وما رميت اذ رميت تحقيق ذلك
الى التفسير قوله وان جحدوا ايمانهم فان قلت معناه الملازمه وللملازمه مما لا يستدعي
تحقق الملزوم فكيف يكون هنالك اثبات الايمان قلنا ذلك الى العربيه وشهاده الذوق
وسلامه الطبع قوله الى هذا اشاقه الى ذلك اي يلقي الجمله الخبريه الى المنزل كما يلقي
الى الخالي حقيقه فيقولون ربك حاظر مع ان المخاطب يعلم ويعلم انك تعلم تنزيلا له منزله اللا

يقول

ولا يتحقق اللازم ... علم

علم

بجهه من الجهات الخطابيه **قوله** اذا كانوا ادموا اي ينزلون اللاسايل منزله السايل اذا
خاطبوه بشي يكون مطنه للسوال وسببا باعثا عليه مثل ان يقال لم فانه مطنه للسوال
لم ذلك فينزل المخاطب سايلا بنا على ذلك ويقال ان اباك يدعوك مقرونا بالتاكيد
قوله يلوح بحكم الخبر ليس يشترط ان يكون هناك اشاره وتلويح الى ذلك الحكم بل الشرط
ان يكون محركا من المخاطب وباعثا على السوال وح ينزل منزله السايل ويبنى الكلام
على ذلك ويحسن ان يوكد بشي من الموكدات نحو قولك لم ان اباك يدعوك لان ماسبق مطنه
للسوال وليس هناك اشاره ولا تلويح الى ذلك الحكم و هذا الكلام في قوله تعالى يا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزله الساعه شي عظيم فان ليس هناك تلويح الى ذلك بل هو مطنه
للسوال وباعث عليه فلذلك منزله السايلين وبنى الكلام على ذلك مقرونا بان **قوله**
فيتركها مستشرفه استشراف الطالب ليس ذلك بمخصص ولا مخصصا بصور التلويح
والاستشراف بل قد يجوز ذلك في الكلام الى حقيقا نحو قوله تعالى حكايه رب اني وضعتها
انثى **قوله** يحمل الروايه بنا المذكر الغايب وهو استينافا عن قوله يعمونه من يسال
اذا اقدموا كانه قيل ولم ذلك فقيل لانه ح يبقى متحيرا متمليا بين الاقدام على الجزم بذلك
الحكم لمكان الاشاره والتلويح وبين الامتناع والاحجام عن ذلك الحكم لمكان عدم التصريح
فيحسن تقويه الحكم بشي من الموكدات لتنقذ من ورطه الحيره **قوله** مثله انما قال مثله
ليلا يذهب الى ان القصد بقوله ما يلوح الى شخص بعينه لان الموصول قد يشار به الى الجرى
الحقيقي فقال مثله لدفع احتمال التوهم على انه مستغنى عنه **قوله** ويرون سلوك
هذا الاسلوب وهو اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر او تنزيل من لا يسال منزله
السايل وهو الاظهر **قوله** في هذه المقامات التي هي مطنه للسوال وهناك محل مثل المخاطب
ان يسال والحج لفظه امثال ههنا كما الحج لفظه مثله هناك من غير احتياج قوله من كمال البلاغه
قوله اما ترى بشارا استشهاد منه بقول بشار وذلك انه كان مشهودا له بكمال
البلاغه ولو لم يكن سلوك هذا الاسلوب من كمال البلاغه لما سلكه في رائيته **قوله**
سلكه حين استهواه التشبه بهم يفيد انه لم يكن منهم ولكن لما اراد ان يتشبه بهم في ايراد
التركيب على سنن ايرادهم قال ان النجاح في التبكير مقرونا بالتاكيد لما كان قوله مطنه
للسوال وهو ان يقال لا نسلم انه اراد التشبه بهم قال ومن الشواهد اي ومما يدل انه

سلكه

سلكه حين استهواه التشبه بهم روايه الاصمعي على الوجه الذي رواه **قوله** من زيان
لقوله يضع الهنا مواضع النقب مثل يضرب لكل ذي صنعه ما هو يتصرف فيها بحسب ما
يقتضيه الحال والنقب جمع نقبه وهو اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقه **قوله**
ولا يدخل في معنى الفضيله اي في المعنى الذي قصده وهو ان يكون مسوقه على منوالهم
قوله فهل يجري ماجرى الاراشحه اي يترشح بالتحقيق بل يقطر اي يصير محققا عدل
سبب هذه الحكايه ما انت منه على بينه وهو انه سلكه حين استهواه التشبه **قوله**
وقل لي اي انظر وقل لي المقول قوله مثل بشار اذا خاطب بذلك افتراه والجمله الشرطيه
خبر المبتدا الذي هو مثل بشار كانه قيل مثل بشار يستبعد منه ذلك اذا خاطب
والظاهر هو ان يقال تقديره وقل لي جواب هذا السوال مثل بشار وقوله وقد قصد
حال والعامل فيه اذا خاطب وجواب اذا محذوف سادمسده افترى اي يستبعد منه
ذلك مثل ان يقول مثل ربي والحال انه كريم وقد احسن الى عمرو مرات اذا عاد ضيفا
لعمرو افتراه لا يجزم عمرو اهيهات **فان قلت** واي فايده في قوله هذا بعد تقرير ما قرروا ايراد
الحكايه على ما سرد **قلنا** هذه اشاره منه الى الجواب عن سوال عسى ان يقال لا نم انه
سلك ذلك الاسلوب بغايه ما في الباب انه ذكر انه سلك طريقتهم وقالها اعرابيه وحشيه
ولا يلزم من ذلك انه سلك ذلك الاسلوب فقال وقل لي مثل بشار في علو المرتبه في شان
البلاغه اما يسلك ذلك الاسلوب حين خاطب بكرا انسيه الظن فتراه لا يتصورهما
سايلين فيتجانف بالرفع والفا للسببيه او النتيجه وبالنصب وهو الروايه على انه جواب
الاستفهام ولا يجوز ان يحمل النصب على انه جواب النفي لانه يكون المعنى ح لانه يكون المعنى
ح لا هذا ولا ذاك اي ليس هناك تصور ولا تجانف فيكون اتيانا بالتاكيد من غير ان يتصورهما
سايلين وذلك خلاف ما قصد كما تقول فيما يا تينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان ولا حديث وان
ذهبت الى المعنى الاخر وهو نفي الاتيان الذي هو سبب الحديث لا نفي مطلق الاتيان
اي لم يوجد منك اتيان يتسبب الحديث وان كان منك اتيان كثير لم يستقم ايضا لانه
لا يفيد انتفا التجانف مع انتفا ذلك التصور لان انتفا ذلك التصور يقتضي التجانف عن
التاكيد لان مبنى التجانف على ذلك التصور فلا يستقيم المعنى وذلك ظ **قوله**
وتصيره اي لا اذا استحضرت ما تقدم من الاعتبارات الراجعه الى الاسناد الخبري

من التجريد والتاكيد جوازا ووجوبا وتحققت ما ارينالك من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
ثم وقفت على مظان الفصل والوصل وتميز البعض عن البعض كانت لك اليد الطولى في نقد هذه
الجمل الخبريه وكان في ترك الحكم في تفضيل البعض على البعض من غير تحير وكما ولما كان بعض هذه
الجمل الثلاث مع الوصل وبعضها بدونه قال ووقفت على ما سنبينك في الفن الرابع لان حديث
الفصل والوصل مكانه الفن الرابع **قوله** بحسب المقام لا اذا كان المتكلم سيء الظن بالمخاطب
في قبول الحق لتجانفه عن سنن السداد معتقدا انه اذا خوطب بقوله اعبد ربك لم يكن الا
ليسال والمتكلم لا يريد ان يسمع منه شيئا كان الوجه ان يبني الكلام على الاستيناف ويقرن
بان والا كان بمعزل من القبول لا لخرافه ادذاك عن مقتضى المقام واذا كان مقتضيا ان يبنى
على الاستيناف وفي اعتقاده ان المخاطب يتلقاه بالقبول من غير تردد كان الوجه ان لا يكون
مصحوبا بشيء من التاكيد واذا كان مقتضاه ان لا يبنى على الاستيناف بناء على ظن المتكلم ان المخاطب
لا ينبهم من خواص التراكيب الا ما يلزم بها الدلالة فالفصل للنابيه وان كان في اعتقاده مع ذلك
انه يكون مترددا في القبول لذلك كان الوجه بان يجمع بين ان والفا بان يقال فان العباده حق
له ولم يعرض لهذا الترتيب استغنا بما تقدم وبالاحاطه على ما قلنا يظهر تفاوت هذه الجمل
في الرد والقبول والقبح والحسن بحسب تفاوت الاحوال والمقامات فلكل منها مقام غير
مقام الاخر فاذا صادفه كان له القدح المعلى من الحسن والقبول والا كان منحط الدرجه
في غاية الرداءة ومدار فضل الاولى على الثانيه ورداءة الاخيرة تارة والحكم بالعكس اخرى
وعلى الانطباق وعدم الانطباق على مقتضى الحال **قوله** ومن هذا الاسلوب جا
شقيق عارضا رمحه وذلك انه لما توجه اليهم برمحه من غير مبالاة بهم مع كثرة رماحهم
كان في صورة المنكر ان ما حالا من قصبه العقل ان تحجم عما اقدم عليه فينزل بذلك
منزله المنكر **قوله** اذا كان معه ما ان تامله ارتدع يعني معه من الدلايل ما يقضي به
الى حقيه الخبر ويقلع الانكار من اصله اذا تامله بعين الانصاف وانما ينزل المنكر
منزله الا منكر تنبيها على خطا رايه في ترك النظر وعلى هذه القضيه مما لا مجال فيه
للانكار **قوله** ومن هذا الفن وهو اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ومن هذه صله
الاستكبار **قوله** وان هذا الفن اي الفن الاول وهو الاعتبارات الراجعة الى الاسناد
الخبري بناء على مقتضى الظاهر او لا على مقتضى الظاهر **قوله** ومن النفي وانما قال هذا لئلا
يذهب

يذهب الوهم ان ذلك مختص بالايجاب لان كلامه كان في الامثله الايجابيه فاما ايراد
لا ريب فيه فمتطفل لاثبات ما كان بصدده **ولقايل ان يقول** هذا ظاهر في ان اعتبارات
الايجاب غير اعتبارات النفي وليس كذلك لان اعتبارات الايجاب هو التجريد والاطلاق
والتاكيد بشيء من الموكدات او الجمع بينها وهي بعينها راجعه الى النفي لا تفاوت الا انها
ترجع الى الاسناد الايجابي تاره والى السلبي **قوله** في النصح اي وجب عليك الى فكرك
في التفتيش والتتبع لمقتضيات الاحوال ليتاتى تروز المسند اليه لكل مقام في معرضه الذي يستحقه
ذلك المقام اي في الكيفيه التي عليها المسند اليه والمراد بالكيفيات المختلفه والصور
المتنافيه واحد ولما كان المعنى المطابقي مختلفا صح العطف وان كان القصد بهما الى معنى واحد
قوله فهو البرهان الفا للتعليل اي ليتاتى لك ان تبرزه لكل مقام في الكيفيه التي يقتضيها ذلك
المقام هو الخاطر التي يظهر بها التفاوت فيما بين البلغا وكذا بينهم وبين غيرهم ولو قال
في النصح للاحوال المقتضيه لا يراد المسند اليه على كيفيات مختلفه لناسب قوله فيعرف
اما حالة تقتضي طي ذكره كما يقال علمت انهما عندك اي الذي عندك **قوله** مضمر اي
بعرف مضمر بحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه ولا يصح ان يحمل على انه حال قضا
من حق المعنى **قوله** حال التنكير وانما خصه بالذكر لانه قد اشار الى الاطلاق والتقييد
حال التعريف حيث قال واما حاله تقتضي تعقيبه بشيء من التوابع فلم يبق الا التعرض لحال
التنكير **قوله** اما الحاله المقتضيه لطي ذكر المسند اليه فقد سبقت الاشاره الى وجه
التقديم لهذه الحاله على حاله الاثبات **قوله** فهي اذا كان اذا هنه تمحضت لمجرد الوقت
اي فهي وقت كون السامع مستحضرا ~~ولقايل ان يقول~~ **فان قلت** كيف يصح هذا والوقت
مما لا يقتضي طي ذكره **قلنا** يصح وصفه بذلك بحكم العرف يقال هذا الوقت مما يقتضي
كذا او لا يصح ان يجعل اذا ظرفا لانه لا يكون بيانا اذ ذاك للحاله التي تقتضي طي ذكر
المسند اليه ولو قال هي ان يكون الى الاخر لكان اظهر ولا حاجه الى قوله مستحضرا لمكان
الاستغنا عنه بقوله عارفا منك القصد اليه عند ذكر المسند وانما قال والترك
راجح اذ لا يلزم من كونه عارفا منك القصد الى ذلك المسند اليه الحاضر في ذهنه
ان تطوي ذكره لجواز ان يكون ثمه ما يقتضي اثباته مثل ان يكون مقتضى الحال سد
الطريق الى الانكار على السامع او التبرك باسمه او التفاول به او ايهام الاستلذاذ بذكره

وبيان الاعتبارات الراجعه الى المسند اليه

او غير ذلك فقاك والترك راجح بان لا يكون ثمه ما يقتضي اثباته او بان يكون ما يقتضي طنه
اقوى **قوله** اما لضيق المقام اي يكون رجحانه بواسطه ضيق المقام بان لا يسع ذكره اما
لخوف وقوع المحذور او لخوف فوات فرصه لتبادر الى ذكر ذلك المحذر منه واما
لان ذكره مما يخل بالوزن وقد يكون رجحانه للاحتراز عن العبث بنا على الظاهر وذلك التقدير
ان السامع مستحضر للمسند اليه عارف منك القصد اليه فيكون ذكره عبثا نظرا الى
الظاهر وانما قال بنا على الظاهر لاحتمال ان لا يكون عبثا في نفس الامر لجواز ان يكون هنا ما يقتضي
اثباته **ولقايل ان يقول** لا نسلم اما ان يكون ثمه ما يقتضي اثباته اولا فان لم يكن كان مبنى
ذلك على التحقيق لا على الظاهر وان كان فرجحان الترك ممنوع وهذا الكلام في باقي
الوجوه التي ذكر لجواز ان يكون ثمه اقوى مقتض لاثباته فلا يتحقق رجحان الترك بما ذكر
من المعاني والجواب عن الكل العنايه **قوله** وفي ذكره تعويلا على شهاده اللفظ ولولا ذلك
لكان بمعزل من ان يذكره لان التقدير ان السامع عارف منك القصد اليه **قوله** وكم بين
الشهادتين من التفاوت وذلك ان اللفظ متهم لاحتمال ان يكون مجازا او مشتركا او خطا
فلا يكون شهادته موثوقا بها وانما قال من حيث الظاهر لان ما ذكر انما يلزم ان لو كان العقل
معزولا بالكليه وليس كذلك **قوله** واما لان الخبر لا يصلح الا له **ولقايل ان يقول**
ان المرجع في هذا الوجه الى الاحتراز عن العبث بنا على الظاهر وقد مر الاستغنا عنه بما سبق
ولقايل ان يقول الكلام في ان السامع مستحضر له عارف منك القصد اليه وكون السامع
في باب نعم كذلك غير مسلم لانه لو كان كذلك لما اختلف تقديره وانما يصح هذا بالقياس
الى من يعتقد ان التقدير في باب نعم ذلك لا ما لقياس الى مقتضى السامع **قوله** واما لاغراض
سوى ما ذكر مثل الاستحسان ذكره او التحرز عن ان ينسب المتكلم الى العبث او الى قله التفطن او
عن التطير باسمه والاسم صالح ولما قال لاغراض سوى ما ذكر كان كانه قال في بيان
هذه الحاله هي ان يكون السامع عارفا منك القصد اليه والترك راجح باعتبار من الاعتبارات
التي لا يهتدي اليها الا العقل السليم والطبع المستقيم وذلك ليس بيانها في التحقيق **قوله** وقلما
ملك الحلم اي لا يملك الحلم والواو للحال **قوله** سريع اما لاستحسان ذكره وكراهيته او
لغير ذلك من الاغراض فان الاختبار اليك بعقلك لا بهواك ولا تظنن ان ما ورد من الامثله
مقصوره على ما ذكر من الاغراض بل لك ان ترجع الى عقلك وكل ما حكم به من الاغراض المناسبه

فراد

فذاك **قوله** في اما لان الخبر لا يصلح الا له ادعا واما لغير ذلك **قوله** سوره انزلناها
اما لانه اعلى شانا من ان يشار اليه او لغير ذلك من الاعتبارات **ولقايل ان يقول** ايراد هذه
هذه الامثله من قوله تعالى سوره انزلناها وقوله فصبر جميل وقوله تعالى طاعة معروفه غير
مرضي وذلك ان الكلام فيما اذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه
عند ذكر المسند وكون السامع في هذه الصور كذلك غير مسلم **قوله** ما رجحانه به
اما القصد الاختصار واما لايهام ان الخبر لا يصلح الا له واما لغير ذلك **قوله** فيهما بان يكونا
من قبيل حذف المسند اليه وذلك ان كلا واحدا منهما يحتمل بان يحمل على حذف المسند
اليه واخرى على حذف المسند فاذا حملا على حذف المسند اليه فطي المسند اليه
اما القصد الاختصار واما لان يكون في الكلام مجال لاكثر من معنى واحد تكثيرا
للفايده **قوله** بحسب تفسير المعروفه وذلك انه اذا فسرته بالتي اشتهر بها الخلص من
المومنين كان التقدير وامرهم والذي يطلب منهم طاعه معروفه واذا فسرته بالمشهوره
من حيث القول لا من حيث الاعتقاد والعمل وهي طاعه المنافقين كان التقدير طاعتهم طاعه
معروفه من حيث القول لا من حيث الاعتقاد والعمل **قوله** فهي ان يكون الخبر عام النسبه
الى كل مسند اليه اي لا يكون ما هو المحكوم عليه بذلك الخبر متعينا عند السامع معلوما
واريد تخصيصه اي تعيينه لشي مما كان صالحا هو له وجب ذكره ليتعين او بذكر
المسند اليه وان كان معلوما للسامع معسا احتياطا والمراد بكل مسند اليه كل ما يصلح
ان يكون محكوما عليه بذلك لا كل مسند اليه في عالم الله تعالى ولو قال في بيان هذه الحاله
هي ان لا يكون السامع عارفا منك القصد اليه كان اولى وقد يقع به في بعض النسخ فهي
اذا كان وقوله او بذكر بالعطف عليه مما يا باه الاسلوب **قوله** كقولك زيد جاء
ذكر لانه امثله لما ان الخبر هو عام النسبه اما اسم او فعل او ظرف وذلك هو اللايق
الشايع وليس يحصر في ذلك **قوله** الله انجح ما طلبته به اي ايسر شي طلبته حصولا
او ايسر الاشيا الذي طلبتها حصولا من نجح الامر اي تيسر على الاسناد المجازي ويجوز
ان يكون تفضيلا من انجح حاجته وما مصدريه اي ما دمت طالبا لله تعالى **قوله**
او بذكر احتياطا **فان قلت** هذا انما لا يتضح ولا يخفى ذلك على كل ذي سلامه
اذ يصير معنى الكلام واما الحاله التي تقتضي ذكره فهي ان يذكر **قلنا** صحيح لان المعنى

هو ان يراد ذكره احتياطا وان كان متعينا عند السامع معلوما **قوله** اوليزداد
الايضاح اعلم ان زياده الاحتياط مستلزمه لزياده من بيه الايضاح وليس عينه وذلك
ظاهر والمغايره بين اللازم والملزوم مما لا يخفى فيصح منك القصد لكل واحد وارادته **فان**
قلت المسند اليه ان لم يكن معلوما للسامع فلا معنى لزياده الايضاح وان كان معلوما فكذلك
اذ لا يتصور زياده الايضاح **قلنا** لم يبين علم بشي وعلم قريب علم لا يحتمل نقيضه جوله شايبه
شك ورب علم لا يخلوا عن ذلك فازاله تلك الشايبه انما هو بمزيد الايضاح **قوله**
اولان في ذكره تعظيما للمذكور وانما لم يقل او للتعظيم لان ما سبق في الاعتبارات كان المرجع
فيها الى السامع وهذا الاعتبار ربما يرجع الى المسند اليه فقال اولان في ذكره تعظيما
للمذكور الذي هو المسند اليه **قوله** والمقام مقام ذلك **ولقايل ان يقول** لا حاجه الى
هذا لان مبنى الكلام على مقتضى المقام اولانه لو كان لانه لابد من ذكر هذا القيد كان
الوجه ان يذكر بعد ذكر الجميع لان الكل مستويه الاقدام في ذلك **قوله** اوبذكر
انما فصل باعاده لفظ يذكر لان هذا الاعتبار ربما يرجع الى المتكلم **قوله** اولان اصغا
السامع مطلوب كان الوجه ان يقال اولان زياده الاصغا مطلوب لان نفس الاصغا
حاصل **قوله** اقترانا اي اعتنا ما لاصغا به **قوله** اولان الاصل اخر هذا الوجه في
الذكر لانه ليس لغيره في القوه لان لقايل ان يقول ان ادعي ذلك مطلقا منع وان ادعي به
في بعض الاحوال لم يفد **قوله** اوما جرى هذا المجرى من ان يسد على السامع باب
الانكار او يشق عليه ذكره فكان حق الكلام ان يقال او لما جرى هذا المجرى باللام
قوله فايده يعتد بها المراد منها ما لا يكون الضروره كما مرها نحو قولك
شي ما موجود **فان قلت** ليس ثمه فايده راسا **قلنا** ليس حضور ذلك بفايده لكن لا
يعتد بها **ولقايل ان يقول** لا نم ان قصد مثل هذه الفايده مما يقتضي تعريفه بل غايه
ما في الباب ان يقتضي تخصيصه على ما قرر **فان قلت** المراد بالفايده ما كان في اعلى المراتب
الثلاث لان المسند اليه اما معرفه او نكره مخصصه او نكره غير مخصصه واذا كان
المراد ما كان اقوى حالا كان قصده مقتضيا للمعرفه بالضروره **قلنا** لفظه غير مشعر
بذلك ولانه بنى الكلام على مطلق التخصيص الى الاخر حيث قال ثم ان تخصص المسند اليه
اما ان يكون لكونه احد اقسام المعارف واما ان يكون لما ذكر على ان قصده ما هو اقوى

فايده

امر
فايده بمجرده غير كاف في كون المسند اليه معرفه لان التعريف انما يحصل في ضمن الجزي
فلابد من اعتبار اخر وهو ما يعين احد المعارف **قوله** والسبب في ذلك اي في كون
القصد بمثل تلك الفايده مقتضيا للتعريف هو ان فايده الخبر لما كانت هو الاحاطه بالحكم
الى اخر ما ذكر وجواب لما قوله كلما ازداد الى اخره لما اذا قلت لما كان طلوع الشمس عله لوجود
النهار كلما كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس
طالعه ولانك اذا جيت باذا مكان لما كان ذلك جوابا له فكذلك هو جواب لما لا تفاوت
من
بينهما الا في انه لا تدخل الفا في جواب لما دون اذا فكانه قال اذا كان المرجع في الفايده
الى الحكم او لازمها مع ما ذكر ان تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفايده اقوى ومتى كان
اقرب كان الامر بالعكس ومن ان بعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه والمسند فمهما
فكلما
ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا ولا شك في
ان قوله ازداد تخصيصا جواب اذا فكذا هو جواب لما اذا كانت مكان اذا الا انه بدون
الفا لانها لا تدخل في جوابها وقولنا انه جواب لما السد مسد الجواب ونيابته عنه
لانه في نفسه جواب لان الجواب عامل وانه يمتنع ان يعمل ما في حيز كلما اما الاول فلان ما
مصدريه وشي مما في حيزها لا يعمل فيما قبلها واما الثاني وهو جواب لما فلانه عامل في كلما
غير لازم
فلا يكون عاملا في لما **قوله** ولا شبهه ان احتمال تحقق الحكم وانما اورد لفظ الاحتمال لقصد
المبالغه والا فلا حاجه اليه **قوله** كانت الفايده في تعريفه اقوى قوله في تعريفه مستغنى
عنه موقعه **قوله** وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيصهما **ولقايل ان يقول** لا نم ذلك
مطلقا لجواز ان يكون المسند من اللوازم البينه للمسند اليه وان كان مخصصا نحو قولك
الاثنان هو الزوج الاول فلا يكون تخصيصهما مفيدا البعد الحكم وكذلك يحتمل ان يكون المسند بعيد
نحو
الاستناد وان كان عاما بالقياس الى المسند اليه عنقا ما موجود فلا يصح دعوى
هذه القضيه كليه وهي قوله كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا ولا يلزم من بعد الحكم فيما
ضرب من المثال قربه في جميع صور العموم لجواز ان يكون القرب والبعد هناك لخصوص الماده
لا للخصوص ولا للعموم فلا ينتهض ضرب عده امثله شاهدا لصدق تلك القضيه وهي انه كلما
ازداد تخصيصا ازداد بعدا وكلما ازداد عموما ازداد قربا والجواب الى العنايه
قوله كلما ازداد الروايه بتضمين الاسين لمو له وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند

لقوله

اليه والمسند ولان يخصص احدهما غير ... الا ترى انك اذا قلت ابوك في موضع ما
او شخص ما حفظ مقدمة الادب لم يكن ذلك ثمه بعد وان كان احدهما معرفه **قوله**
وان شيئت اي الاحاطه بما ذكرنا فانظر حال الحكم في القضيه الاولى كيف تجده قريبا وحال
الحكم في الثانيه كيف تجده بعيدا ليتضح لك ما ذكرنا من ان مبنى البعد والقرب على التخصيص
والعموم **قوله** ثم ان تخصيص المسند اليه هذا شروع في ان التخصيص يتفاوت فتاره يكون
اقوى بان يكون احد اقسام المعارف وتاره دون ذلك بان يكون نكره مخصوصه فاذا افقد
اقوى فايده لزم تعرفه لان زيد ا زيد اقوم الفايده على قوم التخصص واراد باده **قوله** وهي
المضمرات ولو ذكرها بحرف العطف لكان اظهر **قوله** مع القيد المذكور من ان لا يكون المضاف
متوغلا في الابهام وقد مر تحقيق القول هنالك **قوله** اولما زاد على ذلك من كونه مصحوبا
بشي **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان تخصص المسند اليه بهذا الزايد ولين سلمنا ذلك
لكن انما يصح ان لو كان كونه مصحوبا بشي من التوابع على الاطلاق مفيدا للتخصيص وهو ممنوع ولين
سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان اقتران الفصل مما يفيد التخصيص **فان قلت** جاز ان يكون شي من
التوابع مخصصا وشي منها غير مخصص فلا يرد ما ذكرته **قلنا** التركيب مما لا يساعده
والجواب عن ذلك في باب التوابع عن اخرها مما يحتاج لتكلف وكذا في الفصل **قوله** مقام
حكايه اي اذا كان مقتضى المقام هو ان يخبر المتكلم عن نفسه بما وضع له وانما قلنا
بما وضع له ليلا يرد نحو صديقك فعل كذا وان كان المتكلم يريد الاخبار عن نفسه
بواسطه اقامه المظهر مقام المضمر والمصنف قد استكثر من ايراد الامثله من غير
احتياج الى الاستكثار **قوله** صدر البيت ان قاصد رحل فـ المضاف واقامه المضاف
اليه مقامه **قوله** درت في الشمس استيناف او جمله موهده **قوله** ان يعطشا عيا
استيناف او وصف للعطش كما حمل يبنى على الوصف في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني **قوله** او مقام خطاب اي اذا كان مقتضى المقام هو الاخبار عن المخاطب
بما وضع له ولا يرد صور الالتفات ولا نحو بازيد وكذا لا يرد حرف الخطاب
وذلك ظاهر بما قلنا وان كان المراد بالاسم الظاهر هو المخاطب لان الظاهر لم يوضع
له والمصنف قد استكثر من ايراد الامثله هنا ايضا من غير ضروره وجميع من الابيات
مذكور في كتاب الحماسه فمن اراد الاحاطه بها فليراجع شرحه **قوله** ومن الخطاب
ان

ما مثل به م

ان يكون مع معين شخصي لان ضمير الخطاب وان كان كلما حقه ان يطلق على الشخص بجميع
المعارف سوى العلم فانها وان كانت كليه لا تطلق الا على المعاني الجزيه لان المعاني
الجزيه هي افراد تلك المعاني الكليه **قوله** ثم يترك الى غير معين اي الى غير معين شخصي
لانك اذا قلت الا ترى قاصدا الى معنى يا من يصح منك الرويه كان معينا لكن غير معين شخصي
قوله يحمل قوله تعالى ولو ترى استيناف كانه قيل لا ثم انه يترك الى غير معين فعل الا انه
يحمل قوله قصدا الى تقطيع شان المجرمين ولو قال ذهابا الى تقطيع حال المجرمين لكان اظ
قوله وكذا امثال له وانما لم يقل وهذا امثاله للتفخيم اي امثال ظاهر في ذلك وهو
مبتدا ولكذا اخبره او عطف اي وكذا الحمل امثال له من نحو قوله تعالى ولو اذ ترى اذ
الظالمون وقوله ولو ترى اذ وقفوا على النار وقوله ولو ترى اذ وقفوا على ربهم **قوله**
وترك الاشاره اليه **فان قلت** ما ذكر لا يقتضي ان يكون المسند اليه ضمير الا انه اذا
اريد الاشاره اليه ذكر اسم الاشاره لانه الا دخل في معنى الاشاره اليه **قلنا** اذا اريد
الاشاره باسم موضوع للمشار اليه الشايق ذكره تعين الاشاره بالضمير لا ان سبق الذكر
ماخوذ في ضمير الغايب دون اسم الاشاره **فان قلت** ما ذكر لا يساوي نحو قل هو الله احد
لانه ليس بحاضر في الذهن لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقراين الاحوال **قلنا** لا نم انه ليس
في حكم المذكور وذلك ان المراد بكونه في حكم المذكور ان يكون المرجع معينا عند السامع جسا
هو معين لسبق ذكره وقد تعين هنا بوساطه قراين الاحوال حيث قرن بالجمله التي وقعت
بيانا له والمصنف لم يذكر مثالا للمذكور حكما مع انه كان المناسب هو ان يستكثر من ايراد الا
هنا ليتمكن في الذهن فصل يمكن لانه ليس بظاهر ومن هذا القبيل ما يصير في مستهل القصيده
حوراء عليها الظلام رواق ومن النجوم قلايد ونطاق لانه قد جرت العاده ان يبني الشعرا
القصايد على ذكر الحسنه فكان ذلك قرينه والمراد بقراين الاحوال ما يدل على ذلك
سوا كان لفظا او غيره سوا كان امرا واحدا او فوق واحد **قوله** مقام احضار انما قال
مقام احضار له بالاحصا بدون الاضافه لان المراد مطلق الاحضار باي وجه كان فتوسل
الى ذلك بترك الاضافه وكان زمان يقفيه ولو اضيف لاوهم غير المقصود **قوله** بعينه
يعني به التعيين الشخصي **قوله** بطريق يخصه بان وضع له وضعا لا يصح اطلاقه على غيره
بذلك الوضع ولا يرد بقيه المعارف لان كلا منها انما يصح اطلاقه على غيره باخر بوضع

مثله

بيان
مستهل
ـــ

وصله ٢٥

واحدٍ من حيث انه كان كليا والكلي ما يصح اطلاقه على جميع جزئياته بوضع واحدٍ وانما قال
اسد الان قوله بطريق يخصه يفيد ان رد المتوسطه ولو قلت رايت زيدا او هو ضارب
فقد حصل الاحضار بتوسط العلم ايضا فقال ابتداء ان فع التوهم اندراج نحو ذلك **ولقايل**
ان يقول كان الوجه ان يقال اذا كان المقام مقام اخبارٍ عن شي بعينه بطريق يخصه لجواز
ان يكون المخبر عنه حاضرا في ذهنه فلا يتصور هناك احضار لكونه حاضرا وقوله ابتدا
غير محتاج اليه لان المراد هو اخبار المتكلم عن شي بطريق يخصه في خبر ذلك فلا يرد ما ذكر
من نحو قولك وهو ضارب وقوله بطريق يخصه يخرج علم الجنس لعدم اختصاصه لانه يصح
اطلاقه على كل فرد من تلك الطبيعه النوعيه بذلك الوضع وما ذكر من بيان الحالة المقتضيه
لكونه علما ليس بيانا لانه ما زاد على ان قال مهما اذا كان المقام مقام احضار ولم يبين ذلك المقام
الذي يقتضي احضاره بعينه في ذهن السامع بطريق يخصه **قوله** تبت يدا ابي لهب المضاف
معهم لان المراد نسبة الهلاك الى ابي لهب لا الى اليدين فصح ارادته تمثيلا لانه هو المسند
اليه حقيقا والعبرة بالمعنى دون اللفظ ولذلك مثل بهذا المثال تنبيها على ما قلنا **قوله**
او مقام تعظيم والاسم صالح لا بد من قيد زايد وهو ان يقال الاسم العلم الصالح دون
غيره اذ لا يلزم من كون المقام مقام تعظيم ان يكون المسند اليه علما الا اذا لم يكن هناك
سوى العلم مفيد للتعظيم **قوله** او كناية ليس المراد هو ان يشار به الى لوازم الشي الى ذلك
الشي لان نحو ابي لهب لم يقصد الى معنى لهب حتى يصح ان يقال قد اشير به الى لازم من لوازمه
لان العلميه مما ينافي ارادة معنى لهب بل المراد ان فيه ايماء الى ذلك حيث كان لهب مسبوقا
بوضع فكان مما يورد ذلك في خيال السامع من غير تصريح فكان كناية بهذا الاعتبار
ويمكن ان يقال لا نم انه لا يصح ان يراد باللهب معنى **فان قيل** لانه جز الكلمه **قلنا**
لا نم ان كونه جزا انما يمنع ارادة ما وضع له اولا ولين سلمنا انه يمنع من حيث انه جز لكن
لا نم انه مانع مطلقا وهو ممنوع **فان قلت** التعظيم والاهانة في الاعلام غير صريح كما ان
كونه جهنميا كذلك فكان يجب ان يطلق حديث التعظيم والاهانة في سلك الكناية
قلنا لما كان التعظيم والاهانة في بعض الاعلام ظاهرا لم يطلقها في سلك الكناية بخلاف
ما ذكر من كونه جهنميا فانه غير ظاهر فصح القول بالكناية **قلنا** او ما شاكل ذلك من
نحو التفاؤل او التطير او سلوك طريق الانكار على السامع والاسم العلم الصالح لجميع ذلك

نسخة راتب زيدا

دون ما سواه **قوله** فهي متى صح احضاره متى للزمان شرطا واستفهاما وقد تجرد هنا المعنى
الوقت اذ لا وجه لحملها على واحدٍ منهما ولو قال فهي اذا صح احضاره لكان اولى لان متى
لزمان تجرد الوقت **قوله** ولنصل به غرض كان المسند اليه ح موصولا **فان قلت**
ما ذكر لا يكفي لكونه موصولا لاحتمال ان يصح احضاره بغير هذا الوجه ويكون متصلا به
اغراض **قلنا** المراد بالغرض ما يرجع اليه في تعيين كونه كما موصولا فيكون كافيا **ولقايل**
ان يقول قوله مثل ان لا يكون لك امر معلوم سواه لا يقتضي ان يكون المسند اليه موصولا
لجواز ان يكون المسند اليه ح هو ما جرى عليه الموصول نحو قولك الرجل الذي قدم كريم
قوله مثل ان لا يكون لك امر معلوم اطلق لفظ الغرض على هذا المعنى وهو ان لا يكون لك منه
امر وهو غير معلوم هنا سبب ولو قال واتصل به جهة من الجهات المخصصة لكان اظهر
قوله معول ليس بمعطوف على ان لا يكون ولا اعراب لمتى لفساد المعنى ويصح ان يحمل على انها
في التيجه كانه قال فيقول اذ ذاك **قوله** لك او لمخاطبك ثم مثل لجل واحد فقال
الذي كان معك امس لا اعرفه فهو بالنظر الى المتكلم بدليل قوله لا اعرفه وقال الذي
كان معنا امس رجل عالم فاعرفه فهو بالقياس الى المخاطب بقرينة قوله فاعرف على ان الترتيب
في كل واحد من المثالين غير قطعي وانما مثل بهذا المثال وهو قوله او الذين الى آخره ابدا انا
بان قولك او لمخاطبك على منع الخلو دون الجمع حيث قال او لا نعرفهم ولو اقتصر على
هذا المثال وهو قوله ~~او الا~~ كان به غنى عن غيره **قوله** او ان يستهجن العرض الثاني ان
يستهجن والمراد بالعرض هنا هو الامر الباعث على المصير الى الموصول دون غيره مثل ان
يكون غير الموصول مستهجن الذكر والمقام مقام التحرز عن ذلك **قوله** او ان يقصد زياده
التقرير اي زيادة تقرير المسند اليه وتمكينه في ذهن السامع **قوله** كما في قوله وراودته
التي هو في بيتها عن نفسه غير ظاهر في ان دون المسند اليه موصولا لما ذكر لجواز ان يكون
للتنبيه على منشا المراوده وسببها او لغير ذلك **قوله** والعدول عن التصريح كان المناسب
ان يذكر هذا قبل قوله او ان يقصد زيادة التقرير اذ هو جارٍ مجرى التعليل لقوله او ان
يستهجن التصريح **قوله** تخلى عن شرح جمله استبنا فيه دقايق تحقيقا لقوله في باب
من البلاغه يصار اليه كثر الان شرحا كان ابي في البلاغه وعلما في ذلك **قوله** اثر شرح
التطويل **ولقايل ان يقول** انما يستقيم هذا ان لو كان في ترك التطويل تصريح البته

بمعلوم

عن عارج

وروده

مثلا يجوز ان يكون الانسان ... الاية لعصوا الاسهمان ... المراه ... والعدول عن التصريح ...

نسبه الحماقه اليه الا انه لو قال شهدت على نفسك لم يكن ثمه التصريح **قوله** لكون الانكار
تعليل لما يستفاد ضمنا من انه يستحق ان ينسب اليه الحماقه لان الانكار بعد الاقرار ربما
يدل به على كونه كاذبا فيكون مستحقا للتوبيخ وفي ذلك اشاره الى سماجه الكذب **قوله** او للتهمه
انما قال للتهمه لان استلزام الانكار بعد الاقرار للكذب غير يقيني لان مبناه على التناقض وذلك
غير قطعي لجواز ان يكون المرجع في الاقرار الى شي وفي الانكار الى شي اخر فلما كان كذلك لم يقصر
امره على الكذب وانما قرن قوله لا محاله بالكذب دون التهمه لئلا يتوهم اختصاصه بها **قوله**
وكذا ما يحلي الوجه ان يحمل لفظ ما على الزياده لمناسبه المعطوف عليه وهو قوله يحلي عن
شرح **قوله** اين انت يحتمل ان يكون ذلك منه لتوبيخ لا قبال عليه لم يرفع اليه قصته ويحتمل
ان يكون ذلك منه لفرط غباوته ويشهد لهذا ما ذكر عقيبه **قوله** تعد بحيث تفيد ان
المضاف في قوله من اهل الشام متحير **قوله** او ان يومي يعني اذا كان القصد هو الاشاره بواسطه
ذكر الموصول الى سبب ثبوت الخبر للمخبر عنه كان المسند اليه موصولا **فان قلت** كما يمكن الايما
الى وجه بنا الخبر بالموصول يمكن ايضا بتعقيب الصفات مثل ان يقول زيد المومن العامل
على الصالحات له درجات النعيم فلا يلزم من قصد الايما الى ذلك هو ان يكون موصولا **قلنا**
اذا كان القصد هو الاشاره الى ذلك بواسطه الموصول بحسب مقتضى المقام لم يصح ذلك
بذكر الصفات **قوله** لم يتفرع على هذا قوله هذا البيت اشاره الى الايما الى وجه بنا الخبر
اذ لو كان متفرعا على ذلك لم يخص بدونه الا ترى الى قوله ان الذي سمك السما بنى لنا بيتا
دعايمه اعز واطول فانه ليس مشتملا على الايما الى وجه بنا الخبر بل هذا هو اشاره الى الحصار
بهذا الوجه وانما لم يقل او ان يجعل ذريعه الى التعريض بل قال ثم يتفرع لمكان الفضل بين
هذه الاغراض وبين ما سبق فان ما سبق اكثر واشيع وقوع الخلاف هذه التعريض هو
ان يذكر لفظا يدل به على شي لم يذكر كقول المضطر جيتك لاسلم عليك فانه يشير
بذلك الى ما يريد ويقصده **قوله** بالتعظيم ولم يقل بتعظيم المخاطب لانه غير مختص هنالك
وان كان راجعا الى المخاطب فيما ضرب من المثالين وربما يكون ذريعه الى التعريض بتعظيم
المتكلم او بتعظيم غيرهما كما في قولهم جا بعد اللتيا والتي **فان قلت** لا نسلم ان قولهم مما
نحن بصدده لان التعريض ثمه بواسطه ذكر الصله وهنا بواسطه طيها ولانه ليس بمسند
اليه **قلنا** لما كان للصله مدخل في ذلك صح منه ان يعد قولهم من باب التعريض ولمكان الفضل

قال

قال ومنه تنبيها على ذلك **قوله** بنى لنا بيتا قيل اريد به الكعبه **قوله** ضربت بيتا بكوفه
الجند المراد بضرب الخيمه اقامتها هنالك قيل المراد بها البلد المشهور واضافتها الى الجند
لان الجند فيها يعني ان التي اختارت الهجران ذهب ودها هباء منثورا ~~قوله~~ وهل يعقب
الهجران الا التناسيا **فان قلت** لا نسلم ان هذا يعني سوى الايما الى وجه بنا الخبر ففي قوله
ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ايما الى وجه البنا كذلك هنا ايما الى ذلك لان الفراق سبب لذهاب
الود **قلنا** الفرق بين الايما الى وجه بنا الخبر وبين الاشاره الى تحقيق الخبر ظاهر فان الاشاره الى وجه
البنا مما يستلزم تحقيق الخبر بنا على حديث العله والسبب والمغايره بين اللازم والملزوم ظاهر
واذا كان كذلك صح ان يقصد الاشاره بذلك الى الملزوم تاره والى اللازم اخرى **فان
قلت** لا نسلم انه قصد الى الايما الى تحقيق الخبر دون الايما الى وجه البنا في قوله ان التي ضربت بيتا
البيت **قلنا** بشهاده سلامه الذوق **قوله** على خطا **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه ذريعه
بل الذريعه الى التنبيه هو بنا الخبر عليه ويمكن ان يقال لما كان التنبيه مما يحصل بواسطه ذكر
الصله وبنا الخبر عليه كان التنبيه متوقفا على ذلك فكان ذريعه بذلك الاعتبار **قوله** او
على معنى اخر كان ~~ذلك~~ نحو استصواب اختيار الوحشه والانقطاع الى العزله وقوله توحشه
يحتمل ان يكون من الصله ويحتمل ان يكون خبر الان والاول اقضى لحق المعنى **قوله** الى ما يخبر
به عنه فيه اشاره الى تقديم المسند اليه واشتراطه في هذا الوجه **قوله** حتى يا خذ منه
وذلك انه اذا كان المسند اليه موصولا كان مبنيا بلا الصله ضروره فيبقى السامع متطلعا
لورود الخبر فاذا صادفه تمكن في ذهنه فضل تمكن والضمير في منه يرجع الى الذهن والسامع
وفي مكانه يرجع الى ما اي مكانه الذي يستحقه **قوله** حيوان مستحدث من جماد قيل هو ادم
عليه السلم لانه من تراب وقيل هو اشاره الى العجل في قوله تعالى عجلا جسدا له خوار **قوله**
وفي هذه الاعتبارات كثره منها ان لا يسند على المتكلم طريق الانكار ومنها البعث على التحرز
من ان يفعل الذي فعل كذا استحق الملامه او الاقدام على امر نحو الذي فعل كذا استحق
المدح او التنبيه على عموم الحكم نحو الذي فعل ذا لازم **قوله** بواسطه الاشاره اليه حسا
كان الوجه ان يقال اذا صح احضاره بواسطه ذكر اسم الاشاره لانه لا يلزم مما ذكر ان يكون
المسند اليه اسم اشاره وذلك ظ **قوله** حسا نصب على المصدر اي اشاره حس **قوله** او ان
يقصد بذلك اكمل تمييز **فان قلت** انما يتعين اسم الاشاره ح ان لو كان اعرف من بقيه المعار

وهو ممنوع قلنا المراد انه اذا قصد اكمل تمييز والحال انه يفيد ذلك دون غيره فهو له هذا
ابو الصقر فردا في مجاسنه ولقايل ان يقول لا ثم ان اراد اسم الاشارة في البيت اكمل تمييز (لقصد)
ويمكن ان يقال لو لم يكن القصد الى ذلك لم يات باسم الاشارة لان مبنى الكلام على تفخيم شان الممدوح
فلو لم يكن القصد الى ذلك لم يكن دراسم الاشارة من المناسبة في شي لحكم استقامة الطبع قوله
هذا اطارق ولو اورد هذا المثال فيما لا يحوز لك او لسنا نعلك طريق اليه سواه لكان اط
قوله فردا حال مولده وقوله من شيبان ظرف مستقر منصوب المحل على الحال مثل شيخا
في قوله هذا بعلي شيخا او حال من الضمير المستكن في فردا او قوله بين الضال والسلم ظرف (بيان في)
مستقر وهو حال اما من شيبان لان الحال يقع عن المضاف اليه نحو قوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا واما حال عن ابو الصقر والمراد انه من اهل البدو قوله هذا علي الحنف
مربوط بدمسه ولقايل ان يقول لا ثم ان اراد اسم الاشارة هنا على قصد اكمل تمييز ولم
لا يجوز ان يكون لنوع من التحقير ولا ثم ان اسم الاشارة في البيت اكمل تمييز ابلغ على الحي الكل في
ذلك قوله ولا تقيم على ضيم اي لا يقيم شي على ضيم يراد ذلك الصم بذلك الشي قوله
اوليك قوم ولقايل ان يقول لا نسلم ان المرجع في ايراد اسم الاشارة في البيت الى ما ذكر
من قصد اكمل التمييز لجواز ان يكون القصد التفخيم وهذا وجميع ما يستشهد به غير مقبول
الشهادة لمكان التهمة لاحتمال ان يكون المرجع في ذكر اسم الاشارة الى غير ما ذكر قوله
والتوسط انما اخر في الذكر لانه معقول بالقياس الى القرب والبعد فكان مكان له رتبة التاخر
فاخر قوله مثل ان يقصد بذلك كمال العناية الوجه ان يقال بيان كمال العناية لاجمال
العناية ويمكن ان يقال انه مما يتفرع على القصد لاكمل التمييز ولقايل ان يقول لا ثم ان اراد
اوليك في قوله تعالى على ما ذكر من قصد كمال العناية لجواز ان يكون تفخيم شانهم ويمكن ان
يقال لما كان القصد الى الاخبار عنهم بامر عظيم بالغ مبلغا تتقاصرت الاوهام عن ادراكه
وهو قوله تعالى على هدى بشهادة نيلهم كان المناسب ان يكون هناك العناية بتمييزهم ومزيد (كال م)
الاعتنا بتعيينهم بشهادة سلامة الطبع قوله او ان يقصد ان السامع غبي وهذا الوجه
مما لا يصح تفريعه على القصد لاكمل تمييز وهو التمييز الحسي قوله كقول الفرزدق وما
مر من المنع غير مرة وارد هنا ايضا ولانه لو كان القصد الى التنبيه على غباوة السامع كان
المناسب ان يذكر ما هو للقريب من اسما الاشارة ويجوز ان يكون القصد الى التنبيه على ما ذكر

(وهو ايضا الا ان اراد اسم الاشارة غير لهذا الغرض لانه يمكن ان يكون لغرض اخر م)

(هذا جواب ما اورده اخرا م والاشارة)

(لان المناسب معنى تقريبه لتمكن من ادراكه م)

والاشارة الى علو شانهم قوله او ان يقصد بقربه تحقيره وذلك انه اذا قيل هذا كان هناك
اشارة الى انه داني القدر منحط الدرجة واذا قيل ذلك كان الامر بالعكس فكان اشارة الى
انه بعيد الدرجة عالي المرتبة قوله كما قالت وقوله وكما حكيه المراد من ايراد ذلك
هو مجرد التشبيه في قصد التحقير مع قطع النظر عن كونه مسندا اليه او غير مسند
اليه قيل ان عايشة رضي الله عنها قالت ذلك حين افتى بنقض ذوايب النسا في الاغتسال
قصد الى تحقير شانه حيث خالف القول المشهور والنص الذي قال به الجمهور قوله ومنه
وما هذه الحيوة الدنيا انما فصل لكان الفصل بذكر ما ليس من الباب وانما حمل قوله تعالى
وما هذه الحيوة الدنيا على التحقير لانها ليس بشي بطرا الى سرعة زوالها وانقطاع نعيمها وتنبيها
على ان من جعلها ان لا يعبا بها قوله تقول ودمع عينها بيمينها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس
قالت ذلك ترفعا منها ان يكون تحته وانفة ان يكون مستفرشة لمثله ويحتمل ان يكون
ذلك اشفاقا عليه لما ادركها من رقة القلب قوله المتقاعس وصف لاسم الاشارة وقوله
بالرحى متعلق بالمتقاعس على معنى انه انما اصيب بالعيس تشبيه ويجوز ان يكون متعلقا بهذا حالا (نسخ)
كانه قال هذا متلبس بالرحى والوجه هو الاول قوله ومن التبعيد لقصد التفخيم انما (بيان احد)
فصل لكان التفاوت الظاهر بين هذا المثال وبين ما سبق لان حالها مما لا عين رات ولا اذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر ولذلك التفاوت صرح بلفظ التبعيد ولم يقل ومنه قوله
او ما سوى ذلك يجوز ان يكون التقدير ان يقصد ببعده سوى ذلك او يكون التقدير
او ان يقصد باسم الاشارة سوى ما ذكر من الوجوه فما سوى ذلك على التقدير الاول نحو
التنبيه على انه بعيد الفهم صعب المتناول ونحو التحريك من همة السامع لمزيد الاعتنا
بطلبه وعلى التقدير الثاني نحو القصد الى ان يكون لك طريق الى انكاره بان يقال ما كانت (اليه م)
الاشارة اليه ولم يكن هو المقصود بالاشارة قوله فهي اذا اريد بالمسند نفس الحقيقة
ولقايل ان يقول اراده نفس الحقيقة لا يقتضي التعريف اصلا فضلا ان يقتضي التعريف
باللام لجواز ان يكون المسند اليه موضوعا لنفس الحقيقة كاسما الاجناس من نحو ضرب
وعلم ولين سلمنا ان اراده نفس الحقيقة بالمسند اليه مما يقتضي التعريف لكن لا يلزم من
ذلك ان يكون باللام لجواز ان يكون من اعلام الاجناس نحو قولك اسامة خير من ثعالة فان
اسامة موضوع لتلك الطبيعة النوعية بعينها ولو قال اذا اريد الاشارة باللام الى الحقيقة

لكان اولى قوله قال عز من قايل وجعلنا من الماء كل شى حى استيناف ذكر لتحقيق قوله الما
مبدا الكل حى كانه قيل لقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شى حى قوله تاتى فى الروايات جمله
استينافيه لتحقيق قوله اى جعلنا مبدا كل شى حى هذا الجنس كانه قال لانه ياتى فى الروايات
ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون القصد الى الافراد لا الى نفس الحقيقه وذلك انه لما كان
التعرض للافراد فى قوله كل شى حى كان القصد الى الاستغراق والعموم فى قوله وجعلنا من الما
قضا من حق التناسب وقوله ياتى فى الروايات ذكر عده انواع من غير استيفا لجميع الانواع
فلا ينتهض دليلا لصحه ان مبدا كل حى هذا الجنس لجواز ان يكون هناك انواع بخلاف هذه
الانواع ويمكن ان يقال اذا ثبت انه ليس لكل حى مبدا على حده تعين ان يكون هنالك
لتعريف الحقيقه وقيل انما قيل وجعلنا من الما كل شى حى لفرط الاحتياج الى هذا الجنس
على ان مدار الحكم بان اللام لتعريف الحقيقه او للتعريف الاستغراقى على شهاده الذوق وكفى به
شاهدا قوله وكقولك الرجل افضل من المراه والدينار خير من الدرهم والكل اعظم من
الجزء هذه الامثله الثلاثه غير متعينه لصحه اراده العموم والاستغراق ايضا قوله ونعم
الرجل وبئس الرجل كان الوجه ان يقال ومنه نعم الرجل لمكان الاختلاف قال بعضهم
بتعريف الحقيقه وبعضهم بالتعريف الذهنى تنزيلا له منزله المعهود الحاضر فى الذهن
فكانه لم يعتد بهذا القول واطلق القول من غير فصل وفى ذلك من المبالغه ما لا يخفى
لانك اذا قلت نعم الانسان زيد كان كانك قلت ان حقيقه الانسان وماهيته هو
زيد ولقايل ان يقول لو كان اللام لتعريف الحقيقه لم يصح ان يقال نعم الانسانان زيد
وعمرو لامتناع حمل الاثنين اذا قصد الى الماهيه الا ترى ان نحو ضرب وحل مما لا يثنى
ولا يجمع وفى القول الثانى ايضا مبالغه من حيث انه نزل منزله المعهود الذى لا يغيب عن
الاذهان ومن حيث انه ذكر مرتين ومن جهه الابهام اولا والبيان ثانيا قوله ومن
تعريف الجنس يحصل هذه الامثله الثلاثه لان ايراد الاول اما لقوله كالماء واما لقوله
كالخل فان كان الاول كان فضله ظاهرا لانه ليس من قبيل المسند اليه وان كان الثانى
وكذلك لمكان الاحتمال فى كونها التعريف الحقيقه اذ لو كانت لتعريف الحقيقه
لم يكن لتخصيص قوله سيدى بالمتكلم وجه ظاهر بشهاده كل ذى سلامه واما قوله الناس
ارض فلجواز ان يكون اللام فيه كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر وهو الظاهر بدليل قوله
وانت

وانت من فوقهم سما وهو جار مجرى التخصيص كانه قيل جميع الناس ارض سوالك فانك
سما واما قوله تعالى اولئك الذين اساهم الكتاب فلانه ليس من قبيل المسند اليه قوله
ولقرب المشابهه وذلك نحو ضرب وجلس وحل ونحو مما هو موضوع لنفس الحقيقه اذا عرف
هذا التعريف بان يقال الضرب والجلس لم يكن هناك تفاوت الا فى ان القصد مع اللام الى نفس
الحقيقه من غير احتمال وبدون اللام مع ان يكون احتمال ان يكون القصد لا الى نفس الحقيقه
عدم م — ولقايل ان يقول لا نم عدم الاحتمال مع اللام ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم قرب المشابهه
س — فان مع اللام اعتبار التعين ومع اللام عدم اعتباره وحم سيهما ولئن سلمنا ذلك فى اسما الاجنا
لكن لا نسلم فى غيرها لان المشابهه بين رجل منكرا وبين الرجل معرفا بتعريف الجنس من البعد
على ما ترى فان معنى الاول فرد من الافراد لا بعينه ومعنى الثانى هو الحقيقه لا بعينها مع قطع
النظر عن الافراد وحم سيهما وما تمسكوا به للاستشهاد لا يصلح للشهاده لمكان التهمه لجواز
ان لا يكون وصفا ما حملوا عليه بالوصفيه وهو الظاهر اى ان لا يكون وصفا لان اصل الكلام
ولقد مررت على اللئيم يسبنى بدليل قوله فمضيت واذا كان كذلك كان الوجه ان
يقدر حالا لا وصفا قضا من حق المعنى لان المعنى على بعيد المرور ولذلك قال يقدر
ولم يقل كان وصفا ولجواز ان يكون اللام هناك للتعريف الذهنى لا لتعريف الحقيقه وبعض
هذا قول المصنف والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام لان هذا المعنى انما يستقيم على ان
يكون اللام للتعريف الذهنى على ان قوله والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ليس كما ينبغى
بعد ان يكون اللام هناك لتعريف الحقيقه قوله ولذلك يقدر ان يسبنى
لا نم انه يقدر وصفا لذلك بل للتعريف الذهنى ولئن سلمنا انه قدر لذلك لكن المراد ان كان
ظاهر م — ذلك الوجه فهى غير الصحه لما ذكرنا كان تقديره وصفا لان المبنى على الظاهر غيره قوله
غير م — او العموم والاستغراق يعنى اذا اريد بالمسند اليه العموم والاستغراق وعرف باللام
الى جميع م — وذلك على وجهين اما ان يكون الانسان جزئيات الكلى بواسطه اللام بحكم الوضع واما
على ان يكون اللام لتعريف الطبيعه النوعيه مع قطع النظر عن الافراد ويصح اطلاق ذلك
على جميع الافراد وارادتها بذلك المعرف لاشتمال تلك الجزئيات باسرها على تلك الطبيعه
بيات — فانه اذا ثبت للطبيعه النوعيه من حيث هى معنى من المعانى كان ذلك عارضا لجميع الجز
وياتى تحقيق القول فى اللام قوله ان الانسان لفى خسر لو لم تحمل على العموم بل على تعريف

الحقيقه لزم ان يكون الاستثنا منقطعا والاصل الاتصال على ان ذلك الحكم وهو قوله
لفي حسن ليس لنفس الطبيعه النوعيه بل للاشخاص الجزئيه قوله والسارق والسارقه فاقطعوا
ايديهما القصد الى العموم لا الى نفس الحقيقه لان المرجع في ذلك الحكم وهو قطع الايدي
الى الاشخاص لا الى نفس تلك الحقيقه فلا نصار الى خلاف الظاهر من غير ضروره وكذلك
الكلام في قوله ولا يفلح الساحر حيث اتى لان الفلاح والاتيان انما يعرض للجزئيات فلا يترك
الاصل من غير ضروره قوله او كان المسند اليه حصة معهوده اي اذا كان المسند
اليه من الجزئيات المعهوده عرف باللام لانها للتعريف العهد ولقايل ان يقول
يكون المسند اليه حصة معلومه معهوده لا يتعين ان يكون معرفا باللام لجواز ان يكون
ثمه طريق اخر كاسم الاشاره والضمير في نحو جاني رجل فقال هذا او قال ذلك الرجل
والجواب الى العنايه قوله فيقول له الرجل الذي جاك اعرف فان قلت انما يصح ذلك
ان لو صار معلوما بقوله جاني رجل وهو ممنوع الا ترى انه يصح ايضا ان يقال ان الرجل الذي
جاك لا اعرف قلنا صار معلوما باعتبار واما صحة الاخبار عنه بانك لا تعرفه فغير
مانع لجواز ان يكون معلوما باعتبار وغير معلوم باعتبار قوله من قبيله هذا مستغنى عنه
وانما زيد لمزيد اظهار كونه حصه معهوده قوله جمع السحره اللام فيه لتعريف العهد
لسبق ذكرهم في قوله ياتوك بكل سحار عليم فان قلت السحره جمع سحار لا جمع ساحر
فكيف يصح الاشاره به الى ما ذكر قلنا صح الاشاره بالمطلق الى المقيد وذلك ظ قوله
هي اذا لم يكن للمتكلم اي اذا اريد احضاره بعينه ولا بد من هذا القيد لان مطلق الاحضار
لا يستدعي تعريفه ولم يكن ثمه طريق سوى الاضافه تعينت بالضروره ولقايل ان يقول
اذا كان هناك طريق الاضافه لزم ان يكون هناك ايضا طريق اخر لاستلزام طريق
الاضافه اياه وذلك انه اذا حصل لك علم بانه غلام زيد حصل لك علم بالذي هو غلام
زيد فاذا اصدق غلام زيد حاضر صدق الذي هو غلام زيد حاضر اذ لا يتصور وجود
الملزوم بدون اللازم قوله او طريق سواها احضر كان الوجه ان يقال او كان هو
احصر لاحتمال التساوي قوله هو اي فان قلت لا نم ان هناك طريق اخر لكن هذا
احصر حتى يصح الاستشهاد به لاحتمال ان لا يكون ثمه طريق سواها اصلا قلنا
المدعى انه اذا لم يكن هناك طريق احصر تعينت الاضافه سوا كان طريق او لم يكن قوله اولان
في

في اضافته عطف على مقدر كانه قيل يتعين الاضافه لما ذكرنا او لان في اضافته حصول
مطلوب قوله او الاولى تركه عطفا على الصله اي عن الصله لتفصيل الذي متعذر او الاولى
تركه ثم مثل للمتعذر بالبيتين الاولين ولقايل ان يقول لا نحلوا اما ان كان له احاطه بهم مطر او لم
يكن فان كان فلا نم ان التفصيل متعذر وان لم يكن كان طريق الاضافه متعينا وهذا الكلام في البيت
الثاني ثم مثل لما هو اولى بالترك بقوله قومي هم قتلوا اميم اخي ويمكن ان يكون حصول ذلك المطلوب
هو التحرز عن ذكر كل واحد باسمه العلم لئلا يلتبس له جلاء النمر ولا يقف لاتصال المكروه اليه بكل
مرصد اذا ذكر باسمه العلم وبقوله قبايل تاسع وفي احضارها بطريق الاضافه حصول مطلوب
اخر وهو تفخيم شان المضاف اليه قوله او ان يتضمن اعتبار الطيف مجازيا يعني اذا افادت الاضافه
ذلك والمقام مقامه تعينت الاضافه كما في قوله اذا كوكب الخرقا لاح اضافه الكوكب اليها من
الاشاره الى ما كانت تعتاده من العمل والجد عند طلوع الكوكب وهذا هو المصحح لاضافته اليها
وانما قال مجازيا لان منشا ذلك المعني اللطيف من الاضافه ومبنى الاضافه هنالك على التجوز ولقايل
ان يقول لا نم ان الاضافه في كوكب مجاز فان قلت لان هذا الكوكب ليس بكوكبها ولا يختص بها
ومبنى الاضافه المعنويه على الاختصاص قلنا وجوه الاختصاص شتى جاز ان يكون الشي مختصا بشي
من وجه دون وجه فلم لا يجوز ان يكون الاضافه هنالك غير مجاز لمكان وجه من الاختصاص وان لم
يكن مختصا من جهه اخرى على ان الحق هو القول بالتجوز قوله اذا قال قد بي البيت وكان الوجه
ان يقال ومنه لان الكلام في المسند اليه وليس هذا البيت من قبيل ما نحن بصدده واللام في لتغنى
جواب القسم والاصل لتغنين بنون التاكيد خفيفه وحذفت حذفا غير قياسي وقد تقل فيها الا لبس
ولا وجه له الا بتكلف قوله او عرضا من الاعراض نحو النعت على رعايه حق المضاف او التعريض
بالمضاف اليه كما اذا قيل غلام فلان فعل كذا قوله متى اذا كان الوصف مبينا والمقام مقامه
بان كان مظنه للسوال فالمتكلم لا يريد ان يسمع من المخاطب شيا او يخاف ان ينقطع كلامه
بكلامه فيعقب المسند اليه من الاوصاف ما هو مبين وكاشف فان قلت قوله اذا كان
الوصف مبينا يقتضي ان يكون كل من الاوصاف الجاريه على الجسم مبينا والمجموع من حيث المجموع
مبين وليس بوصف بل كل واحد قلنا انما يرد هذا ان لم يكن لمفهوم المصدر مراد ابقوله
اذا كان الوصف مبينا وهو ممنوع قوله الطويل العريض العميق خاصه شامله غير مفارقه فيكون
مساويا وهذا انما يستقيم على مذهب غير الاشعريه فان الجسم اعم من الطويل العريض العميق لان المركب

من جوهر بن جسم عندهم فان قلت اذا كان المراد من ايراد الوصف هو البيان وذلك حاصل
بالوصف الثالث فلا حاجه الى الوصفين الاولين قلنا انما ذكرهما ليعلم ان المراد التحرز ويراد
من العمق عن البحر فكان المراد اذ هما القرينه فان قلت قوله كما اذا قلت الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج الى فراغ يشغله يحتمل ان يكون الصفات الجاريه انما لوجه بنا الخبر قلنا ذلك الى مقتضى
المقام لجواز ان يكون المقصود هو الكشف ويجوز هنالك ايضا ايما الى وجه بنا الخبر قلنا المتقي هو
في عرف اللغه الخايف او الذي يتقي نفسه وفي الشرع الى يومن الى اخره وكان ما ذكر تفسيرا للمفهوم
الشرعي لانه هو المخبر عنه بقوله تعالى على هدى للمتقين قوله على الطف وجه لانه بما ذكر
اشاره الى ما يتوقف عليه التقوى من غير اخلال بشي قوله كانك حددته الحد عندهم
هو الجامع المانع وانما قال كانك لانه لم يذكر ذلك على وجه التحديد يدل ان يقال الجسم
على قسمين هو الطويل الى اخره فان قلت ايراد المسند اليه هذا يوهم ان الجسم على قسمين كما
هو راي الاشعري وان الحكم على احد قسميه لا على مطلق الجسم وكان تقييده بتلك الاوصاف
محلا بالغرض عن بعض اليه ويوهم ايضا ان الغرض هو الايما الى وجه بنا الخبر قلنا جميع ذلك الى
مقتضى المقام فلا يرد شي مما ذكرت قوله وهو الايمان انما يعتد بالحسنات اذا كانت مقرونه
بالايمان الا ترى الى قوله ومن اراد الاخره وسعى لها سعيها وهو مومن فكيف شرط الايمان قوله
امي العبادات انما سمي الصلوه ام العبادات لقوله عليه السلام الصلاه عماد الدين من اقامها
فقد اقام الدين ومن هدمها فقد هدم الدين واما الزكاه فهي قرينها في جميع المواضع التي
ذكرت فيها الصلوه ولان الزكوه هي مناط الثواب والعقاب في العبادات الماليه ولما ذكر من
العبادات ما هو الاصل كان اشعارا منه ان ما عداها مستتبع تبعا ويمكن ان يقال اذا كان الغرض
ذلك كان الوجه ان يقتصر على ذكر الصلوه لكون الطف والطف لان يفيد بجميع ما ذكر من
الاتيان بالواجبات باسرها والاجتناب عن المعاصي عن اخرها لقوله تعالى واقم الصلاه ان الصلاه
تنهى عن الفحشا والمنكر والاخلال بشي من ذلك اتيانا او تركا من جمله الفحشا قوله ومما يواخي
هذا قوله عز وجل ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا كانه
قال خلق جزوعا اذا مسه الشر ومنوعا اذا مسه الخير فيكون الجزوع والمنوع بيانا للهلوع
وانما قال ومما يواخي لان ذلك بدل لا وصف ولان الكلام في المسند اليه المعرف المقرون
بالوصف الكاشف له وليس هذا من ذلك القبيل قوله ولم ترد الامدحه وانما قال

ولم

ولم ترد الامدحه لان هذا المثال مما يحتمل غير ذلك اجتماع الاظلام او لحذف المنقلب لك
في الصفات الجاريه على القديم سبحانه وتعالى اذ لم يكن هنالك ذلك الاحتمال الطالمكان
التصور اذ لو اريد الكشف لم يكن لايراد التصور وجه لكونه مستدركا على ان قوله ولم
ترد الامدحه مما لا يحتاج اليه لان المرجع في جميع ذلك الى مقتضى المقام قوله زياده
تخصيص يعني بذلك ما يفيده الوصف من التوضيح كما في العلم فانه موضوع لشي بعينه لكن
بواسطه الاشتراك قد يعرض له نوع خفا فيرتفع بالوصف قوله مفيدا غير فايده
الكشف والمدح وهذا مثل قوله ولم ترد الامدحه كانه قال ولم ترد الا زياده
تخصيص لان اجرا الوصف على المعرفه قد يكون لاجل ذلك قوله وان يريد المحسن
عن المعاصي وانما قال ذلك لانه حين يجوز التقي عاما فيكون الوصف مخصصا والمراد بالمعاصي
للناهي والالم يكن عاما قوله او ناكيدا له مجردا وانما قال مجردا لان البيان والكشف من التاكيد
ايضا لمكان التكرار ضمنا وهذا اجار مجرى قوله ولم ترد الامدحه قوله وكان ما تعلق
بالوصف مطلوبا هذا ارجع الى الجميع يعني انما يقرن المسند اليه بالوصف بيانا او مدحا
او ذما او تخصيصا او تاكيدا اذا كان ذلك مطلوبا بحسب المقام قوله ولما ترى حين
اراد ان يبين له حق الوصف ان يكون معلوم الثبوت للموصوف توصل الى ذلك بان الوصف
مميز وبان الوصف المميز معلوم التحقق للموصوف كانه قال الوصف مميز للموصوف وكل ما
كان مميز الشي كان معلوم التحقق له انتج من الشكل الاول ان الوصف معلوم التحقق له ولقايل
ان يقول لا نسلم انه يلزم من ذلك ان حق الوصف ان يكون عند السامع معلوم التحقق ولانه
لو اقتضى ذلك ان يكون معلوم التحقق للموصوف لزوم الدور وذلك ان التمييز لو استدعى
العلم بحصول الصفه للموصوف لزم ان يكون التمييز والعلم بالموصوف حاصلا فلو استفيد التمييز
من الوصف لزم الدور قوله ولعلك ان تحقق الشي اراد ان يبين ان حق كل وصف ان يكون
ثابتا في نفسه فتوصل الى ذلك بان الوصف ثابت للموصوف فيكون ثابتا في نفسه لان ما لا
يكون ثابتا في نفسه فتوصل لا يكون ثابتا لغيره لامتناع المقيد دون المطلق وايضا توصل بذلك
الى ان حق كل ما يقصد ثبوته ان يكون ثابتا ولو قال يقصد اثباته لكان اولى ولقايل ان يقول
ان اراد بالثبوت ما هو الاعم من الخارج والذهني فمسلم وان اراد الخارجي فممنوع لان الامتناع
مما يجري على شريك الباري ويوصف به وليس الامتناع مما هو ثابت في الخارج ومما قلنا

نعلم ان نحو اضرب امرا ليس كذلك الممتنع ان يجعل وصفا لمكان الثبوت الذهني **قوله**
وعندك فما لا يكون اي عندك هذه المقدمة بحكم عكس النقيض من ان نحو كل ما لا يكون
كذلك اي في نفسه امتنع جعله وصفا **قوله** او محققا كانه اراد بالمحقق ما هو
كان من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج وبالثابت ما كان من الخارجية **قوله**
وهذا الخبر ايضا انما فصل الكلام لان سوق الكلام في الوصف لا في الخبر ولم يذكر
المصنف الحال وان كانت في حكم الخبر لانخراطها في سلك الخبر من حيث المعنى ولهذا
كان حقها التنكير **قوله** وغنيي اذا استوضحت اي عني اذا احطته بما سبق من ان حق
الوصف ان يكون معلوم التحقق للموصوف ان يتوصل الى ان ينسب راي من لا يرى الصفة
معلومة **ولقايل ان يقول** انما يلزم ذلك بما ذكر تزييف رايهم ان لو لزم مما سبق ان كل
صفة معلومة التحقق للموصوف بل اللازم من ذلك كون الوصف المميز معلوم التحقق للموصوف
لا كون كل وصف او كان رايهم ان الصفة مطلقا غير معلومة و الكلام في البحث في الصفات
بل انما ذهب الى ذلك في الصفات الجارية على الحضرة الازلية لا في الصفات على الاطلاق
وابو هاشم من المعتزلة على ان الصفة غير معلومة والكلام والبحث في الصفات في الكتب
الكلامية **قوله** فممتنع ان يجعل مثله وصفا او خبرا لان الخبر وصف معنى **ولقايل ان
يقول** ان اريد به الخبر اللغوي فمسلم لان الخبر والوصف مبناهما على تحقق مفهومهما لمفهوم
فيجب ان يكون كل منهما محققا وان اريد الاصطلاحي او اعم منهما فممنوع لان الاصطلاحي
ليس ولا يجب ان يكون كذلك بشهادة قولك اين زيد **فان قلت** ماول **قلنا** ممنوع
فان البدوي الذي لم يلوث صماخه امثال هذه الاقوال لا يخطر بباله اذا قال اين
زيد معنى ذلك التاويل وان التزمه ملتزم ركب شططا بشهادة استقامة الطبع فلا معنى
للمصير الى التاويل وكذا الكلام في مثل قولك زيدا اضربه فانه خبر اصطلاحا لا كلمة نحو
اين لا في اين زيد **قوله** و لذلك تسمعنا اي لامتناع ان يكون مثل ذلك وصفا تسمعنا
نقول تقديره جاوا بمذ ومقول فيه **ولقايل ان يقول** انما يصح القول بالتقدير والتاويل
ان لو كانت الجملة الاستفهامية وصفا وهو ممنوع لجواز ان يكون الغرض هو ان يتبين لون
ذلك المذق بلون الذيب فقال هل رايت الذيب قط حتى تعرف حال ذلك المذق
قياسا ويمكن ان يحال ذلك على حكم الذوق **قوله** اي يخلط الماء وهذا ابيان وتفسير لجهة
الصحه

الصحه للمصير الى ذلك التقدير **قوله** لون الذيب لونه وقته اي يورد لون الذيب على التعيين
بسبب ورقه الذيب **قوله** لكونه سمارا اي لكون المذق سمارا اي رقيقا بواسطة اختلاط
الماء و المرجع في ذلك ان سبب الايراد مجموع الامرين ورقه الذيب ولون المذق سمارا **قوله**
ونفسر عطف على نقول اي ولامتناع ان يكون مثل ذلك وصفا نفسر قراءة ابن عباس رضي الله
عنه **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان التفسير على امتناع وقوع ذلك وصفا بل
ذلك التفسير بالنظر الى الاستفهام وذلك انه تعالى لما وصف العذاب بما وصف قال
من فرعون تنبيها على السامع حتى يتمكن في ذهنه ما يعقبه من الخبر ويتوصل بذلك الى العلم
بحال ذلك العذاب حين كان صادرا منه اللهم الا ان يحال على حكم الذوق واذا سلم **قوله**
في حكمك تجوزا **فان قلت** اذا كان الحكم مظنة التجوز او السهو والنسيان كان الوجه ان يؤكد
الحكم نفسه الا المسند اليه **قلنا** انما يؤكد المسند اليه لان المرجع في التجوز والسهو
والنسيان في الحكم الى المسند اليه لا الحكم نفسه حتى لو كان المرجع في التاكيد نفسه الى
الحكم نفسه اكد الحكم بان يعاد الحكم او يقترن بما يؤكده واذا كان المرجع في ذلك الى المسند
اليه اكد المسند اليه من حيث هو المسند اليه والمصنف لم يتعرض للوجه الذي تقتضي
تاكيد المسند اليه من ارادة صحة العطف على المتصل المرفوع من الضماير عند عدم الفصل
عوض نحو انا وزيد ونحو اضرب انت وزيد فان مبنى ذلك ليس على التجوز او السهو او
النسيان وعلى قصد التقرير وان كان التقرير حاصلا ضمنا **قوله** وربما كان القصد
كان الوجه ان يتقدم قوله او خلاف الشمول عليه لكونه عطفا على قوله او نسيانا
فان قلت مجرد التقرير لا يتصور لانه لا يكون الا الداعي يدعو الى ذلك **قلنا** ليس
المراد بالتجرد انه ليس هناك داع بل التجرد عن ارادة رفع الحكم ظن السامع به تجوزا او سهوا
او نسيانا الا انه خال عن نكتة اذ لا انحصار الى التقرير الا لامر **قوله** ومنه كل رجل اما مثله
لان الكلام في المسند اليه المعرف مقرونا بالتاكيد وليس هذا من ذلك القبيل لكن لما كان
يفيد الشمول الحكم ومانعا عن تطرق الظن بخلاف الشمول عد منه **قوله** واما الحالة التي
تقتضي سابه الى آخره يرد عليه العطف بالحرف نحو جاني صديقك اي زيد لانه
من قبيل العطف عنده **قوله** زيادة اتضاحه وزيادة الايضاح باعتبار ان في الاول
اتضاحا فاذا انضم اليه عطف البيان كان هناك زيادة اتضاح وانما قال بما يخصه من

الاسم لتخرج الصفه الموضحه نحو قولك جاني صديق نقيك التاجر فان قلت ... بدل نحو قولك
جاني صديق نقيك خالد اذا كان القصد الى الابدال خالد من المسند اليه قلنا غير وارد
لان قوله اذا كان المراد زياده ايضاحه مما يخرج البدل لان المراد هناك هو تكرير
الحكم وذكر المسند اليه بعد توطيه ذكره لزياده الايضاح وهنا القصد الى زياده احدها م
الايضاح من اول الكلام كما يبين من الاخر ثم قال وقوله على تمسكته لا تتخذوا الهين اثنين
انما هو اله واحد من هذا القبيل وقال ايضا ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى وما من دابه
في الارض ولا طاير يطير بجناحيه فهذه اوصاف اربعه يطير بجناحيه وفي الارض وواحد
واثنان جاريه مجرى البيان للمقصود وذلك انه لما كان القصد من قوله الهين الى نفي التعدد
ومن قوله اله الى اثبات الوحده قرن الهين باثنين واله بواحد اشعارا بان الغرض هنالك
نفي التعدد واثبات الوحده وهنالك لما كان القصد من قوله وما من دابه ولا طاير
الى هذين الجنسين مطلقا قرن بقوله في الارض ويطير بجناحيه بيانا وايضاحا بان القصد الى
هذين الجنسين على الاطلاق وانما قال من وجه لان الجنسيه والاطلاق مما يفهم من
اللفظ صريحا لان اسم الجنس قد ذكر مقرونا بزياده من فكان الغرض الاصلي مفهوما
من ذلك فلم يكن الوصفان ههنا بمنزله اثنين وواحد هنالك بمنزله فقال لذلك من وجه من
حيث انهما مما يزيل احتمال التوهم والذهاب الى غير المقصود كما ان عطف البيان مما يرفع
ذلك فكانا من هذا الباب بهذا الاعتبار ولقايل ان يقول لا يخلو اما ان يعد هذه
الاوصاف من قبيل عطف البيان اولا فان عدت مع ان قوله مما يخصه من الاسم يدفع
ذلك لزم ان يعد الوصف في قوله الالمعي الذي يظن السابق من قبيل عطف البيان وان لم
يعد كان ايرادها في ذيل الحاله المقتضيه لوصف المسند اليه اولى كما ذكر ذلك
الوصف الذي في قوله الالمعي البيت هنالك قوله سفع الهين حمله استينافيه لانه لما
قيل من هذا القبيل كان مظنه للسوال فكان هذا جوابا لذلك السوال المقدر قوله
فقرن الهين باثنين لو قال فقرن الهين باثنين لكان اولى ولقايل ان يقول انما يصح قوله
بيانا لما هو الاصل في الغرض ان لو كان الواحد اسما للوحده والاثنان اسما للعدد بل هما
اسمان لما هو حامل من العدد والوحده كما ان الهين كذلك فكانا من قبيل امس الدابر
قوله اذا كان المراد فيه تكرير الحكم والدليل على ذلك مجي العامل صريحا وان حكمه حكم المبدل
منه

منه قوله بعد توطيه ذكره اي بعد تمهيد ذكره بان يذكر المتكلم شيا مع اراده ان ياتي
بالمقصود عقيبه فاذا ذكره تمكن في ذهنه فضل تمكن قوله لزياده التقرير والايضاح فان قلت
لا نسلم زياده التقرير والايضاح في بدل الاشتمال والبعض قلنا اذا تقدم غير المقصود
لغرض التمهيد حضر ذهن السامع ثم اذا جا البدل اتضح المراد اي اتضاح وحصل مزيد
التقرير بوساطه سبق التمهيد قوله دون الرابع اي ما ذكر من ان فيه تكرير الحكم وذكر المسند
اليه بعد توطيه ذكره لزياده التقرير انما هو في الانواع الثلاثه دون بدل الغلط لانه
لا يصدر عن رويه وفطانه فلم ينتظم في سلك ما يعتد به ولذلك لم يسرد المصنف الحاله المقتضيه
للابدال على وجه ينتظم بدل الغلط قوله اذا كان المراد تفصيل المسند اليه بان يكون
المسند نا بنا لجماعه وانت تريد تفصيل اوليك الجماعه على اختصار قلت جا زيد وعمرو
وخالد كانك قلت جاوا من غير تفاوت الا في امر التفصيل وانما قال مع اختصار احترازا عن
تكرار المسند في المثال المذكور قوله او تفصيل المسند مع اختصار ذكر المعطوف بحرف الفا
او ثم او حتى لان في هذه الحروف تعرضا للمسند مع كل واحد ولقايل ان يقول قوله او
تفصيل المسند مع اختصار بمجرده لا يكفي في ايراد العطف لانه معنى عام مشترك بين هذه
الحروف فلا بد مع ذلك من امر مخصص حتى يتعين احد هذه الحروف والا لزم صحه العطف
لعدم الترجيح بلا مرجح ولين سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان هذه الحروف مما يفيد تفصيل المسند وضعا
بل لو افادت افادته طبعا الا ترى ان الفا تدل على ثبوت المسند للمعطوف عقيب المعطوف
عليه وثم على وجه التراخي من غير تعرض لحال المسند وان استفيد التعدد في المسند
استفيد عقلا كما ان التعدد في تفصيل المسند يستفاد مع الواو عقلا لان من ضروره تفصيل
المسند اليه تفصيل المسند لامتناع قيام مجي احدهما بالاخر فان قلت اراده تفصيل
المسند لا يقتضي العطف على المسند اليه هو لك زيد جا فجلس فقام فذهب قلنا
ليس المراد تفصيل اشيا مختلفه بل تفصيل جزيات المسند الواحد نحو حضر زيد فعمرو
فخالد قوله ولا بد في حتى من التدريج قال سيبويه الغرض بالفعل المعدى بالجاره ان
يقضي ما تعلق به شيا فشيا حتى يستغرقه وهذه محموله على الجاره عندهم ولذلك
لم يجوزوا ان يقال نمت البارحه حتى الصباح في العاطفه وجوزوا ذلك في الجاره حطا
لدرجه الفرع عن الاصل ولقايل ان يقول لا نم صحه الحمل فان استعمال حرف الجر عاطفا

لیس فی کلامهم والاشتراك کثیر فحملها علی الاشتراك اولی ولئن سلمنا ذلك لکن لا نم ان حتی
فی قوله حتی صار الملیس من جندی هی العاطفه لجواز ان یکون هی حتی الابتدائیه ومع هذا
الاحتمال کیف یصح الاستشهاد **قوله** او کان المراد رد السامع **ولقایل ان یقول**
انما یصح هذا ان لو کان طریق الرد منحصرا فی العطف لجواز ان یقال انما جاء زید او ما جاء الا
زید ویمکن ان یقال المراد رد السامع بطریق العطف واذا کان المراد ذلك تعین العطف
قوله لمن فی اعتقاده کان الوجه ان یقال لمن فی اعتقاده او فی اعتقاد ك ان فی اعتقاد ه
ذلك او کان مترددا **قوله** وهو لك ما جانی زید لکن عمرو لمن فی اعتقاده ان زیدا جاء دون
عمرو والکلام فی هذا المثال کما فی الاول وعندی ان ایراد لکن بعد الحکم السلبی بناء علی
وهم السامع ان المعطوف مشارك للمعطوف علیه مستدرکه بلکن فعالك التوهم — فی الحکم م
قوله کقولك جانی زید بل عمرو **ولقایل ان یقول** کان الوجه ان لا یتعرض لهذا العطف لانه
بمنزله بدل الغلط ولهذا لم یقع فی القران ولا فی کلام الفصحا ولو اقتصر فی التمثیل بقوله
ما جانی زید بل عمرو لم یبعد لان بل فی النفی یکون بمعنی لکن ایضا **قوله** او کان المراد الشك
لو قال او کان المراد هو الاخبار عن احد الشیئین او الاشیا لا بعینه اما لعدم العلم او لغرض
الابهام علی السامع لداع یدعو الی ذلك لکان اولی **قوله** او کان المراد التفسیر **ولقایل
ان یقول** لا یلزم من ذلك الا ان یکون مقرونا بالعطف لجواز ان یکون تفسیره بعطف البیان
الا ان یراد التفسیر بحرف العطف وانما لم یتعرض لام المتصله لان الکلام فی قانون الخبر
وهی مما یختص بالطلب والمنقطعه مما لا یختص بالخبر فلم یتعرض لها فی هذا القانون لذلك
قوله اذا کان المراد تخصیصه من باب اضافه المصدر الی الفاعل وانما قیده بالاضافه
لانه لا یلزم من اراده التخصیص ان یکون بالفصل لجواز ان یکون بطریق اخر فاذا اضیف زیده
تخصیص المسند بواسطه الفصل تعین الفصل بالضروره علی ان تخصیص المسند بالمسند
الیه فی نحو زید هو المنطلق بواسطه الفصل ع لحصول التخصیص هناك سوا وجد
الفصل او لم یوجد لان التعریف اما التعریف العهد او لتعریف الحقیقه واما ما کان فالتخصیص — حرف م
حاصل ولئن سلمنا ان الفصل مما یفید التخصیص لکن لا نسلم انه یفید تخصیص المسند
بالمسند الیه بل یفید تخصیص المسند الیه بالمسند فاذا قلت زید هو المنطلق
کان معناه ان زیدا لیس غیر المنطلق والجواب الی عرف العربیه وتحکیم الذوق ولو ذکر

الثال

اولی

المثال مع العامل الداخل علی المبتدا والخبر نحو کان لکان لسعی کونه فضلا والقول بان
هو فی زید هو یضرب فصل ع والزام ذلك الزام من غیر ضروره ومصیر الی الدعوی
من غیر حجه علی ان القول بالتخصیص علی الاطلاق فی نحو زید هو یضرب غیر مسلم لانه قد
یکون لمزید التاکید وانما یتوسط الفصل اذا کان الخبر معرفه لیوذن من اول الامر بانه خبر
لا نعت واجری مجراه افعل التفضیل لقوه الشبه بینه وبین المعرفه لانك اذا قلت زید ا
فضل من عمرو کان بمنزله قولك زید الافضل ولهذا لا یجمع بین اللام وبین من ~~اول الامر~~
لنزولها منزله حرف التعریف فلما قوی الشبه بینهما اجری مجراه وانما قال او جری منه نبیها
ان حمله علی ما کان نحو ان کان اللفظ خارجا عن صنعته الاصلیه لان الغرض بالمعنی دون اللفظ
قوله للافراد شخصا اسحب علی التمیز من الذات المقدره ای لافراده من حیث انه
شخص من الاشخاص او نوع من الانواع فالافراد الشخصی نحو قولك جانی رجل او رجال
من الرجال والافراد النوعی نحو هذا ما اوموه من المیاه وانت تریب الانواع وانما قال
للافراد بلفظ المصدر لیشتمل الجمیع نحو قوله تعالی کذبت رسل من قبلك **قوله** وقوله
والله خلق کل دابه من ما ولو قال ومنه قوله تعالی والله خلق کل دابه من ما لکان اولی لان
الکلام فی المسند الیه ولیس هو بمسند الیه وانما یتعلق بالمسند الیه **قوله** ای من — ما
نوع من الما او من مخصوص وهو النطفه وانما قال من نوع او من ما مخصوص بنا علی اراده المعنی
من دابه فان ارید بالدابه النوع کان التفسیر هو الاول وان ارید بالدابه شخص من اشخاص
الدواب کان التفسیر هو الثانی لان النوع خلق من النوع والشخص من الشخص وهو النطفه
بشهاده الاستعداد التام **قوله** اما لانك لا تعرف منه حقیقه الا ذلك القدر
ولو قال لا تعرف منه الا ذلك القدر بترك الحقیقه لکان اولی لان لفظ الحقیقه غیر منها — سـ
ولا واقع موقعها **قوله** الا جنسه کما فیما مثل به من هول الحم فی حیوان علی صوره انسا ن
کانه لا یعرف منه سوی انه حیوان والظاهر ان المراد بالجنس هو الجنس الذی فی عرف
النحاه **قوله** لا صحاب لك وانما لم یقل لا صحابك بالاضافه لیعم کانه قیل ای اصحاب
کانوا وانما قال علی صوره انسان بنا علی حدیث التجاهل وتحقیر الشان **قوله** وباب
التجاهل فی باب البلاغه وسحرها وذلك انه اذا وقع فی الکلام موقعه واصاب — الی م
شاکله الرمی رقاه الی ذروه البلاغه وشهد له البلغا باحراز قصبات السبق فی مضمارها

ويتوصل به الى المقاصد واعراض شتى لايتاتى الوصول اليها الا بسلوك طريق التجاهل
قوله وان شئت فانظر اي وان شئت الاحاطه والوقوف على ما ذكرنا من ان باب التجاهل
مما لي امر السحر في البلاغه لفطه كيف كان فانه شاهد صدق بحال ذي سلامه وذلك
انه نفيد تفخيم شان المصيبه ويوذن ان امرها من العظم قد جاوز الحد المعهود حتى يحزن
ويجزع لتلك المصيبه ما ليس بطبعه الحزن والجزع كالشجر والمدر لانه حين قالت كانه لم يجزع
افاد ان ذلك مقرر ومسلم لكن السامع في كونه مورقا وكان مرجعه ان الابور وتشك نار الحرب
وفرط سورة الجزع قوله والاستخبار في قوله علام الغيوب قد اصاب الجرد في ايراد
هذا الوصف هنا وهو قوله علام الغيوب اي وانظر الاستخبار في قوله تعالى حيث يتقطر
منه ماء السحر الحلال وذلك انه قد توصل به الى التوبيخ البليغ والى التعريض للتامل الموصل
الى ما يستبعه المتوقع وهو الافساد في الارض من اللعنه والخذلان والى ان يسلم صاحب
النصح من ان يتعرض له بالغضب ونوع من الاذي قوله فهل عسيتم اي هل يتوقع منكم الا نا
في الارض وفيه اشاره الى تمريضهم ورخاوة عقدهم في الايمان وتوبيخ لهم على ذلك كما تقول
لمن هو معروف بتضييع الايام واخراج الامور عن النظام هل يتوقع منك ذلك اذا
فوضت اليك الامور فانه كما ترى مفيد للتوبيخ العظيم وتعريض بابلغ وجه وهذا هو
الذي اشار اليه بقوله باعثا عليهم ان يتوقع من امثالهم ان يفسدوا في الارض ان تولوا قوله
باعما من الاحوال المتداخله لكونه حالا اما استكن في متضمنا ولو كان من المترادفه
لكان بالواو ويقال بني عليه هذا اذا شهره به وفي الاساس بني عليه هوانه اذا شهره بها
قوله ليتحمهم تعليل لمتعلق حرف الجر في قوله والاستخبار في قوله علام الغيوب كانه
قال حصل الاستخبار والاتهام هنالك ليتحمهم التامل وانما استعمل لفظ الهجوم لان التامل
منهم في المتوقع وهو الافساد في الارض موديهم الى ذلك من حيث لم يتوقعوا قوله
على ما يمر يحتمل ان يكون ما موصوله او موصوفه اي على ما يمر المتوقع بان يتضمن ثمر المعني ويحتمل
ويحتمل ان يكون ما مصدريه ويكون من اوليك بيانا على هذا التقدير للمفهوم التضمني وهو
الثمر المستفاده من الاثمار لان الاثمار صيروره الشي ذا ثمر على هذا الوجه يكون الضمير
في يثمر راجعا الى المتوقع ولقايل ان يقول لا نم ان قوله من اوليك الذين بيان لما او للثمره
لان نتيجه المتوقع وهو الافساد في الارض وثمرته ليس هو قوله اوليك الذين بيان لما
او ١٠

والاستفهام

صيرورة

بل اللعنه والخذلان ويمكن ان يجاب بنقدير القول ويقدر القول عرعر قوله
لئلا يلبسوا تعليل لما دل عليه قوله متضمنا من ترك التصريح كانه قيل لم يصرح بذلك
لئلا يلبسوا جلد النمر لمن اذا اعرض لهم بذلك اي بالتوبيخ فان قلت انما يصح هذا ان لو
لم يكن التعريض ابلغ تاثيرا من التصريح قلنا اذا كان مبني التعريض على التنبيه والارشاد
الى سواء السبيل لا يكون موجبا لذلك وانما الموجب هو التعريض الذي مبناه على القدح والتشنيع
الى السلوك لطريق الغي والى ذلك اشار بقوله اذا عرض على سبيل النصيحه بخلاف ما اذا ما
عرض على سبيل القدح او الاستهزاء وجواب اذا محذوف اي اذا كان عرض على سبيل
النصيحه لا يلبسوا له جلد النمر او لا يكون ذلك باعثا على لبس جلد النمر وحذف الجواب
عرعر اذا تقدمه ما يدل عليه قوله واما لانه لا طريق لك اي الى ايراد المسند اليه
معرفه لكون السامع لا يعرف منه الا هذا القدر وهو انه رجل من الرجال ولو نظم هذا
الوجه في سلك الاول بان يقال اما لانك لا تعرف منه او سامعك الا هذا القدر وهو
انه رجل وكانه انما فصل لان حديث التجاهل مما يبني على المتكلم لا على المخاطب فاراد ان يرفع
حديث المخاطب عن البين قوله واما لان في تعيينه مانعا من نحو ما مر من تاتي الانكار لاراده
او لا يتعرض له بالاذى او للتحرز عن التطير به وفي ذلك كثرة قوله واما لانه واصل الحد
توهم ولو نظم هذا الوجه في سلك قوله واما لانه لا طريق لك الى تعريف الرايي بان يقال
واما لانه لا طريق لك الى تعريف الرايي اما تحقيقا او انكارا دعا لانه من علو الشان بحيث لا
يصل اليه الوهم ولا يدركه الفهم ولو قال واما الابهام انه وصل من علو الشان وخلافه الى
حيث لا يمكن ان يعرف لحاز الط قوله ارتفاعا بمير عن ذاته مذ كوره كانه قال واما لانه
في الارتفاع قوله في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر سوى الافراد الشخصي او النوعي لانه قد
ذكر لكل منهما مثالا على ان تعديد المثالين مما يصح مثالا لذلك ايضا بحسب القصد والاراده
قوله وقولهم شر اهرذا ناب من الاعتبار الاخير وكذا قولك عنده شيء من الاعتبار الاخير والاو
بحسب ارتفاع الشان والاخر بحسب انحطاطه ولذلك قال وهذا قولك قوله قال عز وعلا
بناء على الاستيناف لانه لما قال فمول في جميع ذلك عندي رجل او احضر رجل كان
مظنه للسوال وهو ان يقال لا نم ان الامر في فصل الارتفاع والانحطاط لذلك فكان قوله
قال تعالى ولئن مستهم نفحه من عذاب الله لذلك السوال قوله عنده شيء جمع فيه بين انواع المجاز

الى نوعي الارتفاع والانحطاط ...

ليلا ؟

ل

من التحقير من جهة الصيغة ومن جهة مأخذ الاشتقاق ومن جهة التنكير كما اجتمع في
قوله تعالى ولئن مستهم نفحة تلك الجهات مع انضمام جهة المس اليها **قوله** ومنه
ان يطن الاظنا انما فصل لانه من قبيل المسند اليه والمرجع في الحكم في جميع الصور على
التنكير بانه للتعظيم او للتحقير او التكثير الى غير ذلك من المحامل ما تقتضي المقام **قوله**
وقول ابن ابي السمط منه ايضا وانما قال منه ايضا تصريحا منه انه من هذا القبيل قطعا
من غير شائبة شبهة واشار الى ذلك بتحكيم الذوق ولانه مشتمل على الوجهين من الاعتبار
الاخير بخلاف ما سبق من الامثلة ويمكن ان يقال انما قال منه لان لقائل ان يقول لا م
ان القصد في حاجب الثاني الى كمال الانحطاط ولم لا يجوز ان يكون تنكيره للتعميم بوساطة
وقوعه في حيز النفي والمصنف اختار ذلك الوجه لانه لما كان القصد في الاول الى ارتفاعه
كان الوجه ان يحمل الثاني على انحطاطه قضاء من حق التناسب **قوله** تعضيا تلك من
اقتضاه دينه اي تقتضيا تلك تسليم ذلك **قوله** حاجب الاول جر الاول صفة لحاجب
وما في لفظه من الرفع حكاية **فان قلت** كيف يصح والموصوف نكرة لانحصار المعرفة في
تلك الاقسام وليس هو منها **قلنا** القصد الى المعهود وكان الوجه ان يكون باللام الا انه
ترك ~~كلا~~ التزام الحكاية ولا وجه لرفع الاول لان الضمة ثمة ليست باعراب لعدم المقتضي — لكان م
والعامل **قوله** وقال الله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة عطف على قال الشاعر وما بينهما
جار مجرى الاعتراض وهو من الاعتبار بحسب الارتفاع كانه قيل غشاوة وانه غشاوة
والتنكير لتفخيم شانها وتهويل امرها **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون التنكير للافراد النوعي
لان الغشاوة نوعان متعارف وغير متعارف بان يكون القصد الى غير المتعارف الذي هو
غطاء التعامي **قلنا** ما ذكر من حيث التهويل ~~قلنا~~ يفيد النوعية مع تعيين ذلك النوع
قوله حياة عظيمة لمنعه **ولقائل ان يقول** لا يلزم من كون القصاص مانعا من قتل الجماعة
عظم الحيوة ولا يحمها غاية ما في الباب انه يسلم الحيوة بواسطة القصاص لكثير من الناس
قلنا لما سلم الحيوة لكثير من الناس بسبب القصاص صح وصف الحياة بالعظم بهذا الاعتبار
ولقائل ان يقول انما يصح هذا ان لو كان الاعتبار بما يقتضي ذلك الوصف وهو ممنوع
قوله او نوع من الحيوة **ولقائل ان يقول** لا معنى لقوله او نوع من الحيوة لان الحيوة العظيمة
نوع ايضا لان النوعية مما يحصل بتقييد الجنس بالوصف **قوله** الحاصلة بالارتداع من قبيل

تنزيل

تنزيل المتصور منزلة الواقع كانه كانت الحيوة ثابتة قبل الارتداع فحصلت بالارتداع
كما يقال ضيق فم الركية ولم يكن هناك سعة ولكن سبيله سبيل ما قلنا **فان قلت** كون القصاص
سببا للحيوة يقتضي لا يقتضي النوعية **قلنا** النوعية باعتبار انها حياة حاصلة بالارتداع وذلك — ب تقسيس
بواسطة القصاص **قوله** ولمعنى طلب التعظيم اي ولارادة التعظيم وهو من باب اضافة الاعم
الى الاخص وانما قدم هذا التخصيص كانه قيل لم يعمل بحرف التنكير الا لهذا المعنى ولما كان هذا — ليس م
ظاهر الاكون حوله ريبة سلك طريق التخصيص على ان من حق هذا الثالث ان ينفصل لانه من
قبيل ما نحن بصدده لانه ليس بمسند اليه **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون التنكير للافراد النوعي
قلنا القول بالتفخيم قول بالنوعية مع تعيين ذلك النوع **قوله** وبخلاف ذلك وانما قال
بخلاف ذلك تحرزا عن ان يقول وللتحقير **قوله** ورضوان من الله اكبر بالتنكير لان شيئا من رضا — ٥ نسخة جميع
اكبر يا عبد لانه مناط كل سعادة وسبب كل خير وفي ذلك تفخيم شان رضى الله تعالى وذلك انه
اذا كان يسير من رضاه اكبر من جميع ما ذكر فما ظنك برضاه اندرك الافهام او يحيط به الاوهام
قوله واما بخلافه وهو الاظهر نظرا الى الحديث المسلسل **قوله** وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
تلك التنكير فيه لتفخيم شانهم لان قوله فقد كذبت رسل كان تسلية لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وتثبيتا من نفسه على ما كان يصيبه من قبل المعاندين فكان مقتضى المقام ان يحمل التنكير فيه
على ما حمل وهذا الثالث اخر لكونه جمعا وجامعا بين التكثير والتفخيم **قوله** وما اشبه ذلك من
الجهات المقتضية لتنكير المسند اليه مثل ان يكون للتعميم او للتمكين او لمجموع الامرين مما ذكر
وقوله قيل وما اشبه ذلك من موجبات التعظيم والاول هو المناسب لما عهد من تعقيبه — كان م
كل حالة بمثل ذلك **قوله** اذا كان ذكره اهم لو قال اذا كان ذكره مقدما لان ذكره موخرا ا
لا يكون اهم ايضا ومطلق الاهمية انما يكون مما ينتظم الوجهين **قوله** اما لان اصله التقديم
كما في باب الابتداء ابد ليل صحة قولك في داره زيد ولولا ذلك لم يصح ولان الخبر ايضا بمنزلة
الوصف له ولانه لا بد من سابقة تعقل المحكوم عليه فكان الاصل ان يتقدم وضعا لتقدمه
طبعا **ولقائل ان يقول** لا م انه لا بد من سابقة تعقله بل لا بد لايقاع النسبة الاسناد — به
من تصور الطرفين واما ان يكون تصوره مقدما فلا **قوله** ولا مقتضي للعدول عنه كما في نحو
في الدار صاحبها وفي نحو ابن زيد وفي نحو جاني زيد فان الفعل وصف في المعنى ايضا فكان
من حقه التقديم لكن ترك الاصل لداع يدعو الى ذلك على ما عرف في النحو **قوله** فهو لك

انهم مطلق ايراد الجمله الطلبيه هنا المصور بكون المسند اليه متضمنا للاستفهام وان
كان الكلام في قانون الخبر **قوله** وعن قريب وذلك انه عند وضع المضمر موضع المظهر
حيث قال وذلك ان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظر العقبى الكلام فيتمكن المسموع
بعد ذلك في ذهنه فضل تمكن **قوله** واما الاني تقديمه تشويقا فكان الوجه ان يقال
والمقام مما يقتضي ذلك على نحو تعرضه لذلك في غير موضع اذا كان القصد الى التشويق كان الوجه
ان يكون المسند اليه مذيلا والا كان التشويق كلا تشويق **قوله** رجل صدوق وكانه انما قال
رجل لمزيد التشويق لان الغرض هو الاخبار عنه بالصدق ولا مدخل للرجل في ذلك **قوله**
باب وهو اي التشويق احدى خواص تراكيب الاخبار في الاخبار خواص شتى منها التشويق
ومنها الايما الى وجه بنا الخبر ومنها التعريض ومنها البعث على تحمل المتاعب الى غير ذلك **فان قلت**
لا نم ان التشويق احدى الخواص وانما يكون كذلك ان لو لم يكن في غير باب الاخبار بالذي
وقد ثبت في غيره كما في المثال المضروب **قلنا** ليس المراد انها ليست في غير هذا الباب
بل المراد انها معان ولوازم يحصل هناك على انه انما يرد ان لو كان القصد الى الخاصه المطلقه
كواز ان يكون القصد الى غير المطلقه **قوله** وهو السبب في التزام تاخير الخبر اي قصد التشويق
الى الخبر ومما يوجب تاخيره لان في تقديمه نقضا للغرض **قوله** في هذا الباب ليس كما
ينبغي لانه انما يصح ان لو كان جميع الباب مبناه على التشويق وهو ممنوع وان ذهبت الى ان
المراد بقوله في هذا الباب هو باب التشويق لم يصح وذلك ظاهر **قوله** واشاع الاخبار
عن ضمير الشان لان مبناه على التشويق لجواز ان يكون الغرض الى الخبر بواسطه الابهام اولا
فلو لم يخبر عنه بالذي لزم تاخيره على ما عرف في سلوك هذا الطريق من ذكر الشي اجمالا في قسم
النحو فلزم نقض الغرض **ولقائل ان يقول** لا نم ان ايراد ضمير الشان مبناه على التشويق لجواز ان
يكون الغرض هو ان يتمكن في ذهن السامع فضل تمكن لما في سلوك هذا الطريق من ذكر الشي
اجمالا وتفصيلا فيكون اكد من ذكره مرة **قوله** والمراد بالاخبار في عرف النحويين اي
اخو لم يتعرض لبسط الكلام في هذا الباب لانه ليس من خواص هذا الكتاب ومن اراد
مزيد التقرير فليراجع كتابنا شرح المقدمه **قوله** ونصير ما عداه صله للذي او للالف
واللام اعلم ان القصد في هذا الباب الى الحكم على المعلوم بواسطه الصله بشي معلوم عند
الانساب او غير معلوم راسا على معنى ان ذلك المعلوم بواسطه الصله هو هذا او مور ذلك

لزم

لزم ان يكون الضمير بمقامه والا لم يستقم المعنى المقصود المتصور **قوله** ملتزم القصد بايراد
ضمير الشان الى الابهام اولا فلا بد من سابقة ذكره والا لزم نقض الغرض على ما عرف
قوله لا ينصب مفعولا وانما قال مفعولا لانه مما ينصب التمييز كربه رجلا ولو قال
لا ينصب مفعولا ولا يرفع لكان اولى لانه لا يصح ايضا الاخبار عن ضرب في نحو قولك عجبت
من ضرب زيد **فان قلت** الضمير لا ينصب مفعولا لعدم اقتضائه المفعول اما اذا قام
مقامه فكان بمعناه فلا نسلم انه مما لا يصح نصبه ولا رفعه **قلنا** انما يرد ان لو كان بمعناه وهو
ممنوع لانه لا يلزم من وقوعه موقعه ان يكون بمعناه **قوله** وان الحال لا يكون معرفا فلو اخبر عن
الحال لزم كون الضمير حالا لقيامه مقامه **فان قلت** لا نم ان الضمير هنالك معرفه **قلنا** لانه
لم يخرج عن اصله بوقوعه موقعه لكونه راجعا الى الموصول وعبارة عنه **قوله** فلا بد منه
يمتنع الاخبار عنه لانه لو اخبر عنه لزم تاخيره ووضع ضمير مكانه فهو ان عاد الى الموصول
بناء على ما ذكر زال الارتباط الذي بسبب عود ذلك الضمير وان عاد الى ما كان يعود اليه
الاول بقي الموصول بلا عائد **فان قلت** لا نم انه بقي بلا عائد اليس الضمير الذي اخر منهما
يعود الى ~~الاولى~~ الموصول **قلنا** ذلك مما يسمع ولا يغني من جوع لان الشرط هو عود
الضمير من الصله لا عود الضمير مطلقا وهذا هو الذي اشار اليه بقوله ولا عن الضمير في
واجب لئلا يلزم من عود الضمير كما يجب ترك ربط الخبر بالمبتدا **قوله** قل في الاخبار عن
ضميرك **فان قلت** الاخبار انما هو عن الموصول بضميرك لا الاخبار عن ضميرك **قلنا**
ذلك الى عرفهم فان الاخبار عن الشي بواسطه الذي في عرفهم هو ان يجعل ذلك الشي خبرا
للذي وكانهم انما ذهبوا الى ذلك ليؤذنوا ان المخبر عنه هو هذا الشي فكانه هو المخبر عنه
قوله واما الا ان يقوى اسناد الخبر **فان قلت** انما يتعين التقديم ان لو كان طريق التقوي
منحصرا في التقديم وهو ممنوع لحصول ذلك بغيره من مؤكدات الاسناد **قلنا** قوله على الط
مما يدفعه او المراد لان يقوى بالتقديم وتحقيق القول في معنى التقوي وفي معنى
الطا الى الفن الثالث **قوله** لتسره او تسوءه اي لتسره او تسوءه من اول الامر لان مطلق
قصد المسرة لا يقتضي التقديم **قوله** واما لان كونه متصفا اي اذا كان الغرض من
الاخبار هو الاشارة الى كون المسند اليه متصفا بذلك لا نفس الاخبار كما اذا قلت
في جواب كيف الزاهد يشرب ويطرب فقصدك الى انه متصف بذلك

وطبقنه ولذلك ذكر المسند بالمضارع المؤذن بالاستمرار عند قراين الاحوال **ولقايل**
ان يقول الجواب عن السوال عن الاحوال بحسب بعضي تقديم ما يدل على ذلك
فصار من حق التناسب بان يقال شارب وطرب وان اريد مع ذلك الاستمرار ذكر المسند
اليه بلفظ المضارع المفيد لذلك بحسب قراين الاحوال لا لتقديم المسند اليه **قوله**
فهو الى الذكر اقرب يعني كان ذكره معرفا اقرب من المناسبه من ذكر المسند مقدما على
ان منه استغنا بما سبق **قوله** والمقام يقتضي ذلك **ولقايل ان يقول** لا وجه لتعرضه
بالذكر لان مبنى الحديث على مقتضى المقام وان صير الى تعرضه فالوجه ان يتعرض له في
جميع الصور لعدم المرجح **قوله** واما لانه يفيد زياده تخصيص يعني ان التخصيص معلوم
من سياق الكلام وهو ان الاخبار عنهم لا عن غيرهم فاذا صرح بالمسند اليه كان
هناك زياده بيان وتخصيص وليس المراد بالتخصيص هو الحصر لان ما مثل به ليس من
الحصر في شي **ولقايل ان يقول** لا نم ان تقديمه يفيد زياده تخصيص بل انما يفيد
ذكر المسند اليه وهذا الكلام في قوله لا انت حلو ولا انتن وان ذهب بك الوهم
الى حديث الحصر فالمنع على ما مر على ان المنع ظاهر في المثالين لجواز ان يكون مقدما فهما الغير
ما ذكر وقيل المسح من الرجال لا لحم ملاحه ومن اللحم ما لا طعم له وقيل المليح اسم لمسح **قوله**
واشباه ذلك اي واما الاشباه ما ذكر من الجهات المقتضيه لتقديم المسند اليه
مثل الاحتراز عن ايهام الاستخفاف بالتاخير او التحرز عن ايهام انه بعيد الحضور
او انه لا يستلذ **قوله** فهي اذا اشتمل المسند اليه على وجه من وجوه التقديم
وذلك ان الموجب لتقديم المسند مستلزم لتاخير المسند اليه بالضروره لان
مستلزم المستلزم مستلزم ولو قال اذا كان ثمه وجه من وجوه تقديم المسند
لكان اولى لان اشتمال المسند في نحو قولك تميمي انا الغرض للحصر اللهم الا ان يراد
باشتماله ان يكون هناك جهه من جهات التقديم **قوله** واما الحالتان المقتضيتان
المصنف رحمه الله حين ذكر الاحوال المقتضيه لايراد المسند اليه على الوجوه المختلفه
جمله قال اما حال تقتضي تخصيصه او اطلاقه حال التنكير من غير ان يصرح بذكر
كل من الحالين وهنا قال واما الحالتان المقتضيتان فذكرهما بلفظ التثنيه وكان
المناسب على هذا ان يقال لاطلاق المسند اليه وتخصيصه بحرف الواو ولان

لان

لان هذا من قبيل مقابله المثنى بالمثنى لا ان ها تين الحالتين تارة يقتضيان الاطلاق واخرى
التخصيص بل احداهما الاطلاق والاخرى التخصيص فكانه لما كان الوقوف على احدى
الحالتين مما يتوصل به الى الوقوف على الاخرى اقتصر على ذكر احديهما اولا ثم اشار في
التفصيل اليهما صريحا تنبيها على تعددهما وانما جمعهما في الذكر بان قال واما الحالتان
لان مبنى الاستغنا به عن الكلام فيهما متحد وهو المهمات مما سبق وذلك انه اذا وقف
على الجهات الموجبه للتخصيص حالة التعريف استغنى عن التعرض لها حاله التنكير وعن
التعرض لحاله المقتضيه للاطلاق وهي اذا كان المقام خاليا عن تلك الجهات **فان قلت**
قال فيما سبق واما ان يكون لما ذكر كما ستقف عليه ولم يتعرض لبيان تخصيص المسند
اليه معرفه بغير كونه احد اقسام المعرفات **قلنا** قوله كما ستقف عليه اشاره الى ما ذكر
من بيان تخصيص المسند اليه معرفه بغير كونه احد اقسام المعارف وذلك مما يتوصل
به الى معرفه حاله تنكير المسند اليه وهذا هو الذي اشار اليه بقوله اذا مهرت فيما تقدم
استغنيت عن التعريف فيهما ولو قال عن تعريفهما لكان اخصر وهو من باب يجرح في عراقيبها
نصلي **قوله** مشوب بصواب وخطا مثل ان يكون عند السامع ان زيدا متمول وجواد
فان قلت ليس هذا الحكم واحدا بل هاهنا حكمان **قلنا** ياتي الكلام على ذلك في الفصل الذي
افرده لحديث الحصر **قوله** فيقول له زيد متمول لا جواد او ما زيد الا متمول وانما زيد
متمول ذكر من طرق الحصر الثلاثه وترك طريق التقديم لان امر هذه الثلاثه ظاهر دون
التقديم فتركه الى الفصل الموعود وعن ايضاح ان ثناه فطوينا الكلام الى ذلك الفصل
قوله وعليه ما حكي اي ما حكيه وارد على القصر ومبني عليه وانما لم يقل وعليه قوله تعالى
بل تعرض لحديث الحكايه وذكر يوسف ابدا انا انه كان من باب حصر القلب لانه
كانت مقاوله النسوه ومخاطبتها لامراه العزيز على قصد منهم نفي الاعتقاد منها في حق
يوسف انه بشر وكذلك قوله وما حكي عن اليهود فذكر اليهود لبيان انه من قبيل القلب
اذ مطلق قولك لا نفسك لا يدل ان اعتقاده انه على الفساد فلذلك قال وما حكي
عن اليهود **قوله** واعلم ان جميع ذلك يعني ان جميع ما ذكر من الوجوه من كونه مطوي
الذكر او مذكورا او اسم اشاره او ضمير الى غير ذلك من احواله هو مقتضى الظاهر **قوله**
اذا كملت العنايه بتمييزه **فان قلت** لا نم ان ايراد اسم الاشاره اذا كملت العنايه بتمييزه

ماذكر من هـ

بالتشديد

حكم
في م

لا

من قبيل اخراج المسند اليه على مقتضى الظ بل على مقتضاه اذ ذاك **قلنا** اذا لم يكن المشار اليه من قبيل المحسوسات كما فيما نحن بصدده حيث اشير الى معنى معقول كان مقتضى الظ هو ان يشار اليه بالضمير لان كون المشار اليه محسوسا غير مأخوذ في معنى الضمير بخلاف اسم الاشارة فلما ترك الضمير الى اسم الاشارة كان واردا الا على مقتضى الظ **قوله** اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان وذلك انه اذا كان الحكم كذلك كان هناك مزيد اهتمام بتعيين المسند اليه وتميزه لئلا يذهب الوهم كل مذهب لكون ذلك الحكم بديعا نادرا وذلك الحكم فيما نحن بصدده هو انه ترك الاوهام حايرة وصير العالم زنديقا وهل حكم اعجب من هذا وهو ان يعود العالم النحرير زنديقا وتبقى الاوهام حايره **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان اسم الاشارة فيما نحن بصدده اكمل تميزا من الضمير وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن لا نم ان ايراد اسم الاشارة لذلك لجواز ان يكون سببها ان ذلك المعنى من الظهور بمنزلة المحسوس المشاهد الذي لا يشك فيه **قوله** هذا الذي لو كون العقلا من سوء الحال وانسداد ابواب الخير عليهم بحيث جاوز الحرام الطيس وكون الجهال من طيب العيش ورفاهة الحال بحيث لا تحسه نهيه هو الذي ترك الاوهام حايره وصير العالم النحرير زنديقا **قوله** والزنديق هو الذي يقول بنفي الصانع مستندا لا بانه لو كان صانع مدبر لم يكن الامر كذلك **قوله** واما لانه قصد التهكم وذلك بحسب قراين الاحوال اذ قد يقصد المدح مع كونه فاقد البصر على مقتضى المقام **قوله** او لم يكن ثمه مشار اليه مثل ان يقال هذا المال لك استهزاء مع انه ليس هناك شي **ولقايل ان يقول** لا نم ان اسم الاشارة في موضع الضمير اذ لم يكن هناك ثمه مشار اليه اصلا **قوله** او النداء على كمال بلادته مثل ان يقال هذا مع انه ليس هناك شي محسوس منبها على انه لا يميز غير المحسوس عن المحسوس وذلك بحسب قراين الاحوال **قوله** زيدين قتلى يجوز ان يكون حالا او نحوا ان يكون استينافا وقوله قد طرفت بذلك استينافا كانها لما خاطبها بذلك قالت ما نقول في ذلك فقال قد طرفته بالمراد وانما قال بذلك بلفظ البعيد تحقيرا لشان ذلك المطلوب **قوله** وما شاكل ذلك من نحو قصد بيان حال المعنى المشار اليه او من قصد الاشارة الى تعظيم شانه او تحقيره بواسطة ايراد اسم الاشارة مكان الضمير ولو قال او ما شاكل ذلك بلفظ او لكان اولى **ولقايل ان يقول** قوله واما لانه قصد

الهلم

حـ وقيل ذلك الحكم هو كون العالم زنديقا والجاهل ناعم البال وهذا اظ ه

الهلم او التنبيه يعني ان ايراد اسم الاشاره هناك لكمال العنايه بتميزه ثم كمال العنايه بواسطه هذه الامور وله ان يقول لا نم ان ايراد اسم الاشاره في هذه الصور بنا على كمال العنايه بتميزه بل ليس لقصد هذه المعاني من قصد التهكم والتنبيه على كمال البلاده او الفطانه او ادعا انه بمنزله المحسوس ولو قال واذا قصد التهكم لكان اولى **قوله** هو ظهم ابتدا الى اخره اعلم ان ايراد الضمير في هذه الصور الثلاثه من غير سابقه ذكر المقصد منه التقرير والتمكين في ذهن السامع بواسطه الابهام اولا والبيان ثانيا وانما لم يبطل ضمير الشان في سلك قوله ربه رجلا ونعم رجلا بل ذكره على حده لمكان الفصل لان الضمير هنا ليس مميز بالمفرد وهنا بالجمله ولان التفصيل بالضمير هنالك الى غير ما يتصل بضمير الشان والقصه وانما قال على قول من لا يرى الاصل زيد نعم الرجل لانه على هذا الراي لا يكون من قبيل وضع المضمر موضع المظهر **قوله** من غير جرى ذكره بانزال منزله البيان لقوله ابتدا فكانه جمع بينهما للتاكيد والا فقوله من غير جرى ذكره كاف **قوله** او قرينه حال اي من غير ان يكون مسبوقا لا من حيث اللفظ ولا من حيث القرينه وهو عطف على لفظا ولو حمل على الجر عطفا على ذكر بني قوله لفظا مستغني عنه **قوله** والمراد بالذكر لفظا ان يتقدم لفظ يفهم منه المرجع مطا او تضمنا او التزاما **ولقايل ان يقول** انما يصح الاستشهاد بنحو ربه رجلا ان لو لم يكن خارجا عن اصله وجاريا مجرى مبهم والا لم يصح دخول رب عليه لانه مما يختص بالنكرات **فان قلت** لو كان جاريا مجرى الاسم الظاهر لصح اضافته ووصفه **قلنا** لا نم لجواز ان يكون كونه ضميرا في الاصل مانعا والمرجع الى الجواب الى كونه ضميرا في الاصل **قوله** وهو السر اي فصل تمكنه في ذهن السامع بواسطه ابهامه اولا وتفسيره ثانيا هو السبب لالتزام تقديمه اذ لو اخر لزم نقض الغرض **قوله** قال تعالى هو الله احد انما تعرض لايراد هذين المثالين بعد ما مثل بمثالين اولا اما للتنبيه بواسطه قوله تعالى انه كان في الكلام مونث كان الضمير مونثا قصدا من حق التناسب وليس ذلك بمحتم واما التحقيق ما ذكر من ان المرجع في ايراد ضمير الشان الى التقرير والتمكين لان هذين المثالين من الظهور في ذلك المعنى بحيث لا يخفى **قوله** اذا اريد تمكين نفسه زياده تمكين وذلك بواسطه لفظ الخاص الذي هو ظاهر في المعنى المقصود كقوله تعالى لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد فهما اشترى في المرجع في افادته زياده تمكين ويفتقر الى شهاده الذوق وفي تعميه شاهدا

بقيه

اداء

قوله خارج باب المسند اليه وبالحق انزلناه وبالحق نزل ولقائل ان يقول
ما سبق من قوله قد طرقت بك لك وقوله ان تسالوا الحق بعط الحق خارج من باب
المسند اليه فادن الواجب اما عد ذلك من قبيل الخارج او ترك التعرض لقوله ونظيره
خارج باب المسند اليه فان قلت ما سبق مسند اليه ومحكوم عليه معنى اد المعنى
ان ذلك مما طرقت به وان ذلك معطى بخلاف قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اذ
المرجع في الحكم الى الكتاب لا الى الحق قلنا لا نسلم ان الحق ليس ولا يكون ايضا مسندا اليه
معنى الا ترى انك اذا قلت كتبت بالقلم فالقلم مكتوب به ولين سلمنا ما ذكرت في هذه الايه
لكن لا نسلم ذلك في قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا فان المفعول مسند اليه على ما قلت في
قوله قد طرقت بك لك وانما قال ونزل الحكايه الى المظهر بهيئة الحديث الالتفات
وكان يمكنه ان يسوق الكلام على سنن واحد بان يقال كما توضع المظهر موضع ضمير الغايب
وموضع ضمير الحكايه قوله معلى الخلفا اي كما ترك الخلفا العرض وهو التخويف وترسه المهابه
ولو قال وترسه المهابه بلفظ او لكان اولى لان كل واحد بانفراده مما يصلح غرضا على منع الخلو
دون الجمع قوله او تقويه الداع وذلك انه اذا قال امير المومنين كان كانه قال الذي بيده
زمام الحكم يامرك بكذا فيكون الداعي والباعث على امتثال الامر اقوى وذلك ظ بشهاده
الوجدان قوله وعليه تعالى ترك فيه الحكايه الى الاسم المختص به لما في ذلك بسبب
من الاشاره الى سبب التوكل لانه مبدا كل تيسير ومن تقويه الداع لانه منشا كل خير ومن البعث
على التوكل بواسطه الاسم بحكم الذوق قوله وما جرى مجرى هذه الاعتبار ولو قال وما
جرى مجرى ذلك لكان اظهر لانه اشاره الى الاعتبار الاخير وليس كذلك اد المراد وما
جرى مجرى ذلك من انه يصح ان يترك الحكايه لاجله منتظم في سلك ما ذكرنا من كون
ذلك طريق الانكار او التحيز عن ان يسوق عليه طريق الحكايه او لتحقير شانه او لتفخيم امره
والاسم صالح لذلك قوله ولا هذا القدر اي عن الحكايه الى الغيبه فان قلت كيف
يصح قوله ولا هذا القدر وهذا النوع اعني نقل الكلام عن الحكايه الى الغيبه صح ان يعود
الضمير الى نقل الكلام مع قطع النظر عما تعلق به فان قلت لا نسلم ان فيما ذكر نقل الكلام
عن الحكايه الى الغيبه وليس ثمه كلام قلنا نزل لما كان متصور الوقوع نظرا الى الظاهر
منزله الواقع المحقق كما يقال ضيق فم الركيه مع انه لم يكن هناك سعه قوله

نظريه تعالى طري اللحم وطراه وانتصابه اما على التمييز اي ادخل في وجه احسن من كونه مجددا
لنشاط السامع واما على انه مفعول له اي بين وذلك ادخل القبول لكان تطريتهم لنشاط
السامع قوله وهم احريا بذلك اي بالتعلق الاستكار منه قوله اليس قرى الاضياف
جمله استينافيه مستمله على بيان وجه ما ذكر من قوله وهم احريا بذلك والاستفهام
فيه للانكار اي قرى الاضياف سجيتهم قوله ام اهم استيناف لا زما من مظنه لمشوا
التسايل وهو ان يقال سلمنا ان قرى الاضياف سجيتهم لكن لا يلزم من ذلك الاستكار
من هذا النوع فقال اذا كان قرى الاشباح سجيتهم لزم ان يكون قرى الارواح ايضا
سجيتهم بالقياس بالطريق الاولى قوله فان كان الكلام المفيد بيان لوجه القياس
قوله ام اهم الاستفهام فيه للانكار النفرقه بين قرى الاشباح وقرى الارواح
اي اتصورهم مظنونهم محسنين لقرى الاشباح دون قرى الارواح اي ليس الامر
كذلك قوله فحالفوا ان الفا فيه للتعليل كانه قال حيث خالفوا بين لون ولون وهكذا
الكلام في الفا في قوله فلا تخالفوا فيه بين اسلوب واسلوب قوله لكن بالمعنى لانه جم من جيوا
في صوره انسان وانما تمير السامع بين صناعه كلام وصناعه اذا كان السامع من قبيل الانسا
من حيث المعنى لا من حيث الصوره قوله واحلف انه الجن فان قلت لا نسلم انه يريد نفسه
خاطبا قلنا لان عاده الشعراء جرت في مستهل القصايد بذكر الاحوال التي بينهم وبين
من يشببون بها قوله ثم قال وانما قال ثم لان هذا البيت بعد ذلك بعده ابيات وفي البيت
الثاني التفات ايضا بالنظر الى الاول فكان من حقه ان يقال ثم قال ما لم الا والبيت فالتفت
كما ترى حيث لم يقل ما لم يلاق قوله تذكرت فانه التفت من الحكايه الى الخطاب بناء على ما
مر من ان تسميته بالمراه في قصيدته يريد نفسه قوله واصبح باقي وصلها يعرض على نفسه
سوك بذكرت ربعه حين لا ينفع التذكر بل يعود بضره وهو انه يهيج الحزن وذلك ان ما كان
باقيا من اسباب التعلق والوصل قد زال وقوله وحل بطح حال وقوله وشطت منخرط في
سلك الحال بحكم العطف وهو مقرر لما ذكر من ان باقي وصلها قد نقضت حيث كان فيه اشاره
الى سبب زوال باقي وصلها قوله ما ان ترى السيد اي ما ترى هذه القبيله في نفوسهم تلك
القبيله التي هي زيد مثل ما تراها بان القبيلتان اللتان هما بنو لوزوم هوب يعني ان هذه القبيله
قد عظمت في انفس بني لوزوم هوب فوق ما عظمت في نفوس السيد وقوله ان تسالوا الحق

حطاب للمشيد وكان مقتضى الظاهر ان يسالوا بالعيس فكان التفا قوله طرق الخيال ولا طروق ليله فقال اهتديت والاهتدا الغراب في تفصيل اهتدابه على اهتدا الغراب والواو في ولا اهتدا للحال اي اهتديت والحال انه لم يكن الاهتدا الغراب الخ وجود واما نسبة الطروق الى ليله مدح فمن باب المجاز كما نسب الصوم الى النهار كانه قال طرق ولا طروق ليله مدح ولقايل ان يقول انما يكون قوله اهتديت من باب الالتفات ان لو لم يكن تقدير الكلام طرق فقلت له ان اهتديت ومعنى السير سياق الى ذلك التقدير ظاهرا قوله سد كاى طرق متقدرا ذلك من سيدك به اي لزمه ويروى اني اهتديت ولمته غير رجيله ويقال ان معنى الرجيله القوة على المشي وعلى هذا المعنى يكون هذه الروايه ادخل في المناسبة وانما قال اهتديت بالتانيث تنزيلا للخيال المجسم منزله نفسها او لمكان الاضافه لان معنى طرق خيالها كما انت الايمان كذلك في قراة من قرا لا ينفع نفسا ايمانها بالتا قوله بعيد الشباب يجوز ان يكون طرفا للطروب ويجوز ان يكون طرفا لطحا بك ويجوز ان يكون من توجه العاملين وقوله عصر حان مشيب بدل من قوله بعيد الشباب وهو سار لما قصد بقوله بعيد الشباب اي طحا بك بعد ما حان حينه وظهرت اماراته قوله يكلفني يروى بالنا وهو الاشهر يكلفني من تحمل المشاق وقطع الفيافي وركوب كل صعب وذلول في طلب الوصل ويروى بالبا اي يكلفني القلب طلب ليلى بحذف المضاف اي يكلفني ذلك والحال انه قد شط وليها وهذا من قبيل الاسناد المجازي لان البعد ليس للولي وهو القرب ويجوز ان يحمل على الحقيقه ويكون من باب المجاز اللغوي بان يكون المعنى وقد زال قربها قوله وعادت عواد بيننا اي عوادي الدهر ونوايب الزمان احدثت العدا او بيننا حيث اختارت البعد على القرب وقوله تساوى اي عادت من العداوه قوله فالنعت في النعيس حيث قال تطاول ليلك بالاثمد بالخطاب والمقام مقام الحكايه ثم عدل في البيت الثاني عن الخطاب الى الغيبه ثم رجع عن الغيبه الى الحكايه في البيت الثالث فان قلت بنى الكلام على الغيبه واضمر له ولم يسبق له ذكر قلنا يجوز مثل هذا الاضمار وان لم يجر له ذكر او الغدر في النفوس حقيقه او ادعا بان ينزل منزله الحاضر الذي لا يغيب عن الاذهان باعتبار ما خطابي قوله قد يختص مواقعه فان قلت قد هذه بعد حرية الحكم والحكم كلي لان هذا النوع مما يشتمل مواقعه على اللطايف دايما اذ كان الكلام في كلام البلغا قلنا ليس الكلام في اشتمال مواقعه على اللطايف مطلقا بل على لطايف لا يهتدي الى

ادراكها

ادراكها الا افراد بلغايهم فليس بعيد ان يكون هذا حريا وان كان اشتماله على مطلق اللطايف كليا على انه يجوز ان يكون قد هناك للتحقيق والتاكيد لا للاشاره الى حرية الحكم قوله من الفتول طرف مستقر منصوب المحل على الحال من قوله ارفع منزله قوله ان كان ممن يسمع ويعقل اي من بعض خواص تراكيب البلغا ويقف منها على لطايف تلك المعاني بان يكون من اوليا البلغا او من المهره في هذا الفن قوله ام تحسب ان اكثرهم يسمعون سماع اتقان او يعقلون يفطنون لتلك اللطايف قوله متى ضرب من سامعه عرفك ما موقعه جمله شرطيه وقعت جزا لقوله وكل التفات وفاعل عرفك ضمير يرجع الى مصدر ضرب وقوله ما موقعه جمله اسد ابيه وقعت موقع المفعول الثاني لعرفك وكلمه ما للسوال عن الوصف كانه قيل عرفك امشتمل موقعه على تلك اللطايف ام لا اي عرفك هذا السوال وهو انه مشتمل نحو قولك ازيد عندك ام عمرو قوله واذا احببت ان تكون من السامعين فاصح لسلك فلعلك تصير من السامعين وانما قال فلعلك لاحتمال ان لا يكون له ذلك الاستعداد لان مجرد الاصاحه مما لا يكفي ما لم يكن وجود ذلك الاستعداد قطعنا فاتى بلعلك فان قلت انما يصح هذا ان لو كان كل التفاوت في القران مشتملا على نحو ما يشتمل عليه الالتفات الذي في قوله تعالى اياك نعبد والا لم يلزم من كونه سامعا لهذا الالتفات كونه سامعا لكل التفاوت وارد في القران قوله اذا كان سامعا لهذا الالتفات كان ممن يسمع ويعقل فيكون سامعا لكل التفاوت وانما قال يسلك بلفظ ثم لمكان التفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه في الرتبه اي فاصح مع قطع النظر وتجرد عما خل بالاصاحه التامه ولو قال وليتك بالواو لكان اظ قوله اليس ان المراد اذا اخذ الى اخره اي من جمله ما يشهد له الوجدان ولا يحتاج في تحقيقه الى ان يقوم عليه البرهان وهو استيناف وقع جوابا لان قوله فلعلك مظنه للسوال واذا كان من جمله الوجدانيات واصاح اليه احتمل ان يصير من السامعين وانما قلنا احتمل لانه لا يجوز له ذلك الاستعداد والاستفهام في اليس للانكار وانما قال سعلا لان مبنى الملازمه على الاستحضار التفصيلي لا مطلق استحضار فان قلت الكلام في تلاوه قوله عز وعلا اياك نعبد فكان حديث الجنايات عن يناسب قلنا في نصرها تسير الاشيا فانه لما اراد الكلام هناك ويحقق الفوز لزمه تقديم ما هو من مقدماته من حديثه الخاص لجلسك المنعم عليك بانواع النعم مسبوقا بحديث الجاني الجنايات شي ليس ذلك مرتبه سير ويمكن في الذهن فيصل يكن

قوله على هذا اي على كل ماله مدخل في التعبير والتوبيخ وانما ترك العطف لان ما سبق
من قبيل الانشا فلا وجه للعطف فان قلت فلم سلك سبيل العطف في قوله وما جرى
ذلك المجرى قلنا لان المرجع هناك وهنا الى المعنى فلا امتناع للعطف قوله حتى يحملك ان
تحمد وانت مع ذلك الحاضر يجوز ان يكون هذا هو المفعول الثاني لجواز دخول الواو
في المفعول الثاني في باب علمت اذا كانت جملة اسمية ويكون يحملك لا عنه ويجوز ان يكون
حالا ولا يجوز حمل الواحد على معنى المضادة لان الجمع بين الفاعل والمفعول لواحد
لا يصح في باب غير علمت قوله لكونه مبنيا وانما كان مبنيا لقوله الحمد لله تعليم منه تعالى
للعباد ولما بنى الكلام على هذا الوجه من كونه مبنيا على الغيبة اولا ثم على الخطاب ثانيا
سلوكا لطريق الالتفات نبه على ان من حق العبد ان يكون تلاوته على وجه يوجب ان يكون
المتلو كذلك وذلك الوجه الموجب هو ما ذكره حين قال والوجه هو اذا افتتح الى اخره
قوله من جهته خبر ان اي من جهته وقت الاخذ في القراه وان يكون قراته فاعل الكون
الخبر معتمدا او هذا الخبر المقيد بالظرف عامل في الظرف الاول ويجوز ان يكون قوله
ان يكون عاملا في الثاني لمكان التوسع في الظروف اي مبنيا على ان العبد المنعم عليه من جهته الظرف
اذا قدر انه سابل ان يكون قراته على ذلك الوجه اذا اخذ في القراه وما قلنا ظهر العامل
في كل واحد من الظرفين فان قلت انما يظهر ذلك ان لو جاز ان يكون عاملا في الظرف
المقدم قلنا يجوز لمكان التوسع في الظروف شبه محرك وانما قال شبه محرك لانه ليس
محركا حقيقة ويجوز ان يكون تجاذب لمن جعل صابرا وصفا لمحرك لا له الى حالة يشبهه
اي ينقل ذلك المحرك من حاله عدم الايجاب الى شبيهه بالايجاب وانما لم يقل الى حالة موجبة
لانه ليس بموجب حقيقة لان زمانه الاختيار بيدك بعد وكان الوجه ان يقال شبيهه بما
يوجب الاقبال عند جميع الصفات مسند عنه لانطباق القراه على المنزل على الوجه
الذي انزل عليه من كونه مبنيا على الغيبة اولا وعلى الخطاب ثانيا بطريق الالتفات
والوجه هو اذا افتتح التحميد ان يكون افتتاحه العامل في اذا افتتح هو ان يكون لانه مقدم
تقديرا لكونه خبر المبتدا يعني والوجه هو ان افتتاحه عن قلب حاضر وان لا يكون اسناده
محمد وابه حذو الافتتاح ولو قال واذا افتتح بالواو لكان اظهر لانه في سياق التفسير والبيان
للوجه فانه متى افتتح بيان لما تضمنه الكلام السابق من الحكم وهو انه اذا كانت
القراه

القراه على ذلك الوجه وجد القارى شبه محرك ابتدا ثم عند جميع الصفات مسند ع
لانطباق القراه على المنزل على الوجه الذي انزل عليه فهذا تعليل لذلك الحكم فكانه قال
وانما قلنا ذلك لانه متى افتتح الى اخره من معبود عظيم الشان فيه اشارة الى ان في ذلك
محركا لان اسم الله تعالى اسم لتلك الذات الجامعة لجميع تلك الصفات فاذا قال الحمد لله عن
قلب حاضر تنبه لتلك الصفات ووجد عند ذلك محركا من نفسه وانما قال ثم اذا انتقل لفظ
لانه لما ذكر من الصفات ما ذكر يراح هذا الحكم باعتبار تلك الصفات او لمكان التفاوت
بين الذات وبين الصفات رتبة بانواع النعم جلايلها بالنظر الى لفظ الرحمن ودقايقها
بالنظر الى لفظ الرحيم على ما ذكر في الكشاف فلا يستطبق القراه وهو داخل في سلك ما
تقدم من النفي المسلط عليهم الاستفهام الانكاري وليس ابن حجر الكندي يبعد ذكر
ما ذكر استطرادا او عاد الى اصل الكلام وهو قوله والتفت في الابيات الثلاثة فقال وليس
بعد ابن حجر واقام المظهر مقام المضمر لبعد المسافة يبعد ان يكون فعل ما فعل من تلك
الالتفاتات اي لا يبعد ذلك منه او لا يبعد هو من ذلك فعلى الاول يجوز محل ان يكون مرفوعا
وعلى الثاني منصوبا او مجرورا على الاختلاف في ذلك والوجه الثاني اوجه لقلة الحذف
اذ التفت لقوله ليس يبعد اي لا يبعد حين التفت ان يكون التفاته الاول للتنبيه على ان
نفسه ولهت وله الثكلى عند ذلك النبا فاقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى الا بسمع الملوك
له واحد يخاطبه تسليه ولو قال فعل ذلك تنبيها او للتنبيه لكان اظهر لان معنى الكلام
انه يجوز ان يكون الالتفات الاول لهذا او لذلك ويمكن ان يقال فعل ذلك تنبيها على ان
العصب الى تهويل الخطب واظهار انه بلغ من الشدة مبلغا استفهام له ان ينزل نفسه منزلة
المصاب الذي سمع له مخاطبا قوله ولما لا يعلقه ممد هو الذي حلت حلوسا لا عاشه
احد اي احدث حلوسا لا احدث مثل ذلك الجلوس احد قوله وفي التفاته الثاني
على ان التحزن تحزن صدق لم يحسن سوله الحرقة حين اخبر عنه بطريق الغيبة بما اخبر عنه
من انه بات وبات له ليلة كليلة حال العاير الارمد قوله لما خصه ولم يتعد الى من سواه
ولقايل ان يقول ذلك الترتيب سالك عن ذلك لاشد التحسر ولانه اذا لم يتعد
الى الغير اذ هو حين سادح ويمكن ان يقال ذلك بالنظر الى قراين الاحوال لا بالنظر الى
تيسر ذلك الترتيب قوله اونبه في التفاته الاول فان قلت لماذا لم يجمع الوجوه التي

حملها الالتفات الاول في الذكر بل جمع بين الوجهين الاولين ثم عقبهما بوجه الالتفات
الثاني والثالث **قلنا** لان مبنى الوجه الثاني على هذين الوجهين فعقبهما به وانما تعرض
لوجه الثالث وان لم يكن مختصا به بذلك لانه لو ذكره اجزا لا وهم الاختصاص ببعض
الوجوه **قوله** حين افاق وشيا مدركا اي شيا من الافاقة وقوله مدركا وصف مجاري
وانما قال بعض الادراك لكونه شيا من الافاقة وكان مدركا بعض الادراك لكونه شيا من
الافاقة ولو جعل مدركا حالا لكان المعنى افاق حال كونه مدركا وذلك غير ظاهر الصحة
قوله وفي التفاته الثالث على ما سبق وتمكن ان يقال وفي التفاته الثالث على انه وجدها
حاضرة عنده فانه بامتداد مده الحزن بعد الافاقة ويعود الانسان الى حالة الاولى
وانما الشان في ابتدا الصدمة **قوله** فاقامها مقام المستحق للعتاب **فان قلت** لا نسلم
ان ذلك مما يقتضي ان يكون مبنى الكلام على الخطاب دون الحكاية **قلنا** بنا على العادة من
ان يجري العتاب على الخطاب **قوله** وفي التفاته الثالث على ما تقدم او على لم يسبب
العدول عن الحكاية قد سكن سورته وانكسرت شوكته فعاد الكلام الى اصله **قوله**
لما كان هو الغيظ والغضب يجيز سمت هو بمنزله قولك سبب وجود النهار لما كان طلوع
الشمس فاذا زال طلوع الشمس زال وجود النهار فالجملة الشرطية وقعت جوابا بالفا اجرا
لما يجرى ان الشرطية لانها ايضا مما تدل على الملازمة ولو اسقط كلمة لما من البين لكان اظ
لانه وان اجريت مجرى ان الشرطية لابد لها من تقدير عامل وتقدير العامل هنا غير ظاهر
قوله من مطاوي افتناناته او من المعاني التي انطوى عليها افتناناته وهو جمع مطوى
اسم مكان لا جمع مطوي اسم مفعول لان اسم المفعول لا يجمع جمع تكسير **قوله** للاما
شابهها الا با ما ثالث ما ذكرت من لطائف الاعتبارات **قوله** البارحة تروى بالنصب
صفة للطايف وبالجر صفة للمطامح اي من تلك الموارد التي هي تراكيب البلغا ووصفها
بالبعد لتوقف احاطتك بها على ان ترتب من السمع لتلك المطامح والنظر فيما بينها من
التفاوت كل صعب وذلول والا لم يمكن ادراك تلك اللطايف حق ادراكها والى ذلك
اشار بقوله ما لم يمر بصيرتك في الاستشراف لما هنالك اي للاعتبارات التي في تلك
المطامح **قوله** ولم يخلف اي وما لم تخلف انت وليس مستندا الى الضمير البصير بدليل
قوله ما دام تصعك **قوله** عنها اي عن ما هنالك من الاعتبارات **قوله** يبطش في منحاك
من

من يبطش به اذا اخذه اي باخذ ساع يسطو في مطلوبك من اثبات تلك اللطايف **قوله**
به اذا اخذه ليلا يزل عن مرمى غرضك اي عن معلول غرضك وهو التعبير عنها ولو كان
الزيل يقدر اذ لا نه ووصف الباع بالسعة والبسطة حتى لا يخرج شي من احاطتك مما في تلك
المطامح من الاعتبارات **قوله** مستظهرا اي مستغنيا بنفسك لك تعطى في طمعك ان يسعى
ما في تلك المطامح من لطائف الاعتبارات اي تحدها شعار الك بان يحصل لك تلك الا   عبارات
والوقوف عليها **قوله** مع فهم متسارع دون الفهم متسارعا والحافظة معوانا والعقل دراكا
من توابع يقظة النفس ولطافة الطبع **قوله** وعلما هذه الطبقة على ان كلام رب العزة
اشاره الى الاختلاف في سبب كون القران معجزا والى ان قولا ان اعجازه لكونه واردا على
نظم هو اعلى شانا من ان ينسج على منواله **قوله** المخصوصون بالعناية الالهية والمدلون
انما وصف المختصين بعلم الادب بهذين الوصفين لانهم صم الدين وقفوا التحصيل ما توسلوا
به الى معرفة كلامه الذي هو مدار كل حكمة ومناط كل سعادة **قوله** المدلون من ادلى
بحجته اي الذين اوتوا الحكمة حيث احاطوا باسرار القران وخواص تراكيبه فصل فصل
الخطاب هو البين من الكلام الملخص الذي يتبينه المخاطب ولا يلتبس عليه وما اعدقته
اشا فله ولا اثمرت اعاليه استعاره بالكناية نزل منزلة الشجرة المثمرة الطريه حيث يجتنى
منها ثمرات غير متناهية ويسمع بها طرق شتى **قوله** حيث يعلو ولا يعلى اشاره الى كونه
معجزا **قوله** الا لاتصبابه اي الا لكونه منطبقا على جميع مقتضيات الاحوال او على اكثرها
وهو المراد بانصبابه في تلك التراكيب وورودة على تلك الاساليب **قوله** الفن الثالث
للوجه الذي علمت اي للوجه الذي علمت له انه لا بد من الاحاطة بمقتضيات الاحوال
في ايراد المسند على تلك الصور وذلك انه لما كان هذا مدار الحسن على مطابقة الكلام
لمقتضى الحال لزم الاحاطة بمقتضيات الاحوال بالضرورة والعلم بمقتضيات الاحوال
يستدعي سابقة العلم بالاحوال فلزم التعرض لها وقوله للوجه الذي علمت يتعلق بقوله
قولك بالسوط الذي ضربته به على ان يكون متعلق اللام مضمرا على شريطة التفسير ولا يجوز
ان يكون متعلق اللام في الوجه هو علمته لفظا ومعنى ذلك ظاهر **قوله** السحاب المحدث
اي البحر الصادق الظن ولما كان كذلك لا يحجب عليه شي من بدايع النكت وما ذكر
من قوله فلا يحجب عليه شي يعلم انه مستخرج للطايف السحر ومستطلع لطلع الاعجاز [illegible]

صح ان يقال الاعجاز مطلوب كما يقال في طلب ذلك القسم وان كان مطلوبه هو الاجابه
به ولو اراد قوله فهو الطلبه قبل قوله المال لزمام الحلم لانه ظاهر التعلق بقوله المستطلع
طلع الاعجاز والقافي فهي الطلبه للتعليل اي يستطلع ذلك لانه هو المطلوب كانه مبني كل
فلاح ومناط كل سعاده لانها انه شاهده لصدق دعواه عليه شهاده لا مرد لقبولها وما
سوي ذلك وسايل يتوسل بها اليه **قوله** في ايراد المسند طرف مستقر منصوب المحل
علي الحاليه من مقتضيات الاحوال **قوله** علي تلك الصور والحيثيات يجوز ان يراد بالصور
الاحوال التي عليها المسند اليه في اصل الوضع مثل كونه اسم اشاره او موصولا الي غير ذلك
وبالحيثيات اللواحق التي تلحقه بعد مثل كونه مطويا او مذكورا الي غير ذلك من الاعتبارات
العارضه ويجوز ان يقصد بهما الي معني واحد وانما جاز العطف لتغاير المعاني في اصل المعني
وان كان المقصود متحدا **قوله** ان لابد من التفحص اي عن البحث عن الاحوال المقتضيه
حتي يعرف اما حال يقتضي طي المسند واما حال يقتضي ذكره الي اخر ما ذكر في جانب
المسند اليه حتي يكون المسند علي الوجه الذي يقتضيه المقام فان مدار الحسن علي مطابقه
الكلام لمقتضي المقام علي ما مر غير مره **قوله** في المسند طرف مستقر اما حال من انواع
التفاوت او من التفاوت وقوله من كونه متروكا او غير متروك بيان لتلك الانواع
قوله ومن كونه مفردا انما اعاد حرف الجر اشارة الي ان ذلك تقسيم اخر **قوله**
وفي افراده اي وفي افراده وانواع وهذه الجمله منصوبه المحل علي الحال من الضمير
المستكن في مفرده او من المتصل في قوله من كونه وانما قال وفي افراده ولم يقل ومن
كونه فعلا ايذانا بان هذه الانواع بوساطه تقسيم المفرد وكذا القول في قوله وفي
كونه جمله من كونها كذا ولو قال من كونه فعلا او اسما وفي كونه فعلا من كونه
ماضيا او مضارعا مقترنا به حرف التخصيص او غير مقترن وفي كونه اسما من كونه معرفا
او منكرا من التقسيمات الممكنه الوقوع والمصنف اعرض عن ذلك تحرزا عن التطويل
قوله وسيقوم انما اورد هذا المثال انا بان نحو سيقوم مفرد الا ان المراد به ما يقابل
الجمله ولم يتعرض للامر لان الكلام في قانون الخبر ولو اقتصر في التمثيل بقوله ضربت
يوم الجمعه لحقا به سيقوم كما اقتصر في جانب الاسم بالتمثيل بالمقيد **قوله** حتي تتسم
اي لابد من التفحص عن الاحوال لنعرفها علي التفصيل حتي يتسم المسند بكل مقام سمته
اي

التفحص

اي سمته التي تقتضيها ذلك المقام ويجوز ان يعود الي المسند اي حتي يتسم المسند سمته
التي يستحقها بحسب كل مقام وكذلك القول في الضمير الذي في سمته ولقايل ان يقول
كان من حق الكلام ان يقال علي اقوم سمت بدون الاضافه لان افعل التفضيل لا يصح اضافته
الي ما يصح اضافه اي اليه ولا يصح ان يقال انه ويمكن ان يقال جاز لان المعني سمت ذلك
كما يجوز ان يقال اي ذلك اي سمت كل مقام او سمت كل مسند بحسب مقتضي المقام ولو
قال وان يجري الي احد مقتضاه علي سمته من غير تفصيل لكان اظ **قوله** فهو المطارح اي
اسامه لكل مقام سمته هو الموضع الذي يعرف فيه قوي القرائح والاذهان والمضمار الذي
يمار فيه الخدع عن القارح اي يمار عن المحيط بمقتضيات الاحوال عمن هو محيط بها من المهرة
في هذا الفن **قوله** اما الحاله المقتضيه لترك المسند قد تقدم وجه تقديم الحاله المقتضيه
للترك علي الحاله المقتضيه للذكر في الفن الثاني فلا نعيده **قوله** فهي متي كان كان نحو الكلام
ان يقال فمتي لم يكن وذلك ان متي لا تستعمل الا استفهاما او شرطا لازم الظرفيه فان
حملت هنا علي ظاهرها لم يصح الكلام وذلك ظاهر وان اخرجت عن اصلها بان يكون القصد به
الي مطلق الوقت صح الكلام لكن يلزم اخراجها عن اصلها من غير ان ضروره لمكان الاستغناء
عما قلنا فان قلت لا نسلم انه يصح الكلام ح وانما يصح ان لو كانت الحاله المقتضيه هو الوقت
وهو ع قلنا يقال مقتضي الحال ومقتضي المقام ومقتضي الوقت والقصد الي معني واحد
وهو الامر الذي يقتضي ان يكون الكلام علي وجه مخصوص حتي لو لم يكن علي ذلك الوجه
عدل نازل الدرجه في باب البلاغه واذا كان كذلك صح ايقاع كل واحد في طريق
التعريف للاخر اذا كان ذكر المسند اليه بحاله انما نكر ليعم سواء عرف بالنظر اليه
او بالنظر الي امر خارج ولو قال عرض راجح لكان اولي لاحتمال ان يكون هناك مانع من ترك
المسند ان يتعلق به غرض اما ايقاع الاستعمال كقولهم ضربي زيدا قايما
لا نسلم ان قولهم ضربي زيدا قايما الايقاع الاستعمال كيف وهم المستعملون لذلك
ولو قال كما يقول ضربي زيدا قاعا لكان اولي وقولهم كل رجل وصنعته وقوله لولا زيدا
انما افرد كل واحد لان كلا منهما باب علي حده اعتبار القرينه والشاد مسد الخبر ولمكان
الاختلاف في لولا زيد انه من باب حذف الخبر او من قبيل اضمار الفعل ويجوز ذلك
لقولهم لعمرك لافعلن واما قصد الاختصا لا نسلم ان القصد عرض

المراد بالغرض هو الباعث بدليل قوله واما ضيق المقام لا شك ان ذلك تعرض لبيان المعنى ما قلنا
وعلى هذا كان المناسب ان يقال واما قصد اتباع الاستعمال لان قصد الاتباع هو الباعث
قوله اذا حملته على تقدير النار شر من ذلكم وانما قال ذلك لاحتمال ان يكون النار
خبرا بان يكون التقدير ذلك هو النار او مبتدا والخبر وعدها ولقايل ان يقول
لا نسلم انه حمل على ذلك التقدير هو النار او مبتدا كان طي المسند لقصد الاختصار
لجواز ان يكون لتكثير الفايدة لاحتماله اذ ذاك غير تقدير قوله واما ضيق المقام مع
قصد الاختصار فان قلت ضيق المقام بانفراده يكفي في طي المسند فلا حاجة الى انضمام
قوله مع قصد الاختصار قلنا لما كان الاختصار من توابع ذلك وجب ان يكون ذلك
مقصودا والا كان التركيب مشتملا على معنى غير مقصود فلا يكون ذلك التركيب محمودا على
ان قصد الاختصار بمجرده كاف في طي المسند ثم ان قصد الاختصار قد يكون لضيق المقام
وقد يكون لغير ذلك من جهات شتى قوله اذ احمل على تقدير المتهيئ هو المطالب
ولقايل ان يقول ان الجواب مبنيا على السؤال ومناسباته هو الاصل وقوله من
معناه من اين بدلك الاصفر بشهادة الطبع السليم فكان الوجه ان يكون التقدير
المتهيئ اتى به قضاء من حق التناسب واما حمله على تقدير المتهيئ هو المطالب فبنى على المفهوم
الالتزامي قوله واما تحصيل يعني واما ان يقصد ان يخطر ببال السامع انه انما
تركه وطوى ذكره تعويلا ان العقل يرشد بوساطة القراين بخلاف ما اذا ذكر فان اللفظ
ح يكون هو المرشد ولقايل ان يقول كان الوجه ان يقال واما قصد تحصيل لان
قصد التحصيل هو الباعث ولين سلمنا ذلك لكن لا يلزم من تحصيل المجموع الذي هو ان اللفظ
هو المعرف عند الذكر وان العقل هو المعرف عند الترك ان يكون ذلك مرجحا لجانب الترك
ولين سلمنا ذلك لكن انما يلزم ذلك ان لو كان اللفظ بمجرده معرفا ولو قال واما قصد تحصيل
ان العقل عند الترك معرفه معتمد عليه من غير ضميمه لكان احط قوله وذلك ان تاخذوا
عما قال ذلك لانه ليس ولا يجب ان يكون منه لاحتمال ان يكون طي الخبر لقصد التخفيف
او ان لا يكون من باب طي المسند على ان يكون توحيد الضمير لان ارضا الرسول ارضاء الله
تعالى فكان كان المسند اليه غير متعدد قوله واما ان يخرج يعني من ان ذكره يودي
الى ما ليس بمراد فيكون ذلك باعثا على طي المسند وسبباله وفي بعض النسخ واما ان لا يخرج

بحرف

بحرف النفي ووجهه ان يكون تقديره المضاف اي واما قصد ان لا يخرج ولقايل ان يقول
لا نسلم ان ذكره يودي الى ذلك الا ترى انك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو وعلى ان لقايل
ان يقول لا نسلم ان هناك حذفا فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كان بمنزله ان يقول
ايهما عندك وكما انه ليس هناك حذف وهذا فيما نحن بصدده قوله واما طلب تكثير الفايده
المذكور بان يكون صالحا وعرضه لان يقدر مسند اليه تاره ومسند اخرى وهذا هو
المراد بقوله من حمله اي من حمل المذكور على باب طي المسند تاره وعلى غير طي المسند اخرى نحو
قوله تعالى فصبر جميل حيث كان صالحا لكل واحد من التقديرين ولقايل ان يقول الكلام فيما
اذا كان المسند اليه بحال يعرف منه المسند فكيف يصح ما ذكروا الحال ما قلنا من ان المسند
اليه بحال يعرف منه المسند ولين سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان قوله تعالى حكايه عن يعقوب
عليه السلام فصبر جميل من قبيل ما ذكر لاحتمال ان يكون كونه مسندا اليه متعينا حين
القول ويكون طي المسند لمكان العلم وقصد الاختصار لا لما ذكر من تكثير الفايده قوله
يعني ان لا يكون ذلك المسند اليه بعد المسند ولو قال فهي ان لا يكون القصد اليه معلوما
لكان احط قوله كما اذا قلت ابتدا من غير سابقه قرينه ترشد الى ذلك قوله وهو زياده التقرير
لانه اذا كان معلوما ثم ذكر كان ذلك بمنزله ان يذكر مرتين فيكون مفيدا الزياده التقرير
قوله او قصد التعجب فان قلت لا نسلم ان القصد غرض قلنا قد مر من غير مره ان المراد بالغرض
الباعث ولا شك في كون القصد باعثا وعلى هذا كان الوجه ان يوخذ القصد مع جميع ما عدا
من الاغراض قوله تذكره اي اذا قصد التعجب الذي يحصل من التصريح بلفظ المسند فان قلت
ذلك مما يحصل ايضا اذا كان مطوي الذكر لكونه معلوما قلنا لا نسلم وانما يكون ذلك ان لو
كان التعجب الذي بوساطه ذكره بمنزلته عند عدم التصريح به وهو ممنوع لجواز ان يودي ذلك
المعنى المفهوم على وجه يجوز هناك من التعجب ما ليس يحصل اذا لم يصرح به مثل ان يراد الاخبار
عنه بمزيد الشجاعه ويعبر عن ذلك المفهوم بقولك هو يفترس الاسد فانك تجد من التعجب
ما ليس تجده اذا لم يصرح بذلك اللفظ قوله معد لا له قراين الاحوال مستغني عنه اذ الكلام
في ذلك ولا اختصاص له بهذا الوجه قوله او غير ذلك نحو التهكم فانه غير الاهانه وان كان
يستلزمها له قوله ان كان صالحا لذلك اي ان كان المسند اليه صالحا لذلك المعنى الذي قصد
او ان كان المسند صالحا لان يقصد به ذلك قوله والمقام مقام بسط لا حاجه الى هذا القيد

اد الكلام ليس في مطلق الكلام ولانه لا وجه لتخصيص هذا الوجه بذلك قوله اولان
الاصل في الخبر هو ان يذكر فان قلت علام عطف وكان الوجه ان يقال او ان الاصل بدون
اللام ولا يصح الحكم عليها بالزيادة لان زيادة اللام ليس بقياس قلنا معطوف على مقدر كانه قال
ان يكون في ذكره غرض وهو كذا وكذا او معه ذكر لذلك اولان الاصل على ان يذكر على انه كان الظ
ان يطرح هذا في سلك الاعراض المعدودة لانه ايضا غرض اي باعث على الذكر لما سبق من ان المراد
بالغرض الباعث قوله كما سبق ولو قال وقد سبق امثال ذلك لكان اظ وانما لم يوخر ذكر
هذا عن قوله او ليتعين بالذكر كونه اسما لان مثل هذا المزيد ذكر في اثبات المسند اليه فان
قلت الكلام فيما اذا كان المسند متعينا معلوما فلا وجه لقوله او ليتعين قلنا انما يرد
ذلك ان لو لم يعينه بقوله ليستفاد الثبوت صريحا لان استفادة الثبوت صريحا انما يكون
بذكره صريحا قوله فاصل الاسم الدلالة على الثبوت ولقائل ان يقول لا نم ان اصل
اسم الدلالة على الثبوت بل الدلالة على مسماه من غير تعرض لا للثبوت ولا لعدم الثبوت
اذ هو ساكت عن ذلك الا ان يراد بذلك عدم التعرض فيه للتجدد والحدوث قوله وهما حاصل
او حصل اذا في النسخ يعني بلفظ او والحق الواو مكان او اذ ورد او بمعنى الواو قليل قوله ويايتك
فيه كلام اي في نحو زيد في الدار ملسا ويايتك في ذلك ايضا كلام انشاء الله قوله ويصلح
لشمول هذه الاعتبارات فان قلت لا نم ان شيئا منها يصلح تمثيلا لمعنى الاهانة قلنا انما
يرد ذلك ان لو لم يجز خارجا ذلك بقوله ان كان صالحا لذلك فان قلت لا نم ان في ذلك شيئا
صالحا لزيادة التقرير بالقياس الى المخالف لان الكلام فيه قلنا انه وان كان مخالفا يعرف
ان القصد الى ذلك فيكون في التصريح به مزيد تقرير لما ذكرنا من كون ذلك بمنزلة ذكره
مرتين قوله والتوحيد والعدل مذهبنا وذلك لان المعتزلة لا يقولون بعدم الصفات
بل بنا زائدتها ولا بخلق افعال العباد مع تعذيبهم بها خلافا لاهل السنة في الفصلين وتحقيق
القول هنالك الى موضعه قوله فهي اذا كان فعليا والمراد بكون المسند فعليا على ما فسر
هو ان يكون مفهومه بالثبوت للمسند اليه او الانتفاء عنه نحو زيد حسن فانه حكم بثبوت الحسن
لزيد وهذا في نحو ضرب زيد فانه حكم بمفهوم ضرب بثبوته لزيد قوله ولم يكن المقصود
تقوى الحكم احترازا عن نحو زيد ضرب فانه حكم بمفهومها الثبوت ولكن مع القصد الى تقوى
الحكم والا لما صح التركيب على هذا الوجه واما نحو ان زيدا الجنتم فانه وان قصد الى تقوى
الحكم

الحكم لم يقصد ذلك من نفس التركيب الذي بين المسند والمسند اليه وكذا اضرب زيد ضرب
زيد فان التقوى ليس مما قصد اليه بنفس ذلك التركيب الاسنادي بل بالتكرار ولا يرد نحو
زيد ضارب لانه كان غير مشتمل على التقوى ولذلك قال ويقرب منه في اعتبار التقوى ولم
يطم في سلكه فان قلت لما كان المرجع في الخبر الى الحكم بالثبوت او الانتفاء وكان في قولك
ضرب علامه في زيد ضرب علامه خبرا كان هناك حكم بالثبوت للمسند اليه والا لم يكن خبرا
وانما لا يكون واردا ان لو كان المسند الى الغلام هو بعينه مسندا الى زيد بل المسند هو
المجموع اي ضرب وحده قلنا الجواب الى العناية بان المراد بالثبوت هنا غير المراد بالثبوت
هناك فان ثبوت المسند في نحو زيد حسن مغاير لثبوت المسند في نحو زيد علامه حسن وان
كان بعض الثبوت ثابتا في الصورتين قوله والحرمن البرنسين مثل به ذهابا الى انه مقدر
بالاسم وقال بعد ذلك او يعد بر استقر ذهابا الى القول الاخر واشار منه اليه والى ان
العمل للظرف من غير اعتماد كما هو مذهب البعض من اصحابنا ولو بني القول على القول المشهور
وبنا والكلام على نحو واحد لكان اظ وكانه اراد التنبيه والاشارة الى الاقوال بذلك
قوله ويسدك بجران يعطه انما مثل هذا تنبيها على انه لا فرق بينهما في حكمها باطلاق بين
ان يحكم على التقدير وانما لم يقل ان يعطه بشكرك بجران الحكم بالثبوت فيه اظهر لانه
كلام وارد على سبيل الاخبار على ما قيل ولو قيل يكون الشابق مجزوما ولم يدخل الفاء لمكان التقديم
ولم يتاخر العامل لم يستقم وكان اظ شهادة المعنى قوله على اقوى الاحتمالين لتمام
الصلة بالظرف اشارة الى تزييف القول الاخر انه مقدر باسم الفاعل وترجيح للقول بانه
مقدر بالفعل الدليل انه بمجرده يقع صلة ولو كان مقدرا باسم الفاعل لم يصح ولقائل ان يقول
انما يصح هذا الاستدلال ان لو كان معنى الظرف حين هو صلة هو معناه حين هو ليس
موقع بل الحق ان مدار التقدير على مقتضى المقام فان كان مقتضاه وهو مقدر باسم الفاعل
نداك وان كان مقتضاه هو مقدر باسم الفاعل الفعل فالتقدير هو مقدر بالفعل الا ان يحكم
بعدد باسم الفاعل على الاطلاق او الفعل كذلك لمكان التفاوت في المعنى والتفاوت
في خصوصيات الاحوال قوله فهي اذا كان المراد تخصيص المسند فان قلت هذا
مما لا يقتضي ان يكون فعلا لجواز ان يكون جملة نحو زيد ضرب ابوه قلنا قوله على الحصر
ما يكون بعد فع ذلك ولقائل ان يقول قوله هذا يقتضي ان لا يكون ضرب في ضرب زيد

مسند الا انه يقتضي ان يكون المسند اليه شيا قد خص باحد الازمنه والمسند هو ضرب
لا شي وراه ولو كان المسند مصدرا مخصوصا كان ظ ويمكن ان يقال المراد هو التخصيص
بالنظر الى الايراد قوله على احصر ما يمكن اي من الوجوه او الطرق وقد احترز به عن افاده
ذلك بواسطه الصفات قوله مع افاده التجدد انما قال ذلك لان افاده التجدد لو لم
يكن مقصودا ايضا لم يصح ان يكون فعلا لان الفعل انما يدل على احد الازمنه والتجدد فما لم يكن
المجموع مقصودا لم يجعل المسند فعلا والا لم يكن ذلك الكلام مقبولا ولو قال اذا كان المقصود
افاده التخصيص والتجدد واذا كان المراد تخصيصه باحد الازمنه والتجدد لكان اولى
قوله اي ويل لهم مما اسلفت ايديهم انما تعرض للتفسير تحقيقا ان القصد الى احد الازمنه
وهو الماضي في الاول والحال في الثاني حيث قال مما اسلفته ايديهم وقال مما يكسبون بعد
من اخذ الرشى ولو قال من الرشى بترك لفظ الاخذ لكان اولى ولقايل ان يقول لا نم ان
القصد الى ذلك بل القصد الى مجرد الفعل كانه قال ويل لهم من كتابتهم وتحريفهم وويل
لهم من كسبهم لان الويل انما لحقهم لتلك الكتابه والكسب بها لا باعتبار ان ذلك مقيد
باحد الازمنه مما لا تاثير له في استحقاق الويل والعار والحوبه عند ذلك ظ فان قلت
كيف قيل وويل لهم مما يكسبون من ذلك بتي قد وجد قديما قلنا انما يرد ان لو يكن القصد
الى الاخبار عن كسب اعقابهم ودرايهم والاسناد اليهم بطريق التجوز لانهم سببوا حين
سنوا تلك السنه فان قلت هلا حملته على حكايه حال ماضيه وفي ذلك تخلص
عن الاسناد المجازي قلنا يمكن ان يحمل على ذلك لكن الظ ما ذهب اليه لانه لو كان
المعني ذلك الوجه ان يكون سوق الكلام على نهج واحد لعدم المرجح لا براز هذا في صوره
الحال دون الاول ولما اختلف الاخبار حالا وماضيا كان الوجه ان يحمل الاول على المضي
والثاني على معنى الحال قوله اي فعزيتا لا يتموه على التمام تمهيدا لما قصد من تعرضه في
يقتلون اي يقصدون قتلهم على التمام اذا انتم على قتل محمد صلى الله عليه وسلم وكان هناك
مجاز عقلي لكن المخاطبين ليسوا بقاصدين لقتل او لبك الفريق على التمام ومجاز لغوي لان المراد
بالقتل اراده القتل وقصده ولو حمل على حكايه حال ماضيه لكون القتل اعلى شانا في باب
الشناعه بقصد الى حكايته كانه يحضرهم تلك الحاله الشنيعه ويحملهم على مشاهدتها
فلذلك خص هذا بالحكايه دون الاول والظ ما ذهب اليه المصنف حيث فيه
تعريض

تعريض بشناعه امرهم وخبث نياتهم وركوبهم كل صعب وذلول في اهلاك محمد عليه الصلوه
والتحيه قوله والمراد بالزمان الماضي لما سبق ذكر الازمنه تعرض لبيانها والمراد بزمان الحال
لان امر غيره امر غير ظاهر قوله ما وجد قبل زمانك ولو قال ما وجد سابقا على زمانك
لكان اولى لان قبل من الظروف الزمانيه فيكون الزمان ظرفا للزمان قوله وبالمستقبل ما
ترقب وجوده فان قلت تفسير المستقبل ليس كما ينبغي لانه بامر مفارق غير شامل قلنا
المراد امكان الترقب وهو غير مفارق فان قلت مصير الى التجوز قلنا واي تعريف لا
يشتمل على ذلك وانما الممتنع ايراد المجاز المخل بالغرض قوله وبزمان الحال اجزا من الطرفين
وانما صار الى العنايه وترك التحقيق لانهم يقولون فلان يصلي في الحال ولا يتصور وقوع
ذلك كله في زمان الحال الذي هو غير منقسم فاحتج الى ترك التحقيق وبنا الكلام على العرف
ولقايل ان يقول انما يحتاج الى ترك التحقيق والبنا على العرف ان لو كان متضمنا وقوع
البعض من ذلك الفعل المشتمل على اركان شتى في الماضي والبعض منه في المستقبل لان ذلك
ظاهر للاستحاله بل الوجه ان يقال ان مثل ذلك الفعل المسالبه حتى يكون كل منهما زمان الحال
الذي هو غير منقسم سوا كان جزا غير منقسم من اجزا الزمان او طرفا للزمان وتحقيق القول
في الزمان وخصوصا في زمان الحال الذي هو غير منقسم الى غير نوعنا هذا قوله والحاكم
في ذلك اي في انه ليس هناك فرط مهله هو العرف وقد تتفاوت حكمه بحسب الموارد
المختلفه قوله متى اذا كان المراد تربيه الفايده اي تقويه الفايده وذلك انه كلما تخصص
المسند ازداد الحكم بعدا فتزداد الفايده قوه لان مبنى قوى الفايده على بعد حقيقه وبعد
حقيقه على التخصيص على ما مر وتخصيصه يحصل بتقييده فيكون في تقييده تربيه الفايده فان قلت
هذا انما لا يقتضي تقييد المسند لان تربيه الفايده كما يحصل بتقييد المسند يحصل بتقييد
المسند اليه فلا يلزم من قصد تربيتها تقييد المسند قلنا انما يرد هذا ان لو لم يكن المراد
تربيه الفايده بهذا الوجه على التعيين وهو تقييد المسند وهو ح فان قلت ذكر هذه
الحاله يغني عن ذكر الحاله التي يقتضي تخصيص المسند لكون هذا الاعتبار شاملا لا ستلزام
التقييد التخصيص قلنا المراد بتقييد المسند هنا تقييده من حيث انه مسند نحو ضرب
زيد عمروا فان عمروا تقييد لضرب زيد لا للضرب مطلقا لانه لو كان كذلك لكان مرتبه
المفعول هو التقدم على الفاعل وعلى القصد هناك الى جعل المقيد مسندا الا جعل المسند

من حيث انه مسند مقيد الحكم فيما عن بصدده **قوله** من نحو المصدر **فان قلت** تقييده
بالمصدر لا يفيد تربيه الفايده **قلنا** انما يكون كذلك ان لو كان المراد به هو المدلول
عليه بالفعل اما اذا قرن به غيره من المصادر كالنوع نحو ضربته ضربا شديدا افاد تربيه الفايده
قوله او السبب الحامل اعني المفعول له وانما ترك ذلك الى ذكر السبب الحامل لئلا يذهب
الوهم الى ان المراد به الغرض وهذا امثل ايضا بما لا يكون غرضا **قوله** او بحرف نحو ضربت
بالسوط هذا اشاره منه الى ان المراد به ما فعل به الفعل بان احدث فيه او ما فعل به اي بتوسطه
وانما قال ما ضربت الا زيدا بالغط واين اثا منه ان كل واحد يصح تمثيلا سوا كان هذا او ذلك
او ذلك **ولقايل ان يقول** انما يستقيم هذا ان لو كان بكلمه الا مدخل في كون زيدا مفعولا
به بل هي لغو وانما تاثيرها من حيث الاستثنا ويمكن ان يقال كلمه الاستثنا لما افاد التعلق الاخير
كان مفعولا به بواسطه الحرف لهذا الاعتبار وانما مثل بالكلام الناقص دون التام لانه لو
مثل بالتام كان يلتبس بالمفعول به بدون واسطه الحرف **فان قلت** لماذا لم يذكر المستثنى
مثلا نحو جا القوم الا زيدا **قلنا** لان المستثنى هناك تقييد المسند اليه لا تقييد المسند
ولقايل ان يقول قد يكون المستثنى قيد للمسند كقولك الحاضرون اخوه زيد الا فلانا
على ان يكون الاستثنا من المسند **فان قلت** الكلام انما هو فيما يتصل بالمسند والمستثنى
مما لا ينصبه ولا يتصل به **قلنا** لا نسلم فان ادعيت انه لا ينصبه بدون واسطه الا
فسلم وان ادعيت ذلك مطلقا ادعاد المستثنى بمنزله المفعول معه سوا سوا في مثل ذلك **قوله**
والشرط عطف على قوله بشي مما يتصل به وانما لم يعم ولم يقل بما يتصل به لئلا يذهب
الوهم ابتدا الى جميع ما يتصل به واما في الشرط فلا حاجه الى تنكيره اذ لا يذهب الوهم هناك
الى الجميع لمكان التغاير بينهما او قوله او الشرط نحو ان تضرب زيد سوا قدم على الشرط
او اخر جمله خبريه لان الكلام في مسند الجمله الخبريه وانما قدم اولا لانه اظهر في نحو ذلك
خبرا ثم اخر ثانيا اما استوا الامرين من جهه المعنى كانه قال تضرب زيد على ذلك
التقدير او على ذلك التقدير تضرب زيد وهو اخص من الحكم عليه مطلقا فيكون قوله
تضرب زيد هناك جمله خبريه في نفسها اي بالنظر اليها الا باعتبار امر زايد وذلك اذ هو
اخبار عن ضربه على ذلك التقدير والى هذا اشار بقوله وقد ظهر من ان الجمله الشرطيه جمله
خبريه **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه ظهر مما ذكر ان الجمله الشرطيه جمله خبريه بل انما ظهر
ان

ان تضرب زيدا وان ضرب عمرو وتضرب زيد جمله خبريه لان المجموع جمله خبريه ويمكن ان يقال
قد ظهر مما ذكر ان الشرط قيد للمسند فيكون المجموع جمله خبريه بخصوصه كساير الجمل
التي قيد المسند هناك **ولقايل ان يقول** انما يستقيم هذا ان لم يكن مفهوم الجمله الشرطيه
هو دعوى الملازمه بل الحكم على ذلك التقدير وكم بين المفهومين وبعض احد المفهومين عين
بعض الاخر **قوله** ولم اذكر الحال انما قال هذا لانه لما تعرض لذكر ما يتصل بالفعل كان مظنه
ان يقال لماذا لم يتعرض لذكر الحال الذي في بابه كان فاجابه بما اجاب وتحقيق القول فيه
انه اذا قصد الى تخصيص المسند باحد الازمنه دون افاده التجدد توصل الى ذلك بزياده
كان الناقصه ولو كان ذكر الخبر في باب كان لقصد تقييد المسند كما في ساير صور التقييد
لا لاستقامه المسند والمسند اليه جمله خبريه بدون هذا المنصوب كما في غير ذلك
من صور التقييد والى هذا اشار بقوله فتامل **قوله** واعلم ان للفصل الحرف اذ التعرض لذكر
تلك الاعتبارات اخذ ما في تحقيق القول هناك مسندا الى ما يجب الاشاره اليه في اثنا
التقرير **قوله** اذا منع عن تربيه الفايده مانع مثل ان لا يقصد تربيه الفايده لان عدم
القصد مما يستلزم عدم التربيه ومستلزم الشي مانع عن مقابله او مثل ان يخاف ان يقال
محروم ذلك الشي الذي يكون ذكره قيدا فيقول ضرب زيد بترك المفعول لئلا يعترض
له بالانكار ولو قال فهي اذا لم يقصد تربيه الفايده او كان ثمه مانع لكان اولى لان عدم التقييد
اما العدم الموجب او لوجود المانع واما وصفه المانع بالقرب فبالنظر الى اعتقاد المخبر وتصوره
قوله فهي اذا لم يكن المراد افاده التجدد والاختصاص مرادا اصلا فظ وذلك اما لقصد
الاشاره الى ثبوت الوصف او الى الاستمرار او الى المبالغه في المدح او الذم وان كان مرادا لكن
لا على نحو افاده الفعل وهو ان يكون على احسن وجه فكذلك وذلك اما لقصد البسط
للكلام والمقام مقام ذلك او لقصد التصريح بالاختصاص **قوله** على حكايه المنكر لانه
اذا قصد الى حكايه المنكر وجب ان يكون نكره والا كان بمعزل عن الحكايه لان الحكايه هي
نقل اللفظ على ما كان وهكذا اذا اخبر عن نكره في جمله بواسطه الذي فانه يكون المسند نكره
كما تقول في جاني رجل الذي جاني رجل على ما مر الكلام في ذلك **قوله** او كان المسند اليه نكره فانه
ح يكون المسند نكره ايضا والا لزم التلبس في كلامهم وهو ان يكون المسند اليه نكره والمسند
معرفه **قوله** سوا قلنا يمتنع او يصح اي سوا قلنا يمتنع او قلنا يصح ولا بد من تقدير القول لانه

طيه

فهي

لانه اذا اريد بالمسند الجمله الاقادر تقويه افاده الفعل الذي ... انما النصيحه فانه ... التجدد والاختصاص

لابد للاستوا من الامرين وليس القصد هنا الى احد الامرين بواسطة او كما في قوله سوا
انت ام قعدت وعندي انه يصح عقلا اذ لا امتناع في الاخبار عن ثبوت شي معين لغير معين
كقولك كان فرد من افراد الفضلا زيد ام عمرو بتقدير العلم فان قلت الحكم على الشي يستدعي
سابقه بصورته فيجب ان يكون معلوما قلنا ليس الكلام هنالك وانما الكلام في انه هل يصح ان
يكون المسند احد المعارف وان لا يكون المسند اليه واحدا منها وان كان معلوما باعتبار
كما ذكرنا من المثال قوله ليس مما نحن فيه الا انه بدون ذلك سب المدعي ويحصل المطلوب
فلا حاجة الى بسط القول من غير ضرورة قوله واما ما جا من نحو قوله ولا يك موقف منك
الوداعا الا كان هذا انما يرد اعتراضا على ذلك ظ دكر مجيبا عنه بانه من باب القلب والاصل ولا تك
موقفا منك الوداع اي لا يكون موقف الوداع موقفا من مواقفك فان قلت انما يرد هذا
ان لو كان اللام فيه لتعريف العهد اما اذا كان لتعريف الجنس كان بمنزلة النكرة فلا يرد
قلنا الكلام في ان يكون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلامهم سوا كان تعريف
عهد او تعريف جنس فان قلت المسند اليه في قوله ولا يك موقف معين فوق متعين
المعرفة بواسطة وقوعه في خبر النفي قلنا هذا وان سلمناه مما لا يعني بما ذكرنا ان مثل هذا
ليس في كلامهم فان قلت لا نسلم ان مثل هذا ليس في كلامهم وانما ذكر من باب القلب قلنا
لان ما جا في نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا ومتردد بين ان يكون من باب القلب وان
لا يكون والقلب غير سايغ يحمل عليه ولقايل ان يقول لا نسلم انه شايع ومما عد من الامثلة
يحتمل ولا شهادة لنهم وقوله بك سعر يحمل ان يكون التقدير فيحكم بالعشو رو المصير
الى عدم القلب في غير هذا اظهر فان قلت انما يرد هذا ان لو لم يكن التقدير ويكون في مزاجها
عسل قوله بعد برو عرير في الطرف عن المبهم والقلب شايع يحمل عليه قوله ولا يطس
من الكتاب حرج جوابا من ان يقال بيت الكتاب ليس مما نحن بصدده اذ المسند اليه معرفة
وهو الضمير الذي في كان فقال ليس الكلام في ذلك بل في قوله اظبي هذا اسم كان المقدر
اعتبارا لجانب الاستفهام اذ هو بالفعل اولى ولما كان اسم كان نكرة والخبر معرفة قدر اصل
الكلام اظبيا كانت امك ام حمارا سلوكا لطريق القلب لئلا يلزم المسند اليه نكرة والمسند
معرفة في الاصل قوله وفي البيت اعتبارات منها ان يقال لو كان ارتفاعه بالفعل المفسر اخل
بحكم ام المعادلة لان التقدير يكون حينئذ اكان ظبي امك ام حمار وحق المعادلة ان يليها احد

المستوين

المستويين والاخر الهمزة ومنها ان يقال لو كان ارتفاعه بالفعل المفسر لم يكن من قبيل ما نحن
بصدده لان المجموع خبر لكن اعني كان المفسر مع خبرها يكون مسندا الى امك وحده قلنا
لا نسلم انه مما يخل بحكم المعادلة وانما هو يخل ان لو لم يكن التقدير ايضا ام كان حمارا امك ولا نسلم ان
المجموع خبر لان ذكر كان المفسر مجرد تكرار لقصد البيان فيكون امك خبرا لكان المقدرة لا
لكان المفسر وفي هذا انظر قوله واياك والتحسب وهو القول بغير علم في خطبه احداي
لا تخطي احد هناك اي في السبب او في تلك الاعتبارات فيما ذهب اليه من غير تحقيق ووضوح
برهان لانه ح يكون انت المخطي لا الذي تسبقه الى الخطا قوله فخطا بالنصب ليس كما
ينبغي وان كان هو المسموع لانه يقتضي ان يكون الاحتراز عن ذلك سببا لوقوع الخطا كما اذا
قلت زرني فاكرمك بالنصب حيث يكون الاول وهو الزيارة سببا للاكرام وكذلك لو نصب
فخطا كان الاحتراز عن التحسب سببا للوقوع في الخطا فادن الصواب فخطا بالرفع على معنى
فخطا اذ ذاك على ان يكون الفا للتعليل كانه قال لا بد من التحرز عن التحسب فانك تقع
في الخطا فلا بد من الاحتراز عنه قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة ولو قال وهي مما لا
يصار اليها الا لنكتة لكان اظهر اذ كونها مما يورث الكلام ملاحة في جميع الصور غير معلوم
قوله ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة اشارة منه الى دقة مسلكها فانه لا يهتدي الى اصابة
المحز فيها الا من تسنم في البلاغة ذروتها قوله ياتي في الكلام استينافا وسانها تسوغ وقوله
يكون استينافا بان سار لقوله ياتي في الكلام قوله عرضت الناقة انما ذكره وان كان
قد ذكر اولا لان ذكره هنا لغير ما ذكره هنالك قوله يكون استينافا كانه قيل لا نسلم
انه من باب القلب ولم لا يجوز ان يكون المراد من عرضها على الحوض ارادها سلوكا لطريق التجوز
فاجاب بقوله يريد وزن هذا الجواب مبناه على النقل والا فالسوال كما يرد على الاول يرد
على هذا قوله اراد وسعي الصاطرة ممنوع لجواز ان لا يكون يراده هذا بل ما ذكره بشرها
بطريق الاستعارة ولو قال ومنه قوله حداش لكان اولى قوله اراد كان لون سمائه نصفه
مما ثار ارجائه في غاية العبرة وان لون ما سطع من الغبار وعلاه بمنزلة لون غبار ذلك البهيمة
لغلبة العبسة وقال كان لون ارضه سماؤه والقلب في هذا البيت غير ظ كما ترى على ان قوله
اراد كان لون سمائه من غبرتها لون ارضه ع قوله على احد الوجهين فيه ثلاثة اقوال الثلث
وان المراد باهلتها اهلاها واذ المراد بحكم محى الناس وكان المصنف لم يعتد بغير الوجهين

فقال على احد الوجهين **قوله** على ما يحمل عليه وفيه اشاره الى انه يجوز ان لا يكون من باب
القلب بان يكون المعنى القه اليهم ثم تول عنهم ثم تنح عنهم متواريا منهم في مكان قريب حتى
يسمع قوله ويفهمه وهذا القول في قوله يحمل على بدلي فدنا حيث لم يقل ان الاصل تدلى فدنا
بل الكلام على ما يحمل الجواز ان لا يكون من باب القلب بان يكون المعنى فدنا ثم تدلى اي بقي واقفا
بين السما والارض على ما اختاره بعض المفسرين **قوله** لكن المراد بالمسند وصف غير
معهود ولا مقصود الانحصار وح اذ يكون التعريف سبيل لانه لو عرف لعرف اما
تعريف العهد ولا سبيل اليه لان القصد الى وصف غير معهود او تعريف الحقيقه ولا
سبيل الى ذلك ايضا لانه لو عرف ذلك التعريف افاد الانحصار والتقدير ان الانحصار
غير مقصود **فان قلت** لم انه اذا عرف تعريف الحقيقه لزم الانحصار **قلنا** اذا قصد
التوجه الى تعريف المسند باللام ظهر ما قلنا على انا نشير الى ذلك هنا اشاره حينئذ بان نقول
اذا عرف تعريف الحقيقه كان القصد الى الحقيقه والتقدير انه محمول على المسند اليه
فيكون المعنى ان هذا الشخص هو هذه الحقيقه فيلزم الانحصار بالضروره وعنى ان
يكون لنا عود الى تحقيق القول في ذلك **قوله** ايصح عندك ما ذكرنا من انه لو كان المسند
ح نكرة قطعا **فان قلت** لا حاجه الى قوله ولا مقصود الانحصار بعد ما كان القصد
الى وصف غير معهود **قلنا** جاز ان لا يكون القصد الى معهود وتعرف تعريف الحقيقه
لقصد الانحصار **قوله** او كان بني سطره ولو قال قصد السهم على انحطاط شان
المسند او انحطاطه بواسطه سطره لكان اظ **قوله** مرتبه اسطره انه هدى لا حسه
اد حسه كنهه **ولقايل ان يقول** لا نم انه اراد سطره ذلك ولم لا يجوز ان يكون
سطره بناء انه غير معهود ولا مقصود الانحصار ان لا يتعدى الى غيره من الكتب السماويه على
وكذلك الكلام في قوله تعالى ان زلزله الساعه شي عظيم **قوله** واما الحاله المقتضيه
للتخصيص **فان قلت** كيف تعرض لذكر هذه الحاله وفيما سبق من الحاله المقتضيه للتقييد
غنيه عن ذكر هذه لان كل ما يقتضي تقييد المسند هو الذي يقتضي تخصيصه **قلنا** قد
اشرنا الى الجواب هناك فلا نعيده **فان قلت** لا وجه لتخصيصه التخصيص بالاضافه
او بالوصف اذ التخصيص قد يكون بغير ذلك كما اذا قلت زيد ضارب عمروا او ضارب
يوم الجمعه او نحو ذلك الى غير ذلك من جهات التخصيص **فان قلت** كان يجب ان يتعرض لذكر هذه

الحاله

الحاله بعد ذكر جميع اقسام المسند لان التخصيص يعرض للجميع فكان الوجه ان يصار اليه
بعد الفراغ عن ذكر جميعها **قلنا** لما كان بعض ما يخصصه مختصا بالمفرد النكره كالاضافه
عقبه بالذكر ومن ضروريه ذكر ما سوى ذلك من المخصصات **قوله** زيد ضارب غلام
وانما لم يقل ضارب الغلام لان الكلام في ايراد المسند نكره فلا يكون المثال له مناسبا
قوله ان كان ما سبق على ذكر مثله اشاره منه الى ما تقدم في الحاله التي تقتضي ترك
نفسه **قوله** متى اذا كان عند السامع مشخصا **فان قلت** لا يلزم من كونه مشخصا عند
السامع ان يكون معرفه لجواز ان لا يكون المقام مقام التعريف **قلنا** هذا القيد مراد وان
لم يكن مذكورا كما في تفصيل جميع الاحوال المقتضيه لانه اذا لم يكن مما يقتضيه المقام لم
يكن الكلام بمحل من القبول وليس الكلام في مثل ذلك الكلام **ولقايل ان يقول**
لا نم انه اذا كان عند السامع مشخصا وجب ان يكون معرفا لجواز ان لا يكون عند المتكلم
مشخصا وان كان عند السامع مشخصا **قوله** لما قد تقدم انتم من انه ليس في كلامهم ان يكون المسند
معرفه والمسند اليه نكره **قوله** فانا نقول هي فالنحيه وليست للعطف لفساد ذلك
لفظا ومعنى **قوله** تستفيد لازم الحكم او لا بانه منه ان ذلك هو الكثير فيما نحن بصدده او
انه اقرب الى القبول **قوله** ولا تعدم ما تعدم تسلامه الامير اي الذي تقدم منها اذا
كانتا معرفتين لا يكون تقديمه بلا سبب ووجه بل لا بد هناك من امر يقتضي تقديمه يقال
فعله تسلامه الامير مثل تضرب في الاقدام على مباشره فعل من غير تثبت وموجب لذلك
في عرف حرجانيه خوارزم ثم نقله المصنف الى العربيه واستعمله فيما كانوا يستعملونه **قوله**
لكن اي لا تعدم ما تعدم لكن اذا اثنى عليك الى اخره تقدم مقول ولا بد من تقدير
سدم والا لم يكن لقوله اذا اثنى عليك متعلق ولا يجوز ان يجعل مقول متعلقا له لمكان الفا
لانه لو كان كذلك لم يكن الايراد الفا مقول وجه والمرجع في تقديم كل منهما الى ما يقتضي
المقام فايهما يقتضي المقام تقديمه وجعله محكوما عليه قدم والا اخر **قوله** وتقييده ايك
اذا اعتبرته تاه دون ما غيره **ولقايل ان يقول** اذا كان القصد افاده ذلك لزم ان
ده ينال اسم المبني ليستفاد انحصار الوصف على ما اشير الى ذلك ولاح يلزم ان لا يكون في الاستثنا
الى الحكم ولازمه **قوله** واذا قلت انت الذي اثنى على بالغيبه فلته اذا كان الى اخره ويمكن
ان يكون متعلق اذا السابقه هو قلته المقيد باذا اللاحقه كما تقول اذا اضربته زيدا ضربته

ان كان زيد للتاديب او يكون الحكم بالعكس وهو الاظهر قوله وينقل اليك النبا بحضره
وبحضر غيره ليس هذا بشرط بل اذا كان السامع بحيث يطلب ان يعلم هل يحكم عليه بذلك قلت
انت الذي قوله ان يعرف حكما له لو قال ان يعرف هل يحكم عليه بذلك ام لكان اظ قوله
وانه بالكسر اي وهو طالب وانه معتقد وهذا القول في قوله لمن يطلب ان يعرف حكما لزيد
اذ الظاهر ان يقال ان يعرف الحكم عليه بالمنطلق اما باعتبار تعريف العهد ان كان معهودا عنده
وفيه ما مر من انه لا يلزم من ان لا يكون معهودا عند السامع ان يكون معرفا لاحتمال ان لا يكون
معهودا عند المتكلم قوله واستغراقها اي واستغراق الحقيقة لجميع جزئياتها ولا حاجة الى
تعرض استغراق الحقيقة هنا لان المقصود بدونه يتم وهو انه اذا كان الحكم عليه بالمنطلق
مطلوبا سواء كان معلوما باعتبار العهد او اعتبار الحقيقة قيل زيد المنطلق وكانه انما تعرض لذكره
تمهيد الايراده وتحقيق القول هناك قوله وهو طالب لتعيينه في الخارج ولقايل ان يقول
لا يلزم من هذا ان يكون محكوما عليه وذلك ان التعيين مما يحصل سواء كان محكوما عليه او به
قوله واذا تاملت ما تلونا عليك اعترف على معنى قول النحويين ولقايل ان يقول لا نسلم وذلك
ان معنى قولهم هو ان تقديم الخبر هناك مما يفضي الى الالتباس لان كلا منهما صالح للابتدا
وليس فيما ذكر اشاره الى ذلك قوله دال على معنى نسبي ولقايل ان يقول ان اريد بذلك
انه دال على ذات له الانطلاق فمسلم لكن لا نسلم انه بذلك الاعتبار متعين للخبريه وانما يكون
كذلك ان لو كان الحمل منحصرا في صور الاشتقاق وهو ممنوع وان اريد غير ذلك فلا بد من
افادته لننظر فيه قوله وان زيد دال على الذات فهو متعين للمبتدائيه فيه نظر لانه انما
يكون كذلك ان لو لم يكن الى الحمل المواطاة سبيل وهو ممنوع قوله فان المنطلق لا يجعل مبتدا الا
بمعنى الشخص المخبر اشاره الى المنع الاول قوله لا يوقع خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد ولا
حاجه الى هذا التكلف فان مثل زيد جسم مما يقع خبرا في حمل المواطاه فلا حاجه الى هذا التاويل
قوله اسم زيد من باب اضافه الاعم الى الاخص لاجل البيان قوله لعاب الافاعي القاتلات
لعابه اي لعاب القلم لعاب الافاعي شبه ما يقطر من القلم بالسم حيث يتوصل به الى الاهلاك
فكان الظاهر ان يقال لعابه لعاب الافاعي قوله مما لا يستقيم ولقايل ان يقول
لا نسلم انه هذا مما لا يستقيم الا بالتقديم اذ قد يجعل الاول مشبها به ايهاما بالمبالغة في وجه
الشبه لقصد المبالغه ولو قال لا يستقيم لكان اظ قوله فحقه الحمل على القلب بان يجعل
المسند

المسند اليه مسندا او المسند مسندا اليه لا انه قدم المسند على المسند اليه وذلك
ان القلب شايع بخلاف تقديم المسند على المسند اليه معرفين فانه عنه يجب قوله
واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل قال بعضهم اللام يكون لتعريف
الحقيقة واستغراقها تارة واخرى لتعريف العهد فقال القول بذلك مشكل وقوله اذا
قلنا استيناف لبيان كونه مشكلا ولا يلزم مما ذكر ان يكون في نفسه مشكلا لان ما ذكر
من الايراد انما يرد اذا كان المراد ما ذكر لجواز ان يكون المراد بتعريف الحقيقة هو ان يكون المعهود
هو الحقيقة من حيث هي هي وبتعريف العهد هو ان يكون المعهود من افراد الحقيقة سواء كان
المعهود في الصورتين معهودا تحقيقا او تقديرا قوله فانها موضوعه لذلك ولقايل ان
يقول لا نسلم انها موضوعه للقصد اليها وتمييزها فان قلت موضوعه لاجل ذلك قلنا
انما يصح ان لو كان للواضع غرض والجواب انه انما يرد هذا ان لو لم يكن المراد هو الداعي الى
الوضع قوله ولين التزمه ملتزم وان التزم كون اسما الاجناس معارف لم يصح لانه لو كانت
معارف لم يسع رجحى الشريعه لكنه ممتنع بالاجماع قال وانما لم اقل رجوع الشريعه لئلا
يقال جاز ان يكون ذلك لكان تنوين التنكير فيه فلما كان مظنه لذلك الوهم والسوال مثل
نحو رجحى الشريعه تحرزا عن السوال وللجواب قصدا للمساواه الكلام بدون ذلك مما يتم
وانما قلنا كان مظنه للوهم لان تنوين التنكير لا مدخل له في الاسما المتمكنه قوله ولين ذهب
يعني انك اذا قلت لا يرد علينا نحو رجل فان الفرد به ماخوذه هناك فلا يكون القصد الى
الحقيقه من حيث هي هي ولا اسد مع بذلك ما ذكر من الالزام لورود نحو ضرب وقتل
اذ الافراد غير ماخوذ هناك اجماعا ولزم ايضا ان يكون اللام في نحو الرجل زايده اذا
كان المراد باسما الاجناس هي اسما الاجناس مطلقا او في نحو ضرب وقتل مما ليس الافراد
فيه ماخوذا قوله اذا لم يقصد العهد يعني اذا لم يكن لتعريف العهد بل كانت لتعريف
الحقيقه كانت للتاكيد وكانت زايده قوله وانه قول ما قال به احد ولو قال وليس
كذلك بالاجماع لكان اولى لانه لا يلزم من عدم القول امتناع القول به قوله
حال حضورها او تقدير حضورها يعني اذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها
حال حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا بان لم تكن حاضره فنزلت منزلة الحاضر
في الذهن بوجه من الوجوه الخطابيه لم يتميز عن تعريف العهد لان تعريف العهد ليس

سيا سوى القصد الى الحاضر في الذهن تحقيقا او تقديرا ولمانع ان يمنع الملازمة بان يقول
لا نم انه لا يميز عن تعريف العهد حينئذ وتعريف الحقيقة هو ان يقصد الى نفس الحقيقة
من حيث هي هي مع قطع النظر عن الافراد وتعريف العهد حينئذ وتعريف الحقيقة هو ان يقصد الى نفس الحقيقة
من حيث هي هي مع قطع النظر عن الافراد وتعريف العهد هو ان يقصد الحقيقة مع قيد الوحدة او ما ينافيها
على ما ذكره في القسم الثاني من الكتاب ومع ما ذكر كيف يصح قوله لم يتميز عن تعريف العهد ويمكن ما
ان يقال انما قال لم يتميز عن تعريف العهد ذهابا الى قول بعضهم ان تعريف العهد هو الاشارة
الى الحاضر في الذهن وما ذكره ثمه بناء على القول الاخر من ان تعريف العهد هو الاشارة الى
الحقيقة مع قيد الوحدة او ما ينافيها ولا بعد في ذلك الملجأ ان يميل الانسان في بعض المواضع
الى قول وفي البعض منها الى قول اخر **قوله** نحو قولك جاءني رجل فقال الرجل كذا اسم الحاضر
في الذهن حقيقة لسبق ذكره وكذلك قولك والمنطلق وجد بعد قولك انطلق رجل
اذ المنطلق يكون معهودا كانك قلت الذي انطلق وجد **قوله** قال تعالى استيناف
كانه قيل القصد الى الحاضر في الذهن مجازا هل هو واقع او هو في فصيح الكلام وارد فكان قوله
قال تعالى نازلا منزلة الجواب لذلك السؤال المقدر لان قوله وليس الذكر اشارة الى الحاضر
في الذهن مجاز لعدم سبق قوله واما قولها ما في بطني محررا فهو اعم من ان يكون مذكرا
او مونثا بخلاف قوله كالانثى لسبق ذكره في قولها اني وضعتها انثى **قوله** لزم في اللام كونها
لغير التعريف وذلك ظاهر لان مفهوم الاستغراق غير مفهوم التعريف وذلك ظاهر فلو
كان المراد هو الاستغراق لزم ذلك قطعا وكان مشتركا بالاشتراك اللفظي بين تعريف العهد
وليس يشترك بذلك الاشتراك باجماع منهم ولذلك قال اذا تاملت ولو قال لغير
التعريف ايضا لكان اظ وانما لم يقل لزم ان لا يكون للتعريف تحرزا عن توهم السلب الكلي
لكونه ادا دال في حيز النفي فترك طريق السلب الى طريق الايجاب لئلا يتوهم ذلك
قوله ولزم مع ذلك وانما قال مع ذلك اشارة منه الى ان هذا الوجه دون الوجه الاول
في القوة **قوله** جمعا بين المتنافيين لان اللفظ الموضوع للمفرد بحاله فيجب ان يكون القصد
الى المفرد قضاء من حق الوضع وان يكون القصد الى الجميع نظرا الى الاستغراق **ولقايل
ان يقول** انما يكون كذلك ان لو كان التجرد عن افراد الغير ماخوذا في المفرد والا لم
يصح ان يقال كل رجل او يقول انما يكون جمعا بينهما ان لو لم يكن المفرد مجازا خارجا عن
اصله

اصله اذا اقترن به لام التعريف لانه موضوع لشيء لا بعينه **قوله** وان صح في الجمع
بينهما يعني انه لو قيل لم لا يجوز ان يكون الجمع بشرط الاستغراق وبين لفظ المفرد كالجمع بين لفظ
المفرد وبين الواو والنون **قلنا** لا يجوز المصير الى ذلك والا لوجب ان يوصف نحو الرجل
الطوال كما يوصف نحو مسلمون بذلك او لجاز اتصافه بالجمع جوازا مطردا وانما قال هذا
جوابا عن سؤال مقدر وهو ان الفرق ظ لان هذا مفرد اللفظ فلا يلزم من وجوب اتصاف
نحو مسلمون بالجمع اتصاف هذا به واشار الى الجواب عن هذا بان قال او جوازه جوازا مطردا
كما في اسماء المجموع وانما قال على الاطراد لورود مثل ذلك في كلامهم على سبيل الشذوذ نحو
الدراهم البيض **ولقايل ان يقول** لا نم انه يلزم من وجوب الاتصاف بالجمع او جوازه وانما
يكون ذلك ان لو لم يكن ذلك المعنى اعني الاستغراق عارضا غير معتد به لعروضه **قوله**
لا محل لها من الاعراب اي لا محل من ذلك الاعتبار وهو اعتبار جواز
وصفه بالجمع جوازا مطردا ومن تلك الوجوه انه لو كان كذلك لم تكن اللام كلمة كالواو و
والنون هناك اذ نحو المسلمون موضوع هذا وقد سبق تحقيق القول هنالك في القسم الثاني
من الكتاب وانه لو كان كذلك لكان نحو الرجل بتمامه اسما نحو مسلمون وانه لو كان كذلك
لكان ان يصاف نحو الرجل وان يوصف بالنكرة لان الاستغراق ليس بتعريف على ما ذكره وفي
الكل نظر كما في ما ذكره من الوجه **قوله** وكذلك على ما يرى هذه اشارة منه الى انتفاء اللوازم
باسرها فيما ذكر من الملازمات وقد اشرنا الى ما كان يرد من المنع هناك ويرد على ذلك هنا
بان يقال على الملازمة الاولى قوله لزم ان يكون اسماء الاجناس معارف قلنا لا نم وانما يكون
كذلك ان لو كان التعيين والتمييز ماخوذا في مسمياتها في الوضع وهو ممنوع الا ترى انك اذا قلت
جاءني رجل قاصدا الى معين لم يكن معرفة لان ذلك ليس باعتبار الوضع فلم لا يجوز ان يكون
اسماء الاجناس الا مركذلك في نحو ضرب وقتل من المصادر الا ترى ان نحو اسامة معرفة
لما ان التعيين ماخوذ في مفهومه في اصل الوضع فكان معرفة وعلما بخلاف نحو ضرب من المصادر
قوله والاقرب اي الاقرب الى المناسبة ما ذكر ان اللام لتعريف العهد لا غير وتعريف
العهد اما حقيقي وهو ان يشار باللام الى الحاضر في الذهن بواسطة سبق ذكره وتقدمه
وهو ان يشار بها الى ما هو منزل منزلة ذلك بوجه من الاعتبارات الخطابية والمراد بتعريف
الحقيقة القسم الثاني وهو ان تنزل الحقيقة منزلة المعهود باعتبار ما لان ذلك الشيء يحتاج اليه تحقيقا
المعهود

...ما تمام سنة كاملة باجرة معينة قدرها في تلك المدة اربع قطع وربع واحد ... والف
...عنها اقرارا مصدقا قامته وجاها جرى ذلك وحرر في اوائل محرم الحرام لسنة تسع وثمانين

محمد ... مصطفى ... مصطفى ... محمد ... محمد ... شعبان ...

او نهكا فهو لذلك حاضر في الذهن فكانه معهود **ولقايل ان يقول** لا ضرورة في تخصيص
تعريف الحقيقة بالتعريف التنزيلي بان يقال ان اللام لتعريف العهد وهو ان يشار باللام
الى الحاضر في الذهن سواء كان الحاضر في الذهن بواسطة سبق ذكره هو الحقيقة من حيث
هي هي او غيرها سواء كان حضوره تحقيقا او تقديرا يكون الحقيقة معهودة تحقيقا لا تقديرا
بان يكون مسبوقة بالذكر **فان قلت** كيف يصح قوله فكانه معهود بعد ما قال فهو لذلك
حاضر في الذهن واذا كان حاضرا كان معهودا **قلنا** لا يلزم من كون الشي حاضرا في الذهن
ان يكون معهودا لانه اخص من الحاضر في الذهن اذ المعهود هو الحاضر فيه بواسطة سبق
ذكره ولا يلزم من تحقق الاعم تحقق الاخص فلذلك قال فكانه معهود وانما قال فكانه
معهود لان مبنى ذلك على التنزيل لا على التحقيق ولو قيل تعريف العهد هو الاشارة الى الحاضر
في الذهن تحقيقا او تقديرا لترك قوله بواسطة سبق ذكره لكان اولى **قوله** واما لان اسبابا في
شانه تناخذ اي في قصده وارادته مجتمعة سطاهم لكونه نحويا وموسيقيا وداخلو
رضي وفصل سني **ولقايل ان يقول** كان المناسب ان يقول على احد الطريقين لاجل اجتماعها
وتاخرها يكون على احد الطريقين ايضا او ان يقول قوله ولان اسبابا في شانه مما يعم جميع ما
ذكر وجميع ما اشار اليه بقوله او غير ذلك فكان قوله واما لان اسبابا في شانه متاخذه
غير مناسب ويمكن ان يراد بالاسباب ما ذكر والمجموع غير كل واحد واحد وانما ذكر ليعم
هذه وغيرها من الامور **قوله** او غير ذلك كالتسويق الى استحضاره او التنبيه على انه من
حقه ان يكون حاضرا اقيم لذلك مقام المعهود **قوله** ثم ان الحقيقة هذا تمهيد منه
لمقدمة هي عليها حديث الاستغراق **قوله** لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا
متعددة لتحققها مع التوحد اي لا يمنع ان يتوهم متوهم انها متعددة في نفسها لما ترى
من تعددها وانها غير متعددة لما ترى من توحدها فان جميع ذلك من التعدد والتوحد
امور عارضة **ولقايل ان يقول** جاز ان لا يكون متعددة لكان تعددها بل متعددة
لذاتها ولا من وراء ذلك والمصنف رحمه الله لما راى في عبارته هذه نوع مناقشة غيرها
بان قال ثم ان الحقيقة من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها
من التكثر وهذه رواية صحيحة عن المصنف وهي اظهر من الاولى **ولقايل ان يقول**
لا نح اما ان يريد بقوله ثم ان الحقيقة لا متعددة ولا غير متعددة كلية الحكم او

حرمه

حرفيه فان اريد الاول فلا نم ان كل حقيقه كذلك واما حديث الاستغراق فلا يسمن
ولا يغني من جوع وان اريد الثاني كان قوله فيكون الحكم استغراقا على الاطلاق او غير استغراق ق
الى معصي المقام على الاطلاق غير مناسب **قوله** فيكون الحكم استغراقا الفا فا النتيجه اي فيلزم ٢
مما ذكر ان يكون الحكم استغراقا او غير استغراق بحسب مقتضى المقام **ولقايل ان يقول**
انما يصح هذا ان لو كان مبنى الاستغراق على تعريف الحقيقه لجواز ان يكون المرجع في الاستغراق اق
الى القصد باللام الى جميع الافراد تنزيلا لها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابيه **قوله**
فاذا كان المقام خطابيا اي غير يقيني حمل المعرف باللام لتعريف الحقيقه على الاستغراق من
حيث ان حمله على فرد دون فرد مما يوهم ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح لان تحقق
الحقيقه فيهما في درجه واحده **قول قلت** انما يصح هذا ان لو لم يكن مفيد اللاستغراق قطعا
وسيا وذلك ان الثابت الحقيقه من حيث هي هي ثابت لجميع جزيئاتها بالضروره لتحقق تلك
الماهيه في جميعها على التسويه **قلنا** انما يرد هذا ان لو كان الشي ثابتا للماهيه من حيث هي هي
هذا ولا يلزم من الحكم عليها بشي ثبوت شي لها ان يكون الشي ثابتا لها من حيث هي هي **قوله** واذا كان
استدلاليا اي اذا كان مقتضى المقام هو القطع والثبات حمل المعرف لتعريف الحقيقه على اقل
ما يحتمله وهو المفرد وهو الواحد في المفرد والعدد الزايد على اثنين بواحد في الجمع **ولقايل**
ان يقول لما كان الكلام في المعرف لتعريف الحقيقه من حيث هي هي وجب ان يكون الحكم في المفرد د
والجمع على التسويه وان لا يكون استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع الا ترى انه اذا
قال والله لا اتزوج النسا واللام فيه لتعريف الحقيقه وتزوج واحده حنث لمكان الجنس
فان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد انه اذا قصد الى تعريف الحقيقه المفرد من حيث
انها حقيقه المفرد افاد الاستغراق في المقام الخطابي و في الاستدلالي افاد اقل ما يحتمله
وهو الواحد وكذا اذا قصد الى تعريف حقيقه الجمع من حيث انها حقيقه الجمع افاد
الاستغراق في افراد الجموع في المقام الخطابي وفي الاستدلالي الى اقل ما يحتمله وهو العدد
الزايد على اثنين بواحد **قلنا** لا يكون نا ما قدمنا من ان الحقيقه من حيث
هي هي لا متعدده ولا غير متعدده غير مسلم لان الحقيقه الجمع من حيث انها حقيقه
الجمع متعدده وانما يستقيم ما ذكرنا على الحقيقه الاعتباريه وهو ان يوجد
الحقيقه مع قيد الافراد او التسميه او الجمع فانها مع ذلك اعتباريه لا حقيقيه

قوله ومبنى كلامي انه يجب في مثل حصل الدراهم ثلاثة على ان الاثنين ليس بجمع كان الوجه
ان يقال على ان الجمع نحو دراهم ومسلمون ليس عبارة عما فوق الواحد بل عما فوق الاثنين
بدليل استعمال مثل ذلك فيما فوق الاثنين شايعا كثيرا واما ارادة الاثنين بصيغة الجمع فغير
ثابت ويكون بطريق التجوز اولانه لو كان نحو رجال موضوعا لما فوق الواحد لجاز ان يقال
جائني رجال ايان او رجلان ومسلمون جوازا مطردا **فان قلت** المصنف قدم قبل القضية
بان قال على ان الاثنين ليس بجمع فكان الاصل ان يقال على ان الجمع ليس عبارة عما فوق الواحد
عما يكون الاثنان اقل ما يحتمله لفظ الجمع كالدراهم **قلنا** ان صرت هنالك الى القلب فما تصنع
بقوله فان عند العالم للتعليل اي ما للاثنين جمعا ليس بمرضي منه والفاء في قوله فان
عند العالم للتعليل اي ما بنيت كلامي على ان الاثنين جمع بنا على قول ذلك العالم فان ذلك
منه غير مرضي ولا مقبول **ولقايل ان يقول** انما يصح قوله غير مرضي ان قاله ان مفهوم
نحو رجال ودراهم ما زاد على الواحد اما لو كان قوله ان مفهوم لفظ الجمع ما زاد على الواحد
كان مقبولا ومرتضى منه اذ الاثنان جمع لان معنى الجمع في الاصل ضم الشي الى الشي وهذا المعنى
ظاهر التحقق في الاثنين فيكون الاثنان جمعا **قوله** تسوانيها ولواحقها الذي تتعلق بالمقصود
تعريفا اوليا كتعريف الصناعة وبيان الغرض يسمي بالسوابق وما يتعلق به غير اولي كاللواحق
كالمناسبات التي في نوعنا هذا **قوله** جمع الامر الضايع **ولقايل ان يقول**
لا نعم ان المرجع في الاستغراق هنا الى تعريف الحقيقة بل الى القصد الى الافراد دون بيانها
لها منزلة المعهود باعتبار خطابي وهذا القول في قوله تعالى غافر الذنوب **قوله** واستغراق
المفرد اشمل بنا على ما ذكر ان ذلك مع القول بتعريف الحقيقة من حيث هي هي والقصد
اليها في صورة المفرد والجمع اللهم الا ان يصار الى الحقيقة الاعتبارية على ما ذكر تحقيق ذلك
قوله ويشير ذلك مما ليس يصدق الى اخره قلنا لا نعم وانما يكون كذلك ان لو
كان القصد فيما ذكر من المثالين الى الحقيقة لا الى الافراد وهو ممنوع **قوله** ومن هنا يعرف
لطف ما يحكيه حيث يوصل الى الاطناب مع الاختصار في اللفظ والمنع قدم غير مرة
وحال الجواب الى العناية **قوله** متى قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد في المقام الخطابي
ولقايل ان يقول لا نعم انه مما يفيد ذلك في المقام الخطابي بل في المقام الاستدلالي
وذلك ان التقدير ان اللام لتعريف الحقيقة فاذا قلت هذا الشخص هو تلك الحقيقة

وجب

وجب ان لا يكون غير ذلك الشخص هو تلك الحقيقة بالضرورة فيكون مفيدا لما ذكر في
المقام الاستدلالي ثم ان مثل هذا الحكم قد تكون على سبيل الحقيقة فيلزم الانحصار
حقيقة وقد يكون على سبيل التجوز للمبالغة فيلزم الانحصار على ذلك الوجه **قوله**
لجهات اعتبارية من باب مقابلة الجمع بالجمع ويجوز ان يكون اشارة الى ان في كل واحد جهات
مثل ان جود غيره كالعدم لكونه غير عام ولانه جود بما يحصل عنه ولانه جود لا يبالي
به لحقارته وهكذا القول في شجاعة غيره ولو زعم غير هذا الكتاب كتابا **قوله** اذا اريد
تقوي الحكم بنفس التركيب بين المسند والمسند اليه كقولك هو عرف او زيد عرف
فانه يقوى الحكم بواسطة اسناد الفعل الى الضمير المسند اليه بخلاف ما اذا قلت
عرف زيد فانه ليس هنالك التقوى على ما ياتي تقرير ذلك وانما قال بنفس التركيب
ولقايل ان يقول لا نعم ان تقوي الحكم في زيد عرف بنفس التركيب والا لكان حاصلا ايضا
في نحو عرف زيد لمكان نفس التركيب ويمكن ان يقال لمكان المرجع في التقوي الى اسناد
المسند الى الضمير الذي هو المسند اليه لا الى شي سواه كان كانه حصل التقوي بنفس التركيب
بين المسند والمسند اليه حيث كان عبارة عنه لا شيا احدا **قوله** ولم يسدرك
ان نعطه انما لم نبطه في سلك الامثلة السابقة بل فصله لمكان الفصل اذ هو خبر مقيد
بخلاف ما سبق من الامثلة والكلام في ذلك قد سبق **قوله** وكقولك خالد في
الدار انما اعاد حرف الجر لمكان الترتيب الفصل لان في الدار ليس محله اجماعا بخلاف
ما سبق **ولقايل ان يقول** تقوي الحكم ايضا حاصل في نحو زيد ضارب في التحقيق
وان كان مما يشبه الخالي من الضمير لان ذلك مما لا يقدح فيما قلنا والكلام في ذلك
ياتي بعد هذا **فان قلت** لا يخفي في كونه جملة ارادة التقوي بمجرده بل لا بد مع ذلك
من اعتبار امر اخر وهو ارادة الحدوث والتجدد ايضا **قلنا** المدعى ان احد الامرين
يقتضي ان يكون المسند جملة واما نعتها فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية فلا
يتحقق الا باعتبار انضمام امر زايد على ذلك فيكون احد الامور مما يقتضي الطبيعة الجنسية
وذلك مع ما ينضم اليه مما يقتضي الطبيعة النوعية ونعتها ولذلك احد في بعض ما
يقتضي كل واحد نعتها عقيب هذا **قوله** او اذا كان المسند سببيا اي جاريا على غير
المسند اليه السابق وقد قصد تعليقه به بنوع ما نحو زيد ابوه انطلق فان انطلق

جاز على الاب وقصد تعليقه بزيد بنوع وكذلك الكلام في منطلق ولقائل ان يقول
لا نم ان القصد في ذلك الى تعليق مفهومه بالمسند اليه بل الى تعليق مفهوم الجملة به
وكان الوجه ان يقال واذا كان القصد الى تعليق مفهوم الجملة بالمسند اليه تعليق ايجاب
او سلب الا ترى انك اذا قلت زيد ابوه انطلق فليس فيه تعليق لمفهوم انطلق بزيد بل تعليق
اثبات ويمكن ان يقال انما يرد هذا ان لو لم يعمل بنوع ما وذلك انه لما علق بما هو من سببه
كان تعليقا له به بنوع ما فان قلت قوله اذا كان المسند سببيا يقتضي ان يكون
انطلق في زيد ابوه انطلق هو المسند الى المبتدأ السابق قلنا لا مجال لهذا الوهم بعد
تفسير المسند السببي قوله او يكون المسند فعلا يقتضي الاسناد الى ما بعده ولو قال بان يستدعي
او كان فعلا استند الى ما هو من سببه لكان اظهر لان الفعل مما يستدعي الاسناد الى
ما بعده دائما فكان يمكنه ان يفسر المسند السببي على وجه ينتظم هذا في سلكه قوله
لكون ما بعده سببا مما قبله احترازا عن نحو زيد عرف فانه مسند الى ما بعده لكنه
ليس سببا مما قبله قوله نحو زيد ضارب لو قال ضارب اخوه لان ذلك مما يحتمل
ان يكون المسند جملة بان يكون اخوه مبتدأ تقدم الخبر قوله وما درت لك اذ ا
حققت مضمونه وذلك ان يقوي الحكم في الصورة الاولى بواسطة استناد الفعل الى
ضمير المسند اليه ولولا ذلك لم يكن هناك تقوي وكذلك اذا كان المسند اليه
سببيا مطلوب التعليق بغير ما هو جار عليه فلو لم يكن في تلك الجملة عايد الى ما قصد
تعليقه به لم يرتبط به لان الربط بواسطة عود الضمير بخلاف ما اذا كانت الجملة خبرا
عن ضمير الشان لحصول التعلق بدون العايد لان الحمل هناك حمل هو هو كما لا يحتاج الى
ما يوجب التعلق في نحو هذا اخي لكان الارتباط بواسطة كون الحمل حمل هو هو والى هذا
اشار بقوله واعترض على ان الجملة ضمير الشان مستثناه عن هذا الحكم قوله واعرف بعد
على وجه بناية تعريف الجنس لحصول التعلق بواسطة شمول الجنس للمسند اليه
فيكون هناك غنى عن العايد وهكذا القول في قوله وسائه العموم عنه في مثل قوله ان
الذين امنوا الى اخره لحصول التعلق بواسطة ذلك العموم قوله فهي اذا كان المراد
التجدد يعني اذا انضم اراده التجدد الى ما يقتضي كون المسند جملة كان المسند اذ ذاك
جملة فعلية بالضرورة ولا بد من قيد زايد وهو اراده التجدد بطريق وضعي الا لم

يلزم

يلزم من ذلك ان يكون فعلية لجواز ان يقال زيد غلامه ضارب غدا قوله والفعل
موضوع لافادة التجدد ولقايل ان يقول ان اريد ان افادة التجدد مفهومه الوضعي فظاهر
الفساد وان اريد ان ذلك هو الغرض في وضعه ثم فان الغرض من وضع جميع الكلم التركيب
على ما ذكر في خاتمة القسم الثاني من هذا الكتاب ولو قال على افادة التجدد لكان اولى قوله
ودخول الزمان الذي من شانه التغير ولو قال من شانه التجدد لكان اظ لان الكلام في التجدد
والتغير من شانه بواسطة التجدد وانما كان التغير من شانه لانه مما يتجدد اذ هو عرض قار الذات ت
فيكون متغيرا باعتبار تعاقب الوجود والعدم عليه واذا كان الزمان جزء مفهوم الفعل كان
مفهوم الفعل غير قار الذات بالضرورة ولقايل ان يقول لا نم ان الزمان داخل في مفهومه
بل مفهوم نحو ضرب ما يتبادر الى فهمك من الاخبار بضرب لك والزمان انما فهم فهم التزاما
لا تضمنا فليتامل هذا البحث وطيفه لغويه قوله فهي اذا كان المراد خلاف التجدد اي اذا
كان المراد الثبوت مع ما يقتضي كون المسند جملة كان المسند اذ ذاك جملة اسمية اذ
الاسم مما يدل على الثبوت قوله فالاسم ان دل الى اخره ولقايل ان يقول كان الوجه ان
يقال فالاسم دال على خلاف التجدد لان قوله فالاسم ان دل على التجدد دل بالقراين
لا يفيد ان الاسم دال على الثبوت لجواز ان يكون دالا لا على التجدد ولا على الثبوت في الاصل
فان قلت لا نم ان الاسم مطلقا مما يدل على التجدد وانما يكون كذلك ان لو لم يكن دالا اسما
للافعال على ذلك بحكم الوضع الا ترى ان نحو هيهات يدل على ما يدل عليه بعد وضعا
فلا يصح دعوى دلالة الاسم على خلاف التجدد مطلقا قلنا قد مر الجواب عن
ذلك في قسم النحو قوله وما يسمع من تفاوت الجملتين تطلعك على انه لما ادعى المنافقون
احداث الايمان بقولهم امنا بالله وباليوم الاخر لم يروج ذلك عنهم لانهم لو ادعوا
انهم مومنون لم يكن للرواج اليه سبيل لكون ذلك ظاهر الكذب لانهم كانوا معروفين
بالكفر والثبات عليه قوله ثم طبق اي لما ادعى المنافقون ذلك طبق قوله تعالى وما
هم بمومنين الى اخره رد دعواهم وذلك انه نفى دعواهم بابلغ وجه على وجه برهاني في ذلك
نفي اللازم لان قولهم امنا مستلزم للايمان فيكون نفيه نفيا على الوجه الذي قلنا ولقايل يل
ان يقول انما يصح قوله حيث جيء ان لو كان ردا الا على اصابته المفصل ومعقد الدلالة
حيث وقد كان الطبق في رد دعواهم ان يقال ما امنوا وما احدثوا الايمان قوله فستقف عليها

انما اخر الكلام حيث كان زيد بلا لمكان الكثره في كلمات الشرط فاستصوب ان يفرد لها
فصلا على حده بعد الفراغ عن غيرها من الاحوال لئلا يكون اعون على الاحاطه بذلك
على انه كان الوجه بيان الحاله المقتضيه للشرطيه من غير بسط ثم احاله البسط الى فصل
على حده كما فعل في القصر حيث اشار اليه اشاره خفيه حيث قال واما الحاله المقتضيه
لقصر المسند اليه على المسند فهي كذا الى اخره ثم ذكر للقصر سبوعا وتفريعاته فالاولى
ان يفرد لها فصلا ولذلك كان المناسب هنا بيان هذه الحاله من غير بسط للقول هنالك
ثم احاله التفصيل الى الاخر فان قيل لماذا اخر القول فيها والتفصيل هنالك قلنا
لانه لو تعرض لتفصيل القول هنالك وهنا لاوهم انه ترك الكلام في المسند والمسند
اليه وكان كانه عاد الى الكلام فيهما وبعد الترك فلذلك اخر بسط الكلام فيهما الى
الفراغ عن ذكر غيرهما من الاحوال **قوله** يعني اذا كان المراد اختصار الفعليه لا يدفع
ذلك من قبيل اخر وهو ان يقال بواسطه سد الطرف مسد الفعل اذ لا نسلم من
قصد اختصار الفعليه بمجرده ان يكون ظرفيه بدليل قولك زيدا في جواب من يضرب
فان الجواب فعليه مع قصد الاختصار **قوله** نحو زيد في الدار بدل استقر
كان المناسب ان يقال نحو في الدار بدل استقر في قولك زيد في الدار لان القائم مقام
الفعل هو الظرف وحده فكان الوجه افراده بالذكر ولو قال بدل نحو استقر واستغنى
بذلك عن قوله او حصل لكان اولى لان المقدر ليس احدهما على التعيين بل اعم من ذلك
فكان المناسب ما قلنا **قوله** ويظهر من هذا اي من في الدار جمله من حيث انه مقدر بالفعل
ان مرجع الجمل الى سين وذلك انه اذا تبين ان في الدار جمله نظرا الى الاصل ظهر ان الشرطيه
خبر يعني اما اسميه او فعليه باعتبار الاصل او نقول لما ثبت ان الجمله خبر يعني اما ايضا
جمله فعليه او اسميه وثبت هنا ان الظرفيه فعليه ظهر من هذا ان المرجع في الجمل الى السين
لا غير **قوله** يعني متى كان ذكر المسند اليه اهم قدم الكلام في ذلك وتحقيق القول
هنالك وما يقتضي تقديم المسند اليه مستلزم تاخير المسند بالضروره وتقتضيه
بواسطه ذلك فصح ان يقال يعني متى كان ذكر المسند اليه اهم فكونه اهم باعتبارات
شتى كما اشار الى ذلك شيا فشيا **قوله** واياك ان تظن اي لا تظن ان مطلوبيه الحكم
مما يوجب تصدر المسند اليه وليس كذلك اذ مطلوبيته الحكم على المسند اليه

مما

مما يقتضي ذكر المسند والمسند اليه لتوقفه عليهما الا انه يقتضي ان يكون المسند اليه
مذكورا اولا التنبه فكان هذه الاشاره منه الى ان ما قاله الكوفيون من انه لا يجوز تقديمه على
المسند او هم منهم اذ لو كان مطلوبيه الحكم مما يوجب ذلك لوجب ان يكون الفاعل مقدما
وقوله استحباب تصدر الكلام هو المفعول الاول وقوله يكون الحكم هو الثاني اي لا تظن الاستحباب
حاصلا هنالك فليس هو هنالك **قوله** والقانون الثاني موضع تقريره لان القانون الثاني
في الطلب والاستفهام من اقسام الطلب اي تقريرا ان ما كان متضمنا للاستفهام حقه ان يكون
في صدر الكلام **قوله** او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه نحو قوله تعالى لكم دينكم
ولي دين **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان الاختصاص للمسند بالمسند اليه بل الاختصاص للمسند
بالمسند ولا نسلم ان الاختصاص في قوله تعالى انما نشا من التقديم بل من اللام المفيده للاختصاص
على ان المختص به انما هو المضاف اليه لا المسند ولا المسند اليه **قوله** قايم هو ويختص
القيام به بالقياس الى المعقود اي هو الثابت له دون المعقود الظان الاختصاص هنا ايضا
للمسند اليه بالمسند **قوله** من غير ان تخصيصه باحدهما دليل على ما قلنا ولو قيل بان
التقديم في نحو قوله تعالى لكم دينكم لكونه اهم لكان اولى **قوله** او ان يكون المراد التنبيه
فان قلت لا نسلم ان اراده هذا المعنى وهو اراده التنبيه مما يقتضي التقديم وانما يكون
كذلك ان لو لم يكن اليه طريق سوى هذا وهو ان يقال رجل هو في الدار **قلنا** الاحتمال
بعد باق لجواز ان يكون صفه لا خبر **فان قلت** لماذا لم يجوز واقائم رجل بتقديم الخبر
على المسند اليه كما جوزوا في نحو في الدار رجل **قلنا** لحصول الالتباس هنالك لان كلا منهما مما
يصلح للابتدا الا اذا كانا معرفتين بخلاف نحو في الدار رجل بنا على اقوى الاحتمالين فلا
يسلم القياس **قوله** امر هم لا منتهى لكبارها **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان التقديم فيه
لاراده التنبيه ولم لا يجوز لكونه اهم على ان ما ذكر من التعليل وهو انه انما يصار الى هذا
التنبيه لان الظرف بتاخره عن النكره يكون بالحمل على الوصف اولى لان من شاء ان
احدهما استدعا المنكر في مقام الابتدا ان يوصف لسوى فايده الحكم والثاني صلاحيه
الطرف ان يكون وصفا لا يقتضي ان يكون التقديم في هذا البيت للتنبيه لان المنكر في
هذا المقام مما لا يستدعي ان يوصف لذلك الاستدعا لكونه موصوفا قد تقوى الفايده
بذلك **قوله** ولذلك يقال جاني رجل اي كان رجل اي ويكون النعت مما لا يتقدم يقال جاني رجل كاتبا

وأما الحالة المقتضية لتقديم اي لتقدم المسند ٣٢

اليه

وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص يجوز انحصاره لم ينافي دلالة التقديم عليه لجواز اجتماع الادلة على مدلول واحد شرح السباع للسنة

برجل بالنصب لا غير اي من غير نحو برفعه على الوصفيه اذ الوصف لا يتقدم ويجوز ان يقال
لا يراد به التشبيه بتقدم الحال كما يتقدم الخبر لكن على هذا الوجه كان المناسب ان يمثل بذي
الحال منصوبا **قوله** فلا اي فلا يلزم فرق بين ظرف له حق في التاخير نحو سلام عليكم
فانه في الاصل من صلته فكان حقه ان يكون موخرا فلما خرج عن اصله عدل عن النصب الى
الرفع وجعل ما كان من ذيوله صلته خبرا ترك في موضعه منبها على انه من صلته في الاصل
او تحصيلا للفرق بين مثل هذا الظرف وبين نحو في الدار رجل والوجه في كون الفرق على هذا
الوجه ظاهر **قوله** او ان يكون قلب السامع معقودا به يعني او ان يكون عند السامع اهم
فيكون التبادر الى ذكره هو المناسب كما اذا كان عند المتكلم اهم والى هذا اشار بقوله اولانه
اهم عند القايل كقولك قد هلك خصمك ولمن سطر وقوع هلاكه **قوله** اولانه صالح للتفاول
نحو سعيد مواقع صيد نيفك **قوله** او هو له سلام الله الى اخره انما قال اوكقوله بلفظ اولان
تقديمه في البيت على انه اهم عند القايل غير معلوم لجواز ان يكون للحصر **قوله** او ان يكون المراد
نوع تشويق انما قال نوع تشويق لان التشويق متنوع بحسب موجباته وبكثرة اسبابه **قوله**
وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام لانه اذا اعقبه بذكر المسند اليه ضعف امر التشويق
لحصول ذلك على الفور من غير مهلة والى هذا اشار بقوله والا لم يحسن ذلك الحسن الذي يكون
اذا اطال الكلام في المسند لانه اذا اطال الكلام تحقق الشوق وازداد امره شيئا فشيئا بحسب
ازدياد الكلام طولا **قوله** او ان يكون المراد افاده التجدد دون الثبوت لانه ح يكون
المسند مقدما على المسند اليه نحو عرف زيد وانما قال دون الثبوت احترازا عن نحو
زيد عرف لانه ح يكون الجمله اسميه داله على الثبوت ولو قال او يكون المراد افاده التجدد
دون الثبوت لكان اطلالان نحو زيد عرف غير مسلم دلالته على الثبوت **فان قلت**
اسميه وكل جمله اسميه مما يدل على الثبوت **قلنا** ع وذلك ان التجدد مما يستفاد
من المسند فاذا كان فعلا افاد التجدد دون الثبوت سوا كان متقدما او موخرا **قوله**
مسند اليه في الدرجه الثانيه اي مسند الى ما قبله بواسطه عود الضمير لان الضمير
عبارة عنه فيكون مسندا اليه بواسطه **قوله** واذا سلكت هذه الطريقه وهو
ان يكون مسندا الى ما بعده من الضمير ثم الى ما قبله بواسطه عود الضمير لان الضمير ذلك
سلكت باعتبارين احدهما ان لا يقدر تقديم ولا تاخير في انا عرفت وانت عرفت

وهو

وهو عرف والثاني ان يقدر تقديم بان يقال اصل الكلام عرفت انا فقدم الضمير المنفصل
فاذا حمل على الاعتبار الاول افاد التقوي من جهه تكرار الاسناد هنالك لانه اذا اورد المبتدا
اولا ووقع بعده ما يصلح ان يكون خبرا حصل هنالك اسناد فضا من حق استدعا المبتدا
للمسند وصلوح ما يعقبه للخبريه ثم اذا كان ذلك الواقع متضمنا الضمير واسند اليه ثانيا
سوي الحكم لمكان تكرر الاسناد **فان قلت** بين الكلامين تدافع وذلك انه ما سبق يقتضي
ان يكون الفعل مسندا اليه في الدرجه الثانيه وهذا انما يفيد ان الفعل مسند اليه في الدرجه
الاولى **قلنا** ما سبق بنا على الاصطلاح السادح لان الاصطلاح القول بان نحو عرف
مسند الى الضمير اولا ثم اليه ثانيا فمرجعه الى الاصطلاح واما القول بانه مسند اليه
ابتدا ثم بواسطه عود الضمير مسند اليه ثانيا فبالنظر الى المعنى والاصطلاح لا الى
الاصطلاح وحده واذا اختلفت الجهات لم يكن بين كلاميه تدافع واذا حمل على الاعتبار
الثاني افاد التخصيص ايضا **ولقايل ان يقول** تقدير التقديم والتاخير انما يتصور اذا كان
اصل الكلام ذلك وهو ع لان الكلام يصاغ على ذلك تاره وهو ان يقال انا عرفت واخرى على
الوجه الاخرى وهو ان يقال عرفت انا بحسب مقتضى المقام لا ان يكون احد الوجهين
اصلا والاخر معدولا عن الاصل واما قوله التخصيص فبنا على مقتضى المقام لا على حديث
التقدير من التقديم والتاخير **قوله** اللهم الا في التلفظ **فان قلت** انما يستعمل اللهم في
صوره الندره وما نحن بصدده ليس منها **قلنا** كون الشي مقيدا بالعطا بحسب نادر وفي
الجواب نظر **قوله** ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي **فان قلت** لا نم ان المبتدا لا يستدعي
ذلك الشي نحو اضارب اخواك مبتدا مع انه لا يستدعي ان يسند اليه شي **قلنا** ع
ولئن سلمنا ذلك لكن الكلام في نحو انا وانت لا في مطلق الابتدا **قوله** فاذا قلت هو يعطي
الجزيل هي فا النتيجه وهو مما يتعلق بقوله فنظم الكلام باعتبار الاول لا يفيد الا تقوي الحكم
قوله وعليه قوله اي وعلى الاعتبار الاول ورد قوله تعالى واتخذوا من دونه الهه اي
اصناما لا يخلقون شيا وهم يخلقون في بعض النسخ واتخذوا من دون الله الهه وهو سهو من القلم
قوله وهو سوى الصالحين اي يبصرهم فان قلت لا يتولاهم غيره فيكون واردا على الاعتبار
الثاني قلنا لا نم ان غيره لا يبصرهم **قوله** فهم يوزعون اي يحبس اولهم حتى يلحق بهم
اواخرهم **قوله** فاذا جاوكم اي المنافقون وهم قد خرجوا به لان الخروج من عند رسول الله

ما الكفر غير مختص بالمنافقين **قوله** وهلك اذ افلت انما فصل لان الكلام هنا في السلب **قوله**
كان اقوى للحكم ولو قال من حيث الحكم لكان اولى **قوله** من غير شبهه وانما قال من الشبهه
في قولك لا كذب انت حيث ان المحكوم عليه فاورث شبهه فقال ومن قولك لا كذب
انت فان انت لتاكيد المحكوم عليه بانه هو المحكوم عليه في هذه القضيه لا غيره لا لتاكيد
الحكم **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان اقوى من لا تكذب انت وذلك انه اذا ذكر المحكوم عليه
كان هناك تكرير الاسناد من جهه المعنى فان قلت انما يلزم ذلك ان لو كان تاكيد المحكوم
عليه من حيث انه محكوم عليه قلنا اذا كان الغرض المنوط به من تقدير انه هو المحكوم عليه
في هذا القول لا غيره مما لا يحصل بذلك الاعتبار كان تاكيده من حيث انه محكوم عليه **قوله** لا
على الدرهم اي على الدراهم الدينيه فهم لا يومنون **قوله** فعميت عليهم الانبا اي انسدت عليهم
طرق الاخبار فهم لا يسالون عما يحصون به بل يسكتون زجره وانقطاعا ولنا ان نمنع عدم
القصد الى التخصيص في بعض هذه الابيات وبيان معاني هذه الابيات وتحقيقها الى كتب التفسير
قوله لانه لما تفاوت الصفه في الحكايه والخطاب والغيبه اشبه الخالي عن الضمير **ولقايل
ان يقول** انما يستقيم هذا ان لو كان المرجع في التقوي الى التفاوت اما اذا كان المرجع في
ذلك الى التضمن للضمير وذلك يتحقق لم يقدح حديث التشبه في التقوي **قوله** ولذلك لم
يحكم على عارف في زيد عارف بانه جمله قلنا لا نسلم ان عدم الحكم بنا على ذلك ولم لا يجوز ان
يكون باعتبار انه فرع على الفعل واستند على المسند اليه اقتضابه **قوله** معاملتها في البنا
قلنا انما يصح هذا ان لو كان الضمير لبنا من حكم الجمله مطلقا الا ترى ان الضارب في قولك
الضارب زيدا ابا جمله مع انه معرفه **قوله** واتبعه في حكم الافراد نحو عارف اباوه في زيد
عارف اباوه وان كان يسند الى الاسم الظاهر تبعا لعارف في زيد عارف **ولقايل ان يقول**
لو كان مبنى الحكم على ما ذكر كان المناسب في ان يعد نحو عارف اباوه في نحو زيد عارف
اباوه جمله ويحمل عليه نحو عارف في زيد عارف لان محل صور الضمير على صور الظاهر هو الادخل
في المناسبه على ان في ذلك اعتبار الحقيقه اذ الصفه مسنده الى ذلك الضمير في نفس
الامر وان كان يشابها الخالي عنه **قوله** وبالاعتبار الثاني يفيد التخصيص ولو قال ايضا
لكان اولى لئلا يوهم انحصار افادته في ذلك وبسببه التقوي يتحقق **قوله** لئلا يتوهم مردوا
على النفاق على حذف الموصوف اي قوم مردوا على النفاق **قوله** نحن نعلمهم استيناف
كانه

كانه هل يعلمهم غير عالم السر والخفيات فقيل لا يعلمهم الا الله **قوله** بنابه اي بيان
افاده التخصيص بالاعتبار الثاني **قوله** لكن على سبيل القطع وانما قال ذلك لان اعتبار
الابتدا في انا عرفت غير قطعي لاحتمال ان يكون زياده ادم لغرض التخصيص بخلاف زيد في
زيد عرفت حيث هو متعين لاعتبار الابتدا فقال لكن على سبيل القطع لئلا يتوهم ابهاما
بيان في ذلك وهذا الكلام في قوله في اعتبار التقديم زيد اضربته وانما لم يقل لكن على سبيل
القطع استغناء بما نبه عليه اولا **قوله** الرفع بعد تحقيق انك عرفته زيدا لما ذكر ان المبتدا
يصرفه الى نفسه اولا ثم بواسطه عود الضمير يصرفه اليه ثانيا فيتحقق تحقيق الحكم بذلك
الاعتبار **قوله** واما زيد اعرفته يحتمل ان يكون من قبيل التخصيص بان يكون المفسر مقيدا
بعد ان يكون من قبيل مجرد التاكيد بان يكون مقدرا قبله وذلك الى مقتضى المقام **قوله**
فليس الا التخصيص **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو لم يكن هناك تاكيد لصالح
لاعتبار القصد للتاكيد يتحقق ويمكن ان يقال يعني انه متعين لذلك التقدير لا يحتمل غيره
لامتناع اما ثمود فهدينا ثمود وكان حق الكلام ان يقال لامتناع اما فهدينا ثمود فهديناهم
ولقايل ان يقول ان ادعيت انه لا يليه الفعل لفظا لم يسلم وان ادعيت انه لا يليه لا
لفظا ولا تقديرا منع والا لزم انحصار الهدايه فيهم بنا على سوق الكلام **قوله** واما
نحو زيد عرف ورجل عرف لما كانا مظنه التوهم انهما بمنزله هو عرف قال واما نحو
زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين لان نحو زيد عرف
متعين لاعتبار الابتدا او رجل عرف لاعتبار التقديم اذ لم يمنع مانع فلا يكونان مثله على السوا
على ما ذكر **قوله** احتمل التقديم على الفعل فان قلت لا نسلم انه مما يحتمل التقديم قلنا
لاخراجه عن اصله لقصد التخصيص فان قلت فعلى هذا كان زيد في زيد عرف
محتملا لذلك قلنا المانع عن اخراج الفاعل عن اصله وهو التاخير اقوى وذلك ان من
جمله الفاعل ما هو ممتنع التقديم لذاته بان يكون مكنا فامتنع في الكل ولان الفاعل متاخر
طبعا من حيث انه ينقل الذهن من تعقل الفعل الى المسند اليه الذي هو الفاعل فيكون الفاعل
في الدرجه الثانيه من الفعل بهذا الاعتبار ولانه بمنزله الجزء منه فقوي امر امتناع اخراجه بحه
عن اصله لتكثر جهات المنع فلا ينتظم القياس بينه وبين التاكيد **فان قلت** انما كان يحتمل
التقديم ان لو كان التاخير هو الاصل في الجمله **قلنا** يجوز ان يكون هو الاصل بالنظر الى

مقتضى المقام فان قلت اذا كان ذلك مقتضى المقام لم يصح العدول عنه قلنا لا يمتنع الجواز
ان يكون ذلك هو مقتضى المقام وقد عدل عنه اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر
وعندي ان المرجع في التخصيص في نحو هو عرف وانا عرفت الى المقام لا الى تقديم
التقديم واذا قيل في مقام التردد او اعتقاد الجمع بينه وبين غيره او اعتقاد غيره دونه هو
عرف او انا عرفت افاد التخصيص والا افاد مجرد التاكيد قوله وهو تعريفه ولو قال
وهو تخصيصه لكان اظهر لان الشرط هو التخصيص لا التعريف ويمكن ان يقال لما قال على شرطه في
قوة الفايدة ناسب ان يقال وهو تعريفه لان التعريف هو الشرط في قوة الفايدة قوله واذا
قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف اي على جهة الفاعلية ولو قال كان زيد فاعلا لعرف
لكان اظهر لان زيد في عرف هو مرفوع بعرف ايضا تاكيد المستتر واما قوله نظاير فاسروا
النجوى الذين ظلموا فلا يقدح في كونه مرفوعا به وانما يقدح عدمه لا ولو قال لعدم الاعتداد
بالقول ان الموصول بدل من الواو وفي اسروا النجوى الذين ظلموا حتى يجوز قوله الا بدل الوجه
البعيد واقعا موقعه لكان اولى اذ فيه اقوال احدها القول بالابدال والثاني ان الموصول
فاعل والواو علامة والثالث القول بالتقديم والتاخير فان قلت لم لا يجوز ان يكون زيد
بدلا عن الضمير المستتر في عرف بيانا للمقصود مثل التمييز في نعم رجلا زيد قضاء من حق المعنى
اذ معنى عرف هو الاخبار عن شي مبهم واما قوله نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا فيحتمل ان
يكون باعتبار كون الضمير مطابقا في واسروا قلنا لو كان مفهوم الفعل مقتضيا ان يكون
مسندا الى شي مبهم لا بعينه لم يصح ان يقال عرفت باتصال الضمير البارز قوله كما سبق
في علم النحو ولقايل ان يقول قد علم في قسم النحو ايضا ان التوابع ليس لها ايضا احتمال
التقدم وهي توابع قوله لكونه على شرط المبتدا انما يستقيم هذا ان لو لم يكن الارتكاب
بسببه اخرورا فوات شرط الابتداء لجواز ان يكون قصد التخصيص وارادته سببا
موجبا الارتكابه ايضا قوله وانما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط فان قلت
انما يصح هذا ان لو كان ارتكابه محققا للشرط اما اذا كان بحاله فلا وجه لارتكابه
لانه فاعل والفاعل مما يمتنع تقديمه قلنا ليس ذلك من شرط المبتدا على الاطلاق
بل شرط المبتدا الذي ليس فاعلا في الاصل فرقا بين ما هو فاعل في الاصل وبين ما ليس
هذا على ان لقايل ان يقول لا نسلم ان التخصيص شرط المبتدا مطلقا لجواز ان يكون
مقتضى

مقتضى المقام فهو الحكم على مسنده انكره من غير تخصيص فلا وجه لدعوى اشتراط التخصيص
مطلقا قوله اذ لم يمنع عن التخصيص مانع يعني يرتكب ذلك عند عدم المانع نحو رجل جاء
واما عند المانع عن التخصيص فلا ايضا الى تقرير التقديم لان التخصيص من لوازمه ومانع اللازم
مما يمنع الملزوم بل يحمل على الابتداء الاعم وان كان لا على شرطه لكان المانع عن تقديره المقدم
قوله ايها الشامع متعلق بقوله لصحة ان يراد وانما الجم هذه الاية انا منه ان صحة ذلك وامكانه
ظاهر بالقياس الى من كان له قلب او القى السمع وليس متعلقا بالقول ولا مزيد لولا المقول
وذلك ظاهر قوله دون القول سرا هو دانات لوجود المانع من انه لا يراد بهذا الكلام
ان المهر سر لا حر فاذن يكون المانع من التخصيص محققا وقوله اللهم الا اذا احملت التخصيص
على وجه اخر بمعنى ان لا يكون ثم مانع وقوله بعد ذلك لكن بهذا الوجه يجوز باستحقاق
المانع من انه لا يقصد بهذا الكلام ان المهر شر ولاجله لا اشرا فيكون المانع محققا انه سلكت
لكان قوله اللهم الا اذا احملت التخصيص غير مرضي قوله واذ صرح الايمة اي ولما صرح الايمة
بالتخصيص كان الوجه ان يقال ان المراد بتنكير الشر تعظيم شانه وكثيرا ما يراد بالتنكير التعظيم
وان القصد في التخصيص الى النوع كانه قيل ما اهر ذا ناب الا شر عظيم وبما قررنا ظهر
ان المتبادا وان كان على شرطه قد يحمل على التقديم لكان الموجب له سوى فوات
الشرط من نحو ارادة التخصيص قصدا اليه وترتبه لكان ذلك الموجب قوله فهو نحوه اي
تعظيم امر الشر وتعظيم شانه هو المقصود والمراد من هذا القول في جميع موارد استعماله
قوله ولما عرفت الى اخره اعلم انه اذا اريد نفي البخل عن المخاطب او اثبات الجود له على
ابلغ وجه قيل مثلك لا يبخل او غيرك لا يجود لما في ذلك من نفي البخل واثبات الجود بطريق
برهاني وذلك انه اذا قيل مثلك لا يبخل كان كانه قيل انت على صفة هذا وكل من كان على تلك
الصفة كان منتفيا عنه البخل فيلزم منه نفي البخل عنه بوجه استدلالي وكذلك اذا قيل
غيرك لا يجود فانه اثبات الجود له بطريق قطعي وذلك ان الجود محقق في نفس الامر
واذا انتفى عن غيره لزم منه ان يكون له بالضرورة واذا كان الغرض ما ذكرنا كان تقديمهما
وبناء الفعل عليهما هو الوجه لكان يقوي الحكم المناسب للمعنى المراد من نفي البخل واثبات الجود
على ابلغ وجه قوله من غير التعريض على الشاير بعض اليهما يفيد انه اذا كان القصد
هو التعريض لم يكن تقديمهما لازما وانما كان كذلك لان مبنى المدح على وجه الخطاب

على المبالغه فكان التقديم هو المناسب بخلاف ما اذا كان القصد الى البتاين فانه لم يكن سلوك
طريق المبالغه لازما اذ ذاك قوله بطريق الكنايه اي لا بطريق التصريح ويجوز ان يراد المفهوم
الاصطلاحي وهو الطف قوله ويحقق هذا في علم البيان حيث يتوصل بذكر المماثل والمغاير له الى
المعنى المقصود قوله لا يكادون يترددون اي ولما ان بنا الفعل على المبتدا اقوى للحكم اي يفيد
تقوي الحكم على ما سبق تقريره التزموا تقديمهما لانه اعون للمعنى المراد بهما من نفي البخل واثبات
الجود على وجه المبالغه والطف اقوى للحكم واعون للمراد بتفصيل من المراد فان قلت
قوله ولما عرفت ان بنا الفعل الخ تعليل لقوله نراهم لا يكادون يترددون فقوله لكونه تعليل
لماذا ولو كانا تعليلين لحكم واحد لكان الوجه ان يجمع بينهما بالعطف قلنا الاول تعليل
لذلك الحكم والثاني له مع الاول مثل ان يقول لمحبه اكرمته فقبل لم اكرمته لم الزمته لمحبته
فعلت لذا فان قلت انما يصح قوله اعون ان لو كان ثمه معنى اخر قلنا اي ادهما
معين وتقديم ايرادهما اعون له في ذلك من تقويه الحكم على ما مر قوله اذ ذاك اي حين عدم
اراده التعريض قوله ويحقق هذا في علم البيان اي كونه اعون للمعنى المراد وذلك
انه اذا تحقق هنالك ان افاده المعنى بطريق الكنايه اقوى ظهر ان تقديمهما اعون لذلك المعنى
لما في التقديم من تقويه الحكم قوله واعلم ان للفعل هذا شروع منه في الفصل الموعود ثانيا
قوله مجموعهما راجعا الى الترك والاثبات ليس المراد ان مجموعهما ثابت لكل واحد اذ الترك
ليس لفاعله على ما ذكر بل المراد انهما لا يخلوان عن هذه الاعتبارات قوله ومن المتكلم
على المخصوص في نفسه انما فصل لكان الفصل من جهه قوه الاستدعا للتكلم هنالك
بذكر اسباب التقييد وموجباته وليس الفصل بنا على الاختصاص والا كان الترك كذلك
لكان الاختصاص اذ لا يتوجه الى فاعله على ما ذكر قوله اما الترك فلا يتوجه الى فاعله
وانما لم يتعلق على الفاعل على الاطلاق ولان الترك بسبب فاعل المصدر ولقايل ان يقول
لا نسلم انه لا يتوجه الى فاعله كيف وترك الفاعل قياس مطرد في نحو ما ضرب والزم الا انا
او الا انت كما عرف في علم النحو قوله الا في المفعول به لان تعقل الفعل المتعدي من حيث
هو المتعدي مما يتوقف على المفعول به فاذا ذكر الفعل المتعدي من غير ذكره والحال ما
ذكرنا من حيث التوقف كان ذلك في غايه الوضوح وخلاف ظ قوله متى ان يعني قراين
الاحوال ولو قال متى ان يقوم عليه قرينه ويكون الاختصار مطلوبا او قال اما الحاله المقتضيه
تَرك

لترك الافعال متى ان يدل عليه القراين ويكون الاختصار مطلوبا بلفظ الجمع في الموضعين
لان مجرد القرينه لا يعني عن ذكره بل اذا انضم الى ذلك امر اخر من قصد الاختصار وعدم المانع
عن الترك وانما قال ويكون المطلوب هو الاختصار لجواز ان يكون المطلوب ذلك من وجه وان
يكون المطلوب هو ايراده من وجه اخر فلما كان هو الاختصار افاد الاختصار على انه لو
قال ويكون الاختصار مطلوبا لكان اظ قوله كما اذا اردت ضرب المثل بقولهم الا حظيه
فلا اليه نصرب هذا امثلا في كل امر كان الانسان مستحقا له ثم امتنع عليه من غير جهته فاذا
اراد ضرب المثل وجب ترك الفعل لان الامثال سليمه على التعبير ولقايل ان يقول
لا نسلم قيام القرينه اذا اراد ضرب المثل وانما القرينه كانت قايمه في مورده بل الموجب لترك
الفعل هو كونه مثلا ويمكن ان يجاب عنه قوله وغير ذلك مما هو مصبوب في هذا القالب
اي وغير ذلك مما هو منخرط في سلك الامثال قوله او على ترك نظايره كما اذا قلت ان
زيد جا ولو عمرو ذهب ونظاير ذلك وان احد من المشركين استجارك ولو ذات سوار لطمتني
فاذا قصد اتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره لزم ترك الفعل ولقايل ان يقول
الكلام الذي نحن بصدده من نحو ازيد جا لا يخ اما ان يكون مشتملا على ما اشتملت عليه تلك
الصور التي عددت نظايرا له من قيام القرينه او لا يكون فان لم يكن لم يصح ترك الفعل وان كان
مشتملا فلا حاجه الى قوله او يكون المطلوب هو الاتباع لاستوائهما في موجب الترك وهو
قصد الابهام اولا والبيان ثانيا لانه اذا ذكر الفعل لزم بطلان الغرض من الابهام اولا وا للنفس
ثانيا قوله ونحو ازيد ذهب انما فصل لان الفعل مع الاستفهام غير واجب بخلافه مع
الشرط والتحضيض فان قلت كما انه غير واجب مع الاستفهام كذلك غير واجب مع
اذا فكان من حقه ان يفصل قلنا لما كان وقوع الجمله الاسميه مع اذا انما لا يكون في سعه الكلام
احريه يجري ان الشرطيه بخلاف وقوع الاسميه مع الاستفهام فانه ليس كذلك قوله
ازيد ذهب اخوه اي اترك زيد ذهب اخوه وقد سبق تقريره البحث في الاستفهام في قسم
النحو وللطلب هنالك فان قلت لا نسلم ان القرينه هو كونه مفسرا بل القرينه هو الفعل المفسر
قلنا كل واحد من كونه مفسرا ومن الفعل المفسر مثلا زمان الا ان كونه مفسرا مما يعرض له بواسطه
الفعل المفسر والشيخ اختار هذا لانه قال او لا من قراين الاحوال وكونه مفسرا من الاحوال فناسب
ان يذكره قوله واما في فارهبون فان قلت قد ذكر ان الترك لا يتوجه الى فاعله بل الى نفس

قد ذكر ان النزل لا يتوجه الى فاعله بل الى نفس الفعل و قوله تعالى واياى فارهبون قد توجه
الى كل واحد منهما قلنا المراد انه لا يتوجه اليه بانفراده وفى قوله تعالى قد توجه اليهما
جميعا فلا يرد وقد سبق منا التعرض له فى القسم النحوى **قوله** ومنها اى ومن تلك القراين المعينه
ان يكون فى الكلام حرف جر فان حروف الجر لا تنفك عن الافعال لا وضعها على ان تفضى بمعانى
الافعال الى الاسما فكان ذلك دالة على الفعل **ولقايل ان يقول** ووقوع حرف الجر فى الكلام
ليس من تلك القراين بانفراده بل وقوعه معه دلالته على ذلك الفعل بعينه فان المجموع من تلك
القراين لا وقوع حرف الجر بانفراده ومراد المصنف ذلك وان كانت العباره عن ظاهر الدلاله
ولقايل ان يقول انما يستقيم هذا ان لو لم يكن وضعها على ان تفضى بمعانى المصادر مطلقا
وانما تفسد ها بالازمنه فمن امور خارجه ولين سلمنا ذلك لكن لا نعلم ان وضعها على ان تفضى
بمعانيها الى الاسما بل الى ما يليها وهو اعم من ان يكون اسما او غير اسم الا ترى انك تقول
هو محروم بلم ونظرته فى الكتاب فان كل واحد من الكتاب ولم ليس باسم اما لم فظ واما
الكتاب فكذلك لان المجموع من الحرف والاسم ليس باسم وكلمه فى انما افضت بمعنى الفعل
الى الكتاب لا الى الكاف حتى يكون اسما **قوله** الشروع فيه اى اذا شرع فى الفعل قايلا باسم
الله علم ان متعلق الجار هو ذلك الفعل الذى شرع فيه **قوله** فانه يفيد ان المراد باسم الله
اقرا وانما قدره موخرا تنبيها ان من حق المتكلم بذلك ان يكون قاصدا الى التخصيص وان يكون
محل من الاهتمام بشانه وان يكون نصب عينيه **قوله** وبان يكون اى ان اى اقتران المخاطب
وملابسته على وجه بذلك الفعل اذا الكلام فى المعرس والمفوض وتاره يكون الحال فان حال
الاعراس وحال التفويض للاختيار مما يدل على ذلك لكان من القول محل وقيل اى اقتران
القول بالفعل **قوله** وتاره يكون عموم الاستعمال اى عموم الاستعمال ذلك الجار فى
اراده معنى ذلك الفعل بعينه نحو فى الدار فانه لا يرد فى جميع صور استعماله لانه الا ذلك
ولقايل ان يقول انما يكون عام الاستعمال فى ذلك اذا كان جاريا على الاسم اما خبرا او
وصفا وحالا او صله لا مطلقا الا ترى انك اذا قلت فى الدار فى جواب اين جلست
لم يكن كذلك **قوله** وتاره يكون عموم الاستعمال بنا منه ذلك على اقوى الاحتمالين
من ان متعلق الجار هو الفعل **قوله** الا معنى الحصول وانما قال معنى الحصول ابدا نامنه
ان المقدر ليس على التعيين هو لفظ الحصول ولو قال الا معنى حصل لكان اولى **قوله**

وتاره

بلغ

وتاره يكون غير ذلك من نحو مباشره الشروع فى الفعل مثل ان تراه يسوى اسباب الدهاب
معلقه الى محله كان الفعل المقدر متعينا **قوله** من مقيدات الاحوال اى من الاحوال
المقيده للتعيين ولو قال من مقيدات الامور لكان احظ لانه يوهم ان القراين المقيده للتعيين محصوره
فى الاحوال وهى ان يكون حاليه او مقاليه **قوله** فيكون الحاله معينه فان قلت لا نعلم
ان القاله معين وهو المشوال قلنا لو ذهب احوانا المتكلم و ليس ذلك بلفظ والاسم فى قولك
زيد فى جواب من نحسه بعد رفا علا وكذا اسم الله والظاهر ان يقدر مبتدا لان السوال
اذا كان هو من نحسه كان الجواب زيد نحسه قضا من حق المعنى واللفظ اما المعنى فظ واما اللفظ
فكذلك لان السوال جمله اسميه فكان المناسب ان يكون الجواب كذلك تحقيقا للتناسب
فان قلت السوال عن الفاعل فكان المناسب ان يقدر فاعلا قلنا ان اردت لذلك
ان السوال عن محدث الفعل فمسلم لكن ذلك لا يلتمس ولا يعنى من مجموع وان اردت ان السوال عن
الفاعل الاصطلاحى فيحمل عليك بما لا يرضاه **قوله** او جوابا السوال مقدر مثل ان
يقول بحسب القران زيد **ولقايل ان يقول** مثل هذا المثال غير معين ان يكون هناك
سوال وجواب لجواز ان يكون كل واحد خبرا من غير تقدير سوال واجاب سلوكا لطريق
الابهام والتفسير لقصد المبالغه مع الاختصار من غير تقدير العطف يكون الثانيه موكده
ومقرره للجمله الاولى وهذا القول فى البيت وفى الايتين وقد وقع فى النسخ كذلك يوحى اليك
ربك وهو سهو من القلم والحق ان يحسب مكانه وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله
قوله بنا الفعل للمفعول انما قال ذلك لكان الروايه والقراه ما لبنا للفاعل فى البيت
وفى الايتين **قوله** ارتفاع المخصوص لو ترك الارتفاع لكان احظ **قوله** على احد القولين
وهو ان يكون خبر مبتدا محذوف وقد سبق الكلام على ذلك فى القسم النحوى وذكر باب
نعم وبيس هنا استطرادى او ليس هناك تقدير فعل **قوله** الى حيث تناطح السماك انما
خص السماك بالذكر لكان استقامته بالعلو **قوله** عالم بجهات البلاغه وصفه بما وصفه
ابدانا منه انه اعلى شانا فى باب البلاغه على ان كونه عالما بجهات البلاغه من غير شرط
كالعالم باستقامه الوزن بالطبع فقد لا يكون عالما بجهه الاستقامه **قوله** على حاق
معناه اى على المعنى الذى يحق له وثابت له اى مطلع من كل تركيب على المعنى الذى يستحقه
قوله وفصوص مستعا به اى مطلع على مستحسنات خواصه بان يكون المراد

بالمستمعات الخواص ويجوز اضافة النصوص من قبيل الاضافة بمعنى من البيانية **قوله**
على سننها اي على سننها الذي يستحقه من التقدير **قوله** تعبيرها عن علم منه
بقوله عن علم منه مستغنى عنه لان تلك الجهات من غير علم غير متصور ويمكن ان يقال
جاز ان يكون المراد بتعبيرها عن علم بحالها من انها مما يحسنوا الكلام مزيد مزية وفضل رفعة
قوله كان احد الاسباب يقال كان هو السبب الباعث ولم يكن ثمة اسباب اخر
وكلام الشيخ ظاهر في انه كان ثمة اسباب فهو اما بناء منه على ذلك على التجوز او على التصوير
قوله فهو اول ائمة علم النحو يجوز ان يكون المراد هو عليا كرم الله وجهه لقوله كان احد
الاسباب التي دعته ويجوز ان يكون هو ابا الاسود الدؤلي لقوله فاخذ فيه **قوله** على الوجه
الذي يحسنه جزالة في المعنى وهو ان يكون من بوى بمعنى استوى اي المستوفي مدة عمره وايراده
على ان يكون من بوى بمعنى استوى فيما يحسنوا الكلام جزالة لكونه سلوكا الطريق الكناية التي
هي ابلغ من التصريح ولما كان من فطنته كرم الله وجهه ان القايل لم يكن بحيث يهتدي الى
مادته المعاني على ذلك الوجه بل هو من جملة الذين صارى امرهم في ادا المعاني سلوك طريق
العبارات المتداولة التي يعتادها عند البلغا حطا لذلك القايل ونبهه ان الوجه ان يورده
على صيغة اسم المفعول بناء منه ذلك كله على سوء فطنة ذلك القايل واشباه الاعتقاد
فيه **قوله** منها ان الكلام متى كان على هذا النمط وهو ان يكون مبنيا للمفعول ثم مقرونا
بذكر الفاعل بناء على السؤال المقدر نابت مناب الجمل الثلاث اي استفيد منه الجمل الثلاث
وذلك انه مظنة للسؤال مبني الجواب عليه فيكون المرجع في تقدير السؤال وفي تقدير
بعض الكلام الذي هو الجواب الى قولك بحسب القرائن بالبنا للمفعول فيكون هو دالا على
السؤال الذي يقطر منه والسؤال دالا على بعض الجواب الذي هو بحسبه فيكون دالا عليه
لان الدال على الدال دال ومما قلنا ظهر ان قوله المدلول عليها يرد ظاهر المنع **قوله**
متى كان اجمع للفوايد كان ابلغ ليس على اطلاقه اذ قد يكون التركيب الاخر وهو ما يكون مبنيا
للفاعل ابلغ اذا كان مقتضى المقام هو ان يصرح بذكر الفاعل ولا واحد من التركيبين مقبول
ومردود بحسب مقتضى المقام **قوله** مقصودا في الذكر لان كل واحد منهما يكون
فاعلا وجزءا من الكلام بخلاف ما اذا كان مسندا للفاعل فان الغرض يكون فضلة حيث يكون
مفعولا **قوله** والتقريب وهو ان كون اللفظ مقصودا في الكلام غير مستغنى عنه **قوله** فلعل

ان يقول

ان يقول ان اردت ان المفعول فضلة في الجملة غير مقصود فمسلم لكن ذلك مما لا يثبت
وان اردت انه مستغنى عنه غير مقصود فيما نحن فيه فممنوع لجواز ان يكون كل واحد مقصودا وان
كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا **قوله** والتقريب ظاهر قلنا وقد يكون التقريب بالعكس من
ذلك بحسب مقتضى المقام بان يكون مقتضى المقام هو ان يجعل القران مفعولا لا مسندا اليه
لم يكن اوله مطمعا حيث بني للمفعول **ولقايل ان يقول** لا يلزم من هذا ان يكون له مزية على التي
الاخر لان في التركيب الاخر اطماعا وتشويقا للسامع فاذا ذكر بعد التشويق يكون في ذهنه
فضل تمكن والحق ان لكل من التركيبين مزية على الاخر بحسب مطابقته لمقتضى المقام فان
كان مقتضى المقام هو الافادة من غير اطماع وتشويق فالكلام هو الذي نحن بصدده وان كان
مقتضاه افادته بعد الاطماع والتشويق فالتركيب هو الاخر فلا يصح دعوى مزية هذا
التركيب على الاخر على الاطلاق **قوله** كالمتناقض من حيث الظاهر لا من حيث التحقيق لانه
من المتناقض بالف فرسخ بعد تحقيق التناقض قوله وفي هذا الوجه نظر والنظر الذي احيل
على الحواشي ليس له عين ولا اثر ويمكن ان يقال ان اردت بكونه فضلة انه مفعول فمسلم لكن ذلك
لا يقتضي ان يكون الاحتياج اليه دون الاحتياج الى الفاعل فيما نحن فيه وان اردت انه
غير مقصود ومستغنى عنه فممنوع وكون المفعول غير مقصود في الجملة لا يوجب ان يكون كذلك
في هذا التركيب فان قلت النظر فيه هو انه كالمتناقض ايضا في هذا التركيب بالنظر
الذي هو حسنه زيد قلنا تقديم الضمير متصلا مما لا يورد زيد لانه لا يترك
المتصل الى المنفصل فيكون تقديمه موذنا بان مسيس الحاجة اليه فوق مسيس الحاجة الى
الاخر لان مبنى تقديمه على امتناع ترك الاتصال الى الانفصال الا عند تعذر الاتصال
قوله فيكون هذا التركيب ابلغ لانه يفيد استناد الحسن الى الفاعل من وجهين اجمالا وتفصيلا
دون التركيب الاخر ولان الشي اذا ذكر مجملا اولا ثم تفصيلا ثانيا يتمكن في النفس فضل تمكن
ويمكن ان يقال التركيب الاخر مشتمل على ذكر الفاعل بعد الاطماع والتشويق فيكون ابلغ بهذا
الاعتبار لما فيه من مزيد التقرير والحكم في ذلك كله الى مقتضى المقام على ما ذكر **قوله**
واصحاب الحق بفعل مضمر ويجوز ان يكون زيد لامن شرطا او عطف بيان فان قلت اذا
كان زيد لا كان تقدير الكلام ويحلو الله الحق وهذا غير ظاهر قلنا انما يكون كذلك
ان لو كان المبدل منه مطرحا رأسا الا ترى انك تقول زيدا رأيته غلامه رجلا صالحا

فيحمل رجلاً بل لأمر غلامه مع انه لو اهدر المبدل منه لم يستقم كلامك وانما المراد
من ذلك انه هو المقصود لا ان المبدل منه هدر مطلقا والظ ما ذهب اليه والمراد
ما ذهب اليه المصنف لان الحروشركا مفعولا جعلوا الا ان سوق الكلام للانكار ان يكون
له شركا لا للانكار ان يكون الجن شركاءه ولا نه يحتمل ان يكون الظرف اعني لله لغوا متعلقا
من حقه التاخير قوله من جهات الاستدعاء اي للفعل او لاثباته ولو قال من جهات
الاستدعاء المتلفظ به قوله على امثالها من ان الاصل اثباته او التنبيه على غباوة السامع
او زيادة التقرير او الاشارة الى انه مما يستلذ ذكره وانما قال على امثالها لمكان اختلافها
بالتشخص وان اتحدت بالنوع قوله والامتناع اي وصف امتناع الفعل ان يقصره السامع
وذلك انه مع ترك المفعول مستوى النسبة الى كل ما يصح ان يكون متعلقا فيمتنع ان
يقصره على البعض من ذلك والا لزم الترجيح بلا مرجح قوله دون غيره اي لا يتعدى به الى
الغير قوله مع الاختصار انما قال ذلك لانه لو لم يكن مقصودا بحسب المقام وهذا
لازم كان التركيب غير مقبول ولقايل ان يقول جاز ان يكون ذكر المفعول مفيدا
للامتناع والتعميم مثل ان يقال فلان يعطي ما يمكن اعطاوه قوله هو لهم فلان يعطي ويمنع
ويصل ويقطع وهذه الامثلة غير متعينة لترك المفعول لقصد التعميم لجواز ان يكون القصد
هناك الى نفس الفعل لان العرض يمدحه بانه جامع بين هذه الافعال والخصال لا باعطا به
هو او منعه هو قوله او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم بل بتنزيل
منزلة اللازم بواسطة القصد الى نفس الفعل فانه اذا قصد الى نفس الفعل جرى مجرى اللازم
قوله بالطريق المذكور الطريق المذكور هناك هو ان القصد الى فرد دون فرد مع تحقق
الماهية من حيث هي هي في كل فرد مما يستلزم ترجيح احد المتساويين من غير مرجح فكان
الوجه هو الحكم بالشمول في نحو المنافق يسيم وذلك انه لما حكم على الماهية من حيث هي هي
بثبوت امر بها لزم من ذلك ثبوت ذلك الامر لكل فرد لمكان تلك الماهية في كل فرد ولذا
هنا لما كان القصد الى نفس الفعل مثل الاعطا مثلا ونسبة نفس الفعل الى جميع ما يعطى
على السوية كان معنيه الاستغراق في المقام الخطابي تحرزا عن ايهام الترجيح بلا مرجح
مثل افادة اللام للاستغراق قوله فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون يحتمل ان القصد الى
نفس الفعل وجوزا ان يكون الحذف للاختصار والى هذا اشار بقوله واكثر فواصل القران من

نحو

نحو يعلمون وارده على ما سمعت من الاحتمالين قوله لسابه من ابن الاحوال عند ذكره ولو قال
لمكان القرينه لكان اظهر لان مبنى الاختصار ليس ولا يجب ان يكون عند قرائن الاحوال
بل لو كان هناك قرينه واحده شاع ذلك فلا ضروره الى ايراد الجمع على ان قيام القراين في
قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا غير معلوم قوله لاستدعا الموصول الراجع
ولقايل ان يقول لا نم ان عدم التباسه من حيث ان الموصول يستدعي الراجع فان
استدعا الموصول الراجع لا يستدعي رفع الالتباس بل ذلك بشهاده المعنى قوله
لا يصاح ان المراد ارى ذلك بقرينه قوله انظر اليك قوله لانصباب الكلام وذلك
انه عز وعلا نص تلك الحاله التي شاهد من سقي المواشي الى اخر ما ذكره وكان الظاهر على ان
يحمل على ترك المفعول للاختصار بقرينه ما قلنا قوله ولو شاهدتهم اجمعين لو اخر هذا او قرن
بقول الشاعر اذا شاطالع سيجوزه لاتحادهما في ان الجواب مما يدل على المحذوف وحذف
المفعول هناك مطرد فلما يذكر لاستطاله الكلام بالجواب وكان مطلوبيه التحقيق
هناك فوق مطلوبيته في غير ذلك الا اذا كان امرا غريبا نحو قوله وان سيته ان ابكي دما
لبكيته وانما كان يذكر اذا كان امرا غريبا لئلا يذهب الوهم الى غير ذلك لقرانيه او يذكر
ليتمكن في الذهن او لان مطلوبيه التحقيق هناك لم يكن مثلها في صور الشايع الكثير قوله
ملوي من القصد بحسبه اي شوط مفتول محكم قوله والرعايه على الفاصله فان قلت
قصد الاختصار ربما يشمل هذا قلنا لا نم وانما يكون كذلك ان لو كان في صوره الرعايه
قصد الاختصار وهو ع ولئن سلمنا ان الاختصار مقصود هناك لكن لا بانفراده فكان كل
واحد وجها منهما على حده قوله او القصد الى اعتبار غير ذلك كاختبار تنبه السامع او تقدا
بلبهه او التعويل على شهاده العقل من مثل ما مر من الاعتبارات في ترك المسند اليه قوله
واما الحاله المقتضيه لاثباته فعلى المقام على ما ذكر او القصد الى زياده تقريره وذلك انه اذا
ذكر مع كونه معلوما كان كانه ذكر مرتين وكان كذلك في ذكر زياده التقرير قوله
بسط الكلام نذكره لو جعل بسط الكلام وقصده وجها على حده
كان وجها فان قلت قوله او القصد الى زياده تقرير يغني ان يذكروا ان كان ثمه شي
مما ذكر من الوجوه لزم الحذف قلنا لا نم لجواز ان يكون ثمه معارض قوي يقدر مثل
ان يكون مطلوبيه الاختصار قوله او الرعايه على الفاصله اي قصد الرعايه

ونحو الثاني في جواب شيطان من تمامه ... اي كالصاخي عليهم واسع عود صار الليل

بحذف المضاف لان قصد الرعاية هو سبب الاثبات والرعاية من لوازم الاثبات فلا يكون سببا له **ولقائل ان يقول** ان اثباته في قوله تعالى والقمر اذا تلاها لمكان الفاصلة ولم لا يجوز ان يكون لكون الاثبات هو الاصل **قوله** من الجهات المعتادة من مثل ما ذكر في اثبات المسند اليه **قوله** فهي كون المقام حكاية او خطابا او كون الفاعل مستوفي بالذكر **قوله** فهي كون المقام حكاية او خطابا كان يجب زيادة قيد وهو ان لا يكون مع ذلك مستدعيا لزيادة التعيين او الالتفات لانه قد يكون الفاعل مظهرا او كان المقام احد الثلاثة اذا كان مستدعيا لما قلنا وكان الشيخ لما عقبه بذلك استغنى عن ذكره تعويلا على ما كان افاده عقيب هذا **قوله** او في حكم المسبوق به بان يكون معلوما وان لم يجر له ذكر نحو رارت عليها الطلام رواق فانه معلوم ان المراد الحبيبة بشهادة مجرى العادة في استهلال القصائد واذا كان زيد نحو ركان فاعله ضميرا غائبا لان الاصل ان يذكر الشيء بلفظه الموضوع له وانما قال في الافتتاح اذ ليس مطلع القصيدة **قوله** او كونه مستدعيا زيادة التعيين لان ذكره باسمه الخاص مما يفيد زيادة التعيين لمكان الاختصاص او مستدعيا للالتفات بان يكون القصد الى ادخال الروعة في قلب السامع او تقوية المهابة او تقوية الباعث على المامور به وقد سبق هذا واذا كان مشتملا على شيء مما ذكر نزل في المظهر على ما مر **قوله** واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ليشمل القسمين اعتبار التقديم عليه واعتبار التقديم فيما يتصل بالفعل **قوله** وبين ما هو فاعل معنى نحو انا عرفت وانت عرفت فان انا فاعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ والاصطلاح واعتبار التقديم يجري في المعنوي دون اللفظي وقد سبق الكلام فلا نعيده فان قلت هذا الفصل في بيان اعتبارات راجعة الى الفعل وما يتعلق به ونحو انا عرفت ليس مما يتعلق بالفعل فلا وجه لتعرضه قلنا لما كان فاعلا من حيث المعنى كان متعلقا بالفعل بذلك الاعتبار او لانه مما يتصل به باعتبار انه من معمولاته بناء على قول من يرى انصاب العامل على المشتغل اتصابه واحدة او لانه متعلق بما يتعلق به فكان متعلقا به من هذا الاعتبار **قوله** وثانيها ان يقع اعتبار التقديم بين الفعل وبين غير الفاعل المعنوي مما يتصل بالفعل من المفاعيل انفسها وقد اورد لكل من ذلك مثالا مما له مفعول واحد ومما له مفعولان ثانيهما غير الاول او هو الاول وثالثها ان يقع بين الفاعل و...

قوله والحالة المقتضية للنوع الاول اي لتقديم الفاعل المعنوي على الفعل هو ان يكون

هنالك

هنالك اي في مقام الاخبار وجود فعل وعالم به لكن يخطى في فاعله بان اعتقد غير النبي هو فاعل في نفس الامر او في تفصيله بان اعتقد ان ذلك الفعل يشاركه من الغير او يرددني نفسه ولم يتعرض الشيخ لهذا الوجه وكان الحقه بالاول ادهاب وهم الى غير الفاعل ايضا تقدم الفاعل المعنوي في هذه الوجوه كلها لمكان الاهتمام بشانه لا بشان نفس الفعل لانه معلوم وانما الشان فيمن صدر منه فكان تقديمه هو المناسب وافاد حصر القلب في الاول وحصر الافراد في الثاني وحصر التعيين في الثالث بواسطة قرائن الاحوال **قوله** يريد دعوى الانفراد ولو قال يريد دعوى انك انت الفاعل لا غيرك او دعوى الانفراد بدلك لكان اولى لقوله يخطى في فاعله او في تفصيله لتكون الاول مناسبا للاول والثاني للثاني **قوله** لا عمرو اي لا غيري اذا كان المخاطب ممن زعم ان الفاعل هو عمرو قيل لا عمرو واذا كان من زعمه ان الفاعل غيره كان المناسب ان يقال لا غيري ولو اكد الاول وهو ان يكون من زعمه ان الفاعل عمرو ~~بالضرورة لا عن غيري~~ صح ايضا لانه نفي لزعمه ايضا بطريق برهاني وذلك انه اذا لم يكن غيره لم يكن عمرو بالضرورة لان عمروا غيره واذا كان من زعمه انه مشاركه من الاخر كان الوجه ان يؤكد بنحو وحدي ولا يؤكد بنحو لا غيري اذ ليس من زعمه ان الغير فعله حتى يقال لا غيري **ولقائل ان يقول** يمنع ان يصح لانه يستلزم نفي زعمه لانه اذا كان هو الفاعل وحده لم يكن مشاركه من الغير قطعا والا لم يكن هو الفاعل هذا او لكونه غير مناسب ظاهر لا يحتاج الى البيان وان كان يستلزم نفي زعمه **قوله** انا علمني نصب انا حرسته مثل نصرت لم يتعرض لنسبة الغير على حالة الشيء والحال ان ذلك الغير اعلم بحال ذلك الشيء **قوله** على ما ذكر من ان القصد بالتقديم دعوى الانفراد وتقرير الاستبداد وذلك انه خرج لانكار ان يكون التعليم منه بحال شيء لمن هو اعلم به وانما يكون مناسبا ان لو كان هو الصايد اذ لو كان غيره او هو مع غيره لم يلزم ان يكون هو اعلم بحاله **قوله** غير مشوب لو قال او مفيدا ذلك غير مشوب لكان اولى لان هذا انما يختص بالمثال الذي فاعله مصحوبا بالتاكيد **قوله** ومنه ما حكيه اي من النوع الاول قوله تعالى وما انت علينا بعزيز قدم انت فافاد ان شعيبا عليه السلام عزيز عليهم وانما العزيز رهطه **ولقائل ان يقول** الكلام في تقديم الفاعل المعنوي وما حكيه تعالى ليس من قبيل التقديم فضلا عن تقديم الفاعل المعنوي وحمله على ذلك غير مستقيم رأسا والتخصيص

والمخصص اي استعد اسعيد من قراين احوالهم او من قولهم ولو لا رهطك لرجمناك
قوله ولذلك قال اي ولان معناه ان العزيز رهطك لا انت قال عليه السلم ارهطي اعز
عليكم ولقايل ان يقوله لا نم انه لذلك قال ارهطي اعز عليكم ولو خرج كلامه بنا على ذلك
قال ارهطي عزيز دون الله قضا من حق المعنى اذ ذاك قوله وكذلك ايضا يستقبح ان يقال
في النفي ما انا رايت احدا اي ولما ذكرنا ان معنى مثل هذا الكلام ان يكون هناك محكوم بفعل ومعتقد
مصيب لكن يخطي في فاعله او تفصيله استقبح ان يقال ما انا رايت احدا الا ان احدا اذا وقع
في خبر اي لذلك الفعل النفي كان القصد الى النفي عن كل فرد وكذلك لا يصح ان يقال ما
جاني احد بل انما ان اذا قلت ما انا رايت احدا كان المعنى ما انا رايت كل احد بحكم العرف
ولزم ما ذكر من استلزامه ان يكون قد اعتقد فيك معتقد انك رايت كل احد في الدنيا
فنفيت ان يكون اياه ولما لم يكن فساد هذا مثل الاول قال وبسبيه نحو وقد ذكر وجها لصحة
ان يقال ما انت ضربت زيدا ولا احد من الناس فلا يبقى كلامه هذا باقيا على اطلاقه
قوله ويحترز ان يقال ما انا ضربت الا زيدا او عندي ان معنى الاحتراز عن ذلك
ان التقدير ما انا ضربت احدا الا زيدا والمقدر هنا بمنزلة الملفوظ من جهة المعنى وكانه
يحترز عن ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا او كذلك يحترز ان يقال ما انا ضربت
زيدا لما قلنا من ان المقدر هنا بمنزلة الملفوظ قوله لان نقض النفي بالا ان يكون ضربته
ولقايل ان يقول لا نم ان معنى الكلام وذلك هو انه يقتضي ان يكون ضربته وتقديمك
ضميرك وايلاوك حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربته وتقديمه بل معناه انه قد
اعتقد فيك معتقد انك ضربت كل احد سوى زيد فنفيت ان يكون اياه فلا يلزم
ما ذكر قوله وكذلك هو اي ولازم مثل هذا الكلام ان السامع معتقد لصدور الفعل
ومصيب في ذلك لكن يخطي فيمن وقع عليه امتنع ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا لمكان
التناقض قوله يفهم ان يقال ما انا ضربت زيدا ولا احدا وانما جعله مبنيا عليه
لتشابهه ذكرهم وتقريبه قوله والنفي الواقع مقصور على الحالة المذكورة اي والنفي
من قولك ما زيدا ضربت ولا احدا ومن قولك ما انا ضربت زيدا ولا احدا مقصود
على تلك الحالة وهو ان يكون مصيبا في اعتقاد الفعل ووجوده وانما الخطا في التعيين
في الصورتين لاستلزام هذا العطف التناقض هنالك بخلاف ما اذا لم يكن القايل مصيبا
في

في اعتقاده اصلا وانما حين اعتقد انك تعتقد انه ضرب عمرو او ان زيدا ما ضربت
الغير وقال زيدا اضربته او انا ضربت زيدا ابنا على ذلك الاعتقاد الفاسد حيث يصح
منك ان تقول حح ما زيدا ضربت ولا احدا وما انا ضربت ولا احد لعدم التناقض
لان التناقض انما ينشا من كونه مصيبا في الاعتقاد فلذلك كان النفي مقصورا على تلك
الحالة فان قلت لا نم انه مقصور على تلك الحالة والنفي واقع ايضا او كان السامع خا لي
الذهن وغير منزل منزلة اللاخالي قلنا حديث القصر بالنظر الى ما ذكر لا مطلقا كما
تقال ما زيد الا قايم فان القصر بالنظر هنالك الى الحالة المعهود لا مطلقا قوله وكذلك
استقبحوا ان يقال ما زيدا ضربته ولكن اكرمته لان تقديمه للمفعول يؤذن ان الخطا انما هو في
المفعول فالصواب ان يذكر ما وقع عليه الضرب مصدرا بلكن لان معنى ايرادها على
رد السامع الى الصواب والخطا كان في المفعول لا في الفعل فلم يصح ان يعقبه بالاكرام بواسطة
لكن اذ لم يكن الخطا كان في المفعول لا في الفعل فلم ذا ايراد بين الضرب والاكرام حتى يستقيم ذ لك
قوله والتخصيص لازم للتقديم ليس بين التقديم والتخصيص ملازمة كلية بدليل ما سبق انفا
من قوله فيصح منك ان تقول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس وما انت ضربت زيدا
ولا احد غيرك ولو كان التقديم يستلزمه استلزاما كليا لم يصح ذلك لمكان التناقض بل
يكون التقديم للتخصيص تارة واخرى لمجرد الاهتمام وما ذكر من قوله ولذلك سمع ايمة علم
المعاني الى اخر ما ذكر من الامثلة لا يفيد ولا يدل على الملازمة الكلية ولا على كلية القضية
بان يكون كل تقديم يستلزم التخصيص فان ايراد عدة من الصور لا يفيد ان الحكم كلي ولذلك
اطلق فلم يقل والتخصيص لازم لكل تقديم دايما قوله وفي معنى قوله وبالاخرة هم يوقنون
تعريض تقديم ما هو قايم على معنى لان التخصيص الذي ذكروا التعريض ينشاهما على لفظه اي هم
الذين يوقنون بالاخرة لا غيرهم وانما ذكر هذا المثال وان كان كلامه في النوع الثاني ليبين ان
التخصيص من لوازم التقديم مطلقا فان قلت لم لا يجوز ان يكون ايراده نظرا الى تقديم
قوله وبالاخرة قلنا تقديم ذلك ليس للتخصيص والاعادة دليل خطاب ان المؤمنين يوقنون
بالاخرة فحسب وهذا المعنى على ما ترى بل التعريض انما نشا من تخصيص الايقان بالاخرة
بالمؤمنين اي هم يوقنون بالاخرة لا غيرهم فيكون تعريضا باهل الكتاب وايذانا بان الاخرة
التي يزعمون انها الاخرة ليست بها في الحقيقة فلا يكون لهم اذن ايقان بالاخرة قوله وفي قوله

لكونوا شهدا على الناس في الاخرة ولا يصح ان يقال لا نم ان الغرض في الاول اثبات
الشهادة وفي الثاني التخصيص لان المراد ليس الا مجرد النقل والحكاية لبيان ان التخصيص
لو لم يكن من لوازم التقديم لما ذهب الواقفون على اسرار العربية الى تعريف معنى التخصيص او
الكلام في ايمة علم المعاني المطلعين من كل تركيب على حاق معناه فلو لم يكن ثمة تخصيص لما
صاروا اليه **قوله** وتراهم في قوله وارسلناك للناس رسولا انما اورد هذا وان لم يكن من
تقديم المعمول في شي على الفعل لمثل ما ذكر في ايراد وبالاخرة هم يوقنون فان قلت
لو حمل على الاستغراق لزم التخصيص بافراد الانس ولزم هلاك لتعديه افراد الجن
قلنا مبنى التخصيص في هذا الباب على النفي الذي هو مظنة الخطا والتردد لا على النفي
الكلي الا ترى انك تقول ما زيد الا شاعر في مقام الحصر وليس القصد هناك الى نفي كل
ما عدا ذلك من الصفات اذ لا سبيل الى الاستحالة لانه من المستحيل ان يحمل على نفي ما عدا ذلك
من الصفات من كونه محمرا وحساسا وغير ذلك بل القصد الى نفي ما هو مظنة الخطا
والتردد فكذلك فيما نحن بصدده فان التخصيص فيه بالقياس الى قول البعض انه مبعوث
الى بعض الناس وهم العرب لا بالقياس الى كل ما عدا ذلك على ان المنع غير وارد اذ لم يبين قوله
ان الغرض ليس الا مجرد النقل والحكاية **قوله** على نفس التخصيص مثل تخصيص الاخ وتقييده
بالاصغر والاكبر ونحو ذلك فانهم كما يحكمون بانه يجب ان يكون الحكم مختصا في ذلك المقيد
والا لم يكن للتخصيص فائدة يحكمون في صورة التقديم بانه يلزم ان يكون مختصا فيما قدم غير
متعد الى سواه **قوله** ويرجع الى دليل خطاب انما قال دليل خطاب لانه ليس بتعدي
لانه انما يكون كذلك ان لم يكن التقديم لغير التخصيص اصلا وهو ع ولئن سلمنا ان التقديم
للتخصيص لكن انما يكون قطعنا ان لو كان التخصيص ثمة بالقياس الى شاير شيه تعالى وهو غير
معلوم فلما كان امر دلالته على ما ترى قال دليل خطاب وانما نكر لانه دليل خطاب
باعتبار ما لا مطلقا والمسـ في السني ويرجع بلفظ المضارع والمناسب ان يكون ماضيا
اذ هو دليل عطف على افاده ولا وجه لمخالفة ظاهرا ويمكن ان يكون عطفا على الجملة الشرطية
واورد مضارعا لاستعمال الشرطية على معنى الاستقبال والظاهر هو الوجه الاول
قوله وعلى هذا متى قلت اذا ختلوت قرات **ولقايل ان يقول** لا نم ان الافادة
التخصيص من التقديم بل ان استفيد استفيد من معنى الشرط على ان التقديم هنا ع

وذلك

وذلك ان الكلام فيما حقه التاخير وذلك فيما نحن بصدده ع لان من حق الشرط ان يكون سابقا فلا
يكون هذا التركيب من صور التقديم الا في اللفظ وليس الكلام هناك ولما كان كونه من صور التقديم
غير ظاهر قال وافهم ويمكن ان يقال انما قال فافهم اذا كان من قصده الشروع في بيان اخر مغاير
لما كان هو بشانه فعلى فصله لقوله فافهم شرع في بيان ذلك **قوله** وانما لزم التقديم اي من لوازم التقديم
الذي للتخصيص اسند على الحكم لا لحاجة الى بيان هذا اللزوم لكونه في غاية الظهور بعد تحقيق
معنى التخصيص **قوله** نوع اهتمام انما نكره لان في اسباب الاهتمام كثرة فنكره ليعم كانه قال
يدل على اهتمام ولو قال يدل على نوع اهتمام مكان يفيد لكان احوط لان التقديم لا يفيده بل يدل
عليه لانه اذا كان للمتكلم اهتمام بشان شي قدمه في الكلام فيكون التقديم دالا على الاهتمام والظاهر
ان المراد افادته كونه دالا عليه **قوله** معلى المومن في نحو بسم الله اذا اراد تقديم الفعل ان يوخره
ولقايل ان يقول لا يلزم مما ذكره من التقديم يدل على ذلك ان يوخره موجب الجواز
ان لا يقصد الدلالة له ولو قال ولما كان مبنى التقديم على الاهتمام وجب على المومن ان يقدره موخرا
موجب الا ان الظاهر من حال المومن الاهتمام بشان اسمه تعالى **قوله** فالوجه فيه عندي
ان يحمل اقرا على معنى افعل القراءة وذهب صاحب الكشاف الى انه مما
يتعلق بالقراءة المقدر ويدل انه ليس كذلك الملك بما به من الاهتمام وقرر ذلك وذهب المصنف
الى ان الوجه هو ان يحمل ان القصد في الاول الى نفس الفعل سلوكا لتلك الطريقة المفيدة
للمبالغة على الوجه الذي من غير تعلق له بشي من المفعول او الاداة او لا يم الى اعادته على نيته
الاستيناف ماسا كانه قيل مما اذا اقرا اوجد القراءة فقال بسم الله اقرا واوجد القراءة وما
ذهب اليه احسن لاشتماله على وجوه من المبالغة **قوله** وان يكون باسم ربك مفعول اقرا المجرور
بحرف الجر بتسميه المصنف مفعولا **قوله** والجالة المقضية للنوع الثالث هي كون العناية
بالتقديم لكان احوط لانه كثيرا مما يصار الى التقديم في تلك الصور مع انه ليس ثمة تخصيص فكان
الوجه ان يجعل سبب التقديم هو مزيد الاهتمام بشان ما يقدم ليشمل جميع الصور سوا كان
هناك ارادة تخصيص او لم يكن **قوله** والاهتمام بشانه نوعان **قوله** ان يكون
اصل الكلام فيه مساهلة وذلك انه اذا جعل كون اصل الكلام هو التقديم احد نوعي الاهتمام
ولئن كذلك اذ ليس ذلك باهتمام رسا مل هو سبب الاهتمام ولو قال احدهما الاهتمام
بالتقديم لان الاصل هو ان يكون ولا مقتضى للعدول عنه لكان اولى **قوله** كالمبتدا المعرف

اهم لحصول سبب التقديم وهو الامرين
الثلاثة هو ان يكون الغنا به بشانه اهم

م

انما قال المعرف عبرا عن نحو في الدار رجل فان اصله التقديم على الخبر بدليل جواز في دار
زيد وامتناع صاحبها في الدار **قوله** نحو عرف زيد عمروا او كان زيد عارفا مثل بما هو
من الافعال الناقصه وغيرها لك ايذانا بان الحال لا تتفاوت فان الاصل التقديم سوا كان
من الافعال الناقصه او لم يكن ثم انه ذكر من المحذوف ان استطرادا لمكان الشبه بينهما وبين
الفعل وتعرض لذكر الجار من حيث ان المجرور يتعلق بالفعل واورد نحو غلام زيد لشاركته
المجرور بحرف الجر **قوله** بالتوسط مفعول بواسطه حرف الجر وريته التاخير عما هو
ليس بالواسطه ولذلك ذكر بعده ولم يذكر المفعول معه لان معمول الحرف عنده على ما سبق
قوله وامتلا الانا ما فان قلت كيف لم يتفرع عن هذا التمثيل بان يقول تمثلبا
عصبا قلت لا وجه للمصير الى ذلك لان الغرض ايراد ما يتصل بالفعل المذكور وهو ضرب
من الفاعل والمفعول الملحق به وايقاع التمييز عن تمثلبا غير مفيد فلم يكن للاستغنا بما ذكرت
وجه لكونه عن المقصود بمراحل **قوله** واصلها ان يذكر مع المسوغ قضا من حق المصاحبه
قوله وكذلك عرفت انا وفلان انما فصل لانه جمع فيه بين ما تعين بشرط الصحه الاخر
فكان من حقه التقديم على ذلك الاخر **قوله** بالاطلاق يعني يحكم بان موضعه الاصلي من الكلام
هو ذلك من غير ان يقيد ذلك الحكم بشرط كما يقال اصل المفعول ان يكون متقدما اذا كان
متصلا والفاعل غير متصل فان ذلك ليس بحكم منك على الاطلاق **قوله** وثانيهما ان يكون
العنايه وفيه من المساهله مثل ما سبق في بيان النوع الاول **قوله** لكونه في نفسه وبالنظر
اليه متمكن في ذهنك لا يزول عن خاطرك الا من عارض جعله عند **قوله** كما تجد
سوالك وجه الجيب انني مثل من غير هذا الباب الذي هو فيه من تقديم البعض على البعض
مما يتصل بالفعل العرض المحقق لما تعرض لايضاحه وتحكيمه في نفس السامع **قوله** وجه الجيب
الى هذا المثال غير متعين لما ذكر لوجود معنى اخر يقتضي تقديمه وهو كونه جوابا لذلك
السوال الا ترى انه اذا قيل لك من ضربت كان الجواب المناسب ان يقال زيدا ضربت قضا
من حق المعنى **قوله** او كما تجد بعض شعرك وتقول لله شركا تقديم اسم الله وهذا امثال
ان يقال لك عرفت مثلا لزيد في الفضل وقد تمكن في نفسك انه لا مثل له في ذلك فتقول
لزيد مثلا تقديم زيد انكارا ان يكون له مثل والمرجع في تقديم ذلك الى سلامه الذوق
قوله او لعارض يورثه ذلك اي فالاهتمام بشانه اما لكونه في نفسه وبالنظر اليه نصب

العين

العين العارض جعله نصب العين وان لم يكن في نفسه وبالنظر اليه نصب العارض وقد
من ذلك العارض بما مثل به **قوله** من جهه تبعد وقوعه من جهه اخرى ادخل في تبعيده
بعد ساو ما في الانكار من هاتين الجهتين ضعفا بالنظر الى الجهه ادخل في سعيده وعلى ما ذكرنا
يكون قوله من جهه سعيد متعلقا بيعد ساو ما ومدار مزيد الاهتمام على قوه الانكار **قوله**
لامتناع انكاره بدون القصد اليه وتصوره يمتنع لكن لا يمتنع ان يتفاوت الانكار ويستلزم
تفاوتا في القصد قلنا شهاده الوجدان وكفى به شاهدا وقوله ذا الوصف للمصدر
المضاف **قوله** رايته الجماعه من يحتبك فان قلت اذا كان ثمه مانع عن تاخير من
يحتبك وجب ان يمتنع هذا التركيب لامتناع الفصل بما هو بين الصفه والموصوف
قلت الاسم ان اجنبي كيف وهو اي من يحتبك حال من الموصوف وحال الشي بمنزله الوصف
له فلا يكون الحسا على ان لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون من يحتبك وصفا للجماعه
بان يكون اللام هناك للتعريف الذهني او بان يقدر متعلق من يحتبك معرفه **قوله** من الطف
وجوه وانما لم يقل من الطف وجه على الافراد لقصد المبالغه اذ التقدير من وجوه الطف
وجوه لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكره كان مطابقا للمفضل افرادا وتثنيه وجمعا على
ما عرف في موضعه فيكون هناك من المبالغه ما لا يخفى **قوله** بخلاف قصه موسى يعني
ان قصه رسل عيسى اشتملت على عارض اورثه ذلك وصيره نصب العين ولقايل ان
يقول كيف يتصور هذا في حقه عز وعلا وهو ان لا يكون في نفسه نصب العين ثم
يصير لعارض كذلك ويمكن ان يقال هذا ابنا منه على ان القران نازل على اساليب
كلامهم **قوله** فاستلزم زياده الاعتنا بالقصد الى ذكره لما مر ان تفاوت الاستبعاد
يستتبع تفاوتا في القصد والاعتنا **قوله** فذكر المجرور بعد صفه الملا وهو موضعه
ولقايل ان يقول انما يكون كذلك ان لو لم يكن هو ايضا وصفا
للملا وهو ممنوع لجواز ان يكون اللام فيه للتعريف الذهني او يكون متعلقه معرفه بان يكون
التقدير وقال الملا الكاين من قومه **قوله** لاحتمال ان يكون من صله الدنيا
فان قلت انما يكون محتملا ان لو لم يكن منخرطا في سلك الاسما الحكم العليه قلنا
لا يقدح ذلك فيما قلنا اذ لا يمنع من القصد الى المعنى الاصلي والالم يصح اجراوه وصفا
لحياه **قوله** ومنها ان قال في سوره طه برب هرون وموسى ولقايل ان يقول

الكلام في تقديم ما يتصل بالفعل بعضها على بعض فلا وجه لايراد قوله برب هو وزوموني
ويمكن ان يقال لما كان المرجع في تقديم بعض ما يتصل بالفعل على البعض الى كمال الاعتنا وهذا
المعنى غير مختص بما يتصل بالفعل ذكر ايضا ما وقع فيه تقديم بعض الكلم على بعض وان لم يكن
من ذلك القبيل على وجه الاستطراد ايذانا بعدم الاختصاص **قوله** مكان يوع ما ان ينزل
المخطى منزلة الامخطى وبالعكس على نحو ما مر من تنزيل العالم منزلة الجاهل باعتبار من الاعتبارات
الخطابية فصاغ لهما الكلام على قالب واحد **قوله** فليلتزم ذكر تلك لئلا يعبد اذا عثرت
على شي من ذلك في كلام البلغا تعسفا وكم عايب قولا صحيحا وافته من الطبع السقيم
اذا لم يكن الكلم غير صحيحه فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر ومزيله ذا فهم من يرضى بحد مرابه
الرلالا **قوله** واما الحالات المقتضيه لتقييد الفعل بالشرط وانما جمع هذه الحالات — واما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط
في الذكر ولم يذكرها على التفصيل شيا فشيا كما فعل فيما سبق من الحالات اشعارا بتفصيل معاني هذه
الكلم اذ بذلك يعلم تفصيلها والى هذا اشار بقوله والذي يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين
هذه الكلم من التفاصيل وذلك انه بالاحاطه يعلم تفصيلها والى هذه الاشاره بقوله يكشف — اد
عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل وذلك انه بالاحاطه على معانيها على التفصيل
يعلم اذا كان مقتضى المقام تعليق الحكم بمعنى بعينه من تلك المعاني وجب استعمال اللفظ الموضوع
له كما اذا كان مقتضى المقام تعليق الحكم بما هو قطعي الوقوع تحقيقا او تقديرا كان الوجه ايراد
اذا وذكر ان اذا كان الامر بالعكس من ذلك وهكذا الحكم في الجميع وانما لم يذكر اما وان كان
من حروف الشرط استغنا بذكرها فان قلت لم لا يجوز ان يكون ترك ذكرها لانها تفيد
العموم لا التقييد الا ترى انك اذا قلت اما زيد فمنطلق افاد العموم لا التقييد قلنا
لا نم وانما يكون كذلك ان التقييد قسمين عام وغير عام وكون التقييد عاما لا يخرجه
عن كونه تقييدا بل حققه وانما قال وكلمتها بما سابر غيرها من زاد وان الشرط في
انها للشرط في ابها الاستعمال **قوله** والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
يعني جزم المتكلم بدليل قوله فاذا استعملت في مقام الجزم لم تخل عن نكته
وهي اما التجاهل واما ان المخاطب ليس بجازم وانما قلنا ان الاصل
ذلك لان استعماله هنالك هو الكثير الشايع فكان هو الاصل
والمراد بكونه اصلا

كونه اصلا هو اعتبار في ابتدا الوضع حتى لا يستعمل في غير ذلك الا لعارض وانما لم
يقل عن وقوع الشرط ولا وقوعه لان استعماله في الامور الممتنعة الوقوع وما يجري مجراها كثير
شايع ويمكن ان يقال جاز ان يكون استعماله في ذلك كثيرا شايعا وفي صور الخلو عن الجزم
بالوقوع واللاوقوع اشيع على ان قوله وقولا يعلم الجزمه ام لا يبعد ما قلنا **قوله**
اما التجاهل كقولك ان كان زيد في الدار اخبرتك مع علمك بوجوده فيها لامر يدعو
الى التجاهل واما ان المخاطب ليس بجازم كقولك لمن يكذبك فيما انت تخبره ان صدقت كان المناسب
ان يقال ان كنت صادقا لان المشكوك فيه هو كونه صادقا فيما كان يخبره فكان وجه الكلام
ما قلنا واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم وعلى هذا كان المناسب
في التمثيل ان يقال ان كنت لك ابا فلا تفعل كذا لانه عالم بكونه اباه لكن لما لم يجر على ما يقتضيه
الابوة نزل منزلة الجاهل الشاك في كونه اباه فقيل ان كنت ابا فلا تفعل كذا ولا
امتناع الجزم يعني ان الجزا معلق بالشرط المشكوك المحقق والموقوف على المشكوك مشكوك
فيكون الجزا المشكوك المحقق فلا يجوز ايراده في صورة الماضي المؤذن بالتحقق نظرا الى لفظه منا — سبا
الا لامر يدعو الى ذلك وانما قال نظرا الى لفظه لانه ليس بماض من حيث المعنى لانه لا يحول
الى معنى الاستقبال بواسطة ان الشرطيه فان قلت انما يجوز ذلك ان لو لم يكن معناها
مجرد اللازمة والدلالة عليها وقوع الا ترى انها تستعمل في الملازمات الاتفاقيه الا ترى
انه يصح منك ان تقول ان كان هذا انسانا كان حيوانا مع شعورك انه حيوان ومن ذلك
قوله ان يثقفوكم يكونوا لكم اعدا فان كونهم اعدا معلوم التحقق مقرر لا شبهه فيه قلنا
ما ذكرت راجع الى الاصطلاح وليس الكلام هنالك واما قوله ان يثقفوكم يكونوا لكم اعدا
فالمراد به اظهار العداوة والجري على موجبها وهو مشكوك التحقق ويمكن ان يقال الاصل هو
ان يكون كل واحد من فعلي الشرط والجزا مضارعا يكون معناها مستقبلا فلا يترك
الى الماضي قصدا من حق المعنى الا لنكته **قوله** نزل ودوا يعني لم يكن ودادهم لكونهم من
الشبهه والاحتمال ما كان في اظهار العداوه والقتل والسب ولما ضعف امر الشبهه والاحتمال — ل
في جانب الوداده نزل منزلة المحقق واخرج على صورة الماضي المؤذن بالتحقق لما ذكرنا
من كونه بمنزلة ما لا شبهه في تحققه فضعف امر الاحتماله **ولقايل ان يقول**
انما يظهر ذلك ان لو كان قوله ودوا معطوفا على الجزا وهو ممنوع لجواز ان يكون معطوفا على الجمله

السرطيه التي هي جمله جزيه لا على الجزا وحده او يكون وكيف يكون معطوفا على الجزا وحده
ودادهم لكفرهم امر متحقق في سويدا اواته فلوبهم محقق فلا معنى لتعليقه بالشرط الذكى
هو ان سعفوح قوله على نحو ان نصيهم وانما قال على هذه الايه انا بانه خزامعرون باذا مكان
الفا كما قال في تلك الصوره فان قلت لا نحو اذا السابقه لمجرد الوقت مستد ا
واللاحقه جزا من غير معنى المجازاه قلنا لا امتناع لذلك لان الاولى مضافه الى الجمله
المخصوصه بالمضى والثانيه بالجمله المخصوصه بغير المضى فلا مجال لحمل على الاخرى
المخصوصه قوله والاصل فيها القطع لان استعمالها في الامور القطعيه الوقوع هو
الكثير الشايع فكان هو الاصل فلا يعدل عنه الا لامر يدعو الى ذلك فان قلت
لولا يجوز ان يكون كل واحد من ان واذا لمجرد الشرط الاستقبالي مع قطع النظر عن القطع
واللاقطع فيهما قلنا لانه لو لم يكن الاصل في ان الشرطيه هو ما ذكر وفي هذا اذا لم يكن لتغليب
المضارع على الماضي مع ان ولا لتغليب الماضي على المضارع مع اذا لا وجه لاستوايهما
قوله قطعا اصابه على المصدر كقولك اعجبني ضربك ضربا شديدا بدا قوله او باعتبار مثل
ان يرك ظني الوقوع منزله القطعي ابدا اما ان من حقه الجزم كما عند عن القطع الوقوع قوله
وهو السيه اي هو السبب في تغليبه الماضي ولقايل ان يقول من حيث ان اذا للشرط في الاستقبال
كان الوجه ان يكون مضارعا ومن حيث انه قطعي الوقوع صح ايراده ماضيا من هذه الجهه لكن
لا يلزم من ذلك تغليب الماضي بل يلزم صحه ايراد كل منهما بحسب مقتضى المقام ويمكن ان يقال
لما كان الاصل في اذا هو القطع غلب الماضي ابدا انما بذلك وفيه نظر قوله اقرب الى
القطع لانه اخبار بانه وقع في المستقبل اخبار بانه سيقع وجمع بينهما فكون الماضي اقرب انما
قال في الجمله لانه قد يراد بالمضارع معنى الحال فلا يكون الماضي اقرب الى القطع مطلقا
قوله قال تعالى فاذا جاتهم الحسنه جار مجرى الدليل على ان الاصل في اذا القطع حيث
استعمل اذا مع الحسنه المطلقه المقطوع بها واستعمل ان في جانب السيه مع تنكيرها
قوله حيث اردت الحسنه المطلقه لان الاصل في المطلق اجراوه على الاطلاق
ولانه لم يسبق ذكر نوع او فرد حتى يكون هذا اشاره الى ذلك النوع او الفرد قوله لكن
حصول الحسنه المطلقه جواب عما عسى ان يقال وهو انه انما يصح ذلك ان لو كان يلزم
من اراده الحسنه المطلقه القطع بحصولها فاجاب بانه اذا اريدت الحسنه المطلقه

كانت قطعيه

قطعيه الوقوع لكثره قوله واتساع دايره وجودها مقطوع وهذا الكلام في قوله ولئن
اصابتهم تفصيل فان قلت لم استعمل الماضي في قوله ولئن اصابتهم قلنا لما عرف في علم
النحو ان فعل الشرط مع اللام الموطيه للقسم يلزمه المضي لفظا او معنى قوله ولذلك اي ولاجل
وقوعها عرفت تعريف العهد حيث نزلت منزله المعهود المشاهد بواسطه انها لا تغيب
عن الذهن ولا تزول عن الحس لعدم انقطاع جزيئات الحسنه المطلقه قوله او تعريف جنس
وهو ان يشار باللام الى نفس الكلي الطبيعي وانما كان الاول اقضى لحق البلاغه لما في ذلك من الاشاره
الى ما ذكرنا من حيث توالي جزيئات الحسنه المطلقه والى انها لا تزول عن الحس والى انها نازله
لذلك منزله المعهود قوله وبلفظ ان في جانب السيه مع تنكير السيه يعني ان الجيء بان في جانب
السيه لان السيه من الندره بحيث ما لا يخفى من القياس الى الحسنه المطلقه فلم تكن السيه
مقطوعا بها كالحسنه المطلقه لقله وقوعها واما تنكيرها فلانه لا يقع الا شي منها فلم يناسب
ان يعرف بل لا لها منزله المعهود الحاضر في الذهن كالحسنه المطلقه وهذا انما يقدر قوله
والاول اقضى لحق البلاغه قوله ولذلك قيل اي ولكون السيه بالقياس الى الحسنه المطلقه
نادره الوقوع قيل قد عددت ايام البلا فهلا عددت ايام الرخا اشاره الى كثره ايام البلا مكتوم
بالنظر الى ايام الرخا ونازله منزله العدم منزله بالقياس اليها قوله ومنه فاذا اذقنا الناس زن
رحمه وانما قال ومنه اما الايه ان الكلام بعد فيما نحن بصدده لبعد المشابه واما للفصل
لكون هذا غير ظاهر طهور ما سبق لكون الرحمه غير معرف بتعريف الحسنه ثم ذكر ان التنكير
لقصد النوع لانه هو المناسب لان نوعا من انواع الرحمه يحني في ذلك فلما ذكر لفظ الاذا قه
ناسب ان ينكر الرحمه لما ذكر رعايه لجانب لفظ الاذاقه ولقايل ان يقول لا نسلم ان
القصد بالتنكير الى النوع بل الى فرد من الافراد او الى خلاف التعظيم على معنى واذا اصابهم
شي من الرحمه اذ هو المناسب نظرا الى لفظه الاذاقه قوله نظرا الى لفظه الاذاقه ذكر
اللفظ ليس بمناسب اذ كونه مطابقا للبلاغه ليس بالنظر الى لفظ الاذاقه بل الى معناه ويمكن ان
يقال انما قال بالنظر الى لفظ الاذاقه لجواز ان يكون المراد به هو الاصابه لكن لما ذكر بلفظ الاذا قه
قبل رحمه بالتنكير قضا من حق المناسبه قوله واما قوله وان كنتم في ريب يرد اعتراضا على ما ذكر
ان الاصل ان يستعمل ان في المعاني المشكوك فيها مع انها قد استعملت في قوله تعالى وان كنتم في
ريب والخطاب للمرتابين فاجاب بان ذلك اما للقصد التوبيخ لما في ذلك من التنبيه على خطابهم

واعراضهم عن سنن الحق وذلك لارتيابهم حيث لا مجال للريبة مع وضوح البرهان على صحته
ذلك **قوله** متى يعلف بعرضها اعراض كاثبات المطالب والزام الخصم **قوله** وسائر عطفه
على لا يصلح الا على المضارع وهو لفساد المعنى يعني وسائر هذه المقام ان يقال واذا ارتبتم
فقط اذ ما ذكر من انه يشتمل على ما يقطع الريبة فكان كانه ليس ثمة ارتياب ولا امكان ارتياب
فلم يكن هذا الموضع موضع اذ **قوله** ممن قرا بالكسر واما على قراءة من قرا بالفتح فليس من قبيل ما
نحن بصدده **قوله** او التجهيل اي وذلك من التنبيه على خطا رايهم وتركهم لسلوك جادة الحق
وتنزيل اسرافهم كلا اسراف بناء على ان من حق العاقل ان لا يكون ذلك منه فيكون في ذلك تجهيل
بليغ **قوله** ويقولوا اقطع الطمع اي يقولوا اما عملت اترك الطمع وهو جواب للامر فلذلك جزمه
فان **قلت** فعلى هذا كان الوجه ان يكون فعل الشرط مضارعا **قلنا** انما كان بلفظ الماضي
لكون المقام مشتملا على جهتين احديهما انهم مرتابون تحقيقا والثانية انهم غير مرتابين فرضا فمن
حيث ان ذلك امر محقق استعمل لفظ الماضي ومن حيث انه مشكوك فيه فرضا استعمل ان قضا
من حق الجهتين **قوله** واما التغليب غير المرتابين يعني انما قال وان كنتم بلفظ ان ما تنزيل المرتابين
منزلة من لا ارتياب لقصد التوبيخ والتجهيل واما التغليب بان يكون الخطاب للمرتابين وغير المرتابين
جميعا وقيل وان كنتم بلفظ ان تغليبا لغير المرتابين على مرتابيهم ومرحجالهم كما ان شيئا اعم من ان يكون
مذكرا او مؤنثا ثم يستعمل مذكرا تغليبا وترجيحا لجانب التذكير على جانب التانيث **قوله**
يجري في كل من ابدا ان مبنيه انه ليس يختص بما ذكر بل يجري في غير ذلك كما ان اسناد العود الى
شعيب وقومه بحكم التغليب ولولا ذلك لم يصح اسناده الى الجمع لانه لا يتصور ذلك
في حق شعيب وانما صح باعتبار التغليب ويمكن ان يقال كان يصح اسناد العود نظرا الى اصحابه
ولا يصح نظرا الى جانب شعيب فغلب جانبهم لكثرتهم ولو قيل بالتغليب نظرا الى الخطاب
في قولنا او لتعودن في ملتنا لكان اظهر لجواز ان يكون المعنى او ليكونن في ملتنا من كان ثابتا معرفته
كله في ولا يكون اسناد العود اليهم من قبيل التغليب **قوله** كانت من الغابرين وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب **ولقائل ان يقول** لا نسلم ان الانثى من الذكور بل التغليب
في جمع المذكر حيث اريد بالغابرين من عبد ذكرا كان او انثى وبالقانتين من قنت لله تعالى من الذكور
والاناث من حيث انه مشتمل على الذكور كان الوجه ان يقال من القانتين فلما انطوى على الوجهين
وقيل من القانتين كانه التغليب في جمع المذكر لا في انه عد من المؤنثة من الذكور كانه قيل وكانت
من

من جملة من قنت لله **قوله** فسجدوا الا ابليس وانما لم يحمل على الاستثناء المنقطع لان ذلك
انما يثبت في المعنى مع انه ضعيف وباب التغليب باب واسع فحمله عليه هو الوجه والحال
ما ذكرنا ومن هذا الباب قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون انما فصله لان المرجع في التغليب
هما سبق الى ان الذي ليس من جملتهم في الحقيقة ادخل فيهم وعد منهم بحكم التغليب وبني
التغليب هنا على انه قد اجتمع فيه وجهان وغلب احدهما على الاخرى وذلك ان انتم يقتضي
ان يكون تجهلون بالتاء ولفظه الغيبة اعني لفظ قوم تقتضي ان يكون بالغيبة وغلب جانب
الخطاب وقيل تجهلون بتاء الخطاب فكان المرجع في التغليب هنا الى ما كان ثمة على ما ذكر فصله
لذلك **قوله** جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا مشتمل على المخاطبين وعلى الغيبة
وعلى العقلاء وغيرهم وقال يذرؤكم خطابا بلفظ العقلاء تغليبا للخطاب على الغيبة وللعقلاء
على غيرهم بان يطيع الغيب في سلك المخاطبين وغير العقلاء في سلك العقلاء لقصد الاختصار
قوله ومنهم قولهم ابوان وقمران وخافقان وانما فصل لجواز ان لا يكون ذلك من قبيل ما نحن
بصدده بان يكون كل واحد غير مبني على المفرد المستعمل مثل المذروان واثنان ويمكن
ان يقال انما قال ومنه لان مبنى التغليب على اعتبار احدى الجهتين بما اجتمعت فيه والتغليب
في هذه الاسما ليس كذلك فصل لان التغليب في الابوان باعتبار ان اللام اجريت مجرى الاب
وعدت من جنسه ولم يعكس اتباعا للام ولم يعكس في القمران لان الاعتبار راجع الى اللفظ من دون القمر
مذكرا وفي الخافقين لان الخفوق بمعنى الغروب وفي القمرين لكون لفظ عمر اخصر من لفظ اي بكر
والقول بالتغليب في الخافقين انما يظهر ان لو كان الخافق اسما للمغرب ثم قيل خافقان للمغرب
والمشرق وجعل المشرق من جنس المغرب باعتبار من الاعتبارات **قوله** واذا مس الانسان ضر
رد اعتراضا على ما سبق من قوله وبلفظ ان في جانب السيئة الاية الا في التدرج بالقياس
الى الحسنة المطلقة اذ كان الوجه ان يكون هذه الاية بلفظ ان بناء على ذلك فاجاب بانه انما
كان بلفظ اذا نظرا الى لفظ المس الدال على لحاق ادنى شيء والى تنكير الضر المؤذن بالتحقير والى
الناس المستحقين ان يلحقهم كل ضرر وذلك كله مما يستدعي ذلك ان يكون بمنزلة المقطوع به
فلذلك اختير لفظ اذا فان **قلت** لا نسلم ان تنكير الضر يفيد ان القصد الى اليسير من
الضر ولم لا يجوز ان يكون التنكير للتفخيم **قلنا** يدل على ذلك لفظ المس **قوله** واما قوله واذا مسه
الشر اعتراضا ايضا على ما مر فاجاب بان الضمير في مسه للمعرض المتكبر فكان بمنزلة المقطوع

فاختير لفظ اذا ولما كان جوابه هذا مبنيا على تحقيق المعنى تعرض لبيانه **ولقايل ان يقول**
بل الحق ان يكون الضمير للانسان لانه عز وعلا حكم على الانسان بحكمين متقابلين بحسب التقديرين
حيث ذكر انه اذا انعمنا عليه اعرض عنا واذا اصابه الشر فيكون سوق الكلام مما يقتضي
ان الضمير للانسان ويمكن ان يقال نعم الضمير للانسان لكن الانسان المقيد بالاعراض والتكبر
يستوجب ذلك لوروده بعد ما حكم عليه بانه ممن يعرض ويتعظم ويمكن ان يبنا الجواب عنه على لفظ
الشر اي واذا مسه ادنى شي من جنس الشر ويكون التعريف فيه للجنس لا للعهد تنزيلا لذلك
منزلة المقطوع به باعتبار ما **قوله** وعند النحويين اذا زيد في بعض ادوات الشرط بعد
الكلام في ان واذا افاشار الى ان زيدت اذا ما خارج عن اصله وهو القول المشهور وقيل
اذ ما حرف براسه **قوله** منقول الى الدلالة على الاستقبال فيه تسامح لان الدلالة على
الاستقبال للمجموع لا لاذ وحده **قوله** ولا فرق بين اذا واذا ما الا ما تكلم في اذا ذكر ان اذا ما
منزله اذا من غير فرق الا في الابهام الاستقبالي وهو اشاره الى ان اذا ما اعم كما ان مهما
اعم من متى حتى لا يصح التخصيص في مهما ويصح في متى وهذا الكلام في اين واينما **قوله** لتعميم
الامكنة والاحيان والمكان في الحين في عرف الحكما واحد وهو السطح الواحد الباطن من
الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وفي عرف المتكلمين المكان عبارة عما يعتمد عليه المتمكن من
الاجسام كالارض للسرير والحيز عن الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم **قوله** ووجهه اذا قدر
الاصل على ما ما ظاهر وذلك ان الاصل اذا كان ما ما فقد زيدت في اخر ما الشرطيه ما الحرفي
وادته عموما كما في اين ما ومتى ما واما اذا كان الاصل مه بمعنى اكفف وما الشرطيه فوجه ذلك
انهما تحولا الى معنى اعم بعد التركيب واستعمالا له ولو قليلا ما انها كلمة براسها لم يستبعد
قوله الراجعة الى الشرطيه وانما قال ذلك لئلا يذهب الوهم الى الاحوال الراجعة الى
المخاطب **قوله** والمطلوب اي والغرض من وضع هذه المبهمات انه يتوصل بها الى ترك
التفصيل الى الاجمال اما لعدم امكان التفصيل المطلوب واما الاحتراز عن التطويل وان كان
التفصيل المطلوب ممكنا مثل ان يقول من ياتي منكم اكرمه خطابا لجماعة معينة يمكن تعداد افرادها
بحسب التفصيل لكن ترك تحرزا عن التطويل وقد لا يكون التفصيل المطلوب ممكنا كما في المثال
المطلوب اذا لم يكن القصد الى جماعة معينة والخطاب لهم والى هذا اشار بقوله ربما يعد لمطلوب
استيعابه وانما ذكره بلفظ ربما المؤذن بندرة وقوعه ولعله بنا على العرف والعادة فانه
فلما

فلما نقصد الى مثل ذلك التفصيل **قوله** اي اي ما تكلف وانما تعرض لتفسير هذه الاية
لتقرير ما ذكر سابقا من انه يتوصل بها الى ترك تفصيل عسر واف او ممل **قوله** الى عدد معلوم مجرور ف
بعد من كيف يستغني عن التفصيل في قولك ان ياتني زيد مثبتا الى عدد على ان يكون منتهيا
حالا عن قولك وليس بلازم ان يكون الحال عن المفعول به الا ترى الى قوله تعالى كانما اغشيت
وجوههم قطعا من الليل مظلما حال عن الليل وليس بمفعول به **قوله** لما كانا لتعليق حصول امر
فيه من التسامح ما لا يخفى وذلك ان كل واحد من الشرط والجزاء ليس بتعليق ولو قال لما
كان كلمة الشرط سوى لو لتعليق حصول امر الى اخر ما ذكره في الزمان المستقبل لكان اظ
والمراد من الحصول ما هو اعم من الوجود والتحقق لئلا يرد انه لم يحصل هذا فان قلت
انما يصح هذا ان لو كان في قولك ان اتاك زيد فاكرمه تعليق حصول امر قلنا الشرط فيه
تعليق حصول امر وهو طلب الاكرام من المخاطب **قوله** امتناع الثبوت يعني يجب
ان لا يكون شي منهما ثابتا حين التعليق فامتنع ان يكونا اسميتين لدلالتهما والحصول وكذا
امتناع المضي لكون الماضي دالا على الثبوت **قوله** ان يكون الفعلان جاز ان يكون زيد لامر المضي
وجاز ان يكون مفعولا للفاعل فاعلا لمقدر اي فامتنع ان يكون الفعلان بقرينة ما سبق
وانما قال وكذا اي امتناع المضي ولم يقل فامتنع ان يكونا اسميين او وان يكون الفعلان
ماضيين اشاره منه الى ان امتناع الماضي لوجهين اح انه دال على الثبوت والثاني انه
دال على المضي وكلمه الشرط سوى لو مقتضاها الاستقبال **فان قلت** انما يلزم
من ذلك ان يمتنع ان يكونا اسميين وماضيين ان لو بقي كل واحد من ذلك على حاله
ووقوع لخروجهما عن الاصل بواسطة كلمة الشرط **قلنا** حكم بالامتناع لدلالة
كل منهما على الثبوت نظرا الى جانب اللفظ **ولقايل ان يقول** كيف يصح الحكم بامتناع
كونهما اسميين مط وذلك انه اذا كان مقتضى المقام تعليق حصول مفهوم الاسمية
مما ليس بحاصل حين التعليق امتنع ان يكون الجزا مضارعا الا ترى انك اذا قلت ان
يدخل الدار فطلقني مكان ان دخلت الدار انت طالق لم يستقم لكونه عن المقصود بالف
فرسخ **قوله** ويظهر من هذا ان يكون الزمنين الى اخر ما ذكره لا انحصار اليه لان ما يدل
بدل في نفسه على الحصول غير مناسب فلا انحصار اليه الا لنكتة **قوله** ويبلغ
الكلام الى ما لا حاجة الى ذكره لان الكلام في تراكيب البلغا لا غير ذلك مما لا

عبر به **قوله** ونحو ان يكرمني فانته مكرم انما فصل لانه نزل فيه الاصل في الاسميه وفيما
سبق الى الماضي وقوله ونحو ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس انما فصل لانه نزل الاصل
في الجزا الى ما هو ماض معنى ايضا وفيما سبق الى ما هو ماض معنى لفظا لا معنى او لان الاصل نزل
من حيث اللفظ الى الماضي لا من حيث الحقيقه لانه ماول **قوله** بما لا موجب له لكونه مضارعا
لانه اذا كان ثمه ما يوجبه كونه مضارعا لا يضار الى نحو ما ذكره وان كان ثمه نكته والمراد بالنكته
ما سمي المصير المحوذ اليه ونحو والله ان اكرمتني لا اكرمنك من ضرور وجود النكته من حيث نزل
نزل المضارع الى الماضي ولا يجوز ان يكون الشرط مضارعا على ما عرف في فنه النحو هذا اذا كان
حرف الشرط مقرونا باللام الموطيه للقسم **قوله** اما لقوه الاسباب المتاخذه في وقوعه واما لانه
قطعي الوقوع **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان لقوه الاسباب ولكونه قطعي الوقوع
مستلزما ومقتضيا لطلب ايراده في صوره الحاصل لجواز ان يكون الامر بالعكس فهنا لابد بما
على مقتضى المقام ولو قال اما للتوخي ذلك بنا على مقتضى المقام لكان اظ **قوله** وعليه ونادى
اي وعلى ذلك ورد قوله تعالى ونادى من ان ما هو للوقوع ابرز في صوره الحاصل لان كلا من الندا س
في الاخره **قوله** وكذا انا فتحنا انما فصل لكون هذا اختلفا فيه فمنهم من قال ان المراد فتح مكه
وهو القول المشهور وعلى هذا القول يكون من قبيل ما نحن بصدده لنزوله قبل فتح مكه ومنهم
من قال فتح خيبر ومنهم من قال فتح الروم ومنهم من قال فتح ما فتح الله له من الاسلام
والنبوه والدعوه بالحجه والسيف ومنهم من قال معناه انا قضينا لك قضا بينا على اهل
مكه انك تدخلها انت واصحابك من قابل من الفتاحه وهي الحكومه **قوله** واما التعريض
وهو ان تشير في كلامك الى معنى من غير تصريح له مثل ان تقول في عرض الجاهل المقصر
الانسان هو الذي يعلم ويعمل انما تعلم اشاره منك الى نظمه في سلك غيره من الحيوانات
ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان لو كان المرجع في التعريض هنالك الى ما ذكره من ابراز
غير الحاصل في صوره الحاصل وهو ممنوع بل مبنى التعريض على اثبات الملازمه ولئن سلمنا
ذلك لكن لا نسلم ان كون الشرط ماضيا في لئن اشركت وفي لئن اشركت للتوخي ابراز غير الحاصل
في صوره الحاصل لمكان التعريض بل لكون حرف الشرط مقرونا باللام الموطيه للقسم لما
علم في قسم النحو ان فعل الشرط يمتنع ان يكون هنالك مضارعا **قوله** ونظيره اي ونظير نحو لئن
اشركت في كونه تعريضا وان لم يكن من قبيل الشرط والجزا ولذلك قيل ونظيره **قوله** ولذلك
قيل

قيل الى امنت بربكم دون ربي اي ولمكان التعريض قيل امنت بربكم ايذانا منه ان الذي
امنت به هو ربكم ومعبودكم وسهالهم على ان ما هم عليه من اتخاذ الاصنام الهه ضلال
وغي ولمكان التعريض اسمعه ايضا فاسمعون اذ في ذلك تنبيه على التعريض حيث نعتهم على الاصغا
ليتوصلوا بذلك الى الوقوف على ما اراد من التعريض فيسمعوا عما هم عليه من الضلال البعيد
من اتخاذ الاصنام الهه **قوله** ولا تعرف حسن موقع هذا التعريض انما قال هذا لاما ذكر
ليس في مطلق التعريض بل في التعريض الذي اشتمل عليه الايات لانه ربما يكون التعريض ابلغ نازلا
منزله الماضي في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لصدوره عمن لا خلاف في اخباره
ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان لو لم يكن المرجع في الاخبار الى دعوى الملازمه في
قوله تعالى ولو ترى وهو ممنوع بل المعنى المضي لان استعمل المضارع مجازا انه لابد تعليقه بالمضي من
قوله اذ المجرمون لان من المستحيل ان يعلق المستقبل بالماضي وانما استعمل المضارع هنالك
تصوير لتلك الحاله ولذلك قال منزله الماضي المعلوم من حيث ان هذا ماض معنى ايضا لكنه
غير ظاهر بالنظر الى لفظه **قوله** على ان يكون منزله ود **ولقايل ان يقول** القياس غير
ظاهر لان يود اخبار عن المستقبل ونزل منزله الماضي ايذانا بان المستقبل في اخباره تعالى
بمنزله الماضي المقطوع به بخلاف ولو ترى فان المرجع في الاخبار الى دعوى الملازمه لا الى
الرويه **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون لو هنا بمعنى التمني **قلنا** خلاف الاصل فلا يصار
اليه من غير موجب **فان قلت** كونه مضارعا مما يوجب ذلك **قلنا** انما يكون ذلك
ان لو لم يكن بمعنى الماضي لكنه بمعناه بدليل تعليقه بالمضي من قوله اذ المجرمون **قوله**
نظرا الى اخر عن قوله منزله الماضي المعلوم في قوله ولو ترى لانه تعليل لجواز تنزيل المستقبل
منزله الماضي لا لمطلق التنزيل فكان ذكره في اثنا التعليل غير مناسب **قوله** في احد قولي اصحابنا
والقول الاخر ان يود ليس هو فعل رب بل ما نكره موصوفه والقول الاول هو الظ وقال
الكوفيون تقدير الايه ربما كان يود قال ابن السراج ربما محذوفه بمنزله غير المحذوفه في احضا
في الماضي فاذا وقع بعدها المضارع فعلى اضمار كان **قوله** واستلزم القصد يحسن الي
تصوير ان احبانه المستمر الامتناع كان الوجه ان يقال واستلزم القصد يحسن ان يحبانه
المستمر قد امتنع وذلك انه اذا قصد الى تصوير الفعل المستمر وما يقوم الى وقت التكلم
او فعل الماضي فاذا وقع المضارع موقع الماضي في خبر لو كان هنالك تصوير لامتناع الاستمرار
المضارع موقع

وقتا
فيما مضى فوقتا الى زمان التكلم نظرا الى لفظ لو والمضارع من حيث ان لو يصير الماضي والمضارع
الى الحال قوله على قصد الاستمرار نحو يستهزئ ولقائل ان يقول كيف يصح
القياس ولا يلزم منه صحة القصد الى تصوير ان احسانه مستمر الامتناع وذلك ان الواقع
في خبر لو هو الاحسان المستمر فيلزم امتناعه فصار من حكم المضارع الاترى انك اذا قلت
لو تحسن لشكرتك كان المعنى لو كنت مستمر الاحسان لشكرتك فيكون الشكر متعلقا بالاحسان
المستمر لكن الاحسان المستمر يمتنع لما قلنا فكان اللازم امتناع الاستمرار لا امتناع وذلك
ظاهر قوله بعد قوله انما نحن مستهزءون انما قال بعد قوله لانه لولا قصد الاستمرار لم يعدل
عن الاسم الى الفعل وقوله الله تعالى يستهزئ بهم لتحقيق التناسب بين الجملتين السابقة واللاحقة
قوله ولك ان تحمل العرض من لفظ ترى يعني يجوز ان يكون تنزيل الماضي الى فعل الحال في لو ترى
استحضار تلك الحالة الفظيعة الشان التي يكون عليها المجرمون يوم القيامة وتصويرها
كانها حاضرة الان فلذلك قيل ولو ترى بلفظ المضارع فان قلت كيف جمع بين المستقبل
في ولو ترى وبين اذ في واذ المجرمون قلنا لا بعد في ذلك لان المعنى على المضي في ولو ترى واذا
كان في صورة الاستقبال فان قلت كيف لم تقل الى استحضار صورة امتناع الرؤية
كما قال بعده واستحضار صورة منع الاحسان قلنا بنى الكلام على المقصود اذ المقصود
تصوير تلك الحالة التي يكون المجرمون عليها كانه قيل لو ترى هذه الحالة التي هم عليها بخلاف
قوله لو تحسن فانه ليس هناك سوى الرؤية وامتناعها حتى يصار الى تصوير ذلك وتحقيق
القول انه قد تنزل الحالة التي وجدت ثم انصرفت بلفظ الحال استحضارا لها وطلبا
ان يتمكن في ذهن السامع فضل تمكن وان الحالة التي ستكون تنزل منزلة ما كان ووجد فيذكر
بلفظ الماضي لما قلنا من العرض ولقائل ان يقول ما ذكر من الجهة لا يرجع الى قوله ولو
ترى في ابرازه في صورة المستقبل بل الى قوله اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم ولو قال ذلك
ان تحمل العرض من لفظ ترى الى استحضار صورة الرؤية وامتناعها لكان ادل على وجهها فان
قلت يلزم من رد العرض من لفظ اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم الى استحضار تلك الحالة رد
العرض من لفظ ترى الى استحضار حالة الرؤية وامتناعها قلنا هذا في حيز المنع وذلك
انما ذكر لا يقتضي تنزيل المستقبل منزلة الماضي في ولو ترى لان قوله اذ المجرمون ناكسوا
رءوسهم مما يقتضي الماضي مع لو لو الوجوب ان يكون متعلق الزمان الماضي ماضيا قوله فتثير

سحابا

سحابا ترك الماضي الذي هو اصل الموقع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى ما بعده اعني فسقناه
لانه معطوف بحرف التعقيب ومن الممتنع ان يكون الماضي عقيب الحاضر وظهر ان القصد
به الى معنى المضي وانما ذكر بلفظ الحال تصويرا لتلك الحالة الماضية وتنزيلا لها منزلة الحا
لذلك العرض هذا وهو الذي يقال له حكاية حال ماضية قوله بعد حذف الفعل الاول
اختصارا او لمانع ان يسمع ان حذفه للاختصار ولم لا يجوز ان يكون لعرض الكلام اولا والسان
ثانيا لانه اذا ابين الشيء بعد الابهام يمكن في النفس فضل تمكن ولو كان الحذف للاختصار
لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك لان لزم الا يلزم الاخلال بالعرض
من الابهام اولا والتفسير ثانيا قوله المدرك منفصلا يعني صار الضمير منفصلا لعدم ما
يتصل به وهو الفعل قوله لدلالة ضميره عليه ولقائل ان يقول لا نسلم ان الضمير وهو
انتم مما يدل عليه بل الدال هو الفعل الذي بعده الفن الرابع مذكور خبر والمبتدا
قوله ان ليس يمتنع اي كون ذلك غير ممتنع مذكور وقوله ولا يحتمل خال عن المستكن في مذكور
والضمير في ترده راجع الى المبتدا يعني يمكن ان يكون بين جملتين انه جملتين ذاتا تمام الاتحاد
او تمام الانقطاع او لا هذا او لا ذاك والحصر ظاهر بان يقال لا يخلو اما ان يكون بينهما
تمام الاتحاد او لا فان كان فهو القسم الاول وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون بينهما تمام الانقطا
او لا فان كان فهو القسم الثاني وان لم يكن فهو القسم الثالث وتمام الاتحاد مثل ان
يكون الثانية منزلة للاولى موضحة او تاكيدا او بدلا وتمام الانقطاع ان لا يكون بينهما
اتحاد من الوجه المذكور ولا جهة جامعة كما ياتي ذلك كله وانما لم يقل مذكور في ذهنك
انه يمكن او يجوز لئلا يتبادر الفهم الى الامكان الخاص وترديده الى قوله ان ليس بممتنع ليشتمل
صور الوجوب قوله متوسط بينهما لا يفهم عن قوله ولا ان يكونا بين بين قوله على هذه الجهات
فمبنى الفصل على تمام الاتحاد وتمام الانقطاع ومبنى الفصل على ان يكونا بين بين قوله
وكذا طي الجمل يعني مبنى الاطناب على ذلك فان كان بين الجمل من الاتحاد ما يعلم بواسطة
البعض من البعض صار والى طي ذلك البعض وهو الايجاز والاخلال ولقائل ان يقول
لا نسلم ان مبنى طي الجمل ولا طيها على ذلك بل القرينة مع ارادة الاختصار وعلى فوات ذلك
فان قلت انما يرد هذا ان لو كانت القضية كلية بان يكون مبنى كل طي ولا طي على ذلك
قلنا الكلام ما طلاقه في ذلك قوله وانها لمحك البلاغة لان كون الكلام بليغا باعتبار عليه

هذه الجهات قوله هو الاصل في هذا الفن لان كثيرا من الاعتبارات في هذا الفن مما
يرجع الى العطف وترك العطف والعطف وترك العطف مما يتوقف على تمييز موضع العطف
عن غير موضعه فيكون هو الاصل في هذا الفن قوله لجواز ان يذكر معطوفا على بعضها على بعض
من باب التسامح اذ لا يصلح ان يكون بيانا لتمييز موضع العطف والا للعطف والاجمال اذ
ليس شيء من ذلك ذكر الجمل معطوفا بعضها على بعض ومثل هذا التسامح غير عزيز في كلام
السلف قوله وانه نوعان اي العطف نوعان نوع يقرب تعاطيه ونوع يبعد التعاطي
فيه اي في العطف قوله فالقريب هو ان يقصد كان حق الكلام ان يقال فالقريب هو العطف
بغير الواو لان قصد العطف ليس بعطف فهو ايضا من باب التسامح في العباره ولقايل
ان يقول كان الوجه ان يشرع في بيان اما موضع يصار فيه الى العطف واما موضع لا يصار
فيه الى العطف لان تمييز موضع العطف عن غير موضعه هو الاصل فكان من حقه التقدم
في الذكر لتوقف العطف فيما بين الجمل على ذلك ويمكن ان يقال انما تعرض لتقسيم العطف اولا
بانه نوعان نوع سهل التعاطي ونوع صعب التعاطي لانه بمنزله المقدمة وذلك انه اذا تبين
ان العطف في اي موضع يقرب وفي اي موضع يبعد وبين تلك المواضع يحملها تمييز
مواضع العطف عن غيرها فلذلك تعرض له اولا قوله فالقريب هو ان يقصد الى اخره
تلخيص ذلك ان العطف فيما بين الجمل نوعان سهل التعاطي وهو العطف بغير الواو مطلقا
وبالواو ايضا اذا كان للمعطوف عليه محل من الاعراب وانما كان كذلك لانه بعد الوقوف
على معاني هذه الحروف سوى الواو يسهل امر العطف لانه اذا كان الموضع موضعا لمعنى
الفا مثلا تعين العطف بالفا نحو كسرته فانكسر حيث علم ان الفا للترتيب مع التعقيب وهذا
المعنى حاصل بين الكسر والانكسار فكان موضعا للفا وهو ظ وهذا الكلام في سائر الحروف
سوى الواو فان العطف بالواو بعيد التعاطي اذا الا كان للمعطوف عليه محل من الاعراب الا م
فانه ح يكون سهل التعاطي لكون الجمله ح بمنزله المفرد من حيث ان معنى الواو وهو الجمع
والاشتراك ظاهر هناك حيث جعل المعطوف مشاركا للمعطوف عليه في المعنى الذي
اوجب له الاعراب من كونه وصفا او خبرا الى غير ذلك بخلاف ما اذا لم يكن للمعطوف
عليه محل من الاعراب فانه يكون العطف بالواو بعيد التعاطي لكون فايده الواو هنالك
غير ظاهره الا ترى انك اذا قلت قام زيد وقعد عمرو لم يكن فايده الواو ظاهره مثله في
قام

قام زيد ثم قعد عمرو حتى قال بعضهم ان الواو هناك لمجرد تحسين اللفظ اد لو اسقط
من البين لم يختل المعنى فلذلك كان العطف بالواو وليس للمعطوف عليه محل من الاعراب بعيد
التعاطي لتوقفه على العلم بان ليس بين الجملتين تمام الاتحاد ولا تمام الانقطاع ودون ذلك
خرط القتاد بل ضرب استبعاد على استبعاد قوله في باب البلاغه انما قال ذلك لان كون
العطف مقبولا او مردودا انما النظر الى امر البلاغه قوله والسبب في ان قرب القريب
هذا شروع منه في تحقيق القول في العطف قال العطف مبناه على اصول ثلاثه احدها
الموضع الصالح له من حيث الوضع وانما قال من حيث الوضع لان المرجع في كون الموضع صالحا
الى معاني حروف العطف وضعا وثانيها فايدته كالدلاله على التعقيب والتراخي والاستدرا ك
وثالثها كونها مقبولا قوله وانت اذا افلت نفس معاني هذه الحروف حصلت لك الثلاثه
بالوقوف على معاني هذه الحروف لا تحصل العلم بكونه مقبولا لان المرجع في ذلك الى الجهه الجا معه
ولا مدخل لمعاني هذه الحروف في ذلك وانما لم يذكر الواو لكون الاصول الثلاثه مما لا يحصل
بمجرد اتقان معناها بل لا بد مع ذلك من العلم بكون مفهومي الجملتين بين بين اذ لم يكن للمعطوف عليه
محل من الاعراب قوله لدلالة كل منها على معنى يستدعي تسا مخصوصا وهو ان يكون بين
جملتين مسملبس على معناه الوضعي لاتسا مطلقا وهو ان تكون بين جملتين كيف ما كانتا قوله
وكونه مقبولا ولسابع ان يمنع كونه مقبولا لما له مدخل في اقتضا معناه قوله وكذلك
اذا انفسه اي وكذلك تحصل الثلاثه اذا انفسه الاعرابه صنفان الى الاخر ما ذكر
في هذا الضبط جميع الحروف مستوية الاقدام قوله واتباع الثاني الاول من باب
التسامح لان التسامح لا اتباع ليس من تلك الانواع بل المعطوف بحرف وانما ذكر الحرف
لتعم قوله في حكم المنحى والمضرب عنه المبدل مضرب عنه معنى لا انه في حكم المضرب عنه
وهذا تمهيد منه لكون البدل ليس موضعا للعطف قوله ونوصون نصرح انما قال
هذا التقريرا انه في حكم المضرب عنه كانه قيل بدليل انهم يوصون بصريح بل وذلك دليل
على كون المبدل منه في حكم المضرب عنه في فصل الغلط لا مطلقا ويمكن ان يقال انما ذكر حد بيـه
التوصيه بما للنقل وانما خصوا التوصيه بباب الغلط لانه اظ في معنى الاضراب وان
كان في الكل نوع من الاضراب قوله ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه لانها
الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك بتصور الا وان يكونا متغايرين وانما خص

الواو بالذكر وان كان غيرها من حروف العطف كذلك نحو الفاو ثم لكون العرض منصبا
الى الواو لا لامر اخر غيرها من حروف العطف مطلقا وانما الكلام في الواو حصل لك
ان الصنف الاول ليس موضعا للعطف فان قلت الكلام في العطف فيما بين الجمل
فلا نعرض لذكر الاعراب الاصلي ولا المفردات قلنا ذلك بالقصد الى الاول وانما نعرض
لما نعرض ليتوصل به الى تحقيق القول هنالك لكون ذلك بمنزلة المقدمة قوله لاستبوعه
الاسم التقديم ليس كما ينبغي اذ تسوغه وجه اخر وهو ان يكون عطفا على المستكن في
عليك وانما صح العطف عليه بدون التاكيد لمكان الفصل بعليك تقديره الان التقدير
كاين عليك ولئن سلمنا عدم الفصل لكن العطف بدون التاكيد واقع في الجمله بخلاف
تقديم المعطوف على المعطوف عليه ولما تردد الامر بينهما فالحمل على العطف بدون التاكيد
هو الوجه قوله لكونه مفسرا ولقايل ان يقول لو كان تفسير المبهم مانعا للعطف وجه نقضا من
حق المفسر الا ترى انه لا يصح ان يقال ربه اوضربته في باب الاضمار على شريطه التفسير ويمكن
ان يقال انما جاز العطف بناء على اراده رهبه والتفسير بناء على الاتحاد النوعي قوله مدلولا
على معناه بغير ابن مشا ق الكلام ولو قال بقرينه سوق الكلام لكان اظهر لان وجود القرانين غير ظاهر
قوله ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو وانما خص الواو بالذكر لان انصباب العرض
الى بيان مواضع الواو ولما مر ان الاحاطه بمعاني غيرها كاف في تمييز مواضع العطف عن
غيرها على الاطلاق وانما الشان في الواو اذا وقعت فيما بين الجمل وليس للسابق حكم اعرابي حيث
لا يظهر فايده الواو كما في غيرها من حروف العطف قوله اما لفوات شرط العطف حكما
لان المبدل ثابت لفظا ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان لو كان شرط العطف هو ان
يكون ثابتا حكما وهو ممنوع لجواز ان يكون شرط العطف هو ان يكون اعم من ان يكون ثابتا لفظا او حكما
فان قلت لو كان بعدم المعطوف عليه باعتبار ما شرطا لصح العطف في فصل البدل
لتقدم المبدل منه لفظا قلنا لا ثم وانما يلزم ذلك ان لو كان المعنى صحيحا لايف ومعنى
العطف بالواو في الانواع الاربعه بمعزل قوله انما موضعه موضع العطف بالواو و من الصحيح
هو النوع الخامس وهو اتباع الثاني الاول بنوع تشريك فيه قوله واما نحو قوله تعالى وما
اهلكنا من قريه الا ولها كتاب معلوم يرد نقضا على ما ذكر انه ليس واحد منها موضعا للعطف
بالواو لان قوله ولها كتاب معلوم صفه مع انه قد توسط بينهما حرف العطف وهو

الواو

الواو فاجاب بمنع كونها صفه وجعلها من قبيل الحال لانه لا ضرورة في جعلها صفه اذ يصح
اتباع الحال من نكره موصوفه وكذا عن نكره في سياق النفي فلا وجه للعدول عن ذلك الى
جعلها صفه وانما صح اتباع الحال عن هذه النكره اما لانه بمنزله النكره الموصوفه معنى والى هذا
اشار بقوله قريه من القرى واما لانه نازل منزله المعرفه لوقوعه في حيز النفي ولهذا صح الاخبار
عنه ولقايل ان يقول لا ثم ان قوله تعالى يرد نقضا سوى قلنا بكونه حالا او وصفا
وانما يرد ان لو كان الواو فيه للعطف وهو ممنوع ومن قال بكونه وصفا لم يقل ان الواو هناك
للعطف بل للتاكيد ارتباط الصفه بالموصوف فكيف يصح ان ينسب الى السهو كما انه اذا جعل
حالا لا يرد نقضا على ما سبق من ان الصنف الاول ليس موضعا للعطف اذ ليس الواو هناك
للعطف ولا نسبه قايله الى السهو ويمكن ان يقال ان قوله ولها كتاب معلوم ليس بصفه اذ لم
يسمع في كلامهم كون الجمله صفه وهي مصدره بالواو واما نحو قوله تعالى ولها كتاب معلوم فلا
ينهض حجه لصحه ان يكون حالا فحمله على ما لم يثبت في كلامهم يحمل من السهو قوله وسيزداد ما ذكرنا
وضوحا من ان قوله ولها كتاب معلوم حال لا وصف قوله في الكلام في الحال بدل
من قوله في احد هذه الفصل قوله ذلك على معنى ولو قال ان كل واحد يكون لمعنى لكان
اظهر ولا زد لا له اعراب الوصف على الوصفيه ممنوعه واذا كان ينوبه لمعنى الوصفيه
قوله حصلت لك فايده الواو وهو الاشتراك في المعنى الذي اوجب للمعطوف عليه الا عراب
يكون عندك اصلا زمعرفه موضعه اي موضع العطف بالواو وهو المنوع الخامس دون
الانواع الاربعه ودون الصنف الاول فانه ليس موضعا للعطف باي حرف كان من
حروف العطف على ما مر ومعرفه فايدته وهو الاشتراك في ذلك المعنى ثم اذا انضم الى
ذلك معرفه كون العطف بالواو انما هو بالجهه الجامعه كما بين الشمس والقمر والسما والارض
والجن والانس قوله في هذه الجمله اي فيما مثل به من الامثله وقوله وسنفصل وعد التفصيل
بعد الاجمال وفي بعض النسخ في هذه الجهه ولكل جهه وانما خص الواو بالذكر لما مر وان كان
الجامع شرطا لكون العطف بغير الواو مقبولا الا ترى انك لو قلت زيد كريم او ثم عمرو
واسع بلغط اولم يكن بحال من القبول الا نما مثل بالمفردات وان كان الكلام في العطف
فيما بين الجمل خصوصا في جمل لا محل لها من الاعراب ليتوصل بذلك الى تحقيق القول هنالك
ويقرب من الفهم ضبط الكلام فيها فكان بمنزله المقدمه قوله عن تمهيد اذ لا نطهر

فايده العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب نحو قام زيد وقعد عمرو حتى
قال بعضهم بزياده الواو وانما هي لمجرد تحسين اللفظ فان قلت فايدتها الجمع بينهما
في الحصول قلنا ذلك حاصل بدون الواو قوله وما قصرها اي وما قصروا البلاغه
على معرفه الفصل والوصل من حيث انها في نفس الامر مقصوره على ذلك بل ارادوا التنبيه
ان معرفه ذلك هي العقبه التي سائر العقبات دونها والى هذا اشار بقوله الا اذا كان حلف
ساير عقباتها خلفه وذلك ان كل نوع من انواع العلوم لا تحاط مسايله الغويصه ولا ينتهي
الوقوف الى ذلك الا بعد الاحاطه بما سهل وقرب تعاطيه وهذا ظاهر لكل من مارس نوعا
من انواع العلوم وصرف في تحصيله نبذا صالحا من الدهر قوله قرب عندك هذا الثاني
يعني انك اذا استحضرت ما ذكرت لك في القريب التعاطي من انه يجب ان يكون المعطوف مسبوقا
بالمعطوف عليه وان يكون المعطوف غير المعطوف عليه وان الانواع الاربعه لا يكون واحدا
منها للعطف بالواو كان امر العطف البعيد التعاطي وهو العطف بالواو فيما بين جمل موضعا
لا محل لها من الاعراب ظاهرا عندك وبيانا ادنى بينه وهو ان يقال اذا اريد به القطع
عما قبلها نزلت منزله جمله غير مسبوقه باخرى فلا يكون محلا للعطف بالواو ولما مر من
اشتراط تقدم المتبوع قوله او اريد بها البدل حيث يكون كانها عاريه عن المتبوع غير
مسبوقه به ليكون المبدل في حكم الساقط وكذا اذا نزلت من الاولى منزله نفسها بان
كانت موضحه ومبينه او موكده ومقرره لم يكن موضعا للعطف لما مر من اشتراط ان لا
يكون المعطوف بالواو نفس المعطوف عليه وكذا اذا لم يكن بينهما جهه جامعه لم يكن
موضعا للعطف بالواو ولان من شرط كونه مقبولا ان يكون بينهما جهه جامعه وياتي
الكلام في الجهه الجامعه على التفصيل قوله واما الحاله المقتضيه للقطع فهي نوعان
اي قسمان وانما لم يتعرض لبيانها اولا ثم لتقسيمها ثانيا لان مبنى ذلك على الاشتراك
اللفظي وكان الوجه ان يصار الى التقسيم اولا ثم الى بيان كل واحد من القسمين قوله
وذلك اذا كان اي اذا كان قبل ذلك كلامان احدهما صالح للعطف والاخر لا يصلح للعطف
له فيقطع لئلا يتوهم العطف على ذلك الاخر ولا يجب ان يكون الكلام الصالح سابقا على غير
الصالح في فصل الاحتياط بل اللازم ان يكون كلامان صالح وغير صالح من غير ان يكون
الصالح سابقا فان قلت لا نم انه غير مشتمل على المانع اليس فيه الاحتمال مانعا من

العطف

العطف قلنا بعد التسليم انه انما يرد ذلك ان لو كان الكلام السابق مشتملا على ذلك
المانع وهو ممنوع قوله فيقطع بالرفع ونصبه ظاهر الفساد انه سلكت قوله واما على وجه
الوجوب وذلك انه اذا كان لا يوجد كلام غير مشتمل على مانع من العطف وهذا انما
يصدق على وجهين احدهما ان لا يكون ثمه كلام لكنه مستمل على مانع وهو المراد لان الكلام فيما
اذا انزلت الجمله في كلام المتكلم منزله الجمله العاريه عن المعطوف عليه وسرها منزله العا ربه
انما يتصور اذا كان ثمه كلام لكنه لما كان مشتملا على المانع نزل الثاني كانه غير مسبوق به
وعار عن المعطوف عليه لمكان المانع عن العطف فان قلت اذا كان المقام مقام احتيا ط
كان القطع على جهه الوجوب ايضا قلنا اذا لم يكن للقطع جهه جواز راسا كان القطع
بالضروره والا فلا والمصنف رحمه الله لم يذكر في كل حاله من هذه الحالات ما يليق بها
من الامثله بل اورد الامثله بعد الفراغ عن ذكرها ليكون لك عود الى النظر في هذه الاحو ل
ليمكن في ذهنك فضل تمكن اذ من حقها مزيد الاعتنا بشانها لان هذا الفن من دقيق المسالك
وغموض الامر على ما ذكر قوله كالمورد للسوال انما قال كالمورد لانه ليس ثمه سوال وانما
هو مظنه للسوال ولو لم يقل بجواه لكان اولى الا انه يوهم انه اذا كان المورد لا بجواه لم يكن
الحكم كذلك فان قلت لا يوهم ما ذكرت لانه لا يكون الكلام مظنه للسوال الا بجواه
قلنا فاذن لا حاجه الى ذكره قوله فيقطع بالرفع لا غير قوله اما لتنبيه السامع ولقا بل
ان يقول انما تكون قصد التنبيه وجها لتنزيل السوال المقدر منزله الواقع ان لو
كان التنزيل طريقا صالحا للتنبيه وهو ممنوع ويمكن ان يقال لما كان تنزيله منزله المحقق سببا
للقطع صح من المتكلم ان يقصد المسبب تنبيها على ذلك السبب بمعونه قرينه الحال قوله
اولا غنايه ان يسال ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان لو لم يكن ذكره للعطف مغنيا
عن السوال وهو ع وكذا الكلام في قوله او لئلا يسمع منه شي قوله او لئلا ينقطع كلامك
كلامه بواسطه الاصغا اليه والاستغال بفهم كلامه وفيه ما ذكر من المنع لان ايراده معطو فا
لا يقدح في ذلك الغرض بل يحقق قوله سعلسل اللفظ اي مع تقليل اللفظ وهو ترك العطف
وتكثير المعنى باعتبار السوال والجواب او غير ذلك من الجهات التي يصار اليها في تنزيل
السوال المقدر منزله الملفوظ لتحريك السامع لطلب وجه القطع او للابتداء ان الشا مع
متنبه لموضع السوال وسمي النوع الاول قطعا من باب التسامح اذ لا تسمى تلك الحاله

في عرفهم قطعا بل الكلام الذي قطع عما قبله يسمى قطعا وكذا الكلام في قوله والثاني استينافا **قوله** واما الحالة المقتضية للابدال فهي ان يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد وغير واف بايراد المراد يعني اذا كان الكلام السابق غير مفيد للمقصود او كان كغير المفيد له والمتكلم اهتمام بشانه باعتبار من الاعتبارات اعيد ذلك المقصود بنظم ادل من الاول فيكون الثاني بدلا من الاول لان مفهومه هو المقصود بالكلام السابق لكنه لما لم يكن السابق مفيدا له بتمامه ابدل منه هذا لكونه اوفى بادية المقصود والمصنف مثل بقوله فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما وقال فضل الا تقيمن عن ارحل لقصد البدل لان المقصود من كلامه هذا كمال اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن فقوله لا تقيمن اوفى بادية هذا المقصود من قوله ارحل لدلالة ذلك عليه بالتضمن مع التجرد عن التاكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان المقصود من هذا الكلام كمال اظهار الكراهة بل المقصود ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان دلالة ذلك بالتضمن ودلالة هذا بالمطابقة بل دلالة كل واحد منهما على كمال اظهار الكراهة بالالتزام ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الاول غير واف بتمام المراد بل كل واحد واف ولا نقدح اختلاف جهتي الدلالة بل في كون ذلك وافيا بتمام المراد ولو قال المقصود بيان كمال الكراهة وليس الاول مما يفيد لانه خال عن التاكيد وكمال الكراهة انما يستفاد من الكلام الثاني لكونه مقرونا بالتاكيد **قوله** او كغير الوافي مثل ان يقول قلت ما قلت قلت هذا اوهذا وكذا على ابدال قلت هذا من السابق ودكره لان السابق كغير الوافي لعدم التصريح وان كان فيه اشارة الى جميع الاقوال بواسطة الموصولة ولقايل ان يقول لا نسلم ان كونه كغير الوافي يقتضي الابدال بل يقتضي الايضاح **قوله** لكونه مطلوبا في نفسه قد يكون الشي مطلوبا في نفسه وبالنظر اليه وقد يكون مطلوبا بالعرض من حيث انه يتوصل به الى المقصود وكم بين ما هو مطلوب الذات وبين ما هو مطلوب بالعرض **قوله** او عجيبا وهذا انما يعني عن قوله غريبا او فظيعا او لطيفا لكون كل منها عجيبا **قوله** او غير ذلك بالنصب عطفا على المنصوبات لكونه متوقع الوقوع والمفاجاة ويجوز جره عطفا على لكونه والنصب هو الوجه ولا اعيدت اللام بان يقال او لغير ذلك كما اعيدت اولا **قوله** فيعتبك بالرفع لانه في قوة قولك فسلك منه وانما قال على انه استيناف الفصل لان الكلام في الابدال ومبنى الابدال على استيناف

القصد

القصد وقد مر بعض برد لك في قسم النحو **قوله** ليظهر **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان الغرض من الابدال هو ان يظهر بل الغرض تاكيد ذلك وتمكينه في ذهن السامع **قوله** واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير فظاهرة وهي ان يكون للسامع شبهة او غفلة او يكون المتكلم قد توهم ذلك فيه والمقام مما يقتضي ازالته **قوله** لكمال انقطاع ما بين الجملتين ليس المراد بكمال الانقطاع ان لا يكون بينهما اتحاد من وجه بل المراد هو ان لا يسعى بينهما التناسب بواسطة اختلافهما خبرا وطلبا الا ترى ان نحو اكرم زيدا امر من اكرم تام الانقطاع من اهان عمرا بناء على عرفنا هذا وان كان بينهما اتحاد من جهة التضاد ومن جهة اخرى **قوله** ما بين الجملتين اي لكمال انقطاع ما بينهما من الوسايط التي لا بد منها لصحة العطف مع تفصيل يعرف وهو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب او العكس على ما سياتي **قوله** او ان اتفقتا بان لا يكون بينهما ما يجمعهما في هذه العبارة نوع تسامح وكان الوجه ان يقال فهي ان يختلفا خبرا وطلبا او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما اذا اتفقتا خبر الان المعطوف عليه مفردا فكان من حق المعطوف ان يفرد ويمكن ان يقال ان المعطوف مطوي الذكر وجواب الشرط مما يدل على ذلك مثل ما يقولون في قولك ان طالوا ان دخلت الدار لكن على العكس وانما لم يقل او ان اتفقتا خبرا وطلبا لان القول في التركيب الخبري اذ الكلام في القانون الاول **قوله** جمعا من جهة العقل او الوهم او الخيال يجوز ان يراد بالعقل ما للنفس الناطقة من القوة التي بواسطتها تدرك الكليات ويجوز ان يراد به القوة العاقلة التي هي النفس الناطقة اذ قد يطلق العقل على النفس الناطقة المدركة للكليات والخيال عبارة عن القوة المدركة للمعاني الجزئية كالصداقة والعداوة والقوة التي تكون خزانة لها تسمى بالحافظة والذاكرة المتصرفة تسمى متخيلة عند استعمال الوهم اياها ومفكرة عند استعمال العقل اياها وهي ابدا في التفتيش عما في الخزانتين من الصور والمعاني والتصرف فيها والكلام في هذه القوى وتحقيق القول هناك الى كتب الحكمة **قوله** والجامع العقلي بينهما اتحاد في تصور فان قلت لا نسلم ان اتحادهما في المخبر عنه او المخبر او في قيد من قيودهما كالوصف والحال مما يجمعهما عند المفكرة قلنا تجمعهما خبر بالحكم العقل **قوله** في تصور انما لم يقل اي في تصور كان **قوله** مثل الاتحاد بالرفع صفة الاتحاد قوله او تماثل هناك في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فانه اذا كان هناك تماثل كان هناك اتحاد بحسب الماهية لان المثلين هما اثنان من نوع واحد

التي هي خزانة للمدركات الحسية للحس المشترك الخيال الصور الحسية والتي هي خزانة للمعاني الوهم ... امح

هو الكبري ح

ويكون التعدد بواسطة المشخصات فاذا جردهما العقل عن تلك المشخصات زال
التعدد ولزم الاتحاد وانما قال في الخارج لان تجريد العقل للمثلين عن التشخص الذهني
فيه من الكلام ما فيه **قوله** او تضايف وهو ان يكون كل واحد منهما معقولا بالقياس
الى الاخر واذا كان هناك تضايف لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر فحكم العقل لما كان
من التضايف **قوله** كالذي بين العلة والمعلول فان العلة من حيث هي علة معقولة بالقياس
الى المعلول وكذا المعلول ولو قال كالذي بين العلية والمعلولية لكان اولى لان التضايف
بين العلة والمعلول بالعرض وبين العلية والمعلولية بالذات كما ان التضاد بين السواد
والبياض بحسب الذات وبين الاسود والابيض بحسب العرض فكانه انما خص ذلك
بالذكر لئلا يذهب الوهم الى ان المراد به التضايف الذاتي **قوله** او التقدم انما فصل المكان
الترتيب في الوجود بين الاولين بخلاف هذا وانما لم يقل والقليل والكثير لانه قد يطلق
الكثير على ما فيه اجزا لا بالقياس الى شي اخر وح لا يكون من مقولة المضاف بخلاف التفصيل
فان قلت الاتحاد والتماثل والتضايف لا يكفي في جواز العطف بل لا بد مع ذلك
من نسبة بين الحديثين **قلنا** لا وجه لايراد هذا الا انه حكم انه اذا لم يكن هناك شي
مما ذكر جاز العطف مطلقا **قوله** وان العقل سلطان مطاع فان هذا مصراع على حدة
وكذا قوله وان للوهم من حيل ترويح وهما من مقولات المصنف غير مضموم الى كل منهما مصراع
اخر لان كلا منهما بانفراده مما يفيد [illegible] بنفسه ما قصده فلم يكن به حاجة الى ان يضم الى كل
منهما مصراعا اخر **قوله** لون بياض ولون صفرة فانهما بينهما شبه التماثل من حيث ان في
الصفرة شيا من البياض فكانهما من نوع واحد **قوله** ولون بياض بالتنكير للافراد لان
الكلام في شبه التماثل والمرجع في التماثل الى الافراد لان التماثل يكون الافراد من نوع
واحد وانما قال لون بياض بالحام لفظ لون لانه قد يكون الاخبار راجعا الى اللفظ فالحم
لفظ اللون تنبيها على ان المرجع في شبه التماثل الى المعنى دون اللفظ **قوله** وفي الثانية
ولو قال وفي الاخرى لكان اطوا و اولى تسميتهم اللون الى البياض والى الصفرة واي
عن ذلك دليل على انهما من قبيل التضاد وبعضهم على ذلك فلم يشترطوا غاية الخلاف
فان قلت لماذا لم يجعل المصنف البياض والصفرة من قبيل الشبيهة بالمتضادة وكما
ان بينهما شبه التماثل لذلك بينهما شبه التضاد فلم **قلنا** قصر المسافة لما في

ذلك من اعتبار امر اخر وهو ابراز الشبيهة بالمتضادة في معرض المتضايفة بخلاف
ما ذهب اليه **قوله** فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين بواسطة استعماله للقوة المتصرفة
في المدركات المخزونة في الخيال **قوله** والا فخليله اي ولو لم يكن الوهم بتلك الحيل لم يحسن
الجمع بينهما وذلك الحسن وانما حسن بذلك الوجه من تصرفها في تلك المخزونات **قوله**
ما الذي سواه حسن يمكن ان يقال حسنه سوى ذلك وهو الاستعارة بان نزل ابو اسحق
منزلة الكوكب المضي بقرينة نسبة الاشراق اليه وذلك لقائل ان يقول الجمع بين البدر
والسما وذي التاج بنا على قضية العقل وذلك انه اذا لم يكن له مطمح لجميع الاشيا تكون
ح مستوية في ذلك المعنى فيكون الجمع بينهما ح حكم العقل **فان قلت** لا نسلم ان شبه التماثل
جامع من حيث ان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ولم لا يجوز ان يكون هو جامعا بالنظر اليه لا
بالنظر الى ذلك الاعتبار **قلنا** لما دل ان المرجع في الجمع الى الاتحاد وليس في شبه التماثل
اتحاد لا من حيث الشخص ولا من حيث الماهية فلا يكون جامعا الا بذلك الاعتبار **قوله**
او تضاد كالسواد والبياض فيه نوع تسامح وكان الوجه ان يقال كما في السواد والبياض
كما قال كالذي بين السما والارض **قوله** وكالتحرك يحتمل ان يكون هذا الفصل لكونه من مقولة
ان ينفعل وما سبق من قبيل الكيف وفي هذا الاحتمال نظر **قوله** والايمان والكفر فان قلت
لا نسلم انهما من المتضادة بل من قبيل الملكة والعدم لان الكفر عدم الايمان قلنا الايمان هو
ان يقر بوحدانية الله تعالى قلبا ولسانا لكن الاقرار باللسان قد رخص في تركه والكفر
انكار ذلك فكان التقابل بينهما تقابل الضدين **قوله** كالذي بين السما والارض والسهل والجبل
هذه الاشيا ليست من المتضادة لان المتضادة هي الاعراض المتعاقبة على موضوع واحد
وهذه ليست منها ولا متصفة بها بل شبيهة بالمتضادة اما السما والارض فلانهما امران
وجوديان بينهما غاية البعد كالسواد والبياض ولو جعل السما والارض من الشبيهة بالمتضايفة
كالعلو والسفل بالنظر الى الاعتقاد لم يبعد واما السهل والجبل فليتبادر الوهم الى الحسونة في الجبل
وان لم يكن ذلك المعنى ملحوظا في وضعه واما الاول والثاني فانهما من الشبيهة بالمتضادة
لان الاولية والثانية من الامور الاعتبارية التي لا تحقق لها في الخارج فلم يكن من المتضادة لان
المتضادة هي الاعراض الخارجية كالسواد والبياض بنا على عرفهم ولو قال اطلقوا القول
سواء كانت اعتبارية او لم تكن كان نحو الثاني والثالث من المتضادة لكن الشبيهة بها

على تقدير القول بجواز ان يكون لشيء واحد غير ضد فان في ذلك خلافا بين القوم **قوله**
فان المتضادين منزلة المتضايفين بواسطة ما يدركه بين المتضادين من معنى التضايف فان السواد — الوهم يدرك
من حيث انه ضد والبياض من حيث انه ضد يكون كل واحد منهما من قبيل المتضايفه بواسطه
ذلك المعنى الجزئي الذي يدركه الوهم من ضديه هذا او ضديه ذاك **قوله** ولذلك اي ولتنزيل
الضدين منزلة المتضايفين نجد الضد اقرب حضورا بالبال مع الضد الاخر فصار من حق
التضايف **قوله** والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن المراد تصوراتهما الجليتين التصورات
سواء كانت من الاعراض او غيرها **قوله** لاسباب موجبه اي مؤديه لتلك التصورات
الى الخيال بواسطه ادراك الحس المشترك وتادي التصورات الى الخيال سبب تقارنها فيه
وانما قال لاسباب ما لتحملها بعضها لانها مختلفه بالنظر الى اشخاص النوع فان قلت
لو كان تقارن التصورات جامعا لوجب ان يحسن العطف اذا تقارنت في الخيال صور القرطاس
والقلم والمحبره والمنشار والقدوم والعتله فان كان الكاتب نجارا بان عطفت الجمله المشتمله
على المحبره على الجمله المشتمله على العتله لمكان التقارن الجامع بين الجزئين قلنا انما يرد هذا
ان لو قيل ان الجامع الخيالي مما يكفي بانفراده بل ما تعرض الا لتفسير الجامع الخيالي ولا يلزم
من ذلك ان يكون بمجرده كافيا حتى يرد ما قلت **قوله** فان جميع ما ثبت في الخيال تعليل
لما استفاد من الحكم من ثبوت التفاوت بين التصورات في التقارن بواسطة مخيل الاسباب
فكانه قيل لا نسلم ان التفاوت بينهما ثابت ومتفاوت ومختلف فقال لان جميع ما ثبت في الخيال
انما ثبت فيه بحسب تاديها اليه واذا كان التادي متفاوتا ومختلفا بحسب اختلاف
الاشخاص كان التقارن كذلك بالنظر اليهم بان يكون تقارن بين تصورات في خياله وان
لا تقارن بين تلك التصورات في خيال اخر وعلى هذا التقرير كان ما في ما ثبت مصدريه
قوله ولذلك اي ولما لم تكن الاسباب على وتيره واحده لذلك اي لما ذكر اي من جميع
ما ثبت في الخيال ثبت فيه على نحو ما يتادى اليه اي علم من ذلك ان الاسباب الموجبه للتقارن — دل
ليست على وتيره واحده ولما لم تكن على وتيره واحده اختلفت حال البشر في ثبوت
الصور في خيالاتهم فان قلت لا نسلم انها على وتيره واحده فان كل ما هو سبب — يستح
للتقارن فهو سبب مطلق على معنى انه كلما تحقق تحقق التقارن قلنا هذا الايراد ان المراد
بكونها على وتيره واحده ان يكون متحققه في جميع الافراد فردا فردا وليس كذلك فلم
من

من سبب للتقارن في حق البعض لم يوجد ذلك السبب في حق الغير ولذلك تفاوتت
حال التصورات واتسعت ثبوتا ولا سوا في الحالات فكم من صور تتقارن في خيال
لمكان الموجب لتقارنها كالاحساس وتكرر ذكرها ولا تجتمع في خيال لفوات الموجب **قوله**
ترتبا ووضوحا لو قال وضوحا وخفا لكان اوضح والمراد بالترتب الاجتماع بشهادة قوله فكم
من صور تتعانق في خيال اي تجتمع وكم من صور لا تكاد تلوح في خيال وهي في غيرها نار على
علم **قوله** ملوك كاسا مجزوم جواب الامر وقوله سعدي قرطاس طرف مستقر وصفا
لكاس ويجوز ان يجعل لغوا **قوله** بما لا يأنسون بحذف المضاف اي بعلم ما لا يأنسون
قوله وان كان من اصحاب العرف والرسم تعالى عن فهم هذا او رسمهم هذا اي عادتهم
وما يتعارفونه ويتعودونه وقد يطلق العرف على الاصطلاح وانما لم يقل من اصحاب
الحرف والصناعات لان العرف والرسم اعم لان يعد بين نحو المسجد والمحراب والقنديل
ليس مبناه على ذلك بل على العاده **قوله** واما منصوب بمقدر لعلمي واما بلو فيلفقه نحو وابائي
فارهبون ولا يصح ان يكون انتصابه بالعطف على ما قبله من المنصوبات لمعنى الاستفهام — م
المانع عن ذلك وانما سلك هذا الطريق لانطوائه على المبالغه والتاكيد المناسب لهذا
المقام حيث اورد اللفظ المعجم وهو اياما فناسب ان يوكد ما زيد واما تلفه تتلقه **قوله**
فصل تستنهات اوليك تتلوا غيرها نتلونا الاستفهام فيه للانكار اي ما نتلوا غيرها قلنا
من انه كم صور تتعانق في خياله وفي اخر ليست نيرا اي **قوله** فيما يجلي ظرف مستقر منصوب
المحل على الحا من تستنهات اوليك لانه فاعل فعل مضمر نفسر الظاهر على القول المختار
كما سمعه من ائمه النحو في نحو هل زيد خرج اي هل يتلوا تلك التستنهات حاصله في جمله
الامور الجليه **قوله** على جمله استينافيه كانه قيل كيف ذلك فقيل على **قوله**
مما اوتيهم سوى الاعرا الفا التيجه وفيه من المبالغه ما لا يخفى حيث جعل ما هو سبب
الاحجام وترك الشير والشرى موجبا وباعثا على الاقدام وهذا في قوله فقالهم قنا
التيجه كانه قيل لما اوتيهم الاعرا فالهم الطلام مخ بعوش اظهر من بيت خبرهم وراد
في حوفهم **قوله** دي مروه ما انشده للتحم وهو المناسب لهذا المقام **قوله**
او التفاوت في الايراد لوصف الكلام اللازم الجازم مما يدخل في مفعول المصدر
يقال عجبت من ضرب زيد لعمرو واذا كان المصدر بالالف واللام لزم اللام الجازم هنالك

على ذلك قوله في الايراد لوصف الكلام فان قلت لما كان كل واحد من السحبهات
والتفاوت في الايراد بما يتلو ذلك ويتفرع لم يكن لايراد او المفيد لتعليق الحكم باحدهما
وجه لان ذلك الحكم ثابت لكل واحد منهما فكان الوجه ان يكون سوق الكلام بالواو دون
او قلنا لما كان القصد بالاستفهام هنا الى الانكار الذي بمعنى السلب الكلي وكان
او مفيدة لعموم السلب قطعا كما في قوله ولا تطع منهم اثما او كفورا مثل ان يقول ما جاءني
واحد منهما لان نفي الكل بما يستلزم انتفا الجزئيات جمع قطعا كان ايراد او هنا اجمل من
العتولة كانه قيل ما يتلو واحد منهما عينها قلنا لان احدهما من حيث انه احدهما كلي وكل
واحد منهما من جزئياته فيلزم من نفيه نفي كل واحد منهما بالضرورة او نقول لما
قال او التفاوت تخلله او انبيانا ان كل واحد من المثالين سوا كان هذا او ذاك بما ينتهض
بالمطلوب ويعتبر ما قلنا على نحو ما ذكره صاحب الكشاف رحمه الله في قوله تعالى او كصيب
من السما فان قلت كيف لم يجمع الجميع في سلك واحد وذلك ان ما جلي من دوي الحرف
راجع الى معنى التشبيه لان ما ذكر من الايراد مبناه على الاستعارة والاستعاده على التشبيه
قلنا لم ؟ بينهما وذلك ان القصد فيما جلى من رفقا الاربعة هو القصد والتشبيه والقصد
فيما ذكر من الحرف هو الوصف فافترقا قوله برائف وبهرج اي بناسد وباطل قوله
مركبا في معنى وجز تركيب الكلام في المعنى لنفاع العلاقة بينهما او وصف المعنى بالوجدان
بالعرض وهو للفظ الدال عليه قوله احرجته من بحر الايجام اي من كونه غير ظاهر الدلالة
والى ذلك اشار بقوله ورفقته بمطس الابهام قوله حسن رقة الفاظه ما ركانت ظاهرة
الدلالة ليست هنالك تعقيد وحسن رسم معانيه ان كانت متناسبة صحيحة قوله
فلم يشتبع اي فلذلك لم يستبهم والفا للنتيجة ووصف الكحال ولقايل ان يقول
لا نسلم ان ذلك وصفا للكلام بل ما ذكره منطو على تشبيه الشبهة بالرمد في ان كل
واحد منهما قذى لكن احدهما في البصر والاخر في البصيرة ويمكن ان يقال لما قال كدر الشبهة
قذى البصاير كان كانه قيل خير الكلام ما خلا عن قذى الشبهة فاكحل عين الحجة التي
بواسطة الشبهة اي ازل تلك الشبهة بايراد الكلام البليغ الذي له اختصاص بازالة
الخواص قوله فلم يشذ وذلك انه اذا كان مختصرا موجزا سهل ضبطه والاحاطة به
خلاف ما اذا كان هناك نوع اطناب قوله او احار الوراق الاسما التي بالنا وقعت نكرات

والتي

والتي بدونها وقعت معارف وكان الشرف في الدلالة هو ان التي فيها للافراد او في بعضها كما قصده
فلم يكن هنالك ايرادها بالتعريف مناسبا فلذلك ترك التعريف في الكل قوله لانواع هذا
الجامع لفظ هذا غير واقع موقعه لانه توهم انه اشارة الى الجامع الذي هو بصدده وهو
الجامع الخيالي فكان المناسب ان يقال الى الثلاثة لانواع مطلق الجامع لانه هو المتنوع الى تلك
الانواع الثلاثة من العقلي والوهمي والخيالي وانما كان به فضل احتياج الى ما ذكر لامكان ان يكون
بين تصوراتهما تقارن يحكم الوهم مع الذهول عن ذلك واعتقاد البعد البعيد بينهما قوله
لاسيما النوع الخيالي لاختلاف البشر في ذلك وتباين احوالهم هنالك فكان يمكن ان يكون
بين الجملتين ما يجمعهما جمعا من جهة الخيال مع اعتماد ذلك لتمام الانقطاع بينهما لعدم السه
لذلك الجامع اد الصور التي ست في خيال المتكلم لا تترأى في خياله فكان من حقه التيقظ
حتى لا يكون ممن يقدح في ذلك النظم بنا على عدم التيقظ والقدح يعود اليه والى هذا اشار
بقوله فان جمعه بحسب ما تنعقد الاسباب وهو خبران في قوله على مجرى الالف
والعادة من دبول الاسم وقوله خزانة الخيال من باب اضافة الاعم الى الاخص قوله
الى اي حد تتباينان من حيث ان من الاسباب اسبابا تتعلق بما ذكر من الصومعة والقنديل
والقران واسبابا تتعلق بالدسكرة والابريق والاوزان ومن الاسباب تباين بحسب متعلقاتها
اد الصومعة اين هي من الدسكرة قوله فقل انتجه لما سبق اي واذا كان كذلك فقل
لي قوله انى تسحلى اي من اين تسحلى اي لم تستحل ذلك بنا على الاستفهام الانكاري لان
معناه من اي وجه تستحلي كلامه تعالى حينئذ ويلزم من انكار ذلك عدم الاستحلا
على الوجه البرهاني وهو جواب اذا وقد سد مسد مفعوله فقل وقام مقامه حيث شرحهم
لانه نصرهم الدلايل على ذلك النسق وهو انه جمع بين خلق الابل ورفع السما ولا تجد هنالك
بين ما يجمع وبين تلك الاشيا في خزانة الصور لكونه من اهل المدر وانما قال الدلايل بلفظ الجمع
لان كل واحد بما ذكر دليل على صانع حكيم وقوله لبعده البعيد تعليل لذلك العلل وذلك
انه لما قال حيث نصرهم الدلايل على ذلك النسق كان مظنة لان يقال سلمنا انه كذلك
لكن لا نسلم انه ليس هنالك ما يجمع بينهما فقال لبعده البعيد الى اخر ما ذكر قوله في مقام النظر
حين اخذ في النظر في مفهومات الجمل المتناسقة كان هناك تباعد لعدم التقارن بين
تصورات تلك الجمل في خزانة الصور اذ التقدير انه من اهل المدر قوله كان جمل مرعى غنمهم

اي معظم ما بني عليه غرضهم ويعود اليه نزول المطر وانما وصف نزول المطر بانه جل
الغرض وان كان غرضا بالعرض لانه موصل الى العرض الاصلي والى ما هو مقصود بنفسه قوله
فعند نظره بحمد الى ما سبق اي فعند نظره هذا وان كان من اهل المدر ان الظن البدوي
لا يجد صور هذه الاشيا منتقا زنه في خزانة الصور قوله لا اي ليس كذلك بل يجدها مجتمعة
في لوح خياله بحيث لا يغيب عنها قوله واما الحالة المقتضية للتوسط انما اخر ذكر هذه
الحالة لان بيان التوسط بالنظر الى كمال الاتحاد وكمال الانقطاع فكان من حقهما
التاخير في الذكر قوله فهي ان اختلفا انما تعرض لتقرير الاختلاف اولا لانه اهم لان الكلام
في وصل الانشائية ظاهر وجواب ان الشرطية محذوف كما في قولك اما زيد فهو ان خرجت
خارج فهو لك فهو خارج مما يدل عليه كما في قولك انت طالق ان دخلت الدار وان لم يقل
فهي ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب او الطلب معنى
الخبر ان اختلفا ومشتركا الا ان ازالة الاختلاف بما يقتضي سابقه الاختلاف فقدم في
الذكر وضعا من حق البيان سببه قوله من جهات جامعة الاشتراك يشترط اذ يكفي اشتراكهما
في جهة من تلك الجهات ولقائل ان يقول لا نسلم ان التوسط لازم عند ما ذكر لجواز ان يكون
هناك كمال الاتحاد لان الاتفاق مع الاشتراك فيما ذكر لا ينافي الاتحاد فلا يتعين التوسط
حينئذ فان قلت لا يلزم من كون المقام مشتملا على ذلك مشتركا بينهما في جهات ان يجري
العطف بينهما قلنا انما يرد هذا ان لو كان الكلام في جريان العطف بل الكلام في التوسط
ولا يلزم من ذلك جواز العطف لاحتمال ان يكونا بين بين ولا يصح العطف كما اذا كنت في حديث
زيد بانه من التحقيق وبلوغه بعبارته في اداية المعاني حد اليسر وراه حد فلو ذهبت الى ان
تعقب الكلام بحديث عمرو انه سمع لما نطق العطف كان ذلك العطف من المقبول بمراحل
عند كل ذي سلامة قوله نحو قوله تعالى صفة لمقدر اي استعمالا على نحو استعمال قوله تعالى
فان قلت لا نسلم ان الخبر مما يصح ان يتضمن معنى الطلب او الطلب معنى الخبر وكل منهما مما ينافي
الاخر فلا يصح ان يتضمن احدهما صاحبه لمكان المنافاة بينهما قلنا ليس المراد بالتضمن ان يكون
متضمنا له مثل تضمن اين لمعنى الاستفهام حتى يرد ما ذكرت بل المراد ان الغرض والمقصود بذكر
احدهما هو الاخر كما تقصد بقولك فلان كثير الرماد الى انه جواد والمراد ان ذلك الاخر
مقدر على ما ذكرنا ان التقدير وقيل قوله ادل لا يخفى ان قوله لا يعبدون يتضمن معنى لا
تعبدوا

تعبدوا اي المقصود هو النهي فصح العطف بينه وبين قولوا اي قوله واذ اخذنا ميثاق
بني اسرائيل منزلة القسم ولا تعبدوا وان جوابا له او جعل لا تعبدون بتقدير ان المصدرية بدلا من
الميثاق فانه يصح العطف على كل تقدير بنا على المعنى كما صح العطف في قوله تعالى لولا اخرتني الى
اجل قريب فاصدق واكن على المعنى قوله ان اصحاب الجنة الى اخره ذكر الشيخ رحمه الله ان
قوله ان اصحاب الجنة متضمن معنى الطلب بيانه ان قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون خطاب
عام لاهل الحشر باسرهم وقوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون تفصيل لذلك المجمل وهو
اعني قوله ان اصحاب الجنة اخبار قبل وقوعه لانه يقال لهم ذلك حين يساق بهم الى الجنة بتنزيل
ما هو للوقوع منزلة الواقع وهذا الاخبار يدل على ان حال اهل الجنة يؤول الى اسعد حال
فصب الكلام الى معنى فليمتازوا عنهم اهل الجنة ولقائل ان يقول لا نسلم انما ذكر بعد
تسليم جميع ذلك يفيد ان المقام يشتمل على معنى فليمتاز وانه لا يلزم من كون معنى الاية
هو ان اصحاب الجنة يؤول حالهم الى اسعد حال ان يكون المقام مشتملا على ما ذكر بل غاية ما
في الباب انه يفهم امتيازهم بدلالة العقل ولكن لا نسلم انه يفهم الطلب بما ذكر وفيما ذكر نوع
تكلف لا يخفى على ذي سلامة ولو قيل بتقدير القول فانه غير عزيز ان يكون تقدير الكلام يقال
ان اصحاب الجنة الى اخره وامتازوا اليوم لانه اذا كان مجرد القصد الى مجرد اللفظ صح العطف
بين الجملة الانشائية والخبرية لان مبنى الامتناع على المعنى دون اللفظ الا ترى انه يصح ان يقال
قلت زيد خارج واخرج يا عمرو وان يكون تقدير الكلام ان اصحاب الجنة الى اخره وقيل
امتازوا ويمكن ان يقال ان الطلب اعني قوله وامتازوا تضمن معنى الخبر وذلك انه ورد عقيب
قوله ان اصحاب الجنة الى اخره وكل واحد من القولين واقع في سياق التفصيل فيكون القصد بقوله
وامتازوا الى الاخبار بانهم في الجحيم وبانواع العذاب فيكون ايضا من حق التفصيل لانه ترك
التصريح الى قوله وامتازوا زيادة في تحسرهم لان في ترك التصريح الى ما يستلزم ذلك من المبالغة
لا يخفى قوله والمعنى فليلحقها قبل يوم من النار وقيل الق عصاك فان قلت
اذا كان المعنى ما ذكرت لم يكن الطلب متضمنا معنى الخبر بل كان هناك الخبر مقدرا قلنا
قد ذكرنا ان المراد بتضمين كل واحد من الخبر والطلب معنى الاخر ان يكون القصد الى معنى
ذلك الاخر سوا كان ذلك الاخر مقدرا او لم يكن ويجوز ان يكون قوله والق معطوفا على مقدر
بان يكون تقدير الكلام يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم فتوجه الى والق عصاك امرا بالتوجه

اليه والانقطاع عما سواه والقول بالعطف على ان يورك من البعد بحيث لا يخفى لمكان
نوع من التنافر في التركيب فان قلت قوله تعالى في سورة القصص فلما اتاها نودي
من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة من الشجرة ان يا موسى اني انا الله رب العالمين وان الق
عصاك يدل على انه عطف على ما في حيز ان فيما نحن بصدده قلنا ثم بين الصورتين فلا يصح الاستشهاد
ولو قال معطوف على معطوف نودي في ان بورك لكان اولى قوله فعند معطوفا على فاتقوا
فان قلت لا وجه لايراد هذا فيما نحن بصدده اذ لم يختلفا خبرا وطلبا حيث عد معطوفا
على فاتقوا فلم يكن هناك اختلاف قلنا لما كان المرجع فيه الى التقدير على رايه كما فيما سبق ذكره
ولانه لما ورد عقيب قوله اعدت فكان مظنة للعطف عليه ازال ذلك الوهم بانه بعيد
معطوفا على فاتقوا وعلى المقدر على ان يقول قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما
قالت حذام وذلك ان قوله هو فاتقوا جواب للشرط وهو فان لم تفعلوا فلو كان هو عطفا
عليه انتظم في سلك الجواب والمعنى مما يأبى ذلك فلم يصح قوله لكون ارادة القول يعني ارادة
القول وتقديره كثير شايع بواسطة انصباب الكلام الى معناه والكلام فيما نحن بصدده منصب
الى ذلك لانه تعالى يأمرهم بلسان النبي صلى الله عليه وسلم فكان ذلك مما ينصب اليه الكلام
وينصبه فقيل بتقديره قوله او قايلا انت ابنا فقال انت ابيت انا بانه مما يتعلق باضرب
لا ما تستقي ولا بالفعل المقدر الذي هو فضرب فانفجرت وتقدير الفعل هو الوجه لانه لو
كان التقدير قايلا انت لزم التنافر في التركيب وذلك لانه اما ان يقدر مع اضرب
بان يكون التقدير اضرب فانفجرت واما ان يقدر مع كلوا بان يكون التقدير اضرب فانفجرت اي فايلا انت
الاخر قايلا انت كلوا وعلى كل التقديرين يلزم ما ذكر باللزوم الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول
وذلك ظاهر فكان الوجه ما قلنا من ان تقدير الفعل هو الوجه ولو قدر ذلك الفعل بالقا
كان اولى نظرا الى المعنى قوله وقلنا اتخذوا وانما لم يقل وقايلين لمكان حرف العطف المانع عن
تقدير اسم الفاعل قوله اي يقولان ربنا وانما اقتصر عليه ولم يقل اي يقولان وقايلين ليكون
التقدير موافقا للقراءة الاخرى لانه متى اجتمع قراءتان لاحدهما تاويلان واحدهما موافقا
للقراءة الاخرى كان حملها على الموافق هو الوجه والبه وقعت الاشارة بقوله وعليه
قراءة عبد الله قوله ووصى بها اي بملة الاسلام او بكلمة الاخلاص وهي لا اله الا الله
بقرينة قوله يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وقوله يا بني يتعلق بوصى

عند

عند الكوفيين لما فيه من معنى القول وعند البصريين بالقول مقدرا اي وصى بها قائلا
يا بني او قال يا بني وان قدر الفعل كان استينافا او بدلا وما ذهب اليه الكوفيون مما لا
يساعد عليه المعنى لان التوصية قول خاص فان اريد به معنى القول المطلق لم يكن لايراد
الصلة التي هي بها وجه وان اريد به معنى الخاص لم يصح تعليق يا بني به لان المعنى يدفعه
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ايراد الصلة نظرا الى الاصل المعنى وتعليق يا بني به
نظرا الى معنى القول لان القول الخاص وهو التوصية مما يشتمل على مطلق القول قوله
اي يقولون ذوقوا وانما لم يقل او قايلين لمكان حرف العطف وان كان عطف اسم الفاعل
على المضارع مما يجوز لكن ليس مما نحن عطف المضارع على مثله وانما قدر المضارع دون الماضي
لتناسب الذي قبله او لئلا يلزم التقدير قوله ومن ذلك براءة من الله ورسوله الى الذين
عاهدتم من المشركين فسيحوا اي الله ورسوله بريء من العهد الذي عاهدتم به المشركين وانما اضيفت
البراءة الى الله ورسوله ايضا انه يجب عليهم نبذ عهود المشركين وان كانت تلك العهود
صادرة باذن الله تعالى واتفاق من رسوله لانهما قد برئا وذلك انهم عاهدوا مشركي العرب
فنكثوا الا اناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين وامهال المشركين الذين لم ينكثوا اربعة اشهر
بقوله فسيحوا اربعة اشهر وانما اورد هذا وان لم يكن من باب العطف باعتبار تقدير القول لان
ايراد هذه الامثلة مبناه على ذلك قوله وهذا عطف قوله وبشر الصابرين وانما فصل لانه
ليس من قبيل ما نحن بصدده لانه معطوف على طلب سابق من غير تقدير على راي المصنف
ذهب الى انه معطوف على قل بتقدير القوة المناسبة بين المقدر وبينه خلاف ما ذهب اليه
غيره قوله لكونه في معنى امنوا والقول هو ما قاله المصنف من انه معطوف على قل الا ان قوله
تؤمنون جار مجرى البيان والايضاح لتلك التجارة فكانه قيل تلك التجارة هي الايمان بالله
ولا يستقيم ان ينتظم قوله وبشر المؤمنين في ذلك السلك بحكم العطف اذ لا مدخل له في ذلك
شهادة المعنى وهي به شاهدا على نحو ما مر في وبشر الذين بعد قوله اعدت للكافرين والى
ما ذكرنا وقعت الاشارة بقوله فتامل جميع ذلك ولكن الحاكم دوني قوله او ان يتفق
الجملتان خبرا هو الامر الاخر الذي سمي التوسط ولقائل ان يقول لا يلزم من ذلك ان
يكون حال الجملتين على التوسط جواز ان يكون بينهما كمال الانفصال والجواب عن مثل هذا
السؤال الى الغنا به قوله في جوامع ليس الاشتراك في جوامع شرط بل الواجب ان يكون

هنالك جهة جامعة **قوله** من امثلة القطع للاحتياط وهو ان يكون هناك ما يصلح للعطف عليه
ويترك لئلا يتوهم العطف الى غيره **قوله** ويظن سلمى الى اخره فانه يصح ان يعطف على ويظن سلمى
لصحة المعنى ولكن ترك لئلا يتوهم انه عطف على ابغى اذ المعنى ليس على ذلك **قوله** وابالك ان ترى
الفصل لاجل الوزن مما هو هناك اي فليس الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون لاجل الوزن
لان الكلام في تراكيب البلغاء التي تراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال ولو عدل
عن اعتبار المعنى الى مجرد تعديل الوزن لانحط هذا التركيب من مرتبته وانتظم في سلك التراكيب
التي لا يعتد بها **قوله** صفة ان يظن العطف على ان اخوانكم **ولقايل ان يقول**
انما يصح قوله صفة ان يظن ان لو كان للظن مجال وذلك ان قوله لهم الف جملة مستقلة
فلا يصح عطفها على ان بالفتح لكونها في تقدير المفرد وانما كان يصح ان لو كانت مكسورة ويمكن
ان يقال انما كان مظنة لان يكون قوله زعمتم ان اخوانكم قريش في معنى قلتم ان اخوانكم قريش فلما كان
بمعناه مظنة لذلك **قال** المرزوقي يخاطب بني اسد ويخجلهم في دعواهم الانتما
الى قريش بنا على ان لقريش ايلافا في الرحلتين للتجارة رحلة في الشتا الى اليمن ورحلة في الصيف
الى الشام وليس لكم ذلك وقد امنهم الله تعالى من الجوع والخوف وانتم جائعون خائفون
والى ذلك اشار بقوله اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا ثم **قال**
وهذا اشارة منه الى سورة لايلاف قريش **قوله** وكان مما تحرك اي الشاعر فقدر
للعلم به واليه يعود الضمير في ونسالوا **قوله** ومن امثلة القطع للوجوب وهو ان لا يكون
هناك ما يصح ان يعطف عليه خلاف ما تقدم **قوله** ولو عطف على قالوا لشاركه
في اختصاصه بالظرف **ولقايل ان يقول** لا نم ان ثمه تخصيصا وانما يكون كذلك
ان لو كان المرجع في تقديم الظرف الى قصد التخصيص وهو ممنوع لجواز ان يكون تقديمه لمعنى
الشرط ولين سلمنا ذلك لكن لا نم انه لو عطف عليه لشاركه الا ترى انك تقول يوم الجمعة
خرج زيد ويوم السبت خرج عمرو ولو استلزم العطف المشاركة لم يصح ولو قال
لو عطف عليه لانتظم في سلك الجواب وليس المعنى عليه **فان قلت** لم لا يجوز ان
يكون معطوفا على الجملة الشرطية التي هي جملة خبرية لا على الجواب وحده **قلنا**
لانه ليس ولا يكون في بليغ الكلام عطف الجملة الاسمية على الشرطية فلا يصار الى ذلك
في مثل هذا الكلام **قوله** عن جماعات العدال وانما لم يقل عن العواد لان القصد الى العقلا

جماعه
من الذكور بدليل قوله صد قوا او العواذل جمع عاذله فوجب المصير الى تقدير الجمع
عاذله ثم الى الجماعات العدال **ولقايل ان يقول** انما يلزم ذلك ان لو لم يصح ان يقال
رجال عواذل او اشخاص عواذل وهو ممنوع **فان قلت** العواذل جمع عاذله والعاذله
مما لا يصح وصف المذكر به فلا يصح وصف الجمع المذكر جمعه **قلنا** لا نم انه لا يصح وصف
الفرد المذكر به لجواز ان يكون التا فيه للمبالغه ولين سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يلزم من امتناع
ذلك امتناع هذا وهو ان لا يوصف جمع المذكر من نحو رجال بنحو عواذل **قوله** على ما
عليه ايراد الجواب اي بنا على ما عليه الجواب عقيب السوال من ترك العطف لما كان
الاختلاف بين السوال والجواب طلبا وخبرا **قوله** فصل ذهب العواذل اي ارا د
الفصل فلم يعطف ويمكن ان يقال العطف سبب الاتصال فيكون عدم ذلك سببا لعدم
الاتصال وهو الفصل فيكون الفاء في فلم يعطفه للتعليل على هذا والاول هو الظ **قوله**
عن النسا العاذلات وانما قال ثمه عن جماعات العدال وهنا عن النسا العاذلات لان
المراد هناك الرجال وهنا النسا بدليل قوله قلنا **قوله** او كيف ابكيهم **فان قلت**
اني يستقيم تقدير السوال هنا اذا وهو كيف ابكيهم بقوله كانوا على الاعدا نار محرق غير
مطابق لهذا السوال بل الوجه ان يقدر السوال هكذا لم ابكيهم **قلنا** المعنى كيف ابكيهم
اعالما باحوالهم ام غير عالم ولا وجه للبكا عليهم مع عدم العلم فاذ يجب عليك ان تصفهم
لي حتى تاتي البكا مني فقال كانوا على الاعدا **قوله** فصل بمعناه الاستيناف بل لكونه
تاكيدا اولانه لو كان جوابا لذلك السوال كان المناسب ان يقول كانوا على ان معناه كما
اذا قيل لك من خرج كان المناسب زيد خرج لا خرج زيد **قوله** كانه قيل للمتقين الى اخره
وذلك انه لما قيل هدى للمتقين بتنكير هدى المودن بعظم شانه كان مظنة لان يقال ما للمتقين
المتصفين بتلك الصفات قد اختصوا بمثل هذا الهدى الذي لا يحسه كنهه واي اسباب
ما حدث في شانهم حتى استحقوا تلك الهدايه وكان قوله اولئك هم الخاشعون بين تلك
الصفات على هدى من ربهم جوابا لذلك السوال المقدر **فان قلت** انما يصح تقدير هذا
السوال ان لو حكم باختصاصهم بمثل ذلك الهدى حتى يأتي هذا السوال عن سببه **قلنا**
يصح بنا على لام الاختصاص في للمتقين وتنكير هدى **فان قلت** اذا كان المرجع في السوال
الى سبب الاختصاص لم يكن قوله اولئك على هدى من ربهم جوابا اذ ليس هناك بيان لسببه

اختصاصهم الا ترى انك اذا قلت في جواب ما سبب اختصاص زيد باكرام عمرو على اكرام عمرو لم يكن جوابا فكذا هنا قلنا في هذا الكلام بيان لموجب الاختصاص ضمنا كما اذا قيل فلان الفاضل الجواد لماذا هو يبخل فيقال مثله في بخل دائما يستفاد منه بيان الموجب هذا لك الكلام فيما نحن بصدده ولذلك قال غير مستبعد ان يفوز وا اي ظاهر من حالهم لا يخفى على احد لمكان اتصافهم بتلك الصفات فان قلت انما يجوز هذا لو كانوا متصفين ولم يكن اطلاق اسم المتقين مجازا الا ان هدايه المتقين غير متصور قلنا اذا كان المراد بالمتقين هم الذين يؤول حالهم وكان عاقبة امرهم اكتساء لباس التقوى والاتصاف بتلك الصفات ظفروا بالاعاله بهدى من قبله تعالى ولم يستبعد ذلك في حقهم قوله اختصوا بهدى منصوب المحل على الحاليه وكان الوجه ان يكون مقرونا بقد وقوله مقبولا من الاحوال المتداخله ويجوز ان يعد من المترادفه قوله يكون الاستيناف منطويا على بيان الموجب ولقائل ان يقول في الوجه الاول لا يخلو اما ان يكون منطويا على بيان الموجب اولا فان لم يكن منطويا لم يكن من البلاغه في شيء وان لم يكن مقبولا راسا لان المرجع في تقدير ذلك السؤال الى السبب واذا لم يكن منطويا لم يكن بمحل من القبول وان كان منطويا على بيان الموجب استويا في باب البلاغه فان قلت هو منطو على بيان الموجب صريحا بخلاف ذلك قلنا لا نم لان اولئك على عبارة عن اولئك المتصفين بتلك الصفات فيكون الجواب منطويا على بيان الموجب صريحا والجواب الى بعض المقدمات قوله ولك ان تخرج الايه مما نحن بصدده من حديث الاستيناف بان تجعل الموصول الاول من توابع المتقين بان يكون وصفا لهم وليس المراد هو الوصف الاصطلاحي بدليل قوله او منصوبا بالاختصاص جاعلا الجمله التي اسقطت من الموصول الثاني ومن جره من مستتبعات هدى للمتقين على معنى ان هدى للمتقين بما اشتمل هؤلاء الذين يؤمنون بما انزل اليك وبما امدوا بالذكر ارادة التعريض او على ان هذه الجمله تكون من توابع تلك الجمله بواسطة حرف العطف قوله والفصل لاستيناف الذين يؤمنون وذلك انه بعد اجراء تلك الصفات على المتقين المنادية باعلى الصوت الداله على سبب الاختصاص يقع بعد بر السؤال على ما تقدم مستغنى عنه لاتضاح السبب ولان الذين يؤمنون بالغيب لا يخلو عن التعريض مع كثير الفوائد من تقدير السؤال والجواب ولان استينافه مما ينطوي على بيان الموجب على ما ذكر ويمكن ان يقال حديث

الاستيناف

الاستيناف بناء على السؤال عن سبب الاختصاص وسبب الاختصاص بعد ذكر صفة التقوى من الوضوح بحيث لا يخفى فلا وجه للمصير الى الاستيناف بل الوجه ان يصار الى ان الموصول الثاني مبتدأ او اولئك خبره من اذا ابدل التعريض وما وقع في خبر الموصول الثاني من الايمان بما انزل على الرسول عليه السلام ومن الايقان بالاخرة فنبه ظاهر على ما قلنا هذا انتهى اليك الاختيار بحيلك لا بهوالك فكذا اما ترى الاذهان عن جادة الصواب قوله بدل ليقع جوابا ولقائل ان يقول لا نم ان الفصل لذلك ولم لا يجوز ان يكون لكمال الانقطاع اذ الاولى انشائيه والثانيه خبريه وكان الوجه ان يستشهد للاستيناف بطال العطف لا بنحو هل اسلم بما لا عرى فيه سوى الفصل وقد استكثر من ايراد الاياب وتسييرها الى كتب التفسير قوله ارحل لا يقيمن انما قلنا انه بدل لان المقصود من قوله ارحل الا يقيم لمخالفة سره العلن فكان زيد لا كماذا قلت جاءني رجل كريم زيد فان زيد يكون بدلا حيث هو المقصود بالرجل الكريم قوله لان المقصود كمال الكراهه قلنا لا نم بل المقصود هو ان لا يقيم عندهم بسبب نفاقه قوله او في باديه هذا المقصود قلنا لا نم انه مورد فضلا ان يكون اوفى المودى لذلك المصراع الثاني قوله لدلالة ذلك بالنص قلنا لا نم انه مما يدل عليه فضلا ان يدل عليه بالنص وقوله ودلالة هذا عليه بالمطابقه ظاهر المنع والجواب الى العنايه قوله قالوا ايد امتنا الى اخره فصل لكونه بدلا لا لانه المقصود ما سبق ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الفصل لقصد الايضاح لمكان الابهام في المعقول لا في الاستيناف ولا في طرفيه فكان ايضاحا الا ترى انه لو قيل مثل ما قال الاو من انه ايد امتنا الى اخره افلا يكون ايضاحا فكذا ما نحن بصدده او يقول لم لا يجوز ان تاكيدا على ان يكون ما موصوله ومن حق الموصول ان يكون معناه متعينا متشخصا بواسطه الصله فيكون ما كنا وكذلك الكلام في قوله امدكم بانعام الى اخره قوله لم يعطف اسعوا من لا يسئلكم اجرا للبدل ولقائل ان يقول لا نم انه بدل وانما يكون بدلا ان لو كان الكلام السابق غير واف او كان كغير الوافي وهو ممنوع ولم لا يجوز ان يكون تاكيدا على ان يكون من موصوله على نحو ما مر تقرير ذلك ولو كان الكلام السابق لا حقا بان يقال اتبعوا من لا يسئلكم اجرا اتبعوا المرسلين لكان المصير الى الحكم بكونه بدلا لا وجه قوله ومن امثله الايضاح يخادعون وذلك ان اظهارهم للايمان باقوا منهم مع ابطانهم الكفر في سويداواتهم

فلو بهم خداع ولكن لما كان اللفظ غير ظاهر الدلالة كان يخادعون ايضاحا وانما قال
وفي حكم المخادعين لانهم اوهموا خلاف ما هم عليه فكانوا في حكم المخادعين فان قلت بل كانوا
مخادعين قلنا لا لانه وذلك ان حقيقة المخادعة غير متصور في حقه تعالى وفي حق المؤمنين
اما في حقه تعالى فظاهر واما في حقهم فغير متصور من جهتهم والمفاعلة تقتضي ان يكون منهم
مثل ذلك فكانوا في حكم المخادعين فان قلت بل كانوا مخادعين في الحقيقة **ولقايل**
ان يقول من حق عطف البيان ان يكون معناه هو معنى الاول وفيما نحن بصدده ليس
كذلك فلا يكون ايضاحا ويمكن ان يقال انما يكون كذلك ان لو كان عطف بيان بل
جار مجراه في الايضاح ولئن سلمنا ذلك لكن الثاني متحد بالاول بالنظر الى المعنى الالتزامي فكان
ايضاحا والحق انه جار مجرى عطف البيان لانه عطف بيان **ولقايل ان يقول**
لم لا يجوز ان يكون يخادعون تاكيدا وذلك ان قوله ومن الناس من يقول امنا الى اخره يدل
على الخداع التزاما فكان هذا تاكيدا فانزل منزلة عطوفا وبيانا في ذلك زيد ابوك عطوفا
على وهو الحق بينا **قوله** لكونه تفسيرا وذلك ان قوله فوسوس اليه الشيطان مجمل غير ظاهر
فيما قال الشيطان فكان قوله قال يا ادم الى اخره موضحا والوسوسة هو القول الخفي لقصد
الاضلال **ولقايل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون ترك العطف لقصد البدل لانه هو
المقصود بقوله فوسوس اليه او لقصد الاستيناف ومبنى الجواب عن امثال هذه الاسولة
الى العناية **قوله** ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى
للمتقين بنى المصنف على ان ذلك الكتاب جملة ولا ريب فيه اخرى وهدى للمتقين جملة محذوفة
المبتدا وان كان هناك وجوه اخر من التاليف **قوله** وزان نفسه اي وزانه وزان نفسه يعني يجوز
ان يكون موكد المسند اليه من حيث انه مسند اليه كما ان نفسه في جاني الخليفة نفسه مع
ذلك ويجوز ان يكون مقررا لما دل عليه المسند بالالتزام كما ان يساوي هو الحق بنا الدال
قوله يدلك على ذلك المعنى يعني والدليل على انه بمنزلة نفسه في جاني الخليفة نفسه هو
انه لما بولغ في وصف هذا الكتاب تلك المبالغة حيث جعل المبتدا لفظ ذلك الذي هو البعيد
اشارة الى تعظيم شانه وسموها على علو قدره وبعد غوره من ان يدركه قوى البشر وعرف
الخبر بتعريف الحقيقة موذنا بان ما عداه من الكتب بالنظر اليه ليس بكتاب حيث حكم عليه
بانه حقيقة الكتاب ويلزم منه ان لا يكون غيره كتابا باعتبار حظا في من نحو كماله في شانه

الكلام

والمصنف

والمصنف بين معنى الحال فقال وانك لتعلم شان الكتب السماوية الهداية لا غير وبحسبها
يتفاوت شانهن في درجات الكلام **قوله** بشهادة الاصول اشارة الى الجواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال لا نسلم انه يلزم من كون ذلك مبتدا والكتاب المحلى باللام خبرا تلك المبالغة
فقال بشهادة الاصول وقد مر الكلام في تلك الاصول والاشارة الى شهادتها **قوله**
كان عند السامع يعني حين بولغ في تفخيمه تلك المبالغة كان ذلك الكلام وهو قوله ذلك
الكتاب قبل التامل مظنة ان يظن في شانه ما يرمى به على سبيل المجازفة فعقبه بقوله لا
ريب فيه نفيا ان يكون موضعا لذلك الظن الكاذب مثل اتباع الخليفة نفسه في جاني الخليفة
نفسه **ولقايل ان يقول** انما يصح قوله حيث جعل المبتدا لفظ ذلك ان لو كان لجعل
المبتدا لفظ ذلك مدخل في وصف الكتاب بما وصف وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن
انما يكون وزانه وزان نفسه ان لو كان موكدا للمسند اليه من حيث انه مسند اليه او كان
موكدا للحكم وهو ممنوع بل تاكيد وتقرير لما دل عليه الكتاب بالالتزام ولو قيل
رجوع الضمير في فيه الى الحكم صح عليه بانه بمنزلة نفسه في جاني الخليفة نفسه قلنا لكن
ان يقال لما حمل الكتاب على ذلك حمل هو هو لزم من ذلك كون وصف الكتاب بما ذكر
قوله وتقرير كونه حاله موكده ظاهر وهو ما ذكرنا من انه تاكيد وتقرير لما دل عليه
الكتاب بالالتزام من انتفاء الريب فكان قوله لا ريب فيه نازلا منزلة عطوفا في قولك
زيد ابوك عطوفا في انه تقرير ما يدل عليه الخبر بالالتزام **قوله** وهذا لك فصل قوله
هدى للمتقين لمعنى التقرير لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه يدل على كمال الهداية
التزاما لان مبنى المبالغة التي ذكرت لك الكتاب على اعتبار كونه هاديا لان شان الكتب
السماوية هو الهداية فلما بولغ في وصفه تلك المبالغة استفيد منه كماله كونه هاديا
فلما قيل هو هدى كان مقررا لان معناه نفسه هداية فيكون موكدا او مقررا الكمال
هدايته **ولقايل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون الفصل لمعنى الاستيناف لان قوله لا
ريب فيه مظنة للسوال وهو ان يقال لماذا لا ريب فيه فقيل هو هدى ولانه لو كان
مقررا لكان اما مقررا لقوله لا ريب فيه واما مقررا لقوله ذلك الكتاب وهو الظاهر
ولو كان مقررا للثاني لكان الوجه هو العطف لان الجملتين اذا كانتا تماما يتبع شيا واحدا
كان الوجه ان يعطف احدهما على الاخرى نحو جاني رجل غلامه حسن وجاريته مليحة

ولا انفك جارتيه مليحه بترك العطف ولا وجه ان يكون مقررا للاول لانه لا يدل
على الهدايه على حتى يكون مقررا له فكان الوجه ان يحمل عليه بالاستيناف ويمكن ان يقال
هو تاكيد وتقرير لقوله ذلك الكتاب منزلا بمنزله لا ريب فيه فلا يكون الى العطف سبيل
لكونه تاكيدا لذلك الموصوف المقرر من حيث انه موصوف **قوله** وان معناه نفسه الروايه
يكن ان وهي جمله ابتدائيه معطوفه على مثلها وهي قوله تقديره هو هدى **قوله**
وفصل قوله لا يؤمنون لكونه مقررا وذلك ان قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
يفيد انهم لا يؤمنون التزاما فكان منزله عطوفا من حيث انه مقرر للمفهوم الالتزامي فان قلت
لم لا يجوز ان يكون بدلا او ايضاحا قلنا لان مبنى البدل ان يكون هناك اجمال غيره فيبدل
لتعيين المقصود وانما يحكم بالايضاح ان لو لم يكن السابق واضحا في نفسه **قوله** وكذلك فصل
قوله ختم الله على قلوبهم حيث كان مقررا وذلك ان قوله سواء عليهم كما انه يفيد انهم لا
يؤمنون التزاما يفيد ايضا انهم من جمله من طبع الله على قلوبهم وسلبهم العقول والا
لقبول الدعوه ما خذلهم ومنعهم الالطاف حيث علم انها لا تجدي في حقهم فكان مقررا
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الفصل في حكم لمعنى الاستيناف كانه قيل اذا استوى
الامران في حقهم فقيل ختم الله على قلوبهم ولانه لو كان الفصل لمعنى التقرير كما في الجمله
السابقه كان الوجه ان يجمع بينهما بالعطف على ما سبقت الاشاره الى ذلك **قوله** ونعم انما
نحن مستهزؤن مقررا **ولقائل ان يقول** لا يستفاد الاستهزاء من قولهم انا معكم فلويا فلا
يكون تقريرا لقوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ولا يستفاد ايضا من قوله واذا
لقوا الذين امنوا قالوا امنا ولا من المجموع لجواز ان يكون ذلك منهم لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
الايمان للتحرز عن الاستيصال والاخراج عن المساكن او لاستجرار المنافع فلا يكون مقررا
بل استينافا على قوله ولك ان تقول الى اخره **قوله** ان هذا الاسلوب مستعمل على النفي
والاثبات فصح ان يكون تاكيدا لقوله ما هذا بشرا بالنظر الى معنى النفي وصح ان يكون تاكيدا
له بالنظر الى معنى الاثبات **قوله** للاختلاف خبرا وطلبا عند الاختلاف لا يصح
العطف لان مبناه على الجمع فلو صير الى العطف بينهما كان كالجمع بين الضب والنون
فان قلت لم ان الفصل في نحو اوطا للاختلاف ولم لا يجوز ان يكون للاستيناف
او لمعنى الحاليه فان مطلق الاقامه غير مطلوب بل الاقامه على وجه المزاوله قلنا

الاختلاف

الاختلاف ظاهر المحقق والوجه ان يحمل الفصل على ذلك وكذلك الكلام في لا تدن من الاسد
ياكلك وفي هل يصلح لي كذا ادفع البلا الاجره من ان الفصل هناك للاختلاف لا لمعنى
الاستيناف فان قلت لو لم يحمل على الاستيناف كان ايراد الجملتين نازلا منزله من يرمي
الحصا والجوز من غير ارتباط قلنا لا نسلم بل يكون هناك تعلق التعليل بان يكون القصد الى طلب
الاقامه معللا ابتدا وان صرف الى عدم الارتباط من حيث الظاهر فذلك غير قادح مع انه
مشترك الالزام لان الامر كذلك على تقدير الاستيناف على ان الاستيناف في قوله
اسم الله من الكاذب هو الظاهر وان كان ثمه هو تقدير لان التقدير ما اذا قلت قلت انتقم
الله من الكاذب وانما قلنا هو الظاهر لئلا يكون ايراد الجملتين من غير ان يكون هناك ارتباط
معنى **قوله** بالرفع فيهما الجزم جائز في الاخير اجماعا وفي الاول على راي وتقدير الجزم
لا تكونا بما عن تصيده وقد مر الكلام على ذلك في القسم النحوي **قوله** لبعد مقامك
عنه اي المقام غير مناسب لايراد ذلك الحديث عقيب السابق وان كان بينهما جامع
كما اذا اثنيت في وصف احباءك بالذكا والفطن لم يحسن حديث الخليعه بمثل ذلك مناسبا
اذ ذاك وان كان هناك جهة جامعه **قوله** او يكون في حديثه قدم هذا التمهيد
لتقدمه لبيان ورود قوله تعالى ان الذين كفروا منقطوعا عما قبله مع احتمال ان يكون
القطع لنزول القران منجما بان يكون نزوله في نجم اخر فلذلك جا منقطوعا **قوله** فتنفصل
ان الذين تضوا ما يجمل عما قبله لكون ما قبله حديثا من كتاب سيبويه وكون هذا حديثا من
الجهاله **ولقايل ان يقول** لا نم ان الحديث الثاني بعيد التعلق وانما يكون كذلك
ان لو لم يكن كل من الحديثين مشتملا على ما يجمع بينهما وقد يلايم امر الانقطاع من ذكر
العلوم في سياق كل منهما وكذا الكلام في قوله تعالى ان الذين كفروا وذلك ان محوى ما سبق
ان القران انما يفيد في حق من يؤول حاله الى التقوى والايمان والذي طبع على قلبه لا يجري
عليه البته فكانه قيل والذي طبع على قلبه لم يكن هدايه لهم فلا يكون بعيد التعلق على ان في
ذلك ما ذكرنا من حديثه كتاب سيبويه وحديث الجهال **قوله** والفصل لازم للانقطاع
اي اذا كان الثاني منقطعا عما قبله بان لا يكون بينهما مناسبه لزم الفصل مثل ما عدد من الامثله
من زيد منطلق ودرجات الحمل ثلاثون وانما لزم الفصل لان الواو ومعناه الجمع والعطف بالواو
كالجمع بين الضب والنون **ولقايل ان يقول** انما يظهر هذا ان لو لم يكن الاخبار بهذه الجمل

جمعا الا ترى انك اذا قلت قام زيد فقعد عمرو بدون الواو كان جمعا بينهما لان الشبه فيهما
خارجيه فيلزم الجمع سوا كان هناك حرف الواو او لم يكن حتى قال بعضهم بزياده الواو في مثل
هذا الموضع وانما المجرد تحسين اللفظ قال ولذلك متى قال قايل زيد منطلق الى اخر ما ذكر
يعطف اخرج من زمره العقلا اذ عد سخره واستطرف سفه **ولقايل ان يقول**
لا ثم انه اذا عطف اخرج بل اذا جمع بينهما اخبارا اخرج من زمره العقلا اذ عد سخره سوا عطف
او لم يعطف ويمكن ان يقال ان ايراد الواو العاطفه في هذا الموضع مبناه على التناسب في كلامهم فاذا
درجت تلك الجمل التي عددها بالعطف كان كانه ناطه امدت بما واذا ترك العطف فان
جار الحطب هو نا ما وقوله هو نا ما يعني التفاوت اذ لا فرق بين الجمع بينهما بدون الواو وبين
الجمع بينهما بالواو وسوى ما قلنا **قوله** ومن امثله توسطها الجمل بين كمال الاتحاد وكمال الانقطاع
قوله تعالى ما يلج في الارض وما يخرج منها ليس كما سعى لان ما مثل به ليس بمتعين ان يكون من قبيل
توسط الجمل لجواز ان لا يكون ما فيه استفهاميه بل موصوله وهو الظاهر **قوله** واعلم ان الوصل
من محسناته يعني ان الوصل بين المتناسبين احسن منه بين غير المتناسبين كونهما اسميين
او فعليين وما شاكل ذلك من الظرفيين او الشرطيين وانما خص الاسميه والفعليه بالذكر
ثم قال وما شاكل ذلك لان الاصل في الجمل الاسميه والفعليه واما الظرفيه او الشرطيه فمما
يفرع على ذلك **قوله** فاذا كان المراد يعني اذا كان المراد القصد بالاخبار الى مجرد النسبه
من غير تعرض لقيد زايد كالحدوث والتجدد او الثبوت والدوام او التاكيد وجب رعايه
التناسب بين الجمل المعطوف بعضها على بعض لئلا يلزم ترك التناسب من غير ضروره
ولقايل ان يقول انما يصح عد ذلك من المحسنات ان لو اتحد معاني الجمل بل
التناسب اما ضروري الرعايه او ممتنع الرعايه وذلك بحسب مقتضى المقام ولئن سلمنا
ذلك لكن لا ثم انه يصح ان يقال قام زيد وقعد اذا كان القصد بالاخبار الى مجرد النسبه
من غير تعرض لقيد زايد لان ذلك مما يدل على قيد زايد وهو التجدد والحدوث والتقدير
ان القصد الى مجرد النسبه بحسب مقتضى المقام اذ الكلام في الكلام الذي يعتد به
وهو المطابق لمقتضى المقام فان قلت لما لم يكن باديه مخرج النسبه خاليه عن قيد زايد
اذ الاسميه تدل على ذلك وكذا الفعليه اختير احدهما مع قطع النظر عن ذلك
القيد قلنا لا ثم انه لا يجوز ذلك اذ من التصورات ما ليس فيه تعرض لقيد من تلك القيود

المذكوره

بيان التجرد

المذكوره لبعض الاسما فاذا كان الاسناد هناك كان خاليا عن قيد زايد فان قلت
اليس يقال ان الاسميه مما يدل على الثبوت والاستمرار قلنا المراد بذلك ان لا تعرض
فيه للتجدد والحدوث بخلاف الفعليه فان الحدوث ماخوذ في مفهوم الفعل فاذا
كان القصد الى مجرد النسبه كان الوجه ان يودي بالاسميه المطلقه **قوله** وهذا قام
زيد وقعد عمرو وانما فصل لان الخبر هنا فعل فكانت بمنزله الاولى من حيث المعنى وان كانت
اسميه لا فصل بينهما من جهه المعنى الا ان هذه الثانيه من الاولى على ما سبق تقريره ذلك فاذا
كان القصد الى مجرد النسبه من غير تعرض لقيد زايد وجب ان لا يعدل عن الاسميه
المطلقه قضا من حق المعنى بمقتضى المقام **قوله** سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
فان قلت حكم ام المعادله ان يليها احد المستويين والاخر الهمزه وليس الامر كذلك هنا
قلنا قد وليها احد المستويين معنى لان معنى قوله ام انتم صامتون ام استمر عليكم صمتكم
اي سوا عليكم ايها المشركون دعاؤكم للاصنام واستمرار صمتكم عن دعائهم وقيل الخطاب
للمومنين اي سوا عليكم ايها المومنون دعا المشركين الى الايمان وترك دعائهم والقول ما ذهب
اليه المصنف لشهاده قوله ام انتم صامتون بايراده جمله اسميه وذلك ظاهر الشهاده **قوله**
لانهم كانوا تعليل لقوله المعنى سوا عليكم الى اخره **قوله** استبعاد امنهم تعليل لقولهم
قالوا اي قالوا اجيتنا بالحق الى اخره استبعادا وقوله وما اعظم كيد الشيطان اشاره الى ما
قبله من قوله اذ قال لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين
قال لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين قالوا اجيتنا بالحق والاحرى ان يلحق الى اخره لما كان
الحال التي هي جمله تاره مع الواو واخرى لا معها ناسب ان يذيل الكلام في الفصل والوصل
بالكلام في هذه الحال لان الواو هناك للعطف في الاصل وان كانوا يسمونها واو الحال
قوله يستدعي تمهيد قاعده لان ما ذكر من الضابط بعد هذا انما يتوقف على هذه القاعده
فلو لم يستدعيها **قوله** حال بالاطلاق اي من غير ان يكون معها قيد فان قلت فاذن
يلزم تقسيم الشي الى نفسه كانه قال الحال نوعان حال وحال موكده قلنا لا ثم لان
هذا قيد ايضا وهو ان لا يكون مقرونا بقيد فان قلت كان الواجب ان يقال الحال
ثلاثه انواع والثالث الحال الموطيه قلنا تلك داخله في النوعين لانها اما قبيل الموكده
او المنتقله **قوله** ولكل واحد اصل والمراد بالاصل ها هنا هو ما لا يعدل عنه في الكلام قضا

بدين نت

من حق المعنى **قوله** وكلهما معا بحر واحد وانما قال معا تاكيدا كانه قيل كلتيهما بحر واحد
والظاهر هو الاستغنا عنه **قوله** فاصل النوع الثاني انما تعرض لبيان الثاني اولا لان الثبوت
ماخوذ في تعريفه وعدم الثبوت ماخوذ في تعريف النوع الاول وعدم الثبوت متاخر فناسب
ان يوخر بيانه لذلك **قوله** وهو ان يكون وصفا ثابتا لان الحال المؤكدة تقرير لمفهوم الاسم
الواقع في الجملة السابقة مثل عطوفا فانه مقرر لما يودي به ابوك من معنى العطوفية وهذا قايما
بالقسط فانه مقرر لما يستفاد من اسم الله تعالى من كونه قايما بالقسط في قوله شهد الله وكذا
قرانا عربيا فانه موكد للضمير المتصل بانزلناه ومقرر لمودا،ه لانه عبارة عن الكتاب المعهود
الذي هو القران العربي وانما يكون تاكيدا او تقريرا اذا كان ثابتا غير منفك لان ذلك المفهوم وصف
ثابت غير منفك فوجب ان يكون هذا كذلك والا لم يكن مقررا **قوله** واصل النوع الاول ان
يكون غير ثابت لان القصد به الى بيان الهيئة المحتملة والوصف القار غير المنفك غير محتمل
فلا يقع حالا منتقلة **قوله** الا ثابتا وهو ان يكون المراد في قولك جاني زيد طويلا مطهرا
للطول **قوله** ونحوهما في الاستعمال ان يا تيا عاريين عن حرف نفي اما استعمال المؤكدة
هكذا فظاهر لان المراد بها تقرير الوصف الثابت فوجب ان يكون ثابتا واما استعمال
المنتقلة كذلك فلانه لو كان مقرونا بحرف النفي لم يفد بيان الهيئة نحو شربت
الماء غير بارد اذ لا يعلم انه حارا وفاتر وان افاد لم يفد صريحا فلذلك كان الاصل هو ان لا
يكون مقرونا بحرف السلب **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه لا يفيد ولا يدل على المقصود
وانما يكون كذلك ان لم يكن المراد بالهيئة ما هو الاعم من الهيئة المحققة والاعتبارية
ولانه لو كان مبنى ذلك على ما ذكرته لم يصح ان يقال شربت الماء غير بارد وجاء زيد غير راكب
ولئن سلمنا ذلك لكن دعوى ان يجيهما ذلك مكلها غير صحيح لان الجملة المصدرة بحرف النفي
مما يجوز وقوعها حالا لاحواز امطردا فان قلت الاصل في الحال ان يكون مفردا لان
الحال من ذيول الجملة وتوابعها فكان من حقه ان لا يكون جملة لان اصل الجملة هو
الاستقلال ولما كان الاصل هو ان يكون مفردا اطلق القول بان يقال ونحوهما قلت
لا نسلم ان الاصل هو ان يكون مفردا بل الاصل ان يكون الحال واردا على مقتضى الحال فان
كان مقتضاه هو الافراد كان الاصل ان يكون مفردا وان كان مقتضاه هو ان يكون جملة كان
الاصل هو ان يكون جملة والظاهر انه انما كان يجيهما ما ذكرنا على الاستعمال ولهذا قال عاريين

عن

عن حرف النفي ولم يقل عن معنى النفي وانما اطلق القول بنا على ان الاصل هو ان يكون مفرد
واما كون الحال جملة فلمقتضى المقام وهو امر عارض ولا يقدح فيما قلنا الا ترى انهم يقولون ان
ان الجملة واقعة موقع الحال واخرى يقولون ان الجملة قد تقع موقع المفرد وذلك في عدة
مواضع ويعدون منها الحال وجميع ذلك مما يدل على ما ذكرنا **قوله** نظرا الى اعرابها الذي
ليس يتبع لما مران ما كان اعرابه غير تبع ليس موضعا لحرف العطف فاذن لا وجه لان يدخلهما
الواو لانها للعطف في الاصل ولان حكم الحال حكم الخبر في انه يفيد مع ذي الحال ما يفيده
اذا جعل خبرا والخبر ليس موضعا للواو ولان مبنى العطف بالواو على المغايرة وليس الخبر عن
المخبر عنه كالوصف بالنظر الى الموصوف **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان هذه الواو للعطف
في الاصل ولئن سلمنا ذلك لكن انما يفيد ان لو كانت هنا للعطف فان قلت حقهما ان لا يدخلهما
اعتبار الاصل قلنا لو كان كذلك لا يمتنع ان يقال اضرب زيدا والشمس طالعة لاختلافهما
طلبا وخبرا مع انه ليس هناك جهة جامعة **قوله** والتحقيق فيه اي والتحقيق فيما ذكرنا ان حق
النوعين ان لا يدخلهما الواو وهو انه اذا كان هناك الاعراب سقط الكلمات وشملها كان ذلك
دليلا على ارتباط معنوي هناك فلا يكون احتياج الى ربط بالواو ولان مجي الواو لذلك وقوله
كقولك ضرب اللص مكتوفا كان المناسب ايراده بعد قوله سقط معانيها **ولقايل
ان يقول** انما يتمشى هذا ان لو كانت الواو هنالك لانتفاع الارتباط بل هي للاشعار بالحالية
حين انحرفت عن الاصل الواو التابع **قوله** معنيه مستقلة بنابذه بخلاف الجملة الحراسة **قوله**
هو الحق لا شبهة فيه يجوز ان يحمل هذه الجملة على انها حال مؤكدة وهذا لا ريب فيه ويجوز
ان يحمل على انها جملة وقعت تاكيدا من غير ان يكون حالا كما سبقت الاشارة الى ذلك
ذلك وعلى التقديرين يصح قوله مثلها في قولك هو الحق لا شبهة فيه على ان جملة على
الحال اذ نعني ان هذه الجملة من حيث انها جملة مستقلة غير متحدة بالاولى وغير منقطعة
عنها بجهات ككونها قيد الفاعل والمفعول في الاول وكونها قيدا للفعل ايضا وكونها
مقارنة لها في الوجود ببسط العذر في ان زيدا خلها الواو وانما يتمشى هذا بعد ان لو لم يكن ثمه
مانع عن دخول الواو وهو ما ذكر من ان كل واحد من النوعين ليس موضعا لدخول الواو
ولانه لو كان المرجع في دخولها الى ما ذكر من انها غير متحدة ولا منقطعة لم يكن لدخولها وجه في
نحو اضرب زيدا والشمس طالعة وجميع ما ذكر راجع الى حديث العطف والحال ما ذكرنا من انها

في

من انها تقع مواقع سعد العطف هناك على ان ما ذكر مشترك الالتزام بان يعلل الاصل في الجمله التي وقعت موقع الصفه ان لا يدخلها الواو من حيث انها صفه ولكن النظر اليها من حيث كونها جمله مفيده مستقله غير متحده بالاولى وغير منقطعه عنها بجهات يبسط العذر في ان يدخلها الواو اللهم الا ان يقال الجمله التي وقعت صفه اشد اتحادا بالاولى من التي نعته وقعت حالا على ان ما ذكر من حال التوسط لو كان عذرا في ان يدخلها الواو ولكانت داخله سواء كانت متحرفه عن الاصل والفصح او لا بل الوجه ان يقال ان الواو للاشعار بالحاليه لانه اذا انحرفت عن الاصل كانت مظنه انها ليست فاحتيج الى ما يشعر بذلك واذا انحرفت عن الفصح دون الاصل صار دخول الواو نظرا الى انحرافها عن الفصح وان كان ترجحا ارجح لبقائها على الاصل **قوله** وذلك ان يكون فعليه ان يكون فعليه **قوله** لان الاسميه كما نعلم داله على الثبوت قد تقدم الكلام في ذلك **ولقائل ان يقول** دعوى ذلك مطرد ممنوع الا ترى انك اذا قلت جاء زيد وهو يضرب كان بمنزله قولك جاء يضرب في ان كل واحد من الجملتين مما يدل على الثبوت والتجدد ولا نسلم ان الواو في الجمله الاسميه الواقعه حالا لانحرافها عن الاصل اذ لو كانت لذلك لم يدخل فيما ذكر من الجمله لدلالتها على وصف غير ثابت **قوله** وعلى بحثها ان يكون بعينه ولا يرد الماضي المثبت لانه منتظم في سلك المضارع المنفي **قوله** ورودها على الاصل والفصح لا يقدح فيما ذكر **ولقائل ان يقول** عدما على موجب الحال من ان كونها متحده بالاولى وغير منقطعه عنها يبسط العذر في ان يدخله الواو بل الوجه ما قدمنا **قوله** او يكلم انما اورد هذا المثال ايذانا باستواء الحال فيما كان المرجع في الوصف الى الفعل والى المتكلم **قوله** او بعد وفيه انما اورد هذا تنبيها على استواء الوصفين السببي والفعلي وصحه وقوعها حالين **قوله** لا يكاد يسمع نحو جاني زيد ويشرع على ان يكون حالا من غير تقدير **قوله** يرجع عوده على انه يروى عوده منصوبا ومرفوعا فعلى روايه الرفع جمله اسميه وقعت حالا بدون الواو وعلى قول المصنف **ولقائل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون يرجع مسند اليه اسنادا مجازيا فان قلت المجاز خلاف الاصل قلنا ترك الواو مع الاسميه الواقعه خلاف الاصل ايضا ثم ان المجاز شايع بخلاف ترك الواو فانه ضعيف نادر فلما تردد بين ذلك كان الوجه هو ان يحمل على ما هو الشايع دون ما هو ضعيف وعلى روايه النصب منصوب اما على المصدريه واما على المفعوليه بطريق التجوز

علي

على ان يكون يرجع متعديا **قوله** نصف النهار يصف عواضا اي انتصف النهار وبعده هو في الما معمور **قوله** الا ان ترك الواو ارجح ترجيحا لجانب الاصل لورودها على الاصل دون الفصح **قوله** والفعل الماضي ينتظم منفيا ومثبتا في سلك المضارع المنفي اما منفيا فظ واما مثبتا فلانه لمكان قد فانه يفيد معنى النفي الا ترى انك اذا قلت كان زيد اساول جميع الاشياء التي هي قبل زمانك واذا قلت قد كان زيد لم يبق ذلك التناول فكان ذلك بمنزله المضاد النفي **ولقائل ان يقول** كان الوجه ان يعرض للماضي المثبت دون المنفي لان المنفي قد اندرج فيما سبق من قوله فاذا كانت واردا على اصل الحال لكن لا على فحواها بان يقال والماضي المثبت منتظم في سلك المنفي لمكان قد وكذا كان يجب ان لا يتعرض لقوله الا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح اذ هو اعاده من غير احتياج **قوله** لتقريبه من زمانك يعني انما كان الماضي مصدرا بقد لانه اعون على تاديه المعنى المراد لانه ينزله منزله المضارع **قوله** ما كان يعني احد غير متعين للحاليه لاحتمال ان يكون استينافا وكذا اذا كان بالواو لاحتمال ان يكون عطفا وكذا الكلام في المثال الاخير **قوله** احتمل ان يكون جمله فعليه وان لا يكون بحسب التقدير اعلم ان هاهنا احتمالات ثلث ان يكون فعليه بان يكون الفعل مقدرا وان لا يكون جمله اصلا بان يكون اسم الفاعل مقدرا وان يكون جمله اسميه بان يكون القصد الى ايقاع الاسميه حالا بحسب المقام على ان يكون الخبر وهو الظرف مقدما على المبتدا لا الى ايقاع الظرف العامل حالا وقوله ان لا يكون شاملا للاحتمالين الاخيرين **فان قلت** لم انه يصح تقدير الاسميه اذ الظرف معتمد **قلنا** الشيء يصح في اقام زيد بتقدير الابتداء فكذا يصح هنا بتقديره اسميه على ما مر تقريره ولو قال واما الظرف فلما احتمل ان يكون مقدرا بالماضي وغير الماضي جار الامران فيه كان اولى **قوله** ثم من عرف الشبه فيه تفريع على الكلام في الجمله الحاليه المصدره بالواو وبنيه على ما مر تقريره جواز ايقاع الجمله المصدره بالواو ومتاخره حالا عن نكره لان سبب تقديمها انما كان لمكان الالتباس ليبادر الفهم الى الوصف اذا كان ذو الحال نكره محضه على ما مر تقريره ولا لبس هاهنا لمكان الواو ولانها لا تقع بين الصفه والموصوف **قوله** ولم يدخلها جوازه لان بعض الجواز ثابت لكون ذي الحال موصوفا فاد المعنى وما اهلكنا قريه من القرى ويكون ذي الحال نكره في حيز النفي وكل ما كان كذلك صح ايقاع الحال متاخره عنه واذا كانت الجمله مع الواو كان ايقاعها متاخره عن تلك النكره احور

فان قلت لا نم ان السبه لمزيد الجواز موقوف على ما ذكر من الاحاطه بسبب التقدم
قلنا لانه انما يحصل التنبه لذلك على هذا التقرير لان العلم بنفس الجواز قد كان حاصلا انما
سبق واذا احاط بهذه الاشياء لمزيد الجواز بالضروره قوله ويسمه لوجوب الواو ولم تقع
الالباس نحو جاني رجل وعلى كتفه سيف ويسمه لوجوب ترك الواو في نحو هذا المثال
عند اراده الوصف لان الواو ربما لم يسبق بين الصفه والموصوف في كلامهم قوله لامتناع عطف
الصفه على موصوفها ولقايل ان يقول انما يصح هذا ان لو كانت للعطف وهو ممنوع بل لمزيد
الربط ولزياده التوسع ولين سلمنا ذلك لكن انما يلزم هذا ان كان عطفا على الموصوف ولم
لا يجوز ان يكون عطفا على الجمله المشتمله على الموصوف ولين سلمنا ذلك لكن هذا مشترك الالزام
بان يقال يجب ان لا تكون الجمله مع الواو اذا وقعت حالا لامتناع عطف الحال على ذي الحال
قوله حتى القلب ليس فيه ما يحتمل ان يكون مفعولا باسا وهو الظ لان المعنى جعله خاليا
عن الماء كما يقال ترك زيد اصبعا اذ القصد ليس الى ترك القلب ولا الى ترك زيد بل الى
جعلهما خاليا عن الماء وصريعا بشهاده كل ذي عقل سليم قوله الا ان ذكر الواو ارجح لان
ليس بمنزله ما فكانت الجمله المصدره بها بمنزله الجمله المصدره بما فكان ذكر الواو ارجح وانما
اختير ترك الواو نظرا الى الاصل لانها فعل في الاصل قوله ممن احاط علما بما قد سبق
استغنى بذلك عن بسط الكلام هاهنا وذلك انه قد ذكر فيما سبق طرق الاختصار والتطويل
لطي المسند اليه او المسند او الجمله برأسها لطي السؤال هو لك بحسب العراق لي زيد بالبنا
للمفعول ولطي الخبر الذي هو جمله على ان يكون التقدير زيد يلحقه وكذا سيل المسند اليه بشي
من التوابع او غيرها وبعيد الاسناد بشي من القيود وذكر لكل واحد من الاختصار والتطويل
حاله تقتضيه فاذا وقفت على ذلك استغنيت عن بيان هذه الحالات لمكان الاتحاد النوعي
والى هذا اشار بقوله وذكرت لك مقامات ارشدتك الى مناسباتها قوله اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق لان كل واحد منهما معقول
بالقياس الى شي اخر فلا يمكن تعقله مع قطع النظر عن ذلك الاخر وبنا الكلام هناك عليه
وكلام الاوساط على مجرى متعارفهم في باديه المعنى يصلح ان يكون مقيسا عليه لكونه متعارف
الوجه معلوم الطريق بواسطه العرف فالايجاز اذ المقصود باقل من كلام الاوساط
على مجرى عادتهم والاطناب اداوه باكثر وقد يبنى الايجاز على كون المقام خليقا بابسط
شهادة

شهاده القراين فان قلت كون الشي نسبيا لا يقتضي ترك التحقيق قلت الا بد
بعد تحقيق ما قلنا فان قلت البنا على متعارف الاوساط والبسط رد الى جهاله قلنا
لا نم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن كلام الاوساط متعارف الوجه معلوم الطريق بواسطه
العرف والسمع لكلامهم وكذلك لو لم يكن كون المقام خليقا بالبسط معلوما بشهاده القراين وانما
قال واما الحالات المقتضيه لطي الجمل بالجمع بين الحاله المقتضيه للطي وبين الحاله المقتضيه للا
ولم يذكر كلا منهما على حده اذ لم يكن قصد الى بيان ذلك فلم يتعرض لذكر كل منهما على حده بل
جمعها في الذكر ويجوز ان يكون المراد بلفظ الجمع الحالتان المقتضيتان للجمع للايجاز والاطنا
اطلاقا للفظ الجمع على المثنى ويجوز ان يكون جمعهما نظرا الى ان الايجاز متفاوت وكذا الاطناب
ولكل واحد في مرتبة حاله تقتضيه فلذلك قال واما الحالات بلفظ الجمع قوله
لطي الجمل الايجاز غير مختص بطي الجمل اذ قد تكون راجعا الى طي غير الجمل فلا وجه لتخصيص
ذلك اللهم الا ان يراد بذلك غير الجمل الاصطلاحيه مما يصح ارادته قوله عن الكلام اريد به
المصدر اي عن التكلم قوله ايجازا منصوب على انه مفعول له لطي الجمل واطنابا مفعول له
للاطي لانه بمعنى تركه طيها ولقايل ان يقول قوله ولا طيها اطنابا بالنشر كما سبق لانه ليس
ما طناب ولا يستلزم له قوله ممن احاط الى اخره جمله شرطيه وقعت خبر المبتدأ الذي هو
الحالات وقوله هاهنا قايما مقام الضمير الذي يستحقه المبتدأ اذا كان الخبر جمله وانما قال
هاهنا ولم يقل فيها لانه قد تكلم فيما نحن بصدده نظرا الى بيان الايجاز والاطناب ونظر الى
ايراد عدم امثله ولو قال عن البسط فيها افاد انه قد تكلم في هذه الحالات وليس الامر كذلك
قوله مثل جعل كلام الاوساط بيانا للبنا لا لشي عرفي اذ الشي العرفي هو كلام الاوساط
وانما قال عرفي لانه مما يتعارفه الاوساط قوله ولا بد من الاعتراف بكلام الاوساط
يعني لا وجه للمنع بان يقال لا نم ان كلام الاوساط وهو ما لا يحمد ولا يذم في باب البلاغه
واقع لان اهل كل لغه يقسم كلامهم الى عال وسافل ومتوسط بشهاده السمع لكلامهم
ولقايل ان يقول قوله وانه في باب البلاغه لا يحمد ولا يذم مع وذلك انه لا ... خ
اما ان يكون مطابقا لمقتضى المقام او لا فان طابق حمد والا ذم لانخراطه اذ ذاك في سلك اصوات
الحيوانات قوله ولنسمه متعارف الاوساط لا حاجه الى هذا الاصطلاح لان قوله كلام
الاوساط الحصر واظهر قوله من عبارات متعارف الاوساط لو قال من متعارف الاوساط

نزل العبارات لكان اولى لانه ليس لكلامهم عبارات ويمكن ان يقال هو من باب الاضافة البيانية
اي من العبارات التي هي كلام الاوساط على ان يزيد الفاظ قوله طرق الاختصار والتطويل اي
ما به يتوصل الى الاختصار والتطويل من طي شي او اشيا او زيادة شي او اشيا من القيود قوله
فليس فهمها لمعرفة الوجازة متفاوتة ولقائل ان يقول معرفة المجازة بالقياس الى كلام الاوساط
ومعرفة التفاوت بالاوساط لقياس الوجيز والوجيز فلا حاجة بنا في فهمها كونها متفاوتة
الى الاحاطة بتلك الطرق بل انما يحتاج الى ذلك في ايراد الكلام وجيزا او طويلا لا في معرفة كونها
متفاوتة قوله الى مناسباتها اي بل الى ما يناسب تلك المقامات من مقامات اخر وانما قال ذلك
تنبيها على انه يجوز ان يكون ثمة مقام يقتضي الايجاز او الاطناب ولا يكون ذلك من تلك المقامات
المذكورة لكن فيها اشارة وارشاد الى ذلك ولا يصح ان يحمل المناسبات على مقتضيات الاحوال
لان قوله مدرجات الاختصار والتطويل مقامات يفيد ان مقتضيات تلك المقامات هي الاختصار
والتطويل قوله فما صادف من ذلك اي مما صادف من الايجاز والتطويل موقعه الذي يناسبه
وبمقتضيه المقام حمد والا ذم قوله والعلم في الايجاز اي المثال المشهور الذي يذكر في جانب
الايجاز قوله تعالى في القصاص حيوة يقال فلان علم في هذا المعنى اي معروف مشهور فان
قلت الايجاز يعلم بالنظر الى الاوساط وكلام الاوساط غير معلوم فيما نحن بصدده من
ان يحكم عليه بكونه علما في الايجاز قلنا لا نسلم انه غير معلوم ان ادعيت انه غير معلوم من حيث
الشخص فمسلم وان ادعيت انه غير معلوم مطلقا فممنوع لانه معلوم النوع والمراد بما هو مقيس
عليه هو الكلام المعلوم النوع قوله واصابته المحز بفضله من جهة كونه حقيقيا سلسا
عند الاستماع بخلاف ذلك ومن جهة المعنى وقد مر الكلام عليه في بحث المسند اليه
ولقائل ان يقول اصابة الكلام المحز في باب البلاغة بمطابقته لمقتضى المقام لا بما
ذكر من زيادته على ما هو اوجز كلام على ان كون ذلك اوجز كلام ممنوع لان غيره اوجز وهو
قولهم القتل انفى للقتل والجواب عن امثال هذا الى العناية قوله ذهابا الى ان المعنى هدى
للضالين اي هو من باب الايجاز بنا على ان المعنى هو هدى لا وليه ولقائل ان يقول
كونه من المجاز لا يختص بهذا المعنى لانه لو كان المراد بقوله هدى زيادة هدى من قبيل المجاز
ايضا على ان قوله الذين يؤمنون بالغيب الى الاخر سواء كان استينافا او جاريا على المتقين كشفا
وايضاحا او مدحا مما يدفع ان يكون المعنى هدى للضالين فالوجه ان يحمل على ان المعنى زيادة
هدى

هدى قوله لما ان الهدى اي الهداية انما فسره لانه اذا كان بمعنى الاهتداء مصدر من
هدى بالبنا للمفعول لا يستقيم قوله انما يكون للضال المهتدي بل يكون الامر بالعكس قوله
ووجه حسنه قصد المجاز لما اشتمل في هذا المجاز من المبالغة ما لا يخفى وقصد المجاز انما يحسن
حسنه اذا كان مستفيض النوع لاطراده اطراد الامثال فيه على الصحيح ذكر الشي باسم ما
يؤول اليه نحو من قتل قتيلا واني اراني اعصر خمرا وانه يمرض المريض ويصل الضالة الى غير ذلك
من نحو عجن العجين بخلاف ما اختص نوعه في شخصه مثل ما قيل للانسان الطويل نخلة وليس يقال
لكل طويل نخلة قوله والتوصل به اي ووجه حسنه قصد ذلك المجاز والتوصل به الى ان
يكون اولى الزهراوين وهما سورة البقرة وسورة ال عمران مصدرة بذكر اوليا الله تعالى ليكون
ذلك تشويقا الى التقوى وترغيبا في سلوك سننهم وايذانا بالاعتنا بشانهم وهذا انما
اذا كان الضالون الصائرون الى التقوى اوليا الله تعالى قوله نظرا الى ما تاب عنه لان القصد
هو الاخبار عما تابوا منه ولحقهم فطوى التفصيل الى الاجمال اي انا تائب من ما عسيتم من العظم
والكثرة بحيث لا يحسبه كنهها ولا يمكن عدها قوله وند اقوله ولا ينبئك مثل خبير بعد
قوله ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعا ئكم
ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير المنعم اي لا ينبئك في
مثل هذا الخبر الخبير الذي لا يخفى عليه شي مما كان ومما سيكون والغرض نفي ان يكون له مثل
على منوال قولهم ولا ترى الضب بها ينجحر على معنى انه لو كان له مثل لكان ينبئك بما نبانك
لكن لا ينبئك فيلزم منه نفي المثل بالضرورة وهو من الايجاز بحيث لا يخفى نظرا الى ما تاب عنه
وكذلك قال وهذا قوله ولا ينبئك قوله وانظر الى الفا التي تسمى فصيحة قبل الفا التي تكون
للعطف نظرا الى ما تاب عن مقدر وهو شي يسمى فصيحة والا فلا قوله كيف افادت
فاسلمتم فيه تسامح لان المفيد لذلك مجموع قوله فتاب عليكم لا الفا وحدها فان قلت
الفا تقتضي سابقة شي يتعلق به فصار الى ذلك المقدر قلنا الفا تدل على تعقيب شي لا تعينه
وليس الكلام هناك فان قلت لا نسلم ان التقدير فتبتم ولم لا يجوز ان يكون التقدير فان
تبتم او فان امتثلتم فقد تاب عليكم قلنا لان قبول التوبة مترتب على ما قدر ولو قيل
بهذا التقدير لم يكن قبول التوبة مترتبا عليه فلا يصح الاتيان من غير ضرورة فلا انصار
اليه قوله وتامل وانما قال هناك وانظر الى الفا وقال هنا وتامل لان افادته لما ذكر

مما توقف على الاحاطه بالقصه **قوله** نظرا الى الوا و يعني لو لم يكن تقدير ولا ملاحظة لكان
مقتضى الكلام ان يقال ولقد اتينا داود وسليمان علما فقالا الحمد لله لانه مسبب عن ذلك
ومرتب عليه فان قلت ورود ه بالواو بعد تسليم ما ذكرته لا يقتضي كثرة التقدير وفي
تقدير البعض مندوحه عنه ومقنع قلنا انما صار الى تقدير ذلك بحكم العقل لانه من المعلوم
البين الذي لا يشك فيه انهما عملا به وعلماه وعرفا حق النعمه فيه اذ من المستبعد ان لا يكون
الامر كذلك وهما من عباده المصطفين الاخيار ويجوز ان يكون القصد الى مجرد الاخبار بما صنع
وبما قالا مع قطع النظر عن ترتب قولهم ومسببه ويجوز ان يكون القصد الى الاخبار بقولهم
مترتبا لكن ترك حرف الترتيب تعويلا على استفاده ذلك من حكم العقل وشهادته وتنبيه
شاهدا والى هذا الاحتمال وقعت الاشاره بقوله ويحتمل عندي كما يعول على استفاده
التعليل في قولك قم يدعوك فلان من شهاده العقل فلا يذكر حرف التعليل **وللقابل ان**
يقول تقدير ما ذهب اليه صاحب الكشاف يقتضي ان لا يكون بالواو ايضا لانه مسبب
عما قبله فلو كان مقدرا انما قدر لكان مقرونا بالفا لا بالواو ونظرا الى ما ذكر فالوجه ان لا يصار الى
تقدير ما ذهب اليه **قوله** وانه تفويض الاستفاده الى فهم السامع من غير نصب قرينه
كاستفاده ترتب الحمد او غير ذلك وانما كان لطيف المسلك لانه ليس هناك لفظ دال
على الغرض **قوله** ومن امثله الاختصار لما اراد ان لا ينتظم هذا في سلك ما وقع في حيز قوله
وتامل مع عدم تعلقه بما نقل عن صاحب الكشاف قال ومن امثله الاختصار قال تعالى
لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم اي لولا حكم من
الله سبق اثباته في اللوح وهو ان لا يعاقب المخطي في اجتهاده او فيما لم يصرح بالنهي عنه
لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفدا او فيما تركتم من الاثخان قبل ما نزل به امسكوا
عن الغنايم وما اخذ والايدي من الغنايم فنزلت فكلوا مما غنمتم نظر الى حصة الاله فالتسبيب
فان قلت لا نسلم انها فا التسبيب والعلم بانها فا التسبيب موقوف على العلم بذلك المقدر
فكيف يكون هذه الفا دالا له على ذلك قلنا لما عرض لهم تردد في الغنايم وفيما اخذوا ثم قيل
لهم فكلوا دال على الاباحه فان قلت فان الدال على الاباحه وكون لا يدل على طيب
ايجب هو الامر لا الفا قلنا الامر بالاكل يدل على الاباحه ولكن لا يدل على طيب
وانما الدال عليه الفا لانه لو لم يكن ذلك مقدرا لم يكن الامر واردا بالفا والمطوي اعني

استيناف

استيناف فان قلت اذا كان استينافا فان كان كل واحد من الجواب والسوال مطويا
وهو بعينه قلنا لا نجد في ذلك لتسبيك المسبب وهو وكلوا مسلك الاستيناف وهو لحب
قوله نظير ان الحرم نقتلهم فلم تقتلوهم وذلك انه لما انهزم اهل مكه ترمي القبضه من التراب
التي رمي بها عليه السلم في وجوههم واخذ المومنون يقتلونهم ويأسرونهم وافتخروا به فكان
الرجل يقول قتلت واسرت قيل فلم تقتلوهم بالفا بناء على الشرط المقدر اي ان افتخرتم بحد ذلك فلم
تقتلوهم فان قلت ما معنى الشرطيه وهي ان افتخرتم فلم تقتلوهم قلنا معناها على ان الاولو
سببه للاخبار بالثاني **قوله** لدلاله الفا وذلك انه لو لم يكن هنالك تقدير شرط كان
تقدير الكلام بالواو اي افتخرتم ولم تقتلوهم اي ولكن الله ما قتلتموهم ولكنه لما كان بالفا
دل على تقدير الشرط فان قلت لا نسلم ان الدال هو الفا بل الاحاطه بسبب النزول
قلنا ذلك مما لا يدل على تقدير الشرط لان افتخارهم كان واقعا محققا لا امرا مقدرا لكن
لا ذكر بالفا دل ان الكلام مبني على تقدير الشرط وانما بني الكلام على تقدير الافتخار وان كان
ذلك محققا تنبيها ان من حقه ان لا يكون على سبيل الفرض كما تفرض الامور غير الواقعه **قوله**
وهذا قوله تعالى يقولون انا لمردودون في الحافره الى الرجوع بعد الموت انكارا منهم للبعث
يقال رجع فلان في حافرته اي طريقته التي جا فيها ثم ارادوا ان استبعاد البعث فقالوا
ا ئذا كنا عظاما نخره قالوا تلك اذن كره خاسره فانما هي زجره واحده اي البعث وزجره
في الكافرين زجره واحده اي صيحه وهي النفخه الثانيه اي ذلك سهل علينا يسير والفا في فانما
ليس للعطف بشهاده المعنى بل هي الجزائيه اذ المعنى اذا كان رده البعث فما ذلك الا صيحه
واحده ويجوز ان يكون للتعليل لان قوله الكلام السابق مشتمل على استبعاد البعث فكانه
قيل لا تستبعدوا ذلك فما هو الا صيحه واحده تصوير السهوله امر البعث على الله تعالى **قوله**
ام اتخذوا من دونه الهه وليا فالله هو الولي لو لم يكن مبني الكلام على الشرط لقيل والله هو الولي
بواو الحال ويجوز ان يكون الفا تعليلا لا لانكار اتخاذهم اوليا من دونه اي لا تجعلوا اذلك
فانه الولي لا ولي سواه وانما قال لا ولي سواه لان قوله فالله هو الولي يفيد الاختصار **قوله**
ان ارضي واسعه فاياي فاعبدوني ظاهر في ان المعنى لم يتات لكم العباده في ارض فاعبدون
في غيرها لا ان ذكر السعه قرينه داله على ذلك وانما صار الى حديث الارض لان العباده على وجه
الاخلاص هو الذي يتيسر في بعض المواضع دون البعض لا مطلق العباده فانه مما يتاتى في

جميع المواضع وانما الشان في الاخلاص **قوله** وعوض عنه تقديم المفعول اي شي مما في
حيز الجواب كما في اما اليوم فاني خارج وانما قال مع اراده الاختصاص اي انا ما ان ذلك بعد باق
ولو قال وعوض عنه المفعول تقديما لكان اولى **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان هنالك
تقديم مفعول بل الاصل فاعبدوني بحرف الفعل فعاد المتصل منفصلا لعدم ما يتصل به وصار
مقرونا بالفا لقيامه مقام الفعل ولا نسلم اراده الاختصاص كان الوجه ان يكون وضع الكلام
على تقديم المفعول قضاء من حق المعنى **قوله** قال اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري
ولا ينطلق لساني فارسل الى هرون ولهم علي ذنب فاخاف ان يقتلون قال فاذهبا بآياتنا اي
ارتدع عن خوف قتلهم فاذهبا اي فاذهب انت واخوك وانما فسرنا بان الخطاب لهما في
قوله فاذهبا بطريق التغليب بان غلب المخاطب على الغايب وهو هرون وباب التغليب شايع
لئلا يتوهم ان الالف في فاذهبا كالالف في فالقيا وبمنزله الواو في رب ارجعون وعندي
ان كلا اسم فعل وليس الكلام ما ذهب من طي الجمله وتقديره لكونه هو المعطوف عليه حينيذ في
قوله ذلك من انبا الغيب نوحيه اليك وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم
وما كنت لديهم اذ يختصمون اي ليعلموا ايهم يكون له الحضانه لانه كان من بني الالفاظ على ان نعلم
من يكون له الحضانه في العاقبه فكان هو المقدر وعلى ما قلنا يكون القرينه هو الاحاطه بالقصه
قوله لدلالة ايهم على ذلك بواسطه علم النحو لان التعليق انما يكون في افعال القلوب
على ما عرف في علم النحو **ولقايل ان يقول** انما يجوز ذلك الا بوساطه علم النحو ان لو كان هنالك
تعليق وهو ممنوع لجواز ان يكون جمله محكيه على معنى يقولون اقلامهم قائلين ايهم يكفل مريم
ولين سلمنا دلالته بوساطه علم النحو لا يحتاج الى ان ذلك هو فعل العلم بل الدال هو ما قلنا
وانما ذهب الى تقدير ينظرون لان العلم يقتضي يستدعي سابقه النظر ولا يتحقق بدونه **ولقايل**
ان يقول بعد التسليم لا يلزم من ذلك ان يكون مطويا لان قوله ليعلموا ايدل
عليه التزاما فلا ضروره الى القول بكونه مطويا **قوله** واذ يعدكم الله احدى الطايفتين
انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكه تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر
الكافرين ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكه كاعلاء
الدين واستيصال الباطل فكان متعلق اللام مطويا مدلولا عليه بسوق الآية فان قلت
لم لا يجوز ان يكون متعلق اللام هو فعل الاراده قلت لان المعنى غير مساعد بشهاده الاستعداد
ولا

ولا يجوز ان يكون متعلق اللام هو قوله ويقطع دابر الكافرين لان قوله ويبطل الباطل عطفا عليه
مما يأبى ذلك **قوله** وكذا قوله قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجعله آيه للناس فعلنا ما
فعلنا به لاله سوق الآيه على المطوي **قوله** وكذا قوله ولولا رجال مومنون ونسا مومنات
لم تعلموهم ان تطوهم فتصيبكم منهم معره بغير علم وجواب لولا محذوف اي لولا ذلك لما اهلكنا
ايديكم وما منعناكم بدليل سوق الكلام لكن اهلكنا ومنعنا اي كان الكف والمنع ليدخل الله فيكون
متعلق اللام هو الكف والمنع **قوله** اذ لم يقتصر الحمل بمنع الامانه يقال فلان حامل الامانه
اي لم يودها بعد ولم يتخلص منها والظاهر ان المراد بالحمل اولا التحمل بقرينه الفا في قوله فابين
لانه لو كان المراد هو منع الامانه لكان الظاهر هو ان يكون بالواو وشهاده المعنى واما قوله وحملها
الانسان فيحتمل ان يكون المراد هو منع الامانه ويحتمل ان يكون المراد هو التحمل للتكليف فاذا اريد
منع الامانه وقيل لم يكن من امثله الاختصار واذا فسر بالتحمل كان التقدير وحملها ثم خاس
بها بدليل قوله انه كان ظلوما جهولا **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه لا يكون من قبيل الاختصار ر
اذا فسر بمنع الامانه وذلك انه يكون التقدير حينئذ بشهاده المعنى وعرضناها على الانسان
فلم يستوف منها وحملها اي منعها وخاس بها فيكون الداله على ذلك المطوي هو منع الامانه
لانه لا يكون الا بعد القبول والتحمل فان قلت ذلك مما يفهم التزاما فلا ضروره الى القول
بكونه مطويا قلنا ذلك مشترك الالزام **قوله** بمنه ذهبت نفسك عليهم حسره على ان
من يسد او ذهبت نفسك عليهم حسره خبر ولو قال حسرات بلفظ الجمع لتوافق قوله فلا
تذهب نفسك عليهم حسرات والهمزه فيه للانكار اي ما كان ينبغي ان يكون منك تحسر عليهم
فانه غير نافع ولا مجد فان الله يضل من يشا ويهدي من يشا وليس ذلك في يدك والفا للتعليل
واما الفا في فلا تذهب نفسك عليهم حسرات فللسببيه لان ما سبق سبب للنهي واما اذا
جعل بمنه كمن هداه لم يكن قوله فان الله يضل من يشا الى اخره ظاهر التعلق به لان الهمزه فيه للا نكار
يكون المعنى ان من زين له العمل والمهدي ليسا سيوا فان الله يضل وهو على ما ترى من التعلق فاذن الثاني ير
هو الاول **قوله** وقول العرب اثار للاحجار بعينها اي ابرزوا الاحجار بترك الصله تنبيها
بواسطه القرائن ان المشار اليها وهي الجمه او الشده ايه بلغت من الشده مبلغا في القاصد
لوصفها محرامه بها بالغرض شدتها وقطاعه شانها وانما قال او الشده ايه اشار الى انه يصح
هناك تقدير المفرد والجمع والوجه ان يقدر الجمع مع المصغر ويكون التصغير للتنكير قضاء من حق

المعنى كما جا التعميم في مواضع شتى قوله ومن الايجاز قوله عزوعلا اتنبون الله انما فصل
لان مبنى الايجاز في هذه الصوره على نفي اللازم بخلاف الصور السابقه قوله ويعبدون من
دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هولا شفعاونا عند الله قل اتنبون الله بما لا يعلم
اي اتنبونه بكذا بهم بما لا ثبوت له اصلا توسلا الى نفي اللازم اذ لو كان له ثبوت باعتبار
اما في الحال او في المستقبل لكان معلوما للعالم الذات وقوله ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم
ازدادوا كفرا وهم اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتوراه ثم ازدادوا كفرا
بكفرهم بمحمد صلى الله عليه وسلم والقران لن تقبل توبتهم اي لن يتوبوا فلن يكون قبول توبتهم
فتوسل الى نفي التوبه بنفي اللازم وهو القبول اما عند المعتزله فظاهر لان قبول التوبه عندهم
يجب على الله تعالى عقلا والى ذلك اشار بقوله وهو قبول التوبه الواجب في حكمته تعالى واما عند
اهل السنه فغير ظاهر اذ لا يجب ان شا فعل بفضله وان شا لم يفعل واما قوله تعالى وهو الذي
يقبل التوبه عن عباده فلا يفيد الوجوب وقوله سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب
بما اشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا اي شركا لا ثبوت لها اصلا وفي ايراد هذا اشاره
الى الملازمه من انه لو كان له شريك في الالهيه لاقتضت حكمته ان ينزل حجه ناطقه بذلك
فتوسل الى نفي الشركا بنفي اللازم كما في المثالين المتقدمين ولقايل ان يقول لا نسلم انما اورد
من الصور الثلاث من قبيل الايجاز وذلك انه اذا كان المراد بما لا يعلم بما لا ثبوت له راسا
لم يكن من قبيل الايجاز لسد قوله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض مسد المطوي وكذا
الكلام في قوله لن تقبل توبتهم لانه اذا كان المراد لن يتوبوا كان قوله لن تقبل توبتهم قايما مقام
المطوي فلا يكون هناك ايجاز وكذا القول في قوله ما لم ينزل به سلطانا لانه اذا كان
المراد انه لا وجود لها لم يكن من قبيل الايجاز حيث اقيم قوله لم ينزل به سلطانا مقامه ويمكن
ان يقال انما يرد هذا ان لو لم يكن القصد الى نفي كل واحد من الملزوم واللازم لكنه اقتصر على
نفي اللازم لاستلزامه نفي الملزوم فيكون كل واحد من قبيل الايجاز قوله ومنه وان جاهداك
وانما فصل لانه من هذا القبيل من وجه من حيث ان القصد الى نفي كل واحد كما في الصور السابقه
لا من حيث انه توسل الى نفي الملزوم بنفي اللازم اما قوله وما للظالمين فظاهر من ان يخفى وكذا في قوله
وان جاهداك لان تعلق العلم به غير لازم كما في الصور المتقدمه قوله واحبطوا الطاعه بكثيره
بنا على مذهبه من القول بالاحباط وهو ان يزول استحقاق الثواب بارتكاب كبيره ثم لا يعود

بالتوبه

بالتوبه عنها وقال بعضهم يعود الاستحقاق وقال ابن القاسم الكعبي الطاعه بمنزله الشمس
واستحقاق الثواب بمنزله الضيا والكبيره بمنزله الغيم ومتى زال الغيم ظهر الضيا فكذا الكبيره متى محيت
بالتوبه ظهر استحقاق الثواب ولا دلاله لهذه الايه على الاحباط والقياس على احباط الحسنات
للسيات لقوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيات غير ظاهر لجواز ان يكون الحسنات كذلك
دون السيات بنا على رحمه القياس قوله اصله فقل اللهم فقولي الله فالمطوي فقولي الله ولا بد من تقدير
هذا المطوي على قراه من قرا اسهوا بالتا لا انه لو لم يقدر هذا كان وجه الكلام ان يكون سهوا
بالخطاب فضلا من حق المعنى فان قلت لم لا يجوز ان يكون اللام في للذين كفروا كما في قوله وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قلت الوجه على ذلك لزم تقدير المخاطب
اشيا لا تقتضيه الامر وهو قوله قل وحينئذ يكون المعنى لاجلهم قل لهم فان لم يصر الى تقدير هذا
المطوي وهو فقولي الله لم يكن للقراه بالتا وجه فان قلت فعلى هذا كان الوجه
ان يكون قوله ما سبقونا اليه بالخطاب فضلا من حق قوله وقال الذين كفروا قلنا انما يصح هذا
ان لو لم يكن المعنى وقال الذين كفروا بعضهم لبعض بخلاف ما نحن بصدده فانه لا يتصور ان يكون
عن الذين كفروا اخاطبا قوله ومن امثله الاطناب قوله ان في خلق السموات والارض
الى اخره لما في ذلك من تعداد عده من الحوادث مع انه كان يمكن ان يشير الى الجميع باخصر طريق
وهو ان يقال ان في ترجح وقوع كل ممكن على لا وقوعه لايه ناطقه على صانع قديم واجب الوجود
لذاته وذلك ان الممكن هو الذي تتشبه الوجود والعدم اليه على السويه من حيث هو هو واذا
كان كذلك امتنع وقوعه من غير مرجح ولزم ان يكون هناك موجد واجب لذاته قطعا
للدور والتسلسل فان قلت لم لا يجوز ان يكون هناك علل غير متناهيه ويكون تلك العلل
اللامتناهيه موجوده قلنا لو كان كذلك لم يكن لحدوث الحادث اليومي وجه قوله تركه
الكلام ولقايل ان يقول انما يجوز ما اورد من امثله الاطناب ان لو كان يلزم من ترك
ما ذكر من الايجاز الاطناب وهو ممنوع او لم يكن متعارف الاوساط تلك المثابه من البسط
هناك بنا على ما ذكر وهو ممنوع قوله ان في ترجح وقوع اي ممكن على لا وقوعه لايات لو قال
لايه بالافراد لكان اظهر لكن بنى الكلام على المقصود الاصلي اذ القصد الى ان في جميع الحوادث
لايات قوله وتقدم انما ذهب الى جزئيه النقل اشاره الى انه سيكون بعد ذلك من يكون
على تلك الصفه من المعتبرين في باب النظر لجواز ذكر كلاما الى اعراض الدنيا فترك الاكابر الى

الاطناب في تعداد الحوادث ليكون كل واحد منها محركا للسامع وباعثا له على النظر
لما يودي الى المطلوب قوله من مرجي التصبير حال من الضمير المجرور في تعرف
وبعد ريجوز ان يكون حالا من كلمه من قوله اوثر الاطناب فيه على الايجاز استينا ف
وذلك بانه لما قال وقوله قولوا امنا الى اخره كان مظنه للسوال وهو ان يقال لماذا اوثر
الاطناب فقال اوثر لما كان هذا القول تسمع من اهل الكتاب الى اخر ما ذكر قوله ووقع
الاخبار عن طبا والمقام مراحل عطفه على اوثر مثل ان يقول حيث لما حسن في الرسله واما
قدم اوثر على الالانصباب الكلام اليه لما ذكرنا من حرسه الاسسباب وفيما ذكر ما ذكرنا
من المنع على الوجه الذي مر قوله واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس ترك الاجمال الى الاطناب
سبيل احوال ذلك اليوم تصوير اله في النفوس وتمثيله في الضماير والحال انه في الاثمه الكاهل
بتفاصيل تلك الاحوال والعالم بها والمعترف والكاهر بذلك اليوم واحواله والمسترشد و
العابد والمبهم والبليد وترك الايجاز ليلا يخص المطلوب وهو استيناس صوره ذلك اليوم
واحواله ببعض احد كالعالم دون احد كالجاهل او ان لا يكون بحيث يناسبه فوه سامع كالبليد
دون سامع كالمبهم او يخلص الضمير بعض كالمسترشد دون بعض كالمعاند ولقائل ان
يقول لا وجه لايراد الجاحد والمعاند في البين لان الاطناب في حق كل منهما غير مجد ولا
المطول وان يلبس عليهما التوريه والانجيل قوله اذا كان كلاما وقوله ليس بعليل للعلل
وقوله ليلا يخص المطلوب بدل من قوله لنفس قوله لو اريد اختصاره لما انخرط في
الدر بموسوريه لكونه معلوما وفيه ما مر من المنع وهو انه لا يلزم من ترك الاختصار الاطناب
وذلك انه اذا كان المراد ذكر الايمان ووصفهم به لم يكن ذلك من الاطناب في شي فان قلت
يكون اطنابا بالقياس الى متعارف الاوساط قلنا انما يصح هذا ان لو كان متعارف الاوساط
على تركه وذكره مرادا على ان لقايل ان يقول انما يظهر ذلك ان لو قيل يسبحون بحمد ربهم وهم
مومنون لكن ذكره بلفظ الفعل المودن بالحدوث والتجدد على وجه الاستمرار لنظمه في سلك يسبحون
اما بنا انهم على تجديد ذلك شاعه فشاعه اشباحا به وتلددا واما بنا على اظهار شرف ذلك واما
بنا على الاعتبار الاعمال في الايمان قوله من حيث ان سياق الايه يعني لو اريد اختصاره
لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان القصد بالايه الى تكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
وهذا المعنى حاصل سوا كان في البين قوله والله يعلم انك لرسوله او لم يكن لكن لما كان تركه

ما لو هم عود التكذيب الى نفس الشهادة اشنع الاختصار ولقايل ان يقول انما يتم هذا
ان لو كان سوق الايه لمجرد تكذيب المنافقين من غير قصد الى قلع التوهم وهو ممنوع ولو قال
ولكن ايهام رد التكذيب الى نفس الخبر وهو انك لرسول الله لكان اولى قوله كقوله والله يعلم
الى اخره تعليل للملازمه اي لو اريد اختصاره لترك لانه فصل فكان من حقه التاخير في الذكر
لا ان يذكر فيما بين اللازم والملزوم قوله اذ لو اريد الاختصار لكفى عصاي كان الوجه ان يقال
عصا بدون زيادة التكلم لانه هو المطابق للسوال وفي بعض النسخ عصا بدون الاضافه قوله
وهو في موقعه اي اصاب المحز وذلك انه لما قال له انك لن تستطيع معي صبرا بعساله وحثا
على الصبر والثبات عليه ثم لم يجد كذلك كان مقتضى المقام ان يبالغ في تقرير ذلك بزياده
لك وذلك انه لما قال له انك لن تستطيع معي صبرا ثم راى منه عقله وذهابا عما هو بصدده
كان مقتضى المقام ان يقول له في الكره الثانيه الم اقل لك بزياده لك ابيا ما ان ذلك القول
مما يخص بك ولا سعي الى غيرك فلا سبيل لك الى العدول والذهاب عنه وانما قال ومما نحن
من الاطناب لان لقايل ان يقول لا نسلم انه من باب الاطناب وذلك ان متعارف الاوساط
على ذلك الوجه الا ترى انك اذا قلت لزيد اذهب ولو ترك في الكره الثانيه كان ايجازا
لا ان يكون زياده اطنابا قوله وان كان الطلب يعني ان اي انما زيد لي لا اكتسا الكلام معه
تاكيدا لا يكون بدونه ولكون الطلب في الوقت الذي يستدعي التاكيد لمزيد الاحتياج
الى انشراح الصدر ليلا يضيق عن تحمل المكاره وانما قلنا ان الكلام معه يقتضي التاكيد لانك
اذا قلت اشرح لي افاد ان شيا عندك تطلب شرحه ثم اذا قلت صدري عند تفصيلا
وكان هناك تاكيد لطلب شرح الصدر بوساطه ذكره اجمالا وتفصيلا فان قلت انما
يستقيم هذا ان لو كان المسوول منه غيره تعالى اذ الاجمال والتفصيل انما يتصور في حق الغبي
قلنا لما كان القصد من موسى عليه السلام الى تاكيد الطلب لانشراح صدره مر على تلك الشاكله
الالوفه وسلوك الطريقه المعهوده وانما لم يتصور هناك اجمال وتفصيل والمراد بالتفصيل هو البيا ل
اذ ليس هناك جمله يقصد الى تفصيلها بعرض اجزايها شيا فشيا بل المراد هو الابهام اولا والبيان
ثانيا ولقايل ان يقول انما يستقيم هذا ان لو كان طرفا مستقرا ولم لا يجوز ان يكون
لغوا لا ان يسمى الابهام والبيان على كونه مستقرا وهو ممنوع لانه اذا كان لغوا لم يكن في شي من ذلك
ما ان يكون المعنى اشرح لاجلي بنا على ان الفايده عايده اليه قوله وقول البلغا مبتدا وخبره من

الاطناب وقوله في موقع ظرف مستقر منصوب على انه حال مما استكن في الظرف
الذي هو الخبر اي حال كونه واقعا في موقع الحشو او خبر بعد خبر ويجوز ان يكون قوله في موقع
خبرا ويكون قوله من الاطناب حالا مما استكن من الضمير في قوله في موقع خبرا ويرد على هذا
قولهم ولا يستقدم على العامل المعنوي ويجيء بوقع التنجيم اي في موقع اي موقع لا يتخطاه
البلغا لكونه رافعا التوهم خلاف المعنى المقصود اذ لو قيل لا اصلحك الله بدون الواو لاحتمل
الدعا عليه **قوله** خلافا منصوب على انه مؤكد لنفسه ولفظ المثل غير مثبت في بعض النسخ ورفعه
على انه بيان لقول البلغا او بدل والمراد بمثل لا واصلحك الله نحو لا ورعاك الله **قوله** ولك
ان تعد لان هذا الباب لم يورده العلما في الامثلة اولان كونه من الاطناب غير ظاهر اذ لمانع
ان يمنع ذلك بان التقدير في نعم الرجل زيد نعم هو زيد فلا يكون من قبيل الاطناب **قوله**
موضوعا على الاطناب اي مبنيا على الاطناب اي اسبقا لا وانما كان مبناه على الاطناب لكونهما
للمدح العام والذم العام شايعين في كل خصلة وفي تحقق ذلك استبعادا فسلك طريق الاجمال
والتفصيل تقريرا وتاكيدا وانما قال شايعين في كل خصلة اما لكونهما انشا المدح والذم مطلقا
واما لانه لو لم يكن الامر كذلك لم يحتج الى التقرير والتاكيد بسلوك طريق الاجمال والتفصيل
احتياج **قوله** المستبعد تحققهما صفة للمدح العام والذم الشايعين وتحققهما هو ان يسبع
كون المحمود الى اخره ويجوز ان يكون التقرير وتحققهما بان يسبع الذي بواسطة ذلك ويجوز ان
يكون مجرورا على البدلية والاول هو الوجه **ولقايل ان يقول** ليس تحققهما هو ان يسبع حتى
يصح تفسيره ويمكن ان يقال انما فسره بذلك على العناية بان المعنى تحققهما هو ان يسبع وانما
صار الى ذلك لانه لو لم يكن كونه محمودا شايعا لم يكن مناسبا انشا المدح والذم بالاطلاق
ولقايل ان يقول على قوله لكونهما للمدح العام والذم العام ان اريد بعمومهما وشيوعهما
انهما للمدح والذم مطلقا فمسلم لكن لا يلزم منه استبعاد تحققهما واذا اريد انهما للمدح
والذم بكل خصلة محموده ومذمومه فممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن انما يلزم استبعاد تحققهما
ان لو كان المدح والذم متوقفا على وجود ذلك وهو ممنوع **قوله** مريدا باللام الجنس
دون العهد قوله دون العهد يوهم انه اذا كان للعهد لم يكن هناك جمع بين الاجمال والتفصيل
وليس كذلك لانه اذا كان للعهد الذهني وهو غير معين في نفس الامر كان هناك اجمال
فاذا قلت زيد جا التفصيل فان قلت الجنس لم يكن من افراده واذا لم يكن من افراده لم
يكن

لكن من افراده لم يكن المدح متوجها اليه اجمالا قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان
توجه المدح الاجمالي اليه منحصرا في ذلك وهو ممنوع الا ترى انه يحكم بالجمع بين الاجمال والتفصيل
في جوربه رجلا مع انه ليس هناك ما ذكرته من الطريق والمراد بالجنس في نحو نعم الرجل جنس الافراد
وفي نعم الرجلان جنس افراد المثنى وفي نعم الرجال جنس افراد الجمع ولذلك استغرق المفرد اشمل
وليس المراد نفس الطبيعة من حيث هي هي مع قطع النظر عن القيود والا لم يصح التثنية ولا الجمع
وان هذا الباب مسمى للطايف ثم اخذ في تفصيلها فقال فيه ما ترى من الاطناب وفيه
تقدير السوال وبنا المخصوص وفيه اختصار من جهته **قوله** الواقع في موقعه اي اصاب المحز
حيث كان هناك اقتضا للتقريب والتاكيد فناسب ان يسلك طريق الاطناب بالاجمال
والتفصيل وقوله وفيه تقدير السوال وبنا ~~المخصوص~~ وكانه انما اطلق ولم يقل على احد القولين
ابدانا بانه هو القول **قوله** ولا يخفى حسن موقعه حيث كان فيه اطناب بنا على ما ذكرنا سبب
ان يصار الى الاختصار بحذف ما استغنى عن ذكره **قوله** ولو لم يكن فيه شي اي ولو لم يكن في هذا
الباب شي سوى ابراز الكلام في معرض الاعتدال وسوى ايهامه الجمع بين المتنافيين **قوله**
مثله في جمعه اي مثل ايهامه الجمع بين المتنافيين في الجمع بين الاجمال والتفصيل اي في الجمع بين الاطناب
والاختصار ايهام الجمع بين المتنافيين لما في الجمع بين الاجمال والتفصيل ايهام الجمع وانما قال بالايهام
لان هناك جمع بين المتنافيين تحقيقا وانما قال مثله يجعل ذلك مشبها به لسبق ذكرهما لا لان ايهام
الجمع بين المتنافيين في الجمع بين الاجمال والتفصيل اقوى او اظهر ويمكن ان يقال الجمع بين الاجمال
والتفصيل هناك مسلم بخلاف الجمع بين الاطناب والاختصار بحذف المبتدا فانه غير متفق
عليه فكان اخذ ذلك مشبها به اولى **قوله** لكفى اي لو لم يكن فيه شي سوى ما ذكر
لكفى به شاهدا على كونه متضمنا للطايف اذ مبنى السحر الكلامي على امثال ذلك فقوله مبني الشي
تعليل للملازمه فكان الوجه ان لا يكون مدرجا في اثنا القضيه الشرطيه **قوله** على امثال
ذلك اي لا يحسن الكلام ذلك الحسن الا اذا كان متضمنا ومشتملا على ما ذكر من المحسنات
وقوله اي ايهامه عطف على انه يبرز **قوله** يبرز الكلام باسناد الابراز الى هذا الباب
من قبيل المجاز لان البحث والنظر فيه هو الذي يبرزه في معرض الاعتدال ولما كان بينه وبينه
ملابسه اسند اليه بطريق التجوز **قوله** لجهات الحسن كتاخير المسند اليه واضمار ه
وارادة ومعرفه بتعريف عهد او جنس او نكره وحذفه واثباته وارادة المسند معرفه من المعارف

المقتضية

اونكره مفردا او جمله وبنا الكلام على التقدير اولا على التقدير الى غير ذلك مما يحسن الكلام
بحسبها اذا صادف تقتضي المقام وانما قال وقد اطلعناك حيث بين الاحوال بجميع ذلك
شيا فشيا فعتش عنها من الباب اي باب نعم مشحونا بجهات من الحسن اذ فيه اجمال وتفصيل
وابهام وتفسير وتقديم مسند او حذف مبتدا او ابيان بفاعله معرفا بلام العهد او الجنس
وتقدير السوال وبنا الجواب عليه وجميع ذلك مما يرقي الكلام من البلاغه اعلا المراتب اذا
صادف موقعه **قوله** وهو المرجوع اليه عطف على جواب الشرط وهو من الباب وانما كان
ذلك مضارعا وهذا ماضيا لانه اذا قصد الى معنى الشرط في الامر ونحوه كان الجزا مضارعا
ليظهر معنى الشرط واما المعطوف على ذلك وان كان يجوز ان يكون مضارعا فانما جا ماضيا ايذانا
بان ذلك بمنزله المقطوع به وانما قال في اختيار المختار تنبيها انه يتوسل بذلك الى العلم بما هو
المختار في نفس الامر ويجوز ان يكون اللام في المختار لتعريف العهد لانه قد تبين مما قدم ما
هو المختار حيث قال من بينها اما اللام للجنس وقال وفيه تقدير السوال بنا الجواب وقال وفيه
ترك المبتدا الذي فيه ابراز الكلام في معرض الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين وكل ذلك
مما يدل ان المختار هو ان يكون المخصوص خبر مبتدا محذوف وان يكون اللام للجنس حتى يكون المدح
متوجها اليه اجمالا لكونه احد الافراد الجنس على ما ذكر والظ ذلك وهو ان يكون
المخصوص خبر مبتدا محذوف والا لزم ان يكون الجمله الا بسابقه خبر او ذلك نادر الوقوع
في كلامهم حتى قيل بالنا وبل ولزم ايضا ان يقال نعما نعموا وان يكون للجنس لما في ذلك من المبالغه
ما لا يخفى الا ترى انك اذا قلت نعم الانسان زيد فاذا انحصار النوع في الشخص وافاد ان من عداه
ليس بانسان بالقياس اليه بنا على اعتبار خطابي هذا وجميع ما يذكر في باب نعم من الجهات انما
يكون جهه ان لو كان باب نعم واستعماله مختصا بالمقام الذي يقتضي ذلك وهنالك تسكب
العبرات **قوله** واعلم ان باب التمييز من باب التمييز استطرادي لازم مبناه على الاجمال والتفصيل
قوله من الاعن الاصل اذ الاصل ان يكون المقادير جاريه على المميزات لانها نازله منزله الصفات
في ابهامها ليبان حالها المميزات من الجمله كما ان الصفات مبينه لحال ما هي جاريه عليه وكذلك
التمييز في نحو طاب زيد نفسا اذ الفعل فيه للمميز فكان الوجه ان يكون مسندا او الى هذا اشار
بقوله الا ان السند الامثله منادية على الاصل وبد او هانبا على ما قلنا **قوله** وطاب عمرو
فرحا ليس بمتعين ان يكون تمييزا لاحتمال ان يكون مفعولا له نحو خرج مخافه اي للفرح والمخافه مع

صحه

صحه ان يقال من فرح ومن مخافه وكل ما كان باعثا على الفعل من غير ان يكون غرضا من نحو ما ذكرنا
صح هناك تقدير اللام وبعدير من فصح الحكم عليه بكونه مفعولا له وبكونه تمييزا **قوله**
وامتلا الانا ما **ولقائل ان يقول** لا نم ان التمييز هناك خارج عن اصله ومن الى وما قدره
به من ان الاصل ملا الما الانا غير ظاهر لان هذا الكلام غير ذلك الكلام ولا يلزم من كونه
فاعلا هناك ان يكون خارجا عن اصله هنا الا ترى انك اذا قلت جاذب زيد عمرو الثوب
كان عمرو مفعولا واذا قلت تجاذبا ه لم يكن مفعولا ولا يكون من الاعن اصله ويمكن ان يقال
الاصل ان يضاف الفعل الى السبب والى ما هو سبب الفعل فلما ترك ذلك الفعل واوقع فاعله
بين المطاوع لقصد الاجمال والتفصيل كان من الاعن الاصل بنا على ذلك وهذا غايه ما
يمكن في تمشيه مع انه لا ضروره الى ما ذهب اليه من التقدير لكان الاجمال والتفصيل يدونه
فان قلت التمييز في صور الفعل اما فاعل معنى او مفعول نحو فجرنا الارض عيونا فلا بد من
ذلك التقدير بنا على تلك القاعده الممهده قلت ان ادعيت ذلك مطلقا فممنوع كيف وفي
البعض نحو امتلا الانا وطار زيد فرحا واما ما ذكر من ان الاصل ان يسند الفعل الى السبب فممنوع
بل يسند الى ما هو له وقايم به **قوله** ولمصادفه الاجمال والتفصيل الموقع لان ما حكيه تعالى
من قوله واستعل الراس شيبا كان في حال اظهار الحزن لطلوع طلايع الشيب وانقراض الشباب
وهل مقام احق بالنعت على التقرير والتابيد بسلوك طريق الاجمال والتفصيل هيهات واجال
ما ذكرنا **قوله** من مزيد الحسن لان الاستعاره في اشتعل الراس افاد الكلام حسنا ثم لما صادف
الاجمال والتفصيل الموقع كساه مزيد الحسن **قوله** فصلا منصوب على انه مفعول مطلق
ونعله المقدر مع فاعله صفه لكلمه اي فصلته عن حمله اي انفردت من فضل عنه اي بني **قوله**
ولا صدروا هنالك اي ولا صدرو واحيث تلي عليهم وان تسم غير موصوف ولا صفه اي لم يكن
لا هذا ولا ذاك اي لم يتعرضوا للمعارضه راسا وهذا ظاهر اذا كان قوله من مثله طرفا مستقرا
صفه لسوره واما اذا كان لغوا لم يكن صفه فلا يكون قوله غير موصوف ولا صفه ظاهر الا بتاويل
والظ ان المصنف بنى الكلام على انه طرف مستقر **قوله** تاتي لهم عصبيتهم يجوز ان يكون جمله
مولده وان يكون استينافا وان يكون حالا **قوله** لهم طرف مستقر منصوب على انه حال
من العصبيه **قوله** او ان لا تعد الروايه بادون الواو فان قلت الوجه ان يكون بالواو
ولان المعنى على اما حال واحد منهما لا على ابا احدهما قلنا انما كان بالواو بنا على المعنى كانه قيل لا يرضى

ع

لانرضى عصبيتهم باحدهما ويلزم من ذلك عدم الرضى بكل واحدٍ منهما على الوجه البرهاني
ضرورة استمال كل منهما على احدهما وعلى ذلك قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا **قوله**
والكلام في تلك اللطايف اي والكلام في بيان تلك اللطايف وتحقيقها يحتاج الى تعيين اصل معنى
الكلام وذلك ان البلاغة لها طرفان اعلى واسفل فالاعلى وما يقرب منه حد الاعجاز والاسفل
هو ما غير الى ما دونه كان معدودا في اصوات الحيوانات وبينهما مراتب ولا تظهر تلك المراتب لو
ولا تميزها الا بتعيين الطرفين وفيما نحن بصدده تعيين الطرف الادنى يظهر المرتبة التي بنيه وبين ما
عليه نظم القران فان قلت انما يجوز ما ذكر هو الطرف الادنى والمرتبة الاولى ان لو كان
من البلاغة في شي وهو ممنوع قلنا اذا كان هناك شي من الجهات مرعيا كان من البلاغة وقد
روعي شي منها حيث قيل يا رب فلما شخت ما ثبات قد المفيد للتاكيد والتعبير المناسب لمقتضى
المقام **قوله** فان الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الراس المتعرض لهما في الاية
وانما كان ذلك هو المرتبة السابقة لان التفصيل مسبوق بالجملة فكان قوله قد شخت هو المرتبة
الاولى فان قلت لا نم ان الشيخوخة وهو كبر السن مشتملة على ضعف البدن وشيب الراس
قلنا المراد بالاستمال ان الشيخوخة مما يدل على ذلك كما ان الجملة تدل على الاجزاء ولكن
اجمالا لان كل واحد مفهوم يصمى ادكبر السن عن داخل بما فيه وان كانا من روادفه وتوابعه
قوله ثم تركت خارج عرج قولك ضيق الحقار فى الرتبه حيث لم يكن هناك سعة حتى يعبر
الى الضيق ولكن ذلك بنا على التحرير والتصور هذا قال المصنف فالتركت بنا على التحرير العقلي
والتصور الذهني **قوله** وهي الكناية في وهنت عظام بدني **ولقايل ان يقول**
لا نم ان ذلك من باب الكناية وانما يكون ان لو كان وهن العظام من لوازم ضعف البدن بل كل
واحد من ضعف البدن ووهن العظام من لوازم الشيخوخة قلنا انما يرد هذا ان لو كان كناية
عن ضعف البدن وانما هو كناية عن الشيخوخة التي وهن العظام من لوازمها **قوله** رابعة ابلغ لما
في ذلك من نسبة عظام البدن اليه مرة بعد اخرى **قوله** تنبه عليه ههنا وذلك انه كما
كان هناك ثمة اجمال من حيث انه لما قيل اشرح لي افاد ان هناك شيا ما يطلب شرحه من غير
ان يعين فكذلك هنا لما قيل وهن العظام علم وهن العظام على الاطلاق من غير ان يعلم انها عظام
اي شي فكان فيه اجمال ايضا بهذا الاعتبار ثم لما قيل من بدني كان تفصيلا **قوله** ثم لطلب
مزيد اختصاص العظام وانما قال مزيد بما اختص به فان قلت لا نم ان هناك مزيد اختصاص

قلنا المراد بمزيد الاختصاص هو ان لا يكون بالواسطة **قوله** لطلب شمول الوهن اي
لطلب شمول الوهن ترك الجمع الى المفرد فقيل وهن العظم لان استغراق المفرد اشمل والى هذا اشار
بقوله لصحة وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد فان قلت لا نم صحة حصوله وهن
المجموع بالبعض قلنا لكون الوهن فيها واشتمالها عليه الا ان ترى انه يصح ان يقال انكسرت
اليد وحصل الانكسار لليد وان كان الانكسار لبعض عظام اليد بنا على ما ذكر من حديث
الاشتمال **قوله** فحصل استعل شيب راسي وانما لم يقل اشتعل راسي بنا على قولهم ان الاستعارة
انما هي بين السب وبين النار وهي من قبيل الاستعارة بالكناية اذ التشبيه مذكور والاستعارة
في اسعل حيلته على ما يقرر **قوله** لافادة شمول الاشتعال الراس **ولقايل ان يقول**
لا نم وانما يكون كذلك ان لو كان اسناد الفعل الى الشي مما يقتضي الشمول بل يقتضي ان يكون محلا له
واما حديث الشمول فمن قرينة خارجة لا من الاسناد ويمكن ان يقال الاصل ذلك الا ان يكون
هناك قرينة عرفية او عقلية دالة على عدم الشمول وانما لم يقل واشتعل راسي اذ لا يلزم م
اذ لا يلزم منه قطعا ان يكون البيت محلا لجواز ان يكون الاضافة باعتبار امر اخر عن المحلية
قوله سحير شيبا لافادته المبالغة **ولقايل ان يقول** لا نم ان تنكيره لافادة المبالغة
بل لكونه تمييزا لان مبنى التمييز على التنكير ولهذا لا يصح تعريفه ويمكن ان يقال هب ان مبنى التمييز
على التنكير لكن لا يمتنع ان يقصد به التفخيم والمبالغة ولما كان المقام مقام المبالغة سلك طريق الابهام م
والتمييز ليتوصل بذلك الى قصد المبالغة لكونه طريقا معبدا واضح السلوك لهذا الغرض
قوله وهو ابهام تادية مفهومه **ولقايل ان يقول** الابهام ليس بمقرر فضلا ان يكون
مزيد التقرير ولا مفيد لذلك اذ لا يلزم من الابهام ولو قال ذا الحوالة تادية مفهومه
على العقل لكان اظهر وانما قال وابهام لان مبنى مرادنا بيت تقرير المكان القرينة ولكن
لما لم يكن بابا لفظا كان ثمة ابهام الحوالة على العقل نظرا الى الظاهر **قوله** عن ابراهيم القبول يعني
ان الاحصار مقدمه ما بين الجملتين يعني ان هذه الجهات وهي اللطايف المشار اليها في ما بين الجملتين
رافعة موقعها ومصبته محزها **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان المرجع في جميع
هذه الجهات الى الاختصار وليس كذلك ادعى البعض على الاطناب كما سيقت الاشارة
الى ذلك فالى يصح ان يقال ان الاحصار في المقدمة هو فتق الاكمام عن ابراهيم القبول ويمكن ان يقال
بني الجميع على الاحصار وذلك انه كان يناسب ان يصار في افادة كل جهة من تلك الجهات

ويعبر بها الى البسط والاطناب لكون المقام خليقا بذلك كما ذكر لكنه لما اختصر المقدمة ناسب
ان يكون مبنى الكلام على الايجاز والاختصار وان كان المقام مما يستحق ان يتفرع القايل مجهوده في
البسط **قوله** فقد اذنك باختصار ما يورد **ولقايل ان يقول** جاز ان يكون مبنى الكلام مشتملا
على ما يقتضي سلوك جادة الاختصار وان يكون مبنى الكلام على خلاف ذلك بان يكون هنالك
ما يستدعي البسط فاني يكون الاول واختصاره مودنا باختصار ما يعقبه **قوله** ومن الناس من امتنع
بالمعيب هذا عن مبدا ان يكون له مهلة من الاجل بعد طلوع طلايع الشيب ومثله قول المتنبي
حتى وصلت بنفس مات اكثرها وليس عشت منها بالتي فضلا **قوله** كما يجري بين المبتدا والخبر جعل
جريان القصر بينهما اصلا ومشبها به بناء على ما ذكر اولا واحال تحقيق القول فيه الى هذا الفصل
قوله يجري بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول **ولقايل ان يقول** لا نسلم انه يجري بين
بين الفاعل والمفعول واما نحو ما ضرب زيد الا عمرا فانما يصلح للاستشهاد ان لو كان القصر
بين زيد وعمرو بل انما هو بين ضرب وبين عمرو فان **قلت** الكلام في الفاعل من حيث هو فاعل
فالقصر في نحو ما ذكر من المثال راجع الى ضاربية زيد فيكون الحصر بين الفاعل والمفعول
قلنا لا نسلم ان المعنى قصر ضاربيته بل قصر ضربه ويلزم من ذلك قصر ضاربيته وكم بين المعنيين
وكذا الكلام في القصر بين المفعولين وبين الحال والحال **قوله** وبين كل طرفين كالتمييز وما ينتصب دى
عنه والصفة والموصوف **ولقايل ان يقول** اطلق القول وليس على اطلاقه اذ لا يجري
بين بعض الفعل والمفعول ولا بين المعطوف والمعطوف عليه ولا بين بعض صور التاكيد ولا بين
نحو من عمرو وابن زيد **قوله** ويحسك لو قال ملأت عنان الحلم في الباقي بمجرد التثنية لكان
اظهر لان قوله ملأت عنان الحلم باطلاقه يفيد الاستغناء عن مجرد التثنية **قوله** الى
تخصيص الموصوف عند السامع اي الى تخصيص ما هو موصوف عنده وهو مصيب في ذلك
وانما الخطا راجع الى الوصف باعتبار الشركة او باعتبار وصف مكان وصف فان **قلت**
لا نسلم ان حاصله راجع الى ذلك الا ترى انك اذا قلت ما ضربته الا بالسوط او ما خرجت
الا من البصرة لم يكن هذا القصر مما ذكرت في شي **قلنا** لا نسلم وفي ذلك قصر الضرب بالاداة
في السوط وهو وصف اذ المعنى بالوصف هو المعنوي لا الاصطلاحي وكذا الكلام في نحو ما
خرجت الا من البصرة **قوله** دون ثان لو قال دون وصف لكان اولى لانه قد يكون هنالك
ثالث ورابع مع مجيء ان يقصد الى تخصيصه بواحد دون الباقي او بالباقي دون ذلك فان

قلت

قلت لو قيل دون وصف وجب ان يكون واحدا لكونه مفردا **قلنا** لا يلزم لكونه
مصدرا في الاصل فيصح ارادة الواحد والجميع **قوله** لمن يتوهم زيدا ولو قال لمن يعتقد لكان
اولى لان التوهم بالقياس الى الجانب المرجوح حينئذ والحال انه ليس هنالك ترجيح فلا يكون راجح
ولا مرجوح **قوله** على احد الوصفين ليس المراد باحد الوصفين احدهما من حيث هو هو لان
ذلك مقطوع به لا متوهم وانما الكلام في التعيين **قوله** بمعنى انه يريد شرطه الثاني فان **قلت**
انما يصح هذا ان لو كان للثاني شرط **قلنا** له شرط من حيث انه يشارك الاول في احتمال
ان يكون هو الحاصل له كما ان الاول كذلك وبعضهم يسمي هذا قصر تعيين ولا مشاحة في الاصطلاح ح
وبعضهم شرطوا في قصر القلب تنافي الوصفين وهو غير صحيح لصحة جريانه في غير صور التنافي في
نحو ما زيد منجم بل شاعر في قصر القلب وليس بين الوصفين تناف **قوله** او الى تخصيص الوصف
بموصوف كقولك ما شاعر الا زيد لمن يعتقد شاعرين او قولك ما قائم الا زيد لمن يعتقد قائمين
او اكثر وكان الوجه ان يعرض لقصر التعيين هنا ايضا وكانه لم يتعرض له حيث علم بواسطة ذكره
في تخصيص الموصوف بوصف **قوله** في جهة معينة **قال** عبد القاهر اذا قلنا ما قائم الا
زيد لم ترد انه ليس في الدنيا قائم سواه وانما نعني ما قائم حيث نحن او بحضرتنا وما اشبه ذلك
والى هذا وقعت الاشارة المصنف ولما كان امر القيام من الكثرة على ما نرى قيد بقوله في جهة
معينة بخلاف حال الشعر فلذلك اطلق او طرفه معين تخصيص قصر القلبية بهذا القيد
دون القصر الافرادي ترجيح من غير مرجح **ولقايل ان يقول** كل واحد من القيدين اعني قوله في
جهة وقوله في قبيله غير محتاج اليه لانه كما يصح ان يقال ما زيد الا شاعر يجب ان يصح ما شاعر عن
الا زيد وان كان في الوجود شعراء سلوكا لطريق المبالغة كما في تخصيص الموصوف بصفة في
نحو قولك ما زيد الا شاعر وان كان هناك اوصاف شتى ويمكن ان يقال انما صار الى ذلك
القيد ليكون التمثيل بالقصر الحقيقي لا بالقصر الاعتباري هذا ثم ان سلوك طريق القصر ليس مما يختص
بان يكون السامع على ما ذكر من الاعتقاد والتردد بل يجوز سلوكه اذا اعتقد المتكلم ان السامع
يعتقد انه اعتقد منجما وشاعرا او اعتقده على خلاف ما هو عليه او متردد في امر محمد يقول
ما انت الا شاعر بناء على ظنه ذلك سواء كان خطا او صوابا وعليه قوله تعالى وما انزل الرحمن
من شي ان انتم الا تكذبون وكذا اذا اعتقد ان المخاطب يعتقده جامعا للوصفين او على خلاف ما
هو عليه نحو ما انا الا شاعر وان لم يكن في ظنه مصيبا **قوله** وللقصر طرق اربعة **ولقايل**

ان يقول هناك طريق اخر وهو طريق الفصل فيكون طرق القصر خمسه نحو زيد هو المطلق فان قلت القصر انما يستفاد من تعريف المعرف تعريف الحقيقه سوا كان ثمه فصل او لم يكن لانك اذا قلت زيد هو الكريم او زيد الكريم بدون الفصل افاد القصر اذا كان القصد بالكريم هو الاشاره الى الحقيقه قلنا المدعي ان هناك طريق اخر سوى الاربعه وما ذكرت مما يحقق ما قلنا فان قلت انما لم يتعرض لذلك لسابقه ذكره قلنا فاذن كان الوجه ان لا يتعرض لطريق التقديم لسبق ذكره ولما كان كل واحد من قولك ليس الا وليس غير بمنزله قولك لا غير ذكر مع ذكره قصر المسافه قوله ما زيد منجم بل شاعر اذا كانت بعد النفي نحو قولك ما جاني زيد بل عمرو وجاز ان يراد به نفي المجي عن عمرو وجاز ان يراد به اثبات المجي له فلا يكون بل متعينا للاثبات بعد النفي ولا متعين الاثبات الا بقرينه خارجه قوله لا غير او ليس غير او ليس الا هذه الثلاثه مما يصلح لقصر الموصوف على الصفه والمصنف خصها بالذكر في قصر الصفه على الموصوف من غير تخصيص قوله سعد بن ليس شاعر غير المذكور انما قال ليس شاعر بالسكير وان كان قد سبق ذكره لئلا يتوهم ان القصد الى تعريف الحقيقه بل الى الجنس الذي هو جار مجرى النكره او لانه بنى الكلام على بيان المقصود من اراده العموم قوله او ما زيد الا يقوم ابراد المضارع دون غيره من الافعال ظاهر في جواز ذلك جوازا مطردا لكون المضارع بمنزله اسم الفاعل لجهات ستى واما قوله عزمت عليك الا فعلت بمعنى ما اطلب منك الا الفعل وقوله ما لا نوا والنصر الا جلستم بمعنى ما اطلب منكم الا الجلوس فمسموع قوله وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل افاين مات او قتل انقلبتم على اعقابكم لما سمع ان المومنين بقتله عليه السلم انهزموا ولم يثبتوا فنزلت هذه الايه توبيخا لهم على ذلك وسلك طريق القصر تنزيلا لهم منزله المتعدين لهلاكه لاستعظامهم ان لا يبقى لهم الرسول وكيف لا يستعظمون ذلك والخطاب مع المومنين وهذا من باب اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لانهم لم يكونوا في نفس الامر معتدين لهلاكه وانما نزلوا منزله المعتدين لهلاكه لاستعظام فان قلت لم لا يجوز ان يكون من قبيل قصر القلب بان يكون الخطاب للمنافقين قلنا استشهاده المعنى لا يكفي به شاهد او قوله قالوا انؤمن لك وقد اسعك الاردلون قال وما علمي بما كانوا يعلمون ان حسابهم الا على ربي قوله وما علمي اي اي شي علي والمراد نفي العلم بحقيقه اعمالهم والاطلاع على انه امرهم وهذا بنا على حمل كلامهم على خلاف

مرادهم

مرادهم من رذاله الفقر ورذاله النسب على رذاله الاعمال وسو الاعتقاد تنبيها لهم على خطا رايهم وذهابهم عن جاده الحق والتنبه على ذلك قوله ان حسابهم الا على ربي هو من قصر الافراد حيث لم يكونوا مطلعين على حقيقه الامر فزعم ان امر الحساب يكون مفوضا اليه او الى الله تعالى فكان من قصر الافراد بنا على ذلك وقد يسمى هذا قصر تعيين ويجوز ان يكون من قصر القلب تنزيلا لهم منزله المعتقدين ان الحساب يكون مفوضا اليه لا الى غيره اذ هو خليفته فلا يكون هو المحاسب نفسه كما هو حال الملوك فقال حسابهم مقصور على ربي وهو مطلع على اسرارهم وما تكن صدورهم ويجازيهم على النقير والقطمير لا يفوته شي من ذلك اذ لا يخفى عليه خافيه قوله معناه القا للتعليل اي من الوارد على قصر الافراد قوله هذا الا زمعناه وقوله وما انا بطارد المومنين ان انا الا نذير وهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وذلك انهم لم يعتقدوه جامعا بين وصفي الطرد والانذار ولم يكونوا مترددين ولكن نزل طماعيتهم وحرصهم على ذلك منزله اعتقادهم انه جامع فاجيبوا بالكلام الخارج لا على مقتضى الظاهر فيكون من قصر الافراد بنا على حديث التنزيل من انهم نزلوا منزله المعتقدين لغايه حرصهم على ذلك قوله وما انزل الرحمن من شي ان انتم الا تكذبون وانما عد هذا من قصر الافراد بنا على ما قلنا او لان انه اذا اطن المتكلم ان السامع متردد في امره كان له ان يسلك طريق القصر بعيا لذلك التردد والى هذا اشار بقوله فالمراد اي اذ المراد لستم في دعواكم بين الصدق والكذب عندنا بل انتم مقصورون على الكذب وانما اورد المصنف قولهم وما انزل الرحمن من شي لان قولهم ان انتم الا تكذبون بنا على ذلك على ان حديث القصر وتقريره لا يتوقف على ذلك قوله ومن الوارد على قصر القلب قوله تعالى حكايه عن عيسى ما قلت لهم الا ما امرتني به يجوز ان يكون من قصر الافراد بان يكون قوله انت قلت للناس مسوقا على طريق التردد ويكون الجواب بنا وان لم يكن ثمه تردد راسا وكونه من قصر القلب بان يكون القصد بقوله انت قلت للناس الى التقرير كانه قيل انت قلت تو بيخا لاوليك الناس وتعريضا حيث تركوا عبادته تعالى واختاروا عباده الغير ولقايل ان يقول انما يستقيم هذا ان لو لم يكن تقديم انت للتخصيص اذ لو كان للتخصيص لم يكن من قصر القلب نظرا الى قوله انت قلت للناس بل نظرا الى حاله بان يكون جعل نفسه مظنه لذلك فهضمها قوله ان اعبدوا الله ان هذه مصدريه وهو بدل من الموصول فان قلت انما يصح هذا ان لو كان العباده مما يقال وهو ممنوع قلنا انما يصح نسبه القول اليها باعتبار صحه نسبته

الى اللفظ الدال عليها على انه كم من شي يصح تبعا وان يكون وان لم يصح استقلالا فان قلت
لم لا يجوز ان يكون المراد ما ابهم الاعما امر تنبيه فنزل لفظ الامر الى التولى قلنا لان
اللام وترك البا مما يدفع ذلك هذا اذا كان ان المصدرية مما يدخل على مثال الامر في
كلامهم **قوله** بعد علمك ان تعقل الذوات تمتنع نفيها ليس المراد بالذوات هو الاجسام
بل المراد بالذات نفس الشي وحقيقته سوا كان جسما او عرضا او جوهرا و نفس الشي وحقيقته
مما تمتنع نفيه لان من المستحيل البين ان لا يكون الجسم جسما او لا يكون العرض عرضا او لا يكون
الجوهر جوهرا بحكم الضرورة وبما قلنا ظهر انه لا حاجة به الى احالة التحقيق الى علوم اخر ولا
ينافي حصول ذلك وانما قلنا ليس المراد بالذات هو الاجسام لان سلوك هذا الطريق مما لا
يختص بالاجسام حيث يقال ما العرض الا كذا وما الجوهر الا كذا وما الشي الا كذا **قوله**
وانما ينفي صفاتها ولو قال وانما ينفي صفاتها عنها لكان اولى لما قلنا من ان الصفات لا ينفي ايضا
وانما ينفي عن الغير على ان القايل ان يقول لا حاجة الى ما ذكر لان هذه موضوعة لنفي شي عن
شي فاذا قلت ما زيد علم ان النفي قد توجه الى نفي شي عن زيد فلا حاجة الى هذه المقدمة
قوله وحيث لا نزاع في طوله يعني ان النفي لا يجري على اطلاقه لان من الصفات ما هو ثابت
بالضرورة كالحجر والكون ومسلم بالثبوت كالطول مثلا بل يصرف النفي الى ما فيه النزاع
فيكون مطلقا من حيث الظاهر مقيدا بحسب مقتضى المقام فكانه جواب عن سوال مقدر
وهو انه كيف يصح ان يقال ما زيد الا شاعر ومن الصفات ما يستحيل نفيها ولا دليل على
المخصوص فقال لان المرجع ذلك الى ما فيه النزاع فيكون المقام مخصصا على انه لو ذكر في
اثنا ذكر الاوصاف شيا من الاوصاف المنتقلة لكان اولى لان المرجع في النفي الى ما فيه النزاع
سوا كان لازما او غيره لا الى ما ليس فيه النزاع سوا كان لازما او غير لازم **قوله** وحيث لا نزاع
الواو للعطف اي بوجه وبينا وظهما حين لا نزاع فلما قدم الظرف كان معه حرف العطف
المسلم ثبوته انما قال ذلك لانه ذكر ان الصفة مما ينفي واذا دخل النفي على الوصف افاد
نفيه بنا على ما ذكر لكنه اذا كان مسلم الثبوت علم ان النفي راجع الى نفي ثبوته عن الذي ادعى
المخاطب ثبوته له وانما قال الحكم العطف لانه لما كان مسلم الثبوت علم ان النفي ليس على اطلاقه
بل هو مقيد بصورة النزاع **قوله** توجه النفي الى ثبوته للمدعى له سوا كان المدعى له عاما نحو
في الدنيا شاعرا **ولقايل ان يقول** كيف يصح قوله توجه النفي الى ثبوته للمدعى له ان عاما او كان

ان

اذا قيل

ذلك الوصف مسلم الثبوت ولو قيل وتحقق ذلك ان يقال لا شاعر حمل النفي على العموم
بوجه ما من الوجوه الخطابية وان كان ذلك الوصف مسلم الثبوت ثم قيل الا زيد جا القصر و
قوله وما لها استعمال انما وانما لم يقل وما لها انما بد ونحمام لفظ الاستعمال ايد انا بانها
تستعمل للقصر لا انها موضوعة لذلك الا ترى انه قال انما هي ان المؤكدة اتصلت ما المؤكدة
فازدادت تاكيدا فناسب ان يتضمن معنى القصر لمكان المناسبة لما في باب القصر من التاكيد
قوله والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه ما والا يعني انها بمنزلة ما والا في افادة
معنى القصر بدليل قول المفسرين معنى انما حرم عليكم الميتة ما حرم عليكم الا الميتة ولو لم تكن
انها بمنزلة ما والا لما صح منهم هذا التفسير وبدليل قول النحويين حيث يقولون انما تاتي لاثبات
ما بعدها ونفي ما سوى ذلك ولو لم يكن بمنزلة ما والا لم يصح منهم ذلك ولانها لو لم تكن
بمنزلة ما والا لم يصح انفصال الضمير معها نحو قولك انما يضرب انا وانما اطنب القول
فيها لان البعض ذهبوا الى انها لا تفيد التخصيص **قوله** بالنصب وانما قال بالنصب
لمكان القراة برفع الميتة مع كون الفعل مبنيا للفاعل والى ذلك اشار بقوله وهو المطابق لقراة
الرفع المقتضية لانحصار التحريم لان التقدير ان الذي حرمه الله الميتة وذلك يقتضي انحصار
التحريم على الميتة لانه يكون حينيذ بمجرى التعريف المحرم فلا يكون غير المحمول كما في قولك الانسان
هو الحيوان الناطق **قوله** لا النافية لانها لو كانت هي النافية لم يصح ان يقال انما لا لفظا
ولا معنى **قوله** من لا وقوف له بعلم النحو ضمن معنى العلم فعدى بالبا **ولقايل ان يقول**
انما يرد عليه هذا التشنيع وتسحقه ان لو كان مراده انها على معناها في انما وهو ممنوع لجواز
ان يكون مراده انها للنفي في الاصل الا انها للنفي حين يقال انما وذلك ظاهر فان قلت ما
النافية مما لا يراد قلنا ساع لجواز ان يكون المزيدة هي النافية في الاصل **قوله** ثم اتصلت
بها المؤكدة فان قلت لو كانت المتصلة هي المؤكدة لوجب ان تستعمل انما بالفتح للتخصيص قياسا
على انما بالكسر قلنا انما يجوز ذلك ان لو كان للقياس مدخل في اللغة **قوله** صاعف
تاكيدها يعني ان المكسورة للتاكيد ثم ازدادت تاكيدا باتصال المؤكدة بها فناسب ان
تستعمل في القصر لما في القصر من معنى التاكيد وذلك ظاهر في قصر التعيين وذلك انه اذا
كان المخاطب جازما بصدور المجي مرددا فيه بين زيد وعمرو ومن غير رجحان ثم قلت زيد جا اثبت
المجي له صريحا واذا قلت لا عمرو اثبته له ضمنا اما الاول فظاهر واما الثاني فكذلك لانه اذا كان

اذا كان جازما مصدورة ومرددا بينهما من غير ترجيح وقلت لا عمرو لزم منه ان يكون صادرا
من زيد وحاصلا له بحكم الضرورة والا لم يكن واقعا والتقدير بخلافه وهذا الكلام في قصر
الموصوف على الصفة **قوله** صحة انفصال الضمير لانه لو لم يكن بمعنى ما والا لم يكن لوروده
وجه فان قلت يدافع بالياء موضوع للغائب فكيف صح ان يقال يدافع انا قلنا
حملا له على المعنى وكثيرا ما يبنى التركيب على المعنى المراد وان كان بخلاف الظاهر الا ترى الى قوله
لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف حيث صنع التركيب على الوجه الذي يستحقه بالنظر الى المعنى
المقصود وهو انه لم يبق من المال الا مسحت او مجلف وان كان بخلاف الظاهر **ولقايل ان
يقول** انما يكون منها ان لو كان فاعلا وهو ممنوع لجواز ان يكون زيد بدلا من الضمير المستتر فيه مثل
ابدال الموصول من الضمير في واسروا على الوجوه هذا والشيخ عبد القاهر قال بين انما وبين
ما والا فرق اذ يصح ان يقال انما زيد شاعر لا منجم ولا يصح ان يقال ما زيد الا شاعر لا منجم
وهذا ابا العلس يقول من خالق الا الله ولا يقول انما من خالق الله ويستعمل انما فيما لا يدفعه المخاطب
ولا ينكره وما والا يستعملان فيما يدفعه وينكره **قوله** ورابعها التقديم فان تقدم الكلام
بالتقديم وانما اخره لانه التقديم لانه لا يفيد القصر مطلقا بل يفيده بحسب مقتضى الكلام
اذا كان المخاطب ممن حصل له شيء صالح من الذوق بواسطة ممارسة كلام الفصحاء ووقوف على
مقتضيات الاحوال والى ذلك اشار بعد هذا بقوله ودلالة التقديم بشهادة الذوق وحكم
الذوق وامر الذوق انما يحصل بما ذكرنا من ممارسات شتى فضل الهي من سلامة الاستعداد
قوله قصر افراده لمن يردد ذلك توهم ان ذلك منحصر في حال التردد وليس كذلك
لجواز ان يعتقده المخاطب مقسما ومعمما من جهتين **قوله** وما زيد ضربت بالاعتبارين
يعني ان تقديمه يفيد القصر بالاعتبارين لا مطلقا لجواز ان لا يكون ثمة شيء من الاعتبارين فلا
يقتضي ان يكون تقديمه لمعنى القصر بل يكون تقديمه لمجرد الاهتمام كما سبق الاشارة الى ذلك
فيما سبق **قوله** يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا فان قلت لا نسلم ان الحكم في
قصر القلب حكما مشوبا بصواب بل هو خطا محض او حكم بالعكس من حكمك فكيف يكون
مشوبا بصواب قلنا حكمه ذلك وهو ان زيدا شاعر دون عمرو يستلزم الحكم على
ان احدهما شاعر بالضرورة وهو حق فيكون مشوبا بصواب قطعا وهذا الكلام في جانب
قصر الموصوف على الصفة حيث يكون هناك حكم مشوب بصواب ايضا باعتبار ما ذكرنا من

الاستلزام

الاستلزام **قوله** وانت تطلب بها تحقيق صوابه **ولقايل ان يقول**
لا نسلم انه يطلب هناك تحقيق اصابة المقصود ونفي خطائه على انه يرد على ما ذكر قوله ما قلت لهم
الا ما امرتني به اذ لا يتصور هنالك ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا **قوله** بواسطة
الوضع وحكم العقل وذلك انه اذا راجعت الى المعاني الوضعية وتصورتها حصل لك معنى التخصيص
فيكون الوضع بهذا الاعتبار واسطة وحكم العقل ايضا باعتبار تعقل معانيها وقوله بواسطة
الوضع لا يقتضي ان يكون معنى التخصيص موضوعا له بل لا يقتضي الا ان يكون واسطة فان قلت
لا نسلم ان دلالته انما هو بواسطة الوضع بل بواسطة الاستعمال قلنا اذا كانت حقيقة عرفية
صح منه ان يقول ان دلالتها بواسطة الوضع **قوله** بواسطة التحري اي يفهم التخصيص من
التقديم عند تصور تحري الكلام وهو المعاني التي يفهم منه جزما **قوله** وحكم الذوق يعني ان تحري
الكلام بانفراده لا يكفي بل لا بد معه من مقارنة حكم الذوق وذلك انما يحصل لذي سلامة
بممارسة تراكيب البلغاء اوية **قوله** والطريق الاول الاصل فيه التعرض للمثبت والمنفي بالتصريح
كما ذكروا انما كان الاصل هو ان يكون المثبت مذكورا لانه مقصود ولان الاصل في المعطوف عليه
هو ان يكون مذكورا او قياسا على سائر الطرق فان المثبت هناك مذكور وكذلك الاصل ان يكون
المنفي مذكورا لانه معطوف فوجب ان لا يطوى ذكره لانه ليس في كلامهم طي المعطوف وحرف
العطف مذكور فلو ترك ذكر المنفي لزم ما ليس في كلامهم **قوله** لا يترك النص استيناف
بنا على السؤال المتضمن اياه **قوله** الاصل فيه التعرض للمثبت والمنفي بالتصريح وذلك ظاهر بشهادة
سلامة كل ذي سلامة **قوله** والطرق الاخيرة الاصل فيها التصريح بما تثبت دون ما ينفي لان
ذلك اعون على المعنى المقصود من افادة القصر على وجه المبالغة لانه كانه حكم انه لا يتعدى
الحكم الى غير المذكور وفيه من المبالغة ما لا يخفى **قوله** والطريق الاول لا يجامع الثاني اذ لا
فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد ويجامع الطريقين الاخيرين فيقال انما انا تميمي لا قيسي وتميمي
انا لا قيسي وانما لم يجامع الثاني لان وضع لا على ان لا يكون ما نفي بها منفيا قبلها بكلمة النفي لانها
لا تستعمل فلو جامع الطريق الاول الثاني لزم خلاف وضعها وانما قلنا ان وضعها على ان لا
يكون منفيا لها بكلمة النفي لانها لا تستعمل الا كذلك فيكون بحكم الوضع اذ الاصل في الكلام هو
الحقيقة بخلاف الطريقين الاخيرين فان معها ليس منفيا هناك قبلها بكلمة النفي فصح ان يجامعها
اما في التقديم فظاهر واما في وصل انما فكذلك لانها ليست من كلمات النفي لانها على ما ذكر هي

ان المولده اتصلت بها ما الموكده فازدادت تاكيدا فناسب ان تستعمل في معنى القصر لما في
ذلك من التاكيد فان قلت فعلى هذا كيف يصح قوله فالطرق الاوله الثلاث دلالتها على
التخصيص بوساطه الوضع قلنا ذلك بحكم الاستقرا وهذا باعتبار انه الحسن من كلمات
النفي في اصل الوضع **قلنا** ووجه صحه ان يقال الى اخره وذلك هو نحو ان يقال امتنع
زيد عن المجي لا عمرو وان كان فيه دلاله على النفي ضمنا لتقدم الايجاب الذي هو شرط لا العاطفه
صريحا فلا نعتد بما يفهم ضمنا كذلك هنا يجوز ان يقال انما زيد شاعر لا منجم لكون النفي هاهنا
ضمنا لا صريحا فلا نعتد به كما في الصور السابقه **قوله** لكن اذا جامعت لا العاطفه كلمه انما
يعني ان لا انما تجامع كلمه انما بشرط ان لا يكون الوصف مختصا بالمذكور نحو قوله تعالى انما يستجيب
الذين يسمعون فان الاستجابه مما يختص بمن يسمع اذ لا يتصور ان يستجيب الذي لا يسمع فلا يصح ان
يقال انما يستجيب الذي يسمع لا الذي لا يسمع اما لانه اذا كان مختصا نزل منزلة النفي الصريح
لتضاعف النفي لكونه مفهوما بالنظر الى انما وبالنظر الى معنى الاختصاص واما لانه اذا كان مختصا
كان عن مجامعه لا غني والشيخ عبد القاهر ذهب الى جواز المجامعه في صوره الاختصاص
لكن قال لا تحسن مجامعتها هناك كما يحسن في صوره عدم الاختصاص ثم المرجع في ذلك الى
كلام الفصحا فان ثبت مجامعتها في صوره الاختصاص فالقول قول الشيخ والا فالقول قول
المصنف على ان الظاهر قوله **قوله** انما انت منذر من يخشاها القصد الى الانذار المقيد
الذي له تاثير بدليل قصره على الخاشي اذ مطلق الانذار ليس بمقصور والانذار المقيد الذي
له تاثير مختص بالخاشي لا غير لانتفائه الى غيره وقولهم انما يعجل من يخشى الفوت مذكور في المعقول
علم العرب ان التعجيل انما يكون ممن يخشى الفوت ولولا حديث العرف لما قيل بالاختصاص لجواز ان
يكون ثمه سبب وراء خوف الفوت على ان التمثيل بهذا المثال غير محتاج اليه لبيان الاختصاص فيه
لا بطهر الاسلاف الا وصوره الى التزامه **قوله** مع مخاطب يعتقد فيه انه مخطي ونزاه
نص بتخصيص سلوك هذا الطريق مع مثل هذا المخطي بالذكر انما يصح اذا كان مما لا يسلك مع
متردد بين امرين من غير ان يكون احدهما معينا عنده فان قلت اذا اعتقد على احد الوصفين
لا بعينه كان مخاطبا لانه في نفسه متعين قلنا انما يرد هذا ان لو كان ذلك بالنظر الى نفس الامر
بل هو بالنظر اليه ولكونه متعينا في نفس الامر لا يقدح في كونه غير متعين عنده على ان قوله تعالى
حكايه عن عيسى عليه السلم ما قلت لهم الا ما امرتني به مما يدفع ذلك لانه لا يتصور هناك ما ذكر

والجواب

والجواب عن الاول الى الاستغال وعن الثاني الى التاويل **قوله** الا وهو يتوهم عمرا زيدا
كان الوجه ان يقال الا وانت تعتقده انه يتوهم عمرا زيدا ويصر على ذلك اذ ليس بشرط ان يكون
المخاطب معتقدا الذلك ومتوهما بل المرجع في ذلك الى اعتقادك فيه ذلك سوا كان المخاطب
كذلك اولم يكن **قوله** وما قال الكفار الا والرسل عندهم يعني لما كان من اعتقادهم ان
الرسول لا يكون بشرا ثم لما ادعوا الرسالة اعتقدوا فيهم انهم بعدوا عن الملائكه وانه قد انسلخ
عنهم حكم البشريه وهو البعد البعيد عن مقام الملائكه ويصدون على ذلك حيث اصروا على
دعوى الرساله فقالوا ما انتم الا بشر مثلنا **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان ذلك منهم بنا على
ان الرسول عندهم يمتنع ان يكون بشرا ولم لا يجوز ان يكون سلوكهم طريق النفي والاستثنا بنا على
حديث المماثل ويمكن ان يقال لو كان سلوك هذا الطريق بنا على ذلك كان الوجه ان يقال
ما انتم الا مثلنا اذ لم يكن النزاع في البشريه بل في المثليه **قوله** او ما يسمع ما حكى عنهم
كيف يجده راسخا وقوله هذا يوذن ان هذه الايه وهي ما انتم الا بشر مثلنا الى اخرها اظهر في
افاده جهلهم ذلك وهو ان الرسل عندهم في معرض من انتفى عنهم البشريه وليس كذلك
لاستوا الايتين في الدلاله وقوله وما انزل الرحمن من شي ان انتم الا تكذبون جاز ان يكون بنا على
حديث المماثله لان لفظ البشر مذكور في الايتين وهذا انما يتصور اذا لم يكن القايلون من اهل الكتاب
لانهم اذا كانوا منهم لم يتصور منهم انهم قالوا ذلك بنا ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا **قوله**
من باب المجاراه هو ان يسلم ما يقوله ثم ينبهه على ان ذلك لا يقدح في دعواه وهذه من مجاراه في
الحديث اذا وافقه فيه وسلمه **قوله** ليعثر من العثره اي ليعثر ولا يتمكن من التجاوز الى ما
قصد **قوله** عوده على بدء اي كان ياتي بالنصيحه في المره الثانيه كما كان ياتي بها في المره
الاولى من غير توان منه في ذلك لغايه حرصه على اهتدائهم وقوله عودا اما منصوب
لنزوله منزله المصدر كانه قيل رجا ان يسمعوا او منزله الحال كانه قيل راجيا والاول الوجه
لان تنزيل الفعل منزله المصدر كثير دون تنزيله منزله اسم الفاعل **قوله** عرفا بلا ولو
هنت اعلم مصبوب في هذا القالب اي في قالب التقدير يعني انه وارد لا على مقتضى الظاهر
وذلك انهم نزلوا انهم يعتقدون انه يقدر على جر منفعه ودفع مضره وانه يعلم الغيب فقال
قل لا املك لنفسي الى الاخر وهذه اشاره منه الى التبري عما يختص بحال الربوبيه من علم الغيب
فان قلت لو كان هذا الكلام لم يصح لانهم ما كانوا معتقدين لذلك ولا مرسلين للمومنين وان كا

للمومنين فلا وجه لايرادهم في معرض العتقد بن وقلنا الاثم وذلك انهم لما اعتقد وا انه من
علو المرتبه وارتفاع القدر وقرب المنزله من الله بحيث لا يحسبه نزلوا منزله المعتقدين
انه يعلم الغيب **قوله** لا يصر على خطابه او يجب عليه ان لا يصر اي لم يمكن ذلك منه
بل هو بحيث لو القي اليه خلاف ذلك لم يستبعده بل تلقاه بالقبول اذ كان بحيث يمكن له
فيه وكان مصر استبعد خلافه لكنه نزل منزله من لم يمكن الخطا منه ولم يستبعد
خلافه لوجوه خطابيه لقصد التنبيه على خطا الراي وان هذا الاصرار يجب ان لا يكون
او التنبيه ان هناك من الدلايل ما يقلع هذا الخطا او التنبيه على سخافه العقل والتراك
لاعمال التبصر **قوله** اما لانه في نفس الامر جلي بان كان هناك دلايل جليه على تحقق
ذلك الحكم او يكون ظاهر الاحتياج في تحقيقه الى برهان واعلم ان قوله مع مخاطب لا يصر
على خطابه قد يكون تحقيقا وقد يكون تقديرا كما في قوله تعالى انما انت منذر من يخشاها
وقوله انما يستجيب الذين يسمعون لانه عليه السلم لم يكن على الخطا بل نزله منزله المخطي
بنا على ما ذكره في الوجه الخطابي **قوله** انما مصعب شهاب هذا اسسه على القول
المشهور والمراد بذلك وصفه بكونه علما مشهورا وقوله تجلت عن وجهه الظلما حاله مقرره
واستعمل انما ادعا ان ذلك الحكم جلي لا يعوز اثباته وهو من قبيل قصر القلب وقوله من الله
من الصفات التي سيا ق للمدح وتفخيم شان الموصوف **قوله** وانه عاده الشعرا اي ادعا غير
الجلي جليا عادتهم **قوله** يدعون استيناف كانه قيل لا نم ان ذلك عادتهم فقيل لانهم
يدعون الجلا **قوله** هلاله ابدا ان منه ان ذلك الحكم وهو انه ليس له نظير جلي لا خفا فيه
بحيث لا يمكن المخاطب ان يعدل عن ذلك الحكم الى خلافه **قوله** ولذلك اتاك الامر جلي
وعلا في يديهم اي ولادعايهم على ذلك الوجه التاكيد من جهه القصر ومن جهه انما ومن
ومن جهه ان ذلك في نفسه جلي لا شبهه فيه قيل الا انهم الى اخره رد الله بابلغ من ذلك
لاشتماله على اكثر مما اشتمل عليه كلامهم من التاكيد وهي ما عددها المصنف
فان قلت لا نم ان الخبر معرفا باللام ذلك التعريف يفيد المبالغه والتاكيد قلنا
قد مر سابقه غير مره من انه يفيد انحصار الفساد فيهم وانحصارهم في الفساد فيهم بحيث
لا يتعطون الا غيره كما اذا قلت زيد هو الامير حيث يفيد انحصار كل واحد في الاخر
قوله واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه لما كان باب المسند والمسند
اليه

اليه هو المقدم في الاعتبار اراد الكلام في المسند والمسند اليه ولما كان القصر غير مقصور
فيهما ولا مختصا بطريق واحد بل له طريق وتفاريع شتى افرد له فصلا على حده واحال
ايراده الى اخر القانون الاول فلذلك ذكره هنا ثم لما فرغ عن ذلك حان ان يشرع في تقريره
فيما بين غير المسند والمسند اليه كالفاعل والمفعول وكالمفعولين وهذا الحال والحال
فيه نوع تسامح لان المرجع في القصر ليس الى الفاعل والمفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمروا
ولا في نحو ما ضرب عمروا الا زيد بل القصر انما هو بين ضرب زيد وعمرو وبين الضرب لعمرو والى
ذلك اشار بقوله لان الصفه المقصوره هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا وكذلك الكلام في
المفعولين وفي الحال والتمييز فانك اذ قلت ما اعطيته زيد الا درهما كان القصر بين اعطا
زيد ودرهم واذ قلت ما جا زيد الا راكبا كان القصر بين حال مجي زيد والركوب **قوله**
دون ما سواهما وانما حصر هذين الطريقين من بين طرق القصر لانهما في القصر عده اعتبارات
لم يتعرض لتحقيقها وتقريرها بعد تخصيصهما بالايراد لسلوا عليك تلك الاعتبارات لتحيط بها وكانما لم
يتعرض لبيانها فيما بين المسند والمسند اليه لانه ما كان يمكن بيانها عن اخرها هناك لجواز
تاخير الفاعل عن المستثنى سوا كان مفعولا او حالا او مقيدا به بحسب المواضع **قوله** فيقدم
اي فيقدم المستثنى مع كلمه الاستثنا ولو قال ولك ان تقول ذلك بالتقديم لكان اولى لانك
لو نصصته لم يكن ظاهر الصحه لان التقدير يكون رح ذلك القول بذلك فالتقديم وهو على ما ترى
من المعنى وان رفعته امكن توجيهه بتكلف فكان الوجه ما قلنا **قوله** قل دوره **ولقايل ان
يقول** قوله ولك ان تقول في الاول وهذا في الثاني ما ضرب الا زيد عمروا وقوله وما
تسوت الا جبه زيدا وقوله او ما ظننت الا منطلقا زيدا وقوله وما جا الا زيد راكبا دليل
ذلك ان التقديم والتاخير شايع مطرد وقوله قل دوره في الاستعمال مما يدفع ذلك ويمكن
ان يقال جاز ان يكون شايعا مطردا ويكون قليل الدور بالنسبه الى الاستعمال الاخر وجاز
ان يكون قليل الاستعمال في الكلام الفصحا لا في كلام غيرهم **ولقايل ان يقول**
لو كان كثيرا شايعا لما ذهب رييس القراه ابن الحاجب الى امتناع ذلك راسا ويمكن ان يقال
جاز ان يكون ذلك منه نظرا الى انه لم يجده في كلام الفصحا واما كلام غيرهم فمنزله اصوات
الحيوانات فلا يعتد به هذا والظاهر عندي هو الامتناع بنا على ما ذكره المصنف من انه
لو قيل ما ضرب الا زيد عمرو لزم التنافر لوقوع الفصل بين المقصور وبين ما هو من ذيوله والى

ذلك اشار بقوله لان الصفة المقصورة هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا ولانه لو قيل ما ضرب
الا زيد عمرو احتمل ان يكون زيد مرفوعا بالمعنى الحاصل من الاستثنا وكذا لو قيل ما جا الا زيد
راكبا احتمل ان يكون الحال منتصبا عنه من غير تقديم ولا تاخير وكان ملبسا ولا اقل يكون مظنة
للتوهم وكان الوجه ان يكون ممتنعا على ان ملاك الحكم هو الاستعمال فان كان مما وجد في كلامهم
فالقول قوله والا فالقول هو الاخر **قوله** والاصل في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من قصر
الفاعل على المفعول وعكس هذا او من قصر احد المفعولين على الاخر ومن قصر ذي الحال
على الحال وعكس هذا اي الاصل في ذلك هو ان الا في الكلام تستدعي وتستلزم ثلاثة
اشيا وانما خص الناقص بالذكر اما لما ذكر من ان الاصل فيها التعرض لما سبق دون ما سبق واما
لان استلزامها انما هو في الناقص وفي التام لا يجب ان يكون عاما ولا يلزم ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه لجواز ان يكون منقطعا وليس المراد بالاستلزام هو الاستلزام اللزومي
بل ما هو اعم من اللزومي والاتفاقي وذلك ان المرجع في تقدير العموم ليس الا عدم المخصص
فيكون تقدير العموم من لوازم الا في الكلام الناقص لزوما اتفاقيا **قوله** لعدم المخصص **ولقائل
ان يقول** لا نسلم عدم المخصص المعين فقد ذكر انه اذا قيل ما زيد الا شاعر توجه النفي الى
الوصف واذ لا نزاع في بعض اوصافه وانما النزاع في كونه شاعرا او منجما سواهما فاذا قيل الا
شاعر جا القصر فيكون المقام مخصصا ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يلزم من عدم المخصص تقدير
العموم لجواز ان لا يكون ثمه ايضا ما يقتضي العموم او يكون ثمه مانع عن تقدير العموم **قوله**
وامتناع ترجيح احد المتساويين قلنا هذا ابعد تسليم التساوي وهو ممنوع بنا على ما قلنا
قوله ولذلك ترانا اي ولان الاصل في المستثنى منه العموم نقول باسناد الضمير في
كانت وفي ترى وفي بقيت نظرا الى الظاهر اللفظ اذ هو فاعل ظاهرا لقيامه مقام الفاعل
وسده مسده ولذلك اعرب باعرابه والفاعل في الحقيقة مقدر وهو شي من الاشيا قضا
من حق مقتضى المقام **قوله** للمستثنى في جنسه بان يكون من افراده وهو اما بعيد او قريب
والاصل في التقدير هو القريب بان يقدر نحو ما رايته الا زيدا ما رايت احدا الا زيدا وان
كان يصح تقدير البعيد بان يقدر ما رايت شيئا او شيا الا زيدا او الحق ان التقدير على
حسب مقتضى المقام فان كان مقتضاه هو القريب فالوجه تقدير القريب وان كان مقتضاه
هو البعيد فالوجه تقدير البعيد ولو قال تقدير القريب ثالثها ان يكون المستثنى منه
جنسا

جنسا المستثنى لكان اظهر **قوله** ووصفه وانما كان كذلك لان المرجع في الاستثنا الى اخراج المستثنى
عن الحكم فان كان الحكم بوصف الفاعليه وجب ان يكون المستثنى منه مناسبا له في ذلك
الوصف ضرورة وعلى ذلك وجوب المناسبة في الجنس والا لم يكن به حاجة الى الاستثنا لعدم تناول
الحكم له واما حديث المنقطع فعلى اجرائه مجرى المتصل والا كان الوجه ان الاتصال به او نقول الا في
المنقطع بمعنى لكن فلا يرد اصلا **قوله** وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الاحكام اي الا في
الاستثنا المفرغ يستلزم ثلاثة اشيا وتلك الاشيا تستلزم جميع تلك الاحكام فيكون الا مستلزما
لان مستلزم المستلزم مستلزم **قوله** جميع تلك الاحكام من قصر الفاعل على المفعول ومن عكس
هذا او من قصر احد المفعولين على الاخر ومن قصر ذي الحال على الحال ومن عكس هذا وذلك
ان ما ذكر يستدعي ان تقدر نحو ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب زيد احدا الا عمرا وذلك مما
يفيد قصر الفاعل على المفعول وذلك ظاهر وهذا الكلام في الباقي **قوله** وهذا اذا قلت ما
ضرب الا عمرا زيد اشارة الى ان الحكم كذلك في صورة التقديم والتاخير على ان ذلك قد
علم مما سبق فلا حاجة الى ايراده لان القصد ليس الا ضرب الامثلة بل الكون هذه المستلزمات
مما يوجب القصر وعلى ان يقال لما قال ويمتنع ان يكون صورة الكلام هكذا صار مظنة لتوهم
امتناع هذا فذكر رفعا للتوهم **قوله** ما اخترت رفيقا الا منكم اي ان منه ان القصر يجري
بين متعلقات الفعل سوا كان تعلقه بواسطة او بغير واسطة وانما قال من جماعة من الجماعات
تنبيها ان المعنى على العموم لكون النكرة مقصورة في خبر النفي فيعم لانه مفهوم كلي فيكون سلبه
مستلزما لسلب جزئياته جميع فيكون سلبه مستلزما للسلب الكلي بالضرورة ولو قال
جماعة ما يراد بما الا بهاميه مكان قوله من الجماعات لكان اولى **قوله** متصفا باي وصف
كان وانما قيده بهذا لان المستثنى متصف كانه قيل الا شخصا رفيقا فكان الوجه ان يقدر
المستثنى منه كذلك لانه هو الجنس القريب وقد سبق ان التقدير على تقدير المستثنى منه
الوجه وفيه ما مر من حديث مقتضى المقام **قوله** لم تعرض فرق على تقدير ان يكون الجار
والمجرور صفة للموصوف وانما قال لم تعرض فرق لان هذا انما يفيد القصر ايضا لانه اذا لم يختر
الا رفيقا منهم كان الاختيار مقصورا عليهم لا يتعداهم الى غيرهم لانه اذا لم يختر الا
رفيقا كان من غيرهم اختيار رفيق لم يصدق قوله ما اخترت الا رفيقا منكم والفرق بينهما
هو ان القصر في احدى الصورتين قصدي وهو ان يقال الا رفيقا منكم والى هذا اشار بقوله

وهذا الفرق يطلعك على الفرق بين ما قاله الشاعر الى اخراده هو وهو نعينه
فاعرفه بعينه **قوله** بدلا ان نقول نعني لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم مكان ذلك
كان مستلزما للقصر ايضا لكن لم تعرض فرق وهو ما ذكرناه والمراد بذلك هذا هو التنبيه
على اختيار الشاعر سلوك الطريق دون ان يقول الا فارسا منكم **قوله** فاعرفه بعينه
في انما الاكثر على ان انما تفيد القصر وانها من طرق القصر وهو الظاهر يشهد له الاستعمال **قوله**
فاعرفه بعينه في انما لانها بمنزلة النفي والاستثنا استعمالا لا تفاوت بينهما سوى انه لا يجوز
تقديم المقصور عليه هنا لما ذكر من ان النفي والاستثنا اصل وهذا كالفرع فلم يجز التقديم
حطا لدرجتها ومن ان التقديم هناك غير ملبس لان المقصور عليه مما يعلم سوا قدم او اخر
بواسطة كلمة الاستثنا وان تحرير التقدير هنا ملبس فان قلت فلم عينوا هذه الطريقة
ولم يلتزموا تقديم المقصور عليه وحينئذ لا يكون تسويه بين الاصل وبين ما هو كالفرع ولا
الالتباس قلنا التزام هذه الطريقة وسلوكها هو الوجه وهو ان يكون المقصور عليه موخرا
لانه موخر طبعا وهذا كان التقديم هناك قليل الدور وانما قال فيه اصل وهذا كالفرع
لان افاده النفي والاستثنا للقصر بحكم الوضع وافادة انما بواسطة الاستعمال فكان
لذلك بمنزلة الفرع لانه غير اصيل في ذلك وانما لم نقل وهذا فرع لان افادته للقصر ليس مبنيا
على تفريعه على النفي والاستثنا بل بحكم الاستعمال **قوله** لا تصنع وقع تقرير القوله فاعرفه
بعينه في انما **قوله** وبين انما يخشى الله من عباده العلما من عباده طرف مستقر وقع حالا
من الفاعل والضمير فيه يرجع الى الله المذكور في المثال السابق **قوله** واعلم ان حكم غير حكم
الا في افاده قصر الموصوف على الصفه وقصر الصفه على الموصوف فان قلت كيف
حصر لفظه غير وجميع ادوات الاستثنا مستويه الاقدام في ذلك قلنا الام وذلك
ان بقيه كلام الاستثنا لا تستعمل في الاستثنا المفرغ **قوله** وتقول ما جاني غير زيد
لا عمرو وسوا كانت بمعنى الا او كانت صفه اما اذا كانت بمعنى الا فلما سبق من ان شرط
لا العاطفه ان لا يكون معطوفها منفيا قبلها بحرف النفي فان قلت اذا كانت بمعنى الا
كان المعطوف عليه هو المستثنى وهو مجرور فكيف تقول لا عمرو بالرفع قلنا
الاصل هو ان يكون مرفوعا كما اذا قلت ما جا الا زيد لكن لما تعذر رفعه الرفع لكونه مجرورا
اسلا الا ما قيله كما نقل في عبد الله غلام فصح ارادة مرفوعا لكون المعطوف عليه مرفوعا في
الاصل

الاصل واما اذا كانت صفه فكذلك لا تصح لا من شرطها ان يكون واقعه بين الايجاب
والنفي **قوله** صناعه البلاغه هو العلم بالاصول التي تعرف بها طباق الكلام لمقتضى
الحال وفصاحته **قوله** وبهت لك اي اوضحت **قوله** احدث بك تقال اخذ
حطامه وحطامه **قوله** وانت ان تصرف بذا الحطل معطوف على الجمله الشرطيه لانها
جمله خبريه ايضا **قوله** ملك الذوق الى الطبع يعني اذا انت جامعا بين الاستعداد التام
وسلامه الذوق فوصلت لك تلك الضوابط التي مهدتها لك ما اجمله يعني ظهر لك وجه
الاعجاز مكشوفا بواسطه الاحاطه بعد ان كان ذلك معلوما اجمالا بواسطه تركهم المعارضه
الى المقارعه بانه لو لم يكن معجزا لما اختاروا المقارعه بالسيوف على المعارضه بالحروف **قوله**
قوله ويكون المراد به الطلب فان قلت اذا كان المراد به هو الطلب كما في قوله يغسل
الانا من ولوغ الكلب ثلاثا فان مقتضى المقام هو ان يومروا بالغسل فنزل الى الاخبار بذلك لانه
ابلغ على ما عرف في موضعه **قوله القانون الثاني** وهو قانون الطلب قد سبق الى
اخره **ولقايل ان يقول** بما سبق علم ان علم الطلب معلوم لكن لم يعلم ان حقيقته معلومه **قوله**
فلا تسلم هنالك اي فلا تعرض لبيان حقيقته لاستغنايها عن البيان وعندي ان الكلام في بيان
حقيقه الشي وافادتها اي شي كان متعذر وذلك ان الماهيه اي ماهيه كانت اما بسيطه او مركبه فان
كانت بسيطه كان تعريفها بالرسم والرسم انما يفيد التمييز لا كنه الشي وان كانت مركبه فلا بد من
انتهايها في التحليل الى اجزا بسيطه وتلك الاجزا لا يكون باسرها من حيث هي معلومه والا كانت
تلك الماهيه معلومه بل يكون هناك جز غير معلوم وكان تعريفه بالرسم وقد علمت حال الرسم
في بيان الماهيه فان قلت لم لا يجوز ان يكون بعض الخواص بحيث ينتقل الذهن منها الى حقيقه الشي
فيكون مفيدا للماهيه ومبينا قلنا انتقال الذهن الى الماهيه يستدعي ان يكون تلك الخاصه لازما
بيّنا بالمعنى الاخص فيكون مستندا سابقه العلم بتلك الماهيه فيمتنع ان يحصل العلم بها بتوسط
الانتقال **قوله** وانما نتكلم في مقدمه تستدعيها المقام يعني لما لم يكن بنا حاجه الى الكلام في بيان حقيقته
كان الوجه ان يعرض لذكر شرايط الطلب ولتنوعه والتنبيه على ابوابه وكيفيه توليد كل باب
لغير معناه الاصلي بحسب المقام ثم يذكر في كل باب ما يقتضيه **قوله** في ان الطلب من غير
تصور اي من غير تصور المطلوب اجمالا او تفصيلا ممتنع لان تعلقه متوقف على معلوم وهو
المطلوب فلا بد من تصور ذلك اما اجمالا او تفصيلا فلا يصح ان يدونه **قوله** وانه يستدعي

مطلوبا لوجود هذا او لا لكان اولى لان الاول من لواحقه فكان من حقه التاخير قوله
ولكن هذا المعنى عنده انما وقع يدل له لكون منك زياده اهتمام بشانه حتى يمكن في هكذا
ما تفرع عليه حين يفرع قوله اذا تاملت نوعان اي تاملت في مجاري الطلب ظهر لك ان بعض
الطلب قد يكون فيما يمكن وفيما لا يمكن كالتمني وبعضه لا يكون الا فيما يمكن قوله نوع لا يستدعي
وانما قدم هذا النوع في الذكر لزيد الاهتمام بعرض هذا النوع لكون الطلب مظنه ان يكون هذا
المطلوب مما يجب ان يكون ممكن الحصول لا ممتنعا والا كان العدم ووصى بالتامل في مجاري التامل
لذلك قوله اعم وذلك انه اذا لم يستدع الامكان صار ان يجري في الممكن ايضا بخلاف ما اذا
استدعى ان لا يمكن فانه ح يكون منحصرا في الممتنع فلذلك كان اعم قوله لا واسطه بين الثبوت
والانتفا اي بين الوجود والعدم وقال بعض مشايخ المعتزله بالواسطه بينهما فان الطلب ممتنعا
فقدم هذا النوع في الذكر عندهم اعم من الانتفا والوجود اخص من الثبوت فلا يكون المطلوب منحصرا
في قسمين على ايهم وكانه انما لم يقل بين الوجود والعدم بل قال بين الثبوت والانتفا اشاره منه الى
ان معنى الثبوت والوجود واحد وان معنى العدم والانتفا واحد وان ما عليه المشايخ من الفرق
بين الثبوت والوجود وبين العدم والانتفا بنا على مفهوم غير محصل قوله حصول ثبوت متصور يعني
المطلوب اما ان يكون حصول الثبوت او حصول الانتفا وكل واحد من الحصولين اما في الذهن
او في الخارج كما في اضرب امرا فان المطلوب حصول الثبوت في الخارج وفي لا تضرب لهنا فان
المطلوب حصول الانتفا في الخارج فيكون الاقسام اربعه فان قلت قد يكون المطلوب
اعم من ذلك نحو ادس في الانا ام عسل ونحو اضارب ام لا ضارب واضرب ام لم تضرب
قلت لما كان ذلك منحصرا فيما ذكر لم يجعله قسما على حده قوله ثم ادلم تزد الى اخره لما كان
هذا التقسيم بالنظر الى الخارج اشار الى ان الاقسام الواقعه سته بقوله ادلم تزد الى اخره
وهو اشاره منه الى ان اثنين من تلك الاقسام الاربعه مما ينقسم الى قسمين وهما حصول ثبوت
متصور في الذهن وحصول انتفا متصور في الذهن بحسب انقسام المتصور الى تصور وتصديق
وان الاخرين مما لا ينقسم اذ لا يكون المطلوب حصول متصور تصديقي في الخارج او انتفا متصور
تصديقي في الخارج ولما خرج من البين هذا ان القسمان بقي الاقسام سته بالضروره قوله
وطلب حصول المتصور في الذهن جواب عما عسى ان يقال وهو انه كيف يصح حصول المتصور
تصديقي في الخارج للذهن والحال انه متصور وهل هذا الاسعي في تحصيل الحاصل وقد سبق

ان

ان لا يكون
ان الطلب لا يستدعي سابقه مطلوبه حاصلا وقت الطلب فقال طلب حصوله لا من
حيث هو حاصل بل من حيث انه ليس بحاصل كما اذا كان الحاصل في الذهن انه شي ما وطلبه انه
من حيث انه شي ما بل من حيث انه ماذاك الشي وما حقيقته قوله او بالتفصيل مثل ان يكون
المتصور انه انسان فانه مدرك بالتفصيل بالنسبه الى كونه مدركا انه شي ما لا ان فيه زياده
ادراك لان ما هو مدرك هناك مدرك هنا مع زياده وهو هنالك كونه حسا متحركا
بالاراده ناطقا فيكون الادراك على وجه التفصيل بالنسبه الى كونه مدركا انه شي ما لا غير
فالمرجع في الطلب الى الجهه التي هي غير مشعور بها مثل ان ذلك الانسان من هو وهو المراد
بقوله يوجه الطلب الى تحصيل المفصل بالنسبه قوله فهو التمني بدليل انه يجري في المستحيل
تقول ليت زيدا جاني اذ من المستحيل ان يكون غير الواقع في الزمان الماضي واقعا في ذلك الزمان
عند العقل كما يجري في الممكن تقول ليت الشباب يعود فانه وان كان ممكنا منزله اللاممكن لكونه
انه لا يعود هذا اذا اريد نفس الشباب وان اردت شانك بعينه كان من قبيل الاول
على راي وتقول ليت زيدا ياتيني او ليتك تحدثني فان اتيان زيد ممكن غير بعيد وحديث
مخاطبك اقرب لكنه انما يقول ذلك حين لا يتوقعهما ولا له طماعيه في وقوعهما وذلك ان
ليت موضوع لانشا التمني لما هو غير متوقع الحصول ولا مطموع فيه سوا كان ممكنا او غير ممكن
لانه يستعمل دايما في ذلك فيكون بطريق الوضع اذ الاصل في الكلام هو الحقيقه والى ذلك
اشار بقوله اذ لو توقعت او طمعت لاستعملت لعل او عسى لئلا يلزم استعمال ليت في غير
موضعها لما مر انها لانشا التمني لما هو غير متوقع الوقوع ولا مطموع فيه قوله واما الاستفهام
والامر والنهي والندا فمن النوع الثاني اي هذه الاشيا مما يستدعي ان يكون المطلوب ممكن الحصول
ولقايل ان يقول لا نسلم انها من النوع الثاني الا ترى انه هل يستعمل في مواضع لا يتصور
امكان الحصول هناك وان ضرب الى النحو فالاصل عدمه مع جواز ان يكون وضعها للطلب
سوا كان ممكنا ولا ويمكن ان يقال لما كان استعمال كل واحد فيما يمكن شايعا كثيرا وفي غير ذلك
نادرا كان الوجه ان يحمل في غير ذلك على التجوز لانه لو كان وضعها اعم من ذلك لما يكن كذلك هذا
وكان الوجه ان يقال واما النوع الثاني فهو الاستفهام الى الاخر لينا سب قوله اما النوع الاول
فهو التمني قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهن وانما لم يقل اي حصوله كان من تصوري
او تصديقي الخ كما ذكر سلمنا قوله والاول هو التصديق وهو قول الحكما فانه عبارة عن نسبة

الحكم عندهم وعلى هذا لا يصح قول من قال العلم اما تصور واما تصديق لان الحكم ليس من قبيل
العلم **قوله** ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين لامتناع ان يحكم بشي على شي بدون تصورهما
ولقايل ان يقول انما يصح قوله والمطلوب حصوله في الذهن اما ان يكون حكما بشي على شي ان لو
كان المطلوب قولك هل خرج زيد هو ان يحكم بشي على شي بل ما يطلب حصوله في الذهن هو
الارتباط والنسبة بينهما لا الحكم بذلك فان قلت جاز ان يكون المراد بالحكم هو ما ذكرت
من الارتباط والنسبة الحاصلة بينهما قلنا ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين مما يدفع ذلك
قوله والثاني هو التصور **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان القسم الثاني منحصر في التصور لجواز ان يكون
من المتصلات او المنفصلات فان قلت القضايا المتصلة والمنفصلة من قبيل التصديق
لكان الحكم بشي على شي هناك قلنا لا نسلم بل هناك حكم باللزوم او سلبه وبالعناد او سلبه ولكن
ان يقال بناء على ما قال ان الشرطي والقضايا المتصلة قيد للمسند فاذا قلت ان دخلت الدار
فانت طالق كان كانك قلت انت طالق على هذا التقدير وكذا القضايا المنفصلة فان
المرجع فيها الى الحكم بشي على شي الا ترى انك اذا قلت العدد اما زوج او فرد فقد حكمت على
العدد بانه على احد الوصفين فيكون المنفصلة من قبيل التصديق ايضا **قوله** كما تقول الانطلاق ثابت
او محقق او موجود اشار الى انها مترادفة فيها وقال مشايخ المعتزلة الوجود اخص من
الثبوت فلا يكون نفس الثبوت محكوما به في قولك الانطلاق موجود على رايهم والانتفا اخص
من العدم عندهم ايضا فان قلت لا نسلم ان المحكوم به هو نفس الثبوت بل هو الثابتية قلنا
المحكوم به هو نفس الثبوت هناك لان القصد الى نسبة الثبوت لكن ذلك لا يمكن الا بجعل الاشتقاق
او بواسطة ذو **قوله** او الانتفا نحو ما الانطلاق بثابت فان قلت لا نسلم ان نفس المحكوم
به هناك بل المحكوم به هو نفس الثبوت بواسطة السلب قلنا ذهب الشيخ الى ذلك نظرا
الى المقصود لان الغرض هو الانطلاق منفي فيكون تلك السالبة في قوة هذه الموجبة **قوله**
لا مرية للتصديق على هذين النوعين وهما ان يكون المحكوم به نفس الثبوت او الانتفا او ثبوت
كذا او انتفاه **قوله** والنوع الاول وهو ما يكون المحكوم به نفس الثبوت او العدم
لا يكون الطلب هناك راجعا الا الى الحكم والمسند اليه لكون المسند في هذا النوع وهو الثبوت
او الانتفا حاصلا معلوما فيمتنع طلبه لان من شرط الطلب وهذا هو الذي اشار اليه بقوله
مستفرع عليه وانما قلنا ان كل واحد من الوجود معلوم لكل احد حاصل له بدليل انه
من

من لم يمارس الحدود والرسوم يحكم على الشي بوجوده او بعدمه فلولا انه معلوم له حاصل
لما صح ذلك والعلم بالوجود والعدم المستدل يدل على العلم بمطلق الوجود والعدم **قوله**
لا يحتمل الا في القصد بين المسند اليه ليس المراد ان كل تصديق ومسند اليه عرضة للطلب
بل المراد انه يحتمل ذلك في الجواز ان يكون كل واحد منهما ضروريا والنوع الثاني وهو ان يكون
المحكوم به ثبوت شي او انتفاه انما الطلب في الحكم وفي الطرفين في الحملية وهو ما اذا لم يكن شي
من الحكم ومن الطرفين ضروريا **قوله** واما حصول انتفا مقصور كقولك في النهي للمتحرك لا تتحرك
ولقايل ان يقول لا نسلم ان المطلوب حصول الانتفا بل حصول الكف عن المقصور كما
هو راي البعض وهو الظاهر فانك اذا قلت لا تتحرك كان كانك قلت كف عن الحركة في المستقبل
واستمر الحركة من لوازم ذلك وقوله للمتحرك ظاهر في انه انما يقال للمتحرك لا تتحرك وليس كذلك
فانه يصح ان يقال للساكن حين هو ساكن لا تتحرك لان المرجع فيه الى المستقبل فكان الوجه ان
يمثل للامر اولا لان المطلوب في النهي ليس هو الانتفا مطلقا بل انتفاء فكان نازلا منه منزلة
المركب فكان من حق تمثيله التاخير عن تمثيل الامر كما ذكر الامر اولا ثم النهي ثانيا **قوله**
نفس له مطابق وانما قال ذلك بنا ان العلم حصول صورة الشي في الذهن **ولقايل ان يقول**
لا نسلم انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج بل تطلب ان ينتقش في الذهن صورة ما في الخارج
من حصول الثبوت او حصول الانتفاء **قوله** ان يحصل له في الخارج مطابق لما انتقش في الذهن
وهو ذلك الشي الذي انتقش في الذهن صورته **قوله** وتوفيه هذه المعاني حقها يستدعي مجالا
غير مجالنا ولعمري انه كذلك ولو ارخي عنان القلم في هذه المباحث ما كاد سلك الكلام ينقطع
ووقع الكلام عن المقصود بمراحل **قوله** فبالحري ان يشرف بتفريع ما يتفرع على سبيل الاجمال
اي المناسب بعد ذلك ان يشرع في تعيين المتفرع بواسطة بيان وجه التفرع لان التفرع انما يكون
بنا على وجه فاذا بين ذلك الوجه يتبين كيفية التفرع **قوله** اذ لا بد منه اي من بيان ذلك
لان المتفرعة من جملة التصور الواردة في كلامهم فكان الوجه ان يتعرض لها حتى تحصل الاحاطة
بجميع هذه الصور من الاصلية والمتفرقة ويطلع الوقوف على العوارض العارضة لها **قوله** ثم الفصول
الاتية في علم البيان ~~وتلك الفصول هي الواردة~~ التفصيل هنا للسامي في علم البيان وتلك الفصول
هي الواردة في بيان جميع اقسام المجاز وهي المجاز الراجعة الى حكم الكلمة والمجاز الراجع الى معناها
غير المفيد والراجع المفيد الخالي عن المبالغة والمجاز الراجع المتضمن لها وتسمى الاستعارة وهي اما
المجاز

اما اصليه او تبعيه ولم يتعرض هنا لتفصيل القول وبيان ان هذه الامثلة من اي قبيل من المجاز بل
اطلق القول وانما فعل كذلك لان الاصل الثاني من علم البيان هو موضع ذلك على انه في ذكر الشي اجمالا
ثم تفصيلا غير فايدة **قوله** ما ناسب المقام يعني اذا امتنع حملها على الاصل حملت على ما تقتضيه
المقام ولا يبعد ذلك من مناسبة للمعنى الاصلي وجه يجوزه فضلا من حسن المجاز **قوله**
لمن ضل همه ليتك تحدثني وذلك انه اذا كان الحال ما ذكر من ان يكون هلك همه بان كان طالبا للمال
على طلبه من الحديث من امر الحديث من الامور ثم قلت ليتك تحدثني امتنع ان يكون ذلك لمستبعد منه
غير مطموع فيه والحال انه طالب وذلك انه اقرب شي منه حصولا فلا يكون ليت مستعملا
في معناها بل يكون المراد هو السوال بمعونة القرينة الحالية **قوله** فتطلبها النصب لكونه جوابا
متعينا اذ المعنى لم يمكن ان يجري على الاصل **قوله** وولد معنى السوال وانما قال بالتوليد في هذه
الصور بناء على ما يذهب اليه من القول بالتوليد في العلم الحاصل عقيب النظر الصحيح من حيث ان العلم
بهذه المعاني انما حصل بالنظر في هذه الابواب وفي قراين الاحوال فلما كان بينهما هذه المناسبة
قال بالتوليد **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان ليت غير مستعمل في معناها ولم لا يجوز ان يكون
موضوعه لانشاء التمني مطلقا سواء كان مستبعد الوقوع او لا حررا عن المجاز والاشتراك فان
قلت استعمالها في غير المستبعد نادر فلا يكون هناك اصلا قلنا لا نسلم لجواز ان يكون اللفظ
الكلي استعمالا في بعض جزئياته ولا يلزم من ذلك ان كونه مجازا في البعض الاخر ولين سلمنا ذلك
لكن لا نسلم انه ولد معنى السوال بل هي هناك بمعنى لعل كانه قيل لعلك تحدثني لكون الحديث اذ ذاك
مطموعا في حصوله بناء على ما ذكر ولين سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون موضوعا لانشاء التمني
لما هو مستبعد الوقوع حقيقة او ادعاء فان ادعيت استبعاد ذلك حقيقة فمسلم وان ادعيت
مطلقا فممنوع وذلك انه لما كان ذهلك همه ولم ياخذ بعد بمعك في الحديث نزل منزلة خالي
الذهن اذ لا داعي له الى الحديث ونزل الحديث منه مستبعد الوقوع فقيل ليتك تحدثني وكذلك
الكلام في قولك هل لي من شفيع بان نزل ذلك المقام مقام التصديق بوجود الشفيع لكان
مزيد الحرص فان الزيادة في ذلك تبرز الممتنع في صورة الممكن وكذلك الكلام في الا تنزل وذلك
انه اذا كان نزوله مطلوبا فوق كل مطلوب نزل عدم نزوله منزلة ثبوت فقيل الا تنزل
وكذلك الكلام في غير ذلك من الصور نحو لو تحثني وقد كان حاضرا بان نزل مجيه مظنون
التحقق اما لانه كان مستبعد الوقوع واما لانه كان في غاية الكراهة فنزل منزلة غير الواقع

اكثر

لذلك

لذلك الوجه الخطابي ويكون المزم بطلب ما ليس بحاصل حقيقة او ادعاء ولا يجوز هناك مجاز ولا
اشتراك ومثل هذه الايرادات قد مر غير مرة مع الجواب عن البعض هذا واعلم ان ليت انما تستعمل
للسوال بتصوير المزيد الرغبة في المطلوب وهذا استعماله هل موضع ليت لما في ذلك من ابراز
المستفهم في معرض ما هو مظنون الحصول **قوله** وهذا اذا قلت لو ياتيني زيد فيحدثني بالنصب
وانما قال وكذا المكان الفصل لان لو ليست من كلمات الطلب وانما ذكر لكونه مستعملا للطلب
وانما قال بالنصب لانه انما حمل على التمني بواسطة النصب لعلم المناسبة بين التمني وبين معناها
اذ لو كانت على معناها لم يحسن النصب فيحدثني على تقدير ان وجه واما المناسبة فهي ان لو لتقدير بر
غير الواقع فاو فعاليته للطلب ما هو مستبعد الوقوع فكان بينهما ما ترى من المناسبة **ولقايل** بل
ان يقول انما يكون للنصب مدخل في ذلك ان لو كان تقدير ان مما يختص بباب التمني لجواز
ان يكون المراد هو السوال كانه قيل لو ياتي زيد فيحدثني ويمكن ان يجاب عنه ولو قال طالبا للحصو ل
الوقوع بلو العقد لتقدير غير الواقع وافعاله لكان اظهر وانما يصار الى استعمال لو في موضع ليت
اما لاظهار مزيد الطلب لان تقدير الطلب غير الواقع وافعا مما يدل على ذلك في بعض الصور
واما لان يتسع دائرة الاستعمال **قوله** وبسبب توليد لعل معنى التمني هو بعد المرجو وذلك
ان لعل لانشاء الترجي لما هو مطموع في حصوله غير مستبعد وليت لانشاء ما هو مستبعد الحصو ل
فاذا استعمل لعل في صورة بعد المرجو كانت ليت وذلك بمعنى ليت وهذا نصب فاورك
والا لم ينصب فان قلت لا حاجة الى قوله بالنصب لان بعد المرجو هو السبب في ان
حملت على انها بمعنى ليت قلنا لولا النصب لقلنا انها بمعناها الا ان بعد المرجو لا يخرجها عن
اصلها فان قلت جاز ان يكون النصب بان يعد من بعد الترجي قلنا لم يات في كلامهم
وباب المجاز شايع كثير فيحمل عليه وانما لم يقل او كما اذا قلت او قالوا كما قال بعد هذا او
كما اذا قلت لكان الفضل لانها ليست من كلمات الطلب **قوله** لمن يراه لا تنزل الا
تنزل وانما يصار الى استعمال هذا التركيب اذا كان مقتضى المقام هو الاظهار لمزيد الرغبة
في وقوع ما في ذلك من تنزيل ما هو مقطوع الحصول مشكوكا فيه ايذانا بانه يكرم ذلك
وانما قال وتوجه الى نحو الاحب ولم يقل امتنع ذلك وولد معنى العرض لان في ذلك يصير
الى المجاز يوجب ان يكون هناك مناسبة وذلك اذا حمل ان المعنى الاحب وح تولد منه العرض
لان العرض هو الاظهار رغبة واذا حمل على ان يكون لا حب النزول مع تجنبنا اياه فقد ظهرت

له انك تحب نزوله **ولقايل ان تقول** لا نم ان الاستفهام مما يتوجه الى ذلك وانما يتوجه
ان لو كان الاستفهام مرادا وهو ممنوع ولين سلمنا ذلك لكن لا نم انه ولد الغرض بل ولد السوال
كانه قيل اترك منصب خبر اللهم الا ان يقال المراد بذلك هو ان يعرض اليه الامر في اختيار
النزول وهو المعنى بمعنى العرض وكذلك الكلام في قوله لمن تراه يودي الاب **قوله** امتنع
منك اجرا الاستفهام على ظاهره لانه لو اجرى على ظاهره استدعى ان لا يكون الهجو قد احتمل
عندك متوجها الى غيره لانه ح يكون تقدير الكلام هل هجوا احدا غير نفسك وهو ممتنع
لحملك ان هجو الاب ليس شيئا غير هجو النفس والثاني ان الا في هذه مما لا يصح ان يكون بمعنى الاستفهام
بل القصد بالاستفهام هنا الى معنى النفي وهو من قبيل المجاز اللغوي ويكون الانكار والتوبيخ
متولدا من هذا الاخبار الذي في صورة الاستفهام **قوله** المراد به فلانا سلوك هذا
الطريق ابلغ مانع عن اساءة الادب وذلك انه يساله عن ذلك التصديق وكان عدم التاديب
عنده محقق مسلم والا لما اقدم على الاساءة الادب وقوله امتنع ان يطلب العلم بتاديبك
انما يصح ان لو كان التمثيل بالاستفهام مجردا عن النفي وكان الوجه بنا على سوق كلامه ان يقال
ويتوجه الى نحو استبعد تاديبي ولا ما اولد منه ذلك على ان لقايل ان يقول لا نم ان
الاستفهام في نحو الا ترك وفي نحو اتودي الاب مما يتوجه الى شيء اخر بل انما سلط الاستفهام
بنا على تنزيله منزلة المجهول المحقق باعتبار خطابي فلا وجه الى القول بتوجه الاستفهام
الى غير ذلك **قوله** اما ذهبت بعد يقال هذا اظهار لمريد الحرص في ذهابه
وتحضيضا له عليه بان تنزيل عدم ذهابه منزلة امر مجهول التحقق بوجه من الوجوه
الخطابية كان ليتنبه على ان من حقه ان لا يكون محققا لا ان الاستفهام متوجها الى غير
ذلك بان يكون التقدير اما تيسر لك الذهاب لانه قد لا يخطر ببال المتكلم ولا ببال
السامع **قوله** لا اعرف لما كان صلفه يحصر منه مع كونه عالما بحاله نزل نفسه كانه
لم يتعين عنده احد طرفي النقيض باعتبار من الاعتبارات الخطابية واما دعوى توجه الطلب
الى غير ذلك من نحو اطنني مما يستغنى عنه لما مر وانما يتولد منه ما ذكر لانه لما كان صلفه مع
ما يعرفه وهو وقوف السامع بحاله يتولد منه التعجب والنفي والانكار لتحققه مع صارف
قوي **قوله** احسبي ترك منزلة المجهول المحقق لما لانه كان مستبعدا او املا ان يسمع
ذلك لا من حيث شيئا احب ان يسمعه واما من حيث التقرير فتقريره غير ظاهر ويمكن ان
يقال

يقال انما ولد التقرير من حيث انه معلوم التحقق بالنظر اليه وبالنظر الى ما يجاب به فكان مولدا
للتقرير ومفيدا له بهذا الاعتبار **قوله** ليس في وسعه فعله فان المطلوب بهذا الامر
بيان عجزه واذا ظهر عجزه ظهر تعجيزه وهو ان ينسبه الى العجز وهذا اظهر التحدي وهو الالجاء الى التسليم
وهو تعجيز مخصوص وهو ان يقول له ان لم يقبل قولي فافعل كذا او التحري في اللغة المباراة في الفعل يقال
تحريته فلانا اذا باريته في امر ونازعته الغلبة **قوله** اشتم مولاك لما قاله بعد التاديب على الشتم
وبعد الابعاد اشتم على ان المطلوب ليس هو الشتم بل المطلوب هو ان لا ينشئ ما يعقبه **قوله**
اشتم من باب المجاز اللغوي ويجوز ان يكون المطلوب هو الشتم للتهديد لا ان يكون متوجها الى نحو ع ف
كانه قال اشتم حتى يلحقك ما فعل بك اولا من الضرب واتصال نوع من الالام ويولد من ذلك
التهديد البليغ **قوله** ويتوجه الى غير حاصل مثل الاجابة **ولقايل ان يقول** عدم الاكتراث
واللاعن المباراة غير مطلوب فلا يصح دعوى توجه ذلك الى نحو ما ذكر بل الوجه ان يجري هذا
على سبيل المثال السابق وذلك ان عدم امتثال العبد لامر المولى مما يستعقبه التاديب
والابعاد انما قال له لا تمتثل كان جاريا مجرى قوله اشتم مولاك لكنهما يفترقان من حيث ان
ذلك بعد التاديب وهذا غير مسبوق بذلك لكنه مظنة له فكان جاريا مجراه **قوله** ويتوجه
الى غير حاصل مثل زيادة السلوى يعني ان المرجع في ذلك الى الطلب لزيادة السلوى لا الى الطلب
الامتثال **ولقايل ان يقول** انما يكون متوجها الى ما ذكر ان لو كان القصد تنبيهه الى الطلب وهو
ممنوع ولين سلمنا ذلك لكن لا نم انه متوجه الى ذلك ثم تتولد منه الاغراء ولم لا يجوز ان يكون متوجها
الى الاغراء اولا وذلك ان المستعمل لهذا التركيب لا يقصد الا الاغراء فانه اذا قال يا مستبد او
يا مظلوم وهو في حال الشكاية كان كانه يستلذ شكواه فيكون اغراء له على الشكاية **قوله**
الباب الاول لما فرغ من تقرير معاني الابواب شرع في بيان الكلمات فقال
اعلم ان الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت وحدها ولو قال لا انشاء التمني لكان هو الوجه والا كان
لفظ التمني مرادفا لها **فان قلت** هذا الطلب غير منحصر في ليت لان ينبغي والمنى يفيده
ذلك **قلنا** الكلام ليس في الخبر **فان قلت** قد يقصد بنحو ذلك معنى الانشاء **قلنا** ع
ولين سلمنا فالكلام في الوضع **قوله** فالوجه ما سبق من ان افادة لو وهل المعنى ليت لا بطريق
الوضع فان استعمال كل واحد وان كان بمعونة القرينة قليل فلا يكون في الافادة اصلا للتمني اصلا
قوله وكان الحروف المسماة بحروف التقديم والتحضيض وكان هذا جواب عما عسى ان

تعالى وهو انه كان يجب ان يعد باب التخصيص من ابواب الطلب وذلك هو ان كلمات التخصيص
فيما ارى غير اصل في افادة معنى التخصيص بل هي مركبة من لو وهل ومن ما ولا واصل الا هلا
تقلبت الهمزة فصارت الا يعني ان اصل لولا هي لو التي يقصد بها معنى التمني ضمت اليها لا لتعين
المعنى وهو انشاء التمني ومعنى التنديم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل لا بطريق الاصالة بل
بطريق التوليد فلذلك لم يعد التخصيص من ابواب الطلب وانما ذهب الى هذا الراي لما فيه
من حديث الضبط فان قلت كان الوجه ان يقال واما حروف التحضيض فمركبة لان لفظه
كان يفيد انها نسبة الحروف المركبة لا انها مركبة قلنا لا يقصد بمثل هذا الكلام ما ذهب
اليه بل المراد منه ذلك انها كذلك في عرفي واعتقادي **قوله** مطلوبا حاله عما استكن من الضمير
في مركبة وهي من الاحوال المنتقلة اي مطلوب النسبة بالتزام تركيبها فكان اللام عوضا عن
المضاف اليه ويجوز ان يكون التقدير بالتزام التركيب فيها والوجه هو الاول و **لقايل ان يقول**
لا نسلم ان المطلوب بالتزام التركيب النسبة على التزام هل ولو معنى التمني ولم لا يجوز ان يكون هذه
الكلمات المركبة موضوعة لانشاء التمني لا ان ذلك لازم لهل ولو بواسطة انضمام ما ولا بل
بمجموع من حيث هو مجموع فان قلت لو كانت موضوعة لانشاء التمني لزم التجوز في استعمالها
للتنديم والتحضيض قلنا هو مشترك الالزام لانها لو كانت للتحضيض لزم التجوز ايضا في
استعمالها للتنديم فكان المصير الى ما قلنا هو الوجه لمكان المناسبة **قوله** وهي الهمزة وام
ولقايل ان يقول انما يصح ذكر ام في اثناء ذكر كلمات الاستفهام ان لو كانت
موضوعة للاستفهام وهو ممنوع واستعمالها في صور الاستفهام كقولك ازيد عندك ام عمرو
لا يدل على ذلك لان الظاهر ان المرجع في الاستفهام الى الهمزة وفي طلب الجواب على التعيين الى
ام المعادلة **قوله** تقوى ابا ان يكون اصلها اي او ان وانما قال تقوى لان لفظه ابان تابى ذلك
لانه لو كان الاصل ما ذكر لم يكن مبنيا لتقاضي الاضافة ولم يجز التصرف فيها بمجرد التخفيف
ولشذ الهمزة تابى ذلك ايضا لانه يعدل من التخفيف فكان مقويا **ولقايل ان يقول**
لم لا يجوز ان يكون الاصل ذلك ثم جعلا كلمة واحدة وصيغت وضع متى وحينئذ لا يكون كسر الهمزة
مستبعدا كما لا يستبعد كسر الشين من العشرة في خمسة عشر على انه اذا امر التسمية في كلامهم
الحروا طرق الاستعمال من غير ان يكون التحقيق مطلوبا في تلك الطرق من تمثيلها **قوله**
وقد نبهت وانما قال ذلك تنبيها على الاعادة وفي ذلك نوع تقرير **قوله** واذا تاملت طلب

التصديق **ولقايل ان يقول** لما كان المرجع في طلب التصور والتصديق الى وجه واحد كان
ترك التعرض لذلك في التصديق مع التعرض له في التصور في اول القانون غير مناسب لعدم الموجب
لتاخير ذلك الى هذا الموضع **قوله** في مقام التردد وانما قال ذلك لجواز ان يكون المرجع في
الاستفهام الى ايهام التردد والى جهة اخرى من الجهات الخطابية **قوله** والهمزة من النوع الاول حينئذ
لمكان العموم وقوله نحو جملة استينافية وقوله وفي طلب التصور بها نفيد ان كلمة ام هنالك
ليست للاستفهام فان قلت لا نسلم ان المرجع في الطلب الى تصور المسند اليه في قولك ادبس
في الاناء ام عسل لكيف والجواب بالتصديق لان قولك دبس في جواب ذلك مقدر بجملة بدليل
ارتفاعه قلنا لان التردد في الكاين لا في الكون كانه قيل ايهما في الاناء ولكون ذلك مقدرا بجملة لا
يقدح فيما قلنا لانه لزم ضمنا لا قصدا **قوله** وهل من النوع الثاني وقوله لا يطلب اسبابا ف
وانما اختص بالتصديق بحكم الوضع والهمزة اخف وضعت وضعا عاما لخفته ولهذا كان اشيع استعمالا لا
قوله باتصال ام دون انقطاعها وذلك ان ام المعادلة مع الهمزة بمنزلة اي ولما كان المرجع
في اي الى الطلب التصوري كان المرجع فيهما الى الطلب التصوري ايضا قضاء من حق المعنى فلم يصح وقوع هل
هنالك بخلافه ما اذا كانت ام المنقطعة لانها لما لا تختص بطلب التصور فصح وقوع هل
والسين في اعم النسخ هل عندك عمرو ام بشر بتقديم الظرف وايلائه للاستفهام والوجه تاخيره
لما عرف في موضعه **قوله** وقبح هل رجل عرف لما تقدم ان التقديم هنالك للتخصيص وح
يكون المرجع في الاستفهام الى التصور لا الى التصديق لانه صالح بحكم هذا التقديم فان قلت
هلا حكم بامتناعه قلنا لاحتمال ان لا يحمل على التقديم وان لم يكن على شرط الاسناد او ح يكون
محل من القبح **ولقايل ان يقول** كل واحد من قوله هل رجل عرف وهل زيد اعرفت اما ممتنع
او واجب بحسب مقتضى المقام فان كان التقديم هنالك للتخصيص وجب ان لا يمتنع والا وجب
ان لا يصح فان قلت التقديم في نحو رجل عرف ليس الا للتخصيص لان الاصل ان يكون فاعلا
لانه ليس على شرط الاسناد او هو التخصيص وانما قدم للحصر قلنا انما يصح هذا ان لو كان
التخصيص من شرايط الاسناد مطلقا وهو ممنوع لجواز ان يكون مقتضى المقام هو الاخبار عن
الجزم الشايع من غير تخصيص ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون التقديم لغرض اخر
غير التخصيص وهو تقوية الحكم **قوله** لما طوينا ذكره وهذا لكنز وافقناه في ترك
البسط للكلام هنا سلوكا لسبيل الاختصار فلم نعد المباحث المتقدمة استغناء لسابقه

ذكرها **قوله** ولا بد لهل من ان تخصص المضارع بالاستقبال بدليل انه لا يصح ان يقال
هل تضرب زيدا وهو اخوك حين يكون الضرب واقعا في الحال ولا تخصيصها لما صح ذلك
قوله ولكون هل لطلب الحكم يعني ان لهل اختصاصا بالصفات باعتبار انها لطلب
الحكم بالثبوت او الانتفاء والمرجع في الاثبات والنفي الى الصفات لا الى الذوات على ما مر والصفات ت
بما تحتمل التخصيص لان الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال والاستقبال
وكان لها زيادة نسبة الى الزمان من الهمزة لانها تخصصه بالاستقبال دون الهمزة
قوله كالافعال اذ الزمان ماخوذ في مفهومها **ولقائل ان يقول** لا نم انه لا بد
لهل من ان تخصص المضارع بالاستقبال لجواز ان يكون الانسان في فعل الحال وانت لا تعلم
فتقول سائلا هل زيد يكتب الان واما قوله فلا يصح ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك
ولا يصلح للاستشهاد لجواز ان يكون امتناع ذلك من حيث ان هل لا تستعمل فيما تفرع على
الاستفهام من الانكار والتقرير واما الهمزة فانها اعم واشيع استعمالا **قوله** ان الاثبات
او النفي لا يتوجهان الى الذوات بل الى الصفات **قلنا** المرجع في الاثبات والنفي الى اثبات
شيء لشيء او نفي شيء عن شيء وذلك اعم من ان يكون ذاتا او صفة تقول هذا اجوهر او ليس بجوهر
قوله لا لانفس الذوات **قلنا** الصفات من حيث هي هي صفات فيما مضى وفي الحال والاستقبال
كالذوات فانها مستوية الاقدام في ذلك وبما قلنا علم ان ليس لها اختصاص بما يجوز كونه
زمانيا اظهر فضلا ان يكون لها مزيد اختصاص على ان قوله ولا ستدعائه التخصيص بالاستقبال
لما يحمله كان كافيا فيما تعرض لاثباته بعد بيان ان المحتمل لذلك هو الصفات دون الذات
قوله ولذلك كان قوله عز قائلا اي ولما كان لها مزيد اختصاص بالزماني كان قوله فهل
انتم شاكرون ادخل في الانباء عن طلب الشكر الثابت والا لم تترك الفعليه الى الاسميه وكذلك
ادخل في الانباء من قولك افانتم شاكرون وذلك انه مع وجود ما يقتضي الفعل لما ترك الى الاسم
علم ان للمقام مزيد استدعاء للثبوت والدوام والا لم تترك الفعل الى الاسم فضلا من حق هل
قوله الا من البليغ وذلك ان البليغ انما يأتي بمثل هذا التركيب عن اطلاع على الخواص واعتبار
كما يجب اعتباره عند ايراده بخلاف غيره فانه من الاحاطة بتلك الاعتبارات بمراحل فلا
يقبل منه ذلك ولا يقع محل من القبول ومثل الحكاية المشهورة بين علي كرم الله وجهه وبين
من سأله قائلا من المتوفي بلفظ اسم الفاعل الى اخرها يشهد بغير ما قلنا **قوله** اهون لان الهمزة ليست
بمنزله

بمنزلة هل في استدعاء الفعل فكان استقباح هذا التركيب معها دون استقباحه مع هل لكو قف
كونه معمولا مع هل على الاحاطة بمزيد اعتبارات بخلاف الهمزة ولذلك كان الخطب مع الهمزة
اهون **قوله** واما ما الى اخره وانما اخرت في الذكر وان كان المرجع فيها الى التصور الذي هو
متقدم على التصديق لان الطلب بها بعد الاحاطة بالوجود والهمزة وهل مما يطلب بهما
وجود الشيء فكان كذلك بعدهما **فان قلت** قد يطلب بما شرح الاسم مع قطع النظر
عن الوجود الخارجي **قلنا** تاخيرها باعتبار انها يطلب بها حقيقة ما وجد وهو الاكثر الشائع
وانما ذكرها بلفظ اما لانها صارت مظنة للسؤال للطلب فذكرها على وجه التاكيد الذي يفيده
كلمة اما **قوله** على تفصيل ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال مما استكن في قوله فمن
النوع الاول **قوله** ليصح منك اي لا بد من الاحاطة بمعاني هذه الكلمات حتى يمكن اداء
الكلام على الوجه الذي يقتضيه بالنظر الى الاحوال **قوله** اما ما فللسؤال عن الجنس
اعلم ان المرجع في تفصيل معاني هذه الكلمات الى اللغة تقول ما عندك بمعنى اي شيء من الاجناس
وكل نكرة شاع في امته يسمى جنسا في نوعنا هذا نحو كتاب وانسان **فان قلت** كلمة ما للسؤال لـ
عن الجنس في نحو قولك ما الكلمة وكم بينهما **قلنا** لا نم بل معنى قولك ما الكلمة اي شيء هو الكلمة
واذا صح ان يكون معناه ذلك فلا وجه للمصير الى غير ذلك من غير ضرورة ويكون نحو قولك ما الكلمة
مظنة للسؤال بفصل وقال وكذلك تقول ما الكلمة او تقول انما فصل الكون المسؤول
عنه معرفة وفيه ان نسبة ان حصول التصور غير ممتنع اذا كان من حيث انه غير حاصل **قوله** طلب
ولكون ما يعني لما كان مشتركا بين الجنس والوصف وقال فرعون وما رب العالمين سائلا عن الجنس
اذ لم يكن له بطريق صحيح موصل الى معرفته تعالى وقال موسى رب السموات والارض وما بينهما مجيبا عن
الوصف منبها انه لا يتوجه للسؤال عن ذاته لتقاصر عقول البشر عن ادراك ذاته وانما الصالح للسؤال لـ
عنه هو اوصافه فاجاب بذلك منبها على ما لم يتنبه واعتقد انه اخطأ في الجواب حيث سئل عن الجنس
فاجاب عن الوصف تعجب الحاضرون فقال الا تستمعون **ولقائل ان يقول** لا نم انه سأل لـ
عن الجنس لكان جهله بل لم يرد اغواء اولياء الجهلة وتمشية للامر عليهم او للاستكشاف عن
حال موسى والاحاطة بشأنه في باب المعرفة هذا والظاهر ما ذكر **قوله** ويحتمل ان يكون
سائلا بما عن الوصف كما تقال ما زيد اذا كان مشتركا فيقال في جوابه التاجر او البصري او ما شاكل
ذلك ورب العالمين لما كان مشتركا في زعمه جاز ان يكون سؤاله بما عن الوصف فحينئذ يجب بوصف يصح

انصافه مثل ان يقول الذي يطعم فيجعل ذلك الوصف مخلصا بان يقول ذلك الموصوف بما
ذكر انما هو انا حين سمع الذي يصوره وظنه مخلصا لم يكن في نفس الامر مخلصا اطهر ما اطهر **قوله**
واما من فللسوال عن الجنس يقول من جبريل فان قلت لا نم ان من للسوال عن الجنس بل انما
هي للسوال عن الشخص قلنا الكلام في ذلك الى اللغه فلا مجال للمنع واما كونها للسوال عن الشخص
سايغا فلا يمنع من ورودها للسوال عن الجنس واما قوله تعالى حكايه فمن ربكما فنقيض ظاهر في
انه للسوال عن الجنس لجواز ان يكون عن الشخص بان يكون المعنى ان لم اذ رب الكما فاي شخص من
ابنا جنسي منكر الا ان يكون لها ربنا سواه **قوله** وهذا من ابليس انما فصل لان السوال
الاول في الملحي وهذا في غير الملحي واما الفصل في قوله ومنه فظاهر **قوله** الطريق الذي
بين ايجاده لما اوجد من الاجسام وتقديره اياها على الوجه الذي قدرها وهذه الاشاره منه
الى صحه الاستدلال بامكان الاجسام على وجود الواجب لذاته وذلك انه لامر الا بها
الى واجب لذاته والا لم يوجد شي من الممكنات لتوقف كلا منها على الاخر لان التقدير يقدير
اللا ساهي على ان يحقق القول الى موضعه **قوله** وان العبادة له الى اخره بنا منه على الوجوب
العقلي الذي يقول به المعتزله **قوله** واما اي فيسال بها عن الشي الذي يميز احد المشاركين
او الامر مثل ان يقال اي الثياب عندك فيقول الهرويه فميزها عما يشاركها في النوعيه بهذا
الوصف فان قلت لا نم انه يسال بها عن المميز بل عن المميز والمعين قلنا لما كان ذلك
اما يعين ويميز بما عينه كان المرجع في المعنى الى السوال عند المميز **قوله** في امر يعمهما انما
قال في امر ليعم سوا كان الاشتراك في الجنسيه او النوعيه او غير ذلك مثل ان يقال زيد وعمرو غلام
وفرس ثم يقال ايهما عندك فانهما قد اشتركا في ان ذكرا عندك كانه قيل اي المذكورين
عندك واذا ذكر زيد وعمرو ثم قيل ايهما عندك فالذي يميز احدهما عن الاخر هو اللقب
واذا اشتركا في اللقب كان المميز غير ذلك وهكذا الكلام في جميع صور استعمالها فانه يحمل على
ما يقتضيه المقام وقوله تعالى حكايه ايكم ياتيني يحتمل ان يكون المرجع في السوال الى الاشخاص
قوله وكم لك قلته اعشرون ام ثلاثون عندك انما خص هذا العدد بالذكر لكان
المناسبه بينهما فان المميز في كل واحد منهما منصوب وانما لم يمثل بنحو احد عشر لان ذلك
ذلك ادخل في المناسبه من حيث انه غير مركب وقوله ويقول كم درهما لك اي اما منه بانه
يجي مجرورا وقوله اي كم شبرا او كم ذراعا تنبيه ان التقدير بحسب قراين الاحوال ومقتضى المقام

وليس

وليس التمييز مختصا بما ذكر لجواز ان يكون المعنى كم عددا نوبك على ان يكون المراد بالنوب هو مطلق
الجنس مع قطع النظر عن الافراد كما في عشرون رجلا حيث جرد عن الفرديه والا لم يصح عشرون
رجلا **قوله** قال عز وجل فصل بنا على الاستيناف **قوله** سل بني اسرائيل كم اتيناهم كم
هذه هي الاستفهاميه بقرينه سل **ولقايل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون هي الخبريه على
ان المعنى سلهم هل يعرفون كثره النعمه في ذلك والظ هو ما ذهب اليه قوله ومنه قول الفرزدق
انما فصل لان قوله هذا الباب باعتبار دون اعتبار وقوله على طرف مستقر منصوب المحل على
الحاليه اي جليته كانيه معنى اي كانت تفعل ذلك من اي متى وفي ذلك اشاره الى انها كانت
من ادل خدمها **قوله** سطم الاحوال كلها استيناف لانه لما مثل باحوال وبما يقابلها
كان مظنه للسوال عن صحه ذلك فقال لانها سطم الاحوال كلها لا يختص بالسوال عن حال
دون حال **قوله** وما اتى ذكرها في سياق اين دون كيف لان السوال بها عن المكان اعرف
واظهر واما قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شيتم فليس هناك معنى الاستفهام ثم اراد شهاده المعنى
اذا المعنى اطلاق والاسان لهم لكل حال هم عليه لان السوال عن حال نسبتهم وان كانت
للسوال في الاصل فان قلت لا نم انها بمعنى كيف قلنا بقرينه لفظ الحرث واما
قوله انى لك هذا فللسوال عن المكان بقرينه ما اجيب به من هي من عند الله **قوله** تتولد
منها اشاره منه الى انه يتوصل بها الى هذه المعاني المتولده وليست هذه الكلمات من قبيل المجاز هنالك
والا لم يكن لحديث التوليد معنى فان قلت اذا كانت افادتها لا بطريق المطابقه وهو ظ
كانت اما بطريق التجوز او الكنايه وليست بطريق الكنايه اذ لم يتوسل الى تلك المعاني بذكر لوازمها
فيكون بطريق التجوز قلنا لا نم الانحصار لجواز ان يكون بطريق التوليد فان قلت اذا
لم يكن افادتها تلك المعاني بطريق المطابقه كان الوجه ان يعرض لها في علم البيان قلنا انما تعرض
لها فيما نحن بصدده على وجه الاستطراد **قوله** لمجرد الاستحقاق والتحقير اي هو من الحقاره
بحيث لا يسطر في سلك المعلومات **قوله** وما لي للتعجب وذلك انه اذا كان على الوصف الذي
يستبعد منه ذلك وقال ما لي متصفا بهذا الوصف تولد منه التعجب وجوز ان يكون انكار
الرويه المحصور واستبعاد انه ذلك واستفاده هذه المعاني بقراين الاحوال الى استقامه
الطبع وسلامه الذوق ومن لم يرزقهما لم يجد عليه ارخا العنان في تعزيرها وبسط الكلام في
تحريرها **قوله** واي رجل اذا كان من اتصف بامر قلما يتصف به غيره من ابنا جنسه

فم

وقيل اي رجل هو يولد منه التعجب والتعجيب واظهار التفخيم في ذلك الوصف بحسب مقتضى
المقام واذا قلت حدعونك اي لا تعد ولا تحصى يولد منه الاستبطا ونسبته الى التقصير
في ذلك واذا قلت كم تدعوني اي كم تستعمل بدلك يولد منه الانكار والمرجع في استفادة
ذلك الى مقتضى المقام **قوله** وعليه قوله اي قوله وارد على ذلك لمعنى التعجب وكانه
انما تعرض لهذه المعاني المتولدة من هذه الكلمات لبنى الكلام في بيان معنى الاية على ذلك **قوله**
لمعنى التعجب وانما خصه بالذكر من بين سائر المعاني التي ذكرها بعد هذا لظهور الغير **ولقايل**
ان يقول لا نم ان قوله تعالى وارد لمعنى التعجب وانما يجوز كذلك ان لو كان معنى التعجب متصور را
في حقه تعالى وهو ع والجواب الى العنايه **قوله** فلا ما التوه يعني انهم على احدى الحالين البته اد
لا واسطة بينهما فان **قلت** لا نم انه لا واسطة لجواز ان يكونوا عالمين باعتبار وجاهلين
باعتبار **قلنا** اذا اريد بالعلم هو العلم باعتبار ما وبالجهل ما يقابله لم يكن هناك واسطة
قوله واذ قلتم اي قلنا قيل لهم والفاء التيجه يعني انهم كفروا كانوا احدى الحالتين بالضر ورة
فلما قيل لهم كيف تكفرون توجه السوال الى ذلك كانه قيل افي حال العلم بالله تكفرون
ام في حال الجهل **قوله** ولك بهذا مزيد اختصاص بجواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال لا نم ان السوال يتوجه الى ذلك وتعينا فقد وانما يكون كذلك ان لو لم يكن هناك
احوال شتى غير ما ذكر لحق ان يسال من بينها الى هاتين الحالين وتقرير الجواب هو ان يقال
انه لا وجه لان يكون السوال متوجها الى نحو حالة القيام والقعود من الاحوال التي لا يناسب
نسبته صدور الكفر منهم بشي منها كما اذا قيل اتسجا زيد يوجه السوال الى الحالة الراكبيه
والراجليه لا الى حالة الشرب والاكل لان للمجي مزيد نسبته الى الحالة الراكبيه والراجليه
وان كان في الاحوال كثيره والمراد بقوله ولكفر مزيد اختصاص هو مزيد النسبه
الى ما ذكر اد ليس هو بمختص فضلا ان يكون له مزيد اختصاص **قوله** فافاد اي حال العلم
اي فافاد هذا السوال وهو بهذا التاويل جعل مفعولا به **قوله** والحال حال علم بهذه
القصه وهي وانكم اي هم عالمون بكونهم بعد العدم ويموتهم بعد الحيوه واما بكونهم عالمين
بالاحيا بعد الموت فغير مسلم فكان الوجه ان لا يتعرض فوله وسيكون يكد الا النافي
فان **قلت** ليست القصه هي انكم امواتا فصرتم احيا بل القصه هي انكم امواتا
ثم يميتكم ثم يحييكم ثم اليه ترجعون **قلت** الاير ذلك بعد المراد بالقصه **قوله** هو ان
هذه

هذه الحالة وهي حالة العلم بهذه القصه بناء على ان لا يكون العاقل اي مما بد لكل ذي عقل على
وجود صانع خارج عن جميع الاجسام والاعراض وقوله مطلقا مرسلا بنا منه ذلك على الوجوب
العقلي من انه لا بد من التكليف وارسال الرسل لارشاد الخلق الى ما لا يستقل بادراكه
من فعل الطاعات وترك المعاصي وقوله للعاقل اشارة الى انه اذا لم يكن له علم بان له صانعا
بواسطة ما ذكر لم يكن في زمرة العقلا حيث لم يتوسل بتلك العلم الى هذا العلم **قوله**
حال بدليل المخاطب يعني يكون للتوبيخ والتقريع والانكار حال بدليل المخاطب اذا كان
ممن يتشبث بدليل للغير وكان يعتقده معتينا كما في قوله تعالى اين شركاي الذين كنتم تزعمون
وانما فصل قوله قال تعالى بنا على الاستيناف كانه قيل الايم انه تعالى اين يجيبك للتوبيخ
تعالى قال تعالى ومبنى الكلام ذلك ان اين الاستفهام عن المكان فاذا قصد بها انكار المكان
لزم من ذلك انكار المغيب بحكم الضروره ولذلك قوله تعالى فاين تذهبون انكار لمكان يكون
الذهاب هناك صوابا وفيه اشارة الى فرط ضلالهم **قوله** ويقال الى يعتمد على انه يجوز
ان يكون بمعنى من اين الاستقامة المعنى على الوجهين فاذا كان بمعنى من اين فالوجه ما ذكر
واذا كان بمعنى ذلك راسا لانه اذا لم يكن هناك واحد سبيل فلا سبيل الا اعتماد له به
قوله فاني يوفكون اي ممن اين يصرفون عن قصد السبيل او كيف يصرفون وقال انى لهم
الذكرى اي من اين لهم التذكر او كيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحاله وهي الدخان ويوفون
بما وعدوا من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول
المبين بما ظهر عليه من الايات كالكتاب وغيره من المعجزات ولم يتذكروا ولم يتنبهوا عن سنة
الغفلة **قوله** ويقال متى قلت هذا الحد وسبيله حكم من انه يلزم من انكار وقت
القول انكار القول ضرورة **قوله** وقد عرفت الطريق اي عرفت طريق الاستفهام
وما يتولد منه فراجع الى نفسك واجعلها حكما فليس هناك حاكم سوى سلامة الاستعداد
واذا اسلمتها فاسلكها عن حالة النطق لما الفته من حكم التقديم والتاخير **قوله** بعدما
عرفت ان تقديم المفعول يستدعي العلم بحالة الفعل وقوله وقوعا وغير وقوع اشارة الى
الايجاب والسلب واستنابة على التمييز من حالة الفعل فلا يجوز ان يقال اضربت اذا كنت شاكا
عن وقوع الفعل لما عرفته ان التقديم يقتضي ان يكون الشك في المفعول لا في وقوع الفعل **قوله**
ولا انت اي ولا يجوز ايضا اانت ضربت زيدا لانه التقديم حالة كونك شاكا عن وقوع

من انكار كونوا اهمنا الى انكار لتعذر كان الحطوط للانعدام ام حاملا وعلمهم

الفعل لا زيد به بمعنى العلم بوقوعه وانما قيد ذلك بعد التقديم لما سبق انه كان موخرا فقدم ويحتمل ان يكون بخلاف المفعول فان امره ظاهر فلا حاجة الى التقييد بعد التقديم **ولقائل ان يقول** انما يصح اطلاق القول في المفعول ان لو لم يكن تقديم المفعول الا للحصر وهو ممنوع لجواز ان يكون تقديمه لرعاية القراين او لمجرد الاهتمام او لغير ذلك فكان الوجه التقييد بالتقديم للحصر **قوله** ولا ترض زيد ضربته ام لا لان ام المتصلة بمعنى ان لها احد المستويين لا لاخر الهمزة فلا يصح ان يقال ازيدا ضربته ام لم تضرب لفقدان ما نقيضه وانما يصح ان يقال اضربته زيدا ام لا وان اوليته او بقولك ام عمرا وبما ذكرنا ظهر ان كلام البعض منحرف عن نهج السداد ولعل ما بهم الاذهان ربما تعرج حاده الصواب **قوله** وان اردت بالاستفهام التقرير فاجعله على مثال الاثبات ومثاله هو انه اذا كان القصد الى اثبات الفعل للفاعل قلت ضربت زيدا او الى اثبات انه هو الفاعل قلت انت ضربت زيدا او الى اثبات هو انه المفعول قلت زيدا ضربت وبحذوه على ذلك المثال هو ان تجعل كل واحد مما قلتم في تلك الامثلة مصدرا بالاستفهام لتقرير ذلك فيقال في تقرير الفعل اضربته وفي تقرير الفاعل اانت ضربت وفي تقرير المفعول ازيدا ضربته **قوله** فانسجه على منوال النفي ومنواله هو ان النفي كلما اريد نفيه فان كان القصد الى نفي الفعل قيل ما ضربت زيدا او الى نفي ان يكون هو الفاعل قيل ما انت ضربت زيدا والى نفي ان يكون هو المفعول قيل ما زيدا ضربته ونسجه على ذلك المنوال هو ان تجعل الاستفهام مقام حرف النفي في كل واحد من تلك الصور الثلاث فيقال في انكار نفس الفعل اضربت زيدا او في انكار ان يكون هو الفاعل انت ضربت زيدا او في انكار ان يكون هو المفعول ازيدا ضربته ولانكار نفس الفعل طريق اخر وهو ان يقال ازيدا ضربته ام عمرا لانه اذا كان المخاطب ممن يزعم ان ضربه منحصر فيهما غير متخط الى غيرهما وانكرت ان يكون كل واحد بعينه متعلقا لضربه ولزم منه انكار ضربه بالضرورة وهو المراد بالوجه البرهاني **قوله** ومنه ايضا قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه يعني ان القصد فيه الى انكار ان يكون احد من ابناء جنسهم متبعا لا الى نفس اتباعهم رأسا والا لم يكن لتقديم بشرا منا واحدا فايدة اذ كان تم لهم الغرض بان يقال انتبع واحدا وانما قال ومنه ايضا لمكان التفاوت الظاهر وذلك انه ظاهر المنع بان يقال لم لا يجوز ان يكون القصد الى انكار

اتباعهم

اتباعهم لمثل ذلك البشر ويكون التقديم لمعنى اخر فلما كان مظنة لمثل هذا المنع الظاهر فصل ذلك الفصل وعقبه بقوله هذا ما سبق من ان المرجع في الانكار الى ما تقدم **قوله** بين الانكار للتوبيخ على معنى لم كان اي بنا على ذلك فانه اذا كان بمعنى لم كان او لم يكون يحتمل الماضي والمستقبل كان للتوبيخ واذا كان بمعنى لم يكن او لا يكون كان للتكذيب وقوله افاصفاكم وقوله اصطفى وارد على الانكار التكذيبي في الماضي وقوله انلزمكموها اي انكرهكم على قبوله بنسبه على الانكار التكذيبي في المستقبل وذلك انه لا اكراه في الدين **قوله** فلا يحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم **ولقائل ان يقول** انما يصح منه التوصية ان لو كان مما يحتمل التقديم عنده وذلك انه ذكر ان نحو زيد عرف لبس هنالك غير احتمال الابتداء الا بدلك الوجه البعيد فلا يرتكب عند المنكر وكلمة انما انما تزيل احتمال التقديم فيما نحن بصدده فلا يرتكب وانما يرتكب عند المنكر ويمكن ان يقال لما كان مظنة لتوهم التقديم بنا على ذلك الوجه البعيد صح منه التوصية وعندي ان نحو زيد ضرب مما الفعل عليه مقدم ما يراد به الاختصاص تارة ولا يراد اخرى واما حديث التقديم بان يكون فاعلا في المعنى لا غير ثم قدم فلا معنى له وان كان الكلام منا قد سبق في مشيئته بتكلف ودعوى التفاوت بين انت ضربت وبين زيد ضرب بنا على ذلك والحال ما سمعت **قوله** وعرفت ان الاستفهام طلب الى الحكم **قوله** **ولقائل ان يقول** ان نحو ضربت اخبار والاخبار بالشي انما يكون بما يعلم فكان يجب ان لا يقدم عليه فان قلت لا ثم ان الاخبار انما يكون بما يكون به قلنا هذا مشترك الالزام فان قلت لو لم تحكم بما يعلمه لم يمكن منك طلبه قلنا هذا ايضا مشترك الالزام والجواب هو انه انما يرد هذا ان لو كان نحو ضربت اخبارا في صور الاستفهام وهو ممنوع **قوله** وجوب التقديم في نحو كيف انما ذكر هذا على حده لان ما سبق في ان الكلام مصدر بكلمة الاستفهام وهذا فيما تضمن معنى الاستفهام من غير ان يكون هنالك حرف الاستفهام **قوله** وقد سبق الكلام في ضبطها اصبع الاوامر من الافعال فيما سبق فالمراد ضبطها والا لم يكن ضبطه الامر من الافعال على نوع بل واحد قيل اصبع بلفظ الجمع وانما قال وعد اسما لانها من القياس بمعزل **قوله** والامر في لغة العرب عبارة عن طلب الفعل يسمى من تلك الالفاظ على وجه الاستعلاء وفي عرف النحاة عبارة عن صيغه استعملت من الفعل على طريق افعل وفي عرف بعض المتكلمين عبارة عن معنى قائم بالنفس **قوله** واما ان هذه الصور يعني لينزل وانزل ونزال

هل هي جملة موضوعة لطلب الفعل على سبيل الاستعلا ام لا فالاظهر انها موضوعة
لذلك بدليل انه يتبادر الفهم عند استعمالها مجردا عن القراين الى ذلك المعنى وحذف الذم
من قال لمن فوقه افعل كذا او يقال انه امره بكذا او لانه يقال لنحو اضرب صيغة الامر
والامر هو طلب الفعل على سبيل الاستعلا والاصل في الاضافة عدم التجوز وانما لم يقل
هذا اوجها على حد بل جعله ممهدا لما سبق لجواز ان يكون اضافته اليه دون غيره من
المعاني لكونه اكثر استعمالا فيه ويهذا ابطهر انه ليس بالاظهر **قوله** والاظهر انها
موضوعة لذلك **ولقايل ان يقول** اطلق القول في الجميع مع ان نحو لنزل غير
موضوع لانه ليس بكلمة بل كلمتان ولا يصح ادراجه في سلك الوضع وفي قوله استعمل نوع
مساهلة لان الاستعمال ليس معناها وليس بعرض فلا يصح القول بوضعها لذلك ويمكن
ان يقال لما كان الغرض من الوضع افادة ذلك المفهوم وذلك متوقف على الاستعمال
صح ان يجعل غرضا **قوله** وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه علم البيان لانه يبحث
عن الدلالات العقلية والمجاز والكناية مبني على ذلك فيبحث عنهما والتعرض لتحقيقه هنا
من حيث ان المجاز مسبوق بالنظر في الوضع والحقيقة **قوله** يورث الايجاب لانه
الزام بصيغته **قوله** استبع ايجابه وجوب الفعل وهذا ابنا منه على الوجوب العقلي
لان تركه حينيذ يكون مظنة لتوقع محذور ووقع الضرب المتوقع واجب عقلا ولا نعني
بالوجوب العقلي سوى هذا **قوله** بحسب جهات مختلفة لتوقع الايلام او الاستحقا ق
او الملامة او فوات المانع او غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب اختلاف احوال من هو
اعلى رتبة واختلاف احوال المامور به واختلاف احوال المقام **قوله** والا لم يستتبعه
اي وان لم يكن الاستعلا ممن هو اعلى رتبة في نفس الامر لم يستتبع الوجوب لان وجوبه انما
كان بناء على ان تركه ينسب الى كونه عرضة للضرر وكان للمكروه واذا كان الاستعلا ممن
ليس اعلى رتبة لم يتضرر المامور به بذلك الحيثية فلا يكون واجبا لما ترى من تفسير الوجوب
فان قلت كيف يتصور الايجاب من غير استتباع للوجوب والوجوب من احرابه
قلنا المراد بذلك انه لا يلزم من الزامه ان يكون المامور به من حيث يتوقع الضرر
له اذ التقدير انه ليس اعلى رتبة منه فلا يكون الوجوب على هذا المعنى من لوازم الالزام
قوله فاذا صادفت القافية للبيجة اي اذا صادفت هذه الصيغ اصل الاستعمال

وهو

وهو استعمالها على سبيل الاستعلا بالشرط المذكور وهو ان يكون الاستعلا ممن هو اعلى رتبة
افادت الوجوب وانما جعل ذلك اصل الاستعمال بناء على قوله انها موضوعة لذلك **قوله**
والا لم يفيد غير الطلب اي وان لم تستعمل على سبيل الاستعلا لم يفد غير الطلب من الايجاب
والوجوب ثم ان هذه الصيغ التي لم تستعمل على سبيل الاستعلا ان استعملت على سبيل التضرع
ولدت الدعا وانما قال ولدت لان الدعا انما يستفاد من ذلك الطلب المجرد عن الاستعلا المقرون
بالتضرع فكان من مباحثه ولوازمه فعال ولدت كما ان الحاصل من النظر يسمى نتيجة **قوله** وان
استعملت على سبيل التلطف لو قال على سبيل التساوي لكان اولى لانه كان يكون مستغنيا عن قوله
بدون الاستعلا ولان قوله كقولك لكل احد لمن يساويه غير متعين لمعنى التلطف لجواز ان يكون ذلك
منه على سبيل التضرع وان كان مساويا فان قلت قوله بدون الاستعلا مستغنى عنه لان
الكلام في استعمالها بدون الاستعلا قلنا لما كان قوله والا لم يفيد غير محتمل ان يكون انتفاء
ذلك بانتفاء الشرط المذكور قال بدون الاستعلا رفعا للتوهم وان استعملت لطلب ما هو الا فصل
ولدت الندب وانما لم يتعرض لكراهة الاباحة لما يعلم من التمثيل للاباحة **قوله** والنهي يحدوه
حذو الامر اي النهي بمنزلة الامر في ان اصل الاستعمال نحو لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلا
بالشرط المذكور وهو ان يكون الاستعلا ممن هو اعلى رتبة **ولقايل ان يقول** ان اريد
باصل الاستعمال هو ان لا تفعل موضوع لذلك لم يصح لان لا تفعل غير موضوع لانه كلمتان لا كلمة وا
ان اريد انه لا يستعمل الا لذلك لم يصح لعدم الانحصار وان اريد غير ذلك فلا بد من افادته قلنا
المراد بذلك ان اللام الجازمة موضوعة لطلب الترك على سبيل الاستعلا فيكون اصل استعمال
لا تفعل لما ذكرنا على حديث الوضع والشرط المذكور معتبر مأخوذ في الاصل استعمال كل واحد من الامر
والنهي وهذه اذا قال قايل افعل او لا تفعل على سبيل الاستعلا لمن فوقه رتبة عد امرا او ناهيا
وقيل امر ونهي لكن ينسب الى ما نعلم وكان الوجه ان يعتبر الشرط المذكور بقوله فان صادف ذلك
بان يقال فان صادف ذلك بالشرط المذكور افاد الوجوب والا افاد طلب الترك كما صنع في باب
الترك **قوله** سمي دعا قال في باب الامر ولدت الدعا وقال هاهنا سمي دعا لان ذلك
اللفظ المولد للدعا يسمى دعا اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح كيف والمناسبة قايمة **قوله**
لا على سبيل الاستعلا يسمى التماسا فان قلت الكلام في ما لم يصادف اصل الاستعمال فكان
قوله لا على سبيل الاستعلا مستغنى عنه قلنا لما كان ذلك مما يحتمل ان يكون انتفاوه بانتفا الشرط

المذكور وقال ذلك رفعًا للاحتمال وانما لم يقل في الدعا بهذا القيد استغنا عنه بقرينة التضرع
ولو قال وان استعمل على سبيل التساوي واستغني عن قوله الا على سبيل الاستعلا لكان اولى
قوله وان استعمل في مقام تسخط الترك **ولقايل ان يقول** ايراد هذا في سياق
قوله والا افاد طلب الترك غير مناسب لانه في مقام تسخط الترك لا تفيد طلب الترك ولجواز
ان يستعمل على سبيل الاستعلا في مقام السخط **قوله** حقهما الفور لانهما للطلب والطلب
ظاهر في استعجال المطلوب من حيث انه مطلوب والى ذلك اشار بقوله اظهر عند الانصاف
لان مطلوبية الشي من حيث هي هي تقتضي التعجيل عند كل ذي انصاف كالاستفهام والندا ولذلك
حمل النظر فيهما على ان حقهما الفور لا ان كونهما للفور بنا على ذلك وانما ذكر حديث الانصاف لئلا
يقال للامر والنهي حال واحد ساكت عن الفور واللافور وانما ذلك الى مقتضى المقام وقيام القراين
قوله وبما تبنه على ذلك انه اذا امر المولى عبده بفعل ثم امره بالضد ساد الفهم الى انه ترك
الامر السابق لا الى انه طلب الجمع بينهما وانما قال دون تقدير الجمع لانه لا يجمع بينهما لان كل واحد
من القيام والاضطجاع مما يفعل في غير وقت الاخر وانما قال اراد التراخي بنا على قوله ثم امره
بلفظ ثم وذلك لا يريد افادته للتراخي للقيام وانما يدل على تراخي الامر بالاضطجاع **قوله**
وبذا استحسنا ان العقلا واذا استحسنا ان العقلا ذمه اذا لم يساد الى الامتثال مما تنبه انه
للفور والا لم يصح منهم ذلك اذ لا يظهر منه ترك الامتثال وانما لم يجمع بين النظر في الاستفهام
والندا وبين ساد الفهم في سلك واحد لان كون النظر اظهر في كونه منهما من ساد الفهم
فيما ذكر من المثال لجواز ان يكون ذلك بتوسط القراين الا ترى انه قد يجمع المولى بين امرين شتى مما لا
الا ان يهافي وقت واحد مع عدم التبادر الى التغيير **فان قلت** ذلك بنا على القراين **قلنا**
انما يتم ما ذكر ان لو لم يكن ساد الفهم فيما مثل به بتوسط القراين الا ترى انه وهو ممنوع ولذلك
الكلام في حديث الاستحسان **قوله** فالاشبه المره هذا ظاهر في الامر لانه لطلب
لاحداث الفعل والامتثال بما يتحقق باحداثه مره واما في النهي فليس كذلك لانه لطلب
الامتناع في المستقبل وذلك مما يقتضي ان لا يوجد في المستقبل وذلك مما يقتضي ~~مما يقتضي~~ باشا والا
لم يكن ممتثلا **قوله** وان كان الطلب بهما راجعا الى اتصال الواقع كقولك للمتحرك تحرك او لا
تسكن فالاشبه الاستمرار اما الاستمرار في النهي فظاهر واما الاستمرار في الامر فليس
كذلك لجواز ان يكون المطلوب بالامر طلب التحرك في وقت مباين **فان قلت** انما يصح ذلك

الى اتصال الواقع في قولك للمتحرك تحرك ان لو كان الحركة مفاصل وهو ممنوع **قلنا** انما يرد هذا
ان لو لم يكن المراد بالاتصال دوام الفعل **قوله** تشترك في الاعانة على تقدير الشرط لما في
الطلب من معنى التسبب فكان فيها دلالة على معنى الشرط وانما قال بالاعانة لان الدلالة ليست
بانفرادها كافية في تقدير الشرط لا بد من اعتبار مقتضى الحال **قوله** واما العرض جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال الابواب التي يتعين على تقدير الشرط حسنه على ما هو المشهور في
كتب النحاة فلم ترك الخامس وهو العرض فاجاب بانه ليس باب على حده على ما ذكر **فان قلت**
انما يصح هذا ان لو لم يكن اعانة هذه الابواب على تقدير الشرط باعتبار المعنى المفرع وهو طلب
تصيير الحاصل في الخارج حاصلا فيه وهو خلاف الاستفهام **قلنا** هذا انما لا يقدح فيما
قال من انه لم يعده لانه ليس بابا على حده كالمرتجع واما باب الدعا منها نحو هب لي من لدنك
واما ترى مع انه ليس بامر **قوله** فالاولى حملها على الاستيناف **ولقايل ان يقول**
ما ذكر من جهة الاولوية وهو انه لو حمل على الوصف لزم من ذلك انه ما استحسنه له عليه السلم
معارض بانه لو حمل على الوصف لزم من الاستيناف كان اخبارا فيلزم كذبه **فان قلت**
انه وان كان اخبارا في المعنى فلا يلزم ذلك **قلنا** يلزم المصير الى المهروب عنه
لانه تصير معنى الكلام على ما ذكر ثم هب لي من لدنك وليا يرثني وما وهب تلك الهبة فيلزم
ما قلنا ويمكن ان يقال بنا على الاستيناف انه يكون بيانا لسبب الطلب وما يلزم منه الكذب
وانما يلزم ما ذكر ان لو لم يكن معنى الكلام هو التمني وان كان في صورة الاخبار ولهذا احمل الكلام
على القراه بالجزم على الطلب والا لزم كونه عليه السلم كاذبا على انه بمعنى الاخبار يتعين على الجزم
فكان الوجه هنا على الاخبار **قوله** بطريق اضمار الجار فانظر في انه نظيره في الشهود والندرة
فلا يحمله على ما ذهب اليه البعض من ان المعنى قل لعبادي الذين امنوا قولي ليقيموا ولكن احمله على
تقدير الشرط اي ان قلت لهم اقيموا الصلاه يقيموا **فان قلت** على ما ذهب اليه المصنف يلزم
تقديرات شتى بخلاف ما ذهب اليه البعض من اضمار الجار **قلنا** تقدير جميع ما قدر بحسب
قراين الاحوال جائز جوازا شايعا بخلاف اضمار الجار فلا يجوز المصير اليه وفي الكلام منه وجه
والى ذلك وقعت الاشارة بقوله وتقدير الشرط بقراين الاحوال غير ممتنع وقوله ولذا بعد تقدير
الجزا القراين الاحوال غير ممتنع استطرادي فكانه انما تكلم في اعانة هذه الابواب على تقدير الشرط
ليذكر ما عنده من القول في يرثني بالرفع ويقيموا بالجزم **قوله** ولكن ها هنا نوع من الكلام

صورته صورة النداء وانما ذكره هاهنا ولم يذكره في قسم النحو لمزيد المناسبة وذلك ان الكلام
هاهنا في التراكيب الانشائية وهذا الكلام في الاصل من قبيل الانشا فكان ايراده في هذا
القانون هو الوجه ولان في ايراده منها ايذانا بان البحث عنه مما يتعلق بعلم المعاني لانه يقصد
به الاختصاص ولا يصح ان يقال فلا يصح ان يقال اما انا فافعل كذا ايها الرجل الا والمقام
يقتضي ارادة الاختصاص بهذا الكلام لما فيه من صورة الطلب للاقبال وفي ذلك اشارة الى
ان الامر بحيث يجب الاهتمام بشانه والاقبال عليه بالكلية على انه لو ذكره في القسم الثاني على
الوجه الاستطرادي لم يستبعد لكن ذكره هاهنا ادخل في المناسبة **قوله** صورته صورة
النداء لان هذه الصورة لم تقع في غير النداء وليست بنداء في قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل
وقوله يراد بهذا النوع استيناف كانه قيل لام انه ليس بنداء **قوله** واعلم ان الطلب كثيرا
ما يخرج لا على مقتضى الظاهر اعلم انه لما ذكر ان قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل طلب استعمل في
غير موضع الطلب شرع في بيان ان ايراد صورة الاخبار في غير موضع الاخبار ولا ينصاد
الى ذلك الا لنكتة كما اذا قلت وقد طلب لك زيد من بعيد تسكن فلانا في موضع هو فلان
اشارة منك الى انه مطلوب معقود به الخاطر او الى انه كان يمنى الحضور الى عند لك من
الجهات وفي استعمال ايها الرجل للاختصاص في قولهم اما انا فافعل كذا ان ذلك الامر من الاعتنا
به بحيث يخاطب نفسه ويطلب منها الاقبال عليه وان لا يكون متوزع الخاطر في فعله ومتهاونا
ومقصرا في شانه **قوله** والكلام بدله اي في النطق بكل واحد من الطلب والخبر متى صادف
مهمات البلاغة ابرزه في معرض السحر الحلال والمراد بالمهمات جميع ما يتم به امر البلاغة **قوله**
ومن المهمات ان يطرا الكلام اذا استحسن من يسمع لم يمتنع ان لا يستحسن مثله من غيره يقع في عبارته
نوع مساهلة لان كون النظم بحيث يستحسن ولا يستحسن ليس من البلاغة ولو قال وانما يفتر عن
السحر الحلال اذا كان صاحبه عارفا بجهات الحسن وسامعه عارفا بحاله وعارفا باقسامات
البلاغة وان لم يكن السامع عارفا بذلك لم يفتر عن السحر الحلال لان كون السامع غير
عارف بذلك لا يقدح في كون الكلام بليغا وانما يقدح في كونه مما يعبر عن السحر الحلال
بالقياس اليه **قوله** اذ لا شبهة تعليل لطي ذكر التقدير الاخر كانه قال انما طويناه
ذكر لان الحكم على ذلك التقدير ظاهر **قوله** سمحه لهم انما قال لهم تنبيها ان اعطاء قدره
وتنزيله منزلة المسجد بالقياس الى حالهم لا بالنظر الى نفس الامر فان الدر الثمين بحسبه كالعدم لا
ينظر

ينظر اليه **قوله** والامر ما جد الفرزدق ولو قال ولذلك يحلم الفرزدق متفاوت القدر
كان اظلال ان السبب معين وانما يقال ولامر ما اذا لم يكن معينا وكانه انما قال ولامر ما تنبيها
على عظم ذلك السبب **قوله** تارة يكون بقصد التفاؤل بالوقوع اي باللفظ الدال على الوقوع
والحصول ووجه التفاؤل من حيث انه ابرز في صورة الحاصل ولو قال فمنها قصد التفاؤل
لكان اولى لان تلك المحسنات ليست هو قصد التفاؤل فظهر ان في العبارة تسامحا **قوله**
كما الكتاب يعني ايهم لا يرضون استعمال اداما الله حراستها لا سيما له على ما يستكره اللفظ
به **قوله** وهل خلع هرون انما ذكر قصة هرون وغيره لبيان ان حديث التفاؤل شرشايع
فيما بينهم **قوله** ولك المثل السوء اشارة الى انه ممن يستحق ان يضرب به المثل السوء في البلد وقله
الخير **قوله** وتارة لاظهار الحرص ولو قال وتارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية وتارة
حمل المخاطب يترك لام الجر ليكون نسق كلامه على نحو واحد حيث قال حين اخذ في تعداد
الجهات تارة يكون بقصد التفاؤل والظاهر ان المراد وتارة القصد لاظهار الحرص **قوله** وتارة
لقصد الكناية كما في قوله ينظر المولى الى ساعة لان نظر المولى من لوازم طلب العبد النظر من
مولاه بحكم العرف وقد توسل به الى الملزوم المطوي الذكر فكان كناية **قوله** ووجه الحسن
ای اما نفس الكناية من حيث انه كناية لان الكناية ابلغ من التصريح على ما ستعرف ان شاء الله تعالى
او من حيث انه قد احترز به عن صورة الامر **قوله** وتارة لحمل المخاطب يعني انه يقصد بايراد
الخبر في موضع الطلب على الاتيان بالمطلوب ابلغ حمل مثل ان يقول ربك يفعل كذا غدا او ذلك
انه لو لم يفعله عدا الزم هذ بك والحال انه مما لا يرضى بان يكون كاذبا **قوله** ومناسبات
اخر مثل ان يقصد ان يكون له مخلص اذا اعترض عليه بان يقال حين اعاذك الله من الشبهة وهل هذا
الا سعي في تحصيل الحاصل او يقال جعلته عرضة الشبهة حيث قلت اعاذك الله من الشبهة
فان يقول ما قصدت الا الاخبار عن الحاصل او مثل ان يقصد ادخال السرور او مثل ان يقصد
اظهار حسن اعتقاده في المخاطب او مثل ان يقصد التنبيه على انها تنفس في حالة يجعل الشيء حاصلا
قد ذكر بلفظ الخبر **قوله** وما نحن فيه الى اخره يمكن ان يقال انما ورد بلفظ الخبر قوله لا تعبدون
وقوله لا تسفكون اما لحمل المخاطبين ابلغ حمل واما للابد ان بان ذلك مما يكون قد ذكر بلفظ الخبر
ولقائل ان يقول لا نسلم ان قوله لا تعبدون في موضع الطلب ولم لا يجوز ان يكون
خبرا واردا في موضعه لا في موضع الطلب وهذا المنع يمكن ايراده على قوله تؤمنون بالله ورسوله

وتجاهد وبان يكون بيانا للتجارة المنجيه وهو لو يهم مومنين يجاهد براد الكلام مع المومنين فيسها
ان ما هم عليه تجارة منجيه **قوله** فانظروا انما قال فانظر لا نه تحمل يومنون على غير هذا الوجه
في الكشاف فكانه قال ثم اليك الامر في اختيار اي القولين شئت بحكم النظر لا بحكم الهوى
قوله ومن هذا القبيل رحمه الله ويرحمه فان قلت كان عن ايراد هذا اغنيه بما مر
من المسل بقوله اعادك الله من الشبهه قلنا انما اورد ذلك لانه اشبع دعاواد وركلام فاشار
الى انه انما يكون من هذا القبيل اذا كان القايل من البلغا ليلا يتوهم انه من هذا القبيل على الاطلاق
قوله كان المرضي مطلوب جار مجرى البيان للدرجه واظهار الرضى يحصل بان يقال انت لا ملومه
اسات او احسنت ومزيد الرضى انما يحصل بايراد ذلك في صورة الطلب **ولقايل ان يقول**
لا نم ان ايراد الطلب وارد في موضع الخبر وذلك ان القصد الى اثبات الحكم على التقديرين
وانهما على القياس اليه فكانه قال اسأتك او احسنت لك عندي برتبه واحده يعني ان جميع
ما يصدر منك يحل من الرضى والقبول من غير تفاوت بمنزلة الفعل منزلة المصدر وذلك غير
عزيز في كلامهم فالحكم بان الموضع موضع الخبر يحكم فان قلت انما كان موضع الخبر لان
احدهما واقع قطعا فكان الوجه ايراد الكلام في صورة الخبر قلنا لا نم ان احدهما واقع قطعا
لجواز ان لا يكون منسبه ولا محسنه ولانه انما يكون في موضع الخبر ان لو كان القصد الى الاخبار
عن احد اثنا احد الامرين الاساه والاحسان وهو ممنوع ويمكن ان يقال لما كان القصد الى الاخبار
عنهما بانهما على التسويه بالقياس الى الحكم كان الوجه ايراد الكلام على صورة الخبر فلما نزل
الى صورة الطلب كان الطلب واقعا موقع الخبر **قوله** او يتوخى اظهار نفي ان يتفاوت
جوابه **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان ما ذكر مما يختص بصورة الطلب وهو ممنوع
الا ترى انك اذا قلت صام او لم يصم فاني لا اترك الصيام ظهر نفي التفاوت كما يظهر اذا قلت
صم او لا تصم فاني لا اترك الصيام فلا يكون ما ذكر كافيا في ايراد الطلب موضع الخبر على ان دعوى
كون هذا الموضع موضع الخبر ممنوع ويمكن ان يقال لما كان احد الامرين محققا كان الوجه ايراد
الكلام وهو على صورة الخبر وانما اورده في صورة الطلب لينبي الجواب على سابقه الطلب من الامر
والنهي **قوله** منخرط في هذه السلك اي الامر بمعنى الخبر يريد في باب التعجب طلب في موضع الخبر
اذ الاصل اكرم زيد بزيادة البا ثم امر في صورة الطلب فكان الطلب واردا في موضع الخبر بالنظر
الى الاصل وانما ذهب الى ذلك من ذهب لان التعجب انما يكون من الحاصل لا من غير الحاصل فكان

الوجه

الوجه بان يحكم عليه بان اصله اكرم زيد بلفظ المضي وانما ترك الى لفظ الطلب ايهاما ان ذلك
الوصف المتعجب منه من الظهور بحيث لا يختص بحال شخص دون شخص وان الامر لعبر معين بان
يصفه بالكرم **قوله** اساليب بعينه بحسب الجهالة المختلفه التي يبنى عليها اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر كما في تنزيل العالم منزلة الجاهل او الجاهل منزلة العالم او المرتاب منزلة غير
المرتاب **قوله** من افانين سحرها جمع افنان جمع فنن وهو الغصن وهو من باب القلب اذ الافنان
تتشعب من العروق لا العروق تتشعب منها يعني ان كل واحد من البلاغه بحيث يكسو الكلام
حله الحسن ويرقيه الى حيث يناطح السماك في التحسين **قوله** ولا كالاسلوب اي ولا
اسلوب مثل هذا الاسلوب وهذا افضل منه لهذا الاسلوب وذلك انه يترك السامع
في وادي الحيره هايما اذ تقرع سمعه ما ليس بخاطره اليه التفات ولا يتم بقلبه سامعه مما
احبه به فيسمى تحيلا لعلمه في سبب السبب حمله الكامل على ذلك الجواب ثم يتنبه له بعد
اعمال النظر فياخذ منه كل ماخذ ويتمكن في ذهنه فضل تمكن ولذلك كان هذا الاسلوب
من بين تلك الاساليب اعلى شانا **قوله** لكن هذا اخر كلامنا الان في علم المعاني وفي ايراد لفظ
الان مزيد اشعار بانها الكلام وحتمه وهو ظرف لقوله متعلق بالطلب فان قلت الطلب مما
ينافي الحال فلا يصح قلنا صح بنا على العرف الا ترى انك تقول افعل هذا في الحال وقوله
في علم المعاني يجوز ان يكون ظرفا مستقرا منصوب المحل على الحاليه والعامل اسم الاشاره على معنى
ولكن هذا الكلام الذي اشير اليه حاصلا في علم المعاني هو اخر كلامنا فان قلت لو كان ذلك
لكان متعلقا باسم الاشاره وكان يتقدم على الخبر قلنا جاء متأخرا كما في قوله تعالى هذا بعلي شيخا
قوله مسقلين عنه الى علم البيان ظاهر في ان علم البيان ليس شعبه والا كان ينبغي له ان يقول
هذا اخر كلامنا في علم الصرف منتقلين الى شعبه من شعبه كالاماله ونحوها والجواب الى العنايه
قوله استانفنا الاخذ وانما جعل التعرض لعلمي الاستدلال والعروض استينافا للاخذ
في علم المعاني والبيان لان الكلام فيهما كلام في علمي المعاني والبيان من حيث ان الغرض بهما هو الاحتراز
عن الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى المقام وذلك ان المقامات منها ما يقتضي ايراد الكلام
على وجه الاستدلال ووجوه الاستدلال متفاوته ولذلك اختلفت طرق الاداء بحسب
مقتضى المقام ومنها ما يقتضي ايراد الكلام على وجه النظم وطرق النظم مختلفه ولذلك اختلفت
ايراد الكلام نظما بحسب مقتضى المقامات والى ذلك اشار بقوله لتميم المراد منهما هذا او نحن

ونحن على ان نختم الكلام سائلين مبتهلين ان يوفقنا للشروع في البيان واتمامه بحق محمد
عليه السلام واله الطاهرين والله اعلم

كتبه محمد بن احمد بن محمد بن سلامه الناسخ بالقاهره المحروسه
بالمدرسه الصاحبيه في يوم الاحد رابع شهر
جمادى الاخر سنه سبعين وسبعمايه
حامدا الله على نعمه ومصليا على
نبيه ومسلما
حسبنا الله ونعم
الوكيل

شرح الفصل الثاني من القسم الثالث من المفتاح

للعلامة حسام الملة والدين المودني برد الله

مضجعه امين

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت

الفصل الثاني

في علم البيان والخوض فيه يستدعي تمهيد قاعدة لان الغرض من هذا الفصل بيان المعاقد التي هي موضوع علم البيان او لا ثم تقرير الاصول ثانيا لقوله فيما سبق وفصلا لضبط معاقدهما والكلام فيها والدلالات العقلية هي موضوع علم البيان لا غيرها وذلك انما يظهر ويتبين بما ذكر من القاعدة فكان تقديمه واجب التقديم فلذلك قال والخوض فيه يستدعي تمهيد قاعدة وذلك انه اذا تبين ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتاتى في الدلالات الوضعية وانما يمكن في الدلالات العقلية ظهر ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية من حيث انها زائدة الوضوح او ناقصة الوضوح لا عن غيرها من الدلالات الوضعية فيكون العقلية هي الموضوع لا غيرها فان قلت لا نسلم ان الغرض ذلك وانما يكون ذلك ان لم يكن بينهما اتحاد في الموضوع وهو ممنوع لجواز ان يكون الشي الواحد موضوعا لعلمين او اكثر باعتبارات شتى قلنا قوله وفصلا لضبط معاقدهما يدفع ذلك ولان المرجع في علم البيان في الاحتراز عن التعقيد المعنوي بحسب الدلالات العقلية فيكون الدلالات العقلية موضوع علم البيان وفي المعاني الى الاحتراز عن الخطا في طباق التركيب لمقتضى المقام فيكون التركيب هو موضوع علم المعاني فلا يكون بينهما اتحاد في الموضوع ويجوز ان يقال موضوع علم البيان هو المجاز والكناية من حيث ان علم البيان يبحث عن احوالهما وهما شي واحد باعتبار ان كل واحد يتوسل اليه ولما كان ما ذكر اولا مما يتبين به ان كل واحد من الكناية والمجاز مما يبحث عن احواله في علم البيان كان تقديمه فقال والخوض فيه يستدعي تمهيد قاعدة **قوله** من غير تفاوت في الوضوح **ولقايل ان يقول** لا نسلم لجواز ان يكون هناك مرادف مشترك او مجاز متعارف فيكون الكلام المشتمل على ذلك انقص دلالة في الوضوح قلنا بعد المنع يمكن ان يقال لما كان ذلك عزيز الوقوع نادرا لم يعتد به فان قلت قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد الى اخره تعليل والصور الحربية لا تصلح للاستشهاد لانتفاء اصل كلي قلنا انما يرد هذا ان لو كان ايراده لاثباته بل لبيان تقرير المعنى على ان قوله مثلا اشارة الى ان الحكم في جميع الصور كذلك **قوله** فانك اذا اقمت تعليل لقوله لانك اذا اقمت مقام كل كلمة ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بكون تلك المرادفات موضوعة لتلك المعاني كان فهمه من المراد فهمه من التي هي مرادفة لها **ولقايل ان يقول** لا نسلم لجواز ان يكون مشتركا فيه مرادفا بالنظر الى احد بعينه فلا يلزم الاتحاد بين الفهمين وان

وان لم يكن عالما بكون شي من تلك المرادفة موضوعا لشي من تلك المعاني لم يفهم شيا **ولقايل ان يقول** لا نسلم لجواز ان يكون البعض مجازا في البعض من تلك المفهومات فعلوما فيفهم من غير ان يكون عالما بكونه موضوعا له فان قلت المجاز يستدعي سابقة الحقيقة قلنا لا نسلم ولين سلمنا ذلك لكن انما يرد هذا ان لو كان يستدعي العلم بما وضع هو له ولين سلمنا ذلك لكن انما يرد انه لا يعلم المفهوم الوضعي لكن لا نسلم انه لم يعلم شيا والجواب الى العناية ولو قال فانك ان اقمت مقام اذا اقمت لكان اولى وفي قوله مقام كل كلمة ما يرادفها نوع تسامح **قوله** اصلا منصوب على انه مصدر موكد لغيره او كان على انه ظرف يعني دايما **قوله** فاذا اريد التوصل الى تعليل لقوله وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية **قوله** فمتى تفاوتت هذه الشرطية جواب لقوله فاذا اريد التوصل ولو قال وتفاوتت بحرف الواو لكان اولى **ولقايل ان يقول** هذه الملازمة وهي قوله فمتى تفاوتت هذه مسلمة وانما الشان في تحقق الملزوم وذلك ان كل واحد من اللوازم الثلاثة اما ان يكون بحيث ينتقل الذهن منه الى ذلك اولا فان كان فهمه منه كفهمه من الاخر من غير تفاوت والا لم يفهم كما ذكر في الوضعية قلنا جاز ان يكون هناك تفاوت في الانتقال بان يكون في احدهما بمعونة شي وفي الاخر لا بمعونة شي **ولقايل ان يقول** انما يفيد هذا ان لو كان ذلك مقتضيا للزيادة او النقصان في الوضوح وهو ممنوع فكان الوجه ان يقال فاذا اريد التوصل بهذه الثلاثة لانه لا يصح الوضوح والخفا اذا اريد التوصل بواحد من الثلاثة **قوله** مثل ان يكون ا زيا بالمسك وليس المثل به هو الذي اضيف اليه مثل بل المثل به مستفاد من سياق الكلام وذلك ظاهر وليس من الواجب ان يكون المثل به متصلا بما دخل عليه **قوله** واذا عرفت اي ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة من زيادة الوضوح والنقصان انما يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب البيان له مزيد احتياج الى الاحاطة بانواع دلالات الكلم وتمييز البعض عن البعض لانه يبحث عن احوالها المحترز بالوقوف عليها عن التعقيد المعنوي بحسبها **قوله** لانواع دلالات الكلم الاضافة الاولى بمعنى من البيانية يعني للانواع التي هي دلالات الكلم والثانية بمعنى اللام فان قلت دلالات الكلم اما ان يراد به انقسام الاحاد على الاحاد او اثبات الجميع لكل واحد من الكلم او اثبات الجميع من حيث هو الجميع هناك لا سبيل الى الاول وكذا الثاني وذلك ظاهر قلنا يجوز ان يكون المراد بالكلم الكلمات ويكون الاضافة باعتبار انها لا تخلو عن هذه الدلالات ويجوز ان يكون المراد بالكلم الجنس كما في قوله تعالى والكلم الطيب

ويكون اضافه الدلالات باعتبار انها توجد في جريانه **ولقايل ان يقول**
اذا كان الوجه هو التعرض لانواع دلالات الكلم كان الوجه ايضا هو ان يقدم بيان مطلق
دلاله الكلمه اولا ثم انواعها ثانيا بان يقال هي انتقال الذهن منها الى معنى ثم يقال فان كان
ذلك الانتقال لا بتوسط المعنى الاصلي سمي دلاله المطابقه ودلاله وضعيه وان كان بتوسطه
فاما ان يكون داخلا اولا والاول يسمى دلاله التضمن ودلاله عقليه والثاني دلاله الالتزام
ودلاله عقليه ايضا فان قلت كيف يصح تفسير الدلاله بالانتقال والانتقال قائم
بالغير قلنا قيامه بالغير لا يقدح في ذلك لان مفهوم المصدر هو ما فعله الفاعل مطلقا
من غير تعرض ان يكون قايما به الا ترى ان معنى جلس زيد احدث ذا السواء كونه قايما او بغيره
مسكوت عنه فان قلت دلاله الكلم من اوصافها وانتقال الذهن ليس كذلك فلا يكون
الدلاله هو الانتقال قلنا لا نم فان انتقال الذهن من معناها الى معنى من عوارضها فان قلت
الدلاله فعل الكلمه والانتقال فعل الانسان فلا يصح ان يقال هذا هو ذاك قلنا لا نم وانما يكون
ذلك ان لم يكن عباره عن الانتقال بحسب الاصطلاح وهو ممنوع **قوله** ولنسميه اصلها
لا مشاحه في الاصطلاح على ان المناسبه قايمه لان فهم غيره من المعاني بتوسطه فناسب ان
يسمى اصليا فان قلت لا حاجه الى هذا الاصطلاح اذ لا يتوسل به الى شي من الاختصار لمكان
الاستغنا بكونه وضعيا قلنا يمكن وصف كل واحد من المعاني بكونه وضعيا اذ كل واحد
حاصل بتوسط الوضع له او ما يستلزمه فكان يصح وصف كل واحد بكونه وضعيا لمكان
المناسبه بينه وبين الوضع **قوله** اما ان يدل عليه بحكم الوضع او هو مما وضع له ولو
قيل هنا بحكم الوضع لعقل لصح ايضا اذ يمكن ان يستعمل اللفظ فيراد ما وضع هو له عقلا فكان
يصح ان يقال بحكم العقل بهذا الاعتبار لكن قال بحكم الوضع قضا من حق المناسبه لان هذه الدلاله
سمي وضعيه وفي الاخرين قال بحكم العقل لانه لما كان موصلا الى المعنى الاصلي والمعنى الاصلي
موصلا الى ذلك المعنى كان ذلك موصلا له موصلا بالضروره بحكم العقل ولذلك قال بحكم العقل
ولو قال هنا بحكم الوضع لصح ايضا لان فهمه بتوسط الوضع ايضا وانما قال بحكم العقل قضا
من حق المناسبه لان كلا منهما تسمى عقليه **قوله** من غير زياده ولا نقصان زياده غير
محتاج اليه فان قلت لا نم انه يمكن ان يدل عليه وذلك انه لا يخلو اما ان يكون الشايع
عالما بالوضع او لا فان كان وجب والا امتنع قلنا لا نم انه يجب ذلك التقدير فيه ودلالتها
مما

مما يتوقف على استعمالها فيما وضعت له وذلك مما لا يجب فكيف يجب ما يتوقف عليه فان قلت
استعمالها اما واجب او ممتنع لانه اما ان يكون مما يقتضيه المقام او لا فعلى الاول يجب وعلى الثاني
يمتنع فلا وجه لقوله امكن قلنا انما يرد هذا ان لو كان الحكم بامكان الدلاله بنا على مقتضى المقام
وهو ممنوع ولين سلمنا الوجوب لكن انما يرد ان لو لم يكن المراد هو الامكان العام ولين سلمنا جميع
ذلك لكن لما كان امرا ممكنا في نفسه قال امكن ان يدل عليه **قوله** اما لعرف اشتهر وتقرر
بان ذلك المعنى من لوازم المعنى الاصلي ولغير عرف بان اخبر بانه من لوازمه واعتقد ذلك
بنا على الاخبار الشايع او اعتقد ذلك بحكم الوهم او كان كذلك امكن المتكلم ان يطمع من
مخاطبه ذلك وانما قال ذلك لانه لا يمكنه ان يطمع من المخاطب مطلقا في ان ينتقل من ذلك
المخاطب الذي يعتقد ذلك التعلق ولا بد مع ذلك ان يكون اللازم بينا بالتفسير الاخص عنده
ومن اعتقاد المتكلم ذلك حتى يتاتى له الطمع في صحه الانتقال والكلام في صحه الانتقال كالكلام
في امكان الدلاله **قوله** على صور مختلفه بزياده الوضوح والنقصان وانما قال على صور مختلفه
بالتنكير مع سبق ذكرها لانه ذكرها بعباره اخرى فكانه لم يسبق ذكرها فقال هذا المعنى يرد
على هذا الوجه وعلى هذا الطريق بحرف الاستعلا تشبيها لتلك الصور والوجوه منزله المركب
وانما قال لتلك الطرق صور مختلفه لانه يبين ذلك المعنى بها ويظهر فكانت تلك الطرق بمنزله
الصور ولذلك يقال لها وجوه بنا على ما ذكر **قوله** وهي الانتقال من معنى الى معنى الضمير للدلاله
العقليه لتقدمها معنى لاشتمال الدلالات العقليه عليها ويجوز ان يكون للدلالات العقليه
لان الانتقال اسم جنس كالتمر والبطيخ فيصح اراده الافراد وهذا المعنى مصدر في الاصل
فهو اسم جنس فكانه قال وهي الانتقالات من معان الى معان وانما قال من معنى الى معنى بالتنكير ليعم
كانه قيل اي معنى كان **قوله** لا شك الا في الدلالات العقليه وهي الانتقال من معنى الى معنى
بسبب علاقه كلزوم احدهما بعينه اللزوم الخارج وهو امتناع الشي بدون الاخر بوجه
من الوجوه ولا يمتنع ان يكون هنا لزوم ذهني ايضا **ولقايل ان يقول** لا يلزم من عدم امكان
ذلك الايراد بالدلالات الوضعيه انحصاره في الدلالات العقليه التي هي الانتقالات
من معنى الى معنى بسبب علاقه وهي لزوم احدهما للاخر لجواز ان يكون الكلمه مستعمله في معناها
المجازي معلوما معناها ذلك من غير ان يكون بما ذكر من الانتقال ولين سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو
كان المنتقل اليه وهو الانسان الشجاع في قولك رايت اسدا ابرمي من لوازمه حتى يصح القول

بالانتقال بواسطة اللزوم **قوله** بسبب علاقة هي لزوم احدهما للاخر علاقة وبيانها
ما لمسلك ظاهر في انها ليست تنحصر في اللزوم والاكان المناسب ان يقال بسبب العلاقة وهي لزوم
احدهما والظاهر ان العلاقة هي لزوم احدهما وانما لم يتعرض لجواز ان يكون عقليه او عرفيه او غير
عرفيه واما بيانها بالتمثيل فانه لم يقصد فيه الى ارادة مثل واسانه بل هو مجمع كما يقال بعض العناصر
حقيقي مطلق كالنار من غير ارادة منك **قوله** ظهر لك وذلك اذا علم ان مبنى البيان على ذلك
الايراد ومبنى ذلك الايراد على الدلالات العقليه ومبنى الدلالات العقليه على الملازمات علم
ان المرجع في علم البيان الى النظر في الملازمات من جهة الوضوح والخفا ومن جهة الزيادة والنقصان
في ذلك **قوله** اذا تصور بين الشيئين وانما قال هذا التعميم لجواز ان يتصور لزوم بين شيئين
بواسطة العرف او غيره كما ذكر من غير ان يكون بينهما لزوم في نفس الامر اصلا **قوله** ظهر لك
ان مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين وذلك انه اذا علم ان علم البيان مبناه على الدلالات العقليه
وهي على الانتقالات والانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم علم ان المرجع في علم
البيان الى النظر في هذين الانتقالين الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم **ولقائل
ان يقول** كان الوجه هو التمثيل بين الانسان والمتعجب بالقوة مكان التمثيل بالامام
والخلف لانهما من قبيل المتضايفين فلا يكون هناك ما يكون لازما بالطبع فان قلت يكون هناك
لازم بالوضع قلنا ليس الكلام في ترتيب الشرطيه ولانه لو كان ثمه انتقال من اللازم لكان من
الغير بنا على قوله بعد هذا فكان الوجه ما ذكرنا من التمثيل بنحو ما قلنا لان المتعجب من المحمولات الذاتيه
على انه لو كان اعتبار الملزوم واللازم بحسب الوضع لم يرد الانتقال من احد لا ربي الشرطا الى الاخر
لانه يكون احدهما ملزوما والاخر لازما ويمكن ان يجاب عنه **قوله** ولا يرتاب نظاهر الرواية
فيه التامل به بمعنى ارادة وهذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لا نسلم ان المرجع في علم
البيان الى هاتين الجهتين فحسب بل هناك جهة اخرى وهي جهة الانتقال من احد اللازمين
الى الملزوم ثم منه الى اللازم الاخر ولم يتعرض لاسامه بدليل بل اقتصر على ضرب مثال واحال
ذلك على التامل بان قال يتنقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البروده وقال فتامل **ولقائل
ان يقول** لا يخلو اما ان يراد بالبياض البياض مطلقا او بياض الثلج فان اريد الاول
فالانتقال ممنوع وان اريد الثاني فالانتقال الذهن الى الثلج بعد تعقل بياض الثلج غير متصور لكون
تعقل الثلج سابقا ولئن سلمنا ذلك فيما ضرب من المثال لكن انما يثبت مطلوبه ان لو كان الامر
كذلك

هذا وجميع الصور وهو ممنوع لجواز ان يعتقد المخاطب لازمي شيء لزوما بواسطة الوهم
او غيره فيستلزم هنه من احدهما الى الاخر بدون بواسطة الملزوم ويمكن ان يقال الكلام في لازمي
من حيث هما لازمان ومع قطع النظر من تلك الحيثيه لا يكون الانتقال من احد لازمي الشيء الى الاخر
فلا يرد **قوله** فان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم **ولقائل ان يقول** لا نسلم بل يشترط المجاز
ان يكون بين المعنى الاصلي وبين المنقول اليه جهة تجوز واما كونه بحيث ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم
فليس بلازم الا ترى انه يقال ان الخمر في قوله تعالى اعصر خمرا مجاز وليس هناك انتقال من الملزوم
الى اللازم ولئن صرت الى ان بعض المجازات كذلك قلنا بعد المنع انما يصح هذا ان لو لم يكن المرجع في
علم البيان الى باب المجاز مطلقا او الى البحث عنه هذا وهو ممنوع **قوله** والمراد لازمه وانما
قال ذلك لئلا يذهب الوهم الى انه من قبيل المجاز العقلي لانه اذا اريد اللازم امتنع ان يكون من
باب المجاز العقلي بالضروره **قوله** وقد سبق جواب عما عسى ان يقال ان الغيث لا يستلزم النبت
عقلا لجواز تحقق الغيث بدون النبت بان قيل انما يرد هذا ان لو كان المرجع في اللزوم الى الحكم العقلي
بل مبناه على اعتقاد اللزوم سواء كان ذلك راجعا الى الحكم العقلي او ناشئا من العرف او غير ذلك **قوله**
واما امطرت السما نباتا اي غيثا انما قال اي غيثا لئلا يذهب الوهم الى المجاز العقلي وهذا المثال مما
يرد نقضا لانه من قبيل المجاز اللغوي وقد انتقل فيه من اللازم الى الملزوم ومن هذا علم ان ما كان سببا
للاخر ومقتضيا هو الملزوم والاخر هو اللازم فاجاب بانه منخرط في سلك رعينا غيثا بان نزل النبت
منزلة الملزوم باعتبار ان وجود النبت مما يستدعي وجود الغيث ويستلزمه بحكم العرف فان
قلت هلا نظمه في سلك الكنايه من حيث ان الانتقال فيه من اللازم الى الملزوم كما في الكنايه
قلنا لان الكنايه طريقها ان يراد المعنى الاصلي ليتوصل به الى المقصود وفيما نحن بصدده ليس المعنى
الاصلي مرادا راسا فلا وجه لنظمه في سلك الكنايه فان قلت لما كان المراد بهذا التكلف
هو الضبط كان الوجه ان ينظم الكنايه في سلك المجاز للضبط من حيث ان المعنى الاصلي غير مقصود
في الكنايه كما في المجاز قلت انما لم ينظم في سلك المجاز لمكان المنافاة بينهما لان المعنى الاصلي مراد
في الكنايه ليتوصل به الى الغرض الاصلي وفي المجاز ليس بمراد راسا فلا سبيل الى نظمها في سلكه **قوله**
واذ لا يخفى ان طريق الانتقال الى اخره يعني ان الانتقال من الملزوم الى اللازم طريق واضح بنفسه اذ
لا يتوقف على الغير واما الانتقال من اللازم الى الملزوم فمما يتوقف على العلم بكونه مساويا للملزوم
كالناطق او اخص كالخاصه المطلقه المفارقه نحو الضاحك بالفعل فانه يستلزم الانسان استلزاما

هيا من غير علس لكونها مفارقه في الجمله فكانت الحصر مطرد فان قلت ان اريد باللازم ما يصح
جمله لزيد نحو رعينا عسا والمراد لازمه وهو السبب وان اريد ما يمتنع الشي بدونه لزيد فوالمنه
او الحصر وان اريد ما هو الاعم لم يستقم ايضا وهو ظاهر قلنا المراد ما قلنا من انه الذي
يكون ملزومه سببا ومقتضيا كالغيث للنبت وكل واحد من الامام والخلف للاخر باعتبار والانسان
للضاحك بتوسط التعجب فانه من المحمولات الدائمة واذلك قال فلا يصار الى جعل النجاد طويلا
او قصيرا الا لكون القامه طويله او قصيره فيبين ان طول النجاد لازمه من حيث انه مسبب عن
طول القامه ومقتضاه قوله واضح بنفسه قلنا لا نسلم بل يتوقف على كون الملزوم بحيث لو
حصل في الذهن انتقل الذهن منه الى الملزوم يتوقف على العلم
بذلك انما يتوقف على كونه بحيث لو حصل في الذهن انتقل الذهن منه الى الملزوم ولانه لو توقف
الانتقال من اللازم الى الملزوم على العلم بكونه لازما لزم ان يكون الملزوم حاصلا في الذهن فلا يكون انتقال
لان العلم بمساواة الشي للشي الاخر يستدعي سابقة العلم بذلك الاخر ومن هذا اعلم ضعف قوله
لكونها بالنظر الى هذه الجهة نازله من المجاز منزلة المركب من المفرد بل الوجه ان يقال في الكنايه يقصد
الى معنيين يتوصل باحدهما الى الاخر وفي المجاز الى معنى واحد فكانت الكنايه بالنظر الى هذه الجهة نازله
من المجاز منزلة المركب من المفرد فان قلت المجاز اعني الاستعاره مبناه على التشبيه فكان جاريا
مجري المركب بالنظر الى هذه الاعتبار قلنا في الاستعاره لا يراد كل واحد من المشبه والمشبه به
بل يراد احدهما فلا يكون بمنزلة الكنايه على ان الاستعاره مبناها على تناسي التشبيه قوله ثم ان
المجاز اعني الاستعاره من حيث انها من فروع التشبيه لا يتحقق الى اخره جران المجار قوله تستدعي
تقديم التعرض وقوله من حيث انها تعليل الخبر وجرانها قوله من فروع التشبيه وقوله لا
يتحقق حال من الضمير في قوله من فروع التشبيه ويجوز ان يكون استينافا ويجوز ان يكون خبر قوله
انها ويكون من حيث قوله من فروع التشبيه حالا من الضمير في لا يتحقق ويجوز تقديم ما في خبر لا النافيه
بدليل قولهم يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب لكونه انا بمنزلة انا زيدا لا ضارب ولا يجوز انا زيدا
وانما انث الضمير في انها وان كان الخبر لان المراد به الاستعاره وانما قال ثم ان المجاز اعني
الاستعاره ولم يقل ابتداء ثم ان الاستعاره ليلا يتوهم ان الاستعاره باب على حده ورا المجاز
وانما قال من فروع التشبيه لان مبنى الاستعاره على المبالغه في التشبيه قوله وتقدمه
فان قلت كان الوجه ان لا يتقدم على مطلق المجاز بل على ما هو من فروعه قلنا انما قدمه
لئلا

لئلا يلزم التعريق بين انواع المجاز قوله فهو الذي اذا مهرت الى اخره انما وصف بما ذكر لان
باب التشبيه باعتبار احوال المشبه واحوال كل واحد من المشبه والمشبه به له البد الطولى
في تاديه المعاني على وجوه ستى لان انواع الاستعاره منشا السحر الحلال وحيث كان مبناها على التشبيه
وصفه بما وصفه قوله الاصل الاول لو قال الاصل هو التشبيه او قال الاصل الاول في التشبيه
كما قال القسم الاول في علم الصرف لكان اظ ولو قصر الى بعيد بمضاف اي تقرير الاصل الاول
وتحقيقه في الكلام في التشبيه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لم يبعد قوله لا تخفى شبا
شروع منه فحا منقطع التعلق قوله مستدعي طرفين استدعاوه المشبه والمشبه به واشترا كا
من وجه لتفسير مفهومه واما استدعاوه للاختلاف من وجه فدليل خارج ولهذا التعرض لبيانه
فقال الا فانت به خبير اي وان لم يكن هناك اختلاف من وجه لم يصح التشبيه لان التشبيه وصف
الشي بمشاركته المشبه به في امر والشي لا يتصف بمشاركته نفسه قوله حتى التعين انما جعل التعين
هو الغايه لانه من لوازم التعدد في جميع الصور مطلقا بخلاف غيره فاذا ارتفع الاختلاف بالتعين
زال التعدد فحرما سطل التشبيه لان مبناه على التعدد لما مر ان الشي لا يتصف بمشاركته نفسه
مثل ان يشتركا في الحقيقه فان قلت غير منحصر فيما ذكر لجواز ان يشتركا في بعض اجزا الماهيه وتخالفا
في البعض قلنا غير وارد لان قوله مثل ان يشتركا عن دعوى الانحصار ساكت قوله لان
تشبيه الشي لا يكون الا وصفا بمشاركته المشبه به في امر فان قلت احد المشبه به في بيان
التشبيه وهل هذا الادور لان العلم بالمشبه به من حيث هو المشبه به متوقف على العلم بالتشبيه
قلنا انما يرد هذا ان لو كان تعريفا بل هو انما هو تنبيه انه مما يستدعي التعدد فان قلت قوله
وصفا له بمشاركته المشبه به في امر مما يقتضي ان يكون قولك زيد يشارك عمروا في كذا تشبيها
وليس به قلنا لا نم وانما يكون كذلك ان لو كان ثمه شبه به ولئن سلمنا ذلك لا نم انه ليس
تشبيه ولئن سلمنا ذلك لكن انما يرد ان لو لم يكن المراد هو الوصف بطريق من طرق التشبيه
قوله كما ان عدم الاشتراك يعني ان عدم الاختلاف مطلقا مانع كما ان عدم الاشتراك
مانع وانما جعل هذا اصلا تغليبا عليه لظهور هذا الامر لما مر اده الاشتراك في امر مما يستدعي
نفس مفهوم التشبيه بخلاف الاختلاف قوله لا يحوج الى ذي تبطن لان العلم الاجمالي سهل
الحصول بخلاف العلم التفصيلي فان دونه خرط القتاد قوله واحوال التشبيه ككونه
قريبا اي ظاهرا سهلا اولا او غريبا او غير ذلك مقبولا بان يكون مفيدا لما قصد به من الغرض او مردو دا

اومردود ابان لا يكون كذلك **قوله** معقولا اومردود يجوز ان يكون تفصيلا للتشبيه الغريب
ويلزم منه ان يكون الغريب كذلك بالمعنى المشترك ويجوز ان يكون الضمير في مقبولا بانزاله منزلة ذلك
كانه قيل مقبولا ذلك اي كل واحد وانما قال غريبا ولم يقل بعيدا تنبيها ان الغريب والبعيد باعتبار
الغرابه والاغرابه **قوله** فليتنوعه اربعه انواع وانما لم يجعله خمسه انواع نظرا الى وجه الاجمال في
لان الكلام في مضمونه والاختلاف ليس منه لان علم البيان لا يبحث عن وجه الاختلاف واعلم ان
تنويع النظر اعتباري وذلك ان للنظر اذا كان متعلقا بهذه المطالب صح تقسيمه بحسبها مثل انقسام
العلم بحسب انقسام المعلومات ولما لم تكن انواعه هذه محصله بل كانت راجعه الى الاعتبار قال
فليتنوعه اربعه انواع **قوله** النوع الاول انما جعل هذا النوع الاول لان وجه التشبيه
والغرض واحوال التشبيه امور متاخره عن الطرفين وانما قال عند التشبيه لان الكلام في المشبه
والمشبه به وذلك انما يعقل عند التشبيه **قوله** بالعنبر اي رايحه العنبر بحذف المضاف
فان نفس العنبر من قبيل المبصرات **قوله** وكالريق عند التشبيه بالخمر واي وطعم الخمر الريق عند
التشبيه بطعم الخمر فان نفس الريق والخمر مما يدرك بحاسه البصر وانما المدرك بحاسه الذوق هو
طعمهما وكذلك الكلام في قوله وكالجلد الناعم عند التشبيه بالحرير فان التشبيه انما هو
بين لين هذا ولين ذلك فان نفسهما من قبيل المبصرات **قوله** واما ما نستفيده لما كان الخيالي
مظنه للسوال من حيث ان مواده مما يستند الى الحس وان كان التركيب بتصرف القوه المخيله
قال واما ما يستند الى الخيال كالشقيق فان قلت الشقيق ليس مما يستند الى الخيال
بل الى الحس ولا يصح قوله كالشقيق قلنا انما يكون كذلك ان لو كان من الواجب ان يكون
الممثل به هو الذي يلاقيه اداه التشبيه بل يصح ايراده اداه التمثيل في الكلام اذا كان الممثل
به معلوما وان لم يكن يليه اداه التمثيل كما في قوله انما مثل الحيوه الدنيا كما انزلناه من السما الى
الاخر فان المشبه به ليس هو الما واعلم ان القوه المخيله تفتش عما في خزانه الصور وتتصرف
في ذلك ولا تخترع صوره من غير مثال سابق في الخيال الذي هو خزانه الصور بل قصارى
امرها التصرف فيما ثبت فيه مثل تركيبه من سرد اجنحه ولما كان مبنى الخيالي على المحسوسات
الحقه بها تعليلا لاعتبار الاقسام وتسهيلا للامر على المتعاطي للضبط وذلك انه لو لم يلحق
الخيالي بالحسي والوهمي والوجداني بالعقلي اتسعت دايره الاقسام حيث حصل بالتقسيم العقلي خمسه
وعشرين وذلك من ضرب خمسه في خمسه واذا الحق ذلك كانت اربعه وذلك من ضرب اثنين في

اثنين

اثنين **ولقايل ان يقول** لا مانع ان ذلك تسهيلا وانما يكون كذلك ان لو لم يحتج الى تعقل
تلك الامور وتمييز البعض عن البعض والجواب الى الغايه **قوله** باعلام ياقوت انما اورد المشبه به
جمعا بناء على ما ورد من قوله كان محمر الشقيق الى اخره **قوله** كالعدل فانه معقول وهو ان ياتي بالحكم
على وجه الصواب وقد يطلق العدل على الملكه التي يقتدر بها الانسان ان ياتي الحكم على وجه بسهوله وبهذا
الاعتبار قد يوصف الانسان بانه عادل وهو معقول على كلا الاعتبارين وكونه معقولا بالاعتبار الثاني
اظهر **قوله** وبحال من الاحوال انما نكر لقصد العموم كانه قيل اي حال كان والمراد بالحال
الامر المعقول الذي يدل على اثر ما **قوله** او بالعكس من ذلك اي بالعكس الحاصل من ذلك وعلى هذا
يكون من هي الاستدابيه **قوله** خلق كريم وهي الخاصيه التي يصدر منها الافعال الحميده او الذميمه
بسهوله **قوله** او الوهميات المحصه الوهم قوه تخترع ما ليس بثابت اصلا تبعا للحس مثل اختراع
سبعين سهمين بالناب والمخلب لكنه بنا ان افتراس السبع انما يكون بالناب والمخلب فتوهم ان افتراسها
ايضا يكون بسببين شبيهين بذلك وقوله المحضه وقع لمجرد التاكيد لانه في بيان الاقسام الخارجيه
لا في التقسيم العقلي حتى يكون له محل غير هذا فان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد بالناب والمخلب
في قولهم افترست المنيه بالناب والمخلب هو الحقيقه بان يكون المنيه من قبيل الاستعاره الحقيقيه
ويكون الناب والمخلب قرينه قلنا الست حقيقه اذ ليس المراد السبع لانه يقال ذلك
اذا مات حتف انفه واما كونها سبعا ادعا فلا يخرجها عن حقيقتها فيكون استعاره بالكنايه فيكون
كل واحد من الناب والمخلب استعار الشي متوهم بنا على حديث القوه المتوهمه **ولقايل ان
يقول** لم لا يجوز ان يكون كل واحد حقيقه ويكون نسبتها الى المنيه واثباتهما لها مجازا ويكون
الافتراس مجاز العقوبا وانما الحقت الوهميات والوجدانيات بالعقليات لانه لا سبيل للحس الى ذلك
اصلا بخلاف المركب الخيالي **قوله** النظر في وجه التشبيه **قوله** لما انحصر جار مجرى
المقدمه للنظر في وجه التشبيه لان التفاوت في وجه التشبيه مبني على ذلك فكان مقدمه فقد
في الذكر لذلك وانما قال انحصر من غير سابقه اثبات لانه نظر الى الخارج **قوله** وهذا مثال الانف
ومرسن وانما فصل لان المرسن ماهيه اعتباريه لكون الاعتباري ماخوذا في مفهومه وهو كونه انفا
للمرسونات ولذلك مثل المصنف بالمرسن في الماهيه الاعتباريه في قسم الاستدلال وهذا الكلام
في الانف وقيل الانف عام في الاصل واختصاصه بالانسان بالعرف العام والمرسن معناه مكان
الرسن واختصاصه بذلك العضو بالعرف العام قلنا كيف ما دارت القصه سواكانا حقيقيين

لعو ليس فيما ذكرا وغير تمكين كان الامر او بالصفه وهو اختصاص احدهما بالانسان والاخر بالفرس ونات

فان قلت لانم وانما يكون كذلك ان لو كان الاختصاص صفه وهو ممنوع قلنا المراد بالصفه ما

يتصف الشي به بالاستقاق او بواسطه ذو وسوا كان امرا حقيقيا كالبياض او غير حقيقي كالعمى والاختصاص

كذلك ولهذا افاد بالاتصاف احدهما ما قام ذكر الاتصاف بينهما ان الاختصاص صفه لاتصاف

كل منهما به بالواسطه وعلى قوله مثل الاتصاف بما يدرك بالبصر وليس هذا الواجب ان يكون ادا ه

التمثيل ملاقيا للمتمثل به بل الواجب ان يعلم من سياق الكلام على ما مر فان القصد في التمثيل ليس الى

الاتصاف لانه ليس مما يدرك بالبصر بل بالعقل وانما ذكر اليه انا ان الالوان والاشكال من الصفات

الجسمانيه بدليل اتصاف الاجسام بها بالواسطه **قوله** والوصف حين لم يحصر **ولقايل**

ان يقول كان من الواجب تقسيم الحقيقه الى ما يستند الى الحس والى ما يستند الى العقل

اولا ثم تقسيم الوصف الى ذلك تابيا فان الحقايق كذلك بعضها محسوس وبعضها من الاحساس معزول

فان قلت لانم ان الحقيقه من حيث هي هي غير محسوسه قلنا هذا مشترك الالزام فان الصفه

من حيث هي هي غير محسوسه فان قلت الحقيقه التي لا يستند الى الحس لم يقع وجه تشبيه

فلهذا لم يتعرض لهذا التقسيم لان تقسيمه بالنظر الى الخارج قلنا لانم انه لم يقع ولين سلمنا ذلك

لكن وقوع كل من الحقيقه البسيطه وغير البسيطه وجه تشبيه ممنوع مع انه تعرض لتقسيمها بان بين

فالت ومن المعلوم ان الحقايق منقسمه وانما لم يعطف الوجه على النسبه بان يقال لما انحصر هذا وهذا

والوصف بين كذا وكذا بل اعاد حديث الانحصار وقدم الوصف ولم يقل وحين انحصر الوصف

لمزيد اهتمامه بشان الوصف لانه الشايع الكثير في وجه التشبيه دون الحقيقه فانها من الندرة

بحيث لا تخفى **قوله** مما يدرك بالبصر قيل المدرك بالبصر بدون الواسطه هو الالوان والاضوا

وفي الاطراف وهي النقط والخط والسطح خلاف والادراك المبصرات بالوسط هي ما عدا الالوان

والاضوا والاطراف **قوله** من الالوان قيل لا وجود للون اصلا والبياض من اختلاط الهوا

والجسم الشفاف والسواد من عدم ذلك ومائي الالوان من تفاوت الاختلاط وقال بعضهم

بالسواد واما البياض فمايل للالوان ولا يكون في نفسه لونا وقال بعضهم بالسواد والبياض

وقال بعضهم بهما وبالحمره والخضره وقال بعضهم بذلك وبالصفره ايضا ومن اراد مزيد

الوقوف فليراجع المطولة من الكتب **قوله** والاشكال الشكل هو الهيه التي يحيط بها النهايه

والمقدار ما تقبل القسمه لذاته **قوله** وما يتصل بها وانما لم يقل من الالوان وكذا وكذا والحسن

والنوع

والنوع وغير ذلك بل ذكر حديث الاتصال بينها ان من الاعراض ما يعرض للاعراض كالحسن والقبح

وغير ذلك من الاستقامه والانحنا والحسن يطلق باعتبارات قد يراد به كون الشي ملايما للطبع

وقد يراد كونه كاملا في نوعه والمراد فيما نحن بصدده هذا المعنى وفي الشرع يراد به غير ذلك

قوله او بما يدرك بالسمع من الاصوات قيل الصوت غني عن التعريف وانما لم يقل من انواع

الاصوات كما قال من انواع الطعوم وانواع الروايح بنا ان الصوت ليس له انواع مختلفه وما يتصف

به من القوه والضعف والذي بينهما امور اعتباريه بخلاف انواع الطعوم من الحلاوه والمراره

والعفوصه وغيرها فانها انواع محققه متميزه بعضها عن البعض في ذاتها **ولقايل ان يقول**

الصوت متنوع الى الحرف وغيره والحرف متنوع وكل واحد متميز عن الاخر بالنظر الى نفسه

فيكون الصوت ذا انواع **قوله** من انواع الروايح لما لم يكن لانواع الروايح اسما مخصوصه وانما يتميز

بعضها عن البعض بالوصف او بالاضافه بان يقال رايحه طيبه او رايحه المسك اقتصر على قوله

من انواع الروايح وكان مقتضى سياق الكلام ان يقال او بما يدرك بالذوق من الحلاوه والمراره

وغير ذلك كما قال في المبصرات والملموسات **قوله** ومن الخفه والثقل انما فصل لان كونهما

يدرك باللمس غير ظاهر بل بواسطه المدافعه الهابطه والصاعده وانما عد من ذلك البتيل

لان المدافعه انما تعلم بوسط اللمس باعتبار **قوله** وما يتصف بها كالاملسيه والاخشنيه

فان الاملسيه مما تعلم بواسطه اللمس وكون ذلك مقبولا بالقياس الى الغير لا يقدح فيما قلنا

ولذلك قال وما يتصف بها والكلام في الكيفيات الحسيه فيه بسط فالراي الرصين طيه الى غير

هذا الكتاب **قوله** وبين ان يكون مستندا الى العقل فان قلت انما يصح دعوى الانحصار

ان لو لم يكن في الخارج ما يكون مستندا الى الحس والعقل جميعا قلنا اذا كان المراد بالعقلي ما لا

يكون للحس مدخل فيه سوا كان وهميا او اعتباريا او محققا كان الانحصار ظاهرا **قوله** والعقلي لما انحصر

بين حقيقي وهو ما يكون ماخوذا الى الخارج نسبه الى الحقيقه وهو الثابت **قوله** والمعرفه قيل هو

العلم بعد الغفله وقيل هو ادراك الاثر دون الذات وقيل هو ادراك البسيط دون المركب

وقيل هو ارتسام حقايق الموجودات في النفس بقدر الطاقه البشريه واما العلم فالكلام فيه مبسوط

فهو الى غير هذا الكتاب والكرم ملكه بها يتمكن الانسان من البذل بسهوله والحلم ملكه بها يقدر على

ترك القلق والاضطراب بسهوله عند ما لا يلايمه والسخا ملكه يقدر بها على افاده ما ينبغي من غير

عوض وقيل هو افاده ذلك **قوله** من الغرايز والاخلاق والغريزه ما جبل الانسان عليه والخلق اعم

المعرفة

الكرم الحلم السخاء

قوله ومن اعتباري ونسبي اي وصف غير متحقق في نفس الامر كمطلوبيه الوجود فانه ليس
امرا محققا في الخارج والا لما وصف به الملزوم والمقصود بنسبه الوصف الي كل واحد منهما انه
لا تحقق له في الخارج لان النسب والاضافات لا تحقق لها في الخارج عنده كما هو مذهب المتكلمين
من غير اراده بالاعتباري معني وبالنسبي معني اخر كما يقال لا وجود للنسب والاضافات والمقصود
واحد قوله وهي محض توهم بياض الحنيفيه او للهوا او الثلج وكل واحد من لفظ تصوري في محض باديه
فان قلت لا حاجه الي ذكر الوهمي هنا لما مر ان الوهمي ملحق بالعقلي قلنا الا يلزم من الحاقه بالعقلي
هنالك اي في طرفي التشبيه الحاقه هنا اي في ذكر وجه التشبيه فان قلت فاذ كان الواجب
ان ينقسم الحسي الي الخيالي والي غير الخيالي قلنا تقسيمه هذا انما علي الخارج وليس في الخارج وصف
مركب من اوصاف محسوسه وليس هو بمحسوس فلا يصح تقسيمه قوله ومن العلوم عندك ان
الحقايق بتقسيمه جمله ابتدائيه علي معني ان انقسام الحقايق من جمله المعلومات عندك علي ان يكون
اللام في قوله ومن العلوم اشاره الي الافراد او علي معني ان انقسام الحقايق من جمله ما علم علي ان يكون
موصوله وهذه الجمله وقعت حالا من قوله والعقلي لما اعتمر اي لما انحصر والحال هذه ولا يجوز ان
يكون للعطف لان ما سبق لم يتم كلاما بل هو جزء من الكلام فلا يصح قوله ان الحقايق تنقسمه
الجسم اما ان ينقسم الي اجزا مختلفه كالحيوان اولا والاول هو المركب والثاني البسيط وان كان جزءه
كالحل في الاسم والتعريف يسمي البسيط العنصري والاسم الفلكي والكواكب تعرف في عن الفلك هو
وليس منه فلا يقدح في بساطته قوله وان في الصفات ما مرجعه امر واحد اي مبناه علي
امر واحد لا تعدد فيه كالحمره مثلا وما مبناه علي الاكثر كالهيه المشتمله علي الحمره والصفره مثلا ان نقل
هذا من قبيل الاعتباري قوله طهرك وذلك انه اذا اظهر لك ان الاشتراك في التشبيه
يكون بالحقيقه تاره وبالوصف اخري والوصف اما حسي باحدي الحواس الخمس او عقلي حقيقي
او اعتباري والحقيقه منقسمه الي البسيط وغيرها والوصف كذلك ظهر ان وجه التشبيه
يحتمل ان يتفاوت ولقايل ان يقول هذه اللازمه غير ظاهره لان ظهور التفاوت لك
ليس من لوازم انحصار ما ذكر بل من ظهوره لك فكان رديها بوع طالشاح قوله فهو لعو بالتقع من
التوقف لما اشار الي صحه التفاوت واحتمال الانقسام شرع في بيان الاقسام الواقعه في نفس
الامر لان مبني كلامه علي الاعتبار الخارجي ولقايل ان يقول لا حاجه الي ما قدم من
الحقايق تقسيمه والي غير ما ذكر بل كان الوجه هو الشروع في هذا التقسيم من اول الامر اذ به
يبين ان وجه التشبيه يتفاوت فان قلت العلم بكونه واحدا او غير واحد مما يتوقف علي العلم

بما سبق قلنا الا لم بل لا بد لكل واحد من شانه كما نعلم فان قلت انما قدم منه تنبيها انه يحتمل
ان يكون هنالك انقسام وليس لك احاطه بها قلنا كان انسب ان يبدل مثل هذا الي طرفي التشبيه اد
يجوز ان يكون هنالك انقسام ولا يكون لك وقوف علي ذلك فاذ كان الواجب اما التعرض لمثل ذلك في النوع
الاول او ترك التعرض له هنا قوله ولا بد للحسي من ان يكون طرفاه حسيين اي هو محصور فيما طرفاه
حسيان لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس شيئا اذ لو ادرك منه شيئا كان محسوسا والتقدير
خلافه اذ ليس من اللوازم ان يكون المحسوس محسوسا بجميع اجزايه وعوارضه والا لم يصح وصف الالوان ان
والاجسام بمحسوسه لعدم تعلق الحس بالفصول ولا بالكلي الطبيعي مع ان ذلك جزو لقايل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون المشبه والمشبه به كل منهما ماهيه عقليه ويكون وجه الشبه عارضا ضا
محسوسا قايما بهما ودعوي امتناع ذلك بالضروره ممنوع قوله فالحس لما فرغ من تقسيم الاول
شرع في ضرب الامثله فان قلت لا نسلم ان وجه الشبه واحد في جميع ذلك الا تري ان وجه الشبه
في البعض طيب الرايحه وفي البعض لذه الطعم وفي البعض العراء عن الفايده فكيف يكون واحدا قلنا
بعد تحقق المراد بغير الواحد ان يكون هنالك امور متعدده يكون كل واحد علي حده وجه التشبيه
فلا ان يكون من التركيب بمعزل والا لم يكن نحو الحمره واحدا لمكان التركيب هنالك من الجنس والفصل
والتعين الذي افاده لام التعريف فظهر ان في قوله في اخر هذا القسم وفي اكثر هذه الامثله نوع معني
وبعد بها اشاع تسامحا وان صح بقوله فاعرف قوله ما في ان يكون وجه الشبه غير عقلي لانه لو كان
محسوسا وكل محسوس امتنع ان يكون في الطرفين والا لزم ان يكون حمره الخد بعينها في الورد وهو
ممتنع لامتناع وجود العرض المشخص في محلين في ان واحد بحكم الضروره ولقايل ان يقول
انما يتم هذا ان لو لم يكن الكلي الطبيعي محسوسا بواسطه الاحساس بجزئياته وهو ممنوع فان قلت
لو كان محسوسا لم يكن كليا ولزم ما ذكرنا قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان الاحساس بجزئياته
معينه الكونه جزئيا وهو ممنوع فان قلت المحسوس مطلقا سواء كان بالواسطه او بغير الواسطه
جزئي قلنا ممنوع ودعوي ذلك مطرد بالضروره في حيز المنع وتمام القول فيه الي قسم اخر قوله
ان شيت اي ان اردت الوقوف علي ذلك بحكم التنبيه سلكنا بك طريق التنبيه وذلك التنبيه هو
انه لو حصل المحسوس المعين هنا مع حصوله ثم لزم لون الحمره مثلا تعدد ومنه موجوده اذا عدمت حمره
الخد دون حمره الورد او بالعكس وهكذا الكلام في اخوات الحمره من ساير الاعراض المحسوسه بغير
حاسه البصر وانما ذكر هذا بنا علي ما ضرب من الامثله للحسي لبيان جميع الاعراض المحسوسه بجميع الحوا رس

ولقائل ان يقول لا نم ان هذا التقدير ممكن وهو ان يعدم حمرة الخدود وحمرة الورد
والحال انه يجب ان يكون وجه الشبه حاصلا في الطرفين ولئن سلمنا ذلك لكن لا استحالة في كون
الشيء الواحد بعينه موجودا في محل معدوما في آخر **قوله** فالمراد يعني لو صير الى ذلك بناء على
ما مر من قوله بل يكون مثله مع المشبه به وانما قلنا بناء على قوله فالمراد ما الغاه فيه ما الغا امتنع لاستلزامه
التسلسل لان المثلين متشابهان فيكون معهما مثلان اخران ويعود الكلام في المثلين الاخرين اذ
التقدير ان المراد بوجه الشبه حصول المثلين ويعود الكلام في الاخرين فيلزم التسلسل وعلى هذا
التقدير يكون قوله كان المرجع في وجه الشبه العقلي والمال من باب التسامح لان التقدير ان المراد
بوجه الشبه حصول المثلين ولانه لا يلزم من كون الشبه في الاخر عقليا ان لا يكون حسيا
راسا لجواز ان يكون حسيا ابتداء وفي المال عقليا على انه لو قال ويمتنع ان يقال فالمراد حصول المثلين
لوجوب ان يكون وجه الشبه حاصلا في كل واحد من الطرفين وامتناع ذلك فيهما **قوله**
علوم اخرجوا العلم الباحث عن واجب الوجود وصفاته وغير ذلك على قانون الشرع والباحث
عن ذلك لا على قانون الشرع فان المتكلمين قالوا بامتناع التسلسل مطلقا والحكما بخلاف ذلك
ولم يتعرض لتحقيق القول فيه بل احال ذلك على غير ما هو بصدده اما لمكان المناسبة او لقصد
التشويق **قوله** جهتي ادراك اذ بكل واحد منهما يتوصل الى الادراك فالعلم يتوصل به الى استخراج
المجهولات من المعلومات بواسطة ترتيب المقدمات **قوله** في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان
استعمال القسطاس تارة يكون لتحصيل العلم بالمقدار وتارة يكون للرعاية او للتحرز عن الزيادة
عن الحق والنقصان بسببه العدالة به في هذا المعنى ولو قال في تحصيل التساوي لم يكن من المناسبة
في شيء **قوله** في مطلق الاهتداء لما كان الاهتداء اما بالنجوم عن الاهتداء او بالاصحاب وكان
الاشتراك في بعض الاهتداء قال في مطلق الاهتداء **قوله** والمشبه به معقول **ولقائل
ان يقول** لا نم انه معقول والجواب مبني على ان المراد من السنن هذا او انما شبه المحسوس
بالمعقول ايذانا بانه من الظهور والوضوح بحيث نزل منزلة المحسوس المشاهد وكان اوضح مشاهد
قوله لانه في حكم الواحد ذكر قبل هذا ان كونه في حكم الواحد اما لكونه حقيقة ملتئمة
بان يكون المجموع من حيث هو المجموع وجه شبه واما لكونه اوصافا فقوله هذا يفيد ان وجه الشبه
هي الاوصاف وقوله مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة يفيد ان وجه الشبه هي الهيئة الحاصلة
من تلك الاوصاف وفيما ضرب من الامثلة ذكر ان وجه الشبه هي الهيئة فكان قوله واما اوصافا

غير مناسب اذ ليس له مفهوم محصل يقع به الاشتراك بين الاعتبارين ولو قال اولا وجه الشبه اما
واحد واما غير واحد والواحد اما ان يكون من عدة امور متميزة او لا يكون لكان اولى والمصنف
لم يميز فيما ضرب من الامثلة بين ما هو حقيقة ملتئمة وبين ما هو اوصاف مجموعها الى هيئة واحدة بل
اقتصر على ضرب الامثلة فقال اما ان يكون مستندا الى الحس كسقط النار وهذا المثال الحسي وليس يوجب
ان يكون اداة التمثيل متصلا انما هو المقصود ولو راعى ذلك لقيل لوجه الشبه في تشبيه سقط النار
ولهذا قال بعد هذا او لوجه الشبه عطفا عليه نظرا الى الاصل **ولقائل ان يقول**
لا نم انه لم يبل اشار الى ذلك بقوله ولوجه الشبه في قوله وكان من الشارح فيفصل ابدا انا منه ان
القسم الثاني ويجوز ان يعد هذا المثال من قبيل ما كان وجه الشبه فيه غير واحد ولا في حكم
الواحد بان يكون كل واحد مما ذكر وجه الشبه على حدة لا ان يكون المجموع من حيث هو المجموع وجه
شبه **ولقائل ان يقول** لا نم ان غير الواحد الذي هو وجه الشبه حقيقة ملتئمة في
هذا المثال بل الهيئة متولدة من تلك الامور وانما يكون كذلك ان لو كانت تلك الامور من حيث
هو المجموع وجه شبه وهو ممنوع **قوله** الحاصلة من تفارق الصور فان قلت الحقيقة الملتئمة
لا تحصل من التفارق لكونه امرا واحدا قلنا لما كان في تلك الامور المتقارنة جهات شبه وكان
تلك الجهات من حيث هو المجموع وجه الشبه قال الحاصلة من تفارق الصور وفيه ما ذكرنا من المنع
قوله على هيئة طرف ستقر منصوب المحل على الحال من الصور البيض وقوله الى مقدار مخصوص
مجرور المحل وصفا لحركة مخصوصة اي منتهية الى مقدار **قوله** وكالساق الباقية للافراد
كما في حمامة ويطلق على الذكر والمؤنث بلفظ واحد والامتياز بالوصف يقال ساه حلي
وساه حليه ولم يتعرض لذكر وجه الشبه بان يقال في الهيئة الحاصلة من كذا لانه ذكر في
جانب المشبه به من الاوصاف ما يدل على وجه الشبه من الهيئة الحاصلة من تلك الاوصاف
من كونه امر مسعو والسعة با ساعي راسه سحر باعصا وكان ذلك ظاهرا لم يتعرض لذكره **قوله**
في هذا الاسل اريد من اصبعيه يده بالفالج لان ما ذكر من وجه الشبه انما يتم به اذا كان مفلوج
اليد بواسطة الحركة المتصلة بسرعة وانما ذكر بلفظ الاسل لانه الموجود في البيت من قوله والشمس
كالمراة في كف الاشل وهذا ظاهر في ان المقصد بالتمثيل هو الحقيقة الملتئمة لقوله في الهيئة التي يوديها
من الاستدارة مع الاشراق ولان من فيه للبيان ظاهرا وانما لم يقل والاشراق بحرف العطف لان
في ايراد لفظ مع اشارة الى حديث الالتيام **قوله** او اذا استهتنا انما اورد هذا اللفظ

بلفظ او التي لا تحتمل الا من يرد وزوا والجمع ايضا انا ان كل واحد من المثالين مستقل بنفسه في
افادة الغرض سوا مثل بهذا او بذاك **قوله** وشبه مراوحة المخراق يعني انه يكون تارة اخذا
في الانبساط لما فيه من التقويم اي اللين وتارة في الانقباض لما فيه من شدة الاتصال يقال راوح بين
رجليه اذا قام على احدهما مرة وعلى الاخرى اخرى **قوله** ولوجه الشبه انما فصل لان وجه
الشبه في هذا المثال اوصاف مقصود من مجموعها الى هيئة واحدة وتلك الاوصاف سواد النقع
المثار ولمعان السيف وتفرقها في جوانبه وهذا في جانب المشبه اذ المراد بكون وجه الشبه اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة هو ان يكون المشبه مشتملا على عدة امور تحقيقا او تقديرا
وكذا المشبه به ويكون بين كل واحد مما في المشبه وبين ما في المشبه به وجه شبه ولا يكون
ذلك مقصودا وانما المقصود هو الهيئة الحاصلة من ذلك المجموع ويسمى ذلك تشبيه مركب بمركب
والتشبيه المركب وان كان مقصودا يسمى تشبيه مفرد بمفرد والتشبيه المفرق فان ذهبت في قوله
كان مثار النقع الى ان المقصود تشبيه النقع بالليل ثم تشبيه السيوف بالكواكب كان تشبيه مفرد
بمفرد واذا قلت ان المقصود في التشبيه هو الهيئة الحاصلة من ذلك المجموع كان من القسم الاول
قوله ليل تهاوى كواكبه انما وصف الليل بهذا الوصف قضاء من حق المناسبة وذلك انه لما وصف
النقع المثار بكونه فوق الرؤوس وصف الكواكب بالتهاوي فيه تحقيقا للشبه المقصود وقوله
فوق الرؤوس ظرف مستقر منصوب على انه حال والعامل كان ويجوز ان يكون وصفا لان اللام للتعريف
الجنس او بان يكون للعهد ربما اللام وتنكير ليل للنوعية وقوله تهاوى كواكبه صفة كاشفة **قوله**
فليس المراد لما كان قوله ولوجه متضمنا لدعوى ان هذا البيت من قبيل التشبيه المفرق علل بقوله
فليس المراد تشبيه النقع بالليل ثم تشبيه السيوف بالكواكب والا لم يكن لقوله تهاوى كواكبه
مدخل في معنى البيت وكذا التقييد مثار النقع بقوله فوق رؤوسنا فكان لكل واحد حشوا في
البيت حينئذ **قوله** انما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة كان الوجه هو ان يقال انما المراد هو تشبيه
المجموع من حيث هو المجموع بالمجموع كذلك في الهيئة الحاصلة من تلك الاوصاف التي هي وجوه الشبه
قوله في جوانبه اي في جوانب من جوانب الليل من باب الاضافة لادنى الملابسة **قوله**
فليس المراد تشبيه النجوم اذ ليس في المصير الى تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السما بالبسط
الازرق ما يكون من التشبيه المفرق ترتيب حسن وانما ارتاد والاستطراف والاستغراب في
في التشبيه المركب بحكم سلامة الاستعداد وكان الواجب فقوله **قوله** الملقة قناعها عن

الورقة

٢٠٩

هذا حيث حملوا هناك على المستلزم لوجه التشبيه بانه وجه الشبه وانما اللازم وهو الكلي
الطبيعي هو وجه الشبه ونحن اقتفيناهم في التسامح حيث سمينا تلك الاوصاف الحسية والى
عقلية والى مرتبة من ان وجه الشبه لا يكون حسيا كما قلنا **قوله** واعلم ان حق وجه التشبيه شموله
الطرفين تحقيقا وادعا كما في التشبيه التهكمي نحو ان تشبه من هو في غاية الجبن بالاسد في غاية
الجراة على سبيل التهكم وانما كان حقه ذلك لان التشبيه هو الحكم على الشي بمشاركته الاخر من امر
فلو لم يكن ذلك الامر مشتركا كان ذلك التشبيه فاسدا لفوت ما بني عليه التشبيه وتحقيق
ذلك ان فساده باعتبار كونه كاذبا لانك اذا قلت زيد كالاسد في الشجاعة والحال ان زيدا ليس
بشجاع كانت القضية كاذبة حيث حكمت باشتراكهما في ذلك الوصف وليس الامر كذلك فيكون
فساد التشبيه باعتبار كذب القضية فكان من حقه ان يكون في الطرفين حتى يصدق التشبيه
فيصح **قوله** كما اذا جعلت وجه التشبيه الى اخره **ولقايل ان يقول** لا نم انه يصح التشبيه
حينئذ وانما يصح ان لو كان الاستعمال مشتركا بالاشتراك اللفظي وهو ممنوع وذلك ان استعمال
النحو في الكلام هو اعتبار القرائن والنظر فيها واستعمال الملح هو ان يجعل في الطعام فاين احدهما
من الاخر فاني يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين ولئن سلمنا ذلك لكن انما يصح ان لو كان التشبيه
بين النحو مطلقا وبين الملح كذلك وانما وقع التشبيه بين النحو الكاين في الكلام وبين الملح الكاين في الطعا
فكيف يصح قوله فالملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد ويمكن ان يقال كونه جاريا مجرى
الاشتراك اللفظي غير قادح لانه جعل وجه الشبه هو استعمال الصلاح وانما يكون قادحا ان لو
جعل التشبيه هو الاستعمال وكذا كون التشبيه بين النحو الكاين في الكلام وبين الملح الكاين في الطعام
غير مانع ان يكون كل واحد بهذه الحيثية **قوله** واذا لم يستعمل فلم ترفع وانما قال فلم ترفع ولم
تنصب على قوله واذا لم يستعمل فسد لانه لا يلزم من عدم استعمال ذلك فساد الكلام لان
البليغ من اهل البدو ولا يستعمل النحو ولا ينظر في رعاية القوانين في تركيبه مع ان تركيبه من الفساد
بالف فرسخ **قوله** اما في النحو فلامتناع جعل رفع الفاعل ونصب المفعول مضاعفا **قلنا**
لا نم لجواز ان يرفع بالحركة والحرف او يرفع من موضعين كما قال الكوفيون في ابنم وامرء ولئن سلمنا
ان ذلك ممتنع لكن لا يلزم من امتناع ذلك امتناع تكثير النحو وانما يلزم ان لو كان الرفع والنصب
هو النحو وهو ممنوع بل النحو هو العلم باصول يعرف بها صحيح التركيب من فاسده بل التكثير من النحو
هو ان يزاد في تلك الاصول وح يلزم الفساد لان تلك الزيادة ان لم يكن مرجوعا اليه في اثبات

حكم مخالف الاصول لم يجز زيادته وان كان لزم الفساد بالضرورة فادن يكسر النحو مفسد والتعليل
مصلح وهذا هو الذي اشار اليه بقوله وربما امكن تصحيح قول المتعنتين وانما وصفهم بالتعنت لان في
تعنتهم عبثا من تصحيح قولهم **قوله** ولكنه ليس مما يهمنا الان لانه في بيان ان ما كان وجه الشبه فيه
شاملا للطرفين صح ذلك التشبيه والا فسد فقد ضرب له مثالا تقريرا وتحقيقا لذلك وليس من
قصده تشبيه قول المتعنتين **قوله** في الاغلب يجوز عايد الى المشبه لان التشبيه جار مجرى
القياس وكان الوجه ان يعود الى المشبه الا انه قد يعكس القضية فيجعل المشبه مشبها به ايهاما انه
الاصل **قوله** ثم قد يعود وانما قال ثم لبعد ما بينهما لان ذلك هو الاغلب الشايع وهذا هو
النزر النادر فلما تفاوتا ذلك التفاوت اورد لفظه ثم **قوله** كيف يكون هذا فان قيل كما وجه
التشبيه وحقيقتهما متحد قلنا مبنى التشبيه على الاختلاف والاشتراك فما به الاشتراك
هو الشبه وذلك اما الحقيقة او الوصف وما به الاشتراك فيما نحن بصدده هو الحقيقة وما به
الاختلاف هو التعين والتشخص **قوله** واشرب الى غمامه لديك انما قال هذا لانه ربما يقال هذا او هذا العين
الحاضر المشاهد بوجه خطابي وذلك غير مفيد فيما نحن بصدده والظاهر انه مستغني عنه
قوله وانه في الظاهر اي وان تفضيله في الظاهر يمتنع الى حد توهم اخراجه عن جنس البشر كالممتنع
في الظاهر فكان المناسب ان يقال وانه في الظاهر ممتنع ليصح ايراد التشبيه لبيان امكان وجوده على ان
ان قوله وان تفضيله الى حد توهم ان ذلك كالممتنع ع ولو قال الى حد يقتضي اخراجه عن جنس
البشر وانه ممتنع لكان اولى **قوله** واما التقوية بشان المشبه من غير انه مفيد ولا عايد نفايده
ولا مهم يجدوي **قوله** وزيادة تقريرها باعتبار تكرار النقد ير وتصيير ذلك منزلة المحسوس
المشاهد **قوله** وان له من التاثير في التقرير ما لا يخفى فكان الوجه ان يقال وانك في تشبيه هذا
كالراقم او يقال ان تشبيه هذا ايهم **قوله** واما ان يكون الاشتراك اي قد يصار الى التشبيه ع
لقصد تزيين المشبه او لارادة ازدياد القبح **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو
كان التشبيه مفيدا لذلك من زينه او ازدياد قبح **فان قلت** لا فرع في ذلك الفاية وهو
سلوك طريق التشبيه وتنزيله منزلة المشبه به افاد افادة ذلك **قلنا** لا نم وانما يكون
كذلك ان لو لزم من الحكم بمشاركة المشبه للمشبه به ازدياد القبح **والجواب** ان المراد بنحو
هذا التشبيه هو وصف المشبه بالحسن وبمزيد القبح فلا يرد شيء مما ذكرت **قوله**
وما شاكل ذلك من قصد الترغيب والتشويق او اظهار حسن الاعتقاد او الجموع من الامرين
او

او التشنيع او اظهار سوء الاعتقاد او المجموع **قوله** تعلاله لانه اذا نقل عن صحة الوقوع من حيث
انه يجمع فيه موقد الى امتناع الوقوع من حيث انه نظم في سلك بحر من المسك موجه الذهب
وهو ممتنع عادة استطرف جهة ان يكون صحيح الوقوع منخرطا في سلك الممتنع الوقوع وانما قال عادة
لانه في نفس الامر **فان قيل** لا نم ان البحر من المسك موجه الذهب ممكن **قلنا** لان المراد
به السوق الواسع المملو مسكا تعلوه ذهب **قوله** اسعاف من تعليل للفعل المعلل وهذا قوله
ارادة ازدياد القبح **قوله** عادة اي امتناع عادة بحذف المضاف واقيم هو مقامه فانتصب
انتصابه **قوله** والاستطراف وجه اخر غير ما ذكرنا من نقله من صحة الوقوع الى امتناع الوقوع
وذلك الوجه الاخر هو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما نادر في نفس الامر واما
نادر مع حديث التشبيه بها في قوله ولا زوردية تزهو البيت فان ايصال النار باطراف الكبريتية
ليس بنادر ولكن يندر حضوره من المسك موجه الذهب واما هو نادر مع حديث البنفسج والرياض فاذا
احضر المشبه به النادر في نفس الامر والنادر مع حديث المشبه استطرف استطراف النوادر
قوله احضار اي باي وجه كان احضاره استطرف قطعا **ولقايل ان يقول**
قوله فاذا احضر استطرف وهذا قوله فاذا احضر احضارا مع التشبيه استطرف فظاهر في ان
المرجع في الاستطراف الى المشبه به والكلام في الغرض من التشبيه هو استطراف المشبه والاستطراف
فيما نحن فيه مما يرجع الى المشبه به لا الى المشبه فكيف يكون وجها اخر للاستطراف ويمكن ان يقال
اذا كان المشبه به مما يستطرف جاز ان يشبه به الاخر ليستطرف قضاء من حق الالحاق وضما
له في قرن حكم التشبيه **قوله** وهل الحكاية المعروفة **ولقايل ان يقول** لا نم ان الحكاية
لغير ما ذكر بل يكون ذلك صادرا مما لا يتوقع منه مثل ذلك التشبيه وقوله وهو اعرابي حلف
خاف يشيد ما قلنا ومن هذا علم ان للاستطراف وجها اخر وهو ان يكون مستبعدا من المتكلم
فاذا اورده كان من جملة ما استطرف **قوله** فرجعه الى ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه
ظاهر في الانحصار لانه الشايع وقد يكون الغرض العايد اليه هو الاشعار بكونه مطلوبا او الابهام
ان ليس في خياله سوى هذا ولما كان المصير الى نحو هذا من التشبيه غير شايع اطلق القول بان مرجعه
الى ايهام انه اتم **قوله** وكان النجوم بين دجاها هذا التشبيه البيت السابق من قوله كان
مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه من حيث ان المراد تشبيه النجوم بالسنن
ثم تشبيه الدجى بالبدع ولا ذهب معنى البيت في البيت حسوا وانما المقصود تشبيه المجتمع و

من الظلم والنير المجمع من نحو ذلك في الهيئة الحاصلة المستندة الى الحس في جانب المشبه
والى العقل في جانب المشبه به وبما ذكرنا علم انه لا يتفاوت المقصود سواء قيل سنن بين البدع
او سهن البدع ويجوز ان يعد من قبيل التشبيه المفرق وظاهر كلام المصنف على ذلك حيث
قال قصد في تشبيهه هذا تفصيل السنن في الوضوح على النجوم وسبيل البدع في الظلام
فوق الحب بالحق وانما لم نقل في الظلام لانه نفس المشبه فلا يصح ان يجعل وجه التشبيه والاظلام
من الظلم المتعدي لان كل واحد من المشبه والمشبه به مما يظلم بطريق الحق وحمله على التشبيه
المركب لا خروجه عن الاستشهاد لان مبنى التشبيه المركب على ان المقصود من وجه الشبه هي الهيئة
الحاصلة منها ويلزم من تفصيلها على الهيئة التي في جانب المشبه تفصيل الوجوه التي في
جانب المشبه به لان المرجع في تفضيلها الى تلك الوجوه من التشبيه قوله شبهوا الهدى
والشريعة يجوز ان يحمل على علم الاصول والثاني على علم الفروع ويجوز ان يكون من التشبيه بين
نور الاهتداء والشريعة وبين النور لان صاحب الاهتداء او المتشبث بحبل الشريعة هو في نور
الشمس فيما ذكروا وانما قال في نور الشمس لان استنارة الطرق وامثاله الاستنارة من الشمس قوله
وشبهوا الضلالة يجوز ان يراد ما هو سبب الضلالة وسببها توسلا بذكر المسبب
الى ارادة السبب ويجوز ان يكون التشبيه بين نفس الضلالة وبين الظلمة كما ذكر في جانب
الهدى والشريعة قوله كان ابيضاض البدر من بعد غيمه الى اخره ولمانع ان يمنع ان
الغرض مما يعود الى المشبه به وانما يكون كذلك ان لو لم يكن المشبه به اتم في وجه التشبيه
وذلك ان الخلاص من الباس بعد الوقوع منها مطلوب به فوق كل مطلوب وذلك معلوم
لكل احد بالضرورة فيكون الغرض عائدا الى المشبه لا الى المشبه به قوله وارض كاخلاق
الكرام وله ان يقول انما يكون هذا من قبيل ما نحن فيه ان لو كان التشبيه لارض ذات طول
وعرض ولكنه لما كان التشبيه لارض مطلقا كان المرجع في التشبيه الى بيان حال المشبه فيكون
الغرض عائدا الى المشبه لا الى المشبه به والجواب ظاهر قوله ومن الامثلة ما حكيه
عز وعلا عن مستحلي الربوا حيث نظموا الربوا في سلك البيع لاشتمال كل واحد منهما على
الفضل فاستحلوا استحلاله ولو اخرج الكلام على مقتضى الظاهر لقيل انما الربوا مثل البيع
لان الكلام في حل الربوا فكان الظاهر ان يقاس الربوا بالبيع ويلحق به فعكست القضية بان
جعل الربوا معتنيا عليه ابدا انا انه من عندهم في باب الحل ايم وان استحلالهم اياه فوق استحلالهم
البيع

قوله اذا تساويا الطرفان في وجه الشبه فان كان مقتضى المقام هو الحكم بالتشابه
يعين وان كان مقتضى المقام هو التشبيه فلا يحسن قوله فالاحسن ترك التشبيه الى التشابه
قوله ليكون كل واحد مشبها ومشبها به هذا التعليل جعله غرضا غير مرضي على انه لا يلزم
من الحكم بالتشابه كون كل واحد مشبها ومشبها به بل يلزم ان يكون كل واحد مشابها ومشابها
قوله بعد ما انما يلزم الترجيح ان لو كان مبنى التشبيه على رجحان احد الطرفين في وجه الشبه
قوله خلافه اي خلاف التشبيه في غير صورة التشابه فانه لا يصح العكس وكان حكم المشبه به
اذا وقع في باب التشابه غير ما ذكر من كونه اعرف واخص واقوى اي لا يكون من حقه ان يكون
اعرف واخص واقوى ولهذا اذا قصد فيما اذا كان المشبه به اعرف واخص واقوى الى نفس
الاشتراك مع قطع النظر عن كون المشبه به اعرف واخص واقوى صح العكس كما فيما ضرب من
المثال بان يقال بدا الصبح كغرة الفرس وبدت غرة الفرس كالصبح وان يقال الشمس كالمرآة المجلوة
وبالعكس اذا كان القصد الى وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد مع كون البياض
قليلا بالنسبة مع قطع النظر عن زيادة اختصاص وحصد يكونان من قبيل التشابه والى هذا
اشار بقوله لكون وجه الشبه في جميع ذلك غير مختص باحد الطرفين بزيادة اختصاص اذا كان
القصد الى مطلق وجه الشبه قوله فالنار ان لم تجد ما تاكله هذا ما يقتضي تقدير
الشرط قضاء من حق المعنى لانه تعليل كانه قيل فان صبرك قاتله لانه كالنار والنار من عادتها ا
قوله فان تشبيه الحسود المتروك مقاتلته كان الوجه ان يقال فان تشبيه الحسود بالنار
لان التشبيه انما وقع بين الحسود وبين النار المتصفة بتلك الصفة ووجه الشبه عدم بقاء كل
واحد من الحسود والنار عند فقد ان ما يقويه كل واحد لان بقاء النار بالحطب وبقاء الحسود بالطعن
بالمجادلة التي يتوصل بها الحسود الى التشفي والخلاص ويكون ترك المجادلة معه بمنزلة منع ما تمد حياته
ويشرع فيه الهلاك فان قلت لا نسلم ان التشبيه بين المتصف وبين النار قلنا قوله فان صبرك
قاتله مما يدفع ذلك الوهم فان قلت لا نسلم انه منتزع من عدة امور قلنا لانه مستفاد
من ترك المجادلة معه مع كونه طالبا لها راجيا ان يتوصل بها الى التشفي بما فيه من الغيظ المقعد قوله
مع علمه مستغنى عنه في تحقيق وجه التشبيه لان كونه طالبا للمقاولة والمجادلة معه كاف
في تحقيق وجه الشبه قوله فيما يلائم من تمام الميل وكمال استحسان حاله هو وجه التشبيه
وهو منتزع من عدة امور من كونه مهذب الاخلاق مرضي السيرة حميد الفعال تنادية الطلوب

سبب التاديب المصادف وفيه قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ولو كان الذي منقوص
الذين لقيل استوقد وايضا فان وجه الشبه رفع الطمع الذي يسنى مطلوب والتحير فيه اما التحير
وما للتعميم اي الى يسنى مطلوب ما من المطالب كالخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم والاسباب
القريبة هي الايمان باللسان واتباع المومنين ظاهرا وانما سماها قريبة لانها لا تسوقف في التشبيه
على امر قوله لا بعلاقة الاسباب وذلك انه علم اوطانهم للكفر ومخالفتهم للمومنين في
الحقيقة وعداوتهم في الباطن وانتزاعه من عدة امور ظاهر قوله له لا انه يحملون باعتبار
عود الضمير الثلاثة قوله عطفه على قولهم الذي استوقد نارا يعني لما عطف على قوله كمثل
الذي استوقد نارا كان المرجع في التشبيه الى تشبيه حال المنافقين بحال ذوي الصيب
لا الى تشبيه حالهم بذوات ذوي الصيب لان رجال المنافقين لا يشبهون بحال المستو قدين
ومن يشبههم بحال كذوي الصيب لا يشبههم بحال المستوقدين ومن يشبههم بذوات
ذوي الصيب وفي بعض النسخ اذ لا يخفى ان التشبيه بين مثل المنافقين وذلك ظاهر وفي
اعم النسخ اذ لا يخفى ان التشبيه ليس بين مثل المستوقدين وهو الرواية ووجهه ما ذكر ان المعنى
من التشبيه ليس ذاتا بين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي الصيب قوله نظيره قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اي نظيره قوله او كصيب في ان التشبيه بين كونهم انصارا وبين قول عيسى
عليه السلم من حيث الظاهر والقصد الى التشبيه ذلك بكون الحواريين انصار الله وقت
قول عيسى عليه السلم فكان هناك تقدير مضاف ومضاف اليه لان التقدير ككون الحواريين
انصاره وقت قول عيسى قوله فاوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى ولقائل ان يقول لا يتم بل التشبيه واقع بين كون المخاطبين انصار الله وبين
قول عيسى قوله ثم نظير المذكور في حذف المضاف والمضاف اليه انما اورد هذا التنابيس
وقلع توهم الاستبعاد لما ذكر من حذف المضاف والمضاف اليه قوله على ما قدر الشيخ حرف
اي بناء على ما ذهب اليه الشيخ وانما قال ذلك لان لقائل ان يقول لا يتم ان التقدير اسالت
سقفا سجانه ولم لا يجوز ان يكون اسالت مسندا الى الضمير البرق اسنادا مجازيا من غير ان يكون
هناك تقدير مضاف ومضاف اليه وكذا في قوله وقد جعلتني من جرمه اصبعا فان يكون
المعنى وقد جعلتني من جرمه قريبا على ان يكون الاصبع مجازا قوله وان قوله او كصيب من
الشماخ بالسران ولا يصح حملها على معنى اذ لا يخفى ان التشبيه وان قوله او كصيب من الشماخ لشا د

المعنى

المعنى لعدم انحراطه في سلك الدليل بل المافرع من بيان اصل النظم وتحقيقه بتقدير المضاف
والمضاف اليه عاد الى تحقيق ما هو بصدده من تقرير المعنى قوله هو انهم في المقام المطمع في حصول
المطالب ونجح المآرب بوساطة الايمان ظاهرا واتباع المومنين صورة مع مقاساة الاهوال ان لا يجيبوا
بسبب نزول الوحي في شانهم كاشفا عن اسرارهم وما انطوى عليه عقائدهم فيهتك استارهم
قوله لا يخطون الا بصدد المطموع فيه ليس في الكلام اشعار بما ذكر من حديث الحصر ولا دلالة
بل يدل ان هناك معاناة للشدائد والمقام مقام مظنة المطالب ولا يدل على ارتياب من ذلك
قوله وكذا الذي في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية عطف على قوله وكالذي في قوله
تعالى او كصيب من السماء اي وكذا الوصف الذي في قوله تعالى غير حقيقي منتزع من عدة امور
ويجوز ان يكون متعلقا بقوله وان قوله او كصيب من السماء الى الاخر تمثيل اي وكذا التشبيه الذي
في قوله تعالى مثل الذين حملوا الى الاخر تمثيل قوله وليس بمستبعد كونه عايدا الى التوهم وذلك
ان جريان الانتفاع وهو ان لا ينتفعوا بذلك هو امر عدمي فلا يكون من الاوصاف التي لها تحقق في
نفس الامر قوله لا سيما المعاني التي ينتزع منها ذلك الوصف فانها في الاحتياج الى امعان النظر
وزيادة الفكر فوق ذلك قوله فربما ينتزع من ثلاثة تعليل لمزيد الاحتياج ولا يظهر كونها على
لمزيد احتياجها بل يدل على الاحتياج فحسب ولو قال فربما ينتزع من اقل مما يجب انتزاعه منها
لكان اولى لانه لا فايدة في تخصيص هذا العدد الذي هو الثلاثة قوله فان معراه اذا كان
عه عرض الشاعر وقصده الى حصول الطمع ابتداء مع تعقيبه الياس انه لم يصح الاقتصار على اسرا
من المصراع الاول بل يجب انتزاعه من مجموع البيت الى سبيل الاستعارة لا غير اي لا يستعمل
على غير سبيل الاستعارة بل يخص استعماله في ذلك الوجه بان يطوى ذكر المشبه ويجعل نسيا منسيا
وح يسمى مثلا قوله ولورود الامثال على سبيل الاستعارة لا تغير لان مبنى الاستعارة على
تنزيل المشبه منزلة المشبه به وعلى ارادة المشبه بذكر المشبه به فلا وجه للتغير لانه قصد
الى معنى المشبه فلو صار والى التغيير اختل معنى الاستعارة قوله من كونه قريبا او غريبا
مقبولا او مردودا الاشارة الى ان هذا تقسيم لا الى تقسيم واحد فقوله من كونه غريبا او قريبا تقسيم
للتشبيه وقوله مقبولا او مردودا اي ومن كونه مقبولا او مردودا تقسيم اخر اذ لو كان تقسيما
واحدا لكان الخلط بين هذه الاربعة معاندة لان من حكم التقسيم الصحيح ان يكون بين جميع اقسامه
منافاة وليس الامر كذلك فيما نحن بصدده لان كونه قريبا مع كونه مقبولا مما يجتمعان وكذا مع

[illegible]

كونه مردودا **قوله** والكلام في ذلك اي في بيان احوال التشبيه يستدعي تقديم اصول وذلك ان مبناها على تلك الاصول والمرجع في الحكم بانه قريب او غريب او مقبول او مردود اليها فلابد من سابقه تقررها **قوله** واما اذ ذكر اي من الامثله ما يرشد الى كيفيه سلوك الطريق الى معرفه احوال التشبيه لان بالامثال معرفه الاشيا معدد اعده من الاصول ويجوز ان يكون المعنى واما ادركك من الاصول ما يرشد له معدد اعده من الاصول وهو الظاهر قالوا وعلى هذا يجوز ان يكون الضمير في منها عايدا الى الكلمه ما في ذلك اي في ادراك حال التشبيه من كونه غريبا او قريبا او مقبولا او مردودا **قوله** مجملا بان يدرك انه شي او انسان وادراكه مفصلا بان يدرك انه جسم حيوان حساس متحرك بالاراده ناطق **قوله** شي يقل كالقمر المنخسف **قوله** واعني بالحسيات يعني ان المراد بالحسيات المعقولات المنتزعه من الجزئيات عرف المحسوسات وانما صار الى هذه العنايه بنا ان النفس لا تدرك الجزئيات وهو ممنوع على ما مر فانه ان اريد انه لا تدرك الجزئيات مطلقا سوا كان بالواسطه او بغير الواسطه فهو ممنوع وان اريد انها لا تدرك بدون الواسطه فمسلم لكن ذلك من تعريفه ما هو على تعريفه بمعزل **قوله** على ما نبهت عليه فقد اشار فيما سبق ان مدرك الحس هو الجزئي لا غير وان العقل مدرك النفس لكن ما اشار الى امتناع النفس من ادراك الجزئيات **قوله** وزياده مثلها الى اخره **ولقايل ان يقول** انما يصح هذا ان لو كان زياده التعلق وزياده الالف مفصيه لزياده المثل وهو ممنوع لجواز ان يكون لهما زياده مثل لا عن ذلك بحسب مقتضى الاحوال فالحكم على ان مثلها ايضا مطلقا ليس كما سعي **قوله** كان المالوف الى من شي **ولقايل ان يقول** انما يجوز كذلك ان لو كان التكرار مما يورث الكراهه مطلقا بل امر التكرار مما يتفاوت بحسب تفاوت الاحوال والاوقات الا ترى ان تكرار الرويه في البعض مما يورث الالفه والاستيناس وفي البعض الاخر مما يورث الكراهه والوحشه فكان حديث التكرار مضافا الى تتبع الاحوال **قوله** معول من اسباب قرب التشبيه سببه هذه الاشيا لقرب التشبيه وكونه نازل الدرجه على ما ذكر من الاصول **قوله** او ان يكون المشبه به غالب الحضور اما مطلقا او عند ذكر المشبه كالليل عند ذكر الشعر الاسود الى اخر ما ذكر من الامثله **قوله** جهه من الجهات اي بسبب من اسباب حصول ذلك في الخيال كما في تشبيهات اوليك الرفقا الاربعه للبدر الطالع **قوله** كما في تشبيه سقط النار تقدم الكلام في هذه التشبيهات وانما قال في الثالث او تشبيه نحو قوله لمكان الفصل لان وجه الشبه فيه غير واحد لكنه في حكم

الواحد

عليه ولكن العقل يابى ان يصدق الاسد على زيد فوجب ان يقدر كلمة التشبيه ليكون كل
هو الحمل باه لانه حينيد يكون التقدير زيد مثل الاسد او كالاسد فيكون المسند ا
على معنى انه صاد وعليه **قوله** لا شايع جعل اسم الجنس وصفا حتى يصح اسناده يعني انه
تحمل قول المصنف زيد اسد على التشبيه لانه يمتنع ان يجعل اسد وصفا ليصح اسناده فان
قلت صحة الحمل لا يتوقف على كون الخبر وصفا حتى يلزم من امتناع جعله وصفا امتناعه
قلنا نحن لا ندعي ان صحة الاسناد مما يقتضي كون الخبر وصفا مطلقا بل المدعى انه يجب في
هذه الصورة ان يجعل وصفا حتى يصح الاسناد ولما امتنع جعله وصفا ليصح وجب المصير
الى التشبيه بواسطة يعلد ترادفا له فان قلت لا نسلم انه يمتنع جعله وصفا قلت
لانه اخراج له عن اصله فان قلت لم لا يجوز ان يجعل مجازا عن الموصوف عن يرخد افلما
تردد بين الوجهين كان الوجه ان يحمل على ما هو الاكثر الشايع **ولقايل ان يقول**
لم لا يجوز ان يكون الاسناد في قولك زيد اسد من قبيل المجاز العقلي لا ان في شي من الطرفين
تجوز **قوله** قصد المبالغة ولقايل ان يقول انما يصح حديث المبالغة ان لو لم يجعل المقدر
بمنزلة الملفوظ وهو ع **قوله** يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه قد عرفت ما يرد على هذا **قوله**
لا يوثر الا في الظاهر ان هذه التراكيب احصر من ذلك وحصره هذا انما يتضح فيما سبق انفا من
قوله الاولى لكونه ابلغ **قوله** وقد عرفت ان تجوز انت بفلان اسد الى قوله تشبيهات لانه يفهم
من كل واحد من هذه التراكيب انه اسد وان كل واحد من هذه التراكيب نازل منزلة قولك
هو اسد الا ترى انك اذا قلت رايت بفلان اسدا كان بمنزلة قولك هو اسد ولقايل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون نسبة الروية الى الاسد من قبيل المجاز العقلي بقرينة قولك
بفلان **قوله** وليست ثمة اسد من قبيل المجاز اللغوي بقرينة قوله منه لان من فيه للبيان
واذا تبين ان المراد بالاسد فلان كان من قبيل المجاز اللغوي بالضرورة **قوله** حتى يتبين
لكم الخيط الابيض وهو اول ما يبدو من الفجر في الافق كالخيط الممدود من الخيط الاسود
وهو ما يمتد معه من غبش الليل شبههما بخيط ابيض واسود **قوله** بيانا لقوله من الفجر وفيه
نظر من المنع انهما انما كانا من قبيل المجاز اللغوي لانه اذا كان المراد بالخيط الابيض هو ما
يبدو من الفجر المعترض كان مجازا بالضرورة وهذا الكلام في الخيط الاسود وانما قال
بيانا لقوله من الفجر لانه وقع بيانا للخيط الابيض ظاهرا وللخيط الاسود ضمنا حيث يعلم منه ان

[illegible]

عليه

المراد به عشق البلبل **قوله** والحاصل من مراتب التشبيه ثمان **ولقايل ان يقول**
مراتبه اكثر لان منها ان يترك المشبه به كما اذا قيل زيد في جواب من الذي كالاسد فان قلت
انما تعرض للاقسام الواقعة وما ذكرت غير واقع في كلامهم قلنا مثل ذلك الكلام جاير قياسا
ويمكن ان يقال جاز ان يكون جايزا او ان لا يكون واقعا **قوله** وفيها نوع قوة وذلك ان القوة قد تكون
بواسطة عموم وجه الشبه بطي ذكره وقد يكون بواسطة الحكم على المشبه بانه المشبه به
فاذا ترك كلمة التشبيه كان فيه نوع قوة واذا ترك مع ذلك وجه الشبه كان جامعا بين النوعين
من القوة فيكون اقوى الكل وقد مرّ منا المنع انه لا نسلم ان يكون ههنا نوع قوة وانما يكون ذلك
ان لو لم يكن المقدر بمنزلة الملفوظ من حيث المعنى وهو ممنوع **قوله** واعلم ان التشبيه قد ينتزع من
نفس التضاد يعني انه يصار الى التشبيه في صورة التضاد وذلك ان الضدين يشتركان في وجه
الشبه ثم ذلك الشبه الذي يتصور في صورة التضاد يجري مجرى الشبه في المتناسبين
فيشبه احدهما بالاخر فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل انه حاتم ثاني وانما يسلك هذا
الطريق لتمليح او تهكم او للتعريض على افاعيل البخلا والجبنا وكل واحد من المثالين يصلح لكل واحد
من التمليح والتهكم فيحمل على كل واحد بحسب مقتضى المقام وقوله تا زيد ان جاتما اخرج
عن اصله وجعل وصفا حتى يجري عليه النكرة وعلى هذا لا يبعد ان يجعل نحو اسد وصفا
ولم يخرج من باب التشبيه **ولقايل ان يقول** لا نسلم ان وجه التشبيه قد ينتزع من نفس
التضاد بل قد يقام ما به التضاد مقام ما به التماثل لما ذكر من حديث التهكم او التمليح **قوله**
الاصل الثاني من علم البيان في المجاز الاصل الثاني هو المجاز وقوله في المجاز كما قال في اول
الكتاب القسم الاول في علم الصرف بايراد كلمة في وقد مرّ وجه ذلك وانما قال ويتضمن لفظ
التضمن اما لانه ذكر في هذا الاصل الحقيقة واما لانه كان ذكر الحقيقة ضمنا لكان التقابل
بينهما لان المجاز مما يتوقف على الحقيقة وهذا المرتبل ويستدعي المجاز التعرض للحقيقة لانه
لا يستدعي ذلك سوا كان مسبوقا بالحقيقة او لم يكن وذلك ان كون المجاز مجازا والعلم به مما لا
يتوقف على الحقيقة راسا **قوله** على مفهوماتها اي مسمياتها ولوازمها وانما جمع قصد الى
الانواع والافراد لوجه دلالة الكلم **قوله** والكلام في ذلك اي في المجاز والحقيقة يتعلق
الى ما ذكر لان المرجع في المجاز الى الدلالة على المعنى وفي الحقيقة على المعنى ومبنى الدلالة
على جهة وسبب والمرجع في تلك الجهة الى الوضع فكان الكلام فيهما مفتقرا الى تقديم التعرض

لوجه

الدلالات ولما كان امر المجاز مما يختلف بحسب شان الوضع لزم التعرض له **قوله**
دلالة اللفظ مع استوى نسبته اليهما امتنع دلالته على احدهما دون الاخر والا لزم الترجيح
بلا مرجح يوجب ان يكون له اختصاص باحدهما فان قلت الملازمة مسلمة وانما الشان في تحقق
الملزوم قلنا ذلك ظاهر لان دلالته على مسمى دون مسمى ليست لذاته ملون يستوي النسبة
بحسب الذات **ولقايل ان يقول** سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يلزم الاختصاص بل يلزم ان يكون ههنا لك
مرجح ولم يجب ان يكون ذلك المرجح هو الاختصاص بل هو لا بد من افادته ولانه لو لزم الاختصاص
لزم امتناع وقوعه مجازا للمنافاة له **قوله** فان دلالة اللفظ لو كانت لذاته ولقايل ان يقول
كان الوجه ان يقال لو اختصاص اللفظ باحدهما لذاته لان الكلام في الاختصاص لا في الدلالة
فان قلت اذا كانت الدلالة للاختصاص الذاتي كانت الدلالة لذاته ايضا قلنا
لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان الاختصاص مستلزما للدلالة استلزاما كليا وهو ممنوع
لجواز ان يكون الدلالة متوقفة على امر وراء الاختصاص كعلم السامع بالاختصاص وبارادة
المتكلم لذلك المعنى وقوله لو كانت دلالة اللفظ لذاته امتنع نقله الى المجاز قلنا لا نسلم وانما
يكون كذلك ان لو كانت الدلالة الذاتية مانعة عن ارادة الغير وهو ممنوع **قوله**
لدلالته على اللافظ فان قلت لا نسلم ان دلالته على اللافظ لذاته بل بتوسط العقل قلنا
المراد بكونه ذاتيه ان مجرد التلفظ به كاف وهذا النسبة الجميع في استفادة ذلك المعنى
قوله ولو كان ذاتيه لكان يجب امتناع ان لا يدلنا **ولقايل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون
واجبا بالذات ممتنعا بالغير وانما اعاد الشرط ولم يقل ولا يسع ان لا يدلنا ايضا انا منه ان كل
واحد دليل عليحده وانما قال لكان يجب لكونه ابلغ في افادة المقصود **قوله** لامتناع انفكاك
الدليل عن المدلول اي لامتناع انفكاك [illegible] لتمامه عن معلولها ولو قال لانفكاك
المعلول عن علته التامة لكان مستقيما ايضا لان امتناع الانفكاك دائر بينهما فيصح
التمثيل بكل واحد منهما لاثبات الملازمة ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لاستلزامه
ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت هو ماهل وذلك انه يستلزم كونه ريانا بالاخبار عنه بذلك
ويلزم منه اتصافه لا يكون ريانا لثبوت كونه عطشانا لمنافاته له **ولقايل ان يقول**
لا نسلم انه يلزم ثبوت المعنى مع انتفائه بل يلزم على ذلك التقدير اجتماع المتنافيين فان قلت
على تقدير ثبوت المتنافي يلزم انتفاء الاخر قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن ثبوت المنافي

ص ع ة ك ك متنباع فعله

3 ٢٢٦

على بعد ثبوت الاخر **ولقائل ان يقول** لا نم انه يلزم ثبوت المعنى مع انتفائه وانما يلزم ذلك
ان لو كان ارادة كل واحد من المعنيين دفعة من لوازم تلك الدلالة وهو ممنوع وانما لم يعد الشرط
استغناء عنه بما عادته من حصول النسبة **قوله** لا منع لانه ذكر انهما مجتمعان في احدهما الحار ان
في الاخر **قوله** والامر من ان يحصى وذلك انه لو كانت ذاتيه لزم ما ذكرنا من اجتماع المتنافيين
بناء على ما قال ولانه لو كانت ذاتيه لا امتنع استعماله مع القصد الى مجرد اللفظ ولانه لو كانت ذاتيه
لم يكن للقصد وارادة المعنى تاثير **قوله** اظهر من ان يخفى اي اظهر من وجوه بطلان اي هذه الوجوه
من الاخر وحيث لا ينخرط في سلك الضبط **قوله** انه رمز وكانه تنبيه لما كان في ذلك اشارة خفية
الى ما ذكر قال انه رمز ولم يقل نبه لان النبه جار مجرى الاخطار للشيء من غير احتياج الى بيان ودليل
ما قيل للبس تلك الحيثية فلم يقل نبه بل قال وكانه نبه **قوله** على الاشتقاق والتصريف في احدهما
وهو الاشتقاق الاكبر تعرض لخواص الحروف حيث يقال ان القصم بالقاف مشتق من الفصم بالفاء
في الاخر هو التصريف تعرض لخواص الابنية واما لكون كل واحد علما على حدة فقد ترك الكلام في تحقيق
ذلك فلا نعيده **قوله** ان لا تسوية بينهما اي بين الحروف وان لا تهمل التناسب اذا اخذ وعلى هذا
يكون العامل في اذا ان لا تهمل وقولهم يمنع تقديم ما في حيز ان ياتى هذا التركيب ووجهه ان لا تقييد
ان لا تهمل قبله ثم جعل المذكور جاريا مجرى البيان نسبة لقولهم **قوله** بينهما اي بين ذلك الشيء وبين
ذلك المعنى **قوله** مثل ما يقال في الفصم بالفاء فانه اسهل من القاف نطقا فكان بعينه لكسر
الشيء من غير ان يبين ادخل في المناسبة من كسره حتى يبين لان ذلك الكسر اسهل من هذا الكسر وهذا
القول في الثلم والثلب والرفيو والرقي **قوله** وان للتركيبات خواص يعني وان للكلم المركبة من الحروف
هيئات يستدعيه ان يراعي التناسب بين اللفظ والمعنى نحو الفعلان بتحريك العين فان نحو هذه الهيئة
مما تستدعي ان يكون ما فيه حركة حقيقة للتناسب بين اللفظ والمسمى **قوله** وفعل بالضم فان بعينه لنقل
الطبيعة الذي هو ثابت ادخل في المناسبة لكان الضم الذي هو اقوى وهذا لم يعين فا العين في مضارعه
لان نقل الطبيعة لا تغير وكان المناسبة هو ان لا تغير العين في المضارع هذا واعلم ان بعض المتكلمين
قالوا اللفظ القادر المختار ان يختار احد الامرين من غير مرجح فعلى هذا له ان يعين بعض الالفاظ للبعض دون
البعض من المعاني دون ان يكون هنا مرجح والوجه على قول بعضهم انه لا بد من مرجح ان يحاله ذلك على
العلم بالذات والمحيط بجميع الحيثيات او المؤيد من عنده بالالهامات واما الرجوع في ذلك الى خواص
الحروف والتركيبات فيما يصعب جدا في بعض **قوله** فضلا عن الكل بيان ذلك ان لقائل ان يقول

ع